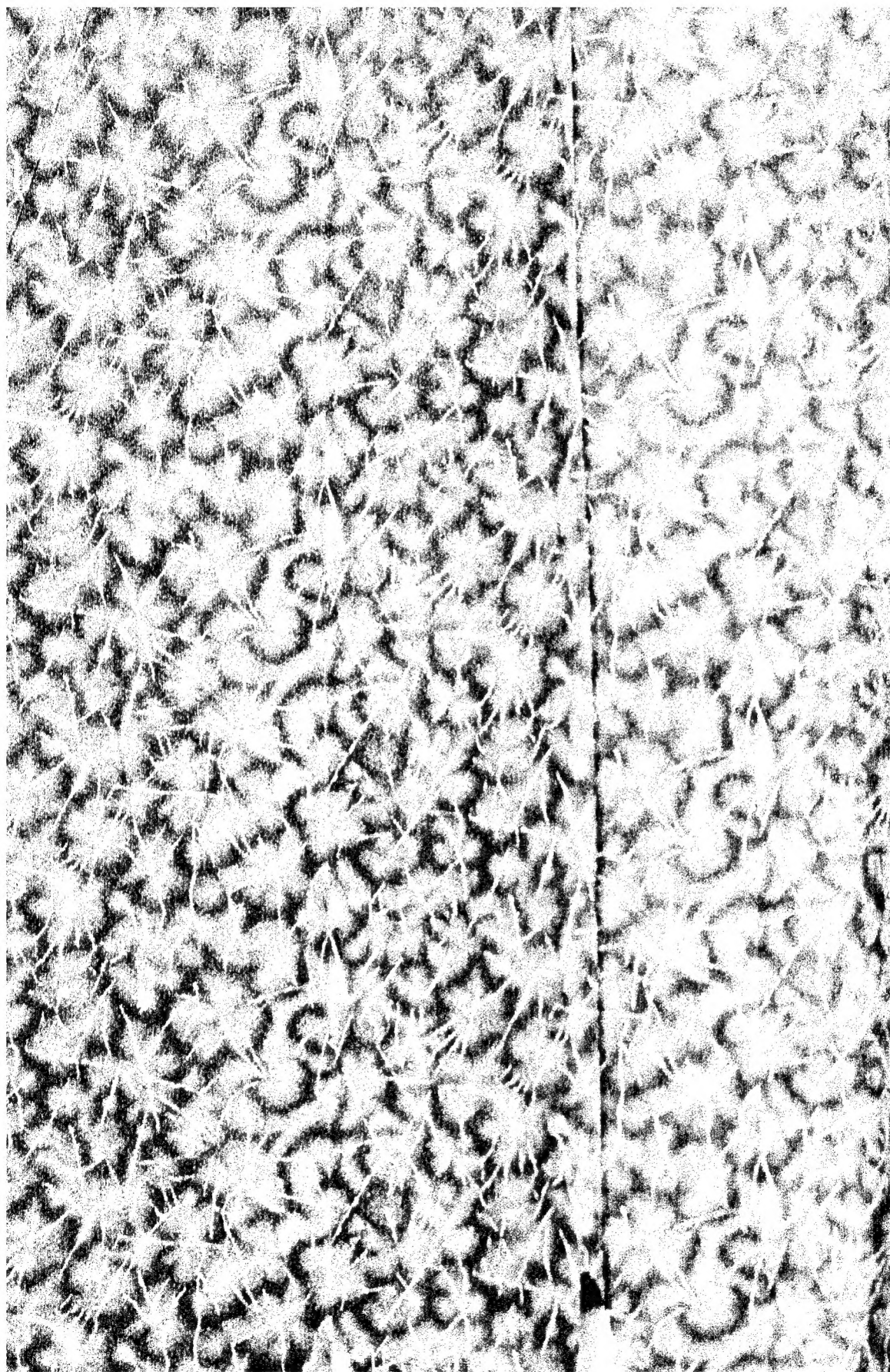




اهداءات ٢٠٠٢

السفير فتحي الجويلي

دمنهور



رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

ترجمة

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الجزء الأول

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

مطبعة الشبكة في اللاذقية بمصر

الهراء الترجمة

الى الذين يقدسونه البحث العلمى ومهنة الرأى الرشيعة

نفدت الطبعة الأولى في أيام

وصدرت الطبعة الثانية من :

حرب البترول في الشرق الأوسط

تأليف

الدكتور راسم البراوي

أول بحث باللغة العربية أثار ضجة في الدوائر الاستعمارية وأثنت عليه الصحافة العربية .

بيان بموارد الشرق الأوسط البترولية ، وشرح دقيق للسياسات الاستعمارية وإحصائيات وافية عن الشركات الاحتكارية الضخمة وعقود امتيازاتها ورؤوس أموالها وأعمالها الخفية والعلنية .

رسم الطريق أمام الشعوب العربية لتحطيم الاستعمار والاحتكار .

من مطبوعات مكتبة النهضة المصرية

للدكتور راشد البرادى

مؤلفات

- ١ - نحو عالم جديد أو تطور الفكرة الدولية
- ٢ - التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث
- ٣ - دزرائيلى
- ٤ - النظام الاشتراكى : عرصه وتحليل ونقد
- ٥ - حرب البترول فى الشرق الأوسط
- « كتب مترجمة »
- ٦ - الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية
تأليف ف . لينين وأضيفت إليه إحصائيات وبيانات واقية عن الفترة
١٩١٩ - ١٩٣٩ مع تحليلها والتعليق عليها
- ٧ - الاقتصاد السياسى
(من روائع النظرية الاشتراكية للكاتب الروسى ا. ليونتييف)

محتويات الجزء الأول

صفحة

٥

مقدمة المترجم

الباب الأول

السلع والنقود

٤٧ - ١

الفصل الأول - السلع

- (١) عاملا السلعة : القيمة الاستيعالية والقيمة (جوهر القيمة ، حجم القيمة) ١
- (٢) الصفة المزدوجة للعمل الذي تتضمنه السلع ٧
- (٣) شكل القيمة أو القيمة التبادلية ١٣
- ١ - الشكل الأولي أو المنعزل أو العرضي للقيمة ١٤
- (١) قطبا تعبير القيمة : شكل القيمة النسبي والشكل المعادل ١٤
- (ب) شكل القيمة النسبي ١٥
- (ح) الشكل المعادل ٢٠
- (د) الشكل الأولي للقيمة إذا نظرنا إليه على أنه كل ... ٢٤
- ب - الشكل الكلي أو الممتد من القيمة ٢٦
- (١) شكل القيمة النسبي الممتد ٢٦
- (ب) الشكل المعادل الخاص ٢٧
- (ح) نقائص شكل القيمة الكلي أو الممتد ٢٧
- ج - الشكل المعمم للقيمة ٢٨
- (١) الصفة المتغيرة لشكل القيمة ٢٨

- (ب) الانتقال من شكل القيمة المعمم إلى الشكل النقدي ... ٣٢
و - شكل القيمة النقدي ٣٣
(٤) السر الغامض الذي يحيط بالصفة السحرية للسلع ... ٣٤

الفصل الثاني — التبادل ... ٥٦—٤٨

الفصل الثالث — النقود أو تداول السلع ... ٩٠—٥٧

- (١) مقياس القيم ... ٥٧
(٢) واسطة التداول ... ٦٦
(١) تحول السلع (س - هـ) التحول الأول للسلعة : البيع ٦٨
هـ - س التحول الثاني أو الختامى للساعة : الشراء ... ٧٢
(ب) تداول النقود ... ٧٦
(ج) القطع النقدية ورموز القيمة ... ٨٥
(٣) النقود (الاختزان ٩٠ - وسيلة الدفع ٩٤ - النقود العالمية ١٠٢) ٩٠

الباب الثاني

تحول النقود إلى رأس مال

الفصل الرابع — تحول النقود إلى رأس مال ... ١٣٣ — ١٠٦

- (١) الصيغة العامة لرأس المال ... ١٠٧
(٢) متناقضات في الصيغة العامة لرأس المال ... ١١٤
(٣) شراء وبيع قوة العمل ... ١٢٤

الباب الثالث

إنتاج فائض القيمة المطلق

الفصل الخامس — عملية العمل وعملية إنتاج فائض القيمة ... ١٣٤—١٥٤

(١) عملية العمل ١٣٤

(٢) إنتاج فائض القيمة ١٤٢

الفصل السادس — رأس المال الثابت ورأس المال المتغير ... ١٥٥—١٦٦

الفصل السابع — معدل فائض القيمة ١٦٧—١٨٥

(١) درجة استغلال قوة العمل ١٦٧

(٢) تمثيل قيمة المنتج في أجزاءه النسبية ١٧٦

(٣) نظرية سينور عن « الساعة الأخيرة » ١٧٩

المنتج (الناتج) الفائض ١٨٤

الفصل الثامن — يوم العمل ١٨٦—٢٥٢

(١) حدود يوم العمل ١٨٦

(٢) الجشع في سبيل فائض العمل ١٩٠

(٣) فروع من الصناعة البريطانية ليس فيها حدود قانونية للاستغلال ١٩٧

(٤) العمل النهاري والليلي - نظام المناوبات ٢١٠

(٥) النضال في سبيل يوم عمل عادي - القوانين الصادرة منذ منتصف

القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر لتطبيق مدى يوم العمل ٢١٨

(٦) النضال في سبيل يوم العمل العادي - التحديد القانوني الإلزامي

لوقت العمل - قوانين العمل الصادرة في إنجلترا فيما بين

١٨٣٣، ١٨٦٤ ٢٣٠

(٧) (تابع) النضال في سبيل يوم العمل العادي - رد الفعل الناتج عن

قوانين المصانع الانجليزية في البلاد الأخرى ٣٤٧

الفصل التاسع — معدل ومقدار فائض القيمة ٢٥٣—٢٦١

الباب الرابع

إنتاج فائض القيمة النسبي

الفصل العاشر — نظرية فائض القيمة النسبي ٢٦٢—٢٧٢

الفصل الحادى عشر — التعاون ٢٧٢—٢٨٥

الفصل الثانى عشر — تقسيم العمل والصناعة اليدوية ٢٨٦—٢٩٦

- (١) أصل الصناعة اليدوية المزدوج ٢٨٦
- (٢) العامل الذى يقوم بعملية تفصائية وأداته ٢٨٨
- (٣) الشكلاان الأساسيان لإنتاج المصنع اليدوى (للصناعة اليدوية)
- الشكل غير المتجانس والشكل العضوى ٢٩١
- (٤) تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية وتقسيم العمل فى المجتمع ... ٣٠٠
- (٥) الطابع الرأسمالى الذى تتميز به الصناعة اليدوية ٣٠٨

الفصل الثالث عشر — الآلات والصناعة الكبيرة... .. ٣١٧—٤٤٠

- (١) تطور الآلات ٣١٧
- (٢) القيمة التى تنقلها الآلات إلى المنتج ٣٣٠
- (٣) النتائج الأولية للصناعة الآلية بالنسبة إلى العامل ٣٣٧
- (١) استحواذ رأس المال على قوة عمل إضافية - استخدام
- النساء والأطفال ٣٣٧
- (ب) إطالة يوم العمل ٣٤٥
- (ح) زيادة حدة العمل ٣٥١

- (٤) المصنع ٣٦٢
- (٥) الصراع بين العامل والآلة ٣٦٩
- (٦) نظرية التعويض فيما يختص بالعمال الذين تحمل محلهم الآلات ٣٧٩
- (٧) نظام المصانع يجتذب العمال ويطردهم - الأزمة التي حدثت في تجارة القطن ٣٨٨
- (٨) الثورة التي أحدثها تقدم الصناعة الكبيرة وذلك في الصناعة اليدوية
- والحرف اليدوية والصناعة المنزلية ٤٠٠
- (١) اختفاء التعاون القائم على أساس الحرفة اليدوية وتقسيم العمل ٤٠٠
- (ب) رد الفعل لنظام المصانع على الصناعة اليدوية والصناعات المنزلية ٤٠٢
- (ج) الصناعة اليدوية الحديثة ٤٠٣
- (د) الصناعة المنزلية الحديثة ٤٠٦
- (هـ) الانتقال من الصناعة اليدوية الحديثة والصناعة المنزلية إلى
- الصناعة الكبيرة - الاسراع بهذه الثورة بسبب تطبيق قوانين
- المصانع على النوعين الأولين ٤٠٩
- (٩) قوانين المصانع . المواد الخاصة بالصحة والتعليم في هذه القوانين .
- تطبيق قوانين المصانع على انجلترا كلها ٤١٨
- (١٠) الصناعة الكبيرة والزراعة ٤٣٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المترجم

الحمد لله الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم . نحمده ونشكره إذ أخرجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم ، وأمرنا بالقصد ونهانا عن الإسراف ، وجعلنا سواء فى الانتفاع بما أفاء علينا من الطيبات والخيرات ، وحثنا على التعاضد والتساند ، ولم يميز عريباً على أعجمي إلا بالعمل الصالح والتزام حدود العدالة وإحقاق الحق وكفاح الشر والطغيان .

وبعد ... فهذا كتاب «رأس المال» للكاتب الأشهر كارل ماركس نضعه بين أيدي خاصة المثقفين من قراء العربية الراغبين فى البحث العلمى العميق وفى الدرس الرصين لشتى المسائل والازدهار الاقتصادية من مراجعها الأصلية حتى يكونوا أدنى إلى فهمها وإدراك حقيقتها . والكتاب - على ما انعقد الإجماع من جانب الأنصار والخصوم - أدق تحليل علمي للنظام الرأسمالي من حيث نشأته ، وأهمية الدور الذى لعبه فى التقدم ، والمتناقضات التى ينطوى عليها والتى تمهد لاختفائه ليحل محله نظام أرقى منه^(١) . لهذه العوامل وغيرها أصبح رأس المال إنجيل الفلسفة الاشتراكية ، ومرشد الحركة العمالية الرشيدة الرصينة فى أنحاء العالم .

وقد ترجم الكتاب إلى مختلف اللغات وتناوله العلماء بالنقد والتحليل . ومما يلفت النظر أنه ظهرت له ترجمة روسية طيبة فى سان بطرسبرج عام ١٨٧٢ أى بعد خمس سنوات من ظهوره بالألمانية ؛ ونفدت النسخ المطبوعة كلها وعدتها ثلاثة آلاف فى فترة وجيزة ، وذلك فى روسيا القيصرية التى يحدثنا التاريخ أنها كانت دولة استبدادية رجعية وغير ذات نظام ديمقراطى أو دستور مستنير .

(١) يرى الماركسيون على اختلاف طوائفهم وشيئهم أن الاشتراكية نظام المستقبل . وقد ظهرت أخيراً نظرية للكاتب James Burnham تنكر هذا الاحتمال وتذهب إلى أن «المنظمين» هم الطبقة الحاكمة فى المجتمع الذى يقوم على أنقاض الرأسمالية والذى يرتكز فى الوقت ذاته على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج (راجع كتابه The Managerial Revolution للكاتب المذكور) .

كانت حياة ماركس سلسلة طويلة من الكشف المرير^(١) في سبيل ما آمن به وكرس حياته للدفاع عنه . غير أن هذه الجهود المضنية لم تثت عن البحث والدرس وأخيراً صدر الجزء الأول من كتابه « رأس المال : نقد الاقتصاد السياسي » (١٨٦٧) وقدمه للناس قائلاً « إن هذا المؤلف الذى أقدم الآن للجمهور المجلد الأول منه استمرار لكتابتى « نقد للاقتصاد السياسى المنشور عام ١٨٥٩ »^(٢) . وقد تلقفه الكثيرون من الاقتصاديين والعلماء بالنقد والتحليل ، وبرغم ما تعرض له من تأييد أو استنكار إلا أن النظرية التى صاغها المؤلف اعتبرها الجميع فتحاً جديداً وثورة جديدة في عالم الفكر . وإليك ما جاء في مقال نشر بعدد مايو ١٨٧٢ من مجلة European Messenger^(٣) :

« تنحصر القيمة العلمية لمثل هذا البحث في الكشف عن القوانين الخاصة التى تنظم نشأة نظام اجتماعى معلوم ووجوده وتطوره وفتاه وحلول نظام آخر أرقى منه محله . هذه في الحقيقة قيمة كتاب ماركس » . وفى سنة ١٨٧٢ ظهرت الطبعة الثانية مصدرة بمقدمة عرض فيها المؤلف لبعض ما قيل في الكتاب . ولكن لم يمتد به العمر ليتمتع بلذة إعداد الطبعة الثالثة إذ في ١٤ مارس من عام ١٨٨٣ مات ذلك المفكر الجبار الذى اضطر خصومه أنفسهم أن يحنوا الرأس إجلالاً أمام عظمته^(٤) .

ليس كتاب « رأس المال » ، بالسهل قراءة ، فهو صعب في حد ذاته لأنه يعالج بحثاً نظرياً مجرداً غاية في الصعوبة . وفضلاً عن هذا فالفهم التام له يستلزم إلماماً واسعاً بالمذاهب الاقتصادية والآراء الفلسفية السائدة في وقت كتابته ، وهذه الظاهرة لا يلبث القارئ أن يلمسها واضحة بارزة في الإشارات الوفرة في المتن والحواشى إلى المتقدمين والمعاصرين لماركس من كتاب الاقتصاد والسياسة والفلسفة مما يكشف لنا بجلاء عن عمق الرجل ونزاهته العلمية^(٥) . ومن الصعاب التى تواجهنا كذلك الأسلوب الذى اتبعه حيث يبدو غريباً في

(١) راجع الفصول التى عقدناها عن حياته في كتابنا « النظام الاشتراكي » (طبعة ١٩٤٦)

(٢) مقدمة المؤلف للطبعة الألمانية الأولى .

(٣) وردت هذه الفقرة في مقدمة المؤلف للطبعة الألمانية الثانية .

(٤) مقدمة فردريك إنجلز للطبعة الألمانية الثالثة .

(٥) كان ماركس « ذا ضمير حى في عمله فلا يذكر قضايا أو أرقاماً إلا إذا أثبت صحتها من المصادر الأصلية وحواشى مؤلفاته مليئة بأسماء مؤلفين مجرولين لانه — على حد رأيه — يقر المدل التاريخى ويعطى كل إنسان حقه » ، (راجع كتابنا : النظام الاشتراكي ص ٨٥ — ٨٦) .

نظر الكثيرين من القراء اليوم ، بل إن بعض معاصريه لقي منه عنتاً . وأخيراً - وليس آخراً - فالمؤلف يستعمل بعض المصطلحات الفنية في معانٍ مختلفة مما قد يدعو إلى حيرة القارئ^(١) .

يتحدث الكتاب عن انقسام المجتمع إلى أغنياء وفقراء ويذهب إلى أن الدولة لا تعدو كونها لجنة تنفيذية لإدارة شؤون الطبقة الحاكمة وتأييد سلطانها . وهذه آراء غير جديدة ولم يبتكرها ماركس . غير أن الجديد في فلسفة الرجل نظريته إلى تطور التاريخ الإنساني من حيث أنه سلسلة من صراع طبقات ذى صبغة اقتصادية وسياسية في نفس الوقت . هذه الفكرة عن التطور التاريخي لا تجدها مبسطة بوضوح وتحديد في رأس المال وإن كانت الأساس الذي يقوم عليه ، وإن كانت كذلك حجر الزاوية في الفلسفة الماركسية . ونستطيع أن ندرك جوهر هذه النظرية في تفسير التاريخ من مؤلفات ماركس الأخرى ... وفي الانتاج الاجتماعي الذي يزاوله الناس نراهم يقيمون علاقات محدودة لا غنى عنها ، وهي مستقلة عن إرادتهم . وعلاقات الانتاج هنا تطابق مرحلة محدودة من تطور قواهم المادية في الانتاج ، والمجموع السكلي لهذه العلاقات يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع وهو الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه النظم القانونية والسياسية والتي تطابقها أشكال محدودة من الشعور الاجتماعي . فأسلوب الانتاج في الحياة المادية يعين الصفة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة . ليس شعور الناس هو الذي يعين وجودهم . بل إن وجودهم هو الذي يعين شعورهم . وعند بلوغ مرحلة معينة من تطور قوى الانتاج المادية في المجتمع نراها تصطدم مع علاقات الانتاج القائمة أو علاقات الملكية بالتعبير القانوني ، وبذا تتحول هذه العلاقات إلى أغلال تقيد تطور قوى الانتاج وهنا تبدأ فترة انقلاب اجتماعي^(٢) .

أنكر البعض مادية ماركس هذه إلا أن موقفهم منها راجع إلى قصورهم عن إدراك معناها . فهي ليست مادية بمعنى أنها تستبعد فعل العقل بل إنها تبحث عن الحقيقة في عالم الناس والأشياء لا في عالم التصورات والآراء . وليس من الصواب أن نعد العوامل الاقتصادية المؤثر الوحيد في تطور التاريخ البشري ، أو نعتبر تصرفات الناس مبعثها الدوافع الاقتصادية

(١) ومن أمثال ذلك عبارات، manufacture, manufacturer, value, use-value, exchange-value الخ (المقدمة التي كتبها Eden & Cedar Paul في ترجمتهما للكتاب مطبعة

Everyman's Library ج ١ ص ٢٤—٢٦) .

(٢) A Contribution to the Critique of Political Economy, {٢}

Preface (Selected Works, vol, I. p. 356).

البجته . إن تطور قوى الانتاج يثير مشاكل على الناس أن يجدوا لها حلاً مناسباً . حين تشير مدرسة ماركس إلى الحادث الاقتصادى فإنها تعدّه الأول من حيث الزمن ، ولكن لا يلبث بعد ذلك أن يبدو أثر التغييرات السياسية والاجتماعية حتى في الموقف الاقتصادى . هذه هي النظرية في وضعها الصحيح وليست كما تتراعى لمجرد النظر السطحي^(١) ، وإذا ما استوعبناها كاملة وضح أننا ما يهدف إليه ماركس في كتابه رأس المال وذلك لأنها مفتاح بقية آرائه ، وما نظريته عن القيمة الفائضة ونقده للاقتصاديين الكلاسيك إلا تطبيق لها في ميدان الفكر الاقتصادى .

يستهل ماركس كتابه بالحديث عن السلع والنقود . ولعل هذا الفصل - باعترافه شخصياً - أصعب ما في الكتاب . وتنحصر النتيجة التي يصل إليها في أن قيمة السلع تتوقف على مقدار ما يبذل في إنتاج السلع من عمل ، وهو يقصد بذلك عملاً إنسانياً متجانساً مجرداً . وهذا المقدار هو ما يلزم في ظل أحوال اجتماعية معلومة . فكان هذا الأخير العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤثر في قيمة أية سلعة . وقد هوجمت هذه الفكرة بشدة وقال الناقدون إن نفقة إنتاج السلعة تتضمن عناصر أخرى كالتضحية بالمتعة الحاضرة وكالمخاطرة إلى جانب العمل المبذول . غير أن عبقرية ماركس تبدو في ناحية أخرى . لقد أخذ عن الاقتصاديين الكلاسيك أمرين : أولهما ، أن قيمة السلعة تتوقف على ما يتكلفه إنتاجها من عمل ، وثانيهما ، ميل الأجور إلى الهبوط نحو مستوى الكفاف Subsistence level . وهنا نجد ماركس يستخلص من هذين المنصرين نظريته أو كشفه المبسّكر عن القيمة الفائضة . وخلاصة هذا الرأي أن كافة الأدوات والوسائل التي تستخدم في الإنتاج - عدا قوة العمل - لا تخلق شيئاً ، ولكن العامل وحده هو الذي ينتج أكثر مما هو ضرورى لعيشه ، غير أنه لا يتناول سوى القدر اللازم لبقائه وتكاثره ، أما الباقي فيستولى عليه صاحب رأس المال الذي يشتري قوة العمل . هذه القيمة الفائضة مصدر الربح والفائدة والربح ، وتحقيقها راجع إلى المزايا الاقتصادية المترتبة على التعاون وتقسيم العمل .

تلك هي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا الكتاب الذي تقدم ترجمته إلى القراء . ويلاحظ أن ماركس يستشهد بالأحوال السائدة في إنجلترا وفي هذا يقول وموضوع الدراسة

(١) راجع المقدمة بقلم G. D. H. Cole (طبعة Everyman's Library ج ١ ص ١٣ وما

بعدها) ، الفصول التي عقدها كول أيضاً عن هذا الموضوع في كتابه What Marx Really Meant . وانظر كذلك الفصل الحادى عشر من كتابنا ، النظام الاشتراكي ، ص ١٠٣ وما بعدهما . وراجع أيضاً الجزء الأول من ، مختارات من مؤلفات ماركس ، ص ٣٨١-٣٨٣ ، ٣٩١-٣٩٢ .

فى المؤلف الحالى طريقة الإنتاج الرأسمالية ثم علاقات الإنتاج والتبادل الملائمة لهذه الطريقة ، وانجلترا البلد الذى اتخذت فيه هذ، العلاقات المظاهر الخاصة بها، (مقدمة الطبعة الألمانية الأولى). وفضلا عن هذا وجد مادة وفيرة فى المصادر الرسمية البالغة الأهمية كتقارير مفتشى المصانع ولجان استخدام الأطفال والتقارير عن الصحة العامة ، وهذا إلى جانب الاحصائيات الدقيقة . والكتاب مزىة هامة من حيث كونه عرضاً للتطور الصناعى فى تلك الدولة ، كما أن الفصول الخاصة بيوم العمل والآثار المتباينة المترتبة على الانقلاب الصناعى - هذه قد يكون فيها ما يرشدنا فى المحاولات التى يراد بها تحسين أحوال العمل والطوائف العاملة ، وبذا يتسنى لنا أن نتجنب مواطن الزلل .

ونحن إذ نقدم هذه الترجمة العربية نعتذر عما قد يكون بها من نقص نرجو أن يتداركه سوانا او يوجه أنظارنا إليه فتقبل النصح شاكرين . ونود أن نعتذر كذلك عن إغفالنا ليراد ثبت المصادر التى رجع اليها المؤلف مكتفين بذكره إياها فى الحواشى . وأخيراً نرجو القارىء أن يغفر لنا بعض أخطاء الطباعة وقد صححناها فى ختام كل جزء على حدة . ولا يسعنا كذلك إلا أن نعبر عن عميق شكرنا إلى حضرات الأفاضل أصحاب مكتبة النهضة المصرية لمعاونتهم القيمة فى إخراج هذا الكتاب فى ثوبه العربى ، وهم الذين لا يرضون بالتشجيع الكامل لما فيه إذكاء الحركة الثقافية . وكذلك نثنى على ،، مطبعة الشبكشى ،، صاحبها وعمالها الذين تحملوا بالصبر وبذلوا ما وسعهم من جهد فى طبع الجزء الأول طبعاً أنيقاً .

وإننا لتوجه إلى العلى القدير بالحمد والثناء أن أعاننا على ترجمة هذا السفر الذى يُعد من أمهات المؤلفات الاقتصادية بالغرب ، ونضرع إليه سبحانه وتعالى أن يهدينا سواء السبيل وأن يوفقنا إلى المساهمة بمجهودنا المتواضع فى تزويد المكتبة العربية بنقائس زياتها الغربية ونحن فى هذه المرحلة من النهضة العلمية المباركة بالشرق العربى .

رأسر البراوى

كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول

القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٤٧

الباب الأول

السلع والنقود

الفصل الأول

السلع

(١) عاملا السلعة : القيمة الاستيعالية والقيمة (جوهر القيمة، حجم القيمة)

تبدو ثروة المجتمعات التي يسودها الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج ، ترا كما واسع النطاق من السلع،^(١)، ووحداته التي يتكون منها عبارة عن السلع الفردية . ولهذا نرى لوأما علينا أن نستهل بحثنا بتحليل السلعة . ونلاحظ أولا أن السلعة شيء خارج عنا أى يستطيع بما له من خواص أن يقضى الحاجات الإنسانية المختلفة الأنواع ، وهي حاجات لا تختلف ماهيتها سواء أكان مصدرها المعدة أم الخيال^(٢) . ولا يعنينا في هذا المقام بحث الكيفية التي يتحقق بها إشباع هذا الشيء لهذه الحاجات سواء بالطريق المباشر كوسيلة للعيش ، أو غير المباشر كوسيلة للاتساج .

والشيء النافع كالحديد والورق وما إليهما يجوز النظر إليه من وجهتي الكيف والكم ، فهو مجموع خواص كثيرة وبذا تعدد وسائل الانتفاع به . ومهمة التاريخ أن يكشف

(١) كارل ماركس Zur Kritik der politischen Oekonomie ، برلين ١٨٥٩ ص ٤ .

(٢) ،،الرغبة تنطوي على الحاجة ، وهي شبهة العقل ، وطبيعية كالجوع للجسم ... ويستمد معظم (الاشياء) قيمته

من اشباع حاجات العقل،، راجع Nicholas Barbon في A Discourse on Coining the New

Money lighter in answer to Mr. Locke's Considerations لندن ١٦٩٦ ص ٢-٣ .

(٣) ،،الاشياء فضيلة -حقيقية (تعبير برون الخاص به للقيمة الاستيعالية) .

(نفس المصدر المشار اليه قبلا ص ١٦) . ان خاصية المغناطيس التي تمكنه من اجتذاب الحديد لم تصبح ذات

نفع الا بعد أن أدت الى كشف القطبية المغناطيسية .

عن مختلف منافع الأشياء^(٣)، ووضع مستويات المعايير التي يقرها المجتمع لبيان مقادير هذه الأشياء النافعة . ويرجع تفاوت هذه المعايير إلى اختلاف طبيعة الأشياء التي يراد قياسها من جهة ، وإلى العرف من جهة أخرى . إن منفعة الشيء تجعله « قيمة استعمالية »^(١) . ولكن هذه المنفعة ليست شيئاً قائماً مستقلاً بذاته ، إذ نظراً لأن خواص السلعة هي التي تعينها فإن المنفعة لا وجود لها منفصل من تلك الخواص . وعلى ذلك فالسلعة ذاتها كالحديد والقمح والماس قيمة استعمالية أو إحدى الطيبات ، وصفها هذه مستقلة عن مبالغ العمل اللازم للانتفاع بصفاتها النافعة . وعندما نبحث موضوع القيم الاستعمالية كذريعات من الساعات ويارات من القماش أو أطنان من الحديد ، فإننا نسلم دائماً أو نعترف بتعيينها الكمي quantitative . وتسمى القيم الاستعمالية للسلع موضوع دراسة خاصة هي علم السلع^(٢) . والقيمة الاستعمالية لا تتحقق أو يكون لها وجود فعلي إلا بالاستعمال أو الاستهلاك . والقيم الاستعمالية كذلك هي كل ما تحتويه كل ثروة مهما كان الشكل الاجتماعي الذي تبدي فيه هذه الثروة . وأكثر من ذلك فإن القيم الاستعمالية في المجتمع الذي نحن على أهبة البحث فيه ، هي كذلك المستودعات المادية للقيمة التبادلية .

وتبدو القيمة التبادلية من أول نظرة نسبة كمية أي النسبة التي يمكن بها تبادل القيم الاستعمالية من نوع ما بغيرها من نوع آخر^(٣) ، وهي نسبة تتغير حسب ظروف الزمان والمكان . وبذلك تبدو القيمة التبادلية شيئاً عرضياً ونسبياً تماماً ، ويترتب على ذلك أن هذه القيمة (القيمة الحقيقية) السكامة في السلع تترامى كأنها تناقض في التعبير^(٤) . وجدير بنا أن ننظر إلى

د (١) « تنحصر القيمة worth الطبيعية لأي شيء في صلاحيته لإشباع الضروريات أو خدمة أغراض الحياة الانسانية Lowering of Interest ، سنة ١٦٩١ ، مؤلفات لوك ، لندن ١٧٧١ ص ٢٨ - وفي القرن السابع عشر استمر كثير من المؤلفين الإنجليز يستعملون كلمة worth مقابل القيمة الاستعمالية وكلمة Value للقيمة التبادلية . وهذا يتفق مع عبقرية تلك اللغة التي تفضل كلمة انجلو سكسونية على الشيء الواقعي .

(٢) في المجتمع البرجوازي تسود « الخرافة القانونية » ، القائلة بأن لكل إنسان بصفته مشتر للسلع معرفة واسعة بها .

(٣) « تنحصر القيمة في نسبة التبادل بين شيء وآخر ، أي بين كمية معلومة من منتج و كمية معلومة من منتج آخر » ، (باريس ١٨٤٦ ص ٨٨٩) Le Trosne ; De L'Interet Social

(٤) « لا شيء يمكن أن تكون له قيمة حقيقية » ، باربون ص ١٦ (المصدر المشار إليه) أو كما قال بتر : قيمة الشيء . بمقدار ما يأتي به .

الأمربطريقة أقرب إلى التحديد .

لنفرض أننا نبادل سلعة ما ولتكن ربعا من القمح بكمية قدرها س من البوية السوداء ، ص من الحرير ، غ من الذهب الخ ، وبعبارة أخرى نبادلها بسلع أخرى بأشد النسب اختلافا . فبدلا من أن تكون للقمح قيمة تبادلية واحدة نجد له قيا عدة . ولما كانت س من البوية ، ص من الحرير ، غ من الذهب يمثل كل منها القيمة التبادلية للربع من القمح ، ترتب على هذا أن س من البوية ، ص من الحرير ، غ من الذهب — بوصفها قيا استعمالية يجب أن تكون قابلة للتبادل قيا أيضا أى يكون كل منها مساويا للآخر . ومن ذلك نستخلص أمرين : أولهما أن القيم التبادلية الحقيقية لسلعة ما متساوية كل منها بالنسبة إلى الأخرى ، وثانيهما أن القيمة التبادلية يجب أن تكون الطريقة التي تعبر عن شيء تحتويه السلعة أو تكون الشكل الذى يديوبه هذا الشيء ، وإن كان متميزاً عن السلعة .

وإذا فرضنا سلعتين كالقمح والحديد فإن نسب تبادلهما منهما كانت هذه السلع يمكن أن تمثلها دائما بمعادلة تكون فيها كمية ما من القمح مساوية لكمية ما من الحديد . فمثلا قد تكون المعادلة هكذا : ربع من القمح يساوى س هندردويت من الحديد . فما الذى تدل عليه هذه المعادلة ؟ إنها تدل على أنه فى شيتين مختلفتين وهما ربع من القمح ، س هندردويت من الحديد يوجد شيء مشترك بينهما بمقادير متساوية . وعلى ذلك فهما مساويان لشيء ثالث يختلف عنهما من حيث الجوهر . وإذن يجب إرجاع كل منهما ، من حيث كونه قيمة تبادلية ، إلى هذا الشيء الثالث .

ولعل مثلا هندسياً بسيطاً قد يزيد الأمر وضوحاً . فالمعلوم أنه لإمكان حساب مساحات الأشكال المستطيلة وموازتها بعضها ببعض نعلم إلى تقسيمها مثلثات . ولكن مساحة المثلث يمثلها شيء مخالف للشكل المنظور فهى تساوى نصف القاعدة فى الارتفاع . وبالطريقة ذاتها يجب أن يكون فى المستطاع التعبير عن القيم التبادلية بعبارات مشتركة بالنسبة إليها جميعاً . وهذا الشيء المشترك لا يمكن أن يكون أية خاصية هندسية أو كيميائية أو طبيعية للسلع ، إذ هذه الخواص إنما تسترعى انتباهنا من حيث أنها تؤثر فى منفعة هذه السلع أى تجعلها « قيا استعمالية » . ولكن تبادل السلع عملية تتميز بالتجرد التام عن القيمة الاستعمالية . وإذن فالقيمة الاستعمالية الواحدة صالحة كأي غيرها على شريطة توافرها بالقدر الكافى ، أو كما يقول باربون « إن نوع من السلع صالح كالأخر إذا تساوت القيم ، وليس هناك اختلاف أو تمييز بين

الاشياء المتساوية القيمة . فها قيمته ١٠٠ جنيه من الرصاص أو الحديد ^(١) ذو قيمة تسرى كما للشيء الذى قيمته ١٠٠ جنيه من الفضة أو الذهب . فالسلع من حيث كونها قيماً استعمالية ذات صفات مختلفة ، ومن حيث كونها قيماً تبادلية لا تزيد عن كونها مقادير مختلفة وبذا لا تحتوى مطلقاً على ذرة من القيمة الاستعمالية .

حين نسقط من الحساب القيم الاستعمالية للسلع لا يتبقى لدينا إلا خاصية واحدة مشتركة بالنسبة اليها جميعاً وهى خاصية كونها منتجات عمل . ولكن حتى منتج العمل نفسه قد تعرض للتغيير فى أيدينا . وإذا كنا بواسطة عملية التجريد هذه نتجاهل قيمة هذا المنتج الاستعمالية فإننا نتجاهل أيضاً العناصر والأشكال المادية التى تجعله قيمة استعمالية . فهو لا يعود فى نظرنا مائدة أو بيتاً أو غزلاً أو أى شىء نافع ، وتزول كافة الصفات التى بها يؤثر فى حواسنا ، ولا يعود منتج عمل النجار أو البناء أو الغزال ، أى ثمرة نوع مخصوص من العمل الإنتاجى . حين تزول الصفة النافعة لمنتجات العمل تزول كذلك الصفة النافعة للعمل المتجسم فى هذه المنتجات ، والنتيجة أن تختفى كذلك مختلف الأشكال المادية للعمل ، ولا يعود فى الإمكان تمييز أحدها عن الآخر . وترجع جميعها إلى نوع متماثل من العمل الإنسانى وهو العمل الإنسانى المجرد المعنوى .

ولنبحث الآن هذا المختلف من منتجات العمل . إنه لا يتبقى إلا ذلك السكى غير المادى المذكور آنفاً ، ويراد بذلك بذل قوة عمل إنسانى بغض النظر عن طريقة البذل . وكل ما مهم الآن فى منتجات العمل هو أن قوة عمل إنسانى قد بذلت فى إنتاجها ، وأن قوه عمل إنسانى مخزونة فيها . وبوصفها بلورات لهذا الجوهر الاجتماعى المشترك بالنسبة إليها جميعاً فإنها تكون قيماً — أى قيم سلع .

فى النسبة التى تم بها التبادل بين السلع بدت قيمتها التبادلية كشيء مستقل تماماً عن قيمتها الاستعمالية . فإذا أغفلنا القيمة الاستعمالية لمنتجات العمل لوصلنا إلى قيمة هذه المنتجات كما عرفناها آنفاً . وفى الواقع إن قيمة السلع هى العنصر المشترك الذى يكشف عنه الغطاء فى نسبة التبادل أو القيمة التبادلية للسلع . وكلما تقدم بنا البحث سنوضح أن القيمة التبادلية هى الشكل الوحيد الذى تبدو به قيم السلع أو الذى يمكن أن نعبر به عنها . والذى يعنينا الآن البحث فى طبيعة أو شكل القيمة منفصلة عن هذا . إن القيمة الاستعمالية أو الشىء النافع ذو قيمة لأنه يتضمن عملاً إنسانياً . فكيف نقيس هذه القيمة ؟ واضح أن يكون ذلك بمقدار

العمل أى المادة التى تلتقى القيمة . وتقاس كمية العمل ذاتها بمدته ، وهذا الأمر ،
بحسب الأسابيع والأيام والساعات .

ولما كانت قيمة السلعة يعيّن مقدار العمل المبذول أثناء إنتاجها ، لهذا قد يترامى للبعض
أنه كلما زاد خمول العامل وقلت خبرته زادت قيمة السلعة التى ينتجها لأنه يستنفد فى إنتاجها
مقداراً أكبر من الوقت . ولكن الذى يخلق جوهر القيمة عمل إنسانى متجانس أى بذل قوة
عمل متجانسة . والمجموع الكلى لقوة عمل المجتمع كما يتمثل فى القيمة الإجمالية لسكافة السلع
التي ينتجها المجتمع يحسب هنا ككتلة متجانسة من الطاقة الإنسانية على العمل وإن كان مكوناً
من وحدات مفردة لا أعداد لها . وكل وحدة من وحدات قوة العمل تماثل الأخرى من حيث أن
لها خواص متوسطة قوة العمل الاجتماعية . ووقت العمل اللازم فى ظل أحوال اجتماعية معينة
هو ما يحتاج إليه لإنتاج سلعة فى الظروف العادية وبالدرجة العادية من المهارة والحدة السائدتين
فى ذلك الوقت . فإدخال الأنوال البخارية ربما خفض إلى النصف العمل اللازم لنسج كمية
معلومة من الغزل . وكان الناسج الفردى يحتاج إلى نفس مقدار الوقت كما كان الحال
قبل استخدام القوة البخارية فى صناعة النسج ، ولكن منتج ساعة من عمله فى ظل الأحوال
القديمة كان يمثل منتج نصف ساعة من متوسط العمل الاجتماعى فى عهد الأحوال الجديدة ،
وبذلك صارت قيمته نصف ما كانت عليه من قبل . فالذى يعين حجم قيمة القيمة الاستعمالية إنما
هو مقدار تحويته من العمل اللازم فى أحوال اجتماعية معينة أو من وقت العمل الاجتماعى اللازم
لإنتاجها ^(١) . وكل سلعة مفردة يمكن اعتبارها فى هذا المقام كعينة متوسطة تمثل جنسها
كله ^(٢) . وإذن فالسلع التى تحتوى على مقادير متساوية من العمل أو التى يمكن إنتاجها فى
نفس الوقت تكون ذات حجم واحد من القيمة . فالنسبة بين قيمتى سلعتين تماثل النسبة
بين فترتين من وقت العمل الضرورى الذى يستغرقه إنتاجهما ، إن السلع من حيث كونها

(١) « وقيمتها (أى ضروريات الحياة) حين مبادلتها الواحدة بالأخرى تنظمها كمية العمل اللازمة .

بالضرورة لإنتاجها ، and particularly in the public Funds والمصدر الذى اقتبسنا منه هذه العبارة (ص ٣٦) غير معلوم مؤلفه
وايس على غلانه تاريخ ، وقد نشر فى لندن خلال عهد جورج الثانى . ويبدو من الدليل الباطنى أن عام النشر
ربما كان ١٧٣٩ أو ١٧٤٠ .

(٢) « جميع منتجات نفس العي الواحد تكون مجموعة واحدة تعين عنها الاعتبارات العامة دون مراعاة الظروف

الخاصة . Le Trosne, op. cit. p. 6

قيماً ليست سوى مجموعات معينة من وقت العمل المتجمد Congealed، (١) يظل حجم قيمة أية سلعة ثابتاً إذن إذا ظل وقت العمل اللازم لإنتاجها ثابتاً، ولكن الأخير يتغير تبعاً لأي تغيير في إنتاجية العمل، وهضم الإنتاجية تحددها ظروف مختلفة مثل المقدار العادي من مهارة العامل، وحالة العلم، ومدى تطبيقه العملي، والتنظيم الاجتماعي للإنتاج، ومدى وطاقة وسائل الإنتاج، ثم الأحوال الطبيعية. ولنضرب مثلاً يوضح ذلك. فقدار معين من العمل قد تمثله ٨ بوشل من القمح في الفصل المناسب، ٤ بوشل في الفصل غير المناسب، وبنفس المقدار من العمل تستخرج من المنجم الغني كمية من المعدن الخام أكثر منها في حالة المنجم الفقير. فندرة الماس على وجه الأرض راجعة إلى أن كشفه يتطلب في المتوسط قدراً كبيراً من وقت العمل، وبهذا يتمثل لنا عمل كثير في حين أو نطاق ضيق. ويشك يعقوب أن الذهب يشتري بقيمته الكاملة، وينطبق نفس الشيء على الماس. وقد إشفيج أن الانتاج الكلي من الماس بمنجم البرازيل خلال الثمانين عاماً المنتهية سنة ١٨٢٣ لم يحقق ثمن إنتاج عام ونصف عام من مزارع السكر والبن في نفس البلاد مع أن الماس تطلب عملاً أكثر وأذن تمثل قيمة أعظم. وفي حالة المناجم الغنية يؤدي نفس القدر من العمل إلى إنتاج كمية أكبر من الماس مما يهبط بقيمة الأخير. ولو أمكن باتفاق مقدار قليل من العمل أن نحول الكربون إلى الماس لكانت قيمة الأخير أقل من قيمة الطوب. وعلى وجه العموم كلما زادت إنتاجية العمل، قل الوقت اللازم لإنتاج السلعة، ونقص مقدار العمل المتمثل فيها وهبطت قيمتها، وبالعكس كلما قلت إنتاجية العمل زاد مقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وارتفعت قيمتها تبعاً لذلك. وهكذا نرى أن قيمة السلعة تختلف اختلافاً مباشراً حسب العمل المتمثل فيها، واختلافاً عكسياً تبعاً للإنتاجية.

ومن الممكن أن يكون الشيء قيمة استعمالية دون أن تكون له قيمة وهذا هو الشأن حيث لا تكون منفعة الشيء للإنسان راجعة إلى العمل. ومن أمثلة هذا الهواء والأرض الغبراء والمراعي الطبيعية الخ. وقد يكون الشيء نافعاً وثمرتة عمل إنسانى دون أن يكون سلعة. فأى امرى يشبع حاجياته المباشرة بنتاج عمله يخلق في الواقع قيمة استعمالية ولكنه لا يخلق سلعة. أما إذا شاء إنتاج الأخيرة فعليه أن ينتج قيمة استعمالية للغير أى قيمة استعمالية اجتماعية. وأخيراً لا يمكن أن تكون للشيء قيمة بغير أن يكون ذا منفعة. فإذا كان الشيء عديم المنفعة كان العمل المتمثل فيه عديم الفائدة كذلك، وعمل من هذا القبيل لا يمكن أن يحسب عملاً بالمعنى الحقيقي، وبذلك لا يستطيع أن ينتج قيمة.

٢ — الصفة المزدوجة للعمل الذى تتضمنه السلع

رأينا فى البداية أن السلعة مركبة من شيئين وهما القيمة الاستيعالية والقيمة التبادلية ، ثم اتضح بعد ذلك أن العمل من حيث تعبير القيمة عنه ، يكتسب خواص تختلف عن تلك التى يتميز بها العمل بصفته منتج قيم استيعالية . وقد كنت أول من أوضح وناقش هذه الصفة المزدوجة للعمل المتجسيم فى السلع ^(١) . ونرى لزوماً علينا أن نولى الأمر قدراً أعظم من الدقة إذ على إدراك هذا يدور فهم الاقتصاد السياسى .

لنضرب مثلاً بسلعتين كرداء وعشر ياردات من التيل ، ونفرض أن قيمة الأول تساوى ضعف قيمة الثانية بمعنى أنه إذا كانت الياردات العشر من التيل = و فإن الرداء = ٢ و . والرداء قيمة استيعالية ويشبع حاجة مخصوصة ، ولا بد لإنتاجه من نوع خاص من النشاط الإنتاجى ، وطبيعة هذا النشاط بعينها الهدف منه وطريقته فى العمل ومادته ووسائله ونتيجته . والعمل الذى تتمثل منفعته هكذا فى القيمة الاستيعالية للنتج أو العمل الذى يدور على هذا النحو من جعل منتجه قيمة استيعالية ، نقول إن هذا العمل تطلق عليه عبارة «العمل النافع» الموجزة . ومن وجهة النظر هذه ينظر إلى العمل دائماً من حيث أثره أو نتيجته أى من حيث أنه منتج للنفعة . وكما أن الرداء والتيل قيمتان استيعاليتان مختلفتان من حيث الكيف فكذلك الحال بالنسبة إلى شكل العمل الذى ينتجهما على التوالي (وهما الحياكة والنسيج) ولو أن هذين الشيئين قيمتان استيعاليتان متفاوتتان من حيث النوع ، ولولا أنهما تبعاً لذلك منتجا شكلين من العمل النافع مختلفين من حيث الكيف ، لما أمكن لهما أن يواجه أحدهما الآخر كسلع . إننا لا نبادل الأردية بثمنها ، كما أننا لا نبادل قيمة استيعالية بأخرى من نفس نوعها .

وفى المجموع الكلى من القيم الاستيعالية المختلفة أو السلع يتجسيم مجموع كل من أشكال متفاوتة بالمثل من العمل النافع . ويمكن تقسيم أنواع العمل النافع إلى أجناس وأنواع فرعية وفصائل ، ذلك أن هناك تقسيميا اجتماعياً للعمل . وتقسيم العمل هذا ضرورى لإنتاج السلع ولو أنه بالعكس ليس من الصحيح أنه لا يوجد تقسيم اجتماعى للعمل فى حالة عدم وجود إنتاج السلع فإننا نلقى بين المجتمعات البدائية فى الهند تقسيميا اجتماعياً للعمل ولكن منتجات إنتاج هذه المجتمعات لا تصبح سلعاً . ولدينا مثال أقرب إلينا من ذلك ، ونقصده وجود تقسيم منظم للعمل فى كل مصنع وإن لم يكن السبب فيه تبادل المنتجات الفردية بين عمال المصنع .

(١) كارل ماركس (مصدر سابق) ص ١٢ ، ١٣ الخ .

وإن المنتجات الوحيدة التي تقف كسلع إزاء بعضها البعض لدى المنتجات التي تنتجها مشروعات كل منها مستقل بدوره عن الآخر . علمنا إذن أن في القيمة الاستعمالية لكل سلعة يتجسم نشاط محدود المقدار والهدف وإنتاجي ، أو بعبارة أخرى يتجسم فيها عمل نافع . ولاستطيع القيم الاستعمالية أن يواجه كل منها الأخرى على هيئة سلع إلا إذا احتوت على أشكال من العمل النافع مختلفة من حيث الكيف . ففي المجتمع الذي تتخذ منتجاته بوجه عام هيئة سلع أى في مجتمع من منتجي السلع ، فإن هذه التفرقة النوعية للأشكال النافعة من العمل والتي تقوم بها مشروعات كل منها مستقل بدوره عن الآخر ، تنمو وتتطور فتصبح نظاماً معقداً أى تقسيماً اجتماعياً للعمل .

إن الرداء يحقق الغرض منه سواء ارتداه الحائك الذي صنعه أم أحد عملاء ذلك الحائك ، فهو في أى الحالتين يؤدي وظيفة القيمة الاستعمالية ، كما أن العلاقة بين الرداء والعمل الذي ينتجه لا تتأثر إذا أصبحت الحياة كحرفة خاصة وفرعاً مستقلاً من التقسيم الاجتماعي للعمل . فقد دفعت الحاجة إلى الملابس بالإنسان إلى صنع الأردية قبل أن يصبح أى إنسان حائكاً بآلاف السنين . ولكن وجود الرداء والتيل وكافة مقومات الثروة المادية بخلاف ما تهيه الطبيعة . إنما يسببه نوع مخصوص من العمل الإنتاجي ذي الهدف المحدود أى العمل الذي يطابق بين هبات طبيعية مخصوصة وحاجات إنسانية مخصوصة . فالعمل بصفته خالق للقيم الاستعمالية وبصفته عمل نافع ، شرط ضروري لوجود الإنسان ؛ وهو بصفته مستقل عن أشكال المجتمع البشري عبارة عن ضرورة أملتها الطبيعة ذاتها على مر العصور إذ بدونه لا يمكن إجراء تبادل الماديات بين الإنسان والطبيعة ، وبكلمة واحدة تستحيل بدونه الحياة . والقيم الاستعمالية كالرداء والتيل والسلع بوجه عام تتكون من عنصرين هما المادة والعمل . وحين نستبعد المقدار الكلي لمختلف أنواع العمل النافع المتجسمة في الرداء والتيل أو أية سلعة أخرى تبقى لدينا دائماً طبقة مادية سفلية قدمتها الطبيعة بغير معونة من الإنسان . وفي أثناء عملية الإنتاج ليس للإنسان إلا أن يحذو حذو الطبيعة أى يغير أشكال المادة^(١) .

(١) « إن الظواهر العالمية سواء منها ما أنتجته يد الإنسان أو ما تولد عن القوانين العالمية العامة في الطبيعيات تعلى جميعاً فكرة واحدة لا عن الخلق الفعلي وإنما فقط عن تعديل في المادة . فالتوحيد من الأشياء والفصل بينهما المنصران الوحيدان اللذان يمكن لذكاء الإنسان أن يكشفهما حين يحلل فكرة الانتاج بما في ذلك اتاج القيمة أو الثروة - سواء كان الأرض والهوا والماء تتحول في الحقول الى حب ، أو أن يد الإنسان تحول

وأكثر من هذا فإنه يلقي المساعدة باستمرار من قوى الطبيعة في عمله هذا وهو تحويل أشكال المادة . وإذن يتضح لنا أن العمل ليس المصدر الوحيد للقيمة الإستعمالية التي ينتجها ، كما أنه ليس كذلك مصدر الثروة المادية الوحيد . وقد عبر وليم بتي عن ذلك بقوله إنه إذا كان العمل أب الثروة المادية فإن الأرض أمها .

ولنتنقل الآن من موضوع السلعة من حيث اعتبارها شيء له منفعة إلى البحث في قيمة السلعة . فرضنا في المثل الذي أوردناه أن للرداء ضعف قيمة التيل ، وعلى كل فهذا مجرد اختلاف من حيث الحكم ولا يعنيننا في هذا المقام . فإذا كان الرداء يعادل ضعف عشر ياردات من التيل من حيث القيمة ، كان حجم قيمة عشرين ياردة مساوياً لحجم قيمة رداء واحد . والرداء والتيل من حيث كونهما قيم من نفس الجوهر رأى أنهما تعبيران موضوعيان لنفس النوع الواحد من العمل . ولكن الحياة والنسج نوعان من العمل يختلفان من حيث الكيف ، ومع هذا فتمت نواح من الحياة الاجتماعية يقوم فيها المرء بالحياكة حيناً والنسج حيناً آخر . وفي تلك الحالة لا يكون هذا النوعان المختلفان من العمل سوى صور معدلة من عمل يقوم به نفس الفرد بدلا من أن يكونا وظيفتين خاصتين ودائمتين لأفراد مختلفين ، وهذا شبيه بكون الرداء الذي يصنعه الحائك في يوم والسر اويل التي يصنعها في اليوم التالي صور مختلفة لنفس العمل الفردي . وواضح فضلا عن هذا أنه في مجتمعنا الرأسمالي وطبقاً للتغيرات في الطلب على العمل قد يقوم قدر معلوم من العمل الانساني على هيئة الحياكة مرة والنسج مرة أخرى . ولا مراء أن هذا التغيير في شكل العمل قد يصحبه احتكاك ولكنه أمر لا بد منه برغم هذا . وإذا غضضنا النظر عن الشكل الخاص للنشاط الانتاجي وتجاهلنا بالتالي منفعة العمل ، فإن جوهر هذا النشاط الانتاجي ينحصر في أنه بذل لقوة العمل الانسانية . فالحياكة والنسج ، برغم كونهما عمليين إنتاجيين مختلفين من حيث الكيف ، هما بذل لقوة الانسان العقلية وأعصابه وعضلاته وأيديه الخ بطريقة إنتاجية ، وبهذا المعنى يكون كلاهما عملاً إنسانياً . إنهما مجرد طريقتين مختلفتين لبذل قوة العمل الإنسانية . وبطبيعة الحال يجب أن تكون قوة

ما تفرزه الحشرة الى حرير وقطيفة ، أو أن قطعاً من المعدن تصنع منها ساعة Pietro Verri, Meditazioni sulla economica politica (نشر لأول مرة سنة ١٧٧٢ في طبعة كمتودي عن الاقتصاديين الطليان ، القسم الحديث .

- ١٥ ص ٢٢) . حين يتحدث فيرى عن « القيمة » ، في القطعة التي اقتبسناها فإنه يفهم « القيمة الاستعمالية » .

وإن كان لا يدري نفسه الى أى نوع من القيمة يشير في كلامه في ذلك القيد المرجح الى الطبيعيين .

العمل الانسانية هذه على جانب كبير أو صغير من التطور والنمو قبل أن يكون في الإمكان بذلها بأشكال متفاوتة . ولكن قيمة أية سلعة تمثل عملاً إنسانياً غير مخصوص ، وإنما تمثل عملاً إنسانياً ذا طابع عام . وكما أنه في المجتمع البورجوازي يقوم القائد العام أو المصرفي بدور كبير بينما يؤدي « النفر » دوراً صغيراً^(١) ، فكذلك الشأن بالنسبة إلى العمل الانساني . فهو بذل لقوة عمل بسيطة مما يتوافر في المتوسط للعامل العادي بدون نمو خاص في ملكاته ومواهبه . إن متوسط العمل البسيط يختلف بلا شك من حيث صفته من بلد إلى آخر ومن عصر ثقافي إلى آخر ، ولكنه ثابت في أي جماعة معلومة . أما العمل الحاذق فنوع من العمل البسيط مضاعف أو أكثر حدة وكثافة ، بحيث أن مقداراً أصغر من العمل الحاذق مساوٍ لقيمة أكبر من العمل البسيط ، وأظهرت التجربة أن من الممكن دائماً إرجاع للعمل الحاذق إلى أساس من العمل البسيط . وبسواء كانت السلعة منتج أشد أنواع العمل حذقاً فإن في الإمكان معادلة قيمتها إلى قيمة منتج العمل البسيط بحيث أنها تمثل مجرد مقدار محدود من العمل البسيط^(٢) . والنسب المتفاوتة التي يمكن طبقاً لها إرجاع أنواع العمل المختلفة إلى مستوى من العمل البسيط ، تعينها عملية اجتماعية تجري من وراء ظهر المنتجين وتبدو بالنسبة لهم أمراً أقره العرف والتقليد . وسنعمل فيما يلي على تبسيط الأمر وذلك بأن نعد كل نوع من قوة العمل قوة عمل بسيطة .

حين ننظر إلى الرداء والتيل كقيم فائتا تتجاهل الفوارق في قيمهما الاستعمالية . وبالمثل حين نبحث العمل المتجسم في هذه القيم تتجاهل الفوارق في نوع المنفعة ، كذلك الفوارق بين شكلين مختلفين من العمل النافع كالحياكة والنسيج . وكما أن القيم الاستعمالية ، الرداء والتيل ، ارتباطات بين الأعمال الإنتاجية ذات الهدف المحدود وهي القماش والغزل على التوالي ، بينما القيم رداء وتيل مجرد مجموعات متجانسة من عمل ليس فيه مميزات أو فوارق ، فكذلك ترجع أهمية مجموعات ما تتضمنه هذه القيم من عمل إلى كونها بذل لقوة عمل إنسانية لا إلى كونها ذات علاقة إنتاجية بالقماش أو الغزل . إن الحياكة والنسيج عناصر تشترك في إنتاج القيم الاستعمالية الرداء والتيل ، وذلك بسبب أن نوعي العمل النافع يختلفان

(١) Hegel : Philosophie des Rechts. برلين ١٨٤٠ ص ٢٥٠ بند ١٩٠

(٢) نرجو القارىء أن يلاحظ أننا هنا لا نتأش الأيجور أو القيمة التي يحصل عليها العامل مقابل يوم عمل يؤديه ، وإنما نبحث قيمة السلعة التي تنطوي على عمله في اليوم . انه لا شأن لنا بالأيجور في هذه المرحلة من البحث .

من حيث التكيف ، ولكنهما أجزاء في تكوين قيمة الرداء وقيمة التيل وذلك من حيث إغفال صفتيهما النوعيتين كالحياكة والنسيج ومن حيث اشتراكهما في نفس الصفة وهى أنهما عمل إنسانى .

وعلى كل ليس الرداء والتيل مجرد قيم بالمعنى العام ، بل انهما قيم ذات حجم محدود . وحسب الفرض الذى أوردناه يساوى الرداء ضعف قيمة عشر ياردات من التيل . فن أين ينشأ هذا الاختلاف فى حجم قيمهما ؟ يرجع هذا الاختلاف إلى أن القطعة ذات الياردات العشر من التيل تنطوى على نصف العمل الذى يتضمنه الرداء ، ومعنى هذا أنه لإنتاج الرداء احتاج الأمر إلى بدك قوة عمل خلال وقت ضعف ذلك الذى تطلبه إنتاج التيل . وإذن بينما نجد فى حالة القيمة الاستعمالية للسلعة يحسب العمل المتجسم فيها من ناحية التكيف فقط . فانه يحسب فى حالة حجم قيمة السلعة من حيث الكم فقط بعد إرجاعه إلى معيار من العمل الإنسانى البحت والبسيط . وفى الحالة الأولى نفى بطريقة العمل وسببه . وفى الحالة الثانية نفى بمدة دوام العمل وأن نجيب على السؤال : إلى متى ؟ . وبما أن حجم قيمة السلعة لا يمثل إلا مقدار العمل المتجسم فيها . يتبع ذلك أن النسب الملائمة لمختلف السلع لها قيم ذات حجم متساو . إذا ظلت القوة الانتاجية (لأنواع العمل النافع المختلفة واللازم لإنتاج رداء) بدون تغيير ، لزداد الحجم الكلى لقيم عدد من الأردية تبعاً للزيادة فى عددها . فلو كان رداء واحد يمثل عمل س من الأيام كان رداءان يمثلان عمل ٢ س من الأيام وهكذا . ثم لنفرض بعد ذلك أن مقدار العمل اللازم للإنتاج قد ضعف أو أنقص إلى النصف . فلو أنه ضعف لأصبح الرداء الآن يساوى ضعف ما كان يساويه من قبل ، وإذا أنقص إلى النصف ترتب على ذلك أن الرداءين يساويان قيمة رداء واحد من قبل . ولكن الرداء فى أى الحالتين يودى مهمته كما كان قبلاً ، والعمل المتجسم فيه من نفس الجودة السابقة . فالذى تغير إذن هو مقدار العمل المبذول فى إنتاج الرداء .

والزيادة فى كمية القيمة الاستعمالية زيادة فى الثروة المادية ، فالرداءان أكثر من الرداء الواحد ، وهما يكفيان لرجلين بينما الرداء الواحد يكفى شخصاً واحداً فقط . ومع هذا فقد تحدث الزيادة فى تعداد الثروة المادية بينما يهبط حجم قيمة هذه الثروة . هذه الحركة المتناقضة مترتبة على صفة العمل المزدوجة . والقوة الانتاجية بطبيعة الحال وفى كافة الحالات هى القوة الإنتاجية للعمل المادى المجسم ، ولكنها فى الواقع الفعلى تعين فقط كفاءة العمل الانتاجى المقصود فى فترة معلومة من الوقت . وهكذا يصبح العمل النافع مصيدراً

أكبر أو أصغر للمنتجات طبقاً لازدياد أو نقص قوته الانتاجية . ومن جهة أخرى لا يستطيع أى تغيير بذاته فى القوة الانتاجية أن يؤثر فى العمل الذى يتمثل فى القيمة . ولما كانت القوة الانتاجية تنتمى إلى الشكل النافع للمادى للعمل ، لهذا لا يكون لها تأثير على العمل إذا اعتبرناه من الوجهة المجردة ومستقلاً عن شكله النافع للمادى . ففى فترات الزمن المتساوية يولد نفس العمل أحجاماً متساوية من القيمة مهما كان مبلغ اختلاف القوة الانتاجية . ولكن فى الفترات المتساوية من الزمن يولد نفس المقدار من العمل مقادير متفاوتة من القيمة الاستعمالية فهذه تزداد بازدياد القوى الانتاجية وتهبط بنقصها . ونفس التغير فى القوة الانتاجية والذى يزيد غلة العمل وبالتالي يزيد مقدار القيم الاستعمالية المتولدة عنها ، يؤدى إلى نقص حجم قيمة هذه الكتلة الكلية التزايدة إذا كان يقلل من المجموع الكلى لوقت العمل اللازم لإنتاج هذه الكتلة والعكس صحيح غاية الصحة كذلك .

إن جميع العمل الإنسان من الوجهة الفسيولوجية عبارة عن بذل لقوة عمل إنسانية ، وعلى ذلك فبصفته عمل إنسانى متجانس أو معنوى يخلق قيمة السلع . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كل عمل عبارة عن بذل لقوة عمل إنسانية فى شكل مخصوص مقصود ، وعلى ذلك بوصفه عمل نافع مادى يولد قيماً استعمالية^(١) .

(١) ولا ثبات أن العمل ، والعمل لا غير ، هو المقياس النهائى والفعل الذى يمكن به دائماً قياس قيمة السلع وموازنتها ، كتب آدم سميث يقول : ، فى كافة الأوقات والأماكن يجب أن يكون للمقادير المتساوية من العمل نفس النجدة للعامل . فإذا كان فى حالة عادية من الصحة والقوة والنشاط وعلى قدر متوسط من المهارة ، فانه يجب أن يقدم دائماً نفس الجزء من راحته وحرية وسعادته ، ، (Wealth of Nations الكتاب الأول ، الفصل الخامس) . ومن جهة أخرى يخلط آدم سميث هنا (لا فى كل مكان) بين تعيين القيمة بواسطة مقدار العمل المبذول فى إنتاج السلعة . وبين تعيين قيم السلع بواسطة قيمة العمل ، وهكذا يحاول أن يثبت أن المقادير المتساوية من العمل نفس القيمة دائماً . ومن جهة أخرى تجد لديه ادراكاً ضئيلاً للحقيقة التالية وهى أن العمل من حيث كونه مجسم فى قيمة السلع لا يحصى إلا كبدل لقوة العمل ، ولكنه لا يرى فى هذا البذل أكثر من التضحية بالراحة والحرية والسعادة بدلاً من أن ينظر إليه على أنه النشاط العادى من جانب المخوقات الأدبية . وسلف سميث الذى سبق أن اقتبست منه يصيب الهدف خيراً منه حين يقول (نفس المصدر ص ٢٩) ، لقد شغل رجل واحد نفسه أسبوعاً فى اعداد هذا الشيء الضرورى للحياة ... والشخص الذى يعطيه آخر بالتبادل لا يمكن أن يحد مقياساً لتقدير معادل صحيح أكثر من حساب مقدار ما تكلف من عمل ووقت ، وهذا فى الحقيقة لا يزيد عن كونه تبادل بين عمل امرئ فى شيء ما لوقت معين وبين عمل شخص آخر فى شيء ما لنفس الوقت ، .

٣ — شكل القيمة أو القيمة التبادلية

تأتى السلع إلى العالم على هيئة قيم استعمالية ، كالحديد والتيل والقمح وما إليها ، وهذا هو شكلها الطبيعي الصريح المباشر . ومع هذا فهى سلع وذلك بفضل صفتها المزدوجة أى لكونها أشياء نافعة ومستودعات للقيمة فى نفس الوقت . ويترتب على هذا أن ظهورها بمظهر السلع أو اتخاذها هذا الشكل لا يكون إلا بقدر ما يكون لها شكل مزدوج ، ويقصد بذلك الشكل الجسمى والشكل الذى يمثل القيمة . ومن هنا نجد أن حقيقة قيمة السلع تشبه السيدة كويكلى التى قال عنها فولستاف ولا يدرى الانسان من أين يأتى بها . وحقيقة قيمة السلع تبين حقيقة المادية السكلية (ويراد بهذه الحقيقة التى ندركها بحواسنا) وينحصر هذا التبيان فى أن حقيقة القيمة لا تدخل فيها ذرة من المادة . وقد نقلب السلعة ذات البين وذاب الشمال ، ولكنها كشيء ذى قيمة تظل حواسنا الجسمانية عاجزة عن تقديره وإدراكه . ولندكر مع هذا أن السلع لا تتضمن حقيقة القيمة إلا من حيث أنها الصور التى تعبر عن نفس الوحدة الاجتماعية الواحدة وهى العمل الانسانى . وبما أن حقيقة قيمة السلع اجتماعية بحته فمن الواضح أن هذه الحقيقة لا تظهر إلا فى العلاقة الاجتماعية بين سلعة وأخرى . لقد بدأنا فى الحقيقة من القيمة التبادلية أو نسبة تبادل السلع لكى نصل إلى القيمة المستترة فى هذه السلع ، وعلينا الآن أن نرجع إلى هذا الشكل الظاهرى للقيمة .

نعلم جميعاً أن للسلع شكل قيمة مشتركاً بالنسبة إليها جميعاً وهذا هو الشكل النقدى ، والشكل النقدى يبين بوضوح الأشكال الجسمية المتعددة الجوانب لقيم السلع الاستعمالية . ولكن هنا تواجهنا مهمة لم يحاول الاقتصاد البورجوازى الاضطلاع بها مطلقاً . فعلينا أن نكشف منشأ الشكل النقدى ، وأن نتبع تطور تعبير القيمة الذى تتضمنه نسبة القيمة بين السلع ، وأن نتبع هذا من أبسط صورة وأقلها وضوحاً إلى الشكل النقدى البارز . وهكذا لا تعود النقود لغزاً كما تبدو .

إن أبسط نسبة قيمة هى فى الظاهر الجلى نسبة القيمة بين سلعة وأخرى تخالفها فى النوع مهما كان هذا النوع . وعلى ذلك فالنسبة بين قيمتى سلعتين تمدنا بأبسط تعبير عن قيمة سلعة منهما .

١ — الشكل الأولى أو المنعزل أو العرضى للقيمة .

نكتب أن س سلعة أ = ص سلعة ب أو نقول أن س سلعة أ تساوى ص سلعة ب .
وللتعبير عن هذا بصورة مادية بحسمة نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد
أو نقول إن ٢٠ ياردة من التيل ، تساوى ، رداء واحداً .

١ — ب — قطبا تعبير القيمة : شكل القيمة النسبى والشكل المعادل .

إن السركله الذى ينطوى عليه شكل القيمة تحف فى هذا الشكل الأولى ، وإن تحايله
لأول الصعاب التى تجاهاها .

يلعب ١ ، ب وهما نوعا السلعة المختلفان ، دورين مختلفين . فالتيل يعبر عن قيمته فى
الرداء ، ومهمة الرداء أنه أداة التعبير عن هذه القيمة ، وهكذا تلعب السلعة الأولى دوراً
إيجابياً بينما تقوم الثانية بدور سلبى . وتعرض قيمة السلعة الأولى أمامنا على أنها نسبية
أو مقارنة أو تبدو فى شكل نسبي ، أما السلعة الثانية فتقوم بوظيفة المعادل أو تبدو فى
شكل معادل .

فالشكل النسبى للقيمة والشكل المعادل عاملان يتوقف كل منهما على الآخر ، ويعين كل
منهما الآخر ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، ولكنهما فى الوقت ذاته طرفان متباينان
أو قطبان متضادان فى نفس تعبير القيمة ، فهما خاصان بنوعين مختلفين من السلع على التوالي .
وهما النوعان اللذان يقيم تعبير القيمة علاقة بينهما . فأنا لا أستطيع التعبير عن قيمة التيل
بالتيل ، وقولك ٢٠ ياردة من التيل = ٢٠ ياردة من التيل ليس بتعبير عن القيمة ،
وكل ما تدل عليه هذه المعادلة أن ٢٠ ياردة من التيل ليست سوى ٢٠ ياردة من التيل .
أو أنها كمية معلومة من مادة نافعة وهى التيل . فقيمة التيل لا يمكن التعبير عنها
إلا بالنسبة إلى سلعة أخرى . وعلى ذلك فشكل القيمة النسبى معناه أن سلعة أخرى توضع
فى الشكل المعادل مقابل التيل . ومن جهة أخرى هذه السلعة الأخرى التى تبدو بمظهر
المعادل لا يمكن أن تعرض نفسها فى الوقت ذاته فى الشكل النسبى للقيمة ، فهى لا تعبر عن
قيمتها الذاتية ، وإنما تصلح فقط وسيلة للتعبير عن قيمة السلعة الأخرى .

حقيقة التعبير ٢٠ ياردة من التيل = (أو تساوى) رداء واحداً يتضمن التعبير
العكسى وهو رداء واحد = ٢٠ ياردة من التيل أو رداء واحد يساوى ٢٠ ياردة من
التيل . ولكن إذا أردت التعبير عن قيمة الرداء نسبياً أو بالشكل النسبى تعين على أن أقلب
طرفي المعادلة ، وبمجرد أن أفعل ذلك يصبح التيل هو المعادل بدلا من الرداء . فالسلعة

الواحدة في تعبير القيمة الواحدة لا يمكن أن تبدو في كلا الشكلين في نفس الوقت ، إذ هذان الشكلان ضدان متقابلان كل منهما ينفي الآخر .

وكون السلعة في شكل القيمة النسبي أو في الشكل المعادل المضاد إنما يتوقف فقط على مكانها أو موضعها في تعبير القيمة — أى على ما إذا كانت السلعة هي التي تريد التعبير عن قيمتها أو هي التي نريد أن نجعل منها وسيلة للتعبير عن قيمة سلعة أخرى .

ب — شكل القيمة النسبي

١ — طبيعة ومعنى شكل القيمة النسبي

إذا أردنا أن نكشف كيف أن التعبير الأولي لقيمة السلعة يستتر في نسبة القيمة بين سلعتين فإن علينا أن نبدأ بتأمل هذه النسبة مستقلة عن مظهرها الكمي . ويتخذ الناس السبيل المضاد إذ لا يرون في علاقة القيمة أكثر من النسبة التي يتم بها التعادل بين مقدارين مخصوصين من نوعين مختلفين من السلع ، وهم يعجزون عن أن يدركوا استحالة الموازنة الكمية بين أحجام الأشياء المختلفة حتى نعبّر عنها بعبارات من وحدة واحدة فهذه الأشياء لا يمكن أن تصير مقادير تحمل نفس الاسم وتكون قابلة للموازنة فيما بينها إلا بكونها تعبيرات عن نفس الوحدة ^(١) . سواء كانت ٢ ياردة من التيل = رداء واحد أو عشرين رداء ، ونسواء كان مقدار معلوم من التيل يساوي عدداً قليلاً أو كثيراً من الأردية — فمثل هذه العبارة التي تمثل النسبة تتضمن معنى أن التيل والأردية بوصفها أحجام قيمة عبارة عن تعبيرات عن نفس الوحدة ، أو هي أشياء من نفس النوع . وأساس المعادلة هو العبارة : تيل = رداء . وتلعب السلعتان اللتان تعادل بينهما من حيث التكيف دورين مختلفين . وقيمة واحدة منها وهي التيل هي التي يعبر عنها ، وكيف ذلك ؟ يحدث ذلك عن طريق علاقتها بالرداء بوصفه « معادل » لها أى الشيء الذي يمكن إجراء التبادل معه . فالرداء بصفته الشكل الذي تتمثل فيه القيمة يكون شيئاً ذا قيمة إذ على هذا الوضع فقط يكون مماثلاً للتيل ، ومن جهة أخرى تظهر قيمة التيل أو تجد لها تعبيراً مشتقاً إذ أنها لا تساوي الرداء من حيث القيمة ولا تكون قابلة للتبادل معه إلا

(١) ان الاقتصاديين القلائل الذين حللوا شكل القيمة كما فعل س. بايل عجزوا عن الوصول الى أية نتيجة ويرجع ذلك أولاً الى أنهم خلطوا بين شكل القيمة والقيمة ذاتها ، وثانياً لأنهم (متأثرين بمقولة البورجوازيين المعادين) كانوا منذ بداية الأمر عاجزين عن الالتفات الى شيء خلاف المظهر الكمي للسألة ، ان السيطرة على الكمية ... يكون عناصر القيمة ،

بوصفها قيمة . وقد نضع الأمر على الصورة الآتية : فالسّلع بوصفها قيم تجميد أو تجسيم للعمل الإنسانى ولهذا السبب يردّها تحليلنا إلى القيمة من الوجهة المجردة ولكنه لا يكسبها شكلاً من القيمة يخالف شكلها المادى . والأمر خلاف هذا حين يتعلق بعلاقة القيمة بين سلعة وأخرى ، حينئذ يكشف الغطاء عن صفة قيمة السلعة الأولى بحكم علاقتها بالسلعة الأخيرة .

إذا كنّا نعاذل بين الرداء كشيء له قيمة وبين التيل فانتا نعاذل العمل الذى يتمثل فى الردام بالعمل الذى يتضمنه التيل . حقيقة نجد فى عالم المحسوسات أن الحياة وهى التى تصنع الردام نوع من العمل يختلف عن النسيج الذى يصنع الكتان ولكن حين يحدث التعادل بين الرداء والكتان فإن الحياة ترد إلى الشيء المتماثل فى كلا النوعين من العمل ، أى ترد إلى الصفة المشتركة بالنسبة إليهما بوصفها عمل إنسانى . وبهذه الطريقة الملتوية نقول إن النسيج إذ ينسج قيمة لا يمكن التفرقة بينه وبين الحياة لأنه عمل إنسانى مجرد (عام) . وليس من شيء يكشف عن الصفة الخاصة للعمل الذى يخلق القيمة سوى ذلك التعبير عن التعادل بين أنواع مختلفة من السلع . ويحدث هذا بأن نرد مختلف أنواع العمل التى تتضمنها السلع المختلفة إلى معيار واحد مشترك بالنسبة إليهما جميعاً ، وهذا المعيار هو العمل الإنسانى من الوجهة المجردة أو العامة (١) . وعلى كل فليس بكاف أن نعبر عن الصفة المخصوصة للعمل الذى تنحصر فيه قيمة التيل . إن قوة العمل الإنسانية فى حالة السيولة ، أى العمل الإنسانى ، تخلق القيمة ولكنها ليست فى حد ذاتها قيمة ، فهى لا تصبح قيمة إلا إذا صارت ذات صورة حسية مجسمة . فلنكن نعبر عن قيمة التيل على أنها هلام العمل الإنسانى يجب أن نعبر عنها على أنها ،، حقيقة ،، متميزة عن التيل نفسه ولكنها شيء مشترك بالنسبة إلى التيل والسلع الأخرى . وهذا يحل المعضلة التى أمامنا . فى نسبة القيمة إزاء التيل فنظر إلى الرداء على أنه المعادل له من حيث الكيف ، ومن حيث كونه قيمة فإنه من نفس نوع الكتان . وإذن فهو هنا شيء تبدو فيه القيمة أو شيء يمثل القيمة وهو فى شكله المادى . غير أن الرداء ذاته

(١) ان بنيامين فرانكلين المشهور وأحد الاقتصاديين الأوائل (بعد وليم بيتى) من أدركوا حقيقة ماهية القيمة قد كتب يقول ،، التجارة بوجه عام ليست سوى تبادل العمل بالعمل ، ولهذا فقيمة جميع الأشياء ... تقاس بواسطة العمل ،، (مؤلفات ب . فرانكلين لنشرها سباركس ، بوستن سنة ١٨٣٦ ، المجلد الثانى ص ٢٦٧) . ولكن فرانكلين حين يقيس قيمة جميع الأشياء ،، بواسطة العمل ،، يغفل الاختلافات بين أنواع العمل التى يجرى بينها التبادل وبذلك يردّها جميعاً إلى مقياس من العمل الإنسانى المجانس الذى لا اختلاف بينه . ورغم أنه لا يدرك ذلك فإنه يقول مثل هذا فيبدأ بالحديث عن ،، العمل الواحد ،، ثم ،، العمل الآخر ،، وفى النهاية يشير إلى ،، العمل ،، بدون تخصيص على أنه جوهر قيمة كافة الأشياء .

أى جوهر الرءام بوصفه سلعة ، ليس إلا قيمة استعمالية . فإذا أخذنا الرءام بنفسه لما كان يعبر عن أية قيمة ، كما أن هذا هو الحاصل حين تأخذ قطعة من التيل بذاتها . وهذا يظهر لنا أن الرءام حين نجعل بينه وبين التيل علاقة ، يتضمن معنى أكثر مما يتضمنه لو لم نجعل له هذه العلاقة ، ومثال ذلك أن الرجل الذى يرتدى بذلة رسمية أنيقة يدل على شىء أكثر مما يدل عليه الرجل الذى يرتدى جلباباً من قماش المقتى .

حين أنتجنا الرءام بذلنا فيه قوة عمل إنسانية على هيئة حياكة ، وعلى ذلك صار عمل الإنسانى مخزوناً فى الرءام ومن هذه الناحية يكون الرءام « مستودع قيمة » ولوأن هذه الصفة الأخيرة له تظل خافية حتى ولو ارتدناه قديماً مهلهلاً . وحين ننظر التيل إلى الرءام نرى فيه روح القيمة الشعبية بقيمة التيل . ولكن الرءام لا يمكن أن يعبر عن القيمة بالنسبة إلى التيل إلا إذا اتخذت هذه القيمة من وجهة نظر التيل شكل رءام . وبنفس الطريقة لا يستطيع أن يتخذ مظهر جلالة الحاكم بالنسبة إلى ب إلا إذا أصبحت فكرة الجلالة فى نظر ب مرتبطة بشكل المادى — ومعنى هذا أن على الجلالة ، أن تغير ملامحها وشعرها وخواص جسمانية أخرى حين يعتلى العرش حاكم جديد .

وفى نسبة القيمة التى يقوم فيها الرءام بدور المعادل تكون أهمية شكل الرءام أنه شكل يدل على القيمة ، ونتيجة لهذا فقيمة السلعة وهى التيل يُعبر عنها فى جسم السلعة الأخرى وهى الرءام ، أى يعبر عن قيمة سلعة فى القيمة الاستعمالية للسلعة الأخرى . والتيل بوصفه قيمة استعمالية عبارة عن شىء يبدو لحواسنا مختلفاً عن الرءام ، ولكنه بوصفه قيمة عبارة عن معادل الرءام وبذلك يشبه الرءام . وبهذه الطريقة يكتسب شكل قيمة يخالف شكله المادى ، وجوهر قيمة واضح فى تشابهه بالرءام .

بذلك نرى أن كل شىء عرفناه من تحليلنا للقيمة يكشف عنه التيل الغطاء بمجرد أن نقيم علاقة بين التيل وسلعة أخرى وهى الرءام ، فهو يعبر عن أفكاره باللغة الوحيدة التى يعرفها وهى لغة السلع . فليسكى يحدثنا أن قيمته خلقها العمل على هيئة العمل الإنسانى العام المجرد ، تراه يقول إن الرءام من حيث أنه معادل له هو بالمثل قيمة تتكون من نفس العمل الذى يتضمنه التيل . ولكى يحدثنا أن حقيقته كقيمة تختلف عن شكله المادى يقول إن القيمة تبدو كراء ، وبالتالي بقدر ما يكون التيل قيمة ، فإن التيل والرءام صنوان . فبواسطة نسبة القيمة يصبح الشكل المادى للسلعة ١ ، أو جسم السلعة ب يكون مرآة تعكس قيمة

السلعة ١^(١) . والسلعة ٢ إذ تصير ذات علاقة بالسلعة ب على أنها شيء يتضمن قيمة أو يمثل عملاً إنسانياً ، فإنها تجعل السلعة ب مادة للتعبير عن قيمتها ذاتها . وهكذا فقيمة السلعة ٢ معبراً عنها في القيمة الاستعمالية للسلعة ب ، تتخذ شكل قيمة نسبية .

ب - التعيين الكمي لشكل القيمة النسبي

إن كل سلعة يراد التعبير عن قيمتها شيء نافع لدينا منه مقدار معلوم مثل ١٥ بوشل من القمح ، ١٠٠ رطل من البن الخ . ويحتوى هذا المقدار المعلوم من أية سلعة على مقدار محدود من العمل الإنساني ، وبهذا فعلى شكل القيمة أن يعبر لا عن القيمة بوجه عام فحسب بل وعن مقدار محدود منها أو عن حجم القيمة . ففي نسبة القيمة بين السلعتين ١ ، ب . أو التبل إلى الرداء لا يقف الأمر عند حد التعادل الكيفي بين الرداء والتبل بوجه عام . ولكن الأمر الذي يحدث هو أننا نجرى التعادل بين كمية محدودة من التبل (ولتكن ٣٠ ياردة منه مثلاً) وبين كمية محدودة مما يتضمن القيمة أى المعادل (وليكن ذلك رداء واحداً مثلاً) .

إن المعادلة ٣٠ ياردة من التبل = رداء واحداً ، أو رداء واحد ٣٠ ياردة = من التبل ، تتضمن المعنى التالى وهو أن الرداء يحتوى على نفس المقدار من جوهر القيمة الذى تتضمنه ٣٠ ياردة من التبل ، ومعنى هذا أن المقدارين من السلع يساويان أو يتكافآن . مقدارين متساويين من العمل أو فترتين متساويتين من وقت العمل . ولكن فترة وقت العمل اللازمة لإنتاج ٣٠ ياردة من التبل أو رداء واحد تتفاوت مع كل تغيير فى إنتاجية النسيج أو الحياكة . وعلينا الآن أن ندرس بقدر أعظم من الدقة تأثير مثل هذه التغيرات على التعبير النسبي لحجم القيمة .

(١) لنفرض أن قيمة التبل تختلف^(١) بينما تظل قيمة الرداء ثابتة . فإذا تضاعف وقت العمل المطلوب لإنتاج التبل ربما بسبب تضائل خصوبة الأرض التى يزرع فيها الكتان . ترتب على ذلك تضاعف قيمة التبل ، فلا تعود المعادلة ٣٠ ياردة من التبل = رداء واحد . وإنما تصبح ٣٠ ياردة = رداًين لأن الرداء فى هذه الحالة يحتوى فقط على نصف وقت العمل الذى تتضمنه ٣٠ ياردة من التبل . وإذا فرضنا من جهة أخرى أن وقت العمل اللازم

^(١) كلمة «قيمة» ، تستعمل هنا للدلالة على القيمة المعينة تعييناً كياً ، وبعبارة أخرى تستعمل للدلالة على حجم القيمة .
(كما فعلنا قبل ذلك أحياناً) .

لإنتاج التيل هبط إلى النصف بسبب التحسين في الأنوال مثلاً، نجم عن هذا نقص قيمة التيل بمقدار النصف وعلى ذلك تصير المعادلة بالشكل الآتى: ٢٠ ياردة من التيل = نصف رداء. فالقيمة النسبية للسلعة ١، أى قيمتها معبراً عنها بعبارة من السلعة ب، ترتفع أو تهبط مباشرة تبعاً لارتفاع أو هبوط قيمة السلعة ١ بشرط بقاء قيمة السلعة ب ثابتة.

(٢) لنفرض أن قيمة التيل تظل ثابتة بينما تتغير قيمة الرداء. فإذا تضاعف وقت العمل اللازم لإنتاج الرداء بسبب نقص محصول الصوف مثلاً تحولت المعادلة من ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد إلى ٢٠ ياردة من التيل = ١ رداء. وإذا حدث من جهة أخرى أن نقصت قيمة الرداء بمقدار النصف فإن ٢٠ ياردة من التيل = ردائين. وعلى ذلك في حالة ثبات قيمة السلعة ١ فإن قيمتها النسبية أى قيمتها معبراً عنها في عبارات من السلعة ب، تهبط أو ترتفع بطريقة عكسية حسب تغير قيمة ب.

إذا وازنا بين مختلف الأمثلة التى أوردناها في رقى ١ و ٢ رأينا أن نفس التغير في حجم القيمة النسبية قد يكون نتيجة أسباب مضادة. فبدلاً من أن نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد قد نضطر أن نكتب ٢٠ ياردة من التيل = ردائين إما لأن قيمة التيل تضاعفت وإما لأن قيمة الرداء هبطت إلى النصف، وبدلاً من أن نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد قد يتعين علينا أن نقول ٣٠ ياردة من التيل = ١ رداء إما لأن قيمة التيل نقصت بمقدار النصف، وإما لأن قيمة الرداء تضاعفت.

(٣) وقد تتغير مقادير العمل اللازمة لإنتاج التيل والرداء في نفس الوقت وفي نفس الاتجاه وإلى نفس المدى. وحينئذ، بعد التغير ومهما كان التغير في القيم عظيمًا، يظل صحيحاً القول بأن ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد. فالتغير في قيمتي التيل والرداء يظهر بمجرد الموازنة مع سلعة ثالثة. فإذا ارتفعت أو هبطت قيم جميع السلع في وقت واحد وبنفس الدرجة ظلت قيمتها النسبية بدون تغير. وإن التغير الفعلي في القيم تظهره الحقيقة التالية: «وهي أنه في مقدار معلوم من وقت العمل يمكن الآن إنتاج مقدار أكبر أو أصغر من السلع».

(٤) قد تتغير أوقات العمل اللازمة لإنتاج التيل والرداء على التوالى، وعلى ذلك قد تتغير قيمة هاتين السلعتين، في نفس الوقت وفي اتجاه واحد، ولكن إلى حد مختلف، أو قد تتغيران في اتجاهين متضادين الخ. وإن التأثير الذى يحدث من كافة الارتباطات الممكنة من هذا النوع على القيمة النسبية للسلعة يمكن استنتاجها من تطبيق الحالات ١ و ٢ و ٣.

وعلى ذلك نرى أن التغيرات الحقيقية في حجم القيمة لا تنعكس في تعبيرها النسبي أى في حجم القيمة النسبية . إن القيمة النسبية للسلعة قد تتغير برغم ثبات قيمتها ، وقد تظل قيمتها النسبية ثابتة برغم تغير قيمتها . وأخيراً فليس من الضروري أن تكون التغيرات الحادثة في نفس الوقت في أحجام القيمة وفي التعبير النسبي عن هذه الأحجام ، متماثلة من حيث مداها (١)

(ج) الشكل المعادل

رأينا أن السلعة ا وهى التيل إذ تعبر عن قيمتها في القيمة الإستعمالية لسلعة أخرى وهى الرداء قد فرضت على الأخيرة في الوقت ذاته شكلاً خاصاً من القيمة وذلك هو شكل المعادل . فهذه السلعة (التيل) توضح كونها قيمة لأن الرداء وضع مكافئاً لها مع أنه لم يتخذ لنفسه شكلاً من القيمة مختلفاً عن شكله المادى ، وبهذا نجد في الواقع أن التيل يعبر عن قيمته بالقول بأن في الإمكان إجراء التبادل مباشرة بينه وبين الرداء . وترتب على ذلك أنه حينما نقول إن سلعة ما هى الشكل المعادل قصدنا من ذلك أن من المستطاع مبادلتها بسلعة أخرى مباشرة .

حين تصلح سلعة من نوع ما كالأردية مثلاً لأن تكون المعادل لنوع آخر كالتيل بحيث تكتسب الأردية تبعاً لذلك خاصية إمكان مبادلتها بالتيل ، فإن هذا لا يدلنا على النسبة التى يتم بها التبادل بين كل من السلعتين . وما دام حجم قيمة التيل معلوماً فإن تلك النسبة

(١) يستخدم دهب الاقتصاديين دهاهم في أن يحولوا لصالحهم ذلك التناقض بين حجم القيمة والتعبير النسبي عنها . وشال ذلك أن ج . برود هيرست يقول في كتابه (الاقتصاد السياسى - لندن ١٨٤٢ ص ١١ ، ١٤) ، « إذا أفرينا مرة بأن ا يهبط لأن ب الذى يجرى معه التبادل به يرتفع بينما لا يبدل عمل أقل على ا في أثناء ذلك ، فأنك ترى أن المبدأ العام الذى يتخذه يتحطم تماماً ... وإذا كان (ريكاردو) قد اعترف أنه حين يرتفع ا بالقيمة الى ب يهبط من حيث قيمته بالنسبة الى ا فإنه يهدم الأساس الذى يقوم عليه (من حيث القيمة) ا الفرض الذى افترضه وهو أن قيمة السلعة يعينها دائماً العمل الذى يتجسم فيها لأنه إذا كان التغير في نفقة ا لا يغير قيمته فحسب بالنسبة الى ب الذى يبادل به وإنما يغير كذلك قيمة ب بالنسبة الى قيمة ا برغم عدم حدوث تغير في كمية العمل اللازمة لإنتاج ب فمن لا يقتصر الأمر على تحطيم المذهب القائل بأن العمل المبدول في إنتاج سلعة يعين قيمتها وإنما يتحطم كذلك المذهب الذى يؤكد أن نفقة (تكلفة) السلعة هى التى تنظم قيمتها . وكان يجوز للدكتور برود هيرست أن يقول « انظر الى النسب العددية ١٠/٢٠ ، ٥٠/١٠ ، ١٠٠/١٠ الخ . ان العدد ١٠ باقى بدون تغير ومع ذلك يهبط باستمرار حجمه النسبي أى حجمه حين موازنته بالمقامات ١٠٠ ، ٥٠ ، ٢٠ الخ وبهذا يتحطم المبدأ العظيم الذى يذهب الى أن حجم عدد مثل ١٠ يحدده عدد الوحدات التى يحتوى عليها ، » .

تتوقف على حجم قيمة الأردية . وسواء كان الرءاء هو المعادل والتيل القيمة النسبية ، أو كان التيل هو المعادل والرءاء القيمة النسبية ففي كلتا الحالتين على السواء نجد أن حجم قيمة الرءاء يعينه وقت العمل اللازم لإنتاجه وبذا يكون مستقلا عن شكل القيمة الذى يمثله . ولكن بمجرد أن يشغل الرءاء مركز المعادل فى معادلة أو تعبير القيمة فإن قيمته لا تكتسب التعبير السكى أى أن حجم قيمته لا يعود يعبر عنه كحجم قيمة . ففي معادلة القيمة لا يبدو الرءاء الآن إلا كقءدار محدود من سلعة أخرى .

فمثلا . ٤ . ياردة من التيل تساوى — ماذا ؟ إنها تساوى رءائين لأن الرءاء يلعب هنا دور المعادل ، بينما القيمة الاستعمالية وهى الرءاء (كنعقوض التيل) تبدو الصورة الى تتجسم فيها القيمة ، وعلى ذلك يكفى عدد محدود من الأردية للتعبير عن مقدار محدود من قيمة التيل ، فرداءان قد يعبران عن مقدار القيمة لأربعين ياردة من التيل ولكنهما لا يستطيعان التعبير عن حجم قيمتهما أى حجم الرءاء . والنظرة السطحية إلى حقيقة كون المعادل فى معادلة القيمة لا يعدو أن يكون مقداراً بسيطاً من شىء (أو قيمة استعمالية) أضلت بايلى وكثيرين غيره ممن تقدموه أو جاءوا بعده فلم يروا فى تعبير القيمة سوى علاقة كمية بحتة . والحقيقة الفعلية أن الشكل المعادل للسلعة ما لا يحتوى على أى تعيين كى للقيمة .

والخاصية التى تسترعى اهتمامنا من دراسة الشكل المعادل هى أن القيمة الاستعمالية تصبح الشكل الظاهرى لنقيضها أى القيمة . فالشكل المادى للسلعة يصبح شكل القيمة لها . ولكن لاحظ جيداً أن هذه الظاهرة « شىء بشىء » ، لا توجد بالنسبة للسلعة ب (رءاء أو قمع أو حديد أو ماشئت) إلا فى حدود هذا النوع الخاص من العلاقة بين السلعة ب و سلعة أخرى ا (التيل أو شىء سواه) . وبما أن أية سلعة لا يمكن أن تكون المعادل لذاتها ولا يمكن أن تجعل شكلها المادى يعبر عن قيمتها ، لهذا فأية سلعة لا بد لها من أن تختار سلعة أخرى كى تكون المعادل لها وبهذا تحول الشكل المادى لتلك السلعة إلى الشكل الذى يمثّل قيمتها هى . ولنضرب مثلاً يزيد هذه النقطة إيضاحاً . إن لقطعة السكر وزن لأنها جسم وثقيلة ولكننا لا نستطيع أن نرى أو نلمس هذا الوزن . وهنا نأخذ قطعاً مختلفة من الحديد قد عين وزنها من قبل . والحديد بصفته حديد ليس أكثر من السكر كظهر للوزن ، ومع هذا فلكى نعبّر عن وزن قطعة السكر نقيم علاقة وزن بينها وبين الحديد . وفى هذه الحالة يقوم الحديد بوظيفة جسم يمثّل الوزن ، فكمية معينة من الحديد تصبح مقدار الوزن للسكر وتمثّل بالنسبة إلى قطعة السكر صورة مظهر الوزن . هذا الدور يؤديه الحديد داخل نطاق هذه العلاقة

وحدها التي يدخل فيها السكر أو أى جسم آخر نريد أن نعين زنته . ولولا ثقلهما لما أمكن دخولهما في هذه العلاقة ، ولما أمكن لأحدهما أن يعبر عن وزن الآخر . وحينما نضعهما في كفتى الميزان نرى في الواقع أنهما متشابهان من حيث الوزن وأنهما إذا أخذنا بنسبتين متماثلتين صار لهما وزن واحد . وهكذا كما أن الحديد يمثل الوزن فقط في حالة نسبته إلى السكر كذلك في تعبيرنا عن القيمة نجد أن الجسم المادى وهو الرداء منسوباً إلى التيل لا يمثل سوى القيمة .

هنا نقف المشابهة ، فالحديد يمثل خاصية طبيعية مشتركة بالنسبة إليه وإلى السكر ألا وهى وزنها . ولكن حين يعبر الرداء عن قيمة التيل فإنه يمثل صفة غير طبيعية بالنسبة إليهما . ويمثل شيئاً ذا طابع اجتماعى صرف وهو قيمتهما .

وبما أن الشكل النسبى لقيمة السلعة (ولتكن التيل مثلاً) يعبر عن قيمة تلك السلعة بصفته شيئاً مختلف تماماً عن طبيعتها وخواصها ، فإننا نرى أن هذا التعبير ذاته يدل على وجود علاقة اجتماعية في أساسها . ونجد العكس تماماً في حالة المعادل . فجوهر هذا الشكل هو السلعة المادية ذاتها — الرداء — تعبر عن القيمة ، وقد أسبغت عليها الطبيعة شكل القيمة . وبطبيعة الحال يعد هذا القول صحيحاً مادامت علاقة القيمة قائمة وهى العلاقة التي يكون فيها الرداء المعادل للتيل^(١) . ولكن بما أن خواص الشيء لا تنشأ عن العلاقة بينه وبين الأشياء الأخرى ، وإنما تظهر ذاتها في مثل هذه العلاقة فقط ، لهذا يبدو كأنما الطبيعة وهبت الرداء شكل المعادل أى خاصية التبادل المباشر كما منحتة خاصية الثقل أو صلاحيته لتدفئة أجسامنا ، ومن هنا تلك القصة الغامضة للشكل المعادل والتي لا يلاحظها الاقتصادى البورجوازي إلى أن يصطدم بها كاملة النمو على هيئة النقود ، وحينئذ يحاول أن يفسر الصفة الخفية للذهب والفضة بأن يستبدل بهما سلعاً أقل مدعاة للحيرة وبأخذ في ترديد كافة السلع التي لعبت في وقت أو آخر دور المعادل . إنه لا يحلم مطلقاً أن حتى أبسط تعبير للقيمة وهو ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد تهيه له فعلاً حل لغز الشكل المعادل .

إن جسم السلعة التي تقوم بمهمة المعادل يمثل دائماً الصورة التي يتجسم فيها عمل إنسانى

(١) مثل هذه التعبيرات عن العلاقات عموماً والتي يدعوها هيجل « الأنواع المتعكسة » ، ذات نوع خاص .

فإنها ما هو رجل أصبح ملاكاً لأن الآخرين يتصرفون بصفتهم رعاياه ، غير أنهم من جهتهم يمتقدون أنهم رعاياه لأنه الملك .

مجرد ، وهو دائماً ثمرة نوع خاص من العمل الحسى النافع ، وهكذا يصير هذا العمل الحسى الصورة المعبرة عن العمل الانسانى المجرد . فإذا كان الرداء مثلاً لا يعدو أن يكون مثلاً لعمل إنسانى مجرد فإن الحياة وهى التى يتضمنها الرداء فعلاً ليست سوى الشكل الذى يتصادف أن يبدو فيه العمل الانسانى المجرد . ففى التعبير عن قيمة التيل لا تنحصر منفعة الحياة فى أنها تعمل الملابس وإنما تنحصر فى أنها تصنع جميعاً فنظر إليه على أنه قيمة أو نواة العمل الذى لا يتميز عن العمل المتمثل فى قيمة التيل . فإذا كان للحياة أن تكون مرآة للقيمة فيجب عليها ألا تعكس أكثر من خاصيتها المجردة وهى كونها عملاً إنسانياً .

إن قوة العمل الإنسانى يذل سواء على شكل حياكة أو نسج ، وعلى ذلك فكلما الحياة والنسج لها خاصية عامة وهى أنهما عمل إنسانى ، وهذا يستتبع أنه فى حالات خاصة (كما لو عطينا بإنتاج القيمة) يمكن أن ننظر إليهما من وجهة النظر هذه وحدها .

ليس فى الأمر سر خفى غامض ، ولكن الأمور تلتوى نوعاً فى التعبير عن قيمة السلعة . ومثال ذلك أنه لى نوضح أن النسج يخلق قيمة التيل لا فى شكله المحسوس كالنسج بل بحكم خاصيته العامة وهى كونه عملاً إنسانياً ، فإن الحياة وهى العمل المحسوس الذى ينتج المعادل توضع مقابل النسج كالصورة التى يتمثل فيها العمل الإنسانى المجرد .

وهنا إذن نجد خاصية ثابتة للشكل المعادل إذ فيه يصبح العمل المحسوس الشكل الظاهرى لنقيضه وهو العمل الإنسانى المجرد .

وبقدر ما يكون هذا العمل الحسى مجرد التعبير عن عمل إنسانى واحد فإنه يتشابه مع العمل المتجسم فى التيل أى يكون من جنسه . ونتيجة لهذا فبرغم أنه عمل فرد مخصوص فإنه (مثل جميع العمل الذى ينتج السلع) عمل نوع اجتماعى مباشر ، وهذا هو السبب الذى من أجله يخلق منتجاً قابلاً للتبادل مع سلع أخرى . هذه هى الخاصية الثالثة للشكل المعادل وهى أن العمل الفردى يتخذ شكل نقيضه ويصبح عملاً بشكل اجتماعى مباشر . ومن المستطاع أن نزداد إدراكاً للخاصيتين الأخيرتين لو رجعنا إلى ذلك المفكر العظيم الذى كان أول من حلل الكثير من أشكال الفكر والمجتمع والطبيعة . فأولاً يحدثنا أرسطو فى إسهاب أن الشكل النقدى للسلع إن هو إلا صورة متطورة للشكل البسيط من القيمة الذى هو عبارة عن التعبير عن قيمة السلعة بواسطة أية سلعة أخرى تختارها . وهو يقول إن عبارة $\text{هـ} = \text{أسرة}$ بيت

واحد ، تتضمن معنى التشابه النوعى أو الكيفى بين البيت والسرير ، وهو يدرك أنه برغم اختلاف الشئتين في نظر حواسنا الجثمانية فلا بد من وجود جوهر مشترك بالنسبة إليهما وإلا لما أمكن إقامة علاقة بينهما بحيث يمكن الموازنة أو القياس بينهما وفي هذا يقول « لا يمكن وجود تبادل بدون المساواة ، ولا مساواة . دون القابلية للموازنة » .

د — الشكل الأولى للقيمة إذا نظرنا إليه على أنه كل

إن الشكل الأولى الذى يعبر عن قيمة السلعة تتضمنه علاقة القيمة بين هذه السلعة وسلعة أخرى من نوع آخر ، أو أن هذا الشكل موجود فى النسبة التى يجرى بها التبادل بين السلعتين . وقيمة السلعة م يعبر عنها من حيث السكف بقابلية السلعة ب للتبادل مع السلعة م تبادل مباشر ، ويعبر عنها من حيث السكم بقابلية مقدار محدود من السلعة ب للتبادل مع كمية معلومة من السلعة م . وبعبارة أخرى تكتسب قيمة السلعة تعبيراً مستقلاً عن طريق تمثيلها كقيمة تبادلية . وفى بداية هذا الفصل جاريت العرف ووصفت السلعة كقيمة استيعابية « أوشى » نافع ، وقيمة ، وهى تظهر نفسها على هيئة هذا الشئ المزدوج بمجرد أن يصير لقيمتها هذا الشكل الظاهرى أى شكل القيمة التبادلية والذى يختلف عن الشكل المادى ، وهى لا تكتسب هذا الشكل إذا نظرنا إليها على حدة ، وإنما يتم لها هذا إذا قامت علاقة قيمة (علاقة تبادل) بينها وبين سلعة أخرى من نوع مختلف . وطالما ندرك هذا فإن التعريف الذى سبق إيراد لا ينطوى على ضرر ويصلح طريقة ملائمة للتعبير .

وقد أبان تحليلنا أن شكل القيمة أو التعبير عن قيمة السلعة ينشأ فى الأصل فى طبيعة السلعة ، وهو بالعكس لم يوضح أن القيمة وحجم القيمة منشؤهما فى تعبيرهما كقيمة تبادلية ولكن الوهم الأخير ساد بين التجاريين ويسود بين الذين أحيوا المذهب التجارى من أمثال فرييه^(١) وجانيه^(٢) ويسود كذلك بين خصوم التجاريين أى أنصار حرية التجارة الحاليين من أمثال باستيا وشركائه . وقد وجه التجاريون الاهتمام الرئيسى إلى المظهر الكيفى من تعبير القيمة وبالتالي إلى شكل القيمة المعادل الذى يبلغ أقصى أشكاله فى النقود . هذا من جهة ، ومن جهة تجدد دعاة حرية التجارة الذين هدفهم الأول فى الحياة أن يبيعوا سلعهم بأى ثمن

F.C.A. Eerrier, subinspector of customs, du gouvernement considéré dans ses rapports avec le commercé, Paris, 1805.

Charles Ganiilh, des systèmes de l'économie politique, second edition, Paris, 1882.

يوجهون الاهتمام الأساسى إلى المظهر الكمى لشكل القيمة النسبى . وعلى ذلك فى نظرهم لا وجود للقيمة أو لحجم قيمة السلعة خارجاً عن علاقة التبادل أى أنه كامن فى القائمة اليومية للأسعار السائدة . ويعد ماك ليود الاسكتلندى الذى جعل همه أن ينقى ويصقل آراء لومبارد ستريت الغامضة ، حلقة ناجحة بين التجارى المؤمن بالخرافات وبين نصير حرية التجارة المستنير .

ولو أمعنا النظر فى التعبير الخاص بقيمة السلعة ١ وهو التعبير الذى تنطوى عليه علاقة القيمة بين السلعة ١ والسلعة ٢ لا تضح لنا أنه فى داخل هذه العلاقة يعد الشكل المادى للسلعة ١ شكلاً أو مظهراً للقيمة الاستيعالية ، بينما أهمية الشكل المادى للسلعة ٢ أنه شكل أو مظهر للقيمة . وبهذا يكون للتيان بين القيمة الاستيعالية والقيمة والمستتر داخل السلعة مقابل ظاهرى منظور وهو العلاقة بين السلعتين وهى العلاقة التى فيها تحسب قيمة استيعالية السلعة التى يراد التعبير عر قيمتها بينما تحسب قيمة تبادلية السلعة التى تستخدم للتعبير عن قيمة السلعة الأولى . وعلى ذلك فالشكل البسيط لقيمة السلعة هو الشكل الظاهرى البسيط للتيان الكامن (داخل السلعة) بين القيمة الاستيعالية والقيمة .

إن منتج العمل شىء فافع وذلك فى كافة الأحوال الاجتماعية ، ولكن منتج العمل لا يصبح سلعة إلا فى مرحلة محدودة من التطور التاريخى حين نجد أن العمل المبذول فى إنتاج شىء نافع يعبر عنه على أنه قيمة هذا الشىء . وهذا يستتبع أن شكل القيمة الأولى للسلعة هو فى الوقت ذاته المظهر الأولى الذى يبدو فيه منتج العمل على هيئة سلعة ، ومعنى هذا أن تطور شكل السلعة يتفق أو يتمشى مع تطور شكل القيمة .

ونرى من أول نظرة عدم صلاحية أو عدم وفاء شكل القيمة الأولى وهو الشكل البدائى الذى يجب أن يمر خلال سلسلة من التحولات قبل إمكان تطوره إلى الشكل الدال على الثمن .

وحين نعبر عن قيمة السلعة ١ بعبارات من السلعة ٢ فأهمية هذا التعبير أنه صالح للتمييز بين قيمة ١ وقيمتها الاستيعالية ، وبذا لا يتعدى عمله أكثر من أنه يقيم علاقة تبادل بين السلعة ١ وسلعة أخرى من نوع مختلف ، كما أنه لا يظهر ما بين ١ وكافة السلع الأخرى من تماثل كفى وتناسب كمى . والشكل الأولى لقيمة السلعة النسبية يعبر عن الشكل المعادل المنعزل لسلعة أخرى ، وهنا نجد أنه فى التعبير النسبى عن قيمة التيل لا يكون للرداء أكثر من شكل المعادل (أى شكل القابلية للتبادل المباشر) بالنسبة إلى هذه السلعة الواحدة وهى التيل .

ولكن شكل القيمة الأولى ينتقل بمحض رغبته إلى الشكل الممتد . وفي الشكل الأولى نعبّر عن قيمة السلعة بعبارة من سلعة أخرى واحدة ولا يعيننا أن تكون هذه الأخيرة رداءً أو حديداً أو قحاً أو خلاف ذلك . ولهذا فلكل سلعة واحدة عدة تعبيرات أولية عن قيمتها حسب العلاقة بين السلعة وأى غيرها ^(١) . ولكن عدد هذه التعبيرات الممكنة عن القيمة يحد منه عدد أنواع السلعة المختلفة عن الأولى . وبناء على هذا فالتعبير المنعزل عن قيمة أية سلعة واحدة إن هو إلا عبارة واحدة في سلسلة طويلة لا نهاية لها من أمثال هذه التعبيرات الأولية والتي يختلف الواحد منها عن جميع الأخرى .

(ب) الشكل الكلى أو الممتد من القيمة

إننا نكتب : م سلعة ا = ل سلعة ب أو = ه سلعة ح أو = ه سلعة و
أو = ي سلعة ه أو = الخ . وللتعبير عن هذا بصورة حسبة نقول ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو = ١٠ أرطال من الشاي أو = ٤٠ رطلا من البن أو = ربع من القمح أو = أوقيتين من الذهب أو = ١/٢ طن الحديد أو = الخ .

١ — شكل القيمة النسبي الممتد

وفي هذا الشكل نعبّر عن قيمة سلعة ما كالتيل مثلا بعناصر أخرى لاعد لها من عالم السلع ، وتصبح كل سلعة أخرى مرآة لقيمة التيل ^(١) ، وبهذا تبدو القيمة لأول مرة في ثوبها الحقيقى وهى أنها صورة تمثل عملا إنسانيا متجانسا لأن العمل الذى يخلقها يظهر الآن بجلاء أنه العمل الذى يقف على قدم المساواة مع أى نوع آخر من العمل الإنسانى سواء كان شكله الحياة أو الحرث أو التعدين أو ما إلى ذلك ، وسواء تحقق فى الأردية أو القمح أو الحديد أو الذهب . ويصبح التيل بفضل هذا الشكل من قيمته ذا علاقة اجتماعية لا مع نوع واحد من السلع وإنما مع عالم السلع بأسره كأنه بوصفه سلعة مواطن فى هذا العالم . وفى الوقت ذاته تدل سلسلة أو معادلات القيمة التى لانهاية لها على أنه فيما يتعلق بقيمة الساعة لا أهمية للمظهر أو النوع الذى تبدو فيه القيمة الإستيعالية .

فى الشكل الأول ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد قد يكون من قبيل الصدفة المحضة أن تكون هاتان السلعتان قابلتين للتبادل فيما بينهما بتلك النسبة الكمية الخاصة . ولكننا نلمس فى الشكل الثانى الأساس الذى يعين هذه الظاهرة العرضية وإن اختلف عنها اختلافاً

(١) نجد هومر مثلاً يعبّر عن قيمة الثى بعبارة من أشياء أخرى متنوعة .

أساسياً ، فلقيمة التيل نفس الحجم دائماً سواء عبرنا عنها بالأردية أو البن أو الحديد ، ومهما كثر عدد ملاك هذه السلع . هذه العلاقة العرضية بين مالسين فردين من أرباب السلع تخفى من الصورة التي أمامنا ، ونرى بوضوح أن التبادل ليس هو الذى يعين حجم قيمة السلعة بل على النقيض من ذلك إن حجم قيمة السلعة هو الذى يعين علاقاتها التبادلية أى يتحكم فى نسب تبادلها .

ب — الشكل المعادل الخاص

فى ذلك التعبير عن قيمة التيل تعد كل سلعة (كالرداء والشاى والقمح والحديد الخ) معادلاً وبالتالي تكون صورة ممثلة للقيمة . والشكل المادى المخصوص لكل من هذه السلع شكل معادل مخصوص من بين أشكال كثيرة . وبنفس الطريقة فإن مختلف الأنواع المتعددة من العمل النافع الذى تنطوى عليه هذه السلع إن هى إلا أشكال ظاهرية متعددة لأى وكل نوع من العمل الإنسانى .

ج — تقاوص شكل القيمة السكى أو الممتد

نلاحظ أولاً أن التعبير النسبى لقيمة السلع غير كامل حيث أن السلسلة التى تمثله لانهاية لها ، ولأن السلسلة التى تكون معادلة القيمة احدى حلقاتها عرضة للاطالة كلما ظهر نوع جديد من السلع يهيم لنا مادة لتعبير جديد عن القيمة . وثانياً هذا الشكل صورة متعددة الألوان تمثل تعبيرات عن القيمة كل منها مستقل عن الآخر وغير قابلة للموازنة فيما بينها . وأخيراً إذا عبرنا عن القيمة النسبية لكل سلعة بهذا الشكل الممتد ترتب على هذا أن صار لدينا شكل نسبى للقيمة مختلف فى كل حالة ، ومكون من سلسلة من تعبيرات القيمة لانهاية لها . هذه التقاوص الملازمة لشكل القيمة النسبى الممتد تنعكس فى الشكل المعادل الذى يقابله . وبما أن الشكل المادى لكل نوع من السلع على حدة إن هو إلا شكل معادل خاص من بين أشكال لا عدد لها ، لهذا لا يتبقى لدينا سوى أشكال معادلة جزئية يستبعد كل منها الآخر . وبالطريقة ذاتها نجد أن النوع المحسوس المخصوص من العمل النافع الذى يتمثل فى كل معادلة لا يبدو إلا على هيئة نوع خاص من العمل لا على أنه صورة الشئ الشامل الذى يمثل العمل الإنسانى بوجه عام . والحقيقة أن الأخير لا يكتسب شكله الكامل أو السكى إلا من مجموع هذه الأشكال الظاهرية الخاصة ، ولكن فى هذه الحالة يكون التعبير عنه فى سلسلة لانهاية لها ويكون ناقصاً تعوزه الوحدة .

وشكل القيمة النسبي الممتد ليس إلا مجموع (خلاصة) التعبيرات النسبية عن القيمة أو معادلات الأنوع الأول مثل :

٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد .

٢٠ ياردة من التيل = ١٠ أرطال من الشاي الخ .

وكل من هذه المعادلات تتضمن أو تدل على المعنى العكسي :

رداء واحد = ٢٠ ياردة من التيل .

١٠ أرطال من الشاي = ٢٠ ياردة من التيل الخ .

ذلك أنه في الواقع حين يستبدل شخص ما لديه من التيل بسلع أخرى وبذا يعبر عن قيمة سلعه بسلسلة من السلع الأخرى فإن ذلك يستتبع حتما أن مختلف ملاك السلع الأخرى يستبدلونها بالتيل ، وبذلك يعبرون عن قيمة سلعهم المختلفة بالتيل .

ولنفرض أننا عكسنا السلسلة ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو = ١٠ أرطال من الشاي الخ وذلك لكي نعبر عن العلاقات العكسية . إذا فعلنا ذلك حصلنا على الشكل المعمم للقيمة .

(ح) الشكل المعمم للقيمة

$$20 \text{ ياردة من التيل} = \left\{ \begin{array}{l} \text{رداء واحد} \\ 10 \text{ أرطال من الشاي} \\ 40 \text{ رطلا من البن} \\ \text{ربع من القمح} \\ \text{أوقيتان من الذهب} \\ \text{نصف طن من الحديد النخ} \end{array} \right.$$

١ — الصفة المتغيرة لشكل القيمة

تعبّر السلع الآن عن قيمتها (١) بشكل بسيط ذلك أن القيمة يعبر عنها عن طريق سلعة واحدة (٢) بشكل موحد لأن قيمة السلع جميعها يعبر عنها بواسطة نفس السلعة الواحدة .

هكذا الشكل أولى. وبذا مشترك بالنسبة إلى كافة السلع وعلى ذلك فهو شكل عام .
والشكلان ١ و ٢ (أى الشكل العرضى للقيمة والشكل السكلى أو الممتد) كانا صالحين
فقط للتعبير عن قيمة الساعة بصفتها شئ متميز عن قيمتها الاستعمالية أو شكلها المادى .
والشكل الأول يسمى - لنا معادلات من هذا النوع : رداء واحد = ٢٠ ياردة من التيل ،
و ١٠ أرتال من الشاى : طن من الحديد . فنحن نجعل قيمة الرداء معادلة للتيل ، وقيمة
الشاى مكافئة للحديد . ولكن داتين المعادلتين التيل والحديد اللتين تعبران عن قيمة الرداء
والشاى مختلفة إحداهما عن الأخرى اختلاف التيل والحديد . وواضح أن هذا الشكل من
القيمة لا وجود له إلا فى الأيام الأولى حين كانت منتجات العمل تحول إلى سلع بالمقايضة
الاتفاقية العرضية أو التى تقع من حين إلى آخر .

أما فى الشكل السكلى أو الممتد فإن قيمة الساعة تتميز بطريقة أوقع عن قيمتها
الاستعمالية ، لأن قيمة الرداء (مثلا) توضع فى هذه الحالة مقابل شكله المادى فى كافة الصور
الممكنة كمعادل للتيل أو الحديد أو الشاى . . أو أى شئ أردت عدا معادل الرداء . ومن
جهة أخرى يستبعد مباشرة كل تعبير معمم للقيمة . هو التعبير المشترك بالنسبة إلى جميع السلع
لأنه فى ذلك التعبير عن قيمة ساعة ما تبدو السلع الأخرى على شكل معادلات . والواقع
أن شكل القيمة الممتد يشق سبيله إلى العالم بمجرد أن منتجاً معيناً من العمل كالمناشية يأخذ فى
أن يبادل به سلع أخرى متنوعة . لا فى حالات استثنائية وإنما على هيئة العموم والمعتاد .

هذا الشكل الجديد للقيمة يعبر عن قيم كافة أنواع السلع بواسطة ساعة أخرى (ولنسكن
التيل مثلا) وهى الساعة التى تستبعد عن نطاق السلع الأخرى . فهذا الشكل يعبر عن قيمة
جميع السلع عن طريق معادلتها بالتيل . هكذا تتميز قيمة كل ساعة لا عن قيمتها الاستعمالية
فحسب بل عن كل القيمة الاستعمالية ، وبواسطة هذه الخفيفة وحدها تعبر عن قيمة الساعة
كشئ لها تشترك فيه مع كافة السلع . عن طريق هذا الشكل يصبح السلع بطريقة أنجع ذات
علاقات متبادلة فيما بينها كقيم ، أو تصبح وكل منها يواجه الأخرى كقيم تبادلية .

ويعبر الشكلان السابقان عن قيمة الساعة وذلك بواسطة ساعة مفردة من نوع مختلف كما
فى الحالة الأولى ، أو بواسطة سلسلة من السلع من نوع مختلف كما فى الحالة الثانية . وفى
كلا الحالتين على حد سواء تنحصر الساعة الواحدة (إن صح التعبير) على أن تجد تعبيراً عن
قيمتها وتنجح فى ذلك بدون أى تعاون فعال من جانب السلع الأخرى التى يقتصر عملها على
القيام بدور سلبي وهو كونها المعادلات .

ومن جهة لا يظهر الشكل المعمم من القيمة إلا كنتيجة للعمل المشترك من جانب كافة أنواع السلع ، فالسلعة لا تستطيع أن تكتسب تعبيراً معما عن قيمتها إلا إذا عبرت جميع السلع في نفس الوقت عن قيمتها في نفس المعادل بحيث يتعين على كل سلعة جديدة أن تحذو نفس الحذو وهذا يزيج الغطاء عن الحقيقة الآتية وهي أن حقيقة قيمة السلع من حيث أنها لا تزيد عن كونها الوجود الاجتماعي ، لهذه الأشياء ، تجد التعبير عنها إلا عن طريق هذه العلاقات الاجتماعية المتداخلة ذات الصيغ العامة وعلى ذلك يجب أن يكون هذا الشكل الذي يعبر عن قيمة السلع شكلاً معترفاً به من قبل المجتمع أو بصفة اجتماعية .

وعلى هيئة معادلات التيل لا تبدو كافة السلع الآن متشابهة من حيث الكيف ولا فيما بالمعنى العام لهذه العبارة فحسب ، وإنما تبدو كذلك أحجاماً من القيمة قابلة للموازنة فيما بينها من حيث الكم . ولما كانت أحجام قيمة ١ تنعكس في مرآة نفس المادة الواحدة أى في التيل . تبع ذلك أن هذه الأحجام من القيمة يعكس كل منها الآخر في مرآته . ومثال ذلك أن ١٠ أرطال من الشاي = ٣٠ ياردة من التيل ، ٤٠ رطلا من البن = ٢٠ ياردة من التيل ، ويترتب على هذا أن ١٠ أرطال من الشاي = ٤٠ رطلا من البن وللتعبير عن هذا بعبارة أخرى نقول إن ما في رطل من البن من جوهر القيمة أى العمل يعادل ربع ما في رطل من الشاي .

هذا الشكل المعمم من القيمة النسبية والذي يشمل السلع بوجه عام يدمغ التيل (وهو السلعة التي وضعت جانباً كمعادل) بطابع المعادل العام ، وشكله المادى هو شكل القيمة العام في عالم السلع هذا . وعلى ذلك يصير التيل قابلاً للتبادل مع جميع السلع الأخرى ، أى أن الشكل المادى هذا هو الصورة المتجسدة المنظورة أو الشكل الاجتماعي العام الذي يمثل جميع العمل الإنساني . وفي نفس الوقت يظهر النسج وهو عمل أفراد مخصوصين في شكل اجتماعي معمم وهو شكل التعادل أو التكافؤ مع أى نوع آخر من العمل . والمعادلات المتعددة التي يتكون منها الشكل العام للقيمة تجعل العمل الذي يشمل التيل مساوياً للعمل الذي تنطوى عليه كل سلعة أخرى ، وهكذا يتحول الغزل إلى الشكل العام للصورة التي يبدو فيها العمل الإنساني المتجانس . وعلى هذا فإن العمل الذي يصير موضوعاً في قيمة السلع لا يمثل فحسب في ظل مظهره السلبي . كعمل أغفلت فيه كافة الأشكال المحسوسة والصفات النافعة من العمل الفعلي بل إن طبيعته الإيجابية تبدو للعيان . فشكل القيمة العام عبارة عن إرجاع جميع أنواع العمل الفعلي إلى صفتها المشتركة وهي كونها عملاً إنسانياً أى بذلاً لصورة عمل إنسانية .

إن الشكل العام للقيمة وهو الشكل الذي تبدو فيه منتجات العمل على أنها مجرد هلايات . للعمل الإنساني المتجانس ، يكشف بطبيعة تكوينية أنه الصورة الاجتماعية التي تعبر عن عالم

السلع ، وهذا يظهر أنه في عالم السلع تكون صفة العمل الإنساني الحسية الأساس الذي يكون صفته الخاصة .

إن درجة تطور الشكل المعادل تطابق درجة تطور شكل القيمة النسبي ، وعلى كل واجب علينا أن نغنى بملاحظة هذا الأمر وهو أن تطور الشكل المعادل إن هو إلا تعبير عن نتيجة لتطور شكل القيمة النسبي .

إن الشكل النسبي الأولي أو المنعزل الدال على قيمة سلعة يجعل من سلعة أخرى معادلاً منعزلاً عن سواه ، والشكل الممتد أى الذى نعبر فيه عن قيمة سلعة ما بعبارات من كافة السلع الأخرى يجعل من هذه الأخيرة معادلات منعزلة . وأخيراً فصل إلى الشكل الذى يقوم فيه نوع مخصوص من السلعة بوظيفة المعادل العام بقدر ما تجعل السلع الأخرى من هذه السلعة مادة للتعبير عن شكل قيمتها المعمم الموحد . والآن كلما كان مدى تطور شكل القيمة كلما كان مبلغ حدة التباين بين قطبيه ، وهما شكل القيمة النسبي والشكل المعادل .

ويحتوى الشكل الأول وهو ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد على هذا التباين ولكن قواعده لم تثبت بعد . وحسبنا نقرأ المعادلة طردأً وعكساً فإن كلا من قطبي السلعة (وهما التيل والرداء) يقوم بالتبادل وبلا اهتمام بدوره فى شكل القيمة النسبي وفى الشكل المعادل . ففي هذه الحالة لا يزال من الصعب أن ندرك وجود تباين قطبي .

وفى الشكل الثانى ليس سوى نوع واحد من السلع يستطيع أن يحدد أو ينعنى قيمته النسبية تماماً ، وهو لا يكتسب هذا الشكل النسبي الممتد من القيمة إلا لأن السلع الأخرى جميعاً تقف منه موقف المعادلات . ففي هذه الحالة نجد أن طرف معادلة القيمة ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو = ١٠ أرطال من الشاى أو = ربع من القمح الخ لا يمكن تغيير مكانهما بدون تغيير صفة المعادلة وتحويلها من الشكل الكلى أو الممتد إلى الشكل المعمم من القيمة .

وأخيراً فالشكل الثالث يكسب السلع عموماً شكلاً نسبياً اجتماعياً من القيمة ذا طابع عام لأن جميع السلع عدا واحدة تستبعد من الشكل المعادل العام ومعنى هذا أن سلعة واحدة وهى اكتسبت صفة كونها قابلة للتبادل مع كافة السلع الأخرى وذلك لأن السلع الأخرى لم تكتسب هذه الصفة (١) .

(١) من أبعد الأشياء عن الحقيقة الواضحة بذاتها أن هذه الصفة عن القابلية للتبادل العام المباشر هى صفة قطبية ولا انفصال لها عن تقيضها فى القطب الآخر ، أى صفة عدم القابلية للتبادل المباشر كما هو الشأن بين قطبي

ومن جهة أخرى فالسلعة التي تؤدي وظيفة المعادل العام تستبعد من شكل قيمة السلع المعمم . ولو أن التيل (أو أية سلعة أخرى اختيرت لتكون معادلا عاما) كان عليه بالمثل أن يشترك في شكل القيمة النسبي المعمم لكان عليه أن يقوم بدور المعادل لنفسه ، وبهذا يحصل على المعادلة التالية ٢٠ ياردة من التيل — ٢٠ ياردة من التيل وهي لغو لا يدل على القيمة أو حجمها . فإذا أردنا التعبير عن القيمة النسبية للمعادل العام فيجب علينا أن نعكس الشكل الثالث . هذا المعادل العام ليس له شكل قيمة نسبي تشارك فيه السلع الأخرى ، إن قيمته تعبر عن نفسها بطريقة نسبة في السلسلة التي لانهاية لها من السلع . وعلى هذا نرى أن شكل وهي التيل . وإذا رجعنا الى التاريخ لألفينا أن سلعة بالذات وهي الذهب قد شغلت هذا القيمة النسبي (وهو الشكل ب) هو شكل القيمة النسبي الخاص للسلعة والذي يؤدي وظيفة المعادل العام .

ج — الانتقال من شكل القيمة المعمم إلى الشكل النقدي

تستطيع أية ساحة أن تتخذ الشكل المعادل العام ، وهي تستطيع ذلك حينما تستبعد السلع الأخرى عن نطاقها وتجعل منها معادلا . والشكل النسبي الموحد للقيمة لا يكتسب صفة الاستقرار الموضوعي والصلاحية من الوجهة الاجتماعية العامة إلا إذا كان هذا الاستبعاد قد تركز بصفة نهائية في نوع معين من السلع . فإذا ماحدث هذا فإن ذلك النوع المعين من السلعة الذي يتهاثل الشكل المعادل مع شكله المادي يصبح سلعة نقدية أو يؤدي وظيفة النقود . ومن ذلك الوقت نجد أن الوظيفة الاجتماعية الخاصة (وبالتالي الاحتكار الاجتماعي) لهذه السلعة أنها تلعب دور المعادل العام بالنسبة إلى السلع عموماً ، ففي الشكل (ب) قامت سلع متنوعة بدور المعادل للتيل ، وفي الشكل (ج) عبرت سلع مختلفة عن قيمتها النسبية عن طريق سلعة واحدة

— المضاعف الموجب والسالب . وأولئك يطقون العنان لحياهم قد يتصورون أن في إمكان كافة السلع أن تتخذ هذه العفة في وقت واحد وهي صفة كونها قابلة للتبادل فيما بينها مباشرة ، وذلك كما لو أنهم تصوروا أن في إمكان جميع الكاؤليك أن يكونوا البابا في نفس الوقت الواحد . والبورجوازية الصغيرة التي تنظر الى إنتاج السلع على أنه آخر كلمة في الحرية الانسانية والاستقلال المصحى قد يسرها بطبيعة الحال لو أننا استطلعنا القضاء على العقيات والمضايقات الناجمة من عجزنا عن تحقيق التبادل المباشر بين السلع . واشتراكية برودون أن هي الا صورة لهذا العالم المثالي الذي لا يحمل حتى طابع الابتكار لأن هذا المشروع قد صاغه من قبل بطريقة أفضل جرای وبراى وغيرهما . لهذا لا تزال هناك دوائر تزدهر فيها هذه الحكمة تحت اسم « العلم » ، ولم تعتمد مدرسة فكرية الى عرض العلم بهذا المظهر السطحي أكثر مما فعل أتباع برودون ذلك أنه « إذا أعوزتك الأفكار فقد تساعدك كلمة واحدة في الخروج من المأزق وذلك في اللحظة المناسبة » .

المركز الممتاز . وعلى ذلك في الشكل (ج) إذا وضعنا الذهب مكان التيل لحصلنا على الشكل النقدي للقيمة .

د — شكل القيمة النقدي

$$= \begin{cases} ٢٠ ياردة من التيل \\ \text{رداء واحد} \\ ١٠ أرتال من الشاي \\ ٤٠ رطلا من البن \\ \text{ربع من القمح} \\ \text{نصف طن من الحديد} \\ \text{س من السلعة (١)} \end{cases}$$

في هذا الانتقال من الشكل (ا) إلى الشكل (ب) ومن الشكل (ب) إلى الشكل (ج) نتحدث تغييرات هامة . ومن جهة أخرى ينحصر الفارق بين الشكلين (د ، ج) في أن الذهب حل محل التيل كالمعادل العام ، أى أن مظهر التقدم هو أن شكل قابلية التبادل المباشر أو شكل المعادل العام قد جعله العرف الاجتماعى أخيراً وبصفة نهائية مرتبطاً بذلك الجوهر المادى لهذه السلعة وهى الذهب .

والسبب الذى من أجله يواجه الذهب السلع الأخرى بوصفه نقود راجع إلى أنه واجهها من قبل كسلعة . فهو كبقية السلع الأخرى استطاع أداء وظيفة المعادل سواء على هيئة معادل منعزل في عمليات مفصلة من المقايضة أو على هيئة معادل معين خاص إلى جانب معادلات أخرى من السلع . وتطور الأمر تدريجاً فصار يقوم بدور المعادل العام ، وبمجرد أن اكتسب لنفسه هذا المركز الاحتكارى العام في التعبير عن قيمة السلع بوجه عام تحول فصار السلعة النقدية . ولا نستطيع التمييز بين الشكلين (د ، ج) قبل أن يصبح الذهب سلعة نقدية ، كما أنه بذلك تطور من شكل القيمة المعمم إلى الشكل النقدي .

والتعبير الأول عن القيمة النسبية للسلعة (التيل مثلاً) بواسطة سلعة صارت تقوم بدور النقود (كالذهب مثلاً) ، عبارة عن الشكل الدال على ثمن تلك السلعة . وبهذا يكون شكل ثمن التيل عبارة عن ٢٠ ياردة من التيل = أوقيتين من الذهب أو ٢٠ ياردة من التيل = ٢ جنيه استرليني إذا كان هذا الاسم الأخير هو الذى يطلق على أوقيتى الذهب إذا سكتنا نقوداً .

إن الصعوبة في فهم ماهية الشكل النقدي لاتزيد عنها في فهم طبيعة الشكل المعادل العام. أى طبيعة شكل القيمة المعمم أو كنه الشكل (ج). ولكن الشكل (ج) نفسه مشتق من (ب) وهو شكل القيمة الممتد وهذا بدوره مشتق من الشكل (أ) الأولى (٢٠) ياردة من التيل = ردام واحد أو (س) من السلعة ١ = ص من السلعة ب). وهكذا يتضح لنا أن الشكل الأولى نواة الشكل النقدي.

٤ — السر الغامض الذى يحيط بالصفة السحرية للسلع

تبدو السلعة من أول نظرة شيئاً عادياً مألوفاً يسهل إدراكه وفهمه، ولكن التحليل يظهر أنها شيء غريب حقاً. وليس من سر خفى يعلق بالسلعة طالما كانت قيمة استعمالية، سواء اعتبرناها شيئاً تتمكنه خواصه الطبيعية من إشباع الحاجات الإنسانية: أو نظرنا إليها على أنها شيء لا يكتسب هذه الخواص إلا بوصفه نتيجة العمل الإنسانى. ومن الواضح أن الإنسان قادر بفضل عمله ونشاطه على تعديل أشكال المواد الطبيعية لجعلها ذات نفع لذاته، فشكل الخشب مثلاً يتغير إذا شئنا أن نصنع منه منضدة، ولكن برغم هذا لاتزال المنضدة خشباً أى شيئاً ملموساً عادياً. غير أنه بمجرد أن تبدو لنا على هيئة سلعة فإنها تتحول إلى شيء يفوق غيره كما أنه ملموس. وعلى هذا فلغز السلع لا ينشأ عن قيمتها الاستعمالية، كما أنه لا يتوقف على طبيعة عوامل القيمة. والسبب الأول في ذلك أنه مهما اختلفت أنواع العمل النافع أو النشاط الإنتاجى فمن الحقائق الفسيولوجية أن هذه الأنواع كلها وظائف للجهاز الإنسانى، وكل وظيفة من هذه (مهما كان فحواها أو شكلها) بذل لما يملك الإنسان من مخ وعصب وعقل وحاسة وما إلى ذلك. وثانياً من حيث ذلك الذى يقوم على أساسه تعيين حجم القيمة ونقصان هذا طول مدة هذا البذل أو مقدار العمل، فإن في استطاعة حواسنا أن نجعلنا نميز بين مقدار ونوع العمل. ومهما كانت الأحوال الاجتماعية فلا بد للناس من أن يظهروا الاهتمام بالوقت اللازم لإنتاج الغذاء وإن كان لابد أن درجة هذا الاهتمام قد تغيرت في مختلف مراحل التطور الاجتماعى^(١). والخلاصة أنه حين يتعاون الآدميون ويعمل كل منهم للآخر بأى طريقة، فإن عملهم يكتسب شكلاً اجتماعياً.

(١) كانت وحدة قياس الأرض لدى قدماء الثيوتون وتعرف باسم مورجن Morgen (وتقرب من فدان) عبارة عن المقدار الذى يمكن حرثه في اليوم الواحد. ولهذا كانوا يستعملون كلمات عمل اليوم أو عمل الرجل أو قوة الرجل أو ما يحصد الرجل ... الخ. أنظر:

Georg Ludwig von Maurer, Einleitung zur geschichte der Mark-, Hof-, u. s. w. Verfassung, Munich, 1859, pp. 129 et seq.

لماذا أذن يصبح منتج العمل ذا طابع غامض حينما يتخذ شكل سلعة ؟ واضح أن السبب كامن في الشكل ذاته . فتشابه أنواع العمل الإنساني يتخذ صورة مادية محسوسة على هيئة حقيقة القيمة في منتجات العمل ، كما أن قياس ما يبذل من قوة العمل حسب المدة التي يستغرقها ذلك تتخذ شكل حجم قيمة منتج العمل ، وأخيراً فالعلاقات المتبادلة بين المنتجين والتي يدور بها الطابع الاجتماعي لعملهم تتخذ هي الأخرى شكل علاقة اجتماعية بين منتجات العمل . وهكذا نرى السر الذي يحوط شكل السلعة بسيطاً ويحصر في أنه يعكس للناس الصفة الاجتماعية لعملهم ويعكسها على أنها صفة موضوعية عالقة بمنتجات العمل نفسها ، ويعكسها كذلك بوصفها خاصية اجتماعية طبيعية لهذه الأشياء . يترتب على هذا أن العلاقة الاجتماعية القائمة بين المنتجين والمجموع الكلي لعملهم تبدو بالنسبة إليهم علاقة اجتماعية بين منتجات عملهم لا بينهم أنفسهم . وبفضل انتقال الصفات والخواص هذا من ناحية إلى أخرى تصبح منتجات العمل سلعاً أو أشياء اجتماعية يمكن لحواسنا في نفس الوقت أن ندركها . حين ينعكس الضوء من جسم فإن الأثر في شبكة العين لا نراه على أنه تنشيط ذاتي لذلك العضو بل نراه على هيئة جسم حسي خارج عن العين ، ولكن الضوء في حالة الرؤية يمر فعلاً من شيء هو الجسم الخارجي إلى شيء آخر وهو العين ، فنحن إذن أمام علاقة طبيعية بين وقائع طبيعية . ومن جهة أخرى فتشكل السلعة وعلاقة القيمة بين منتجات العمل وهي العلاقة التي يعبر عنها شكل السلعة - نقول إن هذين لا علاقة لهما بالخواص الطبيعية للسلع أو بالعلاقات المادية الناشئة عن هذه العلاقات الطبيعية . فنحن إنما نوجه اهتمامنا إلى علاقة اجتماعية محدودة بين الناس وهي العلاقة التي بدت في أعينهم كأنها علاقة بين الأشياء . ولتمثيل الأمر نلجأ إلى ذلك العالم السديمي وهو عالم الدين والذي تصير فيه منتجات العنل الإنساني أشكالاً مستقلة لها حياتها الخاصة بها وتستطيع أن تجعل بينها وبين الناس من الجنسين علاقة ما . وفي عالم السلع تقوم منتجات اليد بنفس العمل . وإني لأتحدث عن هذا بأنه الصفة السحرية الملازمة لمنتجات العمل بمجرد أن يتم إنتاجها على هيئة سلع . وهذه السلعة لا انفصال لها عن إنتاج السلع . وقد أبان التحليل السابق أن هذه الصفة السحرية التي يتميز بها عالم السلع نتيجة لتلك الصفة الاجتماعية الخاصة بالعمل الذي ينتج السلع .

إن السبب الذي من أجله تصبح الأشياء النافعة سلعاً راجع إلى أنها منتجات عمل أفراد . أو مجموعات أفراد يعمل كل منهم أو منها مستقلاً عن الآخر . ومجموع عمل هؤلاء الأفراد . أو هذه الجماعات الخاصة يتكون منه المجموع الكلي للعمل الاجتماعي . وإذا كان المنتجون ،

لا يتصل بعضهم ببعض قبل أن يتبادلوا منتجات عملهم ، كذلك لا تظهر الصفة الاجتماعية لعملهم إلا حينما يجرى هذا التبادل . وبعبارة أخرى نقول إن عمل الأفراد لا يصبح جزءاً فعالاً من المجموع الكلى للعمل الاجتماعى إلا بحكم العلاقات التى تقيمها عملية التبادل بين منتجات العمل وبالتالى بين المنتجين . وهذا هو السبب الذى من أجله نجد أن العلاقات الاجتماعية التى تربط عمل فرد بآخر أو عمل مجموعة أفراد بأخرى تبدو فى نظر المنتجين علاقات مادية بين أشخاص وعلاقات اجتماعية بين أشياء ، لا على أنها علاقات اجتماعية مباشرة بين أفراد يعملون .

إن منتجات العمل لا تسكتسب صفة القيمة الاجتماعية المتميزة عن القيمة الاستيعالية إلا بعد أن تدخل فى عالم التبادل ، وهذا الإنقسام فى منتج العمل إلى شئ ذو منفعة وشئ ذو قيمة لا يصير فعالاً من الناحية العملية إلا إذا عظم انتشار عملية التبادل وزادت أهميتها إلى الحد الذى عنده يجرى إنتاج الأشياء النافعة لغرض التبادل خاصة بحيث يصير من اللازم أن نفعل حساباً لقيم الأشياء أثناء عملية الإنتاج ذاتها . من تلك اللحظة يكتسب عمل المنتجين الخاصين طابعاً اجتماعياً مزدوجاً فى الحقيقة . فمن جهة يجب على هذا العمل بصفته عمل نافع بصورة نهائية أن يشبع طلباً اجتماعياً محدوداً ، وبذا يتخذ مكانه كأحد العناصر التى يتكون منها المجموع العام للعمل أو كجزء من نظام التقسيم الاجتماعى للعمل الذى تطور بصفة تلقائية . ومن جهة أخرى فإن مثل هذا لا يستطيع قضاء مختلف حاجات المنتجين الذين يقومون به إلا بقدر ما يكون كل نوع من العمل النافع الفردى أو الخاص صالحاً وقابلًا للتبادل مع أى نوع آخر وذلك لأن كلا منهما يتساوى مع الآخر . مثل هذه التسوية بين أنواع العمل المختلفة اختلافاً كلياً لا يمكن تحقيقها إلا إذا تجاهلنا ما بينها من عدم تشابه فعلى وإلا إذا أرجعناها جميعاً إلى معيار واحد مشترك بالنسبة إليها جميعاً وذلك المعيار هو العمل الإنسانى المجرد .

هذا الطابع الاجتماعى المزدوج ينعكس فى أذهان المنتجين الفرديين على أنه مجرد صورة لتلك الأشكال التى يظهرها تبادل المنتجات فى الحياة اليومية . وهكذا فالصفة النافعة من الوجهة الاجتماعية لعمل المنتجين الفردى أو الخاص تترامى على صورة وجوب أن يكون العمل نافعاً ونافعاً للغير ، بينما الصفة النافعة من الوجهة الاجتماعية وهى أن كل نوع من العمل الخاص أو الفردى يقف على قدم المساواة مع أى نوع آخر — نقول إن هذه الصفة تبدو على صورة أخرى وهى أن منتجات العمل برغم اختلاف أنواعها إن هى إلا أجسام مادية ومتشابهة جميعاً كأشياء ذات قيمة .

وعلى ذلك حين يقيم الناس علاقة بين منتجات عملهم بوصفها قيم فليس السبب في ذلك أنهم يدركون أن الأشياء ليست سوى الإطار المادى لهذا المقدار أو ذاك من العمل الإنسانى المتجانس ، بل على العكس فهم حين يحرون التبادل بين منتجات عمل من مختلف الأنواع إنما يعادلون قيم المنتجات المتبادلة الواحدة مع الأخرى ، وهم إذ يفعلون ذلك إنما يعادلون بين مختلف أنواع العمل المبذولة في الإنتاج على اعتبار أنها عمل إنسانى متجانس . إنهم لا يدركون أنهم يفعلون ذلك ولكنهم يفعلون نفس الشيء^(١) . إن القيمة لا تتحمل بطاقة تشرح ماهيتها . إن الأمر أبعد من هذا إذ أن القيمة تغير كافة منتجات العمل إلى حروف هيروغليفية اجتماعية . ويحاول الناس بعد ذلك أن يفكوا هذه الرموز وأن يحلوا ذلك اللغز عن متبهم الاجتماعى . لأن تخصيص أو وصف شيء نافع بأنه قيمة منتج اجتماعى كاللغة تماما . أما أن منتجات العمل بوصفها قيم تعبر بصورة مادية عما بذل في إنتاجها من عمل إنسانى ، فهذا كشف علمى حديث يدل على مرحلة معينة في تاريخ تطور الجنس البشرى ، ولكنه يكفى لتبديد مظهر المادية الذى اتخذته الطابع الاجتماعى للعمل .

لقد حللت العلوم الطبيعية والكياوية الهواء إلى عناصره ، ولكن التأثيرات المادية المألوفة التى يحدثها الجو في حواسنا تظل باقية دون تغير . كذلك نلاحظ أنه بعد كشف كنه القيمة الحقيقى يسبح أولئك الداخلين في نطاق إنتاج السلع صفة الشمول والصلاحية على حقيقة لا تصدق إلا على نوع الطابع الاجتماعى لعمليات العمل الفردى أو الخاص والتى تكون كل منها مستقلة عن الأخرى ، وهو طابع ينحصر في ما بينها من تشابه عام من حيث كونها عملا انسانياً ، كما أنه يتخذ في منتج العمل شكل القيمة المميز له .

وفي الحقائق العمالية نجد أن أول أمر يعنى به ذلك الذى يبادل منتجات عمله أن يعرف مقدار ما يحصل عليه مقابلها من منتجات أخرى ، وبعبارة أخرى يهمه أن يعرف نسبة التبادل . فإذا ما نصبت هذه النسب بفعل العرف بحيث تكتسب قدراً كافياً من الاستقرار ، فإنها تبدو كما لو أنها نشأت من نفس طبيعة منتجات العمل بحيث أن طناً من الحديد وأوقيتين من الذهب مثلاً يُعدان ذوى قيمة متساوية أسوة بقولنا إن رطلا من الذهب

(١) وعلى ذلك حين كتب جليانى يقول ،، ان الثروة (القيمة) علاقة بين شخصين ،، كان عليه أن يضيف : ،، ولكن العلاقة تخفى داخل إطار مادى ،، .

Galiani : della moneta, p. 220, in vol. III of Custodi's Scrittori classici Italiani di economica politica, modern section, Milan 1801.

وآخر من الحديد لها نفس الوزن برغم ما بين المعدنين من اختلافات في خواصهما الكيماوية والطبيعية . والحقيقة أن صفة القيمة لمنتجات العمل لا يستقر أمرها إلا بما لهذه المنتجات من فعل ورد فعل متبادلين بصفتها أحجام للقيمة . وهذه الأحجام تتغير على الدوام وهذا التغير لا علاقة له بإرادة الذين يقومون بعمليات التبادل وسابق معرفتهم ومجهودهم ، وهم الذين تبدو حركتهم الاجتماعية في نظرهم حركة أشياء — أى حركة أشياء تتحكم فيهم بدلا من أن يكونوا هم الذين يتحكمون فيها . إن البصر العلى عن طريق التجارب لا ينشأ إلا إذا اكتمل نمو إنتاج السلع . وحينئذ يصير واضحا أن أنواع العمل الفردى أو الخاص المختلفة (وهى التى يمارسها أربابها وكل منها مستقل عن الآخر وإن كان كل منها يعتمد على الآخر من الوجهة العامة الشاملة بصفتها فروع من التقسيم الاجتماعى للعمل نمت نموا تلقائيا) — نقول إن هذه الأنواع تترد باستمرار إلى مقياسها أو معيارها الاجتماعى الذى يعين النسب فيما بينها . وكيف يتحقق ردّها إلى هذا المعيار ؟ يتحقق هذا بالطريقة الآتية وهو أنه في علاقات التبادل العرضية والمتغيرة على الدوام بين المنتجات يكون لوقت العمل اللازم لإنتاجها تأثير قوى كما لو كان أحد القوانين الطبيعية . إن قانون الجاذبية يحدث مثل هذا التأثير حتى يقع بيت ما على رؤوسنا (١) وعلى هذا فإن تعيين حجم القيمة بواسطة وقت العمل عبارة عن سر يختفى تحت التقلبات الظاهرة فى القيم النسبية للسلع . وإن كشف الطريقة التى يتعين بها حقيقة حجم قيمة منتجات العمل ، يزيل عن هذا التعيين مظهر أو شبهة كونه عملا وليد الصدفة المحضة ، ولكنه لا يؤثر فى الشكل المادى للعملية .

إن فكرة الإنسان عن أشكال الحياة الاجتماعية وتحليله العلى لهذه الأشكال ، يخالفان المجرى الحقيقى الواقعى للتطور الاجتماعى . فهو يبدأ بدراسة المنتج بعد إتمامه وهو النتيجة القائمة لعملية التطور . أما الصفات التى تدمج منتجات العمل بطابع السلع وهى الصفات التى يجب أن تكتسبها هذه المنتجات قبل تداولها على هيئة سلع — هذه الصفات قد حصلت على ثبات الأشكال الطبيعية للحياة الاجتماعية وذلك حين يبدأ الاقتصاديون أن يدرسوا لتاريخ

(١) ما ذا نقول عن قانون لا يثبت أثره وقوته الا عن طريق الثورات تنشب من وقت الى آخر ؟ انه ليس

سوى قانون طبيعى قائم على عدم وعى الذين يعينهم أمره ، .

Friedrich Engels, Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie.
Deutsch - Französische Jahrbücher' edited by Arnold Ruge and Karl
Marx, Paris, 1844.

هذه الصفات (التي تعد ثابتة لا تتغير) وإنما معناها . ولهذا فإن تحليل أثمان السلع هو الذى أدى إلى تعيين حجم القيم ، كما كان التعبير العادى عن كافة السلع بالنقود السيل إلى إدراكها (كقيم) . ولكن هذا الشكل الكامل لعالم السلع ونقصه به الشكل النقدي ، هو نفسه الذى يخفى بدلا من أن يكشف الصفة الاجتماعية للعمل الخاص أو الفردى ، وبذا يخفى العلاقات الاجتماعية بين المنتجين الفرديين . حين أقول إن الأردية أو الأحذية ذات علاقة بالتيل بصفته الصورة العامة التى يتجسم فيها العمل الإنسانى المجرد فإن هذه العبارة تبدو في الظاهر سخيفة . غير أنه حين يجعل منتج الأردية والأحذية الخ لهذه السلع علاقة مع التيل بوصفه المعادل العام (أو مع الذهب أو الفضة بصفتهما المعادل العام) ، ففى هذا الشكل السخيف نجد أن العلاقة بين عملهم الخاص والعمل الجماعى للمجتمع تكشف عن ذاتها لهم .

هذه الأشكال هى التى تشمل نواحى الاقتصاد البورجوازى ، وهى أشكال فكرية ثابتة ، الصلاحية من الوجهة الاجتماعية ، تصلح للتعبير عن علاقات الإنتاج الذى يتصف بها نوع مخصوص معين من الإنتاج الاجتماعى ألا وهو إنتاج السلع . ويترب على هذا أنه حين تتحول إلى بحث أساليب الإنتاج الأخرى يزول فى الحال كل الغموض أو السحر الذى يحيط بمنتجات العمل فى نظام من إنتاج السلع .

للاقتصاديين البورجوازين غرام بالتمثيل بروبسن كروزو وسنحذو حذوهم ونلقى نظرة على هذا الرجل الذى أقام بحزيرة وفى حالة عزلة ووحدة . وبرغم أن حاجيات الرجل قليلة وبسيطة إلا أن له على الأقل حاجيات ولذا يتعين عليه القيام بأنواع متباينة من العمل النافع . فعليه أن يعد الأدوات اللازمة وأن يصنع الأثاث ويستأنس حيوان اللاما ويصيد السمك والحيوان الخ .. ولا يعينى فى هذا المقام ما يقوم به من صلات وما إليها لأن روبسن كروزو يجد لذة فى مثل مظاهر النشاط هذه ويعدها نوعا من الرياضة والتسلية . وبرغم اختلاف وظائفه الإنتاجية التى يضطلع بها فإنه يعلم أنها ليست سوى أشكال متنوعة من نشاط نفس الشخص الواحد وأنها على ذلك ليست إلا مظاهر مختلفة من العمل الإنسانى ، وتضطره الحاجة إلى تخصيص وقته لهذا العمل أو ذاك . ويتوقف مدى وقت كل من الوظائف التى يؤديها على مبلغ الصعاب التى يلاقيها فى إدراك الغاية التى وضعها نصب عينيه ، وهو فى هذا يسترشد بالتجارب . ويبدأ فى الحال بعد أن أنقذ من الغرق المزولة ودقتر الحساب والقلم والمداد ، فى إمساك الدفاتر بالشكل الواجب الصحيح كما يليق بالرجل الإنجليزى ، على أنه هو الذى يتعلق به جميع ما يقيد به فى دفتره . فتراه يكتب ياناً بالأشياء النافعة التى يملكها ، ويحدد أو يخصص العمل العادى

اللازم لإنتاجها ، ويسجل وقت العمل الذى نتكلفه فى المتوسط مقادير محدودة من المنتجات . وإن العلاقات القائمة بين روبنسن كروزو والأشياء التى تكون منها ثروته بسيطة بحيث يسهل على أى امرئ عادى أن يدركها ويفهمها دون ما حاجة إلى مجهود عقلى . ولكن برغم هذا فى هذه العملية تجد العناصر الضرورية التى تعين القيمة وتحددها .

ولنتقل الآن من جزيرة كروزو ذات الشمس المشرقة إلى ظلام أوروبا فى العصور الوسطى . فى الجزيرة نحن أمام شخص واحد مستقل بأموره وهو الساكن الوحيد بها . أما فى أوروبا خلال العصور الوسطى فإن الجميع فى حالة اعتماد متبادل : الألقان والأشراف ، والأتباع والملوك ، والعلمانيون ورجال الدين . فطابع اعتماد الناس بعضهم على بعض يميز علاقات الإنتاج المادى الاجتماعية بما لا يقل عن تمييزه لمجالى الحياة القائمة على أساس هذه العلاقات . ولكن لنفس السبب الذى من أجله يتكون أساس المجتمع من علاقات الاعتماد الشخصية يكون من غير الضرورى أن يتخذ العمل ومنتجات العمل أشكالاً تصورية تختلف عن أشكالها الحقيقية . هذه تدخل فى الجهاز الاجتماعى على هيئة خدمات نوعية ومدفوعات نوعية . فهنا تجد أن الشكل الطبيعى للعمل أى شكله الخاص هو الشكل الاجتماعى المباشر للعمل — وذلك تمييزاً له عما يحدث فى مجتمع منظم على أساس إنتاج السلع حيث فيه العمل المجرد أى شكله المعمم هو الشكل الاجتماعى المباشر للعمل . والسخرية يمكن قياسها بمقياس الونت بنفس السهولة التى نلقاها فى حالة العمل الذى ينتج السلع ، ولكن كل قن يعلم أن كل ما يبذله فى خدمة السيد عبارة عن مقدار محدود مما يملك من قوة العمل . والعشور التى ينبغى إعطاؤها للقسيس حقيقة ذات طابع مادى ملدوس أكثر من بركة رجل الدين . ومهما كانت نظرتنا إلى الأفعنة التى تلبسها مختلف الشخصيات التى تظهر على مسرح مجتمع العصور الوسطى فإن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد العاملين تبدو فى غشائها الطبيعى كعلاقات شخصية ولا تترامى على هيئة علاقات اجتماعية بين أشياء أى بين منتجات العمل .

وإذا أردنا أن ندرس العمل المشترك فليست بنا حاجة إلى الرجوع إلى ذلك الشكل الذى تطور من تلقاء ذاته والذى يواجهنا فى بداية تاريخ كافة الشعوب المتمدنة (١) .

(١) « ظهرت أخيراً فكرة مخالفة للعقل وصدقها الكثيرون وغرأوا أن المشاعية البدائية ، من حيث نموها التلقائى أمر سلافى بصفة خاصة إن لم يكن ظاهرة روسية . والواقع أنها شكل بدائى يمكن بيان وجوده بين الرومان والبيوتون والكلت ، بل أننا لنجد اليوم بالهند أمثلة عدة (وإن كانت فى حالة انحلال) . ولو أمعنا دراسة الأشكال

ولدينا مثال قريب منا تهيئه لنا الصناعة التي تزاو لها أسرة الفلاح التي تشتغل في الأرض وتنتج كل ما يلزمها من حبوب وماشية وغزل وتيل وملبس وما أشبه ذلك . هذه الأشياء المتنوعة تعتبر بالنسبة إلى الأسرة منتجات مختلفة أنتجها عمل الأسرة ولكنها غير قابلة للتبادل فيما بينها كسلع . وأنواع العمل المختلفة التي تولد هذه المنتجات (الفلاحة وتربية الماشية والغزل والنسيج والحياكة الخ) تعتبر في شكلها الطبيعي وظائف اجتماعية بقدر ما هي وظائف تضطلع بها الأسرة التي تتميز بنظامها في تقسيم العمل وهو النظام الذي تطور بصفة تلقائية ، كما أن لإنتاج السلع مثل هذا النظام في تقسيم العمل . وتقسيم العمل بين مختلف أفراد الأسرة وتخصيص وقت العمل لكل منهم تعيينهما اختلافات الجنس والسن والتغيرات الفصلية في أحوال العمل الطبيعية . وما يبذله الفرد من قوة العمل مقاساً بمدة العمل ، يتخذ منذ البداية مظهر تعيين اجتماعي للعمل مادامت الجهود الفردية لقوة العمل تقوم منذ البداية بوظيفة واحدة وهي كونها أدوات العمل المشترك الذي تقوم به الأسرة .

وأخيراً على سبيل التوزيع لندرس حال جماعة من الأفراد يشتغلون بأدوات لإنتاج يملكونها بالاشتراك وينفقون عن علم وإدراك ما يملكون من قوى عمل متعددة على أنها قوة عمل اجتماعية متحدة . في هذه الحالة تتكرر كافة خواص ومميزات عمل روبنسن كروزو مع الفارق الآتي وهو أن العمل الاجتماعي بدلاً من أن يكون فردياً . لقد كانت منتجات روبنسن كروزو فردية بحتة ولذا كانت أشياء نافعة بالنسبة إليه وحده . أما المنتج الكلي للجماعة التي نتخيل وجودها فعبارة عن منتج اجتماعي ، ويستخدم جانب من هذا المنتج كأداة لإنتاج جديد . وبذلك يظل اجتماعياً أى ملكاً للمجتمع ، أما الجزء الآخر فيستهلكه مختلف أعضاء الجماعة . ولذلك يجب توزيعه بينهم . وتختلف طريقة التوزيع تبعاً للاختلافات في طبيعة الجهاز الاجتماعي الذي يقوم بعملية الإنتاج وتبعاً لما يطابقه من مستوى التطور التاريخي الذي بلغه المنتجون . لنفرض (لمجرد الموازنة مع إنتاج السلع) أن نصيب كل منتج في ضروريات الحياة يعينه مقدار الوقت الذي اشتغل فيه ، ففي هذه الحالة يلعب وقت العمل دوراً مزدوجاً . فمن جهة نجد أن تقسيمه طبقاً لخطة اجتماعية محدودة يجعل في الإمكان توزيع مختلف أنواع العمل بنسب تتفق ومختلف الحاجيات الاجتماعية . ومن جهة أخرى يصلح وقت العمل كميّار للقياس .

— الأسيرية وبخاصة الهندية المشاعية لاتضح لنا كيف أنه من بين مختلف أنواع المشاعية ذات النوا التلقائي خرجت أشكال متباينة نتيجة لتعلم المشاعية . ومن أمثلة ذلك أن مختلف الأشكال الأصلية للملكية الخاصة لدى الرومان والتوتون

مشقة من مختلف أشكال المشاعية الهندية ، ، . Karl Marx: zur Kritik, etc., p. 10

فيقاس به أولاً نصيب كل منتج فردى فى العمل المشترك . كما يقاس به ثانياً ذلك المقدار من المنتج الاجتماعى الذى يخص كل فرد . والعلاقات الاجتماعية بين الناس من جهة وعملهم ومنتجاتهم من جهة أخرى تظل بسيطة تماماً وواضحة تماماً فى الإنتاج أو التوزيع على حد سواء .

ولنفرض وجود مجتمع مكون من منتجى السلع وفيه تكون علاقات الإنتاج الاجتماعى العامة (ما دامت المنتجات سلعاً أى قيماً) بحيث تكون أعمال مختلف المنتجين الضرورية متصلة بعضها ببعض فى شكل السلع المحسوس بصفاتها صور تمثل عملاً إنسانياً متجانساً . لمجتمع من هذا الطراز تكون أصلح الديانات المسيحية بفكرتها عن الإنسان المعنوى المجرد ، وبخاصة المسيحية حيث تبدو فى المظاهر البورجوازية من تطورها كالبروتستانتية وما إليها .

وفى نظام الإنتاج الآسيوى كما كان الشأن لدى الإغريق والرومان لعب تحويل منتج العمل إلى سلعة وبالتالي تحويل الناس إلى منتجى سلع دوراً ثانوياً ، ولكن ما لبث أن ازداد أهمية إذ أخذ هذا النظام يدخل فى دور الانحلال . وشبه بألهة أيقور أو اليهود فى داخل المجتمع البولندى عاشت شعوب تجارية بالمعنى الصحيح فى العالم القديم .

وقد كانت الأهمية الإنتاجية الاجتماعية فى الأيام القديمة أشد بساطة وأكثر سهولة فى فهمها مما تجد الحال عليه فى المجتمع البورجوازي . ولكن هذه الأجهزة كانت قائمة إما على أساس عدم نضوج الإنسان الفردى (أى الذى لم يتخلص بعد من الأحوال البدائية التى تربط جميع أفراد النوع الإنسانى بعضهم إلى بعض) . وإما على أساس علاقات مباشرة من السيطرة والخضوع . فهى نظم أبتنتها مرحلة منحنى من تطور قوى العمل الإنتاجية ، وهى مرحلة تميزت كذلك بعدم نضوج علاقات الناس بعضهم ببعض فى نطاق العملية التى بواسطتها ينتجون الضروريات المادية للحياة ، وبالتالي العلاقات بينهم وبين الطبيعة . هذا التقييد أو القصور فى عالم الحقائق المادية الحسية انعكس على العالم الفكرى أى عالم الأديان الطبيعية القديمة . مثل هذه الصور التى تعكس العالم الحقيقى لن تزول حتى تتخذ علاقات الآدميين فيما بينهم وفى حياتهم العملية اليومية مظهر علاقات مفهومة ومعقولة تماماً بين إنسان وإنسان وبين الإنسان والطبيعة . إن عملية حياة المجتمع ، ويقصد بذلك عملية الإنتاج المادية ، لن تفقد ما عليها من غشاء الغموض والسرية إلا إذا صارت عملية تتولاها جماعة حرة من المنتجين يدركون ما يعملون ولهم غاية يهدفون إليها عن وعى ولكن لا بد لهذا من شرط ضرورى ألا وهو وجود أساس مادى مخصوص (أو سلسلة من

ظروف الوجود المادية) وهو الذى لا يظهر إلا على أنه نتيجة تلقائية لعملية طويلة ومؤلة من التطور .

حقيقة وفق الاقتصاد السياسى إلى نوع من التحليل ، وإن كان غير وافي (١) ، للقيمة وحجم القيمة وكشف ماتحتوى عليه هذه الأشكال ، ولكن الاقتصاديين لم يتساءلوا أبداً عن السبب الذى من أجله يتخذ الفحوى هذه الأشكال ، والذى من أجله يجب أن تمثل العمل قيمة منتج العمل ويمثل مقدار العمل (كما يقيس بمدته) حجم قيمة ذلك المنتج (٢) . إننا لنقرأ على

(١) ان عدم دقة تحليل ريكاردو لحجم القيمة (وهو خير تحليل حتى الآن) سيظهر فى البابين الثالث والرابع من هذا المؤلف . وفيما يختص بالقيمة عموماً فان الاقتصاد السياسى الكلاسيكى لم يحاول أبداً أن يرسم خطأ مميّزاً واضحاً كامل الوعى بين العمل كما يعبر عنه فى القيمة وبين نفس العمل كما يعبر عنه فى القيمة الاستعمالية لما ينتجه . وبالطبع نجد الاقتصاديين الكلاسيك بالفعل يحدثون هذه التفرقة لأنهم ينظرون الى النوع الأول من العمل من ناحية السكم والى الثانى من ناحية الكيف ، ولكنه لا يخطر لهم أن تميزاً كبيراً يمتد بين نوع من العمل وآخر يفترض منذ البداية وحدة أو تشابهاً من حيث الكيف بين العاملين وبذلك يفترض ردهما الى أساس أو معيار العمل الانسانى المجرد . ويحدثنا ريكاردو أنه منق مع Destutt de Traey الفيلسوف الفرنسى حين يقول ، « كما أنه من المؤكد أن مواهبنا الطبيعية والأخلاقية هى وحدها ثروتنا الأصلية ، وأن استخدام تلك المواهب ، أى العمل من أى نوع . كنزنا الأصلى الوحيد وأن كانت الأشياء تمثل فقط العمل الذى خلقها ، وإذا كانت لها قيمة أو حتى قيمتان متميزتان فإنها لا تمتددهما الا من العمل الذى تنشأ أو تتولد منه ، » (هذه الفقرة من ترجمة ريكاردو) Ricardo, The Principles of Political Economy, third edition, London 1821, p. 334. وسأ كفى هنا بأن أشير الى أن ريكاردو يقيم معناه الأكثر عمقاً على أساس من كلمات دستوت دى تراى . حقيقة يقول الفرنسى ان كافة الأشياء التى تخالف الثروة ، تمثل العمل الذى خلقها ، ولكنه يقول من جهة أخرى انها تستمد قيمتين متميزتين (القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية) من (قيمة) العمل الذى تنشأ عنه وهذا ينزلق الى ارتكاب الخطأ الذى وقع فيه دهماء الاقتصاديين الذين يفترضون قيمة سلعة واحدة (هى العمل فى هذه الحالة) لكي يتمكنوا بواسطتها من تعيين قيمة بقية السلع . وقد فهم ريكاردو أن الرجل قد قال ان العمل (لا قيمة العمل) يتجسم فى كلا القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية . ولكننا نلاحظ أنه من جهته يوجه قدراً ضئيلاً من الاهتمام الى صفة العمل المزدوجة التى تكتسب تمييزاً مزدوجاً ، بحيث أن الفصل الذى عقده بعنوان Value and Riches , their Distinctive Properties قد خصص أغلبه لدراسة شاقة لتفاهات ج . ب . سى وعلى ذلك تراه فى النهاية ، مدهشاً إذ يجد أن ديوت دى تراى فى الوقت الذى يتفق معه بشأن اعتبار العمل مصدر القيمة ، يوافق سائى فى فكرته عن القيمة .

(٢) من النقائص الرئيسية للاقتصاد السياسى الكلاسيكى أنه بسبب تحليل السلع وبخاصة قيمة السلع ، لم ينجح أبداً فى كشف شكل القيمة الذى يجعله قيمة تبادلية . وحتى أعظم ممثلى هذه المدرسة من أمثال آدم سميث وريكاردو يعالجون موضوع شكل القيمة على أنه أمر غير ذى أهمية أو على أنه شيء لا علاقة له بالقيمة الأساسية للسلع . ولا يرجع

وجه هذه الصيغ أنها تنتمى إلى نوع من التنظيم الاجتماعى نسيطر فيه عملية الإنتاج على الجنس البشرى ولم يتوصل الجنس البشرى فيه بعد إلى السيادة على عملية الإنتاج . ولكن هذه الصيغ تبدو فى نظر العقل البورجوازى على أنها لا تقل عن العمل الإنتاجى نفسه من حيث الوضوح الذاتى ومن حيث أنها ضرورة طبيعية . ولهذا السبب تجد نظرة الاقتصاديين البورجوازيين إلى أشكال جهاز الإنتاج الاجتماعى السابقة للعصر البورجوازى نظرة آباء الكنيسة إلى الديانات السابقة لظهور المسيحية (١) .

السبب فى هذا إلى أنهم يركزون اهتمامهم خاصة فى تحليل حجم القيمة خب ، بل إن هناك شيئاً أعمق من هذا . إن شكل قيمة منتج العمل هو الشكل الأعظم مجرداً وتعميماً والى يتخذ ذلك المنتج فى نظام الإنتاج البورجوازى الذى يعتمد من ذلك طابعه الخاص كوع مخصوص من الإنتاج الاجتماعى وبذلك يكتسب تميزه التاريخى الخاص . وعلى ذلك إذا كنا نعتبر خطأ أن شكل قيمة منتج العمل هو الشكل الوحيد من الإنتاج الاجتماعى والذى تجعله قوانين الطبيعة الخالدة ثابتاً على كافة العصور فإننا بالضرورة تجاهل المميزات التفاضلية الخاصة بشكل القيمة وبالتالي نتجاهل أمثال هذه المميزات الخاصة بشكل السلع وتطوراته كالتفكك النقدى وشكل رأس المال الخ . وهذا هو السبب الذى من أجله ترى أنه بينما يوافق بعض الاقتصاديين تمام الموافقة على أن وقت العمل مقياس حجم القيمة ، تجددهم يدلون بآراء شديدة الاضطراب والتناقض عن النقود أى الشكل الكامل من المعادل العام . ويظهر هذا بوضوح كبير حين يأخذون فى مناقشة المعربة وهى موضوع لم تعد فيه التعاريف العادية للنقود كافية لهداية خطى الباحث . ولهذا ظهرت طائفة أحببت المذهب التجاوى بشكل جديد (وزعماءها Ganilh وسواه) وتنظر إلى القيمة على أنها ليست سوى شكل اجتماعى أو بالأحرى شبح لا أساس له من الحقيقة مثل هذا الشكل . ودعوتى أفسر لكم ما أقصده بقولى : الاقتصاد السياسى الكلاسيكى ، ، - أنى أعنى به جميع الاقتصاد السياسى الذى خصص منذ عهد . بى لدراسة علاقات الإنتاج البورجوازى المتداخلة الحقيقية ، وذلك تمييزاً له ، عن الاقتصاد العلمى ، الذى يكفى رجاله بتوضيح شبه علاقات الإنتاج البورجوازى للمتداخلة ، وهم كالحيوانات المجتررة يفتنون وقتهم فى مصنع المواد التى هيأها لهم الاقتصاد السياسى العلمى فى الأيام الماضية ، وهم يسمعون من وراء ذلك أن يستخلصوا للغذاء البورجوازى البرى تفسيرات مقبولة لأوضاع الظواهر ، وأما فيما يختص بالباقي فإنهم يقنعون بهيافة النظم بشكل يتم عن سعة العلم ويصفون ككتافى خالدة أشف الآراء . وأبعضها التى يعتفها دعاة الإنتاج البورجوازى فيما يختص بمالمهم الذى يعدونه خير العوالم الممكنة . (١) ، إن الاقتصاديين مخلوقات غريبة وهم لا يرون إلا نوعين من النظم : ما خلقه الفن وما ابتدعته الطبيعة ، والنظم الاتطاعية اصطناعية ، والنظم البورجوازية طبيعية . وهم من هذه الناحية كرجال اللاهوت الذين لا يرون إلا نوعين من الدين ، وكل دين خلاف ما يستقون هو من وضع الإنسان بينما دينهم من لدن الله . - وهكذا وجد التاريخ ولكن التاريخ انتهى الآن ،

Karl Marx : Misère de la philosophie, réponse à la philosophie de la misère par M. Proudhon, 1847, p. 113.

ومن الشخصيات المتر باسقى الذى وهم أن الاغريق والرومان القدماء عاشوا على السلب وحده . إذا كان لشعب أن يعيش على السلب وحده فروناً فلا بد من أن يبقى دائماً شىء . يمكن سرقة أو أن تكون القيمة مقدرة

إن النزاع الممل السخيف بشأن الدور الذى تلعبه الطبيعة في خلق القيمة التبادلية ليدل على المدى الذى أضلت به الصفة السحرية لعالم السلع بعض الاقتصاديين ، ويوضح الطريقة التى خدعهم بها مظهر الحقيقة المادية الموضوعية الذى تتخذه المميزات والصفات الاجتماعية للعمل . ولما كانت القيمة التبادلية لا تعدو كونها طريقة اجتماعية مخصوصة للتعبير عن العمل المبذول في شيء ما ، لهذا فلا يمكن أنها تحتوى من الجوهر الطبيعى (المادى) على أكثر مما يحتويه سعر الصرف مثلاً .

إن شكل السلع هو أكثر أشكال الإنتاج البورجوازى عمومية وأقلها نمواً ، ولهذا السبب يظهر في وقت مبكر وإن كان ذلك بطريقة أقل تمييزاً وسيطرة مما هو عليه الآن ، ولهذا السبب أيضاً يكون إدراك الطابع السحرى للسلع أسهل نسبياً . ولكن إذ نتقل إلى أشكال أعظم نمواً وتطوراً ، نجد أنه حتى هذا المظهر من البساطة يحتفى ويذول . من أين نشأت

==دائمة على التجدد والتكاثر . وعلى ذلك يبدو أنه حتى الاغريق والرومان القدماء كانت لديهم عملية إنتاج أى اقتصاد ان صح القول - تكونت منه الأسس المادية لعالمهم ، كما أن الاقتصاد البورجوازى هو الأساس المادى للعالم الحديث . أو هل يفضل باستيا أن يقول ان أسلوبا من الإنتاج قائماً على عمل العبيد يرتكز على نظام من العلب ؟ انه في هذه الحالة يسير فوق أرض خطيرة . اذا كان أحد عمالقة الفكر مثل أرسطو يخطئ في حكمه على العبودية فلماذا يكون هذا القزم بين الاقتصاديين وهو باستيا على حق في تقديره للعمل الأجير ؟ وفى لا تنزه هذه الفرصة لرد بايجاز على نقد نشر في صحيفة أمريكية ألمانية حين ظهر كتابان ١١ نقد للاقتصاد السيامى ، سنة ١٨٥٩ . وائق التائد على أنه فيما يختص بالعالم المعاصر حيث الثلبة فيه للصالح المادية ، كان ما قلته صحيحاً الى القدر الكافى . فن الصحيح عن العالم الحديث أن طريقة الإنتاج الخاصة السائدة وعلاقات الإنتاج الملائمة لهذه الطريقة - وبعبارة أخرى البناء الاقتصادى للمجتمع - هى الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه الصرح العلوى الثقافى والسياسى والذى تتفق معه أشكال اجتماعية مخصوصة من الوعى . ومن الصحيح عن العالم الحديث أن طريقة إنتاج الضرويات المادية للحياة تعين المميزات والصفات الاجتماعية العامة للحياة الاجتماعية والسياسية والعنلية . ولكن هذا لا ينطبق على العصور الوسطى حين سادت الكشلكة ، كما لا ينطبق على بلاد الاغريق ودرما القديمة حيث كانت الثلبة للاعتبارات السياسية . والآن فن الغريب أولاً أن يفترض شخص في آخر الجمل بهذه العبارات المألوفة عن العصور الوسطى القديمة . غير أن الثابت أن العصور الوسطى لم تكن لتعيش على الكاتوليكية كما أن العصور القديمة لم تكن لتعيش على السياسة . وعلى التقيض من هذا فان الطريقة التى كان الناس يحصلون بها على عيشهم في كل من العصور القديمة والوسطى تفسر السبب الذى من أجله لعبت السياسة في الحالة الأولى والكاتوليكية في الحالة الثانية الدور الرئيسى . وفضلاً عن هذا (ولنتركز اهتمامنا في مثل واحد معين) فان أقل دراية بتاريخ الجمهورية الرومانية ليبن لنا هذه الحقيقة وهى أن النزاه السرية لتاريخها كانت مكونة من تاريخ نظام ملكية الأرض . وقد دفع دون كيشوت ثمن الخطأ الذى وقع فيه اذ اعتقد أن نظام الغروسية كان بالمثل متفقاً مع جميع أوضاع المجتمع الاقتصادية .

الأوهام عن النظام النقدي ؟ لقد اعتبر التجاريون (وهم المدافعون عن النظام النقدي) الذهب والفضة وهما يقومان بوظيفة النقود لا على أنهما يمثلان علاقة إنتاج اجتماعية ، بل على أن الطبيعة قد وهبتهما خواص اجتماعية مخصوصة . والاقتصاديون الذين جاءوا بعد ذلك والذين ينظرون إلى التجاريين بعين الاحتقار وقعوا ضحية هذا الوهم السحري بمجرد أن بدأوا بحث موضوع رأس المال . لم ينقض وقت طويل منذ تبديد ذلك الوهم الذي أشاعه الطبيعيون بشأن اعتبار ريع الأرض وليد التربة بدلا من كونه نتيجة مرتبة على النشاط الاجتماعي !

وكيلا أستبق الأمر فأسأ كتنفى هنا بمثل واحد . متصل بشكل السلعة ذاته . لو استطاعت السلع النطق لتحدثت هكذا وقد تكون قيمتنا الاستعمالية مما يهتم الآدميين ولكنها ليست صفة لازمة لنا بوصفنا أشياء . إن صفتنا كأشياء هي قيمتها ويثبت ذلك ما بيننا من علاقات متداخلة . فنحن لا متصل بعضها ببعض إلا بوصفنا قيم تبادلية فقط . والآن لنستمع إلى الاقتصادي . يفسر لنا ما يحول في ذهن السلعة : إن القيمة (القيمة التبادلية) خاصية الأشياء ، والثروة (القيمة الاستعمالية) خاصية الإنسان . وعلى أساس هذا المعنى فإن القيمة تتضمن بالضرورة المبادلات بينما الثروة لا تبدل على شيء من هذا (١) ويقول كذلك : الثروة صفة للإنسان والقيمة صفة للسلع والإنسان أو الجماعة غنى ، والثروة أو الماسة ذات قيمة (٢) .

إن الثروة أو الماسة ذات قيمة بوصفها ثروة أو ماسة لم يستطع أى كيمائى حتى الآن أن يكشف عن قيم تبادلية فى جوهره أو ماسة .

ولكن الاقتصاديون الذين يكشفون هذه الخاصية الكيمائية (وهم قوم يدعون لأنفسهم ميرة الذكاء الناقد) يجدون أن القيمة الاستعمالية للأشياء تعلق بها مستقلة عن الخواص المادية لهذه الأشياء . وأن قيمة هذه الأشياء من جهة أخرى تعلق بها بوصفها أشياء . والشئ الذى يؤيد هذه النظرة هو الحقيقة البارزة عن أن القيمة الاستعمالية للأشياء تتحقق بدون التبادل أى بواسطة علاقة مباشرة بين الأشياء والناس ، بينما قيمة الأشياء تتحقق فقط فى التبادل أى فى عملية اجتماعية فقط . ومن المؤكد أن كل امرئ سيذكر فى هذه المناسبة

Observations on certain Verbal disputes in Political Economy, (١)
particularly relating to value and to Supply and Demand, London, 1821
p. 16.

S, Bailey. cit., p. 165 .

التعليقات التي أعطاها دُجبري إلى جاره سيكول حيث قال : « لأن تكون رجلاً محظوظاً فهية .
من الحظ ، ولكن الكتابة والقراءة من هبات الطبيعة » (١)

(١) يتفق مؤلف كتاب Observations مع س . بايلي في اتهام ريكاردو بأنه حول القيمة التبادلية من شيء نسبي بحث إلى شيء مطلق . والحقيقة أن ريكاردو سلك السبيل الآخر، ذلك أنه أرجع هذه النسبية الظاهرية التي تتخذها الأشياء (كالماسات واللاذئ مثلا) بصفتها قيم تبادلية ، إلى العلاقة الحقيقية المستترة تحت هذا الغشاء أو المظهر أى أرجعها إلى نفعية هذه الأشياء . يوصفها تعبيرات عن العمل الانساني . وإذا كان رد أتباع ريكاردو على بايلي وقبحاً دون أن يكون ذا أثر فعال ، فالسبب في هذا أنهم عجزوا أن يجدوا في كتابات ريكاردو شيئاً يفسر العلاقة الوثيقة بين القيمة من جهة وشكل القيمة أو النفعة التبادلية من جهة أخرى .

الفصل الثاني

التبادل

من الواضح أن السلع لا تشق سبيلها إلى السوق أو تتبادل فيما بينها من تلقاء ذاتها ، ولهذا حصار من المتعين علينا أن ندرس أعمال وتصرفات أولئك الحفاظ علي السلع أو المالكين لها . والسلع أشياء لا قدرة لها على مقاومة الإنسان ، وإذا لم تكن مطوعة له لجأ إلى القوة أى استولى عليها بعبارة أخرى ^(١) . وحتى يتسنى خلق علاقة بين السلع وجب على مالكيها أن ينشئوا فيما بينهم علاقة بصفتهم أفراد تكون إرادتهم في تلك الأشياء ، وينبغي أن يتصرفوا بحيث لا يختص كل منهم بسلعة الآخر أو يفرط في سلعته إلا بعمل من الرضاء المتبادل ، كما أن على كل منهم أن يعترف بما للآخر من حقوق الملكية الخاصة . وهذه العلاقة القانونية التي يعبر عنها التعاقد (سواء صيغ ذلك بطريقة قانونية أم لا) علاقة اختيارية تنعكس عليها الصلة الاقتصادية . وهذه الصلة الاقتصادية هي التي تعين فحوى العلاقة القانونية أو الاختيارية ^(٢) . وفي الحالة التي ندرسها ينحصر وجود الأشخاص كل إزاء الآخر على أنهم ممثلون أو مالكون للسلع . وسنرى في بحثنا أن الشخصيات التي تظهر على المسرح الاقتصادي ليست سوى صور تمثل ما بينها من علاقات اقتصادية .

(١) في القرن الثاني عشر المشهور بانتشار التقوى فيه كانوا يدرجون أشياء غريبة جداً في ذمرة السلع . ومثال ذلك أن أحد الشعراء الفرنسيين ذكر ، « السام المتساهل في التفضيلة » ، من بين السلع التي تباع بسوق لا تدبت وذلك الى جانب الملابس والأحذية والجلد والأدوات الزراعية الخ .

(٢) يبدأ برودون باستخلاص مثله الأعلى عن العدل ، العدل الأبدى ، من العلاقات القانونية المطابقة لا إنتاج السلع ، ثم تراه يقرر بذلك (وبطريقة فيها عزاء لا حد له لليورجوازية الصغيرة) أن هذا الشكل من إنتاج السلع أبدى كالعادلة ، وبعد ذلك يعود فيحاول أن يصوغ من جديد إنتاج السلع الفعلي والنظام القانوني الفعلي الموافق له بحيث ينصم كله مع مثله الأعلى . ماذا نرى في كيميائي بدلا من أن يدرس القوانين العملية للتغيرات الذرية في تكوين وتحليل المادة ، وبدلا من أن يحاول حل مشكلات خاصة على هذا الأساس ، يقترح تشكيل التكوين الكيميائي من جديد طبقاً « لآراء أبدية » ، عن « الطبيعة » ، و « المجانسة » ، . هل تزيد معلوماتنا عن « المراتبي » ، حين نقول ان أعماله تتسارى مع « العدل الأبدى » ، و « المساواة الأبدية » ، و « روح التعاون التبادلي الأبدية » ، وغير ذلك من « الحقائق الخالدة » ، ، وهل بذلك تزيد معلوماتنا عن آباء الكنيسة حين قالوا ان أعمال المراتبي تعارضت ان حجة الخالدة ، ، و « الإيمان الخالدة » ، و « ارادة الله الخالدة » ، ؟

والأمر الذي يميز السلعة عن صاحبها أنها تنظر إلى أية سلعة أخرى على أنها الشكل الذي يمثل قيمتها . والسلعة بطبيعتها على استعداد للتبادل جسداً وروحاً بأية سلعة أخرى ، ولكن المالك يعوض هذا النقص في الشعور بالمجسم المادى وذلك باستخدام حواسه الخمس . ويلاحظ أن السلعة ليست لها قيمة استعمالية مباشرة بالنسبة إلى صاحبها وإلا لما جاء بها إلى السوق ، ولكنها ذات قيمة استعمالية للآخرين . أما قيمتها الاستعمالية بالنسبة له فتتصرف في أنها مستودع القيمة التبادلية وبالتالى التبادل^(١) ، ولهذا فهو يصمم على الخلاص منها مقابل سلع أخرى لها قيمة استعمالية ذات فائدة له . وكافة السلع غير ذات قيم استعمالية لأربابها ولكنها كذلك بالنسبة إلى الغير ، ومن هنا ينبغي تغيير الأيدى التى تتداولها . وفى هذه العملية من انتقالها من يد إلى أخرى ينحصر التبادل الذى ينشئ بينها علاقة كقيم ويحققها كقيم . وعلى ذلك يجب على الساع أن يحقق ذاتها كقيم قبل أن تفعل ذلك كقيم استعمالية . ومن جهة أخرى يجب أن تظهر أنها قيم استعمالية قبل إمكان تحقيقها كقيم ، لأن العمل الذى بذل فى سبيلها يكون ذا أثر فعال إذا كان بذله قد تم بطريقة تنفع الغير . وسواء كان ذلك العمل مفيداً للغير وإنتاجه قادراً على قضاء حاجات الآخرين ، فإن إثبات ذلك لا يتم إلا عن طريق التبادل .

يرغب صاحب السلعة فى التنازل عنها وذلك باستبدالها بالسلع التى تشبع قيمتها الاستعمالية بعض حاجياته . وإذا نظرنا إلى التبادل على هذا الوجه فإنه يصبح بالنسبة إليه مجرد عملية بسيطة . ومن جهة أخرى فهو يرغب فى تحقيق قيمة سلعته وتحويلها إلى أية سلعة أخرى ذات قيمة مساوية بغض النظر عما إذا كانت لسلعته قيمة استعمالية بالنسبة لصاحب السلعة الأخرى أم لا . ومن وجهة النظر هذه يكون التبادل بالنسبة إليه عملية اجتماعية ذات طابع عام ، ولكن نفس العملية لا يمكن أن تكون فى الوقت ذاته وبالنسبة إلى أرباب السلع ذات طابع خاص بحت وذات صفة اجتماعية وعامة خالصة .

وحين نمنع النظر فى الأمر نجد أن صاحب السلعة ينظر إلى أية سلعة أخرى بنسبة سلعته كمعادل معين وبهذا يعد سلعته المعادل العام لكافة السلع الأخرى . ولما كان هذا الأمر ينطبق على كل مالك سلعة ، لهذا فليس من سلعة فى الحقيقة تستطيع أداء وظيفة المكافئ أو

(١) منفعة كل جسم مزدوجية ، فالأولى خاصة بالجسم كما هو على هذا التفكيك والأخرى خلاف ذلك ، كما هو الحال بالنسبة إلى الخف الذى يستخدم فى اللبس وكذلك فهو قابل للتبادل . وكلاهما منفعتان للخف ، إذ أن الذى يبادل به بقود أو غداء يحتاج إليه يستفيد من الخف بوصفه الخف . ولكن ليس ذلك فى شكله الطيبى لأنه لم يصنع بقصد مبادله ،، Aristotle. De Republica 1, i, cap. 9.

المعادل العام ، وكذلك ليس لقيمة السلع النسبية أى شكل عام يمكن في ظله إجراء التعادل بينها كقيم أو الموازنة بين أحجام قيمتها . وعلى ذلك فهى لا تواجه بعضها بعضاً بصفقتها سلع بل إنها تفعل ذلك على أنها منتجات أو قيم استعمالية . وإزاء هذه الصعاب التى تواجه مالكي السلع تراهم يفكرون بطريقة فلوست : فى البداية كان العمل — أى الفعل — يأتى أولاً ، وعلى ذلك فهم قد تصرفوا قبل أن يفكروا . وهم بحكم الغريزة يخضعون للتوانين التى تفرضها عليهم طبيعة السلع ، لا يستطيعون أن يجعلوا سلعهم ذات علاقة بصفقتها قيم إلا بمقارنتها بسلعة أخرى . على أنها المكافئ العام ، وقد رأينا ذلك نتيجة تحليلنا للسلعة ، ولكن السبيل الوحيد الذى بمقتضاه يمكن لسلعة خاصة معينة أن تصير مكافئاً عاماً يكون بواسطة فعل اجتماعى ، وعلى ذلك فالفعل الاجتماعى الذى تقوم به كافة السلع الأخرى يتخير سلعة معينة تعبر عن قيم جميع السلع وبهذا يصير الشكل الجسمى لهذه السلعة هو المعادل العام الذى يقره المجتمع ، أى أنه بفضل هذه العملية الاجتماعية تكون وظيفة هذه السلعة التى استبدت عن السلع الأخرى أنها المعادل العام . وبهذه الطريقة تصبح هذه السلعة — نقوداً .

وتتخذ النقود شكلاً محدداً كنتيجة لازمة لعملية التبادل ، وبواسطتها يتسنى بطريقة عملية أن نعادل بين منتجات العمل وبذا تتحول فى الواقع العمل إلى سلع . واتساع نطاق التبادل وازدياد عمق هذه العملية على مر التاريخ مما ينمى التباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة . وهو التباين الكامن فى طبيعة السلع . هذه الحاجة إلى إيجاد وسيلة خارجية للتعبير عن هذا التباين وذلك بقصد مواجهة أغراض التبادل التجارى ، هى التى تدعو إلى إقامة شكل مستقل من القيمة ، وينتهى الأمر بإشباع هذه الحاجة وذلك بتقسيم السلع إلى سلع ونقود . وكما يحدث تحول المنتجات إلى سلع ، كذلك وبنفس المدى والنسبة تتحول سلعة واحدة خاصة إلى نقود^(١) . والمقايضة المباشرة للسلع تتخذ شكل التعبير الأول عن القيمة وذلك من ناحية واحدة وهذا الشكل هو ص سلعة أ = ص سلعة ب . والشكل المباشر من المقايضة عبارة عن ص سلعة أ = ص قيمة استعمالية ب^(٢) ، وفى هذه الحالة لا تصبح أ ، ب سلعتين إلا عن

(١) بهذا نستطيع أن نقيس عمق اشتراكية البورجوازية الصغيرة التى ترمى الى دوام بقائها إنتاج السلع بينما ترغب فى نفس الوقت فى القضاء على دو التناض أو العداء بين النقود والسلع ، ، أو القضاء - اذا صح اتقول - على الذنود ذاتها - مادامت النقود لا وجود لها الا بحكم هذا العداء . وهذا شئ به عملنا لوالينا الكشككة مع ابقاء البابا ! وتستطيع أن تحصل على مزيد فى هذا الموضوع من كتابى دو نقد الاقتصاد السياسى ، ص ٦١ وما بعدها .

(٢) ١٠ دام هناك عدد من الأدوات يقدم كمعادل لادلة واحدة (كما يحدث بين المتوحشين) بدلا من وجود تبادل بين قيمتين استعماليتين مختلفتين ، حتى المقايضة المباشرة للسلع تكون فى طفولتها أى فى بداية عهدها الأولى -

طريق عملية المقايضة . والخطوة الأولى التي يتعين على أى شيء ذى منفعة أن يخطوها حتى يصير قيمة تبادلية ، تكون حين لا يظل هذا الشيء النافع قيمة استعمالية لصاحبه ، ولا يحدث هذا الأمر إلا في حالة كون جزء من أداة معينة زائداً عن حاجة صاحبها المباشرة . والأشياء في حد ذاتها وبذاتها لها وجود منفصل عن الإنسان وتبعاً لذلك يستطيع نقلها إلى الغير . وإذا أريد أن يكون هذا النقل من شخص إلى آخر متبادلاً فلا بد للناس عن طريق التفاهم الصامت من أن يتعاملوا بعضهم مع بعض على أنهم ملاك لهذه الأشياء القابلة للنقل أو التحويل ، وبعبارة ضمنية على أنهم أفراد مستقلون كل عن الآخر . ولكن هذه الحالة من الاستقلال المتبادل لا وجود لها في مجتمع فطري قائم على أساس الملكية المشتركة ، سواء كان هذا المجتمع أسرة يسودها الأب أو جماعة هندية قديمة أو دولة من دول الإنكا في بيرو . أن تبادل السلع يبدأ حيث تنتهى حياة الجماعة المشتركة ، ويبدأ على حدود هذه الجماعات عند اتصالها بجماعة مختلفة ، أو يبدأ عند نقطة الاتصال بين أفراد جماعتين مختلفتين . ولكن بمجرد أن تصبح المنتجات سلعاً في علاقات الجماعة الخارجية لا تلبث أن تصير كذلك في حالة الحياة الداخلية للجماعة وذلك بتأثير رد الفعل . وتبدو النسب الكمية التي يتم بها تبادل المنتجات عملاً في أول الأمر ، وليد الصدفة . والذي يجعل هذا التبادل ممكناً الرغبة المتبادلة لدى أربابها في نقل ملكيتها من واحد لآخر . وخلال ذلك تنشأ الحاجة تدريجاً إلى سلع أجنبية من نفس المنفعة ، ولا يلبث التبادل أن يصير عملاً اجتماعياً عادياً بحكم تكرار هذه العملية . وعلى ذلك يحدث بمرور الوقت أننا ننتج جانباً من إنتاج العمل لغرض التبادل خاصة ، ومنذ ذلك الحين يثبت التمييز بين منفعة الشيء المعد لأغراض الاستهلاك ومنفعة ذلك المعد لأغراض التبادل ، وتصبح قيمة الشيء الاستيعالية متميزة عن قيمته التبادلية . ومن جهة أخرى نجد أن النسب الكمية التي يتم بها تبادل السلع تصبح متوقفة على إنتاجها نفسه ، ولا تلبث العادة أن تجعل من هذه النسب الكمية قيماً ذات أحجام محدودة .

في حالة مقايضة السلع تكون كل سلعة وسيلة تبادل بالنسبة لصاحبها ومعادلاً بالنسبة لكافة الأشخاص الآخرين . ولكن يتم ذلك من حيث كونها ذات قيمة استعمالية للآخرين . وعلى ذلك نرى في هذه المرحلة أن الأدوات (الأشياء) التي تتبادلها لا تكتسب شكلاً من القيمة مستقلاً عن قيمتها الاستيعالية أو مستقلاً عن الحاجات الفردية لأنك الذين يجرون هذا التبادل ، وتتمو الضرورة الداعية إلى شكل للقيمة كلما حدثت زيادة في عدد وأنواع السلع التي يحدث التبادل قيماً بينها . وتنشأ في نفس الوقت المشكلة وكذلك الوسيلة المؤدية إلى حلها .

وأصحاب السلع لا يعادلونها بالنسبة لسلع غيرهم أو يبادلونها على نطاق واسع إلا إذا كانت أنواع مختلفة من السلع يملكها أفراد مختلفون قابلة للمبادلة بها وتكون مكافئة من حيث القيم لسلعة واحدة مخصصة . ومثل هذه السلعة الثالثة والتي تقوم بوظيفة المعادل لسلع أخرى مختلفة تكتسب في الحال — ولو في حدود ضيقة — صفة المعادل الاجتماعي العام ، وهذا الشكل المعادل العام يتبع أو يسير مع الإتصالات الاجتماعية المؤقتة التي تستدعي وجوده ، وهذا الشكل أيضاً يتخذ هذه السلعة أو تلك بالدور وبصفة مؤقتة . ولكن ، بسبب نمو التبادل نجد هذا الشكل يثبت على نوع خاص من السلع ثم يتبلور متخذاً شكلاً محدوداً هو شكل النقود .

وفي أول الأمر يكون اكتساب سلعة معينة لهذه الصفة مسألة صعبة ، ولكن هناك أمرين أثرهما حاسم في هذا الشأن ، فالشكل النقدي يتعلق إما بأكثر سلع التبادل أهمية من الخارج وهذه في الواقع أشكال بدائية وطبيعية نعبر فيها عن القيمة التبادلية للمنتجات المحلية ، وإما تتعلق بالشئ النافع الذي يكون — كما في حالة الماشية مثلاً — الجزء الأساسي من الثروة القومية القابلة للنقل والتحويل . وكانت الشعوب البدوية أول من تطور لديها الشكل النقدي لأن كافة البضائع التي تملكها تتكون من أشياء قابلة للنقل وبذلك تكون قابلة للتبادل ، وثانياً لأن أسلوب معيشة هذه الشعوب يستدعي تبادل المنتجات بسبب اتصالها المستمر بالجماعات الأجنبية عنها . وغالباً ما يحدث أن استخدم الإنسان الإنسان نفسه في صورة العبيد على هيئة النقود البدائية ، ولكنه لم يستخدم الأرض مطلقاً لهذا الغرض لأن مثل هذه الفكرة لا تنشأ إلا في مجتمع بورجوازي أكثر تقدماً ، ويعود تاريخها إلى الثالث الأخير من القرن السابع عشر ، وحدث أول محاولة لتطبيقها عملياً على نطاق قومي واسع بعد ذلك بقرن خلال الثورة الفرنسية البورجوازية .

وبقدر خروج التبادل عن نطاق القيود المحلية وازدياد اتساع نطاق قيمة السلع بحيث تصبح الصورة التي يتجسم فيها العمل الإنساني العام ، فإن الشكل النقدي يتعلق بالسلع التي أعدها الطبيعة لأداء هذه الوظيفة الاجتماعية وهي المكافئ العام ، وهذه السلع هي المعادن النفيسة . يقال إنه ، رغم أن الذهب والفضة ليسا نقوداً بطبيعتها فإن النقود بطبيعتها ذهب وفضة ^(١) . ويدل على صدق هذه العبارة الخواص الطبيعية التي تجعل هذين المعدنين يؤديان

(١) وكذلك ، والمعادن ... بالطبيعة نقود ، .

Karl Marx, op . cit., p. 135

Galiani, Della moneta, in Custodi's collection, modern section. vol. III, p. 72.

وظيفة النقود^(١). وحتى الآن لم نعرف إلا وظيفة واحدة للنقود ألا وهي كونها الشكل الظاهري الذي يدل على قيمة السلع أو أنها المادة التي يعبر بها المجتمع عن أحجام قيم السلع. ولا يصلح لهذا الشكل الظاهري للقيمة سوى مادة كل جزء منها ذو صفات متماثلة واحدة. ومن جهة أخرى، بما أن الاختلاف بين أحجام القيمة اختلاف من حيث الكم تماماً لهذا ينبغي أن تكون السلعة التي تؤدي وظيفة النقود قابلة للتأثر بالفروق الكمية، وأن يكون في المستطاع تقسيمها أجزاء حسبما نشاء وإعادتها إلى ما كانت عليه بضم هذه الأجزاء ثانية. وقد أسبغت الطبيعة هذه الصفات على الذهب والفضة.

والقيمة الاستعمالية للسلعة التي تؤدي وظيفة النقود ذات وجهين. فإلى جانب قيمتها الإستعمالية المخصوصة بوصفها سلعة (فالذهب مثلاً يستخدم لتثيت الأسنان أو كالمادة الخام في أدوات الترف وغير ذلك) فإنها تكتسب قيمة استعمالية شكلية ناشئة عن وظائفها الإجتماعية المخصوصة. وبما أن كافة السلع مجرد معادلات خاصة للنقود بينها النقود هي المعادل العام لها، لهذا فإن السلع تلعب دور سلع خاصة وذلك في موقفها إزاء النقود التي تعد بالنسبة إليها سلعة ذات طابع عام^(٣).

وقد رأينا أن الشكل النقدي إن هو إلا انعكاس للعلاقات بين كافة السلع الأخرى وهو الصورة المنعكسة التي علقَت بسلعة واحدة معينة. وإن اعتبار النقود سلعة^(٤) يعد على ذلك كشفاً جديداً بالنسبة لأولئك الذين عند تحليلها يبدؤون بشكلها التام النوى والتطور. وعملية

(١) للحصول على تفصيلات أكثر في هذا الموضوع راجع الفصل المعقود على المعادن النفيسة في كتابي المشار إليه.

(٢) «النقود هي السلعة التجارية ذات الصفة العالمية الشاملة»، Verri, op. cit., p. 16.

(٣) «والذهب والفضة ذاتهما، ويجوز أن نطلق عليهما اسماً عاماً وهو السيكة... سلعتان... تملو قيمتهما أو تهبط... وأذن يجوز اعتبار السيكة على أنها ذات قيمة أعلى حيث يمكن أن يشتري بمقدار صغير منها مقدار كبير من منتجات البلد أو مصنوعاته»، A Discourse of the General notions of Money, Trade, and Exchange, as they stand in relations to each other, by a Merchant, London, 1695, p. 7.

«والفضة والذهب سواء كانا مسكوكين أو غير مسكوكين وبرغم استعمالهما مقياساً لكافة الأشياء الأخرى،

لا يقلان من حيث كونهما سلعة عن النبيذ والطباق والقماش»، A Discourse concerning Trade, and that in particular of the East Indies, London, 1689, p. 2.

«إن ما تملك الدولة من معدن نفيس وثروة لا يمكن أن يقتصر حقيقة على النقود، كما أنه لا ينبغي استبعاد الذهب.

والفضة من كونهما بضائع أى تجارة»، The East India Trade a most profitable Trade, London, 1677, p. 4.

التبادل التي تحول السلع إلى نقود لا تكسب السلعة قيمة وإنما تسبغ على قيمتها شكلاً مخصوصاً معيناً . وبرغم هذا فظناً للخلط بين القيمة على وجه العموم وبين شكلها المخصوص نرى بعض الكتاب قد اعتبر قيمة الذهب والفضة خيالية^(١) وإذا كانت النقود في بعض وظائفها يمكن أن تحمل محلها رموز دالة عليها لهذا نشأ خطأ آخر وهو الاعتقاد بأن النقود مجرد رمز . ومع ذلك نجد في هذا الخطأ إدراكاً بأن الشكل النقدي للشيء ليس جزءاً غير قابل للانفصال عن هذا الشيء وإنما هو مجرد الشكل الظاهري الذي تبدو فيه علاقات اجتماعية معينة يخفيها هذا الشيء . وبهذا المعنى يمكن اعتبار كل سلعة رمزاً أي أنها بقدر ما تكون لها قيمة عبارة عن الغطاء المادي للعمل الإنساني الذي بذل في إنتاجها^(٢) ولكن إذا قلنا إن الصفات

(١) «الذهب والفضة قيمة بصفتها مادن وذلك قبل أن يكونا نقوداً» Galiani. op. cit. ، وكتب لو يقول « أن الرضاء الشامل من جانب الجنس البشرى أسخ قيمة خيالية على الفضة بسبب الصفات التي جعلتها تصلح نقوداً » ، . وتساءل لو من جهة أخرى « كيف تستطيع شعوب مختلفة أن تجعل لأى شيء واحد قيمة خيالية ؟ .. أو كيف أمكن لهذه النجعة الخيالية أن تحافظ على ذاتها وتبقى ؟ » ، ولكن البارات التالية تدلنا على مدى قلة فهمه للأمر « كان تبادل الفضة يجري بنسبة مالمنا من قيمة في الاستعمال وبالتالي بنسبة قيمتها الحقيقية ، وقد اكتسبت قيمة اضافية اتخذها نقوداً » ، John Law, Considérations sur les numéraire et le commerce, in E. Daire's economistes financiers du XVIII siecle, p, 470
(٢) « النقود رمز للسلع » ، V. de Forbonnais, Eléments du commerce.
(الطبعة الجديدة - ليدن سنة ١٧٧٦) المجلد الثاني ص ١٤٣ . « ووصفها رمز فإن السلع تجذبها » ، شرحه ص ١٥٥ « ، النقود رمز لشيء . وتمثله » ، .

Montesquieu, Esprit des lois, Oeuvres, London, 1767 vol 11 p. 2

« ليست النقود رمزاً لحسب لأنها ذاتها ثروة . انها لا تمثل القيم ولكنها المعادل للقيم » ،

Le Trosne, op. cit. p. 910.

« حين تتأمل فكرة النقود فانتا تنظر الى الشيء ذاته على أنه لايزيد عن كونه رمزاً ، ولا تعصراً أهميتها من حيث ذاتها وإنما من حيث ما تساويه » ، Hegel, op. cit., 100 . وقد سبق رجال القانون الاقتصاديين في ادراك أن النقود ليست الا رموزاً وأن قيمة المعادن النفيسة خيالية صرفة . وقد وصلوا الى ذلك الرأي وهم يخدمون الملوك بتقييدهم حق الآخرين في خفض العملة خلال العصور الوسطى مستشهدين على ذلك بتقليد الامبراطورية الرومانية والآراء الواردة في مجموعة قوانين الامبراطور جستنيان عن النقود . ومن تلاميذهم الاكفاء في تطبيق رأيهم فليب قالوا الذي أصدر مرسوماً سنة ١٣٤٦ قال فيه « لا يستطيع امرى . ولا ينبغي له أن يشك أن لنا ولذاتنا الملكية فقط عمل وحقيقة وحالة واعداد كافة قوانين العملات القديمة ، ولنا أن نأمر بتداولها بالثمن الذي نراه في صالحنا » ، . وكان القانون الروماني يرى أن قيمة النقود تتحدد بالأوامر الامبراطورية ، وكان يحرم صراحة اعتبار النقود ساحة . « ليس لأى إنسان الحق في شراء النقود اذ ليس من الأمور السليمة أن نجعل منها بضاعة مادامت معدة للاستعمال العام ، وتجده —

الاجتماعية التي تتخذها الأشياء أو أن الأشكال المادية التي تتخذها الصفات الاجتماعية للعمل في ظل نظام قائم على أسلوب محدود من الإنتاج ، إن هي إلا رموز ، لكن علينا كذلك أن نصرح في الوقت ذاته بأن هذه المميزات إن هي إلا أفاصيص تعسفية أقرها ما يطلق عليه اسم رضا الجنس البشرى وهي وليدة خيال الإنسان . وكان هذا هو الأسلوب الذي فسروا به الأمور في القرن الثامن عشر لأن عجز الناس عن تعليل نشأة الأشكال المحيرة التي اتخذتها العلاقات الاجتماعية بين فرد وآخر ، جعلهم يحاولون تجريدتها من مظهرها الاجتماعي بأن ينسبوا إليها نشأة هي وليدة العرف والتقاليد .

سبق أن أشرت إلى أن الشكل المعادل للساعة لا يتضمن أى تحديد أو تعيين كمي لحجم قيمتها . حين نعلم أن الذهب نقود وأنه لذلك يمكن مبادلته بكافة السلع الأخرى فإن هذا لا يحمل معه معرفة بقيمة ١٠ أرطال من الذهب مثلاً ، فالذهب كأى سلع أخرى ، لا يعبر عن حجم قيمته إلا على هيئة علاقة بينه وبين السلع الأخرى ، وقيمته تتحدد بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاجه وتلك القيمة يعبر عنها بمقدار من أية سلع أخرى ينطوى على مقدار مساوٍ من وقت العمل^(١) ومثل هذا التحديد الكمي لقيمته النسبية يحدث عنه مركز إنتاج الذهب عن طريق المقايضة ، فقيمته تكون قد تحددت في الوقت الذي يدخل فيه نظام التداول وقد أدرك الناس في العقود الختامية من القرن السابع عشر أن النقود سلعة ولكن هذه الخطوة لم تكن إلا المرحلة الأولى في التحليل . وليست الصعوبة أن ندرك أن النقود سلعة ، ولكنها تنحصر في كشف الكيفية والسبب والوسيلة التي بها يمكن أن تكون سلعة ما نقود^(٢) .

== بحثاً طبياً في هذه المشكلة في كتاب G. F. Pagnini المسمى *Saggio sopra il guisto pregio della cose* ، ١٧٥١ ، كستودى ، القسم الحديث ، المجلد الثاني . ويروجه بانييني في الجزء الثانى من مؤلفه ، النقد والمهجوم ، نحو رجال القانون بصفة خاصة .

(١) « إذا استطاع فرد أن يأتي إلى لندن بأوقية من الفضة قد استخرجت من بيرو في نفس الوقت الذي يستطيع فيه إنتاج بوشل من القمح ، فاذن يكون أحدهما الثمن الطبيعي للآخر . ولكن إذا أمكن بفضل كشف مناجم جديدة يحصل العمل فيها ، إنتاج أوقيتين من الفضة بنفس المصولة التي كان يتم بها إنتاج أوقية من قبل لكن البوشل رخيصاً بمعدل شازات كما كان كذلك قبلاً بخمس شلنات ، ، .

William Petty: A Treatise on Taxes & Contributions, London 1667. P.31
(٢) يقول لنا الأستاذ روشر بما يأتي « يمكن تقسيم التعاريف الخاطئة عن النقود إلى مجموعتين رئيسيتين وهما التعاريف التي تعتبر النقود شيئاً أكثر من سلعة ، والتعاريف التي تنظر إليها على أنها شيء أقل من سلعة ، ؛ ثم يتلو ذلك بيان مضطرب بالمزلفات التي وضعت عن طبيعة النقود وبعد ذلك يستخلص هذه الدقة ، وفضلاً عن هذا لا يمكن أن ننكر أن معظم الاقتصاديين الحديثين قد أخفقوا في رؤية الخواص التي تميز النقود عن السلع الأخرى (وعلى ذلك

رأينا من أبسط تعبيرات القيمة وهو s سلعة $1 =$ ص سلعة b أن الشيء الذى يعبر عن حجم قيمة شيء آخر يبدو أن له شكله المعادل مستقلا عن هذه العلاقة ، أى أن له هذا كصفة طبيعية اجتماعية . وقد تتبعنا الطريقة التى بها تدعى هذا المظهر الباطل ، ويكمل التدعيم بمجرد اتحاد الشكل المعادل العام مع الشكل المادى لنوع مخصوص من السلع أى بمجرد تبلوره واتخاذ الشكل النقدي . والذى يحدث ليس أن السلعة تتخذ مظهر النقود لأن كافة السلع الأخرى عموماً تعبر عن قيمتها بواسطة هذه السلعة ، ولكن العكس هو الواقع بمعنى أن السلع يبدو أنها تعبر عن قيمتها بواسطة هذه السلعة لأن الأخيرة نقود . وتحتفى الخطوات المتوسطة فى النتيجة دون أن تخلف آثاراً بعدها . وبدون أى تعاون من جانب السلع فإن هذه تتحدد الشكل الدال على قيمتها على هيئة سلعة أخرى موجودة خارجاً عنها وإلى جانبها . والذهب والفضة حين يخرجان من باطن الأرض هما فى الوقت ذاته الصورة المباشرة التى يتجسم فيها كل العمل الإنسانى ، وفى هذا تلقى سحر النقود . ففى هذا المجتمع الذى ندرسه نرى أن علاقات الناس الاجتماعية بعضهم ببعض فى الإنتاج تتخذ شكلاً مادياً مستقلاً عن رقابتهم وإشرافهم وأعمالهم الفردية الواعية . وفى أول الأمر يكشف الغطاء عن هذه الأشياء بواسطة كون منتجات العمل بوجه عام تتخذ شكل السلعة .

وعلى ذلك فلغز الطابع السحري للنقود إن هو إلا لغز الطابع السحري للسلع الذى بهرنا فى أول الأمر ثم أصبح الآن واضحاً فى النقود .

== ففى أكثر أو أقل من سلعة 1) ، ولهذا فإن رد الفعل الغيبى بالذهب التجارى والذى أحدثه Ganih له ما يبرره الى حد ما ، ،
 الطبعة الثالثة ١٨٥٨ ص ٢٠٧ - ٢١٠ ... يالها من عبارات دقيقة ! هذا هو الكلام الثانى العديم المعنى الذى أحسن أستاذ اختياره والذى حله تواضعه على وصفه بالطريقة التشرىحية الفسيولوجية ، ، للاقتصاد السياسى ! وعلمنا أن نسب اليه على الأقل الفضل فى أنه وصل الى كشف واحد وهو أن النقود سلعة طيبة سارة .

الفصل الثالث

النقود أو تداول السلع

(١) مقياس القيم

سأفترض خلال هذا المؤلف أن الذهب هو السلعة التي تضطلع بوظيفة السلعة النقدية، وتبسيط الأمور هو الغاية التي أتوخاها من هذا الفرض.

إن وظيفة الذهب الأولى أن ينهي لعالم السلع مادة للتعبير عن قيم السلع، أو أنه يمثل قيمتها بصفتها أحجام ذات مقياس واحد وقابلة للموازنة فيما بينها من حيث نوعها ومقدارها، وبهذا يقوم الذهب بوظيفة المقياس العام للقيم، وهو لكونه معادل السلع الخاص لا يصبح نقوداً إلا بحكم هذه الوظيفة التي يضطلع بها.

ليست النقود هي التي تجعل السلع قابلة للتبادل أو ذات معيار واحد بل الصحيح هو العكس، ذلك أنه لما كانت السلع من حيث كونها قيماً تمثل عملاً إنسانياً وبذلك تكون قابلة للمعادلة فيما بينها لهذا يمكن أن تقاس قيمها جميعاً وفق سلعة واحدة مخصوصة، وبهذا يمكن لهذه الأخيرة أن تتحول إلى مقياس القيم العام أى إلى نقود. والنقود بوصفها مقياس القيمة عبارة عن الشكل الذي يبدو فيه مقياس قيمة السلع الكامن فيها ونقصه به وقت العمل^(١). حينما نعبر عن قيمة السلعة بالذهب فنقول إن س من السلعة = ص من السلعة النقدية، فإننا

(١) لماذا لا تمثل النقود ذاتها وقت العمل بصفة مباشرة بحيث أن قطعاً مطبوعة من الورق مثلاً يمكن أن تمثل س من ساعات العمل؟ هذا السؤال هو كالسؤال التالي: إذا علمنا إنتاج السلع فلماذا يجب أن نتخذ منتجات العمل شكل سلع؟ وهذا واضح نظراً لأن اتخاذها شكل سلع يتضمن معنى تفرقتها إلى سلع ونقود. ولو كان الأمر خلاف هذا لأمكن النظر إلى العمل الفردي كأنه عمل اجتماعي ذو صفة مباشرة وهو الأمر الذي يعد العكس. وقد قمت في موضع آخر يبحث دقيق في ماهية تلك الفكرة التصورية أو الخيالية عن «نقود العمل»، في مجتمع يقوم على أساس من إنتاج السلع، ويكفي أن أزيد على ما سبق قوله أن «نقود العمل»، التي ذكرها أون تعتبر «نقوداً»، بالقدر الذي نعبر به تذكراً المسرح «نقوداً»، ويفترض أون مقدماً وجود عمل متحد أى يقوم به أفراد متعددون بصفة مشتركة وهي طريقة إنتاج تخالف إنتاج السلع. وأما شهادة العمل فدليل على الدور الذي يقرم به فرد في العمل المشترك وعلى حقه في نصيب معين في الناتج المشترك المدد للاستهلاك؛ ولكن أون لا يفكر مطلقاً في أن يفترض مقدماً وجود إنتاج السلع ومع ذلك يحاول بمثل هذه الشفاعة في بحث موضوع النقود أن يتعاشى النتائج الضرورية المترتبة على نظام إنتاج السلع.

نقصد شكلها النقدي أى الثمن . والمعادلة التالية القائمة بذاتها وهى طن من الحديد = أوقيتين من الذهب تكفى لبيان قيمة الحديد بطريقة ثابتة فى نظر المجتمع ، وبهذا تنتفى الحاجة إلى أن تكون هذه المعادلة حلقة فى سلسلة المعادلات التى تعبر عن قيم كافة السلع الأخرى . والسبب فى هذا أن السلعة المعادلة وهى الذهب قد اتخذت شكل النقود ، وكذلك استعاد الشكل العام للقيمة النسبية مظهره الأصيل وهو الشكل البسيط أو المنعزل للقيمة النسبية . ومن جهة أخرى نجد أن التعبير النسبى الممتد للقيمة وسلسلة المعادلات التى لا حد لها أصبحت الشكل النسبى الخاص لقيمة السلعة النقدية ، وهذه السلسلة صارت تقدم لنا على هيئة أثمان السلع . ويكفى أن نقرأ قوائم الأثمان السائدة بطريقة عكسية حتى نرى حجم قيمة النقود وقد عبر عنها فى كافة أنواع السلع ولكن النقود من جهة أخرى ليس لها ثمن ، ولكى نجعلها على قدم المساواة مع السلع الأخرى نضطر إلى جعلها معادلة لنفسها أى المكافئ فى معادلة تكون النقود فيها الطرف الأول . وكما هو الشأن فى شكل قيمة السلع فإن ثمن السلع أو شكلها النقدي متميز تماماً عن شكلها المادى الحقيقى ، فهو إذا صح التعبير شكل وليد الفكر أو التصور . وبرغم أن قيمة الحديد والتيل والقمح لا يمكن رؤيتها ، إلا أن لها وجوداً حقيقياً فى هذه السلع ذاتها ، ولكننا ندركها بعين العقل وعن طريق التعادل مع الذهب . ولذلك يتعين على مالكي السلع إن أرادوا التعريف بأثمانها أن يعيروها ألسنة^(١) . أو يلصقوا على أجسامها بطاقات ورقية . ولما كان تقويم السلع بالذهب عمل عقلي بحث جازلنا أن نستعمل لهذا الغرض نقوداً لا وجود لها إلا فى عالم الفكر أو الخيال . حين يعبر كل تاجر عن قيمة بضائعه على شكل ثمن أى شكل الذهب التصورى ، فإنه يدرك تمام الإدراك أن هذه البضائع لم تتحول إلى نقود ، كما يعلم أنه حين يقدر بضائع معينة بملايين القطع الذهبية فإن هذا لا يتطلب مطلقاً وجود أية قطعة من

(١) للشعوب المتوحشة وشبه المتوحشة طريقة مختلفة عن هذا فى استخدام اللسان ، وقد كتب الكابتن بارى عن سكان الساحل الغربى لخليج بافن مشوراً إلى الأدوات التى تعرض للقبضة ، فى هذه الحالة كانوا يلصقونها بأنفسهم مرتين وبعدما يعدون المباداة قد تمت على وجه مرض ، . . . وكذلك يفعل الآسيويون الشرقيون اذ يلصقون السلع التى يتبادلونها . فإذا كان اللسان يستخدم فى الشمال كمضو يدل على امتلاك الشيء فلا مدعاة للدهشة اذا كان البطن يستعمل فى الأقاليم الجنوبية عضواً يدل على تراكم الممتلكات أو الثروة بحيث أن ثروة الشخص فى قبائل Kaffirs تقاس بحجم ذلك الجزء من جسم الشخص . وتدل الحقيقة التالية على أن أهل هذه القبائل يدركون معنى ما يفعلون ، فقد أظهر التقرير الصحى الذى أصدرته السلطات البريطانية سنة ١٨٦٤ أن جانباً كبيراً من أفراد الطبقة العاملة لم يحصل على كفايته من الغذاء الذى يعيب سمته الجسم ولذا تجد الدكتور هارفى (وهو غير سمي المشهور الذى كشف الدورة الدموية) يعلن عن صفات انخفاض السمته فى أجسام أفراد البورجوازية والارستقراطية .

المعدن الحقيقي . وعلى ذلك حين تقوم النقود بمهمة مقياس القيمة فإنها لا تكون سوى نقود لا وجود لها إلا في ميدان الفكر . وقد سبب هذا أغرب النظريات (١) . وبرغم هذا الاعتبار فالثمن يتوقف تماماً على النقود الحقيقية أو ذات الوجود المادى . فقيمة الطن من الحديد ، أو بعبارة أخرى مقدار وقت العمل الذى يتضمنه هذا الطن ، إنما تعبر عنها في خيالنا بذلك المقدار من السلعة النقدية الذى يتكافأ أى يتضمن نفس القدر من وقت العمل . وعلى ذلك إذا كان مقياس القيمة هو الذهب أو الفضة أو النحاس فإننا نعبر عن قيمة طن الحديد بأثمان مختلفة أى بمقادير مختلفة من هذه المعادن على التوالى .

وإذا كانت سلعتان مختلفتان كالذهب والفضة توديان في نفس الوقت الواحد وظيفه مقياس القيمة أصبح في الإمكان أن نعبر عن ثمن جميع السلع بتعبيرين مختلفين أحدهما بمقياس الذهب والآخر بمقياس الفضة . ويظل هذان قائمين جنباً إلى جنب طالما لم تتغير النسبة بين المعدنين وهى ١٥ : ١ مثلاً . وأى تغيير في النسبة بين المعدنين يحدث اضطراباً في النسبة القائمة بين الثمن المقوم بمقياس الذهب والآخر المقدر بالفضة .

وهذا يثبت لنا أن وجود معيار مزدوج للقيمة لا يتفق مطلقاً مع وظائف هذا المعيار (٢) .

(١) راجع كارل ماركس في كتاب " نقد الاقتصاد السياسى " ، ص ٥٣ وما بعدها بصدد النظريات المتطرفة بوحدة قياس النقود .

(٢) " حيثما اعتبر القانون الذهب والفضة مقياس قيمة تستعمل في نفس الوقت الواحد فقد حدثت خلوة عابثة لا اعتبارها كأنهما نفس المادة الواحدة . والترض الذى يذهب الى وجود نسبة غير متغيرة بين مقادير الذهب والفضة التى ينطوى كل منها على كمية معلومة من العملة ، ان هو فى الحقيقة الا فرض يرى أن الذهب والفضة من نفس المادة ، وأن كمية محدودة من المعدن الأقل قيمة وهو الفضة عبارة عن كسر - جزء - من كمية محدودة من الذهب وغير قابل للتغير . وتاريخ العملة الانجليزية من أيام ادورد الثالث حتى عهد جورج الثانى سلسلة متصلة من الاضطرابات الناشئة عن الصراع بين التحديد القانونى لنسبة ما بين الذهب والفضة من جهة وبين تقلباتهما الفعلية من حيث قيمتهما من جهة أخرى . فيمكن في احدى اللحظات تقدير قيمة عالية للذهب بينما يعمل نفس الشيء بالنسبة الى الفضة لحظة أخرى . وقد سحب من التداول المعدن الذى كان يقدر بأقل من قيمته وتبعاً لذلك غير القانون النسبة بين المعدنين ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى حدث التناثر مرة أخرى بين النسبة الاسمية الجديدة والنسبة الحقيقية . وفى أيامنا هذه كان من أثر الهبوط الطفيف الزائل في قيمة الذهب بموازته بالفضة نتيجة اشتداد الطلب من الهند والصين على الأخيرة أن حدثت نفس الظواهر في فرنسا على نطاق أوسع مدى لأن الفضة كانت تصدر ويتردها الذهب من التداول . وفى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ بلغت زيادة الواردات من الذهب على الصادرات منه في ذلك الباد ١٠٥٨٠٠٠٠ جنيه وبلغت زيادة الصادر من الفضة على الوارد منها ١٤٧٠٠٠٠ جنيه . والواقع أنه في البلاد التى يعترف فيها القانون بالمعدنين بمقاييس لقيمة بحيث يمد لكلهما قوة ابراء قانونية ولكل اسرى حرية الدفع بالذهب أو الفضة ، فان المعدن الذى يعلو

وتبدو لنا السلع ذات الأثمان المحدودة على الوضع الآتى :

ا سلعة ا = سه ذهب

ب سلعة ب = ع ذهب

ج سلعة ج = ص ذهب الخ

ففى هذه المعادلات تمثل ا ، ب ، ج مقادير محدودة من السلع ا ، ب ، ج ، بينما سه ، ع ، ص تمثل مقادير محدودة من الذهب ، وبذلك تحول قيم السلع إلى مقادير خيالية من الذهب ذات حجم متباين ، أى تحول برغم تعدد السلع المحير وتصبح أحجاماً ذات مقياس واحد وهى أحجام ذهبية . وإذا اتخذ شكل هذه المقادير المتباينة من الذهب يصبح فى الإمكان الموازنة أو المعادلة بينها وإرجاعها جميعاً إلى مقدار ثابت من الذهب بوصفه وحدة القياس . وهذه الوحدة ، عن طريق تقسيمها فيما بعد إلى أجزاء ، تتعرض لتطور خلاف هذا فيصير المعيار . ولالذهب والفضة والنحاس أمثال هذه المقاييس المعيارية قبل أن تصبح نقوداً إذ يمكن وزنها طبقاً لمعيار مقبول ، وهكذا يصلح الرطل كوحدة المجموعة . وهذا الرطل يمكن تقسيمه إلى أوقيات الخ . أو مضاعفاته لتكوين هندردويتات الخ^(١) ولهذا نجد أنه فى كافة العملات المعدنية كانت الأسماء المطلقة على معايير النقود أو الـثن مأخوذة فى الأصل من الأسماء التى كانت تطاق قبل ذلك على معايير الوزن .

وتؤدى النقود وظيفتين مختلفتين ، وذلك بوصفها مقياس للقيمة ومقياس للثمن . فهى مقياس القيمة لأنها الصورة التى يتجسم فيها العمل الإنسانى ، وهى مقياس الثمن من حيث أنها توجد على هيئة وزن ثابت من المعدن . وبوصفها مقياس للقيمة تقوم بمهمة تحويل قيم السلع

== قيمته يصبح سلعة مثل أية سلعة أخرى يقاس ثمنها بالمعدن المقوم بأكثر من قيمته وهذا الأخير هو الذى يقوم وحده . بلور المعيار والمقتوى الحقيقى للقيمة . وتوضح كافة التجارب التاريخى فى هذا المضمار أنه حينما يعترف القانون لسلعتين بحق من داء وظيفة مقاييس القيمة فإن أحدهما - من ناحية لتطبيق العدل - هو الذى يحتفظ بمركزه كمعيار للقيمة ، ،

Karl Marx : op. cit., p.p. 52. 53.

(١) ان الظرف الخاص الذى من أجله فى إنجلترا لا يعتبر الجنيه الاسترلى جزءاً من الأوقية مع أن الأوقية من الذهب هى وحدة معيار النقود قد فسروه على الوضع الآتى ،، كانت عملتنا فى الأصل ملائمة لاستخدام الفضة . فقط ومن هنا يمكن دائماً تقسيم الأوقية من الفضة إلى عدد معين من الأجزاء . أو القطع النقدية ، ولما كان الذهب قد أدخل فى عهد متأخر واستخدم فى عملة ملائمة للفضة فقط لهذا لا يمكن ضرب الأوقية من الذهب إلى عدد معين من الأجزاء ، 16 p. 1858 London, Maclaren : A Sketch of the History of Currency

المختلفة إلى أثمان أى إلى مقادير تصورية من الذهب ، وبوصفها مقياس للثمن فإنها تقيس هذه المقادير من الذهب . ومقياس القيم يقيس السلع المعبرة قيا ، وأما مستوى الأثمان فعلى النقيض من ذلك يقيس مقادير الذهب بواسطة وحدة منه تشمل مقداراً معلوماً منه ، ولكنه لا يقيس مقداراً من الذهب بوزن مقدار آخر . ولكي يتسنى اتخاذ الذهب معياراً للأثمان يجب الاتفاق على وزن معين منه يتخذ وحدة معلومة . وفي هذه الحالة ، كما هو الشأن في جميع الحالات التي تقاس فيها مقادير من عيار واحد ، يصير اتخاذ وحدة قياس غير قابلة للتغيير أمراً بالغ الأهمية . وعلى ذلك كما كانت هذه الوحدة أقل عرضة للتغيير كان معيار الأثمان أصح لأداء مهمته . ولكن الذهب يصلح مقياساً للقيمة لأنه هو ذاته منتج عمل ، وبهذا يكون في أساسه أو في طبيعته قابلاً للتغيير من حيث قيمته (١) .

وواضح أن التغيير في قيمة الذهب لا يؤثر في وظيفته من حيث أنه مستوى الأثمان ، ولذلك فبرغم تغير هذه القيمة تظل النسبة القسامة بين قيم المقادير المختلفة من الذهب ثابتة ، وحتى لو كان الهبوط في قيمة الذهب بمقدار ١٠٠ ٪ فإن ١٢ أوقية منه لا تزال تساوى من حيث القيمة ١٢ ضعفاً من الأوقية الواحدة ، والشئ الجدير بالاعتبار في الأثمان هو العلاقة بين المقادير المختلفة من الذهب . ومن جهة أخرى لما كان أى ارتفاع أو انخفاض في قيمة الذهب لا يغير من وزنه كذلك لا يتغير وزن الأجزاء التي ينقسم إليها وهكذا يظل الذهب مؤدياً مهمته كمستوى ثابت غير متغير للأثمان مهما تغيرت قيمته . كذلك لا يؤثر أى تغيير في قيمة الذهب في وظيفته كمقياس للقيمة ، فهذا التغيير يؤثر في السلع كلها في نفس الوقت وبهذا تظل قيمتها النسبية فيما بينها غير متغيرة برغم أن ثمنها بالذهب يقدر بمبلغ أعلى أو أدنى عن ذي قبل . وكما أننا حين نقدر قيمة أية سلعة بمقدار محدود من القيمة الاستيعالية لسلعة أخرى كذلك حين نقوّم الأولى بالذهب فإننا في الواقع لا نفترض أكثر من أن مقداراً معلوماً من الذهب يتكلف مقداراً معلوماً من العمل في وقت معلوم .

أما تقلبات الأثمان بوجه عام فتخضع لقوانين القيمة النسبية الأولية التي درسناها قبلاً . إن الارتفاع العام في أثمان السلع لا يتأتى إلا عن ارتفاع في قيمتها مع ثبات قيمة النقود أو من هبوط في قيمة النقود مع ثبات قيمة السلع . ومن جهة أخرى يرجع الانخفاض العام في الأثمان إما إلى هبوط في قيمة السلع مع ثبات قيمة النقود ، وإما إلى ارتفاع قيمة النقود مع

(١) تجد في مؤلفات الكتاب الانجليزي عن العملة اضطراباً لا يمكن وصفه وخطأ كبيراً بين مقياس القيمة ومستوى الأثمان ، وترام يستخدمون وظائف وأسماء الواحد مكان وظائف وأسماء الآخر .

ثبات قيم السلع وعلى هذا ليس من المحتم أن ارتفاع قيمة النقود يتضمن هبوطاً بنفس النسبة في أثمان السلع ، أو أن هبوطاً في قيمة النقود يؤدي إلى ارتفاع الأثمان بنفس النسبة . إن مثل هذا التغير في الثمن صحيح في حالة السلع التي تظل قيمتها ثابتة ، أما في حالة السلع التي ترتفع قيمتها مع قيمة النقود في نفس الوقت وبنفس النسبة فلا تغير في الثمن . وإذا كان الارتفاع في قيمتها أسرع أو أبطأ منه في قيمة النقود فإن الذي يعين ارتفاع أثمانها أو هبوطه إنما هو الفرق بين التغير في قيمتها وقيمة النقود وهكذا ولنرجع الآن إلى شكل الثمن .

ينشأ بالتدريج تباين بين الأسماء النقدية التي تطلق على الأوزان المختلفة من المعدن النفيس الذي يستخدم كنقود ، وبين الأوزان الحقيقية التي كانت هذه الأسماء تدل عليها في الأصل . ويرجع هذا التباين إلى أسباب تاريخية أهمها (١) استيراد النقود الأجنبية إلى مجتمع لم يكتمل نموه كما في روما في مستهل تاريخها حيث تداول القوم العملات الذهبية والفضية في أول الأمر على أنها سلع أجنبية . فأسماء هذه العملات الأجنبية لا تتفق مطلقاً مع أسماء الأوزان القومية . (٢) بازدياد الثروة كلما قل طرد المعدن النفيس من مكانه كقياس للقيمة بواسطة معدن أنفيس منه معها كانت هذه العملية متناقضة مع الترتيب الزمني . فكلمة « باوند » كانت الاسم النقدي الذي يطلق على ما زنته رطل من الفضة ، فلما حل الذهب محل الفضة مقياساً للقيمة استعمل هذا الاسم للدلالة على رطل من الذهب طبقاً للنسبة بين قيمتي المعدنين . وهكذا أصبحت كلمة باوند في التعبير النقدي متميزة عنها كما يدل على الوزن (٣) جرى الأحكام قروناً طويلة على سياسة خفض العملة وتوسعوا في ذلك بحيث لم يبق في الحقيقة من الأوزان الأصلية للعملات سوى اسمها (٤) .

أوجدت تلك الأسباب التاريخية هذا الاختلاف بين اسم النقود واسم الوزن بحيث أصبح هذا عادة ثابتة أقرها المجتمع . ولما كان مستوى النقود وليد العرف من جهة كما يجب أن يلقي قبولاً من الجميع ، تدخل القانون في النهاية لتنظيمه فتجد مقداراً معلوماً من المعدن النفيس ، وليكن أوقية من الذهب تنقسم أجزاء معترفاً بها رسمياً ولها أسماء ذات صبغة قانونية كالجنيه والدولار الخ .. هذه الأجزاء التي تعد وحدات نقدية تنقسم كذلك أجزاء .

(١) لذلك يدل الجنيه الاسترليني الإنجليزي على أقل من رطل وزنه الأصلي ، والجنيه الاسكتلندي (قبل اتحاد البلدين) .

$\frac{1}{4}$ ، والونترالفرنسي $\frac{1}{4}$ ، والأسباني أقل من $\frac{1}{10}$ ، والري Rey البرتغالي يدل على كسر أصغر بكثير .

(٢) ان النقود التي تعد اليوم خيالية تصورية هي أقدم الأشياء عهداً في أي أمة . وقد كانت جميعها في وقت من .

الأوقات حقيقية ، الأمر الذي جعلها تستخدم لأجراء عمليات الحساب ، ، Della moneta, p. 153 (جالياني) .

فرعية يعترف بها القانون كالأثمان والبنس^(١) ولكن قبل إجراء هذه التقسيمات وبعده لا بد أن يكون مستوى النقود المعدنية وزناً محدوداً من المعدن ، وينحصر التغيير الوحيد في التقسيم الفرعى وأساس القياس .

هكذا نجد أن الأثمان أو مقادير الذهب التي تتحول إليها قيم السلع بطريقة نظرية يعبر عنها بأسماء العملات أو بالأسماء القانونية للأجزاء التي ينقسم إليها العيار الذهبي . وعلى ذلك بدلا من أن نقول إن الربع من القمح يساوى أوقية من الذهب نقول إنه يساوى ٣ جنيه ١٧٠ شلن ، ١٠٥ بنس . وبهذه الطريقة نجد الأثمان تدل على مقدار ما تساويه السلع وبهذا تؤدي النقود وظيفة نقود حسابية money of account^(٢) حينما تكون المسألة عبارة عن تحديد قيمة سلعة بشكلها النقدي أى بالنقود .

يتميز اسم الشيء عن صفاته فأنا لا أدري شيئا عن هذا الرجل لو عرفت أن اسمه يعقوب . وهذا هو الشأن بصدد النقود حيث في الأسماء جنيه ودولار وفرنك يختفى كل أثر لعلاقة القيمة . ويعظم الاضطراب الناجم من نسبة معنى خفى لهذه الأمارات الغامضة لأن هذه الأسماء النقدية تدل على قيم السلع من جهة ، كما أنها أجزاء انقسم إليها ذلك الوزن المعلوم من المعدن أى مقياس النقود^(٣) . ومن جهة أخرى إذا أردنا أن تتميز القيمة عن الأشكال المادية المتعددة للسلع فلا بد أن تتخذ القيمة هذا الشكل المادى الذى لا يدل على أى معنى .

(١) يعلق David Urquhart في كتابه Familiar Words على المنظر الفظيع (١) الذى تجده أمام أعيننا اليوم من حيث أن الجنيه الاسترلى وهو وحدة القياس النقدي في إنجلترا ، يمثل حوالى ربع أوقية من الذهب ، فيقول إن هذا معناه عش المقياس ، لا تقرير مستوى للقياس ، . وهو يرى في هذا «القياس الباطل» ، لوزن الذهب ، كما يرى كل شيء آخر ، الأثر الفاسد للبطل للحضارة .

(٢) حينما سأوا Anacharsis عن الأعراض التي استعمل من أجلها الاغريق النقود أجاب قائلا : «ليجعلوا منها وسيلة للحساب» .

(٣) لما كانت النقود وهي تؤدي دور معيار الثمن تبدو لنا وقد اتخذت نفس الأسماء التي تتخذها أثمان السلع

بنس شلن جنيه

وعلى ذلك قد يدل مبلغ ١٠ ١٧ ١٣ على أوقية ذهب ، أو على نيمة طن من الحديد من جهة أخرى ، لذا أطلقوا على اسم النقود الحمايى هذانم الضرب أى ثمن دار سك النقود . ومن هنا نشأت الفكرة الغريبة وهي أن قيمة الذهب (أو الفضة) تقدر في مادته وأن للذهب (أو الفضة) - بخلاف كافة السلع الأخرى - ثمناً تحده الدولة . ويرجع مصدر هذا الخطأ الى الفكرة القائلة بأن اعطاء اسم حسابى لوزن محدد من الذهب يشبه تماماً تحديد قيمة ذلك الوزن من الذهب ،

ولأن كان في الوقت ذاته ذا طابع اجتماعي بحث^(١) وعليه فإن القول بوجود تعادل بين كمية من سلعة ما وبين مبلغ من النقود يمثل ثمنها ، يعتبر لغوا^(٢). شأن ذلك القول بأن القيمة النسبية لسلعة ما إنما هي عبارة عن تحقق تعادل بين كميتين من السلعتين مختلفتين . ولكن برغم أن الثمن وهو الذي يمثل حجم قيمة السلعة يعبر عن نسبتها التبادلية إلى النقود ، فلا يستتبع هذا أن ما يمثل النسبة التبادلية يمثل حجم قيمة الساعة . لنفرض مقـدارين متساويين من العمل اللازم في ظل ظروف اجتماعية معينة ويتمثلان في ربع من القمح وجنيهين (أى ما يقرب من نصف أوقية من الذهب) ، فالجنيهان عبارة عن التعبير بالنقود عن حجم قيمة الربع من القمح أو ثمنه . فإذا جدت ظروف سببت ارتفاع هذا الثمن إلى ثلاث جنيهات أو خفضه إلى جنيه واحد فإن الجنيه أو الثلاثة جنيهات برغم أنهما قد يكونان أقل أو أكثر من القدر الذي يعبر عن حجم قيمة القمح ، نقول إنها برغم هذا عبارة عن ثمنه . وذلك لأنهما أولا الشكل الذي تبدو فيه قيمة القمح أى النقود ، وثانياً لأنهما يمثلان النسبة التبادلية مع النقود . فإذا ظلت ظروف الإنتاج أو بعبارة أخرى قوة العمل الإنتاجية ثابتة وجب إنفاق نفس القدر من وقت العمل على إنتاج ربع القمح سواء كان ذلك قبل التعبير في الثمن أو بعده . وهذه الحالة لا تتوقف على إرادة منتج القمح أو مالكي السلع الأخرى . وعلى ذلك فحجم قيمة السلع يعبر عن علاقة من الإنتاج الاجتماعي وعن الصلة التي ينبغي وجودها

(١) انظر مناقشة النظريات المتعلقة بالوحدة النقدية في كتابي « نقد للاقتصاد السياسي » ص ٥٣ وما بعدها
وقد ناقش ولیم بی في بحثه Tuantulumcunque concerning money, to the Lord marquis of Halifax 1682 الآراء الداعية إلى السخريّة والمتعلّقة بالزيادة أو النقص المترتبان على نقل الأثمان التي عنها القانون لمقادير محدودة من الذهب والفضة إلى أوزان أكبر أو أصغر من هذين المعدنين ، وهذه الآراء المضحكة ترمي لا إلى الضغط على الدائنين المحصّنين والعاملين والاستفادة منهم إلى أكبر حد بواسطة عملية مالية غير سليمة القواعد ، وإنما تهدف إلى وصف علاج اقتصادي شامل لكل شيء كما لو أعلن مثلا أن ربع أوقية الأوقية من الذهب سيقسم في المستقبل إلى أربعين شلنا بدلا من عشرين) . وقد أسهب بيبي في مناقشة هذه التفاهات بحيث لم يبق خلقتان ومن أعقبه من أمثال سير ددلي نورث وجون لوك وغيرهم من المتأخرين إلا أن يستندوا إلى آرائه . وهو يقول (المصدر المذكور آنفا ص ٣٦) « إذا أمكن مضاعفة ثروة الشعب بمشور من قبل الدولة فن العجب أن الحكام لم يصدرُوا مثل هذا المنشور خلال هذه العهود الطويلة المنصرمة » .

(٢) لو كان الأمر خلاف هذا لوجب علينا أن نعرف أن قيمة المليون بالنقود تساوي أكثر من قيمة مساوية بالبضائع . Le Trosne, op. cit., p. 922
ويقول إن هذا شيء بالقول إن « قيمة ماتساوي أكثر من قيمة مساوية لها » .

حتماً بين سلعة معينة وبين مقدار وقت العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجها . وبمجرد تحول حجم القيمة إلى ثمن فإن هذه العلاقة الضرورية تتخذ شكل نسبة تبادل عرضية بين سلعة وأخرى وهذه الأخيرة هي السلعة النقدية . ولكن النسبة التبادلية قد تعبر عن الحجم الحقيقي لقيمة السلعة أو عن ذلك القدر من الذهب الذي يبادلها به ، وعلى ذلك فإمكان وجود اختلاف كمي بين الثمن وحجم القيمة أو إمكان اختلاف الثمن عن حجم القيمة ، من الأمور الكامنة في شكل الثمن . وليس هذا بنقص ، بل بالعكس فإنه يجعل شكل الثمن ملائماً لأسلوب من الإنتاج لا تعبر قوانينه السكائمة عن ذاتها إلا بوصفها نتائج شواذ تبدو في الظاهر غير خاضعة لقانون وتعوض كل منها الأخرى .

وشكل الثمن مع هذا ليس متسقاً مع إمكان وجود تباين كمي بين حجم القيمة والثمن . فحسب أي بين حجم القيمة والصورة النقدية المعبرة عنه ، لأنه قد يخفى كذلك اختلافاً من حيث الكيف بحيث أن الثمن قد لا يصبح معبراً عن القيمة برغم أن النقود عبارة عن شكل قيمة السلع فقط . والأشياء التي ليست في حد ذاتها سلعاً كالضمير والشرف وما إلى ذلك يمكن لحائزها أن يعرضوها للبيع وبذلك تكتسب بواسطة ثمنها شكل سلع . وعلى هذا قد يكون للشيء ثمن دون أن تكون له قيمة ، وفي هذه الحالة يكون الثمن وليد الخيال كمقادير معينة في علم الرياضة . ومن جهة أخرى فشكل الثمن الخيالي هذا قد يخفى تحته إما علاقة قيمة حقيقية مباشرة وإما علاقة غير مباشرة ، ومن أمثلة ذلك ثمن الأرض غير المزروعة وهي غير ذات قيمة إذ لم يدخل فيها أي عمل إنساني .

فالثمن كالقيمة النسبية بوجه عام يعبر عن قيمة سلعة ما (كطن من الحديد) بأن يقال إن مقداراً معلوماً من المعادل لها (كأوقية من الذهب) يمكن استبداله بالحديد مباشرة ، ولكن هذا لا يعنى العكس وهو أن الحديد يمكن استبداله مباشرة بالذهب . وعليه إذا أريد أن تقوم سلعة معينة بوظيفة مقياس لقيمة التبادل كان عليها أن تخلع عنها شكلها المادى وأن تحول نفسها من ذهب خيالي إلى ذهب حقيقى ولو أن عملية التحويل هذه بالنسبة للسلع قد تكون صعبة كل الصعوبة وأصعب من عملية الانتقال من الضرورة ، إلى الحرية ، في عالم هيكل التصورى ، أو أصعب من قيام السرطان البحرى بطرح غشائه عنه ، أو أشد صعوبة من عمل سان جيروم في التخلص من آدم القديم ^(١) . وقد يكون للسلعة بجانب شكلها الحقيقى (الحديد مثلاً) شكل

(١) كان على جيروم في شبابه أن يكافح الشهوات الجسدية كما تدل على ذلك قصة القتال الذى قام به في الصحراء —

تصورى أى شكل ذهبي خيالى وذلك فى ثمنها ، ولكن السلعة لا يمكن أن تكون فى نفس الوقت حديداً حقيقياً وذهباً حقيقياً . ولتحديد ثمنها يكفى إجراء التعادل بينها وبين الذهب الخيالى . ولكن إذا أريد أن تخدم صاحبها بوصفها معادلاً عاماً فيجب أن يحل محلها الذهب بطريقة فعلية . فإذا أراد صاحب الحديد أن يتوجه إلى صاحب سلعة أخرى مرشحة للتبادل وأحال هذا الأخير على ثمن الحديد كدليل على أنه نقود فعلاً لحصل على نفس الجواب الذى أجاب به انقديس بطرس فى السماء حين قال له دانتى :

حسناً ! لقد فقدت هذه القطعة النقدية المزيج والوزن، ولكن حدثنى : هل هى فى جيبيك^(١) .
وعلى ذلك يتضمن شكل الثمن معنيين : أولهما أن سلعة ما قابلة للتبادل مع غيرها ، وثانيهما الضرورة لإجراء مثل هذا التبادل . ومن جهة أخرى يقوم الذهب بوظيفة مقياس تصورى للقيمة لأنه صار فى عملية التبادل السلعة النقدية . وخلف هذا المقياس التصورى للقيمة تجدد مبلغ النقود .

(٢) واسطة التداول

(١) تحول السلع

رأينا فى فصل سابق أن تبادل السلع يدل على حالات متناقضة ، وتقسم السلع إلى سلع ونقود لا يمحو هذه المتناقضات ولكنه يخلق طريقاً وسطاً وهذا هو السيل فى العادة الذى يوفق بواسطته بين الأشياء المتنافرة . فمن التناقض مثلاً أن تصور جسماً يميل على الدوام نحو جسم آخر ولكنه فى الوقت ذاته يتبعد عنه ، ولكن الشكل البضاوى هو الذى يسمح باستمرار هذا التناقض ويعمل على التوفيق بين طرفيه . والتبادل عملية اجتماعية خاصة بتداول المادة وذلك لأنه واسطة لانتقال السلع من أيدى لا تكون فيها قيمة استعمالية إلى أخرى تصبح فيها كذلك ، أى أن منتج عمل نافع يحل محل آخر . وعند ما تنتقل السلعة إلى المكان الذى تصلح فيه قيمة استعمالية فإنها تخرج عن نطاق التبادل وتدخل مجال الاستهلاك ، ولكن الأول وحده هو الذى يعيننا أمره الآن . وعلينا أن نبحث موضوع التبادل أو تغيير الشكل أو تداول السلع الذى يسبب التداول الاجتماعى للمادة . ولا يزال إدراك معنى هذا التغيير

== ضد صور ابتعها ذهنه عن نساء جميلات ، ولما تقدمت به السن كافع الشهوات الروحية . انه يقول ، وظننت نفسى روحاً أمام قاضى العالم ،، وسمعت صوتاً يسأل ،، من أنت ؟ ،، فأجبت ،، انى مسيحية ،، فدرى صوت القاضى العظيم كالرعد ،، انك كاذبة ، ما أنت الا من تلاميذ شيشرون ،، .

في الشكل ناقصاً ، وهذا النقص (بغض النظر عن الاضطراب السائد بصدد الفكرة الأساسية عن القيمة) راجع إلى أن أى تغيير شكل في سلعة ما ينشأ عن تبادل سلعتين إحداها سلعة عادية والأخرى سلعة نقدية . وإذا جعلنا نصب أعيننا الحقيقة المادية وحدها وهي أننا أبدلنا سلعة بالذهب فإننا نفعل نفس الشيء الذى يتعين علينا ملاحظته وهو : ماذا أصاب شكل السلعة ؟ إننا نغفل حقيقة وهي أن الذهب حين يكون مجرد سلعة ليس بنقود ، وأنه حين تعبر السلع الأخرى عن أثمانها بالذهب فإن هذا الذهب ليس إلا السلع نفسها في تحول جديد أى في شكل نقدي .

في أول الأمر تدخل السلعة عملية التبادل بوصفها سلعة لاغير ، فلا تلبث عملية التبادل هذه أن تفرقها إلى سلع ونقود وبذا تخلق تعارضاً خارجياً يطابق التعارض الباطنى الكامن في السلع من حيث كونها قيمة استعمالية وقيمة فى الوقت ذاته ، وهنا نجد أن السلع بوصفها قيمة استعمالية تقف موقفاً معارضاً للنقود بصفتها قيمة تبادلية . ومن جهة أخرى نجد أن كلا الطرفين المتعارضين سلع أو اتحادات من القيمة الاستعمالية والقيمة ولكن هذا الاتحاد من الأشياء المختلفة يبدو في طرفين متقابلين وفي كل طرف طريقة معارضة . ففي أحد طرفي المعادلة نجد سلعة عادية هي في الحقيقة قيمة استعمالية يعبر الفكر عن قيمتها بـ"ممنها" الذى بواسطته نجعلها مكافئة لخصمها وهو الذهب بصفته الصورة التى تتجسم فيها القيمة حقيقة . ومن جهة أخرى نجد أن الذهب في حقيقته المعدنية عبارة عن الشكل الذى تتجسم فيه القيمة أى عبارة عن نقود . فالذهب بصفته ذهباً هو القيمة التبادلية نفسها ، أما بخصوص قيمته الاستعمالية فهذه ليس لها سوى وجود في عالم الفكر تمثله سلسلة التعميرات عن القيمة النسبية حيث تقف وجهاً لوجه إزاء كافة السلع الأخرى ، ومجموع هذه الفوائد يكون مختلف فوائدها الذهب . هذه الأشكال المتناقضة للسلع هي الأشكال الحقيقية التى تتحرك فيها عملية التبادل .

لنصحب الآن صاحب سلعة ما وليكن صديقنا القديم غزال التيل إلى السوق . فاللارادات العشرون ذات سعر محدود قدره جنيهان ، فهو يستبدلها بالجنيهين ثم يتنازل عنها مقابل الحصول علي إنجيميل بنفس الثمن . فالتيل الذى يبدو في نظره مجرد سلعة إنما ينقله من حيازته مقابل الذهب الذى هو شكل قيمة التيل ، ثم يتنازل عن ذلك الشكل مقابل سلعة أخرى هي الإنجيميل الذى سيدخل منزله كشيء ذي منفعة ويكون موضع تقديس الأسرة . فيصبح التبادل حقيقة واقعة بواسطة تحويلين ذوى طابع متناقض وإن كان كل منهما يكمل الآخر ، وهما تحويل السلعة إلى نقود ثم إعادة تحويل النقود إلى سلعة وكلاهما عمليتان متميزتان.

يقوم بهما الغزال^(١) : البيع وهو استبدال السلعة بنقود، والشراء وهو استبدال النقود بسلعة، والرابطة بين العاملين هي البيع بقصد الشراء، والنتيجة التي تترتب على هذه العملية من وجهة نظر الغزال هي أنه بدلا من أن يكون مالكا للتيل يصبح مالكا للانجيل وبدلا من السلعة الأصلية فإنه يملك سلعة أخرى لها نفس القيمة ولكنها ذات منفعة مختلفة. وبنفس هذه الطريقة يحصل على وسائل العيش والانتاج الأخرى. ومن وجهة نظره لا تؤدي العملية كلها إلى أكثر من تبادل ثمرة عمله بثمرة عمل شخص آخر، أى أن العملية كلها عبارة عن تبادل منتجات العمل. فتبادل السلع إذن مصحوب بالتغيرات الآتية في شكلها :

سلعة — نقود — سلعة

س — ن — س

فنتيجة العملية كلها فيما يختص بالاشياء ذاتها عبارة عن استبدال سلعة بأخرى أو تداول عمل اجتماعي ذي شكل مادي، فإذا تحققت هذه النتيجة انتهت العملية.

س — د . التحول الأول للساعة : البيع

يجعل التقسيم الاجتماعي للعمل عمل صاحب السلعة ذا جانب واحد بينما تكون حاجاته متعددة النواحي، وهذا بالضبط السبب الذي يجعل منتج عمله غير ذي فائدة له إلا بصفته قيمة تبادلية، ولكن هذا المنتج لا يكتسب الخواص التي تجعل منه معادلا يلقي الاعتراف العام به من قبل المجتمع إلا إذا حولناه إلى نقود وهذه النقود في جيب شخص آخر. ولكي نخرجها منه يجب أن تمثل السلعة قيمة استعمالية بالنسبة إلى صاحب النقود وهذا لا سبيل إلى حدوثه إلا إذا كان العمل المبذول في إنتاج هذه السلعة من نوع مفيد للمجتمع أو كان نوعاً هو فرع من فروع ذلك التقسيم الاجتماعي للعمل. ولكن تقسيم العمل جهاز إنتاجي نما وتطور بصورة تلقائية، ونما ولا يزال ينمو من وراء ظهور المنتجين دون أن يدروا بذلك. فالسلعة التي يراد استبدالها قد تكون منتج نوع جديد من العمل يشبع مطالب جديدة أو يخلق نفسه

(١) كما يقول Heraclitus عن النار - تحول النار الى كافة الاشياء، وجميع الاشياء تحول الى نار - وكما تحول النقود الى ذهب كذلك تحول الذهب الى نقود، - هذه القطعة من : Plutarch's Moralia, of the Word "Ei" engraven over the Gate of Apollo's Temple at Delphi, Cap. 8. وقد اقتبسها لاسال (Die Philosophie Herakleitos des Dunkeln) برلين ١٨٥٨ ط ص ٢٢٢. وقد علق عليها في حاشية (ص ٢٢٤) وهناك أعلن خطأ أو النقود ليست سوى رمز أو علامة للقيمة.

مطالب جديدة . وقد يحدث أن عملية معينة كانت بالأمس إحدى عمليات كثيرة يضطلع بها منتج عمل سلعة معلومة تصبح اليوم فرعاً من العدل مستقلاً وتبعث بمنتجاتها غير الكامل إلى السوق بصفته سلعة مستقلة ، وقد تكون الظروف ملاءمة أو غير ملاءمة لمثل هذا الانفصال . فنتج العملية قد يشبع اليوم حاجة اجتماعية ، وغداً قد يحل محل السلعة منتج آخر مناسب حلولا كلياً أو جزئياً . وعلاوة على هذا فبرغم أن عمل الغزال قد يكون فرعاً من ذلك التقسيم الاجتماعي للعمل فإن هذه الحقيقة لا تكفي لضمان فائدة ما أنتجه وهو العشرون ياردة من التيل . فإذا حدث أن تمكن الغزالون المنافسون من إشباع حاجة الجماعة إلى التيل وهذه الحاجة مثل أى حاجة أخرى لها حدودها ، صار لإنتاج صاحبنا شيئاً يفيض عن الحاجة ولا فائدة منه ، وصاحبنا بطبيعة الحال لا يتوجه إلى السوق بقصد إهداء ما لديه . ولكن لنفرض أن منتج عمله له فعلاً قيمة استعمالية ويحتذب النقود ، هنا يبدو السؤال التالي : كم من النقود يحتذب ؟ لا مراء أن الجواب متوقع من ثمن السلعة أى الشيء الذى يمثل حجم قيمتها ، وهنا تغفل أخطاء فى الحساب ذاتية بحثة يقع فيها الغزال ولكن هذه الأخطاء تصحح فوراً فى السوق . إن المفروض أنه بذل فى عمل المنتج ذلك القدر المتوسط من وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج ياردة من التيل وهذه حقيقة يحاول أصحاب النقود إثباتها عن طريق الأثمان التى يعرضها منافسو صديقنا الغزال ، ومن سوء حظه أن الغزالين ليس عددهم قليلاً كما أنهم غير متباعدين بعضهم عن بعض . وأخيراً لنفرض أن كل قطعة من التيل بالسوق لا تحتوى على مقدار من وقت العمل أكبر مما يقره أو يتطلبه المجتمع ، وبرغم هذا فإن مجموع هذه القطع كلها قد يكون فيها قدر من العمل بذل من غير ماضورية . فإذا عجز السوق عن استيعاب كل المقدار المعروض بالسعر العادى وهوشلثان للياردة فهذا دليل على أن كمية أكبر من اللازم من مجموع عمل الجماعة قد بذلت فى إنتاج التيل ، والنتيجة المترتبة على ذلك مماثلة للنتيجة الحادثة فيما لو أن كل غزال على حدة قد استغرق فى إنتاج سلعة قدرها من وقت العمل الاجتماعى أكثر مما هو ضرورى . وهذه حالة ينطبق عليها المثل الألمانى وأما وقد قبض عليهم جميعاً وجب شقهم جميعاً . لأن التيل الموجود كله بالسوق يعامل كأنه سلعة واحدة فى التجارة وكل قطعة فيه عبارة عن جزء مما تتكون منه هذه السلعة الكلية . وفى الحقيقة ما قيمة كل ياردة على حدة إلا ذلك الشكل ذو الطابع المادى من ذلك المقدار المحدود الذى عينه المجتمع من العمل الإنسانى المتجانس .

هكذا ترى أن بين السلع والنقود مودة وحباً ، ولكن طريق الحب الصادق وعر غير محمود ، والتقسيم السكى للعمل شأنه كالتقسيم الكيفى أو النوعى ، نما وتطور بصورة تلقائية عرضية .

وعلى ذلك لا يلبث أصحاب السلع أن يكشفوا أن تقسيم العمل هذا والذي يجعل منهم منتجين كل منهم مستقل عن الآخر ، يعمل في الوقت ذاته على تحرير عملية الإنتاج الاجتماعية وعلاقات المنتجين داخل هذه العملية من كل اعتماد على إرادة هؤلاء المنتجين ، كما أنهم يدركون أن ما يبدو من اعتماد كل فرد على الآخر يكمله نظام من الاعتماد العام المتبادل عن طريق المنتجات أو بواسطتها .

إن تقسيم العمل يحول منتج العمل إلى سلعة وبذا يجعل تحويلها بعد ذلك إلى نقود أمراً لازماً ، وفي الوقت نفسه وبفضل تقسيم العمل يصبح من الصدف أن يتم هذا التحويل بنجاح ، وهنا لا يعنيها سوى هذه الظاهرة بشكلها العام وعلى ذلك نفترض حدوث العملية بطريقة عادية . فإذا حدث هذا ، وإذا لم تكن السلعة قابلة للبيع مطلقاً ، حدث التغيير المرغوب في الشكل وإن كان الثمن الذي يتحقق أعلى أو أدنى من القيمة .

إن البائع يستبدل بالذهب سلعته والمشتري يستبدل بالسلعة ذهباً . والحقيقة التي تواجهنا الآن أن السلعة والذهب أي ٣٠ ياردة وجنيهان ، قد تم التبادل بينهما أي انتقالها من يد إلى أخرى ومن مكان إلى آخر . ولكن بماذا أبدلنا السلعة ؟ لقد استبدلناها بالشكل الذي اتخذته قيمتها أي بالمعادل العام . وبماذا أبدلنا الذهب ؟ أبدلناه بشكل مخصوص من قيمته الاستعمالية . ولماذا يواجه الذهب الثيل على شكل نقود ؟ لأن ثمن الثيل أي جنيهين وهو مقياسه بالنقود قد جعل علاقة بين الثيل والذهب بوصف الأخير نقوداً . فالسلعة تنزع عن ذاتها مظهرها الطبيعي الأصلي حينما تنتقل إلى يد أخرى أي في اللحظة التي تجتذب قيمتها الاستعمالية الذهب الموجود من قبل في الثمن حسب تفكيرنا . فتحقيق سعر السلعة أو شكل قيمتها الفكرية عبارة - في هذه الحالة - عن تحقيق القيمة الاستعمالية الفكرية للنقود ، وكذلك فإن تحويل السلعة إلى نقود هو تحويل النقود في الوقت ذاته إلى سلعة . فالعملية التي تبدو في ظاهرها واحدة عملية مزدوجة تكون في نظر مالك السلعة بيعاً ومن وجهة نظر صاحب النقود شراء . وبعبارة أخرى البيع هو الشراء أي أن س - ن هي كذلك ن - س (١) .

إلى هنا كانت العلاقة الاقتصادية الوحيدة التي درسناها بين الناس هي العلاقة القائمة بين ملاك سلع يختص كل منهم نفسه بمنتج عمل الغير لقاء التنازل عما أنتجه . وعلى ذلك إذا شاء صاحب

(١) " كل بيع شراء . " Quesnay, Dialogues sur le commerce et les travaux des artisans, Daire's edition, Paris, 1846, p. 170.

ويقول نفس المؤلف في كتابه Maximes Générales " البيع هو الشراء . " .

سلعة لقاء صاحب النقود فإنه يفعل ذلك لسببين: إما لأن منتج عمله قد وهبته الطبيعة الشكل النقدي أى أن هذا المنتج جوهر النقود أو الذهب الخ ، وإما لأن ثمرة عمله قد نزع عن نفسها شكلها الأصلي بوصف كونها شيئاً نافعاً . ولكي يتسنى للذهب أن يلعب دور النقود وجب أن يدخل السوق من إحدى النقاط المختلفة وهذه نجدها عند مصدر إنتاج ذلك المعدن حيث يقايضون الذهب بصفته ثمرة مباشرة للعمل بثمرة أخرى ذات قيمة متساوية ، ومن تلك اللحظة يمثل الذهب الثمن الذي تحققه السلعة (١) .

وبغض النظر عن استبدال الذهب في مكان الإنتاج بسلعة أخرى فإنه ، مهما كانت اليد التي تحوزه ، عبارة عن الشكل الذي تحولت إليه سلعة نقل صاحبها ملكيتها إلى جهة أخرى . وعلى ذلك فالذهب نتيجة بيع أو ثمرة التحول الأول (س - ن (٢)) .

وقد رأينا أن الذهب أصبح مقياساً للقيمة لأننا نقوم بواسطته كافة السلع الأخرى وبذا نجعل منه صورة لقيمتها ، ثم أصبح نقوداً حقيقية عند انتقال ملكية السلع وبدا صار الصورة المجسمة لقيمتها . وعند ما تتخذ السلع هذا الشكل النقدي فإنها تنزع عن نفسها كل أثر لقيمتها الإستعمالية الطبيعية ، ولذلك النوع الخصوص من العمل الذي تعزو إليه وجودها . وهي تفعل ذلك كي تحول نفسها إلى تلك الصورة الموحدة التي يقرها المجتمع للعمل الإنساني المتجانس . حين ننظر إلى قطعة من النقود لا نستطيع القول بأى شيء أبدلت لأن السلع تبدو متشابهة في ظل ذلك الشكل النقدي ، ولهذا قد تكون النقود قاذورات ولو أن القاذورات ليست نقوداً . لنفرض أن القطعتين الذهبيتين اللتين تنازل بسببهما الغزال عن تبله هما الشكل الذي تحول إليه ربع من القمح . وبيع التيل س - ن في نفس الوقت شراؤه ن - س ، ولكن البيع هو العمل الأول في عملية تنتهي بعمل طبيعته مناقضة له وهو شراء الإنجيل . ومن جهة أخرى يضع شراء التيل حداً لحركة بدأت بعملية مضادة وهي بيع القمح ، وعلى ذلك فإن « تيل — نقود » عبارة أيضاً عن « نقود — تيل » ، وهو المظهر الأخير من حركة أخرى « قمح — نقود — تيل » . فالتحول الأول لسلعة ما وهو تحويلها من سلعة إلى نقود هو كذلك التحول الثاني لسلعة أخرى أى تحويلها من نقود إلى سلعة (٣) .

(١) والطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها دفع ثمن أية سلعة تكون بواسطة ثمن سلعة أخرى .

Mercier de la Rivière : L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques, Daire's edition p, 554.

(٢) لكي يحصل على هذه النقود لا بد أن يكون قد باع شيئاً (شرح ص ٥٤٣) .

(٣) كما لاحظنا من قبل فإن المنتج للعمل للذهب أو الفضة استثناء للقاعدة العامة ، فهو يبادل منتجه مباشرة بسلعة أخرى بدون أن يكون قد باعه أولاً .

هـ — س (التحول التالى أو الختامى للسلعة) : الشراء

نظرا لأن النقود هى الشكل الذى تحولت إليه كافة السلع الأخرى ، ونظرا لأنها ثمرة النقل العام للسلع ، لهذا فإنها ذاتها قابلة للنقل دون الخضوع لأية قيود . وهى تقرأ الأثمان جميعها طرداً بمعنى أنها تعكس صورتها أو تتراءى فى أجسام جميع السلع الأخرى التى هى عبارة عن المادة المطواعة التى تسهل تحول النقود إلى السلعة . والأثمان فى نفس الوقت تعين الحدود المفروضة على قابلية النقود للتحول وذلك بالإشارة إلى كميّتها . وبما أن كل سلعة حين نحولها إلى نقود تخفى من حيث كونها سلعة ، لهذا يستحيل علينا عند النظر إلى النقود أن نقول كيف انتقلت إلى يد صاحبها أو نعرف ما تحول إليها ، ولهذا قال الرومان وليس للنقود رائحة ، مهما كان أصلها ومنشؤها . إن النقود إذ تمثل السلعة المباعة ، فإنها من جهة أخرى تمثل السلع التى يجوز شراؤها ^(١) .

إن الدورة د ن — س ، أى الشراء عبارة عن الدورة د س — ن ، وهى البيع وذلك فى الوقت نفسه ، ولهذا فالتحول الأخير لسلعة ما هو فى ذات الوقت التحول الأول لسلعة أخرى . فبالنسبة لصاحبنا الغزال تنتهى دورة حياة سلعته بالإنجيل الذى حول الجنين إليه . ولنفرض أن بائع الإنجيل أئفق هذين الجنين فى شراء البراندى ، فهنا نجد أن الدورة « ن — س » التى تمثل المظهر الختامى من العملية س — ن — س (تيل — نقود — إنجيل) هى كذلك د س — ن ، أى المظهر الأول فى العملية س — ن — س (إنجيل — نقود — براندى) . ولما كان منتج السلع ليس لديه إلا هذه السلعة يعرضها فإنه غالباً ما يبيعها بمقادير كبيرة جداً ، ولكن تعدد أشكال حاجياته يضطره إلى تقسيم الثمن الذى حققه أو مبلغ النقود الذى حصل عليه وذلك بإنفاقه فى مشتريات كثيرة مختلفة . وعلى ذلك فالبيع يؤدى إلى شراء أدوات مختلفة كثيرة ، أى أن التحول التام لسلعة ما عبارة عن مجموع التحولات الأولى لسلع أخرى مختلفة .

ولننظر الآن إلى التحول الكامل لسلعة ما ولتكن التيل مثلاً . فأول شيء نلاحظه أن هذا التحول مكون من حركتين متضادتين تكمل كل منهما الأخرى وهما س — ن ، ن — س .

(١) إذا كانت النقود فى أيدينا تمثل الأشياء التى قد نريد شراؤها ، فانها تمثل كذلك الأشياء التى نبيعها لكى

هذان التحولان المتقابلان يتبان بواسطة عمليتين اجتماعيتين متقابلتين يقوم بهما مالك السلعة وينعكسان في التبان القائم بين الطابعين الاقتصاديين للعمليتين . هذا المالك للسلعة بائع بحكم أنه يقوم بالبيع ، ومشتري من حيث أنه يقوم بالشراء . ولكن كما أنه في حالة كل تحول للسلعة يوجد شكلها وهما شكل السلعة والشكل النقدي في نفس الوقت وإن كانا في قطبين متضادين فكذلك كل مالك سلعة كأنه بائع يواجهه مشتر ومشتري يقف إزاءه بائع . وكما أن نفس السلعة الواحدة تمر في تحولين متضادين كذلك يلعب صاحب السلعة دورى البائع والمشتري . على التوالي . وهذان الدوران لا يتخذان بصفة دائمة ولكنها يعاقدان بالدور بالأشخاص المختلفين الذين يشتغلون في تداول السلع .

والتحول الكامل للسلعة يفترض مقدماً في أبسط أشكاله وجود أربعة أطراف وثلاثة أشخاص في هذه المسرحية . ففي أول الأمر تجد السلعة في مواجهة نقد أو بوصفها الشكل الدال على قيمة السلعة وهى النقود التى فى جيب شخص آخر ولها حقيقة مادية محسوسة ، وعلى ذلك فمالك السلعة يواجهه مالك النقود . وحالما تتحول السلعة إلى نقد تصبح الأخيرة الشكل المعادل المؤقت للسلعة الذى توجد قيمته الاستيعالية أو خضواه فى أجسام السلع الأخرى . فالنقد وهى هدف التحول الأول تكون فى الوقت نفسه نقطة الابتداء فى التحول الثانى ، وعلى ذلك فالبايع فى العملية الأولى يصير مشترياً فى الثانية حين يواجهه مالك سلع ثالث بصفته بائعاً (١) .

ومظهر التحول السلع المعكوسان يكونان دورة . ولاشك أن السلعة تظهر هنا فى مظهرين مختلفين . فى البداية لا تكون لها قيمة استعمالية لصاحبها بينما تكون كذلك فى الختام . أما النقود فتظهر أولاً كالصورة التى تمثل قيمة السلعة وبعد ذلك تتحول إلى مجرد شكلها المعادل . وكلا التحولان فى دورة السلعة هما فى ذات الوقت تحولان جزئيان معكوسان لسلعتين مختلفتين . فالتيل يفتح سلسلة تحولاته ، ويتم تحول سلعة أخرى (القمح) . وخلال تحول الأول أى البيع يلعب التيل هذين الدورين بشخصه ، وبعد ذلك إذ يدخل مظهر الذهب يتم فى نفس الوقت التحول الأول لسلعة ثالثة . وعلى ذلك تتداخل دورة سلعة مابدورات السلع الأخرى . ومجموع هذه العمليات يتكون منه تداول السلع .

(١) « فلدينا إذن أربعة أطراف وثلاثة أشخاص متعاقدون يتدخل أحدهم مرتين »

ويختلف تداول السلع عن تبادلها المباشر (المقايضة) من حيث الجوهر والشكل . فالغزال مثلاً استبدل سلعته (التيل) بسلعة آخر وهى الإنجيل . ولكن هذه الظاهرة ليست حقيقية إلا بالنسبة إليه ، ولكن بائع الإنجيل لم تكن لديه فكرة مطلقاً فى أن يبادل إنجيله بالتيل أكثر مما كان الغزال يعرف أن تيله تجرى مبادلتها بالقمح . إن سلعة ب تحل محل سلعة ا ولكن كلا من ا ، ب لا يتبادلان سلعيهما . قد يحدث أن تقع مشتريات بين ا ، ب فى نفس الوقت ، ولكن هذه ليست نتيجة مترتبة على العلاقات العامة التى يحدث فيها تداول السلع . إننا نرى هنا كيف يحطم تبادل السلع العوائق الفردية والمحلية التى تصاحب عملية المقايضة ، وكيف ينمى تداول منتجات العمل الإنسانى . ومن جهة أخرى تنمو مجموعة من العلاقات الاجتماعية وهى علاقات تنشأ من تلقاء ذاتها . فالغزال يبيع ما لديه من التيل لأن الفلاح باع القمح ، ومالك الإنجيل يبيعه لأن الغزال باع التيل ، وصاحب الخمر يبيع ما عنده لأن صاحب الإنجيل قد باعه فعلاً ، وهكذا . ونتيجة لهذا وبخلاف المقايضة المباشرة لا تنتهى عملية التداول بمجرد انتقال القيم الإستعمالية من مكان لآخر أو من يد إلى أخرى ، ولا تختفى النقود لأنها تخرج نهائياً من سلسلة تحولات سلعة معينة ، بل إنها تدفع باستمرار إلى ميادين من التداول تخليها السلع الأخرى . فمثلاً فى التحول الكامل للتيل (تيل — نقود — إنجيل) يخرج التيل من التداول وتحل النقود محله ، ثم يخرج الإنجيل وتحل مكانه النقود . فحينما تحل سلعة محل أخرى فإن السلعة النقدية تبقى فى أيدي شخص ثالث (١) .

وليس أسخف من الرأى الذى يذهب إلى أنه لما كان كل بيع شراء وكل شراء بيعاً فإن تداول السلع يتضمن توازناً بين المشتريات والمبيعات . إذا كان المراد تساوى عدد كل من المشتريات والمبيعات الفعلية لكان هذا لغواً ، ولكن المراد من القول أن كل بائع يأخذ بالمشتري إلى السوق . إن الشراء والبيع عمل واحد إذا اعتبرناهما علاقة بين شخصين فى قطبين متقابلين وهما صاحب السلعة والنقود . ولكن الشراء والبيع طرفان متقابلان متضادان إذا نظرنا إليهما كأفعال يقوم بها نفس الشخص الواحد . وعلى ذلك فتماثل الشراء والبيع معناه أن السلعة لا تنفع فيها إذا لم يتم بيعها وبالتالي شراء صاحب النقود لها ، وذلك عند ما نأق فيها فى عملية التداول . وكذلك معناه أن التبادل - إذا تم بنجاح - عبارة عن مرحلة متميزة فى حياة السلعة . لما كان تحول السلعة الأولى هو فى نفس الوقت شراءاً وبيعاً ، فإن هذه العملية الجزئية عملية مستقلة فى الوقت نفسه . فالمشتري السلعة ، وللبائع النقود أى سلعة تحتفظ بقوة

(١) برغم وضوح هذه الظاهرة يغفل أمرها رجال الاقتصاد السياسى وبخاصة دعاة حرية التجارة .

التوجه إلى مضمار التداول في أى وقت بحيث تستطيع العودة إلى السوق عاجلاً أو آجلاً . إن المرء لا يستطيع البيع إلا إذا قام آخر بالشراء ، ولكن ليس من الضروري أن يشتري فرد في الحال بسبب أنه باع . فالتداول يضع حداً للقيود المختلفة من حيث الزمان والمكان والأشخاص ، والتي تفرضها المقايضة المباشرة ، وهو يفعل ذلك بأن يقسم إلى بيع وشراء التماثل المباشر الذي يوجد فعلاً في حالة المقايضة المباشرة بين التنازل عما ينتجه فرد وبين الحصول على ما ينتجه آخر . وإذا قلنا إن هاتين العمليتين المتقابلتين واللتين تكمل كل منهما الأخرى بينهما وحدة حقيقية ، كان ذلك كقولنا إن وحدتهما الحقيقية تعبر عن نفسها في تبين Antithesis خارجي . إذا عظمت فترة الوقت بين مظهرى التحول الكامل للسلعة ، أى إذا صار الانفصال بين البيع والشراء واضحاً ، نجد أن الوحدة بين الشراء والبيع تفصح عن ذاتها بإحداث أزمة . إن التباين الكامن في السلعة أى التباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة ، والتناقض الذى تنطوى عليه الحقيقة القائلة بأن عملاً مادياً معيناً لا تحسب أهميته إلا كعمل مجرد عام ، والتباين بين التمثيل للأشياء بالأشخاص والتمثيل للأشخاص بأشياء - نقول إن مظاهر هذه المباينات والمتناقضات الكامنة في السلع تتخذ أشكالاً متحركة كاملة التطور والنمو في التعارض الظاهر في تحول السلع . وهذه الأشياء تترتب عليها مجرد إمكانية وقوع الأزمات . هذه الإمكانية لا تصبح حقيقة إلا كنتيجة لسلسلة من علاقات لا وجود لها إذا نظرنا إليها من ناحية تداول السلع البسيط وهى وجهة النظر التى نبحثها الآن (١) .

إن النقود تكتسب وظيفتها من حيث كونها واسطة للتداول وذلك لأنها الأداة التى يتم بواسطتها تداول السلع .

(١) انظر ماسبق لى ابدائه من ملاحظات عن جيمس مل وذلك فى كتابى دو نقد الاقتصاد الميائى ص ٧٤ - ٧٦ ، وفى هذا العدد أشير الى نقطتين تميز بها أساليب الاقتصاد الذى يحاول التماس المبررات والمعاذير . فأولاً لدينا تشبيه تداول السلع بمقايضتها المباشرة وهو تشبيه يتم بمجرد اغفال الاختلافات والفوارق . وثانياً أمادنا محاولة تفسير المتناقضات التى تنطوى عليها طريقة الانتاج الرأسمالية ، وهذا العمل يتخذ شكل محاولة لرد العلاقات القائمة بين الأشخاص المشتغلين فى ذلك الانتاج الى العلاقات البسيطة الناشئة عن تداول السلع . ان انتاج السلع وتداولها ظاهرتان تنتميان الى أشد أساليب الانتاج اختلافاً وتبايناً ، وان كانا يقتزمان اليها بدرجات متفاوتة . واذا كنا نعلم أكثر من نواحى التداول العامة المشتركة بالنسبة الى جميع أساليب الانتاج هذه ، فإن نستطيع أن نعلم شيئاً عن العوارق النوعية أى الخاصة بين هذه الأساليب ، كما نخرج عن الحكم عليها . ليس من علم كالاقتصاد الميائى يكتريه هذا العرض للاربعادية الأولية . ومثال ذلك أن ج . ب . ساي يزعم بنفسه كجدة فى موضوع الأزمات لأنه يعرف أن السلعة منتج !

(ب) تداول النقود

إن الصيغة (س - ن - س) التي توضح تغير شكل السلعة وتسبب تداول منتجات العمل المادية تستدعي أن تكون قيمة محدودة على هيئة سلعة نقطة الابتداء في هذه العملية ، كما تستدعي كذلك أن تعود هذه القيمة وهي على شكل سلعة أيضاً إلى نقطة الابتداء هذه . وهذه الحركة التي تجرى فيها السلع عبارة عن دورة ولكن من جهة أخرى نجد أن نفس طبيعة شكل هذه الحركة يستبعد وجود دورة تسير فيها النقود بالمعنى الدقيق المفهوم من كلمة دورة ، فالنتيجة ليست عودة النقود إلى نقطة الابتداء بل ازدياد ابتعادها عن نقطة ابتدائها . وما دام البائع متمسكاً بنقوده فالسلعة هي المظهر الأول للتحويل أي أنها أتمت فقط نصف دورتها الأول . ولكن حالما يتم العملية ويتبع بيعه بشراء فإن النقود تخرج من أيدي مالكيها من جديد . حقيقة تعود النقود إلى أيدي الغزال إذا باع مقداراً آخر من التيل بعد شرائه الإيجيل ، ولكن لا يرجع هذا إلى تداول العشرين ياردة الأولى الذي ترتب عليه انتقال النقود إلى أيدي بائع الإيجيل ، بل تكرار عملية التداول لسلعة أخرى ، وهذه العملية الجديدة تنتهي كسابقتها بنفس النتيجة . وعلى ذلك فالحركة التي يبعثها تداول السلع في النقود تتخذ شكل حركة دائمة بعيدة عن نقطة ابتدائها أو تتخذ مظهر انتقال من يد مالك سلعة إلى يد آخر . هذا الانتقال هو الذي يعبر عنه بحركة النقود أو مجراها وتداولها .

فحركة النقود هي التكرار الدائم الممل لنفس العملية ، والسلعة دائماً في أيدي البائع والنقود تكون دائماً بوصفها أداء للشراء في يد المشتري ، والنقود تقوم بمهمة وسيلة الشراء لأنها تحقق ثمن السلعة الأمر الذي ينقل السلعة من البائع إلى المشتري ، وينقل النقود من المشتري إلى البائع حيث تمر بنفس العملية مع سلعة أخرى .

إن حقيقة كون هذا الشكل المفرد لحركة النقود نتيجة الشكل المزدوج لحركة السلع أمر يخفى على النظر ، ونفس طبيعة تداول السلع يبعث على ظهور شبه مصاد . إن التحويل الأول للسلعة يبدو للنظر لا على أنه حركة النقود فحسب بل وعلى أنه حركة السلعة كذلك ، أما في التحويل الثاني للسلعة فتبدو لنا الحركة على أنها حركة النقود فقط . وفي النصف الأول من دورة الساعة نجد تداول النقود يحل كل منهما محل الآخر ، وبناء على هذا تخرج السلعة بصفتها

شيئاً ذا منفعة من التداول إلى الاستهلاك^(١) ونجد بدلاً منها شكلها النقدي أى النقود، وبعد ذلك تمر في النصف الثانى من دورتها لا بشكلها الطبيعى بل على هيئة النقود. ودوام الحركة راجع إلى النقود وحدها، ونفس الحركة التى تتكون فى حالة السلعة من صفتين متناقضتين تصبح عملية واحدة إذا اعتبرناها حركة النقود أى عملية مستمرة من تغيير مكانها مع سلع جديدة. وعلى ذلك تبدو النتيجة المترتبة على تداول السلع كأنها تمت لاعن طريق تغيير شكل السلع بل بواسطة النقود بوصفها وسيلة (أداة) تداول أى عن طريق عمل يؤدى إلى تداول السلع التى تبدو فى الظاهر عديمة الحركة وينقلها من أيد لا تكون فيها قيمة استيعالية إلى أخرى تكون فيها، كذلك وذلك فى اتجاه معارض دائماً لاتجاه النقود. والأخيرة تسحب السلع على الدوام من التداول لتحل محلها وبهذه الطريقة يزداد ابتعادها عن نقطة ابتدائها، وعلى هذا فبرغم أن حركة النقود هى مجرد التعبير عن تداول السلع إلا أن العكس هو الذى يبدو كأنه الحقيقة الواقعة ويظهر كأن تداول السلع هو نتيجة حركة النقود^(٢).

ومن جهة أخرى ليس للنقود إلا وظيفة أداة التداول لأنها الشكل الذى تتجسم فيه قيمة السلع. وبناء على ذلك فإن حركتها بوصفها أداة تداول ليست فى الواقع سوى حركة السلع فى شكل متغير، وإذن فلا بد أن تنعكس هذه الحقيقة فى حركة (تداول) النقود، هذا التغير المزدوج فى شكل السلعة ينعكس فى كون النقود تغير مكانها مرتين خلال عملية التحول الكامل للسلعة. ومثال ذلك أن التيل يتغير من شكل السلعة إلى الشكل النقدي، فالطرف الأخير فى تحويله الأول (س — ن) يصبح الطرف الأول فى تحويله الأخير (ن — س) أى حينما يتغير إلى إنجيل، ولكن كلا من هذين التغيرين يسببه تبادل بين مكانى السلع والنقود. فقطعة النقود غيرت مكانها مع التيل فى العمل الأول ومع الإنجيل فى الثانى، فالتحول الأول يضعها فى جيب الغزال والثانى يخرجها منه. أما إذا كانت السلعة تمر فى مظهر واحد من التحول أى أنه إذا كانت هناك مبيعات فقط أو مشتريات فقط — فإن قطعة النقود تغير مكانها مرة واحدة، وتغيرها الثانى يطابق أو يعبر عن التحول الثانى للسلعة أى تحويلها من جديد إلى

(١) وحتى حين تباع السلعة وتباع من جديد وتباع كذلك ثانياً (وهى ظاهرة لا وجود لها بالنسبة لنا هنا الآن) ففى البيع الجديد الأخير تخرج السلعة من مجال التداول وتدخل مجال الاستهلاك لتزود هناك مهمة وسيلة للعيش أو أداة إنتاج.

(٢) « ليس للنقود من حركة سوى التى تطبقها بها المنتجات ».

سلعة يراد بها منفعة — ومن الطبيعي أن ينطبق هذا كله على التداول البسيط للسلع وهو الشكل الذى نجثه الآن .

إن كل سلعة حين تدخل حيز التداول لأول مرة وتعرض لأول تغيير فى الشكل إنما تفعل هذا كى تخرج من هذا المجال لتحل محلها سلع أخرى . وعلى النقيض من هذا فإن النقود بصفتها وسيلة التداول تظل دائماً داخل نطاق التداول وتتحرك فيه . وهنا يعرض لنا السؤال : كم من النقود يمتص مجال التداول هذا على الدوام ؟ إذا ضربنا المثل ببلد معين رأينا أنه فى كل يوم وفى نفس الوقت ولكن فى محال مختلفة تحدث تحولات ذات جانب واحد أو بعبارة أخرى تتم عمليات عدة من البيع والشراء ، وقبل أن يتم بيع السلع فإنها تعادل بواسطة أثمانها أى تجعل معادلة لمقادير خيالية من النقود . ونظراً لأنه فى التداول تقف النقود والسلع وجهاً لوجه إحداهما فى القطب الموجب وهو الشراء والأخرى فى القطب السالب وهو البيع ، يتضح أن مبلغ وسائل التداول اللازمة يعينه مقدماً مجموع أثمان هذه السلع . والواقع أن النقود تمثل مقدار أو مجموع الذهب (أى مادة النقود) الذى يجرى التعبير عنه فى الفكر بواسطة مجموع أثمان السلع ، ومن هنا يتضح تساوى هذين المجموعين . ونعلم أنه مع ثبات قيم السلع تتغير أثمانها بالارتفاع والانخفاض تبعاً لقيمة الذهب وبنفس النسبة .

فإذا حدث بسبب ارتفاع أو هبوط قيمة الذهب أن ارتفع أو هبط مجموع أثمان السلع وجب أن ترتفع أو تنخفض كمية النقود المتداولة وهذا التغيير فى كمية النقود المتداولة سببه أن النقود مقياس للقيمة . فأولاً يتغير ثمن السلع عكسياً مثل قيمة النقود ، وبعدئذ تتغير كمية واسطة التداول مباشرة كثرمن السلع . ويحدث نفس الأمر تماماً إذا تصادف مثلاً - بدلاً من انخفاض قيمة الذهب أن حلت الفضة محل الذهب كمقياس للقيمة ، أو حدث بدلاً من ارتفاع قيمة الفضة أن طرد الذهب الفضة كمقياس للقيمة وحل محلها .

ففى الحالة الأولى تزيد كمية الفضة المتداولة عما كانت عليه كمية الذهب المتداولة من قبل وفى الحالة الثانية تقل كمية الذهب عما كانت عليه كمية الفضة قبلاً . وفى كل من الحالتين تتغير قيمة مادة النقود أى قيمة السلعة التى تستخدم مقياساً للقيمة وأثمان السلع المقومة بالنقود وكمية النقود المتداولة التى وظيفتها تحقيق هذه الأثمان . وقد رأينا أن المجال الذى يتم فيه تداول السلع له فتحة ينفذ خلالها الذهب (أو الفضة مادة النقود معها كان نوعها) ويدخل كسلعة ذات قيمة معلومة . وقبل أن تقوم النقود بوظائفها كمقياس للقيمة أى قبل أن تتحدد

الأثمان تكون قيمة مادة النقود قد تحددت . فإذا حدث مثلاً أن قيمة مقياس القيمة ذاتها هبطت بدا هذا أولاً بواسطة تغيير في أثمان السلع التي تجرى مبادلتها مباشرة مع المعادن النفيسة في مكان إنتاج هذه ، وإن الجانب الأكبر من السلع الأخرى يظل مدى وقت طويل (وبخاصة في مراحل المجتمع البورجوازي الناقصة النمو) يقدر بواسطة القيمة القديمة المهمة لمقياس القيمة — وهي قيمة صارت خيالية . ورغم هذا تؤثر كل سلعة في الأخرى عن طريق ما بينها من علاقة القيمة بحيث أن أثمانها مقدرة بالذهب أو الفضة ترد إلى النسب التي تتفق مع قيمتها النسبية — أى حتى يحدث في النهاية أن قيم كافة السلع تقدر بعبارات من القيمة الجديدة للمعدن الذي يقوم بمهمة النقود . وعملية التعويض هذه تصحبها زيادة مستمرة في مقدار المعادن النفيسة وهي زيادة ناشئة عن تدفق هذه المعادن لتحل محل السلع التي استبدلت بها مباشرة عند المكان الذي يستخرج منه الذهب والفضة . وعلى ذلك فيقدر ما تكتسب السلع بوجه عام أسعارها الحقيقية ويقدر ما تصبح قيمتها مقدرة وفق هذه القيمة الجديدة المنخفضة والمتضائلة للمعادن النفيسة ، فكذاك بنفس النسبة تتوافر كمية المعدن اللازم لتحقيق هذه الأسعار الجديدة . ولما كشفت موارد جديدة من الذهب والفضة في اقرنين السابع عشر والثامن عشر استنتج بعض الاقتصاديين خطأ أن أثمان السلع قد ارتفعت نتيجة لازدياد كمية الذهب والفضة اللذين يقومان بوظيفة أداة للتداول . وسنفرض فيما يلي أن قيمة الذهب محدودة كما هي فعلاً مؤقتاً في اللحظة التي فيها نقدر قيمة السلعة . فعلى أساس هذا الفرض فإن الذي يعين كمية أداة التداول هو مجموع الأثمان التي يجب تحقيقها . فإذا علمنا ثمن كل سلعة رأينا أن مجموع أثمان السلع يتوقف على مقدار السلع المتداولة . ولتوضيح الأمر نضرب المثال الآتي : إذا كان ربع من القمح يساوي ٢ جنيه فإن ١٠٠ ربع = ٢٠٠ جنيه و ٢٠٠ ربع = ٤٠٠ جنيه وهكذا ، وعلى ذلك فكمية النقود التي تستبدل بالقمح حين يباع يجب أن تزيد مع ازدياد كميته وإذا ظلت كمية السلع ثابتة فإن كمية النقود المتداولة تختلف حسب تقلبات أثمان هذه السلع فهي تزيد أو تنقص لأن مجموع الأثمان يزيد أو ينقص تبعاً لتغير الثمن . وللوصول إلى هذه النتيجة ليس من الضروري أن ترتفع أثمان كافة السلع أو تهبط في نفس الوقت . فالارتفاع أو الهبوط في أثمان عدد من السلع الرئيسية كاف لأن يزيد أو ينقص مجموع أثمان السلع التي في التداول وبذا يزيد أو ينقص مقدار النقود المتداولة . وسواء كان التغيير في الأثمان مطابقاً للتغيير الفعلي في قيم السلع ، وسواء كان نتيجة مجرد تقلبات في سعر السوق ، فإن التأثير الواقع على أداة التداول يظل واحداً . لنفرض أن السلع الآتية تباع أو تحول جزئياً في نفس الوقت في أماكن مختلفة ، وهذه

السلع هي ربع من القمح ، ٢٠ ياردة من التيل ، إنجیل ، ٤ جالونات من البراندى . فإذا كان ثمن كل سلعة جنهين ومجموع الأثمان التي يجب تحقيقها ٨ جنيه ترتب على ذلك ضرورة وجود ٨ جنيه نقداً في التداول . ومن جهة أخرى إذا كانت هذه السلع ذاتها حلقات في سلسلة من مجموعة تحولات كالتى سبق لنا بحثها ففي مثل هذه السلسلة ربع من القمح - ٢ جنيه - ٢٠ ياردة من التيل - ٢ جنيه - إنجیل - ٢ جنيه - ٤ جالونات من البراندى - ٢ جنيه ، نجد أن مبلغاً واحداً قدره ٢ جنيه يؤدي إلى تداول السلع المختلفة بنظام متالى بحيث يمكنها أن تحقق أثمانها بالتوالى ولكنها يحقق بوجه عام مجموع الأثمان البالغ ٨ جنيه وفي النهاية يجد الجنهين موئلا لهما في جيب صانع البراندى ، وعلى هذا يقوم مبلغ الجنهين بأربع حركات . إن ما تقوم به نفس القطع النقدية من تغيير مكانها يمثل التغيير المزدوج لشكل السلع أى حركتها خلال مرحلتين متضادتين من مراحل التداول ، كما أنه يمثل تشابك أو تداخل تحولات السلع المختلفة ^(١) . هذان المظهران المتقابلان اللذان يكمل كل منهما الآخر وتتربهما العملية ينبغي أن يحدثا الواحد بعد الآخر ولا يمكن أن يقعا في نفس الوقت الواحد ، ونتيجة لهذا تقاس سرعة دوران النقود بعدد الحركات التي تؤديها قطعة نقدية معلومة في زمن معلوم . لنفرض أن عملية تداول السلع الأربع المذكورة آنفاً تستغرق يوماً ، ومجموع الأثمان التي يجب تحقيقها في اليوم ٨ جنيه ، وعدد حركات قطعتي النقود أربعة وكمية النقود المتداولة ٢ جنيه . وحينئذ في فترة معلومة من الوقت أثناء عملية التداول تكون كمية النقود التي تستعمل كأداة تداول مساوية لمجموع أثمان السلع مقسوماً على عدد الحركات التي تقوم بها قطع نقدية من مقياس واحد . وهذا القانون صحيح بوجه عام .

إن عملية التداول في بلد معلوم خلال وقت معلوم تتكون من عدد من التحولات الجزئية المنعزلة التي تحدث في وقت واحد ، أى من مبيعات هي في الوقت ذاته مشتريات وفيها تغير قطع النقود مكانها مرة واحدة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهذه العملية تتكون كذلك من عدد من سلاسل متمايزة من التحولات وهي مكونة من عدد أكبر أو أصغر من الحلقات وتسير جنباً إلى جنب أو يتحد بعضها مع بعض ، وفي كل من هذه السلاسل تتحرك قطعة النقود عدة مرات يزيد عددها أو يقل حسب الظروف . فإذا عرفنا العدد الكلى لحركات القطع

(١) ان المنتجات هي التي تدفع النقود الى الحركة ويجعلها تنتقل من يد الى أخرى ... ويمكن لسرعة حركتها أن تعوض النقص في كيتها . وإذا دعا الأمر فانها نمر من يد الى أخرى دون أن تتوقف لحظة واحدة .

المتداولة ذات المقياس الواحد أمكننا الوصول إلى متوسط عدد الحركات لكل قطعة نقدية من ذلك المقياس أو سرعة دوران النقود . وكمية النقود التي يلقي بها في التداول كل يوم يعينها مجموع أثمان كافة السلع المتداولة في نفس الوقت جنباً إلى جنب . ولكن بمجرد أن تحل النقود في التداول تصبح كل منها مسئولة عند الأخرى ، فإذا زادت سرعة إحداها قلت سرعة الأخرى أو خرجت من مجال التداول لأن التداول لا يمتص أو يستوعب سوى تلك الكمية من الذهب التي إذا ضربناها في متوسط عدد حركات النطعة النقدية الواحدة تصبح مساوية لمجموع الأثمان التي يجب تحقيقها . وعلى هذا إذا زاد عدد حركات القطع النقدية نقصت كمية أداة التداول، وإذا قل عدد الحركات زادت كمية أداة التداول . ومادامت النقود التي تستطيع أداء وظيفة أداة التداول معلومة حين يكون متوسط سرعة الدوران معلوماً فعلى ذلك يكفي أن تلقى في مجال التداول بكمية محدودة من أوراق النقد من فئة الجنيه لكي تطرد من التداول عدداً مساوياً لها من الجنيهات الذهبية Sovereigns وهي حيلة يعرفها كافة الصيرفيين .

وكما أن دورة النقود بوجه عام تعكس عملية تداول السلع ، فكذلك تعكس لنا سرعة الدوران صورة السرعة التي تغير بها السلع من شكلها ، وتعكس لنا كيف يحدث التداخل المتصل بين سلسلة من التحولات وأخرى . وكيف يتم التبادل الاجتماعي السريع للمادة ، وكيف تختفي السلع سراعاً من التداول وتحل محلها سلع أخرى بسرعة ماثلة . ففي الإسراع بدوران النقود تترامى لنا الوحدة المناسبة للظواهر المتقابلة المكمل بعضها بعضاً أى تحول قيمة استهلاكية إلى قيمة وتحول قيمة من جديد إلى قيمة استهلاكية — ومعنى هذا أنه تترامى لنا عملياً البيع والشراء . ومن جهة أخرى إذا أبطأ دوران النقود تترامى لنا كيف تتفكك هذه العمليات وكيف تتجه حركة كل منها إلى الاستقلال عن حركة الأخرى ، وكيف يحدث الركود في تغييرات الشكل وبالتالي في الطريقة التي يتم بها التداخل المتبادل الاجتماعي بين السلع . وبالطبع ليس في استطاعتنا حين ندرس التداول أن نتحقق من كيفية نشوء هذا الركود ولكننا نعلم فقط من هذه الدراسة بوجود ذلك الركود . ولكن عامة الناس تلاحظ أنه حين يبطل دوران النقود تقل حدوث ظهورها واختفائها في كافة الأطراف التي في مجرى التداول ولهذا فإنهم إزاء هذا الذي يلاحظونه يميلون إلى الظن بأن هذا الإبطاء مرجعه نقص في كمية أداة التداول (١) .

(١) لما كانت النقود المقياس المشترك للشراء والبيع فإن كل امرئ لديه شيء يبيعه ولا يجد الفارين يظن أن السبب في عدم تصريف بضائمه راجع إلى نقص النقود في البلد ، وهذا يتناول الصراخ المشترك من جانب

وعلى ذلك فالكمية السككية من النقود التي تقوم بوظيفة أداة التداول خلال فترة معلومة من الوقت يعينها من جهة مجموع أثمان السلع التي في التداول ، ومن جهة أخرى تعيينها السرعة التي تتوالى بها المظاهر المتعاقبة في عملية التداول . فعلى هذه السرعة يتوقف مقدار ذلك الجزء من مجموع الأثمان الكلى وهو الجزء الذى يمكن لكل قطعة نقدية أن تحققه . ولكن مجموع أثمان السلع التي في التداول يتوقف على كميتها كما يتوقف على كمية مختلف السلع . هذه العوامل الثلاثة وهى حركة الأثمان ، وكمية السلع التي في التداول ، وسرعة دوران النقود ، قد تختلف في اتجاهات مختلفة وطبقاً لنسب مختلفة . وبناء على هذا فإن مجموع أثمان السلع التي يجب تحقيقها وبالتالي مبلغ أو مقدار أداة التداول (الذى يتوقف على ذلك المجموع) يجب أن يخضع لتغييرات عدة حسب التأثيرات المتحدة المتجمعة لهذه العوامل المختلفة هذا وإلى ساعد هنا أن أمثال هذه التغييرات أهم ما في تاريخ الأثمان .

حينما تظل الأثمان ثابتة فقد تزيد كمية أداة التداول نظراً لازدياد كمية السلع التي في التداول ، أو نظراً لنقص سرعة دوران النقود . أو نظراً لفعل هذين العاملين في نفس الوقت الواحد . وعلى العكس من هذا قد تهبط كمية أداة التداول بسبب خفض كمية السلع التي في التداول أو ازدياد سرعة تداولها .

== الجميع وهذا الصراخ نصب على عدم توافر النقود ، ولكن غذا خفاً كبير . ما الذى يريده هؤلاء القوم الذين يرفعون الصوت عالياً في طلب النقود ؟ . ان الزارع يشكو ويظن أنه اذا زادت كمية النقود في البلد حصل على ثمن لبضائمه . وحينئذ يظهر أن ما يطلبه ليس النقود وإنما الثمن لما يملك من قمح وماشية يريد بيعها ، ولكنه لا يستطيع ذلك . ولماذا لا يستطيع أن يحقق ثمن هذه ؟ (١) اما أنه بسبب وجود غلال وماشية كثيرة في البلد بحيث أن معظم من يأتون الى السوق يوردون البيع بينما القليل منهم راغبون في الشراء (٢) أو لنقص ما يصدر الى الخارج . أو (٣) . لسبب نقص الاستهلاك كما يحدث حين يدفع الفقر الناس الى أن يتفقروا في بيوتهم أقل مما كانوا يتفقون من قبل ، وعلى ذلك فالذى يؤدي الى تصريف بضائع الفلاح ليس ازدياد النقود النوعية وإنما ازالة أحد هذه العوامل الثلاثة وهى التي حقيقة تسبب انحطاط حالة الأموال والتاجر وصاحب الحانوت يريدان النقود بنفس الطريقة أى أهمها يطلبان منفذاً للبضائع التي يتجران فيها ، .

(ان الشعب) لا يريد رعاؤه الا اذا انتقلت الأموال من يد الى أخرى ، ،

Sir Dudley North: Discourses upon Trade, London 1691, pp. 11-15.
وكل آراء Herrenschwand الثاقفة خلاصتها أن المتناقضات الناشئة عن نفس ماهية العملة والتي تظهر تبعاً لذلك في تداول السلع يمكن أن نزيلها عن طريق الزيادة في كمية أداة التداول . ولكن من جهة أخرى اذا كان الوم السائد في أذهان الناس يمتد الركود في الانتاج والتداول راجعاً الى عدم كفاية أداة التداول ، فهذا يستتبع من جهة أخرى أن الندرة الفعلية في أداة التداول (الراجعة الى معاولات تشريعية لتنظيم العملة) قد لا تسبب مثل هذا الركود .

وحين يحدث ارتفاع عام في أثمان السلع فتتقلص كمية أداة التداول دون تغيير إذا كانت كمية السلع التي بالتداول تنقص بنفس النسبة التي تزيد بها أثمانها ، أو إذا كانت الزيادة في سرعة الدوران كمثيلتها في ارتفاع الأثمان مع بقاء كمية السلع التي في التداول ثابتة ، وقد تنقص كمية أداة التداول لأن هبوط كمية السلع أسرع من ارتفاع الأثمان أو لأن سرعة الدوران أكبر من سرعة ارتفاع الأثمان .

وحين يحدث هبوط عام في أثمان السلع تظل كمية أداة التداول دون تغيير حين تكون الزيادة في كمية السلع متناسبة مع الهبوط في أثمانها ، أو حين يكون تناقص سرعة الدوران متناسباً مع الأثمان . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تزيد كمية أداة التداول إذا كانت الزيادة في كمية السلع أكبر أو إذا تناقصت سرعة الدوران بدرجة أسرع مما تهبط بها الأثمان . وقد توازن تغيرات العوامل المختلفة بعضها بعضاً بحيث أنه برغم عدم تماثلها باستمرار يظل مجموع الأثمان الواجب تحقيقه وبالتالي مقدار أداة التداول ثابتاً . ولهذا السبب نجد - وبخاصة في فترات طويلة - أن كمية النقود المتداولة في أي بلد تختلف بدرجة أقل مما تتوقعه من مستوى المتوسط الثابت . وذلك بالطبع بعرف النظر عن الاضطرابات العنيفة كالتي تحدث من فترة لأخرى نتيجة الأزمات الصناعية والتجارية ، أو قد تحدث بدرجة أقل بسبب تغيير في قيمة النقود . وثمة قانون يقول إن كمية أداة التداول يعينها مجموع أثمان السلع التي في التداول . ومتوسط سرعة دوران النقود^(١) فهذا القانون يمكن أن نعبر عنه بطريقة أخرى وذلك بأن نقول

(١) « هناك مقياس معين ونسبة معينة من النقود مما يستلزمه نشاط تجارة البلد أكثر أو أقل مما يضر بهذه التجارة . وكما أن هناك نسبة معينة من العملات farthings ضرورية في تجارة القطاع الصغيرة لتحويل النقود الفضية ولتسوية أمثال الحسابات التي لا يمكن تسويتها بواسطة أصغر القطع النقدية . . . والآن كما أن نسبة عدد العملات اللازمة في التجارة تؤخذ على أساس عدد الناس ، كما تكون درجة حدوث تداولها مأخوذة من أصغر القطع النقدية ، فكذلك بالمثل فإن نسبة النقود (الذهب والفضة) اللازمة لتجارتنا تؤخذ من درجة حدوث التحولات ومن كبر حجم المبيعات ،، W. Petty : A. Treatise on Taxes and Contributions (لندن ١٦٦٢ ص ١٧) وفي كتاب Political Arithmetic (لندن ١٧٧٤) دافع أ. ينس عن نظريته هيوم ازاء هجمات ج . ستوارت . وسواء وهذا الكتاب فصل عنائه « تتوقف الأثمان على كمية النقود ، - أنظر ص ١١٢ وما بعدها . وقد كتبت في كتابي « نقد الاقتصاد السياسي ،، (٢٣٢) ما يأتي « يتجاهل آدم سميث في صمت مسألة كمية النقود التي بالتداول ، كما أنه يخطئ إذ ينظر الى النقود على أنها لا تزيد عن كونها سلعة ،، ، وتنطبق هذه الملاحظة على ما ارتآه سميث بهدد النقود . وأحياناً تجد بعض ملاحظاته شديدة (ومثال ذلك حين ينتقد نظم الاقتصاد السياسي السابقة) « إن كمية العملة في كل بلد تنظمها قيمة السلع التي يتم تداولها بواسطتها . . . وقيمة البضائع =

إنه إذا علمنا مجموع قيم السلع ومتوسط سرعة تداولها فإن كمية العملة المتداولة السائدة أو مادة النقود تتوقف على قيمة النقود . وكان الرأي أن أثمان السلع تتحدد بكمية أداة التداول وأن الكمية ذاتها تعينها كمية مادة النقود الموجودة في البلد^(١) وهذا الرأي الوهمي الخاطئ قائم على أساس فرض سخيض مؤداه أن السلع تدخل في عملية التداول دون ثمن وأن النقود تدخل نفس العملية دون قيمة ، وأنه بمجرد دخول هذين العنصرين في التداول يجري التبادل بين أحد أجزاء مجموع السلع وأحد أجزاء ذلك الجتمع المتراكم من المعادن النفيسة^(٢).

== التي تشتري وتباع سنوياً في أي بلد تتطلب كمية معلومة من النقود بقصد تداول وتوزيع هذه العليات على المستهلكين . ويجري التداول لا بد أن يجذب مبلغاً من النقود كافياً للثمن ولا يسمح بأكثر من هذا (ثروة الأمم - الكتاب الرابع الفصل الأول) . وفي مقدمة كتابه يتحدث عن تقسيم العمل ، ولكنه في الكتاب الأخير حيث يبالغ في إصدار الإيراد العام ، يكرر من حين لآخر ما سبق أن رده أستاذنا أ . فرجوسن من استنكار تقسيم العمل والحجة عليه .

(١) من المؤكد أن ترتفع أثمان الأشياء في كل شعب كلما زاد الذنب والقفضة بين الناس ، ونتيجة لهذا كلما نقص الذهب والفضة في أي أمة وجب أن تهبط أثمان كافة الأشياء بما يتناسب مع مثل هذا النقص في النقود ، (١) . فأي موازنة دقيقة بين مؤلف فاندلنت و « مقالات » هيرم لا تترك في ذهني أي شك من حيث أن هيرم قرأ مؤلف فاندلنت واستخدمه وهو مؤلف له أهمية وجددير بالذكر . ويعبر ياريون وكثيرون - واء من الكتاب عن الرأي القائل بأن كمية أداة التداول تعين الأثمان . ويقول فاندلنت أيضاً (مصدر سابق ص ٤٤) « لا يمكن أن نشأ شقة من تجارة غير مقيدة ، ولكن يرتب على ذلك مزية عظيمة . . . بما أنه إذا تسبب ذلك في نقص أموال الشعب النقدية وهو ما ترمى قيود التحريم إلى منعه فإن تلك التدابير التي تحصل على هذه الأموال النقدية ستجد بكل تأكيد كل شيء ازداد ثمناً كلما ازداد النقد يدا . . . وسرعان ما يصبح رجال الصناعة وكل شيء آخر لدينا على قدر من الاعتدال بحيث يحولون ميزان التجارة لصالحنا وبذلك يستردون النقود ثانية ، .

(٢) من الفروض الواضحة بذاتها أن ثمن كل نوع من السلع عبارة عن أحد العناصر المكونة لمجموع أثمان السلع التي بالتداول . ولكن لا يمكن أن نفهم مطلقاً الطريقة التي يجب أن يجري وفقاً للتداول بين مجموعة القيم الاستهلاكية غير القابلة للموازنة فيما بينها وبين الكمية الكلية للذهب أو الفضة في بلد ما ، فإذا شئنا أن نتخيل أن عالم السلع يتكون من سلعة كلية هائلة واحدة لا تزيد فيه كل سلعة فردية عن كونها جزء من هذه السلعة فاذن نحصل على هذه النتيجة : السلعة الكلية == س هندر دويت من الذهب ، السلعة أ == جزءاً من السلعة الكلية == نفس الجزء أ من س هندر دويت من الذهب . وقد ذكر متسكير هذا بصفة جدية فقال « إذا وازنا بين الكمية الكلية من الذهب والفضة في العالم وبين الكمية الكلية من البضائع في العالم فن المؤكد أن كل سلعة أو بضاعة معينة يمكن أن نقارنها بجزء معين من الكمية الأخرى ، لنفرض أن العالم فيه سلعة واحدة أو أن المعروض للبيع سلعة واحدة وأنه يمكن تقسيمها كالنقود فاذن هذا الجزء أ من تلك السلعة يطابق جزءاً من كمية النقود ، أي أن نصف الأولى يطابق نصف الثانية وهكذا . . . إن تحديد ثمن الأشياء يتوقف دائماً وبطريقة أساسية على النسبة بين المجموع الكلي للأشياء وبين المجموع الكلي للاروز ==

القطع النقدي ورموز القيمة

تتخذ النقود هيئة قطع نقدية وهذا ناشئ عن قيامها بوظيفة أداة التداول . ووزن الذهب الذي تمثله في الخيال أثمان السلع أو أسماؤها النقدية يجب أن يواجه هذه السلع في عملية التداول على هيئة قطع من الذهب أو الفضة ذات معيار معادل لها . وسك العملة مثل تقرير مستوى للأثمان ، من مهام الدولة . وفي مختلف القطع النقدية لقومية والتي يأتى بها في السوق العالمية ما يؤكد الانفصال بين الميادين الداخلية أو القومية لتداول السلع وبين المجال العالمى العام لتداولها في السوق العالمية . وهكذا نرى الفارق الوحيد بين قطع النقد الذهبية والسيبائك ينحصر في المظهر الخارجى ، ويستطيع الذهب نفسه أن يتحول من أحد الشكلين إلى الآخر فى أى وقت (١) وحينما تخرج القطعة النقدية من دار الضرب تتعرض أثناء تداولها لأن تبلى

== الدالة عليها (مصدر سابق ج ٣ ص ١٣-١٣) . راجع كتاب " نقد الاقتصاد السياسى " ص ١٤٠ - ١٤٦ ، ص ١٥٠ وما بعدها لنرى كيف حور وأتمى هذه النظرية كل من ريكاردو وتليذه جيمس ميل ولورد أوفرستون وغيرهم . وإذا يستعين جون ستيوارت ميل بطريقته في دراسة المنطق فانه يأتى في الامكان وفي هذه المسألة أن يشبه رأى والده جيمس ميل وأن يفتق رأى المضاد في نفس الوقت . راجع " مبادئ الاقتصاد السياسى " ، ومقدمة الطبعة الأولى حيث تحدثت عن نفسه بأنه آدم سميث ذلك العصر ، وأنا لا ندرى أيهما تعجب به : أن تعجب ببساطة الكاتب أو ببساطة الرأى العام الذى اعتقد أن الرجل آدم سميث ذلك الزمان مع أن الشبه بينه وبين آدم سميث كالشبه بين الجنرال سير و. فتربك وليامز ودرق ولنجتون . وقد لخص جون ستيوارت ميل أبحاثه المشتمكة (وهى أبحاث لا تنقسم بطابع السمة أو العمق) في ميدان الاقتصاد السياسى ونشرها في مؤلفه الصغير Some Unsettled Questions of Political Economy المنشور سنة ١٨١٤ . ويؤكد لوك العلاقة بين كون الذهب والفضة عديمتي القيمة وبين تعيين مقدارهما لقيمتها . " وإذا قبل الجنس البشرى أن يجعل للذهب والفضة قيمة خيالية ... فان القيمة الحقيقية ، التى نعتبرها في هذين المعدنين ... ليست سوى الكمية

Some Considerations on the Consequences of the Lowering of Interest, works, vol. II London 1777, p. 15

(١) ان المسائل المشابهة لحقوق السيد الاقطاعى على ضرب العملة تقع بطبيعة الحال خارج نطاق هذا الزايف ولكن لما كان ذلك المداح الرومانيكى آدم مولر يعجب " بهذا الجود التليل " ، الذى يقتضاه " نصك الحكومة الانجلازية النقود مجاناً " ، ، فاقى أنهز هذه الفرصة لكي أكتبس الرأى الذى أدلى به سير ددلى ثورت . ان للفضة والذهب مدهما وجزرهما كما هو شأن السلع الأخرى فتند وصول كميات من آسيانيا ... فاتها تقبل الى البرج وتغرب وان بعض طويل بعد ذلك حتى يأتى الصلب على تصدير السبائك ثانية . فاذا لم يتوافر ذلك وكان الكل

بسرعة متفاوتة . فاسم الذهب ومادة الذهب والفحوى الاسمي والحقيقي — كل هذه تبدأ عملية الانفصال إذ أن القطع ذات الاسم الواحد تصبح ذات قيم مختلفة نظراً لكونها ذات ذات أوزان مختلفة ، فالذهب بصفته أداة للتداول يختلف ويتميز عن الذهب بوصفه مستوى للأثمان وبذا لا يعود معادلاً حقيقياً للسلع التي يحقق أثمانها . ويدل تاريخ العملة منذ العصور الوسطى حتى القرن الثامن عشر على الاضطراب الناجم عن هذا . والميل الطبيعي للتداول إلى تحويل القطع النقدية إلى مجرد مظهر لما هي عليه أو إلى رمز لوزن المعدن المفروض رسمياً أنها تتضمنه — هذه مسائل يعترف بها التشريع الحديث الذي يحدد المقدار الذي إذا فقدته القطعة النقدية صارت غير ذات قوة إبراء قانونية . لذلك نتيجة لدوران النقود يحدث انفصال بين الفحوى الحقيقي للقطعة النقدية وخواها الاسمي أى بين وجودها المعدنى الفعلى ووجودها كشيء ذي وظيفة معينة — هذه الحقيقة تكشف لنا عن إمكانية كافية من حيث أن وظيفة النقود المعدنية في العملة قد تتخذها رموز من مادة أخرى أى أنه في الإمكان استبدال القطع النقدية المعدنية برموز من مادة أخرى وتؤدي نفس الغرض . وإن الصعاب الفنية القائمة في سبيل سك المقادير الدقيقة جداً من الذهب والفضة ، وكون المعدن الأقل نفاسة يستخدم مقياساً للقيمة حتى يطرده ما هو أنفس منه ، كل هذه الحقائق تفسر الأدوار التي لقيتها الرموز الفضية والنحاسية كبديلات للقطع النقدية . وتستخدم رموز الفضة والنحاس بدلا من الذهب حينما تنتقل القطع النقدية في حالة التداول بسرعة من يد إلى أخرى وتعرض لأقصى حد من البلى . وهذا هو الحادث حينما تتم المبيعات والمشتريات على نطاق صغير وبسرعة ، ولكي لا تثبت هذه المعادن وتغتصب مركز الذهب نجد التشريعات تحدد المقادير التي ينبغي قبولها منها في الدفع بدلا من الذهب . وهذه المسالك التي تسير فيها الأنواع المختلفة من العملة المتداولة تجري بطبيعة الحال الواحد نحو الآخر ، فالرموز تصاحب الذهب لدفع الكسور الصغيرة جداً من القطعة الذهبية ! وكذلك ينساب الذهب على الدوام إلى التداول القطاعي أى في حالة التجزئة ، كما أنه من جهة أخرى يتعرض دائماً إلى إخراج من مجال هذا التداول

== عملة مسكوكة ، فإذا حدث إذن : عليك أن تذيبها ثانية . فلن ترتب على ذلك خسارة لأن سك العملة لا يكلف صاحبها شيئاً . وهكذا أساء استغلال الشعب . فإذا أرغم التاجر على دفع ثمن ضرب النقود لما أرسل ما لديه من فضة إلى البرج دون أن يفكر في الأمر ، ولأصبحت قيمة النقود المسكوكة أعلى دائماً من قيمة الفضة غير المسكوكة (مصدر سابق ص ١٨) — وقد كان نورث من أشهر التجار في عهد شارل الثاني .

بتحويله إلى القطع النقدية الرمزية (١).

ويحدد القانون بطريقة تعسفية وزن المعدن في هذه الرموز الفضية والنحاسية ، ولما كانت تبلى في دورانها بأسرع مما تبلى القطع الذهبية فإن وظائفها كقطع نقدية مستقلة تماماً عن وزنهما وبالتالي عن قيمتهما ، وتصبح وظيفة الذهب كقطعة عملة معدنية مستقلة تماماً عن قيمة المعدن وعلى ذلك نرى أن الأشياء التي تعد نسبياً غير ذات قيمة كأوراق النقد تستطيع أن تحمل محالها كنفود ، وهذا الطابع الرمزي محتف إلى حد في الرموز المعدنية ! ولكن هذه الرمزية واضحة في الورق النقدي ، هكذا نرى أن الخطوة الأولى هي الصعبة .

والإشارة هنا إلى ورق النقد غير القابل للتحويل والذي تصدره الدولة وتحتم تداوله ، وهذا ينشأ مباشرة عن العملة المعدنية — ومن جهة أخرى تتم النقود المرتكزة على الائتمان على شروط هي — من حيث وجهة نظرنا إلى تداول السلع البسيط — لما تزل غير معروفة لنا تماماً . ولكن تجوز الإشارة العابرة إلى أنه كما أن نشأة ورق النقد راجعة إلى وظيفة النقود كأداة للتداول ، فكذلك النقود المرتكزة على الائتمان مصدرها وظيفة النقود كوسيلة لإتمام المدفوعات أو أداة للدفع (٢) .

(١) ، إذا كانت الفضة لا تزيد عن حاجة تجارة التجزئة فلا يمكن جمعها بكميات كافية للمدفوعات الأكبر حجماً . واستعمل الذهب في المدفوعات الرئيسية يتضمن بالضرورة معنى استعماله في تجارة التجزئة ، وأولئك الذين معهم العملة الذهبية يرضونها في المشتريات الصغيرة ويتسلمون مع السلعة المشتراة مقداراً من الفضة مقابل ذلك ، وبهذه الطريقة فإن المائض من الفضة يسحب ويوزع على التبادل ولولا ذلك لكان عائقاً في وجه تاجر التجزئة . أما إذا كان هناك من البض ما يساعد على إجراء المدفوعات الصغيرة مستقلة عن الذهب وجب على تاجر التجزئة إذن أن يقدم للفضة ثمناً للمشتريات الصغيرة ولا بد حتماً أن تتراكم في يده ، ، David Buchanan : Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great Britain (ادنبره ١٨٤٤ ص ٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٢) فكر وان ماو إن وزير المالية الصيني يرمأ أن يقترح على ابن السماء تحويل كافة أوراق العملة إلى أوراق نقدية قابلة للتحويل ، وفي أبريل ١٨٥٤ قررت اللجنة المختصة توجيه اللوم الشديد إليه وجاء في تقريرها ، ، درست اللجنة الاقتراح بعناية ووجدته في صالح التجار ولا فائدة منه للاتاج ، ، Arbeiten der Kaiserlichen Gesandtschaft zu Peking uber China (ترجمه عن الروسية ك . آبل ، ف . . مكلنبرج ، المجلد الأول ، برلين ١٨٥٨ ص ٤٧ وما بعدها) وفي أثناء شهادة أدلى بها أحد محافظي بنك انجلترا أمام لجنة مجلس اللوردات التي تبحث قوانين البنك قال ما يلي بصدد تأكل العملة الذهبية أثناء تداولها ، ، في كل سنة يخف وزن طبقة جديدة من الخيئات الذهبية ، والطبقة التي يجري تداولها سنة بوزنها الكامل لا تلبث بسبب التأكل أن تفقد هذه الميزة ، ، (لجنة مجلس اللوردات ١٨٤٥ رقم ٤٢٩) .

وتصدر الدولة إلى التداول قطعاً من الورق ذات فئات مختلفة كالجنيه وخمسة الجنيهات الخ ، وهذه الأوراق إذ تحمل محل المبالغ المذكورة آنفاً تعكس لنا مرة أخرى في حركتها قوانين دوران النقود . والقانون الخاص بتداول الورق النقدي لا يفتش إلا من حيث النسبة التي يمثل بها الذهب ، ويتلخص هذا القانون في أنه يجب ألا يزيد الصادر من العملة الورقية عن الذهب (أو الفضة) الذي يكون فعلاً في التداول لو لم تحمل محله الرموز . ونعلم أن كمية الذهب التي يمتصها التداول تتقلب دائماً حول مستوى متوسط معلوم ، ورغم هذا فإن مجموع أداة التداول في بلد ما لا يهبط دون أدنى معين تعينه التجارب العمياء . إن العناصر المكونة لهذا الحد الأدنى تتغير على الدوام أي أن القطع النقدية الذهبية التي يتكون منها قد تختلف في وقت ما عنها في وقت آخر — هذه الحقيقة لا تؤثر بأي حال من الأحوال في مقدار هذا الحد الأدنى وفي حركته المستمرة داخل مجال التداول ، وعلى ذلك يمكن أن تحمل محله الرموز الورقية . ولكن إذا حدث أن امتلأت مجارى العملة حتى الثمالة بالورق النقدي بحيث لا يستطيع مجال التداول أن يمتص نقوداً بعد ذلك ، فإذن بسبب التقلب في تداول السلع قد تمتلأ مجارى العملة في الغد زيادة عن سعتها وطاقتها ، وبذا لا يعود هناك أي معيار أو مستوى . وإذا زاد الورق النقدي عن الحد الواجب الذي هو مقدار القطع النقدية الذهبية التي يمكن أن تكون فعلاً في التداول فإنه لن يمثل سوى ذلك القدر من الذهب الملازم والذي يمكن تمثيله بواسطة الورق النقدي ، وذلك طبقاً لقوانين تداول السلع . فإذا كانت كمية الورق الصادرة ضعفت ما يجب أن تكون عليه ترتب على ذلك في الحقيقة أن يكون الجنيه عبارة عن الإسم النقدي لثمن أوقية من الذهب لا ربع أوقية ، وتكون النتيجة كما لو أن تغييراً قد حدث في وظيفة الذهب بصفته مقياساً للأثمان ، وتلك القيم التي كان يتم التعبير عنها قبلاً بجنيه واحد يعبر عنها الآن بثمن قدره جنيهان .

إن الورق النقدي علامة تمثل الذهب أو النقود ، وعلاقته بقيمة السلع أن الأخيرة نعبر عنها عقلياً بنفس مقادير الذهب التي يمثلها لورق بطريقة رمزية . إن ورق النقد لا يكون رمزاً للقيمة إلا بقدر ما يمثل الذهب (الذي له قيمة شانه في ذلك شأن كافة السلع الأخرى) (١) .

(١) دل القطعة الآتية التي هتبت بها عن فولارتين مدى على غرض الآراء التي يبدونها بصدد وظائف النقود أحسن الكتاب الذين كتبوا عن العملة ، وفيما يختص بالمبادئ الداخلية فإن جميع أوظائف النقدية التي تؤديها العملة الذهبية والفضية عادة يمكن أن يقوم بها بطريقة فعالة تداول أوراق غير قابلة للتحويل ليس لها في الحقيقة سوى تلك القيمة الوهمية التي يفرضها القانون — أبول أن هذه الحقيقة لا تجعل الانكسار . ويعوز أن نجعل قيمة من —

وأخيراً قد يسأل البعض : لماذا يمكن لهذه الرموز التي لا قيمة لها أن تحمل محل الذهب ؟ ولكن هذا كما رأينا مرتبط بوظيفة الذهب كقطعة نقدية أو كأداة التداول لا غير . والآن نعلم أن للنقود وظائف أخرى إلى جانب هذه وأدائها وظيفة أداة التداول ليس من الضروري أنه الوظيفة الوحيدة المتعلقة بالقطعة النقدية الذهبية ولو أن هذا هو الحال بصدد تلك القطع النقدية التي أصابها البلى والتي تستمر في التداول . ولكن هذا هو الحال نفسه مع الحد الأدنى من مجموع الذهب الذي يمكن أن يحل محل الورق . فهذا المجموع يظل على الدوام داخل نطاق التداول ويقوم بوظيفة أداته ولا يبقى إلا لهذا الغرض ذاته ، وحركته لا تمثل إذن سوى التغيير المتواصل للمظاهر المتعاقبة للتحول التالي (س — ن — س) وهي مظاهر تواجه فيها السلع أشكال قيمتها ثم تختفي بعد ذلك سريعاً . فالوجود المستقل لقيمة السلعة التبادلية هو مظهر زائل هنا تحل بواسطته ساعة محل أخرى في الحال ، وعلى ذلك ففي هذه العملية التي تجعل النقود تمر من يد إلى أخرى يكفي مجرد الوجود الرمزي للنقود ، ونظراً لأنه صورة موضوعية تعكس أثمان السلع فإنه يؤدي فقط وظيفة رمز لذاته وبذلك يمكن أن تحل محله رموز تدل عليه ^(١) . ومع ذلك فثمت شيء أساسي لازم وهو أنه لا بد أن يكون لهذا الرمز صلاحية اجتماعية موضوعية خاصة به وورق النقد يكتسب هذا بتداوله الإجباري . هذا العمل الإجباري من جانب الدولة لا يحدث إلا في داخل المجال للتداول الذي يقف عند حدود الجماعة أو حيث تنتهى أراضيها التي تعيش عليها . وعلى ذلك ففي ذلك المجال يستطيع أن يكون له على هيئة الورق النقدي وجود يؤدي وظيفة مخصوصة متميزة عن جوهره المعدني .

== هذا النوع تحقق كافة أغراض القيمة الحقيقية بل انها قد تنفي الحاجة الى معيار بشرط أن تكون كمية الأوراق الصادرة محدودة بالقدر المناسب ،، Regulation of Currencies (الطبعة الثانية ، لندن ١٨٤٥ ص ١١) . ونفهم من هذا أنه لما كان في الامكان أن تحمل الرموز عن القيمة على السلعة النقدية في مجال التداول ، فعلى ذلك ليس من حاجة الى السلعة النقدية كقياس للقيم وممتوى للأثمان !

(١) نظراً لأن الذهب والفضة من حيث أنها عملة أو يقرمان بصفة أداة بوظيفة أداء التداول ، يصبحان مجرد رموز في حد ذاتهما ، لهذا استنتج يقولون باريون أن للحكومة الحق في .. أن ترفع النقود ،، أي تسخ على وزن القطعة الفضية التي يقال لها شان اسم وزن أكبر مثل الكراون Crown وبذا ندفع للدائنين شللات بدلا من كروونات . .. ان الهود تناكل ويحف وزنها ... ان الذي يهتم به الناس في أعمالهم التجارية إنما هو تداول القود وما تدل عليها لأكية الفضة ... ان السلطة العامة على المعدن هي التي تجعل منه قوداً ،، (مصدر سابق ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٥) .

٣ — النقود

النقود هي السلعة التي تؤدي وظيفة مقياس القيمة وبذا تقوم (بشخصها أو عن طريق ما يمثلها) بوظيفة أداة التداول ، وعلى ذلك يكون الذهب أو الفضة نقوداً . إن هذه الساحة تقوم بدور النقود إذا تعين وجودها في شكلها الذهبي أو الفضي وحينئذ بوصفها سلعة نقدية تكون خيالية (كما يحدث حين تؤدي وظيفة مقياس القيمة) كما لا يمكن أن تمثلها رموز تحل محلها (كما يحدث حين تقوم بدور أداة التداول) . هذا من جهة ، ومن أخرى يقوم الذهب بوظيفة النقود حينما يتجمع بنفسه أو عن طريق ما يمثله إلى مجرد شكل للقيمة أى كالشكل الوحيد المناسب الذي تكون عليه القيمة التبادلية لكافة السلع الأخرى .

١ — الاضطرار

إن التداول المستمر في التحويلات المتقابلين للسلع ، والتبادل الذي لا ينقطع للبيع والشراء - كل هذا يتعكس في دوران النقود الدائم أى في الوظيفة التي تضطلع بها النقود من حيث كونها الحركة الدائمة ، للتداول . ولكن بمجرد أن تتوقف سلسلة التحويلات ، بمعنى أنه بمجرد أن تتم مبيعات لا تكملها مشتريات ، تصبح النقود ثابتة غير متحركة أو تتحول كما يقول Boisguillebert من متاع منقول (متحرك) إلى غير منقول (غير متحرك) أى من عملة جارية إلى نقود ذات مظهر عام . ومع ذلك ففي أثناء المراحل المبكرة من تطور نظام تداول السلع نمت الحاجة أو الرغبة الملحة في التمسك بنتائج التحول الأول وهذا الناتج هو شكل السلعة الذي تغيرت إليه أى مظهرها الذهبي^(١) ، فباع السلع لا بقصد شراء غيرها ولكن لكي يحل شكلها النقدي مكان شكلها الطبيعي المادى . هذا التغير في الشكل والذي كان الغرض منه أولاً تنمية تداول السلع تحول فصار غاية في حد ذاته . بهذا تجمد النقود وتتحول إلى اكتناز للمال ويصبح البائع مكتنزاً له . وفي المراحل المبكرة من تداول السلع لا يتحول إلى نقود سوى فائض القيمة الاستيعالية ، وبذا يصبح الذهب والفضة تعبيرات اجتماعية عن الإغناء أو الثروة . ويستمر هذا الشكل البسيط من الاختزان في الجماعات التي تتبع الأسلوب التقليدى في الإنتاج الذي يرمى إلى سد الدائرة الثابتة المحدودة من حاجيات الجماعة ، وهذا هو شأن شعوب آسيا وبخاصة

(١) «الضرورة على شكل نقود ليست سوى ... ثروة في شكل إنتاج تحول إلى نقود» .

Mercier de la Rivière, op. cit., p. 557

«والقيمة في المنتجات إنما غيرت شكلها» - نفس المصدر ص ٤٨٦ .

في جزر الهند الشرقية . وإنما لنجد فاندركنت الذي يتوهم أن أثمان السلع في بلد ما تعيينها كمية الذهب والفضة فيه يتساءل عن السبب في رخص السلع الهندية ، والجواب على ذلك أن الهنود (يدفنون) نقودهم . ويلاحظ الكاتب نفسه أنه فيما بين ١٦٠٢ و ١٧٣٤ اختزن الهنود ١٥٠ مليوناً من الجنيهات الإسترلينية من الفضة جاءت في الأصل من أمريكا إلى أوروبا^(١) ، وفي السنوات العشر (١٨٥٦ — ٦٦) صدرت إنجلترا إلى الهند والصين ما قيمته ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الفضة حصلت عليه مقابل الذهب الأسترالي . ويذهب معظم الفضة الصادرة إلى الصين صوب الهند .

بازدياد نمو تداول السلع أصبح كل منتج للسلع مضطراً أن يتأكد من الضمان الاجتماعي^(٢) لحاجاته في ازدياد وتطلب الشراء المستمر لسلع الغير ، بينما إنتاج سلعة وبيعها يقتضيان وقتاً ويتوقفان على الظروف . ولكي يستطيع الشراء دون أن يبيع لا بد أنه قد باع شيئاً دون أن يصبح هذه العملية شراء . ويبدو على هذه العملية أو الظاهرة طابع التناقض إذا أُجريت على نطاق واسع ، ولكن المعادن النفيسة تستبدل عند مواطن إنتاجها مباشرة بسلع أخرى وفي هذه الحالة نجد مبيعات (من جانب أرباب السلع) بدون مشتريات (من قبل أصحاب الذهب والفضة)^(٣) ، والمبيعات التالية لذلك (من جانب المنتجين) والتي لا تعقبها مشتريات إنما تؤدي إلى توزيع المعادن النفيسة المنتجة حديثاً بين جميع أرباب السلع ، وبهذه الطريقة تراكم خلال عملية التبادل مقادير مخزنة من الذهب والفضة . ولما كان بالإمكان خزن القيمة التبادلية على هيئة سلعة معينة نشأ الجشع في سبيل الاستحواذ على الذهب . وإذا توسع نطاق التداول تعظم قوة النقود ذلك المظهر الاجتماعي الذي ينم عن الثروة . لقد كتب كولبس من جاميكا سنة ١٥٠٣ يقول : إن الذهب شيء مدهش ، ومن يملكه يصبح سيداً لكل ما يحتاج إليه ، ويستطيع المرء بواسطته أن يبعث الحياة في الجثة الهامدة . وبما أن الذهب لا يدل على الأشياء التي تحولت إليه تبع هذا أن كل شيء سواء كان سلعة أم لا يمكن أن يتحول إلى ذهب ، وصار كل شيء قابلاً للبيع والشراء . بل لا يستطيع مقاومة هذا السحر حتى عظام القديسين ، وتقل عن ذلك من حيث المقاومة الأشياء المتناهية في الدقة والرقّة والأشياء ذات القدسية مما يقع

(١) ، وعن هذا الطريق يجعلون أثمان بضائعهم ومعتواتهم منخفضة ، ، فاندركنت ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) ، النقود ضمان ، ، John Bellers; Essays about the Poor, Manufactures

Trade, Plantations and Immorality, London, 1659, p. 13.

(٣) في المبنى المعاني لهذه العبارة نقصد حين نتحدث عن الشراء أن البضائع يدفع ثمنها بالذهب أو الفضة الموجود

كل منهما على هيئة شكل متغير من سلع وهو الشكل الذي تولد عن عملية بيع .

خارج مجال النشاط التجارى للناس (١) وكما أن أى اختلاف كفى بين السلع يختفى فى النقود كذلك تنقضى الأخيرة على كافة المميزات والفوارق (٢). ولكن النقود ذاتها سلعة وجسم خارجى يمكن أن يكون ملكاً خاصاً لأى فرد من الأفراد، وبهذا تصير القوة الاجتماعية قوة خاصة يملكها أفراد مخصوصون، ومن أجل هذا السبب حمل الأقدمون على النقود ونسبوا إليها العمل على هدم النظام الاقتصادى والأخلاقي (٣).

والمجتمع الحديث الذى — ولما نزل فى بداية عهده — جذب بلوطو من شعر رأسه وأخرجه من باطن الأرض (٤)، يعد الذهب الصورة البراقة التى يتجسم فيها مبدأ الحياة وأصولها.

والسلعة بصفاتها قيمة استعمالية تشمع حاجة معينة، وهى عنصر خاص من عناصر الثروة المادية. ولكن قيمة السلعة مقياس درجة اجتذابها لكافة العناصر الأخرى التى تتكون هذه

(١) درج هنرى الثالث ملك فرنسا العظيم التمسك بالسحبة على أن يسلب. فى الأديرة من تحب وآثار كى يحولها إلى نقد، وأنا لنعلم النور الذى لى فيه فى تاريخ الاغريق ما أهدم عليه القوقيون من نهب معبد دلفى. ويقول الأقدمون إن إله السلع كان يقيم فى المعبد، فكانت المعابد عارة عن « مصارف مقدسة »، وكان القوقيون وهم شعب بحارى قبل كل شئ، ينظرون إلى النقود على أنها الفكل الذى تحول إليه كافة الأشياء. ولهذا كانت العذارى اللاتى يبين أنفسهن للاغراب فى عيد آلهة الحب يقدمن إليهما ما نسلته من قطع النقود.

(٢) الذهب ! الذهب ! أشقى الرأى النفيس !

وهكذا فكثير من هذا يجعل الأسود أبصر، والحديث طيب، والغلل حقاً، والمنحط نبيلًا، والشيخ شابًا والجلبان شجاعًا... ماهذا أيتها الآلهة؟ ماالسبب الذى يجعل هذا الثرى يزرع الكهنة والاتباع من جانبكم، وينزع الوسائد من تحت رؤوسهم. هذا العبد الأصفر يصرخ الأديان ويحطمها، وبارك المملون، ويجعل الداهية البرصاء موضع الإعجاب والعبادة، ورفع للصوص ويسبغ عليهم الألقاب والمراكز والتقدير أسوأ بأعضاء الهيئات الحاكمة. هذا هو الذى يجعل الأرملة الباكية تزج من جديد.

... تعالى أيتها الأرض الملعونة، أيها الطاهرة التى تعددين الناس جميعاً...

Shakespeare, Timon of Athens, act IV, sc. III.

(٣) ان المال من أنظم المساوى. مساعدة على ظهور الأرض

ان المال هو الذى يسبب نهب المدن وسلبها، ويؤدى إلى إخراج الناس من بيوتهم، ويخدع الأبرياء ويجعلهم يصلحون سبيل الضلال. الدواية، ويرى فى النفوس الحيانة ويجعل منها عادة ثابتة.

Sophocles, Antigone, 11, 295 et seq. (F. Storr's Translation Loeb Classical Library, Sophocles, vol. 1, p. 337)

(٤) « والمجشع الذى يخرج بلوطو نفسه من باطن الأرض ».

Athentaeus, The Deipnosophists, VI, 23.

الثروة المادية ، وبذلك فهي المقياس لثروة صاحبها الاجتماعية . وتبدو القيمة في نظر فلاح غرب أوربا غير منفصلة العرى عن شكل القيمة ، ولهذا فهو لا يعتبرون ازدياد ما يكتزون من ذهب أو فضة كأنه زيادة في القيمة . حقيقة تختلف القيمة النفسية للنقود نظراً للتغير في قيمتها من جهة أو بسبب تغير في قيمة السلع من جهة أخرى ، ولكن هذا لا يمنع أن لمائتي أوقية من الذهب قيمة أكبر مما لمائة أوقية ، وأكثر من هذا فسواء تغيرت قيمة النقود أم لم تتغير فإن الشكل المعدنى الواقعى لهذه السلسلة هو الشكل المعادل العام لكافة السلع ، والصورة الاجتماعية المباشرة التى يتجسد فيها كل عمل إنسانى .

والرغبة الدافعة على الاكتناز هى بحكم طبيعتها مما لا يمكن إشباعه . وإذا نظرنا إلى النقود من ناحية الكيف أو الشكل وجدنا أنها غير ذات حد وأنها المظهر العام الذى يمثل الثروة المادية وذلك بسبب قابليتها للتحويل إلى أية سلعة . وبرغم هذا فإن كل مبلغ من المال محدود من حيث مقداره وبذا لا يصلح إلا لشراء مقدار محدود مقيد من البضائع . هذا التباين بين ظاهرة التقييد الكمية المفروض على النقود وبين ما تنصف به من عدم التقييد محدود من حيث الكيف - نقول هذا التباين هو الذى يحد من رغبة الفرد فى الاختزان . فهو مثل الفاحش الذى يرى فى كل بلد جديد يغزوه جداً جديداً .

وحتى يتسنى اختزان الذهب يجب منعه من التداول أى من أن يتحول إلى وسيلة للاستمتاع بأن يستخدم لإتمام عمليات الشراء . فالختزان إنما يضفى بشهوات الجسد أمام هذا المعبود وهو الذهب ، ولكنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يسحب من التداول أكثر مما ألقى فيه على هيئة سلع . فكلما زاد إنتاجه زادت مقدرة على البيع ، وعلى ذلك فالفضائل التى تميزه هى الجسد والاقتصاد والجشع ، وهكذا تتلخص مبادئ الاقتصاد السياسى الذى يؤمن به فى أن يبيع كثيراً ويشتري قليلاً (١) .

وإلى جانب هذا الشكل البسيط الخشن من الاختزان نجد شكلاً آخر أشد تهديداً ويقتصر فى امتلاك الأدوات الذهبية والفضية ، وتعظم الرغبة فى هذه الأشياء الأخيرة بازدياد ثروة المجتمع البورجوازى .

لقد قال ديدرو : لتكن أغنياء ، أو فلنبد بمظهر الأغنياء ، بهذه الوسيلة ينشأ سوق يتسع باظاراد للذهب والفضة لعللاقة له بوظيفتهما كنقود ، ومن جهة أخرى يتكون مورد يمكن

(١) « والعناصر التى تدور عليها عمليات الاقتصادى السياسى تقتصر فى أن تزيد الى أكبر حد يمكن عدد أولئك

الذين يبيعون مختلف أنواع السلع ، وأن تقلل ما أمكن من عدد المشترين » . . Verri, op. cit., p. 52.

الالتجاء إليه من وقت إلى آخر وبخاصة في عهود الأزمات والاضطرابات الاجتماعية .
ويؤدي الاكتناز أغراضاً أخرى في اقتصاد تداول المعادن النفيسة وتنشأ وظيفته الأولى من الأحوال والظروف التي يحدث فيها تداول العملة الفضية أو الذهبية . لقد رأينا كيف أن كمية النقود المتداولة (الجارية) تزيد وتنقص تبعاً لما يطرأ من تقلبات غير منقطعة على السلع من حيث مداها وسرعة تداولها ، وكذا أثمانها . فعلى ذلك يجب أن تكون العملة قابلة للانكماش والامتداد ، فرة يجب اجتذاب النقود كي تكون عملة متداولة ، وأخرى يجب إبعاد العملة المتداولة لتصبح نقوداً راكدة . وحتى يتسنى لمجموع النقود التي في التداول فعلاً أن يشبع دائماً طاقة التداول على الامتصاص ، من الضروري أن تكون كمية الذهب والفضة في بلد أعظم من الكمية اللازمة لأداء وظيفة العملة . وهذا الشرط يتوافر في النقود التي تتخذ شكل مخزن . إن الأموال المخترنة خزانات ذات اتصال بالمجاري التي بها النقود المتداولة ، بحيث لا يفيض بجرى العملة الجارية على جانبيه (١) .

ب - وسيلة الدفع

إذ توأفنا حتى الآن على بحث الشكل المباشر من تداول السلع رأينا كل حجم معلوم من القيمة موجوداً دائماً في صورة مزدوجة أي كسلعة في طرف ونقود في الطرف المقابل ، وعلى ذلك اتصل أصحاب السلع بعضهم ببعض بصفته الممثلين لمساكنة سبق وجودها من قبل . ولكن نمو التبادل أدى إلى ظهور حالات يرجع إليها الفضل في أن انفصل نقل ملكية

(١) لكي يتسنى مواصلة تجارة الأمة لا بد من مقدار معين من النقود النوعية وهو مقدار يتغير فزياداً وأقل من أخرى تبعاً للظروف السائدة ... ويحدث هذا الأزداد والقص في النقود وينظمان أنفسهما دون تمت مساعدة من جانب رجال السياسة ... حين تندر النقود تلك السبائك ، وحين تندر السبائك تذاب النقود ،،

Sir Dudley North, op. cit., postscript, p. 3 - وكذلك نجد أن جون ستوارت مل الذي اشتغل زمناً طويلاً موظفاً في خدمة شركة الهند الشرقية يتردد ما يقول من أن الهند لا يزالون يكتزون الحل المصنوعة من الفضة ، ويقول أنهم يخرجونها لتحويلها إلى نقود حين يرتفع سعر المائدة فإذا ما هبط هذا الأخير أعادوها إلى حيث يكتزونها - راجع الشهادة التي أدلى بها 2084 n. Reports on Bank Act, 1857 - وجاء في وثيقة برلمانية (١٨٦٤) عن صادرات الهند و وارداتها من الذهب والفضة أن سنة ١٨٦٣ شهدت زيادة الواردة من الذهب والفضة عن الصادرات منها قدرها ١٩,٣٦٧,٧٦٤ من الجنيهات . وخلال سنوات ثمان تمتد حتى سنة ١٨٦٤ زادت واردات المعادن النفيسة عن الصادر منها بما مقداره ١٠٩,٦٥٢,٩١٧ من الجنيهات . وفي خلال القرن الحالي بلغ مقدار النقود المسكوكة في الهند أكثر من مائتي مليون جنيه .

السلع عن تحقيق أثمانها بواسطة فترة من الزمن ، ويمكن أن نشير إلى أبسط هذه الحالات . فتمت نوع من السلع يتطلب إنتاجه وقتاً طويلاً بينما يتم إنتاج نوع آخر في وقت أقصر . ويتوقف إنتاج بعض السلع على أحوال فصائية ، ويمكن تسويق سلعة ما في مكان إنتاجها بينما يتعين على غيرها أن تشق سبيلها إلى سوق بعيدة عن الوطن الذي توجد فيه . ولهذا الأسباب يعرض صاحب سلعة معينة نفسه بائعاً لها قبل أن يتباً لمالك سلعة آخر الوقت الذي يقوم فيه بدور المشتري . وحينئذ تكرر عمليات متشابهة باستمرار بين نفس الأشخاص فإن تنظيم أحوال البيع يجري وفقاً لأحوال الإنتاج . هذا من جهة . ومن جهة أخرى تباع منفعة سلعة معينة كالمنازل مثلاً لفترة مخصوصة من الزمن بحيث أن المشتري لا يحصل على كل قيمة السلعة حقيقة إلا بعد انقضاء أجل البيع ، وعلى ذلك فإن مثل هذا المشتري يشتريها قبل أن يدفع مقابلها . فالبايع يبيع سلعة موجودة ، والمشتري يشتريها على أنها مجرد شيء يمثل النقود . أو يمثل نقوداً مستقبلية ، وبهذا يصبح البائع دائئاً والمشتري مديناً وإذ تسدو هاتان تحويلات السلع أو تطور شكل قيمتها في مظهر جديد فإن النقود كذلك تكتسب وظيفة جديدة أي تصير وسيلة للدفع^(١)

وتداول السلع البسيط ترتب عليه صفة كون المراء دائئاً أو مديناً ، ولكن هذا الطابع الجديد يدمج البائع والمشتري حين يغير تداول السلع الشكل الذي هو عليه . وعلى ذلك أولاً يتخذ نفس عاملي التداول هذين الدورين بصورة مؤقتة ويلعبانها الواحد بعد الآخر أي بالتبادل وذلك كما يحدث اتخذ دورى البائع والمشتري بصفة مؤقتة وكما يتم القيام بهما بالتبادل . ولكن هذا التعارض أو التباين بين الدائن والمدين أقل رحمة بكثير وأكثر ميلاً للتثبيت والاستقرار^(٢)

وينبغي أن نذكر أن من المستطاع اتخاذ نفس دورى المدين والدائن بعيداً ومستقلاً عن تداول السلع . فقد اتخذ الصراع الطبقي في العالم القديم شكل نضال بين دائئين ومدينين

(١) يمين لوثر بين النقود بوصفها وسيلة للشراء وبصفها وسيلة للدفع وذلك لأنه يقول : « انك تعمل لى ثوأما من المرابى لانى لا أستطيع الدفع هنا ولا أتمكن من الشراء هناك » ، انظر :

An die Pfarrherrn, wider den Wucher zu predigen, Wittenberg, 1540

(٢) قرأ مايلي بعدد العلاقات بين الدائن والمدين فى صفوف التجار الانجليز فى بداية القرن الثامن عشر ، وتعود مثل هذه الروح من القوة هنا فى انجلترا بين أهل التجارة ، الأمر الذى لانلقى له مثيلاً فى أى مجتمع من الناس ولا فى أى ملكة أخرى فى العالم . .

An essay on credit and the Bankrupt Act. London, 1707, p. 2.

وانتهى في روما بدمار المدينين من طبقة العامة فصاروا عبيداً، وفي العصور الوسطى ختم هذا الصراع بدمار المدينين الإقطاعيين الذين فقدوا سلطانهم السياسى حين ضاع منهم الأساس الاقتصادى الذى قام عليه ذلك السلطان. وبرغم هذا فإن الشكل النقدي (والعلاقة النقدية بين الدائن والمدين لها شكل علاقة نقدية) يمسك هتأ مجرد التعارض بين أحوال البقاء الاقتصادية التى توجد فى مستوى على قدر كبير من العمق فى صرح المجتمع ونظامه .

لنعد الآن إلى موضوع تبادل السلع . فالمتعادلان وهما السلع والنقود لا يعودان يظهران فى قطب عملية البيع فى نفس الوقت الواحد . فأولاً تؤدي النقود الآن وظيفة مقياس قيمة فى تعيين ثمن السلعة المبيعة ، فالثن الذى يحدده العقد مقياس للالتزام الواقع على المشتري أى ذلك المبلغ من المال الذى يتعين عليه دفعه فى ميعات محدودة . وثانياً تضطلع النقود بدور شىء فكري أى على أنها وسيلة غير مادية لإتمام عملية الدفع . فرغم أنها لا توجد إلا على صورة وعد بالدفع من جانب المشتري فإنها تؤدي إلى انتقال السلعة من أيدي البائع إلى أيدي المشتري . إن أدوات الدفع لا تدخل فعلاً فى نطاق التداول حتى ينقضى الأجل المشروط ، ولا تنتقل النقود من يد المشتري إلى يد البائع حتى يحسن ذلك الأجل . لقد تحولت أداة التداول إلى اختزان لأن عملية التداول توقفت فى ختام المظهر الأول ، كما سجت من التداول النقود التى تمثل السلعة فى شكل متغير ، وبعد أن تخرج السلعة من مجال التداول تدخله وسيلة الدفع . إن النقود لا تعود الوسيلة التى تسبب تلك العملية ، وإنما تختم العملية وذلك بأن تبدو فى الشكل القديم لوجود القيمة التبادلية . يغير البائع سلعته إلى نقود كى يقضى حاجة بواسطة النقود ؛ ويحول البئيل سلعته الى نقود ليختزن السلعة فى شكلها النقدي ، ويحول المدين السلعة إلى نقود كى يدفع ثمن ما اشتراه من قبل ، وإذا لم يدفع المدين ما عليه لوقع الحجز على ما لديه . لقد أصبحت الآن النقود أى الشكل النقدي المعبر عن قيمة السلعة الغاية المرجوة من البيع ، وهذا يعبر عن حاجة اجتماعية ناشئة عن عملية التداول ذاتها .

والمشتري يعيد تحويل نقوده إلى سلع قبل أن يكون قد حول سلعه إلى نقود ، وبعبارة أخرى يجرى التحول الثانى للسلع قبل أن يتم التحول الأول . وتتداول سلعة البائع وتحقق ثمنها ولكنها لا تفعل ذلك إلا يصفها ذات حق قانونى إزاء النقود . إنها تحول إلى قيمة استعمالية قبل أن تحول نفسها إلى نقود ، أى يتأجل إتمام التحول الأول (١) .

(١) من تعبارة الآتية التى وردت فى كتابى الذى وضعته سنة ١٨٥٩ يتضح المعب الذى من أجله لم ألقى بالا فى النص إلى شكل معضاد ، ومن جهة أخرى فى العملية ن - س يمكن نقل ملكية النقود كوسيلة حقيقية للنراء وهذا يمكن تحقيق ثمن السلعة قبل أن تحقق القيمة الاستعمالية للنقود وقبل أن تسلم السلعة فعلاً ، ويحدث هذا عادة فى الشكل المأوف من =

والإلتزامات التي تستحق الوفاء خلال فترة معلومة تمثل مجموع أثمان السلع التي سبب بيعها هذه الإلتزامات . ومبالغ النقود اللازم لتحقيق مجموع هذه الأثمان السكلى يتوقف أولاً على سرعة دوران وسيلة الدفع ، وهذه نفسها تحدد بمحالتين : سلسلة العلاقات بين الدائنين والمدينين بحيث أنه حين يتسلم النقوداً من مدينه ب يسلمها في الحال إلى دائنه ج وهكذا . والحالة الثانية هي طول الفترات الواقعة بين مختلف الأيام التي تحدث فيها تسوية الحساب . هذه السلسلة المستمرة من المدفوعات أو هذه التحولات الأولى المؤخرة تختلف اختلافاً أساسياً عن ذلك التداخل بين سلسلات التحولات التي عرضنا لها في مرحلة سابقة من بحثنا هذا . وفي دوران وسيلة الدفع تجد أن العلاقة بين البائعين والشارين تنشأ فعلاً عن تداول (دوران) النقود وتوجد فيه . ومن جهة أخرى تعبر حركة وسيلة الدفع عن علاقة اجتماعية قائمة قبل بدء الحركة .

والمدى الذى يمكن فيه إتمام مبيعات عدة في نفس الوقت الواحد بحيث تسير جنباً إلى جنب ، يعمل على تحديد درجة تعويض النقص النسبي في مقدار العملات النقدية بواسطة زيادة سرعة دورانها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن وقوع المبيعات في نفس الوقت الواحد فيه دافع جديد على الاقتصاد في وسيلة الدفع .

وبالنسبة التي تتركز بها مبيعات عدة في بقعة واحدة تنشأ بطبيعة الحال نظم وأساليب خاصة لإجراء التوازن بينها ، ومن هذا القليل مثلاً تلك المؤسسات المعروفة باسم « virements » لتسوية وتصفية الحسابات والتي قامت في ليون خلال العصور الوسطى . فيكفى أن توضع ديون - ١ - إزاء - ب ، و - ب - إزاء - ج ، و - ج - إزاء - د بحيث يابغى كل منها الآخر ، إلى حد ما كما تفعل الأحجام الموجبة والسالبة ، وبهذا يتبقى دين واحد بارز لتسويته . وكلما زاد نطاق تركيز المدفوعات قل الميزان بالنسبة إلى مجموعها السكلى ، وعلى ذلك صغر مجموع وسيلة الدفع الموجودة المتداولة .

وتتطوى الوظيفة التي تؤديها النقود من حيث كونها وسيلة للدفع على تناقض مباشر . فن حين أن المدفوعات يوازن كل منها الآخر فإن النقود تؤدي عملها بطريقة فكرية بحتة بصفتها نقود حسابية أى مقياس للقيمة . وبقدر ما يجب إجراء المدفوعات الفعلية فإن النقود

الدفع المتقدم . ونراه كذلك في طريقة الشراء التي تتبعها الحكومة البريطانية لشراء الآمين من الزرايع الهنود ... في هذه الحالات تقوم النقود بدورها دائماً بالطريقة المتبادلة بوصفها وسيلة للشراء ... وبطبيعة الحال يدفع رأس المال مقدماً على شكل نقود ... وعلى كل فإن وجهة النظر هذه لا تدخل في نطاق التداول البسيط .

لاتصاح كأداة للتداول بل كالصورة الفردية التي يتجسم فيها العمل الاجتماعي أى كالمجموع الكلى المستقل للقيمة التبادلية أو كالسلعة المطابقة . ويبلغ التعارض أقصاه في تلك المظاهر من الأزمات الصناعية والتجارية مما يعرف باسم الأزمات النقدية (١) .

ولا تقع أزمة من هذا القبيل إلا إذا توافرت لدينا سلسلة من المدفوعات وطريقة اصطناعية في موازنتها وتسويتها قد بلغت حد النمو الكامل . وحينما يصاب هذا الجهاز باضطراب عام مهما كان مصدره تفقد النقود هذا الشكل الفكرى للنقود الحسابية وتتخذ صورة مادية هي صورة نقود فعلية ، ولا تعود السلع قادرة على أن تحل محلها ، وتصبح القيمة الاستيعابية للسلع دون أية قيمة ، ويقضى شكل القيمة الذى لها على قيمتها ويحطمها . وقد ملأ الرخاء الموقت البورجوازيين غروراً وصلفاً بحيث قالوا إن النقود وحدها هي السلعة . وكما يلث الظن في عدوه نحو المجارى التي تطفأ ظمأه كذلك تتعطش نفوس هؤلاء إلى النقود أى الثروة الوحيدة (٢) . ففى خلال الأزمة يبلغ التعارض بين السلعة والنقود — أى الشكل الدال على قيمتها — غايته فيصبح تعارضاً مطفاً ، ولا يهتم الشكل المظهرى الذى قد تكون عليه النقود إذ التعطش شديد سواء حدث الدفع بالذهب أو بنقود الائتمان كالأوراق النقدية (٣) .

(١) أن الأزمة النقدية التي أشير إليها في النص على أنها مظهر خاص في كل أزمة صناعية وتجارية عامة ، يجب تمييزها بوضوح عن نوع خاص من الأزمات (يعرف كذلك باسم « الأزمة النقدية ») وهو نوع قد يقع مستقلاً عن الأزمة الصناعية والتجارية وإن كان له رد فعل غير مباشر عن الصناعة والتجارة . وأساس مثل هذه الأزمات وأساس المال النقدى ولهذا السبب يجد مجال فعلاً إنما يكون في المصارف والبرصة والمالية بوجه عام .

(٢) « هنا الرجوع المفاجيء من نظام الائتمان الى نظام الدفع بالنقد يعنى رعباً نظرياً الى ذلك المذعر العملى ، ويرتد فرقاً أولئك المتجرون الذين يتم التسدول عن طريقهم أمام ذلك السر الغامض الذى أشبكت فيه علاقاتهم وهم عاجزون عن ادراك كنهه » ، Karl Marx, op. cit., p. 126 ، ويقل الفقراء في حالة توقف وسكون إذ ليس لدى الأغنياء أمرا لاستخدامهم وإن كان لديهم الأرض والأيدى التي تنتج الغذاء والكساء . وهذا هو ثروة الشعب الحقيقية لا النقود ، ، .

John Bellers, ; Proposals for Raising a College of Industry, London, 1696, p. 3.

(٣) ترىنا القطعة كيف يستغل مثل هذه الأوقات أولئك الذين يطلق عليهم أصدقاء التجارة ، ، ففى أحد لمرات . وكان ذلك سنة ١٨٣٩ كان مصرفى جشع عجوز جالساً في غرفته الخصرية فأزاح عطاء الدرج الذى كان جالماً عليه . وأبرز لصديق له ريبات من أوراق النقد قائلاً وقد غمره فرح شديد أن لديه من ذلك ٦٠٠,٠٠٠ جنيه ، وبات . هذه الأوراق كلها مبروطة ومخزىها جيماً بعد الساعة الثالثة في نفس اليوم ، ، .

وإذا نظرنا إلى المجموع السكلى للنقود المتداولة خلال فترة معلومة لوجدناه مساوياً لاثمان السلع التى تحققت زائداً بمجموع مبالغ المدفوعات المستحقة ناقصاً ، المدفوعات التى يوازن بعضها بعضاً وناقصاً عدد الدورات التى تقوم بها نفس قطعة العملة النقدية بصفقتها أداة تداول ووسيلة للدفع - وهذا كله مع فرض ثبات سرعة دوران أداة التداول ووسيلة الدفع . مثال ذلك بيع الفلاح حباً بجنينين يصلحان بذلك أداة تداول . وفى يوم التسوية يستخدم هذين الجنينين ليدفع ثمن التيل الذى سبق أن اشتراه من الغزال . حينئذ يشتري الغزال نسخة من الإنجيل بالجنينين ويدفع الثمن نقداً بحيث أن الجنينين يؤديان من جديد وظيفة أداة التداول وهكذا . ومن هنا مع افتراض الائتمان وسرعة الدوران والاقتصاد فى المدفوعات - فإن كمية النقود المتداولة خلال فترة معلومة من الزمن كيوم مثلاً تماثل أو تطابق بمجموع السلع المتداولة خلال هذه الفترة . إن النقود التى تمثل سلعة سبق سحبها من التداول تظل متداولة ، ويجرى تداول السلع التى لن يظهر على المسرح المعادل النقدي لها إلا فى يوم مستقبل ، وعلاوة على ذلك فالديون التى تعقد كل يوم والمدفوعات التى تستحق الوفاء فى نفس اليوم هى كميات غير قابلة للوزنة والتبادل فيما بينها . وتنشأ نقود الائتمان مباشرة من وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للدفع ، بما أن الكمبيالات التى تمثل مقادير يدين بها البعض مقابل سلع اشتروها ، يجرى تداولها بقصد نقل هذه الإلتزامات من واحد إلى آخر . ومن جهة أخرى يتسع نطاق وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للدفع وذلك تبعاً لاتساع نطاق نظام الائتمان . وإذا تولى نقود الائتمان وظيفة وسيلة الدفع فإنها تتخذ أشكالاً مختلفة خاصة بها وهى أشكال تجعلها مألوفة ميسورة فى مجال العمليات التجارية الكبرى . ومن الناحية الأخرى يزداد الاحتفاظ بالذهب والفضة كى يسد حاجة تجار التجزئة (١)

The Theory of Exchanges, the Bank Charter Act. of 1844, London 1864, p. 81,

وجاء فى صحيفة الأوبزرفر فى عددها الصادر يوم ٢٤ أبريل ١٨٦٤ ما يأتى : « تروج شائعات غريبة عن بعض الأساليب التى لجأ إليها البعض بقصد أحداث ندرة فى الأوراق النقدية .. ومع أن افتراض استخدام خدع من هذا القبيل من الأمور التى تحتل الشك ، إلا أن الأقوال تتداولها الألسن فى كل مكان بحيث يستحق الأمر الإشارة إليه حقيقة ، ، (١) لكى يمكن بيان مدى ضالة مقادير النقود الموجودة نقداً اللازمة لاجراء عمليات تجارية واسعة النطاق أذكر البيان التالى الذى أصدره أحد البنوك التجارية الكبرى بلندن (بيت موريسون ، ديلون وشركاهم)

حينما ينمو إنتاج السلع إلى درجة كافية فإن وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للدفع تنتشر إلى ما وراء مجال تداول السلع ، وتصبح النقود أساس العقود العام^(١) ويصير الآن دفع الربح والضرائب الخ نقداً بدلاً من دفعها عيناً. ويدل على عظم مدى توقف إمكانية هذا التحول على الطبيعة العامة لأحوال الإنتاج أن الامبراطورية الرومانية بذلت محاولتين لجباية الضرائب نقداً وأخفقت في كليهما . ونعلم أن طبقة الفلاحين الفرنسيين في عهد لويس الرابع عشر كانت تئن من الفقر الشديد مما أشار إليه بعبارة بلغة بواجابرت ومرشال فربان وسواهما . هذا

== بصدد المبالغ الواردة إليه والمدفوعة منه كل عام . ونجد في البيان ذكر عمليات البيت المالية التي تبلغ عشرة ملايين من الجنيهات في العام وقد خففت إلى مئتين المليون . ونجد الجدول وارد في Report From the Select Committee on the Bank Acts, July 1858 p. LXXI.

| المبالغ التي حدث تسليمها | المبالغ المدفوعة |
|--|-------------------------|
| جنيه | جنيه |
| كبيالات المصرفين والتجار المستحقة | ٣٠٢,٦٠٤ |
| للدفع بعد التاريخ | ٦٦٢,٦٧٢ |
| شيكات على المصرفين التي تدفع عند الطلب | ٢٢,٧٤٣ |
| ذهب | ٩,٠٢٢ |
| الأوراق النقدية بالأقاليم | ١,٠٤٨٤ |
| أوراق نقدية صادرة من بنك إنجلترا | |
| ذهب | |
| فضة ونحاس | |
| أذونات البريد | |
| المجموع الكلي ١,٠٠٠,٠٠٠ | المجموع الكلي ١,٠٠٠,٠٠٠ |

(١) وأذ يتقلب سير تجارة من تبادل البضائع بالبضائع أو التسليم والتسلم ، إلى بيع ودفع فإن كافة العمليات . تذكر حسب اثنين بالنقود ،

An Essay upon Public Credit, third edition, London, 1710, p. 8.

الفقر لم يكن سببه فداحة الضرائب فحسب ، وإنما كان مرجعه جبايتها نقداً لا عيناً^(١) وفي آسيا من جهة أخرى حيث تدفع مختلف أنواع الربيع عيناً وحيث المدفوعات العينية هي الجانب الأكبر من الضرائب ، تتوقف الظواهر على علاقات الانتاج التي تتكرر تبعاً لانتظام الظواهر الطبيعية . إن الدفع العيني أحد أسرار بقاء الإمبراطورية العثمانية . وإذا قدر للتجارة الخارجية التي فرضتها الدول الكبرى الغربية على اليابان أن تؤدي إلى دفع ريع الأرض نقداً لا عيناً لا تنتهي نظام الزراعة النموذجي في ذلك البلد إذ ستزول الظروف الاقتصادية المقيدة التي مارس في ظلها الأهليون ذلك النظام .

وتجد في كل بلد أياماً مخصوصة حددها العرف لإتمام التسويات ، ويرجع جانب من اختيار هذه الأيام إلى التغيرات الفصلية وهي الأحوال والشروط الطبيعية للانتاج . وإذا يتحدد موعد هذه الأيام فإنها كذلك تنظم المدفوعات التي لاتصل مباشرة بتداول السلع كالضرائب والربيع الخ ، ومقدار النقود الذي يتطلبه إتمام المدفوعات المستحقة في مثل هذه التواريخ في كافة أنحاء البلد يؤدي إلى حدوث اضطرابات فترية — وإن كانت سطحية — في اقتصاد وسائل الدفع^(٢) ويترتب على القانون الخاص بسرعة دوران وسيلة الدفع أنه فيما يختص

(١) أصبحت النقود نوعاً من الجلاذ العمومي ، وفن المال ،، البوتقة التي يتم فيها تسخين كمية هائلة من البضائع وتديرها وذلك بقصد انتاج هذا المتبقي المنذر بالشر ،، وكذلك ،، تملن النقود الحرب على الجنس البشري بأجمعه ،،.

Boisuiillebert, Dissertation sur la nature des richesses, de l'argent et des tributs. (طبعة دير . باريس ١٨١٣ ، المجلد الثاني ص ٤١٣ ، ٤١٢ ، ٤١٩) .

(٢) قال مستر كريج أمام لجنة مجلس العموم وذلك سنة ١٨٢٦ ما يأتي ،، في عيد النصر سنة ١٨٢٤ اشتد طلب الأوراق النقدية على بنوك دنبره بحيث لم تبق فيها ورقة واحدة لما حلت الساعة الحادية عشرة . أرسلت البنوك الى كافة المصارف الأخرى بغية الاقتراض منها فلم استطع ذلك ولهذا سويت كثير من العمليات باعطاء قصاصات من الورق فقط ، ولكن لم تأت الساعة الثالثة بعد اظهر حتى عادت جميع الأوراق النقدية الى المصارف التي كانت قد خرجت منها لقد كان ذلك مجرد نقل من يد الى أخرى ،، .

وبرغم أن متوسط الأوراق المتداولة في اسكتلندا بلغ أقل من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مالياً ما يحدث في بعض أيام دفع الأجور تداول جميع الأوراق التي في سورة المصرفيين ومبلغها ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . في مثل هذه الأيام تقوم النقود بوظيفة واحدة منصوبة فإذا ماتم أداؤها رجعت الى المصارف ثانية . انظر :

John Fullarton; Regulation of Currencies, London 1844, p. 85, note. وعلى -بيل الايضاح أقول انه في ذلك الوقت الذي كتب فيه فولرتون كانوا في اسكتلندة يصعدون أرواماً نقدية لاشيكات مقابل الودائع .

بكافة المدفوعات الفترية مهما كانت طبيعتها يتناسب مبالغ وسائل الدفع تناسباً عكسياً مع طول الفترة المحدودة للدفع^(١).

إن تطور النقود إلى وسيلة للدفع يجعل من الضروري جمع النقود احتياطياً للحاجة التي تنشأ في أيام التسريبات . وبينما نجد أن الاختزان ، بصفته أسلوباً خاصاً من أساليب اجتناء الثروة ، يختفى بتقدم المجتمع البورجوازي ، فإن تكوين احتياطيات لإعداد وسائل الدفع بعظم مداه كلها زاد نمو ذلك المجتمع .

ح - النقود العالمية Universal Money

عندما تخرج النقود من مجال التداول تنزع عن نفسها الأردية التي اتخذتها من حيث كونها مقياساً للثمن ، وعملة ، ورموزاً للقيمة ؛ ثم تعود إلى شكلها الأصلي وهو السيكة . وفي التجارة القائمة بين أسواق العالم يعبر عن قيمة السلع بطريقة يقرها العالم أجمع . وعلى ذلك فالشكل النقدي للسلع يواجهها في هذه الحالات أيضاً على هيئة نقود عالمية . وفي أسواق العالم فقط تتكسب النقود — إلى أعظم حد — صفة السلعة التي يكون شكلها الطبيعي الصورة الاجتماعية المباشرة التي يتجسم فيها العمل الإنساني بصفته المجردة ، وينطبق أسلوب وجودها في هذا المجال انطباقاً مناسباً ومتفقاً مع فكرتها التصورية .

ولا يوجد في مجال التداول القومي (الداخلي) سوى سلعة واحدة تصلح مقياساً للقيمة وبذلك تؤدي وظيفة النقود ، ولكن في السوق العالمية مقياسين للقيمة وهما الذهب والفضة^(٢).

(١) إذا استدعى الحال جمع ٤ مليوناً في السنة فهل الملايين الست (ذهباً) تكفي لما تتطلبه التجارة من أمثال هذه الدورات وشكل هذا التداول ؟ لو سألتنا هذا السؤال لأجاب بيتي بطريقته البليغة العادية قائلاً : « انى أجيب عن السؤال بنعم ، ذلك أنه إذا كانت النفقة ٤ مليوناً في حالة قصر هذه الدورات كأن تكون أسبوعية كما يحدث بين فقراء أهل الحرف والعمال الذين يتسلمون أجورهم ويدفعون ما عليهم في كل سبت ، إذن لكان في شهري جزءاً من الملايين من النقود ما يعقق هذه الأغراض . ولكن إذا كانت هذه الدورات تقع كل ثلاثة شهور طبقاً لعادتنا في دفع الربيع وجباية الضرائب ففي هذه الحالة يتطلب الأمر عشرة ملايين . وبناء عليه إذا فرضنا أن المدفوعات تتم في دائرة مختلفة تتراوح بين أسبوع وثلاثة عشر أسبوعاً فعلى أن تعضيف ١٠ ملايين إلى شهري فيكون نصف ذلك ٥ ٠ بحيث إذا كان لدينا ٥ ملايين لكان لدينا ما فيه الكفاية ،،

Political Anatomy of Ireland, London, 1691 Appendix, Verbum sapienti, p.p. 13-14.

(٢) ومن هنا تبدو سخافة التشريع الذي يوجه المصارف القومية نحو تكوين احتياطيات من ذلك المعدن النفيس

تقوم النقود بوظيفة أداة الدفع العالمية ، ووسيلة الشراء العالمية ، والصورة التي تتجسم فيها والتي يقرها العالم ، وتتحضر وظيفتها الرئيسية في أنها أداة الدفع لتسوية الديون الدولية ومن هنا جاء شعار التجاريين عن « الميزان التجاري » (١) . ويصلح الذهب والفضة وسائل دولية للشراء وخاصة في الأحوال التي يضطرب فيها التوازن العادي في تبادل المنتجات بين الشعوب المختلفة ، وأخيراً فهي تؤدي وظيفة الصورة العالمية التي تتجسم فيها الثروة حينما لا تتعلق المسألة بالشراء أو البيع وإنما بنقل الثروة من بلد إلى آخر ، وحينما يتعدى هذا النقل على شكل سلع إما بسبب أزمات في الأسواق أو بسبب طبيعة الغرض الذي يجب تحقيقه (٢) .

وكما أن كل دولة في حاجة إلى احتياطي من النقود للتداول الداخلي فيها ، كذلك تحتاج إلى احتياطي مثله لأغراض التداول الخارجي في أسواق العالم . وعلى ذلك فوظائف الاختزان

والتي يقدم بوظيفة النقود في داخل الدولة ، وانما تعرف جيداً تلك « الصعاب السارة » التي أوجدتها بنك إنجلترا لنفسه . راجع كارل ماركس (مصدر سبق الإشارة إليه ص ١٣٦ وما بعدها) لكي تعلم أهم الفترات في تاريخ تغييرات التي طرأت على القيم النسبية للذهب والفضة . وقد صرح سيدر برتيل في قانون البنك الصادر سنة ١٨٤٤ مصرحاً لبنك إنجلترا أن يصدروا رقاً مالية بضمان الفضة بشرط ألا يريد الاحتياطي من الفضة عن ربع احتياطي الذهب ، وقد أراد من هذا التصريح مساعدة البنك على تخطي تلك الصعوبة التي وجد نفسه فيها ؛ وتقرر أن تؤخذ قيمة الفضة حسب ثمنها بالذهب في سوق لندن .

(١) كان النظام التجاري عبارة عن النظام الذي ابتدعه أولئك الاقتصاديون الذين اعتبروا أن هدف التجارة الدولية ينحصر في تسوية موازين التجارة الفضة بالذهب والفضة ، وقد اخفق خصوصهم بدورهم أخفاناً كاملاً في فهم وظيفة النقود العالمية وقد اوضحت في موضع آخر بالتفصيل ريكاردو كيف أن الفكرة الباطلة عن القوانين التي تنظم كبة أداة التداول تمكن في فكرة خاطئة بالمثل عن الحركات الدولية للمعادن النفيسة . ويقول ريكاردو « أن الميزان التجاري غير الصالح لا ينشأ مطلقاً إلا من تبادل زائد عن الحاجة ... أن تصدر العملة النقدية سيء رخصها ، وهو السبب في الميزان التجاري غير الصالح وليس نتيجة مترتبة عليه ، هذا المذهب الخاطئ . نجد مثله لدى باريون الذي كتب يقول « أن الميزان التجاري - أن كان له وجود - ليس السبب في اخراج النقود من البلد ولكنه نتيجة الاختلاف في قيمه ، السبب في كل بلد (باريون : مصدر سابق ص ٤٩ - ٦٠) وفي كتاب The Literature of Political Economy, A Classified Catalogue (لندن ١٨١٥) نجد أن McCulloch يمدح باريون على هذا الرأي ولكنه على قدر كاف من الحذر والفتنة يسمح له بتجاهل بضامة الأشكال التي يزين بها باريون هذا الغرض الضعيف الذي يرتكز عليه . مبدأ العملة ، وكتاب ماك كولوخ المشار إليه لا ينصف بطابع النقد بل أنه لا يتبرح الأمانة ويبلغ الذروة من هاتين الناحيتين في الأجزاء التي خصصها لتاريخ نظرية النقود ، والسبب في ذلك أنه في هذا الجزء يلعب دور الدافع للورد آر فرستون حيث يدعوه « زعيم المالين » .

(٢) قد تنشأ الحاجة إلى القيمة بشكلها النقدي كي يمكن دفع الاغانات ، وتقديم القروض النقدية للمساعدة في هرواة الحروب ، ولتقسيم الأموال التي تمكن المصاوغ من استئناف دفع المبالغ المطلوبة منها .

هنشؤها في وظيفة النقود كأداة للتداول والدفع في الداخل، كما تنشأ عن وظيفتها كمنقود عالمية (١) . ولهذا الوظيفة الأخيرة لا بد من السلعة النقدية الصحيحة أى الذهب والفضة فعلا . وهذا هو السبب الذى من أجله يدعو سير جيمس ستيوارت الذهب والفضة « نقود العالم » ، وذلك بقصد تمييزهما عن البديل القومى .

إن مجرى الذهب والفضة مزدوج ، فهو من جهة ينتشر من مصادره إلى أسواق العالم كي تمتصه ميادين التداول القومية المختلفة . وكى يحل محل العملة الذهبية والفضية التى تعرضت للتآكل وليند الناس بأدوات انترف ، وياتجمد على شكل كنوز مخزنة (٢) . وهذا المجرى الأصلى تبدأه الدول التى تستبدل عملها محققاً فى السلع بعمل ممثل فى المعادن النفيسة بواسطة البلاد التى تنتج الذهب والفضة . ومن جهة أخرى هناك اتجاه من ناحية إلى أخرى للذهب والفضة بين مختلف ميادين التداول القومية ، وهو يسار تتوقف حركته على التقلبات التى لا تنقطع فى مجرى التبادل الدولى (٣) .

وفى البلدان التى نما فيها الأسلوب البورجوازى فى الإنتاج تحدد الكنوز المتركة فى حشرات المصارف بالحد الأدنى اللازم كى تؤدى هذه الوظائف الخاصة التى تضطلع بها (٤) .

(١) « لست فى حاجة حقاً الى دليل مصنع يشهد بكفاية الله الاخيران فى البلاد التى تدفع الذهب والفضة لتحقيق كل نواحي التسويات والضبط الدولية دون أية مساعدة ملبوسة من التداول ، أكثر من الدليل الذى تقدمه السهولة التى تمكنت بها فرنسا — ولما تهنى بعد من صدمة الغزو الأجنبى المدمر — من أن تدفع فى ظرف سبع وعشرين عاماً عشرين مليوناً فرضتها عليها قسراً الدول المظلمى المتحالفة ومن هذا المبلغ ثمة كبيرة من الذهب وذلك دون أن تعرض العملة الأهلية لأى قدر محسوس من القهر أو الاضطراب ، بل ويدون أى قلب مزعج فى بورصاتها » .

Fullarton, op. cit., p. 134

(٢) توزيع النقود بين الأمم بالنسبة الى حاجياتها المتباينة نظراً لأن المنتجات تعتمد دائماً ،

Le Trosne, op. cit., p. 196

« ان المناجم التى تخرج الذهب والفضة باستمرار تنتج المقدار الكافى الذى نحتاجه كل أمم » ،

J. Vanderlint, op. cit., p. 40

(٣) « تملو المبادلات وتهبط كل أسبوع ، وتصد فى أوقات معينة من السنة عند صالح الآلة ، بينما ترتفع كثيراً فى أوقات أخرى ويكون الارتفاع حينذاك فى صالحها » ، باربون (مصدر سابق ص ٣٩) .

(٤) تعرض هذه الوظائف المتباينة الى أن يتصادم بعضها مع بعض حينما يكون على الذهب والفضة أيضاً أن يصير رصيدا يستخدم فى تحويل الأوراق النقدية .

ركود في تداول السلع أى توقف في نفس سير تحولاتها (١).

(١) أن ما يزيد من النقود عن الحاجة المطلوبة للتجارة المحلية وصيد ميت لا يعود يرجع على الدولة التي يبيع فيها:
John Bellers : Essays, etc.p. 39 ص ١٢-١١، ماذا يحدث إذا كان لدينا من العملة النقدية أكثر من النقود.
اللازم؟ اتنا قد نذيب أثقالنا وزنا ونحياها إلى أدوات مضي وآتية من الذهب والفضة ، أو نبيعها في الخارج كأنها.
سلعة حيث عليها نفس الطلب ، أو نوجرها .مقابل فائدة حيث تكون الفائدة مرتفعة .،

W. Petty : Quantu luncunque, p. 39.

« ليست النقود سوى الشحم في الجهاز الدينامي ، حيث كثير منه غالبا ما يمر قبل سرعة عمل الجهاز وقليل جداً
يتمتع من الحركة ... فكما أن الشحم يلين حركة العضلات ، ويغذي الجسم إذا لم يتوافر الغذاء . وبذلك المعجوات غير
المستوية ، وبيعت على جمال الجسم ، فكذلك النقود في الدولة تدرع من حركتها ، وتنفيذها من الخارج في أوقات
الجدب الداخلي ، وتسوى الحسابات ... وتسبب جمال الكل — ولو أن ذلك ينصب بصفة خاصة على أولئك الذين
يملكون الكثير منها .، W. Petty : Political Anatomy of Ireland. ص ١٤ .

الباب الثاني

تحول النقود إلى رأس مال

الفصل الرابع

تحول النقود إلى رأس مال

١ - الصيغة العامة لرأس المال

إن تداول السلع نقطة ابتداء رأس المال ، وأساسه التاريخي هو إنتاج السلع وذلك الشكل النامي من تداولها ويعرف باسم التجارة . ويبدأ التاريخ الحديث لرأس المال في القرن السادس عشر مع قيام نظام تجاري عالمي وفتح السوق العالمية .

وإذا أغفلنا الجوهر المادي لتداول السلع ، وأغفلنا تبادل مختلف القيم الاستيعابية وقصرنا النظر على الأشكال الاقتصادية التي تولدها عملية التداول ، لأنفسنا أن ننتجها النهائية عبارة عن النقود .

وهذا الناتج الأخير لتداول السلع أول شكل يظهر به رأس المال . ومن وجهة النظر التاريخية ، يبدو رأس المال بخلاف الثروة الزراعية ، على هيئة نقود أي يبدو كثروة نقدية أو رأس مال التاجر والمراعي (١) .

غير أنه لا حاجة بنا للبحث عن أصل ونشأة رأس المال كما ندرك أن النقود هي الشكل الذي ظهر فيه ، لأن هذا التاريخ يتكرر كل يوم . وكل مجموعة من رأس المال تأتي إلى السوق (ستوق السلع أو العمل أو النقود) على هيئة نقود لا بد أن تتحول بطريقة محدودة معينة إلى

(١) أن التباين بين القوة المرتكزة على المملكات الشخصية من المباداة والعبودية . وهي القوة التي تستفها الزراعة من جهة ، وبين القوة غير الشخصية الناجمة عن ملكية النقود . نقول أن هذا التباين تجد أحسن التعبير عنه بثلاثين فراسين يمكن ترجمتهما كالآتي " ما من أرض بدون نيت ، ، ، ليس للنقود سيد ، ، ،

رأس مال . والفارق الأول بين النقود من حيث كونها نقوداً ورأس مال ، ليس إلا الفارق بين شكلي تداولها .

وأبسط صورة لتداول السلع وهي (س - ن - س) عبارة عن تحويل السلع إلى نقود ثم تحويل الأخيرة إلى سلع من جديد وهذا هو البيع بقصد الشراء . وهناك صورة أخرى مختلفة من حيث الكيف وهي (ن - س - ن) ويقصد بها تحويل الأخيرة إلى نقود ، بمعنى أننا نشترى بقصد البيع . والنقود التي تتحول طبقاً لهذه الطريقة الأخيرة تصبح رأس مال .

إذا أنعمنا النظر في الدورة (ن - س - ن) رأينا أنها ، مثل الدورة البسيطة (س - ن - س) تمر خلال مظهرين متقابلين : (ن - س) أى الشراء وفيه تتغير النقود إلى سلع ، (س - ن) أى البيع وفيه تتحول السلع ثانية إلى نقود . واتحاد هذين المظهرين يكون حركة واحدة يرجع إليها الفضل في مبادلة النقود بسلعة ثم إعادة مبادلة هذه السلع بنقود - أو إذا أغفنا الفارق الشكلي بين الشراء والبيع اقلنا إن النقود تشتري السلع ثم بعد ذلك تشتري السلع النقود (١) ونتيجة هذه العملية كلها تبادل النقود بالنقود (ن - ن) فإذا اشترت ٢٠٠٠ رطل من القطن بمائة جنيه وبعثتها بمبلغ ١١٠ جنيه ، أكون في الواقع قد استبدلت ١٠٠ ب ١١٠ .

ومن الجلي الآن أن الدورة (ن - س - ن) تصبح لا معنى لها إذا انتهت بعد هذا العناية الذي تجسمناه بأن يحل مبلغ من النقود مكان مبلغ آخر مساو له تماماً أى ١٠٠ جنيه مقابل ١٠٠ جنيه ، لأنه في هذه الحالة تصبح طريقة البخل أبسط وأضمن إذ أنه يحتفظ بالمائة جنيه التي لديه ولا يعرضها لأخطار التداول ، ومن جهة أخرى سواء كان التاجر الذي دفع ١٠٠ جنيه ثمناً لقطعه قد باعها بمبلغ ١١٠ أو ١٠٠ أو حتى بخمسين جنيهاً ، فإن نقوده مرت في حركة مختلفة من حيث الكيف عن حركة تداول السلع البسيط كما لو كان الفلاح مثلاً يبيع قمحاً ثم يشتري ملابس بما يحصل عليه من نقود . وغایتنا الأولى الآن أن ندرس الخواص التي تميز الدوريتين (ن - س - ن) ، (س - ن - س)

ولنتساءل الآن عن النواحي المشتركة بينهما ، فهما يتجللان إلى المظهرين المتقابلين ، وفي كل من هذين يقف نفس العنصرين الماديين أى السلعة والنقود وجرماً لوجه ، وكذلك يقف شخصان هما البائع والمشتري كل منهما إزاء الآخر وقد ارتديا نفس القناع الاقتصادي فكل دورة إن هي إلا وحدة تجمع بين نفس المظهرين المتقابلين ، وفي كل حالة تتم هذه الوحدة عن

(٣) يقول Mercier de la Rivière ، بالنقود تشتري بضائع ، وبالبضائع تشتري نقوداً ، ،

في كتابه L'Ordre naturel et essentiel des sociétés politiques ص ٥١٣

طريق تدخل أطراف ثلاثة أحدهما بائع والثاني مشتر بيننا الثالث بائع ومشتري . ولكن الشيء الذي يمثل الدورتين (س - ن - س) ، (ن - س - ن) هو النظام العكسي لترتيب أو توالي المظهرين . فتداول السلع البسيط يبدأ ببيع وينتهي بشراء ، أما تداول النقود بصفقتها رأس مال فيبدأ بشراء وينتهي ببيع . وفي الحالة الأولى تكون السلع هي البداية والهدف ، وتكون النقود في الحالة الثانية نقطة الابتداء والغاية . وفي الشكل الأول تحدث الحركة عن طريق تداول النقود ، وفي الثانية تحدث بواسطة السلعة .

وفي الدورة (س - ن - س) تتحول النقود في النهاية إلى سلع تصلح قيما استعمالية ، بينما في الدورة الأخرى (ن - س - ن) يعرض المشتري النقود حتى يستردها بصفته بائعاً . فهو في حالة الشراء يلقى بالنقود في التداول حتى يتسنى له سحبها منه ثانية حيث يبيع نفس السلعة وهو إذن لا يفرط في نقوده إلا لغرض ما كر وهو استردادها ، وعلى ذلك فهو لا ينفق النقود وإنما يدفعها مقدماً^(١) .

وفي الشكل (س - ن - س) تغير نفس قطعة النقود مكانها مرتين ، فالبائع يحصل عليها من المشتري ثم يدفعها إلى بائع آخر . فالعملية كلها التي تبسداً بتسلم النقود مقابل السلع تنتهي بدفع النقود مقابل السلع . ولكننا نشاهد العكس في الشكل (ن - س - ن) إذ السلعة لا قطعة النقود هي التي تغير مكانها مرتين فالمشتري يأخذها من البائع وينقلها إلى آخر . وكما أنه في حالة تداول السلع البسيط يسبب التغيير المزدوج لمكان قطعة النقود مرورها من يد إلى أخرى فكذلك نجد هنا أن التغيير المزدوج لمكان نفس السلعة يؤدي إلى عودتها إلى النقطة التي بدأت فيها . هذه العودة لا تتوقف على بيع السلعة بأكثر من ثمن شرائها إذ هذا لا يؤثر إلا في كمية النقود التي تعود هذه العودة نفسها تحدث بمجرد أن يعاد بيع السلعة المشتراة ، وبعبارة أخرى بمجرد أن تتم الدورة (ن - س - ن) وبهذا نلص فرقاً واضحاً بين تداول النقود بوصفها نقوداً ؛ فقط وتداولها بصفقتها رأس مال . وتنتهي الدورة (س - ن - س) حالما تؤخذ منا النقود التي نحصل عليها من بيع سلعة ، وذلك حين نشترى سلعة أخرى . وإذا ترتب على هذا أن رجعت النقود إلى نقطة ابتدائها فلن يتم هذا الأمر إلا بتجديد العملية كلها . فإذا بعث ربعا من القمح بثلاثة جنينيات واشترت بهذا المبلغ ملابس ، تكون النقود من ناحيتي قد

(١) «حين يشتري شيء كي يباع ثانية ، فالمبلغ الذي استخدم هكذا يقال له نقود مدفوعة مقدماً ؛ وحين يشتري الشيء لكيلا يباع يجب أن يقال أن المبلغ أُنْفَقَ ، : مؤلفات جون ستيرارت - بل لناشرها الجبرال سهر جيس - ستيرارت (انه) لندن ١٨٠١ ج ١ ص ٢٧٤ .

أنفقت لأنها أصبحت ملكاً لصاحب الملايس وهو الذى يعنيه شأنها . وإذا ما بيعت ربعاً ثانياً عادت النقود إلى لأن هذه العملية قد تكررت . وإذا أتممت العملية الثانية بشراء جديد خرجت النقود من يدى . وهكذا يتضح أنه فى (س - ن - س) لا علاقة بين إنفاق النقود وعودتها . ومن جهة أخرى تتوقف عودة النقود فى الدورة (ن - س - ن) على طريقة إنتاجها . وبغير هذه العودة تحقق العملية أو تتوقف ولا تكون كاملة نظراً لعدم وجود مظهرها الختامى الذى يكملها ألا وهو البيع .

والدورة (س - ن - س) تبدأ بساعة وتنتهى بأخرى تخرج من مجال التبادل وتدخل فى حين الاستهلاك . فالاستهلاك أو قضاء الحاجات أو القيمة الاستعمالية هو النهاية والغاية . ولكن الدورة (ن - س - ن) تبدأ وتنتهى بالنقود ، والقيمة التبادلية هى الدافع عليها . وفى تداول السلع البسيط نجد اطرفى الدورة شكلاً اقتصادياً واحداً . فكلاهما سلعتان لهما حجم قيمة واحد وفى هذه الحالة نرى أن أساس الحركة هو تبادل المنتجات أى مختلف المواد التى يتمثل فيها عمل المجتمع . ويختلف الحال فى (ن - س - ن) التى تبدو لأول نظرة عدمية القيمة ، ففيها نجد لسكلا الطرفين نفس الشكل الاقتصادى ، وكلاهما نقود أى إنهما ليسا قيماً استعمالية مختلفة من حيث الكيف نظراً لأن النقود هى الشكل الذى تحولت إليه السلع أى الشكل الذى فقدت فيه قيمتها الاستعمالية المخصوصة . إن استبدال مائة جنيه بقطن ثم مبادلة الأخير بمائة جنيه مجرد طريقة ملتوية لاستبدال نقود بنقود ، الأمر الذى يحمل على الظن بأنها عملية سخيفة غير ذات غرض أو مغزى^(١) .

والطريقة الوحيدة التى يمكن بها تمييز مبلغ من النقود عن مبلغ آخر طريقة متعلقة بالحجم . وعلى ذلك فالعملية لا تعزو معناها إلى أى اختلاف كينى Qualitative بين طرفيها

(١) يقول مرسيه دى لاريفير فى مناقشة حجج الاقتصاديين ، « اننا لانستبدل النقود بنقود » ، (نفس المصدر ص ٤٦٨) . وفى مؤلف يدل عنوانه على أنه يناقش « التجارة » ، و « المضاربة » ، « نقراً الآتى » : « تنحصر التجارة كلها فى اجراء التبادل بين أشياء من أنواع مختلفة ، ونفناً الميزة (النسبة الى التاجر) عن هذا الاختلاف فاستبدال رطل من الخبز برطل آخر من الخبز لا يترتب عليه أية ميزة ... ومن هنا تقارن التماراة بانقاراة الى تنحصر فى مجرد تبادل نقود بنقود » .

Thomas Corbet : An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals; or the Principles of Trade and Speculation explained, London 1841; p. 5

وبرغم أن كوربت يخفق فى أن يرى أن ، ن - ن ، أى مبادلة النقود بالنقود شكل يقتضيه التداول لاني حالة ==

إذ كلاهما نقود ، وإنما تعزو معناها إلى الاختلاف الكمي بين هذين الأنطوقين ، لأن النقود التي نسحبها من التداول في ختام العملية أكبر قدرأ من تلك التي نلقى بها في التداول عند البداية ، فالقطن الذي يشتري بمبلغ ١٠٠ جنيه قد يباع بمبلغ قدره ١٠٠ + ١٠ أى ١١٠ من الجنيهات . وبهذا يكون الشكل الصحيح لهذه العملية هو (ن - س - ن ') وفيه ن ' = المبلغ المدفوع أصلاً مضافاً إليه الزيادة . هذه الزيادة أدعوها فائض القيمة . إن القيمة المدفوعة في الأصل تعرض في التداول لتغير في حجم قيمتها إذ تضيف إلى ذاتها ^١ فائض قيمة أو بعبارة أخرى إنها تتمدد وتنتشر . هذه الحركة هي التي تحولها إلى رأس مال .

وطبيعي أيضاً أنه من الممكن في (س - ن - س) قيام الطرفيت س ، س (كالقمح والملابس مثلاً) بتمثيل حجمين مختلفين من القيمة . فقد يبيع الفلاح قمحه بأكثر من قيمته أو يشتري بما دون قيمته ، وقد يخدعه تاجر الملابس . غير أن هذه القوارق عرضية محتمة في هذا الشكل من التداول الذي نبهت أمره . فالعملية هنا لا تفقد معناها لأن طرفيها القمح والملابس معادلان أحدهما للآخر ، كما هو الحال في العملية ن - س - ن التي تفقد معناها حينما تكون النقود في البداية والنهاية متساوية في مقدارها . والواقع أن تعادل القيم في العملية (س - م - س) بالأخرى شرط لازم لكي تكون الدورة عادية غير شاذة .

وتكرار عملية البيع بقصد الشراء يظل في داخل الحدود التي يرسمها هدف هذا التكرار ، ألا وهو الاستهلاك أى إشباع حاجات من نوع مخصوص . وهذا هدف خارج تماماً عن نطاق التداول . ولكن من جهة أخرى حين يشتري الشيء لنديعه تكون بداية العملية ونهايتها واحدة أى النقود أو القيمة التبادلية . ولو لم تكن لهذا السبب وحده لكانت الحركة لا نهاية لها . لاشك أن (ن) تصبح ن + ح ن أى أن ١٠٠ جنيه تصير ١١٠ من الجنيهات . ولكن لو نظرنا إلى الأمر من ناحية مظهره الكيفي البحت لوجدنا أن ١١٠ هي نفس ١٠٠ وهي

= رأس مال التاجر فقط بل في حالة رأس المال كله إلا أنه على كل حال يعترف بأن هذا الشكل مشترك بالنسبة إلى المقامرة والمضاربة . وهنا يظهر Mc Cullach ويحدثنا أن الشراء بقصد البيع مضاربة ، وهذا يخفى الفارق بين الاتجار والمضاربة ، أن كل عملية يشتري فيها الفرد منتجاً لكي يبيعه ثانية . هي في الواقع مضاربة .

A Dictionary Practical of Commerce لندن ١٨٤٧ ص ١٠٤٨ . ويقدر أكثر من البساطة يلاحظ بنو وهو شاعر بورصة الأوراد المالية بأستردام ، التجارة لعبة حظ ، (هذه العبارة مقتبسة من لوك) ولن نكتب شيئاً إذا كان الذين نلعب ضدهم من المتدولين . وحتى إذا ربحتنا في الأجل الطويل ، فنستعطر مع هذا إلى التنازل عن الجانب الأكبر من ربحتنا إن شئنا ابتداء اللعب من جديد .

Traite de la circulation^١ et du credit. أمستردام سنة ١٧٧١ ص ٣٣١ .

النقود . فضلاً عن هذا لو نظرنا إلى المسألة من وجهة الكم فإن ١١٠ جنيه شأنها كشأن المائة جنيه ، مقدار محدود من القيمة . فإذا أنفقت ١١٠ جنيه كنتود بطل عملها ولم تعد رأس مال ، إذ بمجرد سحبها من التداول تصبح اختزاناً ولا تزيد فلساً حتى ولو ظلت موضع الاختزان إلى يوم الدين . وعلى ذلك إذا كان الغرض تمدد القيمة فهناك نفس الإغرام لزيادة قيمة الجنيهات الـ ١١٠ كقيمة المائة جنيه لأنهما تعبران محدودان للقيمة التبادلية ، الأمر الذي يجعل لهما أهمية الاقتراب بقدر الإمكان من الثروة المطلقة وذلك بواسطة امتداد الحجم . ويبدو بمجرد النظر أن القيمة التي دفعت في الأصل وهي مبلغ المائة جنيه متميزة عن فائض القيمة وقدره ١٠ جنيهات والذي أضيف أثناء التداول . ولكن سرعان ما يختفي هذا الفارق إذ في نهاية العملية لا تتسلم المائة جنيه الأصلية بيد والعشرة جنيهات أى فائض القيمة باليد الأخرى ، بل كل ما يحدث هو أننا نحصل على ١١٠ جنيه وهي صالحة لبدا عملية الامتداد للمائة الأصلية . فالنقود تنهى العملية لكي تبدأها من جديد^(١) ، وعلى ذلك فالنتيجة النهائية لكل دورة منفصلة تكون من تلقاء ذاتها نقطة الابتداء في دورة أخرى . وعلى ذلك فالتداول البسيط للسلع . أى البيع بقصد الشراء . وسيلة لتحقيق غرض لا اتصال بينه وبين التداول وهو امتلاك القيم الاستعمالية أو قضاء الحاجات . وعلى النقيض من ذلك فتداول النقود غاية في ذاته لأن تمدد القيمة لا يحدث إلا في داخل نطاق هذه الحركة المتجددة على الدوام . ولهذا لا تكون لتداول رأس المال حدود^(٢) .

(١) ينقسم رأس المال ... إلى رأس مال أصل وريح والآخر هو زيادة رأس المال ... ولو أن هذا الريح من الناحية العملية يتحول مباشرة وفي الحال إلى رأس مال ويتحرك مع الأصل ،

F. Engels : Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie
في مجلة «Deutsch-Französische Jahrbücher» والتي رأس تحريرها أرنولد روج وكارل ماركس ،
باريس ١٨٤٤ ص ٩٩ .

(٢) يفرق أرسطو بين « الاقتصاد » ، وعلم تكوين الثروة ، ، فالأول من حيث أنه فن كسب العيش يتحصر في الحصول على الأشياء اللازمة للبقاء والتي فيها نفع للأسرة أو الدولة . وإليك ما يقوله « وتتكون الثروة الحقيقية من أمثال هذه القيم الاستعمالية لأن كمية الممتلكات التي من هذا النوع والتي تجعل الحياة بهجة ، غير محدودة . وهناك طريقة أخرى للحصول على لأشياء ، ومن الحق والصالح أن تطلق اسم chrematistics وفي مجال هذا الأخير ليس من حد للثروة والممتلكات . إن التجارة لا تنتمي من حيث طبيعتها إلى هذا العلم لأن التبادل هنا خاص فقط بالأشياء الضرورية للمشتري والبائع ، يقصد أرسطو من كلمة التجارة « تجارة التجزئة » ، وهو يستعمل هذه الكلمة لأن القيم 'الاستعمالية' تسود في تجارة التجزئة . بعد ذلك أخذ أرسطو يوضح كيف كانت المقايضة الشكل الأصلي من التجارة ، فلما اتسع نطاق المقايضة نشأت النقود بالضرورة . فبكشف النقود تحولت المقايضة إلى تجارة — وهي بخلاف الميل الأصلي —

وصاحب النقود الذي يمثل هذه الحركة ، يصبح رأسمالياً ويصير شخصه أوجيبه النقطة التي تبدأ منها النقود . والغرض الموضوعي أى تمدد القيمة هو هدفه الذاتي وأساس الدورة (ن - س - ن) . وهذا الشخص يقوم بوظيفة صاحب رأس المال أى رأس المال مجسماً في شخص له شعور وإرادة . وعلى ذلك ينبغي ألا ننظر إلى الرأسمالى على أن هدفه الحقيقى القيمة الاستعمالية (١) أو الحصول على ربح من عملية واحدة ، لأن ما يهدف إليه فعلاً عملية لا تنتهى غايتها تحقيق الربح (٢) ويشترك الرأسمالى والبخيل فى الجرى غير المحدود وراء الإثراء المطلق ، وبالنهم الشديد وراء القيمة . ولكن بينما البخيل رأسمالى فقد صوابه فالرأسمالى يخيل عاد إلى صوابه . والبخيل فى سعيه الدائم نحو زيادة القيمة التبادلية ينقذ نقوده من التبادل (٣) ، أما زميله الأصدق نظراً فيحقق هذه الغاية بمواصلة إلقاء النقود فى مجال التداول (٤) .

والأشكال النقدية التى تتخذها قيمة السلع فى عملية التداول البسيط لها فائدتها فى إتمام تبادل السلع ثم تختفى فى النتيجة النهائية للحركة . أما فى الدورة (ن - س - ن) فالسلسلة والنقود تمثلان وسيلتين مختلفتين لوجود القيمة ، وتكون فيهما النقود عبارة عن طريقة

== تحولت إلى تكوين الثروة . ويتبين فلم تكين الثروة عن علم الاقتصاد من حيث هو ، انه فيما يخص بالأول يكون التداول مصدر الثروة ، ويدور ان تكوين الثروة يتوقف على النقود لأنها البداية فى هذا النوع من التبادل . الغاية فيها وعلى ذلك فالثروة ، كما يحاول علم تكوين الثروة الحصول عليها غير محدودة . وكما ان كل من لا يكون وسيلة لغاية بل غاية فى حد ذاته غير مقيد من حيث هدفه لأنه يحاول دوماً الاتراب من هذا الهدف ، بينما الأعمال التى تكون وسيلة لغاية لأن الهدف نفسه يفرض عليها حدوداً - نقول نه لهذه العوامل لا نجد لم تكوين الثروة حداً للهدف منها نظراً لأن هذا الهدف هو الإثراء المطلق . ان للاقتصاد حدوداً بعكس تكوين الثروة ... ويهدف الأول إلى شيء مختلف عن الثروة بينما يعمل الثان على ازدياد النقود . . . وبسبب الخلط بين هذين الشكلى المتداخلين نظراً البعض إلى الاحتفاظ بالنقود وزيادتها كأنهما الغاية النهائية من علم الاقتصاد Aristotle : De Republica, lib. 1, caps. 8 and 9, passim.

(١) وهو ليست السلع (هـ يحسن ان نقرأها القيم الاستعمالية) الهدف الأخير الذى يضعه نصب عينه الرأسمالى المتاجر ... إن النقود الغاية التى يسعى إليها Thowas Chalmers: On Politieal Economy etc, Second edition, London 1832, p. 166.

(٢) يعباً التاجر قليلاً أولاً بهم مطلقاً بما حقق من ربح لأن غرضه الحصول على ربح آخر A. Genovesi, Lezioni di economia civile, 1765, Custodi's edition, modern section, vol VIII, p. 136,

(٣) كلمة «ينقذ»، بمعناها المزدوج لها مقابل مضبوط فى اليونانية

(٤) «هذه الغاية التى لا تمتلكها الأشياء حين تتحرك مباشرة نحو الأمام، تملكها حين تدور إلى الوراء»، جاليانى

وجودها العامة بينما تمثل السلعة الوسيلة الخاصة (أو المسترة إن شئنا القول^(١)) . فقيمة السلع تغير شكلها على الدوام دون أن تضيع خلال هذا الانتقال من شكل إلى آخر ، وبهذا تكتسب صيغة فعالة بطريقة آلية . وإذا أخذنا كلا من الشكلين المختلفين اللذين تتخذهما القيمة المتمددة بذاتها واحداً بعد الآخر خلال حياتها ، لوصلنا إلى الغرضين التاليين وهما : رأس المال هو النقود ، ورأس المال هو السلع^(٢) . وفي الحقيقة فإن القيمة هنا ، بينما تتخذ على الدوام شكل نقود وشكل سلع الواحد بعد الآخر ، فإنها العامل الفعال في عملية تغير خلالها وفي نفس الوقت من حيث الحجم ، وتولد فائض القيمة بحيث أن القيمة تتمدد بطريقة تلقائية ، ذلك لأن الحركة التي تضيف القيمة خلالها فائضاً إلى ذاتها هي حركتها نفسها وتمدها الذاتي . ونظراً لكونها قيمة تكون قد اكتسبت الصفة الخفية التي تمكنها من إضافة القيمة إلى ذاتها . فهي تلد نسلاً حياً أو على الأقل تصبح أيضاً ذهبياً .

فالقيمة إذن لكونها العامل الفعال في مثل هذه العملية (أى تتخذ مرة شكل نقود وأخرى شكل سلع برغم محافظتها على ذاتها وتمدها خلال هذه التغيرات) تتطلب شكلاً مستقلاً قائماً بذاته تستطيع بواسطته أن تثبت شخصيتها ، وهى لاتتخذ هذا الشكل إلا على هيئة نقود . فعلى هيئة النقود تبدأ القيمة وتنتهى ثم تبدأ من جديد . لقد بدأت بأنها ١٠٠ جنيه وهى الآن ١١٠ . وهكذا ، ولكن النقود نفسها لا تزيد عن كونها أحد شكلى القيمة ، فإذا لم تتخذ شكل سلعة ما فلن تصبح رأس مال . وليس هنا تناقض بين النقود والسلع كما فى حالة الاختزان ، فالرأسمالى يعلم أن كافة السلع هى فى الحقيقة نقود ووسيلة عجيبة تتيح له المجال كي يحصل من النقود على مقدار أكبر منها .

فى التداول البسيط (س - ن - س) لا تكتسب قيمة السلع أكثر من شكل مستقل عن قيمها الاستعمالية أى الشكل النقدي ، ولكن نفس تلك القيمة تبدو لنا فجأة فى التداول (ن - س - ن) أى تداول رأس المال كإداة ذات حركة ذاتية مستقلة ، وكإداة لا تكون فيها النقود والسلع إلا مجرد أشكال تتخذها أو تطرحها بالدور . وأكثر من هذا فبدلاً من أن تمثل علاقات سلع فإنها تدخل (إذا صح القول) فى علاقة خاصة بالنسبة الى ذاتها . فتميز نفسها كقيمة أصاية

(١) ليس الجوهر المادى هو الذى يكون رأس المال ، وإنما قيمة الجوهر المادى هى التى تفعل ذلك .

(٢) B. Say : Traité de l'économie politique الطبعة الثالثة باريس ١٨١٧ - ص ٤٢٨
Mac Leod. : Theory .. رأس مال .. المستخدمة فى إنتاج السلع ..

and Practice of Banking, London, 1855, vol. 1, chap, 1, p. 55. رأس المال سلع

James Mill, Elements of Political Economy. لندن ١٨١١ ص ٧٤

عن ذاتها كفائض قيمة ، لأن المبلغ المدفوع في الأصل وهو ١٠٠ جنيه يصبح رأس مال فقط بواسطة فائض القيمة وقدره ١٠ جنيهات ، وبمجرد أن يحدث هذا يزول الفارق ويصبحان شيئاً واحداً وهو ١١٠ جنيه .

وعلى ذلك تصبح القيمة قيمة في عملية ونقوداً في أخرى وعلى هذا النحو تصير رأس مال . فهي تخرج من نطاق التداول ثم تعود إليه ، وتحفظ ذاتها وتتضاعف داخل نطاق دورتها وتخرج منها وقد تمدد حجمها وتبدأ الدورة من جديد دائماً ^(١) ؛ (ن - ن) المال الذي يخلق المال ، هذا هو الوصف الذي أطلقه التجاريون على رأس المال .

إن الشراء بقصد البيع بسعر أكبر وهو ما نمثله بالصيغة ن - س - ن يبدو في الحقيقة شكلاً خاصاً بنوع واحد من رأس المال ، وهو رأس المال التجاري . ولكن رأس المال الصناعي أيضاً نقود تتحول إلى سلع ، وبيعها تتحول ثانية إلى نقود أكثر قدراً . والعمليات التي تقع خارج نطاق التداول ، في الفترة ما بين الشراء والبيع ، لا تؤثر في شكل هذه الحركة . وأخيراً ففي رأس المال الذي يدر فائدة يختصر التداول (ن - س - ن) لأنه يتمثل لنا نتيجة أمكن تحقيقها بدون دور وسيط يتمثل لنا في الصيغة (ن - ن) أي نقود مساوية لنقود أكثر منها أو قيمة أكبر من ذاتها .

وعلى ذلك في الواقع نجد أن ن - س - ن هي الصيغة العامة لرأس المال كما يبدو في نطاق التداول .

(٢) مناقضات في الصيغة العامة لرأس المال

إن الشكل الذي يتخذه التداول حين تتحول النقود إلى رأس مال يناقض كافة القوانين التي بحثناها بخصوص طبيعة السلعة والقيمة والنقود بل والتداول ذاته . والشئ الذي يميز هذا الشكل عن التداول البسيط للسلع هو الوضع العكسي لتوالي هاتين العمليتين المتقابلتين وهما البيع والشراء . فكيف يتسنى لهذا التمييز الشكلي البحت أن يغير طبيعة هاتين العمليتين كما لو أن هذا قد تم بطريق السحر؟

ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد إذ ليس لهذا الوضع المعكوس أو هذا القلب من وجود إلا بالنسبة إلى أحد الأشخاص الثلاثة الذين يتعاملون فيما بينهم . فبصفق رأسمالياً

(١) « رأس المال ... جزء مشر من الثروة المتراكمة ... قيمة دائمة تضاعف ذاتها ، Sismondi ،

Nouveaux principes de l'économie politique, vol. 1. pp. 88—89.

أشترى السلع من ١ وأبيعها إلى ب ، ولكن بصفتي صاحب سلع بسيط أبيعها إلى ب ثم اشترى سواها من ١ ، وكل من ١ ، ب لا يرى أى فرق في العمليتين فهما يبدوان بائعين أو مشتريين لا غير ، ويمحصر موقفى منهما في أى الحالين في أنى صاحب نقود أو صاحب سلع ، أو بائع أو مشتر وأكثر من هذا ففى كلتا العمليتين أواجه (١) بصفتي مشترياً ، (ب) بصفتي بائعاً ، وأبدو بالنسبة للأول كمنقود وأظهر للثانى كسلع ، ولست أواجههما كرأسمال أو كرأسالى أو مثل شئ خلاف النقود أو السلع ، أو شئ له تأثير يخالف ما تحدثه النقود أو السلع . وبالنسبة إلى يبدو الشراء من (١) والبيع إلى (ب) جزئين من سلسلة ، ولكن العلاقة بين العاملين لاجود لها إلا فيما يتعلق بى فقط . وكل من (١ ، ب) لايهتم بما يجرى بينى وبين الآخر . وإذا ما حاولت أن أوضح لها الخدمة التى أؤديها من حيث قاب الترتيب لاعتبرونى مخطئاً وقالوا إن العمالية كلها بدلا من أن تبدأ بشراء وتنتهى ببيع بدأت بالبيع وانتهت بالشراء . وحقيقة يعد عملى الأول وهو الشراء بيعاً من وجهة نظر (١) بينما البيع يعتبره (ب) شراء ، بل إن (١ ، ب) لا يكتفيان بهذا بل يصرحان أن السلسلة كلها غير ذات معنى وأنه فى المستقبل سيشتري ١ من ب وسيبيع ب الى ١ مباشرة . وبذا ترد العملية كلها إلى عمل واحد ينتمى إلى ميدان التداول العادى للسلع ، فهو لا يعدو كونه بيعاً فى نظر (١) وشراء من وجهة نظر (ب) . وعلى ذلك فقلب الترتيب لايخرجنا عن مجال تداول السلع البسيط ، وينبغي بالأحرى أن نبحث لنرى إن كان فى هذا التداول البسيط ما يسمح بتمدد القيمة التى تدخل فى التداول ، وبالتالي ما يسمح بخلق فائض القيمة .

لنبحث عملية تداول تبدو كمجرد تبادل للسلع ، وهذا هو الشأن دائماً عند ما يشتري مالكا سلع كل منهما من الآخر ، وعندما تتساوى فى يوم تصفية الحساب المبالغ المستحقة لكل منهما ويلغى بعضها بعضا . فالنقود فى هذه الحالة أداة محاسبية وتصلح للتعبير عن قيمة السلع بواسطة أثمانها ، ولكن النقود لا تواجه السلع على أنها عملة .

وفىما يختص بالقيم الاستعمالية فنرى الواضح أن الطرفين قد يكسبان إذ يستغنيان عن بضائع بوصف كونها قيماً استعمالية لاتفيدهما ، وبأخذان أخرى يستطيعان الاستفادة منها ، وقد يكون فى هذا أيضا كسب آخر ، فإن (١) الذى يبيع النيد و يشتري القمح ربما ينتج نيداً بقدر معلوم من وقت العمل أكثر مما ينتج الفلاح (ب) . ومن جهة أخرى قد ينتج (ب) قمحا أكثر مما يستطيعه منتج النيد . وعلى ذلك قد يحصل (١) مقال نفس القيمة التبادلية على قمح أكثر ، كما سيحصل (ب) على نيد أكثر مما يستطيع أيهما الحصول عليه بدون أى تبادل إذا أنتج كل منهما قمحه ونيدته . وبناء على هذا فمن حيث القيمة الاستعمالية قد

يكون هناك أساس للقول بأن التبادل عملية يكسب بها الطرفان^(١)، ولكن الحال خلاف ذلك بالنسبة للقيمة التبادلية. وإذا تعامل رجل يملك مقداراً من النيذ وليس لديه قمح مع رجل لديه قمح كثير دون النيذ، حدث بينهما تبادل في القمح بقيمة ٥٠ مع النيذ بنفس القيمة. وهذا العمل لا يترتب عليه أى زيادة في القيمة التبادلية لأيهما لأن كلا منهما كان يملك قبل التبادل قيمة مساوية لتلك التي حصل عليها بواسطة هذه العملية،^(٢) ولا تتغير النتيجة بإدخال النقود كأداة للتداول بين السلع بحيث يصبح البيع والشراء عمليتين كل منهما متميز عن الآخر^(٣). إن قيمة السلع يعبر عنها في أثمان السلع قبل أن تذهب الأخيرة إلى السوق، فالقيمة فرض سابق لحدوث التداول وليست نتيجة له^(٤).

وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر المجردة أى بغض النظر عن الظروف التي لا تنشأ مباشرة من قوانين التداول البسيط للسلع فإنه في أى تبادل لا يوجد سوى تحول أى مجرد تغيير في شكل السلعة (وذلك إذا استثنينا إحلال قيمة استعمالية مكان أخرى). ونفس القيمة وبعبارة أخرى نفس كمية العمل الإجتماعي، تظل في أيدي مالك السلعة أولاً على هيئة سلعة وثانياً على هيئة نقود تتحول إليها السلعة، وأخيراً على هيئة الساعة التي تحولت إليها النقود. وهذا التغيير في الشكل لا يتطوى على أى تغيير في حجم القيمة. ولكن التغيير الذي يصيب قيمة السلعة مقصور على التغيير في الشكل النقدي الذي يعبر عنها. وهذا الشكل يوجد أولاً كـثمان السلعة المعروضة للبيع، ثم كـبلغ فعلي من النقود، وأخيراً كـثمان السلعة المعادلة. وهذا التغيير في الشكل إذا أخذناه بمفرده لا يدل كذلك على تغيير في كمية القيمة أكثر مما يدل تغيير ورقة نقدية من فئة الخمسة جنيهات إلى جنيهات ذهبية أو أنصافها أو شللتات. وعلى ذلك مادام تداول السلع يحدث تغييرات في شكل قيمتها فقط وخالياً من التأثير الداعي إلى الاضطراب فينبغي أن يكون تبادلها بين المعادلات. ونتيجة لهذا فإن الاقتصاديين بسبب قلة فهمهم ماهية القيمة يفترضون دائماً، حين يرغبون نظر الظاهرة بدون نواحيها المعقدة،

(١) Destutt de Tracy, Traité de le volonté et de ses effets.

باريس ١٨٢٦ ص ٢٨، وقد أعيد إصدار هذا الكتاب باسم Traite de l'economie politique

Mercier de la Rivière, op. cit., p. 544. (٢)

(٣) د لايم مطلقاً أن كانت إحدى هاتين القيمتين نقوداً أو كانت كليهما بضاعة عادية،

Mercier de la Rivière op. cit., p. 543.

(٤) "ليس الطرفان المتعاقدان هما اللذان يعينان القيمة، لأن هذه تتقرر قبل أن يجري التبادل،".

Le Trosne, op. cit., p. 906.

أن العرض والطلب متساويان ومعنى هذا أن ليس لها تأثير. وعلى ذلك إذا كان المشتري والبائع يكسبان شيئاً في حالة مبادلة القيم الاستعمالية فليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالقيم التبادلية، وهنا يتعين أن نقول: «إذا توفرت المساواة انعدم الكسب»^(١). حقيقة قد تباع السلع بأثمان تحيد عن قيمتها، ولكن هذه الاختلافات خروج عن قوانين تبادل السلع^(٢) الذى هو في حالته العادية عبارة عن تبادل المعادلات وبذا لا يكون وسيلة لزيادة القيمة^(٣).

بهذا نرى أنه خلف كافة المحاولات التى يراد بها تمثيل تداول السلع على أنه مصدر فائض القيمة يكمن كذلك مزيج من القيمة التبادلية. فمثلاً يقول كوندياك «ليس من الصحيح أننا في حالة مبادلة السلع نعطي قيمة أقل مقابل قيمة أكبر». إذا كنا فعلاً نستبدل قيمة متساوية فلن يحقق أى من الجانبين ربحاً. ومع ذلك كلاهما يربح. لماذا؟ إن قيمة الشيء تنحصر فقط في علاقتها بحاجاتنا. فما هو أكثر بالنسبة لواحد أقل بالنسبة لآخر والعكس.. ولا يجب افتراض أننا نعرض للبيع سلعاً نحتاجها لاستهلاكنا.. إننا نبغى التخلص من شيء غير نافع كي نحصل على آخر نحتاجه إليه، أى نريد أن نعطي القليل مقابل الكثير.. لقد كان من الطبيعي أن يُظن أنه في التبادل تعطى قيمة مقابل قيمة حينما تكون كل من السلعتين المتبادلتين ذات قيمة متساوية مع نفس الكمية من الذهب. ولكن هناك أمراً لا بد من أن ندخله في حسابنا. إن المهم هو هل كلانا يتبادل شيئاً فائضاً مقابل شيء ضروري^(٤)، ونرى في هذه القطعة التى اقتبسناها كيف يخلط كوندياك بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وكيف أنه بطريقة تافهة يفترض أنه في مجتمع نما فيه إنتاج

(١) Galiani, Della moneta, Custodi's edition, modern section, (١) vol IV p. 244.

(٢) «وقد لا يكون في صالح أحد الطرفين حين تعمل ظروف خارجية على خفض أو رفع الثمن، وحينئذ يحدث اعتداء على المساواة ولكن هذا الاعتداء نتيجة السبب المشار إليه وليس نتيجة التبادل»

Le Trösne, op. cit., p. 904,

(٣) «وإن التبادل من حيث طبيعته الأساسية عقد على أساس شروط متساوية فيه يجرى التبادل بين قيمة وأخرى مساوية لها. ونتيجة لهذا فهو ليس وسيلة يمكن أن يشتري بها شخص مادام ما يعطيه يساوى ما يأخذه» شرحه ص ٩٠٣.

Le Commerce et le gouvernement, 1776, Daire's and (٤)

Molinari's edition in Mélanges d'économie politique باريس ١٨١٧ ص ٢١٧.

السلع ينتج كل منتج وسائل عيشه ويعرض في التداول مايزيد عن حاجته (١) . ومع ذلك لا يزال الاقتصاديون الحديثون يستخدمون حجة كوندريك وبخاصة عندما يريدون أن يوضحوا أن التجارة أى الشكل الراقي من تداول السلع هى التى تنتج فائض القيمة . فمثلا يقال ، التجارة تضيف قيمة إلى المنتجات لأن نفس المنتجات فى أيدى المستهلكين تساوى أكثر منها فى أيدى المنتجين ، ويجوز أن نعتبرها عملاً منتجاً. (٢) . ولكن السلع لا يدفع ثمنها مرتين . الأولى على أنها قيمة استعمالية ، والثانية باعتبار قيمتها . ورغم أن القيمة الاستعمالية للسلعة أكثر نفعاً للمشتري فإن شكلها النقدي أكثر نفعاً للبائع . ولو كان الأمر خلاف ذلك فلماذا يبيعها ؟ وإذن يجوز أن نعد المشتري قائماً بعمل من الإنتاج حين يحول الجوارب مثلاً إلى نقود . إذا جرى التبادل بين السلع بصفقتها معادلات ، أو إذا جرى التبادل بين سلع ونقود لها نفس القيمة التبادلية ، فمن الواضح أن القيمة التى تسحبها من التداول تزيد عما نظرحه منها فى ميدانه . وإذن ليس هناك خلق لفائض القيمة . وتداول السلع فى شكله العادى يتطلب تبادل المعادلات ، ولكن نلاحظ من الناحية العملية أن العملية لا تحتفظ بشكلها العادى وعلى ذلك لنفرض إمكان وجود تبادل بين غير المتعادلات .

على أية حال لايزداد سوق السلع سوى أصحاب الأخيرة ، وسلطان هؤلاء بعضهم على بعض هو السلطان الذى لسلعهم . والاختلاف المادى بين هذه السلع هو الحافز على التبادل ويجعل المشترين والبائعين يعتمد بعضهم على بعض إذ ليس لدى أحدهم الشيء الذى يقضى حاجاته ، وكل منهم يملك مايشبع حاجة الآخر . وإلى جانب هذه الاختلافات المادية فى قيمها الإستعمالية يوجد فرق واحد آخر بين السلع وهو الفرق بين شكلها الطبيعى والشكل الذى تتحول إليه نتيجة البيع ، أى الفرق بين السلع والنقود . ونتيجة لهذا يتميز أصحاب السلع كبائعين أى الذين

(١) يجب لوتر ، ن صديقه كوندريك إجابة سديدة حين يقول ، فى المجتمع البائى لا وجود لهذه الوفرة الزائدة عن الحد ، ولكنه يلاحظ فى الوقت ذاته ، إذا كان الطرفان فى عملية التبادل يقسمان فى نفس الوقت مقداراً أكبر مقابل مقدار اقل فإن كليهما يأخذان مقدارين متساويين ، ولما كان كوندريك لم تكن لديه أدنى فكرة عن طبيعة القرعة التبادلية لذا استشهد به ولهم روشر لتأييد آرائه الخاطئة . انظر : —

Roscher, Die Grundlagen der Nationaloekonomie. third edition, 1858.

S. P. Newman: Elements of Political Economy Andover and (٢)

New York, 1835 p. 175.

يملكون السلع ، ومشتريين أى الذين يملكون النقود .

ولنفرض أنه لسبب غير مفهوم استطاع البائع أن يبيع سلعته بأكثر من قيمتها أى باع ما يساوى ١٠٠ جنيه بما باعته ١١٠ جنيه . فى هذه الحالة يرتفع الثمن إسمياً بمقدار ١٠٪ وبذا يضع البائع فى جيبه فائض قيمة قدره ١٠ ، ولكنه بعد البيع يصير مشترياً ويأتى إليه ثالث من أصحاب السلع كبائع ويبيع إليه بزيادة قدرها ١٠٪ . فصاحبنا قد كسب ١٠ كبائع وخسرهما ثانية كمشتراً^(١) . وتكون النتيجة الخالصة أن أصحاب السلع يبيعونها بعضهم إلى بعض بأكثر من قيمتها بمقدار ١٠٪ ، وهذا شبيه تماماً بما لو أنهم باعوا سلعهم بقيمتها الحقيقية . ومثل هذا الارتفاع الاسمى العام فى الأثمان له نفس الأثر كما لو كانت القيم مثلاً قد عبرتا عنها بالفضة بدلاً من الذهب . فالأسماء النقدية أى أثمان السلع ترتفع ولكن النسبة بين القيم المختلفة لا تتأثر .

لنفرض العكس وهو أن المشتري يشتري السلع بأقل من قيمتها . فى هذه الحالة ليس من الضروري أن نذكر أنه سيصبح بدوره بائعاً فقد كان كذلك قبل أن يصبح شاربياً ، وهو كبائع خسر ١٠٪ قبل أن يكسب ١٠٪ كمشتراً^(٢) . فكل شئ يبقى كما كان تماماً .

إن تكوين فائض القيمة وبالتالى تحويل النقود إلى رأس مال لا يمكن تفسيره بأن نفرض أن السلع تباع بأعلى أو تشتري بأقل من قيمتها^(٣) . ولا تسهل المشكلة بإدخال مسائل تافهة كما يفعل الكولونيل تورنس حيث يقول : إن الطلب الفعال ينحصر فى القدرة والميل (!) من جانب المستهلكين إلى أن يدفعوا فى السلع عن طريق المقايضة المباشرة أو المدارة مقداراً .. من رأس المال أكثر مما يتكلفه إنتاج السلع ،^(٤) . فى عملية التداول

(١) .. بزيادة قيمة المنتج الاسمية .. لا يرى البائعون .. مادام ما يكسبه به بوصفهم بائعين يفوقونه تماماً

بصفتهم مشتريين ، The Essential Principles of the Wealth of Nations etc, London, 1797, p. 66.

(٢) إذا اضطررنا أن ندفع مقابل ١٨ جنهما مقدراً من منتج يساوى ٢٤ ، حين نستخدم نفس هذه النقود

للشراء فنحصل بدوره على ١٨ تساوئ^(١) ٢٤ .

(٣) وعلى ذلك لن نستطيع بأنغ بصفة عادية أن نبيع بضائنا بدمرنا عن الحد المعقول إلا إذا رضى بدوره أن

يدفع سعراً باهظاً فى بضاعة بائعين آخرين ، ولنفس السبب لن نستطيع أى مستهلك أن يدفع ثمناً قليلاً جداً فيما يشتريه إلا إذا كان مستعداً أن يقبل ثمناً قليلاً مائلاً عن الأشياء التى يبيعها ، Mercier de la Rivière, op. cit., p. p. 555.

(٤) An Essay on the Production of Wealth, London, 1821, p. 349.

يتقابل المنتجون والمستهلكون كمشترين وبائعين فقط . إذا قلنا إن فائض القيمة الذى يحصل عليه المنتج سببه أن المستهلكين يدفعون أكثر من قيمة السلع كان ذلك شبيهاً بقولنا إن صاحب السلعة يملك بصفته بائعاً امتياز البيع بثمن أعلى . إن البائع قد أنتج السلع أو يمثل منتجها ولكن المشتري أنتج السلع التى تمثلها نقوده أو أنه يمثل من أنتجها . والفارق الذى يميزهما أن أحدهما يشتري والآخر يبيع . وعلى ذلك لا تتقدم خطوة فى البحث إذا قلنا إن صاحب السلع بصفته منتجاً يبيعها بأكثر من قيمتها ، وبصفته مستهلكاً يدفع فيها ثمناً كثيراً (١) . أما الذين يتوهمون أن فائض القيمة ناشئ فى الأصل عن ارتفاع اسمى فى الائتمان أو من امتياز البائع بخوله حق البيع بثمن عالٍ ، فلا بد لهم لكى لا يناقضوا أنفسهم من اقراض وجود طبقة تشتري ولا تبيع أى تستهلك ولا تنتج . ومن وجهة النظر التى وصلنا إليها وهى التداول البسيط لا يمكن تفسير وجود مثل هذه الطبقة . ولكن لنستبق الأمور لحظة . فالثقود التى تشتري بها هذه الطبقة دائماً لا بد أن تناسب على الدوام فى جيوبهم بدون التبادل أى مجاناً وبالحق أو بالقوة ، من جانب جيوب أصحاب السلع أنفسهم . وإذا بعنا السلع بأكثر من قيمتها لمثل هذه الطبقة فإننا نسترجع جزءاً مما سبق أن أعطيناها لها بلا مقابل (٢) . وقد كانت مدن آسيا الصغرى تدفع جزية سنوية لروما القديمة التى كانت تشتري بهذه الجزية السلع من تلك المدن ، وهكذا خدع أهل الأقاليم روما واستردوا عن طريق التجارة جانباً من الجزية ولكن برغم هذا كان الفاتحون هم الذين يخدعونهم ، كانوا يدفعون ثمن السلع من الجزية التى حصلوا عليها من أهل البلاد المفتوحة ، وليست هذه هى الطريقة للثراء أو خلق فائض القيمة . وعلى ذلك فلتنبئ فى داخل حدود تبادل السلع أى فى المنطقة التى فيها نجد أن (البائع الشارى) (والشارى البائع) يواجه كل منهما الآخر . وقد تنشأ الصعوبة التى تواجهنا عن النظر إلى الأشخاص فى مسرحيتنا هذه لا بوصفهم أفراداً بل بصفة كونهم صوراً تمثل غيرها .

(١) إن الفكرة القائلة بأن المستهلكين يدفعون الأرباح فكرة سخيفة بكل تأكيد . من هم المستهلكون ؟

G. Ramsay An Essay on the Distribution of Wealth, Edinburgh, 1836, p. 184

(٢) حين يفترض أمرى إلى الطلب فزل يوضيه المشتري مالتس بأن يدفع لشخص آخر حق يأخذ بضائمه ؟ هذا

هو السؤال الذى أثار غضب أحد تلامذة ريكاردو فوجهه إلى مالتس الذى يفعل كتلميذه بارسن تشارلز فيجد الطبقة التى تتكون من مشترين أو مستهلكين فقط . أنظر

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand and the Necessity of Consumption, lately advocated by Mr. Malthus, etc., London 1821 p. 55

قد يكون صاحب سلعة وهو ١ على قدر من المهارة يسمح له بالاستفادة من (ب) أو (ج) دون أن يستطيعا مثل ذلك معه فيبيع ١ نبيذاً ثمنه ٤ جنيهاً إلى ب ويحصل منه مقابل ذلك على قمح قيمته ٥٠ ج فكأن ١ حول ٤٠ ج إلى ٥٠ ج أى حصل على نقود أكثر مقابل نقود أقل، وحول سلعه إلى رأس مال . لنبحث الأمر بطريقة أدنى إلى الدقة . قبل التبادل كان لدينا نبيذ قيمته ٤٠ ج في يد ١ ، و قمح ، قيمته ٥٠ ج في يد ب ، وقيمة السلعتين الكلية ٩٠ ج . وبعد إجراء التبادل تظل القيمة الكلية ٩٠ ج أى لم تزد شيئاً في التبادل ولكن توزيعها تم بطريقة مختلفة فما بعد خسارة في القيمة بالنسبة إلى ب هو زيادة في القيمة بالنسبة إلى ١ ، وكان من الممكن حدوث نفس الأمر لو أن ١ سرق ١٠ ج من ب بدلاً من الإلتجاء إلى شكيلات التبادل . فمجموع القيم التي في التداول لا يمكن أن يزيد ، والطبقة الرأسمالية بوجه عام في أى دولة لا تستطيع أن تتخطى حدودها^(١) . ومهما حورنا الموضوع تظل الحقيقة واحدة وهي أنه إذا أجرينا التبادل بين المعادلات أو بين غير المعادلات فلن يكون هناك فائض قيمة^(٢) ، فالتداول أو تبادل السلع لا يخلق قيمة^(٣) .

وعلى ذلك سيفهم القارئ السبب الذي من أجله عند تحليلنا الشكل الأساسى لرأس المال أى للشكل الذى يعين فيه التنظيم الاقتصادى للمجتمع الحديث ، نستطيع أن نتجاهل تماماً شكله العاديين أو الأوليين وهما رأس مال التاجر ورأس مال المزارع .

إن الدورة ن - س - ن وهى الشراء بقصد البيع بثمان أعلى يمكن مشاهدتها واضحة في حالة رأس المال التجارى الحقيقى . ولكن الحركة تحدث تماماً داخل نطاق التداول . وبما أنه

(١) يأخذ ديوت دى تراسى بالرأى المخالف مع أنه عضو بالمعهد أو لعل ذلك لأنه عضو به . ويرى الرجل أن الرأسماليين من رجال الصناعة يجنون الأرباح لأنهم يبيعون الشيء بأكثر مما كلفهم إنتاجه . والى من يبيعون ؟ أولاً يبيع كل منهم للآخر (مصدر سابق ص ٢٣٩) .

(٢) ،، حينما يحدث التبادل بين قيمتين متساويتين فهذا التبادل لا يزيد أو ينقص مجموع القيم في مجتمع ما . إذا جرى التبادل بين قيمتين غير متساويتين . . . فإن هذا التبادل لا يؤثر في المجموع الكلى للقيم الاجتماعية ولو أنه يزيد ثروة طرف عن طريق ما يأخذه من ثروة الآخر (ج . ب . سائى : مصدر سابق ، ج ١ ص ٤٣٤ - ٤٣٥) وفيما يلى مثال آخر للطريقة التى استخدم بها الميسوساى كتابات الفيزيوكرات (والى كاد الناس ينسونها في أيامه بقصد التسرع في نظريته عن القيمة ، . ومن أشهر أقواله ،، أننا نفترى المنتجات بالمنتجات (ج ٢ ص ٤٣٨) . وهى شبيهة بقول Le Trosne أننا ندفع ثمن المنتجات بالمنتجات (مصدر سابق ص ٨٩٩)

(٣) ،، لا يبيع التبادل مطلقاً أية قيمة على المنتجات

من المستحيل رغم ذلك أن نعلل بواسطة التداول وحده تحويل النقود إلى رأس مال أو أن نفسر تكوين فائض القيمة ، فيبدو إذن أن تكوين رأس المال التجارى أمر مستحيل مادام التبادل يجرى بين المتعادلات^(١)، أو أن منشأه هو الميزة المزدوجة التى يحصل عليها التاجر بالنسبة إلى المنتجين الذين يبيعون ويشتررون ، ولهذا يقول فرنكلين والحرب سرقة والتجارة غش^(٢). وإذا كان تحويل نقود التجار إلى رأس مال يمكن تفسيره بغير غش المنتجين ، لكان من الضروري وجود سلسلة طويلة من الخطوات الوسطى التى لا وجود لها فى حالة ما إذا كان التداول البسيط هو الأمر الوحيد الذى نفترضه .

وما سبقت الإشارة اليه بشأن رأس مال التجار ينطبق كذلك على رأس مال المراهين . فى حالة الأول تجد الطرفين المتباعين وهما النقود التى يلقى بها فى السوق والنقود الزائدة التى تسحب منه ، يتصلان عن طريق الشراء والبيع أو بعبارة أخرى بواسطة حركة التداول . أما فى حالة رأس مال المراهين فإن الشكل ن - س - ن يقتصر على طرفين لا وسيط بينهما فيصبح ن - ن أى نقوداً تستبدل بنقود ، وهذا شكل لا يتفق مع طبيعة النقود ، وبهذا يظل بدون تفسير وذلك من وجهة نظر تداول السلع . لهذا قال أرسطو : بما أن علم الثروة علم مزدوج ينتمى جانب منه إلى التجارة والآخر إلى الاقتصاد ، فالأخير ضرورى وممتدح والأول قائم على أساس التداول ومستنكر بحق (لأنه لا يركز على الطبيعة وإنما على الخداع المتبادل) . وعلى ذلك فالمرانى مكروه بحق لأن النقود نفسها هى مصدر كسبه ولا تستعمل للأغراض التى ابتدعت من أجلها . إنها نشأت بقصد تبادل السلع ، ولكن الفائدة تخلق من النقود نقوداً أكثر^(٣) . ومن هنا جاء اسمها (فائدة أو نسل) لأن المولود شبيه بمن يلد . والفائدة نقود مكتسبة من نقود ، وبهذا تعد أشد وسائل العيش مخالفة للطبيعة^(٤) .

(١) " تصبح التجارة مستحيلة فى ظل سيطرة المتعادلات التى لا تقبل التغير

G. Apdyke : A. Treatise on Political Economy, New York, 1851 p.69
إذا ما كشفنا النظام عن العارق بين القيمة الحقيقية والقيمة التبادلية لوجدنا تحت الحقيقة التالية وهى أن قيمة الشيء تختلف عما يصرف فى التجارة باسم المعادل ، ومعنى ذلك أن مثل هذا المعادل ليس بمعادل مطلقاً " " فردريك أنجلز (مصدر سابق ص ٩٦) .

(٢) المؤلفات (طبعة سباركس ج ٢ ص ٣٧٦ فى

Positions to be examined Concerning National Wealth,

(٣) كلمة " ربا " ، فى اللغة الاغريقية كان معناها فى الأصل " النسل " ،

(٤)

Aristotle, op. cit., cap. 10.

وسنرى خلال بحثنا أن رأس مال التجار ورأس المال الذى يغل فائدة شكلان مشتقان ، كما سيتضح فى الوقت نفسه السبب الذى من أجله يظهر هذان الشكلان فى التاريخ قبل الشكل العادى المعروف لرأس المال . لقد رأينا أن التداول لا يمكن أن يخلق فائض قيمة ولهذا لا بد من وجود شيء من وراء الستار وإن لم يظهر فى التداول ذاته (١) . ولكن هل يمكن تكوين فائض القيمة فى شيء خلاف التداول الذى هو مجموع العلاقات التبادلية بين أرباب السلع بقدر ما هم مقيدون بسلعهم ؟ وإذا أغضينا النظر عن أمثال هذه العلاقات فإن صاحب السلعة لا علاقة له إلا بسلعته .

وأما فيما يختص بقيمتها فإن تلك العلاقة مقصورة على الآتى وهو أن السلعة تحتوى على مقدار من عمله يقاس وفق معيار اجتماعى محدود ، وقيمة السلعة تعبر عن هذا المقدار . وبما أن القيمة تحسب بالنقود الحسابية فهذا المقدار يعبر عنه بالثمن الذى سنفرض أنه ١٠ ج ، ولكن عمله لا تعبر عنه فى نفس الوقت قيمة السلعة وذلك الجزء المضاف الى تلك القيمة ، ولا يعبر عنه الثمن البالغ ١٠ . والذى هو فى نفس الوقت ثمن ١١ ، ولا تعبر عنه قيمة أكبر مما هى عليه .

ويستطيع صاحب السلعة عن طريق عمله أن يخلق القيمة ولكنها ليست القيمة التى تعتمد بذاتها ، ويستطيع أن يزيد قيمة سلعته بإضافة عمل جديد وبذلك يضيف قيمة إلى القيمة التى فى يده بأن يعمل مثلاً من الجلد أحذية . فالمادة نفسها أصبحت الآن ذات قيمة أكبر لأنها تحتوى على قدر أكبر من العمل ، والأحذية ذات قيمة أعظم من الجلد ، ولكن قيمة الجلد تظل على ما كانت عليه فهى لم تتجدد ولم تضاف إلى ذاتها فائضاً أثناء عمل الأحذية . ولذلك ففى خارج مجال التداول يستحيل على منتج السلع أن يزيد القيمة بدون أن يحتك بأصحاب السلع الآخرين ، أو أن يستطيع تحويل النقود أو السلع إلى رأس مال .

وعلى ذلك من المستحيل أن يخلق التداول رأس المال ، كما أنه من المستحيل أن ينشأ الأخير بعيداً عن التداول . فيجب أن يكون منشؤه فى التداول وكذلك يجب ألا ينشأ فى التداول . وهكذا نصل إلى نتيجة مزدوجة وهى أن تحويل النقود إلى رأس مال يجب تفسيره على أساس القوانين التى تنظم تبادل السلع بحيث أن نقطة الابتداء هى تبادل الأشياء المتعادلة (٢) .

(١) فى الأحوال العادية للسوق لا تسبب عملية التبادل الربح ، فإذا لم يوجد قبل هذه العملية لما يمكن أن يكون له وجود بعدما . رمزى (مصدر سابق ص ١٨٤) .

(٢) لا بد أن التفسيرات السابقة مكنت القارئ من أن يدرك أن هذه العبارة معناها فقط أن تكوين

وصاحبنا مالك النقود الذى لا يزال رأسالياً فى طريق التكون يجب أن يشتري ساعه حسب قيمتها، وأن يبيعها بقيمتها ، ومع ذلك ففي النهاية يجب أن يسحب من التداول نقوداً أكثر مما ألقى إليه منها فى البداية . وهكذا يجب أن يتطور إلى رأسالى كامل النمو فى داخل مجال التداول وفى خارجه هذان هما شرطا المسألة ، وهذه هى البندقة التى يجب علينا أن نكسرها !

٣ — شراء وبيع قوة العمل

إن تغير القيمة الذى يحدث فى حالة النقود التى تحول إلى رأس مال لا يمكن أن يحدث فى النقود ذاتها لأنها بحكم وطيفتها كأداة للشراء والدفع ؛ لاتعمل أكثر من تحقيق سعر السلعة التى نشترىها أو ندفع ثمنها ، وهى بصفتها نقوداً حقيقية عبارة عن قيمة متجمدة لاتتغير مطلقاً من حيث الحجم^(١) . والتغير لا ينشأ عن الفعل الثانى فى عملية التداول أى من إعادة بيع السلعة لأن هذا

== رأس المال يجب أن يكون مستطاعاً حتى ولو كان ثمن السلعة مساوياً لقيمتها . ان تكوين رأس المال لا يمكن تفسيره عن طريق انحراف ائمان السلع عن قيمها فاذا حدث أن انحراف الثمن حقيقة عن القيمة وجب علينا أولاً أن نرد الثمن إلى القيمة ، وبعبارة أخرى ننظر إلى الاختلاف أو الفرق على أنه عرضى ، حتى يتسنى أن نبث ظاهرة تكوين رأس المال على أساس تبادل السلع بكل ما تتميز به هذه الظاهرة من بساطة . وبدون أن تعطرب ملاحظتنا عن طريق تدخل ظروف اضافية لا علاقة لها بالمسألة الحقيقية . ونعلم فضلاً عن ذلك ان ارجاع الثمن إلى مقياس القيمة ليس مجرد عملية نظرية . ان التقلبات المستمرة فى ائمان السوق يلقى كل منها الآخر وترد جميعاً إلى ثمن متوسط . ومتوسط الائمان هو النجم الذى يهذى التاجر أو رجل الصناعة فى كل عمل يتطلب وثماً . وهو يعلم أنه اذا تعلق الأمر بفترة طويلة إلى حد كاف من الزمن ، فإن السلع لا تباع بأعلى أو أقل من ثمنها ، وانما تباع بـثمن وسط . فاذا وجد من صالحه أن ينظر إلى الممالة مجرداً عن المصلحة الشخصية ، لصاغ عملية خلق رأس المال بالشكل التالى . كيف نعلل نشأة رأس المال على أساس فرض أن الائمان ،، فى الملجأ الأخير ،، ينظمها ثمن متوسط ، ومعنى هذا أن الائمان تنظمها قيمة السلع ؟

وأقول ،، فى الملجأ الأخير ،، لأن متوسط الائمان (بخلاف ما اعتقده آدم سميث وريكاردو وسواهما) لا يتفق بطريقة مباشرة مع قيمة السلع .

(١) ان رأس المال لا ينتج ربحاً اذا كان على شكل نقود

Ricardo, Principles of Political Economy, p, 267

نجد فى التواميس القديمة مثل هذا الكلام عديم المعنى ومثل ذلك القول بأن رأس المال فى العالم القديم كان كامل النمو ولكن لم يكن وجود للعامل الحر ونظام الائتمان ويورد Mommsen فى مؤلفه Römische Geschichte أخطأ . كنيحة من هذا النوع .

لا يؤدي إلا إلى إرجاع السلعة من شكلها الجسمي (المادى) النقدي الذى يعبر عنها . وعلى ذلك يجب أن يحدث التغير فى السلعة التى تشتري بواسطة الفعل الأول (ن - س) ولكنه لا يحدث فى قيمة تلك السلعة نظراً لأن التبادل يجرى بين متعادلان ، ونظراً لأن السلعة تشتري حسب قيمتها الصحيحة . وعلى ذلك نرى أنفسنا مضطرين إلى الاستنتاج بأن التغير ينشأ فى القيمة الاستعمالية للسلعة أى فى استهلاكها . ولكن إذا أريد استخلاص القيمة من استهلاك السلعة فلا بد أن يكون صديقنا صاحب النقود موقفاً إلى الحد الذى يسمح له بأن يجد فى مجال التداول وفى السوق ساعة لقيمتها الاستعمالية خاصة كونها مصدر قيمة ، ويكون استهلاكها الفعلي فى حد ذاته صورة يتجسم فيها العمل ، والذى بواسطته يمكن خلق القيمة . وإن صاحبنا ليجد فعلاً مثل هذه السلعة فى السوق ، وهذه السلعة هى قوة العمل أو المقدرة على العمل وإن استخدم تعبيراً المقدرة على العمل أو قوة العمل للدلالة على مجموع قوى الإنسان العقلية والجسمانية والتى يستخدمها حين ينتج قيمة استعمالية من أى نوع وشكل . ولا بد من تحقيق شروط عدة حتى يتيسر لصديقنا صاحب النقود أن يلقي قوة العمل معروضة للبيع كأنها سلعة . إن تبادل السلع فى حد ذاته لا يدل على أى علاقات من اعتماد شئ على آخر أكثر مما ينجم عن طبيعة هذا التبادل . وعلى هذا الفرض لا تظهر قوة العمل بالسوق كسلعة إلا إذا كان صاحبها يعرضها للبيع على أنها سلعة ولا يتسنى له هذا إلا إذا كانت تحت تصرفه أى كان مالكا لشخصه ذاته . وهو يتقابل فى السوق مع صاحب المال ولها حقوق متساوية أى أنهما متساويان أمام القانون والفارق الوحيد بينهما أن أحدهما مشتر والآخر بائع . ودوام هذه العلاقة يتطلب من صاحب قوة العمل أن يبيعها لمدة محدودة ، لأنه لو باعها نهائياً كان كمن باع نفسه وهبط من منزلة الشخص الحر إلى مرتبة العبد أو نزل من مستوى صاحب السلعة إلى مستوى السلعة ذاتها . وعلى ذلك يجب عليه أن يظفر إلى ما يملك من قوة العمل على أنها ملك له وأنها سلعة ، ولا يكون هذا إلا بوضعها مؤقتاً تحت تصرف المشتري لفترة محدودة من الزمن . وبهذه الوسيلة وحدها يتجنب التنازل عن حقوقه فى ملكيتها (١) .

(١) ومن هنا نجد التشريع يضع حداً أعلى لمدة عقد العمل . وحينما يسود العمل الحر تضع القوانين قواعد لانهاء أمثال هذه العقود . وفى بلاد مختلفة وبخاصة فى المكسيك (وكذا قبل الحرب الأهلية الأمريكية فى الأراضى التى انتزعتها الولايات المتحدة من المكسيك ، وكذلك فى ولايتى الداتوب حتى عهد الثورة التى قام بها كروزا) يستتر الرق تحت غطاء من العمل الزراعى قصيداً للديون Peonage فبواسطة مبالغ مدفوعة على أن تدفع بطريق العمل وهى مبالغ تتوارثها الأسرة من جيل إلى جيل يصبح العامل وأسرته أيضاً من الوجبة العمالية . ملكاً لأشخاص آخرين وأسرته أخرى . وقد ألقى جواريز هذا النظام فاعاده الامبراطور مكسميليان برسوم ، وفى مؤتمر واشنطن =

والشرط الثاني اللازم لصاحب النقود الذي يبحث عن قوة العمل كسلعة بالسوق هو أن العامل بدلا من أن يكون في مركز الذي يبيع سلعا تتضمن عمله يكون مضطرا أن يعرض للبيع كسلعة هذه القوة ذاتها التي لا وجود لها إلا في شخصه . وكى يستطيع المرء أن يبيع سلعا خلاف قوة العمل لا بد له من امتلاك أدوات الإنتاج كالمادة الأولية والأدوات الخ . فلا يمكنه عمل الأحذية بغير الجلد ، وهو في حاجة كذلك إلى وسائل العيش إذ لا يستطيع امرء أن يعيش على منتجات مستقبلية أو على قيم استعمالية في حالة غير كاملة . وقد كان الإنسان منذ ظهوره على الأرض ولا يزال مستهلكا قبل وأثناء الإنتاج . وفي المجتمع الذي فيه تتخذ كافة المنتجات شكل السلع يجب أن تباع هذه السلع بعد إنتاجها ، وهي لا تقضى مطالب منتجاتها إلا بعد إنتاجها . ويضاف الوقت اللازم لبيعها إلى الوقت اللازم لإنتاجها . وعلى ذلك فلتحويل النقود إلى رأس مال يجب على صاحب النقود أن يتقابل في السوق مع العامل الحر ويقصد بالحر معنى مزدوج فهو من جهة حر في التصرف فيما يملك من قوة العمل أى سلعته ، كما أنه من جهة أخرى ليست لديه سلعة أخرى يبيعها ، وينقصه كل شيء لازم لتحقيق مآلديه من قوة العمل .

وصاحب النقود لا يعنيه السبب الذي من أجله يقابله هذا العامل الحر في السوق لأن الأول يعد سوق العمل فرعا من سوق السلع للعام . وهناك شيء واحد ظاهر جلي وهو أن الطبيعة لا تنتج فئتين إحداها تملك النقود أو السلع والأخرى ليس لديها إلا قوة العمل . هذه العلاقة ليس لها أساس طبيعي ، كما أن أساسها الاجتماعي ليس مشتركا بالنسبة إلى جميع العصور التاريخية . فمن الواضح أنها نتيجة تطور تاريخي ماض ، وثورات اقتصادية كثيرة ، والقضاء على سلسلة كاملة من أشكال الإنتاج الاجتماعي القديمة .

كذلك الأنواع الاقتصادية التي بحثناها من قبل تحمل آثارا تنم عن أصلها التاريخي ، فلا بد من توافر شروط وحالات تاريخية مخصوصة قبل أن يصبح المنتج سلعة ، فيجب أولا عدم إنتاجه على أنه وسيلة عيش المباشرة للنتج نفسه . وإذا أردنا أن نبين الظروف التي فيها تتخذ المنتجات أو أغلبتها شكل السلع لوجدنا أن هذا لا يحدث إلا في ظل إنتاج من نوع معين

== هوجم هذا المرسوم على أنه محاولة لإعادة الرق إلى بلاد المكسيك ،، قد أتنازل لآخر لمدة محدودة عن استعمال ما أملك من استمدادات ومقدرات جثمانية وعقلية ولكن بفضل هذا التحديد فإن هذه المقدرات تحتفظ بعلامة ظاهرية بالنسبة إلى شخصيتي الكلية . ولكن إذا ما تنازلت عن جميع وقت العمل الذي أملكه وعن كل إنتاجي فاني أتنازل إذا عن نشاطي وحقيقتي المأمن وعن فرديتي فأجعلها ملكا لآخر .

وذلك هو الإنتاج الرأسمالى . مثل هذا البحث يكون خارجاً عن نطاق تحليلنا للساعة . وقد يحدث الإنتاج وتداول السلع برغم أن الأغلبية أو المجموعة الساحقة من المنتجات (التى أنتجت ليستعملها المنتج) لا تتحول إلى سلع ، وبرغم أن عملية الإنتاج الاجتماعية بعيدة عن أن تكون خاضعة كلها للقيمة التبادلية ، فلا يمكن أن تنتج الأشياء كسلع إلا إذا كان تقسيم العمل فى المجتمع قد وصل إلى حـد كـل فيه الانفصام بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية (وهو الانفصام الذى يظهر لأول مرة فى حالة المقايضة المباشرة) .

ولكن مثل هذه الدرجة من التعمشتركة بالنسبة إلى الكثير من أشكال المجتمع الاقتصادية . وهى الأشكال التى تمثل من نواح أخرى أشد المميزات التاريخية تنوعاً واختلافاً . ومن جهة أخرى إذا تحولنا للنظر إلى النقود لألفينا أن وجودها يدل على مرحلة محدودة فى تبادل السلع . إن وظائف النقود بصفتها مجرد مكافئ للسلع أو أداة تداول أو وسيلة للدفع أو اختزان أو نقود شاملة ، تشير إلى مراحل مختلفة فى إنتاج هذه الأشكال كلها وذلك تبعاً لمدى تفوق إحدى الوظائف بالنسبة لغيرها . ولكن الأمر خلاف ذلك فى حالة رأس المال إذ مجرد ظهور تداول السلع والنقود لا يكفى لتوافر الظروف التاريخية اللازمة لوجود رأس مال . فهذا الأخير ينشأ حين يجد صاحب وسائل الإنتاج والعيش فى السوق عاملاً حراً يعرض للبيع ما يملك من قوة العمل . وهذا الشرط التاريخى الواحد ينطوى على مظهر بأ كـلـه من التاريخ العالمى الشامل . وعلى ذلك يكون ظهور رأس المال لأول مرة . مؤذناً بعصر جديد فى عملية الإنتاج الاجتماعية (١) .

ولنبحث الآن ماهية هذه السلعة ذات الطابع الخاص وهى قوة العمل ، وهى كغيرها من السلع ذات قيمة (٢) ، فكيف يتسنى تعيين هذه القيمة ؟

وكما هو الشأن بالنسبة للسلع الأخرى فالذى يعين قيمة قوة العمل إنما هو وقت العمل . اللازم لإنتاج هذه السلعة الغريبة وكذلك لإعادة إنتاجها . فمن حيث أنها ذات قيمة فقوة العمل نفسها لا تمثل أكثر من مقدار محدود من متوسط العمل الاجتماعى الذى تتضمنه . وقوة

(١) ونتيجة لهذا يميز العصر الرأسمالى بما يأتى وهو أن قوة العمل تتخذ فى نظر العامل شكل سلعة هى ملك له ، ولهذا السبب يتخذ عمله شكل العمل الأجير . وعلاوة على هذا فن هذه اللحظة فقط تتخذ منتجات العمل شكل سلع .

(٢) « قيمة الأجل منه — وبعبارة أخرى مقدار ما يدفع لقاء استعمال قوته ، »

العمل لا وجود لها الا كطاقة أو مقدرة الفرد الحي ، وإنتاجها يفترض مقدماً وجود هذا الفرد ، وعلى ذلك فإن إنتاج قوة العمل يتوقف على إبقاء العامل على ذاته . وينتطلب الفرد الحي كي يعيش مقداراً معيناً من وسائل العيش . وهذا يؤدي بنا الى النتيجة الآتية وهي أن وقت العمل الضروري لإنتاج قوة العمل هو وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش هذه ، وبعبارة أخرى أن قيمة قوة العمل هي قيمة وسائل العيش اللازمة للبقاء على حياة صاحب قوة العمل . ولكن قوة العمل لا تقوم بدور عمال فعال إلا في العمل ، وبهذا يبذل مقدار محدود من عضل الإنسان وأعصابه ومخه الخ وهذه الأشياء التي تنفق لا بد من تعويضها . وازدياد الانفاق يتطلب دخلاً أكبر (١) وصاحب قوة العمل الذي اشتغل اليوم لا بد له من أن يكون قادراً على تكرار نفس العملية في الغد في ظل نفس الأحوال من حيث النشاط والصحة . ونتيجة لهذا يجب أن يكون مقدار وسائل العيش كافياً للبقاء على الفرد العامل كفرد عامل في حالته العادية من الحياة . ولكن الحاجات الطبيعية من الغذاء والكساء والسكن والوقود وغير ذلك تختلف من بلد إلى آخر طبقاً للأحوال المناخية والطبيعية . ومن جهة أخرى فما يقال لها حاجات إن هي إلا ثمرة التطور التاريخي وذلك من حيث عددها ومدادها وأساليب إشباعها ، وبذلك فهي تعتمد إلى حد كبير على درجة حضارة البلد ، وتتوقف كذلك بنوع خاص على الظروف والعادات ودرجة الرفاهية التي تكونت فيها طبقة العمال الأحرار (٢) ، وهكذا نرى أنه عند تعيين قيمة قوة العمل يدخل عنصر تاريخي وأخلاقي ، وهذا ما يميز هذه الساعة عن غيرها من السلع ، ومع هذا فبالنسبة إلى بلد مخصوص يمكن أن نعتبر متوسط شمول ضرورات الحياة كمية ثابتة .

إن صاحب قوة العمل من أهل الفناء ، فإذا كان لا بد من دوام ظهوره في السوق وهو الأمر الذي يفرضه تحول النقود الى رأس مال دائم ، فلا بد لبائع قوة العمل من العمل على أن يديم نفسه بالطريقة التي يتبعها كل فرد حي أي عن طريق التوالد . وقوة العمل التي تسحب من السوق عن طريق البلى والموت يجب أن يحل محلها باستمرار مقدار مساو لها من قوة العمل الجديدة . وبناء على ذلك يجب أن يكون مجموع وسائل العيش اللازمة لإنتاج قوة العمل شاملاً للوسائل الضرورية لمن يحل محل العامل أي لأطفاله حتى يمكن استدامة ظهور هذا

(١) ولهذا السبب كان مقدم العبيد الزراعيين عند الرومان يتناول أجراً أعلى بقليل من أجر العبيد العاملين لأن

عمله كان أخف Mommsen, Römische Geschichte, 1859, p. 810

(٢) See Overpopulation and its Remedy, London, 1846, by

W.T. Thornton.

الجنس الذي يملك تلك السلعة الغيية في السوق^(١) . ولكي يتسنى تعديل الطبيعة البشرية بحيث يكتسب الأفراد المهارة والحذق في فرع معين من الصناعة وبذا يصبحون قوة عمل من نوع حسن مخصوص ، لابد من تعليم أو تدريب خاص ، وهذا يكلف معادلاً من السلع يختلف مقداره زيادة أو نقصاً . ويتفاوت هذا المقدار تبعاً لصفة قوة العمل واختلافها من حيث مدى التعقيد . فالنفقات التي يستلزمها هذا التعليم (وهي صغيرة في حالة قوة العمل العادية) تدخل في تكوين القيمة الكلية التي تنفق على إنتاج هذه القوة . ونتيجة لهذا نجد أن قيمة قوة العمل تصبح عبارة عن قيمة مقدار محدود من وسائل العيش ، وعلى ذلك تختلف قيمته تبعاً للتغيرات في قيمة وسائل العيش أي التغيرات في مقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها .

وبعض وسائل العيش كالغذاء والوقود يستهلك كل يوم ، ويجب إعداد غيره كذلك يومياً . والبعض الآخر كالملابس والأثاث يدوم زمناً أطول ولا يحل محله غيره إلا في فترات أطول . فبعض هذه الوسائل يجب شراؤه ودفع ثمنه يومياً . بينما يحدث ذلك الأمر بالنسبة إلى بعض الوسائل الأخرى كل أسبوع أو كل ثلاثة أشهر وهكذا . ولكن مهما كانت طريقة توزيع المجموع الكلي لهذه المصروفات على السنة فلا بد من تغطيته عن طريق متوسط الدخل اليومي .

فلو فرضنا أن مجموع السلع اللازمة يومياً لإنتاج قوة العمل = ا ، واللازمة أسبوعياً = ب ، واللازمة كل ثلاثة أشهر = ج وكذا ، فإن المتوسط اليومي لهذه السلع = $\frac{٣٦٥ + ١ + ٥٢ + ب + ٤ + ج + ح}{٣٦٥}$. لنفرض أنه في هذه المجموعة من السلع اللازمة للمتوسط اليومي

يوجد ٦ ساعات من العمل الاجتماعي فإذا نوجد في قوة العمل اليومية ١٢ يوم من متوسط العمل الاجتماعي أو بعبارة أخرى ١٢ يوم من العمل اللازم لإنتاج قوة العمل كل يوم .

فإذا كان نصف يوم من متوسط العمل الاجتماعي يتضمن ٣ شلنات كانت الثلاث شلنات هي الثمن الذي يطابق قيمة يوم من قوة العمل . فإذا عرضها صاحبها للبيع بثلاث شلنات في اليوم فإن سعر بيعها يساوي قيمتها ، وحسب الفرض الذي أوردناه يدفع هذه القيمة صديقنا صاحب النقود الذي لا هم له إلا تحويل النقود إلى رأس مال . فالحد الأدنى لقيمة قوة العمل

(١) والثمن الطبيعي للسلعة ، ينحصر في مقدار من ضروريات الحياة وكالباقي ما يكفي لإعالة العامل وذلك تبعاً لعلية مناخ البلد وعاداته ، ولتكوينه من تربية أسرة تعمل على أن يظل في السوق مورد غير منقوص من العمل ، ويلاحظ أن كلمة عمل ، تستعمل هنا خطأ بدلاً من قوة العمل ،

تعيينه قيمة السلع التي لا يستطيع العامل بدونها أن يحدد نشاطه ، أو بالتالى تعيينه قيمة وسائل العيش التي لا غنى عنها من الوجهة الجثمانية . وإذا هبط ثمن قوة العمل إلى هذا الحد الأدنى فإنها تهبط إلى ما دون قيمتها لأنه في ظل هذه الأحوال لا يمكن الإبقاء عليها وتسميتها إلا في حالة سيئة . ولكن قيمة كل ساعة يعينها وقت العمل اللازم لإنتاجها بصورة عادية .

هذه الطريقة في تعيين قيمة قوة العمل تنشأ عن ضروريات الحال ، وما الشكوى من أنها طريقة وحشية إلا نوع من العاطفية الرخيصة ، وإن روسي ليبدو عاطفياً حين يقول : « إذا كنا نرى في الطاقة على العمل شيئاً له وجود منفصل عن وسائل عيش العمل أثناء عمالة الإنتاج كنا كنا نتصور شيئاً . ونحن نتحدث عن العمل أو عن الطاقة على العمل فإننا نقصد كلا العامل ووسائل العيش أى كلا العامل والأجر » (١) . حين نتحدث عن الطاقة على العمل فإننا لا نتحدث عن العمل كما أننا حين نقول الطاقة على الهضم لا نقصد الهضم . إن كل امرئ يعلم أن عملية الهضم تتطلب أشياء أخرى إلى جانب المعدة السليمة ، وذلك الذى يتحدث عن الطاقة على العمل لا يفكر فيها منفصلة عن وسائل العيش الضرورية لإنتاجها .

إن قيمة وسائل العيش يعبر عنها في قيمة الطاقة على العمل . فإذا ظلت هذه الطاقة على العمل دون أن تباع لما استفاد العامل منها ولأسف على الضرورة الطبيعية القاسية التي تحتم على ما لديه من طاقة على العمل أن تتطلب مقداراً محدوداً من وسائل العيش لإنتاجها ومورداً متجدداً من هذه الوسائل لإعادة إنتاج هذه الطاقة ، وحيتند يتفق مع سيسموندى على أن « الطاقة على العمل .. لا تعد شيئاً الا اذا بيعت » (٢) .

هذه الخاصية التي تميز تلك الساعة المخصوصة وهي قوة العمل يترتب عليها أنه عند إجراء التعاقد بين الشارى والبائع تنتقل قيمتها الاستعمالية مباشرة إلى يدي الأول ، فقيمتها - كقيمة أية سلعة أخرى - قد عينت قبل أن تنتقل إلى مجال التداول ، نظراً لأن كمية محدودة من العمل الإجتماعي قد بذلت فيها . ولكن قيمتها الاستعمالية تتحقق فقط بسبب ممارستها فيما بعد . وانتقال قوة العمل واستحواذ المشتري عليها فاعلام استخدامهما كقيمة استعمالية عمليتان تفصلهما فترة من الزمن . ولكن في الحالات التي تنتقل فيها القيمة الاستعمالية للساعة بطريق البيع في نفس الوقت الذي تسلم فيه فعلاً للمشتري تكون وظيفة نقود الأخير في العادة أنها

(١) Cours d'économie politique, Brussels, 1842, p. 370.

(٢) Nouveaux principes etc., vol. 1, p. 112.

واسطة للدفع . (١) ففي كل دولة يسودها النظام الرأسمالي جرت العادة بعدم دفع أجر قوة العمل قبل استخدامها خلال المدة المحدودة في العقد كأن يكون الدفع مثلاً في نهاية الأسبوع .

وعلى ذلك ففي كل مكان يقدم العامل القيمة الاستيعالية لما يملك من قوة العمل إلى الرأسمالي أى أن بائع قوة العمل يسمح للشترى باستهلاك قيمتها الاستيعالية ، وذلك قبل أن يقبض ثمنها . وبعبارة أخرى يقدم العامل اعتماداً مالياً للرأسمالي ، وهو اعتماد غير وهمي والدليل على ذلك لانجده فقط في الأجور التي يخسرهما العمال (٢) من وقت لآخر حين يفلس الرأسمالي ، بل ونجده أيضاً إذا ما أخذنا في دراسة النتائج والعواقب الدائمة (٣) . ومع هذا فسواء استعملت

(١) "كل عمل يدفع مقابله بعد أن ينقطع An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Denamds. etc., p. 104.

كان لا بد من أن يبدأ الائتمان التجاري حين صار العامل اليدوى أى أول صانع الاتاج قادراً بفضل منخراته على أن

ينتظر على أجره . حتى نهاية الأسبوع أو الأسبوعين أو الشهر أو ريع السنة الخ Charles Ganih, Des systemes de l'économie politique, second edition, 1821, vol 1, p. 150.

(٢) يعبر العامل جده ونشاطه — هكذا يقول ستورث ولكنه حريص بحيث يعنى الى ذلك أن العامل ، لا يخاطر بشيء . . . خلاف خسارة أجره . . . ان العامل لا يعطى الرأسمالي شيئاً مادياً Cours d'économie politipue طبعة سان بطرسبرج ، الطبعة الثانية ج ٢ ص ٢٧)

(٣) اليك مثال . في لندن نوعان من الخبازين أحدهما يبيع الخبز بقيمته الكاملة والآخر يبيعه دون هذه القيمة ، ويتنى أكثر من ثلاثة ارباع الخبازين الى النوع الأخير

وتجد أن خبازى النوع الثانى بلا استثناء تقريباً يبيعون خبزاً مغشوشاً بطرق مختلفة وذلك باضافة مزيج من الشب والصابون والجير الخ هن أمثال هذه المواد الذيدة والمغذية والصعية (أنظر الكتاب الأزرق السابق الذكر ، وكذلك تقرير لجنة سنة ١٨٥٥ عن غش الخبز ، وكذلك كتاب الدكتور هامال الطبعة الثانية لندن ١٨٦٢) .

وذكر سير جون غردون أمام لجنة ١٨٥٥ أنه نتيجة لهذه النفوشات تجد أن الفقير الذى يعيش على رطلين من الخبز في الأسبوع ، لا يحصل على ريع المادة المذابة ، خل عك الآثار العيشة التي تتعرض لها فخته . ويقول تريتهير (مصدر سابق ص ٤٨) إن السبب في قبول هذه المواد برغم ظلمهم بهذا الغش راجع الى اضطراهم الى أخذ الخبز عن يبيعه ولما كان العمال لا يتناولون أجورهم الا في ختام الأسبوع ، لهذا لا يستطيعون دفع ثمن ما تستهلكه أسرهم من الخبز الا عند انتهاء الأسبوع ، وقد ذكر تريتهير بناء على أقوال شهود ان الخبز المكون من أمثال هذا المزيج يصنع لكي يباع بهذه الطريقة بصفة خاصة . وغالباً ما تدفع الأجور في المناطق الزراعية بالجملة واستكلته كل أسبوعين بل وكل شهر ، ونظراً لقول الفترات الواقعة بين مواعيد الدفع ، يضطر العامل الى الشراء بالأجل وبائتمان أعلى . فثلا في هورتهمام بويلتس حيث الدفع بالشهر يشترى العامل ما زنة Stone من الدقيق بسعر =

النقد وسيلة للشراء أو الدفع ، فإن هذا لا يؤثر في طبيعة تبادل السلع .

إن ثمن قوة العمل تحدده عملية البيع ، وإن كانت قوة العمل لا تتحقق إلا بعد إتمام العملية (ويحدث نفس الشيء حيث يستأجر شخص بيتاً إذ أن المستأجر لا يحقق ميزة هذه العملية إلا تدريجاً) . إن قوة العمل يتم بيعها وإن لم يدفع مقابلها (ثمنها) إلا بعد ذلك بوقت . وعلى ذلك يسهل علينا أن نفهم طبيعة العلاقة إذا فرضنا مؤقتاً في هذه اللحظة أن صاحب قوة العمل يقبض الثمن المتفق عليه في اللحظة التي يبيعها فيها .

إننا نعلم الآن كيف تعين القيمة التي يدفعها مالك النقد إلى صاحب هذه السلعة الغريبة أى قوة العمل ، والقيمة الاستيعالية التي يحصل عليها الأول لا تبدو إلا بالانتفاع أى باستهلاك هذه القوة . وصاحب المال يشتري كل ما يلزم لهذا الغرض كل المادة الأولية ويدفع ثمنها حسب قيمتها الكاملة . واستهلاك قوة العمل كما هو الشأن بصدد أية سلعة أخرى خارج حدود السوق أو نطاق التداول . لنخرج مؤقتاً مع صاحب المال ومالك قوة العمل من ذلك السوق الصاخب حيث يجري كل شيء في الظاهر وأمام جميع الناس ولتتبع الرجلين إلى ذلك المقر الخفي للإنتاج حيث تواجهنا على عتبة العبارة الآتية : « ممنوع الدخول إلا للعمل » . وهنا سنرى كيف يحدث إنتاج رأس المال ، وسننتهى أخيراً إلى سر تحقيق الربح . إن هذا الميدان الذي يجري داخله بيع قوة العمل وشراؤها إن هو في الواقع إلا جنة حقوق الإنسان الكامنة ، ففيه فقط تسود الحرية والمساواة والملكية ومبادئ جيريمى بنتام . هناك الحرية لأن مشتري السلعة وبائعها يتعاقدان بمحض رغبتهما ، فهما يتعاقدان كأحرار ، واتفاقهما هو الذي يعبران به عن إرادتهما المشتركة بطريقة قانونية . وهنا المساواة لأن كلا منهما يدخل في علاقة مع الآخر كما هو الشأن مع صاحب السلع البسيط ، ويبادلان المعادل بالمعادل . وهناك الملكية لأن كلا منهما يتصرف فيما هو ملك له .

==ثلثين وأربعينات مع أن هذا المقدار يباع في أما كن أخرى بمر شلن وعشرينات (التقرير المادرس عن الصحة العامة ، ١٨٦٤ ص ٢٦٤) . وقد حصل الطباعون في بايلى وكلمارتوك على الدفع كل أسبوعين بدلاً من كل شهر وذلك بعد أن أضربوا عن العمل (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٥٣ ص ٣٤) . ولاضرب مثلاً آخر يؤيد قولنا أن العامل يقدم اعتماداً للرأسمالى ، ذلك أنه في المناجم حيث يسود نظام دفع الأجر شهرياً يحصل العامل من الرأسمالى خلال الشهر على مبالغ على الحساب غالباً ما تكون على هيئة بضائع تباع له بأعلى من ثمنها بالسوق . وهذا ما يعرف باسم truck system . (وقد ذكرت لجنة استخدام الأطفال شيئاً من هذا القليل في تقريرها الثالث الصادر في لندن سنة ١٨٦٤ ص ٢٨ رقم ١٩٢) .

وهناك يسود بنتمام لأن كلا منهما يرفعى مصلحته . والقوة الوحيدة التي تجمع بينهما هي حب الذات والكسب والمصالح الخاصة لكل منهما . كل ينظر إلى صالحه ، ولا يعنى أحد بما يجرى للغير . وبما أنهم يفعلون ذلك فإنهم جميعاً ، وفق نظام مرسوم من قبل أو في ظل عناية الهية حكيمة ، يعملون سوياً لما فيه صالحهم المتبادل ، وللصالح العام ولمصلحة الجميع .

وإذ تغادر مجال هذا التداول البسيط أو تبادل السلع الذي يمد « أنصار حرية التجارة » بأرائهم وبالمعيار الذي يحكمون به على مجتمع قائم على أساس رأس المال والأجور ، نظن أننا نستطيع أن نلبس تغييراً في شخصية الممثلين . فذلك الذي كان من قبل صاحب نقود يسير أمامنا الآن كراشمالى ومن ورائه صاحب قوة العمل كعامل . ويبدو على الأول الشعور بأهميته وبالجرأة والانكباب على العمل . أما الآخر فيترامى جباناً متردداً كالرجل الذي يأتى إلى السوق ومعه جلده وليس له أن ينتظر سوى الدغ .

الباب الثالث

إنتاج فائض القيمة المطلق

عملية العمل وعملية إنتاج فائض القيمة

(١) عملية العمل

العمل هو استخدام قوة العمل ومن يشتري الأخيرة يحمل بائعها على العمل ، وبذا يصبح البائع عاملاً أى قوة عمل عاملة . ولكى يتجسم عمله فى سلع يتعين عليه قبل كل شئ أن يجعل هذا العمل ممثلاً فى قيم استعمالية أى فى أدوات قادرة على قضاء حاجات من نوع أو آخر . وعلى ذلك فالرأسمالى يحمل العامل على إنتاج قيمة استعمالية أو أداة من نوع خاص ، وإنتاج القيم الاستعمالية أو الطيبات لا يتأثر من حيث طبيعته العامة بكونه يتم من أجل صاحب رأس المال وتحت إشرافه . وعلى ذلك يجب علينا أولاً أن ندرس عملية العمل مستقلة عن الشكل المخصوص الذى قد تتخذه فى ظل أحوال اجتماعية خاصة .

والعمل عملية تجرى بين الإنسان والطبيعة يقوم فيها الإنسان عن طريق نشاطه بيده ردود الفعل المادية بينه وبين الطبيعة وتنظيمها والسيطرة عليها ، فهو يواجه الطبيعة كأنه إحدى قواها ويحرك ذراعيه وساقيه ورأسه ويديه لى يختص نفسه بمنتجاتها فى شكل يلائم حاجياته . ولكنه اذ يطبق عمله على العالم الخارجى ويغيره على هذا النحو إنما يغير طبيعته فى الوقت ذاته ، فهو ينمى القوة الكامنة الراكدة فى داخله ويخضع هذه القوى الداخلية لسيطرته ورقابته ، ولا تعطينا الأشكال البدائية والغريزية من العمل التى نشترك فيها مع الحيوان . إن فترة هائلة من الزمن تفصل الأيام التى كان فيها العمل غريزياً بحتاً عن العصر الذى يبدو فيه العامل فى سوق السلع بائعاً لما يملك من قوة العمل ، وعلينا أن ندرس العمل فى ذلك الشكل الخاص بالنوع الإنسانى . يودى العنكبوت عمليات شبيهة بتلك التى يقوم بها الغزال ،

والمهارة التي تنبئ بها التحلة خليتها لتخجل الكثيرين من المهندسين المعماريين . ولكن الشيء الذي يميز أقل مهندس معماري كفاءة عن أحسن النحل أن المهندس يرسم صورة الخلية في ذهنه قبل أن يصوغ النموذج لها بالشمع . فعملية العمل تنتهي بخلق شيء كان عند بدء العملية موجوداً في خيال العامل أى على صورة فكرية . فالعامل لا يحدث تغييراً في الأشياء الطبيعية من حيث الشكل فحسب ، بل إنه في الوقت نفسه يحقق في الطبيعة التي توجد منفصلة عن ذاته الغرض الذي وضعه نصب عينيه أو الغرض الذي يتحكم في أعماله والذي عليه أن يخضع إرادته له . وهذا الإخضاع للإرادة ليس عملاً مؤقتاً يحدث في التو واللحظة ، ذلك أنه بغض النظر عن الإجهاد الجسماني يجب أن تكون إرادته ذات الهدف المقصود والتي تظهر على هيئة انتباه ، قائمة بعملها خلال فترة العمل كلها . وأثر من هذا ، فكما قلت جاذبية العمل وطريقته وكلما قل استمتاع العامل بالعمل كشيء يتيح المجال لقواه الجسمانية والعقلية ، زادت حدة الانتباه الذي يوجهه العامل الى العمل .

والعوامل الأولية في عملية العمل هي أولاً العمل نفسه ، وثانياً المادة التي يتناولها العمل وثالثاً أدواته . ويلقى العمل الإنساني في المادة التي يشتغل عليها في التربة (وتشمل من الناحية الاقتصادية الماء) العذراء التي تمد الإنسان بضروريات الحياة أى بوسائل العيش الجاهزة^(١) دون أن يدخل فيها نشاط تلقائي من جانب الإنسان . فمادة العمل التي تهيئها الطبيعة تتكون من جميع الأشياء التي يقتصر العمل على فصلها عن العلاقة المباشرة التي تربطها ببيئتها ، ومن أمثلة ذلك السمك الذي يصاد ويبعد عن عنصره الطبيعي ، والخشب الذي يتساقط على الأرض في الغابة البدائية ، وخامات المعادن . أما إذا كانت المادة التي يتناولها وليدة عمل سابق فإننا ندعوها المادة الخام ، ومن ذلك مثلاً خامات المعادن التي توجد مصادفة بعد غسلها . إن كافة المواد الخام هي المادة التي يتناولها العمل ، ولكن لا نستطيع أن نقول العكس وهو أن كل مادة يتناولها العمل هي مادة خام . فمادة العمل إنما تصبح مادة خاماً إذا ما غيرها العمل بطريقة ما .

وأداة العمل شيء أو مجموعة أشياء يجعلها العامل بينه وبين مادة العمل وتقوم بمهمة

(١) « نظراً لكون المنتجات التي تخرجها الأرض بصفة تلقائية قليلة المقدار ومستقلة تماماً عن الإنسان فإنها تبدو كأن الطبيعة قدمتها بنفس الطريقة التي يعطى بها مبلغ صغير لشاب لعله على العمل والنشاط وتكوين ثروة .

James Steuart, Principles of Political Economy Dublin edition. 1770. vol. 1., p. 116.

الموصل لنشاطه ، فهو يستخدم الخواص الميكانيكية والطبيعية والكيميائية للأشياء كوسيلة لفرض قوته على هذه الأشياء ولكي يجعل هذه الأشياء الأخرى تخدم أغراضه وغاياته (١) . وإذا أسقطنا من حسابنا جميع وسائل العيش الجاهزة كالفاكهة وهو الغرض الذي من أجله تكفي أجهزة الجسم الإنسانى كأدوات عمل ، فإن الشيء الذى يشرف عليه العامل إشرافاً مباشراً ليس مادة وإنما أدواته . وهكذا تصبح الطبيعة أداة لنشاطه يكمل بها أجهزة الجسم بأن يضيف قدراً إلى طوله أو بنيته . فالأرض كما أنها المخزن البدائى له كذلك هى المكان الأصيل للأدوات التى يستعين بها . مثال ذلك أنها تمدد بالحجارة التى يتخذ منها سلاحاً ويستخدمها للطحن والعصر الخ ، وهى أداة عمل ولكن استخدامها على هذا النحو فى الزراعة يحتاج إلى جانبها عدداً من أدوات العمل الأخرى ، والزراعة تفترض مقدماً درجة عالية نسبياً من تطور قوة العمل (٢) . فبمجرد أن تتقدم عملية العمل تقدماً معتدلاً تطلب أدوات عمل دقيقة الصنع . ففي أقدم الكهوف التى سكنها الإنسان أدوات وأسلحة . ومنذ فجر التاريخ الإنسانى تجد الإنسان إلى جانب استعماله الأشياء الحجرية التى صنعها وقطع الخشب والعظام عرف أن يستفيد من خدمات الحيوانات المستأنسة على أنها أدوات عمل ، وهذه الحيوانات التى استأنسها العمل الإنسانى وعدلها ورباها من أولى أدوات العمل البدائية (٣) . ورغم أننا نجد البدايات الأولى لأدوات العمل بين أنواع معينة من الحيوان إلا أن استعمالها وصنعها مما يتميز به الجنس الإنسانى ولهذا قال بنيامين فرنكلين إن الإنسان وحيوان يصنع الآلات . ولا تقل مخلفات أدوات العمل أهمية فى دراسة الأشكال الاقتصادية والاجتماعية عن الحفريات فى دراسة تنظيم الأجناس المنقرضة . لا تتميز العصور الاقتصادية المختلفة بالفوارق

(١) يتميز العقل بالدهاء كما يتصف بالقوة ويبدو هذا الدهاء بطريقة غير مباشرة فهو عن طريق الأفعال وردود الأفعال بين الأشياء وطبقاً لطبيعتها يستطيع بدون التدخل المباشر فى هذه العملية أن يجعل الأشياء تتحرك صوب الغايات التى يريد تحقيقها ،

Hegel, Encyklopadie, prat. Logic, Berlin 1840, p. 382.

(٢) يمدد جانيه فى كتابه Theorie de l'économie politique, Paris 1819 السلسلة الطويلة من عمليات العمل السابقة للزراعة حسب المعنى الصحيح لهذه العبارة (وهو فى هذا يمارض جماعة الطبيعيين) .

(٣) يوضح ترجو أهمية الحيوانات المستأنسة فى المراحل المبكرة من الحضارة ، وذلك فى كتابه

Reflexions sur la formation et la distribution des richesses, 1776.

فما يصنع فعلا بقدر ما تتميز بالاختلاف في أدوات العمل^(١) فليست أدوات العمل معياراً نقيس به تطور وتقدم قوة العمل الانسانية فحسب ، ولكنها تدل كذلك على العلاقات الاجتماعية التي كان يتم أداء العمل فيها . وأدوات العمل ذات الطبيعة الميكانيكية (وهي النوع الذي اذا نظرنا اليه بصفة كلية يصح تسميته الجهاز العظمى والعضلى للانتاج) تلقى على خواص ومميزات أى فترة من عصور الانتاج الاجتماعى ضوءاً أكثر مما تلقى عليها أمثال الأنايب والسلال والجرار الخ وهي الأدوات التي وظيفتها أن تكون الأوعية التي تحتوى على المادة التي يقوم العمل بأداء وظيفته عليها (وهذه الأدوات نصفها بوجه عام باسم الجهاز الوعائى للانتاج) ، ومثل هذه الأوعية لا تبدأ تلعب دوراً هاماً حتى تظهر الصناعات الكيميائية إلى عالم الوجود^(٢) . ولو شئنا التوسع لقنا ان أدوات العمل ، الى جانب تلك الأشياء التي تستخدم لنقل العمل الى المادة اللازمة له بطريقة مباشرة ، تشمل كافة الأشياء اللازمة لمواصلة عملية العمل . فهناك أشياء مختلفة لا تدخل مباشرة فى عملية العمل ومع هذا لا تستطيع الأخيرة بدونها أن تواصل مهمتها على الوجه الصحيح . ومرة أخرى نقول إن الأرض أعم أداة عمل بهذا المعنى ما دامت تهى للعامل المجال اللازم لاستخدام نشاطه . والورش والقنوات والطرق الخ تنتمى إلى هذا النوع كما تعد فى الوقت نفسه من أدوات العمل التي أنتجها عمل سابق .

وعلى ذلك يسبب نشاط الانسان بمعونة أدوات العمل تغيرات فى المادة التي يتناولها العمل وهي تغيرات تتم عن قصد خلال عملية العمل . والعملية تختفى فى المنتج ، والمنتج قيمة استعمالية هيأتها الطبيعة وجعلها تغيير شكلها ملائمة للحاجات الانسانية ، وأصبح العمل داخلاً فى مادته أى أنه صار ذا صورة مادية وصيغت مادة العمل وأتقنت . فذلك الذى ظهر فى العامل كحركة يبدو الآن فى المنتج كشيء مستقل أى « ككونية » بدلاً من « صيرورة » ، فالعامل قد قام بالغزل ، والمنتج هو النسيج .

وإذا ما نظرنا إلى عملية العمل من حيث نتيجتها لآخذ كلا أداة العمل ومادة العمل

(١) ان أدوات الترف هي أقل الملص أهمية من حيث الموازنة الفنية بين مختلف عصور الانتاج .

(٢) برغم قلة ميل المؤرخين حتى الآن الى عدم توجيه الاهتمام الى تطور الانتاج المادى الذى هو أساس الحياة الاجتماعية كلها وبالتالي التاريخ الحقيقى كله ، فان العصور السابقة لتاريخ تقسم طبقاً لنتائج البحوث العلمية لالتاريخية على ما يقال لها ، فقد قسمت تبعاً للواد التي كانوا يصنعون منها الأدوات والأسلحة ، وهذا هو السبب الذى من أجله تحدث عن العصر الحجري والعصر البرونزى والعصر الحديدي .

مظهر أدوات إنتاج^(١)، ولا تتخذ العمل نفسه مظهر عمل المنتج^(٢). ولو أن القيمة الاستيعالية تنشأ من عملية العمل على هيئة منتج، إلا أن قima استيعالية أخرى، وهي منتجات عمليات عمل سابقة، تدخل في عملية العمل الحالية على أنها أدوات إنتاج. وبهذا ليست المنتجات نتائج عملية العمل بحسب، بل إنها في الوقت ذاته شروط لازمة فيها.

وإذا استثنينا الصناعة الاستخراجية (التي تجتد المواد اللازمة لها مهينة لها في الطبيعة، كما هو الحال بالنسبة إلى التعدين وصيد الحيوان والسمك والزراعة حتى يمارسها الإنسان في التربة العذراء) فإن جميع فروع الصناعة تشتغل بمادة تولدت من قبل عن عمل سابق أي بمادة ندعوها المادة الخام، ومن هذا النوع البنود التي تستخدم في الزراعة. الحيوانات والنباتات التي يعدها الناس منتجات طبيعية قد لا تكون منتجات العام السابق بحسب، بل قد تكون في شكلها الذي هي عليه منتجات عملية تحويل دامت أجيالا كثيرة تحت رقابة الإنسان وبمساعدة عمله. وإذا استبعدنا مثل هذه الأمثلة فإن أدوات العمل بوجه عام أي العُدد توضح في معظمها آثاراً جلية لعمل سابق.

وقد تتخذ المادة الخام شكل المادة الأساسية للمنتج أو تكون شيئاً إضافياً يستخدم في إنتاجه. وقد تستهلك أدوات العمل المادة الإضافية كما هو شأن الآلة البخارية مع الفحم والآلة مع زيت التشحيم وحيوان الجر والحمل مع الدريس، وقد تضاف المادة المساعدة إلى المادة الخام لإحداث تغيير في الأخيرة كما يضاف الكلورين إلى التيل غير المبيض والكربون إلى الحديد والأصبغة إلى الصوف، وقد تساعد المواد الإضافية على مواصلة العمل كما هو حال المواد التي تستخدم في إضاءة الورشة وتدفتها. ولكن التمييز بين المادة الأساسية والمادة الثانوية يختن في الصناعات الكيماوية إذ فيها لا تعود أي من المواد الخام المستخدمة إلى الظهور كمادة أو جوهر المنتج^(٣).

وبما أن لكل شيء خواصاً عدة وبذا يمكن الانتفاع به بطرق مختلفة لهذا قد يكون نفس المنتج هو المادة الخام لعمليات عمل مختلفة جداً، فالقمح مثلاً مادة خام بالنسبة إلى

(١) لاشك أنه يبدو من التناقض أن نصف سمكة لم نضطادها بعد كأنها أداة إنتاج في صناعة صيد السمك ومع ذلك لم يكف أحد بعد كيف يضطاد السمك في المياه التي لا يوجد بها السمك!

(٢) هذه الطريقة في تعريف العمل الإنتاجي أي تعريفه من وجهة نظر عملية العمل وحدها، تلائم تماماً الشكل الرأسمالي من الإنتاج.

(٣) يطلق ستورش على المواد الخام الحقيقية اسم matters وعلى المواد الإضافية اسم material ويصف شربوليه الأخيرة بأنها instrumental matters

الطحان وصانع النشاء ومقطر الويسكى ومرابي الماشية الخ، ولكنه على هيئة بذور يكون المادة الخام اللازمة لإنتاجه . وفي صناعة التعدين تجد الفحم منتجاً وكذلك أداة الإنتاج ، وفي عملية العمل قد يصلح المنتج أداة عمل ومادة خاماً ، ومن ذلك تسمين الماشية حيث الحيوان مادة أولية وفي الوقت نفسه أداة لإنتاج السماد .

والمنتج ذو الشكل القابل للاستهلاك المباشر يمكن أن يصير برغم هذا مادة أولية لعمل منتج آخر فالكروم المادة الخام لعمل النيذ . ومن جهة أخرى قد يمدنا العمل بمنتج في شكل لا يصلح إلا للاستعمال كمادة أولية ومثال ذلك القطن الخام والغزل الخ ، فبرغم أن مثل هذه المادة ذاتها منتج إلا أن عليها أن تمر خلال سلسلة كاملة من عمليات مختلفة ، وفي كل من هذه العمليات وفي ظل أشكال متغيرة على الدوام تؤدي هذه المادة دور الخام الى أن تخرج من آخر عملية في السلسلة وقد صارت منتجاً تام الصنع صالحاً للاستهلاك الفردي أو لاستعماله كأداة من أدوات العمل .

من ذلك نرى أن مسألة كون القيمة الاستيعابية مادة أولية أو أداة عمل أو منتجات تتوقف تماماً على وظيفة هذه القيمة أو محلها في عملية العمل . فإذا ما تغير محلها وجب وضعها في طبقة أخرى من جديد .

وعلى ذلك حينما يدخل المنتج كأداة إنتاج في عملية عمل جديدة فإنه يفقد طابعه كمنتج ولا يصير أكثر من عامل في تلك العملية . ان الغزال ينظر الى المغازل على أنها مجرد أدوات وإلى الكتان على أنه المادة التي يتناولها بعمله وهو الغزل . ومن المؤكد أنه ما من شخص يستطيع أن يغزل من غير مادة للغزل ومغازل ، فن المفروض عند بدء عملية الغزل سبق وجود هذه الأشياء ، ولكن الغزال لا يعنيه أن الكتان والمغازل منتجات عمل سابق كما أن المعدة وهي مشغولة بعملية الهضم لا يهمها كون الخبز وليد عمل سابق من جانب زارع التربة والطحان والخباز الخ . وحينما يحدث خلال عملية العمل أن أدوات الإنتاج تلفت النظر الى ما تتميز من حيث كونها منتجات عمل سابق ، فانتبا نجد حقاً أنها تفعل ذلك بسبب ما بها من نقائص ، فحينما يضطر المرء الى استخدام سكين بارد فإن هذا يذكره على الدوام بمن صنعه ، وحينما تستخدم الخياطة خيطاً يتقطع باستمرار فإنها لا تنسى الغزال . ولكن بغض النظر عن هذه النقائص ففي المنتج التام الصنع يخفى العمل الذي به اكتسب هذا المنتج صفاته النافعة . ليس من نفع في الآلة التي لا تحقق أغراض العمل ، كما أنها تعرض لفعل القوى الطبيعية المدمر فتتلا يصدأ الحديد ويفسد الخشب . وغزل القطن الذي لا يستعمل في النسيج أو عمل الجوارب قطن ضائع سدى . فيجب على قوة العمل أن تتناول هذه الأشياء وتهزها

من رقادها الشبيه بالموت وتغيرها من قيم استعمالية كامنة را كدة إلى أخرى حقيقية متحركة ،
فاذا ما أثيرت خلال عملية العمل لكي تؤدي وظائفها فانها تستهلك حقاً لتكون العناصر التي
تكون منها قيم استعمالية جديدة ، أو منتجات جديدة على استعداد للدخول في مجال عملية
الاستهلاك الفردي بصفتها وسائل عيش ، أو في عملية عمل جديدة بوصفها أدوات إنتاج . لما كانت
المنتجات القائمة شرطاً لازماً لعملية العمل لا مجرد نتائج هذه العملية ، فانا نجد من جهة أخرى
أن الوظيفة الوحيدة التي يمكن بها لهذه المنتجات الناجمة عن عمل سابق أن تحتفظ بصفتها قيم
استعمالية وتحققها إنما تكون باندماجها في عملية العمل أى بأن نجعلها تتصل وتحتك بالعمل الحى .
والعمل عملية استهلاك لأنه يستهلك عناصره المادية من مادة وأدوات . مثل هذا الاستهلاك
الانتاجي يختلف عن الاستهلاك الفردي من حيث أن الأخير يستهلك المنتجات على أنها
وسائل عيش الفرد الحى بينما يستخدمها الأول كوسائل يتمكن بها العمل وحده أى قوة
عمل الفرد الحى من أداء مهمته ، فالمستهلك نفسه هو منتج أى وليد الاستهلاك الفردي بينما
نتيجة الاستهلاك الانتاجي منتج متميز عن المستهلك .

وبقدر ما تكون أدوات العمل ومادته منتجات فان العمل يستهلك هذه المنتجات لينتج بها غيرها
وكما أنه في حالة البداوة لا يزيد المشتركون في عملية العمل عن الإنسان والأرض كذلك تستخدم
في عملية العمل وسائل انتاج معينة تمدنا بها الطبيعة مباشرة أى وسائل ليست اتحاداً من المواد
الطبيعية والعمل الانسانى .

بتحليل عملية العمل الى عواملها الأولية البسيطة نراها عبارة عن نشاط ذى هدف مقصود
هو إنتاج القيم الاستعمالية ، أى ملائمة المواد الطبيعية للحاجات الانسانية ، أو هى الشرط العام
اللازم لاتمام التبادل فى المادة بين الانسان والطبيعة ، أو أنها الحالة التى تفرضها الطبيعة دائماً
على الحياة الانسانية وبذا تكون مستقلة عن أشكال الحياة الاجتماعية أو بالأحرى مشتركة
بالنسبة الى كافة الأشكال الاجتماعية . ولذا كان من لغو القول أن يمثل العامل كإنه موجود
على اتصال بالعمال الآخرين ، وكان يكفي أن نصف الانسان وعمله فى جانب والطبيعة ومواردها
فى الجانب الآخر . إننا حين نأكل الخبز لا نعرف من طعمه من زرع القمح ، وكذلك
حين ندرس عملية العمل فانها لا تدلنا على الأحوال التى سارت فيها هذه العملية سواء كان
ذلك تحت صوت مقدم العبيد أو تحت أنظار الرأسمالى ، أو سواء يؤدي الزارع عملية
العمل بفلاحة مزرعته الصغيرة أو يذبح المتوحش حيواناً برياً بالحجارة^(١) ولنرجع الآن الى

(١) بسبب هذه الحقيقة التى لاتزاع فيها استطاع الكرنل تورنر أن يقوم بهذا العمل المنطقى الرائع وهو أنه =

صاحبنا الذى سيكون رأسمالياً . لقد تركناه بعد أن اشترى فى السوق الطليقة كافة لوازم عملية العمل وهى أدوات الانتاج وقوة العمل الملائمة لعمله كالغزل وعمل الأحذية أو ما إلى ذلك . والآن يأخذ فى العمل على أساس استهلاك السلعة التى اشتراها أى قوة العمل، وبعبارة أخرى يحمل العامل الذى يملك هذه القوة على أن يستهلك أدوات الانتاج بواسطة عمله . وبطبيعة الحال لا يطرأ تغيير ما على الماهية العامة لعملية العمل بسبب أن العامل يمارسها من أجل الرأسمالى بدلاً من يقوم بها لنفسه ، كما أن الطريقة المخصوصة لعمل الأحذية أو الغزل ينتابها التغيير بسبب أن الرأسمالى تدخل عند مرحلة معينة من هذه العمليات . على الرأسمالى أن يبدأ بأن يأخذ قوة العمل كما يجدها فى السوق ، وبذا يجب عليه أن يقنع بالعمل كما هو موجود فى الفترة السابقة مباشرة لقياس الرأسماليين . إن التغيرات فى أسلوب الانتاج التى يسببها خضوع العمل لرأس المال لا تنشأ إلا فى مرحلة متأخرة ، ولا يمكن دراستها الآن .

ولو نظرنا الى عملية العمل على أنها العملية التى يستهلك بها الرأسمالى قوة العمل لوجدنا لها خاصيتين بارزتين :

فأولاً يقوم العامل بعمله تحت إشراف الرأسمالى الذى يملك عمله . ويعنى الرأسمالى بأن يتم أداء العمل على وجه صحيح . وأن تستخدم أدوات الانتاج بطريقة ملائمة ، والا يتبدد أى جانب من المادة الخام ، والا تضار أدوات العمل بحيث لا تستهلك إلا بالقدر الضرورى لإتمام عملية العمل .

وثانياً فالمنتج ملك لصاحب رأس المال لا للعامل أى المنتج المباشر . لنفرض أن الرأسمالى يشتري عمل يوم حسب قيمته ، ففي هذه الحال يصبح استعمال قوة العمل هذه ملكاً له فى ذلك اليوم (كما يحدث عند استئجار حصان مثلاً مدة يوم واحد)^١ إن لمن يشتري ساعة الحق فى استعمالها ، وصاحب قوة العمل لا يستطيع فى الواقع الا أن يعطى القيمة الاستعمالية لما باع وذلك بإعطاء عمله . ومنفذ اللحظة التى يدخل فيه ورشة الرأسمالى تصير القيمة الاستعمالية

== كيف أصل رأس المال فى الحجارة التى يرميها المتوحش ، فى الحجر الأول الذى يلقيه على مايطارده من الحيوان ، وفى العصا التى يملك بها ليسقط الثمرة التى تبعد عن متناول يده ، ترى تخصيص أداة ما بقصد المساعدة فى الاستحواذ على أخرى ، وهكذا نكشف عن نشأة أصل رأس المال ،

لقوته على العمل أى استعمالها ملكاً للرأسمالى . وهذا الأخير إذ يشتري قوة العمل يدعى العمل كحميرة حية بعناصر المنتج العدمية الحياة (والتي هى ملك له كذلك) . وليست عملية العمل من وجهة نظره إلا استهلاك لقوة العمل التى اشتراها والتي لا يستطيع استهلاكها إلا إذا أمدّها بأدوات إنتاج . إن عملية العمل تحدث بين أشياء اشتراها الرأسمالى وصارت متاعاً له ، وبذا يصير منتجها ملكاً له شأنه فى ذلك شأن النيز الذى تنتجه عملية تخمير تم فى قبو الرجل (١) .

(٢) إنتاج فائض القيمة

والمنتج الذى يملكه الرأسمالى قيمة استعمالية كالغزل والأحذية الخ . ولكن برغم أن الأحذية من أساس التقدم الاجتماعى وبرغم أن صديقنا الرأسمالى يعمل من أجل التقدم ، إلا أنه لا يصنع الأحذية لذاتها لأن المرء ينتج السلع لأنها مستودعات للقيمة التبادلية . إن لصديقنا الرأسمالى هدفين أولهما إنتاج قيمة استعمالية لها قيمة تبادلية ، أى أداة معدة للبيع وبعبارة أخرى سلعة . وثانيهما إنتاج سلعة تفوق قيمتها المجموع السكى لقيم ما استهلك فى إنتاجها من السلع أى القيمة الكلية لأدوات الإنتاج وقوة العمل بما دفع ثمنه فى سوق السلع . لأنه يريد أن ينتج سلعة لقيمة استعمالية فحسب ، وقيمة إلى جانب القيمة الاستعمالية ، وفائض قيمة علاوة على القيمة .

ويتجه اهتمامنا الحالى إلى إنتاج السلع ، وواضح أننا لم نبحث حتى الآن سوى جانب واحد من العملية . وكما أن السلعة وحدة مكونة من القيمة الاستعمالية والقيمة كذلك يجب أن

(١) ،، يحدث الاستحواذ على المنتجات قبل تحويلها إلى رأس مال ، وهذا التحول لا يخرجها عن مجال الاستحواذ عليها ،، ٥٤—٥٣ pp. Cherbuliez : Riche ou Pauvre, Paris 1841, ،، إن العامل إذ يبيع عمله مقابل كمية محدودة من ضروريات الحياة يتنازل عن كافة الحقوق فى نصيب من المنتج . وتظل طريقة امتلاك المنتجات كما كانت من قبل ولا تتغير عن طريق المساومة التى اثرتنا إليها فالمنتج ملك خاص للرأسمالى الذى يقدم المادة الخام وضروريات الحياة وهى نتيجة عنيفة من نتائج قانون الامتلاك ذلك القانون الذى مبداه الأساس العكس تماماً وهو — العكس — الذى يقول إن لكل عامل الحق الوحيد له فى ملكية ما ينتج ،، شرحه ص ٥٨ — ،، حينئذ يأخذ العامل أجوراً عن عملهم . . . يصير الرأسمالى المالك للعمل أيضاً لرأس المال وحده (ويراد بالأخير أدوات الإنتاج) . ،، فإذا كانت كل رأس المال تشمل الأجور التى تدفع — كما هى العادة الشائعة — فن السخف أن نتحدث عن العمل منفصلاً عن رأس المال . إن كل رأس المال على هذا النحو الذى تستخدم به تعمل كل الأعمال ورأس المال ،،

تكون عملية إنتاج السلعة وحدة من عملية العمل وعملية خلق القيمة . وعلى ذلك ننظر إلى عملية الإنتاج كعملية لإنتاج القيمة .

نعلم أن قيمة كل سلعة تتحدد بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها في ظل أحوال اجتماعية معينة . وتصدق هذه القاعدة على ما يحصل عليه الرأسمالي من منتج نتيجة لعملية العمل ، وسنبداً الآن بحساب العمل الذي صار ذا شكل موضوعي في المنتج .

لتفرض أن المنتج غزل . وكان أول شيء لازم لعمل الغزل المادة الأولية ولتكن ١٠ أرطال من القطن ، ولتكن قيمة القطن في السوق الحرة ١٠ شلنات . وفي ثمن القطن يتمثل مقدار متوسط العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجه ، ولنفرض كذلك أن استهلاك المغزل (وسنستعمل هذه الكلمة للدلالة على أدوات العمل) يمثل قيمة قدرها شلطان . فإذا اطلب إنتاج كمية من الذهب ثمنها ١٢ شلن ٢٤ ساعة عمل أو يوم عمل ، فإننا نبداً إذن بافتراض وجود عمل يومين في الغزل .

ويجب ألا تضلنا حقيقة كون القطن قد اتخذ شكلاً جديداً وأن بعض مادة الغزل ضاعت . دون علمنا بسبب الاستهلاك . فحسب قانون القيمة العام إذا كانت قيمة ٤ رطلاً من الغزل مساوية لقيمة ٤ رطلاً من القطن زائداً قيمة المغزل كله ، وبعبارة أخرى إذا كان نفس مقدار وقت العمل لازماً لإنتاج السلع في كل طرف من طرفي هذه المعادلة ، فإن ١٠ أرطال من الغزل تكون معادلاً لعشرة أرطال من القطن زائداً المغزل . وفي الحالة التي نحن بصددتها نفس مقدار وقت العمل الذي كان موجوداً من قبل في القطن والمغزل نجده داخلًا في القيمة الاستيعالية وهي الغزل . فالقيمة كما هي وذلك سواء ظهرت على هيئة غزل أو مغزل . أو قطن ، فالمغزل والقطن بدلا من وجودهما جنباً إلى جنب اتحدتا في عملية الغزل . لقد تغيرت أشكالها الاستيعالية ، ولكن قيمتهما لم تتأثر بهذا أكثر مما لو تأثرت في حالة ما إذا تحولت إلى معادل للغزل بواسطة تبادل بسيط بدلا من عملية العمل .

إن وقت العمل اللازم لإنتاج القطن وهو المادة الخام للغزل جزء من وقت العمل اللازم لإنتاج الغزل وبذلك يكون داخلًا في الغزل . وتطبق نفس الملاحظة على وقت العمل اللازم لإنتاج ذلك السكر من المغزل الذي لا غنى عن استهلاكه لعملية غزل القطن (١) .

(١) أن الذي يؤثر في قيمتها ليس فقط العمل الذي يذل في الحال على السلع ، بل وذلك الذي يذل على

وعلى هذا حين نأخذ في تعيين قيمة الغزل (أى قيمة وقت العمل اللازم لإنتاجه) فإن كافة عمليات العمل المختلفة اللازمة لإنتاج القطن الخام والجزء المستهلك من المغزل والتي تمت على أوقات مختلفة وأماكن مختلفة ، وكذلك وقت العمل الضرورى من بعد ذلك لعمل الغزل من القطن الخام والمغزل — نقول إن هذه جميعها يجب أن نعدّها مظاهر مختلفة متتالية فى نفس عملية العمل الواحد .

إن جميع ما يحتوى عليه الغزل من عمل إنما هو عمل ماض ، ولا يهم مطلقاً أن العمل اللازم لآخر مرحلة فى العملية وهى الغزل الفعلى لم يتم أدائه إلا من وقت وجيز جداً . فإذا كان بناء بيت يحتاج إلى كمية محدودة من العمل ولتكن ثلاثين يوماً فإن المجموع السكى لوقت العمل الذى يتجسم فى البيت لا يؤثر فيه أن اليوم الثلاثين من أيام العمل جاء بعد اليوم الأول بتسع وعشرين . وعلى ذلك يمكن أن ننظر إلى وقت العمل الذى تتضمنه المادة الخام وأدوات العمل على أنه مجرد وقت عمل بذل فى مرحلة متقدمة أو سابقة من عملية العمل الفعلى والنهائى للغزل .

وعلى ذلك فقيم أدوات الإنتاج والقطن والمغزل التى يعبر عنها فى الثمن البالغ ١٢ شلناً عبارة عن عناصر داخلية فى تكوين قيمة الغزل أى قيمة المنتج .

ولكن لا بد من تحقيق شرطين أولهما أن يكون القطن والغزل قد قاما بمهمتهما فعلاً فى إنتاج قيمة استعمالية . ففى الحالة التى ندرسها لا بد أن الغزل قد نشأ عنهما . إن القيمة يمكن أن تكون متجسمة فى أية قيمة استعمالية شئت ولكن يجب أن يكون ذلك فى قيمة استعمالية من نوع ما . وثانياً نفترض استهلاك ذلك المقدار فقط من وقت العمل الضرورى فى ظل أحوال الإنتاج الاجتماعية القائمة . وعلى ذلك إذا كان رطل من القطن لازماً لغزل رطل من الغزل فلا بد أن رطلاً من القطن فقط قد استهلك فى إنتاج رطل الغزل ، وينطبق نفس الأمر على المغزل .

فإذا تراءى لصاحبنا الرأسمالى أن يستخدم مغازل ذهبية بدلاً من الحديدية فمع هذا ففى قيمة الغزل المصنوع فى منشأته لأهمية إلا لوقت العمل اللازم اجتماعياً ، ومعنى هذا وقت العمل اللازم لإنتاج المغازل المصنوعة من الحديد .

إننا نعلم الآن أى جزء من قيمة الغزل يتكون من أدوات الإنتاج ومن القطن والمغازل ، وتبلغ هذه ١٢ شلناً أى قيمة عمل يومين . وعلينا بعد ذلك أن نبحت ذلك المقدار من القيمة الذى يضاف إلى القطن بواسطة عمل ذلك الذى يصنع الغزل ، وفيما يخص باغراضنا الحالية

أن نبحث أمر هذا العمل من وجهة نظر جديدة تخالف تماماً نظرتنا حينما كنا ندرس مسألة عملية العمل إذ في تلك الحالة كان همتنا موجهة إلى ذلك النشاط الذى له هدف معين ويرمى إلى تحويل القطن إلى غزل ، ورأينا إذ ذاك أنه في حالة تساوى الأشياء الأخرى كلما زاد الغرض من العمل كلما حسن الغزل .

لقد كان عمل الغزال مختلفاً من حيث صفته عن الأنواع الأخرى من العمل الإنتاجى ووضح الفارق في كلا الناحيتين الذاتية والموضوعية من حيث الغرض المخصوص من الغزل ، وطريقة العمل المخصوصة ، والطبيعة الخاصة لأدوات الإنتاج ، والقيمة الاستعمالية الخاصة للنتج . فالقطن والمغازل أدوات للغزل ولكنها غير ذات فائدة أصلاً لصنع المدافع . وبرغم هذا فلما كان عمل الغزال منبعاً للقيمة فإنه لا يختلف من أى ناحية عن عمل الشخص الذى يصنع المدافع ، ولا يختلف عن عمل زارع القطن وصانع المغزل وهما العاملان اللذان تتضمنهما أدوات إنتاج الغزل . وبسبب هذا التماثل فقط يستطيع زرع القطن وصنع المغازل والغزل تكوين أجزاء مختلفة من نفس القيمة الكلية الواحدة وهى قيمة الغزل (وهذه الأجزاء تختلف فيما بينها من حيث الكم فقط) . ولا يعنينا بعد ذلك صفة العمل وماهيته وطابعه المخصوص ، وإنما الذى يعنينا هو كميته . وهذا مجرد عملية حساب نفرض أن عمل الغزل عمل عادى أى عمل اجتماعى متوسط . وسنرى فيما بعد أن الغرض العكسى لا يسبب أى اختلاف .

في خلال عملية العمل يتغير العمل باستمرار من حالة الحركة إلى شيء يتخذ شكل أو جسم مادة . ففي نهاية الساعة الواحدة تصبح حركات الغزل مثلة في كمية محدودة من الغزل أى كمية محدودة من العمل ، وبعبارة أخرى تندمج ساعة عمل في القطن . وحين نقول ساعة عمل نقصد ما يبذل الغزال من طاقة في هذه الساعة لأن عملية الغزل المخصوصة تحسب هنا كبذل لقوة العمل بوجه عام ، ولا تحسب كعمل مخصوص يؤديه الغزال .

وبما له أهمية حاسمة في بحثنا الحالى ألا يُبذل في تحويل القطن إلى غزل وقت أكثر مما يلزم في ظل الأحوال الاجتماعية السائدة . فإذا كان ١ رطل من القطن في ظل متوسط أحوال إنتاج اجتماعية يتحول خلال ساعة عمل إلى ١٢ رطل القطن فإن يوم عمل طوله ١٢ ساعة لا يحسب كيوم عمل دى ١٢ ساعة إلا إذا تحولت ١٢ رطل قطن خلال ذلك اليوم إلى ١٢ رطل غزل ، إذ في خلق القيمة لأهمية إلا لوقت العمل الضرورى في ظل أحوال اجتماعية معينة .

ولا يقتصر الأمر على العمل بل إن المادة الخام والمنتج يتخذان مظهراً مختلفاً تماماً عن المظهر الذى كان لهما حينما كنّا ننظر إليهما فقط فى عملية العمل . وفيما يختص بفرضنا الحالى . تنحصر أهمية المادة الخام فى أنها تمتص كمية محدودة من العمل وبذا يتغير القطن الخام إلى غزل ، وتضاف إلى القطن الخام قوة عمل على شكل غزل . ولكن المنتج أى الغزل ليس الآن أكثر من مقياس للعمل الذى امتصه القطن . فإذا غزلنا $\frac{1}{4}$ من أرطال القطن فى ساعة واحدة كانت ١٠ أرطال من الغزل تمثل امتصاص ٦ ساعات من العمل . إن المقادير المحدودة من المنتج (وهى مقادير تتحدد بالتجربة) لا تمثل أكثر من مقادير محدودة من العمل أو وقت العمل المتجمد ، وليست سوى الصورة التى تتجسم فيها ساعة أو ساعتان أو يوم الخ من العمل الاجتماعى .

فى المثال الذى ضربناه العمل هو عمل الغزال ، والمادة الخام هى القطن ، والمنتج هو الغزل ، ولكن هذه الحقائق لاتهمنا الآن أكثر مما يهمننا كون المادة التى يتناولها العمل منتجاً وبالتالي مادة أولية . فإذا كان معدّناً فى منجم فحم بدلاً من أن يكون غزّالاً كانت المادة التى يتناولها بعمله هى الفحم مما هيأته الطبيعة ، ومع ذلك فقد قدر محدود مما يستخرج من الفحم . ولكن ذلك هندروديت مثلاً يمثل إذ ذاك كمية محدودة من عمل سبق امتصاصه .

حينما بيعت قوة العمل فرضنا أن قيمتها فى يوم واحد ٣ شلنات وأن ذلك المبلغ ينطوى على عمل ٦ ساعات ، ومعنى هذا أن ٦ ساعات من العمل لازمة لإنتاج متوسط كمية وسائل العيش التى يتطلبها العامل يومياً .

فإذا كان صاحبنا الغزال يحول فى الساعة $\frac{1}{4}$ رطل من القطن إلى $\frac{1}{4}$ رطل من الغزل أمكن تحويل ١٠ أرطال من القطن إلى ١٠ أرطال من الغزل فى ٦ ساعات ، وبهذا تكون عشرة أرطال القطن قد امتصت فى عملية العمل ٦ ساعات من العمل . ونفس هذا المقدار من وقت العمل تمثله قطعة ذهبية قيمتها ٣ شلنات ، وعلى ذلك سبب الغزل إضافة قيمة قدرها ٣ شلنات إلى القطن .

لننظر الآن إلى قيمة المنتج الكلية وهو عشرة أرطال من الغزل ، ففي هذه الكمية يتجسم ٢١ من أيام العمل منها يومان فى القطن الخام والمغزل ونصف يوم امتصه القطن خلال عملية تحويله إلى غزل . وتحتوى قيمة ذهبية قدرها ١٥ شلن على هذا المقدار من وقت العمل ، وبهذا يكون مبلغ ١٥ شلناً ثمناً مناسباً للعشرة أرطال من الغزل ويكون ثمن رطل الغزل شلناً وست بنسات .

إن صديقنا الرأسمالى يعرف ما يفعل ، فقيمة المنتج مساوية بالضبط لقيمة رأس المال الذى قدمه من قبل ، ولم يطرأ أى تمدد فى القيمة التى دفعها . ولم ينتج فائض قيمة . أى لم تتحول النقود إلى رأس مال .

فثمن عشرة أرتال من الغزل ١٥ شلن وهذا المبلغ أنفق فى سوق السلع على العناصر التى تكون المنتج أى على عوامل عملية العمل . هذا الرأسمالى أنفق ١٠ شلنات على القطن الخام ، شلنين على مقدار ما يستهلك من المغزل ، ٣ شلنات على قوة العمل . وزيادة قيمة الغزل إذا ما قورنت بقيمة القطن لاتساعده بأى حال من الأحوال لأن الزيادة تمثل فقط استهلاك المغزل والمقدار الذى أنفق على قوة العمل .

إن فائض القيمة لا يمكن أن ينشأ من مثل عملية الجمع البسيطة هذه للقيم الموجودة من قبل (١) هذه القيم متركزة الآن جميعاً فى شىء واحد ، ولكنها كانت بالمثل مركزة فى مبلغ ١٥ شلن قبل تقسيمه أجزاء لشراء ثلاث سلع مختلفة .

فى الحقيقة ليس فى هذه النتيجة أمر غريب . إن قيمة رطل الغزل شان وست بنسات ، وعلى ذلك كان على الرأسمالى أن يدفع فى سوق السلع ١٠ شلنات ، فسواء اشترى المرء منزلاً جاهزاً أو أمر ببناء منزل له فإن طريقه الحصول على المنزل لا تؤثر فى مبلغ النقود الذى خصص للاستيلاء على البيت .

ولما كان ذلك الرأسمالى مشبعاً بمثل الاقتصاد العامى قد يحدثننا أنه دفع نقوده لى يحصل بذلك على قدر أكبر ، وجوابنا على ذلك أن طريق الجحيم قد يكون مهاداً بالنوايا الحسنة وأنه يستطيع أن ينوى الحصول على قدر أكبر من النقود بدون الدخول فى ميدان الإنتاج (٢)

(١) هنا لدينا الأساس الذى يقوم عليه مذهب التزويكرات وهو المذهب الذى يقول ان العمل الزراعى وحده هو الانتاجى أو المنتج . وفعلنا عن هذا لفحة الطيبين ثابتة بالنسبة للاقتصاديين الارثوذكس (وهى طريقة اضافة قيمة أشياء أخرى الى شىء واحد ومثال ذلك أن نضيف الى الكتان نفقة المحافظة على الغزال) ومعنى ذلك وضع طبقة على أخرى وفرض قيم عدة على قيمة واحدة — تقول ان هذه ترتب عليها زيادة متناسبة مع الأخيرة ... وكلة .. اضافة ، ، صالحة جداً بالنسبة الى الطريقة التى يتكون منها ثمن منتجات العمل اليدوى لأن هذا الثمن ليس سوى المجموع الكلى لعدة قيم استهلك وأضيفت ... والاضافة ليس هى المضاعفة ، ،

Mercier de la Rivière, op. cit. p. 599

(٢) ومثال ذلك أنه فى السنوات ١٨٤٤ - ١٨٤٧ كان يحسب بعض رأس ماله من مشروع منتج لى يضارب فى أسهم السكك الحديدية . وكذلك فى أيام الحرب الأهلية الأمريكية كان ينان مصنعهم ويلقى بهاله فى عرض الطريق . لى يقامر فى بورصة القطن بليفربول .

وهو سيشتري في المستقبل سلعاً جاهزة من السوق بدلاً من أن يصنعها ، ولكن أين يجد السلع إذا هذا إخوانه الرأسماليون حذوه ؟ إنه لن يأكل النقود ، وحين تذكره بهذا يقول : « انظروا إلى مدى الحرمان الذي تعرضت له ، فقد كان في استطاعتي أن أقضى وقتاً طيباً بالشكبات الخمس عشرة ، ولكنني عمدت إلى استهلاك النقود بطريقة إنتاجية فاستخدمتها لعمل الغزل . حسناً هذا ! وجزاؤه الغزل بدلاً من وخز الضمير ، أما عن تمثيله دور البخيل فعليه ألا يفعل ذلك إذ رأينا مثل هذا التصرف لا يؤدي إلى أية نهاية .

وبهما كان ذلك الحرمان داعياً للثناء فالرأسمالي لا ينال أجراً على هذا مادامت قيمة المنتج الناتجة من عملية العمل مساوية للجموع الكلي من قيم السلع التي استهلكته في عمل ذلك المنتج . يجب عليه أن يقنع بما يعرفه من أن تفضيلة جزاءها ، ولكنه يغضب فيقول « ليس الغزل بذى نفع لي ، ولم أنتج إلا كي أبيع ، — « حسناً ! إذن بعه . أو هناك سيدل أبسط من هذا وهو أن تعمل في المستقبل على إنتاج الأشياء التي تقضى حاجتك ، وهذا هو الدواء الذي أشار به عليك طبيبك ماك كولوخ Mc Culloch علاجاً للافراط في الإنتاج ، — هنا يشتد عناد صاحبنا فيتساءل : « أيستطيع العامل أن ينتج سلعاً من لاشيء ؟ ألم أزوده بالمواد التي بها وحدها يمكن أن يتخذ عمله صورة محسوسة ؟ بما أن الجانب الأخرى من المجتمع يتكون من أمثال هؤلاء المسرفين ، ألم أسد للمجتمع خدمة لا تقدر بما لدى من أدوات إنتاج وقطن ومغازل ؟ ألم أخدم العامل في الوقت نفسه إذ زودته بضروريات الحياة ؟ . ألا جزاء لي على هذه الخدمات ؟ حسناً ! . وماذا عن العامل ؟ ألم يؤد لك خدمة مقابل أخرى بأن حوّل قطنك ومغازلك إلى غزل ؟ ، ، .

وفضلاً عن هذا ليست المسألة هنا مسألة خدمات^(١) . إن الخدمة هي مجرد النتيجة المباشرة

(١) عليك بالارتفاع من ذلك على أحسن ما تستطيع وأبرز ما تمتاز به ... ولكن من يأخذ أكثر أو أقل مما يعطى مراب ولا يؤدي خدمة لجاره وإنما يسمى إليه كما يفعل حين يصرق . ليس كل ما يقال له خدمة ومنفعة بخدمة ومنفعة حقيقة لجار المرء . فالزانية والزاني يخدم كل منهما الآخر وينفع كل منهما لذة الآخر . والفارس يسدى إلى المجرم خدمة عظيمة إذ يساعده على ارتكاب السرقات في الطريق الرئيسية لئلا يمتنع عن ارتكابه بصدد الأراضي والبيوت . وانصار البابا يخدعون قوماً كثيراً من حيث أنهم لا يفرقونهم ولا يحرقونهم ولا يقتلونهم مرة واحدة أو يتركونهم في السجون حتى يهلكوا بل يسمحون لبعض منهم بالبقاء ويكتفون بطردهم والاستيلاء على ما يمكن . ان الشيطان نفسه يسدى إلى خدامه خدمة عظيمة يتعذر تقديرها ... وبعبارة واحدة ، ان العالم مليء بالخدمات والمنافع

العظيمة الرائعة يرمياً .. Martin Luther An die Pfarrherm wider den Wucher ..

zu predigen, etc., Wittenberg, 1540.

القيمة استعمالية سواء سلعة أو عمل^(١). ولكن هنا علينا أن نغنى بالقيمة التبادلية . لقد دفع الرأسمالي للعامل قيمة قدرها ٣ شلنات ، فأعطاه العامل معادلاً مضبوطاً أى قيمة بقيمة بأن أضاف قيمة قدرها ٣ شلنات إلى القطن . هنا يتخذ صاحبنا موقف المال فيقول « ألم أشتغل ؟ ألم أقم بمهمة الإشراف ؟ ألم أشرف على الغزال ؟ أليس هذا العمل كذلك ذا قيمة ؟ وهنا يحاول مقدم العمال والمدير إخفاء ابتساماتهما إزاء هذا ينفجر صديقنا ضاحكاً معلناً أنه يدع كل هذه الأقوال لأساندة الاقتصاد السياسي الذين يؤجرهم لمثل هذا ، أما من جهتي فأنا رجل عملي ، وبرغم أني خارج ساعات العمل قد أتكلم أحياناً بدون تفكير ، إلا أنني في العمل أدرك مايجب معرفته .

لنعم النظر في المسألة ، كانت قيمة قوة العمل في اليوم ٣ شلنات إذ كان يتجسم فيها عمل نصف يوم وبعبارة أخرى لأن وسائل العيش اللازمة يومياً لإنتاج قوة العمل كانت تساوى نصف يوم عمل . ولكن العمل الماضي المنخفض في قوة العمل ، والعمل الحى الذى تقوم به هذه القوة ، شيان مختلفان تماماً والنفقة اليومية للمحافظة على قوة العمل وكذلك الإنتاج اليومى لقوة العمل أمران مختلفان تماماً . فالأولى تحدد القيمة التبادلية لقوة العمل ، والثانى يمين قيمتها الاستعمالية . وبرغم أن عمل نصف يوم يازم للبقاء على العامل خلال الأربعة وعشرين ساعة التى يتكون منها اليوم فإن هذا لا يحول دون قيامه بالعمل خلال يوم العمل كله وطوله ١٢ ساعة . وعلى ذلك فقيمة قوة العمل والقيمة التى تخلقها قوة العمل فى عملية العمل حججان مختلفان اختلافاً تاماً ، وهذا الفارق فى القيم هو ما كان فى ذهن الرأسمالى حين اشترى قوة العمل . كان من الضروري بطبيعة الحال أن تكون لقوة العمل صفة نافعة بأن تستطيع عمل غزل أو أحذية الخ لأن العمل يجب أن يبذل بشكل نافع إذا أريد أن ينتج قيمة ولكن النقطة الحاسمة حقيقة أن هذه السلعة أى قوة العمل ذات قيم استعمالية من نوع خاص وهى كونها مصدر قيمة أو كونها قادرة أن تنتج قيمة أكثر مما لها ، وهذه هى الخدمة ذات الطابع الخاص التى يتوقعها الرأسمالى من قوة العمل . فى علاقاته مع قوة العمل تراه يتصرف وفقاً للقوانين الأبدية الخاصة بتبادل السلع . الحقيقة إن بائع قوة العمل - كأي بائع سلعة أخرى - يحقق قيمتها التبادلية ويتنازل عن ملكية قيمتها الاستعمالية ، وليس فى استطاعته الحصول على الأولى دون التصرف فى الثانية . إن القيمة الاستعمالية لقوة العمل أى العمل نفسه لا تصير ملكاً لمن ياعها شأنها فى

(١) تقدم ما يلى فى كتابي Zur Kritik der politischen Oekonomie, p. 14

« ليس من الصعب أن نفهم أى خدمة ، يجب أن تؤدى عبارات «خدمة» ، للاقتصاديين من طراز ج . ب . سائى ن . باستيا .

ذلك شأن القيمة الاستيعالية للزيت بالنسبة إلى الزيات الذي باعه ، ولكن صاحب النقود الذي يدفع قيمة قوة العمل في يوم يصير مالكا للقيمة الاستيعالية لهذه القوة أى للعمل نفسه خلال ذلك اليوم . حقيقة يتكلف الابقاء على قوة العمل كل يوم عمل نصف يوم ولكن برغم هذا تستطيع قوة العمل أن تعمل طيلة يوم العمل ما يترتب عليه أن نتج من القيمة في يوم العمل ضعف قوة قيمة العمل في اليوم ، وهذا أمر حسن بالنسبة إلى المشتري ولكنه ظلم للبائع .

لقد توقع صاحبنا الرأسمالى هذا كله ولذلك بدا عليه السرور والابتهاج . ففي الورشة يجد العامل أدوات الإنتاج اللازمة لا لعملية عمل قدرها ٦ ساعات فحسب ولكن لعملية طولها ١٢ ساعة . فإذا امتصت ١٠ أرطال من القطن ٦ ساعات عمل وبذلك تحولت إلى ١٠ أرطال من الغزل ، فإن ٢٠ رطلا من القطن تمتص ١٢ ساعة عمل وبذا تتحول إلى ٢٠ رطلا من الغزل . لفحص منتج عملية العمل هذه التى أطلنا مدتها فى ٢٠ رطلا من الغزل نجد ٥ أيام عمل منها ٤ فيما استهلك من القطن وجانب من الغزل ويوم واحد امتصه القطن خلال عملية الغزل ، والتعبير بالذهب عن هذه الأيام الخمسة هو ٣٠ شلناً أى جنيه واحد وعشر شلنات وهذا هو ثمن ٢٠ رطلا من الغزل . وهنا يساوى الرطل من الغزل كما كان الأمر من قبل شلناً وست بنسات ، ولكن بمجموع القيم التى استهلكك فى عملية الإنتاج يبلغ ٢٧ شلناً بينما قيمة الغزل ٣٠ ، فكان قيمة المنتج تزيد بمقدار ٣ عن القيمة التى كان لابد منها لإنتاجه ، ونتيجة لهذا تحولت ٢٧ شلناً إلى ٣٠ أى أضيف فائض قيمة قدره ٣ شلنات . هكذا نجحت الحيلة أخيراً وتحولت النقود إلى رأس مال .

لقد حُلّت كافة شروط المسألة ولم يحدث أى خرق لقوانين تبادل السلع . فقد تم التبادل بين المعادلات ، فالرأسمالى بوصفه مشترياً دفع القيمة الكاملة لكل سلعة من القطن والمغازل وقوة العمل ، ثم استهلك قيمتها الاستيعالية . وعملية استهلاك قوة العمل وهى عملية إنتاج السلعة فى الوقت ذاته ، أعطتنا منتجاً من ٢٠ رطلا من الغزل قيمتها ٣٠ شلناً . والرأسمالى الذى غادر السوق مشترياً يعود إليه بائعاً فيبيع ما معه من الغزل بسعر شلن ونصف للرطل أى بقيمته تماماً ، ولكنه برغم ذلك يخرج من التبادل ومعه ثلاث شلنات أكثر مما كان معه حين دخل نطاقه . هذا التحول من نقود إلى رأس مال يحدث داخل نطاق التبادل وخارجه ويتم فى التداول وبواسطته لأنه يتحدد بشراء قوة العمل فى سوق السلع ، وهو يتم خارج التداول لأن التداول لا يبيى سوى الدافع الأولى لعملية إنتاج فائض القيمة وهى عملية تؤتى ثمارها فى ميدان الإنتاج .

وبتحويل النقود إلى سلع هي العناصر المادية لمنتج جديد في عملية العمل ، وإدماج قوة العمل الحية بالمادة الميتة ، يحول الرأسمالى القيمة (العمل الماضى ، العمل الميت) إلى رأس مال . إلى قيمة تتمدد بذاتها ، إلى وحش سريع الحياة يبدأ فى « العمل » ، كأنما يتغذى جسمه على الحب .

وإذا كنا نقارن الآن بين عملية خلق القيمة وعملية خلق فائض القيمة لرأينا أن الثانية إن هى إلا الأولى قد أطلناها بعد نقطة معينة . وإذا استمرت عملية خلق القيمة إلى اللحظة التى يحل فيها معادل جديد لما دفعه الرأسمالى من قيمة قوة العمل فلن يكن لدينا سوى عملية بسيطة لخلق القيمة ، ولكن بمجرد أن نمد عملية خلق القيمة إلى ما بعد هذه اللحظة فإنها تصبح عملية لخلق فائض القيمة .

ولنأخذ الآن فى مقارنة عملية خلق القيمة بعملية العمل . إن الأخيرة عمل نافع ينج قبا استعمالية ومن هذه الوجهة ننظر إلى الحركة من ناحية الكيف أى النوع ، والذي يعيننا إنما هو النوع الخاص للعمل وغايته وغواه . أما إذا كان الأمر متعلقاً بعملية خلق القيمة فأننا لا ننظر إلى عملية العمل إلا من ناحية مظهرها الكمى ، ولا يعيننا سوى وقت العمل أو مدى البذل المفيد لقوة العمل . وفضلاً عن هذا فالسلع التى تدخل عملية العمل ترجع أهميتها إلى مجرد كونها مقادير محدودة من العمل المتجسم ، ولا يهمنا سواء كان هذا العمل متجسماً فى أدوات الإنتاج أو أن قوة العمل أضافته . فالعمل يقدر حسب مدته ويتكون من كذا ساعات وأيام وما إلى ذلك .

ولكنه مهم نظراً لأنه العمل اللازم فى ظل الأحوال الإجتماعية السائدة لإنتاج القيمة الاستعمالية ، وهذا يتضمن أشياء كثيرة ، فقوة العمل يجب أن تؤدى وظيفتها فى ظل أحوال عادية . فإذا حدث فى ظل أحوال العمل السائدة فى المجتمع الذى ندرسه إن كانت أداة غزل بخارية هي الآلة السائد استعمالها فى العمل وجب علينا ألا نعطى العامل عجلة غزل قديمة الطراز مما يدار باليد ، كما لا ينبغي لنا أن نعطيه قطعاً من صنف ردىء . يتقطع باستمرار بدلاً من قطع ذى جودة متوسطة ، لأنه لو فعلنا أى الأمرين لاحتاج العامل فى إنتاج رطل من الغزل وقتاً أطول مما يتطلبه المتوسط الاجتماعى ، ولكنه لن يحول هذا الوقت الزائد عن الحد اللازم إلى قيمة أو نقود . وعلينا أن نذكر أن الخواص العادية التى تتميز بها العوامل المادية لعملية العمل تتوقف على الرأسمالى لاعلى العامل . وثمت شرط ضرورى آخر وهو أن تكون لقوة العمل نفسها هذه الصفة العادية فيكون لنا فى كل حرفة خاصة المتوسط السائد من المهارة والدقة

والسرعة ، وقد اشترى صديقنا الرأسمالى فى سوق العمل قوة عمل متوسطة النوع . وأكثـر من هذا يجب أن تشتغل قوة العمل بالحد المتوسط من الحدة أو الكثافة intensity فى ذلك المجتمع الخاص الذى نبحث أمره .

ويحرص الرأسمالى على ألا يحدث إبطاء فى العمل ولا تبديد للحظات . لقد اشترى استعمال قوة العمل لمدة محدودة ولا يريد أن يسلبه أحد حقوقه . وأخيراً (وهذه مسألة للرأسمالى فيها قانونه الجنائى الخاص به) يجب ألا يحصل ببديد فى المواد الخام ولا استهلاك لا مبرر له فى أدوات العمل ، لأن أى الآمرين ينطوى على بذل مقادير من العمل المتجسم أكثر من اللازم أى بذل لمقادير لا تتدخل فى المنتج أو قيمته (١) .

حينما حللنا الساعة كشفنا الفرق بين العمل الذى ينتج قيمة استعمالية وذلك الذى ينتج قيمة ، والآن نرى أن هذا الفرق يتحلل إلى تمييز بين مظهرين لعملية الإنتاج . إذا نظرنا إلى عملية الإنتاج على أنها وحدة من عمليتى العمل وخلق القيمة فكانت عملية

(١) هذا أحد الظروف التى تجعل الإنتاج بواسطة عمل العبيد كثير الكلفة ، وللقدماء صيغة حسنة التعبير عن الفارق بين العبد وغيره فقلوا انه أداة ناطقة تميزاً له عن الحيوان الذى هو أداة شبه ناطقة وعن الجاد الذى هو أصم . ولكن العبد حريص أن يجعل الحيوان والآلة يدركان أنه من طبقة تخالفهما أى أنه إنسان ، وهو يشعر برضاء ذاتى حين يفتح نفسه أنه مختلف . وذلك باسائة استعمال الحيوان وافساد الآلة . ولهذا من المبادئ العامة فى الإنتاج بواسطة عمل العبيد أن أبسط الأدوات وأقلها اتقاناً هو الذى يستعمل اذ من الصعب افسادها بمجرد فساد تركيبها ووضعها . ففى بعض ولايات العبيد بالاعتماد الأمريكى والمتاخمة لخليج المكسيك ظل القوم حتى نشوب الحرب الأهلية يستخدمون عريت مقبسة من طراز صينى وهى عاريت تحفر فى الأرض كما يفعل الخنزير والحشرة ، ولكنها لاتعمل شقوفاً أو تقلب التربة . وبهذه المناسبة عليك بكتاب The Slave Power تأليف J.E.Cairnes (لندن ١٨٦٢ ص ٤٦ - ٤٩) وكذلك كتب A Journey in the Seaboard States Olmsted يقول : « لقد أرونى هنا أدوات لا يمكن لرجل عاقل أن يرفق بها عمالاً يدفع لهم أجورهم ، وإن ثملها المفرط وسوء صنعها مما يجعل العمل أشق بمقدار ١٠ ٪ . عنه فى حالة الأدوات العادية . وأسمع تأكيداً أنه نظراً لاهمال العبيد فإن تزويدهم بأدوات أخف وأحسن ليس من حق الاقتصاد والوفر ، وأن الآلات الخفيفة الحالية من الحجارة والى تزودها عمالنا دائماً ونجدها تدر علينا الربح لا تدمر أكثر من يوم واحد فى أخذ حقول القمح فى فرجينيا . وكذلك حين تساءلت عن سبب استخدام البغال مكان الخيول فى المزرعة كان السبب الأول واقطاع الذى ذكره لى أن الخيل لا تتحمل سوء معاملة العود لها فتصاب بالعجز بينما تتحمل البغال الضرب والحرمان من بعض وجبات غذائها دون أن تصاب بأذى حقيقى ماضى ، فضلاً عن أنها لا تصاب بالبرد أو المرض اذا أهملت أو حلت من العمل أكثر من طاقتها . ولكن لا حاجة لى الى السير أكثر منه الى ثائفة عرفت حيث أشاهد معاملة للباشية لو وقعت من جانب عامل فى الشمال لما تردد لفلاح صاحب الماشية فى ظرده فى الحال . .

إنتاج سلع ، وإذا اعتبرناها وحدة من عمليتي العمل وخلق فائض القيمة فكانت عملية إنتاج رأسمالى أو كانت الشكل الرأسمالى لإنتاج السلع . وأوضحنا أنه فيما يتعلق بعملية إنتاج فائض القيمة فلا أهمية لكون العمل الذى يختص به الرأسمالى عملاً اجتماعياً متوسطاً أو عملاً مركباً أى عملاً حاداً أعلى حدة وكثافة من العمل غير الحاذق . إن العمل الأعلى درجة والاشد حذقاً والذى يساوى أكثر من العمل الاجتماعى المتوسط إن هو إلا مظهر قوة العمل التى تشمل نفقات أعلى فى التدريب أى مظهر قوة العمل التى تكلف إنتاجها قدرأ أكبر من وقت العمل وهذا هو السبب الذى من أجله تكون قيمتها أعلى من قيمة قوة العمل البسيطة . وإذا تكون قيمة قوة العمل هذه أعلى فإن قوة العمل تبدو بمظهر عمل من نوع أسفى وبالتالي تصير خلال فترة معلومة من الزمن مجسمة فى قيم أكبر بما يتناسب مع ذلك . ومع ذلك فهما كانت درجة الاختلاف بين عمل كل من الغزال والجواهرجى مثلاً ، فإن الجزء الذى بواسطته يخلق الأخير ما يحل محل قيمة قوته على العمل لا يتميز من حيث الكيف عن ذلك الجزء الإضافى من العمل الذى تخاق بواسطته القيمة الفائضة . ففى عمل الجواهر كما فى الغزال لا يحدث إنتاج فائض القيمة إلا بفائض عمل كمى أى بإطالة نفس عملية العمل — والتى هى عملية صنع الغزال كما أنها عملية لعمل الجواهر (١) .

(١) الفارق بين العمل الأعلى من جهة والابسط من جهة أخرى أى بين العمل ، الحاذق ، و ، غير الحاذق ، يرجع جانب منه الى الأوهام أو الى اختلافات لم تعد حقيقة وإنما تعيش فى التقاليد والعرف . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالسبب أيضاً راجع الى عجز طوائف معينة من الطبقة العاملة عن انتزاع قيمة ما يملكون من قوة العمل . وتلعب الصدق دوراً عظيماً هنا بحيث ان شكل العمل احياناً يحل كل منهما محل الآخر . ومثل ذلك أنه اذا أعطت صحة الطبقة العاملة بحيث ان قوتهم الجثمانية تغور (وهو الأمر الذى نجاهد فى كافة البلدان التى بلغ فيها الانتاج الرأسمالى مبلغاً عالياً من التطور) ، فان الأشكال الدنيا من العمل والتى تتطلب بذلاً كثيراً للمضلات تعد كائناتها عمل ساذق وذلك عند موازنتها بالأشكال الأخرى من العمل والأعظم دقة ورقة والتى تهبط الى مستوى العمل غير الحاذق . خذ مثلاً ضارب الطوب فى إنجلترا وهو الذى يشغل مستوى عالياً بالفنية الى غزال الحرير الدمشقى . ومن جهة أخرى فبرغم ان عمل قاطع القماش القطنى يتطلب مجزئاً عظيماً كما انه غير صحى فى الوقت ذاته الا انه ينظر اليه كعمل غير ساذق . وكذلك ينبغي ان لا ننسى ان ما يقال له عمل حاذق لا يشغل مكاناً كبيراً فى ميدان العمل القوى ، فحسب تقدير لايڤ Laing يبلغ عدد الذين يكسبون عيشهم من العمل غير الحاذق فى إنجلترا وويلز ١١٠٠.٠٠٠ . فاذا طرحنا من عدد السكان البالغ ١٨.٠٠٠.٠٠٠ اذا ذاك مليوناً يمثل الفريق المنهذب من الشعب ، ، مليوناً ونصف من الفقراء المساكين وابناء السيل والمجرمين والمهاترات الخ ، ، ١٦٥٠.٠٠٠ تشمل الطبقة الوسطى التى لنا الأحد عشر مليوناً المارقة الذكر . ولكننا نعمل من اهل الطبقة الوسطى اشخاصاً

ومن جهة أخرى ففي كل عملية لخلق القيمة يجب أن يرد العمل الحاذق إلى عبارات من توسط العمل الإجتماعي، أي يرد يوم من العمل الحاذق إلى سه يوم من العمل غير الحاذق (١). وبذا نوفر على أنفسنا مشقة عملية لا حاجة بنا إليها ونبسّط تحليلنا بأن نفترض أن العمل الذي يستخدمه الرأسمالي عمل اجتماعي غير حاذق ذو حد متوسط.

== يعيشون على فائدة استثمارات صغيرة، وإلى جانب هؤلاء الموظفين ورجال الأدب والفن والمعلمون والمثالم. ولكي يزيد من عدد المريق العامل من الطبقة الوسطى تراء يدخل عمال المصانع الأحسن اجرا الى جانب ارباب المصارف الخ كما ان ضاربى الطوب من هذه الصفوف. انظر

S. Laing, National Distresses etc., London, 1844

.. « أن المريق الغالب في الشعب عبارة عن الطبقة العظيمة التي ليس لديها سوى العمل العادي تعطيه لقاء النداء.. »

James Mill in the article «Colony» Supplement to the Encyclopaedia Britannica, 1831.

(١) « حينما نشير الى العمل كقياس للقيمة فانه يتضمن بالضرورة العمل من نوع معين ... ومن السهل التأكد من نسبة الانواع الأخرى إليه .. »

Outlines of Political Economy, 1832 p.p. 22,32.

الفصل السادس

رأس المال الثابت ورأس المال المتغير

تساهم العوامل المختلفة التي تتكون منها عملية العمل بدرجات متفاوتة في تكوين قيمة المنتج ، والعامل حين يصوغ مادة يضيف عليها قيمة جديدة وذلك ببذل مقدار محدود من العمل الإضافي بغض النظر عن الطبيعة الخاصة لعمله وهدفه وطابعه الفني . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعود قيم وسائل الإنتاج المستهلكة أثناء عملية العمل إلى الظهور على هيئة العناصر التي تتكون منها قيمة المنتج فقيمة القطن الخام والمغازل تظهر من جديد في قيمة الغزل . فدان الاحتفاظ بقيمة وسائل الإنتاج يتم عن طريق نقلها إلى المنتج ويحدث هذا النقل أثناء تحويل وسائل الإنتاج إلى المنتج أى خلال عملية العمل فهذا النقل يسببه العمل ولكن بأية طريقة يتم هذا ؟ إن العامل لا يعمل شيئين مرة واحدة . أحدهما لكي يضيف بواسطة عمله قيمة إلى القطن ، وآخر لكي يحافظ على قيمة القطن القديمة أو بعبارة أخرى لينقل قيمة القطن (والمغزل الذي يشتغل به) إلى المنتج أى الغزل . وبدلاً من هذا فانه يحافظ على القيمة القديمة بنفس العمل الذي يضيف به قيمة جديدة . ولكن لما كانت إضافة قيمة جديدة إلى المادة التي يتناولها بعمله والمحافظة على القيمة القديمة في المنتج نتيجتين متميزتين يحققهما العامل في وقت واحد وإن اشتغل مرة واحدة لا مرتين بينما يؤدي العمل ، فإن الطبيعة المزدوجة للنتيجة يجب أن تكون مترتبة على ماهية عمله المزدوجة . ففي نفس الفترة الواحدة من الزمن عليه أن يخلق قيمة كما يتعين عليه كذلك أن يحفظ القيمة أو ينقلها . نبأى وسيلة يضيف العامل إلى الشيء الذي يتناولها بعمله وقت عمل وبالتالي قيمة ؟ من الواضح أنه لا يستطيع ذلك إلا عن طريق العمل بطريقة إنتاجية وبشكل مخصوص ، فالغزال بالغزل والنساج بالنسج والحداد بالحدادة . فادا أمكن إضافة عمل وبالتالي قيمة جديدة بطريقة مقصودة كأن يكون ذلك بالغزل والنسج والحدادة فإن وسائل الاتساج كالقطن والمغازل والغزل والنول والحديد والسندان تصبح العناصر التي تكون منتجاً أو قيمة استعمالية

جديدة (١) ويحتفى الشكل القديم لقيمتها الاستعمالية لكنى يتجسم فى شكل جديد من القيمة الاستعمالية . ولكن حينما كنا نبحث عملية خلق القيمة رأينا أنه من حيث أن القيمة الاستعمالية تستهلك بقصد إنتاج قيمة استعمالية جديدة فإن وقت العمل الذى كان لازماً فى الأصل لإنتاج القيمة الاستعمالية المستهلكة يصبح جزءاً من وقت العمل اللازم لإنتاج القيمة الاستعمالية الجديدة . بمعنى أن وقت العمل هذا ينقل من وسائل الإنتاج المستهلكة الى المنتج الجديد وهكذا يحفظ العامل قيم وسائل الإنتاج المستهلكة أو ينقلها إلى المنتج الجديد كأجزاء تتكون منها قيمة لا على أن هذا عبارة عن إضافة عمل ينظر إليه من وجهة مجردة ولكن على أنه عمل ذو صفة نافعة أى من حيث الشكل المخصوص الذى يتصف به هذا العمل الإضافى . ويستطيع العمل بوصفه مجهوداً إنتاجياً مقصوداً (كالغزل والنسج أو الحداة) وبمجرد احتكاكه بوسائل الإنتاج ، أن يرفعها من صفوف الأشياء الميتة بحيث تصير عوامل حية فى عملية العمل وأن يتحد بها لتكوين منتجات . إن العامل لا يستطيع أن يحول القطن إلى غزل إلا إذا كان نوع عمله الإنتاجى هو الغزل . إذ فى هذه الحالة فقط يستطيع أن ينقل قيم القطن والمغازل إلى الغزل أما إذا تصادف أن غير هذا العامل مهنته فصار نجاراً مثلاً فإنه يظل يضيف بواسطة عمله اليومى قيمة إلى المادة التى كان يشتغل عليها ، وعلى ذلك فهو يضيف قيمة عن طريق عمله فقط لا لأن هذا العمل عمل غزال أو نجار ، بل لأنه عمل اجتماعى تنظر اليه من الوجهة المجردة المطلقة . وهو يضيف مقداراً مخصوصاً من القيمة لا لأن لعمله غرضاً نافعاً من نوع مخصوص ولكن لأنه استمر وقتاً مخصوصاً . وهكذا يتضح أن عمل الغزال يضيف قيمة جديدة إلى قيم القطن والمغازل بصفته بذلاً لقوة عمل إنسانية فى شكلها العام المطلق ، بينما ينقل عمله هذا قيم وسائل الإنتاج هذه إلى المنتج ويحافظ بذلك على قيمتها فيه وذلك من حيث شكله المادى النافع الذى الصفة المخصوصة . وهذا هو السبب الذى من أجله تتحقق نتيجة مزدوجة فى نفس الفترة الواحدة من الزمن . عن طريق إضافة مقدار من العمل تضاف قيمة جديدة فوق ذلك ، ولكن يحافظ على القيم القديمة لوسائل الإنتاج فى المنتج وذلك بحكم نوع العمل الذى يضاف زيادة عن ذلك . هذا التأثير المزدوج لنفس العمل الواحد والمترتب على صفة العمل المزدوجة ، تبرزه مظاهر مختلفة .

(١) " يخلق العمل شيئاً جديداً مكان ما استهلك أو انتهى " .

لنفرض أن اختراعاً جديداً يمكن غزال القطن من أن يغزل في ٦ ساعات ما كان يغزله قبل ذلك في ٣٦ ساعة فكان عمله من حيث أنه مجهود نافع مقصود وإنتاجي قد زاد ستة أمثال ما كان عليه وبذا يصير المنتج أكبر ست مرات مما كان قبلاً أى يصبح ٣٦ رطلاً بدلاً من ٦ أرطال . ولكن الأبطال الست وثلاثين تستنفد من وقت العمل نفس القدر الذى كانت تتطلبه الأبطال الست ، بمعنى أنه في ظل الأحوال الجديدة يستوعب كل رطل من القطن سدس العمل وبذلك تكون القيمة التى يضيفها العمل إلى كل رطل سدس ما كانت عليه قبلاً . ومن جهة أخرى نرى أن القيمة المنقولة من القطن إلى المنتج الكلى الجديد ستة أمثال ما كانت عليه من قبل ، فبغزل ست ساعات تكون قيمة المادة الأولية التى تنقل ستة أمثال ما كانت عليه برغم أن ما يضاف من القيمة الجديدة إلى كل رطل من المادة الأولية عبارة عن السدس وذلك بمقارنتها بما كان يضاف في ظل الأحوال القديمة . وهذا يرينا الاختلاف الأساسى بين صفتى العمل اللتين تجعلانه في نفس العملية الواحدة المتصلة يحفظ قيمة من جهة ويخلق قيمة من جهة أخرى . فكلما طال الوقت اللازم لغزل وزن معلوم من القطن ، زاد مقدار القيمة الجديدة التى تضاف إلى القطن ، ولكن كلما عظم وزن القطن المغزول في فترة معلومة من وقت العمل زاد مقدار القيمة الجديدة المحتفظ بها في المنتج الجديد .

لنفرض الآن ثبات إنتاجية الغزل بمعنى أن غزل رطل من القطن يتطلب نفس القدر من وقت العمل الذى كان يتطلبه من قبل . ونفرض مع هذا أن قيمة القطن التبادلية تغيرت بحيث يساوى الرطل سدس أو ستة أمثال ما كان يساويه قبلاً . ففى أى الحالتين يضيف الغزال في فترة معلومة نفس المقدار من وقت العمل أى يضيف نفس القيمة بمعنى آخر إلى ذات المقدار من القطن ، وفى أى الحالتين كذلك سينتج في نفس الوقت نفس الكمية من الغزل . وبرغم هذا فالقيمة التى ينقلها من القطن إلى الغزل تكون في إحدى الحالتين سدس ما كانت عليه قبلاً وفى الحالة الأخرى ستة أمثالها . وبالمثل يحدث ذلك إذا ما صارت أدوات العمل أعلى أو أرخص بينما تظل تؤدي نفس القدر من الخدمات في عملية العمل .

وكذلك إذا لم تتغير الأحوال الفنية لعملية العمل وقيمة وسائل الإنتاج فإن الغزل يستهلك في فترة معلومة من الغزل نفس الكمية من المواد الأولية والآلات كما كان يفعل من قبل . وبهذا لا تتغير قيمة وسائل الإنتاج التى تستهلك ، وتناسب القيمة التى يحتفظ بها في المنتج تناسباً مباشراً مع القيمة الجديدة التى يضيفها بمعنى أنها في أسبوعين ضعفها في أسبوع . وبعبارة أخرى نقول إنه يضيف ضعف القيمة كما يستخدم في الوقت ذاته ضعف المادة الأولية

التي لها ضعف القيمة الأولى وببلى من الآلات ضعف ما كان يحدث من قبل مع كون قيمة هذه الآلات الضعف الآن . وهكذا إذا ظلت أحوال الإنتاج دون تغيير نلاحظ أنه كلما أضاف العامل عن طريق عمل جديد مقداراً أكبر من القيمة ، كلما احتفظ بمقدار أكبر من القيمة غير أنه لا يحتفظ بقيمة أكبر بسبب أنه يضيف قيمة أكثر ، وإنما يرجع ذلك إلى أنه يضيف القيمة الجديدة في أحوال ثابتة لم تغير ومستقلة عن عمله .

ويجوز القول إن العامل يحتفظ دائماً بالقيم القديمة بنفس النسبة التي يضيف بها قيمياً جديدة . فسواء ارتفع ثمن القطن من شان إلى اثنين أو هبط من شلّين إلى شان فالعامل يحتفظ في المنتج في الساعة الواحدة نصف قيمة القطن التي يحتفظ بها في ساعتين مهما كان مدى تغير قيمة القطن . وفضلاً عن هذا إذا طرأ على إنتاجية عمله تغير بالزيادة أو النقص فإنه يغزل في ساعة واحدة مقداراً من القطن يزيد أو يقل عما كان يغزله من قبل وبذلك يحتفظ في منتج ساعة واحدة بمقدار أكبر أو أصغر من قيمة القطن حسبما تكون عليه الحال . وكذلك القيمة التي يحتفظ بها في ساعتى عمل تظل ضعف ما يحفظه منها في ساعة عمل واحدة . وبغض النظر عن الصور الرمزية البحتة التي تمثل القيمة فليس للقيمة وجود إلا في قيمة استعمالية أى في شيء (والإنسان نفسه إذا اعتبرناه مجردة الصورة التي تتجسم فيها قوة العمل عبارة عن جسم طبيعي أى شيء ولو أنه شيء حي واع ، ويكون العمل نفسه المظهر الخارجى الذى ينم عن قوة العمل) . لهذا إذا فقدت أداة عمل منفعتها فقدت قيمتها . أما السبب الذى من أجله لا تفقد وسائل الإنتاج قيمتها حين تفقد قيمتها الاستعمالية ، فراجع إلى أن قيمتها الاستعمالية تنتقل بحكم عملية العمل إلى المنتج حيث تظهر فيه على هيئة قيمة استعمالية جديدة ، ومعنى هذا أن القيمة الاستعمالية لا تنعدم وإنما تفقد شكلها الأسمى . وبينما يكون من الضرورى وجود القيمة على هيئة قيمة استعمالية أو أخرى فليس من المهم مطلقاً نوع القيمة الاستعمالية التي توجد فيها ، وهذا واضح من دراسة تحولات السلع . ويترتب على هذا أنه خلال عملية العمل تنقل وسائل الإنتاج قيمتها إلى المنتج وذلك فقط إلى جانب قيمتها الاستعمالية المستقلة ، بالقدر الذى تفقد به قيمتها التبادلية فكأن كل ما تنازل عنه للمنتج إنما هو القيمة التي تفقدها بصفتها أدوات إنتاج . غير أنه من هذه الوجهة يختلف سلوك مختلف العوامل الموضوعية في عملية العمل .

يحتاج الفحم في توليد البخار ، والزيت في تشحيم الآلات ، والصيغات وسواها من المواد الإضافية ولكنها تبدو على هيئة صفات للنتج . فالمادة الأولية والإضافية هي الجوهر الأساسى

للمنتج ولكنها تغير شكلها ، وعلى هذا تفقد المواد الأولية والاضافية أشكالها المستقلة التي دخلت بها في نطاق عملية العمل على هيئة قيم استعمالية . ولكن الحال خلاف هذا بالنسبة إلى أدوات العمل . فالعدد والآلات والمباني والأدوات وما إليها تظل ذات شأن في عملية العمل طالما احتفظت بأشكالها الأصلية بمعنى أنها تدخل اليوم عملية العمل بنفس الشكل الذي كان لها بالأمس . وكما أن أدوات العمل تحتفظ خلال عملية العمل بالشكل المستقل الذي تبدو به وهي تواجه المنتج ، فإنها تظل كذلك محتفظة بهذا الشكل بعد فنائها . فحُث الآلات والعدد والمصانع والورش الخ . تظل موجودة ومنفصلة عما تساعد على خلقه من المنتجات فإذا تدبرنا حالة إحدى أدوات العمل منذ دخولها نطاق الإنتاج إلى اليوم الذي تخرج منه ، لآلفينا أن العمل خلال هذه الفترة يستهلك قيمتها الاستعمالية تماماً ، وأن قيمتها التبادلية تنتقل بتمامها إلى المنتج . فلو كانت آلة غزل مثلاً تدوم ١٠ سنوات ثم تبلى بعدئذ فإنها تنقل إلى المنتج جميع قيمتها خلال عملية العمل التي تدوم ١٠ سنوات ، وبناء على هذا تنقضى حياة أداة عمل معلومة في التكرار المتصل لعدد أكبر أو أصغر من عمليات العمل فكأن في الإمكان أن نشبه حياتها بحياة الإنسان .

ففي ختام كل يوم يدنو المرء ٢٤ ساعة من نهايته ولكننا لانستطيع بمجرد النظر إليه أن نعلم عدد الأيام التي أفتاها من حياته . وبرغم هذه الصعوبة تستطيع شركات التأمين إدراك متوسط الأعمار ويدر عليها هذا الاستنتاج أرباحاً طيبة . وبالمثل نستطيع أن نعلم عن طريق التجربة متوسط حياة أداة عمل ما ، ولتكن نوعاً مخصوصاً من الآلات . لنفرض إذن أن قيمتها الاستعمالية أثناء عملية العمل تدوم ٦ أيام فقط ، فعنى هذا أن تفقد في المتوسط سدس قيمتها الاستعمالية كل يوم من أيام العمل وبذا تنقل إلى المنتج اليومي سدس قيمتها . هذه هي الوسيلة التي يحسب الناس بها بلى الآلات ، ومقدار ما تفقده أدوات العمل من القيمة الاستعمالية وما تنقله من القيمة إلى المنتج يوماً بعد يوم .

يتضح إذن أن ما تنقله أداة العمل من القيمة إلى المنتج لا يمكن أن يزيد عما تفقده منها خلال عملية العمل عن طريق إفناء قيمتها الاستعمالية . فلو لم تكن لها قيمة تفقدها ولو لم تكن وليدة العمل الإنسانى لما كان في وسعها أن تنقل أية قيمة إلى المنتج . إنها تساعد على خلق القيمة الاستعمالية دون خلق القيمة التبادلية ، ومن هذا النوع كافة أدوات الإنتاج التي تهبطها الطبيعة دون معونة الإنسان ، ومن أمثلة ذلك الأرض والهواء والماء وخامات الحديد التي لم تستخرج والحشب الكائن في الغابات البكر وغير ذلك .

وتمت ظاهرة طريقة أخرى تترامى لنا . لنفرض أن لدينا آلة تساوى ١٠٠٠ جنيه وتبلى .

في ١٠٠٠ يوم ، ففى هذه الحالة تنقل الآلة كل يوم بـ $\frac{1}{1000}$ من قيمتها إلى المنتج اليومى .
وبرغم تناقص حيوية الآلة يوماً بعد يوم فإن الآلة بأكملها تظل مشتركة فى عملية العمل وحينئذ
نرى أن عاملاً واحداً فى عملية العمل أى أداة معينة من أدوات الإنتاج يدخل كله فى هذه
العملية بينما يدخل بصفة جزئية فى عملية خلق القيمة . والفارق بين عمليتي العمل وخلق
القيمة تعكسه هنا العوامل المادية فى كل منهما على اعتبار أن نفس وسائل الإنتاج فى نفس
عملية الإنتاج تحسب بأكملها كأحد عناصر عملية العمل ، بينما تحسب من جهة أخرى وإلى
حد جزئى كعامل فى خلق القيمة (١) .

ومن جهة أخرى قد تشترك إحدى أدوات الإنتاج بأكملها فى خلق القيمة وإن كانت
تدخل تدريجياً فى عملية العمل . لنفرض أنه فى غزل القطن يتبدد ١٥ رطلاً فى كل ١١٥ رطل
فبرغم أن هذه النسبة وهى $\frac{15}{115}$ عادية ولا تنفصل عن متوسط غزل القطن فإن قيمة هذه
الأرطال الخمس عشرة تدخل فى تكوين قيمة الغزل شأنها فى ذلك شأن قيمة الأرطال المائة التى
هى الجوهر النفعي للغزل . إن قيمة الأرطال الخمس عشرة الاستيعالية لا بد من اختفائها قبل
إمكان صنع المائة رطل من الغزل ، وعلى ذلك ففناء هذا القدر من القطن شرط لازم
لإنتاج الغزل ، ولهذا السبب ذاته يضفى قيمته على الغزل . وينطبق نفس الأمر على كافة
مخلفات عملية العمل على الأقل من حيث أن هذه المخلفات لا تستخدم لتكوين منتجات
جديدة لكي تصبح بذلك قيماً استيعالية جديدة ومستقلة . والارتفاع بهذه الفضلات التى
لولا ذلك لصارت منتجات مبددة ، من الأمور التى نشاهدها فى المصانع الضخمة المشغلة
بعمل الآلات فى منشآت حيث نجد أن مقادير كبيرة من المتخلف من الحديد المستعمل فى
صنع الآلات الهائلة الحجم يؤخذ فى المساء إلى مسبك الحديد ليعود ثانية على هيئة سبيكة
من هذا المعدن .

إن وسائل الإنتاج تفقد قيمتها على هيئة قيمتها الاستيعالية القديمة خلال عملية العمل
وبهذا القدر وحده تنقل قيمتها إلى الشكل الجديد للمنتج . وواضح أن الحد الأقصى لما تفقده
من القيمة فى عملية العمل يتحدد بواسطة القيمة الأصلية التى كانت لها حين دخلت فى عملية
العمل . وبعبارة أخرى يحدده مقدار وقت العمل الذى استخدم فى إنتاج هذه الأدوات .
وتبعاً لهذه لا تستطيع أدوات الإنتاج (مهما كانت منفعة نوع معلوم من المادة الأولية

(١) يذكر الآن أن ننقل أمر الإصلاحات التى نجريها فى أدوات العمل والآلات والمباني الخ ، لأن الآلة =

أو الآلة أو أى من أدوات الإنتاج الأخرى أن تضيف قيمة مقدارها أكبر مما لهذه الأدوات ومستقلة عن عملية العمل التى تقوم بدور فيها) .

لنفرض أن هذه تكلفت ١٥٠ جنياً أو ٥٠٠ يوم من أيام العمل ، فإنها لا تضيف إلى المنتج الكلى الذى تشترك فى عمله أكثر من ١٥٠ جنياً . إن الذى يعين قيمتها ليس عملية العمل التى تدخل فيها كأداة إنتاج وإنما تعينها عملية العمل التى تخرج منها على هيئة منتج . إن أداة الإنتاج تقوم فى عملية العمل بدور قيمة استعمالية أى شئ ذى صفات نافعة ، ولهذا لا تستطيع أن تنقل إلى المنتج أية قيمة إن لم تكن لها هى ذاتها قيمة قبل دخولها فى عملية العمل (١) .

== التى يجرى اصلاحها لم تعد تقوم بوظيفة أداة العمل ، والمال لا يستخدونها لأداء عملهم نظراً لأن الغرض من عملهم أن يعيدوا اليها قيمتها الاستعمالية . ويكفى بعدد أعراسنا الحالية أن نعد مثل هذه التصليحات داخلية فى مقدار العمل اللازم لإنتاج أدوات العمل . والتآكل الذى يقصده (فى النسخ) هو النوع الذى لا علاج له والذى ينتهى تدريجياً بالفناء أى ، ذلك النوع الذى لا يمكن اصلاحه من وقت لآخر ، ومثال ذلك السكن الذى تعمل الى حالة تصبح فيها لا تساوى نصلاً جديداً ، . أوضحتنا (فى المبنى) أن الآلة تشترك بأكملها فى كل عملية عمل ، أما فى عملية خلق القيمة (وهى التى تحدث مع الأولى فى نفس الوقت) فإنها تشترك جزءاً جزئياً . فإذا ما تذكر القارئ هذا أمكنه أن يدرك الاضطراب فى العبارة التالية ، يقول المستر ريكاردو ان جانباً من عمل المهندس فى صنع الجوارب (الآلات) تتضمن قيمة زوج من الجوارب ، . الا أن العمل الكلى الذى أنتج كل زوج واحد . . . يتضمن كل عمل المهندس لا جزءاً منه . لأن آلة واحدة تصنع عدة أزواج ولا يمكن أن يكون زوج منها قد تم صنعه دون أى جزء من الآلة ،

Observations on certain Verbal Disputes in Political Economy, particularly relating to Value and to Demand and Supply,

(لندن ١٨٢١ ص ٥٤) . وهذا الكاتب المدعى الحكمة على حق الى هذا الحد فقط حين يقول إن ريكاردو ومن سبقوه أو تبعوه من الاقتصاديين لم يميزوا بدقة مظهرى العمل هذين ، ولا الدور الذى يلعبه العمل فى تكوين القيمة فى ظل كل من المظهرين .

(١) وعلى ذلك يستطيع القارئ ادراك تفاهة وسخف ما يقوله ج . ب . سى حين يحاول تحليل نشأة القيمة الفائضة (الفائدة ، الربح ، والربح) على أنها نتيجة مترتبة على الخدمات الإنتاجية التى تؤدها أدوات الإنتاج (الأرض ، المعد ، الجلد الخ) بواسطة قيمتها الاستعمالية فى عملية العمل . ويقول المر ولين روشمر ، إن ج . ب . سى (ج ١ ، فصل ٤) يلاحظ بحق أن القيمة التى ينتجها معمل للزيت شئ جيد يختلف تماماً عن العمل الذى تم بواسطة بناء المعمل ، وذلك بعد أن نخضع من هذه القيمة كافة التكاليف ، (المصدر سابق ص ٦٢ سائبة) — حقاً ! ان ، الزيت ، الذى أنتجه المعمل شئ يختلف تماماً عن العمل الذى بذل فى بناء المعمل . حين يتحدث المر روشمر عن القيمة فإنه يفكر فى مواد من أمثال ، الزيت ، ، لأن ، الزيت ، له قيمة بينما الزيت المعدن موجود فى الطبيعة —

حينما يحول العمل الانتاجى أدوات الانتاج إلى العناصر التى يتكون منها المنتج الجديد فإن نقل القيمة يكون مصحوباً بهجرة أرواح بمعنى أن روح الجسم القديم الذى استهلك ينتقل إلى الجسم الذى تكون حديثاً ، ولكن هذا التحول الروحى إنما يقع من وراء ظهر العمل الفعلى دون أن يدرى به . فالعامل لا يستطيع أن يضيف عملاً جديداً أو بعبارة أخرى لا يستطيع أن يخلق قيمة جديدة دون أن يحفظ القيم القديمة إذ لا بد له من أن يضيف دائماً العمل بشكل نافع ومن نوع مخصوص ولا يتسنى له إضافته بشكل مفيد إلا باستخدام المنتجات كأدوات لإنتاج منتج جديد وبذا ينتقل قيمة الأولى إلى الثانية . وعلى ذلك فهذه هبة من الطبيعة تستطيع بواسطتها قوة العمل العاملة أى العمل الحر المحافظة على القيمة بإضافة قيمة ، وهبة طبيعية لا تكلف العامل شيئاً ولكنها ذات نفع كبير للغاية بالنسبة للرأسمالى إذ تحافظ على قيمة رأسماله الموجودة من قبل ^(١) . وطالما كانت التجارة فى حال طيبة فإن انهماك الرأسمالى فى تجميع المال يحول بينه وبين ملاحظة هذه الهبة الطبيعية ، ولكنه يحس بها حينما تنشأ اضطرابات تعرقل عملية العمل ، وبمعنى آخر حين تقع الأزمات ^(٢) .

== ولو أن ذلك ،، بكميات صغيرة نسبياً ،، . وهى الحقيقة التى يبدو أنه يشير إليها حين يقول ،، تكاد الطبيعة لا تنتج أى قيمة تبادلية ،، . وحسب رأى الرجل يشبه موقف الطبيعة من القيمة التبادلية موقف الفتاة التى تمتدح عن طفلها غير الشرعى بقولها أنه ،، صغير ،، . ويواصل نفس ،، العالم المتبحر ،، كلامه قائلاً ،، جرت عادة مدرسة ريكاردو أن تجعل رأس المال نوعاً من العمل باسم عمل متجمع ، وهذا خطأ جسيم لأن صاحب رأس المال يفعل شيئاً أكثر من مجرد خلق نفس الشيء . والمحافظة عليه ،، فهو يمتنع عن التمتع به ولهذا مثلاً يطالب بفائدة ،، (شرح) — حقاً لقد خلت من الأخطاء هذه الطريقة ،، التشريحية الفسيولوجية ،، فى دراسة الاقتصاد الميكانى ، وهى الطريقة التى تستطيع فعلاً ،، خلق ،، القيمة من مجرد ،، الرغبة ،، !

(١) يقول آدمند برك Thoughts and Details on Scarcity, originally

presented to the Rt. Hon. W. Pitt in the Month of November 1795, London 1800 p. 10 — ومن بين الأدوات التى تستلزمها حرفة الفلاح ، بعد عمل الانعان .. الأداة التى عليه أن يعتمد عليها كي يحصل على ثمن استخدام رأس ماله . أما الأداة الثانية الأخرى وهما الماشية ... والعربات والمخاريط والمخاريف الخ - فلا تعد شيئاً بدون جزء من الأداة الأولى ،، .

(٢) نجد فى عدد التيمس الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٢ صاحب مصنع به ٨٠٠ عامل ويستهلك فى التوسع ١٥٠ باقة من القطن الهندى أو ١٣٠ من الأمريكى ، يشكو من فداحة التفتقات الدائمة حين يتوقف مصنعه عن العمل . وتشمل هذه التفتقات عناصر لا تمنينا هنا مثل الإيجار والرسوم والضرائب والتأمين ومرتبات المدير وكاتب الحسابات والمهندس الخ . وقد حسب الرجل ١٥٠ جنياً ثمنياً للفهم المستهلك فى تدفئة المسكان وإدارة الآلات بضع دقائق بين وقت وآخر . يخاف الى ذلك أجور العمال المشترين على إدارة الآلات ، وأخيراً هناك ١٣٠٠ جنيه لاستهلاك المؤسسة ==

وفىما يختص بأدوات الانتاج فالذى يستهلك هو قيمتها الاستعمالية وعن طريق هذا الاستهلاك يصنع العمل المنتجات . غير أن قيمتها لا تستهلك فى الواقع^(١) ولذا لا يمكن القول بأنه يعاد إنتاجها من جديد . إنها تحفظ لا بسبب أى عمل تتعرض له فى عملية العمل بل لأن القيمة الاستعمالية التى وجدت فيها من قبل تختفى لتعود إلى الظهور فى قيمة استعمالية جديدة . وعلى ذلك فقيمة أدوات الانتاج ، تعود إلى الظهور ، فى قيمة المنتج ، ولكن لا يعاد إنتاجها ، إذا شئنا الدقة فى القول . إن الذى يتم إنتاجه هو القيمة الاستعمالية الجديدة التى تظهر القيمة التبادلية القديمة فيها ثانية^(٢) .

ويختلف الأمر فى حالة العامل الموضوعى فى عملية العمل ويقصد به قوة العمل وهى تؤدى مهمتها . فبينما أن العمل لكونه هدفاً مقصوداً ، ينقل قيمة أدوات الانتاج إلى المنتج ويحفظ تلك القيمة ، فإنه لا ينقطع عن خلق قيمة إضافية أى قيمة جديدة .

لنفرض أن عملية الانتاج توقفت فى اللحظة التى أنتج فيها العامل معادلاً لقيمة قوته على العمل ، ولنفرض مثلاً أنه بواسطة عمل ست ساعات أضاف قيمة قدرها ٣ شلنات ، فهذه القيمة عبارة عن زيادة قيمة المنتج على القيمة التى يتضمنها بصفها نقل من أدوات الانتاج . إنها المقدار الأصلى وحده من القيمة التى تكونت خلال هذه العملية ، أى الجزء الوحيد من قيمة

== نظراً لأن الطقس ومبادئ التآكل الطبيعية لا يتوقف فعلها لأن الآلة البخارية انقطعت عن الدوران . وقد صرح بأن مبلغ ١٢٠٠ جنيه ضئيل جداً لأن الآلات كانت قد بليت حينئذ .

(١) الاستهلاك الانتاجى حيث يكون استهلاك السلعة جزءاً من عملية الانتاج ... ففى هذه الأمثلة استهلاك

للقيمة - س. ب. نيومان ص ٢٩٦ .

(٢) فى كتاب أمريكى طبع عشرين مرة . نقرأ ما يلى ، ولا يهم الشكل الذى يظهر فيه رأس المال من جديد . وبعد أن عدد المكاتب كافة عناصر الانتاج الممكنة التى تعود قيمتها إلى الظهور فى المنتج ، قال مختصاً أقواله ، و تنغير كذلك مختلف أنواع الغذاء والكساء والمساوى مما لا بد منه لبقاء الانسان ورفاهيته ، فهذه جميعاً تستهلك من وقت لآخر وتعود قيمتها إلى الظهور (ف . ويلاند : مصدر سابق ص ٣١-٣٢) وبغض النظر عن المظاهر البارزة الأخرى فى هذه الديارات أقول ان ما يعود إلى الظهور فى الطاقة المتجددة ليس ثمن الحيز وإنما مواده التى تكون الدم . ومن جهة أخرى فالذى يعود إلى الظهور كقيمة الطاقة ليس وسائل العيش بل قيمة هذه الوسائل ، نفس وسائل العيش قد تنتج نفس المقدار من العضلات والعظام الخ إذا لم تتكلف سوى نصف ما تتكلفه ، وبكلمة واحدة أنها قد تنتج نفس القدر من الطاقة ولكنها لا تنتج طاقة لها نفس القيمة . هذا الاضطراب بين «القيمة» و «الطاقة» ، إلى جانب الخموض الواضح فى كلام الكاتب ، عبارة عن محاولة (غائبة فى النهاية) لتفجير القيمة الفائضة على أنها راجعة إلى مجرد عودة قيم موجودة من قبل إلى الظهور .

المنتج التي يتم إنتاجها فعلا بواسطة عملية العمل المخصوصة هذه . ورغم هذا فانها لا تصلح إلا لتحل محل مبلغ النقود الذي دفعه الرأسمال في شراء قوة العمل ، أو مبلغ النقود الذي يتفقه العامل نفسه على ضروريات الحياة . وفيما يتعلق بهذا الإنفاق للشئلات الثلاث فإن القيمة الجديدة وقدرها ٣ شئلات تبدو على أنها مجرد إنتاج من جديد ولكن هذا المقدار من القيمة لا يعاد إنتاجه في الظاهر فحسب كما هو الشأن بالنسبة إلى قيمة أدوات الإنتاج . إن إبدال قيمة بأخرى يتم هنا عن طريق خلق قيمة جديدة .

ورغم هذا فإننا نعلم أن قوة العمل تدوم إلى ما بعد اللحظة التي أعادت فيها إنتاج مجرد معادل لقيمتها والتي أضيف فيها هذا المعادل إلى المادة التي يتناولها العمل . قد تكفي ست ساعات من العمل لهذا ولكن عملية العمل تدوم إثني عشرة ساعة مثلا ، وقيام قوة العمل بأداء وظيفتها لا يقف عن حد إعادة إنتاج قيمتها وإنما ينتج قيمة زيادة على ذلك . مثل هذه القيمة الفائضة تمثل زيادة قيمة المنتج على قيمة العناصر التي استهلكت في تكوينه وبعبارة أخرى زيادة على قيمة أدوات الإنتاج وقوة العمل .

حين نشرح الأدوار المختلفة التي تقوم بها مختلف عوامل عملية العمل في تكوين قيمة المنتج فإننا في الواقع نشرح الوظائف المتنوعة التي تتميز بها مختلف العناصر المكونة لرأس المال في العملية التي يعمل بواسطتها على امتداد قيمته . إن زيادة قيمة المنتج الكلية على مجموع قيمة العناصر التي يتكون منها ، عبارة عن زيادة رأس المال المتمدد على رأس المال الذي قدمه صاحبه في بداية الأمر ، وما وسائل الإنتاج من جهة وقوة العمل من جهة أخرى إلا أساليب الوجود المتنوعة التي اتخذتها قيمة رأس المال الأصلي حين خرجت من شكلها النقدي وتحولت إلى عوامل عملية العمل .

نتيجة لهذا لا يطرأ أى تغيير أثناء عملية العمل على حجم قيمة ذلك الجزء من رأس المال والذي يتحول إلى أدوات إنتاج أى إلى مواد أولية ومواد إضافية وأدوات عمل . ولهذا السبب أطلق عليه رأس المال الثابت constant .

ومن جهة أخرى تتغير قيمة ذلك الجزء الذي يتحول إلى قوة عمل ، فهو يعيد إنتاج معادل لذاته ثم قيمة فائضة متغيرة في مقدارها بمعنى أنها قد تكون أكبر أو أصغر . هذا الجزء يتحول بلا انقطاع إلى حجم متغير ولهذا تحدث عنه باسم رأس المال المتغير variable . وهكذا نرى أن نفس عنصر رأس المال اللذين يتميزان من وجهة نظر عملية العمل كعاملين أحدهما موضوعي والآخر ذاتي أى كأدوات إنتاج من جهة وقوة عمل من جهة أخرى ، يتميزان من وجهة نظر عملية

خلق فائض القيمة على أنهما رأس مال ثابت ورأس مال متغير .

ولا تستبعد فكرة رأس المال الثابت إمكانية حدوث تغير في قيمة الأجزاء التي يتكون منها . لنفرض أن رطلا من القطن يساوى ست بنسات بالأمس أصبح اليوم يساوى شلناً بسبب عجز في المحصول ، فالقطن القديم الذي لا زال يغزل قد اشتريناه بسعر الرطل ست بنسات ولكنه يضيف إلى المنتج قيمة قدرها شلن في الرطل . وعلاوة على هذا فالقطن الذي تم غزله والذي لعله في حالة تداول بالسوق ، يضيف إلى المنتج من القيمة ضعف ما كان يفعله قبل الارتفاع في الثمن . وسيرى القارئ أن هذه التغيرات في القيمة مستقلة عن ذلك القدر الزائد من القيمة الذي أضيف إلى القطن في عملية الغزل . فلو أن القطن القديم الذي اشتريناه بسعر الرطل ست بنسات لم يدخل في عملية العمل لأمكن بيعه اليوم بسعر الرطل شلن بدلاً من ٦ بنسات . بل وأكثر من هذا ، كلما قل عدد العمليات التي مر القطن خلالها عظم التأكد بإمكان بيعه بهذا السعر المرتفع . ونتيجة لهذا حينما تحدث هذه التغيرات في القيمة يفضل المضاربون أن يقامروا في المواد التي بذل فيها أقل قدر من العمل ، أى يقامروا في الغزل أكثر منه في القماش وفي القطن أكثر منه في الغزل . والتغير في القيمة ينشأ عن العملية التي تنتج القطن وعن العملية التي فيها يؤدي القطن نفسه وظيفة أداة الإنتاج وبالتالي يقوم فيها بدور رأس المال الثابت . حقيقة تتحدد قيمة السلعة بواسطة مقدار العمل اللازم في ظل الأحوال الاجتماعية السائدة لإنتاجه (وحين يسوء المحصول فإن نفس المقدار من القطن يمثل قدراً من العمل أكبر مما لو كان المحصول طيباً) فإن هذا يؤثر في ذلك الجزء من السلعة الذي تم إنتاجه في ظل الأحوال القديمة وهو الجزء الذي يعتبر دائماً عينة استثنائية من نوعه^(١) نظراً لأن قيمة السلعة بصفة كلية إجمالية تقاس بالعمل اللازم اجتماعياً أى بالعمل اللازم في ظل الأحوال الاجتماعية السائدة في الوقت الحاضر .

وحتى إذا تغيرت قيمة المادة الخام تغيرت القيمة التي تنطوي عليها أدوات العمل التي تؤدي وظيفتها في عملية الإنتاج (كآلات الخ) ، وهذا يؤثر في ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله أدوات العمل إلى المنتج . فإذا حدث مثلاً أن صار في الإمكان بفضل اختراع جديد إعادة إنتاج آلات من نفس النوع ببذل مقدار أقل من العمل لترتب على ذلك هبوط قيمة

(١) جميع المنتجات التي من نفس النوع عبارة عن كل aggregate واحد تعين منه اعتبارات عامة دون

الآلات القديمة وبذا تنقل إلى المنتج مقداراً أقل من القيمة . ولكن هنا كذلك ينشأ التغيير في القيمة خارج العملية التي تعمل فيها الآلة كأداة لإنتاج ، فإذا لم تشترك الآلة في تلك العملية فإنها لا تستطيع أن تنقل مقداراً من القيمة أكبر مما لها بغض النظر عن العملية ، أي بعيداً عنها . وكما أن أي تغيير في قيمة أدوات الإنتاج لا يؤثر في صفتها كرأس مال (وإن كان لهذا التغيير رد فعل عليها بعد دخولها في عملية العمل) فكذلك أي تغيير في النسب القائمة بين رأس المال الثابت والمتغير لا يؤثر في الفارق بينهما الناشئ عن وظيفة كل منهما . فمثلاً قد تتطور الأحوال الفنية إلى درجة كبيرة جداً بحيث أن عاملاً واحداً الآن بمساعدة آلة عالية الثمن يستطيع أن يصوغ من مادة أولية مقداراً أكبر مائة مرة مما كان يستطيعه عشرة عمال يستخدمون عشر أدوات قليلة الكلفة . ففي هذا المثل زيد رأس المال الثابت أي القيمة الكلية لأدوات الإنتاج إلى حد كبير بينما خُفض إلى حد كبير رأس المال المتغير الذي يدفع لشراء قوة العمل . ولكن مثل هذا التغيير يؤثر فقط في الحجم النسبي لرأس المال الثابت ورأس المال المتغير أي يؤثر فقط في النسب التي ينقسم إليها رأس المال الكلي إلى ثابت ومتغير ، ولكنه لا يؤثر في التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير .

الفصل السابع

معدل فائض القيمة

١ - درجة استغلال قوة العمل

إن فائض القيمة الذى يولده أثناء عملية الانتاج رأس مال نرسم له بالحرف α أو بعبارة أخرى التمديد الذاتى لرأس المال المستخدم فى هذه العملية ، يبدو لنا فى أول الامر عبارة عن مبلغ زيادة قيمة المنتج على مجموع قيم العناصر التى يتكون منها .

ويتكون رأس المال α من جزئين : مبلغ من النقود β ، يتفق على أدوات الانتاج ، وآخر γ ، يصرف على قوة العمل ، ومن هنا يمثل β جزء القيمة المحول إلى رأس مال ثابت ويبدل γ على ذلك الجزء الذى يحول إلى رأس مال متغير . وعلى ذلك فإن $\alpha = \beta + \gamma$ أى أن رأس المال ومقداره $500 = 100$ جنيه رأس مال ثابت $= 90$ جنيه متغير . وفى ختام عملية الانتاج نجد لدينا سلعة قيمتها $= (\beta + \gamma) \gamma$ و (فائض القيمة) ، وباستخدام الأرقام السالفة الذكر نجد قيمة السلعة $= (100$ جنيه رأس مال ثابت $+ 90$ جنيه متغير) $+ 90$ جنيه فائض قيمة ، فكأن رأس المال الاصلى تغير من α فصار α' أى من 500 جنيه الى 590 جنيه ، والفرق بين الاثنين عبارة عن γ وهى فائض القيمة ومقداره 90 جنيه . ولما كانت قيمة العناصر المكونة للمنتج مساوية لقيمة رأس المال المدفوع فى الأصل ، فن اللغو القول بأن زيادة قيمة المنتج على قيمة عناصره التى يتكون منها مساوية لتمدد رأس المال الاصلى أو لفائض القيمة الذى تم إنتاجه .

ومع ذلك يستأهل هذا اللغو قدرأ أكبر من إمعان النظر والبحث . إن الشئين اللذين نوازن بينهما هما قيمة المنتج وقيمة العناصر التى يتكون منها وتستهلك فى عملية الانتاج . وقد رأينا أن ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذى يتكون من أدوات عملية العمل لا يتقل إلا قسماً من قيمته إلى المنتج ، بينما تظل بقية تلك الأدوات محتفظة بشكلها القديم وهذه يمكن إغفالها مادامت لا تلعب دوراً فى خلق القيمة ولأن إدخالها فى الحساب لا يسبب أى اختلاف .

لنفرض أن $b = ١٠$ جنيه مكونة من مواد خام بمبلغ ٣١٢ جنيه ومواد إضافية قدرها ٤ جنيه. وبلي آلات قدره ٤٤ جنيه مع اعتبار أن القيمة الكلية للآلات المستخدمة ١٠٥٤ جنيه. والذي يعني أن المبلغ الأخير هو رأس المال المقدم بقصد اخراج المنتج، ومبلغ ٤٤ جنيه. الذي يضيع بسبب استهلاك الآلات خلال العملية والذي ينقل بناء على هذا إلى المنتج. ولو شئنا حسابان مبلغ الألف جنيه الذي يظل موجوداً في شكله القديم على هيئة آلات بخارية الخ لتعين علينا أن نذكر هذا البند في جانبي الحساب أى في جانب القيمة المقدمة وجانب قيمة المنتج^(١) وبذا نحصل على ١٥٠٠، ١٥١٠ جنيه على التوالي. ولهذا حين نتحدث عن رأس المال الثابت المقدم لإنتاج القيمة سنقص بذلك دائماً (إلا إذا ذكر خلاف هذا) قيمة أدوات الإنتاج التي تستهلك فعلاً في العملية، ولا نقصد سوى تلك القيمة.

وإذا نتفق على هذا نعود إلى الصيغة $a = b + c$ وهي التي تحولت كما رأينا فصارت $a = (b + c) + d$ وفيها أصبحت a . ونعلم أن قيمة رأس المال الثابت تنقل إلى المنتج وتعود إلى الظهور فيه، وعلى ذلك فالقيمة الجديدة التي تخلق فعلاً في العملية أى القيمة المنتجة أو منتج القيمة تختلف عن قيمة المنتج: وليست كما تبدو لأول وهلة $(b + c) + d$ أو $(١٠ + ٤٤)$ جنيه ثابت $+ ٩٠$ متغير $+ ٩٠$ فائض ولكنها $(c + d)$ أو (٩٠) جنيه متغير $+ ٩٠$ فائض (أى أنها ليست ٩٥٠ بل ١٨٠). وإذا كانت $b =$ صفر أى بعبارة أخرى إذا كانت هناك فروع من الصناعة يستطيع فيها صاحب رأس المال أن يستغنى عن جميع أدوات الإنتاج التى هى ثمرة عمل سابق سواء كانت مادة خاماً أو مواد إضافية أو أدوات عمل، وإذا لم يستخدم (إلى جانب قوة العمل) سوى المواد التى تقدمها الطبيعة مجاناً، ففي هذه الحالات لما كان هناك رأس مال ثابت ينقل إلى المنتج ولاستبعد هذا العنصر من عناصر قيمة المنتج أى مبلغ ١٠ جنيه فى المثل الذى ضربناه ولكن مبلغ ١٨٠ جنيه أى مقدار القيمة المنتجة والتي تشمل ٩٠ جنيهًا من فائض القيمة تظل كما هى كما لو كانت b تمثل أعلى قيمة يمكن تصورها. وإذا كان لدينا $a = (c + d) =$ صفر $+ c =$ آ (رأس المال المتمدد) $= c + d$ وبذلك $a = c + d$ كما كان الأمر قبلاً. ومن جهة أخرى إذا كانت $d =$ صفر أو إذا كانت قوة العمل التى تقدم قيمتها على هيئة رأس مال متغير لا تنتج إلا معادها فقط

(١) «إذا حسبنا قيمة رأس المال الثابت الذى يستخدم كجزء مما سبق تقديمه لوجب أن نحسب القيمة الباقية

لمثل رأس المال هذا فى نهاية السنة على أنها جزء من الأرباح السنوية». مالتس: مبادئ الاقتصاد السياسى، الطبعة

الثانية، لندن ١٨٣٦ ص ٢٦٩.

لكان $١ = ب + ح$ ، $١ = (قيمة المنتج) = (ب + ح) +$ صفر بمعنى أن $١ = أ$ وفي هذه الحالة لما تمددت قيمة رأس المال الأصلي .

ونعلم مما سبق شرحه أن فائض القيمة ينشأ فقط عن التغير في القيمة الذي يطرأ على $ح$ وهو ذلك الجزء من رأس المال الذي تحول إلى قوة عمل ، ونعلم بذلك أن $ح + و = ح + ح + \Delta ح$ (أي $ح$ زائداً جزءاً منه) .

ولكن التغير الحقيقي في القيمة والنسبة التي تتغير بها تخفيفها الحقيقة التالية وهي أنه بسبب ازدياد رأس المال المتغير يزداد كذلك المبلغ الكلي لرأس المال الأصلي ، فقد كان هذا ٥٠ ج فأصبح الآن ٥٩٠ ج . وعلى ذلك إذا كان تحليلنا صادقاً دقيقاً وجب علينا أن نتجاهل تماماً أمر ذلك الجزء من القيمة الذي يعود فيه رأس المال الثابت إلى الظهور ومعنى هذا أنه ينبغي لنا أن نجعل رأس المال مساوياً لصفر أي $ب = صفر$ ، وليس هذا سوى تطبيق لقاعدة رياضية تستخدم في حالة الأحجام المتغيرة والثابتة التي يتصل بعضها ببعض برموز الجمع والطرح وحدها .

وتمت صعوبة أخرى تنشأ عن الشكل الأصلي لرأس المال المتغير . ففي المثال السالف $١ = ٤١٠$ ج رأس مال ثابت $+ ٩٠$ ج رأس مال متغير $+ ٩٠$ ج فائض قيمة ، ولكن ٩٠ ج تتضمن حجماً محدوداً ثابتاً وعلى ذلك يبدو من السطح أن نعامل هذا المبلغ على أنه حجم متغير ، والواقع أن عبارة ٩٠ ج متغير إن هي إلا رمز للعملية التي تمر فيها هذه القيمة . فجزء رأس المال الذي يستثمر في شراء قوة العمل عبارة عن مقدار محدود من عمل ذي صورة مادية وبذا فهو قيمة ذات حجم ثابت مثل قيمة قوة العمل المشتراه .

ولكن في عملية الإنتاج تحل قوة العمل العاملة محل هذه الجنيئات التسعين أي أن عملاً ميتاً يحل محله قوة عمل حية أو حجم ثابت يحل محله حجم متغير ، والنتيجة لإعادة إنتاج $ح$ مضافاً إليه جزء منه . وسير الحوادث كله لا يتعدى في نظر الرأسمالي كونه حركة ذاتية من جانب القيمة الثابتة في الأصل والتي تحولت إلى قوة عمل ، وإلى هذا يعزى ما يحدث وكذلك النتيجة المترتبة عليه . وعلى ذلك إذا بدا تناقض بين عبارات من أمثال ٩٠ ج رأس مال متغير ، و ٩٠ قيمة تتمدد تمدداً ذاتياً بمقدار كذا ، فالسبب راجع إلى أنها تكشف الغطاء عن التناقض الكامن في الإنتاج الرأسمالي .

وقد يبدو غريباً أن نجعل رأس المال الثابت مساوياً للصفر ، ولكن نفس الشيء يقع دائماً في الحياة اليومية . مثال ذلك أنه إذا أردنا أن نحسب مقدار الربح الذي يعود على التجار

من الصناعة القطنية بدأنا باستقطاع المبالغ المدفوعة إلى الولايات المتحدة والهند ومصر وغيرها من البلدان ثمناً للقطن الخام ، وبعبارة أخرى نجعل قيمة رأس المال الذى يقتصر أمره على الظهور ثانية فى قيمة المنتج مساوية للصفر .

وبما له أهمية كبيرة جداً إذا تسكلمنا من الوجهة الاقتصادية نسبة فائض القيمة لا إلى ذلك الجزء من رأس المال الذى ينشأ عنه مباشرة والذى يمثل التغير فى قيمته فحسب ، بل وكذلك إلى المبلغ الكلى الذى يمثل رأس المال المقدم فى الأصل ، وسأعالج الموضوع بالتفصيل فى الكتاب الثالث .

فإذا كان لجزء من رأس المال أن يتمدد تمداً ذاتياً عن طريق تحويله إلى قوة عمل ، لزم أن يتحول جزء آخر إلى أدوات إنتاج ، وإذا كان لرأس المال المتغير أن يؤدى وظيفته فلا بد من تقديم رأس المال الثابت بنسب ملائمة أى بالنسب التى تتغير تبعاً للطابع الفنى لعملية العمل التى نعى بأمرها . ولكن برغم أنه حين تقوم بإجراء تحليل كيمائى نستخدم أوعية فإننا نتجاهل أمرها حين نأخذ فى فحص نتائج التحليل ، كذلك حين نتأمل فى خلق القيمة وتغيير القيمة فى ذاتهما وبذاتهما (أى فى جوهرهما المجرد) فإن وسائل الإنتاج أى الأشكال المادية لرأس المال الثابت لا تهيم لنا أكثر من المادة التى يمكن أن تنطوى فيها قوة العمل وهى تؤدى مهمتها ، أى قوة العمل التى تخلق القيمة . وعلى ذلك فهاهية هذه المادة ليست بذات بال فقد تكون قطناً أو حديداً أو أى شئ ، وكذلك قيمة المادة لا يؤبه لها ، والشئ الوحيد المهم هو وجوب وجود قدر كافٍ منها ليمتص أى مقدار من العمل يبدل خلال عملية الإنتاج . فإذا كان لدينا هذه الكمية فقد تملو القيمة أو تهبط وقد تكون المادة عديمة القيمة كالأرض والبحر . ومع ذلك فهذه الاعتبارات لن تؤثر فى عملية إنتاج القيمة وتغييرها (١) .

بناء على ذلك نبدأ أولاً بأن نجعل رأس المال الثابت مساوياً للصفر ، فيترتب على هذا أن يهبط رأس المال المستخدم فى الأصل من $B + C$ إلى C ، وتهبط قيمة المنتج $(B + C)$ إلى القيمة المنتجة $C + D$. فلو فرضنا أن القيمة المنتجة ١٨٠ ج وهذا المبلغ يمثل العمل المبذول خلال عملية الإنتاج كلها ، وجب علينا أن نطرح من هذا مبلغ ٩٠ ج الذى يمثل قيمة رأس المال المتغير حتى يتسنى لنا التحقق من فائض القيمة وقدره ٩٠ ج . هذا المبلغ

(١) يقول لوكريتيوس "لا يمكن خلق شئ من لا شئ" ، وهذا الأمر واضح وضوحاً ذاتياً . حين نتحدث عن "خلق القيمة" ، فإنا لا نقصد "الخلق" ، بمعناه الدقيق الذى تدل عليه العبارة ، وإنما نقصد تحويل قوة العمل إلى عمل . أن قوة العمل من جانبها نشاط ينقل من مادة مغذية إلى جهاز إنسانى .

وهو ٩٠ ج أو ١٠٠ يمثل الحجم المطلق لفائض القيمة الذى تم إنتاجه . ولكن حجمه النسبى أى النسبة المئوية لزيادة رأس المال المتغير تعينه النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير ويمثلها الكسر $\frac{٩}{١٠٠}$. ففى المثال الذى ضربناه يعبر الكسر $\frac{٩}{١٠٠} = ٠.٠٩$ عن هذه النسبة . هذه الزيادة النسبية فى قيمة رأس المال المتغير أو الحجم النسبى للقيمة الفائضة ، هو ما أطلق عليه عبارة معدل فائض القيمة (١) .

رأينا أنه خلال جزء واحد من عملية العمل لا ينتج العامل أكثر من قيمة ما يملك من قوة العمل ومعنى ذلك أنه ينتج قيمة وسائل العيش الضرورية له . وبما أنه يقوم بعمله بصفته منتجاً فى مجتمع يسوده التقسيم الاجتماعى للعمل لهذا لا ينتج ضروريات الحياة لنفسه مباشرة وإنما ينتج على هيئة نوع معين من السلع كالغزل مثلاً قيمة تعادل قيمة وسائل العيش أو قيمة النقود التى يشتري الأخيرة بها ، ويزداد أو يقل طول ذلك الجزء من يوم العمل والذى يبذل هذه الطريقة حسبما تكون قيمة متوسط مبلغ وسائل العيش التى يحتاج أكبر أو أصغر ، وبعبارة أخرى حسبما يطول أو يقصر متوسط وقت العمل اليومى اللازم لإنتاجها . فإذا كانت قيمة متوسط وسائل العيش التى يحتاجها فى اليوم تمثل ست ساعات عمل اضطر العامل أن يكبد فى المتوسط ست ساعات يومياً لكي ينتج هذه القيمة ، وإذا كان العامل يشتغل لنفسه مستقلاً وليس لصاحب رأس المال فإن عليه أن يشتغل فى المتوسط - مع فرض تساوى الأشياء الأخرى - نفس هذا الجزء من يوم العمل حتى يتسنى له أن ينتج قيمة قوته على العمل وبذا يحصل على وسائل العيش الضرورية لبقائه واطراد تكاثره . ولما كان العامل خلال ذلك الجزء من يوم العمل حيث ينتج القيمة اليومية لما يملك من قوة العمل (ولتكن ٣ شلنات مثلاً) لا ينتج أكثر من معادل قوة العمل التى دفع الرأسمالى المقابل عنها ، ولما كانت القيمة الجديدة التى يخلقها لا تفعل أكثر من أن تحل محل قيمة رأس المال المتغير الذى أنفق ، لهذا يبدو على إنتاج القيمة أنه لا يعدو كونه إنتاجاً من جديد أى إعادة إنتاج ، ولهذا فإن ذلك القسم من يوم العمل الذى يتم فيه مثل هذا الإنتاج المعاد أطلق عليه اسم وقت العمل الضرورى كما أدعو العمل المبذول خلال هذه الفترة العمل الضرورى (٢)

(١) صغنا هذا الاصطلاح كما يفعل الانجليز وعلى نمط « معدل الربح » ، و « معدل الفائدة » ، الخ . وسنرى فى الكتاب الثالث أن من السهل علينا فهم معدل الربح اذا عرفنا قوانين القيمة الفائضة . أما اذا حاولنا معالجة المشكلة بالطريقة المخالفة لعجزنا عن فهم الاثنين .

(٢) لقد استخدمت فى المؤلفات الحالية حتى الآن عبارة « وقت العمل الضرورى » ، للدلالة على وقت العمل =

وهو ضرورى للعامل لأنه مستقل عن الشكل الاجتماعى لعمله ، وضرورى لصاحب رأس المال ولعالم رأس المال لأن استمرار بقاء العامل الأساس الذى يقوم ان عليه .

أما الفترة الثانية من عملية العمل أى الفترة التى يتخطى فيها العامل حدود وقت العمل الضرورى ، فإنها تكلفه عملا وتتطلب منه بذل قوة عمل ولكنها لا تصلح لخلق أية قيمة له . إلا أنها تخلق قيمة فائضة تشع باقتسامه على الرأسمالى ولها سحر شبيه بسحر ذلك الشيء الذى يأتى من لاشيء . وإني لأدعو هذا الجزء من يوم العمل وقت العمل الفائض وأطلق على جميع العمل المبذول فيه عبارة العمل الفائض .

فإذا كان علينا أن نفهم القيمة بوجه عام فمن الأهمية القصوى أن نتعلم أن ننظر إليها على أنها مجرد تجميد لوقت العمل أى أنها لا تزيد عن كونها عملا اكتسب الصورة المادية . ولكي نفهم فائض القيمة من المفهم كذلك أن نعلم كيف ننظر إليه على أنه مجرد تجميد لوقت العمل الفائض أى أنه لا يعدو كونه فائض عمل اكتسب الصورة المادية . وإن الذى يميز مختلف أوضاع المجتمع الاقتصادية (كما يميز مثلا بين مجتمع قائم على أساس العبودية وآخر مرنكر على العمل الأجير) ليس سوى الطريقة التى ينتزع بها فائض العمل من المنتج الفعلى أى من العامل (١) .

== اللازم فى ظل أحوال اجتماعية لا تاج السلع بوجه عام . ومن الآن فصاعدا سأستعمل العبارة كذبت للدلالة على وقت العمل الضرورى اللازم لاتاج تلك السلعة الخاصة وهي قوة العمل . ان استعمال العبارات الفنية فى معان مختلفة قد يضل القارئ . ولكن لا يمكن تجنب ذلك فى أى علم من العلوم . أنظر مثلا الرياضة العالية والبسيطة .

(١) وصل الهر Wilhelm Thucydides Roscher إلى كشف باهر وهو أنه إذا كان تكوين فائض القيمة أو المنتج الفائض وما يقب ذلك من تجميع راجعين اليوم إلى روح انوفر فى نفس صاحب رأس المال ، الذى يحملنا على أن ندفع له فائدة ، ، فن جهة أخرى مجرد ، ، فى العهود الأولى المبكرة من الحضارة ، ، أن الآقرياء هم الذين يرغبون الضعفاء على الاقتصاد . ص ٧٨ وما الذى يقتصدونه ؟ أهو العمل ؟ أم أنه ثروة زائدة عن الحاجة ولم توجه بعد ؟ ولماذا يحاول أمثال دوشر تفسير نشأة فائض القيمة بعبارات لا تعدو أن تكون تلخيصاً لما يبرره الرأسمالى استبداده على القيمة الفائضة ؟ يرجع بعض السبب إلى جبل هؤلاء الكتاب حقيقة ، ولكنة يتزى من جهة إلى أنهم عن يلتزمون الأعداد ولأنهم يتكصون عن التحليل العلمى للقيمة وفائض القيمة ، فهم يحفون الوصول إلى نتيجة لا تميل إليها الملطات القائمة مطلقاً . ولو أن معدل فائض القيمة تعبير مضبوط عن درجة استغلال قوة العمل إلا أنه لا يعبر عن المقدار المطلق للاستغلال . فمثلا إذا كان العمل الضرورى = ٥ ساعات وفائض العمل = ٥ ساعات فإن درجة الاستغلال ١٠٠ ٪ . ويقاس مبالغ الاستغلال هنا بخمس ساعات . هذا من جهة من ، ومن جهة أخرى إذا كان العمل الضرورى = ٦ ساعات وفائض العمل = ٦ ساعات فإن درجة الاستغلال لا تزال ١٠٠ ٪ . بينما المقدار الفعلى للاستغلال زاد بنسبة ٢٠ ٪ . أى من ٥ إلى ٦ ساعات .

بما أن قيمة رأس المال المتغير مساوية لقيمة قوة العمل التي يشتريها ، وبما أن قيمة قوة العمل هذه تحدد طول الجزء الضروري من يوم العمل بينما القيمة الفائضة من ناحيتها يعينها طول القسم الفائض من يوم العمل ، لهذا تكون النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير متماثلة مع النسبة بين فائض العمل والعمل الضروري . وبعبارة أخرى معدل فائض القيمة وهو $\frac{s}{c}$ =

$\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$ ، وهاتان النسبتان $\frac{s}{c}$ ، $\frac{\text{فائض العمل}}{\text{العمل الضروري}}$ يعبران عن نفس الأمر الواحد بطريقتين مختلفتين : أحدهما بعبارة من العمل المتجسم ذى الصورة المادية ، والآخر بعبارة من العمل الحى أى العمل فى حالة سيولة أو حركة .

فمعدل فائض القيمة إذن تعبير مضبوط عن درجة استغلال رأس المال لقوة العمل أو استغلال صاحبة للعامل .

لقد افترضنا أن قيمة المنتج كانت تساوى (١٠ ج رأس مال ثابت + ٩٠ ج رأس مال متغير) + ٩٠ ج قيمة فائضة ، وأن رأس المال المستخدم ٥٠٠ جنيهه وبما أن فائض القيمة ٩٠ ج ورأس المال ٥٠٠ ج يتعين علينا ، طبقا للطريقة المعتادة فى الحساب ، أن نستخلص أن معدل فائض القيمة (والذى يخلط عادة بينه وبين معدل الربح) كان $\frac{٩٠}{٥٠٠}$. وهى نسبة منخفضة لا تسر أفئدة أمثال كارى وغيره من المغرمين بالتحدث عن السجام المصالح بين العمل ورأس المال .

ومع هذا فليس معدل فائض القيمة فى الواقع الفعلى عبارة عن $\frac{s}{c}$ أو $\frac{s}{c+h}$ ولكنه

$\frac{s}{c}$ وبذلك فهو $\frac{s}{c}$ لا $\frac{s}{c+h}$ بمعنى أنه $\frac{٩٠}{٥٠٠}$. أى خمسة أمثال درجة الاستغلال الظاهرية . ومع أننا فى الحالة التى ندرسها لانعلم الطول المطلق ليوم العمل ولا التقسيم الفرعى الزمنى لعملية العمل (إلى أيام أو أسابيع الخ) أو عدد العمال الذين يقومون فى وقت واحد بإدارة رأس المال المتغير وقدره ٩٠ ج بواسطة قابليته للتحويل إلى $\frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضرورى}}$ ، فإن معدل القيمة الفائضة وهو

$\frac{s}{c}$ يرتبنا بدقة النسبة بين جزئى يوم العمل وهذه النسبة $\frac{٩٠}{٥٠٠}$ ، وهكذا نعلم أن العامل يشتغل النصف من كل يوم لنفسه والنصف الآخر لصاحب رأس المال .

وكى نصوغ المسألة فى صورة موجزة نقول إن طريقة حساب معدل فائض القيمة هى

كالآتي . نأخذ قيمة المنتج الكلية ونعامل ذلك الجزء من قيمته الذي لا يمثل سوى تجديد ظهور قيمة رأس المال الثابت على أنه شيء لا وجود له ، فيكون المتبقى عبارة عن القيمة الوحيدة التي خلقت فعلاً في أثناء عملية إنتاج السلعة . فإذا عرفنا مقدار فائض القيمة فما علينا إلا أن نطرحه من هذا المتبقى لكي تتأكد من رأس المال المتغير . ومن جهة أخرى إذا عرفنا رأس المال المتغير أمكننا بالعملية العكسية أن نعرف فائض القيمة . وإذا علمنا كلا من مقدار رأس المال المتغير وفائض القيمة فعلى أن نقوم بالعملية الختامية وتنحصر في حساب $\frac{1}{2}$ وهي نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير .

وبرغم بساطة هذه الطريقة يحسن بنا أن نقدم أمثلة قليلة ليتدرب القارئ على تطبيق هذه المبادئ الجديدة .

نبدأ أولاً بفرض وجود مصنع للغزل يحتوي على ١٠٠.٠٠٠ مغزل تصنع الغزل رقم ٣٢ من القطن الأمريكي بمقدار رطل من الغزل لكل مغزل في الأسبوع ، ونفرض كذلك أن ما يتبدد تبلغ نسبته $\frac{6}{10}$. ففي هذه الظروف تحول ١٠.٠٠٠ رطل من القطن إلى ١٠.٠٠٠ رطل من الغزل في الأسبوع مع استقطاع ٦٠٠ رطل وهي الجزء الذي يتبدد خلال هذه العملية . وكان ثمن الرطل من القطن في إبريل ١٨٧١ عبارة عن $\frac{1}{2}$ بنس أي أن ١٠.٠٠٠ رطل تساوى ٣٤٢ جنيه . وكانت المغازل العشرة آلاف بما فيها آلات قتل الغزل والآلة البخارية تساوى ١٠٠٠٠ ج على حساب ١ ج للغزل . ولنفرض أن المغازل تستهلك بنسبة $\frac{10}{100}$. أو ١٠٠٠ ج أو ٢٠ ج في الأسبوع بصفة تقريبية ، وليكن إيجار مباني المصنع ٣٠٠ ج أو ٦ ج في الأسبوع تقريباً ، ولنقدر الفحم على أساس ١١ طناً في الأسبوع بثمن قدره أربعة جنيهات وعشر شلنات في الأسبوع على اعتبار أن ثمن الطن الواحد ٨ شلنات و ٦ بنسات ، ويضاف إلى هذا أسبوعياً ١ ج للغاز و ١٠ شلن ٤ ج لزيوت التشحيم الخ . فالتكاليف السككية للواد المساعدة المذكورة آنفاً ١٠ ج في الأسبوع ، ويترتب على هذا أن مبلغ ٣٧٨ جنيه يمثل الجزء الثابت من قيمة المنتج الأسبوعي ، ولنفرض أن الأجور الأسبوعية ٥٢ ج ، وثن الرطل من الغزل $\frac{1}{2}$ بنس بحيث تكون قيمة ١٠.٠٠٠ رطل منه ٥١٠ جنيه . في هذه الحالة تكون القيمة الفائضة ٥١٠ ج - ٤٣٠ = ٨٠ ج . وإذا خصمنا الجزء الثابت من قيمة المنتج وهو الجزء الذي لا يلعب دوراً في خلق القيمة كان لدينا ٥١٠ ج - ٣٧٨ = ١٣٢ ج وهي القيمة التي يتم إنتاجها في الأسبوع . من هذا المبلغ ٥٢ ج تمثل رأس المال المتغير ، ٨٠ ج فائض القيمة ، وبذا يكون معدل القيمة الفائضة $\frac{1}{5}$ = $\frac{1}{10}$ أي أنه في يوم عمل طوله ١٠ ساعات مع عمل متوسط تكون النتيجة هكذا : العمل الضروري = $\frac{3}{4}$ ساعة والعمل

الفائض $\frac{2}{33} = 6$ ساعة (١).

واليك مثال آخر حيث يعطينا يعقوب الحساب التالى عن سنة ١٨١٥ ، ورغم أن بعض البنود قد صحح لأغراض مختلفة فالجدول دقيق إلى الحد الكافى لمطالبنا كما أن ثمن ربع القمح ٨ شلنات ومتوسط غلة الفدان ٣٢ بوشل بحيث أن الفدان يغل ما قيمته ١١ جنيهها .

البنود الخاصة بالفدان الواحد

| بنس شلن جنيه | بنس شلن جنيه |
|---------------------|-------------------------|
| بذور — ٩ ١ | عشور ورسوم وضرائب — ١ ١ |
| شمار — ١٠ ٢ | إيجار — ٨ ١ |
| جور — ١٠ ٣ | ريج وفائدة الفلاح — ٢ ١ |
| المجموع الكلى — ٩ ٧ | المجموع الكلى — ١١ ٣ |

وعلى فرض أن ثمن المنتج مساوٍ لقيمته ففائض القيمة هنا يخصص لنواح مختلفة وهى الريج والفائدة والعشور الخ . وليس لنا أن نعمل شيئاً إزاء هذه التفصيلات وإنما نكتفى بجمعها

بنس ش ج
ويكون الناتج قيمة فائضة مقدارها — ١١ ٣ ومقدار رأس المال الثابت المدفوع ثمناً للبذور والسماد يبلغ — ٣/١٩ وإنا لنغفل أمره . بهذا يتبقى مبلغ ١٠ ش ٣ ج يمثل رأس المال المتغير المدفوع ونرى أن قيمة جديدة قدرها — ١٠ ٣ + — ١١ ٣ أنتجت مكانه .

وعلى ذلك يعطينا $\frac{3}{11} = 11\frac{2}{3}$ معدل قيمة فائضة تزيد عن ١٠٠٪ فالعامل يشغل أكثر من نصف يوم العمل فى إنتاج فائض قيمة يقسمه أشخاص مختلفون فيما بينهم وياتمسون لذلك أعذاراً متنوعة (١)

(١) هذه البيانات قدمها لى صاحب مصنع بمنشستر ولذا يمكن الاعتماد عليها وفى الأيام السابغة كانوا فى إنجلترا يحسبون حصان الآلة البخارى من نصف قطر الأسطوانة ، أما الآن فهناك المشير الذى يوضح قوة الحصان البخارى الفعلية .

(٢) التقديرات الواردة فى النص يراد بها التمثيل فقط ، والمفروض فيها أن الأثمان مساوية للقيم . وصبرى فى كتاب الثالث أنه حتى فى حالة متوسط الأسعار لا يمكن إجراء مثل هذا الفرض البسيط .

(٢) تمثيل قيمة المنتج في أجزاءه النسبية

لنرجع الآن إلى المثل الذى أرانا كيف يكون الرأس إلى رأس المال من التقود . لقد كان العمل الضرورى الذى توفر عليه الغزال ٦ ساعات ، والعمل الفائض ٦ ساعات كذلك ، وبذا كانت درجة الاستغلال ١٠٠ ٪ .

كان المنتج في يوم عمل طوله ١٢ ساعة ٢٠ رطلا من الغزل قيمتها ٣٠ شلناً ، ولا أقل من $\frac{1}{4}$ قيمة الغزل أى ٢٤ شلناً كان يتكون من قيمة أدوات الإنتاج التى عادت إلى الظهور والتى استهلك (وهى ٢٠ رطلا من القطن = ٢٠ شلناً ، والمغازل الخ ويقدر لها ٤ شلنات) أو كان يتكون من رأس المال الثابت . أما الجزء الباقى وهو $\frac{1}{4}$ فعبارة عن القيمة الجديدة التى خلقتها عملية الغزل ، ونصف هذا المقدار يحل محل القيمة اليومية المدفوعة ثمناً لقوة العمل أى محل رأس المال المتغير بينما النصف الآخر عبارة عن فائض قيمة قدره ٣ شلنات . وعلى هذا يكون تكوين القيمة الكلية للعشرين رطلا من الغزل هكذا : ٣٠ شلناً قيمة الغزل = ٢٤ شلناً رأس المال الثابت + (٣ شلنات رأس المال المتغير + ٣ شلنات القيمة الفائضة) ولما كان المنتج الكلى وقدره ٢٠ رطلا من الغزل تمثل فيه هذه القيدة ، استتبع هذا وجوب تمثيل الأجزاء التى تتكون منها القيمة في أجزاء المنتج النسبية . فإذا كان في ٢٠ رطلا من الغزل قيمة قدرها ٣٠ شلناً وجب أن يكون في $\frac{1}{4}$ المنتج أى في ١٦ رطلا $\frac{1}{4}$ هذه القيمة وهو المقدار الذى يمثل العنصر الثابت أى ٢٤ شلناً . من هذه الأبطال الست عشرة تمثل $\frac{1}{4}$ ١٣ رطل قيمة المادة الخام أى القطن المغزول الخ وهى ٢٠ شلناً تمثل $\frac{1}{4}$ ٢٤ رطل قيمة المواد الاضافية وأدوات العمل والمغازل الخ وقدرها ٤ شلنات . ونتيجة لهذا تمثل $\frac{1}{4}$ ١٣ رطل من الغزل جميع القطن المستهلك في عمل ٢٠ رطلا من الغزل . حقيقة هذا المقدار $\frac{1}{4}$ ١٣ رطل من الغزل يحتوى فقط على $\frac{1}{4}$ ١٣ رطل من القطن قيمته $\frac{1}{4}$ ١٣ شلناً ، ولكن القيمة الاضافية وقدرها ثلثان وست شلنات عبارة عن المعادل للقطن المستهلك في غزل هذه الأبطال الاضافية من الغزل وهى $\frac{1}{4}$ ٦ . والنتيجة واحدة كما لو أن هذه $\frac{1}{4}$ ٦ من أبطال الغزل لم تحتو على قطن بالمرة وكما لو أن جميع العشرين رطلا تركزت في $\frac{1}{4}$ ١٣ رطل من الغزل . ومن جهة أخرى لا يشمل الوزن الأخير ذرة من قيمة المواد الاضافية وأدوات العمل المستهلكة أو لا يشمل ذرة من القيمة الجديدة التى خلقت خلال عملية العمل .

وبنفس الطريقة فإن الكمية الاضافية من الغزل وهى $\frac{1}{4}$ ٢٤ رطل والتى يستتر فيها بقية

رأس المال الثابت (٤ شلنات) لا تمثل أكثر من قيمة المواد المساعدة وأدوات العمل المستهلكة في إنتاج العشرين رطلا من الغزل . وعلى ذلك برغم أن $\frac{1}{8}$ المنتج أو ١٦ رطلا من الغزل تعد إذا نظرنا إليها كقيمة استعمالية كأنها مثل منتجات عمل الغزال شأنها في ذلك شأن بقية المنتج ، ولكنها من وجهة نظرنا الحالية لا تحتوى على أى عمل مبذول خلال عملية الغزل لأنها لم تتمص عملاً ما خلال هذه العملية فكأنها تحولت إلى غزل دون أن تغزل . والواقع حينما يبيع صاحب رأس المال كمية الغزل هذه بأربعة وعشرين شلناً ثم يشتري بعدئذ حاجته من أدوات الإنتاج ، فهذه الأبطال الستة عشرة من الغزل لا تزيد عن أنها قطن خام ومغازل وخم الخ زيتت على هيئة غزل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فبإبقى المنتج وهو $\frac{1}{8}$ أى أربعة أبطال من الغزل لا يمثل سوى القيمة الجديدة أى الشلنات الست التي أنتجتها عملية الغزل الممتدة ١٢ ساعة . ومهما كان مقدار المواد الأولية المستهلكة ومهما كانت أدوات العمل الخافية فيها فإن هذا المقدار قد استخلص وأدجج في الأبطال الست عشرة الأولى من الغزل إن عمل الغزال الذي تتضمنه العشرون رطلا من الغزل متركز في $\frac{1}{8}$ من المنتج كأنما غزل الغزال ٤ أبطال في الهواء أو مما وهبته الطبيعة من قطن ومغازل لم يشترك فيها عمل أى إنسان — وبذا لا يضيف أى قيمة إلى المنتج .

إن الأبطال الأربعة من الغزل تتضمن جميع الغزل في يوم ، ومن هذه الكمية نجد النصف يمثل فقط القيمة التي تحمل محل قوة العمل التي استهلكت أو رأس المال المتغير البالغ ثلاث شلنات ، بينما النصف الآخر وهو رطلان من الغزل قيمة فائضة مقدارها ٣ شلنات .

بما أن ١٢ ساعة من عمل الغزال تتجسم في ٦ شلنات فيذن تتجسم ٦٠ ساعة عمل في قيمة غزل مقدارها ٣ شلناً أى توجد في ٢٠ رطلا من الغزل منها $\frac{1}{8}$ أو ١٦ رطل عبارة عن التحقيق المادى لثمانية وأربعين ساعة عمل أنفقت في عملية الغزل أو للعمل المتجسم في أدوات إنتاج الغزل بينما $\frac{1}{8}$ أو ٤ أبطال من الغزل من جهة أخرى هي التحقيق المادى لاثني عشرة ساعة عمل بذلت فعلاً في عملية الغزل .

وقد رأينا من قبل أن قيمة الغزل مساوية لمبلغ القيمة الجديدة التي تولدت أثناء إنتاجه وللقيمة السابق وجودها في أدوات إنتاجه . والآن نرى كيف أن الأجزاء المختلفة التي تتكون منها قيمة المنتج وهي الأجزاء التي اختلفت من حيث وظائفها أو تصورها ، يمكن تمثيلها بواسطة ما يقابلها من أجزاء المنتج نفسه النسبية .

هكذا نستطيع أن نقسم المنتج إلى أجزاء مختلفة يمثل أحدها رأس المال الثابت أى العمل

المبدول قبلا في أدوات الإنتاج ، بينما يمثل جزء آخر رأس المال المتغير أى العمل الضرورى المبدول خلال عملية الانتاج ، وكذلك هناك جزء آخر يمثل العمل الفائض المبدول في نفس العملية أى يمثل القيمة الفائضة فقط . وعند ما نأتى إلى تطبيق هذه الطريقة فيما بعد على مسائل معقدة لم تحل حتى الآن فسنرى أن هذا الإجراء لا تقل أهميته عن بساطته .

في المثال الذى ضربناه اعتبرنا المنتج الكلى النتيجة الكاملة ليوم عمل من ١٢ ساعة ، وفي إمكاننا تتبع هذا المنتج الكلى خلال كل مرحلة من مراحل إنتاجه بينما يمثل طيلة الوقت المنتجات الجزئية التى تتم في المراحل المختلفة على أنها أجزاء من المنتج النهائى أو الكلى من حيث عملها ووظيفتها .

بما أن الغزال ينتج ٢٠ رطلا من الغزل في ١٢ ساعة فهو ينتج $\frac{1}{6}$ رطل في الساعة الواحدة ، ١٣ $\frac{1}{6}$ رطل في ٨ ساعات ، وهذا منتج جزئى يعادل من حيث القيمة كل القطن المنزول في يوم عمل بأكمله . وبفس الطريقة يكون المنتج الجزئى للفترة الثالثة وقدرها ساعة وست وثلاثون دقيقة مساوياً لـ ١٣ رطلين وثلثي رطل من الغزل وبذا يمثل قيمة أدوات العمل المستهلكة أثناء يوم العمل ذى الإثنى عشرة ساعة . وبالمثل ينتج الغزال رطلين من الغزل = ٣ شلنات في الفترة التالية وقدرها ساعة و١٢ دقيقة ، وقيمة هذا المنتج مساوية للقيمة كلها التى يولدها في ٦ ساعات من العمل الضرورى . وأخيراً في الفترة الأخيرة (ساعة وإثنى عشرة دقيقة) ينتج ١٢ رطل من الغزل قيمتها مساوية للقيمة الفائضة التى أنتجها في نصف يوم عمل . وهذه الطريقة في الحساب تخدم صاحب المصنع الانجليزى لأنها توضح أنه في الثمانية ساعات الأولى أى في ثلثي يوم العمل يسترد قيمة قطنه ، وهكذا نفس الأمر بالنسبة للساعات الباقية . والطريقة سليمة وتماثل الطريقة الأولى التى أسلفنا ذكرها مع هذا الفارق وهو أنه بدلا من تطبيقها في عالم المكان أى الفراغ حيث توجد مختلف أجزاء المنتج جنبا إلى جنب في الشكل الكامل فانها تطبق في عالم الزمن حيث يتبع كل جزء الآخر . وبرغم هذا فقد تكون مثل هذه الطريقة في الحساب مصحوبة بأفطع الآراء والنظريات وبخاصة في رؤوس الذين لهم مصلحة قوية كمصالحتهم في سوء إدراك تلك العملية في الميدان النظرى .

قد يخيل إلى أمثال هؤلاء أن صديقنا الغزال مثلا ينتج خلال الساعات الثمانية الأولى من يوم العمل قيمة القطن . وفي الفترة التالية (ساعة وست وثلاثون دقيقة) قيمة أدوات العمل المستهلكة ، وفي الفترة التى بعد ذلك (ساعة وإثنى عشرة دقيقة) قيمة أجرد . وأخيراً يخص « الساعة الأخيرة » المشهورة لإنتاج فائض القيمة . وهكذا فرض الغزال على نفسه

مهمة أداء معجزة مزدوجة ، فليس عليه فقط أن ينتج القطن والمغازل والآلة البخارية والفحم والزيت الخ في نفس الوقت الذي يغزل بواسطتها ، بل يجب عليه في نفس الوقت أن يحول يوم عمل واحد إلى خمسة ، لأنه في المثال الذي ندسه يتطلب إنتاج المادة الخام وأدوات العمل أربعة أيام عمل طول كل منها ١٢ ساعة ، ويتطلب تحويلها إلى غزل يوم عمل آخر طوله ١٢ ساعة . وسأضرب مثلاً صار مشهوراً يوضح كيف يؤدي الجشع إلى الاعتقاد بمثل هذه المعجزات وكيف أنه لن ينتهي أمثال هؤلاء النظريين الذين يحاولون إثبات حقيقة هذه المعجزات .

— ٣ — نظرية سينيور عن « الساعة الصغيرة »

في صباح يوم جميل من عام ١٨٣٦ استدعى من أكسفورد إلى مانشستر أحد الاقتصاديين الإنجليز وهو نساو . سينيور وقد اشتهر بحسن أسلوبه . وكان الرجل يتولى تدريس علم الاقتصاد في المدينة الأولى وقدر له أن يتعلمه في الثانية . وقد اختاره أرباب المصانع ليقوم بالتيابة عنهم بمحاربة قانون المصانع الذي صدر إذ ذاك ، وكذلك يهاجم الحركة التي اتسع نطاقها بعد صدور القانون والرامية إلى تقرير يوم الساعات العشر . وقد أدرك أرباب المصانع أن الأستاذ العالم في حاجة إلى « صقل جيد » ، أما سينيور فقد قام من جانبه بإصدار كتيب جعل عنوانه

Letters on the Factory Act, as it affects Cotton

Manufacture, London, 1837.

ومن هذا المؤلف أقتطف القطعة الآتية :

« حسب القانون الحالي لا يمكن لأي مصنع يستخدم أشخاصاً دون الثامنة عشرة من عمرهم أن يشتغل أكثر من ١١ ساعة في اليوم ، أي ١٢ ساعة خلال ٥ أيام في الأسبوع ، ٦ ساعات يوم السبت . والآن سنرى من التحليل الآتي (١) أنه في مصنع يشتغل على هذا النحو يأتي الربح الصافي كله عن طريق الساعة الأخيرة . أفرض أن أحد رجال الصناعة يستثمر ١٠٠,٠٠٠ ج : — ٨٠,٠٠٠ في مصنع وآلاته ، ٢٠,٠٠٠ في المادة الخام والأجور . ويفرض دوران رأس المال مرة واحدة في السنة مع ربح إجمالي قدره ١٥ ٪ . يجب أن ينتج المصنع بضائع تساوي ١١٥,٠٠٠ ج .. من هذا المبلغ وقدره ١١٥,٠٠٠ ج ينتج كل نصف من أنصاف الساعات الثلاث والعشرين $\frac{3}{4}$ أو $\frac{1}{4}$ من هذا الرقم $23 \times \frac{1}{4}$ أي مبلغ ١١٥,٠٠٠ ج كله (نجد أن ٢٠ قسماً فقط أي ١٠٠,٠٠٠ ج من ١١٥,٠٠٠ تحمل محل رأس المال المستثمر

في الأصل، $\frac{1}{2}$ (أو ٥٠٠٠ ج من ١١٥,٠٠٠ ج) عبارة عما يصيب المصنع والآلات من بلى. أما الباقي وهو $\frac{1}{2}$ أى نصفاً الساعة الأخيران من يوم العمل وقدره ٢٣ نصف ساعة فينتج الربح الصافي وقدره ١٠. وعلى ذلك (مع بقاء الأثمان كما هي) إذا اشتغل المصنع ١٣ ساعة بدلاً من $\frac{1}{2}$ ١١، بإضافة حوالى ٢٦٠٠ ج إلى رأس المال المتداول لزيادة صافي الربح إلى أكثر من الضعف. ومن جهة أخرى إذا خفضت ساعات العمل بمقدار ساعة واحدة كل يوم (مع بقاء الأثمان كما هي) لقضى على الربح الصافي. وإذا كان الحفص $\frac{1}{2}$ ساعة فإن الربح الإجمالى يقضى عليه،^(١).

وهذا ما يدعوه الأستاذ العالم وتحليلاً، ! لو أنه آمن بصحة الشكاوى التى يجأر بها أصحاب المصانع الذين يصرحون أن العمال يبددون أفضل ساعات اليوم فى إنتاج — وبالتالى فى إعادة إنتاج قيمة المباني والآلات والقطن والفحم الخ. إذن لكان تحليلاً لا معنى ولا لزوم له. وكان من الواجب عليه أن يجعل رده كالأق، سادى، لو أدار كل منكم مصنعه ١٠ ساعات بدلاً من $\frac{1}{2}$ ١١ ساعة لترتب على ذلك، بفرض تساوى الأشياء الأخرى، أن هبط استهلاك

(١) Senior, op. cit., pp. 12—13 — إن أكلت نفسى مشقة التعليق على بعض آراء غريبة فى تلك القطعة التى انتبناها ومن ذلك القول بأن أرباب المصانع يدرون من أجزاء ربهم (الاجمالى أو العنانى) المقدار اللازم لتعويض بلى الآلات أو بمباراة أخرى للعلول على جزء من رأس المال، كما أنه لا يعيننا التأكد من دقة الأرقام التى أوردها الكاتب فقد أظهر ليونارد هورنر فى «خطاب إلى سينيور الخ، لندن ١٨٣٧ أن هذه الأرقام لا تصاوى شيئاً شأنها فى ذلك شأن «التحليل»، المزعوم. وكان هورنر أحد أعضاء لجنة التحقيق فى المصانع سنة ١٨٣٣ وصار منافقاً للمصانع حتى سنة ١٨٣٩ وأدى خدمات لا تقدر للطبقة العاملة فى إنجلترا إذ شن الحرب طيلة حياته لا ضد أصحاب المصانع فحسب بل ضد الوزراء الذين كان عدده أصوات رجال المصانع فى مجلس العموم بالنسبة إليهم أكثر أهمية من عدد الساعات التى يشتغل خلالها العمال فى المصانع — . فضلاً عن الأخطاء فى المبدأ فإن عبارة سينيور بتوذيها الاضطراب وإليك ما أراد فعلاً قوله «يستخدم صاحب المصنع العامل يومياً لمدة $\frac{1}{2}$ ساعة أى ٢٣ نصف ساعة. فإذا كان متوسط يوم العمل ٢٣ نصف ساعة أمكن القول بأن سنة العمل تتكون من نفس العدد من أنصاف الساعات (بضربها فى عدد أيام العمل فى كل سنة). على هذا الأساس تنتج الانصاف الثلاث والعشرين من وقت العمل منتجاً سنوياً قدره ١١٥,٠٠٠ جنيه، وينتج نصف الساعة $\frac{1}{2}$ × ١١٥,٠٠٠ جنيه، وتنتج ٢٠ نصف ساعة $\frac{1}{2}$ × ١١٥,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠ جنيه وهو الذى يحل محل رأس المال المستثمر أولاً. يبقى إذا ٢ أنصاف ساعة تنتج $\frac{3}{2}$ × ١١٥,٠٠٠ = ١٥٠,٠٠٠ جنيه وهذا هو الربح الإجمالى من هذه الانصاف ساعة وينتج $\frac{3}{2}$ × ١١٥,٠٠٠ = ٥٠٠,٠٠٠ جنيه وهذا يحل محل بلى المصنع والآلات. والنصفان الباقيان أى «الساعة الأخيرة»، ينتجان $\frac{3}{2}$ × ١١٥,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠ جنيه وهذا هو صافي الربح. وتجده فى النص أن سينيور يحول النصفين الباقيين من المنتج إلى أجزاء من يوم العمل نفسه.

القطن والآلات الخ . اليومى بمقدار ساعة ونصف ساعة ، وبذا يكون كسبككم معادلاً لخسارتكم .
ففى المستقبل سيبذل عملكم وقتاً أقل بمقدار $\frac{1}{4}$ ساعة فى إنتاج رأس المال الذى سبق استثماره
أو فى إحلال شىء مكانه .

ومن جهة أخرى إذا لم يكن يؤمن بما يقولون بل رأى — كما يفعل الخبراء — ضرورة
إجراء تحليل ، لكن لزماً عليه فى مسألة متصلة بالعلاقات بين صافى الربح وطول يوم العمل ،
أن يطلب من أرباب المصانع قبل كل شىء ألا يضموا سوياً الآلات ومباني المصنع والمادة
الخام والعمل بطريقة جمع المتنوعات وإنما يفضلون بأن يجعلوا رأس المال المستثمر فى المباني
والآلات والمادة الخام الخ فى قائمة رأس المال الثابت ، وأن يضعوا رأس المال المدفوع كأجور
تحت اسم رأس المال المتغير . فإذا وجب طبقاً لتقدير أرباب المصانع — أن العامل ينتج من
جديد أجره فى ساعتين لوجب عليه أن يواصل تحليله على النحو التالى :

طبقاً للأرقام التى قدمتموها ينتج العامل أجره فى الساعة قبل الأخيرة ، وفى الساعة
الأخيرة فائض القيمة لكم أو ربحكم الصافى . وبما أنه ينتج قياً متساوية فى فترات الزمن
المتساوية ، فإن منتج الساعة قبل الأخيرة لا يختلف قيمته عنها فى حالة منتج الساعة الأخيرة .
وأكثر من هذا فهو ينتج قيمة بقدر ما يبذل من عمل ، ويقاس مقدار العمل بوقت العمل
وهذا عبارة عن $\frac{1}{4}$ ساعة فى اليوم حسب البيانات التى أوردتموها . والعامل ينفق جانباً
من هذه الساعات فى إعادة إنتاج أجره أو ما يحل محله ، ويبذل الباقي من الوقت فى إنتاج ربحكم
الصافى . ولا يفعل خلاف هذا طيلة يوم العمل كله . وبما أن أجره ومقدار ما يغله من قيمة
فائضة قيم ذات حجم متساو وذلك حسب فرضكم ، فمن الواضح أن عليه أن ينتج جره فى $\frac{1}{4}$ ه
ساعة وصافى ربحكم فى $\frac{1}{4}$ ه ساعة . وعلى اعتبار أن قيمة الغزل الناتج فى ساعتين مساوية لقيم
أجره وصافى ربحكم ، وجب أن تكون $\frac{1}{4}$ ساعة عمل مقياساً لقيمة هذا الغزل فيقاس
منتج الساعة السابقة للأخيرة بالمقدار $\frac{1}{4}$ ه ساعة عمل . والآن نصل إلى نقطة محرجة
ولذا يتعين عليكم أن تصغوا بدقة . إن الساعة قبل الأخيرة ساعة عادية من وقت
العمل شأنها فى ذلك شأن الساعة الأولى ، أى هى ساعة عادية لا أكثر ولا أقل . فكيف
أذن يستطيع الغزال أن ينتج فى ساعة عمل واحدة على هيئة غزل قيمة تمثل $\frac{1}{4}$ ه من ساعات
العمل ؟ الواقع أنه لا يأتى بمثل هذه المعجزة . إن ما ينتجه على هيئة قيمة استعمالية فى
ساعة عمل واحدة مقدار من الغزل محدود ، وتقاس قيمة هذا الغزل بواسطة $\frac{1}{4}$ ه ساعة عمل
منها $\frac{1}{4}$ ه ساعة مستترة (دون تأمر من جانب الغزال) فى أدوات الإنتاج المستعملة خلال

تلك الساعة - أى فى القطن والآلات الخ - بينما الساعة الواحدة الباقية يضيفها العامل نتيجة لهذا بما أن أجره يتم إنتاجه فى $\frac{3}{4}$ ساعة كما أن مقدار الغزل الناتج فى ساعة واحدة من الغزل تتجسم فيه كذلك $\frac{3}{4}$ ساعة ، فلا سحر إذن فى النتيجة وهى أن القيمة التى يخلقها الغزل مدى $\frac{3}{4}$ ساعة ، مساوية لقيمة المنتجات المغزولة فى ساعة واحدة . إنكم تضلون الطريق تماماً إذا تصورتم أن العامل يضيع لحظة واحدة من يوم العمل حين يعيد لإنتاج قيم القطن والآلات وما إليها . بل بالعكس إن قيم القطن والمغازل تنقل ذاتها إلى الغزل عن رضا منها بسبب أن عمله يحول القطن والمغازل إلى غزل أى بسبب أنه يقوم بعملية الغزل . ويتوقف النقل على صفة العمل لا على كميته . حقيقة ينقل إلى الغزل فى ساعة مقداراً من القيمة على هيئة قطن أكثر مما يفعل فى $\frac{1}{4}$ ساعة ، ولكن السبب فى هذا راجع فقط إلى أنه يغزل فى ساعة قطناً أكثر مما يفعل فى نصف ساعة . وبهذا ترون أنه فيما يختص بدعواكم أن العامل ينتج أجره فى الساعة قبل الأخيرة وينتج صافي الربح فى الساعة الأخيرة لا يتعدى الأمر الحقيقة التالية وهى أن ما ينتجه من الغزل فى ساعتى عمل سواء كانتا الساعتين الأولىين أو الأخيرتين من يوم العمل ، تتجسم فيه $\frac{1}{4}$ ساعة عمل أو أى عدد من الساعات فى يوم العمل بأ كمله . وقولكم إنه ينتج ما تدفعون له من أجر عن عمله فى $\frac{3}{4}$ ساعة الأولى وينتج صافي ربحكم فى $\frac{1}{4}$ الساعة الأخيرة نقول إن هذا الادعاء معناه أنكم تدفعون له مقابل الساعات الأولى ولا تدفعون له شيئاً عن الأخيرة .

إلى أنكم عن دفع مقابل العمل ، بدلا من دفع مقابل « قوة العمل » ، لأنى أريد أن أستخدم أسلوبكم . والآن أيها السادة إذا عقدتم الموازنة بين وقت العمل الذى تدفعون عنه مقابلاً وذلك الذى لا تدفعون عنه شيئاً لوجدتهما متساويين أى كتساوى نصف اليوم مع نصفه الآخر وهذا يساوى ١٠٠٪ . وهى نسبة مئوية بديةة حقاً . وفضلا عن هذا فليس ثمت ريب أنكم إذا حلتم عمالكم على أن يكدوا ١٣ ساعة بدلا من $11\frac{1}{4}$ واعتبرتم - كما ينتظر منكم - العمل الذى يؤدى فى هذه الفترة الإضافية وهى ساعة ونصف الساعة على أنه عمل فائض بحث ، إذن لزداد العمل الفائض من $\frac{3}{4}$ ساعة إلى $7\frac{1}{4}$ ولا رتفعت نسبة فائض القيمة من ١٠٠٪ إلى ١٣٦٪ . وعلى ذلك فأنتم متفائلون أكثر مما يجب إذ تعتقدون إن إضافة $1\frac{1}{4}$ ساعة إلى يوم العمل يرفع معدل القيمة الفائضة من ١٠٠٪ إلى ٢٠٠٪ . أو أكثر من هذا ، وبعبارة أخرى إذا اعتقدتم أنه يزيد أكثر من الضعف . ومن جهة أخرى (إن قلب الإنسان شىء غريب وخاصة إذا جعل المرء قلبه فى جيبيه) انكم متشائمون إذا خشيتم أن خفض يوم العمل من $11\frac{1}{4}$ ساعة إلى $10\frac{1}{4}$ يذهب بصافي ربحكم تماماً إذ لن يحدث شىء من هذا القبيل ، لأنه

مع تساوى الأشياء الأخرى يهبط فائض العمل من $\frac{5}{3}$ إلى $\frac{3}{4}$ ساعة مما يدع لكم معدل قيمة فائضة طيب وهو $\frac{1}{4} \times 0.82$. وعلى ذلك فهذه الساعة الأخيرة الشيرة والتي أكثرتم من السفة عنها أكثر مما فعل الناس عن يوم الحساب إن هي إلا دعاية لا أساس لها . إنكم إذا فقدتم هذه الساعة الأخيرة فلن يكلفكم هذا كل ربحكم الصافي وإن يكلف من يشتغل لديكم من الصبيان والفتيات ما لديهم من صفاء الذهن^(١) .

(١) بينما كرس سينور نفسه لكى يثبت أن ،، الساعة الأخيرة ،، فى ،، يوم العمل ،، الأساس الذى يقوم عليه صافى ربح أرباب المصانع ووجود صناعة القطن الانجليزية ومركز إنجلترا المتفوق فى السوق العالمية . نجد أن الدكتور اندرو يظهر من جهة أخرى أنه لو أن الأطفال والاحداث دون الثامنة عشرة من أعمارهم بدلا من إيقاظهم الساعات الاثنى عشرة بأكملها فى جو المصانع الدافئ . والاخلاق غادروه إلى العالم الخارجى الذى لا قلب ولا خلاق له قبل ذلك الميعاد بصاعة فانهم يعمرون من فرصة الخلاص الابدى وذلك بسبب الكسل والروذيلة . ومنذ سنة ١٨٤٨ لم ينقطع منشور المصانع عن الصغرية بأحباب المصانع من أجل هذه ،، الساعة الأخيرة ،، ، أو هذه ،، الساعة ذات الأهمية القصوى ،، . فقد كتب المستر هوول فى تقريره بتاريخ ٣١ مايو ١٨٥٠ يقول ،، لو أن التقرير التالى (ويقتطف كلام سينيور) صحح لكان كل صاحب مصنع فى المملكة المتحدة يشتغل بخسارة منذ سنة ١٨٥٠ ،، (تقادير مفتشى المصانع عن نصف السنة المنتهى فى ٣٠ أبريل ١٨٥٠ ص ١٩ - ٢٠) . وفى سنة ١٨٤٨ بعد صدور قانون العشر ساعات طاف بعض أحباب معامل غزل الكتان خلال الأرباب الواقعة على حدود دورست وسمرست ووسطوا على عمالهم ليرفعوا على التماس ضد ذلك القانون وجاء فى أحد مواد التماس ما يأتى . وأحباب التماس بصفتهم والدين . ون أن إضافة ساعة إلى وقت الفراغ يميل إلى إفساد أخلاق الأطفال ذلك أن الكسل يولد الروذيلة ويعلق على هذا تقرير مفتش المصانع (٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٠٤) بما يأتى ،، إن أطفال هؤلاء الأباء والامهات الفضلاء الرقيقى العاطفة يعملون فى جو مصانع الكتان المحمل بالغبار والاياف من المادة الخام بحيث أن الوقوف ١٠ دقائق فى غرف الغزل مؤذ للغاية إذ لا تستطيع أن تفعل ذلك دون أن تحس إحساساً مؤلماً بسبب سحب الغبار المتطاير من الكتان التى لا مهرب منها والتي - عان ما تملأ الأعين والأذان والأنف والقم . والعمل ذاته بسبب سرعة الآلات الشديدة يتطلب بلا انقطاع استخدام المهارة والحركة تحت رقابة لا تمل ، ومن الصعب أن نسمع هؤلاء الذين باستخدام عبارة ،، تكسل ،، بالنسبة لأطفالهم الذين يقيدون ١٠ ساعات كاملة إلى مثل هذا العمل فى مثل هذا الجو ، مع انقطاع وقت وجبات الطعام ... وهؤلاء الأطفال يشغلون وقتاً أطول من العمال فى القرى المخاورة ... مثل هذا الكلام الدال على القسوة عن ،، الخمول والروذيلة ،، ، إن هو إلا اتفاق لا يبرف الحجل ... إن ذلك الفريق من الجمهور الذى تأثر منذ ١٢ سنة مضت بما قاله حجة كبيرة من أن الربح الصافى كله ينشأ عن عمل الساعة الأخيرة وأن خفض يوم العمل بمقدار ساعة يقضى على هذا الربح الصافى - نقول إن هذا الفريق من الجمهور لن يصدق عينه حين يجد أن هذا الكشف الخاص بفضائل ،، الساعة الأخيرة ،، ، قد تحن منذ ذلك الوقت بحيث يشمل الأخلاق مع الربح سواء ، بحيث لو خفض وقت عمل الأطفال إلى ١٠ ساعات لزال أخلاقهم مع الأرباح الضافية لأن كليهما يعتمدان على هذه الساعة الأخيرة ،، الساعة الخطيرة ،، . ثم واصل التقرير ضرب الأمثلة عما بلجأ إليه أرباب الصناعة من حيل =

حين تدق ساعتكم الأخيرة بصفة جدية فعليكم بالتفكير في ذلك الأستاذ من أكسفورد والآن وداعاً أيها السادة ولعلنا نلتقي في عالم أفضل!!^(١).

لقد وصل سينيور إلى كشفه الشهير حوالى سنة ١٨٣٦ : وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٤٨ قرع جيمس ولسن الطبول في مجلة « الايكونوميست » ، من جديد لذلك المذهب حين كتب مقالا هاجم فيه قانون العشر ساعات .

المنتج (الناتج) الفائض

إني أطاق عبارة المنتج الفائض، على ذلك الجزء من المنتج الذى يمثل فائض القيمة (وهو في المثال الذى ضربناه به من أرطال الغزل العشرين أى رطلان) . وكما أن معدل فائض القيمة تعيينه علاقته برأس المال المتغير لا رأس المال الكلى المستثمر ، فكذلك الحجم النسبي لفائض المنتج لاتعيينه النسبة بينه وبين الباقي من المنتج الكلى وإنما يتحدد بواسطة نسبته إلى ذلك الجزء من المنتج الضرورى . وبقدر ما يكون إنتاج فائض القيمة غاية الإنتاج الرأسمالى والهدف منه ، فكذلك ينبغى أن تقاس الثروة لا بواسطة الحجم المطلق للنتج وإنما بواسطة

== وخداع وتهديد وأباطيل ليحملوا أولاً بعض العمال الضعاف على تقديم الاتفاقات ، وثانياً لفرض هذه الاتفاقات على البرلمان على أنها تمثل وجهة نظر فرع من الصناعة بأكمله أو مقاطعات بأسرها . وما عين الحالة الحاضرة لما يقال له « العلم الانتصادى » ، أنه لا سينيور نفسه الذى أخذ بعد ذلك يناصر تشريع المصانع بنشاط ولا خصومه من البداية إلى النهاية ، نجحوا في كشف طبيعة هذه المغالطات التى أثبتت عدم صحة الكشف الأسمى الذى وصل إليه . ولعدم وجود تعليل سليم نودى بالاعتماد على التجارب العملية ولكن أسباب هذه التجارب العملية وماهيتها ظلت سرّاً خافياً .

(١) برغم أن سينيور لم يتعلم بالقدر الكافى كي يكتب بهذه الروح فن المؤكد أنه استفاد من رحلته إلى مانشستر بعض الشيء . وفى « خطابات عن قانون المصانع » ، يجعل كل صافي الربح بما في ذلك « الربح » ، « الفائدة » ، « بل شيئاً آخر زيادة على ذلك » ، يتوقف على مائة عمل واحدة لا أجر لها . وقبل ذلك بعام وضع كتابه « العلم الانتصاد السياسى » ، لطلاب جامعة أكسفورد وفيه « كشف » ، أن الربح مصدره عمل الرأسمالى ، وأن الفائدة مصدرها « الامتناع » ، من جانب الأخير (وهو فى هذا يعارض ريكاردو الذى يذهب إلى أن القيمة بينها وقت العمل) . وفكرة الرجل على مخالفتها للعقل فكرة قديمة وما الجديد فيها سوى كلمة « امتناع » ، وكان المرر روشير على حق حين ترجم abstinence بالكلمة الألمانية « enthaltung » ، وقد ترجمها بعض مواطنيه بمن لا يدرون عن اللاتينية إلا التقليل . بأنها (renunciation) entsagung .

الحجم النسبي للمنتج الفائض (١).

إن يوم العمل أو الوقت الفعلي الذي يشتغل فيه العامل عبارة عن مجموع العمل الضروري والعمل الفائض أى فترة الوقت التى ينتج العامل خلالها القيمة التى تحل محل قيمة قوته على العمل وكذلك فائض القيمة علاوة على ذلك .

(١) د، فى حالة الفرد الذى رأس ماله ٢٠٠٠٠٠ جنيه وأرباحه ٢٩٠٠ فى السنة فلا أهمية إلا إذا كان رأس ماله يستخدم ١٠٠ أو ١٠٠٠ رجل أو إذا كانت الصلابة المنتجة يمت بـ ١٠٠٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠٠ جنيه بشرط ألا تنقص أرباحه فى جميع الحالات عن ٢٠٠٠ جنيه . أليست فائدة الشعب الحقيقية مشابهة لذلك ؟ وبشرط تشابه دخله الصافى الحقيقى ، وريعه وأرباحه فلا أهمية إذا كان الشعب مكوناً من ١٠ أو ١٢ مليوناً من السكان، (ريكاردو ص ٤١٦) وقبل ريكاردو بن من طويل تقرأ مايلى لآثر ينج وهو من أنصار المنتج الفائض المتعصين ومن نواح أخرى مؤلف نوزو روح النقد ولا تتناسب شهرته مع مزاياه د، ما الفائدة التى تعود على مملكة حديثة من تقسيم مقاطعة بأمرها على هذا النحو (حسب الطريقة الرومانية القديمة بين صغار الفلاحين المستقلين) ، وهما كانت طريقة زراعتها جيدة اللهم إلا إذا كانت الفائدة مجرد تولد الناس ، وهو غرض فى حد ذاته عديم الفائدة ، Political Arithmetic (لندن ١٧٧٤ ص ٤٧) — مما له أهمية حقيقية د، الميل القوى لتمثيل الثروة الصافية على أنها ذات نفع للطبقة العاملة .. وإن كان من الواضح أن السبب فى ذلك ليس كونها صافية ،، T. Hopkins : On Rent of Land etc.

الفصل الثامن

يوم العمل

١ - حدود يوم العمل

فرضنا منذ البداية أن قوة العمل تشتري وتباع بقيمتها التي يعينها وقت العمل اللازم لإنتاجها . فإذا كان إنتاج متوسط وسائل العيش اليومية يتطلب ست ساعات تعين على العامل أن يشتغل في المتوسط ٦ ساعات يومياً حتى ينتج قوته على العمل اليومية ، أو بمعنى آخر ليعيد إنتاج القيمة التي تسلمها نتيجة بيعه قوة العمل .

فالجزء الضروري من يوم عمله والذي يبلغ ٦ ساعات مقدار معلوم ، ولكن إلى جانب هذا لا يعلم مدى يوم العمل ذاته .

نفرض أن الخط ١ ب يمثل وقت العمل الضروري وإيكن ست ساعات ، فإذا أطلقنا العمل بعد المدة المرموز لها ١ ب بمقدار ساعة أو ثلاث ساعات أو ١٢ ساعة صارت لدينا خطوط ثلاثة وهي :

يوم العمل (٣)

يوم العمل (٢)

يوم العمل (١)

ح — ب — ١

ح — ب — ١

ح — ب — ١

هذه الخطوط تمثل ثلاثة أيام عمل مختلفة طولها ٧ ، ٩ ، ١٢ من الساعات على التوالي .

والمدة ب ح المضافة إلى ١ ب تمثل فائض العمل . وبما أن يوم العمل هو ١ ب + ح أو ١ ح فإنه يختلف حسب المقدار المتغير (ب ح) . وبما أن ١ ب ثابت فالنسبة بين ب ح ، ١ ب يمكن حسابها دائماً فهي في حالة يوم العمل (١) عبارة عن $\frac{١}{٣}$ ، وفي (٢) $\frac{٢}{٣}$ وفي (٣) $\frac{٦}{٣}$. وبما أن النسبة $\frac{\text{فائض وقت العمل}}{\text{وقت العمل الضروري}}$ تحدد نسبة فائض القيمة صار في الإمكان معرفة الاختير

بواسطة النسبة بين ب ح ، ١ ب وهي تبلغ في أيام العمل الثلاثة المشار إليها ١٦٣ ، ٥٠ ، ١٠٠ في المائة على التوالي . ومن جهة أخرى نجد أن نسبة فائض القيمة وحدها لا تدلنا على مدى

يوم العمل فإذا كانت هذه مثلاً ١٠. / فقد يكون يوم العمل ٨، ١٠، ١٢ ساعة على التوالي، وهي تشير إلى أن الجزئين اللذين يتكون منهما يوم العمل وهما الوقت الضروري والوقت الفائض كانا متساويين في مداها، ولكنها لا تدل على طول أى الجزئين.

فيوم العمل إذن مقدار متغير. حقيقة يحدد أحد جزئيه وقت العمل اللازم لإعادة إنتاج قوة العمل، ولكن يختلف مبلغه الكلى حسب مدة فائض العمل. وعلى هذا فيوم العمل قابل لتعيين ولكنه في حد ذاته غير محدود أى غير معين (١).

وبالرغم من أن يوم العمل مقدار غير ثابت إلا أنه يتغير في نطاق حدود معينة وإن كان من غير المستطاع تعيين الحد الأدنى. وبطبيعة الحال إذا جعلنا الجزء المضاف إلى الخط وهو ب ح أو فائض العمل = صفر صار لدينا حد أدنى أى الجزء الذى ينبغى للعامل أن يشتغل فيه للبقاء على حياته. وعلى أساس الإنتاج الرأسمالى هذا العمل الضرورى جزء من يوم العمل. أما يوم العمل نفسه فلا يمكن مطلقاً أن يرد إلى هذا الحد الأدنى. ومن جهة أخرى هناك حد أعلى ليوم العمل أى لا يمكن إطالته بعد نقطة معينة. وهذا الحد الأعلى يعينه أمران أولهما الحدود الطبيعية لقوة العمل. ففي خلال الساعات الأربع والعشرين لا يستطيع الإنسان أن يبذل سوى قدر معلوم من قواه على العمل؛ إذ لابد من الراحة والنوم خلال جزء معلوم من اليوم، كما أن صاحبها مضطر خلال جزء آخر منه إلى قضاء حاجياته الطبيعية من مأكّل وغسيل وملبس. وفضلاً عن هذا هناك اعتبارات أدبية، فالعامل يحتاج وقتاً لقضاء مطالبه العقلية والاجتماعية التى يتوقف مداها وعددها على درجة التقدم الاجتماعى العام. ولكن هذه الشروط التى تحدّد يوم العمل مرنة، ومن هنا نجد يوم عمل طوله ٨، ١٠، ١٢، ١٤، ١٦، ١٨ ساعة أى أن طوله عرضة للاختلاف الشديد.

يشترى الرأسمالى قوة العمل بقسمتها مدى يوم واحد، وبذا يحصل على حق حمل العامل على أن يشتغل من أجله خلال هذا اليوم. ولكن ما هو يوم العمل؟ (٢) أنه أقل فعلاً من اليوم الطبيعى ولكن السؤال الهام هو: بأية نسبة يقل يوم العمل عن اليوم الطبيعى؟ لصاحب رأس المال

(١) إن يوم العمل غامض وقد يكون طويلاً أو قصيراً، An Essay on Trade and Commerce

Containing Observations on Taxation etc. لندن سنة ١٧٧٠ ص ٧٣

(٢) هذا السؤال أعظم أهمية من السؤال الشهير الذى وجهه سير روبرت بيل إلى غرنة برمنجهام التجارية

« ما هو الجنيه ؟ »، ولم يسأل بيل هذا السؤال إلا لجهله بطبيعة التحدّد كما كان الحال بالقبة إلى حمار أصحاب الأموال فى برمنجهام.

وجهة نظر بصدد الحد الضروري ليوم العمل ، ففصلته رأسماليا هو الصورة التي يتمثل فيها رأس المال . وروحها هي روح رأس المال . ولكن رأس المال له دافع واحد في الحياة ألا وهو الميل إلى خلق القيمة وفائض القيمة ، وإلى جعل أدوات الانتاج تمتص أعظم قدر ممكن من فائض العمل^(١). إن رأس المال عمل ميت لاهياة له إلا بامتصاص العمل الحى . وتزيد حياته كلما زاد مقدار هذا الامتصاص .

والوقت الذى يشتغل فيه العامل هو الوقت الذى فيه يستهلك الرأسمالى تلك القوة على العمل التى اشتراها^(٢). فإذا كان العامل يستهلك لنفسه الوقت الذى تصرفه فيته يسرق الرأسمالى^(٣) وهنا يستند الأخير إلى قانون تبادل السلع فهو كغيره من المشترين يسعى إلى الحصول على أكبر نفع ممكن من القيمة الاستيعالية لسلعته . هنا يرتفع صوت العامل الذى ظل خائفاً أثناء عملية الانتاج قائلاً : إن السلعة التى بعناها لك تختلف عن غيرها من حيث أن استعمالها يخلق قيمة أكبر من قيمتها ولهذا اشتريتها . فما يبدو فى نظرك تهدداً لرأس المال معناه فى نظري أنني أنفق من قوتي على العمل قدراً كبيراً يزيد عن الحد الضرورى . إن كليتنا يعرف فى السوق قانوناً واحداً ذلك هو قانون تبادل السلع ، واستهلاك السلعة ملك لشاريها لا للذى يتنازل عنها . وعلى ذلك فاستخدام قوتي اليومية على العمل ملك لك .

ولكنى بالتمن الذى تدفعه لى يومياً أعيد إنتاجها كل يوم وأبيعها ثانية . وبغض النظر عن الإجهاد الطبيعى الناشئ عن السن وما اليه فمن الواجب أن أكون قادراً فى الغد على العمل بنفس القوة والصحة والنشاط . إنك تعطينى يومياً بفضائل والاقتصاد والاعتدال ، حسناً هذا ! وسأعمل بهذه النصيحة وأوفر ثروتى الوحيدة وهى قوة العمل ولن أنفق منها كل يوم سوى ذلك القدر المناسب مع مدتها العادية ونموها السليم . وفى استطاعتك اذا أطلعت يوم العمل إلى غير ما حد أن تستهلك فى يوم واحد مقداراً من قوة العمل أكبر مما أستطيع

(١) .. إن غاية الرأسمالى أن يحصل على أعظم قدر ممكن من العمل مقابل مبلغ رأس المال الذى يتفقه فى

شراء العمل ،، J. G. Courcelle-Seneuil : Traité théorique et pratique des

entreprises industrielles ، الطبعة الثانية ، باريس ١٨٥٧ ص ٦٣ .

(٢) .. إن ضياع ساعة عمل فى يوم واحد أسيءة مسرفة للدولة التجارية .. هناك استهلاك عظيم جداً للكماليات

بين الفقراء العاملين فى هذه المملكة وبخاصة بين الجماهير المشتغلة فى الصناعة ، وبواسطة هذا يستهلكون وقتهم . وهذا أخضر أنواع الاستهلاك ،، An Essay on Trade and Commerce etc. ص ٤٧ ، ١٥٣ .

(٣) .. إذا كان العامل اليدوى الحر يصترح لحظة فان الاقتصادى الجشع الذى يرانب ذلك فى قلق يدعى أن

العامل يسلبه ،، N. Linguet : Théorie des lois civiles ، لندن ١٧٦٧ الجزء الثانى ص ٤٦٦ .

تعويضه في ثلاثة أيام . فما تكسبه من العمل أخسره من حيث المـادة أى جوهر العمل وعلى ذلك فاستخدام قوتي على العمل واستغلالها أمران مختلفان اختلافاً تاماً . إذا كان متوسط الزمن الذى يحياه العامل العادى ٣٠ سنة فإن قيمة قوتي على العمل التى تدفعها الى من يوم إلى آخرهى $\frac{1}{30 \times 360}$ أى $\frac{1}{10800}$ من قيمتها الكلية . أما إذا كنت تستهلك هذه القوة في ١ سنوات فأنت تدفع لى يومياً $\frac{1}{10800}$ بدلا من $\frac{1}{3600}$ من قيمتها الكلية ؛ وبعبارة أخرى تدفع لى $\frac{1}{4}$ قيمتها اليومية وتسلبنى بذلك قيمة سلعتى كل يوم . فأنت تدفع ثمن يوم من قوة العمل وتستغل ذلك القدر ثلاثة أيام . وهذا يخالف التعاقد بيننا ويناقض قانون المبادلات . ولذلك أطالب بيوم عمل عادى فى طوله دون مناشدة عطفك وكرمك إذ ليس للعاطفة محل فى مسائل المال . قد تكون مواطناً نموذجياً ، وقد تكون عضواً فى جمعية الرفق بالحيوان ورجلاً صالحاً ، ولكنك تمثل فى نظرى شيئاً سلب القلب والعاطفة . فإذا كنت أطالب بيوم عمل عادى فإنى أفعل ذلك لآنى - كأى بائع آخر - أريد قيمة السلعة التى أملكها (١) .

هكذا نرى أن طبيعة تبادل السلع لا تفرض حداً ليوم العمل أولفا تفض العمل . فصاحب رأس المال يتصرف فى نطاق حقه كمشتر حين يحاول إطالة يوم العمل إلى أقصى حد ممكن وأن يجعل من يوم العمل يومين إن استطاع . ونرى من جهة أخرى أن طبيعة هذه السلعة النافعة تفرض حدوداً على مشتريها بصدد استهلاكها . وكذلك يحافظ العامل على حقوقه كبائع حين يرغب فى خفض يوم العمل إلى الحد العادى المحدود .

فهنا إذن تناقض بين ما يبدو منطقياً فى ظاهره ، أى هنا صدام بين حقين كل منهما يستند إلى قانون المبادلات ولهذا ففى تاريخ الإنتاج الرأسمالى يبدو لنا تحديد ماهو العمل كنتيجة فضال بين رأس المال أى الرأسمالين ، والعمل الجماعى Collective أى الطبقة العاملة .

(١) أثناء الاضراب الكبير الذى قام به البناؤون فى لندن (١٨٦٠ - ٦١) بقصد خفض يوم العمل إلى ٩ ساعات نشرت لجنة الاضراب منشوراً يطلق ذلك الالتباس الحيالى من وجوه كثيرة ، وأشار فى سخرية إلى أن سهر حمويل مورتن بيتو وهو من أشد رجال صناعة البناء جشعاً كان يعيش حياة الزهد والظفر . وفى سنة ١٨٦٧ تعرض بيتو هذا لنهاية سيئة من الوجهة المالية ، كما حدث بعد ذلك بصناعات قلائل لشخص أشد منه جشعاً وهو مقاول السكك الحديدية الألمانى الشهير ستر وسيرج .

٢ - المجتمع في سبيل فائض العمل

لم يكن فائض العمل كشفاً جديداً اهتدى إليه رأس المال ، إذ حيثما يملك جانب من المجتمع وسائل الإنتاج تعين على العامل حراً كان أم غير حر أن يضيف إلى وقت العمل اللازم لإعالة قدرأ إضافياً من وقت العمل لكي ينتج وسائل العيش لأولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج (١) سواء كان هذا المالك زاهداً أثنياً ممن يعبد الخير والجمال ، ثيوقراطياً من إروريا ، مواطناً رومانياً ، باروناً نورمندياً ، مالكا حديثاً ، أو رأسمالياً (٢) . ومن الجلي أنه في ظل أى نظام اقتصادى للمجتمع تسوده القيمة الاستيعالية للسلعة لا قيمتها التبادلية ، يتحدد فائض العمل بواسطة مجموعة معلومة من الحاجات قد تعظم أو تقل ، كما أن التعطش غير المحدود لفائض العمل لا ينشأ عن طبيعة الإنتاج نفسه . وعلى ذلك كان الإرهاق شنيعاً في العصور القديمة حين كان الغرض منه الحصول على القيمة التبادلية في مظهرها النقدي المستقل وهو إنتاج الذهب والفضة . فالعمل الإجبارى حتى الموت هو هنا مظهر الإرهاق الذى أقره المجتمع ، وما عليك إلا أن تقرأ ديودور الصقل (٣) . ومع ذلك فهذه حالات شادة في العصور القديمة .

ولكن في الوقت الذى يتجه فيه الناس الذين لا يزال إنتاجهم يتحرك في حيز الأشكال الدنيا من عمل العبيد والسخرة الخ إلى نطاق السوق الدولية حيث يغلب الأسلوب الرأسمالى في الإنتاج وحيث هم الناس الأساسى يبيع منتجاتهم للاصدار ، فإن الولايات المتحدة للإرهاق في العمل تتداخل مع الولايات الهمجية للعبودية والرق وما إليهما . لذلك كان عمل السود بالولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكى معتدلاً في مظهره مادام الهدف من الإنتاج

(١) «إن الذين يعملون ... يضعون في الحقيقة الأغنياء الذين يعيشون على حسابهم كما يطعمون أنفسهم ..»
ادمند برك : ص ٢ .

(٢) يقول Niepuhr في كتابه Romanische gesshichte بقدر كبير من البساطة ، «لا يسعنا إلا أن ندرك أن مثل هذه الأعمال كانت نلقاها في إروريا القديمة والتي تدهشنا في خرائبها ، تفترض على نطاق صغير (١) دولا تتكون من سادة وأرقاء .. ويقرل سيصندى وقد كان ادق في إدراك الأمور إن «وشرط بروكسل ..» يفترض وجود سادة الأجر والعبيد الأجراء ..»

(٣) من يستطيع أن يذهب إلى هؤلاء البؤساء دون أن تأخذه الشفقة على حظهم ونصيبهم .. (وهو هنا يتكلم عن العبيد في مناجم الذهب على حدود مصر والحبشة وبلاد العرب) .. أولئك البؤساء الذين لا يستطيعون المحافضة على نفاثة أجسامهم ، ستر عورتهم بأى نوع من لرداء . لسنا نجد هذا نوعاً من التساهل أو الإشفاق على المرضى . الضعفاء والمسنين أو النساء المرضي . ففي ظل إرهاب السطيط يجب على الجميع أن يعملوا حتى الموت الذى يضع حداً لآلامهم وشقايتهم ..» Bibliotheca historica الكتاب الثالث الفصل ١٢ .

إشباع الحاجات العاجلة المباشرة ؛ ولكن حيناً أصبح إصدار القطن ذا أهمية حيوية بالنسبة إلى هذه الولايات صار إرهاباً الأسود أو استنفاد حياته في سبع سنوات أحياناً عاملاً له أهميته في نظام مقرر معلوم واضح الهدف . لم يعد الأمر مقصوراً على الحصول من العبد على مقدار معلوم من المنتجات النافعة . بل صار عبارة عن إنتاج فائض العمل نفسه . وكذلك حدث نفس الشيء بالنسبة إلى السخرة في ولايتي الطونة (ويطلق عليهما اليوم اسم رومانياً) .

والموازنة بين الجشع في سبيل فائض العمل في ولايتي الطونة وبين مثيله في المصانع الإنجليزية ذات أهمية خاصة إذ لفائض العمل في السخرة مظهر مستقل ملبوس .

لنفرض أن يوم العمل يتكون من ٦ ساعات من العمل الضروري ، ٦ ساعات من العمل الفائض . فالعامل الحر في هذه الحالة يعطى الرأسمالي كل أسبوع ٦ × ٦ أى ٣٦ ساعة من فائض العمل . كما لو أنه اشتغل كل أسبوع ثلاثة أيام لنفسه ومثلها للرأسمالي . ولكن هذا الأمر غير واضح في الظاهر بسبب تداخل كل من فائض العمل والعمل الضروري . وأستطيع بذلك أن أعبر عن نفس العلاقة بالقول مثلاً إن العامل يشتغل في كل دقيقة ثلاثين ثانية لنفسه ومثلها لصاحب رأس المال . غير أن الأمر خلاف هذا في حالة السخرة إذ يتميز تماماً العمل الضروري الذي يقوم به الفلاح في ولاية الأفلاق للبقاء على ذاته عن فائض العمل الذي يؤديه لحساب السيد لأن النوع الأول من العمل يؤديه في حقله الشخصى والثاني في مزرعة السيد . وهكذا يوجد جزءا العمل جنباً إلى جنب وكل منها مستقل عن الآخر . ففي حالة السخرة يتميز فائض العمل بدقة عن العمل الضروري إلا أن هذا لا يسبب أى اختلاف بصدد العلاقة الكمية بين فائض العمل والعمل الضروري إذ تظل الثلاثة أيام من فائض العمل في الأسبوع ثلاثة أيام لا تغل ما يقابلها للعامل نفسه سواء دعونه عامل سخرة أو عاملاً بأجر . ولكن يبدو جشع صاحب رأس المال في سبيل فائض العمل فيما يبذل من مجهود لمدة يوم العمل يعنى السيد في ولاية الأفلاق بالحصول مباشرة على ثلاثة أيام من السخرة (١) .

وبرغم اختلاط السخرة في ولايتي الطونة بإيجارات نوعية ومظاهر عبودية أخرى ظلت أهم ضريبة تدفع إلى الطبقة الحاكمة . وحيثما سادت السخرة فتأدراً ما نشأت عن الرق ، بل كانت في الغالب سبباً فيه . وهذا ما حدث في الولاياتين حيث قام أسلوب الإنتاج في الأصل على أساس الاشتراك في الأرض ولكن على خلاف النظام النقصاني أو الهندي . فجزء من الأرض يزرعه أعضاؤه .

(١) ما يتلو ذلك ينطبق على الأحوال التي صلت سائداً في الولاياتين الرومانييتين قبل -رب الغزو .

الجماعة بصفتهم حائرين أحرار كل نفسه ، أما الجزء الآخر وهو الأرض العامة فينزعونه بالاشتراك . والغاية من منتجات هذا العمل المشترك أن تكون احتياطياً في حالة سوء المحاصيل . والحوادث الماثلة ، وأن تكون وسيلة لتغطية نفقات الحرب والدين وما إلى ذلك من المصروفات العامة . غير أنه بمرور الوقت اغتصب الزعماء العسكريون ورجال الدين الأرض العامة ومعها العمل الذي يبذل فيها فانقلب عمل الفلاحين الأحرار في أرضهم العامة إلى سخرة لا أولئك اللصوص وما لبثت هذه السخرة أن تحولت إلى علاقة دينية قائمة بالفعل وإن لم يقرها القانون ، واستمرت حتى أكسبتها روسيا ، محررة العالم (١) ، الطابع القانوني تحت ستار إلغاء الرق . ومن المحقق أن طبقة السادة الملاك هي التي أملت قانون السخرة الذي أصدره القائد الروسي كيسيلاف سنة ١٨٣١ . وهذه الطريقة غزت روسيا قلوب أفرادها ونالت الثناء من جانب الأحرار في كافة أرجاء القارة الأوروبية .

وقد نص ذلك القانون Réglement Organique أن على كل فلاح بالأفلاق أن يؤدي للسيد ، فضلاً عن مجموعة مفصلة من المدفوعات العينية : (١) ١٢ يوماً من العمل العام (٢) يوماً واحداً من عمل الحقل (٣) يوماً واحداً في حمل الخشب ، وبمجموع ذلك كله ١٤ يوم في السنة . ولكن روح الإدراك الدقيق للاقتصاد نجحت في صياغة القانون بمهارة ودهاء بحيث أن يوم العمل لا يؤخذ بمعناه العادي ولكن على أنه يوم العمل اللازم لإنتاج متوسط في اليوم . وبعبارة واضحة صيغ القانون بحيث يفهم منه أن ١٢ يوم يقصد بها منتج العمل اليومي في ٣٦ يوماً . وأن يوماً واحداً من عمل الحقل معناه ٣ أيام ، وكذلك الحال في اليوم المخصص لحمل الخشب . وبذلك يكون المجموع في الواقع ٤٢ يوماً من السخرة يضاف إليها خدمات تؤديها كل قرية بنسبة عدد سكانها في المناسبات غير العادية ، وتقدر هذه السخرة الإضافية بأربعة عشر يوم لكل فلاح في الأفلاق وبذلك تصل السخرة المقررة إلى ٥٦ يوماً في السنة . ولكن السنة الزراعية في الأفلاق ٢١٠ يوم بسبب قسوة الجو . يستقطع منها ٤٠ يوماً للأحادي والعطلة ، ٣٠ يوماً في المتوسط لرداء الطقس وبمجموع هذه الأيام التي لا أهمية لها ٧٠ . وبذلك يتبقى ١٤٠ يوم وتصبح نسبة السخرة إلى العمل الضروري عبارة عن ٥٦ : ٨٤ أي ٦٦ ٪ . وهذه نسبة من فائض القيمة أقل بكثير من تلك التي تنظم عمل المزارع أو عامل المنصع في إنجلترا . ولكن هذه هي السخرة المنصوص عليها قانوناً .

وقد عرف القانون الروسي كيف يهيئ سبيل النهب من نصوصه ، إذ بعد أن جعل من الإثني عشرة يوم ستاً وخمسين نراه ينظم العمل في كل من هذه الأيام الأخيرة بحيث لا يد من

أداء جزء منه في اليوم التالي . ففي يوم واحد مثلاً يجب إزالة الأعشاب من قطعة من الأرض تتطلب ضعف هذا الوقت وخاصة في مزارع الذرة . وكذلك العمل اليومي القانوني بالنسبة إلى بعض أنواع العمل الزراعي يفسر بطريقة تجعل ذلك اليوم يبدأ في مايو وينتهي في أكتوبر . أما في ولاية البغدان فالحالة أسوأ . وقد قال أحد الملاك وهو في نشوة الخمر إن الإثني عشرة يوماً من السخرة والتي نص عليها القانون تصل إلى ٣٦٥ يوماً في السنة (١) .

وإذا كان ذلك القانون في ولايتي الطونة يعبر بطريقة إيجابية عن ذلك الجشع في سبيل الحصول على فائض العمل والذي أجازته كل فقرة واردة فيه ، فإن قوانين المصانع الصادرة في إنجلترا تعبر عن نفس ذلك الجشع بطريقة سلبية . إن هذه القوانين تحد من رغبة رأس المال الشديدة في ذلك الاستغلال غير المقيد لقوة العمل وذلك عن طريق تحديد الدولة ليوم العمل وهي دولة يسيطر عليها أصحاب رؤوس الأموال والملاك الزراعيون . وإذا صرفنا النظر عن الحركة العمالية التي زاد تهديدها وخطرها يوماً بعد يوم ، فإن الذي سبب تحديد العمل في المصانع هو نفس الضرورة التي قضت باستعمال الجوانو في الحقول الإنجليزية ؛ كما أن الرغبة في النهب وهي التي أنهكت التربة من جهة زعزعت من جهة أخرى جذور قوة الشعب الحيوية . وتحدثنا أقل الأوبئة التي تنتشر من وقت لآخر عن هذا الأمر بوضوح مماثل ما يدل على تناقص المستوى الحربي في ألمانيا وفرنسا (٢) .

إن قانون العمل الصادر سنة ١٨٥٠ والمعمول به الآن (١٨٦٧) يجعل متوسط يوم العمل ١٠ ساعات أي ١٢ ساعة خلال الأيام الخمس الأولى من السادسة صباحاً حتى السادسة

(١) يمكن الحصول على تفاصيل أكثر من كتاب :

E. Regnault's : Histoire politique et sociale des principautés danubiennes

باريس ١٨٥٥ ص ٣٠٧ وما بعدها .

(٢) ويقال بوجه عام إنه في نطاق حدود معينة يكون الدليل على رخا، وتقدم الكائنات العضوية حين يتخطى حجمها متوسط حجم أعضاء الجنس . وفيما يختص بالانسان يكون نموه غير واف حين تكون الأحوال الطبيعية والاجتماعية غير ملائمة . ففي جميع البلدان الأدورية حدث هبوط في متوسط طول الأفراد البالغين الذكور منذ تقرررت الخدمة العسكرية الإجبارية ، ويمكن القول بصفة عامة إنه حدث نقص في صلاحيتهم للخدمة العسكرية . فقبل الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ كان الحد الأدنى لطول المشاة ١٦٥ سم فصار ١٥٧ سنة ١٨١٨ (حسب قانون ١٠ مارس) ثم ١٥٦ (قانون ٢١ مارس سنة ١٨٥٢) وفي هذا البلد يرفض قبول أكثر من نصف المتقدمين للخدمة بسبب نقص طولهم . وكان الحد الأدنى للمشاة فيسكونياً سنة ١٧٨٠ ، ١٧٨ سم وهو الآن ١٥٥ سم ، كما أنه ١٥٧ في بروسيا . ويستفاد من بيان أورده الدكتور ماير في صحيفة Bayrische Zeitung (٩ مايو سنة ١٨٠٢) بعد دراسة لتوسعات سنرات =

مساء ويشمل ذلك $\frac{1}{4}$ ساعة للإفطار وساعة للغداء . وبذا يتبقى $\frac{1}{4}$ ساعة من العمل . أما في يوم السبت فمدة العمل من السادسة صباحاً حتى الثانية مساءً يستقطع منها $\frac{1}{4}$ ساعة للإفطار وهكذا يتبقى ٦٠ ساعة بحساب $\frac{1}{4}$ ساعة خلال كل يوم من الأيام الخمس الأولى ، $\frac{1}{4}$ - ٧ ساعة للأخير .

ونص القانون على تعيين مفتشين للمصانع تحت إشراف وزير الداخلية مباشرة و تنشر تقاريرهم كل نصف عام باذن البرلمان . وتمدنا هذه التقارير بإحصائيات رسمية منتظمة تنم عن مبلغ ما في نفوس الرأسماليين من جشع في سبيل الاستحواذ على فائض العمل . ولنستمع لحظة إلى ما يحدثنا به مفتشو المصانع (١) . إن صاحب المصنع المخادع يبدأ العمل قبل السادسة بربع ساعة (أو أكثر أو أقل من ذلك) . وهو يستولى على خمس دقائق من بداية ونهاية نصف الساعة المسموح به للإفطار ، وعلى ١٠ دقائق عند بداية ونهاية ساعة الغداء . وفي يوم السبت يشغل ربع ساعة (أو أكثر أو أقل) بعد الثانية مساءً ، وبذا يكون ما يكسبه على النحو الآتي :

== أنه من ١٠٠٠ مجند كان ٨٧١٦ غير صالحين للخدمة العسكرية منهم ٣١٧ بسبب القصر ، ٣٩٩ نتيجة عيوب صحية و حذف جنائى ٠٠٠ وفى سنة ١٨٥٨ عجزت برلين عن أن تمد الجيش بالفرقة المطلوبة منها من المجندين إذ نقص العدد بمقدار ١٥٦ ٠٠٠

J. von Liebig, Die Chemie in ihrer Anwendung auf agricultur und Physiologie سنة ١٨٦٢ ، الطبعة السابعة ، المجلد الأول ص ١١٧ ، ١١٨ .

(١) فيما يختص بالأمرة الممتدة من يدابة الصناعة الكبيرة في إنجلترا لغاية سنة ١٨٤٥ سأسس المسألة هنا وهناك مجيلا القارئ على تفاصيل أوفى في كتاب «مسألة الطبقة العاملة في إنجلترا» ، (لينج ١٨٤٥) تأليف فردريك أنجلز وإن كان فهمه العميق لطبيعة الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج قد أثبتته بجلاء التقارير عن المصانع والمناجم الخ . والتي ظهرت منذ نشر ذلك الكتاب . وحين توازن بين ما قاله فى كتابه وبين التقارير الرسمية للجنة تشغيل الأطفال والمفتشورة بعد ذلك بثمانية عشر أو عشرين سنة (١٣٦٨ - ٦٧) ، ندرك بأى قدر من الأمانة فى إيراد التفاصيل قد صور الظروف . وتقدير لجنة تشغيل الأطفال خاعة بتلك الفروع من الصناعة التى لم تطبق عليها قوانين المصانع قبل سنة ١٨٦٢ والتي لم تطبق عليها فى الواقع ، وعلى ذلك لم يحدث فى تلك الميادين تغيير فى الأحوال التى وصفتها لإنجلز . والأبلة التى سأوردها مستقاة فى الأغلب من فترة حرية التجارة بعد سنة ١٨٤٨ وهى ذلك العصر الذهبى الذى تحدثت عجايبه للألمان أولئك الذين يملأون جيوبهم بالمال والذين يتميزون بالجهل . وهناك سببان للاعتماد على التمثيل عن بانجلترا فهى أولا البلد الكلاسيكى للانتاج الرأسمالى ، وثانياً البلد الوحيد الذى نثر سلسلة متصلة من الإحصائيات الرسمية بهدد المسائل التى نبحثها .

| | |
|--------------------|-----------|
| قبل السادسة صباحاً | ١٥ دقيقة |
| بعد مساء | ١٥ د |
| وقت الافطار | ١٠ د |
| وقت الغداء | ٢٠ د |
| | <u>٦٠</u> |

أى ٣٠٠ دقيقة فى ٥ أيام .

| | |
|---------------------------------|-----------|
| فى يوم السبت قبل السادسة صباحاً | ١٥ دقيقة |
| وقت الإفطار | ١٠ د |
| بعد الثانية مساء | ١٥ د |
| | <u>٤٠</u> |
| المجموع الكلى فى الأسبوع | ٣٤٠ د |

أو ٥ ساعات ، ٤٠ دقيقة فى الأسبوع ؛ فإذا ضربنا هذا الرقم فى ٥ أى عدد الأسابيع فى السنة (مع مراعاة أيام العطلة والتوقف عن العمل من حين إلى آخر) لكان ذلك مساوياً لسبع وعشرين يوماً من أيام العمل (١) . وجاء فى موضع آخر « إن زيادة وقت العمل بمقدار ٥ دقائق فى اليوم يعادل يومين ونصف يوم من الانتاج فى السنة (٢) . وكذلك « الساعة الإضافية فى اليوم والتي يحصل عليها أجزاء قبل السادسة صباحاً وبعد السادسة مساء وعند بداية ونهاية الساعات المحدودة إسمياً لتناول الطعام تساوى العمل فى السنة ١٢ شهراً (٣) . والأزمات التي تؤدي إلى تعطيل الانتاج وتحمل المصانع على العمل جانباً من الأسبوع ، لا تؤثر فى الميل إلى إطالة يوم العمل ، وكلما قل الوقت المبذول فى العمل بدت الضرورة لزيادة تحويل هذا الوقت إلى فائض وقت العمل . وقد جاء ما يأتى فى تقرير مفتشى المصانع عن فترة الأزمة التي حدثت ما بين عامى ١٨٥٧ ، ١٨٥٨ « قد يكون من التناقض يتعرض العمال للارهاق فى الوقت الذى ساءت فيه حالة التجارة ، ولكن هذه الحالة السيئة تحمل فريقاً من الناس من لا وازع لهم من ضميرهم على أن يتخطوا الحدود المرسومة بقصد اجتساء ربح أكبر ... ففى

(١) « مقترحات » الخ ذكرها مفتش المصانع المسترل . هورنر فى Factory Regulations Act

والذى أمر بالتشر هو مجلس العموم (٩ أغسطس ١٨٥٩ ص ٤ - ٥) .

(٢) تقارير مفتشى المصانع أكتوبر ١٨٥٦ ص ٣٥ .

(٣) شرحه ، أبريل ٢٠ ، ١٨٥٨ ص ٩ .

نصف العام الماضى على ما يقول ليونارد هورنر تعطل ٦٢٢ مصنعا وظل ١٤٣ مصنعا قائما بالعمل ومع ذلك استمر تشغيل العمال أكثر من الساعات التي يعينها القانون^(١) ويقول المستر هوول : ترتب على الأزيمة التجارية أن أغلقت مصانع كثيرة أبوابها كلية بينما اشتغل عدد أكبر من ذلك جانبا من الأسبوع أقل من المعتاد ، وبرغم هذا لازلت ألتقى الشكاوى بشأن التعدى على حقوق العمال واغتصاب نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة من الاوقات المخصصة للراحة والتغذية^(٢) . برحلت نفس الظاهرة ولكن على نطاق أضيق خلال الأزيمة القطبية الخيفة التي امتدت من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٥^(٣).

ويحدث أحيانا عند ما يوجد بالمصنع أفراد يشتغلون أثناء ساعة الأكل أو خلال وقت لا يجيزه القانون أن تكون الحجة من قبيل الاعتذار أنهم لا يغادرون العمل في الساعة المحدودة وأن من الضروري إرغامهم على ترك عملهم (تنظيف الآلات الخ) وبخاصة بعد ظهر أيام السبت . ولكن إذا كان العمال يقفون في المصنع بعد توقف الآلات عن العمل .. لما اشتغلوا كذلك إذا كان هناك وقت كاف معدة خاصة للتنظيف وما إلى ذلك سواء قيل السادسة صباحا أو بعد السادسة مساء في أيام السبت^(٤) .

(٢) شرحه ص ٢٥

(١) مصدر سابق ص ٤٣

(٣) تقارير الخ (٣٠ أبريل ١٨٦١) أنظر الملحق رقم ٣ شرحه ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٢ ص ٧ ، ٥٢ ، ٥٣٠ .

زادت حوادث نقصن الفوا بين خلال النصف الأخير من سنة ١٨٦٣ شرحه ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٣ .

(٤) تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٠ ص ٢٣ . ان شهادة أصحاب المصانع التي أدلوا بها في محاكم القضاء تدل على مدى مقاومة العمال لاية محاولة ترى إلى الاقلال من عدد الذين يشتغلون في المصنع : ففي بداية برقية سنة ١٨٣٦ قيل لقضاة ديونزبرى وبوركس أن أصحاب ثمانية معامل كبيرة في جوار باتلى خرقوا قوانين المصانع ، واتهم بعض أصحاب المصانع بتشغيل ٥ أولاد تتراوح أعمارهم بين ١٢ ، ١٤ سنة مدة تمتد من السادسة صباحا يوم الجمعة إلى الرابعة مساء في اليوم التالي دون السماح لهم بأى وقت للراحة عدا الفترات المخصصة لتناول وجبات الطعام وساعة واحدة للنوم في منتصف الليل . وكان على هؤلاء الأولاد أن يؤدوا العمل خلال هذه الفترة الممتدة ٣٠ ساعة في جحر خائق وهو مكان مليء بالخرق الصوفية المهلهلة ، والجو عمل بالأتربة والغباب المتصاعد من بقايا القماش ، الأمر الذي يضطر العامل البالغ نفسه إلى أن يضع متديلا على فمه كلما يحمى ونثبه . وكان السادة المتمعون وكلهم من جماعة الأصدة (Quakers) يتمتعين لاسباب دينية عن حلف اليمين . وقد أكدوا أن شفقتهم على هؤلاء الصغار جعلتهم يسمحون لهم براحة قدرها أربع ساعات لينابوا أثناءها ولكن أولئك الأولاد رفضوا النوم بعناد وقد صدر الحكم على السادة المجلدين بتغريمهم ٢٠ جنيا ، ولا بد أن دويدن كان يفكر في أمثالهم حين كتب يقول :

Fox full fraught in seeming sanctity, That feared an oath but like
the devil would lie, That look'd like Lent, and the holy leer and durst
not Sin before he said his prayer.

« إن الربح الذى يمكن الحصول عليه (من وراء إطالة وقت العمل خلافا لما ينص عليه القانون) يبدو فى نظر الكثيرين إغراء أعظم من أن يقاوموه وهم يعتمدون على فرصة عدم كشف أمرهم ، كما أنهم حينما يرون بساطة العقوبة وتفاهة الغرامات التى دفعها من وقع عليهم الجزاء ، يدركون أنه إذا ما كشف أمرهم ظل جانب الربح فى ناحيتهم (١) . وفى الحالات التى يكسب فيها صاحب المنزل قدراً من العمل الإضافى مكوناً من سرقات بسيطة خلال اليوم تبدو جسامه الصعاب القائمة فى وجهه المفتشين الذين يكشفون حالة من هذه الحالات (٢) . وهذه « السرقات الصغيرة » التى يرتكبها الراسمالى على حساب الزمن المقرر لراحة العامل وتناوله الطعام يدعوها بعض المفتشين « سرقات تافهة للدقائق (٣) » أو « اغتصاب بضعة دقائق » .

من هذا يتضح بجملة أنه فى هذا الجو لا يمكن أن يظل تسكوين فائض القيمة بواسطة فائض العمل سرّاً خافياً . وقد قال لى سيد محترم لى حد بعيد « لو أتيح لى أن أشتغل عشر دقائق فقط زيادة عن الوقت المحدود يومياً لكسبت ألف جنيه فى السنة (٤) وذلك « لأن اللحظات هى عناصر الربح (٥) » .

ومن هذه الناحية لا تجد شيئاً أكثر تمييزاً فى الوصف من تسمية العمال الذين يشتغلون كل ساعات العمل باصطلاح « الذين يعملون كل الوقت » Full timers بينما يقال للأطفال دون الثالثة عشرة « الذين يسمح لهم بالعمل ست ساعات » الذين يشتغلون نصف الوقت (٦) ، half-timers . فالعامل هنا ليس إلا صورة مجسمة لوقت العمل وكل الفوارق الفردية تدخل أو تخرج فى عبارتى « الذين يعملون كل الوقت » و « الذين يشتغلون نصف الوقت » .

٣ — فروع منه الصناعة البريطانية ليس فيها حدود قانونية للاستغلال

درسنا حتى الآن الميل إلى إطالة مدة يوم العمل أو ذلك التعطش نحو فائض العمل فى ناحية امتازت بقسوة لا تفوقها قسوة الأسبان فى معاملة الهنود الحمر الأمريكيين بقصد البحث

(٢) ترجمه ص ٣٥

(١) ترجمه ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ٢٤

(٤) ترجمه ص ٤٩

(٣) ترجمه ص ٤٨

(٦) هذا هو التعبير الرسمى سواء فى المعاني أو فى التقارير .

(٥) ترجمه ص ٤٨

عن الذهب^(١) كما قال كاتب اقتصادى انجليزى من البورجوازية . هذه القسوة ذاتها أدت إلى تدخل القانون لتقييد رأس المال والحد من حريته . ولتلقى الآن نظرة على فروع من الإنتاج لا يزال فيها الاستغلال طليقاً من أى قيد ، وكان ذلك بالأمس القريب .

صرح مستر بروتون شارلتون حين رأس اجتماعاً فى اسمبلى رومز بتوتنام فى ١٤ يناير سنة ١٨٦٠ مما يأتى ، لقد كان ذلك الفريق من الأهلين المشغول بصناعة الدتلا عرضة لآلم وحرمان لا مثيل لها فى أى جهة أخرى بالمملكة بل وفى العالم المتمددين . فكان الأطفال من سن التاسعة أو العاشرة ينزعون من فراشهم فى الساعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة صباحاً ويجبرون على العمل حتى العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة مساءً ، وذلك بما يكاد يقوم بأودهم مما سبب هزالهم وتضاؤل أجسامهم واصفرار وجوههم وانحطاط بشرتهم إلى نوع من التآكل الباهت مما يبعث الرعب فى نفس من يفكر فيه . إنه لا يدهشنا إن يتقدم مستر ماليت أو أى صانع آخر ويحتج على المناقشة . . إن النظام القائم كما وصفه السيد موتاجو فالى نظام من العبودية ليس لها ما يهون منها ، وذلك من النواحي الاجتماعية والجنسانية والأدبية والروحية . ماذا يكون رأى فى مدينة يعقد فيها اجتماع عام يطلب فيه خفض مدة العمل للرجال إلى ١٨ ساعة يومياً ؟ . إننا نحمل ساخطين على ملاك مزارع القطن فى فرجينيا وكارولينا . فهل مالمديهم من سوق سوداء واستعمال للوسط وبيع للحم البشرى أشد كراهية إلى النفس من هذه التضحية البطيئة بالإنسانية التى تقع أمام أبصارنا حتى يتسنى لنا صنع نقب وربطات عتق لصالح الرأسماليين ؟ .

وقد تعرضت مصانع الفخار فى ستافوردشير للتحقيق البرلماني ثلاث مرات خلال الاثنين وعشرين سنة الأخيرة ، وقد وردت نتائج التحقيقات فى تقرير مستر سكريفن المرفوع سنة ١٨٤١ إلى أعضاء « لجنة تشغيل الأطفال » ، وفى تقرير الدكتور جرينهاو المنشور سنة ١٨٦٠ بأمر الموظف الصحى فى المجلس المخصوص (الصحة العامة ، التقرير الثالث ١١٢ — ١١٣) ، وأخيراً فى تقرير مستر لونج سنة ١٨٦٢ والوارد فى « التقرير الأول للجنة تشغيل الأطفال فى ١٣ يونية ١٨٦٣ » .

ويكفي فى هذا المقام أن أورد من تقريرى ١٨٦٠ - ١٨٦٣ بعض ما فاه به الأطفال

(١) الكليات الموجودة فى العصر ماخوذة عن John Wadane فى كتابه History of the Middle and Working Classes والطبعة الثالثة لـ ١٨٣٥ ص ١١٤ . والجزء النظرى من هذا الكتاب عن الاقتصاد السياسى يعتبر مبتكراً إذا راعينا التاريخ الذى وضع فيه . أما الجزء التاريخى فدرقة مكشوفة من سير ف . م . آيند : State of the Poor لندن ١٧٩٧ .

أنفسهم الذين كانوا موضع الاستغلال ، ومنهم تستطيع تكوين فكرة عن حالة البالغين من البنات والنساء وذلك في صناعة يبدو إلى جانبها غزل القطن عملاً مقبولا وتراعى فيه الاعتبارات الصحية . (انجلز — حالة إنجلترا ص ٢٤٩ — ٢٥١) .

التحق الطفل وليم وود وعمره ٩ سنوات بالعمل وكانت سنه إذ ذاك ٧ سنوات وعشرة أشهر ، وكان عمله عبارة عن نقل القوالب إلى غرفة التجفيف ثم إعادة الشكل الفارغ . وكان يبدأ العمل كل يوم في السادسة صباحاً ويغادره حوالى التاسعة مساء ، وقد قال الطفل وظلت مدى سبع أو ثمان أسابيع أعمل حتى التاسعة مساء ستة أيام في الأسبوع . وهكذا يشتغل طفل في السابعة من عمره ١٥ ساعة في اليوم ! ويقول ج . موراي وعمره ١٢ سنة ، اتوجه إلى العمل في السادسة أو في الرابعة أحيانا ، وقد عملت طيلة ليل أمس حتى السادسة من صباح اليوم . وقد اشتغل كذلك ثمانية أو تسعة أولاد خلال ليلة أسس كلها وجماعوا جميعاً عدا واحداً هذا الصباح . أما الأجر الذي أتناوله فثلاث شلنات وست بنسات . ولا أحصل على زيادة مقابل العمل الليلي . وفي الأسبوع الماضى اشتغلت ليلتين .

ويقول فريبنو في العاشرة من عمره د لا أحصل دائماً على ساعة للغداء وإنما يصرح لى بنصف ساعة فقط أحيانا في أيام الخميس والجمعة والسبت . (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الأول ١٨٦٣ ص ١٦ و ١٩ و ١٨) .

ويقرر الدكتور جرينهاو أن متوسط العمر قصير إلى درجة غير عادية في منطقة صناعة الفخار في ستوك أون ترنت وولستاتون . وبرغم أن نسبة المشتغلين بهذه الصناعة إلى عدد البالغين لا تتعدى ٣٦,٩٪ في المنطقة الأولى ، ٣٠,٤٪ في الثانية فإن أكثر من نصف الوفيات في الجهة الأولى وما يقرب من الثلثين في الثانية سببها أمراض الرئة . ويقول الدكتور بوترويد في هانلى إن كل جيل من الفخاريين أقل بنية وقوة من سابقه . وكذلك لاحظ طبيب آخر هو مستر ماين د أنه منذ مارس مهنته بين صفوف الفخاريين خلال ٢٥ سنة لاحظ انحطاطاً بارزاً في نقص الطول والعرض . وهذه الأقوال مستقاة من تقرير الدكتور جرينهاو سنة ١٨٦٠ (الصحة العامة ، التقرير الثالث ص ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٥)

ونقتطف الآتى من تقرير أعضاء اللجنة سنة ١٨٦٣ :

يقول الدكتور ج . ت . أرنلج كبير أطباء مصحة ستافردشير الشمالية د إن طبقة الفخاريين من الرجال والنساء تمثل فئة مناهرة من السكان من الناحيتين الجثمانية والأدبية . فهم في العادة بطيئون النمو ، مشوهو الجسم ، غالباً ما يكون صدرهم غير سليم ، ويدركهم الهرم

قبل الألوان ، ومن المحقق أن أعمارهم قصيرة . وهم مصابون بفقر الدم وشحوب الوجه ، ويبدو ضعف أجسامهم في تعرضهم لأمراض الكلى والكبد والروماتزم . ولسكنهم معرضون بصفة خاصة لأمراض الصدر والالتهاب الرئوى ، وداء السل والبرص الشعية والربو . ويبدو أن هناك نوعاً خاصاً بهم يعرف باسم ربو أو سل الفخارى . ويصاب نحو ثلثهم أو أكثر بداء الخنازير الذى يصيب الغدد أو العظام أو أجزاء أخرى من الجسم . والسرى أن تناقص السكان ليس أعظم مما هو عليه راجع إلى دوام الحصول على العمال من المناطق المجاورة وإلى التزاوج بأجناس أوفر صحة (١) .

وكتب المستر شارل بارسنز الجراح فى نفس المعهد فى خطاب بعث به إلى عضو اللجنة لونج يقول : إنى أتحدث استناداً إلى ما لاحظته بنفسى لا اعتماداً على بيانات ومعلومات إحصائية . إنى لا أتردد فى التأكيد بأن غضبى الشديد . قد أثاره منظر أولئك الأطفال الذين تضجى صحتهم لإشباع نهم الآباء أو أرباب الأعمال ، وبعد أن عرّضوا أسباب الأمراض التى تنتاب الفخاريين أجمعها فى عبارة واحدة وهى : ساعات العمل الطويلة ، ويعرب تقرير اللجنة عن ثقته ، أن هذه الصناعات التى تشغل محلاً بارزاً فى العالم بأجمعه لن تظل موضعاً للدواخذة من حيث القول بأن نجاحها مصحوب بانحطاط وألم جثمانيين واسعى النطاق والانتشار ، وبالموت المبكر يصيب أولئك الذين أمكن بفضل جهودهم ومهارتهم الحصول على نتائج باهرة (شرح ص ٢٢ ، ١١) . ولا مرأ أن ما يقال عن مصانع الفخار بانجلترا ينطبق تماماً على مثيلتها فى اسكتلنده (شرح ص ٤٧) .

ويرجع تاريخ صناعة الكبريت إلى عام ١٨٢٣ أى منذ كشف طريقة استخدام الفسفور مع الثقب نفسه . وقد تقدمت هذه الصناعة بانجلترا منذ سنة ١٨٤٥ وعظم انتشارها وبخاصة فى الجهات الآهلة بالسكان فى لندن ومنشستر وبرمنجهام وليفربول وبرستول ونورثش ونيوكاسل وجلاسجو . وقد صحب تقدمها انتشار مرض يعرف باسم phossy jaw كشف أمره طبيب من فينا سنة ١٨٤٥ وأوضح أنه يصيب المشتغلين بهذه الصناعة خاصة ، ونصفهم من أطفال دون سن الثالثة عشرة أو من الأحداث ممن لم يبلغوا الثامنة عشرة من أعمارهم . ونظر لعدم توافر العنصر الصحى فى هذه الصناعة تجد أن الكثيرين لا يميلون إليها ، وهذا فضلاً عن الرائحة الكريهة المنبعثة ، الأمر الذى لا يجذب إلى هذه الصناعة سوى أشد أفراد الطبقة العاملة بؤساً من أمثال الأراامل اللاتى عضن الجوع بنابه ومن فى حكم هؤلاء . ويضاف لنا

(١) لجنة تشييل الأطفال ، التقرير الأول ص ٢٤ .

أحد التقارير هؤلاء الأطفال « بأنهم يسرون وقد ارتدوا أسماً مزقة ، يكاد الجوع أن يفتك بهم . ولم يحصلوا على أدنى حظ من التعليم » (شرحه ص ٥٤) وقد كان الشهود الذي استجوبهم عضو اللجنة هوايت في عام ١٨٦٣ يضمنون ٢٧٠ فرداً دون الثامنة عشرة من أعمارهم ، ٥٠ دون العاشرة ، ١٠ في الثامنة ، ٥ لا يتجاوز الواحد منهم السادسة . أما يوم العمل فكان يتراوح بين ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ساعة ، ويضاف إلى ذلك العمل الليلي وعدم تناول الطعام في أوقات منظمة . وأكثر من هذا كانوا يتناولون غداهم في حجرات العمل ذاتها وهي أما كن موبوءة مليئة بمادة الفسفور^(١) بحيث لو أن دانتى شاهدها لرأى أن أهوال تلك الصناعة تفوق أهوال الجحيم الذي وصفه لنا .

وفي صناعة ورق الخائط تستخدم الآلات في صنع الأنواع السميكة بينما تعمل الأصناف الرقيقة باليد . ويبلغ نشاط هذه الصناعة أقصاه فيما بين بداية أكتوبر ونهاية أبريل ، وخلال هذه الفترة كلها يواصل العمال العمل بلا انقطاع منذ السادسة صباحاً حتى العاشرة مساءً أو ما بعد ذلك . ويحدثنا ج . ليتش كيف « أن ستاً من الفتيات التسعة عشر انقطعن عن العمل دفعة واحدة خلال الشتاء الماضي إذ ضعفت صحتهن نتيجة الإرهاق في العمل ، وكنت اضطر إلى الصراخ في وجود الفتيات حتى لا يأخذهن النوم » ويقول و . د . د في « لاحظت أنه في الوقت الذي يعجز فيه الأطفال عن فتح أعينهم لمزاولة العمل لا يستطيع أحد منا أن يفعل ذلك » ، وقال ج . لا يتبورن « إنى في الثالثة عشرة من عمري ... وكنا نعمل في الشتاء الماضي حتى التاسعة مساءً ، وفي الشتاء الذي تقدمه حتى العاشرة . وقد كنت خلال الشتاء الماضي أصرخ دائماً من الألم الذي أصاب قدمي . وذكر ج . آبدن ما يأتي : « حينما كان ابني في السابعة من عمره كنت اضطر إلى حمله على ظهري ذهاباً وإياباً فوق الجليد ، وكان يشغل ١٦ ساعة في اليوم الواحد ... وغالباً ما كنت أركع إلى جانبه لأطعمه وهو واقف إلى جانب الآلة إذ لم يكن في وسعها أن يغادر مكانه فتعطل الآلة عن العمل ، وحدث سميت الشريك المشرف على العمل في مصنع ممشتتر : إنا (ويقصد «العمال» الذين يعملون لنا) نشتغل باستمرار دون أن نتوقف عن العمل لتناول الطعام بحيث أن يوم العمل وطوله عشر ساعات ونصف الساعة ينتهى في منتصف الخامسة مساءً ، وأما مايزيد عن ذلك فيدفع عنه أجر (٢) . »

(١) تقرير لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الأول ص ٥٤

(٢) يجب ألا تفهم هذه الكلمة overtime بنفس المعنى الذي أقصده حين أتكلم عن «العمل الإضافي» .

ولنا أن تتساءل : ألا يتناول المستر سميث هذا طعاماً خلال الساعات العشر ونصف ؟ ويقول نفس الرجل نادراً ما تغادر العمل قبل السادسة مساءً ، (ويقصد مغادرة استهلاك « ما لدينا ، من آلات قوة العمل) بحيث أننا طول العام نشتغل في الواقع وقتاً أكثر من المعتاد وذلك بأجر .

وكان متوسط العمل بالنسبة إلى هؤلاء جميعاً (وعدتهم ١٥٢ من الأطفال والأحداث ، ١٤٠ من البالغين) عبارة عن ٧ أيام . ٥ ساعات أى $٧٨ \frac{1}{4}$ ساعة في الأسبوع على الأقل . وذلك خلال الثمانية عشر شهر الماضية . وأثناء الأسابيع الست المنتهية في مايو من هذا العام (١٨٦٢) ارتفع المتوسط فبلغ ٨ أيام أى ٨٤ ساعة في الأسبوع ، . ومع هذا يقول مستر سميث نفسه بابتسامة على حياه « إن عمل الآلة ليس كبيراً إلى هذا الحد ، وبهذا المعنى يقول أصحاب العمل في قسم الطباعة « إن العمل اليدوى أصلح من عمل الآلة ، وعلى العموم تجد رجال الصناعة ساخطين على أى اقتراح يرمى إلى إيقاف الآلة على الأقل خلال أوقات تناول الطعام « ويقول مستر أوتلى مدير أحد مصانع عمل ورق الحائط في المدينة « إن المادة (من القانون) التي تبيع العمل بين السادسة صباحاً والتاسعة مساءً تناسبنا جداً (١) ولكن ساعات المصنع بين ٦ صباحاً ، ٩ مساءً غير ملائمة . إن آلتنا تتوقف دائماً بسبب تناول الغذاء (بالسكرم !) وليس هناك إسراف في الورق أو اللون ، ثم يستطرد مبدياً روح العطف : ولكننى أستطيع أن أفهم أن ضياع الوقت أمد غير مستحب .

ويصرح تقرير اللجنة أن الخوف الذي تشعر به بعض الشركات الرئيسية من ضياع الوقت ومعنى هذا الوقت الذي يستغل في استخدام عمل الغير والحصول على الربح ، ليس مبرراً كافياً لحرمان الأطفال من دون الثالثة عشرة أو الأحداث دون الثامنة عشرة والذين يعملون من ١٢ إلى ١٦ ساعة يومياً ، من تناول غذائهم أو إعطائهم لهم كما يعطى الفحيم والماء للآلة البخارية أو الصابون للصوف أو الزيت للعجلة ، فالغذاء كأنه مجرد شيء تحتاجه أداة العمل (١) .

إن مستر سميث ومن على شاكله يمدون عشر ساعات ونصف الساعة يوم عمل عادياً يتضمن بالطبع فائض العمل العادى . وحين تنقضى هذه الساعات يبدأ العمل الزائد بأجر أحسن نوعاً . وسنرى فيما بعد أن العمل الذى يبذل خلال ما يقال له يوم العمل العادى يدفع عنه أقل من قيمته بحيث أن هذا « العمل الزائد » ، ليس سوى حيلة رأسمالية لاستخلاص قدر أكبر من فائض العمل ؛ وهو كذلك حتى ولو كانت قيمة العمل المبذولة خلال يوم العمل العادى يدفع عنها قيمتها الكاملة .

ليس من صناعة بانجلترا لازالت محتفظة بالطريقة العتيقة في الإنتاج أكثر من صناعة الخبز (ونحن هنا لا تعرض لصناعة الخبز بواسطة الآلات وقد اتبعت حديثاً) . ولكن رأس المال كما أوضحنا من قبل لا يأبه للطابع الفني لعملية العمل .

إن غش الخبز لدرجة يصعب تصديقها (وبخاصة في لندن) لم يكشف الغطاء عنه لأول مرة إلا في تقرير لجنة مجلس العموم عن غش المواد الغذائية (١٨٥٥-٥٦) وفي المؤلف الذي وضعه الدكتور هاسال بعنوان « كشف أنواع الغش »^(١) . وقد ترتب على ذلك أن أصدر في ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ قانون لمنع غش مواد الطعام والمشروبات وهو قانون غير ذي أثر ناجع فعال لأنه يراعى إلى حد كبير مصالح دعاة حرية التجارة ممن يرون في الاتجار في السلع المغشوشة وسيلة لكسب بذس بطريقة شريفة^(٢) . وقد قالت اللجنة ببساطة إنها تعتقد إن حرية التجارة معناها الاتجار بالسلع المغشوشة أو غير الحقيقية (السفسطائية) كما يدعوها الإنجليز) . وهذا النوع من السفسطة يعرف خيراً من برا تاجواراس كيف يجعل الأبيض اسود والأسود أبيض ، ويعرف خيراً من أتباع إيليا كيف يظهر أن كل شيء ليس إلا مظهاً فقط^(٣) .

وعلى كل حال فقد وجهت اللجنة أنظار الجمهور إلى « خبزه اليومى » ، وبالتالى صناعة الخبز . وفي الوقت ذاته ارتفع صوت العمال بالمخازن بالشكوى من الإرهاق في العمل وما إليه وذلك عن طريق الاجتماعات العامة يعقدونها والالتماسات يرفعونها إلى البرلمان . وقد ترتب على هذا الضجيج من جانبهم أن تألفت لجنة تحقيق ملكية برئاسة المستر ه . س . تريمنير .

(١) إن مسحوق الشبه الدقيق والممزج أحياناً بالملح . أداة عادية للاتجار فيها وتعمل لإسم « مادة الخبازين » .
(٢) من المعلوم أن الهباب شكل قوى من الكربون وسماه له قيمة ولهذا نجد ماسعى المداخن من ذوى الميول الرأسمالية يبيعون هذه المادة للفلاحين الإنجليز ، وفي سنة ١٨٦٢ طاب من إحدى هيئات المحلفين أن تقرر هل الهباب الذى مزج به ٩٠ ٪ من التراب والرمل (دون أن يدري المشتري) يعد « طبيعياً » ، أى صحيحاً بالمعنى « التجارى » ، أم « مغشوشاً » ، بالمعنى « القانونى » . وقد قررت الهيئة وهى مكونة من « أصدقاء التجارة » ، أن الهباب حقيقى من وجهة النظر التجارية وأصدرت الحكم لصالح المدعى عليه وكافت المدعى بدفع نفقات الدعوى .

(٣) درس الكيماوى الفرنسى شيفاليه فى رسالة له عن « غشوشات » السلع أكثر من ٦٠٠ سلعة وعدد حابين ١٠ ، ٢٠ بل وثلاثين طريقة للغش . ويقول إنه لا يعرف كافة الطرق كما أنه لا يذكر جميع الوسائل التى يرفها ويصف لنا ٦ طرق لغش السكر ، ٨ لزيت الزيتون ، ١٠ فى الزيت ، ١٢ الملح ، ١٩ فى اللبن ، ٢٠ فى الخبز ، ٢٣ فى البراندى ، ٢٤ فى الدقيق ، ٢٨ فى الشيكولاته ، ٣٠ فى التبن ، ٣٢ فى اللبن وهكذا . أنظر فى هذا الصدد روار دى كارد

(أحد أعضاء اللجنة ١٨٦٣ التي أشرنا إليها عدة مرات) . وإن التقرير^(١) الذي قدمه والأدلة التي أوردتها فيه لم يثر عاطفة الشعب وشعوره وإنما أثار معدته وحرك الناحية المادية منه . والانجليز وهم المعروفون بنشاطهم في قراءة الكتاب المقدس يؤمنون أن على الإنسان أن يكسب عيشه بعرق جبينه (إلا إذا كان بفضل الله من الراسماليين وملاك الأراضي) ، ولكنهم لم يعلموا من قبل أن الإنسان محكوم عليه يومياً أن يأكل الخبز بعد أن يكون العجين قد امتزج بقدر معين من عرق الإنسان والافرازات من الخراجج وأنسجة العنكب والجمارين الميتة والخيرة الألمانية المتعطنة - ولا تقل شيئاً عن الشبه والرمل وغير ذلك من العناصر المعدنية اللذيذة . ونتيجة لهذا تقرر في ختام الدورة البرلمانية سنة ١٨٦٣ وضع صناعة الخبز تحت إشراف مفتشى الدولة دون إقامة وزن لقدسية مبدأ حرية التجارة ، ونصر القانون على تحريم العمل بالخبز بالنسبة إلى الأحداث الذين لم يبالغوا الثامنة عشرة من أعمارهم وذلك فيما بين التاسعة مساء والخامسة صباحاً . وتحدثنا المادة الأخيرة عن مبلغ الإرهاق في تلك الصناعات المنزلية العتيقة الطابع ، حديثاً أقوى مما نلقاه في مجلدات بأسرها .

• يبدأ العمل بلندن بالنسبة إلى عمال الخباز بالمياومة حوالى الساعة الحادية عشرة عادة، فيبدأ عمل العجين في هذه الساعة وهي عملية شاقة تستغرق ما بين نصف وثلاثة أرباع الساعة حسب حجم الكمية أو العمل المخصص لها . يوضع العجين بعد ذلك على لوح الخشب المخصص له وهو في الوقت ذاته غطاء الوعاء الذي يعجن فيه الدقيق . ينام العامل نحو ساعتين على زكية بينما يجعل من أخرى شيئاً كالوسادة ، ثم ينهض لمواصلة عمل سريع متصل وهو إخراج العجين وتقريبه وضعه في الفرن وإعداد الأرغفة وتجهيزها وإخراجها إلى الخبز وهكذا . ويتم مثل هذا العمل في نحو ٥ ساعات وتراوح درجة حرارة المكان ما بين ٩٠ و ٧٥ . وقد تصل إلى ما بعد ذلك في المحلات الصغيرة . وإذا انتهى صنع الخبز تبدأ عملية التوزيع فيخرج الغلمان إلى الطرقات والشوارع يجوبونها ساعات حاملين الأسفاط أو جارين العربات وقد يرجعون أحياناً إلى الخبز ويتركون العمل في ساعات مختلفة فيما بين الواحدة والسادسة مساء حسب الفصل ومبلغ عمل مخدومهم وطبيعته ، بينما يشتغل غيرهم ثانية بالخبز لإعداد

Report, etc. relating to the grievances complained of by the (١)

Journeymen Bakers, etc, London, 1862 and Second Report, etc,

London, 1863.

مقادير أخرى وذلك حتى ساعة متأخرة بعد الظهر^(١) وخلال الفترة التي تعرف باسم موسم لندن نجد العمال بالخبايز الراقية في حي وست إند يبدأون العمل عادة في الحادية عشرة ويقومون بإعداد الخبز حتى الثامنة صباحاً مع منحهم قترق راحة قصيرتين (جداً) ، ثم ينهضون طول النهار في التوزيع حتى الساعة الرابعة أو الخامسة أو السادسة بل والسابعة مساء وقد يعودون أحياناً إلى الخبز للمساعدة في عمل البسكويت . وبعد أداء عملهم ربما لا يتبقى لهم سوى خمس أو ست ساعات بل وأربع أحياناً يستأنفون بعدها العمل من جديد . وفي أيام الجمعة يبدأون العمل في العاشرة مساء ويواصلونه سواء في عمل الخبز أو توزيعه حتى الثامنة من مساء السبت ولكن في العادة حتى الرابعة أو الخامسة من صباح الأحد . وفي أيام الآحاد على الرجال أن يترددوا على المحال مرتين أو ثلاثاً لعمل الاستعدادات اللازمة لليوم التالي . أما أولئك الناس الذين يبيعون خبزهم بأقل من السعر الكامل فإنهم يحملون رجالهم على العمل في الخبز خاصة ، لأن هؤلاء السادة عادة يبيعون خبزهم . . . في المحل نفسه ، وإذا ما بعثوا به خارجاً وهو أمر غير عادي فإنهم يستخدمون عمالاً آخرين إذ ليس من عادتهم إرسال الخبز من بيت إلى بيت . وحوالي نهاية الأسبوع يبدأ الرجال العمل يوم الخميس في العاشرة مساء ويواصلونه مع قتره قصيرة من الراحة حتى ساعة متأخرة من مساء السبت . (التقرير الأول الخ ص ٧١) .

وحتى من وجهة النظر البورجوازية كان من الممكن أن ندرك ما يفعله أصحاب الخبايز الذين يبيعون بأسعار دون التي يبيع بها غيرهم ، فقد أمكن التنافس بفضل عمل العمال الذين لا يتقاضون عنه أجراً^(٢) أما الخبايز ذو السعر الكامل ، فقد شكوا منافسيه الذين يبيعون بأقل منه إلى لجنة التحقيق وأنهمها أنهم لصوص يسرقون عمل الغير وغشاشون ، لأنهم يعيشون أولاً بغش الجمهور وثانياً بالحصول من عمالهم على عمل ١٨ ساعة لقاء أجر ١٢ ساعة^(٣) . أما غش الخبز وتكون طبقة من الخبايزين تبيع بأقل من السعر السليم فيرجعان إلى بداية القرن الثامن عشر أي من الوقت الذي زالت فيه الصفة الطائفية لهذه الصناعة وقام بها الرأسمالي على هيئة صاحب المطحن مستتراً وراء الخبايز الإسمي^(٤) . وهكذا وضعت في هذه الصناعة أسس

(١) التقرير الأول الخ ص ٦ .

(٢) George Read: The History of Baking, London, 1848, p. 16

(٣) First Report etc, evidence of the «full-priced baker» Cheeseman p. 108

(٤) جورج ريد (مصدر سابق) — في نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر كان الوكلاء الذين يملكون

كل مهنة موضع الاستئجار إذ اعتبروا مصدر إلتاق للراحة العامة . فثلاً قدمت هيئة المحققين الكبرى في مقاطعة

الإنتاج الرأسمالى وإطالة يوم العمل وأداء العمل الليلي ولو أن هذا الأمر الأخير لم تثبت دعائمه فى لندن إلا منذ سنة ١٨٢٤ .

ويفهم مما أوردته لجنة التحقيق فى تقريرها أن طبقة عمال المخازن بالمياومة تدخل فى زمرة العمال ذوى الأعمار القصيرة ونادراً ما يدرك أفرادها الثانية والأربعين من عمرهم .

وبرغم هذا لاتزال هذه الصناعة مزدهرة بمن يتهافون عليها من اسكتلنده والمناطق الزراعية فى غرب إنجلترا ثم ألمانيا . وقد نظم عمال صناعة الخبز بأرلنده فى سنوات (١٨٥٨ — ٦٠) اجتماعات كبيرة احتجاجاً على العمل الليلي وفى يوم الأحد ، وانحاز إلى صفهم الجمهور وذلك أثناء الاجتماع الذى عقدوه فى مايو ١٨٦٠ . وقد ترتب على هذه الحركة أن تقرر العمل نهائياً فقط وذلك فى وكسفورد وكلكنى وكلونمل ووترفورد الخ ، أما فى ليريك حيث تعرض عمال المخازن لمساوىء شديدة مرهقة فقد أخفقت الحركة بسبب المعارضة من جانب أصحاب المخازن ، وبخاصة من ناحية أرباب المطاحن . وقد سبب ما حدث فى ليريك حركة رجعية فى إنس Ennis وتيرارى Tipperary ، كما استطاع أصحاب المخازن فى كورك إخضاع الحركة عن طريق التهديد بطرد العمال . وفى دبلن قاوم أصحاب المخازن مقاومة عنيفة واستطاعوا حمل القائمين بالحركة على الرضاء بالعمل أثناء الليل وفى يوم الأحد ، مخالفين بذلك مايؤمنون به (١) .

وتحتج لجنة الحكومة الإنجليزية القائمة فى أرلنده ، بعبارة مخففة للهجة وإن كانت محزنة على مسالك أصحاب المخازن العدائى فى دبلن وليريك وكورك الخ فتقول ، تعتقد اللجنة أن ساعات العمل تحددها قوانين طبيعية لا يمكن الخروج عليها دون خوف دقاب القانون وإن محاولة أصحاب المخازن عن طريق التهديد بالطرد لحمل عاملهم على نكث معتقداتهم الدينية ومشاعرهم ، ومحاولة عصيان قوانين البلاد وعدم مراعاة رأى العام (وهذا كله إشارة إلى العمل يوم الأحد) مما يشير النفور بين العمال وسادتهم . كما أنه مثل خطير الأثر على الدين والأخلاق والنظام الاجتماعى . وتعتقد اللجنة أن تشغيل العامل أكثر من ١٢ ساعة فيه اعتداء

== سرست بياناً إلى مجلس العموم جاء فيه ، وهؤلاء الوكلاء من بلا كل هول مصدر مضايقة عامة ويسيتون إلى صناعة القماش ويجب القضاء عليهم ، 6-7 pp, 1685, The Case of our English wool, etc, London, ١٨٢٤
هكذا وضع أسس الإنتاج الرأسمالى فى هذه الصناعة ، ولدى العمل إلى غير حد ، وللمعمل الليلي ولو أن هذا الأخير لم يصبح عاماً فى لندن إلا بعد سنة ١٨٢٤ (التقرير الأول الخ ص ٨)

(١) Report of Committee on the Baking Trade in Ireland for 1861

على حياته المنزلية والخاصة ، ويؤدي إلى نتائج أديّة خطيرة بالنسبة إلى بيته وإلى قيامه بواجباته إزاء أسرته بصفته ابناً أو أخاً أو زوجاً أو والداً . إن العمل أكثر من ١٢ ساعة ليحطم صحة العامل ويجلب الهرم والموت قبل الأوان مما يسمى إلى أسرات العمال التي تحرم بذلك من عناية رؤسائها وعونهم في وقت تكون في أشد الحاجة إلى هذين الأمرين . (شرحه) .

بحثنا الأمر في إرلنده فإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من القنال رأينا العامل الزراعي والحراث باسكتلنده يحتاجان على العمل مدة ١٣ — ١٤ ساعة في جو شديد القسوة ، فضلاً عن العمل أربع ساعات يوم الأحد ^(١) بينما نجد في الوقت ذاته ثلاثة من رجال السكك الحديدية وهم كمسارى وسائق وإشارجي يدلون بشهادتهم عن الإرهاق في هذه المهنة أمام هيئة محلفي قاضي التحقيق بلندن . فقد وقعت حادثة سكة حديدية أودت بحياة مئات من الركاب بسبب إهمال الموظفين ، وقد صرحوا أمام المحلفين أنهم كانوا منذ عشر سنوات أي اثني عشرة سنة سابقة يعملون ثمانية ساعات في اليوم ، ولكنهم خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة كانوا يشتغلون ١٤ أو ١٨ أو ٢٠ ساعة . ونظراً لشدة ضغط حركة الركاب الخارجين لقضاء إجازاتهم يوم الأحد ، وكثرة قطر الرحلات ، كانوا يشتغلون أحياناً ٤ أو ٥ ساعة بلا انقطاع وهم مع ذلك أفراد عاديون تخونهم القدرة على العمل في وقت معين ويصيبهم الإعياء ويعجزون عن التفكير والرؤية . فما كان من المحلفين والمحترمين ، تماماً إلا أن أصدروا قرارهم بإحالة هؤلاء على محكمة الجنايات بتهمة القتل مع رجاء ينم على الصلاح بأن يعمل أصحاب السكك الحديدية الرأسماليون في المستقبل على استخدام عدد أكبر من العمال وأن يبدوا قدراً أعظم من العفة ، و إنكار الذات ، و الاقتصاد ، في استنزاف قوة العمل التي دفعوا ثمنها ^(٢) .

(١) اجتماع عام للعمال الزراعيين في لاسويد قرب إدنبره ، ٥ يناير ١٨٨٦ . « نصير العمال » ، ١٣ يناير ١٨٦٦ — وحوالي ختام سنة ١٨٦٥ بدأ في إسكتلند تكزين اتحاد العمال الزراعيين ، وهذا حادث ذو أهمية تاريخية . وفي مارس ١٨٦٧ أنسرب العمال الزراعيون بمقاطعة كنتهام وهي أشد المناطق الزراعية بالجملة خضوعاً للاستبداد والظلم مطالبين بزيادة أجورهم من ٩ أو ١٠ غلات إلى ١٢ شلناً في الأسبوع .

(٢) « صحيفة رينولدس » ، ١٨ يناير ١٨٦٦ ، وقد أخذت الجريدة تنشر أسبوعاً بعد الآخر قائمة طويلة عن حوادث السكك الحديدية تحت عنوان « حوادث فظيعة وميتة » ، « مآسى مرعبة » ، وقد علق على هذه الحوادث أحد رجال السكك الحديدية في خط ستاموردشير بقوله « يعلم كل امرئ النتائج المترتبة على عدم عناية السائق والوقاد في القاطرة . وكيف ننظر هذا من رجل اشتغل ٢٩ أو ٣٠ ساعة معرضاً لتقلبات الطقس ودون أن يتمتع بالراحة ، —

ومن هذا الجمع الخليط من أفراد يمثلون كافة المهن والأعمار من كلا الجنسين تستطيع أن ترى على وجوههم من أول نظرة طابع الإرهاق في العمل . وإنا لذا كرون مثالين آخرين بينهما أشد التناقض ولكنهما يثبتان أن الناس جميعاً سواء في نظر رأس المال ، وهذان المثالان عن حائكة وحداد .

في الأسبوع الأخير من شهر يونية سنة ١٨٩٣ نشرت كافة صحف لندن اليومية فقرة بهذا العنوان المثير « الموت بسبب إرهاق العمل » ، وهذه قصة فتاة تدعى ماري آن ووكلي البالغة من العمر عشرين عاماً . كانت الفتاة تعمل في محل حياكة محترم وتستهلها سيدة ذات اسم ظريف يقال لها إليز . وبلغ متوسط ما تعمله الفتاة ١٦ ساعة في اليوم ، أما خلال الموسم فكان العمل يستمر ثلاثين ساعة بلا انقطاع ، وكانوا يعطونها بعض المنبهات مثل الشاي والنبيذ والقهوة حتى لاتنخر من الإعياء . وإذا كانت تلك الفترة أشد الفترات في الموسم نشاطاً وكان لابد من إعداد الملابس الفخمة الرائجة للسيدات النيلات في أسرع وقت ممكن حتى يتسنى لهن الظهور في حفلة تقام تكريماً للأميرة ويلز التي وفدت من الخارج حديثاً . لهذا اشتغلت ماري آن ٣٦ ساعة بدون توقف مع ٦٠ فتاة أخرى كل ٣٠ منهن في غرفة واحدة لاتسمح لأي منهن إلا بنصف قدم مكعب من الهواء . نامت الفتيات ليلاً كل اثنتين منهن في إحدى الجحور الخائفة التي قسمت الحجرة إليهما بواسطة ألواح من الخشب (١) ويلاحظ أن هذا المحل كان

== وفيما يلي مثال كثير الوقوع : - بدأ وقاد العمل في ساعة مبكرة جداً من صباح الاثنين . وبعد أن اتم ما يزال له عمل اليوم كان قد اشتمل ١٤ ساعة ، ٥٠ دقيقة . وقبل أن يحمد الوقت لتناول الشاي استدعى للعمل وفي المرة الثانية كان قد اشتمل ١٤ ساعة ، ٣٥ دقيقة ، وبمجموع ذلك ٣٩ ساعة ، ١٥ دقيقة بدون توقف . وكانت بقية عمل الأسبوع كالآتي : الأربعاء ١٥ ساعة ، الخميس ١٥ ساعة ، الجمعة ١٤ ساعة ، السبت ١٤ ساعة ، ١٠ دقائق وبدأ يكون المجموع في الأسبوع ٨٨ ساعة ، ٤٠ دقيقة . والآن تصور ياسيدى دهشته إذ يتناول الأجر عن ٦٦ يوم ، فظن ذلك خطأ ولجأ إلى مؤذن الوقت سائلاً عما يمدونه يوم عمل فكان الجواب أن يوم العمل ١٣ ساعة للرجل الكفء (أي ٧٨ ساعة) وهنا طلب اجراً عما اشتغله زيادة عن ٧٨ ساعة في الأسبوع ولكن رفض طلبه ، واخيراً قبل له أنهم سيعطونه ١٠ بنسات ، ، (مصدر سابق ، ٤ فبراير ١٨٦٦) .

(١) صرح الدكتور Letheby طبيب لجنة الصحة بما يأتي :

« يجب أن يكون الحد الأدنى من الهواء لكل بالغ ٣٠٠ قدم مكعبة في غرفة النوم ، ٥٠ قدم مكعبة في غرفة العمل . وقال الدكتور ريتشارسن وريس أطباء أحد مستشفيات لندن « إن النسيم المشتغل بالآبرة بما في ذلك مختلف أنواع الخياطات يتعرضن لثلاثة ألوان من الشتاء وهي : الإرهاق في العمل ، نقص الهواء ، وقلة الغذاء أو سوء الهضم ... إن عمل الآبرة في الغالب . انصب للنساء منه للرجال . ولكن شدة المهنة وبخاصة في العاصمة تنحصر في أن هذه ==

من خير محال الحياة في لندن . مرضت ماري آن يوم الجمعة وماتت يوم الأحد دون إتمام العمل المتوط بها وهو ما أثار دهشة السيدة إليز . وجيء بالدكتور كينز في ساعة متأخرة إلى فراش الموت وقد أدلى بشهادته أمام المحقق قائلاً ان الموت كان نتيجة الساعات الطويلة من العمل في مكان شديد الازدحام وفي غرفة نوم صغيرة رديئة التهوية .

وكأنما أراد المحقق أن يلقي على الطبيب درساً في حسن الأخلاق فصدر قرار المحلفين معلناً أن « الفقيده توفيت من الإختناق » ، ولكن هناك من الأسباب ما يحمل على الظن بأن الوفاة قد عجل بها الإرهاق في محل شديد الازدحام الخ . وكتبت صحيفة المورننج ستار لسان حال نصيري حرية التجارة كوبردن وبرايت تقول صارخة « إن عبيدنا البيض الذين يجبرون على العمل الشاق الذي يودي بحياتهم — هؤلاء في الغالب يذوون ويموتون في صمت وسكون (١) .

== الصناعة إحتكار لست وعشرين من الراسمالين الذين ، بسبب المزايا الناجمة عن رأس المال يستطيعون ان يأتوا برأس مال كاف لاحداث الاقتصاد عن طريق العمل . ويبدو أثر هذه القوة في الطبقة كلها . فاذا كانت صانعة الملابس لها عدد قليل من العملاء تعرضت لمنافسة تحملها على ان تعمل حتى الموت وهي بالضرورة تفرض هذا الارهاق على كل من يساعدها . فاذا اخفقت او لم تحاول العمل ممثلة اضطرت إلى الائتحاق بأحد المنافات حيث لا ينقص عليها ولكنها تطعن إلى سلامة مالها . ولذا توضع في هذا المركز فانها تصبح مجرد عبد تحركه تقلبات المجتمع . والآن في البيت وفي غرفة واحدة تموت جوعاً او تعيش فيما يقرب من هذه الحالة ، ثم تشتغل ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ساعة من ساعات اليوم الأربع والعشرين في هراء لا يكاد يطاق ، وتعيش على غذاء لا يتكف هضمه . ولو كان طيباً وذلك بسبب عدم توافر الهواء . على اجماع هذه الضحايا يتغذى العمل وهو مرض ناشئ عن الهواء الفاسد ، .

(١) وجدت عيفة التيمس في هذا الحادث فرصة طيبة تدافع فيها عن ملاك العبيد الأمريكيين ضد برايت وشركاه وإليك ما ورد في مقال نشر بالعدد الصادر يوم ٢ يولييه سنة ١٨٦٨ ، « يترامى لكثير منا انه ينبغي تحميل فتاتنا على العمل إلى حد الموت مستخدمين في ذلك التهديد بدلا من الصوط اداة للارغام يكاد لا يكون لنا الحق في الخلة الشديدة على أولئك الذين ولدوا ملاكاً للعبيد والذين على الأقل حرروا عبيدهم ويكفونهم بأداء عمل خفيف ، . وبنفس الروح حملت صحيفة ستاندرد على القس نيومان هول فقالت ، « إنه هدد ملاك العبيد بالحرمان ولكنه يصلي من اجل القوم الطيبين الذين لا يشعرون بوخر الضمير وهم يجبرون ما تبقى السيارات العمومية في لندن على العمل ١٦ ساعة في اليوم لقاء اجر لا يزيد على يدفع للكلب ، . واخيراً يحج ذلك العراف توماس كارليل الذي كتبت عنه سنة ١٨٥٠ ما يلي « لقد ذهب العبقري إلى الشيطان ولكن تعاليمه باقية ، . لقد وصف الحرب الأهلية الأمريكية بهذه العبارة الموجزة فقال إنها تتلخص في أن بطرس الشمال يريد تحطيم رأس بولص الجنوب لأن بطرس الشمال يستأجر العمال ، ، باليوم . وبولص الجنوب يستأجرهم مدى الحياة ، .

Macmillan's Magazine, Jlias America in nuce

وقد جاءت هذه العبارات في المقال الصادر بعدد ٢٣ يونيو سنة ١٨٦٣ .

وايست غرف حياكة الملابس بالمكان الوحيد الذي يسوده نظام من الارهاق المميت بل إن هناك ألف مكان سواه شبيه به ، بل إننا نجد نفس الأمر في كل مكان به ، عمل ناجح يدر الربح علي صاحبه . ولنضرب مثلاً بالحداد . لو صدق الشعراء لما كان ثمت رجل أشد منه عطفاً وإتباعاً ، فهو يصحو مبكراً ويطرق الحديد حتى يتطاير الشرر وذلك قبل الشروق ويأكل ويشرب بما لا يفعله الغير . وإذا اشتغل بقصد واعتدال لكانت مهنته من خير ما يمارس الناس من الوجهة الجثمانية . ولكننا إذا تتبعناه إلى المدينة ورأينا تأثير العمل على ذلك الرجل القوى ، فإذا يكون مركزه في نسبة الوفيات في هذا البلد ؟ . ففي Marylebone يبلغ متوسط الوفيات بين الحدادين ٣١ في الألف سنوياً وهذه النسبة تزيد ١١ في الألف عن مثيلها في حالة البالغين في البلاد كلها . وهكذا نجد أن هذا العمل الذي هو بالخير جزء من الفن الإنساني والذي لا اعتراض عليه بصفته أحد فروع الصناعة الإنسانية ، يصبح بسبب الإرهاق هادماً لذلك الرجل الذي يستطيع أن يضرب ضربات عدة كل يوم ويمشي خطوات كثيرة ويتنفس كثيراً وينتج إنتاجاً كبيراً ويعيش في المتوسط ٥٠ عاماً . ولكننا نحمله على أن يعمل ويمشي ويتنفس وينتج أكثر مما يجب فتكون النتيجة أنه لكي ينتج ربع عمل زيادة عن المعتاد يموت في سن ٣٧ بدلاً من ٥٠ (١) .

القسم الرابع — العمل الزهري والليلي — نظام المناوبات

إذا نظرنا إلى رأس المال الثابت ووسائل الإنتاج من وجهة نظر خالق فائض القيمة لوجدنا أن الغاية من وجودهما امتصاص العمل ، فكل قطعة من العمل تنهي إلى جانبها مقداراً متناسباً من فائض العمل ، فإذا أخفق في تحقيق هذه الغاية لسبب وجودهما خسارة نسبية لصاحب رأس المال إذ أنهما خلال الوقت الذي يظللان فيه عاطلين يملآن مبلغاً من رأس المال قدمه صاحبه بلا نفع ولا جدوى . وتصبح هذه الخسارة إيجابية ومطلقة بمجرد أن يتطلب

— أعظم سنة ١٨٦٣ . وهكذا انفجر عطف التوري أخيراً على عمال المدن (لأن جماعة التوري لا تبدي العطف على العمال الزراعيين) . وفي داخل هذا العطف نجد الاستبعاد .

توقفها عن العمل مبالغ إضافية عند استئنافه . أما إطالة يوم العمل أكثر من اليوم الطبيعي حتى جانب من الليل فليس إلا وسيلة مخففة تطفئ إلى حد بسيط تعطش رأس المال لدم العمل الذى يتميز به الإنتاج الرأسمالى . ولما كانت هناك استحالة مادية أى جثمانية فى استغلال مقدرة الفرد على العمل ليلاً ونهاراً لهذا يحاولون التغلب على هذه العقبة الطبيعية عن طريق نظام التناوب بين العمال الذين تنهك قواهم نهاراً وأولئك الذين تنهار مقدرتهم على العمل ليلاً . ويتم هذا الإجراء بأساليب متنوعة كأن ينظم العمل بحيث يشتغل فريق ليلًا فى أسبوع ما ونهاراً فى الأسبوع الآخر .

ومن المعلوم أن هذه الطريقة سادت فى عهد شباب صناعة القطن الإنجليزية ، ولا تزال حتى اليوم مزدهرة فى صناعة غزل القطن بمنطقة موسكو ، كما أن هذه الطريقة فى الإنتاج والقائمة على استغلال الساعات الأربع والعشرين لازالت موجودة ببريطانيا العظمى فى كثير من الصناعات التى لا تزال « حرة » ، كما هو الشأن فى أفران الصهر وغيرها من المنشآت المعدنية الصناعية بانجلترا وويلز واسكتلنده . والعمل هنا يشمل جانباً من يوم الأحد إلى جانب الساعات الأربع والعشرين فى كل من الأيام الست الأخرى . والعمال يشملون الرجال والنساء والبالغين والأطفال من كلا الجنسين ، وتتراوح أعمار الأطفال والأحداث من الثامنة (بل والسادسة أحياناً) حتى الثامنة عشرة (١) وفى بعض فروع الصناعة تشتغل الفتيات والنساء بالليل إلى جانب الذكور (٢) .

وإذا ما طرحتنا جانباً الأثر الضار المترتب على العمل بالليل (٣) فإن استمرار عملية الإنتاج

(١) لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الثالث ، لندن ١٨٦٤ ص ٦٤٥ ، ٤ .

(٢) فى كل من ستافوردشير وجنوب ويلز تستخدم الفتيات الصغيرات والنساء للعمل نهاراً وليلاً على جانبي المنجم وفوق أكوام الكوك . ولاحظت التقارير المرفوعة إلى البرلمان أن مثل هذه العادة مصحوبة بشروط سيئة كثيرة . فهؤلاء الإناث اللاتي يعملن مع الرجال ، ولا يتميزن عنهم من حيث الملابس ، ويملن أجسامهن التراب والفتارة ، يتعرضن للانهايار الحلقى الناشئ عن فقدان احترام الذات الأمر الذى يستتبع هذا العمل الذى لم تعد له الآنئى ، ، . شرحه ١٩٤ ص ٢٦ . وانظر كذلك التقرير الرابع ١٨٦٥ ، ص ١٣ ونجد الأمر نفسه فى مصانع الزجاج .

(٣) يلاحظ صاحب مصنع للصلب يستخدم الأطفال فى العمل الليل ما يأتى ، ، يبدو من الغيبى أن الأولاد الذين يعملون بالليل لا يستطيعون النوم أو يحصلون على الراحة الكافية بالنهار . وإنما يجرون هنا وهناك ، - المصدر السابق ، التقرير الرابع ٦٣ ص ١٣ . وفيما يختص بأهمية ضوء الشمس بالنسبة إلى المحافظة على الجسم ونموه كتب طبيب يقول ، ، يؤثر الضوء تأثيراً مباشراً على أنسجة الجسم فيزيدها صلابة ويزيد من مرونتها ، ، . وحين تحرم الحيوانات من الضوء فإن عضلاتها تصبح لينة غير مرنة ، وتفقد القدرة المعوية طابعها نتيجة نقص =

بلا انقطاع مدى ٢٤ ساعة كاملة يتيح الفرص لتجاوز حدود يوم العمل العادى ، والمثال لذلك متوافر فى فروع الصناعة التى سلفت الإشارة إليها والتى هى مجهدة بطبيعتها . ويوم العمل بعد هذا الحد ، مخيف حقاً ، (١) على حد تعبير التقرير الرسمى البريطانى . وفى التقرير كذلك ، أن من المستحيل على العقل أن يدرك مبلغ العمل الذى تصفه هذه الصفحات والذى يقوم به أطفال تتراوح أعمارهم بين التاسعة والثانية عشرة ، دون أن يرى أن من الضرورى ألا يسمح بعد الآن ببقاء هذا الاستغلال للسلطة من جانب الوالدين وأصحاب الأعمال (٢) . وإن عادة تشغيل الأولاد بالدور ليلاً ونهاراً سواء فى الأوقات العادية أو الحالات الخاصة لا بد وأن يفتح الباب لاستغلالهم ساعات أطول مما يستدعيه الحال . وهذه الساعات طويلة بالنسبة إلى الأطفال إلى حد القسوة بدرجة يصعب تصديقها ، ولذا يحدث أن يتغيب واحد أو أكثر منهم لتسبب ما ، وحين يقع هذا يحل محلهم غيرهم من الأولاد ، وهذا النظام واضح مفهوم على ما يبدو من اجابة مدير مصانع كبيرة حين سأله كيف يشغل نخل الأولاد المتخمين عن دورهم فقال ، انك لتعلم ذلك مثلى ، واعترف بالحقيقة (٣) . وفى أحد مصانع طرق المعادن حيث يمتد العمل من ٦ صباحاً إلى ٥ مساءً اشتغل حدث أربع ليال فى كل أسبوع لغاية الساعة ٨^١ على الأقل واستمر على هذا النحو ٦ أشهر وقام آخر فى التاسعة من عمره أحياناً بالعمل فى فترات ثلاث كل منها ٢ ساعة ولما بلغ العاشرة اشتغل يومين وليلتين . وهناك ثالث ، سنه العاشرة الان . اشتغل من ٦ صباحاً حتى ١٢ مساءً مدى ثلاث ليال وحتى ٩ مساءً فى الليالى الأخرى .

== العامل المنشط ، ويبدو كأنما سبيل النمو كله يسير فى اتجاه غير سليم... وفى حالة الأطفال نجد أن التعرض الدائم للعنصر الكثير أثناء النهار ولاشعة الشمس المباشرة خلال جانب منسبه ، من ألزم الأشياء للصحة ، إذ العنصر يساعد على نقاء الدم ويزيد من صلابة الألياف ، وينشط كذلك أجهزة البصر ويذا يسبب نشاطاً أكبر فى مختلف وظائف النخاع الشوكى ، . أما الدكتور و. سترانج Strange كبير أطباء مستشفى ورستر العمومية (والذى اقتبسنا الفقرة السابقة من مؤلفه عن « الصحة » ، المنشور سنة ١٨٦٤) فقد كتب ما يأتى فى خطاب إلى مستر هورايت أحد أعضاء لجنة استخدام الأطفال ، « عند ما كنت فى لانكشير سابقاً أتيت لى الفرص لملاحظة آثار العمل الليلي على الأطفال ، وإنى بخلاف ما كان بعض أرباب الاعمال يرددونه . لا أزد فى القول بأن الأطفال الذين كانوا يخضعون لهذا النظام ، سرعان ما كانت تتأثر صحتهم » ، التقرير ٢٨٤ ص ٥٥ . وإن كون مثل هذا الموضوع يصبح عرضة لمثل هذا الجدل مما يشهد بالطريقة التى يؤثر بها الاتاج الرأسمالى فى الوظيفة الفخرية للرأسماليين ومن يلودون بهم .

(١) مصدر سابق ص ٥٧ ص ١٢ .

(٢) شرحه

(٣) التقرير الرابع ١٨٦٥ ، ص ٥٨ ، ص ١٢ .

واشتغل آخر عمره الآن ١٣ سنة من ٦ مساء حتى ظهر اليوم التالي خلال أسبوع بأ كمله وأحياناً ثلاث دورات بأكملها أى من صباح الإثنين حتى ليلة الثلاثاء ، وغيره في الثانية عشرة من عمره الآن كان يشتغل في ورشة حديد بستاقلي من ٦ صباحاً حتى ١٢ مساء لمدة أسبوعين ولم يستطع بعد ذلك أن يهمل نفس الشيء ، وحضر جورج ألسورث وعمره التاسعة إلى هنا يوم الجمعة الماضي بصفته أحد صبيان القبو . وفي صباح اليوم التالي كان علينا أن نبدأ العمل في الثالثة ولذا بقيت هنا طول الليل لاني أسكن على بعد ٥ أميال ونمت على أرضية القرن ونحى فوطتي وغطائي قطعة من جاكته ، أما الولدان الآخرون فكانوا هنا في السادسة . آه إن الحر شديد هنا . وقبل أن أفد إلى هنا اشتغلت نحو عام ببعض الورش في الجهة ، وهناك كنت أبدأ العمل أيضاً في الثالثة من صباح السبت ولكن كنت أنام في بيتي وهو على مقربة من محل عملي وفي بعض الأيام الأخرى كنت أبدأ في السادسة صباحاً وأواصله حتى ٦ أو ٧ مساء الخ^(١)

(١) المصدر المشار إليه ص ١٣ . من المختوم أن المستوى العلى لقوة عمل من هذا الطراز يجب أن يكون بالصورة التي تظهرها المحادثة التالية مع أحد أعضاء اللجنة : أرميا هاين وعمره ١٢ سنة : ، أربعة في أربعة ٨ ، أربع أربعات ١٦ . الملك هو ذلك الذي يملك كل المال والذهب . لنا ملك (وقيل له إنها ملكة) ويدعوها الأميرة الإسكندرية Alexandria قيل له إنها تزوجت ابن الملكة . ابن الملكة هو الأميرة اسكندرية . الأميرة عبارة عن رجل ، ، ولهم تيرترو عمره ١٢ سنة ، لا اسكن في إنجلترا . اظن انها ملكة ولكنى لم اعلم ذلك من قبل ، ، جون موريس وعمره ١٤ ، سمعهم يقولون إن الله خلق العالم وإن الناس جميعاً غرقوا عدا واحداً ، وسمعهم يقولون إن ذلك الواحد كان طائراً ، ، ولهم سميت وعمره ١٥ ، لا أعرف شيئاً عن لندن ، ، هنرى ماثيودان وسنه ١٧ ، كنت أتوجه إلى السكينة ولكنى لم أفعل ذلك عدة مرات في المدة الأخيرة . وكانوا يعظون عن اسم يسوع المسيح ولكنى لا أذكر أسماء أخرى كما أنى لا أعلم شيئاً عنه . لم يقتل ولكنه مات كغيره من الناس . وكان يخالف الناس في بعض الأمور لأنه كان متديناً في بعض النواحي بينما سواه ليسوا كذلك ، ، (نفس المصدر ص ١٥) ، إن الشيطان شخص طيب ولا أدرى أين يقيم ، ، — وكان المسيح رجلاً شريفاً . هذه الفتاة أخطأت في هجاء كلمة God ولم تعرف اسم الملكة ، ، — تقرير لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الخامس ١٨٦٦ ، ص ٥٥ رقم ٢٧٨ . النظام الذى وصفناه عن المصانع المشتغلة بالصناعات المعدنية تجده كذلك في مصانع الزجاج والورق . وفي الأخيرة حيث يصنع الورق بواسطة الآلة نجد أن العمل الليل هو القاعدة السائدة بالنسبة إلى جميع عمليات العمل عدا ترتيب الخرق . وفي بعض الحالات نجد أن العمل الليلي بطريق التناوب يستمر خلال الأسبوع كله فبدأ في منتصف الليل كل يوم سبت ويستمر حتى منتصف ليل السبت التالي . والذين يؤدون عمل النهار يستخدمون ٥ أيام كل منها ١٢ ساعة ويوماً واحداً طوله ١٨ ساعة ، وأولئك الذين يشتغلون بالليل يستخدمون خمس ليال كل منها ١٢ ساعة وليلة ذات ٦ ساعات — وذلك أسبوعاً بعد أسبوع . ومع هذا ففي حالات أخرى نجد أفراد كل توبة يشتغلون بالتالى —

ولنستمع الآن لنرى كيف ينظر رأس المال إلى نظام الساعات الأربع والعشرين هذا . إنه يمر في صمت على مظاهر هذا النظام المتطرفة ومساوئه القاسية التي يبعد على العقل تصديقها من حيث إطالة يوم العمل . إن رأس المال يتحدث عن هذا النظام في شكله العادى ، وإليك ما يقوله السادة نيلور وفيكروز من أصحاب مصانع الصلب ويستخدمان ما بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ شخص منهم حوالى ١٠ / دون اثامنة عشرة ومن هؤلاء عشرون فقط يعملون في الجماعات الليلية . لا يقاسى الأولاد شيئاً من الحرارة . قد تكون هذه بين ٨٦° ، ٩٠° . ففي الأكوار ومصانع طرق المعادن يشتغل العمال ليلاً ونهاراً بالتناوب ولكن بقية أجزاء العمل نهائية أى من ٦ صباحاً حتى ٦ مساءً . وفي القرن forge نجد ساعات العمل من ١٢ إلى ١٢ . ويشغل بعض العمال ليلاً دائماً بدون أى تبادل بين عملي النهار والليل ... ولا نجد فارقاً بين صحة من يعملون ليلاً بانتظام وأولئك الذين يشتغلون نهاراً . ومن المحتمل أن في استطاعة الناس النوم بطريقة أفضل إذا حصلوا على نفس فترة الراحة مما لو تغيرت ... وحوالى ٢٠ حدثاً دون الثامنة عشرة منخرطون في زمرة الجماعات الليلية ... ولم يكن في استطاعتنا الاستفتاء عن الأحداث ممن هم دون الثامنة عشرة في أداء العمل ليلاً . وينحصر الاعتراض في زيادة نفقة الإنتاج ... من الصعب الحصول على العمال المهرة والأسطوات في أية ناحية ولكن نستطيع الحصول على أى عدد من الأولاد ... ولكن نظراً لصغر نسبة الأولاد الذين نستخدمهم فإن الموضوع (أى القيود المفروضة على العمل الليلي) قليل الأهمية بالنسبة لنا (١) .

== في أيام بالتبادل ، فتشتغل مجموعة ٦ ساعات يوم الاثنين ، ١٨ يوم السبت لتكتمل الساعات الأربع والعشرين . وفي حالات أخرى خلاف هذه يسود نظام وسط بين الاثنين السابقين ، فكل الذين يعملون في مصنع الورق يشتغلون ١٥ أو ١٦ ساعة كل يوم في الأسبوع . وكتب عضو اللجنة لورد يقول إن هذا النظام الأخير ، يبدو كأنه يجمع في طياته كافة مساوئ نوبتي الساعات ١٢ ، ٢٤ ، . ويشغل في ظل هذا النظام الليلى أطفال دون الثالثة عشرة من أعمارهم وأحداث لم يبلغوا الثامنة عشرة ونساء . وأحياناً في ظل نظام الساعات الاثنى عشر يضطرون إلى العمل نوبة مضاعفة قدرها ٢٤ ساعة حين لا يأتى أفراد الفرقة التي يجب ان تحمل عملهم . ويظهر من الأدلة ان الأولاد والبنات غالباً ما يشتغلون زيادة عن الوقت المقرر (بأجر) ، بل إنهم أحياناً يعملون ٢٤ بل ٣٦ ساعة في عمل مجهد غير منقطع . وفي بعض الأحيان تشتغل البنات من سن الثانية عشرة الشهر كله مـدى ١٤ ساعة في اليوم وذلك في عملية التزجيح المتصلة المملة ، بدون اكتراث للراحة اللهم إلا فترتين أو ثلاث كل منها نصف ساعة حتى يتناولن غذائهن ، . وفي بعض المعامل حيث اقلعوا عن العمل الليلى كنظام عادى يتبع نظام العمل زيادة عن الوقت إلى الحد الأقصى المربع ، وذلك في أشد العمليات فتارة وحرارة وملا ، . لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الرابع ١٨٦٥ ص ٣٨ ، ٣٩

ويملك السادة جون براون وشركاه مصانع للحديد والصلب تستخدم حوالى ٣٠٠٠ من الرجال والأولاد ، ويؤدى جانب من العمل وبخاصة الحديد والصلب الثقيل ليلاً وفق نظام التناوب . وهاك ما يقرره مسترج . ليس أحد رجال هذه الشركة ، فى صناعة الصلب الثقيل نستخدم ولداً أو ولدين مقابل كل ٢٠ أو ٤٠ رجلاً ، وفى شركتهم أكثر من ٥٠٠ ولد دون الثامنة عشرة وثلاثهم أو ١٧٠ أقل من الثالثة عشرة . ويقول المستر اليس بصدد التغيير المقترح فى القانون « لا أظن أن هناك داعياً للاعتراض على منع من هم دون سن ١٨ من الاشتغال أكثر من ١٢ ساعة فى ال ٢٤ ، ولكننا لا نظن إمكان وضع حد فوق سن ١٢ وهى السن التى يمكن فيها الاستغناء عن الأطفال فى العمل الليل . إن الأولاد الذين يعملون فى مجموعات النهار يأخذون دورهم فى المجموعات الليلية أيضاً إذ ليس باستطاعة الرجال الاشتغال فى المجموعات الليلية فقط لأن هذا يفسد صحتهم ... ونعتقد أن العمل الليلي أسايع بالتناوب لاضرر ينجم عنه (يلاحظ أن السادة نيلور وفيركز بريان لصالح عملهما أن تغيير العمل الليلي من وقت لآخر قد يضر أكثر مما يفعل العمل الليلي المتصل) وإننا نجد الرجال الذين يقومون بهذا العمل وكذلك غيرهم الذين يؤدون عملاً آخر فى النهار ... وإن اعتراضنا على عدم السماح للأولاد دون الثامنة عشرة بالعمل ليلاً راجع إلى ما يسببه من ازدياد النفقات ، ولكن هذا هو السبب الوحيد (باللبسطة الدالة على حب الذات !) ونرى أن هذه الزيادة فى النفقات أكثر مما تستطيع الصناعة تحمله إذا أريد مواصلة بنجاح (يا للأسباب الدالة على المصلحة الذاتية) . إن الأيدى العاملة هنا قليلة وقد يزداد نقصها إذا وجد مثل هذا القانون ومعنى ذلك أن إليس براون وشركاه قد يتعون فى الارتباك الخطير حيث يضطرون أن يدفعوا لقوة العمل قيمتها الكاملة (١) .

وتدار مصانع سيكلويس للصلب والحديد التابعة للسادة كامل وشركاهم على نفس النطاق الكبير كما هو الشأن فى المنشآت المذكورة آنفاً ملك جون براون وشركاه . وقد سلم المدير المشرف على العمل شهادته كتابية إلى عضو اللجنة الحكومية مستر هوايت ، إلا أنه رأى من صالحه إخفاء النسخة الأصلية حين أعيدت إليه لمراجعتها ، ولكن لمستر هوايت ذاكرة قوية إذ تذكر ما قاله السادة سيكلويس من أن تحريم العمل الليلي بالنسبة للأطفال والأحداث « أمر مستحيل ويقرب معناه من أن يكون إغلاق مصانعهم ، ومع هذا تستخدم مصانعهم أقل من ٦/١ من الأحداث ممن هم دون الثامنة عشرة ، وأقل من ١/١ ممن لم يبلغوا الثالثة عشرة (٢) .

ويقول مستر ١٠ ن . سندرسن من شركة سندرسن اخوان وشركاهم في أتركليف إن منع العمال دون سن الثامنة عشرة من العمل لئلا سوف يؤدي إلى صعاب كبيرة أهمها ما يترتب على استخدام الرجال مكان الأولاد من ازدياد التكاليف . ولا أدري ما ذا يكون هذا ، ولكن من المحتمل أنه لن يكف أن يمكن أصحاب المصانع من رفع ثمن الصلب وبناء على ذلك سيقع العبء عليهم (بالخرابة تفكير هؤلاء القوم) لأن الرجال يرفضون دفعها . ولا يعرف المستر سندرسن الأجر الذي يدفعه للأطفال ولكن من المحتمل أن الصغار يتناولون ما بين ٤ ، ٥ شلنات في الأسبوع . . . إن عمل الأحداث من النوع الذي تسكفيه قوتهم بوجه عام (ليس على الدوام بالطبع) وبذلك لن يكن هناك أى كسب من استخدام الرجال الذين هم أشد قوة إلا في الحالات التي يكون فيها المعدن ثقيلًا . ولن يقبل الرجال ألا يكون تحت إمرتهم أولاد لأن الرجال أمثالهم يكونون أقل طاعة للأوامر . وفضلاً عن هذا لا بد للأولاد من أن يبدأوا العمل في سن الصغر حتى يتعلموا الصنعة ، ولن يتحقق هذا الهدف إذا قصرنا الأولاد على العمل النهاري « ولماذا ؟ لم لا يتعلمون الصنعة أثناء النهار فقط ؟ أين السبب الذي تدلون به ؟ نظراً لأن الرجال يشتغلون لئلا ونهاراً بالتناوب من أسبوع لآخر فانهم سينفصلون نصف الوقت عن الأولاد الذين يعملون معهم وبذا يخسرون نصف ما يحصلون عليه منهم من الكسب . والتدريب الذي يهيئونه للصبى يعتبر جزءاً من الأجر عن عمل الأولاد وبذا يمكن الرجال من الحصول على هذا العمل بسعر أرخص . فكل رجل يرغب في الحصول على نصف هذا الربح . وبعبارة أخرى يرى السادة سندرسن أنهم سيضطرون إلى دفع جزء من أجور الرجال البالغين من جيوبهم بدلاً من أن يكون ذلك عن طريق عمل الأولاد الليلي وبهذا يهبط ربح جماعة سندرسن إلى حد ما ، وهذا هو السبب الذي من أجله يقول سندرسن ان الأولاد لا يستطيعون تعلم الصنعة نهاراً (١) ويضاف إلى ذلك أن هذا يلقي عبء العمل الليلي على الذين يعملون بدلاً من الأولاد ولن يستطيعوا تحمله . وفي الحقيقة ستكون الصعاب كبيرة إلى الحد الذي يؤدي إلى الإقلاع عن العمل الليلي كلية ، وأما في فيما يختص بالعمل نفسه فإن هذا يكون مناسباً ولكن . . . غير أن السادة سندرسن لديهم ما يعملونه بجانب الصلب ، لأن صناعة الصلب ليست سوى ذريعة يخفون بها السعى إلى تكوين فائض القيمة . فأفران الصهر والمسامي والآلات والحديد والفحم الخ لها مهمة في التحول إلى صلب . إنها موجودة لتمتص فائض العمل ؛ وبالطبع أنها تمتص في ٢٤ ساعة أكثر مما تفعل في ١٢ ساعة .

(١) وفي عصرنا هذا حيث نغرم في التأمل والتعليل لا يساوى المرء شيئاً كثيراً إذا عجز عن إبداء السبب في كل شيء مهما كان السبب رديئاً وسخيفاً . وكل شيء وقع في العالم خطأ إما حادث خطأ لسبب طيب ، (هيجل ص ٢٤٩) .

إنها في الواقع تعطى جماعة سندرسن حقاً في امتلاك وقت عمل عدد معين من العمال أثناء الساعات الأربع والعشرين كلها . فإذا توقفت عن أداء وظيفتها في امتصاص العمل فقدت صفتها كرأس مال وأصبحت خسارة بالنسبة إلى آل سندرسن ، ولكن في هذه الحالة ستنشأ الخسارة بسبب بقاء الآلات عاطلة نصف الوقت . وإذا أردنا إنتاج نفس الكمية التي ننتجها الآن وفق النظام الحالي لاضطررنا إلى مضاعفة النفقات . ولكن لماذا يتمسك جماعة سندرسن بهذا الامتياز الذي لا يتمتع به غيرهم من الرأسماليين الذين يشتغلون نهاراً والذين تظل مبانهم وآلاتهم وموادهم الأولية عاطلة « أثناء الليل » ؟ هنا يمدنا أ . ف سندرسن بالإجابة تلبية عن شركائه جميعاً ، حقيقة هناك خسارة بسبب تعطيل الآلات وذلك بالنسبة للصناعات التي تدور نهاراً فقط . ولكن استعمال الأفران ينطوي على خسارة أكبر في حالتنا . فإذا ظلت دائرة لترتب على ذلك تبديد الوقود (وذلك بدلا من تبديد حياة العمال كما هو الحال الآن) ، وإن لم نبقيها كذلك لحدثت خسارة في الوقت بسبب إطفاء الزيران ، بينما خسارة وقت النوم حتى بالنسبة للأطفال في سن الثامنة كسب في وقت العمل بالنسبة لجماعة سندرسن ، وتأثر الأفران ذاتها بسبب تغيير درجة الحرارة ، بينما هذه الأفران نفسها لا تتأثر من تغيير العمل في الليل والنهار^(١).

(١) مصدر سابق ٨٥ ، ص ١٧ — يبدى بعض أصحاب مصانع الزجاج هذه المشاعر الرقيقة حين يقولون إن إعداد مواعيد منتظمة لتناول وجبات الطعام أمر مستحيل إذ لو حدث هذا لحدثت خسارة لتبديد قدر معين من الحرارة التي تشعها الأفران . ولدى عضو اللجنة هرايت الرد على هذا لأنه ليس على غرار يور وسينور ومن شاكلهم من لصوص الأدب الألمان أمثال روشير Roscher الذين تتأثر قلوبهم بمظاهر « الحرمان » ، و « إنكار الذات » ، و « القصد في الاتفاق » ، التي يبدونها الرأسماليون في إنفاق المال ، ومظاهر « الاسراف » ، الجدية بتمور ذلك والتي يظهرها نفس هؤلاء الرأسماليين في إنفاقهم للحياة البشرية . ويقول مستر هرايت « إن مقادراً معيناً من الحرارة زيادة عن المقدار المعتاد الآن قد يتعرض للتبديد إذا نظمنا مواعيد تناول الطعام في هذه الحالات ، ولكن هذا لا يعادل قيمة الخسارة الناجمة للبلاد من تبديد القوة الحيوانية في الأولاد إذ لا يحتاج لهم الوقت الكافي لتناول طعامهم في يسر مع منحهم راحة بسيطة بعد الأكل لضم الطعام ، المصدر المشار إليه ص ٤٥ — وكان هذا في « سنة التقدم » ، عام ١٨٦٥ ! ولما نقول شيئاً عن النشاط الذي يبذل في رفع الأشياء وحملها لأن الطفل الذي يشتغل في الحظائر التي يصنع فيها الزجاج عليه أثناء تأديته العمل أن يمشي ما بين ١٥ ، ٢٠ ميلاً في ٦ ساعات ! وأحياناً يستمر العمل ١٤ أو ١٥ ساعة ! وفي كثير من مصانع الزجاج هذه ، كما هو الحال في معامل الغزل بموسكو ، يتبع نظام من التناوب كل فترة فيه طوله ٦ ساعات . « خلال جزء العمل من الأسبوع لا تزيد فترة الراحة المتصلة التي يمكن الحصول عليها عن ٦ ساعات تشمل الوقت الذي يضيع في الحضور إلى العمل ومغادرته ، وفي الاغتسال واللبس وتناول وجبات الطعام بحيث لا يبقى في الواقع إلا فترة قصيرة جداً للراحة ولا يتبقى شيء للتريض في الهواء الطلق واللعب إلا إذا كان ذلك على —

النسب الخامس — النضال في سبيل يوم عمل عادي — القوانين الصادرة

منذ منتصف القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر لتطبيع مدى يوم العمل

ما هو العمل؟ وما طول الزمن الذي قد يستهلك رأس المال خلاله القوة على العمل التي يدفع قيمتها اليومية؟ وإلى أي حد يمكن إطالة يوم العمل زيادة على وقت العمل اللازم لإعادة انتاج قوة العمل ذاتها؟ لقد رأينا أن رأس المال يجب عن هذه الأسئلة الإجابات التالية: يحتوى يوم العمل على الساعات الأربع والعشرين الكاملة مع اقتطاع الساعات القلائل للراحة والتي بدونها تأبى قوة العمل عرض خدماتها ثانية. ولهذا فمن الواضح أن العامل وقوته والوقت الذي تحت تصرفه ليس إلا — بحكم الطبيعة والقانون — وقت العمل الذي يجب تخصيصه لتعدد رأس المال. أما الوقت اللازم للتعليم والنمو العقلي وأداء الوظائف الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وإبراز النشاط الجثائي والعقلي ووقت الراحة في الأحد^(١) إن هذا كله مظهر لا حقيقة له. ولكن رأس المال نتيجة جشعه غير المحدود في سبيل الحصول على فائض العمل، يمتنطى الحدود العليا ليوم العمل ويغتصب الوقت اللازم لنمو الجسم والمحافظة السليمة

== حساب النوم الضروري للأولاد الصغار وبخاصة في مثل هذا العمل الحار المجهد .. وحتى ذلك النوم القليل الآدمي يتعرض لأن يقطع حبله إذا صحا الولد ليلا أو أيقظه صوت إذا كان النوم في النهار، . ويذكر ستر هويت حالات يشتغل فيها أولاد صغار ٣٦ ساعة مرة واحدة، وأخرى اشتغل فيها أولاد في سن الثانية عشرة حتى الساعة الثانية صباحاً ثم ناموا ثلاث ساعات صحوابدها لاستئناف العمل! ويقول Tufnell , Tremenhare

اللدان وضعا صورة التقرير العام، ، ان مقدار العمل الذي يؤديه الاولاد والاحداث والفتيات والنساء خلال علمهم النهاري أو الليلي شاذ وغير مألوف للغاية، ، شرحه ص ٤٣، ٤٤ . وفي أثناء ذلك يعود الرأسمالي صاحب مصنع الزجاج من ناديه في طريقه الى بيته وهو يتغنى بالعبارة التالية ونقعه راصية ، «ان البريطانيين لن يصيروا أبداً عبيداً، . (١) . وحتى الآن في إنجلترا غالباً ما يحدث أن يحكم على العامل في بعض الجهات الزراعية بالعجن عقاباً له على العمل يوم الأحد في حديقته الصغيرة ، ولكنه إذا لم يذهب إلى معامل المعادن أو الورق أو الزجاج يوم الأحد عوقب على الاخلال بالعقد ، حتى ولو كان تخلّفه راجعاً إلى أسباب دينية ، والبرلمان المكون من المؤمنين لن يؤيد أي شكوى بشأن العمل يوم الأحد إذا كان هذا العمل يساعد على تنمية توسع رأس المال . ففي أغسطس ١٨٦٣ طالب عمال محال السمك والدجاج إلغاء العمل يوم الأحد قائلين ان متوسط علم في أيام الأسبوع ١٥ ساعة يومياً وبطلب منهم العمل من ٨ الى ١٠ ساعات يوم الأحد ، وصرح الشاكون أن بين المنافقين الارستقراطيين في اكستر هول من يشجع عمل يوم الأحد ، وهؤلاء القديسون يظهرن مسيحيهم بتحمل ما يعانيه الآخرون من الازهاق والحرمان والجوع ، وينطبق عليهم قول هوارس (Satires II, 104) ، ان الشفقة نحو الغير الذين يعرضهم الجوع بناه عما يؤدي الى خراب هؤلاء المشفقين ، .

الصحية عليه ، ويسرق الوقت اللازم لاستهلاك الهواء الطلق والاستمتاع بضوء الشمس ، ويجرى وراء الوقت المخصص لتناول الغذاء فيضمه إلى عملية الإنتاج ما استطاع إلى ذلك سبيلاً بحيث يعطى الغذاء للعامل كأن الأخير مجرد أحد أدوات الإنتاج وكما يعطى الفحم للمبغلي والشحم والزيت للآلات ، ويخفض وقت النوم العميق الضروري لاستعادة القوى الجثنائية وتنشيطها إلى عدد من الساعات الذى يستلزمه بعث الحياة من جديد فى جسم قد أصابه الإعياء الكامل . ليست المحافظة العادية على قوة العمل هى التى تعين حدود يوم العمل ، بل إن أقصى قدر يبدل يومياً من قوة العمل هو الذى يعين حدود فترة الراحة للعامل معها كانت هذه القوة مريضة ومثألة . إن رأس المال لا يعبأ بطول حياة قوة العمل لأن كل ما يعنيه إنما هو الحد الأقصى من هذه القوة الذى يمكن انسيابه خلال يوم العمل ، وهو يحقق هذا الغرض بتقصير أمد حياة العمل كما يفعل المزارع الجشع حين ينزع مقداراً أكبر من المحصول بأن يسلب الأرض خصوصيتها .

والطريقة الرأسمالية فى الإنتاج (وتقوم فى أساسها على إنتاج فائض القيمة وامتصاص فائض العمل) بواسطة إطالة يوم العمل لا تسبب انخراط قوة العمل بحسب بأن تسلبها الأحوال العادية والأدوية والطبيعية اللازمة لنموها وتمكينها من أداء وظيفتها ، بل إنها تسبب كذلك الإعياء والموت المبكرين لقوة العمل ذاتها^(١) . فهى تطيل وقت العامل فى الإنتاج خلال فترة معلومة عن طريق تقصير زمن حياته الفعلى .

ولكن قيمة قوة العمل تتضمن قيمة السلع اللازمة لا عادة إنتاج العامل أو بعبارة أخرى للبقاء على الطبقة العاملة . ولكن إذا كان جشع رأس المال فى سبيل التضخم يدعو إلى قصر حياة العامل وبالتالي مدة قدرته على العمل ، فإن القوى التى تستهلك لا بد أن تحل محلها غيرها بسرعة أعظم ولذا تزيد النفقات اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل ، كما هو الشأن فى الآلة اذ تزيد قيمة الجزء الذى يستهلك منها يومياً كلما زادت سرعة استهلاك الآلة . ومن هنا يبدو أن من صالح رأس المال نفسه أن يتجه نحو يوم العمل العادى .

إن صاحب العبد لشتره كما لشترى حصانه فاذا أضاع العبد أضاع كذلك رأس مال لا يمكن استرجاعه إلا بانفاق مبلغ جديد فى سوق الرقيق . ولكن مناطق زراعة الأرز فى جورجيا أو مستنقعات المسيسيبي قد تكون شديدة الخطر على الحياة البشرية ولكن تبديد

(١) أوردنا فى تقاريرنا السابقة أقوال عدد من رجال الصناعة المحكين مؤداهما أن العمل زيادة على الساعات

المقررة ... يميل الى انتهاك قوة عمل العمال قبل الأوان (مصدر سابق ٦٤ ص ١٣) .

الأخيرة الذي تستلزمه زراعة هذه الجهات ليس كبيراً الى الحد الذي لا يمكن تعويضه من احتياطي فرجينيا وكنتوكي . وفصلاً عن هذا ، فان الاعتبارات الخاصة بالاقتصاد في النفقات والتي قد تهىء في ظل النظام الطبيعي بعض الضمان لمعاملة انسانية بأن تجعل مصلحة السيد متفقة مع الابقاء على حياة العبد — نقول ان هذه الاعتبارات ذاتها تؤدي إلى تشغيل العبد الى الحد الأقصى ما دامت تجارة الرقيق قائمة اذ طالما كان في الامكان ايجاد من يحل محل العبد من الاسواق الأجنبية أصبح طول حياة العبد أقل أهمية من انتاجه ما دام حياً . ومن هنا كان السائد في البلاد التي تستورد العبد ان خير سبل الاقتصاد في النفقات تكون بالحصول من هذه الأدوات الآدمية على أعظم قدر من العمل والمجهود في أقل فترة من الزمن . ففي الجهات الاستوائية حيث غالباً ما تعادل الأرباح السنوية رأس المال كله المستغل في المزارع ، ترى أن حياة السود يضحي بها بدون اكتراث . فالزراعة بجزر الهند الغربية والتي طلت قروناً مشهورة بثروتها الشبيهة بالخرافات ، هي التي قضت على الملايين من أفراد الجنس الافريقي . وفي كوبا التي تعد ايراداتها اليوم بالملايين والتي يعيش فيها أرباب المزارع كالأمراء ترى ارهاقاً لا مثيل له واقعاً على الطبقة العاملة بل إنها لتجد أحياناً القضاء على جانب من أفرادها سنوياً^(١).

لكي تعلم ما تريد عن ، تجارة الرق ، عليك بقراءة « سوق العمل » وعن كنتوكي وفرجينيا اقرأ « ارلندة والمناطق الزراعية في انجلترا واسكتلندة وويلز ، وعن افريقية ، اقرأ « ألمانيا » . لقد سمعنا كثيراً أن الارهاق انقص عدد الخبازين في لندن ، وبرغم هذا فسوق العمل بلندن مزدحمة دائماً بطلاب الموت في المخابر من الألمان وغيرهم . وصناعة الفخار من الصناعات التي يقصر عمر المشتغلين فيها . فهل هناك نقص في عدد الفخاريين ؟ ها هو جوسيا ودجود مخترع صناعة الفخار الحديثة والذي كان في الأصل عاملاً ، يقول^(٢) سنة ١٧٨٥ أمام مجلس العموم ان هذه الصناعة كانت تستخدم ما بين ١٥,٠٠٠ ، ٢٠,٠٠٠ وفي سنة ١٨٦١ بلغ عدد سكان المناطق المشغلة بهذه الصناعة في انجلترا ١٠,١,٣٠٢ وقد عاشت صناعة القطن منذ ٩٠ عاماً .. لقد عاشت مدى ثلاثة أجيال من الشعب الانجليزي ، وأعتقد أنني استطيع أن أقرر مطمئناً أنها قضت خلال هذه الفترة على تسعة أجيال من عمال المصانع^(٣) .

(١) كينتر ، The Slave Power ، ص ١١٠ - ١١١

(٢) John Ward : History of the Borough of Stothe-upon - Trent ،

London, 1843, p. 42.

(٣) فران ، خطاب في مجلس العموم ٢٧ أبريل ١٨٦٣

لا شك أنه في فترات معينة من النشاط الكبير حدث نقص في سوق العمل كما في سنة ١٨٣٤ مثلا ، ولكن في تلك الحالة كان أصحاب الصناعات يطلبون من الموظفين المشرفين على تنفيذ قانون الفقراء أن يعيشوا إليهم ، بالفائض من السكان في المناطق الزراعية الواقعة إلى الشمال ، حيث يمتصهم أرباب الصناعات (١) ، ولهذا عين وكلاء بموافقة هؤلاء الموظفين وأنشئ مكتب بمنشستر ترسل إليه قوائم بأسماء العمال في المناطق الزراعية والذين يطلبون عملا وتسجل أسماؤهم في دفاتر أعدت لذلك .

وكان أرباب الصناعات يتوجهون إلى المكتب لاختيار من يشاؤون وبعد ذلك يعطون التعليمات بإرسالهم إلى منشستر ، وهم يرسلون بعد ذلك كبريات السلع بواسطة القنوات أو العربات ، بينما تذهب جماعات من هؤلاء العمال سيرا على الأقدام ، ولهذا ضل بعضهم الطريق وكان هلكا من الجوع . وقد نما هذا النظام حتى صار حرفة أو تجارة منتظمة ، قد يصعب على هذا المجلس أن يصدق هذه الأقوال ، ولكني أقرر أن هذا الاتجار في الأجساد الآدمية كان قائما ، ويرسل القوم بانتظام إلى أرباب الصناعات (في منشستر) كما يباع العبيد لمتجعي القطن بالولايات المتحدة . . في سنة ١٨٦٠ بلغت تجارة القطن أوجها . ووجد رجال الصناعة نقصا في الأيدي العاملة من جديد ، فأرسلوا إلى « وكلاء اللحم البشري » ، كما كانوا يدعون . وأرسل هؤلاء الأخيرون في طلب العمال من جنوب إنجلترا ومراعى دورستشير وغابات ديفونشير ، ورعاة الخنازير في ولتشير ، ولكن كان سعيهم عبثا إذ قد امتص السوق الفائض من السكان . وعندما عقدت المعاهدة مع فرنسا قالت صحيفة Bury Guardian إن في استطاعة لانكشير أن تستخدم ١٠٠,٠٠٠ زيادة عما لديها ، وستنشأ الحاجة إلى عدد يتراوح بين ٣٠٠,٠٠٠ - ٤٠٠,٠٠٠ . ولما أخفق أولئك الوكلاء ومندوبوهم في المناطق الزراعية ، جاء وفد من لندن وقابل السيد المحترم (المسترفليز رئيس لجنة قانون إعانة الفقراء) بقصد الحصول على الأطفال الفقراء من الأماكن التي يقيمون بها وذلك سداً لحاجة مصانع لانكشير (٢) .

(١) « تلك هي نفس الكلمات التي استعملها رجال صناعة القطن » ، (شرحه) .

(٢) شرحه - اضطر المستر Villiers ، حسب التمييز القانوني ، إلى رفض التماس أصحاب المصانع ولكن استطاع الآخرون ادراك غايتهم بفضل بحالة السلطات المحلية المشرفة على تنفيذ قوانين الفقراء . ويعلم المفتش رد جراف أنه في هذه المناسبة لم يكن النظام الذي عومل فيه الأيتام والأطفال الفقراء على أنهم صياد مصحوباً بالمساوىء القديمة ، (راجع بشأنها انجلز - مصدر سابق) . ولكن أسمى استعمال هذا النظام في حالة واحدة نيا يختص بعدد من الفتيات والنساء الشابات جى من المناطق الزراعية بأسكتلندة الى لانكشير وشيشير . في ظل هذا النظام كان صاحب المصنع يتعاقد لمدة محدودة مع السلطات المحلية المشرفة على تنفيذ قوانين الفقراء ، وكان عليه خلال

إن الذى تدل عليه تجارب صاحب رأس المال وجود فائض دائم من السكان ، وبعبارة أخرى فائض بالنسبة إلى المطالب الوقتية لرأس المال الذى يمتص فائض العمل مع أن هذه الزيادة وليدة أجيال من البشر يحل الواحد منها مكان الآخر ويختطفه الموت فى وقت مبكر (١) والواقع أن التجارب تدل الرجل الذكى القوى الملاحظة على مدى السرعة والقوة اللتين ينتزع بهما الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج قوة الشعب مع أن تاريخ هذه الطريقة فى الإنتاج يرجع إلى الأمس فقط . وتظهر لنا التجارب كذلك أن انحطاط سكان المناطق الصناعية إنما يؤخره استمرار امتصاص العناصر الأولية من البلاد والتي لم تفسد بعد . وهذه التجارب ترينا كيف أنه برغم الهواء النقى ومبدأ الانتخاب الطبيعى العظيم الأثر فى صفوف العمال والذى لا يسمح إلا ببقاء الأصالح فى العمال قد بدأوا فى الانقراض (٢) وإن رأس المال الذى

== هذه الفترة أن يد الأطفال بالغذاء والكساء والمسكن ، فضلاً عن مبلغ صغير من التقوى . وإن ما سنا نقله عن رد جراف له أهمية إذا ذكرنا أن سنة ١٨٦٠ من أعظم السنوات رخاء بالنسبة لصناعة القطن وخاصة لأن الأجور كانت مرتفعة أكثر من المعتاد بسبب ندرة العمل ، وكان ذلك الطلب الاستثنائى على العمل مصحوباً فى نفس الوقت بنقص السكان فى أرنلند ، والهجرة التى لم يسبق لها مثيل من الجهات الزراعية باسكتلندة وإنجلترا إلى استراليا وأمريكا ، ونقص مطلق فى عدد السكان ببعض الجهات الزراعية بإنجلترا سبب الانحطاط الفعلى فى قوة العمال الزراعيين الحيوية ، ومن جهة أخرى إلى أن المتجارين فى اللحم الأذى قد استفدوا العنصر الصالح من الأهلين . وبرغم هذا يحدثنا رد جراف عن الطلب على هذا النوع من العمل لانه عمل على القيمة . كان أجر الولد الذى سنه ١٣ عاماً ٤ شلنات فى الأسبوع . ولكن بأربع شلنات أسبوعياً للفرد الواحد لم يكن فى الامكان اعداد المسكن والغذاء والكساء والعناية الطبية والإشراف الصحيح لعدد من هؤلاء الأولاد يتراوح بين ٥٠ ، ١٠٠ ، ، (تقادير ٣٠٠٠ أبريل ١٨٦٠ ص ٢٧) - ولكن نرى المستر رد جراف أن يحدثنا كيف يستطيع العامل نفسه أن يبيع كل هذه الثمن لأطفاله من أجورهم التى تبلغ ٤ شلنات لكل منهم فى الأسبوع حين يعجز صاحب المصنع عن ذلك مع أن هؤلاء الأطفال يأكلون ويسكنون بالاشتراك . ويجب أن أتبه إلى أن صناعة القطن الانجليزية منذ امتداد مفعول قانون المصانع لسنة ١٨٥٠ إلى هذا الميدان يجب أن تعتبر الصناعة النموذجية فى إنجلترا ، والعامل الانجليزى فى هذه الصناعة أفضل حالاً من زميله بالمقارنة من كافة الوجوه ، يشتغل عامل المصانع الروسى ما يزيد عما يشتغله منافسه الانجليزى بمقدار ١٠ ساعات فى الأسبوع ، أما إذا اشتغل على نوله وفى بيته لا يقتصر عمله حتى على هذه الساعات الإضافية ، (تقادير أكتوبر ١٨٢٣ ص ١٠٣) . وقد سافر رد جراف إلى أوروبا بعد المعرض الصناعى (١٨٥١) وزار بلدانها وبخاصة فرنسا وألمانيا لبحث أحوال العمل فى المصانع بالمقارنة . ويحدثنا عن العامل الروسى أن أجره يكفيه للعيشة البسيطة ومظاهر الترف الفضيلة التى اعتادها مع أنه يشتغل بجد ، ولهذا فركزه دون مركز العامل الانجليزى (تقادير ٣١ أكتوبر ١٨٥٣ ص ٨٥) .

(١) يموت المرحقون بالعمل بسرعة غريبة ولكن أماكن الذين يهلكون تتلى فى الحال ولا يحدث أى تغيير فى المنظر بسبب كثرة تغيير الأشخاص ، ، ج . ١ . ويكفيلد : إنجلترا وأمريكا ، لندن ١٨٢٣ ج ١ ص ٥٥ .

(٢) Public Health, Sixth Report of the Medical Officer of the Privy Council, 1863, London 1864.

لا تؤثر فيه آلام العمال المحيطة به لايهم كثيراً بما سيتمخض عنه المستقبل من تناقص الجنس البشرى . إن كل شخص يعلم أن الكارثة آتية ولكن كلا يأمل أن تقع على رأس جاره بعد أن يكون هو قد جمع الذهب وأخفاه في حرز أمين . إن شعار كل الرأسماليين وكل الأمم الرأسمالية « وبعدي الطوفان » . ولهذا فرأس المال لا يعبأ بصحة العامل أو طول حياته إن لم يرغم على ذلك من قبل المجتمع ^(١) فإذا ارتفع الصوت منذراً شاكياً من الانهيار الجثماني والعقلي والموت المبكر والعذاب الناشئ عن الارهاق في العمل كان الرد : ألينبغي أن ننتهز هذه مادامت تزيد أرباباً حننا ؟ ولكن إذا نظرنا إلى هذه المسائل بوجه عام لوجدنا أن هذا لا يتوقف في الحقيقة على حسن النية أو سوءها من جانب الرأسمالي الفردى . إن المنافسة الحرة تبرز القوانين السكائمة في الإنتاج الرأسمالي على صورة قوانين خارجية قاهرة لها سلطان على الفرد الواحد من الرأسماليين ^(٢) .

== وهذا التقدير يعالج بوجه خاص أحوال العمال الزراعيين ، ويحدثنا أن مقاطعة سذرلند كانت تشتهر بأنها موطن الرجال والجنود الشجعان ولكن التحقيق أثبت انحطاط السكان . ففي أصبح الأماكن على سفوح التلال المواجهة البحر تجد وجوه أطفالهم الجائعين مصفرة كما لو كانوا في جو لندن الفاسد

W.T. Thornton : Overpopulation and its Remedy, pp. 74 — 75.

(١) ،، ولكن برغم أن صحة السكان عامل هام بالنسبة لرأس المال ، إلا أننا نخشى أن نقول ان الذين يستخدمون هذا العمل لم يكتفوا على القدر اللازم من الاستئناء كي يحافظوا على هذا الكثر ، ينموه ... وقد أرغم أصحاب المصانع أن يرأعوا صحة العمال ،، (الشمس ، ٥ نوفمبر ١٨٦١) — « أصبح أهل West Riding القوم الذين يمدون الجنس البشرى بالكساء ... ولكن صحة العمال وكان لابد من أن ينحط الأهلون في أجيال قلائل ، ولكن بدا رد فعل إذ حدد قانون لورد شافنبري ساعات العمل للأطفال ،،

Report of the Registrar General, October, 1861.

(٢) ولهذا السبب نجد في بداية سنة ١٨١٣ أن ٢٦ شركة تملك معامل واسعة لصنع الأدوات النخارية في ستافوردشير (ومنها شركة Josiah Wedgwood & Sons ترسل النحاساً تطلب فيه اصدار تشريع لان المنافسة من جانب غيرهم من الرأسماليين جعلت من المستحيل عليهم ان يقوموا ، بحض رغبتهم ، بتجديد عمل الاطفال الخ ،، وبقدر ما تأسف على الشرور المألوفة الذكر فلن يكن في الامكان منها عن طريق الاتفاق بين رجال الصناعة . . ونظراً لهذه الاعتبارات نعتقد بالحاجة الى اصدار تشريع ،، (لجنة تشغيل الاطفال ، التقرير الاول ١٨٦٣ ص ٢٢٢) . ولنذكر مثلاً حديثاً بارزاً في مغزاه . ففي اثناء فترة من النشاط في صناعة القطن نجد ان الارتفاع في ثمن القطن جعل اصحاب مصانع المنسوجات في بلاكول على تقصير ساعات العمل في مصانعهم ، وثم هذا باتفاق فيما بينهم لمدة محدودة تنهى في نهاية نوفمبر ١٨٧١ . وترتب على هذا الاتفاق نقص الانتاج فانهز زملائهم الذين يفوقونهم ثراً . ويمكن معامل للفرل والنسيج ، الفرصة لتوسيع نطاق اعمالهم واجتباء الارباح على حساب الشركات الاقل منهم . وهنا حرضت الاخيرة العمال على المطالبة بيوم عمل طوله ٩ ساعات ووعدهم بالمساعدة المالية تأييداً لهم !

إن تقرير يوم العمل العادى نتيجة صراع دام قرونا بين صاحب رأس المال والعامل . ويظهر لنا هذا الصراع اتجاهين متناقضين كما يبدو من مقارنة تشريع المصانع الإنجليزي الصادر فى أيامنا بقوانين العمل الإنجليزية السائدة من القرن الرابع عشر حتى منتصف الثامن عشر (١) فبينما قوانين المصانع الحديثة تعمل قهراً على تقصير يوم العمل كانت قوانين العصور السابقة تزيد طوله قهراً . ولا شك أن ادعاءات رأس المال فى نشأته حين يحصل على حق امتصاص مقدار كاف من فائض العمل لاجرم العلاقات الاقتصادية بل بتأييد الدولة له . تبدو متواضعة جداً أمام الامتيازات التى يضطر إلى منحها حين يدخل فى دور النمو . لا بد من انقضاء قرون قبل أن يوافق المامل « الحر » — بفضل تطور الإنتاج الرأسمالى — على أن يبيع حياته العاملة ومقدرته على العمل مقابل ثمن ضروريات الحياة ، ومن هنا من الطبيعى إن إطالة يوم العمل ، الأمر الذى حاول رأس المال بمساعدة الدولة منذ منتصف القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر أن يفرضه على العمال البالغين ، يتفق مع تقصير يوم العمل الذى أقدمت عليه الدولة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لمنع تحويل دم الأطفال الى رأس مال . وفى ولاية ماساشوستس وهى أكثر ولايات الجمهورية الأمريكية الشمالية حرية حتى عهد حديث تجد أن ماصار بحكم القانون حداً لعمل الأطفال دون الثانية عشرة كان بانجلترا حتى القرن السابع عشر يوم العمل العادى بالنسبة الى أرباب المهن والعمال والحدادين الأقوياء الجسم (٢) .

فقانون العمل الأول الصادر فى عهد إدورد الثالث سنة ١٣٤٩ كانت الحجة فى صدوره الرأى العظيم الذى قضى على عدد كبير من السكان بحيث بلغت صعوبة الحصول على العمال

(١) لم تلغ قوانين العمل Labour Statutes (ولها مثيل فى فرنسا والاراضى الواطنة) فى انجلترا الا سنة ١٨١٣ وان كانت التغييرات فى طريقة الإنتاج ابطلت مفعولها قبل ذلك بزمان طويل .

(٢) « لا يجوز تشغيل طفل دون ١٢ سنة من عمره أكثر من ١٠ ساعات فى اليوم الواحد فى أى منشأة صناعية » ، General Statutes of Massachusetts 63, cap. 12

(صدرت فيما بين ١٨٣٦ ، ١٨٥٨) . وفى ولاية نيويورك يعد يوم العمل الثانوى عبارة عن العمل ١٠ ساعات يومياً فى مصانع القطن والقشور والحرير والورق والزجاج والكتان وفى مصانع الحديد والنحاس اليدوية ، ويحرم تشغيل الحدث أكثر من ١٠ ساعات يومياً أو ٦٠ ساعة فى الاسبوع ، وكذلك يحرم قبول الذين سنهم دون ١٠ سنوات بصفهم عمالا فى أى مصنع بالولاية

An Act to Limit the Hours of Labour, etc. 61 & 62 Law of March 11, 1855
وفى ولاية رود ايلند لا يشتغل المدن الذى يتراوح عمره بين ١٢ ، ١٥ سنة أكثر من ١١ ساعة فى اليوم الواحد فى أى منشأة صناعية ، ويحرم العمل بالنسبة له قبل ٥ صباحاً وبعد ٧/٣ مساءً .

Revised Statutes of the State of Rhode Island, cap. 99 § 23, July, 1 1877

للعمل بشروط معقولة حداً غير محتمل^(١) كما عبر عن ذلك أحد كتاب جماعة التورى (ويراد بهذا الثمن الذى ينرك لأصحاب الأعمال مقداراً معقولاً من فائض العمل) . ولهذا السبب حدد القانون الأجر وحدود يوم العمل . وتكرر الأمر الأخير وهو الذى يعيننا فى القانون الصادر سنة ١٤٠٦ فى عهد هنرى الثامن ، وقد حدد يوم العمل بالنسبة للصناع وعمال الحقول من الخامسة صباحاً حتى السابعة والثامنة مساءً وذلك خلال المدة الممتدة من مارس إلى سبتمبر؛ أما فترات الطعام فعبارة عن ساعة الافطار ، ١ ١ للغداء ، ١ ١ للراحة بعد الظهر ، وذلك ضعف المقرر فى قوانين المصانع السابقة الآن (٢) . ويستمر العمل شتاء من ٥ صباحاً حتى حلول الظلام بما فى ذلك فترات تناول الطعام . ويتعرض قانون ١٥٦٣ الصادر فى عهد إليزابيث لطول يوم العمل بالنسبة لجميع العمال والمستأجرين بأجر أسبوعى أو يومى ، ولكسته حدد فترات الأكل بساعتين ونصف الساعة صيفاً وساعتين شتاء ، وهو يجعل وقت الغداء ساعة ولا يسمح لراحة بعد الظهر إلا بنصف ساعة . وذلك منذ منتصف مايو حتى منتصف أغسطس . وتقرر كذلك خفض بنس واحد من الأجر مقابل غياب ساعة عن العمل . غير أن الأحوال من الناحية العملية كانت أكثر ملاءمة للعمال منها حسب نص القوانين . فها هو وليم بى أبو الاقتصاد السياسى والذى يعتبر إلى حد ما مؤسس علم الإحصاء يقول فى مؤلف له نشر فى الثلث الأخير من القرن السابع عشر : إن العمال (ويقصد بهم من يشتغلون فى الحقول) يعملون ١٠ ساعات فى اليوم ويتناولون ٢٠ وجبة فى الأسبوع بمعدل ٣ فى كل من أيام العمل

(١) Sophisms of Free Trade (الطبعة السابعة ، لندن ١٥٨٠ ص ٢٠٥ ، الطبعة التاسعة ٢٥٣) . . . ومع ذلك يعترف نفس الكاتب بأن : « القوانين التى أصدرها البرلمان لتنظيم الأجور بقيت مدى ٤٦٤ عاماً وإن كانت ضد المصالح لصالح رب العمل . وزاد عدد السكان ، وحيث أن هذه القوانين أصبحت حكمة عبثاً قليلاً وغير ضرورية » (شرحه ص ٢٠٦) .

(٢) يلاحظ J. Wade . بصدد هذا القانون ، من العبارة الآتية الذكر يبدو أنه فى سنة ١٤٩٦ كان الغداء يعد بمعدل ثلاث دخل الصانع artificer ونصف دخل العامل ، الأمر الذى يدل على تمتع الطبقات العامة بقدر من الاستقلال اعظم مما هو عليه الآن ، واليوم يجد أن نسبة نفقات المأكل والمساكن إلى اجور الصناع والعمال اعلى مما كانت عليه .

History of the Middle and Working Classes, p. p. 24, 25 & 577.
ويقال بأن هذا الاختلاف يتوقف على تغيير فى الاعمان النفسية للغذاء والكساء ، ولكن هذا رأى لا يمكن ان يؤيده كل من القى حتى النظرة السريعة العابرة على Chronicon pretiosum etc. (الطبعة الاولى ، لندن ١٧٠٧ ، الطبعة الثانية لندن ١٧٤٥) . (للأشقف فليود)

واثنين في يوم الأحد . ومن هذا يتضح أنه إذا استطاعوا الصوم في ليالي الجمعة وتناول العشاء في ساعة ونصف فإن العمل بزيادة قدرها ١/٢ والانفاق بمقدار يقل ١/٢ يجعلان في الإمكان جباية (الضريبة) المذكورة آنفاً^(١)، ألم يكن الدكتور أندرو على حق حين قال إن قانون الساعات الإثني عشرة الصادر سنة ١٨٣٣ فيه رجوع عما كان عليه في العصور المظلمة ؟ وهذا حق لأن التنظيمات التي يشملها القانون الذي أشار إليه يتي تنطبق على الصبيان ، أما حالة الأطفال حتى في نهاية القرن السابع عشر فيمكن أن ندرکہا من الشكوى الآتية : ليست العادة عندهم (أي في ألمانيا) أن يقيدوا الصبي مدة سبع سنوات كما هو الشأن في هذه المملكة ، فالمتوسط عندهم ثلاث أو أربع سنوات ، والسبب في ذلك أنهم هناك يعلمون الأطفال منذ المهد حرفة أو أعمالاً مما يجعلهم أكثر استعداداً وبأتمالي أقدر على التضوج والمهارة في العمل . أما هنا فلا يدرّب الأطفال على شيء قبل أن يصبحوا من زمرة الصبيان apprentices وبهذا يصبح تقدمهم بطيئاً ويتطلبون وقتاً أطول ليتسنى لهم الوصول إلى درجة السكّال التي يبلغها أرباب المهن المدربون الناضجون^(٢) ومع هذا نجد أنه خلال معظم القرن الثامن عشر حتى عهد الصناعة

Political Anatomy of Ireland, 1672, 1691 edition, p. 10, Verbum (١)

Sapientii (ملحق على الحرائب) .

A Discourse concerning Mechanic Industry Collection of State (٢)

Tracts Published during the Reign of King William III, London 1706, vol. II pp. 130 et seq., 1689

وإن ماكولاي الذي شره التلويح الانجليزي لمصلحة الحريج والبرجوازية ليهد مسئولاً عن الأغنية «هاخبة الآنية : « وعادة تغيب الأطفال قبل الاوان ... انتشرت في القرن السابع عشر إلى حد لا يشمل التصديق بالقياس إلى مدى نظام الصناعة البدوية ، ففي نورثس ... مقر صناعة عمل القماش كانوا يعدون طفلاً في السادسة من عمره صاماً للعمل . وتجد كتاب ذلك العصر ومنهم نفر من ذوى النفوس الخيرة يذكرون في فرح ان صغار الاولاد والبنات بتلك المدينة كانوا يتجهون ثروة تزيد بمقدار ١٢٠٠٠ جنيه سنوياً عما يلزم لمعيشتهم . وكلما دققنا دراسة التاريخ الماضي ازدادنا اختلافاً عن رأى اولئك الذين يخيل إليهم ان عصرنا هذا قد ولد شروطاً اجتماعية جديدة .. إن الجديد هو الذكاء والانسانية اللذان يعالجان هذه الشرور ، (تاريخ إنجلترا ج ١ ص ٤١٩ - ٢٠) . وكان لماكولاي ان يقول إلى سائب هذا ان « ذوى النوايا الطيبة للغاية » ، من اصدقاء التجارة في القرن السابع عشر يرون « في غبطة » ، كيف كان طفل في الرابعة من العمر يجبر على العمل في إحدى بيوت الفقراء . وان هذا المثال عن « إظهار المفضيلة » ، نجده في كافة الكتب ذات الروح الانسانية من نوع ماكولاي وذلك إلى عهد آدم سميت . حقيقة عند حلول الصناعة البدوية مكان الحرف البدوية تبدأ الآثارات التي تتم عن استغلال عمل الأطفال وإن كان هذا الامر موجوداً من قبل بين اهل الريف إلى درجة تتناسب مع الظلم الواقع على الزراع . إتانا لا نخطئ =

والآلات الحديثة لم يتمكن رأس المال في إنجلترا من الاستيلاء على أسبوع العامل كله مقابل دفع القيمة الأسبوعية لقوة العمل ، اللهم إلا إذا استثنينا العمال الزراعيين . والواقع أن تمكن العمال من أن يعيشوا الأسبوع كله على أجر أربعة أيام لم يبد سبباً كافياً يحملهم على العمل في اليومين الآخرين للرأسمالي . وقد انقسم الكتاب الاقتصاديون ؛ فالمدافعون عن مصالح رأس المال يحملون على هذا العناد بطريقة غاية في العنف والوحشية ، بينما وقف فريق آخر موقف الدفاع عن العمال . ولنستمع مثلاً إلى الخلاف الذي نشب بين بوستلويت الذي كان لكتابته « قابوس التجارة » شهرة في أيامه لا تقل عن شهرة ماك كولوخ وماك جريجور اليوم ، وبين مؤلف « مقال عن التجارة » الذي سبق أن اقتبسنا منه (١) .

يقول Postlewayt من بين أمور أخرى « لانستطيع أن نضع حداً لتلك الملاحظات القليلة دون أن نلاحظ هذه الملاحظة البالية التي في أفواه الكثرين وهي أن الفقراء المجددين إذا استطاعوا الحصول على ما يكفيهم للبقاء على ذواتهم في خمسة أيام فلن يشغلوا الستة أيام كلها . ومن هنا يستنتجون ضرورة رفع أسعار ضروريات الحياة عن طريق الضرائب أو بأية وسيلة أخرى حتى نرغم أرباب الحرف والصناع على أن يبدلوا بمجهوداً خلال ستة أيام من الأسبوع بلا انقطاع . وليسمح لي أولئك الساسة العظام أن أخالفهم في عاطفتهم وهم الذين

برؤية المال من جانب رأس المال في هذه الناحية ، ولكن الأمثلة عليه نادرة نادرة الأطفال ذوي الرأين ، ولهذا السبب يحسبوا . أسواق التجارة ، في فرح وبردتها جديرة بالذكر والاعجاب ويوصون بها معاصريهم وخلفاءهم . وما كولاى هذا نفسه ذلك المداخ الاسكتلندي يقول « لا نسمع اليوم إلا عن الرجوع إلى الوراء ، ولكننا لا نرى إلا التقدم » . يا لها من أعين ، يا لها من أذان بوجه خاص !

(٢) . مؤلف هذا المقال (وهو غير معروف الاسم) شديد العنف في حملاته على العمال ، وقد حذا نفس المدون في كتاب سابق له باسم Considerations on Taxes, London, 1765 وبولونيوس آرثرينج ذلك للثراء الاصحاحى ينتهى إلى هذا القليل . ومن أشهر من دافع عن العمال تذكر يعقوب فاندلنت

Money answers all Things, London 1734

رئانانيل فورستر An Inquiry into the Causes of the Present Prices of Commodities, London, 1766 والدكتور برايس ، وبخاصة بوستلويت في ملحق بكتابته

Universal Dictionary of Trade and Commerce

وكذلك في Great Britain's Commercial Interest Explained and Improved. الطبعة الثانية ، لندن ١٧٥٩ — وتجد حقائق المسألة في مؤلفات كثير من الكتاب المعاصرين أذكر منهم

Josiah Tucker

يدلون بحجج ترمي إلى استبعاد الطوائف العاملة في هذا البلد استبعاداً أبدياً ، ناسين المثل العام عن العمل دون الترفيه ... » ألم يفتخر الإنجليز بمهارة أرباب الحرف والصناع وحذقهم بما أكسب السلع الإنجليزية حتى اليوم سمعة طيبة بوجه عام ؟ فإلى أى شىء يرجع ذلك ؟ إنه لا يرجع إلا إلى ما درج عليه هؤلاء العمال من التخفيف عن أنفسهم بوسائلهم الخاصة ! فلو أنهم أرغموا على العمل ستة أيام في الأسبوع أما كان هذا قيناً أن يخدم حذقهم ويجعلهم أغنياء ويقضى على سمعتهم بدلا من الإبقاء عليها وكل هذه النتائج السيئة كانت تترتب على هذا الاستبعاد الأبدى ؟ وأى نوع من الصنعة تنتظره من أمثال هذه الحيوانات التي تساق قسراً ويعتف إلى العمل ؟ إن كثيرين منهم يعملون في أربعة أيام ما يعمل زملاؤهم الفرنسيون في خمسة أو ستة أيام . ولكن إذا كنا نسعى إلى استرقاق العمال الإنجليز فهناك الخوف من هبوطهم إلى مادون مستوى الفرنسيين . ألسنا نعزو شهرة رجالنا في الحرب إلى لحم البقر الإنجليزي المشوى والبودنج الذى يتناولونه إلى جانب روح الحرية الدستورية التي ينعمون بها ؟ ولماذا لا يكون تفوق عمالنا وصناعنا في مهارتهم وحذقهم راجعاً إلى ما يتمتعون به من حرية في توجيه أنفسهم على طريقتهم الخاصة بهم ؟ وإني لآمل أننا لن نرغم أبداً على حرمانهم من هذه الامتيازات ومن هذه المعيشة الطيبة التي تتولد عنها مهارتهم وشجاعتهم^(١) . وهذا يجب مؤلف (مقال عن التجارة) بقوله : إذا تراءى لنا أن جعل اليوم السابع من كل أسبوع إجازة نظام سماوى كما يتضمن هذا تخصيص الأيام الستة الأخرى للعمل فذن ليس من القسوة أن نطبق ذلك . إن القول بأن الجنس البشرى ميال بطبعه إلى الراحة والكسل ذلك على صدقه التجارب المؤلمة وسلوك طوائف الصناع لدينا الذين لا يعملون في المتوسط سوى أربعة أيام إلا إذا اضطروا إلى غير ذلك بسبب ارتفاع أثمان المؤن — فلو رددنا ضروريات الحياة إلى معيار واحد ومثال ذلك أن ندعوها جميعاً قحاً . فلو فرضنا ... أن البوشل من القمح يساوى ه شلنات وأن الصانع يكسب شلناً عن عمله فإنه سيضطر إلى العمل خمسة أيام فقط في الأسبوع . وإذا كان سعر البوشل ه شلنات فلن يشتغل سوى ه أيام . ولما كانت الأجور في هذا البلد أعز بالنسبة إلى أثمان الضروريات . . . فإن الصانع الذى يشتغل ه أيام يجهد لديه فائضاً يمكنه من التعطل والكسل بقية الأسبوع . وإني لآمل أن أكون قد أوضحت أن تقرير العمل ه أيام في الأسبوع ليس استبعاداً . . إن عمالنا يفعلون ذلك وتدل الظواهر على أنهم

أسعد الفقراء العاملين لدينا (١) ولكن أهل هولنده يفعلون ذلك في الصناعات ويبدو عليهم أنهم شعب سعيد ويفعل الفرنسيون ذلك حين لا تتدخل الأجازات (٢) .

ولكن هذا الشعب تساوره فكرة أنه بسبب كونه إنجليزياً له حق طبيعي في أن يكون أكثر حرية واستقلالاً من أى شعب آخر في أوروبا . وهذه الفكرة بقدر ما قد تؤثر في شجاعة قواتنا قد تكون ذات نفع ، ولكن كلما قل هذا الشعور لدى الفقراء الصناع كان ذلك خيراً لهم وللدولة . . على العمال ألا يظنوا أنهم مستقلون عن هم أعلى منهم . إن من الخطر الشديد أن تشجع الجماهير في دولة تجارية كهذه حيث $\frac{٧}{٨}$ السكان ممن لا يملكون شيئاً . ولن يكن العلاج كاملاً إلا إذا قنع عمالنا بالعمل ستة أيام بنفس الأجر الذى يتناولونه الآن في أربعة أيام (٣) . ولتحقيق هذه الغاية ، وللقضاء على الخمول والفساد والإفراط ، ولتنمية روح الجهد والعمل ، وخفض سعر العمل في مصانعنا وتخفيف عبء ضريبة الفقراء المفروضة على الأرض ؛ نجد صاحبنا يقترح : وضع العمال الذين يعتمدون على الإعانة العامة وبعبارة أخرى العمال المعانين في (بيت شغل مثالي) على أن يصير « بيت رعب » لاملجأ للفقراء « يتمتعون فيه بأحسن الغذاء والكساء دون أن يؤدوا عملاً » ، وإنما يجب حمل الفقراء في بيت الرعب هذا على أن يشتغلوا ١٤ ساعة في اليوم مع منحهم فترات مناسبة للطعام بحيث يكون طول يوم العمل فعلاً ١٢ ساعة ، (٤) « ويضحك الفرنسيون من أفكارنا الحماسية عن الحرية (٥) » .

إثني عشرة ساعة من العمل يومياً في دار العمل المثالية أو في بيت الرعب سنة ١٧٧٠ ! وبعد ذلك بثلاث وستين عاماً يخفض البرلمان الإنجليزي يوم العمل بالنسبة للأطفال من سن الثالثة عشرة حتى الثامنة عشرة إلى ١٢ ساعة كاملة في أربعة فروع من الصناعة . لقد بزغ يوم الحساب للصناعة الإنجليزية !

ولما حاول لويس بونابرت سنة ١٨٥٢ أن يتلاعب بيوم العمل الذى حدده القانون وذلك

(١) ياقى انوائف (ص ٩٦) الضوء على عناصر هذه المعادة التى يتبع بها العمال الزراعيون الانجليز في ١٧٧٠ ذلك أنه يقول « إن توامم تمتد ، فهم لا يستطيعون أن يعيشوا أرخص مما يعيشون أو يشتغلوا أشد مما يفعلون ، »

(٢) لعبت البروتستانتية دوراً هاماً في تكوين رأس المال وذلك بالغائها كافة الأعباد التقليدية وتحويلها إلى أيام عمل عادية .

(٣) مصدر سابق ١٥ ، ٤١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٩ — أعلن يعقوب فاندريلت سنة ١٧٣٤ أن سر احتياج الرأسماليين على نسل المال ينحصر في رغبة أصحاب العمل أن يدفعوا أجر أربعة أيام مقابل عمل ستة أيام . .

(٤) مصدر سابق ص ٢٤٢ (٥) مصدر سابق ص ٧٨

كى ينال تأييد البورجوازية صرخ الشعب الفرنسى بصوت واحد « إن القانون الذى يحدد يوم العمل باثني عشرة ساعة هو القانون الطيب الذى تبقى لنا من تشريع أيام الجمهورية (١) ». وفى زيورخ حدد العمل للأطفال فوق العاشرة باثني عشرة ساعة ، وفى أرجاو خفض يوم العمل لمن تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ سنة الى ١٢ ساعة بدلا من ١٢½ . وحدث نفس الخفض فى النمسا بالنسبة للأطفال ما بين ١٤ و ١٦ سنة (٢) ، ياله من تقدم منذ سنة ١٧٧٠ ؛ لاشك . أن ما كولاى كان يصرخ جذلا بذلك !

ولكن « بيت ألرعب » الذى كانت الروح الرأسمالية تحمل به فى سنة ١٧٧٠ تحقق بعد ذلك بمسنوات قلائل على هيئة « بيت العمل » الضخم للعامل الصناعى ذاته . وهذا المكان يعرف باسم المصنع . وفى هذه المرة يتضاد المثل الأعلى أمام الحقيقة .

٦ — انفضال فى سبيل يوم العمل العادى — التحديد القانونى للاجبارى لوقت

العمل — قوانين العمل الصادرة فى انجلترا فيما بين ١٨٣٣—١٨٦٤

قضى رأس المال قرونا فى مد يوم العمل إلى حده الأقصى ثم تخطى ذلك إلى حدد اليوم الطبيعى ذى الإثنى عشرة ساعة (١) . أعقب ذلك ظهور الآلات وقيام الصناعة الحديثة فى

(١) « واعتزوا بصيغة خاصة على العمل زيادة عن ١٢ ساعة فى اليوم لأن القانون الذى سدد تلك الساعات هو الخير الوحيد الذى تبقى لهم من التشريع الذى سنته الجمهورية » (تقارير ٢١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ٨٠) — وقانون الاثنى عشرة ساعة الفرنسى الصادر فى ٥ سبتمبر ١٨٥٠ وهولندية بورجوازية من المرسوم الذى أصدرته الحكومة المؤقتة فى ٢ مارس ١٨٤٨ ، ينطبق على جميع الورش بلا استثناء . وقبل صدور هذا القانون لم يعرف يوم العمل بفرنسا حدوداً فكان فى المصانع عبارة عن ١٤ ، ١٥ ساعة بل وأكثر من هذا .

Des classes ouvrières en France pendant l'année 1848, by A. Blanqui
والسيو بلانكى (الاقتصادى أدولف بلانكى تمييزاً له عن أخيه الأصغر الثورى لويس أوغست بلانكى) كانت الحكومة قد كلفتة بإجراء تحقيق فى أحوال الطبقة العاملة .

(٢) « تمد بلجيكا من ناحية تنظيم يوم العمل الدولة البورجوازية الفوضوية ، وقد كتب اللورد هوارد وزير بريطانيا المفوض فى بروكسل إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٦٢ يقول « أخبرنى الوزير المسير روجيه أن عمل الأطفال لا يحدده قانون عام أو أية تنظيمات محلية ، وأن الحكومة خلال السنوات الثلاث الأخيرة اعتزمت أن تتلح فى كل دورة برلمانية مشروع قانون فى هذا الموضوع ولكنها كانت فى كل مرة تلقى عقبة شديدة بسبب المعارضة فى إصدار أى تشريع لأنه يخالف مبدأ حرية العمل التامة » .

(٣) « إنه لما يدعو إلى الأسف حقيقة أن تشغل طبقة من الناس ١٢ ساعة فى اليوم تشمل الوقت اللازم =

الثالث الأخير من القرن الثامن عشر وهنا تحطمت كافة القيود الأدبية والطبيعية ، واعتبارات السن والجنس والليل والنهار ، بل إن فكرة الليل والنهار اضطربت بحيث احتاج قاض انجائزي سنة ١٨٦٠ إلى التلويح كي يفسرهما تفسيراً قانونياً^(١)، وهكذا احتفل رأس المال بانتصاره .

ترنحت الطبقة العاملة تحت تأثير نظام الإنتاج الجديد، ولكن ما لبثت أن أفاقت من الصدمة وبدأت المقاومة في إنجلترا مهد النظام الآلي . وقد ظلت الحقوق التي اكتسبها العمال ذات طابع إسمي ثلاثين عاماً . لقد أصدر البرلمان (١٨٠٢ - ٣٣) خمسة قوانين ولكنه لم يقرر بنسأ واحداً لضمان تنفيذها بتعيين موظفين مختصين^(٢) ، فظلت حبراً على ورق إذ كان الأحداث والأطفال يشتغلون حقيقة بالليل والنهار أو في كليهما^(٣) . ويرجع تاريخ يوم العمل الهادي في الصناعة الحديثة إلى قانون المصانع الصادر سنة ١٨٣٣ وكان يشمل مصانع القطن والصوف والسكتان والحريز . ولا يدل على روح رأس المال أكثر من تاريخ قوانين المصانع الصادرة بانجلترا بين ١٨٣٣ ، ١٨٦٤ . يمتد يوم العمل حسب قانون ١٨٣٣ من ٣٠ صباحاً

== لتناول العشاء ، الممنوع إلى مقر العمل بمغادرته بحيث يصل الرق إلى ١٤ ساعة من ٢٤ وبدون أن يتعرض لمسألة الصحة فإن أظن أنه ما من امرئ يتردد في الاعتراف أن مثل هذا الاستهلاك لوقت الطبقات العاملة بدون انقطاع من سن الثالثة عشرة المبكر وفي من غير خاضعة للقيود - نقول إنه لا يسعه إلا الاعتراف بأن هذا ينطوي من الوجهة الأدبية على أذى كبير وشر يدعو إلى الرثاء ومن أجل الآداب العامة وتنشئة شب منظم ومنج الجانب الأعظم من الأميين متعة مقولة بالحياة . نرى أن من الأمور المرغوب فيها أن ينحصر في جميع المهن جانب من يوم العمل للراحة والفراغ ..

Leonard Horner, Reports of Inspectors of Factories, December 1841

The Judgment of Mr. J. H. Otway, Belfast Hilary Sessions (١)

County Antrim, 1860

(٢) من الأمور التي تميز عصر لويس فيليب ذلك الملك البورجوازي أن قانون المصانع الوحيد الذي صدر في ٢٢ مارس سنة ١٨٤١ وهو القانون الوحيد الذي سن في عهده لم ينفذ مطلقاً . وعلاوة على هذا القانون لم يتعرض إلا لعمل الأطفال إذ نص على يوم عمل ذي ثمان ساعات للأطفال فيما بين الثامنة والثانية عشرة ، ويوم عمل طوله ١٢ ساعة لمن هم بين ١٢ ، ١٦ وذلك مع وجود استثناءات عدة بحيث أن إحداها أباح العمل الليلي حتى بالنسبة للأطفال الذين في الثامنة من العمر . أما مراقبة تنفيذ هذا القانون (في بلد يراقب البوليس فيه أنفس الأشياء) فقد ترك امرها لحسن نية ، اصداق التجارة ، . ولم تعين الحكمة مفتشاً للمصانع يترتب من الدولة إلا في سنة ١٨٥٣ رسدت هذا في مقاطعة الشمال . ومن الأشياء المبهمة كذلك ان يظل هذا القانون من بين مجموعة التشريعات الفرنسية عينه لقانون المانع حتى نقوب ثورة سنة ١٨٤٨

(٣) تقارير مفتشي المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٦٥ ص ٥٠

حتى ١٨٣٠ مساءً ، وخلال هذه الفترة يجوز استخدام من تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٨ سنة في أى وقت من النهار مدة لا تزيد عن ١٢ ساعة إلا في حالات خاصة نص عليها القانون . ولهؤلاء الأفراد (المادة ٦) الحق في ١/٣ ساعة للأكل بالنهار ، وحرم القانون تشغيل من لم يبلغوا التاسعة (إلا في حالات استثنائية) ، وحدد العمل لمن سنهم ٩ — ١٣ سنة بثان ساعات مع تحريم العمل الليلي (فيما بين ٨٣٠ مساءً ، ٥٣٠ صباحاً) بالنسبة إليهم . وكان واضعو القانون أبعد نظراً من أن يعتقدوا على حرية العمل ، أى حرية رأس المال في استغلال العمال البالغين . جاء في التقرير الأول للجنة المركزية (٢٨ يولية ١٨٣٣) ما يأتى : « وأعظم شرناجم من نظام المصانع كما هو الآن ، أنه يستدعى ضرورة اشتغال الأطفال إلى الحد الأقصى كما يفعل البالغون . وعلاج الشر ، بغير تحديد العمل للبالغين الأمر الذى تترتب عليه أخطار أجل شأناً مما يزيد معالجته ، إنما يكون باقتداع طريقة المجموعات المزدوجة بالنسبة للأطفال . » وقد نفذ نظام التناوب هذا فتشتغل مثلاً مجموعة من الأطفال (٩-١٣ سنة) من ٥٣٠ صباحاً حتى ١٣٠ مساءً وتتلوها الأخرى من ١٣٠ حتى ٨٣٠ مساءً .

وكانما أريد مكافأة أصحاب المصانع على تجاهلهم القوانين الصادرة خلال السنوات الـ ٢٢ السابقة فقرر البرلمان عدم السماح للأطفال دون سن ١١ (بعد أول مارس ١٨٣٤) ودون سن ١٢ (بعد أول مارس ١٨٣٥) ، ودون سن ١٣ (بعد أول مارس ١٨٣٦) بالاشتغال أكثر من ٨ ساعات في أى مصنع . وبما يجعل هذه الحرية المائلة بالاعتبار والمراعاة لرأس المال جديرة بالملاحظة أنها جاءت بعد أن أوضح الدكتور فار ، سيرب . برودى ، سيرس . بل ، مستر جوتري وسواهم من أبرز الأطباء وأشهر الجراحين بلندن ، خطر الإبطاء . وقد قال الدكتور فار بصراحة : إن التشريع ضرورى إذا أريد منع الموت فى سن مبكرة ومن المؤكد أن هذا (أى طريقة المصانع) يجب أن ينظر إليه على أنه طريقة غاية فى القسوة لآحداث الموت المبكر . . وهذا البرلمان المعروف باسم «برلمان الإصلاح» ، الذى حكم على الأحداث الذين دون الثامنة عشرة أن يشتغلوا فى السنوات التالية ٧٢ ساعة من الأسبوع هو نفسه الذى أصدر قانون تحرير العبيد وبمقتضاه حرم على أصحاب المزارع أن يشتغلوا العبد أكثر من ٤٥ ساعة فى الأسبوع .

لم يهدأ رأس المال وأخذ يحدث جلبه واضطراباً سنوات عدة . فبدأ الحملة على سن الذين حدد عملهم بثان ساعات وكانوا مضطرين إلى الحصول على قدر من التعليم . وحسب علم الأجناس الرأسمالى ينتهى عهد الطفولة فى العاشرة أو الحادية عشرة وكلما اقترب موعد تنفيذ القانون

وهو عام سنة ١٨٣٦ زاد هياج أرباب الصناعة وحاولوا إدخال الرعب في قلب الحكومة إلى حد أنها اقترحت سنة ١٨٣٥ خفض سن الطفولة من ١٣ الى ١٢ سنة . ولكن الضغط الخارجى كان قوياً فخانت مجلس العموم الشجاعة وأنى أن يلقي بالأطفال دون الثالثة عشرة تحت عجلة رأس المال فيشتغلون أكثر من ٨ ساعات . وبذا أصبح قانون سنة ١٨٣٣ نافذاً وظل دون تغيير حتى سنة ١٨٤٤ .

وخلال السنوات العشر التي نظم فيها القانون العمل في المصانع نجد تقارير المفتشين مليئة بالشكاوى من حيث استحالة تنفيذ القانون . إذ لما كان قانون سنة ١٨٣٣ يترك لسادة رأس المال الحرية خلال الخمسة عشر ساعة (٥/٣٠ صباحاً — ٨/٣٠ مساءً) أن يجعلوا الحدث أو الطفل يبدأ ، يتوقف عن ، يستأنف ، ينهى الساعات الاثني عشرة أو الثمانية في أى لحظة يشاؤون ، كما سمح لهم أن يخصصوا للأفراد أوقات مختلفة لتناول الغداء . فإن هؤلاء السادة اكتشفوا طريقة التناوب وبها لا تغير خيول العمل هذه في محطات ثابتة ، بل يعاد تجهيزها على الدوام من محاط متغيرة . ولن نقف هنا لتأمل جمال هذا النظام إذ سنعود إليه فيما بعد . ولكن الواضح لأول وهلة أن هذا النظام ألغى قانون المصانع كله لا روحاً بحسب بل نصاً كذلك . اذ كيف يستطيع مفتشو المصنع أن ينفذوا وقت العمل المحدود والوقت المعين للغداء في ظل نظام معقد يقتضى امساك دفاتر كل طفل أو حدث ؟ ولهذا عادت المساواة الهمجية من جديد في كثير من المصانع وقد شكا المفتشون حين قابلوا وزير الداخلية (١٨٤٤) من استحالة القيام بأى اشراف في ظل نظام التناوب الحديث (١) . وفي الوقت نفسه كانت الظروف قد أخذت في التغير إذ أصبح مشروع الساعات العشر الشعار الاقتصادي للعمال كما كان العهد ، شعارهم السياسى وأرسل نفر من أرباب الصناعات بمن كانوا يديرون مصانعهم حسب قانون سنة ١٨٣٣ يشكون الى مجلس العموم من المنافسة غير الشريفة التي يلقونها من اخوانهم الذي مكنتهم وقاحتهم أو ظروفهم المحلية الملائمة من خرق القانون . وفضلاً عن هذا فقد أخذ ممثلو أصحاب الصناعات والزعماء السياسيون يغيرون موقفهم ولهجتهم إزاء الطبقة العاملة لأنهم كانوا في حاجة الى تأييدها في الحملة لإلغاء قوانين الغلال ووعدوا أفرادها لامضاعفة حجم رغيغ الخبز بحسب بل وتقرير قانون الساعات العشر في العصر الذهبي الذي سيتلو حرية التجارة (٢) . أما التورى الذين هُددت أقدس مصالحهم وهي

(١) تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٤٩ ص ٦ .

(٢) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ٩٨ .

إيجار أرضهم فقد أبقوا وأرعدوا في غضب عليه طابع العطف الإنساني ضد الأساليب الدنيئة^(١) التي يتبعها خصومهم .

هذا هو منشأ قانون المصانع الإضافي الصادر في ٧ يونية سنة ١٨٤٤ والذي نفذ في العاشر من سبتمبر ، وهو يحمي طائفة جديدة من العمال وهي النساء من تزيد أعمارهن عن ١٨ إذ جعان كالأحداث وحدد يومهن باثني عشرة ساعة وحرم العمل الليلي بالنسبة إليهن . الخ . وهكذا ألغى التشريع نفسه مضطراً لأول مرة أن يبسط رقابته بطريقة مباشرة ورسمية على عمل الأفراد البالغين . وقد جاء في تقرير المصانع لسنة ١٨٤٤ - ٤٥ « لم تصل إلينا أمثلة عن أسف النساء للتدخل في حقوقهن ^(٢) . وقد خفض عمل الأطفال دون سن ١٣ إلى ٦ ساعات ، وإلى ٧ ساعات يومياً في حالات معينة ^(٣) ولكي يمكن التخاص من مساوىء نظام التناوب قرر القانون القاعدة الآتية : تحسب ساعات العمل للأطفال والأحداث من الوقت الذي يبدأ فيه الطفل أو الحدث العمل في الصباح ، ومثال ذلك : إذا كان (أ) يبدأ ٨ صباحاً ، (ب) في العاشرة فبرغم هذا يجب انتهاء عمل الاثنين في نفس الساعة . وتقرر تنظيم الوقت بواسطة ساعة عمومية ولتكن ساعة أقرب محطة للسكة الحديدية وعلى أساسها تضبط ساعة المصنع . ويجب طبع قائمة لبيان ساعات ابتداء العمل وانتهائه ومواعيد تناول الطعام . والأطفال الذين يبدأون العمل قبل الساعة ١٢ ظهراً لا يجوز تشغيلهم ثانية بعد الواحدة وبذا تكون نوبة بعد الظهر من أطفال غيرهم . ومن حيث ١٤ ساعة المقررة للطعام يجب أن تكون ساعة منها قبل الساعة الثالثة مساءً وفي نفس الفترة من اليوم ، ولا يجوز تشغيل طفل أو حدث أكثر من ٥ ساعات قبل الساعة الواحدة دون منحه ٣ دقيقة على الأقل للأكل ، كما لا يجوز استخدام طفل أو حدث (خلال فترات تناول الطعام) في حجلات العمل .

لم تكن هذه التفاصيل الدقيقة ذات الطابع العسكري في تنظيمها لأوقات العمل والراحة وليدة فكرة طرأت على ذهن البرلمان ، ولكنها في الواقع تطورت تدريجاً من الظروف

(١) يستخدم ليونارد هورنر هذا التعبير في تهاريره الرسمية (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٥٩

ص ١٧)

(٢) تقارير الخ ، ٣٠ سبتمبر ١٨٤٤ ص ١٥

(٣) سمح لقانون باستخدام الأطفال عشر ساعات مرة واحدة إذا لم يشغلوا كل يوم ولا يجب أن يحدث هذا

إلا في أيام غير متلاحقة . وعلى العموم ظلت هذه المادة غير نافذة المفعول .

المحيطة بصفاتها قوانين طبيعية للأسلوب الحديث في الإنتاج ، وتكونها والاعتراف الرسمي بها نتيجة صراع طويل . وأول النتائج التي ترتبت عليها أن خضع عمل البالغين لنفس القيود نظراً إلى أنه في معظم عمليات الإنتاج لاغنى عن تعاون الأطفال والأحداث والنساء . وعلى العموم ساد قانون الإثني عشرة ساعة (خلال الفترة ١٨٤٤ — ٤٧) في كافة فروع الصناعة الخاضعة لقانون المعنع .

ولم يسمح أرباب الصناعة لهذا ، التقدم ، أن يأخذ مجراه دون القيام ، بعمل رجعي ، من جانبهم فحاولوا مجلس العموم على خفض الحد الأدنى لسن الأطفال الذين هم موضع الاستغلال من ٩ إلى ٨ سنوات ، وذلك ليضمنوا مورداً إضافياً من أطفال المصانع للرأسماليين الذين يرون ذلك حلاً لهم طبقاً للقوانين السامرية والإنسانية (١) .

إن السنوات ١٨٤٦ - ٤٧ فاصلة في التاريخ الاقتصادي بانجلترا ففيها ألغيت قوانين الغلال ، والرسم على القطن والمواد الأولية الأخرى ، ونودي بأن حرية التجارة هي النجم الذي يهتدى به رجل للتشريع ، وبعبارة أخرى خيل للناس أن هذه الفترة أيزان بحلول العصر الذهبي . ومن جهة أخرى ففي هذه السنوات وصلت الحركة التعاهدية والاضطراب بشأن العشر ساعات حدما الأقصى ، ووجدا نصيراً لها في التورى المتلهفين على الثأر . واستطاع قانون العشر ساعات أن يمر خلال البرلمان رغم معارضة أنصار حرية التجارة وعلى رأسهم ريت وكوبدن .

وقد قرر القانون الجديد الصادر في ٧ يونية سنة ١٨٤٧ أنه اعتباراً من أول يولية يخفض يوم العمل بصفة مبدئية إلى إحدى عشرة ساعة بالنسبة إلى الأحداث (من ١٣ إلى ١٨ سنة) وجميع الأناث ، ولكن ابتداء من أول مايو سنة ١٨٤٨ يحدد يوم العمل بصفة نهائية بعشر ساعات . أما من النواحي الأخرى فقد عدل القانون أو أكمل القوانين الصادرة في عامي ١٨٣٣ ، ١٨٤٤ .

بدأ رأس المال حملة افتتاحية لمرقنة تنفيذ المشروع في أول مايو سنة ١٨٤٨ واعتمد على العمال أنفسهم لعدم عملهم تحت الستار الكاذب بأن التجارب صقلتهم وعلمتهم . وقد أحسن رأس المال اختيار الوقت بسبب الضيق الذي دام أكثر من عامين على أثر الأزمة العنيفة التي شاهدها البلاد (١٨٤٦ - ٤٧) وبأنرها عمال المصانع كثيراً بسبب تعطل بعضها والتجاء البعض الآخر إلى تقليل إنتاجها . ولما كان كثير من العمال في حالة سيئة وكثيرون منهم في حالة دين فلا ريب أنهم يفضلون الاشتغال أكثر من الحد المقرر قانوناً حتى يتسنى لهم (١) .

نظراً لخفض ساعات عملهم بسبب استخدام عدد أكبر (من الأطفال) روى إن في الامكان مراجعة الطلب المتزايد عن طريق العدد الاضافى من الأعمال الذين أعمارهم بين الثامنة والتاسعة — شرحه من ١٣ .

التعويض عن خسائرهم، وسداد ديونهم. وتخليص أثاثهم من الرهن، أو شراء ملابس جديدة لأنفسهم ولأسراتهم^(١). وحاول أرباب الصناعات زيادة أثر هذه الظروف السيئة فخفضوا الأجور بمقدار ١٠ ٪ بحجة أنهم يستهلكون عهد حرية التجارة، وتلا ذلك خفض آخر بمعدل ٨ ٪. لما خفض اليوم إلى ١١ ساعة، وخفض ثالث ضعف هذا المقدار لما نفذ قانون العشر ساعات. وعلى ذلك حينما سمحت الظروف حدث خفض في الأجور قدره ٢٥ ٪^(٢) وفي ظل هذه الأحوال الملاممة بدأت حركة العمال نحو إلغاء قانون سنة ١٨٤٧ ولم يدخر القائمون بالحركة وسيلة إلا استخدموها فليجأوا إلى الكذب والرشوة والوعيد. ولكن كان ذلك كله عبثاً. فتميز يختص بالالتماسات الست التي حمل فيها العمال على الشكوى من الظلم الذي يوقعه بهم القانون، حينما استجوب رافعوا الإلتماس شفويّاً صرحوا أنهم أرغموا على التوقيع وقالوا: إنهم يشعرون بظلم واقع عليهم ولكن ليس سيده القانون^(٣). وإذا كان رجال الصناعة قد أخفقوا في حمل العمال على أن يتكلموا بلسانهم. فانهم رفعوا الصوت عالياً في الصحافة والبرلمان باسم الدفاع عن العمال، وحملوا على مفتشى المصانع وشبهوهم برسل الثورة الذين كان المؤتمر الوطني يبعث بهم أثناء الثورة الفرنسية، وقالوا إنهم يضجون دون شفقة بعمال المصانع البؤساء على مذهب الأوهام الإنسانية. وقد أخفقت هذه المناورة كذلك إذ قام المفتش ليونارد هورنر ومرؤوسوه باستجواب كثير من الشهود بمصانع لانكشير وصرح ٧٠ ٪ برضاؤهم عن العشر ساعات وحيد عدد قليل نظام الإحدى عشرة ساعة أما الراغبون في العمل ١٢ ساعة فأقلية لا تستحق الذكر^(٤).

ومن المناورات أيضاً حمل البالغين من الذكور على العمل ١٣ — ١٥ ساعة ثم يتخذ من ذلك دليل على ما ترغب فيه الطبقة العاملة في قرارة نفسها. وهنا تقدم هورنر نفسه يسجل

(١) تقارير مفتشى المصانع، ٢١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٦

(٢) «ورأيت أن الرجال الذين كانوا يحصلون على ١٠ شلنات في الأسبوع يخضع منهم ثلث بنسبة ١٠ ٪، ثلث ونصف الثلث من الثلثات متسع فباقية بسبب الحفص في الوقت. بهذا يبلغ الخصم ثلثين ونصف ثلث، ورغم هذا قال كثيرون منهم إنهم يفضلون العمل ١٠ ساعات»، — شرحه

(٣) ورغم أني وقعت عليه (أى الإلتماس) فقد ملت إذ ذاك لاني اشتري في أمر خاطئ؟ إذن ولماذا اشترك فيه؟ لأنني لو رفضت لتعرضت للطرده. ومن هنا يظهر أن هذا الشخص الذي وقع الإلتماس أحسن بأنه في موضع الاضطهاد، ولكن لم يكن الاضطهاد من جانب قانون المصانع تماماً (التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٠٢)

(٤) شرحه ص ١٧ — في منطقة مستر هورنر استجوب ١٠٢٧٠ من العمال الذكور البالغين يعملون في ١٨١ مصنعاً. وتوجد شهادتهم في الملحق المضاف إلى تقارير المصانع عن نصف العام المنتهى في ١ أكتوبر ١٨٤٨ والشهادة لها قيمتها في نواح أخرى كثيرة خلاف الناحية التي تمنينا الآن.

ما سمعه من العمال حيث قال معظم من يشتغلون أكثر من الوقت المقرر بأجر إنهم يفضلون العمل ١٠ ساعات بأجر أقل ولكن لم يكن في وسعهم الاختيار. ولأن الكثير منهم متعطل بحيث أنهم إذا رفضوا العمل هذه المدة الطويلة أسرع غيرهم بالعمل مكانهم (١).

هذا أخفقت حملة رأس المال إخفاقاً يدنو إلى الأسى ونفذ قانون العشر ساعات اعتباراً من أول مايو ١٨٤٨ ، ولكن في الوقت ذاته تحطمت مهزلة الحركة التعاهدية Chartist movement بين سجين زعمائها وحل هيئاتها الأمر الذي زعزع ثقة الطبقة العاملة بالانجلترا في قوتها . أعقب ذلك ثورة يونية في باريس ثم إخمادها بالدم وهنا نجد في انجلترا - وغيرها من دول القارة - تحالفاً جمع شمل مختلف شيع الطبقات الحاكمة من اللوردات والرأسماليين ، وذئاب البورصة وأصحاب المتاجر الصغيرة وأنصار الحماية وأتباع حرية التجارة ، والحكومة والمعارضة ، والتساوسة وذوي التفكير الحر ، والمومسات والراهبات - كل هؤلاء اجتمعوا تحت شعار واحد هو العمل على إنقاذ الملكية والدين والأسرة والمجتمع ، وأصبح العمال موضع الريب والضغط ، ورفع رجال الصناعة علم الثورة لا على قانون العشر ساعات وحده بل وعلى التشريعات كلها الصادرة منذ سنة ١٨٣٣ والتي حاولت تقييد « حريتهم » في استغلال قوة العمل . لقد كان ذلك صورة مصغرة لثورة أريد بها إرجاع عهد العبودية ولم يدخر أصحاب رؤوس الأموال جهداً إلا إذا كان في ذلك أساس مجلودهم .

ولكي نفهم الحوادث التالية يجب أن نذكر أن قوانين المصانع الصادرة في سنوات ١٨٣٣ ، ١٨٤٤ ، ١٨٤٧ كانت كلها نافذة من حيث أن الواحد منها لم يعدل الآخر ، وإن أياً منها لم يحدد يوم العمل للعمال البالغ الذي تزيد سنه عن الثامنة عشرة ، وأنه منذ سنة ١٨٣٣ ظلت الخمس عشرة ساعة من ٥/٢ صباحاً حتى ٨/٣ مساء اليوم القانوني ، والذي في نطاقه طبق نظام الاثنى عشرة ساعة ثم العشر ساعات بالنسبة إلى الأحداث والنساء . وقد بدأ أرباب الصناعات بطرد عدد بلغ النصف أحياناً من الأيدي العاملة من الأحداث والنساء ثم أعادوا العمل الليلي للذكور البالغين ، قائلين إن قانون العشر ساعات لا يدع لهم سبيلاً آخر (٢) . أما خطوطهم الثانية فكانت بصدد الأوقات القانونية المحددة لتناول الغداء . ولنستمع إلى ما يقوله

(١) تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ، والأدلة التي جمها ليونارد هورنر شخصياً تحت هذا العنوان تجدها في الأرقام التالية ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، والأدلة التي جمها المفتش المساعد الموجودة في الأرقام ٥٩ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٠ من الملحق . ويكشف أسد أصحاب المصانع عن الحقيقة غير المزوقة : انظر أرقام ١٤ ، ٢١٥ .

(٢) تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ من ١٢٣ ١٢٤

مفتشو المصانع . ومنذ تقييد ساعات العمل العشر يقول أصحاب المصانع إنه بفرض أن ساعات العمل تمتد من ٩ صباحاً إلى ٧ مساءً فانهم يطبقون نصوص القوانين بالسماح بساعة قبل التاسعة صباحاً وبنصف ساعة بعد الساعة مساءً (للأكلات) . وفي بعض الحالات يسمحون الآن بساعة أو نصف ساعة للغداء مع إصرارهم في الوقت نفسه على أنهم غير مقيدين بالسماح بهذا الوقت خلال يوم العمل بالمصنع ، (٢) وقد قال أرباب الصناعات إن كل ما فعله القانون الصادر سنة ١٨٤٤ إنما هو السماح للعمال بالأكل والشرب قبل حضورهم إلى المصنع وبعد مغادرته أى في بيوتهم . ولماذا لا يتناولون غداهم قبل التاسعة صباحاً ! ولكن محامى التاج حكوا بأن المواعيد المقررة للأكلات يجب أن تكون خلال ساعات العمل ، وأنه ليس مما يتفق مع القانون أن يشتغل الإنسان ١٠ ساعات متواصلة من ٩ صباحاً إلى ٧ مساءً بدون أية فترة راحة (٣) . وإزاء هذا خطأ رأس المال خطوة جديدة تتفق مع حرفية قانون سنة ١٨٤٤ . من المعلوم أن هذا القانون حرم على الأطفال الذين يشتغلون في الصباح أن يعملوا بعد الواحدة بعد الظهر ، ولكنه لم ينظم عمل الست ساعات ونصف بالنسبة للأطفال الذين يبدأ وقت عملهم ظهراً أو بعد ذلك . وعلى هذا فما لا يتعارض مع القانون أن تجعل الأطفال الذين في سن الثامنة إذا بدأوا ظهراً أن يشتغلوا من ١٢ إلى ١ ومن ٢ إلى ٤ ومن ٥ إلى ٨/٣٠ وبمجموع ذلك كله الست ساعات ونصف القانونية . وهناك سبيل خير من هذا لأنه يجعل عملهم يتفق مع عمل الذكور البالغين ، وذلك بأن نجعل هؤلاء الأطفال يبدأون العمل في الثانية بعد الظهر ويواصلونه حتى الثامنة والنصف . وهذه الطريقة سائدة الآن في إنجلترا بسبب رغبة أصحاب المصانع في بقاء آلاتهم قائمة بعملها أكثر من ١٠ ساعات يومياً ، وفي تشغيل الأطفال مع الذكور البالغين بعد انتهاء عمل الأحداث والنساء حتى الثامنة والنصف (٤) . وقد اعترض العمال ومفتشو المصانع مستندين إلى أسباب صحية وأدوية ولكن تمسك رأس المال بحرفية القانون . ودلت الإحصائيات المقدمة إلى مجلس العموم في ٢٦ يولية ١٨٥٠ على خضوع ٣٧٤٢ طفلاً في ٢٥٧ مصنعا لهذه الطريقة . لم يكتف رأس المال بهذا (١) ، بل كشف أن قانون ١٨٤٤ لم يسمح بخمس ساعات من العمل في الصباح إلا مع منح فترة للطعام قدرها ٣٠ دقيقة على الأقل ولكنه لم يتعرض لعمل فترة بعد الظهر ولهذا جعل الرأسماليون أطفال الثامنة يشتغلون من الساعة ٢ حتى ٨/٣٠ مساءً دون أن يأكلوا شيئاً . هذا التمسك (على طريقة شيلوك حين

(١) شرحه ٢٠ أبريل ١٨٤٨ ص ٤٧ (٢) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٣٠

(٣) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٤٢ (٤) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٥٠ ص ٥ - ٦

قال : نعم ، القلب هكذا ينصر العقد^(١) بحرفية القانون أدى بعد ذلك إلى الثورة على ما قرره . هذا القانون بتعدد عمل الأحداث والنساء ، ولعلنا نذكر أن الغرض الاساسى من القانون . كان القضاء على ، طريقة التناوب الباطلة ، وهنا صرح رجال الصناعة للمفتشين بعزمهم على إعادة الطريقة القديمة وعلى مسئوليتهم^(٢) لأنهم إنما يفعلون ذلك لصالح العمال المخدوعين وحتى يتسنى لهؤلاء الحصول على أجور أكبر ، ولأن هذه هى الوسيلة التى تمكن بريطانيا العظمى من الاحتفاظ بتفوقها الصناعى فى ظل قانون العشر ساعات^(٣) وقالوا كذلك : قد تكون هناك صعاب فى كشف المخالفات التى ترتكب فى ظل نظام التناوب ولكن ما أهمية ذلك ؟ بل نعامل المصلحة الصناعية لهذه البلاد على أنها مسألة ثانوية وذلك كى توفر بعض المشقة على المفتشين ومرؤوسهم ،^(٤) غير أن المحاولات لم تجد نفعا بطبيعة الحال إذ لجأ المفتشون إلى المحاكم . وأخيراً انتهالت التماسات رجال الصناعة على وزير الداخلية سير جورج غراى حتى أنه أرسل نشرة دوريه يوصى المفتشين بعدم مقاضاة أصحاب المصانع لشقوض نصوص القانون أو تشغيل الأحداث بالتناوب ، وذلك فى الحالات التى لم يشتغل هؤلاء فيها أكثر من الوقت القانونى . وهنا أباح المفتش ج . ستوارت نظام التناوب باسكتلندة خلال الخمس عشرة ساعة وهى يوم العمل بالمصانع . أما المفتشون الإنجليز فأعلنوا أن ليس لوزير الداخلية ان يصدر مثل هذه الأوامر لوقف مفعول القوانين وواصلوا لإجراماتهم القانونية ضد هذه الثورة . الرامية إلى تهيت نظام الاستعباد .

ولكن ما فائدة ذلك إذا كانت المحاكم نفسها المكونة من أعيان البلاد تبرىء الرأسماليين ! وانضرب مثلاً لذلك . عرض اسكرينج وهو أحد غزالي القطن فى شركة كرشاو ، ليز وشركاهم على مفتش الجهة خطة لإدخال نظام المناوبات فى مصنعهم ولكن المفتش أبى الموافقة . وبعد

(١) هما كالم الشكل الذى يبدو به رأس المال نامياً أو غير نام فان طبيعة واحدة . فقبل أن تنشب الحرب الأهلية الأمريكية برود وسيز استطاع ملاك المييد أن يفرضوا فى منطقة نيومكسيكو قانوناً بمنعشاء يد العامل الذى اشترى الرأسمال مدته على العمل ، مالا ، لهذا الأخير . وقد سادت وجهة نظر عائلة بين اشرف روما قديماً لأن المال الذى كان يقدمونه للدينيين من طبقه العامة كان يتحول عن طريق وسائل العيش إلى لحم ودم المدينيين . وعلى ذلك كان هذا اللحم والدم ، مالا لحم ، إن دقة وصحة نظرية Linguet وهى ان الاشراف كانوا يقيمون الولائم من وقت لآخر عبرهم الذين على لحم مدينيهم يكن انت يترك موضعاً للنافقة كما هو الشأن بالنسبة إلى نظرية دومر Dummer عن العشاء الربا عند المسيحيين

(٢) انظر مثلاً خطاب اشرف المطرف على الاصناف إلى ليونارد هورنر ... تقارير الخ ابريل ١٨٤٨ ص ٤

(٣) شرحه ص ١٣٤

(٤) شرحه ص ١٤٠

العناية والظلم أن يؤديه من نتائج ، ؛ ولننظر الى أحد هذه الأساليب . فأحيانا يتسم عمال المصنع الى ١٢ — ١٤ درجة غير أفراد كل درجة مركزهم ودورهم . وخلال الساعات الخمس عشرة تجد رأس المسال يحرق العامل الى الداخل لمدة ٣٠ دقيقة ثم لساعة ثم يدفعه خارجاً ليعيده الى داخل المصنع ويكرر هذه العمليات دون أن تضعف قبضته على العامل . فالعمال هنا كالممثلين الذين يظهر الواحد منهم في عدة أدوار ، وكما أن الممثل ملك للمسرح أثناء الرواية فكذلك العامل ملك للمصنع خلال الخمس عشرة ساعة وذلك دون حساب وقت الذهاب والإياب . وبهذه الحيلة يعمل الرأسمالي على بقاء آلاته عاملة من ١٢ الى ١٥ ساعة دون زيادة عدد العمال ، وعلى العامل أن يتتبع طعامه في أي فترة . ولقد قال رجال الصناعة أثناء حركة المطالبة بيوم العشر ساعات إن العمال يطالبون بأجر ١٢ ساعة مقابل عمل ١٠ ساعات . أما الآن فقد عكسوا الآية فهم (رجال الصناعة) يدفعون أجر ١٠ ساعات مقابل عمل ١٢ أو ١٥ ساعة (١) . وهذه هي الطريقة التي يفسرها الرأسماليون قانون العشر ساعات !

هؤلاء هم أنصار حرية التجارة الذين أفهموا العمال أثناء الحركة المعادية لقوانين القمع أنه في حالة تقرير سياسة حرية التجارة ورخص الاستيراد وبسبب مزايا الصناعة الإنجليزية فإن عمل ١٠ ساعات كاف ليدر الثراء على الرأسماليين (٢) . ولكن ثورة رأس المال توجت بالنصر حين صدر قرار في القضية المرفوعة في ٨ فبراير سنة ١٨٥٠ بأنه ولو أن رجال الصناعة تصرفوا فعلاً بما يخالف قانون ١٨٤٤ إلا أن ذلك القانون نفسه يضم كلمات نجعله عديم المعنى . « وبهذا القرار ألغى قانون العشر ساعات » (٣) وتشجع الكثيرون على اتباع نظام المناوبة للأحداث والنساء بعد أن منعهم الخوف من قبل (٤) .

(١) انظر التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٤٩ ص ٦ ، وكذلك شرح مفصل « نظام التوبات » ، كتبه مفتش المصانع هول وسوندرز (التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨) . وانظر كذلك التقارير المرفوعة إلى الملكة من رجال الدين في آشتون والمحبات المجاورة لها في ربيع سنة ١٨٤٩ ضد « نظام التوبات » .

(٢) انظر مثلاً :

The Factory Question and The Ten Hours Bill by R. H. Greg. 1837
(٣) فريدريك انجلز Die englisch Zehnstunden-bill في مجلة Neue Rheinische Zeitung

التي يترجمها كارل ماركس ، أبريل ١٨٥٠ ص ١٣ وقد كشفت نفس هذه المحكمة القضائية والعلية ، أثناء الحرب الأهلية الأمريكية الفرض الذي عكس معنى القانون ضد تسليح أصحاب السفن الذين يعملون لحسابهم .

(وإنما ان تقرأ هذه العبارة سفن القرصان) .

(٤) التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٥٠

ولكن هذا الفوز الظاهري أعقبتة هزيمة في الحال . فقد كانت مقاومة العمال حتى ذلك التاريخ سلبية وإن لم تكن صلبة ، ولكنهم الآن احتجوا في لا نكشير ويوركشير في اجتماعات عقدوها قائلين إن قانون العشر ساعات - تلك الخدعة البرلمانية - لا وجود له . وقد حذر بعض المفتشين الحكومة من أن العداء قد وصل إلى درجة من العنف يصعب تصديقها . وتدمر بعض أرباب الأعمال أنفسهم ، إذ نظراً للتناقض بين أحكام القضاة تسود حالة شاذة مليئة بالفوضى . ففي يوركشير قانون وفي لا نكشير قانون آخر ، بل تختلف القوانين في جهات المنطقة الواحدة ولو كانت متجاورة . وبينما يستطيع أرباب الصناعة بالمدن أن يتجنبوا القانون لا يجد زملاؤهم في الريف العمال اللازمين لنظام الدورات والمناوبة الخ .

إن الحق الأول لرأس المال هو التساوى بين أربابه في استغلال قوة العمل . وإزاء هذا أصدر البرلمان قانون المصانع الإضافي (٥ أغسطس سنة ١٨٥٠) بقصد التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال . فرفع يوم العمل بالنسبة إلى الأحداث والنساء من ١٠ ساعات إلى ١٠ ساعة خلال الأيام الخمس الأولى من الأسبوع ، وخفض إلى ٧½ يوم السبت ويستمر يوم العمل من ٦ صباحاً إلى ٦ مساءً مع اعطاء ½ ساعة على الأقل لتناول الطعام على فترات واحدة للجميع وحسب شروط قانون سنة ١٨٤٤ . وبهذا قضى نهائياً على نظام التناوب (٢) أما عن عمل الأطفال فقد ظل قانون سنة ١٨٤٤ نافذاً .

هناك طائفة من أصحاب الأعمال نالت لنفسها ، كما فعلت من قبل ، حقوقاً على أطفال الطبقة العاملة ، وهذه هي فئة المشتغين بصناعة الحرير . ففي سنة ١٨٣٣ صرخوا مهددين « بأن حرمانهم من حرية استخدام الأطفال من أي سن لمدة ١٠ ساعات في اليوم ، معناه إغلاق مصانعهم (٣) إذ سيكون من المستحيل عليهم شراء العدد الكافي من العمال من تريد أعمارهم عن ١٣ سنة ، وقد نجحوا في انتزاع هذا الامتياز . وقد أبانت التجارب أن حججهم كانت كذوبة متعمدة (٤) . ولكنهم لم تحل بينهم وبين غزل الحرير عشر ساعات في اليوم من دماء أطفال صغار كانوا يضطرون إلى وضعهم على كراسي ليتمكنهم أداء أعمالهم (٥) . حقيقة سليمهم قانون

(١) في الشتاء يمكن أن يعمل من ٧ صباحاً حتى ٧ مساءً .

(٢) كان قانون ١٨٥٠ محاولة توفيق بمقتضاها ينازل المستخدمون عن المنفعة التي يجنونها من قانون العشر ساعات مقابل الميزة المترتبة على فترة متجانسة لا بداء وانتهاء عمل اولئك الذين عملهم مقيد ، التقارير إلى آخره .

٣٠ أبريل ١٨٥٢ ص ٢٤ .

(٣) التقارير إلى ٣٠ سبتمبر ١٨٤٤ ص ١٣ (٤) شرحه (٥) شرحه

سنة ١٨٤٤ حرية تشغيل الأطفال دون الحادية عشرة أكثر من ٩ ساعات ، ولكنه منحهم من جهة أخرى امتياز تشغيل الأطفال بين ١١ ، ١٣ سنة عشر ساعات يومياً ، والغاء التعليم الذى صار إجبارياً بالنسبة الى جميع أطفال المصانع . وقد كان العذر فى هذه المرة دقة الصنعة بما يتطلب خفة فى اللبس وهذا لا يمكن إدراكه الا بالحقاق الأطفال بالمصانع فى سن مبكر (١) . وهكذا كان الأطفال يقتلون من أجل دقة أصابعهم كما تذج الماشية فى جنوب روسيا من أجل جلودها وشحومها ، وأخيراً فى سنة ١٨٥٠ قصر هذا الامتياز على جدل وقتل الحرير ، ولكن رأس المال نال مقابل ذلك رفع وقت العمل بالنسبة لمن هم بين ١١ ، ١٣ إلى ١٠ ساعة بحجة أن العمل فى مصانع الحرير أخف منه فى مصانع الأنواع الأخرى من النسيج وأقل ضرراً بالصحة (٢) . وقد أثبتت التحقيقات الرسمية فيما بعد تقبض ذلك ، إذ أن متوسط الوفيات مرتفع جداً فى مناطق صناعة الحرير ، وهو بين النساء أعلى منه حتى فى مناطق صناعة القطن بلانكشير (٣) ، ولا يزال الشر قائماً حتى اليوم رغم تكرار الاحتجاجات من جانب

(١) شرحه ص ٢٠

(٢) التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦١ ص ٢٦

(٣) المصدر المشار اليه ص ٢٧ . وعلى العموم حدث تخمين ملحوظ فى الحالة الجثمانية لذلك التفريق من الطبقة العاملة الذى أصبح خاضعاً لمفعول قانون المصانع ، ويشهد بذلك الشهود الطيبون جميعاً ، كما أن ملاحظاتى فى فترات مختلفة أنتعنى أن الأمر كذلك . ورغم هذا ، وبغض النظر عن فداحة وفيات الأطفال فى المناطق التى يسود فيها عمل المصانع ، فإن تقارير الدكتور جرينهاو الرسمية تظهر سوء حال هذه المناطق من الناحية الصحية اذا ما عقدنا الموازنة بينها ، والمناطق الزراعية حيث الحالة الصحية فيها عادية ، . لاحظ الجدول التالى المتبئين من تقريره فى عام ١٨٦١

| نوع المهنة | نسبة الأناث | معدل الوفيات من | اسم الجهة | معدل الوفاة من الالتاب | النسبة المئوية المذكور |
|------------|--------------------------------|------------------------------|------------------------|--------------------------------|--------------------------------|
| النسائية | البالغات المشتغلات فى الصناعات | الالتاب الرتبة فى كل ١٠٠,٠٠٠ | | الرئوى فى كل ١٠,٠٠٠ من المذكور | البالغين المشتغلين فى الصناعات |
| القطن | ١٨ | ٦٤٤ | ويجان | ٥٩٨ | ١٤٠٩ |
| القطن | ٢٤٠٩ | ٧٣٤ | بلاكبيرن | ٧٠٨ | ٤٢٠٦ |
| الصوف | ٢٠٠٤ | ٥٦٤ | هاليفكس | ٥٤٧ | ٣٧٠٣ |
| الصوف | ٣٠ | ٦٠٣ | برادفورد | ٦١١ | ٤١٠٩ |
| الحرير | ٢٦ | ٨٠٤ | ماكليسفيلد | ٦٩١ | ٣١ |
| الحرير | ١٧٠٢ | ٨٦٥ | ليك | ٥٨٨ | ١٤٠٩ |
| الفخار | ١٩٠٣ | ٦٦٥ | ستوك اون ترفت | ٧٢١ | ٣٦٠٦ |
| المنحار | ١٣٠٩ | ٧٢٧ | ولستانتين | ٧٢٦ | ٣٠٠٤ |
| — | — | ٣٤٠ | ثمانى جهات زراعية صحية | ٣٠٥ | — |

مفتشى المصانع كل ٦ أشهر^(١). لقد غير قانون سنة ١٨٥٠ وقت الساعات الـ ١٥ من ٦ صباحا حتى ٨/٣ مساء إلى ١٢ ساعة من ٦ صباحا حتى ٦ مساء بالنسبة للأحداث والنساء فقط، ولكنه لم يؤثر في الأطفال الذين يمكن تشغيلهم دائماً قبل تلك المواعيد بنصف ساعة وبعدها بساعتين ونصف بشرط ألا يزيد مجموع ساعات العمل لهم عن ٦ ½ . وأثناء مناقشة المشروع قدم المفتشون إلى البرلمان إحصائيات لتوضيح المساواة المترتبة على هذا الشدود، ولكن بدون جدوى إذا كانت الفكرة المسترة أنه في سنوات الرخاء يمد يوم العمل للبالغين إلى ١٥ ساعة بمساعدة الأطفال. ولكن أثبتت تجارب السنوات الثلاث التالية أن مثل هذه المحاولة لا بد أن تحقق إزاء معارضة العمال البالغين^(٢)، ولهذا صدر قانون سنة ١٨٥٣ محرمًا تشغيل الأطفال قبل الأحداث والنساء صباحا وبعدهم مساء. ومنذ ذلك التاريخ نظم قانون ١٨٥٠ يوم العمل لجميع العمال في فروع الصناعة الداخلة في دائرة سلطانه^(٣)، وقد انقضى نصف قرن منذ صدور أول قانون للمصانع^(٤). وقد تخطى تشريع المصانع نطاقه الأصلي في قانون المطابع (١٨٤٥) ويبدو في سطورهِ استياء رأس المال من هذا الإسراف، فهو يحدد يوم العمل للأطفال فيما بين ٨، ١٣ وللنساء إلى ١٦ ساعة فيما بين ٦ صباحا، ١٠ مساء بدون أى فترات قانونية لتناول الغداء،

(١) يعلم كل واحد منا كيف كان دور أنصار حرية التجارة الانجليز غير راغبين و إلغاء الضريبة الجمركية الحامية على الحرير المصنوع . ولكن عدم وجود الحماية للأطعمال الانجليز الذين يعملون في المصانع يحقق غايتهم بدلا من الحماية ضد الواردات من فرنسا .

(٢) التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٥٣ ص ٣١ .

(٣) في عامي ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ بحث بلغت الصناعة القطنية بانجلترا أوجها حاول بعض أرباب المصانع أن يفروا عمالهم على الرضاء باطالة يوم العمل وذلك بأن لوحو لهم بأجور عالية عن الوقت الذي يعملونه علاوة على المقرر . فرد المزارعون وملاحقو الآلات قائلين ، ولتحدثكم بوضوح . ان حياتنا عبء واقع علينا وبيننا نعمل في المعامل يومين تقريبا أكثر مما يعمل العمال الآخرون في البلد ، فاننا نشعر أننا أنحبه بالعبء في الأرض وأننا نساعد على بقاء نظام ضار بأنفسنا والأجيال المقبلة ... وإلا لترسل هذه المذكرة بكل احترام ملتين أننا سنشتغل ٦٠ ساعة فقط في الأسبوع ولا أكثر من هذا أو من السادسة إلى السادسة مع إعطائنا ساعة ونصف للراحة ، وذلك من بعد عطلة عيد الميلاد ورأس السنة ، . . . التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٦٠ ص ٣٠ .

(٤) أما فيما يختص بأسلوب هذا القانون مما هيأ الفرصة لخرقه فعليك أن ترجع الى Factory

Regulations Act. (١ أغسطس ١٨٥٩) Leonard Horner's Suggestions for Amending the Factory Acts to enable the Inspectors to prevent Illegal Working now become very Prevalent .

وهو يسمح بتشغيل الذكور فوق سن ١٣ ليلاً ونهاراً^(١)، وهذا القانون سفسطة برلمانية^(٢) ومع ذلك فقد انتصر المبدأ في تلك الصناعات الكبرى التي هي أبرز ما أنتجه الأسلوب الحديث في الإنتاج، وقد كان تقدمها السريع إلى جانب ارتفاع مستوى العمال الجماعي والأدنى واضحاً لكل ذي عينين، وحتى أرباب الأعمال الذين انتزعت منهم هذه القيود والتهذيبات تدريجاً خلال نصف قرن من الصراع الداخلي كانوا يشيرون إلى التناقض مع حالة الصناعات التي لازال الاستغلال فيها حراً^(٣) والآن نجد دعاة الاقتصاد السياسي يعلنون أنهم أول من أدرك ضرورة تعيين يوم عمل قانوني وأن هذا كشف جديد تميز به علمهم^(٤). ومن السهل أن نفهم أنه منذ أن خضع سادة المصانع لما لا بد منه ضعفت قوة رأس المال على المقاومة تدريجاً، بينما زادت في الوقت نفسه قوة هجوم الطبقة العاملة التي وجدت لها أنصاراً في تلك الطبقات من المجتمع التي لا مصلحة لها مباشرة في الموضوع. وهذا يفسر التقدم منذ سنة ١٨٦٠ إذا قيس بالحالة قبل ذلك.

وفي سنة ١٨٦٠ صارت مصانع الصباغة والتبييض في دائرة قانون سنة ١٨٥٠^(٥)، ثم

-
- (١) حدث حقيقة في منطقة إمبرافي أن استخدم أطفال من سن الثامنة وما فوقها من الساعة ٦ صباحاً حتى ٩ مساءً خلال النصف الأول من السنة، — التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٥٧ ص ٢٩.
- (٢) « يدترف الجميع بفشل قانون مصانع الطباعة وذلك من حيث نصوصه الخاصة بالتدعيم والحماية للعمال، » التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٢.
- (٣) راجع مثلاً خطاب E. Potter إلى صحيفة التيمس بتاريخ ٢٤ مارس ١٨٦٣. وقد ذكرته تلك الصحيفة بثورة أصحاب المصانع ضد مشروع قانون الشرح ساعات.
- (٤) راجع المستر و. زومارش وهو المنترف على إصدار Tooke's History of Prices وعن ساهموا فيه — هل من التقدم المثل أن يتساهل الإنسان لإزاء الرأي العام تساهلاً ينم عن الجبن ؟
- (٥) نص قانون ١٨٦٠ الخاص بمصانع النسيج والتبييض على أنه ابتداء من أول أغسطس ١٨٦١ يكون يوم العمل بصفة مؤقتة ١٢ ساعة، ثم ينخفض إلى ١٠ ساعات بصفة نهائية ابتداء من أول أغسطس سنة ١٨٦٢ على أن تكون المدة ١٠ ساعات في أيام الأسبوع، ٧ في أيام السبت. ولكن لما حل عام ١٨٦٢ تكررت المهلة القديمة فاتفق أصحاب المصانع من البرلمان أن يسمح لهم باستخدام الأحداث والنساء ١٢ ساعة لمدة سنة أخرى، من مصلحة العمال إن حد كبير في الأحوال الحالية للتجارة (سنة ١٨٦٢ تميزت بالمجاعة القطنية) أن يشتغلوا ١٢ ساعة في اليوم ويحصلوا على الأجور ما استطاعوا ذلك،. وقدم مشروع قانون بهذا المعنى. ولكن صرف النظر عنه بسبب موقف عمال التبييض في اسكتلند، (تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ١٤ - ١٥). لإزاء هذا لرفض للقانون من جانب العمال الذين —

صناعات الدتلا والجوارب سنة ١٨٦١. وعلى أثر التقرير الأول للجنة بصدد تشغيل الأطفال (١٨٦٣) امتد سلطان القانون إلى صناعة الفخاريات بكافة أنواعها، وصناعات الكبريت، والخرطوش، والسجاجيد، وأنواع أخرى تدخل تحت عنوان الأعداد النهائي. وفي سنة ١٨٦٣ صدرت قوانين خاصة للتبييض في الهواء الطلق^(١) وصناعة الخبز وحرم في حالة الأولى عمل

== أدعى أنه يدافع عن مصالحهم، إرتدى الرأسماليون ملايس رحال القانون واستنصروا أن يكشفوا أن هذا قانون، شأنه كأي تشريع آخر، حماية العمل، تد صيغ في عبارات غامضة قالة للتأويل بحيث جعل في إمكانهم استبعاد بعض صنوف العمال (calenderers, Finishers) من نصوصه. وقد تأيد هذا التفسير في المحكمة Court of Common Pleas (إذ القضاء الانجليزي الخادم الأمين دائماً لرأس المال) ، ولقد شعر العمال بخيبة أمل إلى حد كبير... وشكوا من الإزدواج في العمل، ولما لم يذنبوا إلى شديد الأسف ألا تتحقق هذه الية الطيبة من جانب السلطة التشريعية بسبب هذا التعريف الخاطئ، (تقرير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ١٨).

(١) استطاع «open — air bleachers» التهرب من قانون ١٨٦٠ بتصريح كاذب بشأن عدم استخدام النساء في العمل الليلي في هذه الصناعة. وقد كشف المفتشون عن هذه الأكذوبة كما قدم العمال الاتهامات إلى البرلمان الذي تبين أن التبييض يجري في غرف تتراوح درجة حرارتها بين ٥٠، ١٠٠ فهرنهيت وأن معظم العمل تقوم به البنات. وانتقلن من وقت لآخر من غرف التصفيف إلى الهواء الطلق يطلق عليه العبارة الدنية وهي «البريد»،... «١٥ بنت في الموائد، الحرارة من ٨٠ إلى ٩٠ في حالة التيضاضات، ٥١٠٠ وما فوقها في حالة الأفتشة المعروفة باسم cambrics = ١٢ بنتاً يقمن بالكى في عربة مساحتها ١٠ أقدام مربعة وفي وسطها مرقع مغلق تنفق حوله البنات وهو يشع حرارة شديدة يجفف الأفتشة بسرعة — ساعات العمل غير مقيدة فإذا كثرت الشغل دام العمل حتى ٩ أو ١٢ ليلا لمدة ليال متتالية، (تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٦) — ويقول موظف طبي «لا يسمح بوقت التبريد، ولكن إذا ارتفعت درجة الحرارة كثيراً أو تلوث أيدي العمال من المرقع سمح لهم بوضع دفاق في الهواء الطلق... إن خبرتي الكبيرة في معالجة أمراض عمال الموائد تضطرنني إلى القول بأن الأحوال الصحية هنا درتها في مصنع للفلز، (وهذا يخاف ما قاله رأس المال حين صورها في ألوان زاهية) وأهم الأمراض بينهم النزلة الشمية وعدم انتظام المسالك البولية والمهتريا بأعنف أشكالها واعتقد أن معظمها راجع بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى الهواء الفاسد الشديد الحرارة في أماكن العمل وإلى نقص الكساء الذي يحى العمال من الجو البارد الرطب في الشتاء حين يذهبون إلى بيوتهم، (شرحه ص ٥٦—٥٧). ولا حظ المفتشون ما يأتي بصدد القانون الإضافي الصادر سنة ١٨٦٠ «لم يفتش القانون عند حد عدم كفاية حماية العمال بل إنه ليشمل مادة... صيغت في ظاهرها بحيث أنه إذا لم يكشف الأفراد وهم يعملون بعد الساعة ٨ مساءً فإنه يندر أن الدنون لا يحميمهم مغلماً. وإذا كشف الأمر كان الدليل موضع الريب بحيث يندر أنزال العقاب بالذنب، (شرحه ص ٥٢) وأيضاً «لقد فشل هذا كنانون يرى إلى أغراض خيرية أو تعليمية مادام يُلغى به الأمر أن يهرب النساء والأطفال على العمل ١٤ ساعة في اليوم بدون تناول الطعام، وربما لمدة ساعات أطول من هذا العدد وذلك دون فرض أى قيود من حيث السن والجنس والدادات الاجتماعية للأميرات المقيمة في المناطق المجاورة لا توجد بها هذه المصانع (التبييض والصباغة)»، (تقارير الخ ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٣ ص ٤٠).

الآحدث والنساء ليلا (٨ مساء — ٦ صباحا) وفي الأخيرة استخدام الحيازين الذين يعملون باليومية دون ١٨ فيما بين ٩ مساء ، ٥ صباحا . وسنعود فيما بعد إلى الاقتراحات الأخرى التي تقدمت بها اللجنة للقضاء على الحرية التي تمتع بها كل الفروع الهامة من الصناعة الانجليزية مع استثناء الزراعة والمناجم ووسائل النقل^(١).

(٧) (تابع) الفصل في سبيل يوم العمل العادى

رد الفعل الناتج عن قوانين المصانع الانجليزية في المهدد الأخرى

يذكر القارىء أن إنتاج فائض القيمة أو استخلاص العمل الفائض هو هدف الإنتاج الرأسمالى ولبسته وسداه ، مستقلا عن أية تغييرات فى أسلوب الإنتاج قد تنشأ نتيجة لخضوع العمل لرأس المال : وطبقا لدراستنا للموضوع حتى الآن لن ينس القارىء كذلك أن العامل المستقل وحده أى العامل الذى يخوله القانون حق إدارة شؤونه هو الذى فى إمكانه بوصفه بائعا لسلعة أن يتعاقد مع الرأسمالى . وعلى ذلك نرى فى عرضنا التاريخى أنه إذا كانت الصناعة الحديثة تلعب دوراً رئيسياً من جهة وكان عمل الأشخاص الصغار من الناحية الاجتماعية ومن الوجهة القانونية يلعب دوراً رئيسياً من جهة أخرى ، فهذا لأن الأول كان بالنسبة إلينا مجالا خاصاً لاستخلاص فائض العمل بينما جرى بالآخر كمثال يوضح نفس العمالية . وبدون أن نستبق المجرى التالى لبحثنا فى إمكاننا أن نستخلص فقط معينة من مجرد العلاقات المتداخلة للحقائق التاريخية التى درسناها .

فأولا نجد أن رغبة رأس المال الجارحة فى إطالة يوم العمل إلى غير حد معين أشبعت فى الصناعات التى تعرضت للانقلاب بواسطة القوة المائية والبخار والآلات الميكانيكية ، أى فى صناعات غزل ونسج القطن والصوف والكتان التى كانت أول ما خلقت طريقتة الإنتاج الحديثة . إن التغييرات فى طريقة الإنتاج المادية وما يصحب ذلك من تغييرات فى العلاقات الاجتماعية القائمة بين المنتجين^(٢) . نقول إن هذه التغييرات تودى فى أول الأمر إلى تخطى كافة الحدود المعقولة ليوم العمل ، ثم تثير من ناحية مضادة حركة ترمى إلى فرض رقابة اجتماعية

(١) جاشية أضيفت الى الطبعة الثانية : — حديث رد فعل بنذ سنة ١٨٦٦ حين كتبت الفقرات السابقة الذكر .

(٢) .. ان سلوك كل من هاتين الطبقتين (الرأسماليون والعامل) كان نتيجة للوقف النسبى الذى وضعت فيه كل

منهما . تقارير الخ ، ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١١٣ .

غاية تقيد ساعات العمل بالطرق القانونية ، وتنظيم يوم العمل وما يتخلله من فترات الراحة والاستجمام . وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر اتخذت هذه الرقابة شكل تشريع استثنائي بحث^(١) . وبمجرد أن تحكمت هذه الرقابة في الميادين الأولية التي غلبت فيها الطريقة الجديدة في الانتاج اتضح أن الأمر لم يقف عند حد اقتباس فروع كثيرة أخرى من الانتاج لنظام المصانع ، بل إن الصناعات اليدوية التي سادتها أساليب عتيقة إلى حد كبير أو قليل كصنع الفخار والزجاج الخ ، والحرف اليدوية القديمة كعمل الخبز ، والصناعات المنزلية المتناثرة كعمل المسامير^(٢) هذه كلها خضعت لسلطان الاستئصال الرأسمالي كما هو الشأن بالنسبة إلى المصانع . وبناء على هذا أخذ هذا التشريع الذي نحن بصدد البحث فيه يطرح عن نفسه تدريجاً صفة القوانين الاستثنائية ، واضطر إلى أن يعان إبراء لدمته أن أى بيت يمارس فيه العمل الصناعي يعد مصنعاً^(٣) .

ومن جهة ثانية نرى أن تاريخ تنظيم يوم العمل في فروع معينة من الانتاج ، والنضال في تنفيذ التنظيم وهو النضال الناشب الآن في فروع أخرى ، يثبتان بما لا يحتمل الجدل أن العامل المنعزل وهو الفرد الذي له الحرية ، في بيع ما يملك من قوة عمل ، عاجز لدرجة اليأس عن مقاومة اعتداءات رأس المال حين يصل الانتاج الرأسمالي مرحلة معينة من النضوج والاستواء . فتقرير يوم عمل عادى عبارة عن حرب أهلية طويلة الأمد مستترة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . وبما أن هذا الصراع يبدأ في ميدان الصناعة الحديثة لهذا تراه يبدو ظاهراً في مهد تلك الصناعة أى في إنجلترا^(٤) . فمال المصانع الانجليز كانوا أول من

(١) كانت المدن الخاضعة لتحديد من التي لها اتصال بصناعة المنسوجات بمساعدة قوة البخار أو الماء . وكان لابد من توفر شرطين لكي تخضع المينة لهذا التقيد وهما استخدام قوة البخار أو الماء ، وصناعة الياف منسوجة معينة . ، تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٤ ص ٨ .

(٢) تحتوي احداث تقارير لجنة تشغيل الأطفال على معلومات قيمة للغاية بصدد الحالة التي عليها هذه الصناعات التي يطلق عليها اسم المنزلية .

(٣) تشمل قوانين الدورة الأخيرة (١٨٦٤) مجموعة متنوعة من المهن تختلف العادات فيها ، كما لم يبد فيها استخدام القوة الآلية شرطاً ضرورياً — كما كان الحال قبلاً — اقيام المصنع بالمعنى القانوني . ، تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٦٤ ص ٨ .

(٤) لا تجد أثراً لمثل هذه الحركة في بلجيكا التي تعدجنة حركة الحرية في القارة ، حتى في مناجم الفحم والمعادن تجد العمال من كلا الجنسين ومن كافة الأعمال يلتمهم رأس المال ، بحرية ، تامة لأية فترة من الزمن وفي أى وقت في النهار أو الليل . ومن كل ١٠٠٠ شخص يستخدم هناك تجد ٧٣ من الرجال ، ٨٨ من النساء ، ١٣٥ ولداً ، ٢٤ بنتاً دون سن السادسة عشرة . وفي أوران العمور الخ تجد مقابل كل ١٠٠٠ رجل ١٤٩ امرأة ، ٩٨ ولداً ، ٨٥ بنتاً دون سن —

نصب نفسه للدفاع لا عن العمال الإنجليز وحدهم فحسب ، بل عن الطبقة العاملة بوجه عام كما كان أرباب النظريات منهم أول من تحدى نظرية رأس المال^(١) فيور — فيلسوف نظام المصانع — يحددنا أن من العار الأبدى للطبقة العاملة الإنجليزية أنها نقشت على ألوبتها هذه العبارة « عبودية قانون المصانع ، بخلاف الرأسماليين الذين جاهدوا في رجولة دفاعاً عن حرية العمل التامة » (٢).

وتعثرت فرنسا بيط خلف انجلترا ، وكان لابد من ثورة سنة ١٨٤٨ لحاق قانون الساعات الإثني عشرة الذي هو نسخة ضعيفة من الأصل الإنجليزي^(٣) ومع هذا فهناك مزايا معينة للطريقة الفرنسية الثورية ، فهي تفرض نفس الحدود على يوم العمل في جميع الورش والمصانع بلا تمييز ، بينما تخضع الهيئة التشريعية في إنجلترا على غير رضا منها لضغط الظروف وتصل طريقها وسط هذه القرارات والقوانين المتناقضة^(٤) . ومن جهة أخرى يجعل القانون الفرنسي

== السادسة عشرة . أضيف إلى هذا أن الأجور التي تدفع لقاء هذا الاستغلال المفرط لقيمة عمل الأعداء والبالغين منخفضة إلى حد فظيع شائن . والمتوسط اليومي للرجل شلان وثمانية بنسات ، وللراة شلن وثمانية بنسات ، وللصغار شلن وبنسان ونصف البنس . وقابل هذا نجد أن بلجيكا في سنة ١٨٦٣ قد ضاعفت مقدار رقيقة صادراتها من الفحم والحديد الخ بنسبة ما كان عليه الحال سنة ١٨٥٠ .

(١) بعد سنة ١٨١٠ بوقت وجيز لم يقف روبرت أون عند حد المطالبة بضرورة تقييد يوم العمل ، بل إنه أدخل في مصنفه في نيولا فارك يوم الساعات العشر . وقد تعرض عليه هذا للمخبرية والصحة على أنه فكرة مثالية شيوعية لا يمكن تحقيقها ، وكذلك وجه نفس الانتقاد لما قام به من أربط تعليم الأطفال بالعمل الاتاجي ، ، وبنديات العمال التعاونية التي كان هو أول من بنىها إلى الوجود . واليوم صار أول هذه الآراء المثالية قانون المصانع ، والثاني أصبح عبارة رسمية في جميع قوانين المصانع ، بينما نستخدم الثالثة كتمويه يفي الأساليب الرجعية .

(٢) *Ure, Philosophie des manufactures* (ترجمة فرنسية) باريس ١٨٦٥ المجلد الثاني ص ٢٩ ، ٤٠ ، ٦٧ ، ٧٧ الخ .

(٣) نقرأ الآن في تقرير مؤتمر الإحصاء الدولي المنعقد في باريس سنة ١٨٥٥ ، « إن القانون الفرنسي الذي يهصر يوم العمل في المصانع والورش على ١٢ ساعة لا يقرر هذا العمل إلى ساعات محدودة وثلاثة . أنه يقع بأن يعمل عدم جاز استخدام الأصفان فيما بين الخامسة صباحاً والتاسعة مساءً . ونتيجة لهذا يستغل بعض أصحاب المصانع هذا الانشغال السرم من جانب المائون فيحملون عاملهم على العمل دون توقف إلا في أيام الأحد . لهذا الغرض تجد لديهم مجموعتين من العمال يشغلون بالتناوب بحيث لا يبقى في المصنع في الوقت الواحد من العمال أكثر من ١٢ ساعة ولكن العمل يستمر ليلاً ونهاراً . إنهم يفقدون لإرادة القانون ولكن ماذا عن الناحية الانسانية في الأمر ، ، وينقض النظر عن الأثر المدرس على الجهاز الانساني نتيجة للعمل الليلي ، فإن التقرير يؤكد الإشارة إلى النتائج المدمرة المترتبة على اختلاط الجنسين ليلاً في ورش رديئة الاضاءة ، ،

(٤) « فـ لا نجد بالجهة التي تدخل في دائرة اختصاصي تاجراً صغيراً occupier في نفس المكان

مبدأ عاماً مما كسبته انجلترا باسم الاطفال والأحداث والنساء ولم يعتبر حقاً عاماً إلا في الأيام الأخيرة (١) .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان وجود الرق كعنصر يشوه الجمهورية عاملاً شل إمكان قيام أى نوع مستقل من الحركة العمالية . فالعامل الأبيض لا يستطيع التحرر مالم يحصل العامل الأسود على هذا الشيء ذاته . ولكن عندما دق ناقوس نعى الرق نشأت حياة جديدة قوية نشيطة . وقد كان من أولى ثمار الحرب الأهلية أن بدأ الهياج فى سبيل يوم ذى ثمانية ساعات — وهى الحركة التى انتقلت من المحيط الأطلسى إلى الهادى ، من نيوانجلند إلى كاليفورنيا ، وأعلن اتحاد العمال القومى المنعقد فى بليمور (١٦ أغسطس ١٨٦٦) ما يأتى : « إن الحاجة العظيمة الأولى لتحرير العمل فى هذه البلاد من الاسترقاق الرأسمالى هى إصدار قانون ينص على أن يكون يوم العمل العادى فى كافة ولايات الاتحاد الأمريكى ثمانية ساعات وإننا لمعتزمون أن نلقى بكل قوتنا حتى نتحقق هذه النتيجة الجيدة (١) . وفى نفس الوقت قرر مؤتمر جنيف لاتحاد العمال الدولى وبناء على اقتراح المجلس العام ، أن تقييد يوم العمل شرط أولى بدونه تصمح كافة المحاولات التالية للتحسين والتحرير عيشاً لا طائل تحته ويقترح المؤتمر أن يكون الحد القانونى ليوم العمل ثمانية ساعات . »

== وفى الوقت ذاته مبيض وصياغ يدخل تحت طائلة قانون المصانع التبييض والصباغة ، وطباغات طائلة قانون محال الطباعة فيدخل فى دائرة قانون المصانع ، المستر يكر فى التقاير الخ ٣ أكتوبر سنة ١٨٦١ ص ٢٠ . ويبدو أن يسرد نصوص هذه القوانين وإشراك الداجة عنها تراء بقرل ومن هنا يظهر أنه لا بد أن يكن من الصعب ضمان تنفيذ هذه القوانين الثلاث لى أصدرها البرلمان حيث يختار هذا الشخص occupier للهرب من القانون وعلى كل فهناك شيء مضمون بالنسبة إلى المحامين ألا وهو كثرة القضايا .

(٢) وهكذا يجرؤ مفتشو المصانع على القول أخيراً . . . وهذه الاعتراضات (من جانب رأس المال على القيود التى يفرضها القانون على يوم) يجب أن تهازل إزاء المبدأ العام عن حقوق العمل . . . هناك وقت لا يكون فيه تمت وجود الحق رب العمل فى عمل العال ، ويصبح عمله ملكاً خاصاً به حتى ولو لم يكن فى الأمر إرهاب . . . المعارى . . الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٤ .

(٢) نخرج نحن عمال دنكيرك أن طول وقت العمل وهو الأمر الذى يتضله النظام الحال عظيم جداً . فضلاً عن أنه لا يدع للعامل وقتاً للراحة والتلميم ، فانه يردى فى حالتهم الاستعباد لا يزيد عن المرق إلا قليلاً . وهذا هو السبب الذى من أجله نقرر أن ثمانية ساعات كافية لتكوين يوم عمل ، ويجب أن يعترف بها القانون ، وهذا هو السبب الذى من أجله ندعو قوة الصحافة لمساعدتنا والذى من أجله نعتدل من يرفض تقديم هذه المساعدة إلينا أعداء لاصلاح العمل وحقوق العامل . . Resolution of the Workingmen of Dunkirk . ولاية دنكيرك ١٨٦٦ .

وهكذا نلتقي على جانبي المحيط الأطلسي أن حركة الطبقة العاملة وهي الحركة التي نمت بصفة تلقائية من أحوال الإنتاج تؤيد مذهب إليه مفتش المصانع ج. ج. سوندرز حيث قال : « لفائدة مطلقاً من اتخاذ أى خطوات نحو إصلاح المجتمع بحيث يكون لها أى حظ من النجاح إن لم تقيّد ساعات العمل وينفذ الحد الذي يتقرر تنفيذاً دقيقاً حازماً » (١).

وعليّنا أن نعرّف أن العامل يخرج من عملية الإنتاج في رداء يخالف ما كان عليه حين دخل هذه العملية . فعاملنا هذا دخل السوق بصفته مالك السلعة التي يقال لها « قوة العمل » ، وهناك يواجه أصحاب سلع أخرى ، فهو إذن مالك سلعة يقف إزاء مالك سلعة أخرى . والعقد الذي بمقتضاه باع قوته على العمل للرأسمالي يقرر أنه حر التصرف في ذاته . ولكن إذ يتم العقد يكتشف أنه « ليس عاملاً حراً » ، وأن الوقت الذي له الحرية أن يبيع خلاله قوة العمل إنما هو الوقت الذي يجبر فيه على بيعها (٢) ، وأن المخلوق الذي يمتص دمه لن « تنفك قبضته » ، مادام هناك عضل أو عصب أو قطرة من الدم يمكن استغلالها (٣) . ولكي يستطيع العمال حماية أنفسهم ضد هذا السوس الذي ينخر في عظامهم يتعين عليهم التعاون ، ويجب عليهم كطبقة قائمة بذاتها أن يعملوا على صدور قانون أو إقامة حاجز اجتماعي قوي يمنع حتى العمال أنفسهم من الدخول في تعاقد حر مع رأس المال حينما يحكم هذا العقد وشروطه عليهم وعلى جنسهم بالموت والاسترقاق (٤) وبدلاً من العبارات الطنانة عن « حقوق الإنسان الثابتة »

(١) التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١١٢ .

(٢) « قد أثبتت الاجراءات (أى مناورات رأس المال فيما بين ١٨٤٨ ، ١٨٥٠) بالأدلة التي لا تقبل القسّ والقماش خطأ القول بأن العمال ليسوا في ساحة إلى الحماية وإنما قد ينظر إليهم على أنهم أحرار في التصرف في الساعة الواحدة التي يملكونها ألا وهي عمل أيديهم وعرق جبينهم » ، التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٥٠ ص ٤٥ - إن السّل الحر (إن حجة هذه التسمية) حتى في بلد حر يتطلب يد القانون التوبة لحايته » ، شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٦٤ ص ٣٤ « ، السماح وهو ما يقرب من الآوغام .. على العمل ١٤ ساعة في اليوم مع تناول وجبات الطعام أو بدون ذلك » ، شرحه ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ٤٠ .

(٣) Friedrich Engels, op. cit., p. 5.

(٤) في كافة فروع الصناعة التي تدخل في نطاق قانون العشر ساعات « هفتت على الضعف المبكر الذي يصيب العمال الذين كانوا من قبل يشتغلون ساعات طوالاً » . التقارير الخ أكتوبر ١٨٥٩ ص ٤٧ « ، إن رأس المال (في المصانع) لا يمكن استخدامه مطلقاً في إدارة الآلات زيادة عن وقت محدود من غير أن يؤدي صحة وأخلاق العمال المستغلين ، وهم ليسوا في موقف يمكنهم من حماية أنفسهم » ، شرحه ص ٨ .

عليهم أن يطالبوا بعهد أعظم متواضع وهو يوم عمل يحدد مداه القانون ، وهو العهد الذى يوضح فى النهاية متى ينتهى الوقت الذى يبيعه العامل وحتى يبدأ وقته هو (١) . ياله من تغيير فى الصورة ! .

(١) وثمت نعمة أعظم وهى التميز الذى وضع أخيراً بين وقت الليل الذى هو ملك له وذلك الذى هو ملك لرب العمل . فالعامل يعلم الآن متى ينتهى الوقت الذى يبيعه وحتى يبدأ الوقت الذى يخصه ، وهذه تمكنه من تنظيم دقائقه لأغراضه الخاصة ،، شرحه ص ٥٢ ،، وإذا أُمِيج المال شادة لوقتهم فرى أ قرأين اصانع أكبتهم نشاطاً أدبياً يوجههم نحو الاستواء على السطة السياسية فيما بعد ،، شرحه ص ٤٧ . ويسخرية مستمرة وعبارات تم عن الحذر يشير مفتشو المصانع إلى أ قانون النشر ساعات القائم الآن يعمل على تحرير الرأسمالين من بعض وحشيتهم الطبيعية بصفتهم صوراً مجسة لرأس المال ويبيء لهم وقتاً لقدرة قليل من .، التنقف ، . ففى الأيام السابقة .، لم يكن لرب العمل وقت لآى شىء سوى الجرى وراء القود ، ولم يكن لدى الخاام وقت لشىء سوى العمل ،، شرحه ص ٤٨ .

الفصل التاسع

معدل ومقدار فائض القيمة

سننظر في هذا الفصل إلى قيمة قوة العمل، على أنها ثابتة، ونقصد بها ذلك الجزء الضروري من يوم العمل لتوالد قوة العمل والإبقاء عليها.

والمفروض أنه إذا عرفنا معدل فائض القيمة عرفنا مقدار فائض القيمة الذي ينتجه عامل فردى للرأسمالي في فترة معلومة. فلو كان العمل الضروري ٦ ساعات في اليوم، ويعادل مقداراً من الذهب قدره ٣ شلنات فمعنى هذا أن ٣ شلنات هي قيمة قوة العمل في يوم أو أنها ذلك القدر من رأس المال الذي أنفق في شراء قوة العمل في يوم واحد. وإذا كان معدل فائض القيمة ١٠٠٪. ترتب على هذا أن رأس المال المتغير البالغ ٣ شلنات ينتج فائض قيمة مقداره ٣ شلنات أو أن العامل يقدم ست ساعات يومياً من العمل الفائض.

ورأس المال المتغير هو الصورة النقدية التي تعبر عن القيمة الكلية لكافة قوى العمل التي يستخدمها الرأسمالي في وقت واحد. فقيمتها إذن تساوي متوسط قيمة قوة عمل واحدة مضروبة في عدد قوى العمل التي يستخدمها. ولهذا إذا كانت قيمة قوة العمل ثابتة فإن حجم رأس المال المتغير يتناسب تناسباً طردياً مع عدد العمال الذين يستخدمون في نفس الوقت. فإذا كانت القيمة اليومية لقوة عمل واحدة ٣ شلنات فلا بد من إنفاق رأس مال قدره ١٥ ج (أو ٣٠٠ شلن) لكي يتسنى استغلال ١٠٠ قوة عمل كل يوم، ويجب إنفاق ٥ × ٣ سـ لاستغلال (٥) من قوى العمل في اليوم.

وبنفس الطريقة إذا كان رأس المال المتغير وقدره ٣ شلنات ينتج ٣ شلنات من فائض القيمة كل يوم، تبع هذا أن ٣٠٠ شلن من رأس المال المتغير تنتج ٣٠٠ شلن من القيمة الفائضة كل يوم. وأن رأس المال المتغير البالغ ٥ × ٣ شلن ينتج قيمة فائضة مقدارها ٥ × ٣ شلن كل يوم. وعلى هذا يكون مقدار القيمة الفائضة المنتجة مساوياً لفائض القيمة الذي يغله العامل في يوم العمل مضروباً في عدد العمال. وعلاوة على هذا بما أنه في حالة نبات قيمة قوة العمل يعين معدل فائض القيمة مقدار القيمة الفائضة الذي ينتجه عامل فردى

فإننا نستخلص القانون الأول الآتى : إن مقدار القيمة الفائضة يساوى رأس المال المتغير المبذول مضروباً فى معدل فائض القيمة . وبعبارة أخرى إن هذا المقدار يعينه النسبة المركبة بين عدد قوات العمل التى يستغلها نفس الرأسمالى فى ذات الوقت وبين درجة استغلال كل قوة عمل فردية .

لنفرض أن مقدار فائض القيمة s ، وفائض القيمة الذى ينتجه العامل الفردى فى يوم متوسط s ، ورأس المال المتغير الذى أنفق فى شراء قوة عمل واحدة w والمجموع الكلى لرأس المال المتغير v ، وقيمة متوسط قوة العمل b . ودرجة الاستغلال

$$\frac{1}{n} \left(\text{أى} \frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضرورى}} \right)$$

وعدد العمال المستخدمين فى ذات الوقت n . فهنا نحصل على الآتى : —

$$\left. \begin{aligned} & \frac{v}{n} \times w \\ & b \times \frac{1}{n} \times n \end{aligned} \right\} = s$$

ونحن نفترض فى هذا كله لاثبات قيمة قوة عمل متوسطة فحسب ، بل أن العمال الذين يستخدمهم الرأسمالى هم كذلك من العمال المتوسطين . وهناك حالات استثنائية لا يرداد فيها مقدار فائض القيمة المنتج بنسبة الزيادة فى عدد العمال الذين هم موضع الاستغلال ، ولكن هذا يحدث فى حالة عدم بقاء قوة العمل ثابتة .

نستخلص من هذا أنه فى إنتاج مقدار محدود من القيمة الفائضة يمكن تعويض النقص فى أحد العوامل بالزيادة فى الآخر . فإذا نقص رأس المال المتغير وحدثت فى نفس الوقت زيادة متناسبة فى معدل فائض القيمة ، ترتب على ذلك عدم حدوث أى تغيير فى المقدار الكلى لفائض القيمة المنتج . فإذا كان الرأسمالى طبقاً للفروض السالفة الذكر يتفق ٣٠٠ شلن لىكى يستغل ١٠٠ عامل يومياً ، وإذا كان معدل فائض القيمة ٥٠٪ ، إذن كان رأس المال المتغير هذا وقدره ٣٠٠ شلن يغزل فائض قيمة قدره ١٥٠ شلنات أو قدره ١٠٠ × ٣ ساعات عمل . فإذا حدث الآن أن ضاعفنا معدل فائض القيمة بحيث أن يوم العمل لم يعد مكوناً من ٩ ساعات (٦ ساعات من العمل الضرورى + ٣ من الفائض) بل صار ١٢ (٦ ساعات من العمل الضرورى + ٦ من الفائض) بينما نقص فى نفس الوقت رأس المال المتغير بمقدار النصف (أى صار عدد العمال المستخدمين ٥٠ بدلا من ١٠٠) فإن رأس المال المتغير

الذى اعتراه النقص وقدره 50×3 شلن $= 150$ شلناً يظل يغل رأس مال متغيراً قدره ١٥٠ شلناً أو في هذه الحالة رأس مال متغيراً قدره 50×6 ساعات عمل . فالحفض في رأس المال المتغير يمكن بذلك تعويضه بزيادة متناسبة مع مقداره في درجة استغلال قوة العمل ، أو بعبارة أخرى إن النقص في عدد العمال المستخدمين يمكن تعويضه عن طريق إطالة يوم العمل بنفس النسبة . وعلى ذلك ففي حدود معينة يكون عرض العمل الذى يستغله رأس المال مستقلاً عن عرض العمال ^(١) . ومن جهة أخرى فان هبوطاً في معدل فائض القيمة لا يؤثر في مبلغ القيمة الفائضة المنتجة الاجمالى إذا حدثت في نفس الوقت زيادة مماثلة في حجم رأس المال المتغير أو (بعبارة أخرى) في عدد العمال الذين يستخدمون في وقت واحد .

ومع هذا فهناك حدود لا يمكن تخطيها للتعويض بواسطة الزيادة في معدل القيمة الفائضة عن الحفض في عدد العمال المستخدمين في نفس الوقت أو الحفض في مبلغ رأس المال المتغير . فهما كانت قيمة قوة العمل ، وسواء كان الوقت الذى يجب خلاله بذل قوة العمل للبقاء على العامل عبارة عن ساعتين أو ١٠ ساعات ، فان القيمة الكلية التى يستطيع عامل أن ينتجها يوماً بعد يوم دائماً أقل من مقدار النسيئة الذى يتضمن ٢٤ ساعة عمل ، أى أقل من ١٢ شلن (إذا كان هذا هو التعبير النقدي عن ٢٤ ساعة من وقت العمل المجسم) . إذا رجعنا إلى فرضنا السابق وهو أن ٦ ساعات عمل أمر لا بد منه كل يوم لإعادة إنتاج قوة العمل أو لاحتلال ما يوازى رأس المال المتغير الذى أنفق في شراء قوة العمل - نقول إنه بناء على هذا الفرض إذا كان لدينا رأس مال متغير قدره ١٥٠٠ شلن يستخدم ٥٠٠ عامل بمعدل قيمة فائضة قدره ١٠٠ / (ومعنى هذا وجود يوم عمل طوله ١٢ ساعة) فان رأس المال المتغير هذا ينتج يوماً بعد يوم قيمة فائضة تبلغ ١٥٠٠ شلن أو 6×500 ساعة عمل . ورأس مال قدره ٣٠٠ شلن ويستخدم ١٠٠ عامل يومياً بمعدل قيمة فائضة مقداره ٢٠٠ / أو يوم عمل طوله ١٨ ساعة ، ينتج فقط قيمة فائضة مبلغها ٦٠٠ شلن أو 12×100 ساعة عمل . فنتجه القيمة الكلى أى المعدل لرأس المال المنفق مضافاً إليه فائض القيمة لا يمكن أن يصل أبداً مبلغ ١٢٠٠ شلن أو 24×100 ساعة عمل . فهناك حد مطلق مفروض على يوم العمل المتوسط ذلك أن الطبيعة تفرض كون هذا اليوم أقل من ٢٤ ساعة . والنتيجة المترتبة على هذا أن هناك

(١) يدور أن الاقتصاديين الدماء لا يدرون شيئاً عن هذا الماثون . فحين يحدوثنا أن سعر سوق العمل

يعينه العرض والطلب يعتقدون أنهم كشفوا آراءه يستطيعون بفضلها إيتاف حركة البالم لا تحريكه كما فعل أرشميدس .

حداً مطلقاً للمدى الذى يمكن فيه التعويض عن خفض مبلغ رأس المال المتغير بزيادة معدل فائض القيمة أو (بعبارة أخرى) فى المدى الذى يمكن فيه التعويض عن إنقاص عدد العمال المستغلين بزيادة درجة استغلال قوة العمل . وهذا القانون الثانى واضح وضوحاً ذاتياً . ومع هذا فله فائدته فى تفسير ظواهر معينة ناشئة عن ميل لرأس المال دائماً إلى إحداث أقصى خفض ممكن فى عدد العمال المستخدمين أو فى ذلك القدر المتغير من رأس المال الذى ينفق على شراء قوة العمل ؛ وهذا ميل يتعارض مع ذلك الاتجاه الدائم الآخر لرأس المال نحو إنتاج أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة . وبالعكس ، برغم ازدياد عدد قوى العمل وبرغم الزيادة فى حجم رأس المال المتغير ، فإذا لم تكن هذه الزيادة متناسبة مع الهبوط الذى يفترض حدوثه فى معدل فائض القيمة ، هبط مقدار القيمة الفائضة التى يتم إنتاجها .

وفى إمكاننا أن نستلخص قانوناً ثالثاً مما أوردناه بصدد تعيين مقدار فائض القيمة الذى يخلقه معدل فائض القيمة وحجم ما ينفق من رأس المال المتغير . فإذا علمنا معدل فائض القيمة أى درجة استغلال قوة العمل ، وعرفنا قيمة قوة العمل أى حجم وقت العمل الضرورى ، فمن الواضح أنه كلما كبر رأس المال المتغير كبر مقدار الناتج من القيمة ومن فائض القيمة . وإذا عرفنا حد يوم العمل وحد الجزء الضرورى منه فإن مقدار القيمة وفائض القيمة الذى ينتجه رأس المال فردى يتوقف على كمية العمل التى يدفعها إلى الحركة . ولكن على أساس الفروض المعلومة يتوقف هذا على ما يستغله من كمية قوة العمل أو من عدد العمال ، وعدد العمال يتوقف بدوره على مبلغ ما ينفق من رأس المال المتغير . فإذا كان لدينا معدل معلوم من القيمة الفائضة وقيمة معلومة لقوة العمل ، فإن مقدار فائض القيمة يتناسب تناسباً مباشراً مع مقدار رأس المال المتغير : حسناً ! اننا نعلم أن الرأسمالى يقسم رأس ماله قسمين ينفق أحدهما فى شراء أدوات الإنتاج وهذا هو الجزء الثابت من رأس ماله ، وينفق جزءاً على شراء قوة العمل الحية وهذا هو القسم المتغير . وعلى نفس طريقة الإنتاج نجد أنه فى الفروع المختلفة من الصناعة يختلف تقسيم رأس المال الى نسبتيه (الثابت والمتغير) وعلاوة على ذلك فى نطاق نفس الفرع من الإنتاج تتغير النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير تبعاً للتغيرات فى الأساس الفنى ، والرابطة الاجتماعية فى عملية الإنتاج . ومع هذا فهما كانت النسبة بين القسمين الثابت والمتغير وسواء كانت نسبة الأخير إلى الأول عبارة عن ١ : ٢ أو ١ : ١٠ أو ١ : ١٠٠ : س فإن مفعول القانون الذى صغناه لا يتأثر لأنه ، كما يتضح من تحليلنا السابق ، ولو أن قيمة رأس المال الثابت تعود الى الظهور فى قيمة المنتج عموماً فإن قيمة رأس المال الثابت لا تدخل فى المنتج القيمى الذى أُنْتِج حديثاً . بطبيعة الحال يتطلب

١٠٠٠ غزال مقداراً من القطن الخام والمغازل الخ أكبر مما يحتاجه ١٠٠ غزال . ولكن قيمة أدوات الإنتاج الإضافية هذه قد تغير حسبما نشاء ، وقد تزيد أو تنقص أو تظل بلا تغيير ، وقد تكون كبيرة أو صغيرة . ومع هذا فليس لهذا كله أثر على عملية خلق القيمة بواسطة قوى العمل التي تحرك أدوات الإنتاج . وبناء على هذا يتخذ القانون الذي ندرسه الشكل التالي : إذا ظلت قيمة العمل ودرجة استغلال قوة العمل ثابتين فإن مقدارى القيمة وفائض القيمة اللذين تنتجهما مجموعتان مختلفتان من رأس المال يتناسبان تناسباً مباشراً مع أحجام العناصر المتغيرة في هذه المجموعات المختلفة ، وبعبارة أخرى مع مقدار كل عنصر يتحول إلى قوة عمل حية .

وهذا القانون يتعارض مع كافة التجارب القائمة على ظواهر الأشياء . فكل منا يعلم أن غزال القطن الذى يملك مقداراً كبيراً نسبياً من رأس المال الثابت ومقداراً صغيراً نسبياً من رأس المال المتغير لا يحصل من الربح أو فائض القيمة على مبلغ أقل مما يحصل عليه الخباز الذى يوظف مقداراً صغيراً نسبياً من رأس المال الثابت ومقداراً كبيراً نسبياً من رأس المال المتغير . ولكى يتسنى لنا حل هذا التناقض الظاهرى نحتاج إلى عدد كبير من العبارات الوسطى كما هو الشأن بالنسبة إلى الطالب الذى يدرس علم الجبر قبل أن يفهم أن $\frac{صفر}{صفر}$ يمكن أن يمثل حجماً حقيقياً . وبرغم أن الاقتصاديين الكلاسيك لم يصوغوا هذا القانون إلا أن غريزتهم كانت تقنعهم بصدقه لأنه نتيجة لازمة مترتبة على قانون القيمة العام . وقد حاولوا بواسطة عملية عنيفة من التجريد abstraction أن يهربوا من التناقض بين القانون والحقائق الظاهرة ، وسرى فيما بعد كيف تحطم كتاب مدرسة ريكاردو على هذه العقبة الكارثية . أما الاقتصاديون الدهماء العاجزون عن التعليم فإنهم يقتنعون بالظواهر ويتجاهلون القانون الذى ينظمها ويفسرها . وهم يعتقدون (بخلاف سينيوزا) أن « الجمل سبب كاف » .

إن العمل الذى يحرّكه مجموع رأس مال فى أى مجتمع من يوم إلى يوم يمكن النظر إليه على أنه يوم عمل كلى . ولنفرض مثلاً وجود مليون عامل وأن متوسط يوم العمل ١٠ ساعات فإن يكون يوم العمل الاجتماعى الكلى ١٠ ملايين ساعة . فإذا كان طول يوم العمل هذا ثابتاً (بغض النظر عن كون الحدود المفروضة مرجعها الاعتبارات المادية أو الاجتماعية) فإن مقدار فائض القيمة لا يمكن زيادته إلا بواسطة زيادة عدد العمال أى بزيادة الفريق العامل من السكان . وعلى هذا يكون نمو السكان هو الحد الرياضى لإنتاج فائض القيمة بواسطة المجموع الاجتماعى لرأس المال . وبالعكس إذا اعتبرنا حجم السكان ثابتاً فإن الذى يكون هذا (م - ١٧)

الحد هو إمكان إطالة يوم العمل^(١) . وسنرى في الفصل التالى أن هذا القانون صحيح فقط بالنسبة إلى ذلك الشكل من القيمة الفائضة الذى درسناه حتى الآن .

علينا من دراستنا السابقة لإنتاج فائض القيمة أن ليس كل مبلغ من النقود أو القيمة قابلاً للتحويل إلى رأس مال ، وأنه قبل إمكان إحداث هذا التحويل لابد من وجود حد أدنى محدود من النقود أو القيمة التبادلية فى أيدي المالك الفردى للنقود أو السلع . والحد الأدنى من رأس المال المتغير هو ثمن التكلفة لقوة عمل فردية تستخدم خلال سنة بأكملها يوماً بعد يوم حتى يتسنى الحصول من ذلك على فائض قيمة . فإذا كان هذا العامل نفسه صاحب أدوات الإنتاج التى يشتغل بها ، وإذا كان قانعاً بالعيش كعامل ، لرأى (وهذا فرض) أن بذل قوة عمل ضرورية خلال ٨ ساعات يومياً يكفي لإعادة إنتاج وسائل عيشه ، وعلى ذلك يحتاج فقط إلى أدوات الإنتاج اللازمة لعمل يومى مدى ثمانية ساعات . ولكن الرأسمالى الذى يطلب من العمال ٤ ساعات (فرضاً) من العمل الفائض بالإضافة إلى الثمانية ساعات من العمل الضرورى ، يحتاج مبلغاً إضافياً من النقود لشراء أدوات الإنتاج الإضافية . وعلى أساس فروضنا إذا شاء أن يعيش حسب مستوى حياة العامل ، وإذا استطاع إشباع مطالبه الأولية فسيكون عليه أن يبدأ باستخدام عاملين لغرض واحد هو الحصول على قدر كاف من القيمة الفائضة يومياً لمواجهة هذا الطلب . فلو كان هذا كل ما فى الأمر ، لكان الهدف الذى يرمى إليه من وراء الإنتاج ضمان معيشته فى حد الكفاف ، ولما كانت غايته أية زيادة فى الثروة كما يُفترض حين نعالج الإنتاج الرأسمالى . فإذا كان عليه أن يعيش فى صف مستوى العامل العادى وأن يحول من جديد نصف فائض القيمة الذى يحصل عليه إلى رأس مال ، لكان لزاماً عليه أن يستخدم ثمانية أمثال الحد الأدنى من وحدات رأس المال المتغير أى يستخدم ثمانية عمال . ويستطيع بالطبع كائى عامل فى المهنة أن يشتغل بيده ، ولكنه إذا فعل ذلك لما كان رأسمالياً بالمعنى الحقيقى ، ولن يزد عن كونه « رب عمل صغير ، وهو مرحلة وسطى بين العامل والرأسمالى . وعند بلوغ مرحلة معينة من الإنتاج الرأسمالى سيصبح من الضرورى أن يكرس الرأسمالى جميع الوقت الذى يؤدي فيه وظيفته بصفته رأسمالياً (أى الصورة التى يتمثل فيها رأس المال بعبارة أخرى) لامتلاك عمل الغير والسيطرة عليه وبيع منتجات هذا

(١) إن العمل أى الوقت الاقتصادى للجمع عبارة عن جزء معلوم . . . ولكن ذلك عشر ساعات فى اليوم للمليون من الناس أو عشرة ملايين ساعة . . . وهناك حد لزيادة رأس المال . ويمكن فى فترة معلومة بلوغ هذا الحد

فى المدى الفعل للوقت الاقتصادى المستخدم ، “ An Essay on the Political Economy of Nations, London, 1821, p.p. 74 and 49.

العمل^(١). ولذلك حاولت نقابات المهن في العصور الوسطى بوسائل قهرية أن تمنع تحول رجال النقابة الى رأسمالين ، فقرضوا حدوداً ضيقة جداً على عدد العمال الذين يستطيع المعلم الواحد استخدامهم . فمالك النقود أو السلع لا يتحول الى رأسمالى حقيقى إلا إذا كان الحد الأدنى من المبلغ الذى يقدمه للانتاج يزيد كثيراً على الحد الأعلى المعروف في العصور الوسطى . وهنا كما في العلوم الطبيعية ، نرى تأييد القانون الذى كشفه هيغل في كتابه «المنطق» ، وهو أنه عند بلوغ درجة معينة تصبح ما كانت تغييرات كمية بحثة تغييرات من حيث الكيف^(٢) .

إن أدنى مقدار من القيمة يجب على المالك الفردى للنقود أو السلع أن يملكه قبل أن يصير رأسمالياً ، يتغير في المراحل المختلفة من تطور الانتاج الرأسمالى ، ويتغير عند بلوغ مرحلة معلومة - في فروع مختلفة من الانتاج طبقاً لاختلاف المطالب الفنية الخاصة . فبعض فروع أو بحالى الانتاج الرأسمالى تتطلب حتى في أوائل أيام الانتاج الرأسمالى ، حداً أدنى من رأس المال يزيد عما يوجد في أيدي فرد واحد . وعلى ذلك يحدث أحياناً في مثل هذه الحالات أن تقدم الاعانات من الدولة للأفراد كما حدث بفرنسا أيام كولبير وكما يحدث اليوم في كثير من الولايات الألمانية . وأحياناً يؤدي موقف من هذا النوع إلى تكوين شركات يمنحها القانون احتكاراً في ممارسة بعض فروع الصناعة والتجارة^(٣) وهذه هي الشركات

(١) لا يستطيع الفلاح الاعتماد على عمله ، ولو فعل ذلك لكان هو الخاسر . فيجب أن يكون عمله عبارة عن توجيه الاهتمام الى الكل ، فعليه أن يراقب الدارس وإلى فقد أجره من القمع غير المدروس ، ويجب ملاحظة الحاصدين الخ ، ويجب أن يدور باستمرار حول الأسباب ، وأن يستوثق من عدم وجود إعمال وهو الأمر الذى يحدث إذا اكتفى بقيمة واحدة ، .

An Inquiry into the Connexion between the Prices of Provision and the Size of Farms & etc, by a Farmer.

لندن ١٧٧٣ ص ١٢ . وهذا المؤلف هام وطريف جداً إذ فيه تدروس طبيعة وتكوين «المزارع الرأسمالى» ، أو المزارع التاجر كما يطلق عليه ، ولا التجيد الذاتى بخلاف «الفلاح الصغير» ، وهو الرجل الذى يقوم في الغالب بانتاج حد الكفاف من العيش ، «إن طبقة الرأسمالين يصبح جانب منها في أول الأمر ثم كلها في النهاية مغفأة من ضرورة أداء العمل الدورى» . - Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations. by the Rev. Richard Jones, Hertford, 1852, Lecture III, p. 39,

(٢) إن نظرية الذرة في علم الكيمياء الحديث والذى صاغه لأول مرة لوران وجرمادت بصورة علمية لا ترتكز على قانون خلاف هذا .

(٣) يتحدث مارتن لوتر على أمثال هذه المنفآت باسم «شركات الاحتكار» .

ذات الامتيازات والتي تعد مقدمة للشركات المساهمة الحديثة .

لن أعرض بالتفصيل لما وقع خلال عملية الانتاج من التغييرات في العلاقات بين الرأسمالي والعامل الأجير ، ولن أسهب هنا في بيان تطور رأس المال إذ يكفي أن نذكر قليلا من النقط الهامة الرئيسية .

في نطاق عملية الإنتاج حصل رأس المال على السيطرة على العمل ، أى على قوة العمل وهي في حالة العمل ، ومعنى هذا السيطرة على العامل . ويعنى الرأسمالي ، أى الصورة التي يتمثل فيها رأس المال ، بأن يجعل العامل يؤدي عمله على الوجه الأكمل وبنفس القدر المطلوب من حدة العمل .

وأكثر من هذا لقد تحول رأس المال إلى علاقة قاهرة للقمع رغم العامل على أن يشتغل أكثر مما تتطلب حاجياته الحيوية . فالرأسمالية بصفتها بائنة على النشاط في الغير وملتصبة للقيمة الفائضة ومستغلة لقوة العمل ، تفوق من حيث نشاطها وقسوتها وكفائتها كافة النظم السابقة في الإنتاج ، تلك النظم التي كانت تركز على العمل الإلزامي الشاق .

ونبدأ فنقول إن رأس المال يخضع العمل للأحوال الفنية الموجودة في العصر التاريخي الذي يحدث فيه الغزو ، وهو لا يسبب تغييراً سريعاً مباشراً في طريقة الإنتاج . وعلى ذلك فإن إنتاج القيمة الفائضة بالشكل الذي درسناه حتى الآن أى بمجرد إطالة يوم العمل ، يبدو مستقلا عن أى تغيير في طريقة الإنتاج . إن أثره في المخازن العميقة ليس أقل منه في معامل الغزل الحديثة .

حين نتأمل عملية الإنتاج على أنها مجرد عملية عمل ، فإن علاقة العامل بأدوات الإنتاج ليست علاقة بها بصفتها رأس مال ، بل هي علاقة بها بوصفها أدوات ومادة أولية تخدم نشاطه الإنتاجي ذي الهدف المحدود . ففي المديعة مثلاً لاتعدو الجلود التي يدبغها أن تكون المادة التي يقوم بأداء عمله عليها . إنه لا يدبغ جلد الرأسمالي ! ولكن يختلف الموقف بمجرد أن نتأمل عملية الإنتاج على أنها أداة لتنمية التوسع الذاتي لرأس المال أى كأداة لخلق فائض القيمة ، إذ الآن تتحول أدوات الإنتاج في لمح البصر إلى أدوات لامتصاص عمل الآخرين ، وبدلاً من أن يكون العامل هو الذي يستخدم أدوات الإنتاج فإن الأخيرة هي التي تستخدم العامل ، وبدلاً من أن يستهلكها بوصفها العناصر المادية لنشاطه الإنتاجي فإنها تستهلكه بوصفه خيرة عملياته الحيوية ؛ وعملية رأس المال في حياته لاتزيد عن كونها حركته كقيمة تزداد بنفسها . فأفران الصهر ومباني المصنع حين تستريح بالليل وبذلك لاتمتص العمل الحى تصيره مجرد خسارة ،

على الرأسمالى . وهذا هو السبب الذى من أجله تدعى أفران الصهر ومباني المصنع أحق في العمل الليلى لقوة العمل . إن مجرد تغير النقود إلى عوامل مادية لعملية الإنتاج وإلى أدوات إنتاج ، يحول الأخيرة إلى شيء ذى حق في عمل وفائض عمل الآخرين . ولأضرب مثلاً آخر لنرى منه كيف أن هذه السفسطة الخاصة بالإنتاج الرأسمالى والمميزة له . وكيف أن هذا انقلب لعلاقة بين العمل الميئ والعمل الحى وبين القيمة والقوة التى تخلق القيمة تنعكس في مرآة العقل الرأسمالى . خلال ثورة أصحاب المصانع الانجليزية فيما بين ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ نجد أن رئيس بيت من أقدم وأفضل البيوت قدراً في غرب اسكتلنده وهم السادة كارليل وأولاده وشركاه أصحاب مصنع خيوط الكتان والقطن في بيزلى وهى شركة مضى علي وجودها حوالى قرن وكانت تعمل في سنة ١٧٥٢ وأدارت شؤونها أجيال أربعة من نفس الأسرة — تقول إن رئيس هذا البيت وهو سيد ذكى ، كتب خطاباً إلى صحيفة جلا-جو ديل ميل في (٢٥ أبريل سنة ١٨٤٩) بعنوان « نظام المناوبة » . تقتطف منه ما يدل على البساطة ، ولنبحث الآن ... الشرور الملازمة لقصر العمل بالمصنع على عشر ساعات ... إنها تؤدي إلى أخطر الخسارة بالنسبة إلى آمال صاحب المصنع وأملأكه ، فإذا كان ، (يحسن أن تقرأها د عماله) ، يشغل ١٢ ساعة قبلاً وحدد له عشر فغنى هذا أن كل ١٢ آلة أو مغزل في منشأته تنقص إلى ١٠ وإذا أراد بيع المصنع لقدرت قيمته على أساس ١٠ بحيث يخضم السدس من قيمة كل معمل في البلاد (١) .

إنك لتجد وجهات النظر الرأسمالية مغروسة في عقل هذا الرجل الذى ظل أسلافه رأسماليين في غرب اسكتلنده أجيالا كثيرة . ففى نظره قيمة أدوات الإنتاج كالمغازل وما إليها عبارة عن صفتها كرأس مال تمكنها من زيادة قيمتها ذاتها وابتلاع مقدار محدود كل يوم من عمل الآخرين الذى لا مقابل له ، ولهذا يُخدع رئيس شركة كارليل وأولاده وشركاؤه فيظن أنه حين يبيع معمله فلن يدفع له قيمة المغازل أى العمل المجسم فيها واللازم لإنتاج مغازل من نفس النوع فحسب بل إنه مضافاً إلى هذا يدفع له ثمن العمل الفائض الذى يساعده يومياً على امتصاصه من عمال بيزلى الاسكتلنديين . وهذا هو السبب الذى من أجله يتخيل أن ثمن بيع ١٢ آلة غزل سيهبط إلى ثمن بيع ١٠ حينما ينقص يوم العمل بمقدار ساعتين !

(١) تقارير مفتشى المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٤٩ ص ٥٩ — ٦٠ . ومفتش المصانع ستوارت الاسكتلندى (ويختلف في هذا العدد عن مفتشى المصانع الانجليز) والواقع تحت سلطان طرائق التفكير الرأسمالية يلاحظ على هذا الخطاب الذى يورده في تقريره أنه أنفع رسالة تقدمها أحد أصحاب المصانع التى تشتغل بنظام التناوب إلى زملائه في نفس الصناعة وهو كفيل بأن يزيل الآراء السبئية التى يشعربها البعض من جراء أى تغيير في ترتيب ساعات العمل .. .

الباب الرابع

إنتاج فائض القيمة النسبي

الفصل الخامس

نظرية فائض القيمة النسبي

إن جزء يوم العمل الذي يتم فيه إنتاج معادل لقيمة ما يبذل خلاله من قوة العمل وهي القيمة التي يدفعها الرأسمالي - نقول إننا عالجنا ذلك الجزء حتى الآن على أنه حجم ثابت ، وهو ثابت حتماً في ظل ظروف إنتاج معلومة وفي مرحلة اقتصادية معينة من مراحل التطور الاجتماعي . قد يشتغل العامل كل يوم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ أو أكثر من الساعات زيادة عن وقت العمل الضروري هذا . وكان معدل فائض القيمة وطول يوم العمل يتوقفان على مدى هذه الإطالة فبينما ظل وقت العمل الضروري ثابتاً كان طول يوم العمل على وجه العموم متغيراً . لنفرض يوم عمل نعلم طوله وتقسيمه إلى عمل ضروري وآخر فائض ، وليكن الخط a ح a — ب — ح يمثل يوم عمل طوله ١٢ ساعة يمثل فيه الجزء a ب العمل الضروري وقدره ١٠ ساعات والجزء ب ح عبارة عن فائض العمل ومداه ساعتان . هنا يتبادر إلى الذهن السؤال عن الكيفية التي يتسنى بواسطتها إنتاج فائض القيمة أي طريقة إطالة فترة فائض العمل بدون إطالة يوم العمل كله a ح .

برغم ثبات a ح فإن ب ح قابل للامتداد إذ بينا لا يمكن (فرضاً) مداه بعد ح وهي النهاية ليوم العمل a ح فإن في الإمكان مداه في الاتجاه العكسي أي بإرجاع نقطة ابتدائه ب ناحية a . لنفرض أن ب a في الخط a — ب — ح نصف ب ح ويمثل ساعة عمل واحدة ، فغاية ما حصل في يوم العمل a ح ذي الاثني عشرة ساعة أننا دفعنا النقطة ب إلى ب a ، وهنا برغم بقاء يوم العمل ثابتاً أي ١٢ ساعة كما كان قبلاً فأتنا مددنا ب ح ليصبح ب a ح وبذا زاد فائض العمل بمقدار النصف أي من ساعتين إلى ثلاث ساعات . ومن

الواضح أن هذا الامتداد مستحيل إلا إذا صحبه خفض في طول فترة العمل الضروري من ١٠ إلى ٩ ساعات . ومعنى هذا أن الجزء الذى اشتغل فيه العامل لنفسه قد تحول إلى وقت عمل يشتغل فيه لصاحب رأس المال . فكان الذى تغير ليس الطول الكلى ليوم العمل وإنما تقسيمه إلى عمل ضرورى وعمل فائض .

ويتضح من جهة أخرى أنه إذا علمنا طول يوم العمل وقيمة قوة العمل علمنا كذلك طول فترة العمل الفائض . وقيمة قوة العمل تعين مقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها من جديد . فلو كانت ٦ بنسب تمثل صورة ساعة عمل واحدة ، وإذا كانت قيمة قوة العمل في يوم واحد ٥ شلنات ، تعين على العامل أن يشتغل ١٠ ساعات يومياً حتى ينتج بديل القيمة التى يدفعها له الرأسمالى مقابل قوة العمل ، أو بمعنى آخر حتى ينتج المعادل لوسائل العيش الضرورية له كل يوم . فإذا علمنا قيمة ما يحتاج من وسائل العيش أمكن أن نعرف قيمة قوته على العمل (١) . وإذا كانت لدينا قيمة قوته على العمل أمكننا معرفة وقت عمله الضرورى .

والآن يمكن التحقق من مدى فترة فائض العمل بطرح وقت العمل الضرورى من يوم العمل كله . خذ ١٠ ساعات من ١٢ ساعة يتبقى ساعتان . وليس من السهل أن نرى كيف يمكن فى ظل الظروف المعلومة أن نجعل فائض العمل يزيد عن ساعتين . ولا ريب أن الرأسمالى قد يدفع للعامل ٤ شلنات ونصف أو ربما أقل من ذلك بدلا من خمس . ولإعادة إنتاج قيمة ١ ٢ شلنات تكفى ٩ ساعات عمل ، وحينئذ تخصص من الساعات الإثنى عشرة ثلاث ساعات لفائض العمل بدلا من ساعتين ، ويزداد فائض القيمة من شلن إلى شلن ونصف . ولكن لا سبيل إلى إدراك هذه النتيجة إلا بخفض أجر العامل إلى ما دون قيمة قوته على العمل ، فبالشلنات الأربع ونصف التى ينتجها فى ٩ ساعات لا يستطيع التساط إلا

(١) يتحدد متوسط الأجر اليومى بما يحتاج إليه العامل ، «كى يعيش ويعمل ويتوالد» ، William Petty, Political Anatomy of Ireland, 1672, p. 64. «يتكون ثمن العمل من ثمن الضروريات ... حينئذ لا تكفى أجور الرجل العامل ، المناسبة لمركزه ومنزله كدامل ، لالة مثل هذه الأسرة كما هو نصيب الكثيرين منهم» ، فانه لا يحصل على الأجر الملائم الصحيح ، J, Vanderlint op. cit., p. 15, «إن العامل العادى الذى لا يملك سوى ذراعيه وجهه لا يكون لديه شئ حتى يبيع عمله للآخرين ... وفيما يختص بكل نوع من العمل فسا يجب أن يحصل كما يحصل فعلا هو أن أجر العامل محدود بما هو ضرورى حتى يحصل على ما يكتفى عيشه» ،

Turgot, Reflexions, etc., in Daire's edition vol. 1., p. 10.

«إن ثمن ضروريات الحياة عبارة فى الحقيقة عن نفقة إنتاج العمل» ، Malthus, Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London, 1815, p. 48, note,

على حجم مقدار وسائل العيش التي كان يتسلط عليها من قبل ، وبذا تتأثر إعادة إنتاج ما يملك من قوة العمل تأثيراً سلباً . في هذه الحالة تمت إطالة فائض العمل عن طريق تجاوزه حدوده العادية ، وحدث توسيع نطاقه بمجرد اغتصاب جانب من ميدان العمل الضروري . وبرغم ما لهذا الدور من أهمية في الحركة الفعلية للأجور فإننا نستبعد هنا نظراً لأننا سبق أن فرضنا أن السلع التي نعى بأمرها بما فيها قوة العمل وغيرها تشتري وتباع حسب قيمتها الحقيقية . فإذا كان هذا أحد فروضنا الأولية صار من غير الممكن إنقاص وقت العمل اللازم لإنتاج قوة العمل أو لإعادة إنتاج قيمتها عن طريق خفض الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل ، وإنما يتم ذلك النقص حين تهبط قيمة قوة العمل ذاتها . ففي حالة يوم ذي طول معلوم ينبغي أن تكون إطالة فائض العمل نتيجة تقليل وقت العمل الضروري على أن لا يترتب الأمر الأخير على إطالة فائض العمل . ففي المثال الذي ضربناه ينبغي أن تهبط حقيقة قوة العمل بمقدار العشر إذا أريد خفض وقت العمل الضروري بمقدار العشر أي من ١٠ ساعات إلى تسع حتى يمكن زيادة فائض العمل من ساعتين إلى ثلاث .

مثل هذا الخفض بمقدار العشر في قيمة قوة العمل معناه بدوره أن كمية وسائل العيش التي كان يتم إنتاجها من قبل في عشر ساعات يمكن الآن إنتاجها في تسع ساعات . وهذا الأمر مستحيل إلا إذا حدثت زيادة في إنتاجية العمل . ففي استطاعة صانع الأحذية بأدوات معلومة أن يصنع زوجاً في يوم عمل طوله ١٢ ساعة ، فإذا تعين عليه أن يصنع زوجين في نفس الوقت لزم أن تضاعف إنتاجية عمله ، وهذه الإنتاجية لا يمكن مضاعفتها دون حدوث تغيير في أدوات العمل أو أساليبه أو كلا الاثنين ، أي لا بد أن انقلاباً قد طرأ على أحوال الإنتاج وطريقته وعملية العمل . حين تحدث هنا عن زيادة إنتاجية العمل فإننا نقصد تغييراً في عملية العمل التي يمكن بواسطتها تقليل وقت العمل اللازم في ظل أحوال اجتماعية معلومة لإنتاج سلعة بحيث أن نفس المقدار من القيمة الاستعمالية يتم إنتاجه بقدر أقل من العمل ، أو أن مقداراً أكبر من القيمة الاستعمالية بواسطة نفس العمل (١) وخلال بحثنا إنتاج فائض القيمة فرضنا حتى الآن عدم تغير طريقة الإنتاج ، ولكن إذا كان إنتاج فائض القيمة سيتم بتحويل العمل الضروري إلى عمل فائض فلن يكف رأس المال أن يتحكم في عملية العمل بشكلها

(١) «حين تصل الأساليب إلى حد الاتفاق ومعنى هذا كشف طرق جديدة يمكن بها القيام بالصناعة بواسطة عدد أقل من المال أو في وقت أقل من ذي قبل» Galiani, op. cit., p. 156. يمكن الاقتصاد في نفقة الإنتاج بتوفير مقدار العمل الذي استخدم للإنتاج» Sismondi, Etudes, etc, vol. 1, p. 22,

التقليدى أو البالى وبمجرد زيادة مدى فترة هذه العملية . فيجب على رأس المال أن يحدث ثورة فى الأحوال الفنية والاجتماعية لعملية العمل بل وفى عملية العمل ذاتها قبل إمكان زيادة إنتاجية العمل ، وبهذا فقط يمكن خفض قيمة العمل . وبهذا فقط يمكن تقصير جزء يوم العمل اللازم لإعادة إنتاج هذه القيمة . وإلى أطلق عبارة فائض القيمة المطلق على فائض القيمة الناتج عن إطالة يوم العمل . ومن جهة أخرى أطلق فائض القيمة النسبى على فائض القيمة الذى يترتب على خفض وقت العمل الضرورى وعلى تغيير مماثل فى النسبة بين جزئى يوم العمل .

إذا كانت الزيادة فى إنتاجية العمل تهبط بقيمة قوة العمل فيجب أن تقع الزيادة فى تلك الفروع من الصناعة التى تعين منتجاتها قيمة قوة العمل - وهى المنتجات التى تكون جزءاً من وسائل العيش العادية أو قادرة على الحلول محل وسائل العيش ذات الاستعمال العادى . ولكن قيمة السلعة تعينها لا كمية العمل التى تكسبها شكلها النهائى فحسب ، ولكن تعينها كذلك كمية العمل التى تتضمنها أدوات الإنتاج . ومثال ذلك أن قيمة الزوج من الأحذية لا يعينها عمل صانع الأحذية فقط بل تعينها كذلك قيمة الجلد والفراء والخيط الخ من الأشياء المستعملة فى صنع الحذاء . ولهذا السبب فإن الزيادة فى الإنتاجية وما يترتب عليها من رخص المنتجات فى تلك الفروع من الصناعة وهى الفروع التى تهيم العناصر المادية من رأس المال الثابت اللازمة لإنتاج ضروريات الحياة - هذا كله يؤدى كذلك إلى خفض قيمة قوة العمل . ومن جهة أخرى لا تتأثر قيمة قوة العمل بالزيادة فى الإنتاجية فى الفروع التى لا علاقة لها بإنتاج ضروريات الحياة أو إنتاج أدوات إنتاج هذه الضروريات .

وبالطبع لن يسبب ترخيص السلعة خفض قيمة قوة العمل إلا بنسبة مدى الدور الذى تلعبه فى إعادة إنتاج قوة العمل . فمثلاً القمصان من ضروريات الحياة ولكن القميص ليس سوى شئ ضرورى إلى جانب أشياء كثيرة سواه . فإذا رخصت القمصان فهذا يخفض فقط مقدار ما يتعين على العامل أن ينفقه على القمصان ، ولكن مجموع ضروريات الحياة لا يتكون إلا من سلع مختلفة من منتجات صناعات مختلفة وقيمة كل من هذه السلع تكون دائماً جزءاً من قيمة قوة العمل . هذه القيمة تتناقص مع نقص وقت العمل الضرورى لإعادة إنتاجها ، والنقص الكلى عبارة عن مجموع كافة الاقطاعات المختلفة فى وقت العمل والتى تحدث فى هذه الصناعات المختلفة . والنتيجة العامة تعالج هنا كما لو كانت نتيجة مباشرة وشيئاً عاجلاً فى كل حالة خاصة . وبالطبع حين يرخص رأسمالى سلعة كالقمصان مثلاً فلا يستتبع هذا بالضرورة أنه فعل ذلك عامداً أن يخفض قيمة قوة العمل وبالتالي وقت العمل الضرورى إلى حد

معتاسب مع الترخيص . ولكن بقدر ما يؤدي هذا في النهاية إلى هذه النتيجة فهو يساهم في رفع المعدل العام لفائض القيمة ^(١) . ويجب تمييز الاتجاهات العامة والضرورية لرأس المال عن أشكاله الظاهرية .

ومن المسائل التي تقع خارج نطاق بحثنا الطريقة التي تبدو بها قوانين الإنتاج الرأسمالية الثابتة في حركات مجموعات فردية من رأس المال ، والطريقة التي بها تثبت ذاتها كقوانين تعسفية للنافسة وبذا تدخل في شعور الرأسمالي الفردي على هيئة دوافع . ولكن واضح منذ البداية أنه كما أن الحركات الظاهرية للأجسام السماوية لا تصبح مفهومة إلا لدى من يعرف حركاتها الحقيقية التي لا تقدرها حواسنا بطريقة مباشرة فكذلك التحليل العلمي للنافسة غير ممكن إدراكه إلا لمن تفهم الطبيعة الداخلية لرأس المال . ومع هذا فلكي يحسن فهمنا لإنتاج فائض القيمة النسبي ، وعلى أساس مجرد المعرفة التي حصلنا عليها حتى الآن يجوز لنا إبداء هذه الملاحظات .

إذا كان عمل ساعة واحدة يتجسم في ٦ بنسات فينتد تنتج قيمة قدرها ٦ شلنات في يوم عمل طوله ١٢ ساعة . لنفرض أنه مع إنتاجية عمل معلومة تنتج ١٢ سلعة في هذه الساعات الإثني عشرة . وسنفرض أن قيمة أدوات الإنتاج التي بليت والمادة الأولية التي استهلك الخ هي ٦ بنسات لكل سلعة . في هذه الظروف كل سلعة تساوي شلناً ، ٦ بنسات لقيمة أدوات الإنتاج ، ٦ بنسات للقيمة الجديدة التي أضيفت خلال عملية الصنع . ولنفرض الآن أن رأسمالياً قادر على مضاعفة إنتاجية العمل مما يترتب عليه إنتاج ٢٤ سلعة بدلاً من ١٢ في يوم عمل طوله ١٢ ساعة . وإذا تظل قيمة الإنتاج لكل سلعة بدون تغيير فإن قيمة كل سلعة ستبسط الآن إلى ٩ بنسات منها ٦ بنسات تمثل قيمة أدوات الإنتاج وثلاث بنسات تمثل القيمة الجديدة المضافة في ظل الأحوال الجديدة أثناء عملية الصنع . وبرغم أن إنتاجية العمل ضوغت لا يزال كل يوم عمل يخلق قيمة جديدة مقدارها ٦ بنسات لا أكثر ، ولكن هذه القيمة الجديدة توزع الآن بين ٢٤ سلعة بدلاً من ١٢ سلعة (كما كان الحال قبلاً) . وعلى ذلك ينال كل سلعة ١/٢ فقط من القيمة الجديدة الكلية بدلاً من ١/٣ أي ٣ بنسات بدلاً من ٦ بنسات أو بعبارة مماثلة حين تحول أدوات الإنتاج إلى منتج يضاف في كل سلعة نصف ساعة فقط من وقت

(١) لنفرض أن ... منتجات ... رجل الصناعة تضاعفت عن طريق تعميمات في الآلات ... فإنه يستطيع أن يكوم عماله بنسبة أصغر من الإنتاج الكلي وبدا يرتفع ربحه . ولكنه لن يتأثر بأي طريقة أخرى ..

العمل بدلا من ساعة كما كان الحال قبلا . فالقيمة الفردية لهذه السلع هي الآن أقل من قيمتها الاجتماعية بمعنى أن كل سلعة تكلف وقت عمل أقل مما يتكلفه النوع المتوسط من بين مجموع السلع المتشابهة الكبير والتي يتم إنتاجها في ظل أحوال اجتماعية متوسطة . فالتكلفة في المتوسط لكل سلعة شلن أى الصورة التي يتجسم فيها ساعتان من العمل الاجتماعى ، والتكلفة لكل سلعة من السلع المنتجة في ظل طريقة الإنتاج المتغيرة هي ٩ بنسات فقط أى الصورة التي يتجسم فيها ساعة من العمل فقط . ومع هذا فالقيمة الحقيقية للسلعة ليست قيمتها الفردية وإنما قيمتها الاجتماعية ، وتقاس قيمتها لا بوقت العمل الذي كلفته فعلا للنتج في حالة منعزلة قائمة بذاتها ولكن تقاس بوقت العمل اللازم لإنتاجها في ظل أحوال المجتمع العادية . وعلى ذلك إذا كان الرأسمالى الذي يستخدم الطريقة الجديدة يبيع سلعته بقيمتها الاجتماعية وهي شلن فهو يبيعها بما يزيد عن قيمتها الفردية بثلاث بنسات وبذا يحقق فائض قيمة أكثر بمقدار ٣ بنسات ولكن من جهة أخرى يتمثل الآن يوم العمل الذي طوله ١٢ ساعة في ٢٤ سلعة بدلا من ١٢ كما كان الأمر من قبل . فإذا أراد التخلص من المنتج الذي لديه وجب أن يكون الطلب اليومى ضعف ما كان عليه وبعبارة أخرى لزم أن يكون اتساع السوق ضعف ما كان عليه قبلا : وإذا تساوى الأشياء الأخرى لن تستطيع سلعة أن تسلط على سوق أكبر إلا بخفض ثمنها وعلى ذلك سيميعها بما دون قيمتها الاجتماعية وإن ظل ذلك أعلى من قيمتها الفردية - أى يبيع السلعة الواحدة بعشر بنسات مثلاً . بهذا يستمر في اجتناء فائض قيمة أزيد يبلغ في هذه الحالة بنسأ في كل سلعة ، وسيحصل على فائض القيمة الزائد هذا سواء كانت سلعته من ضروريات الحياة أم لم تكن ، وسواء كانت قيمتها تلعب دوراً في تعيين القيمة العامة لقوة العمل أم لا . ومن هنا ، وبغض النظر عن الاعتبار الأخير ، يصبح لكل صاحب رأس مال دافع بحمله على بذل أقصى جهد لديه لخفض ثمن سلعة وذلك عن طريق زيادة إنتاجه العمل . وبرغم هذا فحتى في هذه الحالة ينشأ ازدياد إنتاج فائض القيمة عن تقليل وقت العمل الضرورى وإطالة عمالة في العمل الفائض (١) . ليكن وقت العمل الضرورى ١٠ ساعات وقيمة قوة العمل في يوم ما ه شلنات ، فإذا كان فائض العمل ساعتين وفائض القيمة الذى يتم إنتاجه في يوم

(١) «ولا يتوقف دمج المرم على ما يسيطر عليه من منتج عمل الآخرين ، وإنما يتوقف على سيطرته على العمل ذاته . فإذا استطاع أن يبيع بضائنه بسعر أعلى بينما تظل أجور عماله دون تغيير لاستفاد من ذلك ... وتكفى نسبة أصغر مما ينتج لتحريك ذلك العمل ، ونتيجة لهذا تبقى نسبة أكبر لنفسه ،»

شلتاً . ولكن صاحبنا الرأسمالى ينتج الآن ٢٤ سلعة ويبيع كل منها بعشر بنسات محققاً بذلك ٢ . شلتاً فى المقدار كله . فيما أن قيمة أدوات الإنتاج ١٢ شلن فإن $\frac{1}{2}$ ١٤ من السلع تصلح فقط للحلول محل رأس المال الثابت الذى سبق لإنفاقه ، ويوم العمل ذو الإثني عشرة ساعة يتجسم فى السلع الباقية وهى $\frac{3}{4}$ ٩ . وبما أن ثمن قوة العمل ٥ شلنات فإن ٦ سلع تمثل وقت العمل الضرورى ، $\frac{3}{4}$ ٣ تمثل العمل الفائض . ونسبة العمل الضرورى إلى الفائض تصبح الآن ٥ : ٣ بعد أن كانت ٥ : ١ فى متوسط الأحوال الاجتماعية السائدة . ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة بطريقة أخرى . إن قيمة منتج يوم ذى ١٢ ساعة ٢٠ شلناً ومن هذا المبلغ ١٢ لقيمة أدوات الإنتاج وهى القيمة التى يعاد انتاجها فى المنتج . وعلى ذلك تبقى ٨ شلنات كالصورة النقدية التى تعبر عن القيمة التى تجسم فيها يوم العمل . وهذا التعبير النقدى أعلى من التعبير النقدى عن العمل الاجتماعى المتوسط الذى من نفس النوع إذ منه ١٢ ساعة تعبر عنها ست شلنات فقط . فالعمل ذو الإنتاجية الاستثنائية يكون أثره كعمل مكثف يخلق فى وقت معلوم أكثر مما ينتج متوسط العمل الاجتماعى الذى من نفس النوع . ومع ذلك لا يزال صاحبنا الرأسمالى يدفع ٥ شلنات قيمة لقوة عمل فى يوم واحد . ولكن بينما كان العامل قبلاً يستغرق ١٠ ساعات لإنتاج هذه القيمة من جديد فهذا لا يكلفه الآن أكثر من $\frac{1}{2}$ ساعة وبذا ربت فترة العمل الفائض اليومية بالنسبة له بمقدار $\frac{1}{2}$ ساعة وارتفع مقدار القيمة الفائضة التى ينتجها من شلن إلى ٣ شلنات . فالرأسمالى الذى يستخدم وسائل الإنتاج المتحسنة يحصل بذلك على قدر من فائض العمل نسبته أعلى مما هى فى حالة سواه من الرأسمالين فى نفس الفرع من الإنتاج ، فهو يعمل بصفة فردية ما يعمل به رأس المال بصفة جماعية فى إنتاج فائض القيمة النسبى ، ولكن فائض القيمة الإضافى فى هذا يزول حالما تعمم طريقة الإنتاج الجديدة إذ ينعدم الفارق فى القيمة بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية للسلع التى أنتجت رخيصة . إن القانون القائل بأن القيمة تتحدد بوقت العمل وهو القانون الذى حقق سيطرته على الرأسمالى الذى استخدم الطريقة الجديدة فى الإنتاج بأن جعله يبيع سلعه بأقل من قيمتها الاجتماعية — هذا القانون يفرض سلطانه على منافسيه على شكل قانون تحكمى للمنافسة ويرغمهم على اقتباس الطريقة الجديدة فى الإنتاج^(١) . وعلى ذلك فى النهاية لا يتأثر المعدل العام لفائض القيمة إلا

(١) «إذا كان جارى يفتح كثيراً بجهود أو عمل قليل وبذا يبيع بسعر رخيص فعل أن أجارل البيع رخيصاً مثله . وبذلك فإن كل فن أو مهنة أو آلة تؤدى العمل بعمال أقل عدداً وبالتالي بسعر أرخص تثير فى غيرها نوعاً من الضرورة والرغبة فى التقدم إما باستعمال نفس الفن أو المهنة أو الآلة وإما باختراع شئ شبيه بها بحيث يتساوى الناس —

بالعملية كلها حين تكون الزيادة في إنتاجية العمل ذات مفعول في فروع الإنتاج التي تعنى بإنتاج ضروريات الحياة بحيث أن الزيادة في الانتاجية تؤدي إلى رخص السلع التي تكون عناصر قيمة قوة العمل .

وتتناسب قيمة السلع تناسباً عكسياً مع إنتاجية العمل ، وذلك الحال بالنسبة إلى قيمة قوة العمل مادامت هذه تعينها قيمة السلع . ومن جهة أخرى يتناسب فائض القيمة النسبي تناسباً مباشراً مع إنتاجية العمل فيزيد بارتفاع الإنتاجية وينقص بانخفاضها . وبفرض ثبات قيمة النقود فإن يوم عمل اجتماعي متوسط إذا ١٢ ساعة ينتج دائماً نفس القيمة وهي ٦ شلنات مهما كانت النسب التي ينقسم إليها هذا المبلغ بين معادل قيمة قوة العمل من جهة وفائض القيمة من جهة أخرى . ولكن إذا ترتب على زيادة الانتاجية هبوط في قيمة العرض اليومي من ضروريات الحياة وبالتالي هبوط قيمة قوة العمل اليومية من ٥ إلى ٣ شلنات ، كانت النتيجة ارتفاع فائض القيمة من شلن إلى ثلاث شلنات . وبينما كانت ١٠ ساعات في ظل الأحوال القديمة لازمة لإعادة إنتاج قيمة العمل فإن ٦ ساعات عمل تكفي لهذا الغرض في ظل الأحوال الجديدة . ونتيجة لهذا تحررت ٤ ساعات عمل يمكن أن تضاف إلى ميدان العمل الفائض . وعلى ذلك فالاتجاه الدائم لرأس المال ، وهو اتجاه نتيجة دافع كامن فيه ، هو زيادة إنتاجية العمل لكي يمكن العمل على رخص السلع وبالتالي رخص العامل ^(١).

والقيمة المطلقة للساعة التي ينتجها العامل ليست في حد ذاتها بذات أهمية للرأسمالي إذ الذي الوحيد الذي يهمه فائض القيمة الذي تتضمنه السلعة والذي يحققه عن طريق بيعها . وتحقيق فائض القيمة يتضمن بالضرورة استرداد القيمة التي أنفقت . وإذا يتناسب فائض القيمة النسبي تناسباً

==ولا يستطيع أحدهم أن يبيع السلع بثمان دون مايفعل الغير،

The Advantages of the East Indian Trade to England. London 1720 p. 67.

(١) ،، مهما كانت النسبة التي تنقص بها نفقات المال فإن أجره ينقص بنفس النسبة إذا أزيلت في الوقت

ذاته القبود المفروضة على الصناعة، Considerations concerning Taking off the Bounty

on Corn exported etc., London. 1752, p. 7.

أرخص ما يمكن ثمننا لأن مايرفع ثمنها يعمل على رفع ثمن العمل كذلك ففي جميع البلاد التي لا تكون الصناعة

فيها مقبذة لابد أن يؤثر ثمن المؤن في ثمن العمل . وهذا ينقص دائماً حينما يزداد رخص ضروريات الحياة شرحه ص ٣

،، تنخفض الأجور بنسبة إزدياد قوة الانتاج . حقيقة تعمل الآلات على رخص ضروريات الحياة ولكنها تؤدي

كذلك إلى رخص العامل، A Prize Essay on the Comparative Merits of Competition

and Cooperation, London 1834, p. 27.

مباشراً مع تطور إنتاجية العمل وينمو بازديادها ، وبينما قيمة السلع متناسبة تناسباً عكسياً مع تطور إنتاجية العمل أى تهبط حين تزيد الإنتاجية ، وبقدر ما تكون نفس العملية الواحدة مؤدية إلى رخص السلع وتضخم ما تنطوى عليه السلع من فائض قيمة — نقول إن هذا جميعه يجعلنا ندرك السبب الذى من أجله يجاهد صاحب رأس المال (الذى لا يعنيه سوى إنتاج القيم التبادلية) فى سبيل خفض القيم التبادلية للسلع ، ونستطيع أن نفسر التناقض وأن نحل اللغز الذى اعتاد كوينى أحد مؤسسى الاقتصاد السياسى أن يضيق خصومه بتفسيره لهم . لقد كان اللغز بالنسبة إليهم بما لا يمكن حله ، وقد كتب يقول وهم متفقون على أنه كلما زاد القصد فى نفقات صنع المنتجات الصناعية والأعمال الكثيرة الكلفة المتصلة به ، كان مثل هذا الاقتصاد مصدر ربح لأنه يسبب خفض ثمن المنتجات . (على شرط ألا يكون هذا التوفير ضاراً بالإنتاج) . ولكنهم يعتقدون أن إنتاج الثروة التى هى نتيجة لعمل الأيدى العاملة ، ينحصر فى زيادة القيمة التبادلية لمنتجاتهم (١) .

لهذا فالمحاولات التى ترمى إلى توفير العمل عن طريق زيادة إنتاجيته (٢) لا تهدف فى ظل الإنتاج الرأسمالى إلى خفض طول يوم العمل وإنما الغرض الوحيد منها خفض مقدار وقت العمل الضرورى الذى يستخدم فى إنتاج قدر محدود من السلع . ومع أن العامل الآن — بفضل زيادة إنتاجية عمله — ينتج فى ساعة واحدة مقداراً من السلع يعادل عشرة أمثال ما كان ينتجه من قبل ، أو بعبارة أخرى ينتج نوعاً واحداً من السلع فى بدو الوقت الذى كان يحتاج إليه من قبل ، إلا أنه لا يزال عليه أن يشتغل ١٢ ساعة فى اليوم وينتج ١٢٠٠ سلعة مقابل ١٢٠ من قبل . وربما يكون يوم العمل بالنسبة إليه قد تعرض للزيادة بحيث أصبح يعمل

(١) Dialogues sur le commerce et les travaux des artisans,

Daire's edition, Paris, 1846, pp, 185—189.

(٢) « هؤلاء المضاربون المقتصدون فى عمل العمال وذلك حين يتعين عليهم أن يدفعوا مقابلته J. N. Bidaut

Du monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce, Paris 1828 p. 13 ويؤكد رب العمل على استمداد وانتظار كي يقتصد فى الوقت والعمل ،» Dugald Stewart,

Lectures on Political Economy, in works, edited by Sir William Hamilton Edinburgh, 1855, vol. III, p. 318 « وتنحصر مصلحتهم (أى الرأسمالين) فى أن تكون القوى

الإنتاجية لمن يستخدمونهم من العمال أعظم ما يمكن . واهتمامهم موجه ومركز بصفة خاصة نحو تنمية تلك القوة ،»

R. Jones, op. cit., Lecture III.

الآن ١٤ ساعة وينتج ١٤٠٠ سلعة وهكذا . هذا هو السبب الذى من أجله تطالع كتابات الاقتصاديين من أمثال ماك كولوخ ويروسينور فقرأ فى صحيفة أن على العامل أن يقر بالفضل لرأس المال الذى زاد من إنتاجيته ، وتجد فى الصحيفة الأخرى أن على العامل الإفصاح عن هذا الشكر بالعمل من الآن فصاعداً ١٥ ساعة فى اليوم بدلاً من ١٠ ساعات ! إن تنمية إنتاجية العمل ترمى فى ظل الإنتاج الرأسمالى إلى إنقاص ذلك الجزء من يوم العمل والذى يتعين فيه على العامل أن يشتغل لنفسه وذلك لكى يطيل جزء اليوم الذى يستطيع أن يعمل خلاله للرأسمالى بلا مقابل أوجزاء . أما كيف يمكن أن تتحقق هذه النتيجة بوسائل أخرى . خلاف ترخيص السلع فهو الأمر الذى سنكشف عنه العطاء بفحص الوسائل الخاصة بإنتاج فائض القيمة النسبي .

الفصل الحادي عشر

التعاون

يبدأ الإنتاج الرأسمالي حينما تستخدم مجموعة مفردة من رأس المال عدداً كبيراً من العمال في وقت واحد لمتابعة العمل على نطاق أعم وأكثر شمولاً وحتى تغل قدراً كبيراً نسبياً من المنتجات . ومن وجهتي النظر التاريخية والنظرية تقع نقطة الابتداء في الإنتاج الرأسمالي حيث يتجمع عدد كبير من العمال في وقت واحد ومكان واحد (أو في نفس ميدان العمل إن شئت القول) وتحت إمرة رأسمالي واحد لانتاج نفس النوع من السلعة . أما من الناحية الواقعية الفعلية في الإنتاج فيكاد يمكن القول إن الصناعة اليدوية Manufacture لا تختلف عن الصناعة الحرفية اليدوية التي مارسها نقابات المهن Guilds إلا من حيث أنه في الأولى تستخدم وحدة من رأس المال عدداً أكبر من العمال في وقت واحد ، فكأن ورشة المعلم في العصور الوسطى قد كبرت ، وبهذا يكون الفرق بينهما فرقاً من ناحية الكم فقط . وقد رأينا أن مجموعة فائض القيمة التي ينتجها مقدار معلوم من رأس المال تساوي فائض القيمة الذي ينتجه عامل مفرد مضروباً في عدد العمال الذين تستخدمهم تلك الوحدة من رأس المال في وقت واحد . ولا يؤثر عدد العمال في معدل فائض القيمة أو في درجة استغلال قوة العمل ، كما أنه يقال بوجه عام إن أي تغيير في الكم لا يؤثر على ما يبدو في إنتاج قيم السلع . وهذا الأمر ناشئ عن طبيعة القيمة . فإذا كان يوم عمل طوله ١٢ ساعة متجسماً في ٦ شلنات فإن ١٢٠٠ يوم من هذا النوع تتجسم في ٦ شلنات $\times ١٢٠٠$ ، وفي الحالة الأخيرة تكون ١٢ $\times ١٢٠٠$ ساعة عمل داخلة في تكوين المنتج كما كانت الحال بالنسبة إلى الساعات الاثني عشرة في الحالة الأولى ، فكأنه في إنتاج القيمة لاتعدو أهمية تعدد الأشخاص كونه مجرد تضعيف لأجزاء فردية . وإذن ففي إنتاج القيمة لاتتجد فرقاً إذا اشتغل ١٢٠٠ عامل بالإنتاج وكل منهم منفصل عن الآخر أو وهم مرتبطون متصلون تحت إمرة وإرشاد مجموعة واحدة من رأس المال .

وبرغم هذا فهناك تغيير في نطاق حدود معينة . فالعمل الذي يتجسم في القيمة إن هو إلا عمل ذو صفة اجتماعية متوسطة بمعنى أنه المظهر الدال على متوسط قوة العمل . ولكن المتوسط بين أحجام لا يمكن تحقيقه إلا بين عينات متعددة من نفس النوع مهما كان مبلغ اختلاف

أحجامها . ففي كل فرع من الصناعة يختلف العامل الفردى مثل بطرس أو بولص عن العامل المتوسط بالزيادة أو النقص . وهذه الاختلافات الفردية (أو ، الأخطاء ، كما يعبر عنها في الاصطلاحات الفنية الرياضية) يوازن وينفى كل منها الآخر في حالة عدد كبير من العمال في نفس الوقت . وقد ذهب السفسطائي الشهير إدمند بيرك إلى حد القول بأن خبرته العملية كفلاح جعلته يرى أنه حتى في حالة « حيز صغير ، من خمسة عمال مثلاً تتمزج الفوارق الفردية بحيث أننا لو اتفقنا عفواً خمسة عمال زراعيين من الإنجليز لألفينا إنتاجهم مساوياً لإنتاج أى خمسة عمال آخرين ^(١) . ليس كذلك هذا ، ولكن لا ريب أننا لو أخذنا مجموع يوم عمل لعدد كبير من العمال نستخدمهم في وقت واحد وقسمناه على عدد العمال لكان الناتج عبارة عن يوم واحد من متوسط العمل الاجتماعى . لنفرض أن يوم العمل بالنسبة إلى فرد واحد يسكون من ١٢ ساعة ، فإذا استخدمنا ١٢ عاملاً في وقت واحد كان مجموع يوم العمل بالنسبة لهم جميعاً ١٤٤ ساعة . ورغم أن عمل كل منهم يزيد أو يقل اختلافاً أو انحرافاً عن متوسط العمل الاجتماعى ، ورغم أن الواحد منهم قد يحتاج إلى قدر أكبر أو أصغر من الوقت لأداء عملية معينة ، فإن يوم العمل بالنسبة لكل منهم له صفة متوسط يوم العمل الاجتماعى مادام يوم العمل لكل منهم يمثل $\frac{1}{12}$ من يوم عمل الجميع والبالغ ١٤٤ ساعة . ويوم العمل بالنسبة للرأسمال الذى يستخدم ١٢ عاملاً عبارة عن مجموع يوم العمل للاثني عشرة كلهم ، فيوم العمل لكل فرد جزء من يوم العمل الكلى بغض النظر عما إذا كان هؤلاء الاثنى عشرة يشتغلون سوياً في نفس العملية حيث يتداخل مجهود كل منهم فى الآخر ، أو أن العلاقة الوحيدة التى تربطهم كونهم يعملون جميعاً لنفس الرأسمال . ومن جهة أخرى إذا اشتغل هؤلاء العمال الاثنى عشرة بحيث أن كل اثنين منهم يعملون لدى واحد من صغار أرباب العمل لكانت الصدفه المجردة وحدها هى التى تجعل أرباب العمل الست هؤلاء ينتجون نفس القدر من القيمة ، وبالتالي يحققون فى كل حالة المعدل العام للقيمة الفائضة . إن الانحرافات تحدث فى الحالات الفردية .

(١) « لا نزاع فى وجود قدر كبير من الاختلاف بين قيمة عمل رجل ما وقيمة عمل آخر وهو ما ينجم عن اختلاف القوة والمهارة والأمانة فى العمل . ولكنى واثق تماماً من خير أنواع ملاحظاتي أن أى خمسة من العمال مجموعهم يقدمون نسبة من العمل مساوية لأى خمسة آخرين فى نفس فترات الحياة التى ذكرتها ، أى أنه فيما بين هؤلاء الخمسة تجد واحداً له كافة ميزات العامل الجيد وآخر له صفات لردىء وثلاثة لهم صفة المتوسطين ويقربون من الأول والأخير ، بحيث أنه فى مثل هذا الحيز الصغير المكون من خمسة أفراد تجد المقدار الكامل لكل ما يستطيع أولئك الخمسة أن يكسبوه » ،

Edmund Burke, op. cit., p. 16 - Cf, also Luételet on the

average man in various works

فإذا احتاج عامل كى ينتج سلعة ما إلى قدر أكبر من وقت العمل اللازم فى ظل أحوال اجتماعية معينة ، وإذا اختلف وقت العمل الضرورى الذى يتطلبه اختلافاً كبيراً عن متوسط العمل الاجتماعى ، ففي هذه الحالة لن يحسب عمله على أنه عمل متوسط ولن تسكن قوته على العمل متوسط قوة العمل المعهودة ، كما أن قوته على العمل لا تباع أو قد تباع دون متوسط قيمة قوة العمل . وعلى ذلك فالمفروض وجود حد أدنى معين من الكفاية فى العمل ، وسنرى فيما بعد أن الإنتاج الرأسمالى يحدد طريقة لقياسه . ومع هذا قد ينحرف الحد الأدنى عن المتوسط برغم أنه لا بد من دفع ثمن هذا الحد الأدنى وفقاً لمتوسط قيمة قوة العمل . وعلى ذلك فقد يمتص أحد أرباب العمل الست أولئك قدرأ يزيد من متوسط العمل فائض القيمة ، وقد يحصل آخر على مادون ذلك . وبالنسبة إلى المجتمع عموماً تنبى هذه الفروق كل منها الآخر ، ولكن ليس الحال كذلك بالنسبة إلى أرباب العمل الفرديين . بهذا لا يتحقق تماماً القانون العام بصدد خلق القيمة (أو بعبارة أخرى التمدد الذاتى لرأس المال) بالنسبة إلى المنتج الفردى إلا إذا مارس الإنتاج كـ رأسمالى أى كشخص يستخدم عدداً كبيراً من العمال فى نفس الوقت بحيث تكون للعمل الذى يسيطر عليه منذ البداية خواص متوسط العمل الاجتماعى (١) .

وحتى فى حالة عدم وجود تغيير فى طريقة العمل فإن استخدام طاقات energies عدد بالغ من العمال فى وقت واحد يحدث ثورة فى الأحوال الموضوعية التى تجرى فيها عملية العمل ، ذلك أن الأبنية التى يؤدى فيها العمل ومخازن المادة الأولية والأدوات والمعدات التى يستخدمها فى وقت واحد العمال الذين يشتركون فى العمل - نقول إن هذه جميعاً يتم استهلاكها بالاشتراك . إن القيمة التبادلية لأدوات الإنتاج هذه لا تزيد لأن القيمة التبادلية للسلع (بما فيها أدوات الإنتاج) لا تزيد بمجرد أن قيمتها الاستهالية تستغل أو تستخدم بطريقة أنجع وأفضل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تكون أدوات الإنتاج فى حالة العمل المشترك أو المتحد على نطاق أوسع منها فى حالة العمل الفردى الذى يقوم به كل عامل على حدة . إن الحجرة التى يؤدى فيها عشرون غزالاً العمل على عشرين نولاً يجب أن تكون أكبر من التى يشتغل فيها عامل مستقل ومعه اثنان من عمال المياومة ، ولكن إقامة ورشة لتسع لعشرين عاملاً تتكلف عملاً أقل مما يتكلفه بناء عشرة ورش يعمل فى كل منها رجلان . ونستطيع القول بوجه عام إن القيمة المتجسمة فى أدوات

(١) يدعى الأستاذ روشر أنه اكتشف أن خياطة استخدمتها زوجته يومين انتجت عملاً أكثر مما تؤديه خياطتان تعملان سوية خلال يوم واحد ولكن لا ينبغي الاستدلال على أن يأخذ فى دراسة عملية الإنتاج الرأسمالى فى مكان الحضانة . ولا فى الأحوال التى لا وجود فيها للشخص الرئيسى أى الرأسمالى .

الإنتاج التي نركزها لعمل مشترك على فئاق كبير لا تزيد بنسبة الزيادة في مدى هذه الأدوات والنتيجة النافعة المترتبة على استخدامها على هذا النحو . حينما تستخدم أدوات الإنتاج بالاشتراك فإنها تنقل إلى كل منتج فردى مقداراً من قيمتها أصغر حجماً ، ويرجع السبب في هذا أولاً إلى أن القيمة الكلية التي تنقلها هكذا تشمل كمية أكبر من المنتجات وبذا يكون المقدار المقبول إلى كل نوع أقل ، وثانياً لأنه برغم كون قيمتها المطلقة أكبر منها في حالة أدوات الإنتاج التي يستخدمها العمال المنفصل كل منهم عن الآخر إلا أن هذه القيمة أقل نسبياً نظراً لأن مجال عملها ونشاطها أوسع مدى ، فبقدر نسبة الهبوط في القيمة التي ينقلها رأس المال الثابت إلى المنتج الفردى يكون الهبوط في القيمة الكلية للسلمة المفردة . وهذه النتيجة لا تختلف عنها في حالة ما إذا كانت الأدوات التي تم بها إنتاج السلعة قد حدث إنتاجها بنفقة أقل . فالوفر في استخدام أدوات الإنتاج راجع إلى أن عدداً من العمال يستهلكون هذه الأدوات بالاشتراك في عملية العمل . هذا الاقتصاد في ذلك النوع من استخدام أدوات الإنتاج يلزمها كائنه من شروط العمل الاجتماعى أو الأحوال الاجتماعية للعمل ، الأمر الذى يختلف عن أدوات الإنتاج التي يستخدمها عمال مستقلون كل منهم منفصل عن الآخر بطريقة أكثر كلفة وأعظم انفصالاً بعضها عن بعض نسبياً ، بل إن هذا الوفر يلزم أدوات الإنتاج التي تستخدم هكذا حتى ولو اقتصر الأمر على جمع عمال كثيرين في مكان واحد دون أن يصحب ذلك اشتراك فعلى تام في العمل الذى يؤدونه . وإن جانباً من وسائل العمل يكتسب هذه الصفة الاجتماعية قبل أن تكتسب عملية العمل بوجه عام الطابع الاجتماعى .

ونقول بوجه عام إنه يتعين علينا أن ندرس موضوع الوفر في استعمال أدوات الإنتاج في ظل مظهرين ، الأول من حيث أنه يعمل على رخص السلع وبذا يؤدي إلى خفض قيمة قوة العمل ، والثانى من حيث أنه يغير النسبة القائمة بين فائض القيمة ورأس المال الكلى المدفوع مقدماً المكون من عنصريه الثابت والمتغير . وسنعالج النقطة الأخيرة في الجزء الأول من الكتاب الثالث ولهذا أوجل كذلك النظر في بعض مسائل تتعلق بالموضوع الحالى . وهذا التقسيم لموضوع البحث يملية سير التحليل الذى نقوم به ويتفق مع روح الإنتاج الرأسمالى ذلك أنه لما كانت أحوال العمل في هذه الطريقة في الإنتاج تواجه العامل بوصفها وحدات كلية مستقلة فإن الانتصاد في استخدام أدوات الإنتاج يبدو له عملية خاصة لا يعنيه أمرها وبذا لا تكون لها علاقة بالوسائل التي تزيد من إنتاجيته الفردية .

إنى أطلق عبارة التعاون في حالة ما إذا اشتغل عدة عمال لغرض معلوم جنباً إلى جنب

وبالاشتراك سواء كان ذلك في عمليات عمل مختلفة أو متصلة متداخلة فيما بينها ^(١). وكما أن قوة هجوم فرقة من الفرسان أو قوة دفاع فرقة من المشاة تختلف عن مجموع قوى الدفاع أو الهجوم التي يستطيع أن ينمها الفرد من الفرسان أو المشاة على حدة، فكذلك يختلف مجموع نواحي النشاط الآلية التي ينمها العمال غير المتحد أحدهم بالآخر اختلافاً كبيراً عن القوة الاجتماعية الكامنة التي تظهر حينما يشتغل عمال كثيرون في وقت واحد في نفس العملية غير المقسمة كما هو الحال في رفع ثقل كبير أو إدارة رافعة أثقال أو إزالة عقبة من العقبات ^(٢).

ففي هذه الحالات يحقق العمل المشترك نتائج يعجز عنها العمل المنفصل، أو لو أن الأخير استطاع تحقيقها لاحتاج إلى وقت أطول أو حققها على نطاق ضئيل. فالذي له أثر هنا ليس مجرد الزيادة في القوة الانتاجية الفردية عن طريق التعاون بل هو خلق قوة إنتاجية جديدة هي القوة الانتاجية للجماهير ^(٣).

وفضلاً عن الطاقة الجديدة التي يولدها استخراج طاقات كثيرة لتكوين طاقة متحدة فالذي يحدث عادة في العمل الانتاجي أن مجرد الاتصال أو الاحتكاك الاجتماعي يثير التنافس وينمي الغرائز الحيوانية إلى حد ما مما يترتب عليه ازدياد كفاية كل عامل فردي بحيث أن يوم عمل طوله ١٤٤ ساعة ويشمل أيام عمل طول كل منها ١٢ ساعة لاثني عشرة عامل يتعاونون في العمل يغل منتجاً كلياً أكبر من المنتج الكلي لاثني عشرة عاملاً يشتغل كل منهم على حدة ١٢ ساعة أو من المنتج الكلي لعامل يشتغل بمفرده ١٤٤ ساعة خلال ١٢ يوماً متتالية ^(٤). والسبب في هذا أن الإنسان بطبعه إن لم يكن حيواناً سياسياً (كما قال أرسطو)

(١) يطلق ديتوت دي تراي عبارة « اتفاق القرى »، على التعاون (ص ٧٨) .

(٢) هناك عمليات عدة بسيطة إلى حد أنه لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء ولكنها لا تتم إلا عن طريق تعاون أيد عاملة كثيرة ومثال ذلك رفع شجرة كبيرة على رافعة الأثقال وكل شيء لا يمكن أدائه إلا إذا تعاون عدد كبير من العمال في نفس العملية غير المقسمة وفي نفس الوقت ،، E. G. Wakefield, A View of the Art of Colonisation, London 1849, p. 168.

(٣) « بما أن رجلاً واحداً لا يستطيع رفع ما مثله طن وربما أن عشرة رجال يجب أن يجهدوا أنفسهم كي يتم لهم ذلك ، إلا أن مائة رجل يستطيعون أداء ذلك العمل إذا ما استخدم كل منهم قوة أسد أصابعه ،،

John Bellers, Proposals for Raising a College of Industry, London, 1696, p. 21,

(٤) « نحن نقوم بزراع واحد باستخدام نفس العدد من العمال في أرض مساحتها ٣٠٠ فدان بدلاً من أن يستخدم ١٠ مزارعين كل منهم يفتح أرضاً مساحتها ٣٠ فداناً فكانت هناك ميزة في نسبة الخدم التي لا يسهل إدراكها إلا =

فإنه على كل حال حيوان اجتماعي (١) .

وبالرغم من أن عدداً من الأفراد قد يؤدون في نفس الوقت عمليات متماثلة أو متشابهة ، فقد يمثل العمل الفردي الذي يقوم به كل عضو في جماعة تعاونية مظهراً معيناً في عملية عمل مكونة من مظاهر عدة يتخطاها العمل بسرعة أكبر ما دامت العملية تتم بطريق التعاون . ومثال ذلك : لو وقف اثني عشرة رجلاً فوق سلم كأنهم سلسلة لنقل الطوب من أسفله إلى أعلاه فإن كلا منهم يؤدي نفس الشيء الذي يعمل به زميله ، ومع ذلك فأعمال الواحد منهم أجزاء في سلسلة متصلة من العمليات أو أنها مظاهر خاصة معينة في سلسلة عامة من الحركات يجب أن تمر الطوبية الواحدة خلالها ، وبذلك نجد أن الأيدي الأربع والعشرين لهذا العامل الجماعي تنقل الطوب إلى حيث يراد ذلك بسرعة أعظم مما لو أن كلا من العمال الاثنى عشرة أخذ طوبية وعلا بها السلم ثم نزل ليأخذ غيرها (٢) ، فكان الشيء الذي يتناوله العمل يمر خلال نفس الفراغ في وقت أقصر أمداً . ومن جهة أخرى هناك اتحاد في العمل حين يشيد بناء في نفس الوقت الواحد من كافة الجوانب مرة واحدة وإن كان من يرصون الطوب متعاونين يعملون نفس الشيء أو أشياء متشابهة . إن يوم العمل المتحد المكون من ١٤٤ ساعة والذي يتم فيه ممارسة أمر ما من جوانب مختلفة كثيرة في وقت واحد يؤدي إلى إتمام المنتج الكلي بقدر من السرعة أعظم منه في حالة ١٢ يوماً يقوم خلالها بالعمل ١٢ رجلاً قد يعظم أو يقل استقلال كل منهم بما يؤديه الأمر الذي يجعلهم يقرّبون العمل بطريقة ذات جانب واحد نسبياً (والسبب في هذا أن العامل الجماعي أي المكون من اتحاد عدد من العمال له أعين وأيد

على المجرى بذلك أنه من الطبيعي أن تقول إنه كما يكون ١ بالنسبة إلى ٤ فكذلك تكون ٣ إلى ١٢ ولكن هذا لا يصدق عملياً ، ففي وقت الحصاد وعمليات أخرى كثيرة تتطلب نفس النوع من السرعة عن طريق تشغيل كثير من الأيدي العاملة سوياً يتم أداء العمل بطريقة أفضل وأمرع ؛ فبجنيه واحد في الحصاد واستخدام سائتين وحمالين ورجلين من يدرون القمح واثنين من يسورون التربة واستخدام الباقيين عند أكرام الدريس أو في أخرى فإن ذلك يؤدي إلى أداء ضعف العمل الذي يقوم به نفس العمال لو قسمناهم جماعات مختلفة تشتمل في مزارع مختلفة ،،

An Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions

and the Size of Farms, by a Farmer. (لندن ١٧٧٢ ص ٧ - ٨)

(١) إذا شئت الدقة قلنا إن أرسطو يعرف الإنسان بأنه ساكن المدينة ، وبالنسبة للعصور القديمة بعد هذا ميّزاً لها كما تتميز الروح الأمريكية الحديثة بتعريف فيامين فرانكلين إن الإنسان بطبيعته حين ان يصنع العدد .

(٢) هذا المثل مأخوذ من كتاب Théorie des richesses sociales تأليف F. Sharbek

الطبعة الثانية ، باريس ١٨٤٠ ، المجلد الأول ص ٩٧ - ٩٨ .

من الأمام ومن الخلف) . إن للعمل المشترك الفضل في أن تم وتنضج مختلف أجزاء المنتج في وقت واحد .

لقد وجهت الأهمية في الأمثلة السابقة إلى الطريقة التي يقوم فيها أشخاص كثيرون يكمل عمل منهم عمل الآخرين بأداء نفس الأشياء أو الأشياء المتشابهة ، ذلك لأن هذا الشكل البسيط جداً من العمل المشترك يلعب كذلك دوراً عظيماً حتى في أعظم أنواع التعاون رقياً ونمواً . أما إذا كانت عملية العمل معقدة فإن مجرد وجود الكثير من العمال المتعاونين يجعل في الإمكان تخصيص العمليات المتنوعة إلى أيدٍ عاملة مختلفة بحيث يمكن أداء العمليات كلها في نفس الوقت وبهذه الوسائل يمكن خفض وقت العمل الضروري لإتمام المنتج الكلي ^(١) .

وفي كثير من الصناعات لحظات دقيقة أي مظاهر خاصة متوقعة على طبيعة عملية العمل ولا بد خلالها من الحصول على نتائج خاصة معينة . فإذا جز مثلاً صوف قطع من الغنم أو حصد قمح مزروع في عدد معلوم من الأفدنة فإن مقدار المنتج ونوعه يتوقفان على بدء العملية في يوم معين وإتمامها خلال فترة محدودة من الزمن . وفي هذه الحالات يحدد الحد الأقصى لطول عملية العمل مقدماً كما هو الحال في صناعة صيد الرنجة .

إن العامل المستقل بنفسه لا يستطيع أن يصطاد في يوم واحد أكثر مما يسمح به يوم عمل طوله ١٢ ساعة مثلاً ، أما إذا تعاون ١٠٠ عامل مدى يوم واحد كان معنى هذا أن يوم العمل ذا الإثني عشرة ساعة يتمدد ويتسع فيصبح يوم عمل كل طوله ١٢٠٠ ساعة ، وبذا يمكن أن نعوض قصر الوقت اللازم لأداء العمل عن طريق حجم العمل المشترك الذي نستخدمه في ميدان الإنتاج خلال فترة معينة . فإتمام العمل سراعاً كما نرغب فيه صار ممكناً لأننا استخدمنا في وقت واحد وبطريقة الاشتراك أيام عمل أفراد عدة ، واتساع نطاق النتيجة الدافعة يتوقف على عدد المشتغلين بإنتاجها ، ولكن في حالة وجود التعاون يكون هذا العدد من الأشخاص أقل دائماً مما يتطلب إدراك نفس النتيجة وفي نفس الوقت والمكان لو اشتغل هؤلاء بغير تعاون واشتراك ^(٢) . وإلى انعدام مثل هذا التعاون في ولايات الاتحاد الأمريكي الغربية

(١) « إذا أُريد أداء عمل معقد أنكى عمل أشياء عدة في نفس الوقت الواحد ، فيقوم فرد بأمر ما ويؤدي آخر سواء ، وبذا يحقق نتيجة ليست مطلباً في استطاع الفرد المستقل عن غيره . فربل منهم يحرك الحاديف والثا ، يدير الدفة والثالث يلقي بالشباك أو الرمح ، ويكون العمل المشترك أكثر نجاحاً مما لو لم يكن هناك وجود لهذا الاتحاد في القرى » ، (ديتت دي ترايس) .

(٢) « وأدائه (أي العمل الزراعي) في تلك اللحظة الحرجة ذو أهمية كبرى » ، An Inquiry into the Connection between the Present Crisis, etc, p. 9. « ليس من عادل يفوق عامل الوقت أهمية في الزراعة » .

Lieig, Ueber Theorie und Praxis in der Landwirtschaft 1856, p. 23.

وفي بعض أجزاء الهند حيث قضى الحكم الانجليزي على نظام تعاون الجماعة القديمة يرجع تبديد جانب كبير من القمح في البلد الأول والقطن في البلد الثاني عاما بعد آخر (١) .

والتعاون من جهة يجعل في الامكان اتساع مجال تنفيذ المشروعات من حيث المكان ، وذلك تتطلبه العلاقات المسكانية لمادة العمل في عمليات معينة كالصرف وإقامة السدود والرى وشق الترع ومد الطرق والخطوط الحديدية وما أشبه ذلك . ومن جهة أخرى يجعل التعاون من السهل تقلص ميدان الانتاج بالنسبة إلى مداه ، وهو الأمر الذي يسبب حدوثه في نفس وقت امتداد نطاق العمليات وفراً كبيراً في نفقات لا لزوم لها وهو وفر يمكن بسبب تقريب العمال بعضهم من بعض وض ، عمليات العمل المختلفة وتركيز وسائل الانتاج (٢) .

إذا قسنا يوم العمل المتحد بمجموع مساو له من أيام العمل الفردية المنعزل كل منها عن الآخر ، لوجدناه ينتج مقادير أكبر من القيم الاستيعالية وبذلك يؤدي إلى خفض مدة وقت العمل اللازمة لانتاج النتيجة النافعة المرغوب فيها . ومهما كان ازدياد الانتاجية في حالة معلومة سببه أن يوم العمل المتحد يزيد من حدة طاقة العمل الميكانيكية ، أو يوسع مجال فعل العمل ، أو يقلل ميدان الانتاج بالقياس إلى مناطقه أو يحرك في اللحظة الحرجة مقادير كبيرة من العمل بشرط أن يكون ذلك في وقت أقل نسبياً ، أو يثير روحاً من المنافسة في العمال الفرديين ويزيد من قوة وحدة غرائزهم الحيوانية ، أو يدمج العمليات المتشابهة التي يقوم بها أفراد كثيرون بطابع الاستمرار وتعدد الشكل ، أو يؤدي إلى الوفرة في أدوات الانتاج عن طريق تنظيمها المشترك ، أو يطبع العمل الفردي بخصائص متوسط العمل الانتاجي - نقول إن الانتاجية الخاصة ليوم العمل المتحد هي إنتاجية العمل الاجتماعية أو إنتاجية العمل

(١) .. والأذى الآخر الذي نادراً ما يتوقع الانسان أن يجده في بلد يصدر مقداراً من العمل أكثر مما يصدره بلد آخر في العالم مع استثناء الصين وانجلترا - استحالة الحصول على عندكاف من الأيدي العاملة لتنظيف القطن . والنتيجة المزرية تل هذا عدم جنى مقادير كبيرة من المحصول بينما يجمع جانب آخر من الأرض بمد تماقله وبذلك يتعرض الحلال إلى تلوث لونه وقماده ، ولهذا يتعرض المزارع بسبب نقص العمال في الفصل المناسب لحصاده جزء كبير من ذلك المحصول الذي تعتمد حاجة إنجلترا إليه ، ، Bengal Hurkaru, bi-monthly overland summary of news, July 22, 1861,

(٢) في تقدم الزراعة تجد أن كل رأس المال والعمل الذي كان يشغل ١٠٠ فدان أصبح الآن متركزاً لزراعة ١٠٠ فدان زراعة أوفى .. . ورغم .. أن المكان متركز بالنسبة إلى مقدار رأس المال والعمل المستخدم ، فإن ميدان الانتاج قد اتسع إذا قيس بميدان الانتاج الذي كان يشغله أو يعمل فيه من قبل عامل واحد مستقل من عوامل الانتاج R. Jones, An Essay on the Distribution of Wealth, on Rent, London, 1831, p. 191.

الاجتماعى . إنها النتيجة المباشرة المترتبة على التعاون . حينما يتعاون عامل بطريقة منتظمة مع غيره من العمال فإنه يتجاوز أو يتخطى حدوده الفردية ويعمل على تنمية القدرات capabilities التى يتميز بها بوصفه عضواً فى مجموعة أو جنس (١) .

ونقول بوجه عام إن العمال لا يستطيعون الاشتراك والتعاون مباشرة إلا إذا جمعوها فى صعيد واحد أى أن ارتباطهم المكاني مقدمة ضرورية لتعاونهم . وفيما يختص بالعمال الأجراء فإنهم لا يستطيعون التعاون إلا إذا استخدمهم رأسمالى معين أو مجموعة معينة من رأس المال فى نفس الوقت أى يشتري قوة عملهم جميعاً فى التو والحال . وقبل أن يجمع العمال سوياً فى عملية لابد أن يكون فى جيب الرأسمالى قيمة قوة العمل المتحددة أى المجموع الكلى اللازم لدفع أجور العمال المتحددين أى المتعاونين خلال يوم أو أسبوع (حسباً تكون عليه الحال) . إن مقدار ما ينفق من رأس المال لدفع أجور ٣٠٠ عامل فى وقت واحد وإن كان ذلك لمدة يوم واحد فقط ، أكبر مما تنفقه فى دفع أجور عدد صغير من العمال بنظام الأسبوع خلال السنة كلها . ومن هنا يتوقف عدد العمال المتعاونين أو نطاق الإنتاج على مقدار رأس المال الذى يستطيع الرأسمالى الفردى إنفاقه فى شراء قوة العمل ، وبعبارة أخرى يتوقف على مدى تسلط رأسمالى واحد على وسائل عيش عدد من العمال .

وما ينطبق هنا على رأس المال المتغير يصدق كذلك على الثابت . فمثلاً يتعين على الرأسمالى الذى يستخدم ٣٠٠ عامل أن ينفق فى مرة واحدة مقداراً أكبر على المادة الخام مما ينفقه أى واحد من الثلاثين رأسمالياً الذى يستخدم كل منهم ١٠ عمال . وفيما يتعلق بأدوات العمل التى يستخدمها العمال بالاشتراك فإن قيمتها وكميتها لا يزيدان بنسبة الزيادة فى عدد العمال المستخدمين ، ولكنهما ينموان نمواً بالغاً . إن تركيز كميات كبيرة من أدوات الإنتاج فى أيدي رأسمالين فرديين شرط مادى أولى لا بد منه لتعاون العمال ، كما أن مجال التعاون أو نطاق الإنتاج يتوقف على مدى درجة مثل هذا التركيز .

ونلاحظ أولاً أنه كان على المجموع الفردى من رأس المال أن يبلغ حجماً معيناً قبل أن يكون فى عدد العمال المشتغلين فى نفس الوقت وبالتالي قبل أن يكون فى مقدار فائض القيمة ما يكفي لأن يجعل صاحب العمل فى غير حاجة إلى الاشتراك بنفسه فى العمل اليدوى وما يكفي لتحويله من صاحب عمل صغير (أوسطى) إلى رأسمالى وبذا يستهل الانتاج الرأسمالى بالمعنى

(١) إن نوى كل إنسان صغيرة جداً ولكن اتحاد هذه القوى الصغيرة يحقق نتيجة أعظم من مجرد جمع هذه القوى نفعها بطريقة حشائية ، حينما تتحد القوى فإنها تزدى عملها فى وقت أقصر وتحقق نتيجة أوسع مدى . . .

الذى تدل عليه هذه العبارة . وإنا لنرى الآن أن نفس الشيء شرط أولى لا بد منه لتهيئة الأحوال المادية التى تجعل فى الإمكان جمع عدد من عمليات العمل الفردية المستقلة المنعزلة بحيث تصير عملية عمل اجتماعية متحدة .

ونلاحظ أولاً فضلاً عن ذلك أن خضوع العمل لرأس المال لم يكن سوى النتيجة المترتبة على اشتغال العامل للرأسمالى لأنفسه ، وبذا يضطر إلى العمل تحت سلطان الرأسمالى . ولكن حين يأخذ عدد كبير من العمال الأجرا فى التعاون يصبح أداؤهم العمل تحت رقابة وإشراف رأس المال أمراً أساسياً لعملية العمل وشرطاً ضرورياً للإنتاج ، وهكذا تصبح سيطرة الرأسمالى فى ميدان الإنتاج لا تقل ضرورة وأهمية عن سيطرة القائد فى ساحة القتال .

والعمل الاجتماعى ذو الصفة الاجتماعية أى عمل الجماعة على نطاق كبير يتطلب الإشراف عليه وتوجيهه بدرجة أكبر أو أقل ، ويحتاج إلى الإدارة التى تنسق ما بين مظاهر النشاط الفردية وتؤدي الوظائف العامة التى تنتمى إلى حركة الجهاز الإنتاجى الموحد . إن عازف الكمان يدير أموره بنفسه ولكن فرقة العزف تحتاج إلى من ينظم أمرها ، وهذه الوظيفة التى تنحصر فى الإرشاد والإشراف والتنظيم تقع على عاتق رأس المال بمجرد أن يكتسب العمل الخاضع له الطابع التعاونى ، وتكتسب وظيفة الإدارة هذه صفات ومميزات خاصة وذلك بوصفها وظيفة يقوم بها رأس المال .

وظاية الإنتاج الرأسمالى ، والقوة الدافعة له ، إن هى كلها إلا محاولة لتوسيع الذاتى لرأس المال (١) أى إنتاج أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة ، وبالتالي استغلال قوة العمل إلى أقصى حد . ولكن لما كانت الزيادة فى عدد العمال الذين يستخدمهم الرأسمالى تصحبها أخرى فى قوة مقاومتهم ، لهذا يحتاج رأس المال إلى قدر أكبر من الضغط للتعلم على هذه المقاومة . إن الإرشاد والإشراف الرأسماليين لا يبدو أن لنا على أنهما بوجه خاص وظيفة ناشئة عن طبيعة عملية العمل الاجتماعية وخاصة بها ، ولكنهما يظهران كذلك على أنهما وظيفة الغرض منها استغلال عملية عمل اجتماعية ، وهى وظيفة تولدت عن التعارض الذى لا مفر منه بين المستغل والمادة الخام الحية التى يستغلها وعلى هذا كلما اتسع نطاق استخدام أدوات الإنتاج التى تواجه العامل الأجير بصفتها ملك لآخر ، حدثت بنفس النسبة زيادة فى الحاجة إلى الإشراف والسيطرة على الاستغلال المقصود لهذه الأدوات (٢) . فضلاً عن هذا فما

(١) «الادباج ... هى الناية الوحيدة من التجارة»، ج. فاندركت ص ١١ .

(٢) فى العدد الصادر فى ٣ يوليه سنة ١٨٦٦ أشارت مجلة سيكتاتور إلى ما أتبعته شركة عمل الأسلاك بمشتر من إدخال نوع من المشاركة بين الرأسمالى والعمال فقالت «وأول نتيجة ترتبت على ذلك كانت نقص المفاجئ فى المادة =

تعاون العمال الأجرام أكثر من نتيجة لرأس المال الذي يستخدمهم في وقت واحد. إن الصلات التي تربط بين عمل هؤلاء وتعمل على توحيدهم لتكوين جهاز إنتاجي جماعي صلات خارجية وغريبة عنهم ولكنها كامنة في رأس المال الذي يجمعهم سوياً. وعلى ذلك يبدو اتحاد عملهم بالنسبة إليهم على أنه خطة رسمها الرأسمالي كما يبدو في الواقع ومن الناحية العملية على أنه وليد إرادة خارجية عنهم تخضع أعمالهم لخدمة أهداف ذلك الرأسمالي.

بهذا يقدم الارشاد والإشراف الرأسماليان لنا مظهرين مختلفين والسبب في هذا أن عملية الإنتاج الرأسمالية ذات طبيعة مزدوجة، فهي من جهة عملية عمل اجتماعية يراد بها إنتاج قيم استعمالية. ومن جهة أخرى عملية ترى إلى تنمية التوسع الذاتي لرأس المال أى فائض القيمة. وفضلاً عن هذا فإن الارشاد والإشراف الرأسماليين يتخذان طابعاً استبدادياً، وهذا الاستبداد يتخذ أشكالا خاصة كلما اتسع نطاق التعاون. ففي الأيام الأولى يتحد الرأسمالي من الحاجة إلى قيامه بذاته بالعمل اليدوي وذلك حينما يبلغ رأس المال الحد الأدنى الذي يبدأ عنده الإنتاج الرأسمالي. وكذلك الآن وفي هذه المرحلة المتأخرة من التطور نراه يتخلص من ضرورة قيامه بالإشراف الذاتي المتواصل على العمال الفرديين والمجموعات العاملة. ويكل هذه المهمة إلى نوع معين من العمال الأجرام. وكما هو الحال في الجيش يجب أن يكون للعمال الكثيرى العدد الذين يتعاونون سوياً ضباط رسميون (وهم المديرون) وغير رسميين (وهم مقدمو العمال والأسطوات الخ) وهؤلاء يديرون عملية العمل ويشرفون عليها باسم رأس المال. حين يوازن دخل الاقتصاد السياسى بين الأعمال الإنتاجية التي يقوم بها الفلاحون المستقلون والصناع المستقلون وبين الإنتاج القائم على عمل العبيد في المزارع السكّانة بالأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية، تراه يحدثنا بوجوب اعتبار وظيفة الإشراف في الحالة الأخيرة داخلية في مصاريف الإنتاج الثرية (١). ولكنه إذ يتحول إلى بحث موضوع الإنتاج الرأسمالي فإنه يجعل مهمة الإدارة من حيث أنها ناشئة عن الطبيعة الأساسية لعمل العمل المتحدة بمائلة لنفس

التي تذهب هباء في العمل لأن العمال لم يروا داعياً لتبديد ما هو ملك لهم كما هو ملك لعاصب العمل، ولعل التبديد المثلث اليه بعد العبدون الميتة من أعظم مصادر خسارة رجال الصناعة. وتحدثنا المجلة عما تقول إنه العيب الأساسي في التجارب التعاونية في روشديل فنقول: لقد أظهرت أن جماعات العمال تستطيع إدارة الحال والمصانع وكافة أشكال الصناعة تقريباً بنجاح، وأدت إلى إحداث تحسين بالغ في أحوال العمال، ولكنها لم تدع مكاناً واحداً لأصحاب الأعمال، والى من أمر فطبع! (١) بعد أن يحدثنا الأستاذ كيرتز أن الإشراف على العمل ظاهرة أساسية للإنتاج الذي يولده العبيد في ولايات الاتحاد الأمريكى الجنوبية يقول: «إن المالك (في الولايات الشمالية) الذي يختص لنفسه ينتج القرية كلها لاحتياج إل دافع خلاف هذا على بذل الجهود ولهذا يتم لها الاستثناء عن الإشراف تماماً».

المهمة لأنها نتيجة الطابع الرأسمالى لتلك العملية وبذا يجعلها التعارض بين صاحب رأس المال والعمال أمراً ضرورياً (١). إن الرأسمالى لا يصير كذلك لأنه يسيطر على الصناعة، ولكنه يتحكم فى الصناعة لأنه رأسمالى، فالسيطرة على الصناعة صفة لازمة لرأس المال كما كانت القيادة فى الحرب والجلوس فى محاكم القضاء من خواص الملكية الزراعية فى عصر الاقطاع (٢).

يملك العامل قوة العمل مادام يعرضها فى السوق كي يبيعها للرأسمالى، وليس لديه ما يبيعه سوى قوة العمل الفردية المنعزلة فى ذاتها. ولا يختلف الحال عن هذا لأن الرأسمالى يشتري قوة عمل مائة عامل أو يتعاقد مع مائة كل منهم مستقل عن الآخر، وهو قادر على استخدام هؤلاء المائة دون أن يجعلهم يتعاونون، وما يدفعه الرأسمالى إن هو إلا قيمة قوات عمل منفصلة يملكها مائة فرد وليس بقيمة قوتهم على العمل المتحدة. وبصفتهم أفراداً مستقلين ف هؤلاء العمال أصبحوا ذوى علاقة بنفس الرأسمالى ولكن لم يقيموا علاقات فيما بينهم، ولا يبدأ تعاونهم إلا بابتداء عملية العمل ولكنهم فى عمالية العمل لا يعودون ملكاً لأنفسهم بل يندمجون فى رأس المال إذ أنهم بصفتهم متعاونين وأعضاء فى جهاز عامل لا يعدون كونهم أسلوا خاصا معيناً بيدوبه رأس المال وبالتالى تكون إنتاجية العامل بوصفه عاملاً متجداً مع غيره إنتاجية رأس المال. إن إنتاجية العمل المتزايدة التى تنجم عن الاتحاد شىء ينمو مجاناً بدون مقابل بمجرد أن يوضع العمال فى الأحوال والظروف التى يهيئها رأس المال. ونظراً لأن إنتاجية العمل المتحد العليا لا تكلف رأس المال شيئاً ونظراً لأن العامل (من جهة أخرى) لا يبدى هذه الإنتاجية العليا إلا إذا صار عمله ملكاً لرأس المال لهذا يبدو كأنما هذه الإنتاجية العليا خاصة طبيعية يتميز بها رأس المال وتعزى خطأ إلى طاقة إنتاجية كامنة فيه.

ويمكن إدراك النتائج الداعية إلى الإعجاب والدهشة والمتربة على التعاون البسيط من دراسة المنشآت الضخمة التى أقامها أهل آسيا ومصر وأوروبا الخ فى العصور القديمة. ولقد وجدت هذه الدول الشرقية بعد تغطية مصروفات المنشآت المدنية والعسكرية أن لديها فائضا تستخدمه فى إقامة المنشآت الرائعة أو ذات المنفعة وقد كان لسيطرتها على الفريق غير الزراعى من السكان الأثر فى إنتاج هذه الآثار الضخمة التى لا تزال تنهض دليلاً على قوتها. فأتيج وادى النيل الخصب الغذاء للفريق الوافر العدد من غير المشتغلين بالزراعة وهى ذلك

(١) يقول السير جيمس ستوارت الذى يتميز بدقة ملاحظات الفوارق بين مختلف أساليب الإنتاج .. إن السبب الذى من أجله تؤدي المشروعات الكبيرة فى الصناعة إلى دمار الصناعة الخاصة الفردية يرجع إل أنها تتبع أساليب

تشبه بساطة العمل القائم على استغلال العبيد، . (مبادئ الاقتصاد السياسى، لندن ١٧٦٧ ج ١ ص ١٦٧ - ١٨٠) .
(٢) إن أوجست كوفت وتلاميذه الذين يستخلصون ضرورة وجود أمراء رأس المال قد يستنتجون الضرورة

الدائمة لوجود سادة الأرض الإقطاعيين .

الغذاء الذى كان ملكا للفراغنة والكهنة السليل لاقامة الآثار الضخمة التى تملأ البلاد وقد استخدم العمل اليدوى وحده تقريبا فى نقل التماثيل الهائلة وكتل الحجارة الضخمة الأمر الذى يثير الاعجاب والدهشة .. وكان فى عدد العمال وتركز جهودهم الكفاية والغناء . إننا نرى صخوراً مرجانية ترتفع من أعماق المحيط مكونة جزراً وأرضاً ثابتة ولكن كل حيوان بحرى يودع هذه المادة مخلوق ضئيل ضعيف يدعو إلى احتقاره . إن العمال غير الزراعيين فى الملكيات الآسيوية لم يكن لديهم سوى جهودهم الجماعية لأداء العمل ولكن عددهم الوفير كان مصدر قوتهم وسبب توجيه هذه الجماهير والإشراف عليها قيام القصور والمعابد والأهرامات والأعداد الهائلة من التماثيل الضخمة الى لا تزال بقاياها داعية إلى دهشتنا وحيرتنا . إن تركيز هذه الموارد التى تغذى السكان فى يد واحد أو عدد قليل مما جعل إقامة هذه المشروعات فى حين الامكان^(١) . إن القصة التى كانت متركزة فى أيدي ملوك آسيا ومصر وحكام أتوروريا المستبدين وأشباههم تحولت فى العصر الحديث إما إلى الرأسماليين الفرديين أو الرأسماليين الجماعيين كالحال فى الشركات المساهمة .

والتعاون فى أداء عملية العمل كما نراه فى فجر الحضارة (بين القبائل المشتغلة بالصيد^(٢) مثلاً ، أو فى الزراعة كما تمارسه الجماعات القروية فى بلاد الهند) يرتكز من جهة على الملكية المشتركة لأدوات الإنتاج ، ومن جهة أخرى على عدم انفصام صلة الدم التى تربط الفرد بالقبيلة بين تلك الشعوب البدائية ، فالفرد جزء من الجماعة كما أن النحلة العاملة جزء من الخلية . ولكن فى كلا المظهرين المشار إليهما يختلف التعاون البدائى عن التعاون الرأسمالى . كذلك حين ننظر إلى تطبيق التعاون من حين لآخر على نطاق واسع جداً فى العالم القديم والعصور الوسطى والحياة الحديثة بالمستعمرات نراه يقوم على علاقات مباشرة من السيادة والخضوع وفى الحقيقة على الرق . أما التعاون الرأسمالى من جهة أخرى فيفترض مقدماً وجود العامل الأجير الحر الذى يبيع قوة العمل إلى رأس المال . وإذا درسناه من الوجهة التاريخية لوجدناه يتمو كظهر معارض أو مناقض للزراعة التى يتولاها الفلاح ومناقض للحرفية المستقلة (سواء أكانت هذه منظمة فى ظل نقابات الحرف أم لا)^(٣) وبخلاف هذه النواحي لا يبدو التعاون

(١) R. Jones, Textbook of Lectures, etc., pp. 77-78. وما يشهد بعملية العمل الانتاجية هذه المجموعات الآشورية والمصرية القديمة وغيرها فى لندن وفى -واها من العواصم الأوروبية .

(٢) لامل لينجويه على سق لاذ يقول فى كتابه Théories des lois civiles إن صيد الحيوان كانت

أول أشكال التعاون عهداً ، وأن صيد الانسان (الحرب) كان أول شكل للمعارضة (الصيد) chase

(٣) كانت الزراعة الصغيرة التى يمارسها الفلاحون والحرف اليدوية المستقلة إلى حد ما الأسس التى قامت عليها طريقة الانتاج فى العصر الاقطاعى ، وظهرت جنباً إلى جنب مع الانتاج الرأسمالى بدء تعطل النظام الاقطاعى . وقد

الرأسمالى لنا كشكل تاريخى خاص من أشكال التعاون ، بل نقول بالأحرى إن التعاون يبدو كشكل تاريخى خاص بعملية الإنتاج الرأسمالية يميزها عن غيرها بصفة خاصة .

وكما أن إنتاجية العمل الاجتماعية التى نمت بفضل التعاون تبدو كأشكال إنتاجية رأس المال كذلك يتخذ التعاون نفسه مظهر كونه شكلاً خاصاً بعملية الإنتاج الرأسمالية كما تبدو معارضته للإنتاج الذى يقوم به عمال مستقلون بل وصغار أصحاب العمل . والتحول إلى التعاون أول تغيير يطرأ على عملية العمل الفعلية حتى تخضع لسلطان رأس المال ، وهذا التحول يحدث بصفة تلقائية ، والفرص الأول الضرورى لتحقيقه وهو اشتغال كثير من العمال بالأجراء فى وقت واحد فى أداء نفس عملية العمل هو النقطة التى يبدأ عندها الإنتاج الرأسمالى وهى النقطة التى يتفق ظهورها مع نشأة رأس المال . وعلى ذلك إذا بدأ أن الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج لاغنى عنها من الوجهة التاريخية لتحول عملية العمل إلى عملية اجتماعية ، فإن هذا الشكل الاجتماعى الذى تتخذه عملية العمل يبدو من جهة أخرى وسيلة يستخدمها رأس المال لزيادة إنتاجية تلك العملية وبذا يسهل زيادة الاستغلال المرح للعمال . ويبدو التعاون فى شكله الأولى وعلى ما بحثناه حتى الآن كأنه أمر ملازم للإنتاج على نطاق ممتد أو متسع ، ولكنه ليس عنصراً ثابت الأساس يميزاً من العناصر التى يتكون منها عصر معين من عصور تطور الإنتاج الرأسمالى ، ويمكن أن ننظر إليه على أنه كذلك تقريباً فى الأيام الأولى للصناعة اليدوية (حين كان الطابع الحرفى الغالب عليها) (١) وفى ذلك النوع من الزراعة الكبيرة النطاق التى يتفق وجودها مع عصر الصناعة اليدوية والتى لا تميز عن الزراعة التى يمارسها الفلاح الفردى إلا من حيث عدد العمال الذين يستخدمون فى العمل فى وقت واحد ، ومن حيث اتساع مدى أدوات الإنتاج التى جمعت بقصد استعمالها . إن التعاون البسيط يظل الشكل الغالب من التعاون فى فروع الإنتاج التى يعمل فيها رأس المال على نطاق كبير ولكن لا يلعب فيها تقسيم العمل والآلات دوراً هاماً بعد .

إن التعاون دائماً عنصر أساسى فى الإنتاج الرأسمالى ، وبينما هو بذرة أشكال أخرى أشد تعقيداً إلا أنه يظل قائماً إلى جانبها فى شكله البسيط أو الأولى كما وصفناه آنفاً .

== كانت كذلك الأسس الاقتصادية لمجموعات الدول القديمة فى أيامها الأولى بعد اختفاء الملكية المشتركة الشرقية للأرض ، قبل أن يحوز الرق سيطرة فعالة على الإنتاج .

(١) « سواء لم يكن اتحاد مهارة الكثيرين وجهدهم وتنافسهم فى نفس العمل الوسيلة لتقدمه ؟ وسواء أكان من الممكن تغيير هذا أن تراسل إنجلترا صناعاتها المصرفية إلى مثل هذا الحد العظيم من الاتفاق ؟ » ،

الفصل الثاني عشر

تقسيم العمل والصناعة اليدوية

(١) أصل الصناعة اليدوية المزدوج

يتخذ التعاون القائم على أساس تقسيم العمل الشكل الخاص به وذلك في الصناعة اليدوية . كما تكون له خلال عصرها الغلبة والسيادة بوصفه الشكل الذي تتميز به عملية الانتاج الرأسمالية . ويمكن القول عموماً بأن هذا العصر يمتد من أواسط القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر .

تنشأ الصناعة اليدوية بطريقتين أولهما حين يجتمع في ورشة واحدة تحت إشراف رأس مال واحد عمال يمارسون حرفاً مختلفة مستقلة يجب أن تمر ساعة معلومة خلال أيديهم حتى يتم صنعها . فقد كانت العربية مثلاً المنتج المشترك لعمل عدد كبير من رجال الحرف المستقل كل منهم عن الآخر من أمثال صانع العجلات وعدة الحصان والحائك وصانع الأقفال والمنجد وعامل الزجاج والنقاش والمذهب الخ . هنا يجتمع مختلف رجال الحرف في محل عمل واحد ويقومون بالعمل الذي يخرج من يد الواحد منهم إلى الآخر وهكذا . وبالطبع لا يمكن تذهيب العربية قبل صنعها ، ولكن إذا كان صنع عربات كثيرة يجري في وقت واحد أمكن أن يكون جزء منها في أيدي المذهب بينما يمر جزء آخر في مرحلة أولية من عملية الإنتاج . ولغاية الآن لا زلنا أمام التعاون البسيط الذي يجد المواد اللازمة له على هيئة الأفراد والأشياء ، ولكن سرعان ما يحدث تغيير هام ذلك أن المنجد أو أي واحد من أهل الحرف إذ يشتغل خاصة في مهمة صنع العربية لا يلبث بسبب نقص المراتب أن يتقدم بالتدريج مقدورته على مواصلة حرفته اليدوية القديمة إلى أقصى حدها الكامل . ومن جهة أخرى نظراً لأن عمله ينحصر في ناحية واحدة فإنه يتعلم أدائها بقدر أكبر من الكفاية . لقد كان صنع العربية في الأصل اتحاداً من حرف يدوية كل منها مستقلة عن الأخرى ، ولكن بمرور الوقت تنقسم عملية الصناعة إلى عدد من العمليات التفصيلية لا تلبث أن تتبلور كل منها بحيث تصبح الوظيفة الخاصة لعامل مخصوص ، ويقوم بالصناعة عموماً أولئك العمال عن طريق العمل المشترك . وقد نشأت بالمثل صناعة

القماش وسلسلة من صناعات أخرى عن طريق اتحاد حرف يدوية مختلفة تحت سيطرة وحدات مفردة من رأس المال (١) .

أما في الطريقة الثانية فإن نفس الوحدة من رأس المال تستخدم في الورشة في نفس الوقت. عددا من العمال يؤدون جميعاً نفس الشيء أو أشياء متشابهة كعمل الورق والإبر. وهذا تعاون في أبسط أشكاله إذ أن كلا من هؤلاء العمال (وربما بمساعدة صبي أو صدين) يقوم بالعمليات التي يتطلبها صنع السلعة واحدة بعد الأخرى متبعا لأساليب حرفته اليدوية القديمة ، ولكن لا تلبث الظروف والأحوال الخارجية أن تحتم اللجوء إلى طريقة مختلفة في الانتفاع بتركز العمال في نفس البقعة الواحدة وأداؤهم العمل في نفس الوقت الواحد . فمثلا يصير من الضروري إنتاج كمية أكبر من السلع التامة الصنع خلال فترة معلومة ، ولذا يعاد توزيع العمل بحيث تفصل هذه العمليات ويجري أداؤها جنبا إلى جنب ، وتخصص كل منها لعمال معين ، ويتمها العمال المتعاونون في وقت واحد . وإذا تكرر هذا التوزيع العرضي الجديد تبدو مزاياه ويتحول بمرور الوقت إلى توزيع للعمل وفق نظام معلوم ، وبهذا بدلا من أن تكون السلعة المنتج الفردي لعمال مستقل يقوم بعمليات كثيرة تتحول إلى منتج اجتماعي تخرجه مجموعة من العمال يؤدي كل منهم عملية واحدة لا غير . فالعمليات التي كانت في حالة صانع ورق يتمشى إلى إحدى نقابات الحرف الألمانية ممزجة ببعضها بوصفها فعلا متتالية يقوم بها عامل واحد تصبح في صناعة الورق اليدوية الهولندية عدداً من العمليات الجزئية يتولاها عدد من العمال يتعاونون فيما بينهم . وإن صناع الإبر المنتمين إلى نقابة الحرف في نورمبرج يعتبرون الصورة التي قام على أساسها ونسقتها زملاؤهم الانجليز ، ولكن بينما كان كل من الأولين يتولى عمليات مختلفة قد تبلغ العشرين عدداً الواحدة تلو الأخرى تجد في حالة صناعة الإبر اليدوية بانجلترا أن نحو عشرين صانعا يؤدون في وقت واحد عشرين عملية مختلفة بحيث يختص كل عامل فردي بأحدى هذه الأقسام الفرعية .

(١) . القطعة التالية مثال أحدث عهداً يوضح الطريقة التي تنشأ بها الصناعة اليدوية وهو عن صناعة غزل ونسج الحرير في ليون ونيم . فهذه الصناعة تستخدم عدداً كبيراً من النساء والأطفال دون ١٠ تنك قوام أو تصدع ، فهي تتركهم في أروبيتهم الخفيفة (الدروم ، الغار ، إيزير ، فوكوز) حيث يربون دود القز ويفضون الترائق ، ولا تأتي بهم مطلقاً إلى مصنع حقيقي . وبرغم كمال تقسيم العمل هنا إلا أن هذا المبدأ يتخذ صفة خاصة . فهنا عمال يقرمون باللف والعياغة والزل الخ ولكنهم لا يجتمعون في بناء واحد ، ولا يعتمد كل منهم على الآخر ، إنهم جميعاً يشتغلون بالاستقلال A. Blanqui : Cours d'économie industrielle, edited by A. Blaise, Paris, 1838-1839, p. 79. ومنذ أن كتب بلانكي الفقرة السابقة أخذ تحنف العمال المستقلين يتجمعون إلى حد ما في مصانع .

بهذا نرى أن منشأ الصناعة اليدوية وتطورها من الحرفة اليدوية عملية مزدوجة فهي تقوم من جهة عن طريق اتحاد حرف يدوية مستقلة مختلفة لا تلبث أن تفقد استقلالها وتصبح موضع التخصص بحيث لا تعدو في النهاية كونها عمليات جزئية تكمل كل منها الأخرى في عملية إنتاج نفس الساعة الواحدة . وقد تنشأ من جهة أخرى عن طريق تعاون عمال يمارسون نفس الحرفة اليدوية الواحدة التي لا تلبث أن تنقسم إلى عمليات خاصة تصير كل منها منعزلة ومستقلة عن غيرها إلى الحد الذي يجعل أداها منوطاً بعامل فردى مخصوص . وعلى ذلك نرى أن الصناعة اليدوية من جهة تدخل تقسيم العمل في ميدان عملية إنتاجية أو تنمى هذا التقسيم أكثر مما هو عليه ، كما أنها من جهة أخرى تربط حرفاً يدوية كانت من قبل منفصلة فيما بينها . ومهما كانت نقطة الابتداء فإن النتيجة النهائية واحدة ألا وهي أداة إنتاجية أدواتها المخلوقات الآدمية .

ويتعين علينا أن نلم بالنقط التالية إذا أردنا أن نفهم تقسيم العمل في الصناعة اليدوية فهما صحيحاً صادقاً . فأولا يتفق تحليل عملية الإنتاج إلى مظاهرها الخاصة مع انقسام الحرفة اليدوية إلى عملياتها الجزئية المختلفة . ولكن سواء كان ذلك معقداً أو بسيطاً فإن تنظيم العمل يظل جارياً حسب خطوط الحرفة اليدوية وبذا يتوقف على القوة والمهارة والسرعة والدقة التي يتناول بها العامل الفردى عدده وأدواته . وطالما احتفظت عملية الإنتاج بهذا الأساس الفني الضيق فليس من الممكن إجراء تحليل علمي حقيقة ما دامت كل عملية جزئية يمر خلالها المنتج يجب أن تكون مما يمكن القيام به على أنه حرفة يدوية . وإلى نفس السبب الذي من أجله تظل المهارة في الحرفة أساس عملية الإنتاج يرجع تخصيص وظيفة جزئية لكل عامل ، وبذا تصير قوته على العمل أداة هذه الوظيفة الجزئية بقية عمره . وثانياً فتقسيم العمل هذا ضرب مخصوص من التعاون والكثير من مزاياه نتيجة مرتبة على ماهية التعاون العامة لا على طبيعة هذا الشكل الخاص .

(٢) العامل الذي يقوم بعملية تفصيلية وأدواته

إذا ما أمعنا النظر في الموضوع لرأينا بادىء الأمر أن العامل الذي يمارس نفس العملية البسيطة الواحدة طيلة حياته إنما يحول جسمه إلى آلة أو توماتيكية متخصصة لتلك العملية الأمر الذي يترتب عليه أن يصير قادراً على أداها بأسرع مما يستطيع من يؤدي سلسلة كاملة من عمليات مختلفة . ولكن العامل الجماعي أو المتحد الذي تتكون منه أداة إنتاج المصنع اليدوي الحية أى العمال المشتغلين فيه ليس إلا المجموع المكون من أمثال هؤلاء العمال المتخصصين في العمليات التفصيلية . وبناء على هذا إذا ما وازنا إنتاج المصنع اليدوي بالحرفة اليدوية المستقلة لوجدنا نظام المصانع اليدوية قادراً على أن ينتج مقدار أكبر في وقت أقصر، إذ بذلك تزداد

إنتاجية العمل^(١) . وعلاوة على هذا فإن طريقة العمل التفصيلي تزداد إتقاناً وكالاً بعد أن تصبح الوظيفة الوحيدة التي يختص بها شخص واحد ، ذلك أن التكرار المتواصل لنفس العملية الواحدة المحدودة وتركيز انتباه العامل في هذا الميدان الضيق يعلمان به بالتجربة كيف يدرك الغاية النافعة المرغوب فيها مع بذل الحد الأدنى من النشاط أو الطاقة . وإذا تعيش أجيال عدة من العمال سوياً في نفس الوقت وتتعاون في نفس الصناعة اليدوية فإنها تسكتسبه من حيل المهنة عن طريق التجربة تثبت دعائمها ويتراكم وتتناقله الأجيال واحداً بعد الآخر^(٢) .

والواقع أن الصناعة اليدوية تولد مهارة العامل المختص بالعملية التفصيلية وذلك لأنها تعمل بانتظام داخل الورشة على أن يصل إلى غايته التميز بين الحرف التي تجدها هذه الصناعة بين يديها كشيء نما عن المجتمع نمواً طبيعياً . ومن جهة أخرى فتحول العمل التفصيلي إلى مهنة يمارسها الفرد طيلة حياته يطابق ماساد المجتمعات الأولى من ميل إلى جعل المهن وراثية وحصرها في طبقات أو نقابات طوائف — وهذه العملية الأخيرة تحل محل الأولى حينما تجد ظروف وأحوال تاريخية خاصة تولد قدراً من قابلية التغير والتنوع لدى الأفراد بما لا يتسق ونظام الطبقات . فالطبقات ونظام الطوائف صورة تعبر عن نفس القانون الطبيعي كذلك الذي ينظم تقسيم النبات والحيوان إلى أنواع وفصائل ، والفارق الوحيد أنه عند بلوغ مرحلة أو ظاهرة معينة من التطور يتخذ طابع الوراثة في الطبقات والاحتكارية في نقابات الطوائف صفة القانون الاجتماعي^(٣) . وليس ما يفوق حرار الدكن في رقعتها ودقتها ، أو البفنة وغيرها

(١) كلما زاد توزيع الصناعة على عدد كبير من الصناع كلما أمكن الإنتاج بطريقة أفضل وبسرعة أكبر وبقدر أقل من الوقت والعمل .
The Advantages of the East Indian Trade
(لندن ١٧٢٠ ص ٧١) .

(٢) يقول توماس هودجكين ، « العمل السهل مهارة منقولة » .

(٣) وكذلك بلغت الفنون ... في مصر الدرجة اللازمة من الاتقان لأنها البلد الوحيد الذي لا يتداخل فيه الصناع في شؤون طبقة أخرى من المواطنين ، بل يجب عليهم ممارسة العمل الذي يحتم القانون أن يكون وراثياً في طائفتهم ... في البلاد الأخرى يوزع التجار اهتمامهم على أشياء مختلفة فتارة يعملون في الزراعة ، وأخرى في التجارة ، وأحياناً يمارسون مهنتين أو ثلاثاً في وقت واحد . وفي البلاد الحرة كثيراً ما يرتادون الجمعيات الشعبية ، أما في مصر فالقانون ينزل العقاب الشديد بالعمال الذي يتدخل في شؤون الدولة أو يمارس حرفاً عدة في وقت واحد . وهكذا ليس من شيء يحول دون انتظام مواصاتهم العمل الذي توافروا عليه ... وعلاوة على ذلك فكما أنهم يرثون عن أجدادهم قواعد وتنظيمات متعددة ، تراهم شديدي الشغف بكشف مزايا جديدة ، (ديودور الصقلي — المكتبة التاريخية 74 ج 1 ، 1.)

من أقشة إقليم كروما نذل من حيث بهاء اللون وثباته ، ولكن هذه المنسوجات يتم إنتاجها بدون رأس مال أو آلات أو تقسيم عمل أو أى من تلك الوسائل التى تهيم التسهيلات للمشرفين على إنتاج المصانع اليدوية بأوروبا . فليس النساج إلا فرداً مستقلاً بعمله ينسج ما يطلبه منه عمله مستخدماً فى ذلك تولا غاية فى بساطة التركيب يتركب أحياناً من بضع من فروع الشجر أو قضبان الخشب قد جمعت سوياً بطريقة أولية ، بل إنك لا تجد لديه وسيلة للنفسيج وبذا لابد من مد النول إلى الحد الأقصى من طوله الأمر الذى يجعله كبيراً بحيث لا يمكن أن يظل داخل كوخ الصانع الذى يضطر إلى أداء عمله فى الهواء الطلق حيث يتعرض للعطل نتيجة كل تقلب يطرأ على الجو (١) ويكتسب الهندى هذه المقدرة ، كما يفعل العنكبوت ، بفضل المهارة الناجمة عن التخصص التى تتجمع من جيل إلى جيل ويتوارثها الأبناء عن الآباء . ومع هذا فالعمل الذى يؤديه مثل هذا النساج الهندى شديد التعقيد إذا ما قيس بما يقوم به معظم العمال فى المصانع اليدوية .

وصاحب الحرفة اليدوية الذى يمارس مختلف العمليات التفصيلية اللازمة لعمل المنتج التام واحدة بعد الأخرى مضطر إلى تغيير مكانه وعدده من وقت إلى آخر ، كما يعطل الانتقال من عملية إلى أخرى سير العمل وبذا يحدث ثغرات فى يوم العمل ، ولكن هذه الثغرات تسد حينما يقوم العامل بأداء نفس العملية الواحدة باستمرار خلال يوم العمل أو أنها تقل بنسبة الهبوط فى درجة وقوع تغيرات فى العملية . ويرجع تزايد الإنتاجية إما إلى ازدياد ما يندل من قوة العمل فى فترة معلومة من الوقت (أى إلى ازدياد حدة العمل) وإما إلى خفض فى الاستهلاك غير الإنتاجى لقوة العمل . والافراط فى بذل النشاط وهو ما يتطلبه الانتقال من الراحة إلى الحركة تعوضه الإطالة فى السرعة العادية إذا ما سم إدراكها . ومن جهة أخرى فإن العمل المتصل من نوع متجانس يسيء إلى حدة وقوة غرائز الإنسان الحيوانية التى تجدد فى تغيير العمل والجهد باعثاً على تجديدها ودافعاً لها .

ولا تتوقف إنتاجية العمل على مهارة العامل فحسب ، بل وعلى جودة العدد ، فالأدوات التى من نوع واحد كالسكاكين والمثاقيب والبريمات الصغيرة والمطارق الخ يمكن استعمالها فى عمليات عمل مختلفة ، كما قد تصلح أداة واحدة لأغراض مختلفة فى نفس عملية العمل . ولكن

Historical and Descriptive Account of British India, etc., by (١)
Hugh Murray and James Wilson, etc, Edinburgh, 1832, vol. 11, p. 449.
النول الهندى رأسى بمعنى أن المادة تنشر وتمد بطريقة رأسية .

بمجرد أن تنفصل العمليات المختلفة الواحدة عن الأخرى وبمجرد أن تكتسب العملية الجزئية التي يؤديها عامل الشكل الأصلح والأكثر ملاءمة أصبحت التغييرات في الأدوات التي ظلت صالحة لأغراض مختلفة أمراً ضرورياً . ويتحدد اتجاه أمثال هذه التغييرات في الشكل عن طريق الخبرة المكتسبة من الصعاب الناشئة عن استخدام شكل غير متغير من الأدوات فالإنتاج في المصنع اليدوي يتميز بتنوع أدوات العمل وهو ما تكتسب بفضل أدوات من نفس النوع أشكالاً خاصة دائمة مطابقة لأغراض خاصة نافعة ، كما يتميز بتخصص الأدوات . وهو الأمر الذي يتيح للعمال المختصين بالعمليات التفصيلية استخدام هذه الأدوات البالغة حداً عالياً من التخصص إلى أقصى حد لذلك . ففي برمنجهام وحدها تصنع حوالي خمسمائة نوع مختلف من المطارق ، ولكن يجب ألا يتبادر إلى الظن أن كلا منها يصلح لبعض عمليات إنتاج بأكملها إذ هناك في كثير من الحالات أنواع عدة لأداء عمليات مختلفة بوصفها أجزاء من نفس العملية . إن عصر إنتاج المصانع اليدوية يعمل على تبسيط أدوات العمل ويؤدي إلى تحسينها ومضاعفتها وذلك بأن يجعلها ملاءمة للوظائف الخاصة التي تناط بالعامل المتخصص في عملية تفصيلية ، كما أنه في الوقت ذاته يولد الشروط المادية اللازمة لوجود الآلات الميكانيكية التي تنشأ من اتحاد أدوات بسيطة .

فالعامل المختص بالعملية التفصيلية يكون مع أدواته العناصر البسيطة لإنتاج المصانع اليدوية . وعلينا الآن أن ننتقل إلى بحث مظهر إنتاج المصنع اليدوي بوجه عام .

(٣) الشكل الأساسي لإنتاج المصنع اليدوي (للصناعة اليدوية)

الشكل غير المتجانس والشكل العضوي

ينقسم إنتاج المصنع اليدوي إلى شكلين أساسيين . ورغم تداخلهما أحياناً هنا وهناك إلا أن كلاهما متميز عن الآخر تماماً ، وهما يلعبان بصفة خاصة دورين مختلفين اختلافاً كلياً حينما يتحول في النهاية إنتاج المصنع اليدوي إلى الصناعة الكبيرة الحديثة التي تقوم بها الآلات . هذه الصفة المزدوجة ناشئة عن طبيعة المنتج ، فالسلعة التامة الصنع تكون إما عن طريق الضم الآلي البسيط لمنتجات جزئية تم صنع كل منها على حدة وأما نتيجة سلسلة من العمليات والتحويلات التي يعتمد كل منها على الأخرى .

فالقاطرة مثلاً تتكون من أكثر من خمسة آلاف جزء مستقل ولكننا لانستطيع أن نتخذ من القاطرة أنموذجاً للنوع الأول من إنتاج المصنع اليدوي بمعناه الصحيح لأنها من منتجات

الصناعة الكبيرة ، ولذا فالتمثيل بالساعة قد يكون أصح لتحقيق الغرض الذى أمامنا ، ولذا نذكر أن ولیم بنی استخدم الساعة لتوضیح تقسیم العمل فى إنتاج المصنع اليدوى . لقد كانت الساعة قديماً يقوم بإنتاجها أحد أرباب الحرف فى نوره برج ، أما اليوم فهى المنتج الاجتماعى لعدد كبير جداً من العمال المضطلعين بتفاصيل العمل من أمثال صناع الزنبركات والميناء والعقارب والغلاف والمسامير المحواة والعجلات والتروس الخ... وقليل من الأجزاء الساعة يمر خلال عدة أيدي كما أن هذه الأجزاء المتصلة لا تتجمع سوياً إلا بعد أن تصل الى ايدي شخص معين يقوم بضم هذه الأجزاء بعضها الى بعض كي يجعل منها شكلاً ميكانيكياً . وفى هذا المثال الذى ضربناه كما هو الحال فى السلع الأخرى التامة الصنع تجد أن طبيعة العلاقة بين المنتج النهائى والعناصر المتنوعة التى يتركب منها تجعل اجتماع العمال أو عدم اجتماعهم تحت سقف واحد أمراً وليد الصدفة ، فقد يتم إجراء العمليات الجزئية أحياناً كأنها حرف يدوية مستقلة كما هو الحال فى مقاطعى القود ونيوشاتل بينما تجد فى جنيف مصانع كبيرة لعمل الساعات وفيها يتعاونون على العمليات التفصيلية مباشرة تحت إشراف وحدة واحدة من راس المال ، وحتى فى الحالة الأخيرة يكون من النادر عمل الميناء والزنبركات والغطاء فى المصنع . إن تركيز العمال فى مهنة عمل الساعات تحت سقف واحد بقصد مواصلة إنتاج المصنع اليدوى نادراً ما يكون أمراً مجزياً إذ المنافسة أعظم درجة بين العمال الذين يزاولون أعمالهم فى بيوتهم ، كما أن تقسيم العمل الى عدد من العمليات المتباينة لا يدع إلا مجالاً صغيراً لاستعمال أدوات الإنتاج المشتركة ، وحينما تتفرق الصناعة اليدوية فإن هذا يوفر على صاحب رأس المال المبالغ التى ينفقها على الورش وما الى ذلك (١) . ولكن هؤلاء العمال الذين يشتغلون لحساب الرأسمالى برغم أنهم يؤدون العمل فى

(١) فى سنة ١٨٥٤ أنتجت جنيف ٨٠.٠٠٠ ساعة وهذا لا يبادل خمس ما تنتجه مقاطعة نيوشاتل ، وتنتج Chauvte—Fonds (التي لا تزيد عن كونها مصنعاً واحداً كبيراً للساعات) ضعف ما أخرجته جنيف . وأنتجت جنيف ٧٥٠.٠٠٠ ساعة فيما بين ١٨٥٠، ١٨٦١ - انظر Report from Geneva on the Watch Trade, Manufactures, Commerce, etc. (رقم ٦٠ ١٨٦٣) . فى حالة سلعة كالساعة حيث السلعة التامة الصنع مكونة من عدد من الأجزاء نجد من الصعب تحويل مثل هذه الصناعة اليدوية إلى فرع من الصناعة الكبيرة حيث تستخدم الآلات ، ذلك بسبب عدم وجود الصلة بين مختلف العمليات ، ولكن فيما يتعلق بالساعة توجد عقبتين فى وجه مثل هذا التحويل أولاً صغر ودقة الأجزاء التى تتكون منها ، وثانياً فهما أن الساعة أداة ترف . ومن هنا يأتى اختلاف أنواع الساعات بحيث أنك قلما تجد أحسن بيوت لندن يصنع فى العتة إثنتى عشرة ساعة متشابهة . ومن جهة أخرى ففى فايربورن ونفسطيلين حيث استخدمت الآلات بنجاح فى مصنع الساعات توجد ينتج على الأكثر ثلاثة أو أربعة أحجام وأنواع مختلفة من الساعات .

يوتهم - نقول إن مركز هؤلاء مختلف جداً عن مركز أرباب الحرف المستقلين الذين يعملون لعملائهم (١) .

أما النوع الثاني من إنتاج المصنع اليدوى وهو الشكل الكامل منه فينتج سلعاً تامة الصنع تمر خلال مراحل تعتمد الواحدة على الأخرى أى خلال سلسلة متدرجة من العمليات، ومن أمثلة ذلك عملية صنع الإبرة التى فيها يمر السلك الذى تصنع منه خلال أيدي ما بين اثنين وسبعين واثنين وتسعين من عمال المسائل التفصيلية .

وبقدر ما يسبب إنتاج المصنع اليدوى اتحاداً بين حرف كانت في أول الأمر متميزة فانه يعمل على خفض مدى الانفصال المكاني بين المظاهر الخاصة في إتمام المنتج النهائي ، فيقصر الوقت اللازم للانتقال من مرحلة الى أخرى ، كما ينخفض العمل الذى يسبب هذا الانتقال (٢) . وبالموازنة مع الحرف اليدوية نرى أن إنتاج المصنع اليدوى يكسب من ناحية الطاقة الانتاجية وهذا الكسب ناجم عن الصفة التعاونية العامة للانتاج . ومن جهة أخرى نجد أن تقسيم العمل وهو المبدأ الذى يتميز به إنتاج المصنع اليدوى يتطلب فصل مظاهر الانتاج المختلفة التى يتبع كل منها الآخر كأنها عدد كبير من عمليات الحرف اليدوية التفصيلية . ويستدعى قيام علاقة بين الوظائف المستقل كل منها عن الأخرى انتقال السلعة باستمرار من يد إلى أخرى ومن عملية الى غيرها . ولو نظرنا الى هذا الأمر من وجهة نظر الصناعة الكبيرة لبدأ أنه من المساوئ المميزة والكثيرة الكلفة والكامنة في المبدأ الذى يقوم عليه انتاج المصنع اليدوى (٣) .

حينما نبحت مقداراً محدوداً من المادة الخام كالخرق في صناعة الورق والسلك في صناعة الإبر لو جدهنا في أيدي العمال المشتغلين بالأمور التفصيلية يمر في سلسلة متتالية من مظاهر أو مراحل الانتاج الى أن يتم إعداد الشكل النهائي . ولكن اذا تأملنا الورشة على أنها جهاز آلات كامل الأجزاء لرأينا أن المادة الخام توجد في نفس الوقت في كافة مظاهر الانتاج في نفس

(١) عمل الساعات مثال للصناعة اليدوية غير المتجانسة ، وفيها تسهيلات غير مأنوفة لدراسة ما سبق ذكره من مظاهر التمييز بين أدوات العمل وتخصصها ، وهو ما يعد نتيجة انقسام الحرف اليدوية أنشاماً فرعية

(٢) لا بد أن يكون الثقل أقل في مثل هذه الحالة حين يسكن الناس قريتين بعضهم مع بعض .

The Advantages of the East Indian Trade, p. 106.

(٣) إن عزل المراحل المختلفة في الصناعة اليدوية وهو الأمر الذى يترتب على استخدام العمل اليدوى ، مما يزيد نفقة الانتاج زيادة بالغة ، وتنشأ الحصار في الغالب من الانتقال من عملية إلى أخرى .

The Industry of Nations, London, 1855, pt, II, p, 200.

الوقت الواحد، فالعامل الاجتماعي (أى الوحدة المكونة من العمال الفرديين المشتغلين بالعمليات التفصيلية) يستخدم بعض أياديه الكثيرة (أى العمال الفرديين) المزدودة بالعدد في سحب السلك، ويستخدم غيرها في نفس الوقت في مده وقطعه وتديبه وهكذا. فالعمليات التفصيلية المختلفة تتجمع فيما بينها في مكان واحد برغم تواليا الزمنى أى وقوع كل منها بعد الأخرى، وإلى هذا يرجع الفضل في إمكان إنتاج مقدار أكبر من السلع التامة الصنع في وقت معلوم^(١). حقيقة إن التوافق الزمنى أى وقوع الأشياء في وقت واحد، نتيجة مترتبة على الشكل التعاوني العام للعملية كلها. ولكن إنتاج المصنع اليدوى لا يقتصر أمره على أنه يجد ظروف التعاون قائمة معدة أمامه نظراً لأنه من جهة يخلق هذه الأحوال أو الشروط عن طريق تقسيم عمليات الحرفة اليدوية إلى أقسام فرعية، غير أنه يسبب هذا التنظيم الاجتماعي لعملية العمل وذلك ليجرد أنه يربط كل عامل بعملية تفصيلية معينة يتعين عليه أداؤها.

لما كان المنتج الجزئى الذى يتمه كل عامل مختص بعملية تفصيلية لا يعدو كذلك ان يكون مظهراً من مراحل التطور التى يمر خلالها المنتج إلى -ين إتمام صنعه، ترتب على هذا أن ما يتمه كل عامل أو كل مجموعة من العمال يصلح كالمادة الخام التى يبدأ بها عامل آخر أو مجموعة أخرى من العمال، وبهذا يهيئ كل عامل عملاً لمن يأتي بعده أو يعقبه. ومقدار وقت العمل اللازم لإدراك الهدف النافع المرغوب فيه في كل عمالية جزئية يتحدد عن طريق التجربة، والجهاز الآلى الكامل لإنتاج المصنع اليدوى يقوم على فرض تحقيق نتيجة معلومة في فترة معلومة من وقت العمل، وعلى أساس هذا الفرض وحده يمكن لعمليات العمل المختلفة التى يكمل بعضها بعضاً أن يتم أداؤها في وقت واحد وباستمرار دون أن يعوقها ما يعطل سيرها. ومن الواضح أن اعتماد العمليات وبالتالي العمال كل على الآخر اعتماداً مباشراً يجعل من اللازم ألا يبذل كل فرد أكثر من وقت العمل اللازم لقيامه بوظيفته الخاصة المنوطة به. وبهذا نجد أن استمرار العمل وانتظامه وانسجامه^(٢). وأكثر من هذا حدته تختلف جميعها في حالة

(١) "يسبب"، تقسيم العمل كذلك وفراً في الوقت نتيجة فصل العمل إلى فروع مختلفة وكلها يمكن إتمامها في نفس اللحظة.... ونظراً لأداء العمليات المختلفة مرة واحدة وهى العمليات التى لا يد لفرد واحد أن يؤديها كلا على حدة، يصبح في الامكان إنتاج عدد كبير من الدبابيس تامة الصنع في نفس الوقت الذى يجرى فيه قطع دبروس واحد

أو تديبه،، Dugald Stewart, op. cit., p. 319.

(٢) كلما زاد تنوع الصناعات في كل صناعة... زاد الانتظام في كل عمل، ويجب أن يتم أداء هذا في وقت

أقل وبعمل أقل،، The Advantages of the East Indian Trade, p, 68.

إحدى العمليات التي يتكون منها إنتاج المصنع اليدوي عنها في حالة الحرفة اليدوية المستقلة أو حتى في حالة التعاون البسيط . وإذن تبدو القاعدة القائلة بالأيذل في إنتاج السلعة أكثر من وقت العمل اللازم في ظل أحوال اجتماعية معلومة كأنها قاعدة عامة في إنتاج السلع تدعمها وتثبت قواعدها قوة المنافسة ، ذلك أن كل منتج فردى - إذا شئنا بساطة التعبير - ينبغي له أن يبيع السلعة بسعر السوق . ومع هذا ففي إنتاج المصنع اليدوي يكون إنتاج كمية معلومة من المنتج في مقدار معلوم من وقت العمل قانوناً فنياً من قوانين عملية الإنتاج ذاتها (١) .

ولكن تحتاج العمليات المختلفة إلى فترات من الزمن مختلفة كي يتسنى أداؤها ، وعلى ذلك ففي فترات الوقت المتساوية يتم صنع مقادير غير متساوية من المنتجات الجزئية . فإذا كان على نفس العامل أن يؤدي نفس العملية ولا شيء سواها يوماً بعد يوم ترتب بعد ذلك ضرورة وجود أعداد متفاوتة من العمال لممارسة العمليات المختلفة . وهنا نجد مرة أخرى تعاوناً في أبسط ضروبه وهو استخدام أفراد كثيرين في نفس الوقت لعمل نفس الشيء الواحد ، ولكن هذا عبارة عن صورة تعبر عن علاقة عضوية . وعلى ذلك فتقسيم العمل في نظام إنتاج المصنع اليدوي لا يقف عند حد تبسيط ومضاعفة أجهزة العامل الجماعي المختلفة من حيث الكيف أى النوع وإنما يقيم نسبة رياضية ثابتة بين أعداد هذه الأخيرة ويحدد عدد العمال أو حجم المجموعات العاملة بالنسبة لكل وظيفة خاصة معينة ، فهو بينما يقسم عملية العمل أقساماً فرعية من ناحية الكيف يحدد قاعدة ثابتة من حيث الكم ويقيم تناسباً ثابتاً بالنسبة إلى هذه العملية .

وإذا ما حدث أن هدت التجربة إلى تحديد أصلح النسب العددية لمختلف أنواع مجموعات عمال المسائل التفصيلية في مجال معين من الإنتاج صار امتداد ذلك المجال غير مستطاع إلا باستخدام مضاعفات كل مجموعة عاملة معينة (٢) . وفضلاً عن هذا فهناك أنواع معينة من العمل يستطيع الفرد فيها أن يؤدي على نطاق كبير نفس القدر من العمل الذي يقوم به على نطاق أصغر ومثال ذلك الرقابة ونقل المنتجات الجزئية من إحدى مظاهر الإنتاج إلى غيرها

(١) برغم هذا ففي فروع كثيرة من الصناعة يتفق نظام الصناعة اليدوية هذه النتيجة بطريقة ناقصة نظراً لنقص قوة الضغط الدقيق على الأحوال الكيماوية والطبيعية في عملية الإنتاج .

(٢) ، انظروا للطبيعة الخاصة المميزة لمنتج كل مصنع يدري (حين تأكد من عدد العمليات التي تنقسم إليها بما يعود بالفائدة ، وحيناً تأكد من عدد الأفراد الذين تستخدمهم ، ففي هذه نجد أن بقية المعانع اليدوية الأخرى التي لا تستخدم مضاعفات هذا العدد تنتج نفس السلفة بنفقة أعظم .. ومن هنا أحد أسباب كبر حجم المنشآت الصناعية C. Babbage : On the Economy of Machinery (الطبعة الأولى ، لندن ١٨٣٢ ، الفصل الحادى والعشرون ص ١٧٢-١٧٣)

وهكذا . وعلي ذلك فإسناد هذه المهام الى عمال مخصوصين يصبح مفيداً حين يتضاعف عدد العمال ، ولكن هذا التضعيف يجب أن يؤثر في كافة المجموعات نسبياً .

والمجموعة الفردية من عمال يضطلعون بنفس المهمة الجزئية تتكون من عناصر متجانسة كما أنها جزء مخصوص من الأجزاء التي يتكون منها الجهاز العامل كله . ومع هذا فإننا نجد في بعض الصناعات اليدوية أن المجموعة نفسها هي هيئة العمل المنظمة وأن الجهاز الكامل كله يتكون بواسطة تكرار ومضاعفة هذه المجموعات أو العناصر الإنتاجية الأولية . ومن الأمثلة على ذلك عمل القوارير من الزجاج لأنه ينقسم ثلاث مراحل أو مظاهر يتميز كل منها عن سواه تميزاً أساسياً . فلدينا أولاً المرحلة الإعدادية أي تحضير المواد والعناصر التي يصنع منها الزجاج ، وخلط الرمل والجير ، وتسخين هذا المزيج حتى تتكون لدينا كتلة من الزجاج المذاب^(١) ، ففي هذه المرحلة الأولى يجري استخدام مختلف العمال في الأعمال الجزئية التفصيلية ، ويصدق نفس الأمر على المرحلة الختامية وهي إنتاج القوارير من أفران التجفيف وترتيبها وتعبئتها وما إلى ذلك . ويقع بين هاتين المرحلتين الأولى والختامية صنع الزجاج بالمعنى المراد من هذه العبارة ونقصد بذلك تشكيل الزجاج المذاب وصياغته . فعند كل من فتحات الفرن نجد مجموعة من خمسة عمال يطلق عليها اسم hole ويقوم كل منهم بعمل تفصيلي خاص ولكنهم يقومون بالعمل بصفتهم وحدة لا تستطيع أداء عملها إلا إذا تعاون الخمسة فيما بينهم بحيث يتوقف عمل المجموعة كلها إذا تغيب أحد أفرادها . ولكن لكل فرن عدة فتحات يتراوح عددها في إنجلترا ما بين ٤ ، ٦ ولكل منها وعاء مليء بالزجاج المذاب كما أن كلا منها تهيء عملاً لمجموعة مماثلة مكونة من خمسة من العمال . ويقوم تنظيم كل جماعة مباشرة على تقسيم العمل بينما الصلة التي تربط ما بين المجموعات الخمس صلة من التعاون البسيط الذي يرجع إليه الفضل في أن أداة الإنتاج (وهي فرن الإذابة في هذا المثل) يمكن استخدامها بطريقة أدعى إلى الاقتصاد والوفر نظراً لأنها تستعمل بالاشتراك . ومن هذا الفرن بمجموعاته التي يتراوح عددها بين ٤ ، ٦ يتكون ما يقال له « بيت الزجاج » ويضم المصنع عدداً من هذه البيوت مع الجهاز العامل والعمال بما تتطلبه المرحلتان الأولى والختامية في عملية الإنتاج .

وأخيراً كما أن الصناعة اليدوية تنمو عن طريق ربط حرف يدوية مختلفة فإنها تستطيع كذلك أن تنمو فتصبح اتحاداً أو ارتباطاً بين صناعات يدوية مختلفة . ومثال ذلك أن معامل

(١) في إنجلترا تجرى كل من عمليتي إذابة وصنع الزجاج في فرن خاص بها ، أما في بلجيكا تجري العمليتان

في نفس الفرن الواحد .

الزجاج في إنجلترا تتولى عمل الأواني الفخارية اللازمة لها لأن نجاح المنتج أو فشله يتوقف إلى حد كبير على جودة هذه الأواني وهنا نجد لدينا ارتباطاً بين صنع إحدى أدوات الإنتاج وصنع المنتج ذاته . وبالعكس يمكن أن يتحدد صنع المنتج بصناعات أخرى يقوم بالنسبة إليها بوظيفة المادة الخام أو يتحدد بمنتجاتها بطريقة أو أخرى . فمثلاً ترتبط صناعة الزجاج من الصوان أحياناً بقطع الزجاج بصناعة brass Founding إذ يستخدم النحاس كأجزاء معدنية في سلع مختلفة مصنوعة من الزجاج . هذه الصناعات اليدوية المختلفة التي ارتبطت فيما بينها تكون أقساماً (يزداد أو يقل انفصالها من حيث المكان) من الصناعات اليدوية الكلية ، ولكنها في الوقت ذاته عمليات إنتاجية مستقلة لكل منها طريقتهما في تقسيم العمل الخاص بها . ورغم ما لأمثال هذه الصناعات المرتبطة فيما بينها من مزايا كثيرة فإنها لا تكتسب على أساس الصناعة اليدوية البسيطة وحدة فنية حقيقية لأن الوحدة الفعالة لا تحدث إلا حين تحل الصناعة الآلية محل الصناعة اليدوية .

وفي عهد الصناعة اليدوية سرعان ما أصبح خفض مقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلع مبدأ في العمل له غايته^(١) ، واستخدمت خلال ذلك العصر الآلات هنا وهناك وخاصة بقصد أداء عمليات بسيطة معينة يمكن القيام بها على نطاق واسع وتتطلب بذل مقدار كبير من النشاط أو الطاقة فمثلاً في صنع الورق بالمصنع اليدوي كان عمل العجينة من الخرق يتم في معامل الورق^(٢) . وقد ورث العالم عن الإمبراطورية الرومانية الشكل الأولى من الآلات على هيئة الطاحون المائي^(٣) . وقد تمت خلال عصر الحرف اليدوية كشوف عظيمة كالبوصلات والبارود والطباعة والساعة الأوتوماتيكية . وعلى العموم لعبت الآلات الدور الثاني الذي نسبته إليها آدم سميث وذلك بالقياس إلى تقسيم العمل^(٤) . وكان استخدام الآلات في نواح

(١) أنظر The Advantages of the East Indian Trade وكذلك كتابات و . بيبي ، جون بيلز ، أندرو باراتون ، ج . فاندولت .

(٢) حتى أواخر القرن السادس عشر كانوا لا يزالون في فرنسا يستعملون الهاون والمخل اليدوي لسحق ودق الخامات المعدنية .

(٣) يمكن أن نقف آثار تاريخ تطور الآلات في تاريخ طواحين الغلال corn mills ، ففي إنجلترا لا زالوا يطحنون كلة mill على المصنع factory ، وفي ألمانيا استعملوا في أوائل القرن التاسع عشر كلة muhle للدلالة على الآلات التي تديرها قوى الطبيعة فحسب ، بل وعلى جميع المصانع اليدوية التي يستخدم فيها أى جهاز من نوع الآلة .

(٤) وكما سترى حين نشرح نظريات القيمة الفائضة بالتفصيل ، لم يأت آدم سميث بأى رأى جديد بهددهـ=

متفرقة خلال القرن السابع عشر ذا نتائج خطيرة إذ هيأت للرياضيين في تلك الأيام أساساً علمياً ودافعاً على خلق وابتداع علم الميكانيكا الحديث .

و الآلات ، المخصوصة التي تتميز بها فترة الصناعة اليدوية هي العامل الجماعي الذي يتكون من ارتباط العمال الذين يقوم كل منهم بعملية تفصيلية . والعمليات المختلفة التي يؤديها منتج السلعة واحدة بعد أخرى تفرض عليه حقوقاً واجبات متباينة الأنواع . فعليه أن يبذل قدراً أكبر من حيث القوة في إحدى العمليات ، ومن المهارة في ثانية ، ومن الانتباه الشديد في عملية ثالثة . وليس من فرد قد وهبته الطبيعة هذه المزايا جميعاً إلى حد الكمال ، فبعد أن يتم عزل العمليات المختلفة واستقلال كل منها ، يجرى فصل العمال وترتيبهم وتجميعهم في مجموعات تبعاً لمواهبهم الغالبة . فإذا كانت مواهبهم الطبيعية أساس تقسيم العمل تجد الصناعة اليدوية من جهة أخرى تنمى فيهم قوى عاملة أعدتها الطبيعة لوظائف قليلة متخصصة . ويملك العامل الجماعي جميع الصفات الإنتاجية بدرجة متساوية من الجودة ، ويستطيع في نفس الوقت أن يستخدمها بطريقة تحقق أعظم الوفرة لأنه يستخدم جميع أعضائه (أى العمال أو مجموعات العمال) لأداء مهام مخصوصة (١) . فالتقص في العامل الذي يقوم بعملية تفصيلية يصبح كالأحجر حين ننظر إليه على أنه عضو من أعضاء العامل الجماعي (٢) . وعادة أداء شيء واحد فقط تحوله إلى أداة لا تخيب في عملها ، بينما تضطره علاقته بالجهاز الكلي إلى العمل بذلك القدر من الانتظام الذي يتميز به كل جزء من أجزاء الآلة (٣) .

== تقسيم العمل . والثروة الذي جعل منه أعظم الاقتصاديين الكلاسيك في عصر الصناعة اليدوية إنما ما علقه من عظيم الأهمية على تقسيم العمل . والأهمية الضئيلة التي علقها على الآلات كانت سبباً في الجدل من جانب لاودرديل في أوائل عهد الصناعة الكبيرة ، ويور بعد أن قطعت شوطاً في تطورها ونموها . وفضلاً عن هذا خطط آدم سميث بين اختراع الآلات وبين الفترة والتمييز بين أدوات العمل (وهو الأمر الأخير الذي يلعب فيه عمال المسائل التفصيلية في الصناعة اليدوية دوراً فعالاً) . وفيما يتعلق بالأخير فالذي لعب الدور الهام لم يكن عمال الصناعة اليدوية ، بل رجال العلم وأهل الحرف اليدوية وحتى الفلاحين (يرتدلى) .

(١) إذا قسم صاحب الصناعة العمل المراد أدائه إلى عمليات مختلفة يتطلب كل منها درجات مختلفة من المهارة والقوة ، فإنه يستطيع أن يشتري تماماً تلك الكمية منها اللازمة لكل عملية ، بينما إذا قام عامل واحد بالعمل كله فيجب أن يكون حائزاً للقدر الكافي من المهارة والقوة لأداء أصعب وأشق العمليات التي تنقسم إليها السلعة ،، (Babbage من ١٨) .

(٢) فثلاً قد يحدث غالباً نمو غير عادي في مجموعات خاصة من العضلات ، العضلات الخ ...

(٣) تامل أحد أعضاء لجنة التحقيق كيف أمكن إبقاء « الصغار السن » ، لأداء العمل بانتظام ، فاجاب المستر ولیم مارشال مدير أحد مصانع الزجاج اليدوية قائلاً « لا يستطيعون إهمال عملهم ، فإذا ما بدأوا العمل وجب عليهم أن يواصلوه ، فهم كأجزاء الآلة » ، (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الرابع ١٨٦٥ من ٢٤٧) .

ولما كانت بعض وظائف العامل الجماعى بسيطة والأخرى معقدة نجد أن أعضائه أى قوى العمل الفردية التى يتكون منها تتطلب درجات متباينة من التدريب ، وبذلك تكون لها قيم متفاوتة . ونتيجة لهذا تعمل الصناعة اليدوية على نشأة ترتيب هرمى لقوى العمل يلاممه نظام من الأجور المتدرجة . فإذا كان العامل الفردى من جهة مخصصاً طيلة حياته لوظيفة مقيدة محدودة ، فمن الجهة الأخرى نجد أن مختلف العمليات التى يقوم بها أعضاء هذه المجموعة ذات الترتيب الهرمى تنظم وتخصص طبقاً لمهارتهم الطبيعية والمكتسبة^(١) . وتتطلب كل عملية إنتاج أعمالاً بسيطة معينة يستطيع كل عامل أدائها ، فهى تفصل إذن وتصبح وظائف خاصة قائمة بذاتها .

وعلى ذلك فى كل حرفة يدوية تبسط عليها الصناعة اليدوية سيطرتها تنشأ طبقة من يقال لهم العمال غير الحاذقين وهى ما لم يكن له مكان فى الصناعة الحرفية . فالى جانب الترتيب الهرمى نجد تقسماً فرعياً بسيطاً إلى عمال حاذقين وغير حاذقين ، وتهبط نفقات تدريب الآخرين إلى لا شئ كما تكون فى حالة الأولين أقل مما كانت عليه فى عهد الحرف اليدوية نظراً لأن مهمتهم أو وظائفهم تصبح أبسط مما كانت عليه قبلاً . وفى كلتا الحالتين تهبط قيمة قوة العمل^(٢) . وثمت استثناءات لهذا القانون نظراً لأن تجزئة عملية العمل يولد وظائف أوسع مدى لم يكن لها وجود مطلقاً فى الحرفة اليدوية أو كانت موجودة بدرجة أقل . والنقص النسبى فى قيمة قوة العمل وهو ما ينتجم من زوال نفقات التدريب الحرفى أو خفضها ، ينطوى على ازدياد الحدة التى يستخدم بها رأس المال ذلك لأن كل ما يودى إلى تقصير وقت العمل الضرورى لإعادة إنتاج قوة العمل يودى إلى ازدياد مدى العمل الفائض .

(١) إن الدكتور بور — فى تعجيد الصناعة الكبيرة من وجهة نظرها والاشادة بها — يبرز خواص الصناعة اليدوية خيراً مما فعل من تقدمه من الاقتصاديين الذين لم يتوافر لهم حماسه واهتمامه بالأمر ، بل وربما خيراً من معاصريه مثل باباج الذى وإن فاق يور كرايلى وميكانيكى إلا أنه مال إلى النظر إلى الصناعة الكبيرة من وجهة نظر الصناعة اليدوية فقط . يقول بور إن تخصص العمال فى عمليات مخصوصة ، جوهر تقسيم العمل ، . وفى مكان آخر يعصف تقسيم العمل بأنه إعداده وجعله ملائماً لمواهب الناس المختلفة ، . وأخيراً يتحدث عن نظام الصناعة اليدوية كانه نظام لتقسيم أو تدرج العمل ، وأنه ، تقسيم العمل إلى درجات من المهارة ، الخ .

Ure : Philosophy of Manufactures, pp. 10—23.

(٢) ، نظراً لأن كلا من أهل الحرف اليدوية ... تمكن من بلوغ حد الاتقان فى ناحية واحدة بفضل المراتب والتدريب لهذا أصبح ... عاملاً أرخص ثمنًا، — شرحه ص ١٩ .

٤ — تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وتقسيم العمل في المجتمع

بمبحثنا نشأة الصناعة اليدوية ، وعناصرها البسيطة ، والعامل الذي يؤدي عملية تفصيلية وأداته التي يشتغل بها ، وأخيراً جهاز الصناعة اليدوية بوجه عام . والآن نعرض بإيجاز للعلاقة بين تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وتقسيم العمل في المجتمع . ومن الأخير يتكون الأساس العام الذي يقوم عليه إنتاج السلع كله .

إذا جعلنا العمل وحده نصب أعيننا أمكن أن نصف التقسيم الفرعي للإنتاج الاجتماعي إلى أقسامه الأساسية كالزراعة والصناعة الخ بأنه تقسيم العمل بوجه عام ، وأمكن أن نصف تجزئة هذه الأقسام إلى أنواع وفروع بأنه التقسيم من الوجهة الخاصة ، وأخيراً استطعنا أن نصف تقسيم العمل داخل الورشة بأنه تقسيم من حيث التفاصيل^(١).

وتقسيم العمل في المجتمع وما يماثله من قصر الأفراد على مهن أو أعمال خاصة ينشأ - مثل تقسيم العمل في الصناعة اليدوية - من نقطتي ابتداء يقعان في طرفين متقابلين . ففي داخل الأسرة ثم في القبيلة^(٢) بعد ذلك يحدث تقسيم العمل بصفة تلقائية تبعاً لاختلافات الجنس والسن ، بمعنى أن أساس هذا التقسيم فسيولوجي بحت . وتتمدد أو تنتشر المادة التي تخضع للعمل بنسبة اتساع نطاق الجماعة ، والزيادة في عدد السكان ، وأكثر من هذا بفضل المنازعات التي تنشأ بين القبائل المختلفة وإخضاع قبيلة للأخرى . ومن جهة أخرى ينشأ تبادل المنتجات في النقط التي تتلاقى أو تتصل عندها الأسرات والقبائل أو الجماعات المختلفة - ذلك أنك ترى في المراحل المبكرة للحضارة أن الوحدات المستقلة التي يواجه بعضها بعضاً ليست أفراداً وإنما هي أسرات وقبائل الخ . وتكشف الجماعات المختلفة عن وسائل إنتاج وعيش مختلفة في

(١) « يتراوح تقسيم العمل من فصل أشد المهن اختلافاً بعضها عن بعضها ، إلى ذلك التقسيم الذي يشترك فيه عدد من العمال في إعداد نفس المنتج الواحد ، كما هو الشأن في الصناعة اليدوية ، »

(٢) Storch : Cours d'économie politique, Paris edition, vol 1, p.173.

« نجد بين الشعوب التي بلغت درجة معينة من الحضارة ثلاثة أنواع من تقسيم العمل : أولها ما نسميه التقسيم العام وهو الذي يميز بين المنتجين الزراعيين والصناعيين والتجارين وهؤلاء ينتمون إلى الأنواع الثلاثة من الحرفة القومية؛ وثانيها ونطلق عليه عبارة التقسيم الخاص وهو تقسيم كل نوع من العمل industry إلى أنواع وأجناس ، وثالثها وهو تقسيم المهنة أو العمل بمعناه الصحيح والذي نجده داخل نطاق الصناعات والحرف وهو ما نلقاه في معظم المعاصر اليدوية والورش ، ، (شاربل : مصدر سابق ٨٤ - ٨٥) .

البيئة الطبيعية التي تعيش في أحضانها ، وهذا ما يترتب عليه اختلاف ما لديها من وسائل الإنتاج وأساليب الحياة والمنتجات . ونظراً لهذه الاختلافات والفروق التي تنشأ من تلقاء ذاتها ، ترى أنه إذا ما اتصلت الجماعات بعضها ببعض حدث التبادل بين منتجات عدة بحيث لا تلبث هذه المنتجات أن تتحول تدريجاً إلى سلع . فالتبادل لا يبعث على اختلاف ميادين الإنتاج ، وإنما يقيم علاقة فيما بينها وبذا يحولها إلى فروع من الإنتاج الجماعي الاجتماعي تتفاوت من حيث اعتماد (تبعية) كل منها على الآخر . وهكذا ينشأ التقسيم الاجتماعي للعمل عن طريق التبادل بين مجالي الإنتاج التي يكون كل منها في الأصل متميزاً ومستقلاً عن الآخر . ولكن حيث يكون التقسيم الفسيولوجي للعمل هو نقطة الابتداء فإن الأعضاء أو العناصر الخاصة في الهيكل أو الشكل الذي تعتمد أجزاؤه مباشرة كل على الآخر ، تفكك وبذا تصبح وحدات مستقلة بحيث أن تبادل المنتجات بوصفها سلعاً هو وحده الذي يبقى العلاقة القائمة بين مختلف أنواع العمل . ففي الحالة الأولى يصبح ما كان مستقلاً في حالة اعتماد على غيره ، بينما في الحالة الثانية يصير ما كان معتمداً على غيره مستقلاً عنه (ذلك أن تبادل السلع مع الجماعات الغريبة الأجنبية فيه الدافع الرئيسي نحو عملية التحلل والتفكك هذه) .

إن الانقسام بين الحضر والريف الأساس الذي يقوم عليه كل تقسيم للعمل قد بلغ مبلغاً عالياً من التطور ، وهو التقسيم الذي سببه تبادل السلع^(١) . ويجوز القول إن التاريخ الاقتصادي للمجتمع بأسره يتلخص في تطور هذا الانقسام بين الحضر والريف ، وإن كنا لن نتوسع أو تعمق في بحث هذا الموضوع الآن .

وكما أن تقسيم العمل في الصناعات اليدوية يستلزم حتماً وجود طبقة سفلية مادية أعنى عدداً معيناً من عمال يجرى تشغيلهم في وقت واحد ، كذلك لا بد لتقسيم العمل في المجتمع من أن يكون السكان على قدر كاف من الوفرة وكثافة العدد . لأن حجم السكان وكثافتهم يحلان هنا محل تجميع العمال في نفس محل العمل الواحد^(٢) وكثافة السكان هذه مسألة

(١) عالم سير جيمس ستيوارت هذا الموضوع خيراً مما فعل غيره من الكتاب . وما يدل على قلة معرفة الناس بكتابه الصغير الحجم الذي نشر قبل «ثروة الشعوب»، بمشر سنوات ، أن المعجمين بما لئس لا يعرفون أن كتاب ذلك المؤلف Principles of Population معطاه مجرد نقل عن مؤلف ستيوارت (وإن كان مألوس استعان أيضاً بولاس وتونسند) .

(٢) «وتحت قدر معين من كثافة السكان يسمل الاتصال الاجتماعي واتحاد القوى الذي يمكن بواسطته زيادة منتج العمل» (جيمس مل ، مصدر سابق ص ٥٠) — كلما زاد عدد العمال ، زادت قوة المجتمع الانتاجية بالنسبة المركبة لهذه الزيادة مضرورية في الآثار الناجمة عن تقسيم العمل ، Thomas Hodgskin

نسبية . فالبلد الذى تتوافر به وسائل مواصلات نامية يعد بلداً كثيفاً ولو كان عدد سكانه قليلاً ، وعلى هذا الاعتبار يجوز أن نعد الولايات الشمالية من الاتحاد الأمريكى أشد كثافة وازدحاماً بالسكان من بلاد الهند (١) .

لما كان إنتاج السلع وتداولها الشروط العامة اللازمة للأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج فإن تقسيم العمل فى ظل الصناعة اليدوية لا يمكن أن يقوم إلا إذا ما بلغ نمو وتطور تقسيم العمل فى داخل المجتمع درجة معينة . وبالعكس فلتقسيم العمل فى نظام الصناعة اليدوية أثر فى تنمية ومضاعفة التقسيم الاجتماعى للعمل . وإذا تعرض أدوات العمل للفرقة فيما بينها يزداد التباين والافتراق بين الصناعات التى تنتج هذه الأدوات (٢) . وإذا غزا نظام الصناعة اليدوية صناعة ظلت حتى ذاك الوقت ذات علاقة بغيرها ، إما كصناعة رئيسية أو كصناعة ثانوية (وكلها تحت سيطرة منتج واحد) فسرعان ما تنفصل هذه الصناعات بعضها عن بعض ويصبح كل منها مستقلاً عن الآخر . وإذا غزا نظام الصناعة المنزلية مرحلة معينة فى إنتاج سلعة ما ، تحولت المظاهر المختلفة فى إنتاجها إلى صناعات مستقلة . وقد سبق أن بينت أن السلعة التامة الصنع لا تزيد عن كونها مجموعة من المنتجات الجزئية تجمعت بطريقة آلية فقد تعود المهن التفصيلية فتثبت قواعدها بصفقتها حرفاً يدوية مستقلة . ولكي يزداد تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية نمواً فقد ينقسم فرع واحد من الإنتاج إلى صناعات مختلفة قد يكون بعضها جديداً تماماً ، وفى هذه الحالة يتوقف الشكل الذى تتخذه العملية على الفروق فى المواد الأولية أو على وجود أنواع مختلفة من نفس المادة الأولية الواحدة . ففى فرنسا مثلاً منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر كانوا ينسجون أكثر من مائة نوع من المادة الحريرية . وكان بأفينيون قانون يحتم ، على كل صبي أن يخصص نفسه لنوع واحد من الصناعة اليدوية ، وألا يتعلم إعداد أنواع عدة من المادة فى وقت واحد . ونظام الصناعة اليدوية الذى يعمل على الاستفادة من كافة الخواص والميزات المحلية يساعد على نمو التقسيم الإقليمى للعمل وهو الذى بمقتضاه تتركز فروع معينة من الإنتاج فى جهات معينة (٣) . ومن العوامل التى أسرعت

(١) نظراً لازدياد الطلب على القطن منذ سنة ١٨٦٩ ، زاد إنتاجه على حساب إنتاج الارز وذلك فى أشد أجزاء جزر الهند الشرقية ازدحاماً . وترتب على هذا كثرة حدوث المجاعات المحلية وذلك لأنه بسبب رداءة المواصلات إذا قل محصول الارز فى جهة تعذر استيراده من جهات أخرى .

(٢) هكذا نرى كيف أصبحت صناعة المكايك فرعاً عاماً من الصناعة فى هولنده خلال القرن السابع عشر .

(٣) «سواء لم تكن الصناعة الصوفية بانجلترا منقسمة أجزاء أو فروعاً عدة يتخصص فى عمل كل منها مكان معين فالأقشة الرفيعة فى سمرستشير ، السميك فى يوركشير ، ells فى اكستر ، الجراير فى سدبرى ، crapes فى نوروتش .

بتقسيم العمل داخل المجتمع خلال عصر الصناعة اليدوية ، اتساع السوق العالمية وتكوين المستعمرات وكلاهما جزء من الشروط العامة اللازمة لوجود ذلك العصر . وليس هذا بجاء البحث المفصل في كيف غزا تقسيم العمل كافة ميادين الحياة الاجتماعية إلى جانب الميدان الاقتصادي ، وكيف أنه صار في كل مكان الأساس الذي قام عليه التخصص إلى الحد الذي دعا ا. فرجوسن - أستاذ آدم سميث القول : « إننا نخلق شعباً من العبيد ، وليس لدينا مواطنون أحرار » (History of Civil Society - إدنبره الجزء الرابع ، قسم ٢ ص ٢٨٥) .

يرغم ما بين تقسيم العمل في المجتمع وتقسيم العمل في الورشة من أوجه الشبه والصلات . يجب علينا ألا نعددهما درجتين مختلفتين من نفس العملية الواحدة ، ذلك لأنهما متمايزان بصفة أساسية . إن وجه التشابه بينهما مما لا يمكن نكرانه حين تكون صلة غير متطورة تربط ما بين مختلف فروع الصناعة . مثال ذلك ينتج مربى الماشية الجلود ، ويصنع الدباغ من هذه الجلد المدبوغ ، وهذا الأخير يحوله الحذاء إلى أحذية . فكل من هؤلاء الثلاثة يخرج منتجاً متدرجاً والشكل الختامي التام الصنع هو الثمرة المتحدة لكافة أعمالهم المنفصل كل منها عن الآخر . ثم علينا أن ننظر إلى فروع العمل المختلفة التي نمد كلا من مربى الماشية والدباغ والحذاء بأدوات الإنتاج . وعلى ذلك من المستطاع أن تصور مع آدم سميث أن هذا التقسيم الاجتماعي للعمل إنما يتميز من الناحية الذاتية عن تقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، وأنه تقسيم لا يميزه سوى الناظر إليه الذي يستطيع في حالة الصناعة اليدوية أن يرى من أول نظرة مختلف العمليات التفصيلية يجرى أداؤها في نفس المكان ، بينما في حالة التقسيم الاجتماعي للعمل نجد أن الصلات المتداخلة يخفيها توزيع هذه العمليات على أماكن متباعدة ويخفيها كذلك العدد الكبير من أنواع العمل المنفصلة (١) . ولكن ما طبيعة العلاقة بين الأعمال المستقلة التي يؤديها كل من

linseys في كندال ، البطاطين في هوتي وهكذا ، ، Berkeley ; The Querist, 1750; p. 250 .
(الأسماء الانجليزية أنواع من الأقمشة) .

(١) يحددنا آدم سميث أن تقسيم العمل يبدو أعظم في الساعات اليدوية بمعناها الصحيح ذلك ، وأن الذين يستخدمون في كل فرع فروع العمل المختلفة يمكن جمعهم في نفس محل العمل تحت أنظار من يريد مشاهدتهم . وبالعكس في الصناعات اليدوية الكبيرة التي تمد أغلب الناس بحاجياتهم . يستخدم كل من فروع العمل المختلفة عدداً كبيراً من العمال بحيث يستحيل جمعهم في نفس محل العمل الواحد وبذا لا يكون تقسيم العمل واضحاً كما في الحالة الأولى ، (ثمة التمويه ، الكتاب الأول ، الفصل الأول) - انظر القطعة المشهورة التي تبدأ بالكلمات الآتية ، لاحظ مسكن الصانع =

..مرئى الماشية والذباغ والحذاء ؟ تنحصر هذه العلاقة فى وجود منتجاتهم على هيئة سلع . وما الذى يميز من جهة أخرى تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية ؟ يميزه كون العامل الذى يقوم بإتمام عملية تفصيلية لا ينتج السلع ، لأن الذى يتحول إلى سلعة إنما هو منتج عدد من عمال العمليات التفصيلية^(١) . وتقسيم العمل داخل المجتمع يترتب على بيع وشراء منتجات مختلف فروع الصناعة ، بينما العلاقة بين الأعمال التفصيلية فى الصناعة اليدوية يسببها بيع قوات العمل المختلفة للرأسمالى الذى يستخدمها كقوة عمل متحدة . ويتضمن تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية معنى تركيز أدوات الإنتاج فى أيدى رأسمالى واحد بينما يتضمن التقسيم الاجتماعى للعمل معنى تفرق أدوات الإنتاج بين كثير من منتجى السلع ، كل منهم مستقل عن الآخر . وبينما تجد فى الصناعة اليدوية أن قانون تناسب يخضع جماعات معينة من العمال لوظائف معينة ، تلعب الصدفة والهوى الدور فى توزيع منتجى السلع وما لديهم من أدوات الإنتاج على مختلف فروع

— العادى أو العامل الذى يشتغل باليوم ، فى دولة متقدمة غنية ، ، وفى هذه القطعة يوضح لنا كثرة وتنوع الصناعات التى تساهم فى إشباع الحاجيات التى يتطلبها عامل عادى . هذه القطعة منقولة حرفاً بحرف من .

Bernard de Mandeville's "Remarks to his « Fable of the Bees, or Private Vices, Publick Benefits » The "Remarks" were added to the 1714. edition.

(٣) ، لم يعدت وجود لما يقال له الجزء الطبيعى للعمل الفردى . إن كل عامل ينتج فقط جزءاً من كل ، ولما كان كل جزء ليست له قيمة أو منفعة فى حد ذاته ، لهذا لا يجد العامل له سنداً حين يقول (هذا ما أنتجته ، وسأحتفظ به لنفسى) ، (لندن ١٨١٥ ص ٢٥) .

Labour defended against the Claims of Capita

وصاحب هذا المؤلف الذى يشير الاعصاب توماس هودجكين .

(١) أوضح لنا الأمريكىون بصورة عملية هذا الفارق بين التقسيم الاجتماعى للعمل وتقسيم العمل فى الصناعة اليدوية . ففي الحرب الأهلية فرضت ضريبة قدرها ٦٪ على المنتجات الصناعية وبطبيعة الحال بدر السؤال : ماهو المنتج الصناعى جاب المشرع ، ينتج الشيء حين يصنع ، ويصنع حين يكون معداً للبيع ، وإليك مثال واحد . كانت المصانع اليدوية فى نيويورك وفيلادلفيا سابقاً تصنع ، المظلات بكافة لوازمها . ولكن لما كانت المظلة مكونة من أجزاء كثيرة مختلفة ، أصبحت الأجزاء التى تكونها أدوات تامة الصنع يتم إنتاجها بصورة مستقلة بواسطة صناعات مستقلة بأماكن مختلفة . وكانوا يرسلون المنتجات الجزئية إلى المصنع اليدوى بصفتها سلعاً مستقلة حيث يتم تجميعها لصنع مظلة كاملة . وأطلق الأمر يكون على الأدوات التى يتم إعدادها على هذا النحو عبارة ، الأدوات المتجمعة assembled articles وهو اسم مناسب لأنها كانت مجموعات من الضرائب . وعلى ذلك تجمع المظلة أولاً ضريبة قدرها ٦٪ على ثمن كل جزء من أجزائها ، ٦٪ على ثمن المظلة كلها .

الصناعة في المجتمع . حقيقة تحاول مختلف ميادين الانتاج تحقيق التوازن إذ يجب من جهة على كل منتج للسلع أن ينتج قيمة استعمالية أى يشبع حاجة اجتماعية مخصوصة (ويختلف مدى هذه الحاجيات إختلافاً كبيراً) ولكن هذه الحاجيات المختلفة ترتبط فيما بينها ببدخفية غير منظورة كي تكون نظاماً طبيعياً) ، ومن جهة أخرى فإن قانون قيمة السالع يعين المقدار الذى يمكن تخصيصه من المجموع الكلى من وقت العمل لإنتاج نوع معين من السلعة . ولكن هذا الميل المستمر من جانب ميادين الإنتاج المختلفة بقصد إحداث التوازن فيما بينها لا يبدو مفعوله إلا كرد فعل على ما يتعرض له هذا التوازن من اضطراب مستمر .

والقاعدة التى يبدو فعلها في حالة تقسيم العمل داخل الورشة كأنه يرمى إلى هدف مقصود تعمل في حالة تقسيم العمل في المجتمع كأنها ضرورة طبيعية (كامنة ، صماء ، يكشف الغطاء عنها ما يصيب بارومتر أثمان السوق من ارتفاع وانخفاض) وتفرض سلطانها على ما يقوم به منتجو السلع من أعمال غير منظمة تخضع للهوى . وينطوى تقسيم العمل في الصناعة اليدوية على سلطة غير مقيدة ينعم بها الرأسمالى إزاء الأفراد الذين صاروا مجرد أجزاء في الجهاز الكامل الذى يملكه ، أما التقسيم الاجتماعى للعمل فيجعل منتجى السلع المستقلين يواجه بعضهم بعضاً لا يعرفون سلطاناً عليهم إلا سلطان المنافسة وضغط المصالح المتبادلة ، كالحال في ملكة الحيوان حيث حرب الكل ضد الكل تحافظ على الأحوال اللازمة لبقاء الأجناس . تمتدح العقلية البورجوازية تقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، وضم العامل طيلة حياته إلى عملية جزئية . وخضوع العامل الذى يتولى عملية تفصيلية خضوعاً غير مشروط لرأس المال ، على اعتبار أن هذه جميعاً تنظيم للعمل هدفه ونهايته زيادة إنتاجية العمل . هذه العقلية ذاتها تحمل بنفس القوة على كل ضرب من ضروب الإشراف الاجتماعى وتنظيم عملية الإنتاج الاجتماعية ، باعتبار هذا جميعه إعتداء على ما للرأسمالى من حقوق لا يجوز انتهاكها من حيث الملكية وحرية العمل والتصرف . إن الذين يدافعون عن نظام المصانع لا يجدون حجة يقيمونها على التنظيم العام للعمل الاجتماعى أسوأ من قولهم إن هذا الأمر لو حدث فحين أن يحول المجتمع كله إلى مصنع .

وبينما نجد في المجتمع الخاضع للطريقة الرأسمالية في الإنتاج أن فوضى التقسيم الاجتماعى للعمل واستبداد تقسيم العمل في الصناعة اليدوية يعين ويحدد كل منهما الآخر ، نجد أن أشكال المجتمع المتقدمة التى نما فيها انفصال الصناعات من تلقاء ذاته وتبلور ثم دعمه أخيراً القانون - نقول إن هذه الأشكال تقدم لنا من جهة صورة لتنظيم له هدف وسلطان للعمل الاجتماعى ، وترينا من جهة أخرى نظاماً يكون فيه تقسيم العمل داخل الورشة إما معدوماً وإما في أدنى

حد له وإما وجوده راجع إلى مجرد الصدقة (١) .

إن الجماعات الهندية الصغيرة القديمة العهد للغاية والقائمة حتى اليوم ، أساسها امتلاك الجماعة للأرض ، والصلة المباشرة بين الزراعة والحرفة اليدوية ، والشكل الثابت من تقسيم العمل والذي تتخذه وتتبعه الجماعات الجديدة والتي تتكون . هذه الجماعات وحدات إنتاجية تكفي ذاتها بذاتها ، وتتراوح مساحة أرض الجماعة بين مائة وعدة آلاف من الأفدنة . ويخصص الشطر الأكبر من الإنتاج لإشباع حاجيات الجماعة المباشرة ، وبذلك يكون الإنتاج نفسه مستقلاً عن تقسيم العمل الناجم من تبادل السلع في المجتمع الهندي بوجه عام ، ولا يتحول إلى صنع إلا المنتجات الفائضة من حاجة الجماعة وهذا العمل نتيجة أولية مترتبة على أعمال الدولة التي خصصت لها منذ أبجد الأزمنة في القدم نسبة محدودة من الناجم على ضرورة ربيع يدفع لها عينا . وتلقى بمختلف أقاليم الهند أشكالاً مختلفة من أمثال هذه الجماعات . وأبسط شكل ذلك الذي تقوم فيه الجماعة بفلاحة الأرض بطريقة الاشتراك ثم يوزع الناتج على أعضائها ، وفي الوقت ذاته تمارس كل أسرة الغزل والنسيج الخ بصفة مهنة منزلية إضافية . وإلى جانب الجماهير أو مجموعات الناس التي تشغل بنفس الحرف الواحدة ، تجد هذه المجموعة من الأفراد ولكل منهم عمل يؤديه ، فهناك الرئيس ويتولى القضاء وحفظ الأمن وجباية الضرائب ، والمحاسب الذي يقيد حسابات الزراعة ويسجل كل ما يتصل بذلك ، وموظف مهمته مقاضاة المجرمين وحماية تنقلات المسافرين الوافدين من بعيد وحراستهم حتى يبلغوا القرية المجاورة . ورجل آخر يحافظ على الحدود التي تفصل ما بين جماعته والجماعات المجاورة ، ومراقب المياه الذي يتولى توزيع الخزون منها في خزانات الجماعة ، والقسيس - البراهما - الذي يتولى الشؤون الدينية ، والمعلم الذي يعلم القراءة والكتابة للأطفال مستخدماً الرمل في ذلك ، والمنجم الذي يعين الأوقات المناسبة للبذر والحصاد ويخبر الناس عن أيام الخير والشر لمختلف العمليات الزراعية ، والتجار والحداد الذين يصنعان أدوات الزراعة ويصلحانها ، والفخاري الذي يعمل حاجة الجماعة من أوان ، والجوهري الذي يصنع الحلى والأدوات من الفضة ، وقد يكون هناك شاعر يقوم بعمل الجوهري في بعض الجماعات وبوظيفة المعلم في الأخرى . هؤلاء الأفراد جميعاً تتولى الجماعة الاتفاق عليهم . وإذا زاد عدد السكان قامت جماعة جديدة على

(١) يصح القول ... بصفة قاعدة عامة إنه كلما قل ما نلفاء من سلطان يدور تقسيم العمل داخل المجتمع ، زاد نمو تقسيم العمل في الورشة وعظم خضوعه لسلطان فرد واحد . وهكذا فبقيا يختص بتقسيم العمل نجد أن السلطان في الورشة والسلطان في المجتمع ، يتناسبان تناسباً عكسياً الواحد إزاء الآخر ، ،

نسق الأولى واتخذت مكاناً لها أرضاً عذراء . ومن هذا نرى أن جهاز الحياة في الجماعة يتميز بتقسيم للعمل ذي هدف محدود ، ولكن تقسيم العمل - كما يكون في الصناعة اليدوية - مستحيل نظراً لأن السوق التي تستوعب عمل الحداد والنجار الخ ثابتة محدودة ، وحتى إذا كانت القرية كبيرة فقد تضم اثنين أو ثلاثة من الفخاريين والحدادين^(١) . هنا تجد أن القانون الذي ينظم تقسيم عمل الجماعة يبدو فعلة وكأنما قد اكتسب قوة قانون طبيعي لا يمكن خرقه ، فكل من رجال الحرف اليدوية يؤدي عمله طبقاً للعرف والتقاليد ولكنه يعمل مستقلاً عن غيره ويقوم في محل عمله وحسب ما يهديه اليه تفكيره بكافة الأعمال اللازمة لما تخصص فيه ، وذلك كله دون أن يخضع لأى نوع من السلطان والسيطرة . هذه الجماعات التي تعيش في حالة استكفاء ذاتي والتي تتكاثر أو تنشأ من جديد - إذا تحطمت - في نفس المكان وب نفس الاسم^(٢) ذات جهاز إنتاجي يمتاز ببساطة تكشف لنا عن سر استقرار و ثبات المجتمع الآسيوي بخلاف الثقلبات التي تتعرض لها الدول الآسيوية والأسرات الحاكمة . إن العناصر الاقتصادية التي تتكون منها المجتمع تظل غير متأثرة بالعواصف السياسية .

أوضحت كيف حالت النقابات الطائفية guilds عمداً دون تحول رب العمل (المعلم master) إلى رأسمالي وذلك بفضل القيود التي فرضتها على من يعملون عنده من الصبيان apprentices وعمال اليومية journeymen ، كما أنه لم يكن في استطاعته أن يستخدم عيال اليومية إلا في الحرفة التي كان نفسه فيها معلماً . فكانت هذه النقابات راقبت بعين الغيرة كافة محاولات التدخل والاعتداء على ميدانها من جانب رأس المال التجارى وهو النوع الوحيد من رأس المال الذي اتصت به . لقد كان في استطاعة التاجر أن يشتري البضائع ولكنه لم يكن قادراً على شراء العمل كسلعة ، فكانه وجد للمتاجرة في منتجات الحرف اليدوية . وإذا استدعت الأحوال الخارجية نوعاً أكثر تقدماً ورقياً من تقسيم العمل انقسمت النقابات فروعاً أو أسست

(١) Lieutenant Colonel Mark Wilks : Historical Sketches of the South of India, London, 1810-1817, vol. 1, pp. 118-120,

ونجد وصفاً طيباً للجماعات الهندية في كتاب ،، الهند الحديثة ،، لجورج كاميل (١٨٥٢) .

(٢) ،، في ظل هذا الشكل البسيط ... عاش أهل البلد منذ أقدم العصور ، وقبلنا تعرضت الحدود الفاصلة بين القرى للتغيير . ورغم ما أصاب القرى ذاتها أحياناً من الأذى بل والدمار بسبب الحرب والنجاعة والمرض ، ظلت نفس الأسماء ونفس الحدود ونفس المصالح بل ونفس الأسرات باقية عصوراً . ولا يهم الأهليون بتحطم الممالك وانقسامها . فبينما تظل القرية كاملة فانه لا يعنهم إلى أى قوة أو حاكم تولد . إن اقتصادها الداخلي يظل دون تغيير ،، - توماس ستامفورد رافلس ، حاكم جاوه السابق ،، تاريخ جاوه ،، - لندن ١٨١٢ ، ص ١٢٨٥

تقابات جديدة إلى جانب القديمة ، كما أنها لم تحاول ممارسة حرف يدوية مختلفة في نفس الورشة . ونتيجة لهذا نجد أن هذا الضرب النقابي من التقسيم لم يكن متفقاً مع نمو تقسيم العمل للصناعة اليدوية وذلك بفضل الحرف اليدوية (مع أنه ربما مال إلى خلق الشروط اللازمة لتطور عصر الصناعة اليدوية وذلك بفصل الحرف اليدوية وعزلها بعضها عن بعض وإتقانها) . وإذا نظرنا إلى النظام كله رأينا أن العامل ظل متصلاً بأدوات الإنتاج التي استخدمها ، ولذلك لم يتوافر الأساس الأولي الذي تقوم عليه الصناعة اليدوية وهو وجود أدوات الإنتاج على هيئة رأس مال يواجه وجود العامل .

وبينا نجد في المجتمع عموماً أن تقسيم العمل ، سواء ولده أو لم يولده تبادل السلع ؛ مظهر لمجتمعات من أشد الأنواع الاقتصادية تبايناً وتنوعاً - فتقسيم العمل في الصناعة اليدوية تطور تتميز به الطريقة الرأسمالية في الإنتاج .

(٥) الطابع الرأسمالي الذي تتميز به الصناعة اليدوية

إن نقطة الابتداء الطبيعية في التعاون بأعم معنى له وفي الصناعة اليدوية على حد سواء هي وجود عدد متزايد من العمال تحت إشراف وحدة واحدة من رأس المال . وبالعكس فتقسيم العمل في الصناعة اليدوية يجعل زيادة في عدد العمال الذين هم تحت سيطرة وحدة واحدة من رأس المال ضرورة فنية . والشكل القائم من تقسيم العمل يتحكم في الحد الأدنى من عدد العمال الذين يستخدمهم رأسمالي واحد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا يمكن تحقيق المزايا الناجمة من ازدياد درجة تقسيم العمل إلا بالإضافة إلى عدد العمال ولا يتم هذا إلا بإضافة مضاعفات مختلف المجموعات المشغلة بالعمليات التفصيلية ولكن نمو الجزء المتغير من رأس المال يجب أن يصحبه نمو الجزء الثابت ، أي أن أي زيادة في أدوات الإنتاج العامة كالمباني والأفران الخ يجب أن تصحبها كذلك زيادة في مورد (عرض) المادة الأولية التي يعظم الطلب عليها بأسرع مما يعظم على عدد أكثر من العمال . وتزداد كمية المادة الأولية التي يستخدمها مقدار معلوم من العمل في وقت معلوم بقدر النسبة التي تزيد بها إنتاجية العمل بسبب تقسيم العمل . وعلى هذا فالطابع الفني للصناعة اليدوية يترتب عليه القانون التالي وهو أنه لا بد من زيادة مطردة في الحد الأدنى من مقدار رأس المال الذي يكون في أيدي الرأسماليين الفرديين ، وبعبارة أخرى لا بد من ازدياد مستمر في تحويل وسائل العيش وأدوات الإنتاج الاجتماعية إلى رأس مال (١) .

(١) لا يكفي أن رأس المال (وكان ينبغي للكاتب أن يقول وسائل العيش الضرورية وأدوات الإنتاج) اللازم لتقسيم الحرف اليدوية إلى فروع يكون موجوداً فعلاً في داخل المجتمع ، بل من الضروري أن يكون رأس مال =

والجهاز العامل الجماعى ، فى الصناعة اليدوية كما فى التعاون البسيط ، شكل يتم عن وجود رأس المال ، والرأسمالى يملك الأداة الانتاجية الإجتماعية التى تتكون من عدد كبير من العمال الفرديين ممن يضطلعون بالعمليات التفصيلية . ونتيجة لهذا تبدو الطاقة الانتاجية الناجمة من اتحاد العمل كأنها طاقة رأس المال الانتاجية . إن الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح لا تقف عند حد إخضاع العامل الذى كان من قبل مستقلاً لإشراف رأس المال ، بل إنها بالإضافة إلى هذا تخلق تدريجاً هرمياً بين العمال أنفسهم أى تجعلهم درجات يعلو بعضها بعضاً . وبينما لا يغير التعاون البسيط وسائل العمل التى يستخدمها الفرد تحدث الصناعة اليدوية انقلابات فى هذه الوسائل ، وتحول العامل إلى شخص كسيع ومارد وذلك بارغامه على أن يظهر مهارة ذات درجة عالية من التخصص على حساب عالم من القوى والمواهب الانتاجية وهو الأمر الشبيه بما يفعلون فى الأرجنتين حيث يذبجون حيواناً لكي يحصلوا على جلده أو دهنه . لا يقف الأمر عند حد تخصيص عمليات جزئية متنوعة لأفراد مختلفين ، بل إن الفرد نفسه ينقسم أجزاء ويتحول إلى محرك أوتوماتيكى لعملية جزئية^(١) . وهذا تتحقق أسطورة Menenius Agrippa السخيفة التى صورت الآدمى كأنه قطعة من جسده^(٢) . ونبدأ القول بأن العامل يبيع ما يملك من قوة العمل للرأسمالى إذ هو نفسه يفتقر إلى الوسائل المادية اللازمة لإنتاج السلعة . فقوته على العمل الفردية لا تستطيع أداء وظيفتها إلا إذا بيعت لرأس المال وأصبحت فى البيئة التى تتصل فيها بورشة صاحب رأس المال . أما وقد أصبح العامل عاجزاً عن الاستقلال بعمله وإنتاج ما يشاء فانه يتحول إلى شئ تابع لبورشة الرأسمالى^(٣) ، وبذلك يدمغ

==المال هذا قد تجمع فى أبهى المنظمات بمقادير كافية تمكنهم من إدارة عملياتهم على نطاق كبير... كلما تقدم تقسيم العمل فإن استخدام عدد معلوم من العمال بصفة دائمة يتطلب زيادة إنفاق رأس المال على العدد والمواد الخام الخ ، (ستورش : Cours d'économie politique طبعة باريس ج ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١) - ، وإن تركيز أدوات الانتاج وتقسيم العمل لا يقلل ضرورة وأهمية عن تركيز السلطات العامة وتقسيم المصالح الخاصة فى عالم الحياة السياسية ، (كارل ماركس : فنر الفلسفة ص ١٣٤) .

(١) يطلق Dugald Stewart على العمال الصناعيين عبارة ،، الأجهزة الحية living automats ، التى تستخدم فى تفصيلات العمل ،، (ص ٣١٨) .

(٢) فى الحيوانات المرجانية يكون الفرد فى الحقيقة معدة للجساعة بأسرها . ولكن الحيوان polyp المرجانى يمد المجموعة بالغذاء بينما السيد الشريف patrician الرومانى كان يحصل على الغذاء من الجماعة .

(٣) ،، إن العامل الذى يعجز عن ممارسة حرفة كاملة يمكنه أن يزاوئها فى أى مكان وأن يجد وسائل العيش . ليس العامل فى الصناعة اليدوية أكثر من شئ إضافى ، وإذ يفصل عن أقرانه يفقد الكفاية والاستقلال وبذلك يضطر إلى قبول ما يرى الناس فرضه عليه من قواعد وقيد ،،

تقسيم العمل في الصناعة اليدوية العامل بأنه متاع لرأس المال وملك له . إن الفلاح أو رجل الحرفة اليدوية المستقل تتمولديه المعرفة والبصر بالأمور والادارة ولو إلى حد معتدل ، والمتوحش يمارس فنون القتال كظاهر دالة على مألديه من دهاء ، أما في نظام الصناعة اليدوية فكافة هذه الملكات إنما تحتاجها الورشة بصفتها كل واحد . فالذكاء في الانتاج يتضخم في ناحية لأنه يختفي في نواح عدة أخرى . وما يفقده عمال المسائل التفصيلية يتركز في رأس المال الذي يستخدمهم (١) . ويترتب على تقسيم العمل في الصناعة اليدوية أن القوى الفكرية لعملية الانتاج المادية تواجه العامل الذي أصبح عبداً لها ، وتبدأ هذه العملية في التعاون البسيط الذي فيه يقف الرأسمالى إزاء العامل مثلاً وحدة وإرادة الجهاز العامل المتحد ، ويشهد هذا الاتجاه في الصناعة اليدوية ويكمل في الصناعة الكبيرة التي تفصل العلم عن العمل وتجعل من الأول قوة إنتاج مستقلة لحدمة رأس المال (٢) . في الصناعة اليدوية نجد أن إثراء العامل الجماعى وبالتالي رأس المال في مسألة الانتاجية الاجتماعية يتوقف على إفقار العمال فيما يتعلق بقواهم الفردية في الانتاج يولد الجهل الجذو والخراقة ، ويتعرض الفكر والخيال للخطأ ولكن عادة تحريك اليد أو القدم مستقلة عن أى منهما . وتتقدم الصناعات إذا ما قل الدور الذي يقوم به العقل وإذا ما صارت الورشة آلة الناس أجزاؤها ، (فرجسون ص ٢٨٠) . والواقع درج بعض رجال الصناعة في منتصف القرن الثامن عشر على استخدام البلهاء في بعض عمليات بسيطة كانت معتبرة من أسرار المهنة (٣) .

يقول آدم سميث إن ملكات الفهم لدى معظم الناس تكونتها أعمالهم العادية . فالرجل الذي يقضى حياته في أداء بضع عمليات بسيطة لا تتوافر له الفرصة لاستخدام موهبة الفهم ويصبح شخصاً غيباً وجاهلاً . وبعد أن يصف غياب العامل المكلف بعملية جزئية يقول إن وحدة حياته الراكدة مما يفسد عقله ، بل إنها تفسد نشاط جسمه وتجعله عاجزاً عن استخدام قوته ونشاطه ومثابرته في أى أعمال خلاف العمل الذي تربى عليه . وهنا يبدو كأنما مهارته في الحرفة المخصوصة التي يمارسها قد اكتسبها على حساب فضائله ومزاياه العقلية والاجتماعية

(١) « قد يكون الأول كسب ما خسره الآخر » ، (فرجسون ، مصدر سابق ص ٢٨١) .

(٢) إن الرجل ذا المعرفة والامل الانتاجى يمكن للتقسيم بينهما ، وبدلاً من أن تظل المعرفة أداة يستخدمها العامل لزيادة قواه الانتاجية فانها تقف ضد العمل . . . وتخضع العمال وتصلهم كما تجعل قواهم العضلية ميكانيكية ومطبعة تماماً ، و . . . تيبسون : بحث في مبادئ توزيع الثروة - لندن ١٨٢٤ ص ٢٧٤ .

(٣) J. D. Tuckett : A History. of the Past and Present State of the Labouring Population, London, 1846, vol. 1, p. 149.

والحرية ، وهذه هي الحالة التي يهوى إليها العمال الفقراء في كل مجتمع متمدين متقدم (١) ولكي يتسنى التغلب على الآثار الخطيرة الناجمة عن تقسيم العمل يوصى آدم سميث بقيام الدولة بتعليم الشعب ، ولكن المسيو ج . جارنيه الذي ترجم كتاب آدم سميث إلى الفرنسية وعلق عليه ، ينتقد رأى الاقتصادي الانجليزي وهو انتقاد يتفق مع النظم التي سادت في عهد الامبراطورية الفرنسية والتي أتاحت له أن يصبح أحد أعضاء مجلس الشيوخ . يقول جارنيه إن إقدام الدولة على تعليم الجماهير فيه خرق لأول قوانين تقسيم العمل ، وينطوي على القضاء على نظام المجتمع بأسره ، « إن التقسيم بين العمل اليدوي ، والعمل الذهني (٢) ، يشتد وضوحاً وتأثيراً كلما عظم ثراء المجتمع (٣) ، وهذا التقسيم ثمرة الماضي وسبب فيما يتم من تقدم في المستقبل . . فهل للحكومة أن تعمل ما يتعارض مع تقسيم العمل هذا وما يعرقل سيره الطبيعي ؟ هل لها أن تنفق جانباً من الأموال العامة في مزج هذين النوعين من العمل والذين يجاهدان في سبيل الانقسام والانفصال (٤) .

وحتى تقسيم العمل في المجتمع بوجه عام يعمل على إضعاف العقل والجسم . ولما كان العصر الصناعي اليدوية يخطو خطوة بعيدة بهذا التقسيم الاجتماعي لفروع العمل فضلاً عن أنه يجتث جذور حياة الفرد ، لهذا نجد في هذا العصر أن الأمراض الصناعية تزداد وضوحاً (٥) .

(١) Wealth of Nations, bk V, ch. 1, part 3, art. 2. — كان آدم سميث واضعاً في هذه القطعة إذ هو تلميذ أ . فرجسون الذي وجه أعظم الاهتمام إلى آثار تقسيم العمل السيئة . ففي الجزء الافتتاحي من مؤلفه حيث يتحدث تقسيم العمل تراه يشير إشارة عابرة إلى الوسيلة التي يجب بها هذا التقسيم الفوارق الاجتماعية ، وهو لا يردد آراء فرجسون إلا حين يصل إلى الكتاب الخامس الذي تكلم فيه عن إيرادات الدولة . وفي كتابي « فقر الفلسفة » ، قلت كل ما يلزم لبيان العلاقة التاريخية بين فرجسون وآدم سميث ولتورتاى وسأى . يصدد نقد تقسيم العمل . وقد أشرت في كتابي أولاً إلى أن تقسيم العمل في الصناعة اليدوية شكل خاص من الطريقة الرأسمالية في الانتاج ص ١٢٢ وما بعدها .

(٢) قال فرجسون (ص ٢٨١) « وحتى التفكير ذاته يصبح في هذا العصر من الانفصال حرفة مخصوصة غريبة (٣) يستعمل آدم سميث بحق كلمة « المجتمع » ، هذه للدلالة على رأس المال والملكية الزراعية والدولة التي تقوم عليهما .

(٤) ترجمة G. Garnier لكتاب آدم سميث ، الجزء الخامس ص ٤ - ٥

(٥) في سنة ١٧١٣ نشر Ramazzini أستاذ الطب في بادوا كتاباً باسم De morbis artificum (أمراض العمال) ، وظهرت ترجمة فرنسية له وأعيد طبعها سنة ١٨٤١ في «دائرة معارف العلوم الطبية» . وخلال عصر الصناعة الكبيرة زاد الكتاب الذي يتضمن الأمراض المهنية زيادة كبيرة . أنظر مثلاً :

وإذا قسمت الإنسان أجزاء كان ذلك حكماً بإعدامه إذا استحق ، واغتيالاً إذا لم يستحق ... وتقسيم العمل فروعاً اغتيالاً للشعب» (١) .

والتعاون القائم على أساس تقسيم العمل ، أو الصناعة اليدوية بعبارة أخرى قد نما نمواً تلقائياً . وبمجرد أن يبلغ مرحلة معينة من الثبات والامتداد يصبح شكلاً واضحاً منتظماً ذا هدف مقصود ، اتخذته طريقة الإنتاج الرأسمالية . ويدل تاريخ الصناعة اليدوية على أن تقسيم العمل الذي يميزها قد اتخذ الشكل المناسب له من وراء ظهور المشتركين فيه ثم ما لبث أن سعى إلى الاحتفاظ بهذا الشكل بقوة التقاليد وإنه ليحفظ به فعلاً قروناً كثيرة . فإذا حدث تغيير في الشكل كان السبب فيه تغيير انقلابي في أدوات العمل . وفي بعض الحالات تجدد الصناعة اليدوية الحديثة بالمدن الكبرى الأجزاء المتناثرة من الجهاز الذي تعمل به وما عليها إلا أن تجمع هذه الأجزاء . وفي حالات أخرى تستطيع بسهولة أن تطبق مبدأ التقسيم بأن تخصص العمليات المختلفة التي تتكون منها حرفة يدوية كتجليد الكتب لأفراد مخصوصين . وفي مثل هذه الحالات يكفي أسبوع واحد ليبين النسب العددية الملائمة بين الأيدي العاملة وهي النسب اللازمة للوظائف المختلفة (٢) أى يوضح عدد العمال اللازمين لكل وظيفة .

Dr. A. L. Fonterel : Hygiène physique et morale de l'ouvrier dans les grandes villes en général et dans la ville de Lyon en particulier

(باريس ١٨٥٨) ، وكذلك Die Krankheiten welche verschiedenen Standen, Altern und Geschlechtern eigenthumlich sind, 6 vols., 1860.

وفي سنة ١٨٥٤ عينت The Society of Arts لجنة لتحقيق الأمراض الصناعية ، وجمعت اللجنة وثائق نجدها في كتالوج متحف توريكنام الاقتصادي . ومن الوثائق الهامة جداً ، والتقارير عن الصحة العامة ، - أنظر أيضاً

Eduard Reich, M. D., : Ueber die Entartung des Menschen, Erlangen, 1868.

D. Urquhart : Familiar Words, London, 1855, p. 119. (١)

المجلد آراء فاسدة للغاية يصدد تقسيم العمل وهو يقول في كتابه Rechtsphilosophie ، « حين نتحدث عن المتعلمين نقصد أولاً أولئك الذين يستطيعون عمل كل ما يعمل الآخرون ، ، .

(٣) يؤمن الأستاذة الألمان بالمبقرية الابتكارية التي لا بد أن الرأسمالي الفردي قد استخدمها لكي يقيم قواعد تقسيم العمل . ومن هؤلاء روشير الذي يفترض أن تقسيم العمل وليد ذهن الرأسمالي ، وعلى أساس هذا الفرض يخصص لهذا الرأسمالي ، « أجوراً مختلفة ، من قبيل الجـزاء والمكافأة . إن عظم أو نقص تطبيق تقسيم العمل يتوقف على جيب الرأسمالي أكثر منه على حجم عبقرته .

بواسطة تحليل أعمال الحرفة اليدوية، وتخصيص أدوات العمل لنواح معينة، وإيجاد العمال الذين يتولون العمليات التفصيلية، وتجميعهم والربط فيما بينهم لتكوين جهاز واحد كامل . يسبب تقسيم العمل في الصناعات اليدوية تقسيماً فرعياً من حيث الكيف وتناسباً كيمياً في عملية الإنتاج الاجتماعية وهذا يتضمن تنظيمًا محدوداً للعمل الاجتماعي، كما أنه في الوقت نفسه يولد إنتاجية عمل اجتماعية جديدة . وبصفته الشكل الرأسمالي الخاص لعملية الإنتاج الاجتماعية فهو لا يزيد عن كونه طريقة خاصة لتوليد فائض القيمة أو لزيادة الامتداد الذاتي لرأس المال (الذي يقال له عادة الثروة الاجتماعية)، «ثروة الشعوب، الخ» على حساب العمال . وهو لا يقف عند حد تنمية إنتاجية العمل الاجتماعية للرأسمالي بدلا من أن ينميها لمصلحة العامل، بل إنه ليصوغ أحوالا جديدة تمكن لرأس المال من أن يسيطر على العمل . وعلى ذلك إذا كنا ننظر إليه من جهة على أنه تقدم تاريخي وعامل ضروري في التطور الاقتصادي للمجتمع ، يجب علينا من جهة أخرى أن نعهده أداة للاستغلال المتحضر المذهب . والاقتصاد السياسي الذي يبدو لأول مرة كعلم مستقل في عصر الصناعة اليدوية ، ينظر إلى تقسيم العمل فقط من وجهة نظر تقسيم العمل في الصناعة اليدوية، (١) أي كأداة لإنتاج سلع أكثر بنفس المقدار من العمل وبالتالي كوسيلة لخفض أثمان السلع والإسراع بتجميع رأس المال ، ولذا كان اهتمام الكتاب القدماء منصبا على النوع والقيمة الاستيعالية (٢) فقالوا إنه عن طريق فصل فروع الإنتاج الاجتماعي يتم إنتاج السلع بطريقة أفضل، كما تنهيا لنواحي نشاط الإنسان ومواهبه أصلح ميادين العمل (٣) وقالوا

(١) تجد الاقتصاديين الأرائل مثل بيني والمؤلف المجهول الاسم لكتاب «مزايا تجارة الهند الشرقية» . يبرزون الطابع الرأسمالي لتقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، بشكل أوضح مما يفعل آدم سميث .

(٢) وعلى سبيل الاستثناء من بين الكتاب الحديثين أذكر بعض كتاب القرن الثامن عشر الذين لا تختلف نظرتهم إلى رأس المال عن رأى القدماء ، ومن أمثلة هذا نفر بكاريا وجيمس هاريس - ويقول الأول Cesare Beccaria في كتابه Elementi di economica politica (طبعة كستودي ، القسم الحديث - ١١ ص ٢٨) «من الملاحظ يومياً أن للشخص الذي يستخدم يده وذكاه على الدوام في نفس العمل والمنتجات يحصل على نتائج أسهل وأفضل وأكثر مما يحققه الشخص الذي يصنع الأشياء المختلفة التي تشبع حاجياته ، وبذا يقدم الناس طبقات وأحوالا متباينة بقصد الصالحين العام والخاص» ، أما جيمس هاريس الذي أصبح فيما بعد إمبرل مالميري والمشهور بيوميانه عن مفسداته في سان بطرسبرج فيقول في حاشية على Dialogue concerning Happiness (لندن ١٧٤١ ، أعيد طبعا في مقالات ثلاث الخ ، الطبعة الثالثة ١٧٧٢) « إن الكتاب الثاني من جمهورية أفلاطون يدنا بالحجة الكاملة لا ثبات أن المجتمع طبيعي (بواسطة تقسيم الأعمال) .»

(٣) قارن أوديسية هومر ١٤ و ٢٢٨ « يجد الناس المختلفون لذة في الأعمال المختلفة» ، وقال Archilochus نفس الشراء (أفطر Sextus Empiricus) .

باستحالة تحقيق شيء مهم بغير نوع من تركيز الغاية والهدف^(١). فعلى رأيهم يؤدي تقسيم العمل إلى تحسين كل من المنتج والمنتج. وإذا كنا نذكر أحياناً وعرضاً الزيادة في كمية المنتجات فإن هذا لا يقع إلا بالإشارة إلى ازدياد توافر القيم الاستعمالية. وليس هناك ذكر مطلقاً للقيمة التبادلية، أو أى فكرة عن ترخيص السلع. وإن أفلاطون نفسه ليعنى بالقيمة الاستعمالية^(٢) وهو الذى يعد تقسيم العمل أساس انقسام الطبقات الاجتماعى، كما نجد نفس الاهتمام بالقيمة الاستعمالية لدى زينوفون^(٣) الذى يحدثنا الكثير عن تقسيم العمل داخل الورشة وهذا الأمر

(١) لدى الاغريق ما يشبه المثل المرفوف، وإن من يحترف كافة المهن لا يتقن أيّاً منها،، وكان الاثيني يعتبر نفسه منتجاً للسلع أفضل من الاسبرطى، لأن الأخير وقت الحرب كان يجد الرجال تحت تصرفه، ولكنه لم يتحكم فى المال. وقد قال بركليس مثل هذا فى خطابه الذى ألقاه ليحث الاثينيين على حرب البليرونيز،، إن الناس... الذين يفلحون الأرض يأيدهم أكثر استعداداً للمخاطرة بحياتهم فى الحرب من المخاطرة بملكاتهم.

Thucydides, book I Chapter 141 وبرغم هذا ظل،، الاستكفاء الذاتى،، حتى فيما يختص بالاتاج المادى - المثل الأعلى للاثينيين، وهو ما يختلف عن تقسيم العمل. وهذه المناسبة يجب أن نذكر أنه فى عهد سقوط الطغاة الثلاثين، ذلك العهد المتأخر بالنسبة إل حاسبته، لم يكن بأثينا سوى خمسة آلاف مواطن لا يمكن أن يزرعوا أرضاً.

(٢) يرى أفلاطون أن تقسيم العمل داخل الجماعة ينشأ عن تعدد الحاجيات بخلاف بساطة الصفات الفردية. وأهم حججه أن على العامل أن يجعل نفسه صالحاً للعمل، وأن من غير المرغوب فيه أن نجعل العمل موافقاً للعامل وهو الشيء الذى لا يمكن تجنبه حين يمارس العامل عدة حروف فى وقت واحد أو يمارس حرفة أو اثنتين ثانويتين إلى جانب حرفته الأساسية، لأن العمل لا يميل إلى الانتظار حتى يكون فاعله حراً غير مقيد، ولكن الفاعل ينبغي له أن يتابع ما يعمل وأن يجعل العمل مدفعه الأول — يجب عليه هذا، وإذا كان الأمر كذلك يجب أن نختص من هذا أن كافة الأشياء يمكن إنتاجها بتقدير أوفر وبطريقة أسهل ومن نوع أفضل، وذلك حينما يؤدي المرء العمل الذى يتفق وطبيعته، ويؤديه فى الوقت المناسب الصحيح، ويدع كل ماعداه.

(Republica, 11, 370, Jowett's translation, Dialogues, 1892, vol. III, p. 50).

وإن الملاحة البحرية كأي حرفة ساذجة أخرى تعد فناً (ممتعة) ولا يمكن القيام بها كأنها مهنة إضافية مساعدة، وكذلك لا يمكن ممارسة أى مهنة أخرى كأنها مضاعفة للملاحة البحرية. ويلاحظ أفلاطون أنه إذا كان على العمل أن ينتظر العامل فعلاً ما يحدث أن تصطبغ اللامعة المناسبة وتفسد السلعة. ونلقى ما يماثل هذه الفكرة الأفلاطونية فى احتياج مبيض القماش الانجابى عند حاق قوانين المعايير من مواد ترفض ساعة محدودة للغذاء لسكاة العمال فى نفس الوقت الواحد، ويقولون إنهم لا يستطيعون أن يوفروا عليهم مراعاة لراحة العمال ذلك أنه فيما يختص بالعمليات المختلفة من غسل وتبيض وصباغة الخ لا يمكن إيقاف واحدة منها فى لحظة معلومة دون التعرض لخطر الخسارة. وإن فرض نظام ساعة الغذاء لجميع العمال قد يعرض من وقت لآخر بصائع قيمة «للخطر الناجم عن عمليات غير كاملة».. إلى أين تتجه الأفلاطونية بعد ذلك ؟

(٣) يحدثنا زينوفون أنه ليس رها غصب أن تحصل على الأطعمة الشربة من مائدة المالك الفارس. بل إن —

من جانبه يتفق وطابع الرجل البورجوازي . وجمهورية أفلاطون من حيث أنها تعتبر تقسيم العمل كما أنه المبدأ الذى تقوم عليه الدولة ، لا تزيد عن كونها صورة مثالية رسمها الاثينيون لنظام الطبقات caste system فى مصر القديمة ، وعلينا أن نذكر أن بعض الإغريق ممن عاشوا فى عهد أفلاطون كانوا يعدون مصر البلد الصناعى النموذجى ومن أمثال هؤلاء Isocrates ^(١) . وقد رأى الإغريق نفس الأمر فى أيام الامبراطورية الرومانية (ديودور الصقلى) .

فى عصر الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح أى فى العصر الذى كانت فيه الصناعة اليدوية الشكل الغالب من الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج تجد أن هذا النظام يلقي عقبات كثيرة تحول دون النمو الكامل لاتجاهاته الخاصة به . وبرغم أن الصناعة اليدوية لا تؤدى إلى تقسيم العمال حسب تقسيمهم هرمياً بل تسبب كذلك انقساماً بسيطاً بين العمال الحاذقين وغير الحاذقين ، يظل عدد العمال غير الحاذقين صغيراً جداً نظراً لغلبة نفوذ العمال الحاذقين . وبرغم أنها توفق بين عملياتها التفصيلية وبين تفاوت عمالها من حيث درجة نضوجهم وقوتهم ومهارتهم وبذا تميل إلى تشجيع الاستغلال الانتاجى للنساء والأطفال ، إلا أن هذا الميل تحد منه التقاليد ومقاومة

== مثل هذه الأطعمة الرائجة أفضل مذاقا من غيرها وليس تمت ما يدعى إلى الدهشة فكما أن كافة الفنون الأخرى تعمل حد الانتان فى المدن الكبيرة كذلك يؤتى بالأطعمة إلى المائدة الملكية وفق أسلوب أرقى وأسمى لأنه فى المدن الصغيرة يصنع نفس العامل الكراسى والأبواب والمحاويز والمناضد . وفضلا عن هذا فمن المحتمل أن يعمل فى بناء البيوت ، وإليهم بالرضا . لو وجد عملا كايا لاعالته . وطبيعى أن من المستحيل على رجل يمارس كافة الحرف أن يتقن واحدة منها . أما فى المدن الكبرى حيث تتمدد المطالب على كل مهنة ، فإن حرفة يدوية واحدة تمكنه المرء كي يكسب عيشه . بل إن الحرف اليدوية تنقسم حقاً فيصنع إنسان أحذية الرجال بينما يقوم آخر بعمل أحذية النساء . وقد تجد رجلا يعيش على خياطة الأحذية أو فصل أو خياطة الأجزاء العليا من الخداء ، بينما يقتصر آخر على تجميع هذه الأجزاء سوياً . والذى يحدث هنا أن الرجل الذى يتخصص فى عمل كهذا يؤديه على وجه أفضل . وتنطبق نفس الاعتبارات على فن الطهى » Cyropaedia, VIII. ii, 5 . وبلاحظ أن الشئ الوحيد الذى يبنى به زينوفون هنا إنما رغبته فى أن يحدثنا عن الطريقة التى يمكن بها إنتاج أفضل القيم الاستعمالية ، ولكنه يعلم جيداً أن مراتب تقسيم العمل المتدرجة تتوقف على حجم السوق .

(١) « قسمهم بوصير طبقات خاصة ... بحيث يبنى لنفس الأفراد أن يمارسوا دائماً نفس المن والأعمال لأنه يدرك أن الذين يغيرون أعمالهم على الدوام لا يتمكنون من أى منها ، أما الذين يجتفون نفس العمل فيبلغون درجة الانتان . والحقيقة أنهم فاقوا منافسهم من حيث الفنون والحرف اليدوية ، وقد بلغت الوسائل التى يحافظون فيها على الملكية ونظم الدولة الأخرى مبلغاً طيباً بحيث ترى أن أشهر الفلاسفة الذين تعرضوا لهذا الموضوع قد امتدحوا Isocrates : Busiris, cap. 8, دستور الدولة المصرية ، ،

العمال المذكور . وبرغم أن انقسام الحرفة أجزاء فرعية يقلل نفقة تدريب العامل وبذا يهبط قيمته ، إلا أن العمل التفصيلي الصعب يظل في حاجة إلى فترة طويلة من التدريب ولهذا يحرص العمال على المطالبة بإبقاء فترة التمرين هذه حتى ولو انتفت الحاجة إليها . ولذا ظلت القوانين التي حددت فترة تدريب الصبيان بسبع سنوات نافذة في إنجلترا حتى ختام عصر الصناعة اليدوية ولم يوقف مفعولها إلا بعد أن أصبحت الغلبة للصناعة الكبيرة . ولما كانت مهارة عمال الحرفة اليدوية الأساس الذي استندت إليه الصناعة اليدوية تعين على رأس المال أن يناضل دائماً مع تمرد العمال ، وفي هذا يقول صديقنا Ure بسبب ما تتماز به الطبيعة البشرية من نقص يحدث أنه كلما زاد العمل حذقاً كان أقوى إرادة وأشد عناداً وأقل صلاحية لأن يكون أحد العناصر المكونة لنظام ميكانيكي ... يستطيع فيه هذا العامل أن يسبب أذى كبيراً لهذا النظام ، (١) (مصدر سابق ص ٢٠) . وهذا هو السبب الذي من أجله كثرت الشكاوى في الصناعة اليدوية من افتقار العمال إلى النظام . وإذا لم تكن لدينا الأدلة من أقوال الكتاب المعاصرين فإن هذه الأدلة متوافرة مما نعلمه من عدم سيطرة رأس المال خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى قيام الصناعة الكبيرة ، على وقت العمل كله الذي يهيئه عمال ذلك العصر ، كما أن الصناعات كانت قصيرة الأجل وتنتقل من مكان لآخر تبعاً لانتقال العمال . ويقول مؤلف Trade and Commerce « لا بد من استقرار النظام » ، وكذلك طالب بنفس الشيء الدكتور أندرو ايور منذ ١٦ عاماً . « كان النظام غير متوافر ، في الصناعة اليدوية القائمة على أساس المذهب القديم في تقسيم العمل ، وقد «خلق أركريت ، هذا النظام وأقام قواعده . لم يكن في استطاعة الصناعة اليدوية أن تضع يدها على مدى الإنتاج الاجتماعي كله ، أو تحدث انقلاباً كاملاً فيه . إن ضيق الأساس الفني الذي قامت عليه جعلها في صراع مع المطالب الإنتاجية المتولدة عنها .

ومن أعظم ما ابتدعه الورشة التي قامت لإنتاج أدوات العمل ذاتها وبخاصة ما كان منها من الأنواع الشديدة التعقيد . وقد قال يور إن مصنع الآلات « يظهر تقسيم العمل في مراتبه المتدرجة الكثيرة الأشكال — المبرد والمثقاب والمخرطة ولكل منها عمالها المختلفون بحسب ترتيب مهارتهم » ، (شرحه ٢١) . فالورشة وهي وليدة تقسيم العمل في الصناعة اليدوية قامت بدورها بإنتاج الآلات التي قضت على العمل اليدوي بصفته المبدأ الذي ينظم الإنتاج الاجتماعي . وبهذا لم يعد ثمة وجود للأسباب الفنية التي قضت بقصر العامل مدى حياته على وظيفة جزئية ، كما اختلفت القيود التي فرضها نفس المبدأ على سيطرة رأس المال .

(١) تنطبق هذه الملاحظة على إنجلترا أكثر منها على فرنسا ، وعلى الأخيرة أكثر منها على هولنده .

الفصل الثالث عشر

الآلات والصناعة الكبيرة

(١) تطور الآلات

يقول جون ستيوارت مل (مبادئ الاقتصاد السياسى) : « نشك إذا كانت كافة المخترعات الميكانيكية خففت المجهود اليومي الواقع على عاتق كل فرد ، (١) . غير أن هذا ليس الغاية التي ترمى إليها الطريقة الرأسمالية في استعمال الآلات (machinery) إذ مهمة الأخيرة — كما نرى — تقدم آخر في إنتاجية العمل — العمل على رخص السلع ، وإنقاص وقت العمل الذي يشتغل فيه العامل لنفسه ، وزيادة الجزء الذي يعطيه للرأسمالي دون مقابل ، فكأن الآلات وسيلة لإنتاج فائض القيمة . في الصناعة اليدوية يبدأ الانقلاب في طريقة الإنتاج بقوة العمل ولكنه يبدأ في الصناعة الكبيرة بأدوات العمل ، instruments of labour ، والذي يعنينا أولاً يبحث الوسائل التي تتحول بها هذه الأدوات من عدد tools إلى آلات وأن نكشف الفوارق بين الاثنين . ولا يهمنا سوى المميزات العامة إذ يستحيل رسم خطوط دقيقة حاسمة بين عصور التاريخ الاجتماعي كما يستحيل ذلك بصدد عصور التاريخ الجيولوجي . يصف علماء الرياضنة والميكانيكا العدة بأنها آلة بسيطة ، والآلة بأنها عدة مركبة ، وكذلك يفعل الاقتصاديون البريطانيون . ولا يرى هؤلاء جميعاً فرقاً هاماً بين الآلة والعدة ، بل إنهم ليطلقون كلمة آلة على أدوات بسيطة ، لتضعيف القوة الميكانيكية كالعتلة والمسطح المائي والمسار المحوى والاسفين الخ (٢) . والواقع أن الآلة تتركب من هذه الأدوات implements البسيطة مهما كان مبلغ تستر الأخيرة وارتباطها . غير أن هذا الوصف غير سليم من الناحية الاقتصادية لأنه يغفل أثر العامل التاريخي . ويرى البعض الفارق في أن القوة المحركة في العدة بشرية ولكنها في

(١) كان ينبغي لمل أن يقول « الفرد الذي لا يعيش على عمل الغير ، إذ لا مراء أن آلات زادت من عدد الفريق المترف الذي لا يبذل جهداً » .

(٢) انظر مثلا Hutton's Course of Mathematics

الآلة قوة طبيعية أخرى كالحيوان والماء والريخ الخ^(١). وقياساً على هذا يدخل في عداد الآلة المحراث الذي تجره الثيران والذي استخدمه الإنسان في مختلف عصور الإنتاج ، بينما لا يعدو Clausen's Frame الذي يدور باليد ويتم ٩٦,٠٠٠ فتحة في الدقيقة الواحدة أن يكون عدة . ونظراً لأن استخدام قوة الحيوان من أقدم كشوف الجنس البشرى فإن الانتاج بالآلة كان موجوداً فعلاً قبل عصر الانتاج وفق نظام الحرف اليدوية . ولما أنهى جون ويات للعالم سنة ١٧٣٥ اختراعه المؤذن بقيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر لم يقل مطلقاً إنه اختراع بديره الحمار بدلا من الانسان ؛ ومع هذا كان هذا العمل من نصيب الحمار . لقد اكتفى الرجل بوصف اختراعه بأنه آلة " تعمل بغير الأصابع " (٢) .

تتكون الآلة الكاملة التطور من ثلاثة أجزاء وهي الآلة المحركة motor machine وجهاز نقل الحركة transmitting mechanism وآلة التشغيل working machine . والجزء الأول هو القوة الدافعة ويولد ما يلزمه من قوة محركة كما تفعل الآلة البخارية أو يستمد الطاقة من قوة طبيعية خارجية موجودة من قبل كما تستمد العجلة المائية القوة المحركة من المياه المتساقطة . والطاحون الهوائى من الريخ الخ . ويقوم جهاز النقل بتنظيم الحركة وتغيير شكلها

(١) " ويمكن من هذه الناحية أن نرسم خطوطاً واضحة للتمييز بين العدة والآلة . فالجراف والمطارق والأزاميل والوحدات المسكونة من عتلات ومن بريعات الخ هذه كلها مهما كانت درجة التعقيد في تركيبها تدخل في عداد العدد مادام الانسان القوة المحركة فيها ، ولكن المحراث الذي تجره الثيران ، والطواحين الهوائية وما إلى ذلك فتتنحى إلى عالم الآلات " . Wilhelm Schulz: Die Bewegung der Produktion, Zurich, 1843, p. 33. وهو كتاب يستحق الشاء من وجوه كثيرة .

(٢) سبق استعمال آلات غزل (نائفة جداً) قبل عصر ويات ، ولعل ذلك بإيطاليا قبل غيرها . ويستدل من دراسة تاريخ الحرف والصنائع أن القليل من مخترعات القرن الثامن عشر توصل إليه فرد واحد ، وحتى الآن لم ينشر مثل " هذا الكتاب . لقد أنار دارون اهتمامنا بأصل أعضاء النبات والحيوان بصفتها أدوات إنتاجية تستخدم لبقاء هذه المخلوقات . ألا يستحق الاهتمام تاريخ أصل الأعضاء (الاجهزة) الانتاجية للناس في المجتمع وهي الاجهزة التي يتكون منها الاساس للمادى الذى يقوم عليه كل نوع من التنظيم الاجتماعى ؟ وكما يقول فيكون بما أن جوهر التمييز بين التاريخ الانسانى والتاريخ الطبيعى يتحصر فى أن الأول من عمل الانسان بخلاف الآخر ، ليست كتابة تاريخ الحرف الصناعية الانسانية أسهل من كتابة تاريخ الحرف الصناعية الطبيعية ؟ إن البحث فى نشأة الصناعات يظهر العلاقة بين الانسان والطبيعة ، ويكشف عن نواحي النشاط الانتاجى فى حياته ، وبذا يلقي الضوء على العلاقات الاجتماعية والآراء الفكرية الناجمة عنها . ان الذين يخلو من الطابع القدى إن لم تدخل فى حسابها هذا الأساس المادى ... إن المادية المجردة فى العلم الطبيعى الذى يستبعد العملية التاريخية ، مادية نائفة معينة ، كما نرى ذلك حين نأفى نظرة سريعة على الصور الذهنية التي يحبر عنها أربابها وأنصارها حينما يجراءون على تجاوز نطاق اختصاصهم .

إذا لزم الأمر وتوزيعها ونقلها إلى آلة التشغيل ؛ وهو مكون من أعمدة المحاور وعجل التروس والطارات والسيور والأحزمة والتروس الصغيرة الخ . وعلة وجود الأجزاء المحركة والناقلة أنها تدفع آلة التشغيل الفعلية وتنقل اليها الحركة التي تمكنها من تغيير ومعالجة المادة الخام بالشكل الملائم . وقد اعتمدت ثورة القرن الثامن عشر الصناعية على هذا الجزء الأخير من جهاز الآلة الكامل . إن آلات التشغيل نقطة الابتداء دائماً حينما تحل الصناعة الآلية machinofacture محل الحرفة اليدوية أو الصناعة اليدوية .

يرينا الفحص الدقيق أن آلة التشغيل تحتوى — ولو في صورة معدلة — على الجهاز والأدوات التي اشتغل بها العامل في نظامي الحرفة اليدوية والصناعة اليدوية ، ولكن هذه صارت أدوات ميكانيكية mechanised بدلاً من كونها أدوات يشتغل بها إنسان . فالآلة بجمليتها إما نسخة ميكانيكية معدلة من عدة عصر الحرفة اليدوية كما كان في حالة النول البخارى^(١) وإما أن في تركيبها ما يذكرنا بأشياء قديمة كالمغازل في آلة الغزل ، والمناشير في آلة النشر وهكذا . هذه العدد ينتجها في الغالب رجال الحرف اليدوية أو عمال الصناعة اليدوية ، ثم توصل بالآلة التشغيل التي تصنعها الصناعة الميكانيكية^(٢) . فالآلة التشغيل — عن طريق العدد المتصلة بها — تؤدي العمل الذي كان يؤديه العامل اليدوي قبلاً بواسطة عدد من نفس النوع ، وجوهر المسألة واحد سواء جاءت القوة المحركة عن طريق الإنسان أو الآلة . إن الآلة تحل محل العدد في اللحظة التي تنتقل فيها إدارة الادة من الإنسان إلى جهاز آلي ، والفرق واضح حتى لو ظل الإنسان القوة المحركة الأولى للآلة . ويحد من عدد أدوات العمل التي يشتغل بها العامل في نفس الوقت الواحد ما يملك من أدوات إنتاج طبيعية أى أعضاء جثمانية . لقد حاولوا في ألمانيا أن يدير الغزال آلتين سوياً بيديه وقدميه فوجدوها طريقة منهكة للقوى وصنعوا آلة ذات مغزلين يديرها مداس واحد . كان الغزالون الحاذقون ممن يغزلون خبطين في وقت واحد في الندرة كالآدمي ذى الرأسين ، ولكن آلة spinning jenny تدير ١٢ - ١٨ مغزل في وقت واحد ، وعلى ذلك فنذ البداية الأولى يتحرر عدد العدد التي يديرها نفس آلة التشغيل الواحدة في وقت واحد من القيود العضوية التي تقيد عمل عدد أهل الحرف اليدوية

(١) نستطيع أن نرى من أول نظرة أن النول البخارى في أول أشكاله يشمل النول اليدوي القديم ؛ أما الشكل الحديث من النول البخارى فقد تغير تغييراً أساسياً .

(٢) منذ حوالي سنة ١٨٥٠ زادت باطراد نسبة عدد آلة التشغيل والتي أنتجتها الصناعة الميكانيكية بانجلترا ولو أن إنتاج هذه العدد لم يتم في نفس المصانع التي تصنع الآلات ذاتها . ومن بين الآلات التي تصنع هذه العدد نذكر الأنواع الآتية card-setting engine, automatic bobbin making engine الخ .

وفي كثير من الأدوات اليدوية نجد التباين واضحاً بين الإنسان بصفته قوة محرك بسيطة وبصفته عاملاً يشتغل بالعدد فعلاً ، ففي عجلة الغزل تستخدم القدم كمجرد قوة تديرها بينما تقوم اليد التي تشتغل بالمغزل بعمليات الغزل الفعلية . هذا الجزء الأخير من أداة نظام الحرفة اليدوية هو الذي تبدأ الثورة الصناعية بوضع اليد عليه . فعل الإنسان وهو يراقب الآلة وعملها ويصحح أخطاءها ، أن يؤدي دوراً ميكانيكياً بحتاً وهو إمداد القوة المحركة .

ومن جهة أخرى فالأدوات التي يمدّها الإنسان دائماً بالقوة المحركة عن طريق مجرد استعمال عضلاته (مثل إدارة دولاب الطاحون ^(١) . وتحريك يد المضخة الخ) سرعان ما تتطلب استخدام الحيوان والماء والريج ^(٢) . ولقد أخذ مثل هذه الأدوات يتحول إلى آلات قبل عصر الصناعة اليدوية بزمان طويل وذلك في حالات متفرقة ، واستمرت العملية خلال ذلك العصر دون أن تحدث انقلاباً في طريقة الإنتاج . فلما بدأ عصر الصناعة الكبيرة نجد أن هذه الأدوات — حتى في شكلها الذي تدار فيه باليد — قد أصبحت آلات . ومثال ذلك أن المضخات التي جفف بها الهولنديون بحيرة هارلم (١٨٣٦ — ١٨٣٧) كان تصميمها وفق مبدأ المضخات العادية مع فارق واحد وهو إدارة مكابسها بواسطة آلات بخارية بدلاً من يد الإنسان . ولا يزال منفاخ الحداد يتحول في إنجلترا إلى منفاخ ميكانيكي وذلك بأن يوصل ذراعُه بآلة بخارية . والآلة البخارية نفسها بالشكل الذي ظهرت به أولاً في عصر الصناعة اليدوية في ختام القرن السابع عشر والذي استمر حتى سنة ١٧٨٠ ^(٣) ، لم تؤد إذ ذاك إلى ثورة صناعية . ولكن خلق العدد الميكانيكية mechanised tools استلزم

(١) يقول موسى ، « لن تكتم الثور حين يدرس القمح » ، ولكن الانسانيين المسيحيين بألمانيا حينما استخدموا الأبقار لإدارة الطواحين وضعوا قطعاً دائرية كبيرة من الحشب حول أعناق هذه الماشية الآدمية لمنعهم من الأكل أثناء العمل » .

(٢) والذي حل الهولنديين على الالتجاء إلى الريج كقوة محرك عدم وجود مجارى مائية وافية بالفرض ، والحاجة إلى إبعاد الماء عن الجهات التي لا لزوم للماء فيها وهي عملية تتكلف تدرأ من الطاقة . وحصل الهولنديون على الطاحون المرواني من ألمانيا حيث سبب ذلك الكشف نزاعاً بين النبلاء ورجال الدين والامبراطور بسبب ادعاء كل من هؤلاء أن الريج « تابع له » ، « وكانوا يقولون في ألمانيا » الهواء يجلب العبودية ، « بينما جلب الريج الحرية في هولنده » . إن الريج بهولنده إسترق الأرض لا الإنسان وقد بلغ عدد الطواحين المروائية في ذلك البلد ١٢٠,٠٠٠ وقتها ٦٠٠٠ حصان بخارى (سنة ١٨٣٦) وذلك لمنع تحول ثلثي البلد إلى مستنقعات من جديد .

(٣) تحسنت كثيراً في الواقع بفضل اختراع آلة وات البخارية الأولى التي يقال لها Single action engine ولكنها لم ترد في هذا الشكل عن كونها مضخة لرفع الماء من مناجم الفحم ، والماء الشديد الملوحة من مناجم الملح .

حدوث انقلاب في الآلة البخارية . والإنسان الذي يشتغل بإحدى العدد حالما يكتفى بإمداد آلة التشغيل بقوة محركه فإن من الصدف المجردة أن يكون مصدر هذه القوة عضلاته إذ يمكن أن يحل الريح والماء والبخار أو أية قوة آلية أخرى محل القوة المحركة الآدمية ، ولكن هذا العمل يستلزم تغييرات فنية كبيرة في الجزء الذي كان مصنوعاً من قبل بحيث تديره القوة المحركة الآدمية . وثبتت آلات كالتى تستخدم في الحياة وعمل الخبز النخ تصنع بطريقة تجعلها صالحة لأن تديرها القوة المحركة الآدمية أو الميكانيكية . إن الذى يسبب الثورة الصناعية هو الآلة التى تجعل مكان العامل الذى يشتغل بعدة واحدة جهاز آلة يدير فى نفس الوقت الواحد عدة عدد مشابهة وتديرها قوة محرك واحدة مهما كان شكل هذه القوة (١) . فلدينا هنا آلة ولكن لنبدأ بها على أنها عامل أولى من عوامل الصناعة الميكانيكية .

وكبر حجم آلة التشغيل وازدياد عدد مما تحركه من عدد فى وقت واحد يترتب عليهما ازدياد المقاومة الداخلية مما يتطلب قوة محرك أقوى من عضلات الإنسان ، وهذا بغض النظر عن عدم استعداد الإنسان الطبيعى لإنتاج أو توليد حركة متجانسة مستمرة . وبفرض أن الإنسان يستمر فى العمل كقوة محرك أولية بينما تحولت العدة التى يستعملها بيده إلى عدة ميكانيكية ، فهذا يتضح أن فى إمكان قوى الطبيعة أن تحل محله كقوة محرك . والحصان أسوأ أنواع القوة المحركة الكبيرة التى وصلتنا من عصر الصناعة اليدوية ذلك أن له رأساً تفكر كما أنه كثير الكلفة ومدى استخدامه فى المصانع محدود (٢) . وبرغم هذا ظلت الأحصنة تستخدم

(١) ، تكون الآلة من اتحاد جميع هذه الأدوات البسيطة التى يحرکها محرك واحد. Babbage, op cit.

(٢) فى يناير سنة ١٨٦١ قرأ جون . س . مورتن بحثاً عن ، القوى المستخدمة فى الزراعة ، أمام جمعية الفنون فقال ، كل تحسين يزيد من وحدة شكل الأرض وانتظامها يجعل الآلة البخارية أكثر صلاحية للاستعمال فى توليد قوة ميكانيكية بحتة ... وقوة الحصان البخارى لا بد منها حينما توجد الأسسجة المعوجة أو العوائق التى تحول دون انتظام الحركة ، وهذه العوائق تزول يوماً بعد آخر . وفى حالة العمليات التى تتطلب استخدام الإرادة أكثر من استخدام القوة العملية ، نجد أن أصلح قوة تلك التى يسيطر عليها العقل البشرى ، وبعبارة أخرى قوة الإنسان ، بعد ذلك يرد مستر مورتن القوة البخارية وقوة الحصان وقوة الإنسان إلى الوحدة التى تستخدم عموماً للآلات البخارية أى القوة اللازمة لرفع ٣٣,٠٠٠ رطل لمسافة قدم فى دقيقة واحدة وهو يقول إن نفقة الحصان البخارى إذا ولدته الآلة البخارية عبارة عن ٣ بنسات فى الساعة ، وإذا تولد عن الحصان لهم بنسات فى الساعة . وأكثر من هذا إذا أريد بقاء الحصان فى صحة جيدة ينبغى ألا يشتغل أكثر من ٨ ساعات فى اليوم . واستخدام قوة البخار يمكن الفلاح من أن يستغنى عن ٣ أ-هنة على الأقل من كل سبعة يستخدمها فى الأرض وذلك بنفقة لا تزيد فى السنة عن نفقة الأحصنة التى يستغنى عنها خلال الثلاثة أو الأربعة شهور التى يمكن فيها استخدام الأحصنة بطريقة فعالة . وأكثر من — (م — ٢١)

على نطاق واسع في أيام الانقلاب الصناعي الأولي، ويدل على ذلك شكوى الزراع إذ ذاك كما أننا لا زلنا نستخدم عبارة « حصان بخاري »، على أنه المقياس التقليدي لسكينة القوة الميكانيكية . وإذا وجدوا الرمح غير مضمونة يصعب السيطرة عليها سادت القوة المائية بانجلترا مهد الصناعة الكبيرة الحديثة - حتى في عصر الصناعة اليدوية - وحاولوا في القرن السابع عشر إدارة اسطواناتين ومجموعتين من الرمح بواسطة عجلة مائية واحدة ، ولكن آلة نزل الحركة بعد أن كبر حجمها صارت قوية بالنسبة إلى العجلة ؛ وهذا أدى إلى القيام بدراسة أدق لقوانين الاحتكاك . وبسبب عدم انتظام الطواحين التي تدار بواسطة دفع وجذب عتلة ظهرت نظرية الحدافات وأخذوا في تطبيقها^(١) وهي النظرية التي لعبت دوراً هاماً في الصناعة الكبيرة . هكذا تولدت في عصر الصناعة اليدوية أولى العناصر العلمية والفنية التي تتطلبها قيام الصناعة الكبيرة . وكانت آلة أركريت للغزل تدار منذ ظهورها بقوة الماء ، ولكن استخدام هذه القوة كان محفوفاً بالصعاب إذ لا يمكن زيادتها حسب الطلب كما أنها تنفذ في فصول معينة ، وأهم من هذا أنها ذات طابع محلي بحث^(٢) . ولما اخترع وات آله البخارية الثانية ظهر لأول مرة محرك يولد قوته عن طريق استهلاك الفحم والماء ، وهو محرك نسيطر عليه ونقله من مكان لآخر ، ويمكن استخدامه بالمدينة لا بالقرية وحدها بحيث أمكن تركيز الإنتاج بالمدن بعد أن كان متناثراً بالريف^(٣) ، وصالح للاستعمال من الناحية الفنية إذ يقل تأثيره بالظروف المحلية التي يوجد فيها . وتبدو عبقرية وات في أنه في الامتياز الذي حصل عليه في أبريل ١٧٨٤ وصف الآلة البخارية لا على أنها كشف يراد به أغراض خاصة بل كعامل يمكن استخدامه

== هذا فاستخدام القوة البخارية مكان الاحصنة يؤدي إلى تحسين نوع العمل في العمليات الزراعية التي يمارسها ذلك أن أداء عمل الآلة البخارية يتطلب ٦٦ رجلاً بنفقة كلية قدرها ١٥ شلن في الساعة ، بينما أداء عمل الحصان يتطلب ٣٢ رجلاً والتكاليف الكلية ٨ شلنات في الساعة .

(١) Faulhibr, 1625, De Cous, 1688.

(٢) كان من أثر كشف التربين أن تحرر استخدام قوة الماء في الصناعة من كثير من القيود السابقة .

(٣) « في الأيام الأولى لصناعات النسيج كان موقع المصنع يتوقف على وجود مجرى مائي به مسقط يستطيع إدارة العجلة المائية ، وبرغم أن إنشاء هذه المعامل التي تدور بالماء كان بداية تحسين النظام المنزلي في الصناعة اليدوية . إلا أن المصانع (التي كانت بحكم الضرورة واقعة على المجاري المائية ومتباعدة بعضها عن بعض) كانت جزءاً من نظام ريفي أكثر منها من نظام مدني . فلما استخدمت قوة البخار مكان الماء جمعت المصانع في المدن وتوافرت الأماكن التي بها الفحم والماء اللازمان لتوليد البخار بكميات كافية . فالآلة البخارية هي الأصل في قيام المدن الصناعية ،

A. Redgrave Reports of the Inspectors of Factories, April 30, 1866 p, 36.

بصفة عامة في الصناعة الميكانيكية . لقد تنبأ باستعمالات لم يتحقق كثير منها مثل المطرقة البخارية إلا بعد انقضاء نصف قرن . ومع ذلك شك في استخدام آله البخارية للملاحة وامكن خلفيه بولتن ووات عرضا في المعرض الدولي (١٨٥١) آلات بخارية ضخمة صنعت من أجل عابرات المحيط البخارية .

حالما تتحول العدد التي يشتغل بها الفرد الى عدد في آلة التشغيل لا يلبث جهاز نقل الحركة أن يكتسب شكلا مستقلا وقد تحرر تماما من القيود التي تفرضها القوة الآدمية . في هذه الحالة تهبط العدة الميكانيكية الفردية الى منزلة أحد عناصر الصناعة الميكانيكية ، وبصريح في الامكان لجهاز حركة واحد أن يدير عدة آلات تشغيل في وقت واحد . وإذا زيد عدد الأخيرة يزداد جهاز الحركة حجما وقوة ، ويتسع نطاق جهاز النقل إلى حد كبير . وعلمنا الآن أن تميز بين التعاون الذي تقوم به آلات كثيرة من نوع واحد وبين النظام القائم على الآلة بوجه عام . ففي الحالة الأولى يتم إنتاج السلعة بواسطة آلة تشغيل واحدة تؤدي مختلف العمليات التي كان يقوم بها رجل الحرفة اليدوية بما يملك من أداة ، أو التي كان عدد من رجال الحرف اليدوية يستخدمون عدداً مختلفة يضطلعون بها بوصفها عمليات كل منها تتم بعد الأخرى وذلك باعتبار كل عملية مستقلة عن الأخرى أو باعتبارها جميعاً أجزاء من عملية صناعية كاملة واحدة ^(١) . فمثلا في صنع ظروف الخطابات باليد كان رجل يطوى الورق وآخر يالصق الصمغ وهكذا ، وحتى تتم هذه العمليات الجزئية لابد من انتقال الظرف من يد إلى أخرى ، أما الآن فآلة واحدة تقوم بهذه العمليات جميعا وتصنع ٣٠٠ ظرف في الساعة . وعرضت في معرض لندن (١٨٦١) آلة أمريكية تنتج ٣٠٠ حقيبة من الورق في الدقيقة وتقوم بقطع الورق ولصقه وطيه . هذه العملية التي كانت منقسمة إلى عمليات كثيرة في عصر الصناعة اليدوية تؤديها الآن آلة واحدة تدير عدداً مختلفة في وقت واحد . وسواء كانت آلة التشغيل الضخمة هذه صورة ميكانيكية جديدة لأداة يدوية معقدة . أم أنها اتحاد من أدوات مختلفة كانت مخصصة لأغراض صناعية معينة ، ففي كلتا الحالتين يعود التعاون إلى الظهور بالمصنع ... أي المكان الذي يتم فيه العمل بالآلات الميكانيكية — في شبكة البسيط . وإذا

(١) من وجهة نظر تقسيم العمل في ظل الصناعة اليدوية كان المنتج شكلا معقداً من العمل اليدوي ، ولهذا السبب فالنول البخاري التي تقوم بوظائف متعددة الأنواع . ومن الخطأ أن نظن أن الآلات الحديثة بدأت بوضع بعضا على العمليات التي بصطلها تقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، ففي ذلك المهد كان النزل والتمنج منقسمين أنواعاً جديدة كما تحسنت وتعدلت الأدوات التي استعملت فيها ، ولكن عملية العمل نفسها لم تنقسم وظلت يدوية . إن تطور الآلة يبدأ من أدوات العمل لا العمل نفسه .

صرفنا النظر مؤقتاً عن العمال فهذا التعاون يبدو تجميعاً في مكان واحد لآلات متشابهة تؤدي عملاً في وقت واحد . مثال ذلك أن مصنع عمل المنسوجات يتكون من أنوال بخارية كثيرة تعمل جنباً إلى جنب ، ومن مصنع للحياكة يشمل آلات الحياكة التي تعمل في نفس البناء . ففي أي الحالتين نجد وحدة فنية لأن جميع الأنوال البخارية أو آلات الحياكة يديرها محرك واحد في وقت واحد وبدرجة متساوية ، وهذه الطاقة ينقلها جهاز ناقل مشترك بالنسبة إليها جميعاً نظراً لأن أجزاء منه تنفرع إلى كل آلة تشغيل . فكما أن آلة تشغيل واحدة تتكون من عدد كثيرة ، كذلك يتكون نفس الجهاز المحرك الواحد من آلات تشغيل كثيرة .

إن ما أطلقنا عليه عبارة والنظام القائم على الآلة، machine system لا يؤدي عمله مكان الآلات الفردية المستقلة إلا بعد أن يتعرض الشيء الذي يتناوله العمل لسلسلة من عمليات مختلفة متدرجة تقوم بها آلات تشغيل مختلفة على التوالي ، وكل من الأخيرة تكمل عمل غيرها . وهنا كذلك نجد تكراراً لتعاون عن طريق تقسيم العمل وهو ما تتميز به الصناعة اليدوية ، ولكن هذا التقسيم يقوم به الآن اتحاد من آلات التشغيل كل منها تؤدي عملية جزئية ، أي أن المهام التي كان يتولاها مختلف عمال المسائل التفصيلية (كالضاربين والمشاطين والغزالين في صناعة الصوف اليدوية) تتحول إلى مهام تؤديها آلات تشغيل مخصوصة كل منها عضو خاص لأداء وظيفة معينة في نظام الجهاز الآلي المتحد كله . وعلى ذلك ففي الفروع التي تدخلها ، الصناعة الميكانيكية لأول مرة تهيء الصناعة اليدوية بوجه عام الأساس الطبيعي لتقسيم عملية الإنتاج وبالتالي تنظيمها ^(١) وبرغم هذا يبدو لنا في الحال فارق أساسي . ففي الصناعة اليدوية يتعين على العمال أن يؤديوا كل عملية جزئية بعددهم اليدوية سواء أكانوا منعزلين الواحد عن

(١) قبل أيام الصناعة الكبيرة كان عمل المنسوجات الصوفية الفرع الرئيسي من الصناعة الانجليزية اليدوية ، نتيجة لهذا جرت أغلبية التجارب في هذا الفرع خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر . وبعد ذلك استخدمت الخبز المكتسبة على هذا النحو في صناعة الملح القطنية، وهي التي تتطلب استعدادات أقل مشقة منها في حالة المنسوجات الصوفية . وبالعكس نجد فيما بعد أن صنع الأصواف بالآلات تطور وفق مبدأ الغزل الآلي والنسيج بالنول البخاري في عمل المنسوجات القطنية . ولم تدخل عناصر معينة من الصناعة الصوفية في نظام المصانع إلا في العهد الحديث ، وإن استخدام البخار في عملية تشييط الصوف ... على نطاق واسع منذ استعمال آلة التشييط وبخاصة الآلة التي اخترعها ليستر ... كان من أثره بلا ريب تعطيل عدد كبير من العمال . كان تشييط الصوف يتم من قبل مأل يد وغالباً في كوخ العامل الذي يتولى هذه العملية ، أما الآن فيجرى تشييطه بوجه عام في المصنع وحدث الاستثناء عن العمل اليدوي إلا في حالة أنواع مخصوصة من العمل . وقد اشتغل كثيرون من المشاطين في المصنع ولكن نسبة التشييط باليد حشيلة بالقياس إلى التشييط بالآلة بحيث زال عهد استخدام عدد كبير جداً من المشاطين ، ، تقارير مفتشي المصانع

الآخر أم كانوا على هيئة مجموعات . والواقع أن العامل مهيم للعملية كما أن العملية صارت من قبل موافقة له . هذا المبدأ الذاتى الذى يقوم عليه تقسيم العمل لم يعد له وجود فى حالة الانتاج القائم على الآلة إذ هنا تصبح العملية بأسرها موضوعية وينظر إليها فى حد ذاتها وبذاتها ، وتحلل إلى المظاهر التى تكونها ، كما أن مشكلة أداء كل عملية تفصيلية وربط مختلف العمليات الجزئية يتم حلها عن طريق علوم الميكانيكا والكيمياء الخ^(١) . وبالطبع لابد للنظريات من أن تدعمها الخبرة العملية المراكمة . إن كل آلة جزئية تعد المادة الخام للآلة التى تتلوها فى السلسلة ، ولما كانت هذه الآلات جميعاً تعمل فى نفس الوقت الواحد فإن المنتج يكون فى نفس الوقت فى مختلف مراحل إنتاجه ، كما يكون فى نفس الوقت فى مراحل انتقاله من أحد مظاهر الانتاج إلى الآخر . وكما أنه فى الصناعة اليدوية يقيم تعاون عمال المسائل التفصيلية نسباً عديدة محدودة بين المجموعات العاملة ، كذلك فى أى نظام منظم من الانتاج القائم على الآلة — حيث كل آلة تفصيلية فيه تمد الأخرى بالعمل باستمرار — تقوم علاقات محدودة بين عددها ونطاق عملها وسرعة أدائها للعمل . فآلة التشغيل اجتماعية Collective التى تشمل أنواعاً مختلفة من آلات التشغيل الفردية ومجموعات من أمثال هذه الآلات ، يزداد قربها من الكمال والاتقان كلما أصبحت العملية بصفاتها كل واحد أكثر دواماً واستمراراً أى كلما قل تعطل انتقال المادة الخام من المظهر الأول إلى الأخير ، وبعبارة أخرى كلما زادت مقدرة الجهاز نفسه على أن يحل محل الأيدى الانسانية فى تمرير المادة الخام من أحد مظاهر الانتاج إلى الآخر . إن عزلة أو انفرد كل عملية تفصيلية فى الصناعة اليدوية شرط تفرضه نفس طبيعة تقسيم العمل ، أما فى المصنع الكامل التطور فلا بد من أداء العمليات المنفصلة باستمرار .

إن مجموعة الآلات (سواء كانت مجرد تعاون بين آلات تشغيل من نفس النوع كما هو الحال فى النسيج ، أو كانت اتحاداً من آلات مختلفة النوع) تصبح آلة ضخمة بمجرد أن يديرها محرك أوتوماتيكي رئيسى . ولكن رغم أن المجموعة كلها يديرها محرك رئيسى كآلة بخارية مثلاً ، فإن بعض آلات التشغيل الفردية قد يظل فى حاجة إلى يد الإنسان لأداء عمليات معينة (كما يستلزم الحال فى معامل الغزل الرفيع) ، أو قد يكون من الضرورى — لتمكين آلة من أداء عملها — أن يتولى أمر بعض أجزائها عامل كما لو كانت هذه الأجزاء عدداً يدوية (كما كان يحدث فى ورش صانعى الآلات قبل تحويل حركة الانزلاق إلى حركة

(١) .. وعلى ذلك يقوم مبدأ نظام المصانع على إحلال ... تقسيم (عزلة) عملية إلى العناصر الأساسية

التي تتكون منها ، مكان تقسيم أو تدرج العمل بين الصناعات .. (بور — ص ٢٠)

أوتوماتيكية) . وحالما تستطيع آلة التشغيل — بدون مساعدة الانسان — أن تؤدي كافة الحركات اللازمة لصوغ المادة الخام بحيث لا يتطلب الأمر أكثر من مجرد الاشراف صار لدينا نظام أوتوماتيكي من الآلات . ولكنه نظام قابل للتحسين في التفاصيل . وهكذا نحصل على الجهاز الذي يوقف آلة الغزل حينما يتقطع خيط ، كما نحصل على آلة التوقف الأوتوماتيكية التي توقف التول البخارى حالما يفرغ المكوك من الخيط . ولكن هذه اختراعات حديثة جداً . ويقدم لنا مصنع الورق الحديث مثلاً طيباً عن استمرار الانتاج وتطبيق المبدأ الأوتوماتيكي . ففي صناعة الورق يمكن أن ندرس بالتفصيل لا الفروق بين مختلف أساليب الانتاج التي تتبعها أدوات الانتاج المتباينة فحسب ، بل وكذلك الرابطة بين علاقات الانتاج الاجتماعية وبين أدوات الانتاج هذه ، لأن صناعة الورق الألمانية في الأيام الأولى كانت أنموذجاً لإنتاج الحرف اليدوية ، وصناعة الورق الهولندية في القرن السابع عشر والفرنسية في القرن الثامن عشر أنموذجاً لإنتاج الصناعة اليدوية ، وصناعة الورق البريطانية الحديثة أنموذج الانتاج بالمصنع الأوتوماتيكي . وعلاوة على ذلك ففي الصين والهند شكلان آخران لنفس الصناعة ولا يزالان قائمين . إن الجهاز المنظم من آلات التشغيل التي يحركها جميعاً جهاز ينقل إليها الحركة من جهاز أوتوماتيكي مركزي . هو الشكل الكامل التطور للصناعة الميكانيكية . فبدلاً من الآلة الفردية نجد أمامنا مارداً ميكانيكياً يملأ فراغ المصنع وله قوة شيطانية يظهرها ذلك العدد الهائل الصاخب من أعضائه العاملة ، وإن أخفى هذه القوة عن أبصارنا طابع الانتظام الذي يميز أطراف ذلك المارد الضخمة .

لقد وجدت بغلات وآلات بخارية قبل وجود عمال عملهم الوحيد صنعها ، كما كان هناك من يرتدى الملابس قبل أن يوجد الخاكة . ولكن كشوف واختراعات فوكانسن وأركريت ووات وغيرهم لم تصبح في حين الإمكان إلا لأن هؤلاء المخترعين وجدوا أمامهم ميكانيكيين حاذقين بفضل عهد الصناعة اليدوية . وبعض أولئك العمال من أرباب الحرف اليدوية المستقلين ممن يمارسون حرفاً مختلفة ، والبعض الآخر تجمعوا في الصناعات اليدوية التي اتبعت نظام تقسيم العمل بدقة كما شرحنا ذلك آنفاً . ويتقدم الاختراع الميكانيكي وازدياد الطلب على الآلات التي تم كشفها حديثاً حدث أمران بالتدرج : أولهما انقسام صنع الآلات إلى فروع مستقلة كثيرة العدد ، وثانيهما تقسيم العمل في الصناعات اليدوية المشغلة بصنع الآلات . هكذا نجد في الصناعة اليدوية الأساس الفني المباشر للصناعة الكبيرة ، فكأن الأولى أنتجت الآلات التي مكنت الصناعة الكبيرة أولاً من السيطرة على فروع معينة من الصناعة الحرفية واليدوية . وإذا بلغت هذه درجة معينة من النمو كان عليها أن تحدث تغييراً ثورياً في هذا الأساس الذي

وجدته تحت يدها ، وأن تخلق أساساً جديداً يناسب أسلوبها في الإنتاج . وكما كانت الآلات الفردية التي يحركها الإنسان وحدة ضئيلة الحجم ، وكما أن نظام الآلة لم يكن لينمو في حرية قبل أن تحمل الآلة البخارية محل القوى المحركة التي مصدرها الحيوان والريح والماء ، كذلك عطل من تطور الصناعة الكبيرة أن أداة الإنتاج الخاصة بها — ونقصد بذلك الآلة نفسها — كانت تعزو وجودها إلى القوى الفردية والمهارة الفردية ، — وكانت إذا صح التعبير — تعتمد على التطور العضلي ووحدة البصر ودهاء اليد مما كان يستخدمه عمال المسائل التفصيلية في الصناعة اليدوية والعمال اليدويون في الحرف اليدوية لتحويل أدواتهم الضئيلة الحجم . وعلى ذلك فبغض النظر عن ارتفاع نفقة الآلات التي تصنع بهذه الطريقة (والتكلفة الأولية ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى رأس المال) فإن توسع الصناعات التي تقوم بها الآلات ، وانتشار الآلات إلى فروع جديدة من الإنتاج ، كانا يعتمدان على نمو طائفة من العمال لا يستطيع عددهم أن يزداد بسرعة كبيرة بسبب الطبيعة الفنية لمهتهم وعملهم . وعلاوة على ذلك وجدت الصناعة الكبيرة نفسها — بعد أن بلغت مرحلة معينة من تطورها — أنها أمام عقبة ترجع إلى نقص في أساسها الذي هيأته لها الحرفة والصناعة اليدوية وذلك في المجال الفني . لقد أصبحت المحركات أكبر حجماً وقوة وحدث نفس الشيء بالنسبة إلى جهاز نقل الحركة وآلات التشغيل وزاد تعقيد الأجزاء التي تتركب منها هذه الآلات وتعددت أشكالها وأصبحت في الوقت ذاته أكثر انتظاماً من حيث الشكل وذلك بقدر نسبة ابتعاد آلات التشغيل عن نموذج الآلات التي كان تصميمها من قبل للعمل في ظل نظام الحرفة اليدوية ، وبقدر ما أصبح لها تركيب أكثر حرية ويتحدد بالعمل الميكانيكي المنوط بهذه الآلات ^(١) . ثم تلا ذلك التطور الأكمل للنظام الأوتوماتيكي تبعاً للحاجة إلى اتساع نطاق استخدام المواد التي كان من الصعب نسبياً استعمالها وذلك كالحديد بدلاً من الخشب . ولكن حل جميع هذه المشاكل التي نشأت من تقاء ذاتها خلال تطور الإنتاج القائم على الآلة ، اصطدم بعقبات في مسألة الحدود الفردية التي لم يتغلب عليها العامل الجماعي في الصناعة اليدوية إلا من حيث مداها ، لا من حيث جوهرها النوعي أي جوهرها

(١) في بادئ الأمر كان النول البخاري يصنع في الغالب من الخشب ولكن النوع الحديث يصنع من الحديد . وقد أثرت الأشكال القديمة من أدوات الإنتاج في الأشكال الجديدة بصورة واضحة كما نستدل على ذلك حتى من عدم موازنة سطحية بين النول البخاري الحالي والنوع القديم . وبين جهاز النفخ في الأفران الحديثة والمنفاخ العادي . ويبدو أثر الأشكال القديمة بشكل أوضح في تطور القاطرة البخارية . وكانت أولى المحاولات لاختراع القاطرة عبارة عن محاولة إنشاء آلة ذات قدمين ترفعان بالتبادل كما هو الحال في أقدام الحصان . ولكن بعد أن حدث التقدم الكبير في علم الميكانيكا وتراكمت الخبرة العملية بدأ شكل الآلة يتطور طبقاً للبادئ الميكانيكية . وفي هذه الحالة فقط تحرر ذلك الشكل من الشكل التقليدي للعدة التي ولدت الآلة .

الكيفي . ومثال ذلك أن آلات مثل المكبس الهيدروليكي والنول البخاري الحديث وآلة التمشيط الحديثة لم يكن من المستطاع عملها بواسطة عملية الصناعة اليدوية .

إن الانقلاب الذي يصيب طريقة الإنتاج في مجال من الصناعة ينطوي على انقلاب مماثل في كل مجال ، وهذا ينطبق أولاً على تلك الفروع من الصناعة التي تتصل فيما بينها كمظاهر عملية متحدة واحدة ، برغم أن التقسيم الاجتماعي للعمل يفصل كلا منها عن الأخرى (بحيث أن كل فرع ينتج سلعة مستقلة) . وهكذا جعل الغزل بالآلة النسيج بالآلة ضرورياً ، وكلاهما تطلب انقلاباً ميكانيكياً وكيمائياً في عمليات التبييض والطبع والصباغة . ومن جهة أخرى نجد أن الانقلاب في غزل القطن استلزم كشف الخليج لفصل البذور عن الشعير إذ في هذه الحالة فقط يمكن لإنتاج القطن أن يبلغ النسب التي لا بد منها الآن ^(١) . والثورة التي أصابت طريقة الإنتاج في الصناعة والزراعة استلزمت مثلها في الأحوال العامة لعملية الإنتاج الاجتماعية أي في وسائل المواصلات والنقل . ففي المجتمع الذي كانت محاوره (حسب تعبير فورييه) عبارة عن الزراعة الصغيرة أولاً مع الصناعات المحلية التابعة ، وثانياً الحرف اليدوية التي يمارسها أهل المدن — كانت وسائل المواصلات والنقل لاتلائم مطلقاً مطالب عصر الصناعة اليدوية مع ما صاحبه من اتساع نطاق تقسيم العمل الاجتماعي ، وتركز وسائل العمل والعمال ، وقيام أسواقها بالمستعمرات — ولهذا كان لابد من انقلاب - حدث فعلاً - في وسائل المواصلات والنقل . كذلك نجد أن ماتخلف من وسائل النقل والمواصلات السائدة في عصر الصناعة اليدوية أصبح قديماً لا يطاق على الصناعة الكبيرة مما تميزت به من سرعة المحموم في الإنتاج ، واتساع نطاق مجالاتها ، واطراد نقلها لرأس المال والعمل من أحد ميادين الإنتاج إلى الآخر وما صار لها من علاقات حديثة المنشأ في السوق العالمية . وعلى ذلك نجد أنه إلى جانب التغييرات الواسعة المدى في بناء السفن الشراعية أمكن بالتدريج أن نجعل وسائل المواصلات والنقل ملائمة لوسائل الإنتاج في ظل الصناعة الكبيرة وذلك بالسفن البخارية والنهرية والخطوط الحديدية والبواخر عابرة المحيط والتلغراف . وقد أصبح من المتعين الآن صياغة ومزج وقطع وخرق وتشكيل مقادير هائلة من الحديد ، ولهذا بدوره صار لابد من وجود آلات ضخمة ما كان في الاستطاعة صنعها في ظل نظام الصناعة اليدوية . وعلى ذلك كان لابد للصناعة الكبيرة من السيطرة على أدوات الإنتاج المميزة لها أي الآلة نفسها ، أي صار عليها أن

(١) حتى وقت حديث جداً تعرضت آلة إيلي هوبتي للحلج إلى تغييرات أساسية أقل منها في حالة أية آلة أخرى من الآلات القرن الثامن عشر . ولكن أخيراً وبعد سنة ١٨٥٦ أصبحت آلة هوبتي نوعاً قديماً بالنسبة إلى العصر وذلك نتيجة لاختراع آخر اهدى إليه المستر إمري الأمريكي من ألباني التابعة لولاية نيويورك .

تنتج الآلات بواسطة الآلات ، الأمر الذى مكنها من أن تعد لنفسها أساساً فنياً مناسباً وأن تقف على قدميها . وبنمو الصناعة الميكانيكية فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر حازت الآلات بالفعل السيطرة تدريجياً على عمل العدد التى تتكون منها الآلة . ولكن فى العقود الحديثة فقط استدعى إنشاء الخطوط الحديدية وبناء عابرات المحيط على نطاق هائل وجود الآلات الضخمة التى تقوم الآن بتشيد المحركات الأساسية .

ولصنع الآلات بواسطة الآلات كان لابد من آلة تمتد القوة إلى أى مدى ويمكن الإشراف الكامل عليها ، وقد توافر هذا الشرط فى الآلة البخارية . ولكن ظل من الضرورى أن تتمكن من أن تنتج بالآلة اشد الأشكال الهندسية دقة التى تتكون منها أجزاء الآلات ، من أمثال الخطوط المستقيمة والمستطحات والدوائر والأسطوانات والتخاريط والكربات . وقد استطاع هنرى مودسلاى حل المشكلة فى مستهل القرن التاسع عشر وذلك باختراع حركة الانزلاق وهى عدة ما لبثت أن صارت أوتوماتيكية ، وبعد أن كانت فى الأصل مصنوعة من أجل المخرطة سرعان ما استعملت فى غير ذلك من الآلات الانشائية بعد أن دخل على شكلها بعض التعديل . وهذا الاختراع الالى لا يحل محل عدة أخرى ولكن محل يد الإنسان ذاتها التى تنتج شكلاً مخصوصاً عن طريق مسك واستخدام وتوجيه الأدوات القاطعة التى تستخدم فى حالة الحديد أو غيره من المواد ، وبهذا صار من المستطاع إنتاج الأشكال الهندسية اللازمة للأجزاء الفردية من الآلة ، وذلك بقدر من اليسر والدقة والسرعة مما لا يمكن توافره لأحد من عامل مهما كانت درجة الخبرة التى اكتسبها^(١) .

وإذا انتقلنا إلى الآلات التى تصنع العدد الميكانيكية لرجعنا إلى أداة عصر الحرفة اليدوية ولكن على نطاق ضخم . ومثال ذلك الجزء العامل من آلة نقيب الأرض وهى آلة ضخمة تديرها آلة بخارية وبدونها لا يمكن إنتاج اسطوانات الآلات البخارية الضخمة والمكابس المائية . والمخرطة الميكانيكية صورة ماثلة الحجم من مخرطة القدم العادية ، وآلة تسوية الخشب الميكانيكية عبارة عن نجار من الحديد يشكل الحديد بنفس العدة التى يستخدمها النجار آدمى فى تسوية سطح الخشب . وآلة التقطع فى أحواض بناء السفن بلندن عبارة عن موسى هائل ،

(١) The Industry of Nations (لندن ١٨٥٥ ، الجزء الثانى ، ص ٢٣٩) . وجاء فى نفس

المؤلف أنه رغم ما يبدو فى الظاهر من بساطة وعدم أهمية هذه العدة الملحقه بالمخارط فإن أهميتها فى تحسين الآلات وتوسيع مداها كبيرة تنافيه الآثار التى ترتبت على التحسينات التى أدخلها وات فى الآلة البخارية . وقد عمل استخدامهم على إيمان الآلات ورخمها وتنشيط الاختراع والتحسين .

والمطرقة البخارية ذات رأس شبيهة برأس المطرقة العادية ، ولكنها من الضخامة بحيث أن ثور Thor نفسه لم يستطع استعمالها^(١)، فتمت مطرقة بخارية زنتها أكثر من ستة أطنان وتهوى بحركة رأسية مقدارها ٧ أقدام على سندان زنته ٣٠ طناً ، وإن سحق كتلة من الجرانيت بهذه الآلة شبيه بعمل سهل يقوم به الطفل . ولكن مطرقة Nasmyth قادرة على إحداث دقات خفيفة تستطيع دفع مسار في قطعة من الخشب اللين^(٢) .

حينما تتخذ أدوات العمل شكل آلات ميكانيكية فإنها تسكتسب نوعاً من الوجود المادى ينطوى على إحلال قوى الطبيعة محل القوة الآدمية . إن تنظيم عملية العمل الاجتماعية في الصناعة اليدوية عملية ذاتية بحتة واتحاد من عمال يؤدون المسائل التفصيلية ، أما في الصناعة الميكانيكية فللصناعة الكبيرة جهاز إنتاجى موضوعى بحت لا يزيد فيه العامل عن أن يكون شيئاً ملحقاتاً بأحوال الانتاج المادية القائمة . وفي التعاون البسيط ، بل وفي التعاون القائم على تقسيم العمل تجد إن إحلال العامل الجماعى محل العامل المنعزل مسألة تتعلق بالصدقة ، ولكن الآلات لا يمكن تشغيلها إلا بواسطة العمل المتحد أو المشترك - اللهم إلا إذا استثنينا حالات قليلة سنذكرها في موضعها المناسب . لقد أصبح الطابع التعاونى لعملية العمل في نظام الآلات machine system ضرورة فنية تفرضها نفس طبيعة وسائل العمل .

(٢) القيمة التى تنقلها الآلات الى المنتج

رأينا أن ازدياد إنتاجية العمل نتيجة التعاون وتقسيم العمل لا يكلف الرأسمالى شيئاً ، إذ هذه هى القوى الطبيعية للعمل المتحد أو المشترك . كذلك فإن القوى الطبيعية كالبخار والماء مما يصلح للاستعمال فى العمليات الإنتاجية لا تكلف شيئاً . ولكن كما أن الإنسان يحتاج روتين كبيرتين قبل أن يستطيع التنفس ، كذلك يشعر بالحاجة إلى شيء من صنع أيدى الإنسان قبل أن يتمكن من استهلاك قوى الطبيعة للعمليات الإنتاجية ، فلا بد من عجلة مائية لاستغلال قوة الماء المحركة ومن آلة بخارية للاستفادة من مرونة البخار . وما ينطبق على قوى الطبيعة ينطبق بالمثل على العلم . فنحن لم نتكلف شيئاً بكشف القانون الخاص بانحراف الإبرة المغناطيسية فى

(١) بلندن . مطرقة بخارية تحمل اسم Thor وتستطيع أن تهوى عمود عوريزن ١٦ طناً بنفس السهولة التى

يصوغ بها الحداد حدوده الحصان

(٢) إن الآلات المصنوعة للشغل على الخشب ويمكن استخدامها على نطاق صغير ، هى اختراعات أمريكية

فى الغالب .

حقل التيار الكهربى أو القانون الذى بمقتضاه نعلم أن قطعة الحديد تمتغطس إذا دار حولها تيار كهربى (١). ولكن إذا ما انتقل الأمر إلى استخدام هذه القوانين فى التغراف الخ تطلب الأمر جهازاً دقيقاً كثير الكلفة . لقد رأينا أن الآلات لا تنقضى على العدة ، وكل ما يحدث أن العدة وهى أداة ضئيلة الحجم فى أيدى الإنسان تكبر وتتسع وتتضاعف لتصبح إحدى أدوات جهاز آلى من خلق الإنسان ، ويحمل رأس المال الآن العمال على أن يشتغلوا بآلة تحرك عددها بدلاً من أن يحملهم على العمل بعدد يدوية . وعلى ذلك إذا وضع منذ أول نظرة أن الصناعة الكبيرة لا بد أن تزيد من إنتاجية العمل عن طريق استخدام قوى طبيعية هائلة والاستعانة بالعلوم الطبيعية فى أغراض الإنتاج ، وضع كذلك أن هذه الإنتاجية المتزايدة لا تستلزم مقابلاً لها عن طريق الزيادة فى بذل العمل . إن الآلات ، كبقية عناصر رأس المال الثابت ، لا تخلق قيمة ولكنها تنقل قيمتها إلى المنتج الذى تشارك فى إخراجها وبذا تكون أحد عناصر قيمته . وبدلاً من أن تؤدى إلى رخصه فإنها تحمله أعلى بالنسبة إلى قيمة الآلة . ومن الواضح أن الآلات أى وسائل العمل التى تستخدمها الصناعة الكبيرة أكبر قيمة بالقياس إلى وسائل العمل التى كان العمال يستخدمونها فى الصناعة اليدوية . وبدنى لى أولاً أن أوضح أن الآلات تدخل بصفة جزئية فى عملية خلق القيمة ، فهى لا تضيف من القيمة أكثر مما تفقده منها عن طريق التآكل . وعلى هذا فثبت فارق عظيم جداً بين قيمة الآلة والقيمة التى تنتقل من الآلة إلى المنتج من وقت لآخر ، أى بين الآلة كعامل من عوامل تكوين القيمة وبينها كعامل من عوامل تكوين المنتج . ويعظم هذا الفرق بازدياد طول الفترة التى يتكرر خلالها استخدام نفس الآلات فى نفس عملية العمل . وقد رأينا بطبيعة الحال أنه بينما تدخل وسيلة العمل أى أداة الإنتاج بأكملها فى عملية العمل فإنها تدخل عملية خلق القيمة بالتدريج أى بجمعية ما تفقده يوماً بطريق التآكل . ولكن الفارق بين الاستعمال والبلى أعظم فى حالة الآلات منه فى حالة العدة اليدوية وذلك راجع إلى أسباب متعددة منها متانة المادة المصنوعة منها الآلة ، وتنظيم الآلة وفق قوانين علمية دقيقة مما يسمح بالوفر فى استهلاك أجزائها وفى بذل ما تستهلكه من وسائل ، وأخيراً لاتساع ميدان الإنتاج بالقياس إلى ما هو عليه فى حالة

(١) يمكن القول بوجه عام أن العلم لا يكلف الرأسمال شيئاً وهذه حقيقة لا تحول بينه وبين استغلال العلم ، فرأس المال يضم إلى نطاق علم الغير أسوة بما يعمل به من الاستحواذ على عمل الآخرين . ولكن الاستحواذ الرأسمالى وللشخصى سواء على العلم أو الثروة المادية ، شيئان متمايزان . وحتى الدكتور بور نفسه بأسف للجهل الفاضح بالعلوم الميكانيكية الذى يبديه أرباب المصانع الذين يستعملون آلات عزيزة على نفسه بقصد الاستغلال ، ولدى لينج الكثير عن الجهل المدهش من جانب أصحاب المعامل الكيميائية البريطانيين فى كل ما يتعلق بعلم الكيمياء .

العدة اليدوية . وإذا تسامحنا في كلا حالتى الآلة والعدة اليدوية بشأن ما ينقلانه يومياً من قيمة بتسبب البلى والتآكل وباستهلاك المواد المساعدة الإضافية كالزيت والفحم الخ لرأينا أنها يؤديان عملهما بلا مقابل ، شأنهما في ذلك شأن القوى الطبيعية التى تعمل دون المساعدة من جانب العمل الإنسانى . وكما أن ميدان عمل الآلة الإنتاجى أعظم منه في حالة العدة اليدوية فكذلك تؤدى خدمة غير مربحة نسبيًا إذا قيست بنفس هذه الخدمة التى تؤديها العدة اليدوية . إن الناس لا ينجحون في أن يجعلوا منتجات عملهم الماعى تعمل مجاناً على نطاق واسع كقوى الطبيعة إلا بعد استقرار الصناعة الكبيرة وثبات قواعدها^(١).

حينما كنا نبحث موضوع التعاون والصناعة اليدوية رأينا أن بعض عوامل الإنتاج العامة كالمباني الخ يمكن الاقتصاد فيها بالقياس إلى عوامل الإنتاج المتناثرة في أيدي العمال المتفرقين ، وذلك بفضل الاستهلاك المشترك بحيث أنها تضيف إلى المنتج نفقة أقل مما تضيفه لو أن الاستهلاك ظل متفرقا . وفي نظام الإنتاج بالآلات لا يقف الأمر عند حد استعمال الجسم الرئيسى لآلة العمل بواسطة عدده الكثيرة ، بل إن آلات التشغيل الكثيرة تقوم بالاستهلاك المشترك لنفس جهاز الحركة وجانب من جهاز النقل .

وإذا علمنا الفرق بين قيمة الآلات ومقدار القيمة الذى تنقله إلى منتجها اليومى فإن الدرجة التى بها يجعل ذلك الجزء المنقول من القيمة المنتج أغلى إنما يتحدد أولاً بمقدار ذلك المنتج أى سطحه إذا صح القول . وفي محاضرة منشورة سنة ١٨٥٨ قدر المستر بينس من بلا كيرن أن دكل حصان بخارى ميكانيكى حقيقى يدير ٤٥٠ مغزلا من مغازل آلة البغلة مع التجهيز ، أو ٣٠٠ من مغازل آلة اللف والثنى ، أو ١٥٠ نول اسكل ٤٠ ياردة من القماش مع ما يلزم من أدوات التحريف والترتيب حسب الحجم الخ . ومعنى هذا أن نفقة الحصان البخارى اليومية وتآكل الآلات التى تحركها تلك القوة يوزعان في الحالة الأولى على المنتج اليومى لأربعمائة وخمسين مغزلا من مغازل الفتلة ، وفي الحالة الثانية على منتج ٣٠٠ من

(١) يوجه ريكاردو اهتماماً كثيراً لهذا الأثر من جانب الآلات بحيث أنه لا يرى القيمة التى تنقل من الآلة إلى المنتج ، كما أنه يجعل فعلا الآلات في نفس مستوى قوى الطبيعة (برغم أنه في مناسبات أخرى لا يلاحظ هذا كما يغفل ملاحظة الفرق بين عملية العمل وعملية خلق القيمة) . ولهذا يقول ،، إن آدم سميت لا يقال من قيمة الخدمات التى تؤديها العوامل الطبيعية والآلات لنا . ولكنه يميز بين طبيعة القيمة التى تضيفها هذه العوامل والآلات إلى السلع ... فكما أنها تعمل مجاناً فإن المساعدة التى تمدنا بها لا تضيف شيئاً إلى القيمة في التبادل ،، (ريكاردو : مصدر سابق ص ٣٣٦ — ٣٣٧) . وهذه الملاحظة من جانب ريكاردو صحيحة من ناحية كونها موجهة ضد ج . ب . سائى الذى يتوهم أن الآلات تؤدى ،، خدمة ،، وهى خلق القيمة التى تكون جانباً من ،، الأرباح ،، .

مغازل الآلة الثانية، وفي الحالة الثالثة على منتج ١٥ نول بخارى، وتكون النتيجة أن جزءاً صغيراً جداً من القيمة ينتقله مثل هذا البلى إلى رطل من الغزل أو ياردة من القماش. وإذا علمنا ميدان أو مجال عمل آلة التشغيل فإن كمية المنتجات تتوقف على السرعة التي تشتغل بها الآلة أى على سرعة دوران المحور أو عدد ضربات المطرقة في الدقيقة. فكثير من هذه المطارق الضخمة تضرب ٧٠ مرة في الدقيقة، وآلة ريدير التي تصنع المغازل وتستخدم لهذا الغرض مطارق بخارية صغيرة تبلغ عدد دقاتها ٧٠٠ في الدقيقة الواحدة. وإذا علمنا المعدل الذي بمقتضاه تنقل الآلات قيمتها إلى المنتج فإن مقدار القيمة المنقول على هذا النحو يتوقف على حجم قيمة الآلات ذاتها (١)، فكما قل ماتحتويه من عمل قل ماتنتقله من قيمة إلى المنتج، وكلما قل ماتنتقله من قيمتها كلما كانت أكثر إنتاجية وكلما اقتربت من أن تشابه قوى الطبيعة في خدماتها. ولكن إنتاج الآلات بالآلات يقلل قيمتها بالنسبة إلى مداها وكفايتها. وإذا قمنا بتحليل مقارن لأثمان السلع التي تنتجها الحرف اليدوية أو الصناعة اليدوية من جهة ولأثمان نفس السلع التي تنتجها الصناعة الميكانيكية من جهة أخرى لوجدنا أنه في الحالة الأخيرة يزداد مقدار ماتنتقله وسائل العمل من قيمة بطريقة نسبية ولكنه يقل بصفة مطلقة، ومعنى هذا أن حجمه المطابق ينقص بينما يزداد حجمه بالنسبة إلى قيمة المنتج العامة كرطل من الغزل مثلاً (٢).

(١) والقارىء الذى أصبح دلي علم بطريقة الرأسمال في النظر إلى الأشياء يدهش بطبيعة الحال إذ لا يجد هنا ذكراً للفاائدة، التي تنقلها الآلة إلى المنتج بمقدار متناسب مع قيمتها التي تحولت إلى رأس مال. ولكن من السهل أن نرى أن الآلة التي لا تستطيع أى تخاف قيمة جديدة أكثر مما يفعل أى عناصر رأس المال الثابت الأخرى، لا يمكن أن تخلق أية قيمة باسم «الفاائدة»، وواضح كذلك أنه حيث نعى هنا باتاج القيمة الفائضة لا يمكننا أن نفترض وجود أى جزء من تلك القيمة تحت اسم «الفاائدة»، وسنوضح في الكتاب الثالث من هذا المؤلف الطريقة الرأسمالية في حساب الأشياء والتي تبدو في مظهرها سخيصة ومتعارضة مع قوانين إنتاج القيمة.

(٢) إن تلك النسبة من القيمة التي تنقلها الآلة تتناقض من الوجهتين المطلقة والنسبية حين أمتدنى الآلة عن الخيل والحيوانات الأخرى التي تستخدم مجرد قوة محركة لا كآلات لتغيير أشكال المادة. ويصح أن أشير إلى أن ديكارت حين عرف الميراث بأنها مجرد آلات إنما فعل ذلك لأنه كان ينظر إليها من وجهة نظر عصر الصناعة اليدوية لا من وجهة نظر العصور الوسطى حين كان الناس ينظرون إلى الحيوانات على أنها مساعدة للإنسان وذلك شايه برأى نون هالفيا مدق كتابه *Restauration der Staatswissenschaften* - وكان ديكارت يتوقع، كما فعل فرنسيس بيكون، حلول الوقت الذي يتغير فيه شكل الإنتاج وتزداد سيطرة الإنسان على الطبيعة، نتيجة تغيير في طرق التفكير، وهذا ظاهر من مؤلفه *Discours de la Methode* حيث نقرأ أنه بفضل الطريقة التي يريد اتباعها في الفلسفة، يمكن إدراك المعرفة التي تكون غاية في النفع للحياة بحيث

وواضح أنه حينما يتكلف إنتاج الآلة نفس القدر من العمل الذي يوفره استعمالها نجد أن المقدار الكلى من العمل اللازم لإنتاج سلعة لا يقل كما لا تزيد إنتاجية العمل . ولكن الفرق بين العمل الذى تتكلفه الآلة والعمل الذى توفره أى درجة إنتاجيتها ، يتوقف على الفرق بين قيمتها وقيمة العدة اليدوية التى حلت الآلة محلها . فطالما أن العمل المبذول فى إنتاج آلة وبالتالي طالما أن مقدار القيمة الذى تنقله الآلة إلى منتجها أقل من القيمة التى يضيفها العامل إلى المنتج بواسطة العدة التى لديه ، فإن هناك دائماً فرقاً فى العمل الذى توفر لصالح الآلة ، وعلى ذلك تقاس إنتاجية الآلة بمدى حلولها محل قوه العمل الإنسانية . ويحددنا مستر بينس أنه لا بد من $\frac{1}{2}$ عامل (١) لكل ٤٥٠ من مغازل آلة البغلة مع الآلات التحضيرية تديرها قوة حصان بخارى واحد ، وكل مغزل ينتج ١٣ أوقية من الغزل فى ١٠ ساعات ، ونتيجة لهذا يغزل عاملان ونصف عامل $\frac{3}{4}$ رطلاً فى الأسبوع . ولتبسيط الأمر نرى أن ٣٦٦ رطلاً من القطن تمتص فى تحويلها إلى غزل ١٥٠ ساعة عمل أى ١٥ يوم طول كل منها ١٠ ساعات ، بينما تمتص نفس الكمية ٢٧٠٠٠ ساعة عمل أى ٢٧٠٠ يوم كل منها ١٠ ساعات وذلك فى حالة ما إذا كان الغزال اليدوى ينتج بواسطة عجلة الغزل ١٣ أوقية فى ٦٠ ساعة (١) وتستطيع آلة

== أنه بدلا من هذه الفلسفة النظرية التى تدرس فى المدارس نجد فلسفة عملية نستطيع عن طريقها أن نعرف قوة وفول النار والماء والهواء والنجوم وكأنه الأشياء المحيطة بنا فضلا عن معرفتنا بخف الحرف التى يمارسها الصناع ، وهذا يصير فى استطاعتنا استخدامها لادراك الغايات التى تناسبها هذه الأشياء ويصبح السادة المسيطرين على الطبيعة ،، وهكذا ،، نساهم فى الوصول بالحياة الإنسانية منزلة الكمال ،، - وفى مقدمة كتاب Discourses upon Trade (١٦٩١) للمير دى تورث يقال لنا أن تطبيق طريقة ديكارت على الاقتصاد السياسى تبدأ فى تحرير ذلك العلم من الخرافات والتمهات القديمة عن النقود والتجارة الخ . ويمكن القول بوجه عام أن الاقتصاديين الأوائل استمدوا فلسفتهم من يكون وهوبز ، أما بعد ذلك فقد أصبح لوك ،، فيلدوف ،، الاقتصاد السياسى بالنسبة إلى انجلترا وفرنسا وإيطاليا .

(١) جاء فى التقرير السنوى الذى أصدرته الغرفة التجارية فى لىسن (أكتوبر ١٨٦٣) إنه قد تم سنة ١٨٦٢ إنتاج ١٣,٠٠٠,٠٠٠ من الصلب الزهر بمصانع كروب للصلب التى تحتوى على ١٦١ فرن ٣٢ آلة بخارية ، ١٤ مطرقة بخارية (تمثل ١٣٣٦ حصاناً بخارياً) ، ٤٠ ورشة ، ٢٠٣ من آلات التحريك ، وحوالى ٢٤٠٠ عامل - وهنا لا نجد عاملين لكل حصان بخارى . أما عن الآلات البخارية البالغ عددها ٣٢ بمصانع كروب فملينا أن نذكر أن هذا الرقم يمثل العدد الكلى من الآلات البخارية فى منشئتها كلها .

(١) بقدر Babbage أن الغزل وحده تقريباً (بمجاره) يضيف ١١٥ ٪ إلى قيمة القطن . وفى نفس التاريخ (١٨٣٢) بلغت النيمة الكلية التى أضافتها الآلات -والعمل إلى القطن فى صناعة الغزل الرفيع حوالى ٣٣ ٪ . من قيمة المادة الخام (On the Economy of Machinery من ٢١٤) .

واحدة بمساعدة رجل أو ولد واحد أن تطيع من البقعة بأربعة ألوان مقداراً في الساعة يساوى . ما كان يطبعه من قبل ٢٠٠ رجل^(١) . وقبل اختراع آلة هويتنى للغزل سنة ١٧٥٣ كان فصل رطل من القطن عن البذور يتطلب عمل يوم في المتوسط ، ولكن بفضل هذه الآلة تستطيع زنجية أن تنظف ١٠٠ رطل من القطن يومياً ، ثم زادت كفاية عملية الحليج بعد ذلك . لقد كان إنتاج رطل من القطن الشعير يتكلف ٥٠ سنتاً فأصبح يباع الآن بعشر سنتات ويدرج ربحاً أكبر (أى ينطوى على مقدار أكبر من العمل الذى يؤدي بدون مقابل) . وفى الهند يتم الحليج بأداة يقال لها churce ونصفها آلة والنصف الأخر عدة يدوية ، ويستطيع بها رجل واحد وامرأة واحدة تنظيف ٢٨ رطلاً فى اليوم . ومنذ سنوات قلنا اختراع الدكتور فوربس « شورك » جديدة يستطيع بها رجل وطفل تنظيف ٢٥٠ رطلاً . وإذا استخدمت الثيران أو القوة البخارية أو قوة الماء لإدارة هذه الآلة لاستطاعت ست عشرة منها تجرها الثيران أن تؤدي فى اليوم عملاً كان يقوم به من قبل ٧٥٠ شخصاً^(٢) . والمحراث البخارى الذى يتكلف ٢ بنسات فى الساعة يقوم بعمل ٦٦ رحلاً يتكلفون ١٥ شلن فى الساعة ، وإنى أعود إلى هذا المثال لىكى أوضح لبساً فى الأمر . إن الشلنات الخمس عشرة أبعد من أن تكون تعبيراً بالتقود عن جميع العمل الذى يقوم به ٦٦ رجلاً فى الساعة . فإذا كانت نسبة العمل الفائض إلى العمل الضرورى ٣٠٠/ . لا تخرج هؤلاء فى ساعة واحدة قيمة قدرها ٣٠ شلناً مع أن معادل أجورهم أى ١٥ شلناً يمثل عمل ٣٣ ساعة فقط . لنفرض أن آلة تتكلف مقدار الأجور السنوية التى يتقاضاها ١٥٠ عاملاً تحمل محلهم أى ٢٠٠٠ جنيه مثلاً فإن هذا المبلغ ليس التعبير بالتقود عن عمل هؤلاء العمال المائة والخمسين الذى يضيفونه إلى الشئ الذى يتناولونه بعمالهم . إن هذا المبلغ يعبر فقط عن ذلك الجزء من عمل السنة وهو الجزء الذى اشتغلوا خلاله لأنفسهم وتقاضوا عنه أجوراً . ومن جهة أخرى فالقيمة النقدية الآلة وهى ٣٠٠٠ جنيه تعبر عن كمية العمل المبذولة فى إنتاج الآلة بغض النظر عن النسب التى تمثل كلا من أجور العمال والعمل الفائض الذى يستحوذ عليه الرأسماليون . ونتيجة لذلك فبرغم أن الآلة تتكلف نفس المقدار من قوة العمل المتجسم فيها أقل بكثير دائماً من مبلغ العمل الحى الذى تحمل محله^(٣) .

(١) تؤدي الطباعة بالآلات إلى التوفير فى مواد الصباغة .

(٢) A paper read by Dr . Watson, reporter on products to the government of India, before the Society of Arts, April 21, 1860 .

(٣) هذه العوامل العماء (الآلات) ينتجها عمل أقل بكثير من ذلك الذى يحمل محله ، حتى ولو كانت لها نفس القيمة النقدية ، (ريكاردو ص ٤٠) .

إذا نظرنا إلى الآلات على أنها وسيلة لا غير لترخيص المنتج لكان حد استعمالها أن إنتاجها يتكلف أقل من العمل الذي يحل استخدامها محله وهذا التحديد أضيق فيما يخص رأس المال. وبما أن رأس المال لا يدفع ثمن العمل المبذول وإنما يدفع قيمة قوة العمل فإن فائدة الآلات بالنسبة لرأس المال يحد منها الفرق بين قيمة الآلة وقيمة قوة العمل التي تحل الآلة محلها. وبما أن تقسيم يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض يتباين في البلاد المختلفة، بل إنه يختلف في البلد الواحد في فترات مختلفة أو يختلف أثناء الفترة الواحدة في فروع مختلفة من الصناعة، وبما أن الأجور الحقيقية التي يتناولها العامل قد تكون أحياناً دون قيمة قوته على العمل أو أعلى من هذه القيمة - تبع ذلك أن الفرق بين ثمن الآلات و ثمن قوة العمل التي تحل الآلات محلها قد يتفاوت إلى حد كبير برغم ثبات الفرق بين كمية العمل اللازم لإنتاج الآلة وبين كمية العمل المكلية التي تحل الآلات محلها^(١). إلا أن الفرق الأول هو الذى نفقه إنتاج السلعة في نظر الرأسمالى والذى يؤثر في أعماله عن طريق ضغط المنافسة. وهذا هو السبب الذى من أجله اليوم يحدث أحياناً اختراع آلات لا تستعمل إلا في أمريكا الشمالية كما كنا في القرن السادس عشر يصنعون آلات في ألمانيا لا يمكن استعمالها إلا في هولنده، وكما حدث من أن اختراعات فرنسية كثيرة في القرن الثامن عشر لم تستعمل إلا في إنجلترا وحدها. حينما تستخدم الآلات في البلاد الأقدم عهداً في بعض فروع الصناعة فإنها تخلق فائضاً من العمل في فروع أخرى بحيث أنه في الأخيرة تهبط الأجور دون قيمة قوة العمل الأمر الذى يعوق استخدام الآلات ويجعله مستحيلاً من وجهة نظر رأس المال (الذى لا يتأتى ربحه من إنقاص العمل المستخدم وإنما من إنقاص العمل الذى يدفع عنه أجر). وفي السنوات الأخيرة تناقص استخدام عمل الأطفال في بعض فروع الصناعة الصوفية بإنجلترا، بل وانتهى تماماً في حالات متفرقة. فما السبب في هذا؟ السبب أن قوانين المصانع تتطلب استعمال نوبتين من الأطفال تعمل أولاهما ٨ ساعات، وثانيتهما ٤ ساعات أو تتطلب تشغيل كل منهما ساعات ولكن الوالدين يرفضون أن يبيعوا أطفالهم ممن يعملون نصف الوقت بأقل مما يدفع لمن يشتغلون الوقت الكامل، ولهذا السبب حلت الآلات محل الأولين^(٢). وقبل تحريم استخدام عمل

(١) لهذا يكون مجال استخدام الآلات في المجتمع الماعى مختلفاً جداً عنه في المجتمع البورجوازي.

(٢) يحتفظ الذين يستخدمون العمل بنوعين أو مجموعتين من الأطفال من دون الثالثة عشرة... والواقع نجد طائفة من رجال الصناعة وهم أصحاب صناعة غزل الصوف نادراً ما يستخدمون الآن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثالثة عشرة، وبمعنى آخر الذين يشتغلون نصف الوقت. وقد أدخل هؤلاء الآلات جديدة متحسنة من مختلف الأنواع تعمل تماماً محل الأطفال (دون ١٣)، وسأذكر عملية واحدة للدلالة على هذا النقص في عدد الأطفال =

النساء والأطفال عن هم دون العاشرة من أعمارهم في المناجم لم ير الرأسماليون ما يتنافى مع الآداب العامة في استخدام النساء والفتيات العاريات وإلى جانب الرجال أحياناً ، بل وجدوا هذا الأمر في صالحهم المالى ولم يقلعوا عنه ويلجأوا إلى الآلات إلا بعد صدور هذا التحريم. لقد اخترع الأمريكيون آلة لقطع الحجر ولكن الانجليز لا يستعملونها لأن ذلك ، والتعس،^(١) الذى يقطع الحجر بيده يتقاضى أجراً على نسبة صغيرة من عمله بحيث أن الآلات تزيد من تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى الرأسمالى^(٢) . ولا يزال القوم في إنجلترا يستخدمون النساء أحياناً في جر القوارب التى تسير في القنوات^(٣) . ذلك لأنهم يدركون فعلاً مقدار العمل اللازم لإنتاج الخيل والآلات بينما نفقة الإبقاء على النساء في صفوف الجانب الفائض من السكان ضئيلة جداً . وهكذا لا نجد في بلد آخر خلاف إنجلترا مثل هذا التبريد لقوة عضلات الإنسان مع أن هذه البلاد موطن الآلات .

(٣) النتائج الأولية للصناعة الآلية بالنسبة إلى العامل

أوضحنا أن الانقلاب في أدوات العمل كان نقطة الابتداء في الصناعة الكبيرة . وأن هذه الأدوات أصابها أعظم انقلاب فعال في ظل نظام الصناعة الآلية . وقبل أن نبحث كيفية اندماج المادة الانسانية في هذا الجهاز الموضوعى يحسن بنا أن ندرس بعض ما ترتب على الانقلاب المذكور من آثار بالنسبة إلى العامل .

— استحوذ رأس المال على قوة عمل اضافية .

استخدام النساء والأطفال

بقدر ما تقضى الآلات على الحاجة إلى بذل مقدار كبير من القوة العضلية فإنها تصير وسيلة لاستخدام العمال من ذوى القوة الجثمانية الضئيلة نسبيًا ومن لم يكتمل نموهم الجثامى

== وفيها ترتب على إضافة جهاز يقال له Piecing-machine إلى الآلات الموجودة يمكن الآن لشخص (تزيد عمره عن الثلاثة عشرة) أن يقوم بعمل ٦ أو ٤ من الذين يشتغلون نفس الوقت ... وقد شجع نظام

نصف الوقت اختراع Piecing machine ، تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٨ .

(١) كلمة "تعس" ، تستعمل في قاموس الاقتصاد السياسى الانجليزى للدلالة على العامل الزراعى !

(٢) " يمكن أحياناً ألا تستعمل الآلات حتى يرتفع العمل " ، (ويقصد بالعمل الأجور) - ريكاردو

(مصدر سابق ص ٥٧٩) .

(٣) تقرير مؤتمر العلوم الاجتماعية بأدنبرة ، أكتوبر ١٨٦٣ .

ولهذا كان عمل النساء والأطفال الفصل الأول في كتاب الاستغلال الرأسمالي للآلات ! هذا البديل القوي عن العمل والعمال سرعان ما تحول إلى أداة لزيادة عدد العمال الأجراء عن طريق استخدام كافة أفراد أسرة العامل بدون تمييز من حيث الجنس والسن ، واغتصب العمل الشاق من أجل الرأسمالي الوقت المعد للعب الأطفال وللرأفة كي تؤدي وظائفها المنزلية وورقتها الفراغ في البيت (١) .

كانت قيمة قوة العمل يعينها وقت العمل الذي يلزم للبقاء على الأسرة العاملة لا الذي يلزم للمحافظة على العامل البالغ . وإذا تلقى الآلات بأفراد أسرة العامل في سوق العمل فانها توزع قيمة قوة عمل الرجل عليهم وبذا تهبط بقيمتها . قد يكلف شراء قوة عمل أسرة من أربعة أفراد أكثر مما كان يتكلفه قبلاً شراء قوة عمل رب الأسرة . ولكن المشتري يشتري أربعة أيام عمل بدلا من يوم واحد فيهبط الثمن بنسبة مبلغ زيادة فائض عمل الأربعة على فائض عمل الفرد الواحد . وعلى ذلك فلن تتمكن الأسرة من الحياة يتعين عليها لا أن تعمل لحسب بل وأن تقدم العمل الفائض لرأس المال . هكذا نرى أن الآلات إذ تزيد من مقدار المادة البشرية وهي المجال الأساسي للاستغلال الرأسمالي (٢) ، فانها تعمل في الوقت نفسه على زيادة درجة هذا الاستغلال .

(١) أثناء الأزمة النفطية التي سبقتها الحرب الأهلية الأمريكية بعثت الحكومة البريطانية بالدكتور ادورد سميت إلى لا نكشير وشيشير وغيرهما للبحث في الحالة الصحية لعمال مناعة القطن ، وقد رفع تقريره الذي أشار فيه إلى أنه من الوجهة الصحية وبعض النظر عن إبعاد العمال عن جو المصنع ، كان للازمة مزايا عدة فقد توافر للامهات الوقت لأرضاع أطفالهن بدل تسميم هؤلاء البؤساء بأعضائهم Godfrey's Cordial ، وتوافر لهم الوقت لتعلم الطهي وإن كان تعلم هذا الفن جاء في وقت لم يجد فيه ما يؤكل وهو الأمر الذي يؤسف له ولكن التمرير أوضح كيف أن رغبة رأس المال في الامتداد الذاتي جعلته يضم إلى سلطانه العمل الذي كان من الواجب تخصيصه للبيت والأسرة . وقد كان للازمة ميزة أخرى إذ تعلم بنات العمال الحياة في مدارس خاصة . وهكذا كان لا بد من ثورة أمريكية وأزمة عالمية كي يتسنى لبنات الطبقة العاملة اللاتي يعنن الغزل للعالم كله أن يتعلمن كيف يمكن الملابس . (٢) ترتب على استخدام النساء بدل الرجال والأطفال مكان البالغين حدوث زيادة كبيرة في عدد العمال . فقد حلت بنات ثلاث يتراوح أعمارهن الواحدة منهن بين ٦ ، ٨ سنوات محل رجل بالغ . أجره بين ١٨ ، ٤٥ شلناً في الأسبوع Thomas De Quincey, The Logic of Political Economy. London, 1845, note to p. 147. وإذا من غير الممكن الاستغناء عن بعض وظائف الأم تماماً كترية الأطفال وإرضاعهم تعين إيجاد وسائل تحمل على هذه الوظائف إلى حد ما ، وكذلك تعين الحصول على العمل اللازم للأسرة من حيث الحياة وإصلاح الملابس عن —

وحتى من وجهة الشكل غالباً ما يشبه الطلب على عمل الأطفال الطلب على العبيد السود كما تعبر عنه إعلانات الصحف الأمريكية . ومن الأمثلة لذلك ما يقوله أحد مفتشى المصانع الانجليز : استرعى نظرى إعلان فى صحيفة محلية بمدينة من أهم المدن الصناعية فى منطقة على وفيما يلى صورة من هذا الإعلان (مطلوب ١٢ - ٢٠ من الأحداث ممن لا يبدو عليهم أنهم دون الثالثة عشرة من العمر - الأجر الأسبوعى ٤ شلنات - تقدم الطلبات الخ) (١) والعبارة التى وضعنا تحتها خطأ تشير إلى حقيقة كون قانون المصانع يتص على عدم اشتغال من هم دون الثالثة عشرة من أعمارهم سوى ست ساعات فى اليوم . ولما كان الطبيب المختص هو الذى يحدد سن الطفل لهذا يطلب صاحب المصنع أحداثاً يبدو عليهم أنهم يزيدون عن الثالثة عشرة من العمر . وقد لوحظ فى الإحصائيات الانجليزية عن العقدين الأخيرين هبوط مفاجئ يدعو إلى الدهشة فى عدد الأطفال ممن هم دون الثالثة عشرة ، ويقول مفتشو المصانع إن هذه الظاهرة راجعة إلى الأطباء المختصين الذين لا يقدررون أعمار الأحداث على حقيقتها وذلك رغبة منهم فى مساعدة أصحاب الأعمال وموافقة رغبات الوالدين . وفى حى بتال جرين السوء السمعة بلندن يعقد سوق فى صباح أيام الإثنين حيث يتقدم أطفال من كلا الجنسين ومن سن التاسعة فما فوق يعرضون أنفسهم للايجار لدى أصحاب صناعة الحرير فى لندن . د والأجر المعتاد شلن وثمانى بنسات فى الأسبوع (وهذا نصيب الوالدين) وبسان لنفسى وللشأى . ويسرى العقد لمدة أسبوع .

إن المنظر الذى نشاهده فى هذه السوق واللغة التى تسمعها هناك مما يدعو إلى الحنجل تماماً (٢) . ولا يزال يحدث فى انجلترا أن تأخذ النساء الأطفال من بيت العمل ويؤجرونهم مقابل شلنين وست بنسات فى الأسبوع (٣) . وبرغم التشريع لا يزال بانجلترا ألفا ولد على

طريق شراء السلع الجاهزة . ونتيجة لهذا يتضمن خفض المجهود فى العمل المنزلى زيادة فى إنفاق النقود ، وبذلك تزيد نفقات إلتاج أسرة العامل حتى توازن الدخل التزايد . وفضلا عن هذا يصبح من المستحيل الاقتصاد والقصد فى استخدام غذاء الأسرة وإعداده . هذه المسائل التى يخفياها الاقتصاد السياسى الرسمى عن الأنظار تجد أطله وائرة عليها فى تقارير مفتشى المصانع ولجنة تفنيل الأطفال ، وأهم من ذلك فى التقارير عن الصحة العامة .

(١) A. Redgrave, in Reports of Inspectors of Factories, October 31 1858, p. p. 40 - 41

(٢) Children's Employment Commission, Fifth Report, London, 1866, p. 81 note 31

(٣) Ibid, Third Report, London, 1864, p. 53, note 15.

الأقل باعهم والدوهم كي يقوموا بمهمة آلات حية لكنس المداخن وذلك برغم توافر العدد التي تقوم مقام هؤلاء العمال الأحياء^(١). لقد أحدثت الآلات ثورة في العلاقات القانونية بين شاري قوة العمل وبائعها . وهي الثورة التي بسببها فقدت العمالة كلها حتى مظهر التعاقد بين أفراد أحرار ، وقد اتخذ البرلمان الإنجليزي من هذا التغيير ذريعة يبرر بها تدخل الدولة في نظام المصانع . وحينما يحدد التشريع عمل الأطفال بست ساعات في صناعة ما لم ينفذ فيها هذا القيد من قبل ؛ ترتفع أصوات أرباب المصانع بالشكوى ويعلنون أن بعض الوالدين يسحبون أطفالهم من الصناعة الخاضعة للتنظيم حتى يبيعوهم حيثما تسود « حرية العمل » ويقصد بهذا الأماكن التي يرغم فيها أطفال لما يبلغوا الثالثة عشرة من أعمارهم على أداء العمل كما يفعل البالغون وبذلك يحصلون على أجر أفضل . ولكن لما كان رأس المال كالعادة التي تستخدم في التسوية بمعنى أنه يعتبر من حقوقه الطبيعية أن توجد المساواة في حالات استغلال العمل ، لهذا يصبح تقييد عمل الأطفال في فروع من الصناعة سبباً في تعميم نفس الشيء في الفروع الأخرى .

سبق أن ذكرنا الانحطاط الجثمانى الذى يصيب الأطفال وصغار السن والعاملات وهو الانحطاط الناجم من استخدام الآلات أولاً بصفة مباشرة في المصانع التي تقوم لممارسة الإنتاج بالآلات ، وثانياً بطريقة غير مباشرة في كل فرع من فروع الصناعة يخضع للاستغلال من جانب رأس المال . ويكفى الآن أن نشير هنا إلى نقطة واحدة وهي ارتفاع نسبة الوفيات بين صغار أطفال الطبقة العاملة بدرجة مخيفة . ففي إنجلترا ١٦ من مراكز التسجيل حيث نسبة الوفيات بين الأطفال الذين في السنة الأولى من العمر لا تزيد عن ٩٠٠٠ سنوياً في كل ١٠٠٠٠٠ (وهي ٧٠٤٧ فقط في جهة واحدة) ، وفي ٢٤ جهة النسبة أكثر من ١٠٠٠٠٠ ولكنها دون ١١٠٠٠٠ ! وفي ٣٩ جهة بين ١١٠٠٠٠ ، ١٢٠٠٠٠ ، وفي ٤٨ جهة بين ١٢٠٠٠٠ ١٣٠٠٠٠ ، وفي ٢ جهة أكثر من ٢٠٠٠٠٠ ، وفي ٢٥ جهة أكثر من ٢١٠٠٠٠ ؛ وفي ١٧ جهة أكثر من ٢٢٠٠٠٠ ، وفي ١١ جهة أكثر من ٢٣٠٠٠٠ ، كما تزيد النسبة عن ٢٤٠٠٠٠ في هوولفرهمبتن وآشتن لين وبرستن ، وأكثر من ٢٥٠٠٠٠ في نوتنام وستكبورت وبرادفورد ؛ ٢٦٠٠٠٠ في وسبتش ، ٢٦٠١٢٥ في منشستر^(٢) . وجماء في تحقيق طبي رسمى أجرى سنة ١٨٦١ أنه إذا أسقطنا من حسابنا الأحوال المحلية فان ارتفاع نسبة الوفيات

Children's Employment Commission, Fifth Report, p. 22 note 137. (١)

Sixth Report on Public Health, London 1864, p. 34.

(٢)

يرجع في الأغلب إلى تشغيل النساء وبعيداً عن بيوتهن مما يترتب عليه إهمال الأطفال وسوء تربيتهم ، كما يعزى كذلك إلى عدم ملائمة الغذاء ونقصه وإعطاء المخدرات الخ. وإلى ضعف في العاطفة يدفع الأمهات أحياناً إلى تجويع أطفالهن بل وتسميمهم^(١) . ومن جهة أخرى تجد نسبة الوفيات منخفضة جداً في الجهات الزراعية حيث استخدام النساء في أدنى حد^(٢) ، وقد دل تحقيق جرى سنة ١٨٦١ على أمر لم يتوقعه أحد ذلك أنه في بعض الجهات الزراعية البحتة المجاورة لبحر الشمال كانت نسبة الوفيات بين الأطفال الذين لم يتجاوزوا السنة الأولى من أعمارهم مساوية لمثيلاتها في أسوأ المناطق التي تقوم فيها المصانع . إزاء هذا أرسلت الحكومة الدكتور جوليان هنتر لإجراء تحقيق في تلك الجهة يتضمنه التقرير السادس عن الصحة العامة^(٣) ، وكان المظنون حتى ذلك العهد أن هذه الظاهرة راجعة إلى الملاريا وغيرها من الأمراض التي تتميز بها الجهات المنخفضة والتي تكثر بها المستنقعات ، ولكن أظهر التحقيق العكس إذ اتضح أن السبب الذي قضى على الملاريا وهو تحويل الأراضي التي كانت مستنقعات في الشتاء ومراعى جافة في الصيف إلى أراض لزراعة القمح ، كان في الحقيقة السبب في ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال إلى هذه الدرجة غير العادية^(٤) . وقد أجمع على هذا الرأي الأطباء المحليون الذين سألهم الدكتور هنتر . لقد سبب الانقلاب في أسلوب الزراعة إدخال النظام الصناعي ، وكانت النساء المتزوجات اللاتي يعملن في جماعات مع الأولاد والبنات يؤجرن للفلاح عن طريق رجل يقال له « المتعهد » إذ يتعاقد عن جماعة بأسرها . وأحياناً تسافر هذه الجماعات إلى أماكن تبعد أميالاً عن القرية التي يقطنها ، وإنك لتلقاهم صباحاً ومساءً وقد ارتدين ملابس قصيرة مع البلاطى والأحذية وأحياناً السراويل وتبدو عليهم القوة والصحة بشكل مدهش ولكن تبدو عليهن تلك الروح المعتادة من فساد الخلق وعدم الاهتمام بالآثار الخطيرة التي يجلبها جهنم لهذه الحياة العاملة المشغلة على الأطفال البؤساء

(١) إن تحقيق سنة ١٨٦١ « أظهر أنه بينما في الظروف التي سبق وصفها يهلك الأطفال الصغار بسبب الإهمال وسوء التربية المترتبين على الأعمال التي تقوم بها أمهاتهم ، فإن الأمهات يصعبن إلى حد مؤلم وقد فقدن طبيعتن إزاء نسلهن ، فلا يعبأن كثيراً بموتهم وأحياناً ... يلجأون إلى أساليب مباشرة لتحقيقه » ، - التقرير السادس عن الصحة العامة (لندن ١٨٦٤) -

(٢) شرحه ص ٤٥٤

(٣) Reports by Dr. Henry Julian Hunter on the Excessive Mortality of Infants in Some Rural Districts of England. p.p. 454-463,

(٤) التقرير السادس عن الصحة العامة (لندن ١٨٦٤) ص ٣٥ ، ٤٥٥ - ٤٥٦ -

الذين يتألمون ويذوون في البيت ، (١) فها تظهر كافة الظواهر التي تتميز بها مناطق المصانع مع فارق واحد وهو أن وأد الأطفال سراً أكثر حدوثاً وعادة إعطاء الأطفال جرعات من المخدر أوسع انتشاراً (٢) . وقد كتب الدكتور سيمون الموظف الطبي بالمجلس الخصوص والمشرى على تحرير التقارير عن الصحة العامة ، يقول : لعل ما أعلمه عن هذه الشرور يسبرر الشك (العميق) الذي أنظر به إلى التوسع في استخدام النساء البالغات في الصناعة (شرحه ص ٣٧) وقال مفتش المصانع المستر بيكر في تقرير له : « إنه ليسكون لمن سعادة المناطق الصناعية في إنجلترا حقاً لو حرم علي أية امرأة متزوجة لها أسرة العمل في أى مصنع من مصانع المنسوجات » (تقارير ٣١-١٠-١٨٦٢ ص ٢٩- كان بيكر في وقت ما طبيباً) .

وإذ أسهب إنجلز وغيره من الكتاب في وصف الانحطاط الخلقي الناجم من استغلال النساء والأطفال فاني أكتفي بالإشارة العابرة . أما عن الجذب الفكري الذي ينجم بطريقة غير طبيعية من تحويل مخلوقات آدمية غير ناضجة إلى آلات تصنع فائض القيمة (وهذا الجذب حالة متميزة بوضوح عن الجهل الطبيعي الذي يجعل الذهن فارغاً دون أن يقضى على خصبه الطبيعي ومقدرته على النمو) - أقول إن هذا الجذب أرغم البرلمان البريطاني في النهاية على أن يصبر على مصاحبة التعليم الأولى لاستخدام الأطفال دون سن ١٤ ، والاتاجي ، وذلك في فروع الصناعات الخاضعة لقوانين المصانع . وإن روح الاستغلال الرأسمالي لتلمع واضحة في الطريقة المضحكة التي صيغت بها ما تعرف في قوانين المصانع باسم مواد التعليم ، وذلك لعدم وجود نظام إداري فأصبح هذا التعليم الإجباري وهماً ، وهذه الروح تدل عليها معارضة أصحاب المصانع للواد هذه وكذلك الحيل التي يعمدون إليها للتهرب في القانون . ويقع اللوم في هذا على السلطة التشريعية وحدها لإصدارها هذا القانون الخادع المطاط الذي بينما ينص على تعليم الأطفال الذين يشتغلون بالمصانع لا يتضمن أى نص يضمن تحقيق هذا الهدف اللهم

Reports by Dr. Henry Julian Hunter on the Excessive Mortality (١) of Infants in some Rural Districts of England. p. 456,

(٢) هناك زيادة مطردة بين العمال والعمالات في استهلاك الأفيون ، والحال لا يختلف في المناطق الزراعية عنه في الجهات الصناعية وذلك في نفس البلد الواحد . « إن توسيع نطاق بيع الأفيون ... هو الهدف العظيم الذي يرى إليه بعض تجار الخطة النخطين ، وهذه المادة تعتبر في نظر بائمي العقاقير في المقدمة بنسبة غيرها ، ، (شرحه ص ٤٥٩) . والأطفال الذين تمودوا على تناول جرعات من هذه المادة ، تضاعلت أجسامهم حيث كبروا وصاروا رجالاً ، أو أصبحوا أشبه بالقرود ، ، (شرحه ص ٤٦٠) — هكذا نرى كيف انتفعت الهند والصين من إنجلترا .

إلا بالقول بأن الأطفال يوضعون في أيام معينة من كل أسبوع ولساعات معينة (قدرها ثلاث) في اليوم داخل مكان يقال له مدرسة وأن على رب العمل أن يتسلم كل أسبوع شهادة موقعا عليها من المدرس أو المدرسة بمن يتولون هذا الأمر^(١) . وكثيراً ما حدث قبل صدور قانون المصانع المعدل سنة ١٨٤٤ أن وقع المعلمون والمعلمات على شهادة الانتظام في الدراسة برسم علامة الصليب لأنهم كانوا يجهلون القراءة أنفسهم . وحدث مرة أن زرت مكاناً يقال له مدرسة ويمنح شهادات تدل على انتظام الأطفال وقد راعني جهل المعلم فقلت له : اسمح لي ياسيدي أن أسأل إن كنت تعرف القراءة ؟ فأجاب : إلى حد ما ! ولكي يبرر حقه في منح مثل هذه الشهادات أضاف قائلاً : وعلى أي حال فاني خير من تلاميذي . ولما كان قانون سنة ١٨٤٤ في صدد الاعداد لم يفت المفتشين أن يبينوا الحالة المخجلة للمدارس والتي كانوا مضطرين إلى الموافقة على شهاداتها التي تمنحها طبقاً للقانون ، وقد عمدوا منذ صدور القانون على أن يحتموا أن يكتب المعلم الأرقام واسمه ولقبه بخط يده^(٢) . ويذكر سيرجون كسكيد مفتش المصانع باسكتلنده بعض تجارب ممثلة عرضت له وكانت المسز آن كيلين صاحبة أول مدرسة توجهنا لزيارتها . وحين طلبت منها هجاء اسمها أسرعت بذلك فأخطأت إذ بدأت اسمها بالحرف C بدلا من K ثم صححت خطأها في الحال قائلة إن اسمها يبدأ بالحرف التالي . ولما ألقيت نظرة على توقيعها في الشهادات لاحظت أنها تهجى اسمها بطرق مختلفة ، بينما لم يدع خطها موضعاً للشك في عدم صلاحيتها للتدريس . وقد اعترفت بنفسها أنها لا تستطيع استعمال السجل ... وفي مدرسة ثانية رأيت غرفة الدراسة ١٥ قدم في الطول ، ١٠ أقدام في العرض ، وتضم ٧٥ طفلا ينطقون بشيء لا يمكن فهمه^(٣) ثم قال بعد ذلك : ولا يقتصر الأمر على هذه الأماكن التعسة حيث يمنح للأطفال شهادات بالحضور بينما لم يحصلوا على تعليم له قيمته ، بل إن المدارس التي يتوافر فيها مدرس كسوف تتحد عوامل تجعل عمله غير ذي نفع ومن ذلك ازدحام الأطفال من كافة الأعمار إذ تبدأ أعمارهم من الثالثة ، كما يرجع الأمر كذلك إلى معاسة الحياة التي يحياها هذا المعلم إذ اعتماده على البنسات التي يحصل عليها من أكبر عدد من الأطفال يستطيع زجهم في هذا الفراغ . يضاف إلى هذا قلة الأثاث ونقص

Leonard Horner, Reports of Inspectors of Factories, June 30 (١): 1857, p. 17.

Ibid, October 31, 1855, p. p. 18 - 19

(٢)

Sir John Kincaid, Reports of Inspectors of Factories, October 31, 1858, p. p. 31—32.

(٣)

الكتب والمواد الضرورية للتدريس ، والآثر السيء من هذا الجو الخائق الصاحب . لقد زرت مدارس كثيرة حيث رأيت صفوفاً من الأطفال لا يعملون شيئاً مطلقاً وهذا ما تسميه الشهادة المدرسية حضوراً وتحديث البيانات الإحصائية عن هؤلاء الأطفال بأنهم متعلمون^(١) ويذل أصحاب المصانع في اسكتلنده قصارى جهدهم كي يستغنوا عن خدمات الأطفال الذين يتعين توجيههم إلى المدرسة » ولا يحتاج الأمر إلى حجج أخرى كي تثبت أن عدم ميل أصحاب المصانع للقانون يحرم الأطفال من كلا العمل والتعليم الذي ينص عليه قانون المصانع^(٢) . وتبدو المسألة في صورة محزنة أليمة مزعجة في المصانع التي تقوم بطبع المنسوجات القطنية وغيرها ، وهذه المصانع تخضع لقانون مصانع خاص ينص على ما يأتي : يجب قبل التحاق كل طفل بعمل طبع أن يكون قد حضر المدرسة ٣ يوماً على الأقل وما لا يقل عن ١٥٠ ساعة وذلك خلال الشهور الست السابقة لأول يوم يتسلم فيه العمل ، وفي خلال فترة العمل بمحال الطبع يجب عليه أن يتوجه إلى المدرسة مدى ٣٠ يوماً و ١٥٠ ساعة خلال كل فترة تالية طولها ستة أشهر يكون التوجه إلى المدرسة فيما بين ٨ صباحاً ، ٦ مساءً : أى دراسة تقل عن ساعتين ونصف الساعة أو تزيد عن ٥ ساعات في اليوم الواحد لن تحسب من بين الساعات الخمسين والمائة . في الأحوال العادية يحضر الطفل إلى المدرسة في الصباح وبعد الظهر مدى ٣٠ يوماً في كل منها ٥ ساعات يومياً ، فإذا انقضت المدة بعد إتمام الساعات الخمسين والمائة فانهم يعودون إلى عملهم حيث يبقون إلى انقضاء الشهور الست حيث تبدأ دورة ثانية من التوجه إلى المدرسة ويلازمون الدرس حتى يدركوا المطلوب . . . وكثير من الأطفال ممن حضروا عدد الساعات المطلوب ، حين يعودون إلى المدرسة بعد انقضاء ستة شهور في العمل يكونون في نفس الحالة التي كانوا عليها لما التحقوا بالمدارس كأولاد بمصانع الطبع أى أنهم فقدوا ما تعلموه في الفترة الأولى التي التحقوا خلالها بالمدرسة . . . وفي مصانع طباعة أخرى تتوقف مواظبة الأطفال في المدرسة على مطالب العمل في المؤسسة ، يتكون عدد الساعات المطلوب كل ستة شهور بواسطة دورات كل منها ما بين ٣ ، ٥ ساعات في وقت واحد وقد تمتد مدى الشهور الست كلها . . . فثلاً قد يذهب الطفل إلى المدرسة في أحد الأيام من ٨ إلى ١١ صباحاً وفي يوم آخر من ١ إلى ٤ مساءً ، وقد لا يذهب الطفل إلى المدرسة ثانية مدى أيام عدة بعدها يحضر فيما بين الثالثة والسادسة مساءً . ثم يواظب على الحضور مدى ٣ أو ٤

(١) Leonard Horner, Reports etc. October 31, 1857, p.p. 17—18

(٢) Sir, John Kincaid, etc. October 31, 1856, p. 66.

أيام أو أسبوع ، ثم لا يتوجه إلى المدرسة ثلاثة أسابيع أو شهراً ، وبعد ذلك في الأيام وأثناء الساعات التي يراها صاحب العمل ملائمة ، وهكذا يتأرجح الطفل بين العمل والمدرسة حتى يتم الساعات الخمسين والمائة ، (١) .

وإذا تمكنت الآلات من استخدام نسبة ساحقة من النساء والأطفال فإنها استطاعت أخيراً أن تحطم المقاومة التي واجه بها العمال الذكور خلال عهد المصانع اليدوية لا ستبدال رأس المال (٢) .

ب — إطالة يوم العمل

برغم أن الآلات أقوى وسيلة لزيادة إنتاجية العمل في الصناعات التي تبدأ بفرض سلطانها عليها تصبح في أيدي رأس المال أقوى أداة لإطالة يوم العمل أكثر من حدوده التي تفرضها الطبيعة . ويرجع هذا إلى أنها من جهة تخلق أحوالاً جديدة تسمح لرأس المال أن يرخي العنان الكامل لما له من ميول لا تتغير في هذا الاتجاه ، كما أنها من جهة أخرى تهيئ دوافع جديدة تزيد من نهمة في استغلال عمل الغير .

ونلاحظ أولاً في الآلات أن حركات أدوات العمل تكتسب حياة مستقلة خاصة بها تقف إزاء حياة العامل . إن الآلات نوع من حركة دائمة صناعية قد تظل تعمل بدون توقف إن

A. Redgrave, Reports of Inspectors of Factories, October (١)

42—41, p. 1857, 31 — وفي الصناعات التي نفذ فيها قانون المصانع الأصلي (لا القانون المخار إليه في النص والمتعلق بمصانع الطبخ) أمكن التغلب إلى حد ما على العقبات التي كانت قائمة في سبل تنفيذ المواد الخاصة بالتعليم . وفي الصناعات غير الخاضعة للقانون لا تزال السيادة لوجهة نظر المستر J. Geddes أحد أصحاب مصانع الإبراج ، وقد قال للمستر هوايت أحد أعضاء لجنة التحقيق ، ، يدولى أن الخطر الأكبر من التعليم والذي تمتع به جانب من الطبقة العاملة خلال السنوات القلائل الماضية شر ، وهو خطير الأثر إذ يجعلهم مستقلين ، ، لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الرابع ، لندن ١٨٦٥ ص ٢٥٨ .

(٢) حدثني المستر E أحد رجال الصناعة أنه استخدم الآلات فقط لتشغيل الآتوال البخارية . . . وهو يؤثر في المتزوجات وبخاصة أولئك اللائي لهن أسرات تعتمد عليهن ليعملن ، فهؤلاء على قدر كاف من الانقباض والمرورة أكثر من غير المتزوجات ، ومن مضطرات إلى بذل أقصى ما لديهن من جهد عسى يحملن على ضروريات . وهكذا يساء تحويل فضائل المرأة إلى مافيه إبداءها ، وهكذا نجد أن كل ما في طبيعتها من مراعاة للرأجب ومن رقة يستخدم وسيلة لاسترقاقها وإيلامها ، ، Ten-hours Factory Bill, a Speech of Lord Ashley, March, 15 London, 1844, 20

لم تصطدم ببعض العوائق من جانب مساعديها الآدميين ، ومن هذه العوائق نواحى الضعف الجثمانى فيهم وكذلك إرادتهم . وللآلات عن طريق الرأسمالين وبصفتهما رأس مال شعور وإرادة ، وعلى ذلك فالذى يحركها دافع كامن فيها يرمى إلى أن يخفض إلى الحد الأدنى المقاومة التى تلقاها من القيود الطبيعية والمرنة برغم ذلك والتى تتوافر فى المادة البشرية التى تعمل الآلات عن طريقها (١) . فضلاً عن هذا فمقاومة هذه المادة البشرية تقلل منها السهولة الظاهرية التى يتميز بها العمل بواسطة الآلة ، وكذلك يقلل منها استخدام النساء والأطفال وهم أكثر مرونة وأشد طاعة من الرجال (٢) .

رأينا أن إنتاجية الآلات تتناسب تناسباً عكسياً مع حجم القيمة التى تنقلها الآلة إلى السلعة التى تم صنعها . فكلما غالت حياة الآلة عظم مقدار المنتجات التى تنقل الآلة قيمتها اليه وبذلك يقل ذلك القدر من قيمتها المنقول إلى السلعة الواحدة . وواضح أن الحياة العامة للآلة تتوقف على طول يوم العمل ، أو مدى عملية العمل اليومية مضروباً فى عدد الأيام التى تجرى فيها .

ولا يتأثر بل بالآلة بدقة حساسية مع الوقت الذى تستعمل فيه . وحتى لو حدث ذلك فإن الآلة التى تعمل ١٦ ساعة فى اليوم خلال ٧ ½ سنوات تعمل خلال نفس الفترة وتنقل إلى المنتج الكلى نفس المقدار من القيمة كما لو أنها اشتغلت فقط ٨ ساعات فى اليوم لمدة ١٥ سنة ، ولكن فى الحالة الأولى تكون السرعة التى يعاد بها إنتاج قيمة الآلة ضعفها فى الحالة الأخيرة ،

(١) «منذ أن عم استخدام الآلات الكثيرة الكلفة استغلت الطبيعة البشرية إلى أكثر من متوسط قوتها» ،

Robert Owen : Observations on the Effects of the Manufacturing System الطبعة الثانية لندن ١٨١٧ .

(٢) ان الانجليز الذين يميلون إلى أن يبدوا الشكل الظاهرى للشئ سيئاً له يقولون إن طول يوم العمل فى المصانع نتيجة مرتبة على الحملة الواسعة لحطف الأطفال والى قام بها الرأسمالين فى بيوت العمل وملاصق الأيتام خلال النهى الأول من نظام المصانع ، وهى الحملة التى زودتهم بمادة بشرية وديرة لا تبدي مقاومة . إليك ما يقوله فيلد (من أرباب المصانع) « واضح أن ساعات العمل الطويلة يسببها الحصول على عدد كبير من الأطفال اليتامى من مختلف أنحاء البلاد بحيث صار أصحاب الأعمال فى غير ذى حاجة إلى العمال ، وبمجرد أن سادت عادة الحصول على هذه المواد الادمية التسة بهذه الطريقة استطاعوا فرضها على جيرانهم بقدر أكبر من اليسر » .

J. Fielden : The Curse of the Factory System, London, 1836 p, 11

وبعدتنا المقتش سولدرز (تقارير سنة ١٨٤٤) عن عمل النساء فيقول « بين العائلات تجد بعض النسوة وقد اشتغلن أسابيع متوالية (مع استثناء أيام تلاتل) من السادسة صباحاً حتى منتصف الليل ولم يثن سوى سبعين لوجبات الطعام بحيث أن وقت الفراغ لمن ٦ ساعات يومياً خلال ٥ أيام وهو ما يعتجن إليه للتوجه إلى بيوتهن والى النوم ثم العودة إلى العمل...» .

و. يستطيع الرأسمالى بهذه الآلة أن يضع فى جيبيه فى ٧١ سنوات مقداراً من فائض القيمة يعادل ما يحصل عليه فى ١٥ سنة لو استعملت الآلة بنصف السرعة فقط ،

وبلى الآلة المادى نوعان ؛ أولهما ناشئ عن استعمالها الفعلي كالقطعة النقدية تبلى من كثرة التداول . أما النوع الثانى فنتيجة لعدم الاستعمال كالسيف يصدأ وهو فى غمده . ويتناسب النوع الأول تناسباً مباشراً مع استعمال الآلة ، بينما يتناسب النوع الآخر تناسباً عكسياً إلى حد ما مع استعمالها (١) .

وتعرض الآلة إلى جانب ذلك لما يقال له البلى الأدبى ، فهى تفقد قيمتها التبادلية بالنسبة التى يمكن بها الحصول على آلات مماثلة بسعر أرخص ، أو بنسبة المنافسة التى تعرض لها من جانب آلات أخرى خير منها صنعة (٢) . فى كلا الحالتين لا تعود قيمتها تتجدد بالمقدار الفعلي من وقت العمل الضرورى الذى تنطوى عليه ، وإنما يعينها مقدار وقت العمل الضرورى الذى تتطلبه إعادة إنتاجها أو إعادة إنتاج آلة أفضل منها . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن قيمتها تهبط بدرجة أكثر أو أقل . فكلما قلت الفترة التى يعاد فيها إنتاج قيمة الآلة الكلية قل خطر تعرضها لهذا البلى الأدبى . وحينما تستخدم آلات لأول مرة فى أى فرع من فروع الانتاج فسرعان ما تتوالى الوسائل الجديدة التى يمكن بها إعادة انتاج مثل هذه الآلات بسعر أرخص (٣) وكذلك تستخدم بالمثل التحسينات المختلفة الواحدة بعد الأخرى وهى تحسينات لاتمس فقط أجزاء منفصلة من الجهاز وإنما تشمل تركيب الآلة بأكمله . ونتيجة لهذا نجد أنه فى الأيام الأولى من حياة الآلة يكون فعل هذا الدافع على زيادة يوم العمل عظيم النشاط (٤) . وإذا تساوأت الأشياء الأخرى فإن استغلال عدد مضاعف من العمال خلال فترة معلومة

(١) ،، يجب .. الأذى للأجزاء المتحركة الدقيقة فى الجهاز المكنى ، وذلك نتيجة عدم العمل واللفاظ ،،

(يرد ص ٢٨) .

(٢) يحذرننا غزال منشتر المشار إليه أن ما يجب من أجل تأكل الآلات ،، يراد به نقطة الخسارة التى تنجم دائماً من استبدال الآلات قبل أن تبلى وإحلال أخرى جديدة وأفضل صنعة مكانها ،، (التيس ٢٦ نوفمبر ١٨٦٢)

(٣) قدروا بصفة إجمالية أن أول آلة تصنع تتكلف خمسة أمثال الآلة الثانية بإباج ص ٢١١ .

(٤) إن التحسينات التى أدخلت منذ زمن ليس بالبعيد على الأطارات اللازمة لعمل الفياك كانت كبيرة بحيث أن آلة فى حالة جيدة تكلفت ١٢٠٠ جنيه يمت بستين جنياً بعد ذلك بسنوات قليلة وقد توالى التحسينات بسرعة بحيث أن آلات كثيرة أهملت ولما يتم صنعها والسبب فى ذلك أن تحسينات جديدة جعلتها غير ذات منفعة ، — المصدر السابق ص ٢٢٢ — فى تلك الفترة من التقدم السريع العاصف زاد صناع patent net بجم العمل من ثمانية ساعات إلى ٢٤ ساعة مع اتباع نظام العمل نوبتين (شرحه) .

من يوم العمل يتطلب مضاعفة ذلك الجزء من رأس المال الثابت المستثمر في الآلات والمباني وكذلك مضاعفة ذلك الجزء المستثمر في المواد الأولية والمواد المساعدة الخ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا زاد طول يوم العمل أمكن مواصلة الانتاج على نطاق واسع مع بقاء مقدار رأس المال المستثمر في الآلات والمباني بدون تغيير (١) وعلى ذلك لا يقتصر الأمر على ازدياد القيمة الفائضة بل يقل كذلك ما ينفق من المال في سبيل الحصول عليها. ويحدث هذا بطبيعة الحال — بدرجة أكثر أو أقل — مع كل زيادة في يوم العمل، ولكن التغيير أعظم وضوحاً في المثل الحالي نظراً لأن ذلك الجزء من رأس المال والذي تحول إلى أدوات عمل له الغلبة والسيادة بدرجة أعظم (٢). وتقدم الصناعة الآلية يحدد جانباً متزايداً باستمرار من رأس المال ويكون ذلك على شكل تتمكن فيه قيمته من التوسع الذاتي من جهة، كما أنه من جهة أخرى يفقد قيمته الاستعمالية وقيمه التبادلية حينما ينقطع اتصاله بالعمل الحى. لقد قال المستر آشورث — من كبار رجال صناعة القطن — للاستاذ و. سينيور ما يلى: « حينما يضع العامل مجرفته كافاً عن العمل لجعل خلال تلك الفترة رأس مال مقداره ثمانية عشر بنس عديم الفائدة، وحينما يغادر أحد عمالنا المصنع فإنه يجعل دون نفع رأس مال كلفنا ١٠٠.٠٠٠ من الجنيهات (٣). « أهدأ خيال فقط؟ وهل يصح رأس مال تكلف ١٠٠.٠٠٠ جنيه عديم النفع لحظة واحدة؟ ياله من أمر فظيع إذ يغادر أى من رجالنا المصنع! إن ازدياد المجال الذى تعمل فيه الآلات (الأمر الذى يدركه سينيور كما علمه آشورث) يجعل الزيادة في يوم العمل أمراً مرغوباً فيه (٤)

(١) من الواضح أنه خلال تقلبات الأسواق واتساع الطلب وتفاقم المتاعين تنشأ على الدوام حالات تدعى بعمل رجل الصناعة يستخدم مقداراً إضافياً من رأس المال السائر بدون أن يستخدم رأس مال ثابت ... إذا أمكن تشغيل مقادير إضافية من المادة الخام دون أن ترتب على ذلك نفقات إضافية للمباني والآلات،

R. Torrens : On Wages and Combinations, London, 1834, p. 63.

(٢) إن ما ذكرناه في المتن إنما أوردناه بقصد إتمام البحث، ولسكنى لن أعرض لمعدل الربح أى النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلى المستثمر إلا في الكتاب الثالث.

(٣) Senior : Letters on the Factory Act, London, 1837, pp. 13-14

(٤) « إن النسبة الكبيرة من رأس المال المتداول ورأس المال الثابت تجعل ساعات العمل الطويلة أمراً مرغوباً فيه، « وبازدياد استعمال الآلات الخ « تعظم النواقص على إطالة ساعات العمل على أن ذلك الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها أن تجعل نسبة كبيرة من رأس المال ثابت تغل ربحاً جزئياً، (شرحه ص ١١-١٣) « وثمت نفقات معينة تستمر نسبتها كما هو سواء استغل المصنع وقتاً قصيراً أو الوقت كله، ومن أمثال هذه النفقات الإيجار والرسوم والضرائب =

ان الآلات تنتج القيمة الفائضة ولا يحدث هذا لأنها تعمل بطريقة مباشرة على خفض قيمة قوة العمل وبطريقة غير مباشرة على ترخيصها عن طريق ترخيص ثمن السلع التي تدخل في إعادة انتاج هذه القيمة — نقول انها لا تنتج القيمة الفائضة لهذه الأسباب وحدها بل لأن الآلات حين تستخدم لأول مرة في احدى الصناعات تحول العمل الذي يستخدمه صاحبها إلى عمل ذي قوة كائنة عالية الدرجة ، وترفع القيمة الاجتماعية المنتجة فوق قيمتها الفردية وبذا تمكن صاحب رأس المال من أن يجعل نسبة أصغر قدرأ من قيمة منتج اليوم تحمل محل قيمة قوة عمل اليوم الواحد . وفي أثناء هذه الفترة الانتقالية التي يشغل فيها استخدام الآلات نوعاً من المركز الاحتكاري تكون الأرباح عالية إلى درجة غير عادية ، ويبدل صاحب رأس المال جهده كي يحصل على أعظم الفائدة من فرص الاستغلال المتاحة له خلال هذه الأيام الأولى للحب ، وذلك بإطالة يوم العمل إلى أقصى حد ممكن . إن عظم الربح يزيد من حدة شبيهة الرأسمالي في سبيل الحصول على ربح أكثر .

وإذ يعم استعمال الآلات في فرع مخصوص من الصناعة تهبط القيمة الاجتماعية لمنتج الآلة إلى مستوى قيمته الفردية وبهذا يتحقق فعل القانون الذي بمقتضاه لا تنشأ القيمة من قوى العمل التي أحل الرأسمالي الآلات محلها ، وإنما بالعكس تنشأ عن قوى العمل التي يستخدمها فعلاً في العمل بالآلات . إن القيمة الفائضة إنما تنشأ فقط عن الجزء المتغير من رأس المال ، وقد رأينا أن مبلغ القيمة الفائضة يعينه عاملان : معدل القيمة الفائضة وعدد العمال الذين يستخدمون في نفس الوقت الواحد . وفي خلال طول معلوم من يوم العمل يتحدد معدل القيمة الفائضة بالنسبة التي ينقسم طبقاً لها يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض . ويتوقف عدد العمال الذين يستخدمون في نفس الوقت الواحد على النسبة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت . وواضح الآن أنه مهما كان استعمال الآلات عاملاً في زيادة فائض العمل على حساب العمل الضروري وذلك بزيادة إنتاجية العمل ، فإن هذه النتيجة إنما تتحقق فقط بإنقاص عدد العمال الذين يستخدمهم مقدار معلوم من رأس المال . إن استعمال الآلات يحول جزءاً من رأس المال الذي كان متغيراً من قبل إلى آلات أي إلى رأس مال ثابت لا ينتج قيمة فائضة ما . ومثال ذلك أنه من المستحيل أن تحصل من عاملين على قيمة فائضة تعادل ما تتمتع به من ٢٤ عاملاً . فإذا كان كل من الأربعة وعشرين عاملاً يشتغل ١٢ ساعة في اليوم وينتج ساعة من فائض العمل فإن هؤلاء جميعاً ينتجون ٢٤ ساعة من فائض العمل بينما مجموع عمل الرجلين عبارة عن ٢٤ ساعة

— والتأين ضد الحرين راجور عدة دامين واستهلاك الآلات فعلاً عن مصاريف أخرى على المنشأة الصناعية وهي مصاريف تزيد نسبتها إلى الأرباح كلما تناقص الانتاج ،، (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ١٩) .

فقط . ونتيجة لهذا يوجد تناقض كامن في استخدام الآلات لإنتاج القيمة الفائضة ، ذلك لأن الآلات تستطيع أن تزيد أحد عاملي القيمة الفائضة وهو معدلها وذلك فقط بإنقاص العامل الآخر وهو عدد العمال . هذا التناقض الكامن يكشف عن ذاته بمجرد أن تصبح قيمة السلعة التي تنتجها الآلة هي الأداة الاجتماعية التي تنظم قيمة كافة السلع التي من نفس النوع ، وذلك بفضل تعميم استخدام الآلات في صناعة معلومة . وأكثر من ذلك فهذا التناقض هو الذي يدفع رأس المال (وإن لم يشعر الرأسماليون بطبيعة الدوافع التي تحركهم) ^(١) إلى إطالة يوم العمل على سبيل التعويض عن النقص في العدد النسبي للعمال وذلك بالزيادة في فائض العمل المطلق ، إلى جانب الزيادة في فائض العمل النسبي .

وهي الأسلوب الرأسمالي في استخدام الآلات دوافع جديدة قوية لازيادة المفرطة في يوم العمل ، كما يحدث تغييراً أساسياً في كل من وسائل العمل وطابع جهـاز العمل الاجتماعي بطريقة تنحطم بها كل مقاومة أو معارضة لهذا الاتجاه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تخلق الآلات فائضاً من العمال ^(٢) يضطر إلى الخضوع لسيطرة رأس المال ، وذلك لأنها من جهة تمد يد الرأسمالي إلى طبقات من العمال لم تكن ببالغة إياها من قبل ، ومن جهة أخرى تحرر العمال الذين تحل محلهم ، وإن هذا يفسر لنا ظاهرة من أبرز الظواهر في تاريخ الصناعة الحديثة ، ويفسر الطريقة التي بها تضع الآلات حداً لسكافة القيود الأدبية والطبيعية المفروضة على طول يوم العمل . وهذا يفسر التناقض الاقتصادي وهو أن أقوى أداة لتقصير وقت ثبت أنها سبيل يجعل كل لحظة من وقت العامل وأسرته تحت تصرف صاحب رأس المال ، وذلك بقصد العمل على تحقيق تراكم رأس المال . لقد أرخى أرسطو أعظم مفكرى العصور القديمة العنان لخياله فقال : لو أن كل أداة بمجرد أن ندعوها للعمل أو بمحض إرادتها تؤدي العمل الذي يناسبها كما تحركت مخترعات ديدالس من تلقاء ذاتها ، نقول لو أن نول الغزل يقوم بعملية الغزل من تلقاء ذاته ، إذن لانتفت الحاجة إلى الصييان يستخدمهم المعلمون أو إلى العبيد يعملون لسادتهم ، ^(٣) . كذلك امتدح الشاعر الإغريقي الذي عاش في أيام شيشرون

(١) سنشرح في الجزء الأول من الكتاب الثالث السبب الذي من أجله يجوز عن إدراك ذلك التناقض الكامن الرأسماليون ورجال الاقتصاد السياسى الذين غرهم أسلوب التفكير الرأسمالي .

(٢) من أجل الخدمات التي أنشأها ريكاردو أنه أدرك أن الآلات ليست سبيلا لإنتاج السلع فحسب ، بل إنها كذلك وسيلة لإيجاد واعد فائض عن الحاجة من السكان ، .

(٣) F. Biese, Die Philosophie des Aristoteles, vol Berlin 1842, p. 408.

العجلة المانية لطحن الغلال (والتي تعد الشكل الأولي لكافة الآلات الانتاجية) واعتبر أن هذا الاختراع منح الحرية للأرقاء الإناث وكان بداية العصر الذهبي وهؤلاء كانوا وثنين مساكين يعيشون في الظلام، لا يعرفون شيئاً عن الاقتصاد أو المسيحية كما كشف عن ذلك باستيا الذكي وسلفه ماك كولوخ الأكثر منه كفاءة، فشلا لم يدركوا أبداً أن الآلة خير طريقة ممكنة لإطالة يوم العمل . لعلمهم كانوا يعضون الطرف عن الاستعباد الواقع على رجل واحد إذ كان هذا سيلاً يؤدي إلى تقدم آخر ولكن لم يخطر ببالهم أن يدعوا إلى استعباد الجماهير لكي يحولوا بعضاً من أنصاف المتعلمين والذهماء إلى أساطين في الصناعة والتجارة .

ح - زيادة هبة العمل

تؤدي الآلات في يد رأس المال إلى زيادة شديدة في طول يوم العمل ، وهذا الأمر على ما رأينا يحدث رد فعل من جانب المجتمع الذي يرى سمياته مهددة فيعمد إلى تحديد ساعات العمل بنص القانون . وإذا حدد القانون يوم العمل يزداد ملاحظناه من ازدياد حدة العمل في ظل عهد الآلات بروزاً ووضوحاً . عند تحليل فائض القيمة المطلق عينا أولاً بمدى نطاق العمل ومدته مع افتراض أن حدته ثابتة . وعلينا الآن أن نبحث كيف يتسنى لزيادة حدة العمل أن تعوض النقص في مدى امتداده ، أي ندرس الدرجة التي يمكن بها زيادة حدة العمل .

من الطبيعي أنه بقدر درجة انتشار استعمال الآلات وبقدر ما يكتسب العمال من خبرة نتيجة تعودهم استخدامها ، يسهل العمل بحيث تنمو حدته كما لو أن ذلك يحدث وفقاً لقانون طبيعي ، ولهذا نجد خلال نصف قرن بانجلترا أن الزيادة في طول يوم العمل سارت جنباً إلى جنب مع حدة العمل بالمصنع . وواضح أنه إذا تعلق الأمر بعمل يتعين أدائه يوماً بعد يوم لفترة غير محدودة وباتظام تام لا بد أن نصل إلى نقطة عندها لا يتفق امتداد يوم العمل مع الزيادة في حدة العمل بحيث أن الزيادة في يوم العمل لا يمكن إدراكها إلا عن طريق خفض حدة العمل ، وبالعكس لا يمكن زيادة الأخيرة إلا بتقصير يوم العمل . وبمجرد أن أرغم الغضب من جانب الطبقة العاملة الدولة على تحديد طول يوم العمل بطريقة قانونية وتنفيذ ذلك في كافة المصانع بمعناها الصحيح ، استخدم رأس المال كل قوته وكرس جهوده لغاية أخرى وهي إنتاج فائض القيمة النسبي عن طريق الاسراع بتنمية الصناعة الآلية مادام قد استحال عليه أن يزيد من إنتاج فائض القيمة عن طريق زيادة يوم العمل . وفي الوقت ذاته تبع ذلك تغيير في صفة فائض القيمة النسبي . ويمكن القول بوجه عام إن طريقة إنتاج فائض القيمة النسبي تنحصر في أن نمو انتاجية العمل يمكن العامل أن ينتج مقداراً أكبر في

فترة معلومة مع بذل نفس القدر من العمل ، وبعد التغير — كما كان الشأن قبل وقوعه — يضاف الى المنتج الكلى خلال فترة معلومة من وقت العمل نفس المقدار من القيمة ، غير أن هذه القيمة التبادلية غير المتغيرة تنتشر ظلها على مقدار من القيمة الاستيعالية أكبر عن ذى قبل الأمر الذى يترتب عليه هبوط قيمة السلعة الفردية . ويختلف الأمر حينما يحتم القانون تقصير يوم العمل إذ حينئذ يتوافر دافع قوى للغاية على تنمية إنتاجية العمل والاقتصاد فى استخدام أدوات الإنتاج ، ويتوافر الباعث على حمل العامل على بذل مقدار أكبر من العمل خلال وقت معلوم ، وعلى زيادة حدة العمل ، وعلى التقليل من أى فجوات فى وقت العمل ما وسع الجهد ذلك . وبكلمة واحدة نقول إن العامل يرغم أن يكشف عمله أى يزيد من حدته وكثافته على أن ذلك هو السبيل الوحيد أمامه فى ذلك اليوم الذى قلل القانون من مداه . ومعنى هذا التكثيف - كما هو فى الواقع — أداء كمية أكبر من العمل خلال فترة معلومة من الوقت ، ويجب أن يقاس وقت العمل لاحسب مداه فقط بل وكذلك حسب كثافته (٢) بحيث أن ساعة من يوم العمل الذى طوله ١٠ ساعات تتضمن الآن عملاً أكثر أى بذلاً أكبر لقوة العمل مما كانت تتضمنه ساعة فى ذلك اليوم الذى كان طوله ١٢ ساعة ، وبذلك يكون المنتج الآن قيمة أكبر مما كان لمنتج ساعة وخمس الساعة . وبصرف النظر عن الزيادة فى فائض القيمة النسبى عن طريق زيادة إنتاجية العمل . فإن ٣١ ساعة من العمل الفائض ، ٦٣ ساعة من العمل الضرورى تنتج الآن للرأسمالى نفس الكمية من القيمة التى كانت تنتجها من قبل ٤ ساعات من العمل الفائض وثمانية ساعات من العمل الضرورى .

وعلىنا أن نسأل الآن : ما الكيفية التى تزيد بها حدة العمل ؟ . يرجع أول أثر لحفض يوم العمل إلى فعل ذلك القانون الواضح الذى يقول إن طاقة قوة العمل على بذل الجهد تتناسب تناسباً عكسياً مع ساعات العمل ، وعلى ذلك - فى حدود معينة - تجد أن الحسارة من ناحية الوقت يعوضها كسب من ناحية النشاط أو الطاقة ، فأس المال يعمل على أن يجعل من طريقة دفع الأجر سبيلاً لحمل العامل على أن يبذل فعلاً مقداراً أكبر من قوة العمل (٢) .

(١) هناك بطبيعة الحال فوارق من حيث درجة حدة العمل فى فروع الإنتاج المختلفة وهذه إلى حد ما على الأقل يعوض كل منها الآخر كما أوضح ذلك آدم سميث من زمن طويل ، والفعل فى هذا راجع إلى اعتبارات أقل شأنًا خاصة بكل نوع من العمل . ولكن استخدام وقت العمل كقياس للقيمة يتأثر بهذا من حيث أن مدة العمل وحدته تعبران متضادان لنفس الكمية من العمل ويستبعد أو ينفى كل منهما الآخر .

(٢) تطبق هذه الملاحظة بصفة خاصة على نظام العمل بالقطعة وهى الطريقة التى سندرسها فى القسم السادس من هذا الكتاب .

وفىما يختص بالصناعات التى تلعب فيها الآلات دوراً بسيطاً ، كما هو الشأن فى صناعة الفخار ، قدم لنا قانون المصانع دليلاً مقنعاً على أن لتقصير يوم العمل أثراً واضحاً فى زيادة انتظام العمل وتجانسه واستمراره ونشاطه^(١) . ولكن بدا من الأمور المشكوك فيها إدراك هذه النتيجة فى المصانع التى تستحق هذه التسمية ذلك أن اعتماد العمال فيها على الحركة المستمرة والمتجانسة للآلات أوجد منذ زمن طويل أدق نظام ممكن . وعلى ذلك حين تقدمت الاقتراحات فى سنة ١٨٤٤ لحفض يوم العمل من ١٢ ساعة أجمع كافة أصحاب المصانع تقريباً على أن رؤساء العمل فى مختلف الأقسام حريصون ألا يضيع العمال وقتاً ، بحيث أنه ويكاد يكون من غير الممكن أن يزيد من بقظة العمال واثباتهم فى أداء العمل ، وعلى ذلك فمع بقاء سرعة الآلات والأحوال الأخرى ثابتة دون تغيير فإن من السخف أن توقع أية نتيجة هامة من زيادة انتباه العمال وذلك فى أى مصنع تديره إدارة جيدة^(٢) . ولكن التجارب أثبتت بطلان هذه الحجة ، ففي ٢٠ أبريل سنة ١٨٤٤ بدأ المستر ر. جاردنر العمل ١١ ساعة يومياً بدلاً من ١٢ ساعة فى مصنعيه الكبيرين بجهة برستن ، ثم أعلن نتيجة تلك التجربة بعد انقضاء عام على البدء فيها فقال «حققتنا نفس المقدار من المنتجات بنفس التكاليف ، ولم تختلف أجور العمال بوجه عام فى اليوم ذى الأحد عشرة ساعة عما كانت عليه فى ظل اليوم المكون من ١٢ ساعة»^(٣) . إنى أغض الطرف عن التجارب التى أجريت فى أقسام الغزل والتشطيب إذ فى هذه زادت سرعة الآلات بمقدار ٢/١- ، ولكن فى قسم النسيج لم يطرأ أى تغيير على الأحوال الموضوعية التى يتم فيها الانتاج ، عدا إقصاء ساعات العمل اليومية ، وكانت النتيجة كالآتى :

« كان متوسط أجر العامل أسبوعياً ١٦ بنس ، ١٠ شلن فيما بين ٦ يناير ، ٢٠ أبريل سنة ١٨٤٤ مع العمل ١٢ ساعة فى اليوم ، وكان ٣٦ بنس ، ١٠ شلن من ٢٠ أبريل إلى ٢٩ يونية سنة ١٨٤٤ مع اتباع نظام اليوم ذى الأحد عشرة ساعة »^(٤) . وبهذا

(١) « تقارير مفتش المصانع » سنة ١٨٤٤ ، ربيع السنة المنتهى فى ٣٠ أبريل ١٨٤٥ ص ٢٠ - ٢ :

(٢) نفس المصدر ص ١٩ - لما كانت الأجور حسب نظام القطعة لم تتغير ، فإن الأجر الأسبوعى كان يتوقف على الكمية المنتجة .

(٣) شرحه ص ٢٢ .

(٤) شرحه ص ٢١ - لعب العنصر الأدب دوراً بالغاً فى التجارب المشار إليها آنفاً ، وقد قال العمال لمفتش المصنع « إن روحنا المعنوية أعلى ، وأماننا الجزاء . وهو الخروج ميكرون فى الليل . إن روحاً من الشاطئ والبهجة تصود المصنع كله ، من أصغر عامل إلى أكبر قانساً ، ويستطيع كل منا أن يساعد الآخر إلى حد كبير » .

(٢٣ - ٢٢)

زاد مقدار المنتج في ١١ ساعة عما كان عليه في ١٢ ساعة ، وذلك نتيجة لاطراد انتظام العمل وزيادة الوفرة في الوقت من جانب العمال . فبينما حصل العمال على نفس الأجور وكسبوا ساعة من الفراغ ، حقق صاحب رأس المال نفس الكمية من المنتجات ووفر على نفسه نفقات في الفحم والغاز الخ خلال ساعة واحدة كل يوم . وقد أجريت تجارب مماثلة في مصانع السادة هوروكس وجاكسون ، وحالفها نفس النجاح ^(١) .

ويهيء خفض ساعات العمل الأحوال الذاتية التي يتطلبها تكثيف العمل ، وذلك بقدر ما يزيد من طاقة العامل على بذل مقدار أكبر من النشاط في وقت معلوم . وحالما يحتم القانون اتباع يوم أقصر مدى يعتمد رأس المال إلى استخدام الآلات بانتظام بقصد امتصاص كمية أكبر من العمل خلال وقت معلوم ، ويتم هذا الأمر إما بتسهيل الآلات أى زيادة سرعتها ، وإما بتوسيع المجال الذي يؤدي فيه العامل عمله أى بتكليفه الإشراف على مقدار أكبر من الآلات . وتحسين تركيب الآلات ضرورى إلى حد ما حتى يتسنى زيادة الضغط الواقع على العامل ، ولكن هذه التحسينات تعد من جهة أخرى أمراً لا بد أن يصحب حدة العمل بطريقة تلقائية ، ذلك أن تحديد يوم العمل يضطر الرأسمالى إلى الاقتصاد الشديد في نفقات الإنتاج . إن التحسين في الآلة البخارية يزيد من عدد ضربات المكبس piston في الدقيقة الواحدة كما يسمح في الوقت ذاته ونتيجة الاقتصاد في استخدام القوة المحركة بتوسيع نطاق إدارة الآلات بواسطة نفس المحرك ونفس المقدار من الفحم ، بل وبأقل من ذلك . والتحسين في الأداة الناقلة يقلل الاحتكاك كما يهبط بقطر وثقل عامود المحور إلى الحد الأدنى الممكن . وأخيراً فالتحسينات في الآلات العاملة إما أن تزيد من سرعتها وكفايتها بينما تقلل من حجمها كما هو الحال في النول البخارى الحديث ، وإما تزيد من مدى وعدد العدد العاملة بينما تزيد من حجم الهيكل الخارجى كما هو الحال في آلات الغزل التي تعرف الواحدة منها باسم البغلة ، وإما تزيد من مرونة حركة ونقل هذه الأدوات العاملة نتيجة تغييرات تافهة في التفاصيل مثل التغييرات التي سببت منذ خمسين عاماً زيادة سرعة «البغلة» التي تدور بنفسها بمقدار الخمس مما كان عليه الأمر من قبل .

ويعود تاريخ خفض يوم العمل إلى ١٢ ساعة بانجلترا إلى سنة ١٨٣٢ ؛ وقد صرح أحد أرباب المصانع الإنجليز سنة ١٨٣٦ بما يلي : إن العمل الذى يقوم الآن في المصنع أعظم بكثير مما كان قبلاً ... إذا قيس بالحال منذ ٣٠ أو ٤٠ عاماً خلت ... نظراً لا زيادة الانتباه والنشاط وبذل المجهود مما يتطلبه ازدياد سرعة الآلات بدرجة عظيمة ^(١) . وقد ذكر

اللورد شافيسبرى البيانات الآتية في سنة ١٨٤٤ أمام مجلس العموم وأيدها بالأدلة والوثائق فقال :

« إن العمل الذى يقوم به أولئك الذين يشتغلون فى الصناعة ثلاثة أمثال ما كان عليه فى بداية أمثال هذه العمليات . لا شك أن الآلات قامت بالعمل الذى لولاها كان يتطلب سواعد الملايين من الناس ، ولكنها فى الوقت ذاته ضاعفت من عمل أولئك الذين تتحكم فيهم حركاتها الخفيفة ... فى سنة ١٨١٥ كان تتبع زوج من آلة البغلة التى تغزل القطن رقم ٤٠ بحسب ١٢ ساعة فى يوم العمل يتضمن ضرورة السير مسافة ٨ أميال ، وفى سنة ١٨٣٢ زادت المسافة مع غزل نفس المقدار من القطن إلى ٢٠ ميلا ، ثم زاد أكثر من ذلك بعدئذ وفى سنة ١٨٣٥ (١) كان الغزال يضع يومياً ١٢٠ قطعة stretches على كل من هذه البغلات وبمجموع ذلك ١٦٤٠ فى اليوم . وفى سنة ١٨٣٢ كان يضع على كل بغلة ٢٢٠ أى ٤٤٠٠ فى اليوم ، وزاد العدد سنة ١٨٤٤ إلى ٣٤٠٠ للبغلة الواحدة ، ٤٨٠٠ للثنتين فى اليوم الواحد ، وفى بعض الحالات يزيد مقدار المطلوب من العمل عن ذلك ... ولدى وثيقة أخرى وصلت إلى سنة ١٨٤٢ جاء فيها أن العمل يزيد باطراد — لا بسبب عظم المسافة التى يتعين على الغزال أن يمشيها فحسب ، بل ومن حيث تضاعف كمية البضائع المنتجة ، بينما الأيدى العاملة أقل عدداً بالنسبة إلى ما كانت عليه ، وعلاوة على ذلك بسبب نوع أخط من القطن فى الغزل مما يزيد من صعوبة العمل به ... وقد حدثت زيادة عظيمة فى العمل داخل غرفة التمشيط فقيامها يقوم شخص واحد بالعمل الذى كان يقسمه اثنان من قبل . وفى حجرة الغزل حيث يستخدم عدد هائل من الأشخاص وبخاصة من الإناث ... زاد العمل خلال السنوات القلائل الأخيرة بنسبة ١٠ ٪ . نظراً لازدياد سرعة الآلات فى الغزل . وقد كان عدد اللغات hanks المغزولة فى الأسبوع ١٨٠٠ (١٨٣٨) فارتفع الرقم إلى ٢١٠٠٠٠ سنة ١٨٤٣ . وفى سنة ١٨١٩ كان عدد picks فى النسج بالنول البخارى ٦٠ فى الدقيقة الواحدة ، فأصبح ١٤٠ سنة ١٨٤٢ مما يدل على زيادة كبيرة جداً فى العمل ، (٢) . ونظراً لهذه الدرجة العالية التى بلغت حدة العمل فى ظل سيادة قانون الإثني عشرة ساعة بدا نوع من التبرير لدعوى أرباب المصانع من حيث أن أى تقدم فى ذلك الاتجاه مستحيل ، وهذا يتضمن أن أى نقص بعد ذلك فى يوم العمل معناه نقص فى الإنتاج . وما يبدو من

(١) لعل هذا الرقم خطأ مطبعي وصوابه ١٨١٥ أو ١٨٢٥ .

Lord Ashley, op. cit., pp. 6—9 passim.

(٢) .

طابع الصحة والوجاهة على حججهم نستطيع أن نلحس من هذا البيان المعاصر الذى سطره مفتش المصانع ليونارد هورنر ذلك الرجل الذى لم يفتر عن نقد أصحاب المصانع ، والآن بما أن الكمية المنتجة يجب فى الأغلب أن تنظمها سرعة الآلات فلا بد أنه من صالح صاحب المصنع أن يدير الآلة إلى أقصى حد ممكن يتفق مع الشروط الآتية وهى : المحافظة على الآلات من الفساد السريع ، والمحافظة على نوع السلعة المصنوعة . وطاقة العامل على تتبع الحركة بدون إجهاد أعظم مما يستطيع أن يتحملة . ومن العضلات العظيمة الأهمية التى يتعين على صاحب المصنع أن يجد لها حلا هو أن يهتدى إلى أقصى معدل للسرعة يستطيع إدارة الآلات مع مراعاة الشروط السالفة الذكر . فغالباً ما يحدث أن يجد أن السرعة فاقت الحد السليم الواجب ويرى أن التوقف والعمل الردىء لا يعادلان السرعة المتزايدة وبذا يضطر إلى التقليل منها . وعلى ذلك وصلت إلى النتيجة التالية وهى أنه إذا اهتدى صاحب المصنع إلى الحد الأقصى السليم من السرعة فلن يكن فى الإمكان أن ينتج فى ١١ ساعة ما يتم إنتاجه فى ١٢ ساعة . ورأيت كذلك أن العامل الذى يتناول أجره حسب نظام القطعة يبذل أقصى ما لديه من جهد يتفق مع مقدرته على مواصلة العمل بنفس المعدل والدرجة (١) . وعلى ذلك نقول إن استنتاج هورنر معناه — برغم التجارب التى أجراها جاردنر وسواه — أن العمل بعد ذلك على خفض يوم العمل إلى ما دون ١٢ ساعة يؤدي بالضرورة إلى انقاص كمية المنتج (٢) . وبعد انقضاء عشر سنوات أورد الرأى الذى عبر عنه سنة ١٨٤٥ ليدل به على أنه قدر بأقل من الحقيقة مرونة الآلات وقوة العمل الإنسانية إذا استخدمنا لأقصى حد عن طريق الحفض الإجبارى ليوم العمل .

لنرجع الآن إلى الفترة التالية لسنة ١٨٤٧ حين سرى مفعول قانون العشر ساعات فى مصانع المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية والتيلية بانجلترا .

، زادت سرعة المغازل على آلات ثنى ولف الألياف throstles ٥٠٠ دورة فى الدقيقة وعلى البغلة ١٠٠٠ ، ومعنى هذا أن سرعة مغزل الآلة throstle وقد كانت ٤٥٠٠ مرة فى الدقيقة سنة ١٨٣٩ صارت الآن (١٨٦٣) ٥٠٠٠ ، وأن سرعة مغزل البغلة كانت ٥٠٠٠ فأصبحت ٦٠٠٠ فى الدقيقة ، أى أن الزيادة بمقدار العشر فى الحالة الأولى وبنسبة الخمس فى الحالة الثانية (٣) . وقد كتب جيمس ناسميت المهندس المدنى المشهور

(١) «تقارير مفتشى المصانع»، ربيع السنة المنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٨٤٤ ومن أكتوبر ١٨٤٤ إلى أبريل ١٨٤٥ ص ٢٠

(٢) نفس المصدر ص ٢٢ .

(٣) تقارير مفتشى المصانع ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٦٢ .

في باتريكروفت القريبة من منشستر إلى ليونارد هورنر سنة ١٨٥٢ موضحاً ماهية التحسينات التي أدخلت على الآلة البخارية فيما بين عامي ١٨٤٨ ، ١٨٥٢ . وبعد أن لاحظ أن قوة الآلات البخارية مقدرة بالأحصنة التي قدرتها الإحصائيات الرسمية طبقاً لقوة الآلات المماثلة سنة ١٨٢٨^(١) إن هي إلا قوة إسمية فقط ولا تصلح إلا كدليل عام على قوتها الحقيقية ، تابع كلامه قائلاً : إنى لعل ثقة أننا نحصل من نفس وزن الآلة على عمل يزيد عن المتوسط بمقدار ٥٠ ٪ لأنه في حالات كثيرة نجد أن الآلات البخارية المماثلة التي كانت تنج ٥٠ حصاناً بخارياً في الأيام التي حددت فيها السرعة بمقدار ٢٢٠ قدماً في الحقيقة ، أصبحت الآن تقل نحو ١٠٠ ويمكن الآن أن ندير الآلة البخارية ذات المائة حصان بخارى بقوة أعظم مما كان عليه الحال قبلاً ، وهذا راجع إلى التحسينات التي أدخلت على مستعما وطاقة الغلايات وتركيبها الخ ورغم أن نسبة عدد الأيدي العاملة إلى القوة البخارية كما هو الحال في الفترات الماضية ، فإن نسبة العمال إلى الآلات أصبحت أقل عن ذي قبل^(٢) . وقد استخدمت مصانع المملكة المتحدة سنة ١٨٥٠ ما مقداره ١٣٤٠٢١٧ من الأحصنة البخارية الإسمية لإدارة ٢٥٠٦٣٨٧١٦ مغزل ، ٣٠١٤٤٥ نول ؛ وفي سنة ١٨٥٦ بلغ عدد المنازل والأنوال ٣٣٥٠٣٠٥٨٠ ، ٣٦٩٩٢٠٥ على التوالي . فلو بقيت القوة البخارية على ما كانت عليه سنة ١٨٥٠ لاحتاج الحال إلى ١٧٥٠٠٠ من الأحصنة البخارية سنة ١٨٥٦ ، ولكن تدل الإحصائيات الرسمية على أن المطلوب كان ١٦١٤٢٥ أى أقل مما يحسب على أساس سنة ١٨٥٠ بمقدار ١٠٠٠٠٠ حصان بخارى^(٣) ، تدل الحقائق التي أظهرها إحصاء (١٨٥٦) على أن نظام المصانع يزداد زيادة سريعة ، وأن هناك عدداً أقل من الأيدي العاملة بالنسبة إلى الآلات مع أن نفس العدد من العمال يستخدم الآن بالنسبة إلى الأحصنة البخارية كما كان الحال قبلاً ، وأن الآلة البخارية تستطيع أن تدير آلات ذات زنة متزايدة مع الوفرة في القوة والوسائل الأخرى ، وأن في الإمكان زيادة كمية العمل عن

(١) تميز ذلك في الإحصاء البرلاني لسنة ١٨٦٢ ، ففي تلك الوثيقة يذكر الحصان البخارى الحقيقي للآلات البخارية الحديثة والمجلات المماثلة بدلاً من الحصان البخارى الاسمي (أنظر الحاشية الهابطة عن الحصان البخارى) وعلاوة على ذلك لم تعد المنازل المزدوجة داخلة بين منازل الغزل كما كان الحال في إحصاءات ١٨٣٠ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ .
وفي حالة معامل الأسوان أضيفت ggs وتجد تمييزاً بين معانج الجوت والقنب من جهة ومعامل الكتان من جهة أخرى ، وأخيراً يذكر التقرير لأول مرة نسج الجوارب .

(٢) تقارير - ١٨٥٦/٢٠/٣١ من ١٢-١٤ ، ٢٠ ، سنة ١٨٥٣ من ٢٢ -

(٣) شرحه من ١٤ - ١٥ .

طريق التحسينات في الآلات ؛ وفي أساليب الصناعة بواسطة زيادة سرعة الآلات وأسباب أخرى متنوعة ،^(١) وأكثر من هذا ، إن التحسينات العظيمة التي أدخلت على الآلات من كل نوع زادت قوتها الانتاجية كثيراً ... ولا شك أن تقصير ساعات العمل ... كان الدافع على هذه التحسينات . وقد ترتب على هذه التحسينات وعلى ازدياد المجهود الذي يقوم به العامل أن ما كان يتم إنتاجه في اليوم الطويل أصبح في الإمكان إنتاجه في الأيام التي قصرت (بمقدار ساعتين أو بنسبة السدس)^(٢) .

وتكفي الحقيقة الآتية لبيان مقدار زيادة ثروة أصحاب المصانع وهي زيادة سارت جنباً إلى جنب مع عظم حدة استغلال قوة العمل ، فقد كان متوسط الزيادة النسبية في مصانع القطن الإنجليزية وغيرها ٠.٣٢ / فيما بين ١٨٣٨ ، ١٨٥٠ فصارت ٠.٨٦ / فيما بين ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ الإنجليزية وبرغم عظم التقدم الذي لمسته الصناعة البريطانية خلال السنوات الثمان من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٦ حين بدأ مفعول يوم العمل ذي العشر ساعات ، فإنه أقل من التقدم الذي حدث خلال السنوات الست (١٨٥٦ — ١٨٦٢) . ومثال ذلك أن مصانع الحرير سنة ١٨٥٦ كان بها ٩٣٦٠٩٣٧٩٩ مغزلاً ، ٩٣٦٠ نولاً فارتفعت الأرقام إلى ١٣٨٨٨٥٤٤ ، ١٠٧٠٩٠٩ على التوالي ، بينما هبط عدد الأيدي العاملة من ٥٦١٣١ إلى ٥٢٤٢٩ في نفس الفترة . ومعنى هذا زيادة قدرها ٠.٢٦٩ / في المغازل ، ٠.١٥٦ / في الأنوال ، وذلك في الوقت الذي هبط فيه عدد العمال بنسبة ٠.٧ / . وزاد عدد المغازل في مصانع الصوف من ٨٧٥٨٣٠ إلى ١٣٢٤٢٥٤٩ (وهي زيادة قدرها ٠.٥١٢ /) فيما بين ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ ، وبلغ عدد المغازل (سنة ١٨٦٢) ١٣٢٨٩١٧٢ (بنقص قدره ٠.٢٧ /) . فإذا طرحنا عدد المغازل المزدوجة وهي واردة في إحصاء سنة ١٨٥٦ وليست في إحصاء سنة ١٨٦٢ لرأينا أن عدد المغازل يكاد يظل ثابتاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نلاحظ أنه بعد سنة ١٨٥٠ تضاعفت سرعة المغازل والأنوال في حالات كثيرة . ففي سنة ١٨٥٠ بلغ عدد الأنوال البخارية بمصانع الصوف ٣٢٢٦١٧ فأصبح ٣٨٩٥٦ سنة ١٨٥٦ ، ٤٣٠٤٨ سنة ١٨٦٢ ، وكان عدد العمال في السنوات الثلاث المذكورة هكذا على التوالي : ٧٩٧٣٧ ، ٨٧٧٠٤ ، ٨٦٠٦٣ وهذه

(١) المصدر السابق ص ٢٠

(٢) تقارير مفتش المصانع ٣١ أكتوبر ١٨٥٨ ص ٩ - ١٠ . أنظر كذلك تقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٦٠

ص ٣٠ وما بعدها .

الأرقام تشمل الأطفال ممن دون الرابعة عشرة من العمر وكانت عدتهم ١٣٠١٧٨٠١١٠٢٢٨٠٩٩٥٦ في نفس السنوات . ونرى من ذلك أنه برغم ازدياد عدد الأنوال في سنة ١٨٦٢ بالقياس إلى ما كان عليه سنة ١٨٥٦ فهناك نقص في عدد العمال تقابله زيادة في عدد الأطفال^(١).

وقد قال المستر فراند في جلسة مجلس العموم بتاريخ ٢٧ أبريل ١٨٦٣ : علنت من مندوبي ١٦ جهة بمقاطعتي لانكشير وشيشير وهم الذين أتحدث بالنيابة عنهم أن العمل بالمصانع يتزايد باستمرار نتيجة التحسينات التي أدخلت على الآلات ، فبينما في الأيام الماضية كان عامل واحد ومساعدان له يرعون نولين أصبح عامل واحد بمفرده يرعى ثلاثة أنوال ، وليس من غير المألوف أن يعهد إليه أمر أربعة أنوال ، وهكذا يتضح من الحقائق أن أقل من عشر ساعات تتضمن عمل إثني عشرة ساعة . ومن هذا يتضح المدى الهائل الذي بلغت به زيادة الأرهاق الواقع على عمال المصانع خلال السنوات العشر الأخيرة^(٢).

وبرغم أن مفتشي المصانع امتدحوا بحق النتائج الطيبة التي نجمت عن قانوني ١٨٤٤ ، ١٨٥٠ فانهم برغم ذلك قد اعترفوا أن خفض يوم العمل سبب زيادة حدة العمل وهي الأمر الذي كانت له من قبل آثار سيئة بالنسبة إلى صحة العمال وطاقتهم تبعاً لذلك . يبدو لي أن الزيادة المفرطة في الوفاة من أمراض الرئة ، وهو الأمر الذي أشار إليه الدكتور ج . جرينهاو في تقرير له عن هذا حديثاً ، إنما ترجع إلى ما يسود مصانع القطن والصوف والحريز من حالة الاضطراب المجردة التي لا بد منها لتمكين العامل من مراقبة الآلات بطريقة تدعو

(١) تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٢ من ١٠٠ ، ١٣٠ .

(٢) بواسطة نول بخاري حديث يعمل الدزال الآن في الأسبوع الذي طوله ٦٠ ساعة ٣٦ قطعة من نوع وطول وعرض معينة وذلك باستخدام نولين . بينما لم يكن يستطيع من قبل أن يصنع بواسطة الأنوال البخارية القديمة أكثر

بنس شلن

من ٤ قطع . وقد هبطت نفقة كل قطعة بعد سنة ١٨٥٠ من ٩ ٢ إلى ١ ١/٢ بنس - ٥٠ منذ ثلاثين عاماً مضت (١٨٤١) لم يكن يطلب من الدزال معه ثلاثة من الصيان الذين يلحمون الخيوط المقطوعة أن يرعى أكثر من بفتلين بهما ٣٠٠ - ٣٢٤ مغزلاً . أما في الوقت الحاضر (١٨٧١) فمليه أن يرعى بمساعدة خمسة من الصيان ٢٢٠٠ مغزلاً وينتج (من الغزل) ما لا يقل عن سبعة أمثال ما كان ينتجه سنة ١٨٤١ .

Alexander Redgrave, factory inspector. «Journal of Arts» January 5, 1872.

للرضاء وهي الآلات التي زادت سرعتها خلال السنوات القلائل الأخيرة^(١). وبما لا يحتمل الجدل مطلقاً أن ميل رأس المال نحو زيادة حدة العمل على سبيل التعويض بعد تحریم إطالة يوم العمل ، وأن ميله إلى أن يجعل من كل تحسين في الآلات وسيلة فعالة لاستخلاص أعظم ما يقدر عليه من قوة العمل — إن هذا الميل سيؤدي قبل انقضاء وقت طويل إلى حالة تجعل خفض يوم العمل أكثر مما هو حادث الآن أمراً محتوماً^(٢). ومن جهة أخرى فتقدم الصناعة البريطانية السريع منذ سنة ١٨٤٨ حتى الوقت الحالى أى خلال الفترة التي ساد فيها يوم العشر ساعات ، يفوق التقدم الذي حدث فيما بين عامي ١٨٣٣ ، ١٨٤٧ حينما كان يوم العمل ١٢ ساعة ، وإن التقدم الذي شاهده الصناعة خلال عهد يوم العشر ساعات يزيد عنه في فترة يوم الإثنين عشرة ساعة أكثر مما يزيد التقدم الحادث في عهد يوم الإثنين عشرة ساعة عن التقدم الذي حدث خلال الخمسين عاماً التالية لقيام نظام المصانع لأول مرة وهي الخمسين عاماً التي لم يكن هناك خلالها أية قيود قانونية على يوم العمل^(٣).

(١) تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦١ من ٢٥ - ٢٦ .

(٢) بدأت الآن (١٨٦٧) في لانكشير حركة بين عمال المصانع الفرض منها تقرير يوم عمل طوله ٨ ساعات -

(٣) يوضح الجدول المذكور في الصحيفة (٣٦١) الزيادة في إنتاج المصانع البريطانية منذ سنة ١٨٤٨ . انظر

Statistical Abstract of the United Kingdom

الكتب الزرقاء :

رقم ٨ ، ١٣ ، لندن ١٨٦١ ، ١٨٦٦ . في لانكشير كانت نسبة الزيادة في عدد المصانع : ٠/٠٤ (١٨٣٩ - ١٨٥٠)

٠/٠١٩ (١٨٥٠ - ١٨٤٦) ، ٠/٠٣٣ (١٨٥٦ - ١٨٦٢) ، بينما نلاحظ في الفترات الثلاث أن عدد العمال زاد

بصفة مطلقة ونقص بصفة نسبية (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ من ٦٣) . وتشغل لانكشير المحل

الأول في الصناعة القطنية . ويدل على أهمية الدور الذي تلعبه هذه المقاطعة في عمال الغزل والمنسوجات عموماً أن

٤٥٢/٠ من مجموع مصانع المنسوجات في إنجلترا وويلز واسكتلندة وإرلندة تجده في لانكشير وفيها ٨٣٣/٠

من المغازل ، ٨١٠٤/٠ من مجموع الآلات البخارية ، ٧٢/٠ من الأحصنة البخارية ، ٥٨٠٢/٠ من العمال

(نفس المصدر من ٦٢ - ٦٣) .

إنتاج المصانع البريطانية — الكمية الصادرة

| ١٨٦٥ | ١٨٦٠ | ١٨٥١ | ١٨٤٨ | قطن |
|-------------|--------------|---------------|---------------|------------|
| ١٠٣٠٧٥١٠٤٥٥ | ١٩٧٠٣٤٣٠٦٥٥ | ١٤٣٠٩٦٦٠١٠٦ | ١٣٥٠٨٣١٠١٦٢ | غزل |
| ٤٠٦٤٨٠٦١١ | ٦٠٢٩٧٠٥٥٤ | ٤٠٣٩٣٠١٧٦ | — | خيوط حياكة |
| ٠١٥٠٢٣٧٠٨٥١ | ٢٠٧٧٦٠٢١٠٤٢٧ | ١٠٥٤٣٠١٦١٠٧٨٩ | ١٠٠٩١٠٣٧٣٠٩٣٠ | قمش |
| | | | | كتان وقنب |
| ٣٦٠٧٧٧٠٣٣٤ | ٣١٠٢١٠٠٦١٢ | ١٨٠٨٤١٠٣٢٦ | ١١٠٧٢٢٠١٨٢ | غزل |
| ٢٤٧٠٠١٢٠٥٢٩ | ١٤٣٠٩٩٦٠٧٧٣ | ١٢٩٠١٠٦٠٧٥٣ | ٨٨٠٩٠٠١٠٥١٩ | قمش |
| | | | | حرير |
| ٨١٢٠٥٨٩ | ٨٩٧٠٤٠٣ | ٤٦٣٠٥١٣ | ٤٦٦٠٨٢٥ | غزل |
| ٢٠٨٦٩٠٨٣٧ | ١٠٣٠٧٠٢٩٣ | ١٠١٨١٠٤٥٥ | — | قمش |
| | | | | صوف |
| ٣١٠٦٦٩٠٢٦٧ | ٣٧٠٥٣٣٠٩٦٨ | ١٤٠٦٧٠٠٨٨٠ | — | غزل |
| ٢٧٨٠٨٣٧٠٤٣٨ | ١٩٠٠٣٨١٠٥٣٧ | ٢٤١٠١٢٠٠٩٧٣ | — | قمش |

القيمة الصادرة (بالجنهيات الانجليزية)

| ١٨٦٥ | ١٨٦٠ | ١٨٥١ | ١٨٤٨ | قطن |
|------------|------------|------------|------------|-----------|
| ١٠٠٣٥١٠٠٤٩ | ٩٠٨٧٠٠٨٧٥ | ٦٠٦٣٤٠٠٢٦ | ٣٠٩٢٧٠٨٣١ | غزل |
| ٤٦٠٩٠٣٠٧٩٦ | ٤٢٠٤٤١٠٥٠٥ | ٢٣٠٤٥٤٠٨١٠ | ١٦٠٧٥٣٠٣٦٩ | قمش |
| | | | | كتان وقنب |
| ٢٠٥٠٥٠٤٩٧ | ١٠٨٠١٠٢٧٢ | ٩٥١٠٤٢٦ | ٤٩٣٠٤٤٩ | غزل |
| ٩٠١٥٥٠٣١٨ | ٤٠٨٠٤٠٨٠٣ | ٤٠١٠٧٠٣٩٦ | ٢٠٨٠٢٠٧٨٩ | قمش |
| | | | | حرير |
| ٧٦٨٠٠٦٧ | ٩١٨٠٣٤٢ | ١٩٥٠٣٨٠ | — | غزل |
| ١٠٤٠٩٠٢٢١ | ١٠٥٨٩٠٣٠٣ | ١٠١٣٠٠٣٩٨ | ٧٧٠٧٨٩ | قمش |
| | | | | صوف |
| ٥٠٤٢٤٠٠١٧ | ٣٠٨٤٣٠٤٥٠ | ١٠٤٨٤٠٥٤٤ | ٧٧٦٠٩٧٥ | غزل |
| ٢٠٠١٠٢٠٢٥٩ | ١٢٠١٥٦٠٩٩٨ | ٨٠٣٧٧٠١٨٣ | ٥٠٧٣٣٠٨٢٨ | قمش |

(٤) المصنع

رأينا في بداية هذا الفصل كيف تزيد الآلات من مقدار المادة الآدمية المعدة للاستغلال وذلك بضم عمل النساء والأطفال ، وكيف تستولى على حياة العامل بأسرها بفضل إطالة يوم العمل إلى ما وراء الحدود المعتدلة ، وكيف تقيم نظاما يتم في ظله أداء مقدار أكبر من العمل في فترة أقل من الزمن وبعبارة أخرى كيف أصبحت الآلات وسيلة لزيادة حدة استغلال قوة العمل . ولنأخذ الآن في دراسة المصنع في أرق أشكال تطوره ونموه . يصف الدكتور يور المصنع الأوتوماتيكي بأنه : تعاون مشترك من طوائف كثيرة من العمال البالغين والأحداث ويقومون فيه برعاية مجموعة من الآلات الإنتاجية بما يسعهم من جهد ومهارة وتحركهم جميعاً قوة مركزية ، ويتحدث عنه من جهة أخرى بأنه : جهاز آلي كبير ، مكون من أعضاء ميكانيكية وعقلية مختلفة تعمل كلها في اتحاد وانسجام متصلين لإنتاج شيء مشترك ، وتخضع كلها لقوة محرك تنظم نفسها بذاتها . وكلا الوصفين أبعد عن التشابه ففي الوصف الأول ينظر إلى العامل الجماعي على أنه الذات ويعامل الجهاز الأوتوماتيكي على أنه الموضوع ، أما في الوصف الآخر فيصبح هذا الجهاز الذات بينما لا يزيد العمال عن كونهم الأعضاء أو العناصر الواعية المرتبطة في انسجام مع أعضاء الجهاز الآلي غير الواعية ، وهم خاضعون مثلها لقوة محرك مركزية . وينطبق الوصف الأول على كافة الوسائل الممكنة لاستخدام الآلات على نطاق واسع ، بينما يعد الثاني منميزات نظام المصانع الحديث أى الطريقة الرأسمالية في استعمال الآلات ، ولهذا يفضل يور أن يصف الآلة المركزية التي تبدأ منها الحركة بأنها حاكم مستبد فيقول : في تلك الصلات الواسعة تجمع قوة البخار السكريمة حولها ألوفا من الأتباع على استعداد لتلبية رغبتها ، (مصدر سابق ص ١٨) .

تنقل مهارة العامل في استعمال العدة إلى الآلة ، وتحرر طاقة العدة على أداء وظيفتها من القيود التي تفرضها عليها قوة عمل العامل وهذا يقضى على الأساس الفني الذي يرتكز عليه تقسيم العمل في ظل نظام الصناعة اليدوية . فبدلاً من هذا الشكل الهرمي من العمال المتخصصين وهو ما يتميز به تقسيم العمل في ظل الصناعة اليدوية ، نجد في المصنع الأوتوماتيكي اتجاهها نحو التسوية بين الأعمال التي يتعين على مساعدى الآلات أدائها (مصدر سابق ص ٣١ ، وانظر كذلك « فقرة الفلسفة » تأليف كارل ماركس ص ١٤٠ — ١٤١) . وكذلك نجد أن الفوارق الطبيعية من حيث السن والجنس تحل محل الفوارق الاصطناعية بين العمال الذين يؤدون العمليات التفصيلية .

ويعود تقسيم العمل إلى الظهور في المصنع الأوتوماتيكي أولاً على هيئة توزيع العمال بين الآلات المتخصصة ، وتوزيع جماهير منهم على مختلف أقسام المصنع حيث يشتغلون على آلات متشابهة قد وضعت جنباً إلى جنب ، وهكذا نجد تعاون العمال من الشكل البسيط ، فالمجموعة المنظمة التي تميزت بها الصناعة اليدوية حلت محلها علاقة بين رئيس عمال وبعض معاونين والفارق الرئيسي إنما هو بين العمال الذين يرعون فعلاً آلات التشغيل بما في ذلك بعض العمال الذين يعنون بجهاز الحركة ويمدونه بالوقود من جهة وبين أولئك الذين يساعدون هؤلاء العمال من جهة أخرى . وأغلب هؤلاء المعاوين لهم من الأطفال . ويدخل في عداد المساعدين أولئك الذين يقتصر عملهم على إمداد الآلات بالوقود . وإلى جانب هاتين الطائفتين المذكورتين آنفاً نجد جماعة قليلة عملها العناية بالآلات بوجه عام والمحافظة عليها في حالة جيدة وتشمل هذه الطائفة المهندسين ومختلف أنواع الميكانيكيين الخ . وهؤلاء الأخيرون يكونون طبقة عليا من العمال بعضهم ممن حصل على تدريب على والبعض الآخر من رجال الحرف الحاذقين ، فهم طبقة متميزة عن عمال المصنع وإنما تضاف إليهم وتجمع معهم^(١) . هذا التقسيم للعمل في بحث .

ولا بد لمن يريد أن يشتغل على آلة أن يتدرب عليها منذ الصغر حتى يتعلم أن يوفق بين حركاته وحركة الجهاز الأوتوماتيكي المتشابهة المستمرة . ونظراً لأن الآلات المختلفة في المجموعة الواحدة تعمل في وقت واحد وبانسجام واتفاق لهذا يتطلب التعاون القائم على أساس استعمال الآلات توزيع الجماعات المختلفة من العمال على الآلات المختلفة بالمصنع . ولكن الصناعة الميكانيكية لا تجعل هذا التوزيع روتيناً ثابتاً كما هو الحال في الصناعة اليدوية ، بل إنها تقتضي على الحاجة الداعية إلى مثل هذا^(٢) . ذلك أنه لما كانت الحركة الكلية لا تصدر

(١) يستبد تشريع المصانع البريطاني من دائرة مفعولة طبقة العمال المذكورة أخيراً لأنهم حسب القانون لا يعتبرون من العمال operatives بينما Parliamentary Returns تضم إلى دائرة الأخيرين المهندسين والميكانيكيين وهيئة الإدارة والكتبة وعمال المراسلة الخ - وبجارية أخرى جميع من في المكان عدا صاحب المصنع . ويبدو أن مثل هذا الاضطراب محاولة متعمدة لتعقيد النتائج الاحصائية ، ومن السهل إعطاء أمثلة عن مثل هذا العرض الخاطئ . في حالات أخرى .

(٢) يعترف جور بهذا فيقول إنه « في حالة الحاجة ، يمكن نقل العمال من آلة إلى أخرى حسب إرادة المدير ثم يصرح وقد ملكته نشوة الغزو » ، إن مثل هذا التغيير يتعارض مع الأسلوب القديم المتبع الذي يقسم العمل ويعهد إلى عاملة بهيئة رأس الإبرة وإلى أخرى يسن طرفها . . . وكان يحسن به أن يسأل نفسه عن السبب الذي من أجله يتحولون في المصنع الأوتوماتيكي عن هذا « الأسلوب القديم » ، في وقت الحاجة فقط .

عن العامل وإنما تصدر عن الآلة لهذا يمكن نقل العمال وتغييرهم من آلة لأخرى دون أن يؤدي ذلك إلى توقف أو تعطيل عملية العمل . وأبرز مثل لذلك نظام التناوب الذي اتبعه أصحاب المصانع الإنجليز خلال ثورتهم من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٠ . وأخيراً فالسرعة التي يتعلم بها الأحداث العمل على الآلة سبب آخر يجعل من الضروري تدريب طبقة مخصوصة من العمال تنحصر وظيفتهم في كونهم عمالاً على الآلات^(١) . وأما فيما يختص بعمل عمال البنائين Hodmen ففي الإمكان أن تحل محله الآلات إلى حد ما^(٢) ، ونظراً لبساطة هذا العمل الكبير ليس من الصعب إجراء تغيير سريع ودائم في الأفراد المتقنين بعبء هذا العمل المل .

وبرغم أن الآلات تضع حداً — حسب التعبير الفني — للنظام القديم في تقسيم العمل ، إلا أن هذا النظام يظل قائماً بالمصنع فترة من الوقت على أنه تقليد موروث عن الصناعة اليدوية ثم يأخذ بعد ذلك أن يتعدل شكله بحيث لا يلبث أن يصبح وسيلة أشجع من ذلك لاستغلال قوة العمل . فبعد أن كان العامل يتخصص طيلة حياته في الاشتغال بآلة واحدة ، تؤدي عملية جزئية ، يصبح العامل وقد تخصص مدى حياته في خدمة آلة تقوم بعملية جزئية ، فالآلات ميساء استخدامها كما تحول العامل منذ طفولته إلى مجرد جزء من أجزاء آلة تؤدي

(١) في أثناء كساد التجارة — كما حدث أثناء الحرب الأهلية الأمريكية — تحمل الوردجوازية العمال على القيام بأشق أنواع العمل كبناء الطرق الخ . وقد اختلفت «الورش الأهلية» البريطانية التي أنشأت سنة ١٨٦٢ وما بعدها لتشغيل عمال الصناعة القطنية المتعطلين ، عن زميلتها الفرنسية التي فتحت سنة ١٨٤٨ من هذه الناحية وهي أن العمال في الأخيرة كانوا يؤدون عملاً غير انتاجي على نفقة الدولة بينما قام العمال في الأولى بأداء أعمال إنتاجية بالمدرج لصالح الوردجوازية ولقاء أجر أقل من أجور العمال النظاميين الذين أخذ الأولون بذلك في منافستهم ، ولقد تحسن المظهر الجمالي لعمال الصناعة القطنية بلا شك ... وإلى أعز ذلك... فيما يختص بالرجال إلى أداء أعمال المنافع العامة في الهواء الطلق ، . والاشارة هنا إلى عمال المصانع في برستون حيثما حلوا على العمل في مستنقع برستون (تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ٥٩) .

(٢) إليك مثال لهذا . فبند صدر قانون سنة ١٨٤٤ أدخلت في الصناعة الصوفية آلات الفرنس منها أن تحل محل الأطفال . وحين يتعين على الأطفال المتنازين أي أطفال أصحاب المصانع أنفسهم أن يدرسوا برنامجاً كمساعدين في المصنع فإن هذا الذي لم يكتشف بعد والمعد لتفريغ الميكانيكيين يتدين بتقديم راتب . «لعل البغلات التي تدور بنفسها في مثل الخطر الذي يترتب على أي نوع آخر من الآلات ، ومعظم الحوادث الناجمة منها تصيب الأطفال الصغار بسبب أنهم يزحفون تحت آلات البغلة وهي في حالة حركة وذلك لكي ينظفوا أرض المكان . وقد فرضت غرامات على بعض المشرفين على الآلات لهذا السبب دون أن يصحبه ذلك أي نفع عام . فلو أن مجترعي الآلات استمعوا لاختراع آلة للكف عن لوفروا هذا العمل على الأطفال ولزاد ذلك من أساليبنا في حماية العمال ، (تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٦٣) .

عملية تفصيلية^(١). وهذه الطريقة لا يقف الأمر عند خفض نفقات توالد العامل وتكاثره إلى حد كبير. بل يكمل اعتماده على المصنع (أى على الرأسمالى بمعنى آخر) . وهنا يتعين علينا أن نميز بين الإنتاجية المتزايدة بسبب نمو وتطور عملية الإنتاج الاجتماعية وبين الإنتاجية المتزايدة التى ترجع إلى استغلال الرأسماليين لهذه العملية .

فى الصناعة اليدوية والحرف اليدوية يستعمل العامل عدة وتصدر عنه حركات أداة العمل وهو جزء من جهاز حى ، أما فى المصنع فإنه يخدم آلة وتخضع حركاته لحركاتها ، كما أنه لا يعدوان يكون جزءاً ملحقاً بجهاز عديم الحياة مستقل عنه . « إن الروتين الممل المترتب على هذا الكد المتصل والذي تتكرر فيه نفس العملية الميكانيكية بلا انقطاع يشبه عذاب سيسفس — فهذا العمل الكادح يرتد كالصخر على رأس العامل المتعب على الدوام »^(٢) . وإلى جانب الأثر السئ للعمل على الآلة مما يتعرض له الجهاز العصبي ، فإن هذا العمل يعوق نشاط العضلات المتعدد النواحي ويحول دون حرية النشاط الجثمانى والعقلى^(٣) . وحتى تخفيف العمل يصبح وسيلة للتعذيب لأن الآلة لا تحرر العامل من عمله وإنما تسلب عمله من عنصر اللذة والاهتمام به . إن هناك أمراً مشتركاً بين كافة أنواع الإنتاج الرأسمالى من حيث كونها عمليات عمل يراد بها تحقيق التمدد الذاتى لرأس المال ، وذلك الشيء المشترك هو أن العامل لا يستعمل أدوات العمل ولكن أدوات العمل هى التى تستخدمه ، ولكن هذا الوضع المقلوب يصبح حقيقة فنية مادية فى نظام الإنتاج بالآلات وحده إذ فى ظله تقف أداة العمل أثناء عملية العمل لإزاء العامل بوصفها رأس مال أو عملاً ميتاً يتحكم فى قوة العمل الحية ويمتص دمها . فى الصناعة الكبيرة القائمة على أساس الإنتاج بالآلة يتم انفصال القوى إلى

(١) قارن هذا بنظرية برودون الغريبة وهو الذى « يفسره ، الآلات لاعلى أنها تأليف بين وسائل العمل بل على أنها تأليف بين عمليات تفصيلية القرض منه منفعة العامل نفسه .

(٢) J. P. Kay, M. D., : The Moral and Physical Conditions of The Working Classes etc. 1832 p. 8 وحتى المسير مولينارى وهو من من دعاة حرية التجارة الماديين المتفائلين يلاحظ ، « أن الرجل الذى يقضى ١٥ ساعة يومياً فى الاشراف على حركات الجهاز الآلى المتشابهة تنهك قواه أكثر مما لو استخدم نشاطه الجثمانى فى مثل هذه الفترة من الوقت . وهذا الاشراف الذى يصح أن يكون تدريجياً نافعاً للذكاء لولا إطالته مدته أكثر من اللازم ، يؤدى فى الأجل الطويل وبسبب الإفراط إلى تحطيم العقل والجسم على حد سواء .

G. de Molinari : Etudes Economiques, Paris, 1848

(٣) فردريك انجلز : مصدر سابق ص ٢١٦ .

قوى لرأس المال تسلط على العمل . إن المهارة الخاصة التي يتصف بها كل عامل فردى على الآلة تضاهل حتى تصبح عنصراً عديم الشأن إذا قيس بالعلم وقوى الطبيعة الهائلة وكتلة العمل الاجتماعى وهى العناصر التي تندمج كلها فى النظام الآلى والذي تولد منه « قوة » صاحب العمل . هذا الرجل الذى يمتزج فى ذهنه الآلات باحتكاره لها ، يحدث العمال باحتقار إذا ما نشب بينه وبينهم نزاع فيقول لهم إن عليهم أن يذكروا أن عملهم نوع منحط من العمل الحاذق يمكن الحصول على مثله بسهولة وبقدر قليل من المران والتدريب . إن الآلات التي يملكها رب العمل تلعب فى عملية الإنتاج دوراً أعظم أهمية من عمل العامل ومهارته وهما الأمران اللذان يستطيع العامل العادى أن يتعلمهما فى ظرف ستة أشهر ، (١) .

هذا الخضوع الفنى من جانب العامل لحركة أداة العمل ، وهذا التكوين الخاص للهيئة العاملة (من أفراد من مختلف الأعمار ومن الجنسين) ؛ نقول إن هذين الأمرين يخلقان نوعاً من نظام المعسكرات يتحول إلى نظام مصانع كامل ينطوى على تطور تام لعملية الإشراف ومعنى هذا انقسام الفئة العاملة إلى عمال عاديين ومشرفين يراقبون عملهم ، أى إلى أنفار وضباط فى الجيش الصناعى . « كانت الصعوبة الرئيسية (فى المصنع الأوتوماتيكى) تنحصر فى تدريب المخلوقات الآدمية على أن تتخلص من عادات العمل غير المنتظمة الغالبة عليها ، وأن توفق بينها وبين انتظام حركة الجهاز الآلى المعقد . وقد كان خلق وتنفيذ قانون ناجح للنظام بالمصنع يلائم ضروريات العمل النشط المنتظم فيه من أعظم وأنبى ما قام به أركريت . وحتى اليوم نجد من المستحيل تقريباً أن نحول الأشخاص الذين تجاوزوا سن البلوغ إلى عمال بالمصنع نافعين ، رغم أن هذا النظام قد كمل تنظيمه والعمل قد خف إلى الحد الأقصى ، (٢) . هذا القانون الذى يطبق بالمصنع ليس إلا صورة كاريكاتورية لذلك التنظيم الاجتماعى لعملية العمل وهو التنظيم الذى يصبح ضرورياً حين يجرى التعاون على نطاق واسع وحين تعمل أدوات العمل المشترك وهى على هيئة آلات (وهذا القانون الذى يصوغ فيه رأس المال سلطانه على العمال عبارة عن نظام تشريعى خاص خلو من توزيع السلطات والأساليب النيابية

The Master Spinners' and Manufacturers' Defence Fund, Report of the Committee, Manchester, 1854, p. 17 وسرى فيما بعد أن رب العمل يستعمل أسلوباً آخر حينما يتعرض لخطر أن يفقد العمال !

(٢) (يور - ص ١٥) إن أى رجل درس حياة أركريت لا يصف ذلك الحلاق الموهوب بالنيل . فن مختصر القرن الثامن عشر بعد الرجل بلا شك على رأس الخصوص فيما يختص باختراعات الآخرين ، كما أنه ليس من أحمق الأنواع .

التي تجبها البورجوازية كثيراً في ميادين أخرى) . في ظل هذا النظام تحل العقوبات التي يقيد بها مقدم العمال في دفتره محل سوط مقدم العبيد . وبطبيعة الحال تتخذ هذه العقوبات شكل غرامات تفرض وخصم من الأجور ، ويتم هذا الأمر الذي ابتدعه مشرع المصانع الشبيه بليسكرجس بحيث تكون مخالفة التعليمات واللوائح أكثر ربحاً للرأسمالي من مراعاتها (١) .

(١) لا نجد في غير المصنع دليلاً واضحاً على الرق الذي تفرضه البورجوازية على البروليتاريا ، ففي المصنع يضع القانون الواقع حداً للحرية إذ على العامل أن يكون بالمصنع في الخامسة والنصف صباحاً ، ولو تأخر دقيقة أو اثنتين فرضت عليه غرامة ، فان بلغ التأخير عشرين دقيقة لم يسمح له بالدخول إلا بعد الانتهاء من تناول الاططار وبذا يضع ربح أجرة اليوم . إن عليه أن يأكل ويشرب وينام حسب الأوامر التي تصدر إليه ... إن الصقارة المستبدة تخرجه من فراشه وتجعله يترك الفطور والغداء . وماذا يحدث منذ أن يدخل المصنع ؟ هناك تجد صاحب المصنع مشرعاً مطلق السلطان يصدر التعليمات حسب إرادته وهواه ويغير قانونه ويضيف إليه أشياء كإبريد ، وحتى لو وضع السخف على هذه اللوائح لكانت المخالفة للعامل : ما دمت قد تعاقبت بمحض إرادتك الحرة فعليك أن تنفذ النفاذ ... إن هؤلاء العمال يحكم عليهم بأن يطأوا رؤسهم للسوط فعلاً ومجازاً مدى الحياة منذ سن التاسعة حتى الممات (فردريك أنجلز ، مصدر سابق ص ٢١٧ ما بعدها) . وسأقدم مثلاً عما تقوله المخالفة واحدها تقدمه لنا شفيدي . في أواخر سنة ١٨٦٦ . فهناك وقع عامل عقداً لسنتين في إحدى مصانع الصلب ثم حدث أن تنازع مع صاحب المصنع وخرج من العمل وهنا قاضاه الآخر وحكمت عليه المحكمة بالحبس شهرين للاخلال للعقد (ولو أن صاحب العمل هو الذي أخل بالتعاقد لحرككم أمام المحكمة المدنية ولما زاد جزاؤه عن غرامة يدفعها) . قلنا انقضت المدة طالب رب العمل العامل بتنفيذ العقد بينهما فأبى الأخير وقدم إلى المحكمة حيث صدر عليه من جديد ولو أن المستر شى أحد قضاة المحكمة أعلن أن من القضاة القانونية أن يعاقب الرجل من وقت لآخر على نفس الجريمة الواحدة . والذين أصدروا الحكم قضاة يملكون في حكمة من أرقى حكام لندن . وإليك مثال آخر من ولتشير في نهاية نوفمبر سنة ١٨٦٣ وهو خاص باضراب ٣٤ ناسجاً في مصنع يملكه رجل يدعى Harrup ، ويرجع الاضراب إلى طريقة الرجل في الاستقطاعات التي يفرضها مقابل التأخير في الصباح وهي : ٦ بقسات عن دقيقتين ، شلن عن ثلاث دقائق ، ١٠ شلن عن عشر دقائق - أى بمعدل ٩ شلنات في الساعة وأربعة جنيهات ونصف الجنيه في اليوم مع أن متوسط أجر النسيج منهم ١٠ بنس ، ١٢ شلن في الأسبوع . وكان هاراب يستخدم طملاً ينفخ في صفارته وكان الأخير يفعل ذلك قبل الساعة السادسة صباحاً فإذا لم يوجد العمال عند باب المصنع في تلك اللحظة أغلقت الأبواب . وقد صرح المضربون أنهم مطالبون بوضع ساعة في البناء بدلاً من استخدام تلك الصقارة . وقد رفع الرجل الدعوى على ١٩ امرأة وقناة فصدر الحكم على كل من بدفع عرامة قدرها ٦ بقسات معاقبة إلى المصاريف وقدرت بهلثن ونصف شلن ، ولما عاد هاراب إلى بيته شيمه الجمهور بالصغير دليلاً على السخط والغضب . ومن الأمور التي يميل إليها أصحاب المصانع فرض الغرامات على العمال في حالة وجود عيوب في المادة الخام ، وقد سببت هذه الطريقة إضرابات في مصانع الفخار سنة ١٨٦٦ . وتذكر لنا تقارير لجنة تشغيل الأطفال (١٨٦٣ - ١٨٦٦) أمثلة عن حالات استغرقت للغرامات فيها أجرة العامل وأصبح مديناً لرب العمل . وإليك ما يقوله المفتش مستر باركر عن مهارة أرباب المصانع في خصم الأجور وقاضيت

وسنكتفي هنا بالإشارة العابرة إلى الأحوال المادية التي يجرى فيها العمل بالمصنع فأعضاء الحواس المختلفة يصيبها الأذى بسبب رفع درجة الحرارة بطريقة اصطناعية ، وبسبب تلوث الهواء بالأجزاء المتناثرة من المادة الأولية ، وبسبب الصوت الذي يصم الأذان الخ - وهذا إلى جانب الإصابات والوفيات التي تحدث بانتظام شبيه بانتظام توالى الفصول الأربع ، والتي ترجع إلى ازدحام الآلات وتجمعها جنباً إلى جنب^(١) . والاقتصاد في استخدام وسائل الإنتاج الاجتماعية يتحول في أيدي رأس المال وفي ظل نظام المصانع إلى طريقة لسلب العامل من الضروريات الحيوية وهو يؤدي عمله ، ذلك أنه محروم من الفراع والهواء والضوء والحماية لشخصه من العناصر الضارة غير الصحية التي تصاحب العملية الإنتاجية ، ولن نقل شيئاً عن الطريقة التي يحرم بها من كل العناصر التي تهيب له الراحة أثناء العمل^(٢) . هل كان

== أخيراً صاحب مصنع للنسوجات القطنية لأنه عمد في هذه الأيام الصعبة إلى استقطاع ١٠ بنسات من بعض صغار العمال لأجل أن يدفع ثمن شهادة الجراح (مع أنه دفع فيها ٦ بنسات) ومع أن القانون لا يخول له سوى استقطاع ٣ بنسات لهذا الغرض ، وجرى العرف ألا يدفع العامل عنها شيئاً ... وقد نما إلى خبر شخص آخر يرغم كل طفل يشتغل لديه على دفع ثلث مقابل تعليمه مدة الغزل وخفائها بمجرد أن يشهد الجراح بصلاحيته لهذه المهنة ، . إنه يعتقد أن الاضطرابات التي كثر حدوثها في تلك الأيام والتي يعجز الرأي العام عن تعليلها لا بد أن لها أسباباً خفية . والمستر يكر يثير هنا إلى إضراب النساكين الذين يشتغلون على الأنوال البخارية في دارون وهو الاضراب الذي حدث في يونيو سنة ١٨٣٦ (أنظر تقارير مفتشى المصانع بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٣٦ ص ٥٠ - ٥١) وعلى القارئ ملاحظة أن هذه التقارير تنطلي دائماً للتواريخ الرسمية .

(١) لا ريب أن ما كلفته قوانين المصانع من حماية ضد أخطار الآلات كان له أثر طيب ولكن هناك أسباباً للحوادث لم يكن لها وجود منذ عشرين عاماً وتتلخص في ازدياد سرعة الآلات مما يستدعي أن تكون حركة الأصابع أسرع وأحذق في إمساك الخيط المتقطع . ويرجع جانب كبير من الحوادث إلى رغبة العمال في أداء عملهم بسرعة . وعلينا أن نذكر أن استمرار حركة الآلات ذو أهمية قصوى في نظر رجال الصناعة لأن التوقف دقيقة معناه تبديد القوة المحركة وضياح ثلاثاج ولهذا يحرص المقدمون على أن تظل الآلات في حركة دائمة . وبرغم أن تنظيف الآلات وهي في حالة الدوران محرم بشدة إلا أن المادة السائدة في معظم المصانع ان لم يكن كلها أن يقوم العمال بعملية التنظيف أثناء دوران الآلات ، ، ولهذا السبب وحده وقعت ١٠٦ حادثة في الشهور الست الماضية ويخصص يوم السبت للتنظيف الكامل ، وإذا يحرص العمال على أداء ذلك العمل بسرعة لهذا تزيد الحوادث في أيام الجمعة وبخاصة في أيام السبت ونسبة الزيادة (القياس إلى الأيام الأخرى) ١٣ ٪ . في أيام الجمعة ، ٢٥ ٪ . في أيام السبت وإذا راعينا مسألة ساعات العمل لوجدناها ٧ ٪ مقابل ١٠ ٪ في الأيام الأخرى أي الزيادة على متوسط الأيام الخمسة الأخرى تبلغ ٦٥ ٪ . (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٩ و ١٥ و ١٦ و ١٧) .

(هذه الحاشية خلاصة وافية لما أورده المؤلف) .

(٢) سأوضح في الباب الأول من الكتاب الثالث الحلة التي شنها أصحاب المصانع ضد مواد القانون التي ترى

غورييه مخطئاً حين قال عن المصنع إنه « شكل مخفف من سجن المجرمين » ؟ (١) .

(٥) الصراع بين العامل والآلة

يرجع تاريخ الصراع بين الرأسمالي والعامل الأجير إلى عهد نشأة رأس المال ، وظل ناشئاً خلال عصر الصناعة اليدوية (٢) . ولكن العامل لم يصبح في حرب مع أدوات العمل ذاتها أى الصورة المادية التى يتجسم فيها رأس المال - إلا منذ بدأ استخدام الآلات الميكانيكية ، فهو نائر ضد هذا الشكل المخصوص من أدوات الإنتاج لأنها الأساس المادى الذى تقوم عليه طريقة الإنتاج الرأسمالية . وخلال القرن السابع عشر شمرت كل أوربا تقريباً ثورة ضد آلة لنسج الشرائط والصفائر ، وقد حدث اختراع هذا النول فى ألمانيا . وقد جاء ما يأتى فى كتاب للأسقف الإيطالى لانشياولى صادر بالبندقية عام ١٦٣٦ (وإن كان قد كتب سنة ١٥٧٩) : « منذ

== إلى حماية الرعايا ، من الآلات الخطيرة . ويكفى هنا أن أقبس بعض ما فى التقرير الرسمى الذى كتبه انفتش ليونارد هورنر ، سمعت بعض أصحاب المصانع يتحدث بخفة لا يمكن تمييزها عن حوادث مثل ضياع إصبع ويصفها بأنها مسألة تافهة . إن حياة العامل ومستقبله يتوقان كثيراً على أساميه بحيث أن فقدان أحدهما مسألة خطيرة بالنسبة إليه . ولما سمعت هذه الملاحظات غير المذبذبة توجهت بالسؤال الآتى : نفرض إنك احتجت إلى عامل زيادة عما لديك وتقدم لك عاملان متساويان فى الكفاية ولكن أحدهما فقد إيمانه أو خصره ، فأيهما تلحق بخدتك ؟ ولم يتردد أحد مطلقاً فى الإجابة ، « . وفى نفوس رجال الصناعة ، « سوء ظن خاطيء ضد ما يسمونه التشريع ذا الطابع الإنسانى المتكلف الكاذب ، « . . . تقاوير ٣١ أكتوبر ١٨٥٥ - لقد كان أصحاب المصانع هؤلاء أذكاء ، وكانت لديهم أسباب جيدة فى تأييدهم الحماسى لثورة ملاك العبيد !

(١) فى المصانع التى خضعت زمناً أطول من غيرها لقانون المصانع بما فيه من قيود على ساعات العمل ومن تظلمات أخرى مختلفة ، زالت كثير من المساوئ السابقة . ونفس تحسين الآلات ، « يتطلب تحميصاً فى تشييد المباني ، وهذه ميزة للعمال . (تقاوير ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١٩) .

(٢) أنظر مثلاً John Houghton : Husbandry and Trade Improved,

London, 1827 وكذلك The Advantages of the East Indian Trade, 1720 وأيضاً John Bellers (مصدر سابق) - وأنظر الفقرة التالية ، « من سوء الحظ أن أصحاب العمل masters وعملهم فى حرب دائمة ، فهدف الأولين أداء العمل بأرخص ما يمكن ولا يترددون عن استخدام أى حيلة أو طريقة لتحقيق ذلك ، أما الآخرون فلا يدعون فرصة لمضايقة عيادهم حتى يقبلوا طلبات أعلى يقدمونها (العمال) ، «

An Inquiry into the Causes of the Present High Prices of Provisions, 1767 pp. 61-60 (كُتبه The Rev. Nathaniel Forster وهو فى صف العمال) .

خمسین عاماً رأى أنطون مولر من أهل دانزج آلة هناك تنسج ما بين أربع وست قطع مرة واحدة ، وإذ خشي مجلس المدينة تعطل عدد كبير من العمال بسبب هذا الاختراع أمر بتعطيل الآلة ودبر وسيلة خفية لحثيق مخترعها أو إغراقه . واستخدمت تلك الآلة في ليدن سنة ١٦٢٩ فأنارت شعبا بحيث اضطر مجلس المدينة إلى تحريم استعمالها ، وقيد مجلس الولايات استعمالها بقرارات أصدرها في ١٦٢٣ ، ١٦٢٩ الخ ثم أجاز ذلك القرار الصادر في ١٥ ديسمبر ١٦٥١ بشروط معينة . وذكر بوكهورن في كتابه ، « النظم السياسية » ، المنشور سنة ١٦٦٣ ما يلي عن هذه الآلة ، منذ عشرين عاماً اخترعت بالمدينة - ليدن - آلة يستطيع بها رجل واحد أن يصنع مقداراً أكبر من الأشرطة وبطريقة أحسن مما كان يفعل كثيرون في نفس الفترة من الزمن . أدى ذلك إلى اضطرابات محلية وشكوى من جانب النساجين مما حمل مجلس المدينة على تحريمها . وقد مُنعت في كولونيا (١٦٧٦) ، كما سبب إدخالها في إنجلترا حوالى ذلك الوقت اضطرابات بين طوائف العمال ، وقد أصدر الإمبراطور في ١٩ فبراير ١٦٨٥ أمراً بتحريمها في ألمانيا . وأمر سانتو همبرج بحرقها علناً ، وجدد شارل السادس القرار السابق (٩ فبراير ١٧١٩) . ولم يُسمح بها في سكسونيا علناً إلا سنة ١٧٦٥ . هذه الآلة التي أحدثت مثل هذه الضجة كانت مقدمة لآلة الغزل والتول البخارى ، وبذا كانت إيذاناً بالثورة الصناعية التي حدثت في القرن الثامن عشر . وقد كان في استطاعة أى ولد لم تتوافر له الخبرة اللازمة أن يدير ذلك التول بكافة مكائكه وذلك بمجرد تحريك عصا ذات البمين وذات الشمال . وفي أرقى أشكالها أنتجت تلك الآلة ما بين ٤٠ ، ٥٠ قطعة مرة واحدة . وحوالى سنة ١٦٣٠ حدث شغب انتهى بتدمير ورشه تدور بقوة الريح سبق أن أقامها هولندى على مقربة من لندن ، واستمر الشعب حتى نهاية القرن الثامن عشر يقاوم أمثال هذه المعامل وهي مقاومة لقيت تأييد البرلمان ولم يمكن التغلب عليها إلا بصعوبة . وفي ١٧٥٨ أنشأ إيفرِت أول آلة لجز الصوف تدار بقوة الماء فأحرقها مائة ألف عامل تعطلوا ، وقدم ٥٠٠٠٠ عامل ممن كانوا يعيشون على جز الصوف التماساً إلى البرلمان ضد مصنع أركريت وآلات التمشيط التي اخترعها . وفي المناطق الصناعية بإنجلترا خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن التاسع عشر سبب استخدام الآلات (وبخاصة على هيئة الأنوال البخارية) اضطرابات تعرف باسم حركة «لُد» هدفها تدمير الآلات واتخذتها الحكومة المكونة من أمثال سدموت وكسليه ذريعة لإجراءات شديدة ورجعية للغاية ضد الطبقة العاملة . وكان لا بد للعمال من قدر كافٍ من الخبرة والوقت ليفرقوا بين الآلات أى أدوات الإنتاج المادية ذاتها وبين استخدام رأس المال للآلات أى الشكل الاجتماعى

الذى تستعمل فيه أدوات الإنتاج (١) .

ومنازعات الأجر داخل مملكة الصناعات اليدوية تفترض مقدماً وجود هذه الصناعة كما أن المنازعات غير موجهة ضدها ، وإذا كانت هناك مقاومة لانتشار النظام الصناعي فإن مصدرها النقابات الطائفية والمدن ذوات الامتيازات وليست مقاومة من جانب العمال الأجراء . وينظر كتاب عصر الصناعة اليدوية إلى تقسيم العمل في الغالب على أنه وسيلة لتعويض نقص في العمال لا على أنه وسيلة للتخلص ممن يشتغلون فعلاً . وهذا التمييز واضح . لنفرض أن انجلترا تحتاج ١٠٠٠٠٠٠٠ شخص كي يغزلوا بواسطة العجلات العتيقة القطن الذى تغزله الآلات الميكانيكية الآن بمساعدة نصف مليون شخص ، فليس معنى هذا أن الآلات حلت محل هذه الملايين التى لم يكن لها وجود مطلقاً بل معناه أنه لو أردنا استبدال آلات الغزل الميكانيكية بعمال لاحتاج الأمر إلى ملايين كثيرة . وإذا قلنا إن الأنوال البخارية عطلت ٨٠٠٠٠ نساج فإنا لا نقصد الإشارة إلى الآلات التى يمكن فقط أن يحل محلها عدد محدود من العمال ، وإنما نشير إلى عدد محدود قد حلت الآلات محله فعلاً وألقت به إلى عرض الطريق . وفى عصر الصناعة اليدوية كانت الحرفة اليدوية هى الأساس برغم كونها غير متصلة الحلقات ، ولم يكن مستطاعاً أن تشبع منتجات ذلك العدد الصغير نسبياً من عمال المدن الذين كانوا من مخلفات العصور الوسطى ، مطالب الأسواق الجديدة بالمستعمرات ، وفتحت المصنوعات اليدوية بعناها الصحيح مجالات جديدة من الإنتاج لأهل الريف الذين طردوا من الأرض حين تحوّل النظام الإقطاعى . وفى الوقت ذاته كانوا ينظرون إلى تقسيم العمل والتعاون فى الورشة من وجهة النظر الإيجابية أى أنهما جعلوا العامل المشتغل فعلاً أكثر إنتاجية (٢) . حقيقة سبب تطبيق

(١) فى الصناعات القديمة الأسلوب نجد حتى اليوم أن ثورات العمال ضد الآلات تتخذ مظهراً وحيثاً ،

وقد حدث هذا مثلاً بين خراطى المبارد بشيفيلد سنة ١٨٦٥ .

(٢) يفهم سير جيمس ستوارت الآلات بهذا المعنى ، وعلى ذلك أعد الآلات طريقة لزيادة عدد المجدين

(زيادة فعلية) بدون أن تقترب على ذلك نفقات تغذية العدد الإضافى ... ففى أى ناحية يختلف تأثير الآلات عن التأثير

الناجم من وجود سكان جدد ؟ An Inquiry into the Principles of Political Economy

، جزان ، لندن ١٧٦٧ ، ١٠ ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، ، (الكتاب الأول ، الفصل التاسع) - ونجد بنى أكثر باطة

لأنه يقول إن الآلات تحمل عمل ، تعدد الزوجات ، ، ويمكن تقبل هذا رأى بخصوص بعض أنحاء الولايات المتحدة

ومن جهة أخرى يقول Piercy Ravenstone فى كتابه

Thoughts on the Funding System and its Effects

(لندن ١٨٢٤ ص ١٥) : ، ، يندر استخدام الآلات بنجاح لاختصار العمل الذى يقوم به الفرد ، لأن إنشائها

يؤدى إلى ضياع وقت أكثر من الوقت الذى يوفره استخدامها . إن فائدتها تظهر حين تساعد آلة واحدة عمل الألوف =

التعاون على الزراعة وتركيز وسائل الإنتاج في أيدي أفراد قلائل ثورات واسعة فجائية في طريقة الإنتاج وبالتالي في أحوال المعيشة ووسائل العمل لأهل الريف — وذلك في بلاد كثيرة قبل بدء عصر الصناعة الكبيرة بوقت طويل . ولكن هذا الصراع كان في منشئه صراعاً بين كبار الملاك وصغارهم أكثر منه بين رأس المال والعمل الأجير . ومن جهة أخرى لما كانت أدوات العمل والأغنام والحيول النخ تطرد العمال من الأرض ، كان يحدث الالتجاء المباشر إلى القرية كمقدمة للثورة الصناعية . ففي أول الأمر كان العمال يطردون من الأرض ثم تأتي بعد ذلك الأغنام . وهذا التهافت الكبير على الأرض كما حدث بانجلترا كان الخطوة الأولى لإقامة الزراعة على مدى كبير^(١) . وعلى ذلك في البداية كان لهذه الثورة في الزراعة مظهر ثورة سياسية أكثر من أي شيء آخر . وحين تصبح أدوات العمل على هيئة آلات ميكانيكية هناك تبدأ المنافسة المباشرة بينها وبين العامل^(٢) ، والتوسع الذاتي لرأس المال بواسطة الآلات يتناسب تناسباً مباشراً مع عدد العمال الذين حطمت الآلات وسائل عيشهم - ويرتكز نظام الإنتاج الرأسمالي بأسره على حقيقة كون العامل يبيع قوة العمل كسلعة ، وبفضل تقسيم العمل تخصص هذه القوة وتهبط إلى منزلة مهارة في استعمال عدة مخصوصة . وبمجرد أن يصبح توجيه العدة من عمل الآلة الميكانيكية تخفى القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية لقوة عمل العامل . يصبح العامل غير قابل للبيع كالورق النقدي الذي لا تعود له قوة إبراء قانونية . هذا الفريق من الطبقة العاملة والذي تحول بسبب الآلات إلى فائض من السكان (أي فريق لا تعود هناك حاجة مباشرة إليه لتنمية التوسع الذاتي لرأس المال) إما أن يتحطم في الصراع غير المتساوي القوة بين الحرف القديمة والصناعة اليدوية القديمة من جهة وبين الصناعة الآلية من جهة أخرى ، وإما أن يفيض على فروع الصناعات التي يسهل الوصول إليها فيغمر سوق العمل وبذلك يهبط بضمن قوة العمل إلى ما دون قيمتها . والمفروض أن من أساليب التعزية لهؤلاء العمال الذين أصابهم الفقر أن آلامهم إلى حد ما ليست أكثر من مشاق مؤقتة ، وكذلك بالتدريج تسيطر الآلات على

== ولهذا نهى أوسع انتشاراً في البلاد القديمة الازدحام بالسكان حيث يوجد قوم من أشد الناس خولا ... إن استعمالها ليس سببه قلة السكان ، وإنما سهولة استخدامها للعمل في مجموعات كبيرة ، .

(١) ينطبق هذا أيضاً على ألمانيا ، فحينما لا تزال الزراعة موجودة على نطاق واسع وبخاصة في الولايات الشرقية فالسبب راجع إلى نظام Bauern—legen الواسع الانتشار منذ القرن العاشر عشر وبخاصة منذ سنة ١٦٤٨ . (يقصد بهذه الكلمة إلغاء السيد الانقطاعي لما منحه من أرض للفلاح ثم إدماجها في مزرعته) .

(٢) يقول ريكاردو (ص ٤٧٩) ، « إن الآلات والعمل في تناقص دائم ، .

ميدان الإنتاج كله بحيث يخفف مدى وحدة آثارها المدمرة . وكل من هاتين التعزيتين تعادل الأخرى وتنفيها . حين تغزو الآلات ميداناً من الإنتاج يبطء فاتها تحدث فاقة مزمنة بين العمال الذين عليهم منافسة الآلات ، وحين يكون الانتقال سريعاً فإن أثر الآلات هائل شديد . وإن التاريخ لا يقدم لنا مشهداً أكثر إيلاماً للنفس من التحطم التدريجي الذي أصاب النساجين اليندويين باجلترا وهى عملية استغرقت عقوداً عدة وتمت نهائياً حوالى سنة ١٨٣٨ ومات كثيرون منهم جوعاً بينما واصل الكثيرون منهم البقاء يعولون أنفسهم وأسرانهم بأجر قدره بنسان ونصف البنس في اليوم الواحد (١) . ومن جهة أخرى كان للآلات القطنية الإنجليزية تأثير شديد الوقع في الهند فقد جاء في تقرير الحاكم العام (١٨٣٤ - ٣٥) ديكاد الشقاء لا يجد مثيلاً له في تاريخ التجارة فسهول الهند تغطيها عظام نساجي القطن ، . ولا ريب أن الآلات إذ حولت النساجين من هذا العالم «المؤقت» لم تفعل أكثر من أنها سببت «متاعب مؤقتة» ، ولكن هذا التأثير «المؤقت» دائم في الحقيقة نظراً لانتشار الآلات باستمرار إلى فروع جديدة من الإنتاج . ويقال بوجه عام إن الطريقة الرأسمالية للإنتاج تكسب حالات العمل ومنتج العمل مظهراً مستقلاً وغريباً إزاء العمال ، ولكن حينما تستخدم الآلات فإنها «تثبت دعائم تناقض فاحش» (٢) . ولهذا نرى استخدامها تصحبه ثورة العمال لأول مرة ضد أدوات العمل . هذا العداء المباشر بين الطرفين يزداد وضوحاً حين تقع المنافسة بين الآلات من جهة

(١) طال أمد المنافسة بين الغزل اليدوى والغزل بالنول البخارى في إنجلترا قبل صدور قانون الفقراء الجديد (١٨٣٤) ، والسبب في ذلك تقديم الاعانة الخارجية للعمال الذين هبطت أجورهم دون الحد الأدنى . ولستطيع أن نستدل على المنافسة بين العمل الانصافى والآلات من الأسئلة التى وجهتها «لجنة الهجرة» ، إلى المستر تيرنر (الفسيس بيلدة ولعللو بمقاطعة شيشير سنة ١٨٢٧) . «لم يحل النول البخارى على النول اليدوى» ، «بلا شك ، وكان من المستطاع أن تزداد هذه الظاهرة لولا أن أرغم الغزاليون اليدويون على قبول خفض في الأجور» ، - ولكن أليس معنى رضوخ العامل أنه قبل أجوراً غير كافية وبذا ينتظر المساعدة من الأبرشية ؟ ، «نعم ، والواقع أن المنافسة بين النول اليدوى والنول البخارى أبقت عليها الاعانات التى تدفع للفقراء . هذا الفقر المذل هو المنفعة التى عادت على العامل المجد من استخدام الآلات ، فهو من مثلة الميكانيكى المحترم والذي يتمتع بقدر من الاستقلال إلى مرتبة ذلك الثمن الذى يعيش على خبز الصدقة» ،

A Prize Essay on the Comparative Merits of Competition and Co-operation, London 1824, p. 29.

(٣) «ونفس السبب الذى قد يؤدى إلى زيادة إيرادات الدولة قد يجعل في الوقت ذاته السكان قانعين عن الحاجة ويحط من أحوال العامل» ، (ريكاردو ص ٦٩) . وفي نفس الفقرة يشرح لنا ريكاردو معنى «إيرادات الدولة» ، ومنها نعلم أنه يقصد إيرادات ملاك الأراضي والأسياليين وهم الذين يمد ذلك الاقتصادى ثروتهم العناصر =

والخرف اليدوية أو الصناعة اليدوية القديمة من جهة أخرى ، ولكن ، حتى في داخل نطاق الصناعة الكبيرة ، نجد أن التحسينات الدائمة في الآلات وتطور النظام الآلي لها تأثير مماثل . إن الغرض من تحسين الآلات تقليل العمل اليدوي ؛ وضمان أداء عملية أو إتمام حلقة في صناعة بمساعدة جهاز حديدي بدلا من جهاز آدمي^(١) . وكذلك ، إن استخدام القوة في الآلات المدارة باليد حتى ذلك الوقت عمل يكاد يحدث كل يوم ... والتحسينات الصغرى في الآلة بقصد توفير القوة وإنتاج عمل حسن وزيادة العمل والحلول محل الطفل أو الأثني أو الرجل ، هي تحسينات دائمة ، ورغم أنها قد تبدو في الظاهر غير عظيمة الأهمية فلها نتائج هامة نوعاً^(٢) . وكذلك حينما تتطلب عملية ما مهارة وضبط يد من نوع خاص فانها تسحب بأسرع ما يمكن من يد العامل المعرض لادم الانتظام ويعهد بها إلى آلة تنظم نفسها بنفسها بحيث يستطيع طفل أن يشرف عليها^(٣) ، ولكن النظام الآلي يقضى على العمل الحاذق تدريجاً^(٤) ، ويبدو أثر التحسينات في الآلة لا في أنها لا تجعل ثمت حاجة إلى استخدام نفس المقدار من عمل الأفراد البالغين كما كان الحال قبلا لحسب بقصد تحقيق نتيجة معينة . ولكن في إحلال نوع من العمل الإنساني محل الآخر : كالعامل غير الحاذق مكان الحاذق ، وعمل الصيان محل عمل البالغين ، وعمل المرأة بدلا من عمل الرجل — وهذا أمر يحدث اضطراباً جديداً في معدل الأجور^(٥) . والأثر الناجم من إحلال البغلة الميكانيكية مكان البغلة العادية هو

== التي تتكون منها ثروة الشعب ،، ان لكل تحسين في الآلات هدفاً وميلاً دائمين نحو الاستغناء التام عن عمل الانسان أو خفض ثمنه بإحلال النساء والأطفال محل الذكور البالغين ، أو استخدام العمال غير الحاذقين مكان الحاذقين (يورد ص ١٢ ص ٣٥) .

(١) تقاوير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٨ ص ٤٣

(٢) تقاوير ٣١،٠٠٠ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٥

(٣) يورد (ص ١٩) ،، وتنحصر المازية الكبرى لاستخدام الآلات في عمل الطوب في استقلال رب العمل تماماً عن العمال الحاذقين ،، (لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ١٨٠ رقم ٤٦) — ويقول المستر ا . سناروك مراقب قسم الآلات في سكة حديد الشمال الكبرى ، يحدد بناء القاطرات الخ ،، في كل يوم يقل استخدام العمال الانجاز الكثيرة الكفة . ويزداد انتاج الورش في إنجلترا بفضل استعمال العدد ، وهذه العدد يتولاها طبقة منطحة من العمال ... كان العمل الحاذق فيما مضى ينتج بحكم الضرورة كافة أجزاء الآلات ، أما الآن فيقوم بهذا العمال الأقل - ذكاء ومهارة وهم يستخدمون عدداً طيبة أفصد بها آلات المهندسين من أمثال المخارط وآلات التسوية

والثاقيب الخ ،، Royal Commission on Railways, London, 1867 Minutes of Evidence, nn. 17,862 and 17,863.

(٤) يورد ص ٢٠ . (٥) شرحه ص ٣٢١

التخلص من الجانب الأكبر من النساجين الرجال واستبقاء البالغين والأطفال^(١).

أما كيف أصبح النظام الآلي مرناً إلى حد غير عادي بفضل تجميع الخبرة العلمية وطابع الشمول الكامن في الآلات والتقدم المتصل في الناحية الفنية - نقول إن هذا دل عليه التقدم الذي حققه ذلك النظام تحت ضغط يوم العمل الأقصر أمداً عن ذي قبل. ولكن من ذا الذي كان يستطيع أن يحلم عام ١٨٦٠ - وهي أشد سنى صناعة القطن بانجلترا رخاء - بمدى سرعة تحسين الآلات في السنوات الثلاث التالية وذلك تحت ضغط الحرب الأمريكية، أو يحلم بمدى طرد العمل اليدوي بنفس الدرجة! ولنذكر مثلاً أو اثنين، مقتبسين من تقارير مفتشى المصانع. ذكر أحد رجال الصناعة بمنشستر ما يأتي: كان لدينا قبلاً ٧٥ آلة تمشيط ولكنها أصبحت الآن ١٣ فقط تؤدي نفس القدر من العمل.... وعدد العمال قل بمقدار أربعة عشر عاملاً فوفرنا من الأجور ١٠ جنيهات كل أسبوع، والوفر في العادم من القطن المستهلك يعادل ١٠٪. . . . وقيل لي في مصنع آخر للغزل الرفيع في منشستر إن الزيادة في السرعة واستخدام عمليات آلية سببا خفصاً في العدد بقدر الربع في قسم وأكثر من النصف في قسم آخر، كما أن إدخال آلة التمشيط هبط بعدد العمال في غرفة التمشيط كثيراً، ووفر مصنع آخر للغزل ٦٠٪ من الأيدي العاملة. وذكر السادة جيلور الغزلون بمنشستر أن نفقاتهم في قسم التنظيف هبطت بمقدار الثلث بسبب استخدام الآلات الجديدة، وحدث نفس الأمر في غرفة الغزل. وأكثر من هذا إن ما يخرج من مصانعهم من الغزل يجعل في إمكان رجال الصناعة الآخرين إنتاج كمية أكبر من القماش وبشمن أرخص مما كانوا ينتجون عن طريق استخدام الغزل الذي استعملت فيه الآلات القديمة^(٢). والخفض في عدد الأيدي العاملة مع الإنتاج المتزايد يحدث في الحقيقة على الدوام، ففي مصانع الصوف بدأ الخفض منذ زمن ولا يزال مستمراً. وقال ناظر مدرسة بحوار رودشديل إن الهبوط في عدد التليذات لا يرجع إلى الضيق فحسب، بل وإلى التغييرات التي حدثت في الآلات والتي ترتب عليها خفض بنسبة ٧٠٪ في عدد من يشتغلون بعض الوقت^(٣). ويوضح الجدول التالي

(١) شرحه ص ٢٣.

(٢) تقارير مفتشى المصانع، ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ من ١٠٨ - ١٠٩.

(٣) شرحه ص ١٠٩ - كان من أثر التحسين المريع في الآلات خلال الأزمة الفنية أن تمكن أصحاب المصانع الانجليز من إغراق السوق العالمية على أثر الحرب الأهلية الأمريكية. فخلال اليتهور الست الأخيرة من عام ١٨٦٦ كانت المنسوجات تكاد لا تجد شارباً. وبعد ذلك بدأ إرسال البضائع إلى الهند والصين مما زاد الاغراق سوءاً، فلجأ أصحاب المصانع في بداية ١٨٦٧ إلى طريقهم المعتادة وخفضوا الأجور بمقدار ٥٪. ثار العمال وأعلنوا (وهم على

(ص ٣٧٧) نتائج تلك التحسينات التي أدخلت على الآلات في الصناعة القطنية بانجلترا والتي ترتبت على الحرب الأهلية الأمريكية . ففيما بين ١٨٦١ ، ١٨٦٨ اختفى ما لا يقل عن ٣٣٨ مصنعا للقطن ، وبعبارة أخرى تركّز عدد أكبر من الآلات الأكثر إنتاجية في أيدي عدد أصغر من الرأسماليين . لقد هبط عدد الآتوال البخارية بمقدار ٢٠.٦٦٣ ولكن زاد مقدار ما تنتجه . وأخيراً زاد عدد المغازل بمقدار ١٦٢٥٤١ بينما نقص عدد العمال المستخدمين بمقدار ٥٠.٥٠٥ ، وهكذا زادت الفاقة ، المؤقتة ، التي عاناها العمال بسبب الأزمة القطنية وتحولت إلى فاقة دائمة بسبب التحسين السريع المستمر في الآلات . ولكن وظيفة الآلات لا تقف عند حد كونها منافساً قوياً مستعداً على الدوام لأن يجعل العمال الأجراء ، فائزين عن الحاجة ، بل إنها كذلك قوة معادية مباشرة للعامل الأجير وينظر إليها الرأسمالي على أنها كذلك ويستخدمها بهذا المعنى . وهي تستخدم كأقوى سلاح للتغلب على المقاومة التي تبديها الطبقة العاملة من وقت لآخر ضد أوتوقراطية رأس المال^(١) . ويقول جاسكل إن الآلة البخارية كانت منذ البداية الأولى خصماً للقوة الآدمية مكن الرأسمالي من أن يقاوم بنجاح دعاوى العمال المتزايدة التي هددت بإيقاع نظام المصانع في أول أمره في أزمة^(٢) . وفي الإمكان وضع كتاب كامل عن تاريخ الاختراعات منذ سنة ١٨٣٠ والتي كانت سلاحاً في يد رأس المال ضد الطبقة العاملة . وفوق كل شيء ينطبق هذا الأمر على آلة الغزل المعروفة باسم البغلة والتي استهلت عهداً جديداً في النظام الآلي^(٣) automatic . وفي شهادة ناسميث مخترع المطرقة البخارية أمام لجنة اتحادات العمال جاء ما يلي بصدد التحسينات التي أدخلها في الآلات بسبب إضراب المهندسين الواسع النطاق والطويل الأمد سنة ١٨٥١ ، والمظهر الذي يميز

== حق من الناحية النظرية) أن السيل الوحيد للخلاص من الأزمة إما يكون بخفض وقت العمل أي بمجعله أربعة أيام في الأسبوع . وبعد أن قاوموا وقتاً طويلاً اضطر قادة الصناعة إلى الموافقة على العمل وقتاً قصيراً بنفس الأجور السابقة في بعض الجهات وبخفضها بمعدل ٥ ٪ في جهات أخرى .

(١) ، والعلاقة بين رب العمل والعامل في حرف عمل القوادير من الصوان المنفوخ ، كأنها حالة من الاضراب الزمن ، ومن هنا يجيء الدافع على صنع الزجاج المضغوط حيث تقوم الآلات بالعمليات الرئيسية . وفي نيوكاسل شركة كانت تصنع من النوع الاول ٣٥٠.٠٠٠ رطل فأصبحت تنتج اليوم ٣٠.٠٠٠.٥٠٠ من الأبطال من الزجاج المضغوط . (لجنة تشغيل الأبطال ، التقرير الرابع ١٨٦٥ ص ٢٦٢ ، ٢٦٣) .

Gaskell : The Manufacturing Population of England, London; 1833, (٢)
pp. 3—4.

(٣) بسبب الاضرابات في مامل صنع الآلات قام المستر فيرييرن بتطبيقات هامة للغاية للآلات في بناء الآلات .

عدد المصانع

| ١٨٦٨ | ١٨٦١ | ١٨٥٨ | |
|-------|-------|-------|-----------------|
| ٢٠٤٠٥ | ٢٠١٧٥ | ٢٠٠٤٦ | إنجلترا وويلز |
| ١٣١ | ١٦٣ | ١٥٢ | اسكتلنده |
| ١٣ | ٩ | ١٢ | إرلنده |
| ٢٠٥٤٩ | ٢٠٨٨٧ | ٢٠٣١٠ | المملكة المتحدة |

عدد الأنوال البخارية

| | | | |
|---------|---------|---------|-----------------|
| ٣٤٤٠٧١٩ | ٣٦٨٠١٢٥ | ٣٧٥٠٥٩٠ | إنجلترا وويلز |
| ٣١٠٨٦٤ | ٣٠٠١١٠ | ٢١٠٦٣٤ | اسكتلنده |
| ٢٠٧٤٦ | ١٠٧٥٧ | ١٠٦٣٣ | إرلنده |
| ٣٧١٠٣٢٩ | ٣٩٩٠٩٩٢ | ٣٩٨٠٨٤٧ | المملكة المتحدة |

عدد المغازل

| | | | |
|------------|------------|------------|-----------------|
| ٣٠٠٤٧٨٠٢٣٨ | ٢٨٠٣٥٢٠١٥٢ | ٢٥٠٨١٨٠٥٧٦ | إنجلترا وويلز |
| ١٠٣٩٧٠٥٤٦ | ١٠٩١٥٠٣٩٨ | ٢٠٠٤١٠١٣٩ | اسكتلنده |
| ١٢٤٠٢٤٠ | ١١٩٠٩٤٤ | ١٥٠٠٥١٣ | إرلنده |
| ٣٢٠٠٠٠٠٠١٤ | ٣٠٠٣٨٧٠٤٩٤ | ٢٨٠٠١٠٠٢١٧ | المملكة المتحدة |

عدد الأشخاص المستخدمين

| | | | |
|---------|---------|---------|-----------------|
| ٣٥٧٠٠٥٢ | ٤٠٧٠٥٩٨ | ٣٤١٠١٧٠ | إنجلترا وويلز |
| ٣٩٨٠٠٩ | ٤١٠٢٣٧ | ٣٤٠٦٩٨ | اسكتلنده |
| ٤٠٢٠٣ | ٢٠٧٣٤ | ٣٠٣٤٥ | إرلنده |
| ٤٠١٠٠٦٤ | ٤٥١٠٥٦٩ | ٣٧٩٠٢١٣ | المملكة المتحدة |

التحسينات الميكانيكية الحديثة إدخال the self — acting tool machinery . إن ما يتعين على العامل أدائه وما يستطيع ولده عمله إنما هو الإشراف فقط على العمل الجليل الذي تقوم به الآلة . لقد تم الاستغناء تماماً عن طائفة العمال الذين يعتمدون على مهارتهم بصفة خاصة . فمن قبل كنت استخدم أربعة أولاد مقابل كل ميكانيكي ، وبفضل الارتباطات الميكانيكية الجديدة خفضت عدد الرجال من ١٥٠٠ إلى ٧٥٠ مما نجمت عنه زيادة بالغة في أرباحي . . ويقول يور عن آلة لطبع البففة « وأخيراً بحث الرأسماليون في ميدان العلم عن وسيلة للخلاص من هذه العبودية الى لا تطاق^(١) وسرعان ما عادوا ثانية للجلوس في مركزهم الشرعي للحكم وهو مركز الرئيس على الأعضاء الأقل شأنًا . . وقال عن اختراع آخر لترتيب السداة سبب إضراباً « خيل لهؤلاء المستائين أنهم متحصنون في مراكر منيعة وراء خطوط تقسيم العمل القديمة ، فما لبثت الصفوف أن انهارت وخطوط الدفاع وقد صارت غير ذات نفع بسبب الخطط الميكانيكية الجديدة ، واضطروا إلى التسليم حسب الإرادة » . أما عن اختراع البغلة ذات الحركة الآلية الذاتية فقال « إنه كشف يقدر به أن يعيد النظام إلى صفوف الطبقات العاملة في الصناعة ... لقد أثبت هذا الاختراع صدق المذهب الذي قال إنه حينما يستخدم رأس المال العلم فإن يد العمل المتمردة تتعلم الهدوء والدعة » (يور ص ٣٦٨ — ٣٧٠) . وبالرغم من أن كتاب يور نشر سنة ١٨٣٥ حيث لم يكن نظام المصانع متقدماً نسبياً ، فإنه لا يزال أعظم تعبير كلاسيكي عن روح المصنع من حيث قسوتها السافرة وصراحتها التي تخفي متناقضات العقلية الرأسمالية عديمة الذكاء . فثلاً بعد توسع في يان والمذهب ، الذي يرى « أن رأس المال يستطيع بمساعدة العلم أن يعوّد يد العامل المتمردة على الرضوخ دائماً . تراه يثور غضباً لأن العلوم الطبيعية الميكانيكية تنهم بأنها تعرض نفسها للرأسمالي الغني كأداة لمضايقة الفقراء . وبعد أن ألقى عظة طويلة أبان فيها المزايا التي تعود على العمال من التقدم السريع في الآلات ، حذرهم من التمرد والإضراب لأن هذين يعجلان بتحسين الآلات وتقدمها . « إن الإضرابات العنيفة التي من هذا النوع تظهر الإنسان القصير النظر في صورة حقيرة لشخص يعذب نفسه ، ولكنه — قبل هذا بصفحات — يقول العكس « لولا المصادمات والإضرابات العنيفة الناجمة من وجهات نظر خاطئة بين عمال المصانع ، لزاد نمو نظام المصانع بطريقة أسرع وأكثر نفعاً لكل من يعينهم الأمر » . والآن تأتي هذه العبارة الداعية إلى العجب ، ولحسن حظ المجتمع في مناطق صناعة القطن ببريطانيا العظمى فإن التحسينات في الآلات تحدث تدريجاً . . ويقال خطأ عن التحسين في الآلات « إنه يخفض معدل أرباح البائعين وذلك بأن

(٤) ويراد بهذا شروط عقودهم مع العمال وهي الشروط التي رأى فيها أصحاب رؤوس الأموال عبثاً كبيراً .

تحل محل جانب منهم وبذا يزيدون عن الحاجة إذا ما قيس ذلك بالطلب على عملهم. من المؤكد أنه يزيد الطنب على عمل الأطفال ويرفع معدل أجورهم، ومن جهة أخرى يدافع الكاتب عن انخفاض أجور الأطفال بحجة أن هذا الأمر يمنع والديهم من إرسالهم إلى المدرسة في سن مبكرة جداً. إن هذا الكتاب كله تبرير ليوم عمل ذي طول غير محدود، وروحه الحرة تذكرنا بأحلك أيام العصور الوسطى حين كان التشريع يحرم استخدام الأطفال ممن في سن الثالثة عشرة أكثر من إثني عشرة ساعة في اليوم. وبرغم هذا فإنه يدعو عمال المصنع إلى أن يشكروا العناية الإلهية التي أتاحت لهم بفضل الآلات الوقت الفراغ للتفكير في مصالحتهم الخائفة، (يور ص ٣٦٨ و ٧٧ و ٣٧٠ و ٢٨٠ و ٣٢١ و ٢٨١ و ٤٧٥).

٦ — نظرية التعويض فيما يختص بالعمل الذين محل عملهم الآلات

ذهب كثير من الاقتصاديين البورجوازيين أمثال جيمس مل وماك كولوخ وتورنس روسينيور وجون ستيوارت مل إلخ إلى أنه حين تطرد الآلات عمالاً يترتب على هذا أن يتحرر في نفس الوقت مقدار من رأس المال يكفي لاستخدام عدد مساوٍ من العمال (١).

لنفرض أن رأسمالياً يستخدم ١٠٠ عامل أجر كل منهم ٢٠ جنيه سنوياً وليكن ذلك في مصنع لعمل الأبسطه، ومعنى هذا أن رأس المال المتغير ٣٠٠٠ جنيه في السنة. ولنفرض أنه طرد ٥٠ عاملاً واحتفظ بالباقيين ليعملوا بمساعدة الآلات التي كلفته ١٥٠٠ جنيه، ولتبسيط الأمر لن ندخل في حسابنا مسألة المباني والفحم إلخ. وسنفرض أن نفقة المادة الخام التي استهأكت ٣٠٠٠ جنيه في السنة (٢) سواء قبل استخدام الآلات أو بعد ذلك). ألم يتحرر رأس مال بهذه التحويل؟ في ظل الطريقة السابقة للصناعة كان المجموع الكلي لرأس المال وهو ٦٠٠٠ جنيه مكوناً من نصفين أحدهما ثابت والآخر متغير، وبعد التحويل يتكون من ٤٥٠٠ جنيه من رأس المال الثابت (٣٠٠٠ لل مواد الأولية، ١٥٠٠ للآلات)، ومن ١٥٠٠ من رأس المال المتغير فهذا الأخير الذي ينفق على قوة العمل الحية يعادل الآن ربع رأس المال الكلي لا نصفه. وبناء على هذا نجد أن جانباً من رأس المال بدلاً من تحرره،

(١) كان ريكاردو في الأمر يرى هذا الرأي، ولكن ما لبث بعد وقت أن أنكره، وذلك بفضل ما أنصف به الرجل من روح عدم التعيز وحب الحق في العلم (الفصل ٣١ . عن الآلات).

(٢) أرجو القارئ أن يلاحظ أن المثل الذي أضربه للتوضيح إنما هو على نسق الأمثلة التي يضربها أولئك الاقتصاديون الذين ذكروا آنفاً.

يجب بحسب بحث لا يعود صالحاً لشراء قوة عمل ، وبهذا يتحول رأس المال المتغير إلى رأس مال ثابت . وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رأس المال البالغ ٦٠٠٠ جنيه لن يستخدم بعد ذلك أكثر من ٥٠ عاملاً ، ويتناقص عدد العمال الذين يستخدمون في العمل كلما حدث تحسين في الآلات . فإذا كانت الآلات التي أدخل استعمالها حديثاً تكلف أقل من قوة العمل ومن الأدوات التي حلت هذه الآلات محلها (وليكن ١٠٠٠ بدلاً من ٥٠٠) فإن يتحول رأس مال متغير قدره ١٠٠٠ جنيه إلى رأس مال ثابت يطلق سراح رأس مال مقداره ٥٠٠ جنيه . وبفرض ثبات معدل الأجور السنوي فإن هذا المبلغ الأخير يهيئ عمالاً لحوالي ١٦ عاملاً بينما يبلغ المطرودون من العمل ٥٠ عاملاً ، وحقاً لأقل من ١٦ عاملاً ، لأنه إذا أريد استخدام هذا المقدار كرأس مال فيجب الآن أن يتحول جزء إلى رأس مال ثابت وما يتبقى من ذلك ينفق على قوة العمل .

وحتى لو فرضنا أن صنع الآلات الجديدة يهيئ عمالاً لعدد أكبر من صانعي الآلات ، فهل في هذا تعويض عن عمال الأبسط الذين طردوا من عملهم ؟ في أحسن الظروف يستخدم صنع الآلات عدداً من العمال أقل مما يسبب استعمالها طرده وتعطله . إن مبلغ الخمسة جنيه الذي كان قبلاً عبارة عن أجور العمال الذين استغنى عنهم الآن أصبح يمثل على هيئة آلات (١) قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة في عمل هذه الآلات (٢) أجور الميكانيكيين الذين صنعوها (٣) فائض قيمة من نصيب «مخدومهم» . وأكثر من هذا حين يتم صنع الآلات فليس من حاجة إلى تجديدها إلا إذا بليت . فإذا كان لابد من إبقاء أكبر عدد من الميكانيكيين في حالة عمل ، استتبع هذا أن تحمل الآلات محل العمال في مصنع الأبسط بعد الآخر . والواقع إن هؤلاء المعتذرين لا يشيرون إلى هذا النوع من تحرير رأس المال . إن الذي يفكرون فيه إنما هو وسائل عيش العمال المطرودين . في المثال السابق لا يمكن إنكار أن الآلات لا تقف عند حد تحرير خمسين عاملاً وبذا تجعلهم تحت تصرف الغير ، لأنها كذلك تقطع صلتهم بوسائل عيش قيمتها ١٥٠٠ جنيه ، وبذلك «تطلق سراح» هذا المقدار من وسائل العيش ، ومعنى هذا أن الآلات تحول وسائل عيش العامل إلى رأس مال لاستخدام العامل . فأنت ترى من ذلك أن طريقة التعبير هي كل شيء ، وفي استطاعتنا أن نخفي الأشياء الرديئة تحت ستار أسماء طيبة . نطلقها عليها .

وطبقاً لهذه النظرية فوسائل العيش البالغ قيمتها ١٥٠٠ جنيه كانت رأس مال يتمدد بفضل عمل الخمسين عاملاً الذين طردوا ، ويظل رأس المال هذا غير مستخدم ولا يستريح إلا إذا كشف وجهاً جديداً للاستثمار يستطيع فيه الخمسون عاملاً المشار إليهم أن يستهلكوه بطريقة

إنتاجية ، وعلى ذلك لابد من أن يتقابل رأس المال والعامل ثانية عاجلاً أو آجلاً وبذلك يحدث التعويض . ونتيجة لهذا وطبقاً لهذه النظرية فهذه الآلام التي يعانيها العمال الذين تحل محلهم الآلات آلام زائلة مثلها كمثل طيبات هذا العالم .

ولكن بصدد العمال المطرودين فإن الـ ١٥٠٠ جنيه في وسائل العيش لم تكن أبداً رأس مال حقيقة . فالذي كان يواجههم كرأس مال كان مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه الذي تحول الآن إلى آلات . وإذا دققنا النظر في الأمر رأينا أن الـ ١٥٠٠ جنيه لا تمثل أكثر من جزء من الأبسطة التي أنتجها سنوياً أولئك العمال المطرودون يدفع لهم كأجور من قبل صاحب العمل على هيئة نقود بدلا من دفعه لهم عينا . فبالأبسطة وقد تحولت إلى ١٥٠٠ جنيه كانوا يشتررون وسائل عيش بهذا المقدار . وعلى ذلك لم توجد وسائل العيش بالنسبة لهم على هيئة رأس مال ولكنها كانت على هيئة سلع ، وكانت علاقتهم بهذه أسلع علاقة مشترين لا عمال أجراء . الحقيقة كون الآلات « حررتهم » من وسائل الشراء معناها أنها حولتهم من مشترين إلى غير مشترين ومن هنا يتناقض الطلب على هذه السلع . هذا كل ما في الأمر . وإذا كان هذا الطلب المتناقص لا يوضه ازدياد الطلب في نواح أخرى فلا بد من هبوط سعر سوق السلع . وإذا حدث هذا المهبوط لمدة طويلة وعلى نطاق واسع لترتب عليه طرد العمال المشتغلين في إنتاج هذه السلع . وجانب من رأس المال الذي كان مخصصاً من قبل لإنتاج وسائل العيش الضرورية عليه أن يبحث الآن عن شكل آخر للإنتاج من جديد . وحينئذ نجد أنه أثناء هبوط أثمان السوق وإخراج العمال المشتغلين بإنتاج وسائل العيش الضرورية « يتحررون » كذلك من جانب من أجورهم . وعلى ذلك فبدلاً من أن يثبت أولئك المعتدون أنه حين تحرر الآلات العامل من وسائل العيش تعمل في الوقت نفسه على تحويل هذه الوسائل إلى رأس مال لاستخدام العامل بعد ذلك ، تراهم بفضل تمسكهم بقانون العرض والطلب يثبتون العكس وهو أن الآلات تلقي بالعمال إلى عرض الطريق لا في ذلك الفرع من الصناعة الذي تستخدم فيه الآلات بل وفي الفروع التي لم يتم استخدام الآلات فيها .

إن الحقائق الصحيحة التي يعبر عنها المتفائلون الاقتصاديون بالأسلوب المتقدم هي كالآتي: حين تخرج الآلات من الورشة تلتقي بهم في سوق العمل حيث يعملون على زيادة عدد من هم فعلاً تحت تصرف الرأسمالين لاستغلالهم . وحين ندرس تجمع رأس المال (الباب السابع) سنرى أن هذا التأثير الناجم عن الآلات والذي يقال إنه نوع من التعويض للطبقة العاملة ، ليس في الحقيقة سوى سوط عذاب بشع . ويكفي هنا أن نقول إن من يطردون من أحد فروع الصناعة يمكنهم السعي للحصول على عمل في فرع آخر . فإذا وفقوا وتجددت بالتالي

العلاقة بينهم وبين وسائل العيش التي تحررت حين إخراجهم ، فهذا التجديد راجع إلى تدخل رأس مال فائض جديد يطلب الاستثمار لأرأس المال القديم المستثمر من قبل في تشغيلهم لأن الأخير قد - ول الآن إلى آلات . ولو وجدوا عملا ، فما أضال آمالهم ! هؤلاء التعساء الذين شوهم تقسيم العمل لا يساوون إلا قليلا بعد إخراجهم من دائرة عملهم القديم بحيث لا يجدون العمل إلا في أنواع منحطة وفي فروع من الصناعة شديدة الازدحام بمن فيها وأجورها دون الحد الواجب^(١). وسنة بعد أخرى يجتذب كل فرع من الصناعة مجرى جديداً من العمال الذين يحتاج إليهم ملء المحال الشاغرة وتميئة سبل التوسع . وحالما تحرر الآلات بعض العمال الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعملون في فرع معين من الصناعة ، يعاد توزيع الفرقة الإضافية من العمال بنفس الطريقة وتمتصها فروع أخرى . وفي خلال عملية الانتقال هذه ملك أغلب الضحايا الأصليين .

وبما لا يحتمل الريب أن الآلات في حد ذاتها غير مسؤولة عن « فصل ، العمال عن وسائل العيش . إنها تعمل على رخص المنتج وزيادته في الفرع الذي تسيطر عليه ، ولا يكون لها مؤقتاً تأثير على مجموع وسائل العيش التي يتم إنتاجها في فروع أخرى من الصناعة . وبعد استخدامها فإن لدى المجتمع نفس المقدار من وسائل العيش للعمال الذين حلت محلهم الآلات إن لم يكن أكثر منه وذلك بغض النظر عن المقدار الهائل من المنتج السنوي الذي يبدهه غير العاملين . هذه هي النقطة المركزية للاقتصاديين ممن يلتمسون الأعذار والمبررات ! فعندهم لا وجود للمتناقضات والعداوات التي تصحب استخدام الآلات بالطريقة الرأسمالية ، لأن هذه المتناقضات والعداوات لا تنشأ عن الآلات ذاتها بل عن الطريقة الرأسمالية لاستخدام الأخيرة ! وعلى ذلك بما أن الآلات تعمل على تقصير يوم العمل بينما يطيله الاستعمال الرأسمالي لها ، وبما أنها في حد ذاتها فوز للإنسان على قوى الطبيعة ، وهي بذاتها تعمل على زيادة ثروة الشخص المنتج بينما الأسلوب الرأسمالي في استعمالها يؤدي إلى فقره — لهذا

(١) يلاحظ أحد أنباغ ديكاردو في معرض الرد على سخافات ج . ب . ساي ، حيث يكون تقسيم العمل قد وصل درجة طيبة من النمو ، بحيث لا تتوافر مهارة العامل إلا في ذلك الفرع المخصوص الذي حدث فيه اكتسابها فإن العامل نفسه نوع من الآلة . لهذا لا فائدة البتة في تردد القول بطريقة اليقضاء أن الأشياء تميل لأن تجد مستواها . حين تلفت حولنا لا نرى إلا أنها عاجزة عن إيجاد مستواها لعمد طويل وإيها إذا توصلت إلى إيجاد هذا المستوى فإنه يكون دائماً دون ما كان عليه عند بدء العملية ،،

يقنع الاقتصادى البورجوازى بالقول بأننا إذا تأملنا الآلات فى حد ذاتها ألفينا أن هذه المتناقضات الواضحة شيء ظاهرى لا وجود لها فى ذاتها وبالتالى فى النظرية الاقتصادية . وهكذا يوفر على نفسه عناء أعمال الفكر وينسب الغباء إلى خصمه الذى يهاجم الآلات ذاتها لا الاسعمال الرأسمالى لها . ولا يحاول الاقتصادى البورجوازى بطبيعة الحال أن ينكر بعض الضيق المؤقت الذى يصيب العمال الذين يطردون من أعمالهم ، ولكن — كل خير له مشقته ! إنه لا يستطيع أن يتصور طريقة لاستغلال الآلات سوى الطريقة الرأسمالية ، ونتيجة لهذا فاستغلال الآلة للعمال كاستغلال الأخير لها تماماً . وعلى ذلك نرى هذا الاقتصادى يعتقد أن أى امرئ يحاول أن يفهم الماهية الحقة للأسلوب الرأسمالى فى استخدام الآلات ليس سوى عدواً لاستعمال الآلات إطلاقاً ، وخصماً للتقدم الاجتماعى^(١) . مثل هذا التعليل جدير ببيل سيكس و حضرات الخلفين ، لا شك أن رقبة هذا التاجر الرحالة قد قطعت ولكن ليس هذا خضاً ، إنه خطأ ارتكبه السكين ! فهل يجب علينا بسبب هذا الضيق المؤقت أن نلغى استخدام السكين ؟ هل ترون ذلك أنفسكم ؟ أين تكون الزراعة والحرف بغير السكاكين ؟ أليس السكين كذلك مصدر شفاء فى أيدي الجراح ، ومنبع المعرفة فى أيدي عالم التشريح ؟ وأكثر من هذا أليس عوناً لنا فى موائد الحفلات ؟ إذا ألغيت السكين ألغيت بنا فى هوة الهمجية^(٢) .

برغم أن الآلات تطرد العمال فى الفرع الذى تستخدم فيه . فانها قد تؤدي إلى زيادة العمالة فى فروع أخرى ؛ ولكن لا علاقة لهذا الأثر بما يقال له نظرية التعويض . بما أن ما تنتجه الآلة كإعادة من القماش مثلاً ، أرخص من مثيله الذى يتم إنتاجه باليد ، فبنا نصل إلى هذه الحقيقة كقانون عام : إذا ظل المقدار الكلى من السلع التى تنتجها الآلات متماثلاً مع المقدار الكلى من السلع التى يتم إنتاجها فى ظل نظامى الحرف اليدوية والصناعات اليدوية وهو ما حلت الآلات محله ، نقص المقدار الكلى من العمل الذى استخدم فى الإنتاج . والزيادة فى مقدار العمل اللازم لإنتاج أدوات العمل كالآلات والفحم الخ يجب أن تكون أقل من

(١) إن ما كولوخ من أساطين هذا النوع من البلاء ، أنظر إليه كيف يتحدث وهو يتظاهر ببساطة طفل فى الثامنة من عمره ، إذا كان من المصلحة العمل على تنمية حذق العامل بحيث يستطيع بنفس المقدار من العمل أو بأقل منه إنتاج كمية من السلع تزداد على الدوام ، فلا بد أن يكون من المصلحة أيضاً لو أنه انتقم بما تهيئه له الآلات من مساعدة تمكنه من بلوغ تلك النتيجة ، (مبادئ الاقتصاد السياسى ، لندن ١٨٣٠ ص ١٦٦) .

(٢) لقد سبب مخترع آلة الغزل خراب الهند — وإن لم تنزع عنا ضلوعنا بصفة خطيرة — ، ١ - نير ، عن الملكية ، ، والمسويير يخلط بين آلة الغزل والثول البخارى — وإن لم تنزع منا ضلوعنا بصفة خطيرة !

— ۳۷۵ —

(١) يدل إحصاء سنة ١٨٦١ (ج ٢ لندن ١٨٦٣) على أن عمال مناجم الفحم بالإنجلترا وويلز بلغ عددهم ٢٤٦,٦١٣ منهم ٧٣,٥٤٥ دون سن العشرين ، ١٧٣,٠٦٧ فوق هذه السن . ومن بين الأولين ٨٣٥ شخصاً تتراوح أعمارهم بين خمس وعشر سنوات ، ٣٠,٧٠١ فيما بين العاشرة والخامسة عشرة ، ٤٢,٠١٠ فيما بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة . وبلغ عدد العمال في مناجم الحديد والنجاس والرصاص والزنك وغيرها من المعادن ٣١٩,٢٢٢ .

(٢) عدد المشغلين (١٨٦١) باجتازوا وويلز في إنتاج الآلات ٦٠٠,٨٠٧ (بما في ذلك أصحاب المصانع والكتابة الخ) والوكلاء ومن يتجرون في هذه الصناعة . ولكن الأرقام لا تشمل منتجات الآلات الصغيرة كالآلات الخياكة ولا منتجات العدد التي تستعمل في الآلات العاملة مثل المغازل الخ . وكان المجموع الكلي للمهندسين المدنيين ٣٣٢٩ (٣) بما أن الحديد من أهم المواد الخام أذكر أن عدد عمال هذه الصناعة بالإنجلترا وويلز بلغ ١٢٥,٧٧١ (١٨٦١) منهم ١٢٣,٤٣٠ من الذكور ، ٢٢٤١ من الإناث ، ومن الأولين ٨١٠ ٣٠٠ دون سن العشرين ، ٩٢,٦٢٠ فوق هذه السن .

مطلقاً أن التقدم الهائل في غزل القطن أدى إلى توسيع مزارعه بالولايات المتحدة وبذا شجع لا تجارة الرقيق الإفريقية فحسب بل وكذلك تربية العبيد التي صارت من الصناعات الرئيسية في دول العبيد الواقعة على الحدود . لقد ارتفع عدد العبيد بالولايات المتحدة من ٦٩٧,٠٠٠ (حسب أول إحصاء عمل سنة ١٧٩٠) إلى ٤ ملايين (١٨٦١) . وبالمثل سبب قيام الإنتاج الآلي في صناعة المنسوجات الصوفية تحويل الأراضي الزراعية إلى مراعي للأغنام بالتدريج مما ترتب عليه إخراج العمال الزراعيين بالجملة من الأرض فأصبحوا فائضين عن الحاجة ، وفي الوقت الذي نكتب فيه هذا تخضع إيرلنده لهذه العملية إذ في السنوات العشر الأخيرة (منذ ١٨٤٠) نقص سكانها بما يقرب من النصف ولا يزال التناقص آخذاً مجراه لكي يهبط عدد السكان إلى الحد الذي يكون أكثر ملاءمة لمصالح ملاك الأراضي الإيرلنديين وأصحاب مصانع المنسوجات الصوفية من الإنجليز .

حينما تستخدم الآلات في أي من المراحل الأولى أو الوسطى في عملية العمل قبل أن يتم صنع الشيء ، تتزايد غلة المادة في تلك المراحل وبذلك يزداد الطلب على العمل في الحرف أو الصناعات اليدوية التي يزداد الإنتاج بالآلات بما تحتاج إليه . فالغزل بالآلات جعله رخيصاً متوافراً إلى حد أن النساجين بواسطة الأنوال اليدوية استطاعوا في أول الأمر أن يشتغلوا طول الوقت بدون زيادة نفقاتهم مما سبب ارتفاع مكاسمهم^(١) . لهذا تدفق العمال على صناعة نسج القطن وانتهى الأمر بأن النساجين البالغ عددهم ٨٠٠,٠٠٠ والذين يرجع وجودهم إلى آلات الغزل (jenny, throstle, mule) ، طردوا من عملهم بواسطة النول البخاري . كذلك بفضل وفرة القماش المصنوع بالآلة استمر عدد التريزة والخياطات في الزيادة إلى أن اخترعت آلة الحياكة .

وبقدر ما تزداد المواد الخام والمنتجات المتوسطة وأدوات العمل الخ في كميتها حين يتم إنتاجها بواسطة الصناعة الميكانيكية بمساعدة مقدار أقل نسبياً عن ذي قبل ، فإن صياغة (صنع) هذه المواد الخام والمنتجات المتوسطة تنقسم فروعاً لاعد لها ومعنى هذا أن فروع الإنتاج الاجتماعية تصبح أكثر عدداً وتنوعاً . فالصناعة الميكانيكية تسير بالتقسيم الاجتماعي للعمل

(١) وفي نهاية القرن الماضي وبداية الحلال بلغت أرباح أسرة من أربعة أشخاص بالذين وطفلين ؛ جنيتا في الاسبوع على أساس العمل ١٠ ساعات في اليوم . وإذا كان هناك ضغط على العمل استطاعت الأسرة أن تكسب أكثر من ذلك ... لقد كانوا من قبل ذلك يفاسون عدم كفاية المعروض من الدول ،، (جاسكيل ص ٢٥ - ٢٧) (م - ٢٥)

الى حد أبعد كثيراً جداً مما تفعل الصناعة اليدوية ، لأنها تزيد إلى حد أبعد إنتاجية الصناعات التي تغزوها أكثر مما فعلت الصناعة اليدوية .

والنتيجة المباشرة للآلات أنها تزيد فائض القيمة وتزيد في الوقت نفسه مجموع المنتجات التي يتجسم فيها فائض القيمة . وإلى جانب عملها على زيادة المادة التي تعيش عليها الطبقة الرأسمالية وأذناها فإنها تعمل كثيراً على تكثير هذه الطبقات الاجتماعية . فثروتها المتزايدة وكون عدد أصغر نسبياً من العمال يتطلبهم الآن إنتاج ضروريات الحياة ، يؤديان من جهة إلى نشوء حاجات جديدة مرفقة ، ومن جهة أخرى إلى ظهور وسائل إشباع هذه الحاجات . يتحول قدر أكبر من المنتج الاجتماعي إلى منتج فائض ، وجانب متزايد من هذا المنتج الفائض يعاد إنتاجه ويستهلك بطرق أكثر سفسطة وتنوعاً . وبعبارة أخرى نحدد زيادة في إنتاج أدوات الترف (١) ، وهذه السفسطة وهذا التنوع في المنتجات ينشئان كذلك من العلاقات الجديدة في السوق العالمية وهي العلاقات التي تخلفها الصناعة الكبيرة . لا يقف الأمر عند تبادل مقادير أكبر من أدوات الترف الأجنبية بالمنتجات المحلية ، بل يضاف إلى ذلك أن مقادير أكثر من المواد الأولية والمنتجات المتوسطة تستخدم كأدوات إنتاج في الصناعات المحلية . ونظراً لهذه الأحوال الجديدة في السوق العالمية يتزايد الطاب على العمل في صناعة النقل التي تنقسم أقساماً فرعية عدة (٢) .

وازدیاد الطلب على أدوات الإنتاج ووسائل العیش الى جانب هبوط نسبي في عدد العمال ، يؤدي إلى امتداد العمل في نواح من الصناعة لا توفى منتجاتها كالترع والأحواض والأنفاق والجسور الخ ، ثمارها إلا في المستقبل البعيد . وعلى أساس الآلات أو كنتيجة للثورة الصناعية العامة التي أحدثتها الآلات ، تنشأ فروع جديدة تماماً من الإنتاج وبالتالي ميادين عمل جديدة . ولكن نصيب هذه في الإنتاج الكلي أبعد من أن يكون هاماً حتى في أعظم البلدان نمواً وتقدماً . وعدد العمال الذين يشتغلون فيها يتناسب تناسباً مباشراً مع ما تولده من الطلب على أبسط أنواع العمل اليدوي . ومن الصناعات الرئيسية التي من هذا النوع اليوم مصانع النسيج والتغراف والتصوير الفوتوغرافي والملاحة البخارية والسكك الحديدية . ويدل إحصاء سنة ١٨٦١ على أنه كان بإنجلترا وويلز ١٥٠٢١١ شخص في صناعة

(١) أظهر لنا انجلز في كتابه (حالة الطبقة العاملة) سوء حال الكثيرين من العمال المعطلين في إنتاج

للكياليات وأدوات الترف ، وتستطيع الحصول على تفاصيل أوفى عن هذا الموضوع من تقارير لجنة تغيل الاطفال .

(٢) بلغ عدد الذين يعملون (١٨٦١) في البحرية التجارية بإنجلترا وويلز ٩٤٠٦٦٥ شخصاً .

الغاز، ٢٣٦٩ في التلغرافات، ٢٣٦٦ في التصوير الفوتوغرافي، ٣٥٧٠ في السفن البخارية .
٧٠,٥٩٩ في السكك الحديدية منهم ٢٨,٠٠٠ من غير الحاذقين وهيئة الإدارة والكتابة . وعلى
ذلك يبلغ مجموع جميع الأفراد المشتغلين في هذه الصناعات الخمس ٩٤,١٤٥ .

وأخيراً، نظراً لزيادة الإنتاجية زيادة تدعو إلى الدهشة في ميدان الصناعة الكبيرة
(مصحوبة بزيادة استغلال قوة العمل في كافة مجالي الإنتاج الأخرى) ففي الإمكان استخدام
نسبة متزايدة من الطبقة العاملة في أغراض غير إنتاجية وهذا تعود إلى الظهور طبقة الأرقام
المنزلية القديمة تحت اسم جديد وهو « الخدم » من كلا الجنسين . وحسب إحصاء ١٨٦١ كان
عدد سكان إنجلترا وويلز ٢,٠٠٠,٦٦,٢٤٤ منهم ٩,٧٧٦,٢٥٩ من الذكور ، ١٠,٢٨٩,٩٦٥
من الإناث . وإذا طرحنا من هذا الرقم عدد أولئك الذين يحول كبر أو صغر سنهم دون
قيامهم بالعمل ، والنساء والأحداث والأطفال « غير المنتجين » ، والأشخاص الذين يشتغلون
بالمسائل الفكرية كوظفي الحكومة ورجال الدين والمحامين والجنود الخ ، والذين ينحصر
عملهم في استهلاك عمل الغير على هيئة ريع أرض أو فائدة الخ ، وأخيراً الفقراء الذين يتناولون
الإعانات ثم المتشردين والمجرمين الخ ، لتبقى لدينا ٨ ملايين شخص من الجنسين ومن كافة
الأعمار بما فيهم الرأسماليون الذين يشتغلون فعلاً في التجارة والمالية وما إليهما . ومن هذه
الملايين الثمان نجد الآتي :-

أشخاص

| | |
|--|------------------------------|
| عمال زراعيون (بما فيهم الرعاة وخدم المزارع) | ١٠,٩٨,٣٦١ |
| والخادmates الثلاثي بعش في بيوت المزارعين) | |
| المشتغلون في مصانع القطن والصوف والكتان | ٦,٤٢,٦٠٧ (منهم ١,٧٧,٥٩٦ من |
| والقنب والحرير والجوت ، وفي عمل الجوارب | الذكور فوق سن الثالثة عشرة) |
| والدنتلا بالآلات) . | |
| المشتغلون في مناجم الفحم والمعادن . | ٥,٦٥,٨٣٥ |
| في معامل الصناعات المعدنية (أفران الصهر الخ) | ٣,٩٦,٩٩٨ (منهم ٣,٠٥,٠٠١ من |
| وفي الصناعات المعدنية . | الإناث) |
| طبقة الخدم . | ١,٢٠,٨٠,٦٤٨ (١) |

(١) وبمجموع لأشخاص الذين يشتغلون في مصانع المنسوجات والمناجم عددهم ٨,٠٤٤,١٠٢ ، والذين يعملون في =

(٧) نظام المصانع يجتذب العمال ويؤثر دهم -

الضرورة التي عرفت في تجارة القطع

يعترف جميع الاقتصاديين من لهم وزن بما لا استخدام الآلات من آثار مدمرة بالنسبة لعمال الحرف والصناعات اليدوية القديمة التي تأخذ الآلات في منافستها ، وتراهم - باستثناء نفر قليل منهم - ينعون ما يرضخ له عمال المصانع من عبودية . ولكن ما الذي يخشونه في النهاية ، إنهم ليس يصرحون أنه بعد انقضاء حكم الإرهاب الذي تسميز به الآلات حين يبدأ استخدامها ويتسع نطاقه ، تنتهي الآلات بزيادة أرقاء العمل ! بلى ، يلذ للاقتصاد السياسي أن يعلن هذه النظرية السحرية وهي أنه بعد انقضاء فترة من الفروقات ، مرحلة انتقال ، أقصر أم أطول ، يصبح في استطاعة المصنع القائم على أساس إنتاج الآلة والذي بلغ أتم مراحل النضج - أن يستغل من العمال عدداً أكبر من العدد الذي ألقى به في الأصل إلى عرض الطريق^(١) . (وهي نظرية كريهة في نظر ذوي الميول الإنسانية ، حتى لو اعتقدوا أن الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج مقدر له الدوام) .

== مصانع النسيج والصناعات المعدنية ١٠٠٣٩٠٦٠٥ والعدد في كلتا الحالتين أقل من عدد المفتلين بالخدمة المنزلية
والها من نتيجة رائدة ولها الاستغلال الرأسمالي للآلات الميكانيكية !

(١) ومع هذا يرى Ganilh أن النتيجة النهائية للصناعة الميكانيكية أنها تسبب نقصاً مطلقاً في عدد أرقاء العمل من يستطيع على حسابهم أن يعيش عدد متزايد من يدعهم . القوم الأثماء وأن يحوا ، قاطعتهم لبذخ الكمال ، وقدرة ضالة فهم لحركة الإنتاج إلا أنه على أي حال يشعر أن الآلات لا بد أن تكون نظاماً ذات نتائج ضارة إذا كان استعمالها يحول الماملين إلى فقراء مستجدين ، ولكن تطورها لا يلبث أن يعيد إلى الحياة عدداً من أرقاء العمل أكثر من ذلك الذي قضت عليه وقتلته . ولا نستطيع أن ندرك تماماً بلاهة هذا الرأي إلا بأن تتمتع أنواله ذاتها تنقص الطبقات التي حكم عليها بأن تفنح وتستهلك ، وتنضاعف الطبقات التي توحه العمل والذي تعمل على الترفيه والتخفيف عن المكاء كما تمتحوز على كافة المزايا الناجمة من خفض نفقة العمل ، ومن وفرة المنتجات ، ومن رخص سلع الاستهلاك . ففي هذا الاتجاه يرتفع الجلس البشرى إلى أسنى تصورات الميقرية ، وينفذ إلى أعراق الدين الخفية ، ويقيم قواعد الأخلاق السليمة ، . . . (وهي القواعد التي بمقتضاها تمتحوز الطبقات العاطلة على كافة المزايا الخ) ، وقوانين الحرية ، (والمفروض أنها الحرية التي بمقتضاها يحكم على طبقات معينة ، بأن تنتج وتستهلك) ، . . . والقوة والصاعة والدالة والواجب والانسانية ، . . .

Des Systèmes d'économie politique, etc., second edition, Paris, 1821, vol. 11, p. 224. See also p. 212.

حقيقة نلاحظ في حالات معينة كما في مصانع الصوف والحرير الإنجليزية أنه في مرحلة مخصوصة من النمو والتطور يكون الامتداد العظيم في المصانع مصحوباً بنقص مطلق - لانسي فحسب - في عدد العمال فيها . في سنة ١٨٦٠ أمر البرلمان بإجراء تعداد خاص لجميع المصانع بالمملكة المتحدة فذكر المفتش بيكر أن منطقة إشرافه (وتشمل لانكشير ، شيشير ، يوركشير) بها ٦٥٣ مصنعة في ٥٧٠ منها : أنوال بخارية ٨٥٠٦٢٢ ، مغازل ربما فيها مغازل الازدواج ١٤٠٨١٩٠١٤٦ ، قوة بخارية ٢٧٤٣٩ (حصاناً بخارياً) ، قوة مائية ١٣٩٠ حصاناً بخارياً . مستخدمون ٩٤٠١١٩ . وفي سنة ١٨٦٥ صارت الأرقام هكذا على التوالي : ٩٥٠١٦٣ ، ١٠٣٥٠٣٠٣١ ، ٢٨٩٩٢٥ ، ١٤٤٥ ، ٨٨٠٩١٣ ، ومن هذا يرى أنه خلال تلك الفترة بلغ النقص في عدد الأنوال البخارية ١١ / . والمغازل ٣ / . والقوة البخارية ٥ / . ، في عدد المستخدمين ٥٥ / .^(١) وفيما بين ١٨٥٢ ، ١٨٦٢ حدث توسع كبير في الصناعة الصوفية الميكانيكية بينما ظل عدد عمالها ثابتاً ، وهذا يرينا إلى أي حد حل استخدام آلات جديدة محل عمل مرحلة سابقة^(٢) . وفي حالات معينة تكون الزيادة في عدد عمال المصانع ظاهرية فقط ، وسببها ضم الفروع المساعدة في الصناعة تدريجياً ، وليس توسيع نطاق المصانع القائمة . ومثال ذلك أن « الزيادة في الأنوال البخارية وعدد من تستخدمهم من العمال في صناعة القطن (البريطانية) فيما بين ١٨٣٨ ، ١٨٥٦ كان السبب فيها امتداد هذا الفرع من الصناعة . أما في الصناعات الأخرى فالسبب استخدام القوة البخارية في أنوال نسج السجاجيد والدتلا والتيل وهي الأنوال التي كانت تدار قبلاً بواسطة الإنسان ، (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٦) . ومن هنا كانت الزيادة في عدد عمال المصانع في تلك الحالات مجرد تعبير عن نقص

(١) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ٥٨ وما بعدها - ولكن في الوقت نفسه كانت الوسائل لاستخدام عدد متزايد من العمال موجودة على هيئة مصانع جديدة قدرها ١١٠ وبها ١١٠٦٢٥ من الأنوال البخارية ، ٦٢٨٠٧٥٦ من المغازل ٢٦٩٥٠ من الأحصنة البخارية (من القوة البخارية والقوة المائية) ، شرحه

(٢) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٧٩ - في ختام ديسمبر سنة ١٨٧١ قال مفتش المصانع أ . ر . دجاف في محاضرة ألقاها في New Mechanics Institution والذي « استرعى انتباهي منذ زمن ما طرأ من التغيير على مظاهر مصانع الصوف . فقد كانت من قبل مملوءة بالنساء والأطفال ، أما الآن فيبدو كأن الآلات تقوم بالعمل كله . هنا سألت أحد رجال الصناعة تفسيراً لهذه الظاهرة فقال : في ظل النظام القديم كنت أستخدم ٦٣ شخصاً ، وبعد استعمال الآلات الجديدة خفضت عدد الأيدي العاملة إلى ٢٣ ثم استطعت بعد ذلك أن أهيئ العدد الأخير إلى ١٣ نتيجة لتغيرات جديدة واسعة النطاق ، ، .

في عدد العمال الكلى. وأخيراً نلاحظ أن هذه الإحصائيات تغفل هذه الحقيقة وهي أنه في كل مكان (عدا صناعات المعادن) نجد العناصر الغالبة التي تتكون منها طبقة عمال المصانع عبارة عن الأحداث (من لم يبلغوا الثامنة عشرة) والنساء والأطفال. ولهذا من السهل أن ندرك أنه رغم أن أساليب الإنتاج الآلية تحل محل جمادير من العمال فعلاً، فقد يحدث بفضل بناء معامل جديدة أو توسيع الموجود منها في صناعة مدلوقة أن يصبح عمال المصانع في النهاية أكثر عدداً من عمال الصناعة اليدوية أو رجال الحرف اليدوية ممن أخرجتهم الآلات في الأصل من أعمالهم وحلت محلهم. لنفرض مثلاً أنه في ظل طريقة الإنتاج القديمة يستخدم كل أسبوع رأس مال قدره ٥٠٠ جنيه يتكون من $\frac{1}{3}$ رأس مال ثابت، $\frac{2}{3}$ رأس مال متغير بمعنى أن ٢٠٠ جنيه تخصص لأدوات الإنتاج، ٣٠٠ جنيه تنفق على قوة العمل. (ولكن باعتبار جنيه واحد عن كل رجل). فإذا استخدمنا الآلات تعدل تكوين رأس المال الكلى. لنفرض أن $\frac{1}{3}$ رأس مال ثابت والخمس عبارة عن رأس مال متغير أى أن ١٠٠ جنيه تنفق على قوة العمل. فعلى ذلك يكون ثلثا العمال الذين كنا نستخدمهم قبلاً قد طردوا. فإذا اتسع المصنع بحيث أنه ... مع ثبات الأحوال الأخرى — يرتفع رأس المال من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه، وهنا يصبح عدد العمال ثلاثمائة أى كما كان قبل انشور الصناعة. وإذا زاد رأس المال بعد ذلك ٢٠٠٠ جنيه صار لدينا ٤٠٠ عامل أى بزيادة الثلث عما كان عليه الحال في ظل طريقة الإنتاج الأصلية. لقد حدثت زيادة مطلقة قدرها ١٠٠ في عدد العمال، ولكن حدث نقص نسبي قدره ٨٠٠ أى بالنسبة إلى رأس المال الكلى ذلك أنه في ظل الأحوال القديمة كان رأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيه يهيئ عمالاً إلى ١٢٠٠٠ عامل بدلاً من ٤٠٠، ومن هذا نرى أن النقص النسبي في عدد العمال المستخدمين يتمشى مع الزيادة المطلقة في عددهم. لقد فرضنا في المثال السابق الذكر أنه بينما يزداد رأس المال الكلى لا يطرأ تغيير على تكوين عنصره بسبب حدوث أى تغيير في أحوال الإنتاج. ولكننا علمنا أنه مع أى تقدم في طريقة الإنتاج بالآلة يزداد رأس المال الثابت (أى الجزء المكون من الآلات والمواد الخام الخ) بينما ينقص الجزء المتغير (الذى يتفق على قوة العمل). ونعلم كذلك أنه ما من نظام إنتاج نجد فيه التحسينات مستمرة وتكوين رأس المال عرضة لمثل هذه التغيرات السريعة كما في نظام المصانع. ولكن هذه التغيرات تتخللها فترات توقف لا يحدث فيها تغيير خلاف الامتداد الكمي على الأساس الفنى القائم. في مثل هذه الفترات يزداد عدد العمال المستخدمين. ففي سنة ١٨٣٥ كان المجموع الكلى لعمال مصانع القطن والصوف والكتان والحرير بالملكة المتحدة ٣٥٤,٦٨٤ فقط بينما بلغ عدد الغزاليين على الأنوال البخارية (من الجنسين ومن سن

الثامنة فافوقها) ٢٣٠-٢٦٨٤ (١٨٦١) . وبالتأكيد لا تبدو هذه الزيادة كبيرة حين نتذكر أنه في سنة ١٨٣٨ بلغ عدد الغزالين على الأنوال اليدوية بالبحر ٨٠٠.٠٠٠ (بما في ذلك أفراد أسرهم من يشتغلون معهم)^(١) ؛ ولا نقول شيئاً عن عدد الغزالين على الأنوال اليدوية في آسيا وفي القارة الأوروبية من أخرجهم النول البخارى من العمل .

وفي الملاحظات الإضافية القلائل التي سأوردها ، سأشير إلى أحوال مادية محسوسة ظلت حتى الآن خارج نطاق عرضنا النظرى للموضوع .

طلما اتسع نطاق الصناعة الميكانيكية في أى فرع من الصناعة على حساب الحرف اليدوية القديمة أو نظام الصناعة اليدوية فإن تقدمها الظاهر يحقق كتقدم الجيش المزود بالبنادق الحديثة أمام آخر لا يملك من السلاح سوى السهام والرمح . هذه الفترة التي تقوم فيها الآلة بغزو الميادين التي تعمل فيها ذات أهمية حاسمة نظراً للأرباح العالية بشكل غير معتاد والتي يمكن جنبها في مثل هذا العهد . هذه الأرباح لا يقتصر أمرها على أنها مصدر للأسراع بعملية التجميع الرأسمالى ، بل إنها لتجذب إلى ذلك المجال المحبوب للإنتاج جانباً كبيراً من رأس المال الاجتماعى الإضافى الذى يتكون باستمرار ويبعث دوماً عن وجوه جديدة للاستثمار . هذه المزايا الخاصة التي تنسبها تلك الفترة للافتتاحية تتجدد باستمرار في فروع الإنتاج التي تدخلها الآلات لأول مرة . ولكن بمجرد أن يبلغ نظام المصانع قدر أظيماً من الإتساع والانتشار والنضوج ، وبعبارة أخرى بمجرد أن تقوم الآلات بإنتاج أساسه الفنى (الآلات) ، وبمجرد أن يتعرض استخراج الفحم والحديد وصياغة المعادن وتغيير نظام النقل إلى انقلاب فيها — وبكلمة واحدة ، بمجرد أن تستقر قواعد الأحوال الإنتاجية العامة الملائمة للصناعة الكبيرة . فإن هذه الطريقة في الإنتاج تكسب مرونة أى مقدرة على الامتداد المفاجيء السريع لا تحد منها سوى القيود التي يفرضها عرض المواد الأولية وطاقة الأسواق . ولكن لا تستطيع الآلات أن تسبب زيادة مباشرة في مورد المواد الأولية . ومثال ذلك أن اختراع الخلع أدى إلى زيادة في إنتاج القطن الخام^(١) . ومن جهة أخرى نرى أن رخص المنتجات التي تصنعها الآلات ، والانقلاب في طرق النقل

(١) شكلت لجنة ملكية لتحقيق في مسألة الآلام التي يعانيها الناجون بالأنوال اليدوية ، ورغم الاعتراف بما يقاسون من ضيق وإبداء الأسف له ، ترك أمر تحسين حالتهم للظروف وتقنيات الزمن بما نأمل الآن (بعد عشرين عاماً) ، «أن يكون قد عدا آلامهم ويؤسهم تقريباً ، ومن المحتمل أن يكون ذلك بفضل اتساع نطاق استخدام النول البخارى في الوقت الحاضر ، ، — تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٥ .

(٢) ونسلف في الكتاب الثالث طرفاً أخرى تؤثر بها الآلات في إنتاج المواد الخام .

المواصلات ، يصبحان أساحة لغزو الأسواق الأجنبية . حين تدمر الآلات إنتاج الحرفة اليدوية في البلاد الأخرى فإنها تحولها إلى ميادين تمدّها بالمادة الأولية ، وهكذا أرغمت جزر الهند الشرقية على إنتاج القطن والصوف والقنب واللجوت والنيلة الخ لبريطانيا العظمى (١) . وكما أنه في البلاد التي تستقر فيها الصناعة الكبيرة تصبح أعداد من العمال وفائضة عن الحاجة ، فكذلك ينمى تقدم الصناعة الميكانيكية الهجرة واستعمار البلاد الأجنبية التي تصير مواطن لإنتاج ما تحتاج إليه الدولة الأصلية من مواد أولية وبهذه الطريقة توافرت استراليا مثلاً على إنتاج الصوف (٢) . وهنا ينشأ تقسيم دولي جديد للعمل بحيث تصبح بلاد المواطن الرئيسية للصناعة الميكانيكية وتتحول أخرى إلى الانتاج الزراعى . هذا الانقلاب ترتبط به تغييرات انقلابية في الزراعة لا حاجة بنا إلى بحثها في هذا الموضوع (٣) .

وبناء على اقتراح من المستر غلادستون أمر مجلس العموم في ١٧ فبراير سنة ١٨٦٧

(١) صادرات القطن والصوف من الهند إلى بريطانيا العظمى مقدرة بالارطال

| ١٨٤٦ | ١٨٦٠ | ١٨٦٥ |
|------------|------------|------------|
| ٣٤٠٥٤٠٠١٤٣ | ٢٠٤٠٩٤١٦٦٨ | ٤٤٥٠٩٤٧٦٠٠ |
| ٤٠٥٧٠٠٥٨١ | ٢٠٠٢١٤١٧٣ | ٢٠٠٦٧٩٠١١١ |
| القطن | | |
| الصوف | | |

(٢) صادرات الصوف إلى بريطانيا العظمى من : - (مقدرة بالارطال)

| ١٨٤٦ | ١٨٦٠ | ١٨٦٥ |
|---------------|------------|-------------|
| ٢٠٩٥٨٠٤٥٦ | ١٦٠٥٧٤٠٣٤٥ | ٢٩٠٩٢٠٠٦٢٣ |
| ٢١٠٧٨٩٠٣٤٦ | ٥٩٠١٦٦٠٦١٦ | ١٠٩٠٧٣٤٠٢٦١ |
| مستعمرة الرأس | | |
| أستراليا | | |

(٣) إن تقدم الولايات المتحدة ذاتها الاقتصادى من تمار الصناعة الكبيرة في أوروبا وبخاصة إنجلترا . واليوم (١٨٦٦) يجب اعتبار الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية مستعمرة أوربية .

صادرات القطن من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى (بالارطال)

| ١٨٤٦ | ١٨٥٢ | ١٨٥٩ | ١٨٦٢ |
|-------------|-------------|-------------|--------------|
| ٤٠١٠٩٤٩٠٣٩٣ | ٧٦٥٠٦٣٠٠٥٤٣ | ٩٦١٠٧٠٧٠٢٦٤ | ١٠١٦٥٠٨٩٠٦٠٨ |

بإجراء إحصاء عن المقادير المكلية من الحبوب والقمح والدقيق من جميع الأنواع التي استوردتها وصدرتها المملكة المتحدة فيما بين ١٨٣١ — ١٨٦٦ ، وتجمد في (صحيفة ٣٩٤) خلاصة نتائج الإحصاء ، وقد أوردنا الدقيق بمقيار أرباع القمح .

إن الطاقة الكبيرة على الامتداد التي يتدبر بها نظام المصانع . والطريقة التي بها يزيد من الإنتاج خطوات سريعة ، واعتماده على السوق العالمية — تقول إن في هذا كله دافعاً على تنمية الإنتاج فتمتلئ الأسواق ، ويتلو ذلك أن يصبح الطلب غير متلاءم نسبياً مع الإنتاج وبذا تتعرض الصناعة للشلل . وتصبح حياة الصناعة وقد تميزت بفترات متتالية من النشاط المعتدل ، الرخاء ، الإفراط في الإنتاج ، الأزمة ، والركود . وبفضل هذا التوالى الذي في حلقات الدورة الصناعية فإن ما تفرضه الصناعة الميكانيكية على عمل العامل من عناصر عدم التأكد والاستقرار تصبح الآن مظاهر عادية مألوقة . وإذا استثنينا فترات الرخاء ألفينا الرأسماليين في تنافس عنيف دائم فيما بينهم في سبيل الحصول على مكان بالسوق ، ويتناسب حجم نصيب كل منهم تناسباً مباشراً مع رخص منتجه . هذه الحاجة إلى الرخص تسبب تنافساً بين الرأسماليين في

صادرات الحبوب الخ من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى

| ١٨٥٠ | ١٩٦٢ | بالهندوديت |
|------------|------------|------------------------------|
| ١٦٠٢٠٢٠٣١٢ | ٤١٠٠٣٣٤٣٥٠ | القمح |
| ٢٠٦٦٩٠٦٥٣ | ٦٠٦٢٤٠٨٠٠ | الشعير |
| ٢٠١٧٤٠٨٠١ | ٤٠٤٢٦٠٩٩٤ | القرطم |
| ٢٨٨٠٧٤٩ | ٧٠١٠٨ | الشوفان |
| ٢٠٨١٩٠٤٤٠ | ٧٠٢٠٧٠٣١١ | الدقيق |
| ١٠٠٥٤ | ١٩٠٥٧١ | Buckwheat |
| ٥٠٤٧٣٠٦١ | ١١٠٦٩٤٠٨١٨ | الذرة |
| ٢٠٠٢٩ | ٧٠٦٢٥ | Bere أو Bigg (نوع من الشعير) |
| ٨١٩٠٦٢٠ | ١٠٠٢٤٠٨٢٢ | الحنص |
| ١٠٨٣٢٠١٧٢ | ٢٠٠٣٧٠١٣٧ | الفول |
| ٢٠٠٣٦٥٠٨٠١ | ١٤٠٠٧٣٠٢٥١ | المجموع الكلى |

استخدام آلات أكثر تحسيناً قادرة على أن تحل محل قوة العمل ، وفي تطبيق وسائل جديدة لانتاج . وعلاوة على ذلك تأتي اللحظة التي يحاولون فيها خفض ثمن الساع عن طريق انقاص الأجور دون قيمة قوة العمل . (١)

فترات كل منها خمس سنوات ، وسنة ١٨٦٦

| ١٨٤٦ — ٥٠ | ١٨٤١ — ٤٥ | ١٨٣٦ — ٤٠ | ١٨٣١ — ٢٥ | المتوسط السنوى |
|--------------|--------------|--------------|-------------|---|
| ٧٧٦,٥٥٢ | ٢,٨٤٣,٨٦٥ | ٢,٣٨٩,٧٢٠ | ١,٠٩٦,٣٧٣ | الوارد (بالربع) |
| ١,٥٥,٤٦١ | ١,٢٩٠,٥٦ | ٢,٥١,٧٧٠ | ٢,٢٥,٢٦٣ | المصدر (بالربع) |
| ٨,٦٢١,٠٩١ | ٢,٧٠٤,٨٠٩ | ٢,١٣٧,٩٥٩ | ٨٧١,١١٠ | زيادة الوارد على المصدر |
| السكان | | | | |
| ٢٧,٧١٧,٥٩٨ | ٢٧,٢٦٢,٥٦٩ | ٢٥,٩٢٩,٥٠٧ | ٢٤,٢٦١,١٠٧ | المتوسط السنوى في كل فترة |
| ٠,٣١٠ | ٠,٠٩٩ | ٠,٠٨٢ | ٠,٠٣٦ | متوسط الكمية من القمح الخ (بالربع) والذي يستهلكه الفرد زيادة عما يستهلك من الانتاج المحلى |
| ١٨٦٦ | ٦٥ — ١٨٦١ | ٦٠ — ١٨٥٦ | ٥٥ — ١٨٥١ | المتوسط السنوى |
| ١,٦٤٥,٧١٤,٠ | ١,٥٠٠,٩,٨٧١ | ١,٠٠٩,٢١٦,٢ | ٨,٣٤٥,٠٢٣,٧ | الوارد (بالربع) |
| ٢١٦,٢١٨ | ٣,٠٢,٧٥٤ | ٣,٤٠٠,٥٠ | ٣,٠٧,٤٩١ | المصدر (بالربع) |
| ١,٦٢٤,١٠١,٢٢ | ٢,٤٧٠,٧٠١,١٧ | ١,٠٥٧,٢١,٤٦٢ | ٨,٠٣٧,٠٧٤,٦ | زيادة الوارد على المصدر |
| السكان | | | | |
| ٢٩,٩٣٥,٤٠٤ | ٢٩,٣٨٩,٤٦٠ | ٢٨,٣٩,٥٤٤ | ٢٧,٥٧٢,٩٢٣ | المتوسط السنوى في كل فترة |
| ٠,٥٤٣ | ٠,٥٤٣ | ٠,٣٧٢ | ٠,٢٩١ | متوسط الكمية من القمح الخ (بالربع) والذي يستهلكه الفرد زيادة عما يستهلك من الانتاج المحلى |

(١) في يوليه سنة ١٨٦٦ رفع المزارعون في ليستر القماش إلى Trade Societies بالتطاول وفيما يلي بعض ما جاء فيه ، ومنذ عشرين عاماً تعرضت صناعات الأختية في ليستر لانتعاش كبير استمال التسمير بدلاً من التفرير ، وكان في الامكان إذ ذاك الحصول على أجور طيبة ، وتنامت الشركات المختلفة في أيها تنتج أفاف الأنوع ، ولكن ما لبثت —

والزيادة في عدد عمال المصنع تسببها زيادة أسرع ومتناسبة في مبلغ رأس المال المستثمر في المصانع ، ولكن هذه العملية تستمر فقط خلال فترات الرخاء والركود من الدورة الصناعية ، وفضلا عن هذا فإنها تتوقف باستمرار بسبب التقدم التقني الذي يحل أحيانا محل العمال وأحيانا يطردهم من المصنع بصفة واقعية . هذه التغيرات من حيث الكيف والتي تصيب الانتاج بالآلة تعمل باستمرار على طرد العمال من المصنع أو إغلاق أبوابه دون العمال الجدد . بينما مجرد امتداد كمي بحت للمصانع يؤدي إلى استخدام عمال جدد وهي عملية تسير جنباً إلى جنب مع عملية طرد الآخرين . وهكذا العمال عرضة باستمرار للطرد والجذب ، وفي الوقت نفسه هناك تغيرات غير منقطعة في جنس هذه الفرق المجتدة وعمرها ومهارتها . وفي استطاعتنا أن نتخيل مصير عامل المصنع إذا قمنا باستعراض سريع لما حدث في الصناعة القطنية في إنجلترا . فقيا بين ١٧٧٥ ، ١٨١٥ أصيبت هذه الصناعة بالركود لمدة خمس سنوات فقط ، وخلال هذه الفترة الأولى وطولها خمس وأربعون سنة كان لأصحاب المصانع الإنجليز احتكار الآلات والسوق العالمية . ثم أصيبت الصناعة بالركود (١٨١٥ - ٢١) وأعقبه رخاء في ١٨٢٣ ، وفي سنة ١٨٢٤ ألغيت القوانين المعروفة باسم Combination Laws فأتسع نطاق نظام المصانع بوجه عام ، وفي سنة ١٨٢٥ حدثت أزمة وتميزت سنة ١٨٢٦ بانتشار الفاقة والاضطرابات بين عمال الصناعة القطنية ، ثم حدث تحسن معتدل سنة ١٨٢٧ وشهدت سنة ١٨٢٨ زيادة عظيمة في استعمال الأنوال البخارية والتصدير ، وزادت الصادرات

== المنافسة أن اتخذت شكلا أوألا وهو محاولة كل شركة أن تبيع بشئ دون ماتبع به غيرها ، وسرعان ما بدت النتائج الضارة لهذا العمل في خفض الأجور وكان الحفوض سريعا كاسعا بحيث أن شركات كثيرة تدفع الآن تلك الأجور التي كانت تدفعها من قبل . ومع هذا يبدو أن كل تغير في مستوى الأجور تصعب زيادة في الأرباح . وحتى أوقات الركود يستغلها أرباب المصانع لجنى أرباح استثنائية عن طريق خفض الأجور إلى أقصى حد وبعبارة أخرى عن طريق السرعة المباشرة لوسائل عيش العمال . ولأضرب مثالا لذلك ، والفقرة التي اعتمد اقتباسها تتق بالآزمة التي تعرضت لها صناعة نسيج الحرير في كوفرتي . ويبدو من المعلومات التي حصلت عليها من أرباب الصناعة والعمال أنه لا شك أن الميوط في الأجور أعظم مما تقتضيه طبيعة المنافسة من جانب المنتجين الأجانب أو من ناحية الظروف الأخرى إذ تشتغل أغلبية النساكين بأجور خفضت بمقدار ٣٠ - ٤٠ ٪ . فنذ خمس سنوات كانت أجرة قطعة

بنس شلن بنس شلن

الذنتلا ٦ أو ٧ شلنات ، فأصبحت اليوم ٣ ٣ أو ٦ ٣ ، وثمن العمل الآخر الآن شلنان أو شلنان وثلاث بنسات مقابل ٤ شلنات وثلاث بنسات من قبل . ويبدو أن الحفوض في الأجر قد سار إلى حد أبعد مما هو ضروري للطالب الآخذ في الازدياد . والواقع أن الحفوض في نفقة النسيج في حالة أنواع كثيرة من الشرائط ، لم يكن مصحوبا بهبوط مماثل له في ثمن بيع السلعة المصنوعة ، لجنة تفصيل الاضقال ، التقرير الخامس ١٨٦٦ ، ص ١١٤ رقم ٠١

سنة ١٨٢٩ إلى حد بالغ وبخاصة ما كان منها إلى الهند إذ فاق الصادر إليها في الأعوام السابقة . وفي ١٨٣٠ امتلأت الأسواق وعم أفتر ثم حدث ركود مستمر فيما بين ١٨٣١ ، ١٨٣٣ . وفي هذا الوقت سحب احتكار التجارة مع الشرقيين الأوسط والاقصى (الهند والصين) من يد شركة الهند الشرقية . وشهد عام ١٨٣٤ امتداداً عظيماً للمصانع وفي استخدام الآلات وحدثت كذلك ندرة في العمل ، وشجعت قوانين الفقراء الجديدة هجرة العمال الزراعيين إلى الجهات الصناعية وجيء بالعدد الوفير من الأطفال من المقاطعات الزراعية إلى المدن - وذلك تجارة الرقيق الأبيض . وتميزت سنة ١٨٣٥ بأعظم الرخاء ولكن في الوقت نفسه كان الغزاليون على الأنوال البدوية يموتون جوعاً ، وساد الركود في ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ وحدثت أزمة أعقبتها انتعاش سنة ١٨٣٩ ، ولكن في سنة ١٨٤٠ حل الركود العظيم ووقعت الاضطرابات مما استدعى تدخل الجيش وقامى عمال المصانع شديداً في عام ١٨٤٠ ، ١٨٤٢ . وفي ١٨٤٣ طرد أصحاب المصانع العمال حتى يحملوا الحكومة على إلغاء قوانين الغلال ، وتدنق ألوف العمال على مدن لانكشير ويوركشير فطردهم الجيش وقدم زعمائهم للمحاكمة في لانكستر . وعم الفقر سنة ١٨٤٣ ثم حدث انتعاش سنة ١٨٤٤ وتلاه رخاء عظيم سنة ١٨٤٥ واستمر خلال الشهور الأولى من ١٨٤٦ ثم بدت علامات رد الفعل . ألغيت قوانين الغلال ووقعت أزمة في عام ١٨٤٧ وخفضت الأجور بمقدار ١٠ ٪ . أو أكثر ، ودام الركود في سنة ١٨٤٨ ووضع منسستر تحت حماية السلطات العسكرية . بعد ذلك حدث انتعاش (١٨٤٩) ، ورخاء (١٨٥٠) وتميزت سنة ١٨٥١ بهبوط في الأمن والأجور وانتشار الاضطرابات . وفي سنة ١٨٥٢ هدد أصحاب المصانع بأن يأتوا بعمال أجانب . ثم ارتفعت الصادرات سنة ١٨٥٣ . وحدثت في برستن اضطراب وانتشرت الفاقة لمدة ثمانية أشهر ، ثم حل الرخاء سنة ١٨٥٤ وغمرت الأسواق . وفي سنة ١٨٥٥ انتهت أنباء الإفلاس من الولايات المتحدة وكندا وأسواق آسيا الشرقية . رخاء كبير سنة ١٨٥٦ ، وأزمة في ١٨٥٧ . بدأ التحسن سنة ١٨٥٩ . وزاد عدد المصانع ، وشهدت سنة ١٨٦٠ ذروة صناعة القطن الإنجائزية ، وامتلات أسواق الهند وأستراليا وغيرها إلى حد أن الكميات المنتجة لم يتم تصريفها تماماً حتى سنة ١٨٦٣ . وقعت إنجلترا معاهدة تجارية مع فرنسا وحدث توسيع هائل في المصانع واستخدام الآلات ، وفي سنة ١٨٦١ استمرت فترة التوسع زمناً ثم جاء هبوط وشبت الحرب الأهلية الأمريكية وقل مقدار القطن الخام ، وأصبح الانهيار كاملاً فيما بين ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ .

ويستحق تاريخ المجاعة القطنية أن تتوسع بشأنه قليلاً . ونرى من دراسة أحوال السوق العالمية في عامي ١٨٦٠ ، ١٨٦١ أن هذه المجاعة كانت ذات نفع بالنسبة إلى أصحاب

المصانع إلى حد ما ، وناقى الاعتراف بهذا فى تقارير غرفة منشستر التجارية وأعلن ذلك كل من بالمستون ودربى فى البرلمان . وأيدت الحوادث وجهة النظر هذه (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٣٠) . لاشك أنه من مصانع القطن البالغ عددها ٢٨٨٧ فى سنة ١٨٦١ كان كثير منها ذا حجم صغير . وجاء فى تقرير المفتش ا . رد جراف الذى شملت منطقة إشرافه ٢١٠٩ مصنع كان ٢٩٢ منها أى ١٩٪ تدار بقوة بخارية تقل عن ١٠ أحصنة بخارية لكل منها ، ٣٤٥ منها أو ١٦٪ ذات قوة ما بين ١٠ ، ٢٠ حصاناً بخارياً ، وفى ١٧٣٢ منها قوة بخارية أكثر من ٢٠ حصاناً (شرحه ص ١٩) . ولم تزد أغلبية المصانع الصغيرة عن أما كن بسيطة للغزل بنيت خلال الرواج الذى حدث سنة ١٨٥٨ والسنوات التالية وقد أقامها فى الغالب المضاربون الذين كان أحدهم يقدم القطن ، وآخر الآلات ، وثالث المباني ، ويديرها جماعة من ذوى الموارد المالية الصغيرة . وقد ساء حال معظم هذه المصانع الصغيرة وكان من الممكن أن يصيبها نفس المصير أثناء الأزمة التجارية التى أوقفها الأزمة القطنية ، وبرغم أن هذه المصانع الصغيرة تلك عدد المصانع الكلى إلا أن رأس مالها صغير بالنسبة إلى مجموع رأس المال المستثمر فى صناعة القطن . أما عن مدى التوقف فتدل الإحصائيات الصحيحة أنه فى أكتوبر سنة ١٨٦٢ تعطل من المغازل ٣٠٠٠٪ ومن الأنوال ٥٨٪ . ويلاحظ أن هذه الأرقام خاصة بالصناعة بوجه عام ويجب تعديلها إذا تعلق الأمر بجهات خاصة . وكانت مصانع قليلة جداً تشتغل كل الوقت (٩٠ ساعة فى الأسبوع) أما الأغلبية فتشتغل جزءاً من الوقت . وحتى فى حالة العدد الصغير نسبياً من العمال الذين يشتغلون كل الوقت وبمعدلات الأجور حسب نظام القطعة ، فقد أنقصت الأجور الأسبوعية نظراً لاستخدام القطن الردى . محل الجيد . وإحلال القطن المصرى محل قطن سى أيلند فى معامل الغزل الرفيع ، وقطن سورات (بشرق الهند) محل القطن الأمريكى والمصرى ، والمزيج من نفاية القطن وسورات مكان القطن الخالص . وقصر ألياف قطن سورات وقذارته وسهولة تقطع فنته واستخدام كافة أنواع المواد الثقيلة مكان الدقيقى الناعم فى تجميع خيوط السداة . كل هذه قللت من سرعة الآلات أو من عدد الأنوال التى يستطيع النسيج الواحد الإشراف عليها ، وزادت من العمل بسبب العيوب فى الآلات ، وخفضت أجر القطعة بخفض الإنتاجية . واشتغل العمال كل الوقت بقطن سورات فأضاعوا ٢٠٪ ، ٣٠٪ ، وأكثر من ذلك . ويمكن أن نفهم بسهولة حالة العمال الذين كانوا يشتغلون ٣ ، ٣½ ، ٤ أيام (ولكن معظم أصحاب المصانع خفضوا أجر القطعة بنسبة ٥٠٪ ، ٧٥٪ ، أو ١٠٠٪) أو ٦ ساعات فقط فى اليوم . وبعد أن حل تحسين نسبي فى سنة ١٨٦٣ لم يستطع كثير من النساجين والغزلين الخ

بنس شلن بنس شلن بنس شلن بنس شلن

أن يكسب الواحد منهم أكثر من ٤ ، ٣ ، ١٠ ، ٣ ، ٦ ، ٤ ، ١ ، ٥
٥ شلنات وبنس واحد الخ في الأسبوع (تقارير... ٣٩ أكتوبر ١٨٦١ ص ٤١-٤٥) وحتى
حينما كانت الأحوال السائدة بين النساكين داعية إلى الرئاء استخدم أصحاب المصانع قواهم في
خفض الأجور .

وظال سيف إمكان الخفض معلقاً على رؤوس العمال كعقاب لهم على انحطاط نوع السلعة
التامة الصنع وإن كان السبب في هذا رداءة المادة الأولية واستخدام آلات غير صالحة.
وهكذا . وحينما كان صاحب المصنع المؤجر للعامل في نفس الوقت تراه يدفع الإيجار
باستقطاه من هذه الأجور الهزيلة . ويحدثنا المفتش رد جراف عن عمال يديرون آلتين من
نوع البغلة ويتقاضون أجراً قدره ٨ شلنات وأحد عشر بنساً في نهاية الأسبوعين مع اشتغالهم
كل الوقت ، ومن هذا المبلغ يخصم رجل الصناعة إيجار مسكن العامل وليكنه بعيد إليه
نصف الإيجار هبة منه وبذا يأخذ هؤلاء العمال ٦ شلنات ، ١١ بنساً . وفي أماكن كثيرة
تراوحت أجور عمال هذا النوع من ٥ إلى ٩ شلنات في الأسبوع ، وأجور النساكين من
شلنين إلى ٦ شلنات في الأسبوع ، وذلك خلال القسم الأخير من عام ١٨٦٢ (شرحه ٣١
أكتوبر ١٨٦٢ ص ٤١-٤٢) وحتى في حالة اشتغال العمال جانباً من الوقت كان الإيجار
يستقطع من أجورهم (شرحه ص ٥١) . ولهذا لا ندهش إذا انتشر نوع من حمى المجاعة في
لانكشير . وثمة أمر آخر وهو الثورة التي حدثت في عملية الإنتاج على حساب العمال ،
فأجريت التجارب على أجسامهم كتلك التجارب التي يجريها علماء الطبيعة على أجسام الضفادع .
ويقول المستر رد جراف : ولو أني ذكرت مكاسب العمال الفعلية في المعامل المتعددة فهذا
لا يستمتع أنهم يكسبون نفس المبلغ أسبوعاً بعد آخر ، فهم يخضعون للتقلبات الناجمة من
التجارب التي يجريها رجال الصناعة باستمرار... وترتفع مكاسب العمال وتهبط تبعاً لنوع
القطن وما ينتج به ، فأحياناً تكون ١٥٪ . من مكاسبهم السابقة وإذا بها تهبط في أسبوع أو
اثنين من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ (شرحه ص ٥٠ - ٥١) . لم تجر هذه التجارب على حساب
وسائل عيش العامل فحسب ، بل كان عليه أن يدفع الثمن من حواشيه الخس كلها . ويشكو
العمال الذين يشتغلون بقطن سورات كثيراً ، وهم يذكرون لي أنهم حين يفتحون بالات القطن
تنصاعد رائحة لا تطاق تسبب المرض وفي غرف المزج والتشيط يتصاعد الغبار
والقاذورات مما يسبب السعال وصعوبة التنفس... وكذلك تحدث قذارة قطن سورات تهيجاً
مما يسبب مرضاً للجسم... ونظراً لقصر الألياف يُستخدم مقدار كبير من الغراء الحيواني.

والنباقي ... والنزلة الشعبية أكثر انتشاراً بسبب الغبار . وحين يخرج النسيج اللحمة من المكوك تتكسر وهذا يسبب المرض وسوء الهضم ، (شرحه ص ٦٢-٦٣) . وكان استخدام المواد الثقيلة مكان الدقيق مصدر ثراء لأصحاب المصانع المحترمين إذ مكّتهم ذلك من زيادة وزن الغزل ، وبذلك تزن ١٥ رطلا من المادة الأولية ٢٦ رطلا بعد غزلها ، ونقرأ ما يلي في تقارير مفتشى المصانع (٣٠ أبريل ١٨٦٤) « إن التجارب استفادت من هذا الإجراء . لقد سمعت من مصدر طيب عن قماش وزنه ٨ أرطال مصنوع من ٥ رطل من القطن ، ٣ رطل من الغراء ، وعن قماش وزنه ٥ رطل منها رطلان من الغراء . . وفي أنواع أخرى من الأقمشة أضيف أحياناً نحو ٥٠ . / من الغراء بحيث أن رجل الصناعة يفخر حقيقة أنه يثرى عن طريق بيع القماش بثمان يظل في الرطل عما دفعه في الغزل المصنوع منه القماش ، (مصدر سابق ص ٦٧) . ولكن كان على العمال أن يتحملوا أشياء أخرى إلى جانب التجارب التي يجريها أصحاب المصانع داخل المعامل والتي تقوم بها البلديات خارج المعامل ، وهذه الشرور منها خفض الأجور أو التعطل التام ، والعوز والإحسان ، وخطابات الملقى التي يلقيها أعضاء مجلسي اللوردات والموم ، والإناث البائسات اللاتي تعطلن بسبب الحاجة القطنية وبذا أصبحن طريدات المجتمع ، وبرغم انتعاش التجارة ووفرة العمل يظل حال أولئك النسوة دون تغيير . وفي البلدة عدد من المومسات الشابات أكثر مما عرفت في العشرين عاماً الأخيرة (١) .

هكذا يجد أنه خلال الخمس وأربعين عاماً الأولى من حياة صناعة القطن البريطانية (١٧٧٠ - ١٨١٥) شاهدنا أزمة وركوداً في خمس سنوات فقط ، ولكننا نذكر أن هذه كانت الفترة التي تمتعت فيها تلك الصناعة باحتكار السوق العالمية والفترة الثانية (١٨١٥ - ٦٣) وطولها ثمانية وأربعين عاماً تشمل فقط عشرين سنة من الانتعاش التجاري والرخاء مقابل ثمانية وعشرين عاماً من الركود . وخلال السنوات الخمس عشرة الممتدة من ١٨١٥ إلى ١٨٣٠ بدأت أوروبا والولايات المتحدة في منافسة إنجلترا . ومنذ سنة ١٨٣٣ اتسع نطاق الأسواق الآسيوية بالقضاء الشامل على النساجين البدويين الهنود (وهي العملية التي قيل لها « تدمير الجنس البشري ») . ومنذ إلغاء قوانين الغلال أي خلال الفترة (١٨٤٦ - ٦٣) نجد ثمان سنوات من الانتعاش التجاري والرخاء مقابل تسع سنوات من الركود . ومن الحاشية التي نوردتها (٢) . نستطيع أن نحكم على حالة عمال صناعة القطن المذكور خلال فترة الرخاء .

(١) من خطاب كتبه المستر هاريس كبير رجال الهيئة التنفيذية في بولتن (تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ .

ص ٦١ - ٦٢) .

(٢) في ربيع سنة ١٨٦٣ أصدر عمال الصناعة القطنية في لانكشير الخ. القامسا الغرض منه تشجيع تكوين جمعية .

٨ — الثورة التي أهرستها تقدم الصناعة الكبيرة وذلك في الصناعة

اليوروبية والحرف اليدوية والصناعة المنزلية

١ — انقضاء المعايير القائم على أساس الحرفة اليدوية وتقسيم العمل

رأينا كيف تقضى الآلات على التعاون القائم على نظام الحرفة اليدوية ، وكيف يقضى ذلك على شكل من الصناعة اليدوية المرتكز على أساس تقسيم عمل الحرفة اليدوية . ومن أمثلة النوع الأول آلة الحصاد التي تحل محل الحاصدين اليدويين ، ومثل بارز عن النوع الثاني آلة عمل إبر الحياكة . ويحدثنا آدم سميث أن ١٠ رجال في عهده كانوا ينتجون أكثر ٤٨٠٠٠ إبرة في اليوم وذلك بفضل تقسيم العمل ، أما اليوم فآلة واحدة تنتج ١٤٥٠٠٠٠ في يوم من ١١ ساعة ، وتستطيع امرأة أو فتاة بالاشراف على أربع من هذه الآلات أن تخرج ٦٠٠٠٠٠٠٠٠

== انتظم الهجرة ، وقرأ في الانقاس لا ينكر إلا القليلون أن الهجرة الكبيرة من جانب عمال المصانع ضرورية أساسية لفهم من هذه الحالة المنحطة التي تردوا فيها الآن ، وكى نوضح أن استمرار الهجرة أمر مطلوب في كل وقت إذ بدونها يستحيل عليهم المحافظة على حالتهم في الاوقات العادية . فنشرف بلفت النظر إلى الحقائق الآتية : قدرت الاحصائيات الرسمية في سنة ١٨١٤ قيمة صادرات المصانع القطنية بـ ١٧٠٦٦٥١٣٠٨ جنيه بينا القيمة الحقيقية بالسوق ٢٠٠٠٧٠١٨٢٤ وفي سنة ١٨٥٨ صادرت الأرقام ١٢١٠٦٨١ و١٨٢٣ و١٣٢٢ و٤٣٠٠٠٠ على التوالى بمعنى أن كثرة أمثال الكبة تباع بما لا يزيد عن ضعف الثمن السابق إلا قليلا . ولو كانت الظروف تسمح لاوردنا الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج السيئة بالنسبة إلى البلاد عمرها وأرباب المصانع بوجه خاص ، وكفى أن نقول الآن إن أوضح سبب هو وفرة العمل الذي لولاه ما أمكن لصناعة ذات آثار مدمرة كذه أن تستمر ، والتي تتطلب اتساع السوق باستمرار حتى لا تصاب بالدمار . وقد تتوقف معاملنا في فترات ركود التجارة وهي فترات لا بد من حدوثها في ظل الاحوال الحالية ولكن عقل الانسان لا ينفك عن التفكير . وبرغم اعتيادنا بأننا دون الحقيقة حين نقدر عدد من غابروا هذه البلاد بمئتين مليون خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة ، إلا أنه بسبب الزيادة الطبيعية في السكان وإحلال الآلات محل العمل يقصد ترخيص الانتاج يصحح من المستحيل على عدد كبير من الذكور البالغين في أشد الاوقات رخاء أن يجدوا عملا في المصانع بأى شروط مهما كانت ، (تقارير ... أبريل ١٨٦٣ ص ٥١ - ٥٢) . وسنرى في فصل ٧ كيف حاول أصحاب المصانع خلال نكبة الصناعة القطنية أن يحولوا دون هجرة عمال المصانع ، واستخدموا في ذلك كافة الطرق التي قدروا عليها ، بل إنهم طلبوا من الدولة التدخل في الامر .

إبرة يومياً أو أكثر من ٣ ملايين في الأسبوع . (١) وبقدر ما تحل آلة واحدة محل التعاون أو الصناعة اليدوية فإنها تصلح أساساً للصناعة الحرفية اليدوية ، ولكن الأخيرة على هذا الوضع الجديد تصلح مجرد انتقال إلى صناعة المصنع وهي التي تنشأ عادة حالماتحل القوة الميكانيكية كالبنجار والماء محل عضلات الإنسان ، بصفتها القوة المحركة للآلة . ولا يستطيع المشروع الصغير أن يمتزج بالقوة المحركة الآلية عن طريق البنجار إلا بطريقة منعزلة وكظاهرة مؤقتة زائلة ، كما حدث في بعض فروع الإنتاج ببرمنجهام ، أو بفضل استعمال العدد الكالورية في بعض فروع صناعة الغزل (٢) . الخ وفي صناعة غزل الحرير بكوفتري قاموا بتجربة مصانع الآكواخ ، ، فبنيت صفوف من الآكواخ حول ميدان قام في وسطه بيت به الآلة التي تتصل بالأنوال في الآكواخ . وكان أصحاب الآكواخ يدفعون شلنين وست بنسات مثلاً عن كل نول مقابل استخدام البنجار . وكانوا يدفعون بالأسبوع سواء كانت الأنوال في حالة عمل أو عاطلة . واحتوى كل كوخ على عدد يتراوح بين نولين وستة أنوال وهي أحياناً ملك للعامل ، أو تشتري بطريق الائتمان أو تستأجر . دام الصراع بين المعمل الكوخي والمصنع بمعناه الصحيح أكثر من ١٢ عاماً وانتهى بدمار شامل أصاب ٣٠٠ معمل من النوع الأول ، (تقارير مفتشى المصانع ١٠ / ٣١ / ١٨٦٥ ص ٦٤) . وحيث لم تكن طبيعة العملية تتطلب من بادئ الأمر إنتاجاً على نطاق واسع فإننا نجد أن الصناعات الجديدة التي قامت في العقود الحديثة كعمل الظروف وأقلام الصلب الخ مرت بوجه عام في مراحل قصيرة من الإنتاج الحرفي اليدوي وإنتاج الصناعة اليدوية قبل أن تصل إلى مرحلة إنتاج المصانع . وتحول مثل هذا النوع من أصعب الأمور حيناً لا ينحصر إنتاج السلعة التامة الصنع بواسطة الصناعة اليدوية في سلسلة متدرجة من العمليات المتطورة وإنما ينحصر في تعدد عمليات لا اتصال فيما بينها . وكان هذا مثلاً عقبة كبيرة في حالة صنع الأقلام الصلبة . وعلى كل فنذ حوالى ١٥ سنة اكتشفت آلة أوتوماتيكية تقوم بست عمليات كل منها منفصلة عن الأخرى ، وخاصة بعمل الأقلام وذلك في وقت واحد . وبلغ الثمن الإجمالي لأقلام الصلب (١٨٢٠) بواسطة إنتاج الحرف اليدوية ٧ جنيه ، ٤ شلنات ثم صار ٨ شلنات بواسطة الصناعة اليدوية ، وهو اليوم ما بين ٢ ، ١٢ شلن بفضل الصناعة الميكانيكية (٣) .

(١) لجنة تشغيل ... التقرير الرابع ١٨٦٤ ص ١٠٨ رقم ٤٤٧ .

(٢) إن تكرار نظام الحرفة اليدوية على أساس الآلة أمر شائع بالولايات المتحدة . ونتيجة لهذا حيناً يقع حتماً الانتقال إلى نظام المصانع فإن التركيز الذي يتلوه يصير بخطوات واسعة جداً بالقياس إلى أوروبا بل وإنجلترا .

(٣) كان تأسيس أول مصنع على نطاق واسع لعمل الأقلام العملية في برمنجهام على يد المصير جيلوت =

ب - رد الفعل لنظام المصانع على الصناعة اليدوية والصناعات المنزلية

بتقدم نظام المصانع وقيام الثورة الملزمة له في الزراعة لم تتغير الفروع الأخرى من الصناعة من حيث اتساع نطاق إنتاجها فحسب ، بل حدثت تغييرات في صفاتها وماهيتها . فالتعيين يصبح في كل مكان أحد مبادئ الصناعة الميكانيكية ، وهذا ينحصر في تحليل عملية الإنتاج إلى المظاهر التي تتكون منها . وفي حل المشاكل الناجمة إذن بتطبيق العلوم الطبيعية كالميكانيكا والكيمياء الخ . وعلى ذلك تدخل الآلات في الصناعات اليدوية مبتدأة بعملية تفصيلية ثم بأخرى وهكذا . ويصبح هذا التنظيم المستقر لهذه الصناعات اليدوية وهو ما كان ملائماً لتقسيم العمل قديماً ، وتتلو ذلك عملية من التغيير المتواصل . وفضلاً عن هذا يحدث تعديل أساسي في تكوين العامل الجماعي أو بعبارة أخرى في هيئة العمال المتحدة . وبخلاف ما كان حادثاً أثناء عصر الصناعة اليدوية فتقسيم العمل هنا يقوم الآن على أساس استخدام النساء والأطفال من كافة الأعمار والعمال غير الحاذقين حيثما أمكن ، وبعبارة أخرى استخدام العمل الرخيص ، كما يقول التعبير الإنجليزي على سبيل التمييز . وينطبق هذا الأمر لا على الإنتاج المتحد على نطاق كبير (سواء استخدمت الآلات أم لا) ، بل وعلى ما يقال له الصناعة المنزلية سواء جرت في بيوت العمال فعلاً أو في ورش صغيرة . هذه الصناعة المنزلية الحديثة لا يربطها سوى الاسم بالنوع القديم منها الذي كان يفترض مقدماً وجود حرفة يدوية مدنية مستقلة ، وطائفة مستقلة من الفلاحين ، وفوق هذا كله مسكناً للعامل وأسرته . لقد تحول النوع القديم إلى فرع خارجي من المصنع الميكانيكي . وفضلاً عن الأعداد الوفيرة من عمال المصنع وعمال الصناعة اليدوية وأهل الحرف اليدوية من يخضعهم رأس المال لسيطرته المباشرة ، فإنه يحرك بواسطة خيوط غير منظورة جيشاً آخر مكوناً من العمال المنزليين المنتشرين في كافة أرجاء المدن الكبرى والريف . ومن أمثلة ذلك أن في مصنع السادة تيلي بلوندندري ٩٠٠ عامل ، بينما هناك ٩٠٠٠ آخرون يستخدمون بصفة عمال منزليين وهم موزعون في أرجاء الريف (لجنة تشغيل ... التقرير الثاني ١٨٦٢ ص ٥٨ رقم ٤١٥) .

وفي الصناعة اليدوية الحديثة تجد أن استغلال قوة العمل الرخيصة غير الناضجة يتميز بأنه أشد ابتعاداً عن الحياة منه في المصانع بمعناها الصحيح ، لأن الأولى يعوزها غالباً الأساس .

== وبلغ إنتاجه السنوي (١٨٥١) أكثر من ١٨٠ مليوناً تستهلك ١٢ طناً من الصلب . وتحسّر برمنجهام هذه الصناعة وتنتج الآن آلاف الملايين سنوياً . وحسب إحصاء سنة ١٨٦١ كان عدد الأفراد ١٤٢٨ منهم ١٢٦٨ من الإناث من سن الخامسة فما فوقها .

الفنى لإنتاج المصنع ، وإحلال الآلات محل القوة العضلية بحيث يصير العمل سهلاً من الوجهة الجثمانية . وفى نفس الوقت تجد النساء والأطفال الذين يعملون فى الصناعة اليدوية الحديثة خاضعين لتأثير كثير من المواد السامة دون مأنظر إلى النتائج التى تترتب على مثل هذا العمل . وتلقى الاستغلال فى الصناعة المنزلية أكثر شناعة منه فى الصناعة اليدوية ذلك أن تفرق العمال يضعف من قوة مقاومتهم . وأكثر من هذا تجد أن فى الصناعات المنزلية الحديثة توسط ربّ العمل والعامل طائفة من الطفيليين متعطشة للدماء مليئة بالجشع . وثمت أسباب أخرى يعزى إليها ذلك الاستغلال الشائن الذى يتعرض له العمال فى الصناعة المنزلية ذلك أن على الأخيرة أن تنافس نظام المصانع أو الصناعة اليدوية فى نفس الفرع من الإنتاج ، كما أن الفقر من جهة أخرى يجعل العمال سلبياً من أشد الظروف اللازمة له . وسبب آخر وهو ازدياد عدم الانتظام فى استخدام هؤلاء العمال ، وأخيراً فالمنافسة تبلغ حدّها الأقصى بين هؤلاء العمال الذين تجعلهم الصناعة والزراعة الكبيران ، فائضين عن الحاجة ، والاقتصاد فى وسائل الإنتاج (الأمر الذى يصير فى أول الأمر منظماً فى نظام المصانع ويوجد منذ البداية متفقاً مع أشد مظاهر الإسراف فى قوة العمل ومع حرمان العمال من الظروف اللازمة فى العادة لمواصلتهم العمل) - هذا الاقتصاد تبدو أشد مظاهره تناقضاً وفتكاً بوضوح متزايد بنسبة عكسية إلى درجة تنمية الإنتاجية الاجتماعية للعمل ، والأساس الفنى لعملية العمل المتحدة .

(ج) الصناعة البرورية الحديثة

سأضرب أمثلة قلائل لتوضيح ما سبق وإن كان القارىء حقيقة يعلم الكثير منها أثناء بحثنا يوم العمل . يقوم بالجانب الأكبر من العمل الثقيل اللازم للصناعة المعدنية فى برمنجهام وما يجاورها ٢٠,٠٠٠ طفل وحدث تساعدهم ١٠,٠٠٠ امرأة . وترى النساء والأطفال يعملون فى ورش القماش ومصانع الزراير التى لا تتوافر فيها الشروط الصحية (ويستخدم الأطفال الآن فعلاً فى صناعة قطع المبادر بشفيلد) . ويطلق اسم بيوت الذبح (الساخنات) على بعض بيوت لندن المشغلة بطبع الصحف والكتب ، وذلك بسبب ما يتعرض له عمالها البالغون والأحداث من أشد صنوف العمل إرهاقاً ؛ ويقع مثل هذا الإرهاق المفرط فى صناعة تجليد الكتب ، وضحايه فى الغالب من النساء والفتيات والأطفال (لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ٣ رقم ٢٤ ، ص ٦ رقم ٥٦٠٥٥ ، ص ٧ رقم ٥٩ و ٦٠) . ويحدث تشغيل الصغار فى صنع الحبال الشاق ، وفى العمل الليلي بمناجم الملح ومصانع الشمع اليدوية وغيرها من مصانع المواد الكيماوية وكذلك الحمال فى صناعة غزل الحرير حيث

لا تستعمل الأنوال التي تديرها القوة البخارية ، فترى الصغار يشتغلون فوق طاقتهم إلى حد شنيع (١) . وترتيب الحرق من أبشع وأقذر أنواع العمل التي يشتغل فيها الفتيات الصغار والنساء وأقلها أجراً . ونعلم أن إنجلترا إلى جانب إنتاجها الكبير من الحرق ، تعدد مستودع هذه التجارة للعالم أجمع وهذه تدفق عليها من اليابان وأبعد دول أمريكا الجنوبية وجزر كناريا . ولاكن ألمانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا ومصر وتركيا وبلجيكا وهولنده البلاد الرئيسية التي تزودها بهذه المادة التي تستخدم في القسريد وصنع مراتب الأسرة وعمل الورق . وعن طريق عمال هذه الحرفة ينتشر الجدري وغيره من الأمراض المعدية وهم أول ضحايا هذه الأوبئة (٢) . وثمة مثال آخر عن العمل المرهق المؤذى بصورة وحشية بالنسبة إلى العامل منذ طفولته ، ونقصه به - فضلا عن استخراج الفحم والمعادن عموماً عمل القرميد والطوب ، إذ تجد أن الآلات التي اخترعت حديثاً لا تستعمل بإنجلترا في هذه الصناعة إلا في حالات ومواقع متفرقة (كتب هذا حوالي عام ١٨٦٦) ويستمر العمل فيما بين شهري مايو وسبتمبر من الساعة ٥ صباحاً حتى ٨ مساءً ، وحيثما يجري التجفيف في العراء يكون العمل غالباً من ٤ صباحاً حتى ٩ مساءً . وإن يوماً من العمل يبدأ في الخامسة صباحاً وينتهي في السابعة مساءً ليعود يوماً ، مخفضاً ، أو معتدلاً . ويستخدم الأطفال من كلا الجنسين ومن سن السادسة بل والرابعة ، وهؤلاء يكادحون مثل البالغين بل ومدة أطول أحياناً . وتزيد حرارة الشمس من شدة الإرهاق والإعياء . وفي حقل معد لصنع القرميد بموزلي كانت امرأة في الرابعة والعشرين من عمرها تصنع في اليوم ٢٠٠٠ قطعة بمساعدة فتاتين صغيرتين تحملان إليها الطين وتكومان القرميد وتحملان يومياً ١٠ أطنان يطلعن بها المنحدرات الزلقة لمناجم الطين من عمق قدره ٣٠ قدماً ثم تسيران مسافة أفقية قدرها ٢١٠ من الأقدام . من المستحيل على طفل أن يمر في مطهر حقل الطوب دون أن يصيبه الانحطاط الخاق ... واللدة المنحطة التي يتعودون سماعها والعادات السيئة التي يشون في أحضانها — كل هذا يجعلهم في المستقبل فئة منبوذة منحلة لاتعرف القانون والنظام . وأسلوب المعيشة مصدر مخيف للانحلال . وضارب الطوب وهو عادة عامل حاذق ورئيس مجموعة ، يمد السبعة الذين يعملون تحت إمرته بالمأكل والمسكن في كوخه وسواء كانوا من أسرته أو لم يكونوا ، ترى الرجال والأولاد والفتيات ينامون

(١) لجنة تشغل ... التقرير الخامس ص ١١٤ - ١١٥ رقم ٦ و ٧ - ويبدى عضو اللجنة هذه الملاحظة الحكيمة وهي أنه بينما تحمل الآلات في الجهات الأخرى عمل الانسان ، فهنا يحمل الأطفال عمل الآلات .

(٢) يتضمن التقرير الثامن عن الصفحة العامة (لندن ١٨٦٦ ، ملحق ص ١٩٦ - ٢٠٨) وصفاً لتجارة الحرق به تفصيلات عدة .

سويًا في كوخ ذي غرفتين ، أو ثلاث على سبيل الاستثناء ، وكلها بالطابق الأرضي وورديّة التهوئة . ويشهد الإرهام بعد عمل اليوم بحيث لا يراعى هؤلاء قواعد الصحة أو النظافة أو اللياقة . هذا نظام يربط الفتيات منذ الطفولة إلى طائفة منبوذة من الأوشاب فيمتلأن خشونة وجفاء ويتعلمن أنهن صرن نسوة ولما يبالغن من المراهقة . وإذا يرتدين الأسبال القذرة وتعزى سيقانهن إلى ما فوق الركبة بكثير وتلوث القاذورات وجوههن ، تراهن يتعلمن ازدراء كافة مشاعر اللياقة والحيجل . وفي أوقات وجبات الطعام يستلقن على ظهورهن في الحقل ويراقبن الأولاد وهم يستحمون في التربة المجاورة . وإذا انتهى اليوم الشاق يرتدين أحسن ملابسهن ويصحبن الرجال إلى الحانات . هذه الطبقة من الناس يسودها أشد ألوان الإفراط منذ الطفولة . وأسوأ ما في الأمر أن ضاربي الطوب يملكهم اليأس من أنفسهم ، حتى أنه قيل لتأسيس إن محاولته سين مستوى مصانع الطوب كأنها محاولة لرفع حال الشيطان (لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ١٦ رقم ٩٦ و ٩٧ ، ص ١٣٠ رقم ٢٩ و ٦١ — انظر كذلك التقرير الثالث ١٨٦٤ ص ٤٨ ، ٥٦) .

أما عن الطريقة التي يتم بها الاقتصاد الرأسمالي في النفقات في الصناعة اليدوية الحديثة (وأدخل فيها كافة الورش عدا المعامل بمناها الصحيح والتي تجري فيها الصناعة على نطاق كبير) فالتا نجد مادة وفيرة في التقارير عن الصحة العامة (الرابع ١٨٦١ ، السادس ١٨٦٤) حيث يقصر خيال الروائيين عن الوصف الذي نلقاه فيها للورش وبخاصة محل عمل الملابس بلندن . كتب الدكتور سيمون العضو الطبي بالمجلس المخصوص والمحضر الرسمي لتقارير الصحة العامة ، أظهرت في تقريرى الرابع (١٨٦٣) استحالة إصرار العمال عملياً على ما بعد أول حق صحى لهم أى تحرر العمل من الأحوال غير الصحية التي يمكن تجنبها ، مهما كان نوع العمل الذى يجمعهم فيه رب العمل وما دام الأمر متوقفاً عليه . وأشارت أنه بينما يعجز العمال عملياً عن تحقيق هذا العدل الصحى لا يحصلون على أى عون فعال من رجال الإدارة الصحية الذين يؤجرون لهذا العمل ... إن الألم الجثمانى الذى لا ينتهى الناجم من عملهم يودى بغير ما نفع إلى تعذيب ألوف العمال رجالاً ونساء وتقصر أمد حياتهم (الصحة العامة ، التقرير السادس ، لندن ١٨٦٤ ، ص ٣١) . ولتوضيح أثر غرف الورش على الصحة يورد الدكتور الجدول التالى عن الوفيات : (١) .

(١) التقرير السادس ص ٣٠ - يلاحظ الدكتور أن الوفيات بين الحياطين والطباخين بلندن فيما بين سن ٢٥ و ٣٥ أكثر بكثير فعلاً مما يدل عليه الجدول لأن أصحاب الأعمال يأتون من المناطق الزراعية بعدد كبير من الشبان

| عدد العمال من كافة الاعمار في الصناعات كل على حدة | الموازنة بين الصناعات فيما يختص بالصحة | نسبة الوفيات في كل ١٠٠٠ رجل في الصناعات المذكورة بين الاعمار الواردة بالجدول |
|---|---|--|
| ٩٥٣٢٦٥ | الزراعة بانجلترا وويلز | سن ٢٥ - ٣٥ ٣٥ - ٤٥ ٤٥ - ٥٥ |
| ٢٢٣٠١ رجل | الحاكة في لندن | ٧٤٣ ٨٠٥ ١٠١٤٥ |
| ١٢٣٧٩ امرأة | | ٩٥٨ ١٠٢٦٢ ٢٠٩٣ |
| ١٣٨٠٣ | الطبايعون في لندن | ٨٩٤ ١٠٧٤٧ ٢٣٦٧ |

(٥) الصناعة المنزلية الحديثة

حتى يتسنى لنا تكوين فكرة عن هذا الضرب من الاستغلال الرأسمالي وعن مساوئه البشعة تدرس صناعة عمل المسامير بقرية إنجليزية نائية (والإشارة هنا إلى المسامير المطروقة لا التي تقطع وتعمل بالآلات : لجنة تشغيل الأطفال ... التقرير الثالث ص ١١ ، ١٩٠١ رقم ١٢٥ - ١٣٠ ص ٥٢ رقم ١١ ، ص ١١٤ رقم ٤٤٧ ، ص ١٣٧ رقم ٦٧٤) . وتكفيني كذلك أمثلة قلائل من فروع صناعات الدتلا وتصفير القش التي لم تستخدم فيها الآلات بعد ولم تنافس الفروع التي تتم في المصانع وفي المعامل اليدوية . فن ١٥٠٠٠٠ عامل في صناعة الدتلا بانجلترا ينطبق قانون المصانع لعام ١٨٦١ على نحو ١٠٠٠٠٠ منهم ، والباقي من النساء والصغار أو الأطفال من كلا الجنسين وتشمل الفئة الأخيرة عدداً قليلاً من الذكور . ويدل على صحة هذه المادة د الرخصة ، المعدة للاستغلال ، الجدول التالي الذي جمعه الدكتور برومان طبيب عيادة نوتنجهام العامة . فن بين ٦٨٦ مريضة (معظمهن فيما بين سن ١٧ - ٢٤) بلغ عدد المصابات بالسسل كالآتي (شرحه - التقرير الثاني ص ٢٢ رقم ١٦٦)

| | | |
|----------------|----------------|---------------|
| ١٨٥٢ - ١ في ٤٥ | ١٨٥٥ - ١ في ١٨ | ١٨٥٩ - ١ في ٩ |
| ١٨٥٣ - ١ في ٢٨ | ١٨٥٦ - ١ في ١٥ | ١٨٦٠ - ١ في ٨ |
| ١٨٥٤ - ١ في ١٨ | ١٨٥٧ - ١ في ١٣ | ١٨٦١ - ١ في ٨ |
| | ١٨٥٨ - ١ في ١٥ | |

== دون سن الثلاثين ليتقنوا هذه المهنة ويقال لهم " العيان " ، أو " improvers " ، هؤلاء يظهرون بالجدول على أنهم من أهل لندن وبذا يزيدون العدد الذي تحسب إليه نسبة الوفيات دون أن يزيدوا بصفة جدية عدد الوفيات . ومعظم هؤلاء يودون إلى الريف ، وبصفة خاصة يرجعون إلى بيوتهم إذا مرضوا .

هذه الزيادة في نسبة إصابات السل يجب أن ترضى أشد التقديمين تفاؤلاً ، وحتى الكذابين من أبواق حرية التجارة بألمانيا . ويسرى قانون المصانع الصادر عام ١٨٦١ على عمل الدتلا ما دام ذلك بالآلات وهذه هي القاعدة في إنجلترا . والفروع التي سنعالجها بإيجاز .) ونقتصر على العمال الذين يعملون في بيوتهم وتجاهل من يعملون في المصانع اليدوية الخ . تنقسم إلى (١) الإعداد النهائي (٢) الدتلا للوسائد . ويشمل الأول الدتلا التي تصنعها الآلات وهذا بدوره يضم عدة أقسام فرعية . وتقوم بالعمل فيه نسوة في بيوتهن بمساعدة أطفالهن أو غيرهم . وهؤلاء النسوة فقيرات للغاية وحجرة العمل جزء من مسكنهن ، ويتسلمن الطلبات من أصحاب المصانع والمخازن الخ . ويستخدمن النساء والبنات وصغار الأطفال . ويتوقف عدد هؤلاء على مساحة حجرة العمل وتقلبات الطلب ، ويتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ أو بين ١٠ ، ٢٠ . ومتوسط سن الأطفال السادسة ولكن الكثيرين منهم يبدأون العمل قبل الخامسة . ويمتد يوم العمل من ٨ صباحاً حتى ٨ مساءً مع تخصيص ١٣ ساعة للراحة والطعام ، وغالباً ما يتناول العاملات الغذاء في غرفة العمل الفاسدة . فإذا كانت التجارة رائجة استمر العمل من الساعة ٨ (وأحياناً ٦) صباحاً حتى ١٠ أو ١١ أو ١٢ ليلاً . يحتم القانون في المعسكرات البريطانية أن يخصص لكل جندي ٦٠٠ قدم مكعب من الفراغ الهوائي ، ١٢٠٠ في المستشفيات العسكرية بينما النسبة في هذه الجحور ٦٧ - ١٠٠ من الأقدام المكعبة للفرد الواحد ، وذلك بالإضافة إلى مصايح الغاز التي تستهلك الهواء . وبرغم أن الأرضية من الطوب أو الحجارة لضمان نظافة الأسرة يرغم الأطفال حتى في برد الشتاء على خلع نعالهم ، وليس من غير المعتاد في نوتنجهام أن تلقى ما بين ١٤ ، ٢٠ طفلاً متراسين في غرفة صغيرة لا تزيد مساحتها عن ١٢ قدم مربعة ويعملون ١٥ ساعة يومياً في عمل مرهق في حد ذاته ويجرى في أحوال لا تتوافر فيها الشروط الصحية ... وحتى صغار الأطفال يشتغلون بانتباه مجهد لأعصابهم وبسرعة مدهشة لا يكادون يريحون أصابعهم أو يقللون من سرعة حركتها . وإذا ما وجه اليهم سؤال لما رفعوا العين عن العمل خشية إضاعة لحظة واحدة . وتستخدم المديرات « عصاً طويلة ، للتنبيه والتنشيط » فيتعب الأطفال تدريجاً ويشد قلعهم كالطيور ، وذلك عند ما تدنو نهاية احتجازهم الطويل في عمل عمل مجهد للعين . ومهك بسبب الوضع المتسق الذي يكون عليه الجسم . إن عملهم شبيه بالرق ، (التقرير الثاني للجنة تشغيل الأطفال ١٨٦٤ ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢١) . وفي حالة اشتغال النساء في البيت بمساعدة أطفالهن (ونقصد البيت بمعناه الحديث أى غرفة واحدة مؤجرة غالباً ما تكون فوق السطح) فالأحوال أسوأ . ويعطى العمل الذي من هذا النوع في دائرة فطرها ٨ أميال

من نوتنجهام . وحينما يخرج الأطفال من المخازن فى التاسعة أو العاشرة ليلا يعطيهم الرأسمالى القاسى حزمة لإكمالها فى بيوتهم قائلاً للطفل ، هذا لأمك ، وهو يعلم تمام العلم أن المسكين سيسهر على العمل ويساعد فى إتمامه (شرحه ص ٢١ ، ٢٦) .

وتجرى صناعة pillow lacemaking فى جهتين زراعتين بالمجترات إحداهما هونيتون وتمتد مسافة من ٢٠ إلى ٣٠ ميلاً على شاطئ ديفون الجنوبية وإن شملت أما كن قليلة فى ديفونشير الشمالية . وتشمل الجهة الثانية الشطر الأكبر من مقاطعات بكنجهام وبدفورد ونورثبتن مع الأجزاء المجاورة من مقاطعتى أكسفورد وهنتنجتن . والورش فى العادة عبارة عن أكواخ العمال الزراعيين . ويستخدم كثير من رجال الصناعة أكثر من ٣٠٠٠ من هؤلاء العمال المنزليين معظمهم من الأطفال والأحداث ، وجميع هؤلاء من الإناث . وتكرر هنا نفس الأحوال التى أشرنا إليها بصدد إعداد الدتلا والفارق الوحيد أننا نجد بدلاً من بيوت صاحبات العمل ما يقال له « مدارس الدتلا » تتولاها نسوة فقيرات فى أكواخهن . وفى هذه « المدارس » يعمل أطفال تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثانية عشرة أو الخامسة عشرة . ويشغل الصغار جداً من ٤ إلى ٥ ساعات ، وعند ما يكبرون يشتغلون يوماً كاملاً من ٦ صباحاً حتى ٨ أو ١٠ مساءً . وغرف العمل هى حجرات الخزين ذاتها فى تلك الأكواخ الصغيرة وتسد المدخنة لمنع التيارات الهوائية ويعتمد من فى الحجرات على حرارة الجسم الطبيعية للتدفئة ، ويحدث هذا غالباً فى الشتاء . وفى حالات أخرى تكون غرف الدراسة هذه كما يقال لها شبهة بغرف خزين صغيرة بدون موافد التدفئة ... ويبلغ الازدحام فى هذه المغارات والفساد الناجم عن هذا أقصاهما . ويضاف إلى هذا الأثر الضار الناجم من المجارى والمواد المتحللة وغير ذلك من القاذورات التى نجدها عادة فى جوار الأكواخ الصغيرة . أما عن الفراغ ، ففي غرفة بها ١٨ فتاة ورئيستهن ٣٥ قدماً مكعباً ، ويكون ذلك ٢٤ فى غرفة أخرى بها ١٨ شخص ورائحتها لاتطاق . وتلقى فى هذه الصناعة أطفالاً فى سن الثانية والثانية والنصف (شرحه ص ٢٩ ، ٣٠) . وفى مقاطعتى بكنجهام وبدفورد يبدأ تضييق القش وينتشر فى قسم كبير من مقاطعة هرتفورد والأجزاء الغربية والشمالية من إسكس . وفى سنة ١٨٦١ بلغ عدد المشتغلين فى تهيئة القش وعمل القبعات منه ٤٠٠٠٤٣ منهم ٣٨١٥ من الذكور من كافة الأعمار والباقيون من الإناث منهم ١٤٩١٣ دون سن العشرين ، ٧٠٠ من الأطفال . وهنا نجد بدلاً من مدارس الدتلا « مدارس تهيئة القش » ، ويبدأ الأطفال عادة فى تعلم الصنعة فى سن الرابعة بل والثالثة فى حالات كثيرة . ويتحدث الأطفال أنفسهم عن المدارس الأولية بأنها « مدارس طبيعية » تتميز لها عن هذه المنشآت القاتلة التى يضطرون فيها إلى أداء

العمل الذى تفرضه عليهم أمهاتهم الجائعات والثلاثى يحملنهم على العمل فى البيت بعد انتهاء المدرسة حتى الساعة ١٠ أو ١١ أو ١٢ مساء . والنقش يقطع أصابعهم وكذلك أفواههم لأنهم يعملون دائماً على ترطيبه بلغابهم . وبناء على أقوال الدكتور بالارد يعتقد موظفو الصحة فى لندن بضرورة تخصيص ٣٠٠ قدم مكعبة لكل فرد فى غرفة نوم أو عمل على أساس أن هذا هو الحد الأدنى . ولكن هذه النسبة أقل فى هذه المدارس منها فى مدارس أونتلا ففى ١٢٢ ، ١٧ ، ١٨٢ وأقل من ٢٢ قدم مربعة لكل شخص . ويقول عضو اللجنة هوايت إن أقل هذه الأرقام دون نصف الفراغ الذى قد يشغله طفل وضع فى صندوق طول كل ضلع منه ٣ أقدام . وهكذا ينعم الأطفال بالحياة حتى سن ١٢ أو ١٤ . وأما الآباء التعساء وهم أنفسهم يتضورون جوعاً فإنهم لا يفكرون إلا فى الحصول على أكبر قدر قدر من العمل من أطفالهم . وبطبيعة الحال حين يكبر الآخرون يهجرون والديهم إذ لا يأبهون لهم ، فلا عجب أن عظم انتشار الجهل والريذيلة فى قوم شبوا على هذا النحو ... ومستواهم الأخلاقى منخفض للغاية ... فلعدد كبير من النساء أطفال غير شرعيين ويحدث ذلك فى سن مبكرة جداً يدش لها أولئك الذين لهم دراية واسعة بالاحصائيات عن المجرمين ، (شرحه ص ١١ ، ١٤) . ومع ذلك يتحدث الكونت متالمبرت عن هذا البلد الذى تسكن فيه هذه الأسرات النموذجية فى مثل هذه البيوت بأنها البلد النموذجى فى أوروبا المسيحية ! والأجور منخفضة بالنسبة إلى الأجور الحقيقية (إذ يندر أن يتناول الطفل ثلاث شلنات) وذلك بفضل نظام truck System الواسع الانتشار فى الجهات المختصة بصناعة الدتلا (شرحه التقرير الأول ١٨٦٣ ص ١٨٥) .

(هـ) الانتقال من الصناعة اليدوية الحديثة والصناعة المنزلية إلى الصناعة الكبيرة

الاسراع بهزئ الثورة بسبب تطبيق قوانين المصانع على النوعين الأولين

إن العمل على رخص قوة العمل بسبب سوء استعمال عمل النساء والأطفال ، وسلب كافة الأحوال والظروف العادية اللازمة للحياة والعمل ، والطابع الوحشى للارهاق والعمل الليلى - هذه العوامل جميعها لها حدود معينة تفرضها الطبيعة ولا يمكن تخطيها . وعلى ذلك هناك حدود مفروضة على محاولات إنقاص ثمن السلع (على هذا الأساس) وعلى الاستغلال الرأسمالى بوجه عام . وإذا فصل إلى هذه النقطة أخيراً (بعد وقت طويل) تدق الساعة التى يجب فيها استخدام الآلات وتحويل هذه الصناعات المنزلية المتفرقة (أو الصناعات اليدوية المتناثرة) إلى صناعة المصانع بسرعة . وتلقى فى إنتاج الملابس مثلاً لهذا التحويل على نطاق

هائل . وحسب تقسيم «لجنة تشغيل الأطفال» تشمل هذه الصناعة صانعي قبعات القش والسهرات والخياطين والخياطات وصانعي القمصان وأحزمة السيدات ، وكذلك فروعاً صغيرة كثيرة كعمل ربطات العنق والياقات الخ . وفي سنة ١٨٦٠ بلغ عدد الإناث المشتغلات فيها بانجلترا وويلز ٥٨٦٠٣٩٨ منهن ١١٥٠٣٤٣ على الأقل دون العشرين ، ١٦٠٦٥٠ دون الخامسة عشرة وكان عددهن (١٨٦١) بالمملكة المتحدة ٧٥٠٠٣٣٤ . وفي نفس التاريخ كان عددالعمال الذكور في عمل القبعات والجوانتيات والأحذية وتفصيل الملابس ٤٣٧٠٩٦٩ في انجلترا وويلز منهم ١٤٠٩٦٤ دون الخامسة عشرة ، ٨٩٠٣٨٥ فيما بين الخامسة عشرة والعشرين ، ٣٣٠١١٧ يزيدون عن العشرين . والأرقام المذكورة لا تشمل عدداً كبيراً من الحرف الصغيرة الشأن التي تشملها هذه الصناعات . ومع هذا فن هذه الأرقام - كما هي عليه - نجد أنه حسب إحصاء سنة ١٨٦١ بلغ عددالمشتغلين في صناعة الملابس بانجلترا وويلز ١١٠٣٤٠٢٧٧ وهذا يعادل عددهم في الزراعة وتربية الماشية . هنا نبدأ في إدراك السبب الذي من أجله تستطيع الآلات أن تسحر هذه المقادير الضخمة من المنتجات وبذلك تساعد على تحرير أو « إطلاق سراح » مثل هذه الأعداد الوفيرة من العمال .

ويحدث جانب من إنتاج الملابس في المصانع اليدوية التي لا يتوافر في نطاقها تكرار تقسيم العمل الذي يجد المواد المتفرقة على استعداد له . كذلك يقوم بقدر آخر من إنتاج الملابس صغار أرباب الحرف اليدوية الذين لم يعودوا يعملون من أجل المستهلكين الفرديين كما كان شأنهم من قبل وإنما يعملون للمصانع اليدوية والمخازن بحيث أن مدناً ومناطق زراعية بأكملها قد تشغل في بعض فروع كعمل الأحذية وما إلى ذلك على أنها من خصائصها . وثمت جانب ثالث أوسع انتشاراً يزاوله العمال المنزليون وهم الذين يكوّنون القسم الخارجي من المصانع اليدوية والمخازن بل والورش التابعة لصغار أرباب الحرف اليدوية^(١) . وتسمى الصناعة الكبيرة موادالعمل (كالمواد الأولية والمنتجات المتوسطة الخ) ، ويتكون العمل الرخيص عن « حررتهم » الصناعة والزراعة الكبيرتان . ومصنوعات هذه الطبقة منشؤها في الغالب حاجة الرأسمالين إلى أن يجعلوا تحت يدهم جيشاً من العمال على استعداد لمواجهة كل زيادة في الطلب^(٢) . ولكن هذه

(١) العادة أن تجري عارسة عمل الملابس للسيدات في مسكن صاحب العمل بواسطة عاملات يعشن فيه ، وعاملات يعشن في بيوتهم ويحضرن نهائراً لأداء العمل .

(٢) زار المستر هويات عضو اللجنة أحد رجال الصناعة المشتغلين بعمل ملابس الجيش وكان يستخدم (١٠٠٠ - ١٢٠٠) كلهم تقريباً من النساء ، وقام كذلك بزيارة لأحد المشتغلين بصناعة الأحذية ويستخدم ١٣٠٠ نصفهم تقريباً من الأحداث والأطفال الخ (شرحه ، التقرير الثاني ص ١٧ رقم ٣١٩ .

المصنوعات سمحت ببقاء الحرف اليدوية المبعثرة والصناعات المنزلية كأساس واسع تقوم عليه. والإنتاج الكبير لفائض القيمة في مثل فروع العمل هذه، مضافاً إلى اطراد ترخيص السلع التي تنتجها، يرجع إلى انخفاض الأجور فيها إلى حد لا تكفي معه مجرد المعيشة، وكذلك إلى امتداد ساعات العمل إلى أقصى حد ممكن من الوجهة الانسانية. والحقيقة إن هذا الامتداد الذي لا ينقطع للسوق التي تستوعب هذه السلع التي يتم إنتاجها على هذا النحو، إنما يرجع في الواقع إلى رخص ذلك العرق والدم البشريين اللذين يتحولان إلى سلع. وتجد انجلترا هذه السوق بالمستعمرات حيث تغلب العادات والأذواق الانجليزية. وأخيراً تصبح الطريقة القديمة وهي الوحشة المجردة في استغلال العمل، عاجزة عن سد مطالب السوق النامية وعن الصمود أمام المنافسة المتزايدة بسرعة بين صنوف الرأسماليين. هنا تدق الساعة مؤذنة بضرورة استخدام الآلات. وما كينة الحياكة هي الآلة الاتقالية الحاسمة الأثر والتي تمد قبضتها على الفروع التي لا تعد لها في هذا الميدان من الإنتاج مثل عمل الملابس والحياكة وصنع الأحذية وأشغال الإبرة وعمل القبعات وغير ذلك. وأثرها العاجل بالنسبة إلى العمال شبيه بأثر كافة أنواع الآلات التي تغزو فروعاً جديدة خلال عصر الصناعة الكبيرة. فيبطل استخدام الأطفال الصغار جداً، وترتفع أجور عمال الآلات بموازنتها بأجور العمال المنزليين الذين ينتمى أغلبهم إلى الفقراء جداً، وتهبط أجور العمال الحاذقين إذ تنافسهم الآلات بعد أن كانوا حتى ذلك الوقت في مركز طيب نسبياً، وتصبح غالبية العمال من الفتيات والنساء خاصة وهؤلاء يحظن بمساعدة القوة الآلية مما للذكور من احتكار العمل الثقيل، بينما يطردن أيضاً من الأعمال الأخف نوعاً أعداداً من النسوة المتقدمات في السن وصغار الأطفال. والمنافسة القوية الطاغية تسحق الضعيف في صفوف أهل الحرف اليدوية.

وقد سارت الزيادة الشنيعة في الوفيات من الموت جوعاً في لندن خلال العقد الأخير جنباً إلى جنب مع اتساع نطاق آلة الحياكة^(١). وتدير العاملات الجدد آلات الحياكة باليد أو القدم، واقفات أو جالسات، طبقاً لما يتطلبه ثقل الآلة وحجمها وخواصها، وبذا ينفق مقداراً كبيراً من قوة العمل. وعلمهم غير صحي بسبب الساعات الطويلة وإن كانت في العادة لفقر منها في ظل النظام القديم. وحينما تشق آلة الحياكة سبيلها إلى غرف العمل الصغيرة المزدحمة يزداد ابتعاد هذه المحال عن الشروط الصحية. ويقول مستر لورده إن الأثر الذي

(١) وإليك مثال، ففي تقارير المسجل العام الأسبوعية (بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٦٤) نجد خمس حالات من الموت جوعاً، وذكرت صحيفة التيمس حالة أخرى في نفس اليوم... معنى هذا ستة ضحايا من الجوع في أسبوع واحد!

تلبسه عند دخول حجرات العمل ذات السقوف المنخفضة وحيث يتراص ما بين ٣٠، ٤٠، ٥٠ آلة حياكة، أثر لا يطاق... وحتى في ساعات العمل المعتدلة أى التى تمتد من ٨ صباحاً حتى ٦ مساءً يصاب ٣- ٤ أشخاص بالإغماء يومياً، (التقرير الثانى ١٨٦٤ ص ٥٧ رقم ٤٠٦- ٤٠٩، ص ٨٤ رقم ١٢٤، ص ٦٣ رقم ٤٤١، ص ٦٦ رقم ٦، ص ٨٤ رقم ١٢٦، ص ٧٨ رقم ٨٥، ص ٧٦ رقم ٦٩، ٦٢ رقم ٨٣). والانقلاب فى الوسائل الاجتماعية للقيام بالصناعة وهو الانقلاب الذى يعقب بالضرورة الثورة فى أدوات الإنتاج، يعبر عن نفسه بمزيج من الأشكال الانتقالية. وتختلف هذه الأشكال طبقاً لمدى استعمال آلة الحياكة فى فرع أو آخر من الصناعة، والوقت الذى استخدمت أثناءه، والحالة السابقة التى كان عليها العمال! وغلبة الصناعة اليدوية والحرفة اليدوية أو الصناعة المنزلية، وإيجار الورشة^(١) وغير ذلك، وفى حالة عمل الملابس للسيدات حيث نظم العمل (فى الغالب على هيئة تعاون بسيط) لا تعدو آلة الحياكة أن تكون عاملاً جديداً من عوامل الإنتاج فى الصناعة اليدوية. وفى حياكة الملابس وعمل القمصان والأحذية الخ تبرز أشكال الإنتاج كلها امتزاجاً لا انفصام لأجزائه، وهنا نجد نظاماً بحثاً من إنتاج المصانع. هناك يتسلم الوسطاء المادة الأولية من الرأسمالى الرئيسى ويجمعون حول آلات الحياكة فى غرف أو حجرات صغيرة فوق الأسطح ما بين ١٠، ٥٠ من العاملات أو أكثر. وفى أماكن أخرى، كما هو الشأن حيث تستخدم الآلات على نطاق ضيق، يستعمل بعض عمال الصناعة اليدوية آلات يملكونها ويعاونهم أهلهم أو عمال مأجورون^(٢). والغالب اليوم فى إنجلترا أن يجمع الرأسمالى عدداً كبيراً من الآلات فى ورشته ويوزع ما أنتجته الآلات على ذلك الجيش من العمال المنزليين لإعداده بصورة نهائية (مصدر سابق ص ٢ رقم ١٢٢). ومع هذا فتعدد الأشكال الانتقالية لا يخفى الميل إلى تحويل الصناعة إلى صناعة مصانع بالمعنى الصحيح الذى تدل عليه هذه العبارة. ويعظم هذا الاتجاه بسبب نفس طبيعة آلة الحياكة والاستعمالات المتعددة الجوانب لها، مما يشجع تركيز فروع المهنة المتفرقة من قبل فى مكان واحد وتحت إدارة واحدة. ويساعد على ذلك أيضاً أن بعض العمليات التمهيدية الأخرى كاشتغال الإبرة يحسن القيام بها فى نفس المكان الذى تستخدم فيه الآلة. وأخيراً يشتد هذا الاتجاه بسبب سلب أرباب الحرف اليدوية والعمال المنزليين

(١) يبدو أن إيجار الأماكن اللازمة لتكون حجرات عمل هو العنصر الذى يعين هذه النقطة فى النهاية، ونتيجة

لذلك فهو المركز الرئيسى الذى احتفظ به النظام القديم فى إعطاء العمل لعمال أرباب العمل والأسرات أطول زمن.

ورجع إليه قبل غيره (مصدر سابق ص ٨٣ رقم ١٢٢) - والعبارة الختامية تشير خاصة إلى صنع الأحذية.

(٢) لا يقع هذا فى صناعة عمل المفازات وغيرها من الصناعات التى يكاد فيها أن تميز بين العمال والفقراء المساكين.

الذين ينتجون بآلاتهم ، وهؤلاء أصابهم هذا المصير إلى حد بالغ ، فاطراد زيادة كمية رأس المال المستثمر في آلات الحياكة (١) يُنشِط الإنتاج ويُتخَم السوق ، وهذه ترغم العمال اليدويين على بيع آلاتهم . والإفراط في إنتاج آلات الحياكة ذاتها يؤدي بالمنتجين الذين يتعين عليهم إيجاد أسواق لبضائعهم إلى تأجير آلاتهم وهذا يسبب منافسة قاتلة بالنسبة إلى صغار مالكي الآلات (مصدر سابق ص ٨٤ حاشية ١٢٤) . والتغيرات التالية في بناء الآلات وازدياد ورخص أثمانها مما يؤدي إلى خفض مطرد في قيمة الأنواع الأقدم عهداً . والتي تباع حينئذ بأعداد كبيرة بأسعار قاضية والمشترون هم كبار الرأسماليين وهم وحدهم القادرون على استخدامها بطريقة مربحة . وأخيراً كما هو الشأن في كافة الانقلابات الصناعية المشابهة ينتهي الإشكال بإحلال القوة البخارية محل عضلات الإنسان كالقوة المحركة . فأولاً يلاقي استخدام القوة البخارية صعاباً فنية كعدم الانتظام في الآلات ، والصعاب الناشئة عن السيطرة على سرعتها ، وسرعة فساد الآلات الخفيفة وهكذا — وكلها مما يتيح التجارب التغلب عليه (٢) . بينما من جهة أخرى يكون تركيز آلات عمل كثيرة في مصانع يدوية كبيرة دافع على استخدام القوة البخارية ، فمنافسة البخار للعضلات الإنسانية تعجل بتركيز العمال والآلات في مصانع كبيرة . وبذلك رى اليوم فيما يختص بالصناعة الإنتاجية الهائلة لعمل الملابس في إنجلترا وبلاد كثيرة غيرها ، تحولاً من الصناعة اليدوية والحرف اليدوية والصناعة المنزلية إلى صناعة المصانع ، وذلك منذ وكّدت كل من هذه الأشكال المبكرة جميع مساوئ نظام المصانع أو فاقها بدون الاشراف في أى ناحية من نواحي تقدمها الحقيقي (٣) . وذلك بعد أن تعرضت هذه الأشكال للتغيير والانحلال كلية تحت تأثير الصناعة الكبيرة .

هذا الانقلاب الصناعي وهو عملية تحدث من تلقاء ذاتها يعجل به توسيع مدى تطبيق

(١) كانت صناعة الاحذية بالجملة في ليستر سنة ١٨٦٤ تشمل ٨٠٠ آلة حياكة .

(٢) وعلى هذا أمكن التغلب على هذه الصعاب في مصنع ملابس الجيش في ييمليكو ، وحفث نفس الشيء في مصنع تيل وهندرسن لعمل القمصان في لندنري ، وكذلك في مصنع الملابس بليمريك حيث يشغل حوالى ١٢٠٠ عامل . (٣) « الاتجاه إلى نظام المصانع » ، (ص ٥٧) - « العمل كله في هذا الوقت في حالة انتقال وتعرض لنفس التنوير الذي حصل في صناعة الدتلا والقمج الخ » ، رقم ٤٠٥ - « انقلاب شامل » ، رقم ٣١٨ - « حيثما تألفت لجنة تشغيل الاطفال سنة ١٨٤٠ كان مصنع الجوارب يتم بواسطة العمل اليدوي ثم استخدمت آلات تدار بقوة البخار وذلك منذ سنة ١٨٤٦ . والمجموع الكلي للمشغلين في صناعة عمل الجوارب بانجلترا من كلا الجنسين ومن كافة الاعمار فوق الثالثة كان حوالى ١٢٩,٠٠٠ (١٨٦٢) ، ولكن ٤٠٦٣ منهم فقط داخلون في نطاق قوانين المصانع

(Parliamentary Return, February 11, 1862) .

قوانين المصانع على كافة فروع الصناعة التي يشتغل فيها النساء والأحداث والأطفال . فالتنظيم الإلجباري ليوم العمل من حيث طوله و فترات الراحة وبدايته ونهايته ونظام المناوبات للأطفال وتحريم استخدامهم دون سن معينة الخ - هذا التنظيم يتطلب بالضرورة زيادة استعمال الآلات^(١) وإحلال القوة البخارية محل عضلات الإنسان كقوة محرك^(٢) ، كما ينشأ عنه من جهة أخرى توسيع المجال الذي تستخدم فيه أدوات الإنتاج بالاشتراك مثل الأفران والمباني الخ حتى يتسنى التعويض في الحيز عما ضاع في الوقت . وبكلمة واحدة يعقب ذلك تركيز أعظم في أدوات الإنتاج وتجميع أعظم مماثل في نفس الوقت للعمال . ويتفق أرباب الصناعة الذين يهددهم تطبيق قوانين المصانع على مشروعاتهم ، بأن من الضروري استخدام قدر أكبر من رأس المال إن شاؤوا مواصلة أعمالهم على الأساس القديم . وفيما يتعلق بالأشكال المتوسطة بين الصناعة اليدوية والصناعات المنزلية ، وكذلك الصناعة المنزلية ذاتها ، فإن الأرض تيسد من تحت أقدامها حين تُفرض القيود القانونية على طول يوم العمل واستخدام الأطفال ، إذ تتعذر المنافسة لانهيار الأساس اللازم لها وهو الاستغلال غير المحدود لقوة العمل الرخيصة .

ومن الضروريات الأساسية لإنتاج المصانع - وبخاصة في حالة إخضاعه لتنظيم يوم العمل ضرورة التأكد من النتيجة أي إنتاج مقدار محدود من السلع ، أو من النتيجة النافعة المرغوب فيها في فترة معلومة من الزمن . وفترات التوقف عن العمل التي ينص عليها القانون أثناء يوم العمل تتضمن معنى إمكان تنظيم مثل هذه الفترات الفجائية والقصيرة في عملية الإنتاج بدون إفساد نوع السلعة . مثل هذا التأكد من النتيجة ، ومثل هذه الطاقة على احتمال آثار الراحة في عمليات العمل ، يسهل تحقيقها بطبيعة الحال في العمليات الميكانيكية الصرفة أكثر منه في العمليات التي تلعب فيها التغيرات الكيميائية والاجتماعية دوراً كما هو الحال في صناعة عمل الفخار والصبغة والخبز ومعظم صناعات المعادن . حينئذ ساد يوم العمل غير المقيّد والعمل الليلي وتهدد المادة البشرية كان الناس يعدون الصعاب الطبيعية التي تنشأ في عملية الإنتاج ، عوائق .

(١) عن صناعة الفخار يقول المسادة كوشرين أصحاب مصنع برتين بولاسجود ، للاحتفاظ بالكمية التي تنتجها توسعنا في استخدام آلات صنعها العمل غير الحاذق ، وكل يوم يزيدنا اقتناعاً بأن في استطاعتنا أن ننتج كمية أكبر مما كنا نتجها بواسطة الطريقة القديمة ، ، (تقارير ٣١٠٠٠ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١٢) . ويترب على قوانين المصانع ارغام أصحاب الصناعات على التوسع في استخدام الآلات ، ، (ص ١٣ - ١٤) .

(٢) بعد تطبيق قوانين المصانع على عمال عمل الأدوات البخارية حدثت زيادة كبيرة في استخدام المناخل البخارية power jiggers بدلاً من النوع القديم الذي كان يتم تحريكه باليد .

طبيعية لا يمكن فصلها ، . إن أى مادة سامة لا تقتل الحشرات بمثل ما تغلب قوانين المصانع على هذه العوائق الطبيعية . ولم تغلب على هذه المستحيلات أكثر من السادة أصحاب محال عمل الفخار . ففي سنة ١٨٦٤ طبق القانون على مشروعاتهم وبعد انقضاء ١٦ شهر زالت جميع هذه المستحيلات ولم تزد نفقة الآنية الفخارية وإن كانت هناك زيادة بالغة في مقدار المنتج بحيث بلغت الصادرات ١٣٨٧٦٣٨ جنيه (خلال السنة المنتهية في ديسمبر ١٨٦٥) زيادة على متوسط السنوات الثلاث السابقة لذلك . وفي عمل الكبريت كانوا يعدون من القوانين الطبيعية أن يواصل الأولاد غمس عيدان الثقاب في الفسفور المذاب حتى أثناء الطعام بينما يتصاعد الغاز السام إلى وجوههم ، وترتب على استخدام قانون المصانع في عام ١٨٦٤ أن بدأ استعمال آلة لهذه العملية فلا يحترق البخار المتصاعد منها بالعمال^(١) . ويحدثونا الآن عن فروع في صناعة الدتلا لم تدخل بعد في نطاق قانون المصانع ، بأن أوقات تناول الطعام لا يمكن أن تكون منتظمة بسبب الحاجة إلى فترات مختلفة للتجفيف تتراوح بين ثلاثة دقائق وساعة أو أكثر ، وقد أصر بعض رجال هذه الصناعة على أن طبيعة المواد المستعملة وعملياتهم المختلفة تجعل في التوقف أى لحظة خلال أوقات الطعام خسارة خطيرة ، ولكن وضع إمكان التغلب على هذه الصعوبة بفضل العناية والتنظيم . وقد أمهلهم القانون (المادة ٦ من القسم السادس) ١٨ شهر قبل تطبيق النصوص الخاصة بساعات الغذاء عليهم (لجنة ... التقرير الثاني ١٨٦٤ ص ٥٠) . وما أن صدر القانون حتى اكتشف أرباب الصناعة أن هذه الصعاب التي تخوفوا منها لم تنشأ ولم يؤثر تطبيق القانون في الإنتاج بل قال أحدهم « إننا نتج مقداراً أكبر في نفس الوقت » (تقارير ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ٢٢) . لقد تعلم البرلمان بالتجربة إن الإلزام القانوني كاف للقضاء على ما يقال له العوائق الطبيعية في العملية الإنتاجية ، ويلاحظ أن القانون يعمل رجال الصناعة فترة من الوقت ليتخلصوا منها . لقد قال ميرابو « مستحيل ؟ لا تستعمل هذه الكلمة الغبية معي ! » ، وينطبق هذا على التعبير الفني الحديث بصفة خاصة . ومع هذا فرغم أن قوانين المصانع تهيم الأحوال المادية لتحويل الصناعة اليدوية إلى نظام المصانع ، فإما كذلك تعجل بانتهاء صغار أصحاب الأعمال ، وتركيز رأس المال إذ تجعل من الضروري استخدام مقدار كبير منه^(٢) .

(١) أدى استخدام هذه الآلة وغيرها في صناعة الكبريت إلى النتائج التالية في قسم واحد : حل ٣٢ ولداً وبناتاً تتراوح أعمارهم بين ١٧٠١٤ سنة على ٢٣٠ من الشبان ، وترتب على استخدام القوة البخارية سنة ١٨٦٥ ازدياد مقدار الوفرة في العمل .

(٢) « ويجب أن نذكر أن هذه التجهيزات برغم تطيقها تماماً في بعض المنشآت ، إلا أنها ليست عامة ولا =

وبعض النظر عن العقبات الفنية البحتة التي يمكن التغلب عليها بوسائل فنية ، يتصادم تنظيم يوم العمل مع عادات العمال غير المنتظمة وبخاصة حين يسود نظام الدفع بالقطعة بحيث يمكن تعويض الكسل في جانب من اليوم أو الأسبوع بزيادة مفردة في حدة العمل أو عن طريق العمل الليلي الأمر الذي له آثار وحشية على الذكور البالغين وهدامة في حالة النساء والصغار^(١) . وبرغم أن عدم الانتظام في بذل قوة العمل يعتبر رد فعل طبيعي ساذج للاعباء فإنه ينشأ إلى حد أكبر عن فوضى الإنتاج التي تمثل استغلال وأس المال لقوة العمل استغلالاً غير مقيد . ذلك أنه ، إلى جانب التقلبات الفترية للدورة الصناعية وإلى جانب تقلبات السوق فهناك الاختلافات الفصلية التي تتوقف من جهة على ملائمة بعض الفصول للملاحة البحرية ، ومن جهة أخرى على المودة أو طلبات فجائية كبيرة يتعين إنجازها بسرعة . وكلما عظم انتشار السكك الحديدية والتلغراف كثرت عادة تنفيذ هذه الطلبات في الحال . « إن امتداد نظام السكك الحديدية مال إلى تشجيع طريقة الطلب قبل نفاذه بوقت قصير . فيأتى المشترون من جلاسجو ومنشستر وإدنبره مرة كل أسبوعين أو نحو ذلك إلى مخازن بيع الجملة التي نمدها بالسلع ويتقدمون بطلبات صغيرة عاجلة التنفيذ بدلا من أن يشتروا المخزون . ومنذ سنوات كنا قارين دائماً على العمل في أوقات الركود حتى تتمكن من مواجهة الطلب في الفصل التالي ولكن من الصعب الآن التمكن بما يكون عليه الطلب حينذاك »^(٢) . وفي المصانع والمعامل اليدوية التي لم يطبق عليها قانون المصانع يلجأون من وقت لآخر إلى أشد أنواع العمل إرهاقاً في مثل هذا الفصل لمواجهة الطلبات المفاجئة بسرعة . ففي القسم الخارجى من المصنع أو

يمكن استخدامها في كثير من المصانع اليدوية القديمة إذ يتطلب ذلك اتفاق مقادير من رأس المال تزيد عن طاقة أصحاب هذه المصانع ، ، ويحدثنا المفتش المساعد ماى أن نوعاً من الاضطراب المؤقت لا يد أن يصاحب تطبيق قوانين المصانع ولكن هذا دليل على الشروط التي أريد علاجها بتطبيق القانون (٣١ أكتوبر ١٨٦٥) .

(١) في حالة أفران الصهر مثلاً ، يزداد العمل بوجه عام حوالى نهاية الأسبوع نظراً لما اعتاده العمال من التكاثر في يوم الاثنين وكذلك في جزء من يوم الثلاثاء أو اليوم كله ، ، (لجنة تشغيل ... التقرير الثالث ص ٦) ، ولا ينتظم صغار الاسطوات بوجه عام ، فتراهم يضيعون يومين أو ثلاثة ثم يشتغلون ليلاً لتدوير ذلك ... وهم يستخدمون دائماً أطفالهم إن كان لهم أطفال ص ٧ - ، ، وعدم الانتظام في الحضور إلى العمل الأمر الذى يشجع عليه عادة تدوير ذلك بالعمل ساعات أطول ، ، ص ١٨ - ، ويضيع مقدار كبير من الوقت في برمتهم ... التكاثر في خلال بعض الوقت والارهاق في بقيته ص ١١ .

(٣) لجنة تشغيل الاطفال ، التقرير الرابع ص ٣٣ - ، ، يقال إن توزيع نطاق نظام السكك الحديدية ساعد إلى حد كبير على انتشار عادة إعطاء هذه الأوامر الفجائية بالطلبات وما ينجم عن ذلك من إسرار العمال وإيهامهم أوقات تناول الطعام واستغلالهم حتى ساعة متأخرة من الليل ، ، (المصدر السابق ص ٣١) .

المعمل اليدوى أى فى مجال الصناعة المنزلية (حيث العمل غير منتظم لأن توريد المادة الأولية وتقديم الطلبات متوقفان على أهواء الرأسمالى الذى لا يتقيد بأية اعتبارات لحسن استخدام الأبنية والآلات الخ والذى لا يخاطر بشئ سوى جلد العامل ، فى حالة الصناعة المنزلية) - نقول فى هذا القسم الخارجى نتخذ الخطوات بانتظام للتأكد من وجود جيش صناعى احتياطى يمكن استخدامه ، فى جزء من العام ينقص عدده بسبب السكد الشديد وفى بقية العام يهبط إلى درجة التسول بسبب عدم توفر العمل . ويستغل أرباب الأعمال طابع عدم انتظام العمل المنزلى هذا بحيث أنه يستمر فى حالة الطلب الإضافى المفاجئ . حتى الساعة ١١ أو ١٢ مساءً أو ٣ صباحاً ، أو د كل الساعات ، كما يقولون . وقد وصف شاهد أرباب العمل بأنهم قوم غريبون إذ يظنون أن الولد لا يصيبه الضرر إذا أسرف فى العمل خلال نصف العام وتعطل فى النصف الآخر (لجنة ... التقرير الرابع ص ١٢٧ رقم ٥٦) . وكما هو الشأن فى الصعاب الفنية يتحدث الرأسماليون عما يقال لها « العادات » وهى التى تمت بنمو التجارة ويصفونها بأنها قيود طبيعية ، فرضت على الإنتاج ، وتلك هى شكوى أصحاب الصناعة القطنية حينما هددتهم تطبيق قانون المصانع . وبرغم اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية وبالتالي على الملاحه فقد كذبهم التجارب ، ومنذ ذلك الحين يصف معقشو المصانع كل عقبة من هذا القيد بأنها هراء (١) . وأثبتت الأبحاث الزهية التى قامت بها لجنة استخدام الأطفال عدة أمور منها : أولاً فى بعض الصناعات يرجع إلى تنظيم يوم العمل الفضل فى تنظيم العمل المستخدم على مدار السنة (لجنة ... التقرير الرابع ص ١٧١ رقم ٣١) . ثانياً - كان تنظيم يوم العمل أول قيد معقول على أهواء الذوق الفاتلة والعديمة المعنى والتى لا تتفق مع تنظيم الصناعة الكبيرة (٢) . ثالثاً . قضى تقدم النقل فى المحيط ووسائل المواصلات

(١) « وبخصوص خسارة التجارة بسبب عدم افاذ أوامر الشحن فى الوقت المناسب ، أذكر أن هذه كانت الحجة الثامنة التى تذرع بها أصحاب المصانع فى عامى ١٨٣٢ ، ١٨٣٣ . ولا ينكر لأى شئ . يقال الآن بصد هذا الأمر أن تكون له دوة فى ذلك الوقت قبل أن يهتمم البخار المسافات بما يصادل النصف ويقيم تنظيات جديدة للنقل (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٤ - ٥٥) -

(٢) فى سنة ١٦٩٩ لاحظ جون يلز ما يأتى « ويزيد عدم التأكد من الآذواق عدد الفقراء المحتاجين ولهذا الأمر ضرران : أولهما يؤس عمال اليومية فى الشتاء لعدم توافر العمل ، ولا يستطيع الحردواتية والنساجون استخدام هؤلاء العمال قبل حلول الربيع حيث يعرفون نوع المودة ، وثانيهما أن عدد عمال المياومة لا يكون كافياً فى الربيع . ولكن النساجين يجب عليهم استخدام عدد كبير من الصبيان حتى ينسى إنتاج مطالب التجارة فى البلد خلال ربع السنة . أو نصفها وهذا يحرم الأرض من العمال ويملا المدينة بالمقصولين ويجمع البعض فى الشتاء عن ينجلون من الاستجداء .»

Essays about the Poor, Manufactures, etc., p., 9..

عموماً على السبب الحقيقي الوحيد للعمل الفصلى (لجنة ... التقرير الخامس ص ١٧١ رقم ٣١)
 رابعاً : تختفى جميع الصعاب الأخرى التى يقال إنها ، لا تنفصل ، عن العمل ، وذلك حين
 تتوسع المباني وتضاف آلات أخرى وتحدث زيادة مناسبة فى عدد العمال ^(١) ، وحين يكون
 لهذه التغييرات أثرها الطبيعى على طريقة إجراء تجارة الجملة ^(٢) . ولكن ، مع هذا كله ، كما
 اعترف الرأسمالون دوماً ، لا يمكن التوفيق مطلقاً بين رأس المال ومثل هذه التغييرات إلا
 « تحت ضغط قانون برلمانى عام ^(٣) » ، للتنظيم الإجبارى لساعات العمل .

(٩) قوانين المصانع . المواد الخاصة بالصحة والتعليم فى هذه القوانين .

تطبيق قوانين المصانع على إنجلترا كلها

إن تشريع المصانع أول رد فعل منظم مقصود المهدف من جانب المجتمع إزاء التطور
 التلقائى غير المقيد لعملية الإنتاج ، وهو نتيجة حتمية للصناعة الكبيرة لا تلف فى هذا عن
 غزل القطن والمحركات الآلية واللمغراف . وقبل أن نعرض لتطبيق قوانين المصانع فى إنجلترا
 كلها تحسن الإشارة إلى موادها التى لا تتصل بساعات العمل .

وبرغم صيغتها التى تجعل من السهل على الرأسماليين التهرب منها ، فالمواد الصحية ضئيلة
 إذ تقتصر على تبييض الجدران والنظافة فى مسائل معينة والحماية ضد الآلات الخطرة .

(١) وقد شهد ممثلو ريدز برادفورد للتصدير بما يلى ، ويدور واضحاً فى هذه الظروف أنه لا حاجة لتشغيل الأولاد
 أكثر من مدة تمتد من ٨ صباحاً حتى ٧ مساءً وذلك على سبيل التعويض . إن المسألة مجرد أيدى عاملة ونفقات
 زيادة عن المعتاد . ولم يكن بعض أصحاب الأعمال بهذا القدر من الجشع لما اشتغل الأولاد إلى ساعة متأخرة من
 الليل ، إن آلة إضافية (علامة على العدد المعتاد) تكلف ٦ أو ١٨ جنيه فقط ، وإن جانباً كبيراً من الوقت
 الخارج عن المقرر والمشار إليه يرجع السبب فيه إلى عدم كفاية الآلات والأجهزة وعدم توفر الفراغ ، (لجنة
 التقرير الخامس ص ١٧١ رقم ٣١ ، ٣٦ ، ٣٨) .

(٢) فيما يلى ما قاله صاحب مصنع بلندن وهو من يعد التنظيم الإجبارى ليوم العمل حماية للعمال ضد أصحاب
 المصانع ، وللآخرين ضد تجار الجملة ، ويرجع الضغط الذى تعانيه فى العمل الذى تقوم به إلى أصحاب السفن الذين يريدون
 مثلاً إرسال البضائع بالسفن الشراعية لكى تصل إلى هدفها فى فصل معلوم ويريدون فى الوقت ذاته أن يستولوا على
 الفرق فى أجرة النقل بين السفينة الشراعية والسفينة البخارية ، كما يرجع السبب إلى الذين يختارون البواخر التى تبحر قبل
 غيرها حتى تصل البضائع إلى السوق الأجنبية قبل بضائع منافسيهم ، - نفس التقرير -

(٣) ويقول أحد أصحاب المصانع ، ويمكن القضاء على هذا على حساب توسيع المصانع إذا ما صدر قانون
 برلمانى بذلك ، - نفس التقرير ص ١٠ رقم ٣٨ -

وستعالج في الكتاب الثالث مقاومة أرباب المصانع لتلك المواد التي أرغمتهم على إتفاق مبلغ إضافي حماية لعمالهم ، وهي مقاومة تأتي الضوء مرة أخرى على مبدأ الحرية الذي يقول إنه حيث تتفاعل المصالح المتعارضة في المجتمع يرعى المرء مصالح الجماعة حين يعمل على تنمية صالحه الشخصي ، ومثل واحد يكفي . خلال العشرين سنة الأخيرة تقدمت صناعة الكتان كثيراً بإيرلنده وتبع هذا ازدياد عدد Scutching mills بحيث بلغ ١٠٠٨ عام ١٨٦٤ . وتجذب هذه الصناعة عاماً بعد آخر في الحريف والشتاء عمالاً كثيرين أغلبهم من النساء والصغار من أبناء وبنات وزوجات المستأجرين الزراعيين بالجهات المجاورة . والحوادث لا مثيل لها في تاريخ الآلات ، سواء من حيث عددها أو شدتها ، ففي مصنع بكيلدينان بجوار كورك بلغ عدد الإصابات المميتة ٢٦ والتشويه ٦٠ في الفترة (١٨٥٢ - ٥٦) ، وكان في المستطاع تجنبها ببعض أجهزة بسيطة وبإتفاق بضع شلنات . ويقرر الدكتور هوايت (جراح مصانع جهة داون باتريك في تقريره بتاريخ ١٥-١٢-١٨٦٥) أن الحوادث فظيعة ، ففي حالات كثيرة يقطع ربع الجسم من الجذع وقد يؤدي إلى الموت أو إلى مستقبل من الألم والعجز . وبطبيعة الأمر تزداد هذه النتائج المرعبة بازدياد المعامل . وإنها لنعمة كبرى لو خضعت هذه المصانع لسلطان التشريع ، ولو أحكمت الرقابة لتمكن تجنب تضحيات هائلة في الأرواح وأعضاء الجسم (مصدر سابق ص ١٥ رقم ٧٣) .

كيف يستطاع إظهار حقيقة الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج بأكثر من الحاجة إلى فرض أبسط أساليب المحافظة على النظافة والصحة بواسطة التشريع ؟ ففي الصناعة الفخارية سبب قانون ١٨٦٤ تبيض أكثر من ٢٠٠ ورشة وتنظيفها بعد امتناع دام ٢٠ عاماً في حالات كثيرة وامتناع مطلق في بعض الحالات . وحتى ذلك الوقت ظل عمالها البالغون ٢٧٨٠٠ يتنفسون خلال الأيام الطويلة وأحياناً الليالي جواً فاسداً جعل العمل مليئاً بالمرض والموت ، وقد عمل القانون على تحسين التهوية كثيراً (تقارير ٣١-١٠-١٨٦٥ ص ١٢٧) . وأظهر التنفيذ أن نفس طبيعة الإنتاج الرأسمالي تحول دون تحسين معقول بعد حد معين . أشرت إلى ما يراه الأطباء الإنجليز من اعتبار فراغ قدره ٥٠٠ قدم مكعبة كحد أدنى للفرد في الأماكن التي يجري فيها عمل متواصل . هذه النصوص تعجل بتحويل الورش الصغيرة إلى مصانع وهذا اعتداء على حقوق الامتلاك بالنسبة لصغار الرأسماليين ، كما يضمن احتكاراً لكبارهم . فتحتم فراغ هوائى كاف يُفقد الألوف من صغار أرباب الأعمال ملكيتهم بضربة واحدة . ويتحطم نفس أساس طريقة الإنتاج الرأسمالية أى التمدد الذاتي لرأس المال (كبيراً كان أم صغيراً) بواسطة حرية ، شراء واستهلاك قوة

العمل . وتتفق السلطات الصحية ولجان التحقيق والمفتشون على ضرورة توفير ٥٠٠ قدم مربعة كحد أدنى ، وتصر على القول باستحالة حمل الرأسماليين على قبول هذا الإصلاح ، وتصرح بأن السبل وغيره من أمراض الرثة بين العمال ظروف لا بد منها لبقاء رأس المال (١) .

ومع أن المواد الخاصة بالتعليم لم تخط إلا خطوة قصيرة فانها تنص على أن التعليم الأولى يجب أن يصحب عمل الأطفال (٢) . وكان في نجاح القانون أول دليل على إمكان الجمع بين التعليم والتربية الجنسية (٣) وبين العمل السدوى من جهة ، وربط العمل السدوى بالتعليم والتربية الجنسية من جهة أخرى . وكشف مفتش المصانع أن أطفال المصانع ، وإن كانوا لا ينالون من التعليم إلا نصف ما يحصل عليه التلاميذ النظاميون ، فانهم يتعلمون مثلهم وأحياناً أكثر منهم ، وتعليل ذلك أن بقاءهم بالمدرسة نصف يوم يجعلهم نشيطين على الدوام وعلى استعداد لتلقي العلم . وقضاء نصف اليوم في العمل اليدوي والآخر بالمدرسة فيه نوع من الراحة والتنويع فيعظم إقبال الطفل على كل من الأمرين ، والطفل الذي كان بالمدرسة طول الصباح لا يجارى (وبخاصة في الطقس الحار) زميله الذي يأتي نشطاً ومبتهجاً من عمله (٤) . وزى

(١) دلت التجارب على أن الفرد المتوسط الصحة يستهلك ٢٥ بوصة مكعبة من الهواء حين يتنفس مرة واحدة وهو يتنفس حوالي عشرين مرة في الدقيقة . وعلى ذلك يبلغ ما يستهلكه الفرد ٧٢٠,٠٠٠ بوصة مكعبة أو ٦ ٤ قدم مكعبة من الهواء في اليوم المكون من ٢٤ ساعة . وتعلم علاوة على ذلك أن الهواء الذي نستنشق لا يصلح بعد ذلك إلا إذا أعاده الطبيعة نقياً من جديد . ويبدو من نتائج التجارب التي أجراها فالتين وپروتر أن الرجل المتمتع بصحة سليمة يقدر ما يخرج من الزفير في الساعة الواحدة ٣٠٠ بوصة مكعبة من أكسيد الكربون ، ومعنى هذا أن ما يخرج من الرئتين في ٢٤ ساعة يعادل ٨ أوقيات من الكربون الصلب . ويقول هكسلي : يجب أن يكون لكل إنسان ٨٠٠ من الأقدام المكعبة ، ، .

(٢) ينص قانون المصانع الانجليزي ألا يعمد الوالدون بأطفالهم إلى المصانع ، ، الخاضعة له ، ، ما داموا دون سن الرابعة عشرة من العمر إلا إذا سمحوا لهم في نفس الوقت بالحصول على التعليم الأولى ، وصاحب المصنع مسئول عن تنفيذ القانون . التعليم بالمصنع إجباري وشرط من شروط العمل . تقارير ٠٠٠ ٣ أكتوبر ٨٦٣ ص ١١١ (٣) أما عن النتائج الطيبة المترتبة على ربط التربية البدنية (والبرينات الرياضية في حالة الأولاد) بالتعليم الاجباري لأطفال المصانع والطلاب الفقراء ، فعليك أن تقرأ خطاب ن . و . سينيور الذي ألقاه بالمؤتمر السنوي التاسع للجمعية الأهلية لترقية العلوم الاجتماعية - تقرير عن أعمال المؤتمر الخ ، لندن ١٨٦٣ ص ٦٣ ، ٦٤ - وكذلك تقارير ٠٠٠ ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١١٨ ، ١١٩ ، ٢٠ ، ٢٦ ، وما بعدها .

(٤) تقارير ٠٠٠ ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١١٨ - وقد صرح صاحب مصنع حرير بما يأتي ببساطة أمام لجنة تشييل الأطفال : ، إني متأكد تماماً أن السر الحقيقي في إنتاج عمال أكفاء ينحصر في ربط التعليم والعمل منذ الطفولة وبطبيعة الحال يجب ألا تكون المهنة قاسية أو مجعدة أو غير صحية ، ولكن لا أشك في قوة الربط بين التعليم والعمل =

من خطاب سينيور أمام مؤتمر العلوم الاجتماعية بإدنبره سنة ١٨٦٣ أن يوم المدرسة الممل الطويل بغير حاجة بالنسبة للأطفال الفصول العليا والمتوسطة ويزيد من مجهود المعلم بلا فائدة . وهذا ليس عديم الجدوى وضاراً بصفة مطلقة فحسب ، بل إنه يسدد وقت الأطفال وصحتهم ونشاطهم^(١) . ونعلم مما توافر عليه أن بذور التعليم في المستقبل توجد في نظام المصانع . وسيكون هذا تعليماً يربط في حالة كل طفل فوق سن معينة بين العمل الإنتاجي وبين التعليم والتربية الجماعية ، لا على أن ذلك وسيلة لزيادة الإنتاج الاجتماعي فحسب ، بل على أنه الطريقة الوحيدة لتخرج مخلوقات آدمية كاملة النمو .

رأينا أن الصناعة الكبيرة بسبب التطورات الفنية المصاحبة لها تضع حداً لتقسيم الصناعة اليدوية للعمل وهو ذلك النوع الذي يرتبط فيه كل فرد طيلة حياته بعملية تفصيلية واحدة . ولكنه يعود إلى الظهور في عهد الصناعة الكبيرة بشكلها الرأسمالي فيتحول العامل إلى ملحق واع بآلة تؤدي عملية جزئية ، بينما في غير ذلك تحدث أمثال هذه الشرور على غير انتظام بفضل الاستعمال المتناثر للآلات وعمل الآلة^(٢) ، ومن جهة نظراً لإدخال عمل النساء

وإني لأرد لو تيمناً لأطفال العمل إلى جانب اللب إذ في هذا نوع من التوزيع لتعليمهم، (التقرير الخامس ص ٨٢ رقم ٣٦)

(١) سينيور ص ٦٦ — إن الموازنة بين الخطاب الذي ألقاه سينيور سنة ١٨٦٣ وهجومه على قانون المصانع الصادر سنة ١٨٣٣ ، أو إن الموازنة بين الآراء التي أبداه المؤتمر المشار إليه وبين ما تراه في بعض مناطق ريفية معينة بانجلترا يحرم فيما على الوالدين الفقراء أن يعلموا أطفالهم وإلامات هؤلاء الرادون من الجوع — نقول إن مثل هذه الموازنة تكفي لبيان كيف أن الصناعة الحديثة تستطيع إذا بلغت مستوى معيناً من النمو أن تحدث انقلاباً في عقول الناس بفضل الثورة التي تحدثها في طريقة الإنتاج وفي علاقات الإنتاج الاجتماعية . مثال ذلك أرنالستر Snell يقرر عن مقاطعة سمرست أنه حين يطالب فقير بالمعونة من الأبرشية فغالبا ما يضطر إلى إخراج أطفاله من المدرسة . ويحدثنا المستر ولارن القسيس في فلتام عن حالات رفض فيها منح المساعدة لأسرات معينة ، لأنها كانت تبع بأطفالها إلى المدرسة ، !

(٢) حينما تبدأ المنافسة المباشرة أو غير المباشرة بين آلات الحرفة البدوية التي تدار بواسطة عضلات الانسان وبين الآلات التي بلغت مبلغاً عالياً من النمو (أي التي تديرها القوة الميكانيكية) ، يحدث تحول عظيم فيما يتعلق بالعامل الذي يدير الآلة . لقد حلت الآلة في الأصل محل هذا العامل ، أما الآن فقد تمين عليه أن يشغل مكان الآلة البخارية وتبعاً لذلك يشتد إرهاب ما له من قوة العمل ويبلغ درجة هائلة ، ويتعرض لمثل هذا العذاب بصفة خاصة صغار السن ومن أمثلة ذلك أن عضو اللجنة لوج وجد في كوفنتري وما جاورها أولاداً فيما بين العاشرة والخامسة عشرة من أعمارهم يشتغلون في إدارة أنوال نسج الأشرطة ribbon خل عنك الأطفال الأصغر سناً والذين كانوا يقومون بإدارة آلات أصغر ، أنه عمل متعب إلى حد غير معتاد ، وما الولد إلا مجرد بديل عن القوة البخارية ، — لجنة تشفيل... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ١١٤ رقم ٦ — وهذا الجزء نفسه من التقرير يحوى على أدلة بخصوص النتائج القاتلة المترتبة على نظام العبودية هذا ، ، .

والأطفال والعمل غير الحاذق كأساس جديد لتقسيم العمل . والآن يتضح التناقض بين تقسيم العمل في ظل الصناعة اليدوية وبين الطبيعة الأساسية للصناعة الحديثة . ومن الوسائل التي يبدو بها هذا التناقض أن نسبة كبيرة من الأطفال في المصانع الحديثة يخضعون لأشد الاستغلال عاماً بعد آخر دون أن يتعلموا حرفة تجعلهم نافعين في المستقبل في نفس الصناعة اليدوية أو عمل المصنع . مثال ذلك طبع الكتب بالجلترة حيث كان الصبيان في الأيام السالفة ينتقلون تدريجاً من عمل سهل إلى آخر أصعب نسبياً وهكذا يتعلمون الحرفة كلها حتى يحصلوا على ما يؤهلهم لعمل الطباعين ، وهذا إلى جانب تعلم القراءة والكتابة . وقد تغير هذا كله بسبب استخدام الطباعة الآلية التي تستخدم اليوم صنفين من العمال : البالغين (الذين يرعون الآلات) والأحداث فيما بين سن ١١ ، ١٧ وعملهم الوحيد نشر أفرخ الورق تحت الآلة ثم إخراجها بعد ذلك . وهم يزاولون هذا العمل المتعب وبخاصة في لندن حوالي ١٤ ، ١٥ أو ١٦ ساعة خلال أيام عدة وأحياناً لمدة ٣٦ ساعة مرة واحدة مع منحهم ساعتين فقط للطعام والراحة ^(١) . وكثيرون منهم لا يقرأون وليس من الضروري أن يحصلوا على تدريب فكري إذ ليس في العمل سوى مجال صغير للبهارة ومجال أصغر منه للتقدير الحسن . والأجور لا تتناسب زيادتها مع تقدمهم في السن ، وأغلبهم لا يتطلعون إلى الوظائف الأحسن أجراً والأكثر مسئولية وهي وظائف المشرفين على الآلات ، لأن لكل آلة مشرفاً واحداً ومعه ولدان أو أربعة ^(٢) . فإذا ما بلغوا السابعة عشرة من العمر طردوا من المطبعة وبذا يزداد عدد الطبقات المجرمة . وتفشل محاولات إيجاد عمل لهم في ميادين أخرى بسبب جهلهم ووحشتهم وانهايارهم العقلي والجثائي .

وما ينطبق على تقسيم الصناعة اليدوية للعمل داخل المصنع ينطبق بالمثل على تقسيمه في المجتمع . فما دامت الحرفة اليدوية والصناعة اليدوية أساس الإنتاج الاجتماعي يصبح تخصيص المنتج لفرع من الإنتاج خاصة وتكسير الجوانب الأولية المتعددة النواحي لمهنته ^(٣) خطوة

(١) شرحه ص ٣ رقم ٢٤ .

(٢) شرحه ص ٧ رقم ٦٠ .

(٣) « جاء في Statistical Account عن إقليم المرتفعات باسكتلندة أن كل فلاح منذ سنوات ليست بالكثيرة كان يصنع أحذيته من جلد يدبغه بنفسه . وكثيراً ما كنا نجد في الكنيصة الكثيرين من الرعاة وسكان الأكواخ من صغار الفلاحين cottars وقد ارتدوا ثياباً من صنع أيديهم مادتها الأولية صوف أغنامهم والسكان الذي زرعوهم في حقولهم ، وتادروا ما كانوا يفترون أداة واحدة مما يحتاجون إليه في هذا العمل وذلك باستثناء الحرز والابرة والكتبان وبعض أجزاء قليلة جداً من الأدوات الحديدية التي تستخدم في النسيج . وكان =

حضرورية في طريق التطور ، وعلى هذا الأساس وكثيرة التجربة يتخذ كل فرع خاص من الإنتاج الشكل الفنى المناسب ، ويتقنه بالتدريج ثم يتبلور فى ذلك الشكل عند بلوغ درجة معينة من النضج . والشئ الذى يحمل على التغير هنا وهناك هو التغير التدريجى فى أدوات العمل بالإضافة إلى ما يرد من أنواع جديدة من المادة الأولية عن طريق التجارة . وحين يمكن الحصول على ذلك الشكل الذى أثبتت التجارب صلاحيته تراه يجمد ويبدو ذلك من الطريقة التى ينتقل بها من جيل لآخر مدى آلاف السنين ، ومن مظاهر هذا التطور أنه حتى فى القرن الثامن عشر كان يقال للحرف اليدوية « الحفايا » (١) التى لا يعلم أسرارها سوى الذين يعملون السحر . لقد مزقت الصناعة الكبيرة القناع الذى اعتاد إخفاء عملية الإنتاج الاجتماعية عن الناس ، وجعل أغازاً من مختلف فروع الإنتاج التى نمت من تلقاء ذاتها . وهى أغاز لا للخارجين عنها بل لمن يبعثونها . والمبدأ الذى تسير عليه الصناعة الحديثة وبمقتضاه تتحلل كل عملية إلى الأجزاء التى تكونها بغض النظر عن وجود أية علاقة بينها وبين أساليب المبدع الإنسانى لها ، هو الذى خلق علم الصناعات والحرف . فالأشكال المتعددة من عملية الإنتاج الاجتماعية والتى تبدو فى ظاهرها غير متصلة الحلقات إنما تتحول إلى تطبيقات مقصودة الهدف للعلوم الطبيعية ، وكل منها يعد بطريقة منتظمة لادراك النتيجة النافعة المرغوب فيها . كذلك كشف الأشكال الأساسية القليلة للحركة وهى الأشكال التى يجب أن يتخذها كل نشاط إنتاجى للجسم الإنسانى برغم تنوع العدد المستعملة وذلك كما أن علم الميكانيكا لا يرى فى أقصى تعقيدات الآلات أكثر من التكرار الدائم للقوى الميكانيكية البسيطة . ولا تنظر الصناعة الحديثة إلى الشكل القديم من عملية إنتاجية على أنه نهائى . إن أساسها الفنى على ذلك انقلابى بينما كان الأساس الفنى لكافة وسائل الإنتاج السابقة محافظاً (٢) . وعن طريق الآلات والعمليات الكيماوية

== النساء يستخرجن الأصباغ من الأشجار والشجيرات والأعشاب،، مؤلفات Dugald Stewart، طبعة هاملتن

— ٨ ص ٣٢٧—٣٢٨ .

(١) فى المؤلف الشهير المعروف باسم *Livres des métiers* والذى وضعه Etienne Boyleau يقرأ أن أحد عمال اليومية إذا ما انضم إلى جماعة المعلنين من أعضاء القاعة كان يقسم ،، أن يجب إخوانه بعمارة المحبة الأخوية ، وأن يعاونهم فى حرفهم المختلفة وألا يفشى أسرار المهنة ، وألا يجذب بضائعه عن طريق لفت نظر المشتري إلى عيوب سلع الغير وهذا الأمر الأخير فى صالح الجميع .

(٢) ،، لا نستطيع البورجوازية العيش دون أن نتحدث بلا انقطاع انقلابات فى أدوات الإنتاج وفى علاقات الإنتاج بعد ذلك ، ومن ثم فى مجموعة العلاقات الاجتماعية . وعلى العكس من هذا كان الإبقاء على أساليب الإنتاج القديمة الشرط الأول لوجود الطبقات الصناعية السابقة وبقاتها . والشئ الذى يميز العصر البورجوازى عن سواه التحويل==

ووسائل أخرى فالصناعة الحديثة إذ تغير الأساس الفنى للإنتاج تعمل كذلك على تغيير وظائف العمال والارتباطات الاجتماعية لعملية العمل . وفي الوقت ذاته وبنفس الدرجة من الاستمرار تحول تقسيم العمل في داخل المجتمع فتنتقل بلا انقطاع مقادير من رأس المال والعمل من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج . فالصناعة الكبيرة بطبيعتها تسبب تغييرات في العمل وكثرة في الوظائف ، ومرونة متعددة الجوانب للعامل . ومن جهة أخرى ففي شكلها الرأسمالى تكرر التقسيم القديم للعمل وخواص ذلك التقسيم . وقد رأينا كيف أن هذا التناقض الكامن يسلب العامل الراحة والثبات والاستقرار ويهدد بحرماته في الوقت ذاته من وسائل العمل والحياة (١) . وأن يحمل فائضاً عن الحاجة لا الوظيفة التفصيلية التي يقوم بها فحسب ، بل والرجل نفسه . وقد رأينا كذلك كيف أن هذا التناقض يبدو أثره الخطير في التضحية المستمرة بالعمال وفي تبديد قوة العمل تبديداً يتميز بالإرهاق والتهور ، وفي مظاهر الدمار المترتبة على الفوضى الاجتماعية . وهذا هو الجانب السلبي . ولكن إذا كانت تغييرات العمل المستمرة تعرض نفسها كقانون طبيعي غالب على سواء ومبدئياً أثره بذلك النشاط المدمر لمثل هذا القانون حين يلقى فعله عقبات في كل مكان (٢) . ومن جهة أخرى فالصناعة الكبيرة عن طريق نكباتها تفرض ضرورة حيوية وهي أن التغييرات في العمل وفي مهارة العامل إلى اقصى حد يمكن . سينظر إليها على أنها قوانين عامة للإنتاج الاجتماعى بحيث أن الإنتاج يجب أن يجعل مطابقاً للطريقة الـ . تؤدي بها هذه القوانين وظائفها في العادة .

== المستمر للإنتاج والاضطراب الدائم في الأحوال الاجتماعية وعدم الاستقرار والحركة الحادان ، فزول كافة العلاقات الثابتة القديمة بما يصحبها ويتعلق بها من أفكار وآراء خاطئة قديمة لها احترامها ، كما أن العلاقة الحديثة الناشئة والتكوين تصبح عتيقة بالية قبل أن نجد وتتحجر . ويتحطم كل ما كان يراه الناس صلباً وتتناثر أجزاءه ، ويصيب الناس كل ما كان مقدساً ، وأخيراً يضطر الناس إلى أن يجدوا بأعين مفتوحة في مركزهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، ف. انجلز .

كارل ماركس Manifesto of the Communist Party لندن ١٨٤٨ .

(١) (إنك تلبى الحياة حين تنزع من الوسائل التي أعيش بها)

شكبير : تاجر البندقية — الفصل الرابع ، المنظر الأول السطر ٣٧١—٣٧٢ .

(٣) على أثر عودة عامل فرنسي من سان فرانسكو كتب ما يأتى : " لم أكن لأصدق أبداً أنى قادر على الاشتغال في حرف مختلفة متنوعة . اشتغلت في كاليفورنيا وكنت مقتناً أنى لأصلح إلا للطباعة . . . ولكن إذ أنفيت نفس في وسط هذا العالم من المغامرين الذين يغيرون مهنتهم كما يفعلون بملابسهم ، فعلت مثلهم ، وإذا لم يكن التدين عملاً مجزياً هجرته إلى المدينة حيث اشتغلت بترتيب الحروف وأصبحت سباً كالح . ولا كشف صلاحيتى لأى نوع من العمل شمرت أنى لإنسان " ، C. A. Cordon : De l'enseignement professionnel .

الطبعة الثانية ، باريس ١٨٥٨ ص ٥٠ .

ولكن تطور هذه المتناقضات في نطاق شكل تاريخي من الاتاج هو الطريقة التاريخية الوحيدة التي تحل بها هذه المتناقضات ويظهر شكل جديد إلى عالم الوجود . لقد كان من أثنين جواهر حكمة رجال الحرف اليدوية قولهم « ليثبت الإسكافي حتى النهاية » . ولكن هذه الحكمة صارت سخافة مطلقاً منذ اللحظة التي تمكن فيها صانع الساعات وات من اختراع الآلة البخارية ، والحلاق أركريت من اختراع الآلة المعروفة باسم البغلة ، والجوهرى فولتن من ابتداء السفينة البخارية ، (١) .

بقدر ما ينظم تشريع المصانع العمل في المصانع ومعامل الصناعة اليدوية الخ لا يعدو هذا في أول الأمر أن يكون تدخلا في حق رأس المال في الاستغلال . ومن جهة أخرى يعد أى تنظيم لما يعرف باسم الصناعة المنزلية (٢) تدخلا واضحا ومباشرا في سلطة الوالدين ، وهذه كانت خطوة ظل البرلمان البريطانى الطيب القلب راغبا عن أن يخطوها . ولكن أرغمته قوة الظروف في النهاية على أن يعرف أن الصناعة الكبيرة التي حطمت الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها نظام الأسرة القديم وعمل الأسرة الملامم لذلك النظام ، كانت تكتسح أمامها العلاقات الأسرية القديمة . وصار من المتعين المناذاة بحقوق الأطفال ، وإنا لنقرأ ما يلي في تقرير لجنة استخدام الأطفال لعام ١٨٦٦ « لسوء الحظ يتضح من جميع الأدلة أن الأطفال من الجنسين إنما يتطلبون الحماية إزاء أهلهم أكثر منها إزاء الغير » . فالسبب في نظام الاستغلال غير المقيد لعمل الطفل عموماً ولما يقال له العمل المنزلى على وجه الخصوص إنما هو ، لأن الوالدين قادرون دون مراقبة أو تقييد على ممارسة سلطانهم الاستبدادى الضار على فلذات أكبادهم الصغار وناعمى الأطفار . — فينبغى ألا يكون للوالدين السلطة المطلقة التي تمكنهم من أن يجعلوا من أطماهم مجرد آلات تمكسب كذا أجر في الأسبوع ... فالأطفال والصغار

(١) في نهاية القرن السابع عشر نجد أن جون يلرز (وهو صودة هامة في تاريخ الاقتصاد السياسى) قد أدرك بوضوح الضرورة الداعية إلى إلغاء نظام التعلم الحالى والأساليب الحالية في تقسيم العمل التي تخالف الامتلاء والحرمان في قطبي المجتمع المتقابلين ، وإليك قوله « والنظيم الحامل لا يفضل كثيراً تعلم الخنول ... والعمل الجائى نظام أول فرضه الله ... ولكن العمل صالحاً لصحة الجسم كالغذاء بالنسبة إلى حياته ، لأن الآلام التي يوفرها الإنسان بواسطة الراحة إنما يراها في المرض ... إن العمل يضيف الزيت إلى مصباح الحياة الذى يشعله التفكير .. إن العمل السخيف الشبيه بعمل الأطفال يجعل عمول الأطفال تافهة .. »

Proposals for Raising a College of Industry of all Useful Trades and Husbandry, London, 1696, pp. 12, 14, and 18.

(٢) يستمر هذا النوع من العمل في الورش الصغيرة كما رأينا في مهن عمل الدتلا وطلى القش ويمكن أن ندرسه بتفصيل أرفى ساعات المعادن بشفياد وبرمنجهام الخ .

في كافة أمثال هذه الحالات لهم ما يبرر طلبهم على اعتبار ذلك حق طبيعي لهم بأن يُعَقَّوْا مما يحطم قبل الآن قوتهم الجثمانية ويهبط بهم في معيار المخلوقات الفكرية والأدبية ، (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الخامس ص ٢٥ رقم ١٦٢ ، التقرير الثاني ص ٣٨ رقم ٢٨٩٠٣٨٥ ، ص ٣٥ رقم ١٩١) ولكن لم يكن سوء استغلال السلطة الأبوية السبب في هذا الاستغلال المباشر وغير المباشر لعمل الأشخاص غير الناضجين من جانب رأس المال ، بل بالعكس إن الطريقة الرأسمالية في الإنتاج هي التي حولت سلطة الوالدين إلى إساءة استعمال لها لأن هذه الطريقة قصت على الأساس الاقتصادي الملائم لسلطة الوالدين . ومهما بدأ تحطيم نظام الأسرة القديم في داخل المجتمع الرأسمالي شيئاً فالصناعة الكبيرة إذ تخصص للنساء والأحداث والأطفال دوراً حاسماً في عملية الإنتاج المنظمة على أساس اجتماعي وهو دور يجب الاضطلاع به خارج البيت ، إنما تبنى الأساس الاقتصادي الجديد لشكل أعلى من الأسرة ومن العلاقات بين الجنسين . ومن السخف أن ننظر إلى الشكل المسيحي التوتوني للأسرة على أنه شكل مطلق ، كما ينطبق نفس الأمر على الأشكال الرومانية والإغريقية والشرقية ، وهي بهذه المناسبة تكون سلسلة متطورة متصل بعضها ببعض على مر التاريخ . وواضح علاوة على ذلك أن تكوين هيئة العمل المتحدة من أفراد من كلا الجنسين ومن أعمار مختلفة برغم أنه في شكله الرأسمالي النامي من تلقاء ذاته والوحشي (حيث فيه يوجد العامل من أجل عملية الإنتاج لا أن تكون عملية الإنتاج من أجل العامل) — نقول إنه وإن كان هذا التكوين مصدراً سيئاً للفساد والاستعباد فقد يتحول إلى مصدر تقدم الإنسان إذا توافرت أحوال مناسبة (١) .

بدأ تشريع المصانع كقانون استثنائي طبق على الغزل والنسيج الآليين وهي أولى ثمار الصناعة الميكانيكية . وقد رأينا الحاجة إلى توسيع مداه بحيث يصبح قانوناً عاماً ينطبق على جميع الإنتاج الاجتماعي تنشأ من عملية التطور التاريخية للصناعة الكبيرة كنتيجة ترتب عليها حدوث انقلاب في الأشكال التقليدية للصناعة اليدوية والحرف اليدوية والصناعة المنزلية فتتحول الأولى على الدوام إلى إنتاج مصانع ، والثانية إلى صناعة آلية يدوية ، وتصبح أقاليم الحرف اليدوية والصناعة المنزلية ، في وقت سريع إلى درجة مدهشة عبارة عن أما كن يؤس يجد فيها الاستغلال الرأسمالي المجال حراً لممارسة أفدح ألوانه . وهناك عاملان هما اللذان يعينان في النهاية امتداد تشريع المصانع . فأولا هناك التجربة المتجددة على الدوام وهي أن رأس المال حالما تخضعه لإشراف الدولة في نواح قليلة منعزلة من البناء الاجتماعي يبحث عن

(١) .. قد يكون العمل بالمصنع خالماً وجيداً كالعمل المنزل بل وربما أفضل منه ،، — تقارير مفتشي

التعويض بقوة أعظم في نواح أخرى (المصدر السابق ص ٢٧ و ٣٢) . والعامل الثاني الطاب الملح من جانب الرأسماليين أنفسهم لتحقيق المساواة في أحوال المنافسة وهذا يتضمن طلباً على إقامة حدود يمكن تطبيقها عموماً لاستغلال العمل (وتجد معلومات وفيرة عن هذا الأمر في « تقارير مفتشى المصانع ») . ولنستمع إلى حديثين يشقان الصلوب ، فالسادة كوكسلي من المشتغلين بصناعة المسامير والسلاسل برستول وقد طبقوا من تلقاء أنفسهم تنظيمات قانون المصانع . نظراً لندبة الأسلوب القديم غير المنتظم في المعامل المجاورة فموقف جماعة كوكسلي غير ملائم لأن الأولاد في منشآتهم يجتذبون للعمل بعد الساعة السادسة مساءً في أماكن أخرى ، وهم يقولون بالطبع « إن هذا ينافي العدل وتنجم عنه خسارة لأنه ينهك جانباً من قوة الأولاد وهي القوة التي يجب أن نستفيد منها إلى الحد الأقصى (لجنة ... التقرير الخامس ص ١٠ رقم ٣٥) . وصرح المسترج . سمبسون صانع ورق الصناديق والحفائب بلندن أمام اللجنة أنه مستعد لتوقيع أى التماس لتدخل التشريع لأنه يشعر دائماً بالقلق ليلاً حين يغلق محله خشية أن يشتغل الغير حتى ساعة متأخرة من الليل وبذا يحصلون على الطلبات التي كانت من نصيبه (شرحه ص ٩ رقم ٢٨) . ورأت اللجنة أنه من غير العدل وضع مصانع كبار أرباب الأعمال تحت التنظيم بعكس المحال الأصغر منها . وأشارت إلى الظلم الناجم عن المنافسة بخصوص ساعات العمل إذا أعفيت المحال الصغيرة . وفضلاً عن هذا تجذب أماكن العمل المعفاة من التشريع ما لدى كبار أرباب الصناعة من العمال الأحداث من الذكور والإناث . وفضلاً عن هذا فتمت حافز على مضاعفة عدد المحال الصغيرة مع أنها أقل مناسبة لصحة القوم وراحتهم وتعليمهم وتحسين أحوالهم (مصدر سابق ص ٢٥ رقم ١٦٥ - ١٦٧) - لإدراك المزايا الأخرى للصناعات الكبيرة . راجع التقرير الثالث للجنة تشغيل الأطفال ص ١٣ رقم ١٤٤ و ص ٢٥ رقم ١٢١ و ص ٢٦ رقم ٢٥ و ص ٢٧ رقم ١٤٠ الخ .

وتوصى اللجنة في تقريرها الختامى بتطبيق القانون بحيث يدخل في دائرته ١٤٠.٠٠٠ ر. من الأطفال والأحداث والنساء حوالى نصفهم موضع الاستغلال في الصناعة الصغيرة والمنزلية . « إذ لا ريب أن مثل هذا التشريع سيكون له أثر طيب لا بالنسبة للصغار والضعفاء

(١) هذا الامتداد للقانون جعله يبرى على المهن الآتية : - عمل الدتلا ، نسج الجوارب ، طي القش ، عمل الملايين بفروعها المختلفة ، عمل الزهور الصناعية ، عمل الأحذية ، عمل القبعات ، عمل الجوانتيات ، الحباكة ، كافة مصانع المعادن من أفران الصهر حتى مصانع الأبر الخ ، مصانع الورق والزجاج والطبايق والمطاط ، عمل الأبسة اليدوى ، عمل المظلال ، صناعات المغازل ، الطباعة ، التجليد ، عمل الآدريات الكتتائية (ويشمل ذلك عمل الحفائب الملورقية والورق الملون الخ) ، وعمل الحبال ، وصنع الحل وعمل الطوب ، وصنع الحرير باليد ، والنسج في كوفتري =

فحسب وهم موضع عنايته المباشرة. بل وبالنسبة إلى العمال البالغين الذين يدخلون تحت سلطانه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسيفرض ساعات منتظمة معتدلة، ونظافة وصحة أما كمن العمل، وهذا يعمل على توفير وتحسين قوتهم الجثمانية التي تتوقف عليها رفايتهم ورفاهية البلاد كثيراً، كما ينقذ الجيل الناشئ من الإفراط في المجهود في سن مبكرة... وأخيراً يتيح لهم - على الأقل حتى سن الثالثة عشرة - فرصة تلقي مبادئ العلم... (مصدر سابق ص ٢٥ رقم ١٦٩).

وأعلنت وزارة التورى في خطاب العرش (٥ فبراير ١٨٦٧) انها ضمنّت توصيات لجنة التحقيق الصناعية بضع مشروعات قوانين^(١)؛ وكان لا بد قبل إدراك هذه النتيجة من تجربة أخرى لمدة ٢٠ عاماً على حساب الطبقة العاملة. ففي ١٨٤٠ تألفت لجنة لفحص عمل الأطفال وكما صرح نساو. و. سينيور أظهر تقريرها (١٨٤٢) وأظن صورة للجنس وحب الذات من جانب أصحاب العمل والوالدين، والبؤس والدمار من جانب الصغار والأطفال... ولسوء الحظ لا زالت تلك الولايات مستمرة بمثل حداثتها السابقة، كما يتضح من الكتيب الذي نشره هاردويك منذ عامين... وإيه لدليل غريب على ما يصيب أخلاق أطمال الطبقة العاملة وصحتهم من إهمال عام عدم الاهتمام بهذا التقرير مدى عشرين عاماً سمح خلالها لأطفال نشأوا دون أى إدراك لما يراد بكلمة الأخلاق وبدون معرفة أو دين أو عاطفة طبيعية أن يصبحوا والدين للجيل الحالى، (سينيور: مؤتمر العلوم الاجتماعية ص ٥٥ - ٥٨). وخلال ذلك تغيرت الأحوال الاجتماعية ولم يجرأ البرلمان على تجاهل مطالب لجنة ١٨٦٣ ومد نطاق مفعول القانون النافذ إذ ذاك في صناعة المنسوجات ليشمل عدة صناعات منها عمل الفخار وورق الجدران والكبريت والخرطوش الخ، وذلك سنة ١٨٦٤ مع أن تقرير اللجنة لم ينشر منه إلا جزء. وقد أتمت اللجنة أعمالها سنة ١٨٦٦، وفي ١٥ أغسطس سنة ١٨٦٧ صدق الملك على The Factory Acts Extension Act (للصناعات الكبيرة)، وعلى Workshops Regulation Act

ومعامل الملح والشمع والاسمنت، ومعامل تكرير السكر، وصناعات متنوعة متصلة بالخشب، وحرف أخرى متصلة بالخشب، وحرف أخرى غتاطة.

Factory Acts Extension Act في ١١ أغسطس ١٨٦٧

(١) صدر القانون

ونظم كافة معامل المعادن والمسابك والمصنوعات بما في ذلك عمال الآلات وكذلك صناعات الزجاج والورق، وصنع جاره gutta percha، والمطاط، والطباق وشال الطباعة والتجليد، وأخيراً كدفة الورش التي تستخدم أكثر من خمسين عاملاً. وصدر قانون تنظيم أوقات العمل، في ١٧ أغسطس ١٨٦٧ وهو ينظم الورش الصغيرة. وما يقال له الصناعة المنزلية. وسأعود إلى هذه القوانين وإلى قانون التعدين الجديد الصادر سنة ١٨٧٢ الخ في المجلد الثاني.

في ٣١ أغسطس (الصناعات الصغيرة). ويسرى الأول على أفران الصهر ومعامل صهر الحديد والتهحاس ومعامل السبك ومصانع عمل الآلات والمصانع المشتغلة بالصناعة المعدنية وورش الورق والزجاج والطباق والطباعة والتجليد، وعلى العموم جميع المنشآت الصناعية من هذا النوع والتي يشتغل فيها ٥٠ شخصاً أو أكثر في نفس الوقت لمدة لا تقل عن ١٠٠ يوم في السنة. ولكي نغطي فكرة عن مدى مجال تطبيق هذا القانون نقتبس الفقرات التالية من المادة التفسيرية لقانون تنظيم الورش.

الحرفة اليدوية handicraft وهي أي عمل يمارس بطريقة التجارة أو لأغراض الكسب، أو تكون ملازمة لصنع أي سلع أو جزء من سلع، أو ملازمة لتغيير وإصلاح وتزيين وإتمام سلع أو جعلها صالحة للبيع.

الورشة (workshop) - أي غرفة أو مكان مهما كان في العراء أو مسقوفاً ومعد للممارسة أي حرفة يدوية بواسطة أي طفل أو شخص صغير السن أو امرأة، ويكون فيه حق الرقابة والإشراف لمن يستخدم هذا الطفل أو الحدث أو المرأة.

المستخدمون employed ويقصد بذلك من يعملون في أي حرفة يدوية بأجر أو بغير أجر تحت إشراف رب عمل أو والد كما هو مبين هنا.

الوالد - ويراد به الوالد والوصى أو الشخص الذي عليه رعاية أو الإشراف على أي ... طفل أو حدث.

وتنص المادة السابعة على عقاب استخدام الأطفال والأحداث والنساء بطريقة مخالفة للقانون، وتفرض الغرامات لا على من يدير الورشة سواء كان والد أو غير ذلك لحسب بل وحتى والد الطفل والصغير أو المرأة أو الشخص الذي يستفيد فائدة مباشرة من عمل هؤلاء أو يسيطر عليهم.

ويختلف القانون الأول الخاص بالمنشآت الكبيرة عن قانون المصانع بسبب اشتماله على عدد من الاستثناءات الفاضحة، كما أنه يسلم عن جبن بأمور كثيرة لصالح أصحاب رؤوس الأموال. وظل قانون تنظيم الورش على تفاهته عديم القيمة في أيدي السلطات المدنية والمحلية التي عهد إليها تنفيذه. وحين سحب البرلمان هذه الاختصاصات سنة ١٨٧١ من السلطات المحلية ونقلها إلى مفتشي المصانع أضيف إلى عمل الأخيرين أكثر من ١٠٠٠ ورشة، ٣٠٠ مصنع لعمل الطوب دفعة واحدة. وبرغم نقص عدد موظفي هيئة التفتيش من الأصل لم يزد

عددها إلا ثمانية مع اتساع نطاق عملها بهذه الإضافة الجديدة^(١).

وبما يسترعى النظر في التشريع البريطاني (١٨٦٧) أن البرلمان المكون من الطبقات الحاكمة اضطر أن يقبل كمسألة مبدأ اتخاذ مثل هذه الاجراءات الواسعة والشاذة ضد ماشاهده من تطرف رأس المال في الاستغلال . هذا من جهة ، ومن أخرى كان التطبيق العملي لهذه الاجراءات متصفاً بالتردد . وعدم الرغبة في التنفيذ ، وسوء النية .

كذلك أوصت لجنة ١٨٦٢ بإجراء تنظيم جديد لصناعة التعدين التي تميزت باتفاق مصالح كل من ملاك الأراضي والرأسماليين الصناعيين . لقد ساعد تضارب مصالح الفريقين على صدور تشريع المصانع ، وإن اختفاء هذا العداء يفسر التراخي الذي تميزت به محاولات تنظيم المناجم عن طريق التشريع . وقد كشفت لجنة ١٨٤٠ الغطاء عن أشياء بشعة كانت موضع فضيحة بأوربا ، وهنا سن البرلمان قانون التعدين (١٨٤٢) الذي حرم العمل الليلي تحت سطح الأرض بالنسبة للنساء والأطفال ممن لم يبلغوا العاشرة . ثم نص قانون ١٨٦٠ على أن يتولى التفتيش على المناجم موظفون عموميون يعينون لهذا الغرض ، كما حرم العمل تحت سطح الأرض على الأحداث فيما بين العاشرة والثانية عشرة إلا إذا كانوا مزودين بشهادة من المدرسة أو كانوا يدرسون ساعات معينة كل أسبوع .

ومن أحدث الكتب الزرقاء ، تقرير اللجنة المختارة عن المناجم ، مضافاً إليه ... الأدلة (٢٣ يولية ١٨٦٦) وأصدرته لجنة من أعضاء مجلس العموم خولت حق استجواب الشهود . والتقارير مجلد ضخمة لا يشغل فيه التقرير الفعلي سوى خمسة سطور ، فكأن على اللجنة أن تستجوب شهوداً آخرين . ويذكرنا توجيه الأسئلة بطريقة المحاكم الانجائزية حيث يحاول الدفاع بأسئلة وقحة محيرة انتزاع الالفاظ من الشهود . وكان أعضاء اللجنة يتولون التحقيق بأنفسهم ، ومنهم ملاك المناجم ومستغلوها ، أما الشهود فمن عمال المناجم وأغلبهم من عمال مناجم الفحم . وهذه المهزلة تمثل روح الرأسمالية ، وسنقدم مقتطفات مرتبة ؛ وأود أن أشير إلى أنه في الكتب الزرقاء البريطانية يعطى لكل سؤال وجواب رقم . وما نورده أجزاء من شهادة عمال مناجم الفحم .

(١) كانت هيئة التفتيش تتكون من مفتشين ، ومساعدين ، ٤١ من صفار المفتشين زاد عددهم ثمانية سنة ١٨٧١ . لم ترد فقات تنفيذ القانون في إنجلترا واسكتلندا وإرلنده عن ٢٥٠٣٤٧ من الجنيتات عام ١٨٧١ - ١٨٧٢ . بما في ذلك التعقات القانونية المترتبة على رفع الدعوى على أصحاب الأعمال عن خالفوا نصوص القانون .

استمرار الأ ولاد منه سمه العائرة فما فوقها بالمناجم

يستمر العمل (بما في ذلك الخروج والعودة) ١٤ ، ١٥ ساعة وأحياناً من ٣ ، ٤ ؛ ٥ صباحاً حتى ٦ مساءً (رقم ٦ ، ٤٥٢ ر ٨٣) . ويعمل البالغون نوبتين كل منهما ٨ ساعات . وليس هناك تغيير بالنسبة للأولاد بسبب ما يتكلفه ذلك العمل (٢٠٤ ر ٣٠٣ ر ٨٠) . ويقوم الصغار بفتح وإغلاق أبواب التهوية . أما من يكبرونهم فيقومون بحمل الفحم الخ (١٢٢ ر ٧٣٩ ر ١٧٤) . ويظلمون في هذا العمل حتى سن ١٨ أو ٢٢ ثم يبدأون عمل المعدن بمعناه الصحيح (١٦١) . ومعاملة الأطفال والأحداث أسوأ وأشق من أى فترة مضت (١٦٦٣ - ٦٧) . وهنا يسأل هس فيفيان : ألا يتوقف رأى العامل على فقر الأسرة ؟ - المستر بروس ، لا ترى في حالة إصابة الوالد أو مرضه أو موته وعدم وجود غير الأم أن من الصعب منع طفل فيما بين ١٢ و ١٤ من أن يكسب ١ شلن ٧ بنس ، في اليوم للأسرة ؟ .. يجب وضع قاعدة عامة ... هل ترى صدور تشريع يمنع استخدام الأطفال دون سن ١٢ أو ١٤ مهما كانت حالة الوالدين ؟ نعم ، (١٠٧ - ١١٠) فيفيان ، ... ألا يحتمل - إذن - أن يبحث الوالدون عن عمل لأطفالهم في نواح أخرى كالصناعة اليدوية مثلاً ؟ ، لا أظن ، (١٧٤) كينيرد : رعى بعض الأولاد الأبواب ، أليس كذلك ؟ ، - نعم - ، ألا يحدث تيار قوى حين فتح أو إغلاق الباب ؟ ، نعم ، . ويبدو ذلك سهلاً ولكنه مؤلم حقيقة ؟ ، إنه سجين كما لو كان في زنزانة ، - فيفيان البورجوازي « إذا أعطينا الولد مصباحاً ألا يستطيع القراءة ؟ ، نعم ، - . أظنه يعد مذنباً إذا وجدوه يقرأ إذ عليه أولاً أداء عمله ، ولا أظن إمكان السماح بذلك في المنجم » (١٣٩ ر ١٤١ ر ١٤٣ ر ١٥٨ ر ١٦٠) .

التعليم

يطالب عمال المناجم بالتعليم الاجبارى لأطفالهم كما هو الحال بالمصانع . ويعدون مواد قانون ١٨٦٠ وهما لا حقيقة . « هل تطلبون القانون ضد أصحاب العمل أو الوالدين ؟ » أظن ضد الطرفين ، - « إذن ليس ضد طرف أكثر منه ضد الآخر ؟ » - . أكاد لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال ، (١١٥ ر ١١٦) . « هل بأصحاب الأعمال رغبة في توجه الأطفال للدراسة ؟ ، لا ، لا ، إذ لا تخفض ساعات العمل لهذا الغرض (١٣٧) المستر كينيرد . هل لديك أمثلة عن رجال حسنوا تعليمهم منذ بدأوا العمل ؛ أم أنهم يفقدون ما حصلوه ؟ .

« تسوء حالهم بوجه عام وتتكون فيهم عادات سيئة كالقمار وتناول المسكرات . (٢١١) - هل يقومون بأية محاولة من هذا النوع لإنشاء المدارس ليلًا ؟ - تشمل مناجم قليلة مدارس ليلية ولكن من العبث توجيههم إليها بسبب إعيائهم . (٤٥٤) . إذن أنت ضد التعليم ؟ لا ... بكل تأكيد ولكن : الفخ (٤٤٣) - . ألا يحتم القانون على - أرباب الأعمال - المطالبة بهذه الشهادات المدرسية ؟ - يطالبهم القانون بذلك ؛ ولكن لا أظنهم يطلبونها . - إذن من رأيك أن هذا النص عاطل في المناجم : إنه غير نافذ المفعول : (٤٤٤ ر ٤٤٣) - هل يهتم العمال بمسألة التعليم ؟ أغلبهم (٧١٧) - . هل بهم رغبة شديدة في نفاذ القانون ؟ ترى الأغلبية ذلك . (٧١٨) : هل ترى أى قانون ... لا يصير فعالاً إذا عاون الناس على تنفيذه ؟ - قد يرغب الكثيرون في الاعتراض على استخدام الولد ولكنهم يصبحون موضع المراقبة ، : (٧٢١) - . من جانب ؟ - الذين يستخدمونه (٧٢٠) - . أظن أرباب الأعمال يرون ما يدعو للدواخلة في حالة رجل يطيع القانون ؟ ... اعتقد ذلك (٧٢٢) - . هل سمعت عاملاً يعترض على استخدام ولد بين سن ١٠ و ١٢ لا يستطيع القراءة أو الكتابة ؟ - ليس له حق إبداء رأى . (١٢٣) . هل تطلب تدخل البرلمان ؟ : لا بد من قرار برلماني ليسكون تعليم أولاد المعدنين إلزامياً : (١٦٣٤) - : هل يقع هذا على عاتق المعدنين وحدهم ؟ : إنى أتحدث عن المعدنين فقط . (١٦٣٦) - لماذا نميز بين أولادهم وأولاد الآخرين ؟ لأنهم استثناء للقاعدة (١٦٣٨) - من أية ناحية ؟ من الناحية الجثمانية (١٦٣٩) - لماذا يكون التعليم في حالتهم أكبر قيمة ؟ لا أعرف أنه أكبر قيمة ، ولكن الارهاق لا يجعل لأولاد عمال المناجم فرصة الدراسة في مدارس الأحد أو المدارس النهارية : (١٦٤٠) - أليس من المستحيل أن تنظر إلى مسألة كهذه بصفة مطلقة ؟ (١٦٤٤) - هل هناك عدد كاف من المدارس ؟ - لا (١٦٤٦) إذا حتمت الدولة إلحاق كل طفل بمدرسة فهل تتوافر المدارس ؟ - إذا جدت الظروف فقد تنشأ المدارس (١٦٤٧) - أظن بعض الأولاد يجمل القراءة والكتابة ؟ - أغلبهم . وكذلك أغلبية الرجال ، (٧٢٥ ر ٧٠٥)

استخراج الفساء

منذ سنة ١٨٤٢ اقتصر النساء علي العمل فوق سطح الأرض في حمل الفحم الخ وجر البراميل إلى الترع وعربات السكك الحديدية ... وزاد عددهم في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة (١٧٢٧) وأعمارهم ما بين ١٣ و ٥٠ أو ٦٠ (١٧٢٩ ، ٦٤٥) : « ما شعور المعدنين إزاء تشغيل النساء ؟ - يستنكرون ذلك عموماً (٦٤٨) - لماذا - لأنه محط لجنسهن ، (٦٤٩)

هل ثبت ما يميز الملابس د - إنها أنجدر بالرجال وأعتقد أنها أحياناً تغطي على كل شعور بالرفقة ، هل تدخن النساء ؟ بعضهن - ، - أعتقد أن هذا عمل قذر ؟ - قذر جداً ، - هل تسود وجوههن ؟ - كالرجال داخل المنجم ، - أعتقد أن المرأة ذات الأولاد تعجز عن القيام بواجبها نحوهم ؟ (٦٥٠ - ٦٥٤) هل تستطيع أرملة أن تحصل على مثل هذا الأجر (٧ - ١٠ شلنات في الأسبوع) في مكان آخر ؟ لا أستطيع التحدث عن ذلك ، (٧٠٩) - ولكن هل أنت مستعد لمنعهن عن كسب العيش بهذه الوسائل ؟ - نعم ، (٧١٠) ما الشعور في الجبهة ... إزاء استخدام النساء ؟ - إنه محط للكرامة ، وإنا لنود أن ننظر إلى الجنس اللطيف بقدر أكبر من الاحترام بدلاً من رؤيته في جوانب المنجم ... وبعض العمل شاق جداً بحيث أن بعض الفتيات يحمل يومياً ما زنته ١٠ أطنان (١٧١٥ ، ١٧١٧) ، هل المشتغلات بالمناجم دون زميلاتهن بالمصانع خلقياً ؟ - قد تكون نسبة الرديئات أعلى قليلاً (١٢٣٧) ولكنك غير راضٍ عن الحالة الأخلاقية بالمصانع ؟ - لا (١٧٣٣) هل توافق على تحريم استخدام النساء في المصانع أيضاً ؟ لا (١٧٣٤) - ولماذا ؟ أظن العمل بالمصانع أشرف لهن (١٧٣٥) ، ومع هذا ألا تراه ضاراً بأخلاقهن ؟ ، ليس كالحال بالمناجم ، ولكنه أرقى من وجهة المركز الاجتماعي ... هكذا أنظر إلى المسألة وليس من الوجهة الأخلاقية وحدها . إن أثر الاحتطاط في الفتيات يدعو إلى الرثاء . وحين تزوج هذه الفتيات الأربعاثة أو الخمساثة يقاسى المعدنون كثيراً مما يحملهم على هجر بيوتهم والالتجاء إلى الشراب (١٧٣٦) - إذا حرمت استخدام النساء بالمناجم فقد تضطر إلى تطبيق نفس الأمر على معامل الحديد ؟ لا أستطيع التحدث عن مهنة أخرى (هل ثبت اختلاف بين ظروف العمل في معامل الحديد وفوق سطح الأرض في المناجم ؟ - لم أتأكد من الأمر) (١٧٤٠) ، هل ترى ما يدعو إلى التمييز بين طبقة وأخرى ! - لم أتأكد من ذلك ولكن زياراتي للبيوت دلتني على أن الحالة في جهتنا داعية إلى الإشفاق ... ، (١٧٤١) - هل ترى التدخل حيثما يكون استخدام النساء محطاً للكرامة ؟ ، - ، يكون ذلك ضاراً بالطريقة الآتية : لقد تلقى الانجليز أحسن مشاعرهم من تعليم الأم ... (١٧٥٠) - ، ألا ينطبق هذا على الأعمال الزراعية ؟ نعم ولكن خلال فصلين ونحن نشغل طيلة الفصول الأربعة ، (١٧٥١) - ، إنهم يعملون أحياناً بالليل والنهار وينفذ الماء إلى الجلود وتتحطم البنية والصحة ... لعلك لم تبحث الأمر ؟ لاحظته بكل تأكيد في طريق ، ولكنه لا يعادل نتائج استخدام النساء بالمناجم ... إنه عمل الرجل ، والرجل القوي ، (١٧٥٣ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٤) - ، إن شعورك ينحصر في أن الطبقة الأحسن من المعدنين تشعر أنها تهبط من الناحية الإنسانية وذلك بسبب الحصول على المساعدة من

النساء أليس كذلك ؟ نعم ،، (١٨٠٨) .

وبعد أسئنة من هذا النوع المعوج من جانب هؤلاء البورجوازيين ينكشف أخيراً سر (عطفهم) على الأراامل والأسرات الفقيرة .. إن صاحب منجم الفحم يعين البعض للإشراف على العمل وهؤلاء سياستهم أن يجرى العمل على أحسن الأسس الاقتصادية حتى ينالوا رضا مخدمهم ، وهؤلاء الفتيات تتناول الواحدة منهن أجراً قدره شلن وخمسة بنسات مقابل شلتين ونصف شلن للرجل ،، (١٨٠٦) .

تحقيقات فاضى التحقيق

هل يثق العمال بالإجراءات المتبعة في التحقيقات حين وقوع حوادث ؟ - لا ثقة لهم بها (٣٠٦) - ، ولماذا ؟ - لأن من يقومون بها لا يدرون شيئاً عن المناجم وأمثالها ، ، ألا يجلس العمال مطلقاً في هيئة المحلفين ؟ مبلغ على أنهم لم يظهروا إلا كشهود ، - من يدعون عادة لتكوين هيئة المحلفين ؟ تجار الجهة المجاورة ... يقعون أحياناً تحت تأثير مخدمهم بحكم ظروفهم - أصحاب المصانع وهؤلاء لا تتوافر لهم الدراية الكافية ويكادون لا يفهمون الشهود والاصطلاحات التي تستعمل الخ ، - هل ترى تأليف هيئة المحلفين من سبق لهم العمل في صناعة التعدين ؟ - نعم إذ من جهة ... يظن (العمال) أن الحكم لا يتفق بوجه عام مع الشهادة التي يدلون بها ، (٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٥) - إن الغرض العظيم من استدعاء محلف هو الحصول على شخص محايد ، أليس كذلك ؟ أظن ذلك - ، هل يتوافر غمض التحيز إذا كانت الأغلبية من العمال ؟ - لا أرى ما يحمل العمال على التحيز .. إنهم أدركوا بالعمليات المتصلة بالمنجم ، ، إذن لا تظن هناك ميلاً من جانب العمال لإصدار أحكام قاسية ؟ - لا أرى ذلك ، (٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠) .

الأوزان والمقاييس المغشوشة

يطالب العمال بدفع الأجر كل أسبوع بدلاً من كل أسبوعين ، وبالأوزان بدلاً من المحتويات المكعبة في البراميل ، ويطالبون حمايتهم من استعمال الأوزان المغشوشة الخ (١٠٧١) . « إذا زينت البراميل بالقش أليس في إمكان الرجل الانقطاع عن العمل بواسطة إنذار بذلك قبل الانقطاع بأربعة عشر يوماً ؟ ولكن إذا ذهب لمكان آخر وجد نفس الشيء ، (١٠٧١) ، « ألا

يستطيع مغادرة المكان الذى ارتكب فيه الخطأ ؟ هذا الخطأ عام ، وأينما يتوجه عليه أن يخضع له ، (١٠٧٢) « هل يستطيع أى رجل أن يترك العمل بإذّار يقدمه قبل الموعد بأربعة عشر يوماً ؟ - نعم ، (١٠٧٣) ومع ذلك فهم غير راضين !

التفتيش على المناجم

ليست الإصابات الناجمة عن حوادث الانفجار هى وحدها الأخطار التى يتعرض لها العمال . (رقم ٢٣٤ وما بعده) بل إنهم يشكون كثيراً من سوء التهوية مما يؤذيهم ويؤدى إلى انقطاعهم عن العمل وعدم صلاحيتهم بعد حين لمزاولة ، وهم لا يجروا على الشكوى المفتش خشية أن يفقدوا عملهم ولا يستطيعون الحصول على سواه . أما عن التفتيش فقد قال الشاهد إن عدد المفتشين قليل جداً بحيث أن المنجم الذى يشغل فيه لم يزل فيه مفتش إلا مرة واحدة خلال سبع سنوات ، وقال إن بجهتهم مفتشا تزيد سنه عن السبعين وعليه أن يفتش على ١٣٠ منجماً . « هل ترغب فى وجود طبقة من المفتشين الماعدين ؟ - نعم » (أرقام ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨) . ولما سئل إذا كان يرى فى إمكان الحكومة الانفاق على مثل هذا الجيش الكبر من المفتشين أجاب باستحالة ذلك . « ألا ترى أن كثرة زيارات المفتشين معناها نقل نقل - مـولية (؟) التهوية الصحيحة من أرباب المناجم إلى موظفى الحكومة ؟ - لا أظن ذلك ، وأرى أن عليهم تنفيذ القوانين القائمة » (١٨٥) . « حين تتحدث عن المفتشين الماعدين هل تقصد طبقة أدنى أجراً ودرجة ؟ ، فكان الجواب بالنفى وأن الغرض إيجاد المفتش الكفء الذى يعرف واجبه ولا يخشى شيئاً » (٢٩٤ ، ٢٩٥) . « إذا وجدت هذه الطبقة من رجال أقل درجة أليس من خطر ينجم عن نقص المهارة والكفاية الخ ؟ - أظن أن على الحكومة أن تتفق الأفراد الصالحين » (٢٩٧) . وهنا ينفذ صبر رئيس اللجنة من هذا الضرب من الأسئلة بحيث أنه يتدخل قائلاً : « إنك تريد قوماً يفهمون دقائق العمل ويتوجهون إلى كل مكان ثم يرفعون تقاريرهم إلى المفتش الرئيسى الذى يعالج الحقائق التى يوردونها بمعرفته ومعلوماته ، (١٩٩ ، ٢٩٨) . ولما قيل للشاهد إن تهوية هذه الاماكن القديمة الكثيرة العدد عمل ينطوى على نفقات كثيرة أجاب : « ولكن يجب فى الوقت نفسه حماية الأرواح » ، (٥٣١) . واعتراض أحد عمال المناجم على القسم السابع عشر من قانون سنة ١٨٦٠ قائلاً : « إذا وجد المفتش الآن جانباً من المنجم غير صالح كتب بذلك إلى صاحب المنجم وإلى وزير الداخلية . بعد ذلك تساح للأول فرصة ٢٠ يوماً ليتدبر الأمر وفى نهايتها له أن يرفض إجراء أى تغيير فى المنجم ولكنه

يكتب بذلك إلى وزير الداخلية ويعين في الوقت نفسه خمسة مهندسين يختار الوزير أحدهم ليكون حكماً ، وأرى في هذه الحالة أن صاحب المنجم نفسه هو الذي يعين الحكم ، (٥٨١) .
وهنا تتوالى الأسئلة من المحقق البورجوازي ، إذن رأيك ضعيف في نزاهة المهندسين ؟ —
هذا بكل تأكيد بعيد عن الحق (٥٨٨) ، وألا ترى أن المهندسين من ذوى الصبغة العامة
بما يجعلهم فوق مستوى شبهة التحيز ؟ لا أريد الإجابة عن هذا السؤال فيما يختص بصفاتهم
الشخصية . إنى أعتقد أنهم يتحيزون في حالات كثيرة ويجب ألا يترك الأمر في أيديهم إذا
ما تعلق بحياة الناس ، (٥٨٩) . ونفس هذا البورجوازي لا ينجعل من توجيه السؤال التالى
« ألا ترى أن صاحب المصنع يخسر بسبب الانفجار ؟ » وأخيراً « ألا تستطيعون يا عمال
لأنكثير أن ترعوا مصالحكم دون طلب مساعدة الحكومة لكم ؟ » لا ، (١٠٤٢) .

في سنة ١٨٦٥ كان ببريطانيا العظمى ٣٢١٧ من المناجم الفحم ١٢ مفتشاً وفي خطاب
بعث به أحد أصحاب المناجم في يوركشير إلى صحيفة التيمس ذكر أنه بغض النظر عن كون
العمل الكتابي يستوعب جانباً كبيراً من وقت المفتشين فإن من غير الممكن أن يتوجه المفتشون
لزيرة كل منجم إلا مرة كل عشر سنوات ، ونسكاد لا ندهش إذن أننا نجد في السنوات
الحديثة وبخاصة في عامى ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ زيادة مطردة في عدد وقوة كوارث المناجم مما
يؤدى أحياناً إلى التضحية بعدد يتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ من المعدنين دفعة واحدة . هذه
هى ، مظاهر الجمال ، التى يتصف بها الإنتاج الرأسمالى ، الحر ، !

وبرغم هذا فقانون سنة ١٨٧٢ ، برغم ما به نقص ، أول قانون لتنظيم ساعات العمل
للأطفال فى المناجم ، وأول قانون يجعل المستغلين وأصحاب المناجم مسئولين بدرجات
متفاوتة عن الحوادث .

وقد ظهرت تقارير هامة جداً وضعتها اللجنة الملكية التى تألفت سنة ١٨٦٧ للتحقيق فى
مسائل استخدام الأطفال والأحداث والنساء فى العمل الزراعى . وقد حدثت محاولات عدة
لتطبيق مبادئ تشريع المصانع فى صورة معدلة على الزراعة ولكن أخفقت هذه المحاولات
تماماً . ومع ذلك فالذى أود أن ألفت النظر إليه هنا هو وجود ميل لا يمكن مقاومته نحو
التطبيق العام لهذه المبادئ .

لقد صار من المحتوم تعميم تشريع المصانع بقصد كفالة الحماية الجثمانية والعقلية للطبقة
العاملة . وإلى جانب هذا عمّ تحويل عمليات العمل المتناثرة الصغيرة المدى إلى عمليات عمل

متحدة تجرى على نطاق واسع (أى على نطاق اجتماعى) ينطوى على تركيز رأس المال وأوتوقراطية نظام المصنع . هذه التغيرات ينجم عنها دمار كافة الأشكال العتيقة والاتقالية التى يحتقن فيها سلطان رأس المال إلى حد ما بحيث تصبح سيطرة رأس المال الآن مباشرة وظاهرة . ولكن فى الوقت نفسه نجد أن تعميم تشريع المصانع يعمم النضال المباشر ضد السيطرة الرأسمالية ذلك أنه إلى جانب فرض الانسجام والانتظام والنظام والاقتصاد فى الورشة الفردية عن طريق تحديد وتنظيم ساعات العمل وتنمية التقدم الفنى ، فإنه يزيد فى الوقت ذاته من فوضى الإنتاج الرأسمالى ويضعف من نكباته ، ويزيد من حدة العمل ومن المنافسة بين الآلات والعمال . وفى مجال الصناعة الصغيرة والصناعة المنزلية يعمل تعميم تشريع المصانع على تحطيم آخر ملاجئ ، السكان الفاضين عن الحاجة ، وبذا يقضى على صمام الأمان الوحيد الباقي فى الجهاز الاجتماعى كله . وإذ يعل على نضوج أحوال الإنتاج المادية والارباطات الاجتماعية لعملية العمل ، فإنه ينمى المتناقضات ونواحي التمازج التى يتميز بها الشكل الرأسمالى فى الإنتاج؛ وبذا يهيئ فى الوقت نفسه العوامل التى تميل إلى إحداث انقلاب فى المجتمع القديم والعوامل التى تميل إلى بناء مجتمع جديد^(١) .

١٠ — الصناعة الكبيرة والزراعة

ندع وصف الانقلاب الذى أحدثته الصناعة الكبيرة فى الزراعة وفى العلاقات الاجتماعية للبشتغلين بالإنتاج الزراعى إلى مرحلة متأخرة من هذا البحث ، ولكننا نكتفى الآن بالإشارة إلى بضع من نتائج ذلك الانقلاب . إذا كان استخدام الآلات فى الزراعة لا يخلو من المساوئ الاجتماعية بالنسبة للعامل والتى يتميز بها استخدامهما فى المصانع^(٢) إلا أن الأثر المترتب على

(١) كان روبرت أون - مؤسس المصانع والمخازن التعاونية - أبعد عن أن يشارك أتباعه فى أوهامهم بصدد مغزى عوامل التحويل هذه ، ولهذا لم يقتصر أمره على أن يبدأ فى تجاربه من نظام المصانع بل إنه أعلن أن هذا النظام نقضة ابتداء الانقلاب الاجتماعى وذلك من الناحية النظرية . ويبدو أن الهر Vissering أستاذ الاقتصاد السياسى فى جامعة لندن قد ساورته الشكوك من ناحية هذا الأمر حيث نجد أنه يجد بشدة الحرف اليدوية إزاء نظام المصانع ، وذلك فى كتابه Handbok van praktische Staat huishau dkunde الذى كرر فيه إيراد سخافات وبسائط الاقتصاد العالى انداوج .

(٢) تجد وصفاً دقيقاً للآلات المستعملة فى الزراعة البريطانية فى كتاب Die landwirthschaftlichen Gerathe und Maschinen Englands تأليف الهر هام (Hamm) ، الطبعة الثانية ، ١٨٥٦ . ولكن المرض الذى يقدمه لنا الهر هام عن تطور الزراعة البريطانية بعيد عن روح النقد وذلك من حيث أنه يتعمق—

الآلات من حيث حاولها محل العمال يكون أعظم وضوحاً ويلقى مقاومة أقل درجة كما سنرى تفصيل ذلك فيما بعد . مثال ذلك أنه بينما زادت مساحة الأرض المزروعة إلى حد كبير في مقاطعتي كمبرج وسفوك خلال العقدين الأخيرين فقد افترنت هذه الزيادة بنقص في عدد السكان من الوجهتين النسبية والمطلقة . ويحدث أحياناً بالولايات المتحدة الأمريكية أن تحل الآلات الزراعية محل العمال من الناحية الفعلية وليس بصفة مطلقة ، ومعنى هذا أنها تجعل في مكنته المنتج أن يزرع مساحة أكبر عن ذى قبل مع بقاء استخدام نفس العدد من العمال . وفي إنجلترا وويلز كان عدد الأشخاص المشتغلين بعمل الآلات الزراعية ١٠٣٤ في سنة ١٨٦١ وذلك في الوقت الذى بلغ فيه عدد العمال الزراعيين الذين يستخدمون فعلاً الآلات البخارية وآلات التشغيل ١٢٠٥ فقط .

وأعظم أثر انقلابي تحدثه الصناعة الكبيرة في ميدان الزراعة أنها تحطم الحاجز الذى يحمى المجتمع القديم ويراد بذلك الفلاح Peasant إذ يحل محله عامل أجير ، وبهذه الطريقة ينشأ التعادل بين التحولات الاجتماعية ونواحي التعارض بكل من الريف والمدينة . فتحل الأساليب العلمية القائمة على أساس التقدم الفنى محل الأساليب العتيقة غير الرشيدة في الزراعة . كما أن الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج يفصل تماماً صلة الاتحاد التى كانت قائمة بين الزراعة والصناعة اليدوية وهما اللتان كانتا مرتبطتين إذ كانتا في عهد طفولتهما ، كما أن هذا الأسلوب الرأسمالى يعمل فى الوقت نفسه على خلق الشروط والأحوال المادية اللازمة لقيام التآلف والتوافق بين الزراعة والصناعة (الآلية) . فمع اطراد غلبة الفريق من السكان المتجمع فى المراكز العظمى يعمل الإنتاج الرأسمالى من جهة على زيادة حركة (مرونة) المجتمع ، بينما يحطم من جهة أخرى تبادل المادة بين الانسان والتربة ، ومعنى هذا أن تعود الى التربة عناصرها المكونة لها والتي تستخدمها المخلوقات الآدمية على هيئة غذاء وكساء . وهذه العودة الشرط الطبيعى الذى لا بد منه للبقاء على خصوبة التربة . وهكذا تراه فى نفس الوقت عاملاً على تحطيم صحة عامل المدينة من الوجهة الجثمانية ، والرخاء العقلى للعامل الزراعى^(١) . ولكن بينما يحطم هذا النظام الطبيعى

== خطرات السنو Léonce de Lavergne ==

(١) « إنك تقسم الناس إلى معسكرين متعادين من مرده فظة وأقزام سلبية الرجولة يا للسماء ! شعب مقعّم إلى مصالح زراعية وتجارية يدعو نفسه شعباً عاقلاً ، لا بل يترامى له أنه مستنير ومتحضر ، لا رغم هذا الانقسام القطيع وغير الطبيعى غصب بل ونتيجة له ، دافيد اركهارت ، مصدر سابق ص ١١٩ — ترىنا هذه الفقرة مدى القوة والضعف فى مثل هذا الأسلوب التقدى الذى يستطیع أن يحكم على الحاضر ويستذكره بينما يعجز فى الوقت ذاته عن إدراك معناه وفهمه .

والمتطور بصفة تلقائية لتداول المادة من التربة إلى الآدميين ومن الآخرين إلى التربة . فانه يتطلب عودة مثل هذا التداول بصفته قانوناً ينظم الإنتاج الاجتماعى ، وتكون العودة على شكل ملائمة للتقدم الكامل للجنس البشرى . ففي الزراعة كما فى الصناعة اليدوية تجد أن تحول عملية الإنتاج إلى الطابع الرأسمالى يتضمن فى الوقت ذاته معنى استشهاد المنتج ، وتصبح أداة العمل الوسيلة لإخضاع العامل واستغلاله وإفقاره ، ويؤدى انتظيم الاجتماعى لعملية العمل وظيفة كونها وسيلة جيدة لسحق حيوية العامل وحرية واستقلاله الفردية . فتفرق العمال الزراعيين فى مساحات واسعة يحطم فراهم على المقاومة فى الوقت الذى يعمل فيه التركز على زيادة قوى عمال المدن فى هذه الناحية . فى الزراعة الحديثة وفى صناعة المدن يتم شراء زيادة إنتاجية العمل ومرونته على حساب تدمير قوة العمل وجعلها فريسة للبرص . وفضلاً عن هذا فكل تقدم فى الزراعة الرأسمالية تقدم فى فن سلب العامل والتربة على حد سواء ، وكل تقدم فى خصوبة التربة خلال فترة معلومة من الوقت معناها فى الوقت نفسه تقدم نحو دمار المصادر الدائمة لهذه الخصوبة . وكلما عظم مدى ميل البلد نحو بدأ تطوره على أساس الصناعة الكبيرة (كما تفعل الولايات المتحدة مثلاً) زادت سرعة عملية التدمير هذه^(١) . وعلى ذلك فالإنتاج

(١) Liebig : Die Chemie in ihrer Anwendung auf-Agricultur und

Physiologie الطبعة السابعة ، ١٨٦٢ ، وبخاصة فى المجلد الأول Introduction to the Natural Laws of Agriculture ومن أجل الخدمات الخالدة التى أسداها ليبيج أنه أوضح المظاهر السلبية أو المدمرة للزراعة الحديثة ، وأنه فعل ذلك من وجهة نظر العلوم الطبيعية . والوصف التاريخى الذى قدمه لنا عن تقدم الزراعة يلقى ضوءاً كبيراً على الموضوع وإن لم يحل هذا العرض من أخطاء خطيرة . وما يدعو للأسف أن نجد لديه أخطاء كالاتية : ، وتخطيم التربة بطريقة أفعال وبالأكثار من الحرق بسبل تعرب الهواء فى داخل التربة المسامية ويزداد تعرض السطح لفعل الجو ، إلا أنه من السهل أن نرى أن الزيادة فى غلة الأرض لا يمكن أن تتناسب مع العمل المبذول فى تلك الأرض إذ الأولى أقل بكثير من الثانى ، ثم يضيف ليبيج إلى ما تقدم قوله « كان جون ستيرارت مل أول من صاغ هذا القانون والمباراة الآتية فى كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسى - ص ١٧) : والقانون العام لحرفة الزراعة ينحصر فى أن نائج الأرض يزداد بنفسه متناقصة وذلك بالقياس إلى زيادة العمال المستخدمين وهذا إذا تساوت الأشياء الأخرى . - هذه المباراة ذات أهمية نظراً لأن مل كان يجهل السبب فى هذا القانون ، (ليبيج المصدر السابق - ص ١٤٣ والهامشية) . ويدير بنا أن نذكر أن مل فى الفقرة التى اقتبسها ليبيج قد أخطأ فى صياغة القانون الذى أبدعته مدرسة ريكاردو ذلك أنه لما كان ، ، النقص فى العمال المستخدمين ، ، يمتشى فى إنجلترا مع تقدم الزراعة فإن هذا القانون الذى تم كشفه فى إنجلترا وقيل إنه صالح فى حالتها لا يمكن أن ينطبق على ذلك البلد فى كافة الأحوال والظروف — ولكن بصرف النظر عن تفسير ليبيج الخاطئ لكلمة « عامل ، labourer وهى الكلمة التى تدل فى نظره على معنى يخالف ما يراه الاقتصاد السياسى ، فن المؤكد أنه ، الأمر بارز جداً ، أن نراه يعزو إلى المستر جون ستيرارت —

الرأسمالى لا يستطيع تنمية فن واتحاد عملية الإنتاج الاجتماعية إلا اذا قوض فى الوقت نفسه أسس جميع الثروة — أى الأرض والعمال .

== مل نظرية أعلنها جيمس أندرسون لأول مرة فى أيام آدم سميث وترددت فى مؤلفات مختلفة حتى بداية القرن التاسع عشر ، وهى نظرية نحمد أن مالئس الأستاذ فى فن السرقة الأدبية (ونظريته عن السكان سرقة أدبية لآحياء نها) قد أضافها إلى نفعه سنة ١٨١٥ ، وهى نظرية وصل إليها وست فى نفس الوقت الذى نشرها فيه اندرسن ومستقلا عنه ، ونظرية ربطها ريكاردو سنة ١٨١٧ بنظريته العامة عن القيمة ثم دارت فى العالم على أنها « نظرية ريكاردو » ، ثم عمما فى سنة ١٨٢٠ جيمس مل والد جون ستيوارت مل ، وأخيرا كررها جون ستيوارت مل . ونسواء على أنها نظرية مألوفة لطلاب المدارس . وإلى مثل هذه الأمور ترجع شهرة جون ستيوارت مل « البارزة » ، ومركزه وسمعته

بعض أخطاء الطباعة

نورد هنا بعض أخطاء الطباعة معتذرين عن غيرها لما لا يخفى أمره على فطنة القارئ

| صفحة | السطر | إقرأ | صفحة | السطر | إقرأ |
|------|-------|------------------------|------|-------|-----------------------------|
| ١٢ | ٢ | المتزايدة | ١٩٥ | ٢١ | أن يتعرض |
| ١٨ | ١٣ | أورداء واحد = ٢٠ ياردة | ٢٠٢ | ١٦ | أمر غير |
| ٣٠ | ٥ | لا تجدد | ٢٦٧ | ٢٠ | تُمن سلعه |
| ٣١ | ٢٣ | وهى التيل | ٢٨١ | ٢٠ | لا يبدوان |
| ٣٥ | ٢٢ | وهذه الصفة لا انفصال | ٢٨٢ | ٢١ | لعملية العمل |
| ٣٩ | ١٩ | من صلاة | ٢٩٢ | ٥ | من أجزاء |
| ٤١ | ١٢ | على سبيل انتنوع | ٢٩٢ | ١١ | وفيها يتعاون |
| ٤٣ | ٦ | كما يقاس | ٣٠٣ | ٥ | الى القول |
| ٨١ | ٢٣ | يقبل حدوث | ٣٣٥ | ٢٣ | فانها أقل |
| ٨٨ | ٧ | دون حد أدنى | ٣٤٢ | ١٤ | على أن يصّر |
| ٨٨ | ١٣ | مجارى العملة | ٣٤٢ | ١٨ | من القانون |
| ٨٧ | ٨ | غير القابل للتحويل | ٣٤٥ | ٥ | استبداد |
| ٩٦ | ٢٧ | ففى العملية | ٣٤٧ | ٩ | تتحدد |
| ١١٦ | ١١ | إذا استثنينا | ٣٤٨ | ١٥ | النفع إذ يغادر أى من رجالنا |
| ١٤١ | ٢٢ | ومنذ اللحظة | | | المصنع لحظة واحدة ؟ |
| ١٥٤ | ٢ | من متوسط | ٣٥٤ | ٩ | بتشهيل |
| ١٥٨ | ١٤ | مجرد الصورة | ٣٧٩ | ٢٣ | فى أول الأمر |
| ١٦٠ | ٦ | تحسب بكميتها | ٤٣٧ | ١٠ | واذ يعمل |
| ١٧٣ | ١٥ | ورأس المال | | | |

رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

ترجمة

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الجزء الثاني

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

مطبعة الاعتماد بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

نصير

هذا هو الجزء الثانى من «رأسى المال» آثرنا إصداره مع الجزء الأول حتى يكون البحث بأكمله أمام القارئ الذى يتسنى له إذ ذاك الإلمام بأطراف الموضوع . ونرى لزوماً علينا أن نتقدم بالشكر إلى المعاونة القيمة التى أسدتها إلينا ، مطبعة الاعتماد ، وما بذله حضرات صاحبها وموظفيها وعمالها من جهد حتى تم إخراج الجزء الثانى فى هذا الثوب القشيب .

القاهرة فى يناير سنة ١٩٤٧

رأسد البراوى

محتويات الجزء الثانى

الباب الخامس

إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبى

| صفحة | |
|---------|--|
| ١١ — ١ | الفصل الرابع عشر — فائض القيمة المطلق والنسبى |
| | الفصل الخامس عشر — تغيرات الحجم فى ثمن قوة العمل وفى فائض القيمة |
| ٢٢ — ١٢ | الفصل السادس عشر — فائض القيمة |
| ١٣ — | (١) ثبات طول يوم العمل وحدة العمل وتغير إنتاجية العمل |
| ١٧ | (٢) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثابتان ، وحدة العمل متغيرة |
| ١٨ | (٣) ثبات إنتاجية وحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل |
| ٢٠ | (٤) تغيرات حادثة فى نفس الوقت فى وقت العمل وإنتاجيته وحده |

| | |
|---------|---|
| ٢٦ — ٢٣ | الفصل السادس عشر — المصنع المختلفة لعمل فائض القيمة |
|---------|---|

الباب السادس

الأجور

| | |
|---------|---|
| ٣٤ — ٢٧ | الفصل السابع عشر — تحويل قيمة أو ثمنهم قوة العمل الى أجور |
| ٤١ — ٣٥ | الفصل الثامن عشر — دفع الأجور حسب نظام الوقت |
| ٤٩ — ٤٢ | الفصل التاسع عشر — دفع الأجور حسب نظام النقطة (الزمن) |
| ٥٤ — ٥٠ | الفصل العشرون — الفوارق القومية فى الأجور |

الباب السابع

تجميع رأس المال

| | |
|---------|---------------|
| ٥٦ — ٥٥ | اعتبارات عامة |
|---------|---------------|

| | |
|---------|--|
| ٦٩-٥٧ | الفصل الحادى والعشرون — الإنتاج البسيط والتجديد |
| ٩٩-٧٩ | الفصل الثانى والعشرون — تحويل فائض القيمة إلى رأس مال |
| | (١) الإنتاج الرأسمالى على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً — تحول |
| | قوانين الملكية التى تميز إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك |
| ٧٠ | الرأسمالى |
| | (٢) فكرة رجال الاقتصاد السياسى الخاطئة عن الإنتاج المتجدد |
| ٧٨ | على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً |
| ٨١ | (٣) تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد — نظرية الامتناع |
| | (٤) الظروف التى تعين مدى التجميع بغض النظر عن النسب التى بها |
| | تنقسم القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد : درجة استغلال |
| | قوة العمل — إنتاجية العمل — ازدياد الفارق فى المقدار بين |
| | رأس المال المستثمر ورأس المال المستهلك — مقدار رأس |
| ٨٧ | المال الذى يقدم |
| ٩٦ | (٥) ما يقال له رصيد الأجور |
| ١٨٠-١٠٠ | الفصل الثالث والعشرون — القانون العام للتجميع الرأسمالى |
| | (١) ما يصحب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل مع بقاء |
| ١٠٠ | تركيب رأس المال كما هو |
| | (٢) التناقض النسبى فى الجزء المتغير من رأس المال كلما زاد تقدم |
| ١٠٧ | التجميع وما يصحبه من تركيز |
| ١١٤ | (٣) الإنتاج المتزايد (التصاعدى) لجيش العمل الإحتياطى |
| | (٤) الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبى — القانون العام |
| ١٢٤ | للتجميع الرأسمالى |
| ١٣٠ | (٥) أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمالى |
| ١٣٠ | ١ — انجلترا من ١٨٤٦ إلى ١٨٦٦ |

| صفحة | |
|-----------|--|
| | ب — الطوائف التي تتناول أحط الأجور بين صفوف العمال |
| ١٣٦ | الصناعيين في بريطانيا |
| ١٤٢ | ح — الفريق الرحّل (المتنقل) من السكان |
| | و — تأثير الازمات على الفريق الأحسن أجراً من الطبقة |
| ١٤٦ | العاملة |
| ١٥٠ | هـ — البروليتاريا الزراعية البريطانية |
| ١٦٨ | و — إيرلنده |
| ٢٢٥ — ١٨١ | الفصل الرابع والعشرون — التجميع الأولى |
| ١٨١ | (١) سر التجميع الأولى |
| ١٨٣ | (٢) سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة |
| | (٣) انتشريع الوحشى ضد الذين نزعت أملاكهم منذ ختام القرن |
| | الخامس عشر — القوانين البريطانية الصادرة بقصد خفض |
| ١٩٩ | الأجور |
| ٢٠٦ | (٤) نشأة المزارع الرأسمالى |
| | (٥) رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعى على الصناعة . قيام |
| ٢٠٩ | السوق المحلية لرأس المال الصناعى |
| ٢١٣ | (٦) أصل الرأسمالى الصناعى |
| ٢٢٤ | (٧) الاتجاه التاريخى للتجميع الرأسمالى |
| ٢٣٤ — ٢٢٦ | الفصل الخامس والعشرون — النظرية الحديثة فى الاستثمار |

الباب الأول

انتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

الفصل الرابع عشر

فائض القيمة المطلق والنسبي

بدأنا في (الفصل الخامس) يبحث عملية العمل من وجهتها المجردة مستقلة عن أشكالها التاريخية ، على أنها عملية مستمرة جارية بين الإنسان والطبيعة . وقلنا إذ ذاك : لو نظرنا إلى عملية العمل كلها من وجهة نظر نتيجتها أى المنتج فإن كلا وسائل العمل والشيء الذى يقع عليه العمل تتخذ مظهر وسائل إنتاج ، كما يتخذ العمل ذاته مظهر عمل منتج ، وفى حاشية لذلك توسعنا بقولنا : إن هذه الطريقة فى تعريف العمل المنتج ، أى تعريفه من وجهة نظر عملية العمل وحدها ، لاتلائم مطلقا الشكل الر . الإنتاج . ويتعين أن نزيد الأمر بحثاً الآن .

بقدر ماتكون عملية العمل عملية فردية صرفة فإن العامل يجمع فى شخصه كافة الوظائف التى تصبح فيما بعد منفصلة . فى حالة ما يخصص لنفسه الأشياء الطبيعية اللازمة لشؤون حياته ومعيشته فإنه يتولى إدارة أموره بنفسه . ولكنه بعد ذلك يقع تحت إشراف الآخرين . إن الإنسان بمفرده لا يستطيع أن يشتغل فيما تهيئه له الطبيعة إلا بعضلاته وبجهوده تحت إشراف عقله . وكما أنه فى نظام الطبيعة ينتمى كل من الرأس واليد إلى الآخر فلذلك يتحد العمل العقلى والعمل اليدوى فى عملية العمل . ثم يحدث بعد ذلك أن يصيرا منفصلين بل ويصل الأمر بهما إلى أن يكونا عدوين لدودين . ويمكن القول إجمالاً بأن المنتج يتحول من حالة كونه ثمرة مباشرة لعمل المنتج الفردى ويصير منتجاً اجتماعياً أى المنتج المشترك لعامل جماعى ويراد بهذا الأخير هيئة العمال المتحدة التى تقوم عناصرها المفردة بإعداد الشيء الواقع عليه العمل وذلك بدرجات متفاوتة . وإذ تتسع الصبغة التعاونية لعملية العمل يحدث بالضرورة توسع

مماثل في النظرة إلى العمل المنتج والنظرة إلى الشخص الذي يؤديه أى العامل المنتج . ولكنى يؤدي العامل العمل بطريقة منتجة ليس من الضروري أن يكون هو الذى يقوم بالعمل ، بل يكفي أن يكون عضواً من أعضاء العامل الجماعى يقوم بإدائه إحدى وظائف العامل الجماعى الثانوية . والتعريف الأولى السابق للعمل المنتج كما استخلصناه من نفس طبيعة الإنتاج المادى ، يصدق دائماً بالنسبة للعامل الجماعى إذا نظرنا إليه ككل . ولكنه لا يصدق بالنسبة إلى عناصر ذلك العامل إذا أخذناها من الناحية الجمعية .

ومن جهة أخرى تضيق النظرة إلى العمل المنتج ، فالإنتاج الرأسمالى ليس مجرد إنتاج للسلع ، ولكنه إنتاج لشيء أكثر من هذا . فهو فى أساسه إنتاج لفائض القيمة . والعامل لا ينتج لنفسه ، وإنما ينتج لرأس المال . وعلى ذلك لا يكفي اقتصاره على الإنتاج ، بل لابد له من إنتاج فائض القيمة . فالعامل الآن لا يعد منتجاً ، إلا إذا أنتاج فائض قيمة للرأسمالى وبذا ساعد على التوسع الذاتى لرأس المال . وإذا سمح لى أن أضرب مثلاً خارج مجال الإنتاج المادى لقلت إن المعلم يعتبر عاملاً منتجاً إذا كان يكسب لإثراء صاحب المدرسة ، إلى جانب ما يقوم به من عمل لتحسين مستوى ذكاء طلابه . وسواء استثمر صاحب رأس المال ماله فيه فى مدرسته أو فى مصنع صاصة فإن هذا لا يغير شيئاً من الموضوع الأساسى . وعلى ذلك فنظرية العامل المنتج لا تنطوى فقط على علاقة بين العمل والمنتج النافع ، أى بين العامل وثمره عمله ، وإنما تتضمن علاقة إنتاج اجتماعية خاصة وهى العلاقة التى ظهرت إلى عالم الوجود خلال عملية تاريخية والتى بفضلها يوصف العامل بأنه وسيلة مباشرة تعمل على ازدياد التوسع الذاتى لرأس المال ، وعلى ذلك ليس من حسن الحظ أن يكون المرء عاملاً منتجاً بل قد يكون هذا الأمر نكبة . وحين تناقش تاريخ نظرية فائض القيمة فى الكتاب الرابع من هذا المؤلف سنرى بقدر أكبر من الوضوح والجلال أن الاقتصاد السياسى الكلاسيكى ظل ينظر إلى إنتاج فائض القيمة على أنه الصفة التى تميز العامل المنتج ، ولهذا يختلف تعريفه للعامل المنتج تبعاً لنظريته عن طبيعة فائض القيمة . وهكذا نرى الطبيعيين يصرحون بأن العمل الزراعى هو النوع الوحيد من العمل المنتج وإذا يعدونه النوع الوحيد من العمل الذى ينتج فائض القيمة . وحسب رأيهم لا يوجد فائض القيمة إلا على هيئة ريع الأرض . وإنتاج فائض القيمة معناه أن تطيل يوم العمل إلى ما بعد الجد اللازم للعامل كي ينتج خلاله مقداراً معادلاً لما يملك من قوة العمل ، وبعد ذلك يستولى صاحب رأس المال على فائض القيمة هذا . فهو الأساس العام الذى يقوم عليه النظام الرأسمالى ، ونقطة الابتداء فى

إنتاج فائض القيمة النسبي . والأخير يفترض مقدما انقسام يوم العمل إلى قسمين : العمل الضروري والعمل الفائض . وكى يمكن زيادة فترة العمل الفائض لا بد من تقصير فترة العمل الضروري بوسائل تجعل فى الامكان إنتاج المعادل لأجر العمل فى وقت أقصر . ان إنتاج فائض القيمة المطلق يتوقف فقط على طول يوم العمل ، أما إنتاج فائض القيمة النسبي فإنه يحدث انقلاباً فى عملية العمل الفنية وفى الطريقة التى ينقسم بها المجتمع إلى مجموعات فرعية . وعلى ذلك فهو يفترض طريقة رأسمالية خاصة فى الإنتاج ، وهى طريقة تعمل بالإضافة إلى وسائلها وأدواتها وأحوالها ، على أن تنمو نمواً تلقائياً على ذلك الأساس الذى يكونه خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال . وفى خلال هذا النمو يصبح ما كان خضوعاً شكلياً لرأس المال خضوعاً فعلياً .

ويكفى أن نشير إشارة عابرة إلى أشكال متوسطة معينة ، وهى أشكال لا يستخلص فيها فائض العمل من المنتج بالقهر المباشر ، وفيها لم يتم خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال . وفى هذه الحالات لم يحز رأس المال بعد سيطرة مباشرة على عملية العمل . فإلى جانب المنتجين المستقلين الذين يمارسون الحرف اليدوية أو يفلحون الأرض وفق الوسائل التقليدية ، يقف المزارى برأس ماله الربوى والتاجر برأس ماله التجارى يعيشان كالمخلوق الطفيل على المنتجين . وغلبة هذا الشكل من الاستغلال فى أى مجتمع يستبعد وجود الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج ، وإن كان مرحلة انتقال إلى هذا الأسلوب كما حدث فى العهد الأخير من العصور الوسطى ، وأخيراً ، وكما يتمثل فى الصناعة المنزلية الحديثة ، قد تتولد أشكال انتقالية معينة هنا وهناك على أساس من الصناعة الكبيرة وإن كان ذلك فى صورة معدلة تعديلاً كبيراً . وخضوع العمل لرأس المال خضوعاً شكلياً مجتاً يكفى لإنتاج فائض القيمة المطلق ومثال ذلك أنه يكفى فى حالة أهل الحرف اليدوية الذين اعتادوا العمل لحسابهم أو كصيان لمعلمين ، أن يصبحوا عمالاً أجراً تحت الإشراف المباشر للرأسمالى . ولكننا نرى من جهة أخرى أن وسائل إنتاج فائض القيمة النسبي هى فى الوقت ذاته وسائل لإنتاج فائض القيمة المطلق . وفى الواقع قد يبدو أن إطالة يوم العمل إلى حد فائق الثمرة الكبرى المميزة للصناعة الكبيرة . ويمكن القول بوجه عام إن هذه الطريقة الرأسمالية نوع خاص من الإنتاج لا تعود مجرد وسيلة لإنتاج فائض القيمة النسبي حالما تسيطر تلك الطريقة على فرع بأكمله من الإنتاج ، وأكثر من هذا حالما تغزو كافة فروع الإنتاج المهمة . وحينئذ تصبح النشكلى أنعم والمسيطر من الوجهة الاجتماعية على العملية الإنتاجية . وكوسيلة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي فإنها

تظل ذات أثر فعال أولاً بقدر مدى سيطرتها على الصناعات التي كانت من قبل خاضعة لرأس المال بالمعنى الشكلي وعلى ذلك بقدر ما تمد نطاقها ، وثانياً بقدر ما تصبح الصناعات التي دخلت في نطاقها عرضة للانقلابات المستمرة نتيجة للتطورات في وسائل الإنتاج .

وقد يبدو من إحدى وجهات النظر أن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي إن هو إلا تمييز خيالي ، فقائض القيمة النسبي مطلق لأنه يشترط إطالة مطلقة ليوم العمل بعد ذلك القدر من وقت العمل اللازم للعامل كي يمدد بعيشه ، وفائض القيمة المطلق نسبي لأنه يشترط زيادة الإنتاجية مما يسمح بقصر وقت العمل الضروري على جزء واحد من يوم العمل . ولكن إذا وضعنا أمام أعيننا حركة فائض القيمة لاختفى مظهر التماثل هذا . لما تثبت قواعد الطريقة الرأسمالية في الإنتاج تماماً وتصبح طريقة الإنتاج العامة فإن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي يبدى أثره حينما تكون المسألة عبارة عن زيادة معدل فائض القيمة . بفرض أن قوة العمل يدفع لها أجرها حسب قيمتها فنحن تواجهنا الأمور التالية . فأما في حالة بقاء إنتاجية العمل وحدته العادية بلا تغيير فإن معدل فائض القيمة لا يمكن زيادته إلا بالإطالة المطلقة ليوم العمل ، وأما في حالة ثبات طول يوم العمل لا يمكن زيادة معدل فائض القيمة إلا بتغيير في الأحجام النسبية للأجزاء التي تكونه — أي العمل الضروري والعمل الفائض ، وهذا يتضمن تغييراً في إنتاجية أوحدة العمل إلا إذا هبطت الأجور دون قيمة قوة العمل . إذا كان العامل في حاجة إلى جميع وقت العمل لديه كي ينتج وسائل العيش لنفسه ولأسرته ، فلن يتبقى له وقت عمل يعمل فيه بدون مقابل من أجل الغير . فإلى أن يبلغ العمل مستوى معيناً من الإنتاجية فلن يكن لدى العامل وقت علاوة على الوقت اللازم لإنتاج وسائل عيشه ، وبغير هذا الوقت الفائض لا يكون ثمت وجود للعمل الفائض وبالتالي للرأسماليين . وصحيح بالمثل أنه في مثل هذه الظروف ينعدم وجود ملاك العبيد والبارونات الاقطاعيين . وبكلمة واحدة لا يمكن قيام طبقة من الملاك (١) .

وعلى ذلك نستطيع القول بوجود أساس طبيعي لفائض القيمة ولكن بالمعنى العام فقط أي عدم وجود عقبة طبيعية في سبيل أي امرئ يشاء أن يزيح على عاتق غيره عبء العمل الضروري لإنتاج أسباب عيشه ، كما لا يكون هناك ثمت عائق طبيعي في سبيل أي امرئ

(١) إن نفس وجود المادة الرأسمالية كصفة متميزة يتوقف على إنتاجية الصناعة — رمزي (المصدر المشار إليه قبلاً) ص ٢٠٦ «لو أن عمل كل انسان كان كافياً لإنتاج غذائه لما كان ثمت وجود للملكية» رافنستون (مصدر سابق) ص ١٤ — ١٥ .

يرى أن يتغذى على لحم مخلوق آخر (١) . إن إنتاجية العمل تطور طبيعى وليس فى الأمر خفاء وغموض وإن كان هناك بعض من يميل أن يجعل من ذلك سراً غامضاً . ولا تنشأ الأحوال التى يصبح فيها فائض عمل امرئ وسيلة عيش لآخر إلا إذا ارتقى الآدميون فوق مستوى الحيوانات التى تسلسلوا منها ، وإلا إذا أصبح عملهم إلى حد ما ذا صبغة اجتماعية . إن إنتاجية العمل ضئيلة فى بداية الحضارة ، ولكن نجد فى الوقت ذاته أن مطالب الإنسان قليلة لأن هذه المطالب إنما تنمو بدرجة تتناسب مع النمو فى وسائل إشباعها . وأكثر من هذا ففى تلك الأيام الأولى تكون نسبة أعضاء المجتمع الذين يعيشون على عمل الغير ضئيلة جداً إذا قيس بمجموع المنتجين . ولكن إذ تزداد إنتاجية العمل الاجتماعية فإن هذه النسبة تعظم من الوجهتين المطلقة والنسبية (٢) وعلاوة على هذا تنشأ العلاقة التى تجعل رأس المال من الممكنات على أساس اقتصادى هو نفسه ثمرة عملية من التطور طويلة الأمد . إن إنتاجية العمل القائمة الآن والتى يفترض رأس المال وجودها ، ليست هبة من هبات الطبيعة . بل وليدة تاريخ دام ألوف القرون .

وبغض النظر عن درجة نمو الإنتاج الاجتماعى تتوقف إنتاجية العمل على أحوال طبيعية تترد جميعاً إلى « طبيعة » الآدميين (الجنس الخ) وإلى « الطبيعة » التى تشكل بيئة الإنسان . ويمكن تقسيم الأخيرة من وجهة النظر السياسية الاقتصادية إلى قسمين : الثروة الطبيعية فى وسائل العيش وهذه معناها تربة خصبة ومياه تعج بالأسماك .. والثروة الطبيعية فى أدوات العمل كالشلالات والأنهار الصالحة للبلاحة والحشب والمعادن الخام والفحم الخ .. وقد كانت الثروة الطبيعية من النوع الأول ذات أهمية حاسمة خلال أيام التمدن الأولى ، بينما تكون الأهمية الحاسمة للثروة الطبيعية من النوع الثانى فى المراحل العليا من التطور الاجتماعى . ويمكنك على سبيل المثال أن توازن بين إنجلترا والهند ، أو بين أثينا وكورنث من جهة والبلاد الواقعة على جوانب البحر الأسود من جهة أخرى فى الأيام القديمة . كلما قل عدد الحاجيات الطبيعية التى لابد من إشباعها ، وعظمت خصوبة التربة الطبيعية ،

(١) يعيش على الأقل ٤ ملايين من أكلة اللحوم البشرية فى أجزاء العالم التى كشفت حتى الآن ، وذلك طبقاً لتقدير حديث .

(٢) بين الهنود المتوحشين فى أمريكا يكاد يكون كل شيء ملكاً للعامل ، ٩٩ ٪ / يوضع لحساب العمل ، بينما لا يكون للعامل فى إنجلترا سوى الثلثين .

وزادت صلاحية المناخ ، قل مقدار العمل الضروري الذي لابد منه للبقاء على المنتج وتوالده ، وعظمت تبعاً لذلك النسبة بين عمل المنتج للغير وعمله من أجل ذاته . وقد كتب ديودور عن قدماء المصريين يقول : لا يمكن تصور ضالة ما يعانون من مشقة ونفقة في تربية أطفالهم . فيطبخون لهم أول وأبسط غذاء في متناول أيديهم ، ويعطونهم الجزع الأسفل من البردى ليأكلوه بقدر ما يمكن تسويته على النار ، وكذلك يعطونهم الجذور وسيقان نباتات المستنقعات بعضها فيء وبعضها مغلى مستو . ولا ينتحل معظم الأطفال شيئا ، ويسرون عراة لأن الهواء معتدل . وعلى ذلك لا يكلف الطفل والديه أكثر من عشرين دراهمة . وهذا هو السبب في وفرة سكان مصر وإمكان القيام بمنشآت كبيرة كثيرة (١) . وحقيقة الأمر أن القيام بأعمال البناء الضخمة في مصر القديمة لم يكن نتيجة الكثرة العددية في السكان ، أكثر مما كان نتيجة وجود نسبة كبيرة من السكان تحت تصرف العمل . فكما أن العامل الفردي يستطيع أن يسلم مقداراً أكبر من وقت العمل بنسبة صغر مقدار العمل الضروري فلذلك كلما صغر حجم ذلك الفريق من السكان العاملين اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية ، عظم ذلك الفريق من السكان العاملين الصالح للأعمال الأخرى .

وبفرض وجود الإنتاج الرأسمالي مع اقتراف ثبات الأحوال من نواح أخرى وكون يوم العمل ذا طول ثابت ، فإن مقدار العمل الفائض يختلف تبعاً للظروف الطبيعية التي يتم فيها أداء العمل ، وبخاصة خصوبة الأرض . ولكن هذا لا يستتبع حدوث العكس . فليس من الصحيح دائماً أن أخصب التربة هي أكثرها ملائمة لنمو الطريقة الرأسمالية في الإنتاج . إن نمو هذه الطريقة يفترض مقدماً سيطرة الإنسان على الطبيعة . بحيث تكون الطبيعة عظيمة السخاء فإنها تبقيه في يمينها كما يقبض الطفل على خيوط لعبه . وحين تكون الطبيعة كريمة لا يعد نمو الملكات الإنسانية إلى الحد الأكمل ضرورياً وأساسياً (٢) . ليس موطن رأس

Diodorus, op. cit., lib,1, cah. 80

(١)

(٢) والثروة الطبيعية « كما أنها أبلى الأشياء وأشدّها نفعا فإنها تحمل الناس على الاحمال والكبرياء ومختلف صنوف الانراط » أما الثروة الاسطناعية « فتخلق اليقظة والأدب والفنون والسياسة » England's Treasure by Foreign Trade, or the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure (كتبه توماس نين التاجر ونشره الآن لصالح العام ابنه جون نين ، لندن ١٦٦٩ ص ١٨١ — ١٨٢) — « ولا أستطيع أن انصور لعنة تحيق بشعب أعظم من أن يجد نفسه في أرض إنتاجها للعيش والغذاء يتم بصورة تلقائية ولا يسمح جوعها إلا بالقليل من أسباب الكساء أو المأوى . . . وقد يكون =

المال بالمناطق الحارة حيث النبات غزير ، بل إن موطنه المنطقة المعتدلة . إن تنوع المنتجات الطبيعية من الأرض ، وليس خصوصيتها المطلقة ، الأساس الطبيعي للتقسيم الاجتماعي للعمل ، وهذا التنوع يدفع الإنسان عن طريق تغيير الأحوال الطبيعية لبيئته ، إلى مضاعفة حاجياته وقواه ووسائل العمل وطرق العمل . إن الذي يلعب أعظم الأدوار الحاسمة في تاريخ الصناعة الحاجة إلى السيطرة الاجتماعية على الطبيعة ، والحاجة إلى الاقتصاد فيها بامتلاكها على نطاق واسع أو باستئناسها ، والحاجة إلى أداء هذه الأشياء بواسطة عمل الأيدي الإنسانية . خذ لك مثلاً من الأعمال المائتة في مصر ولبارديا وهولندة الخ (١) . . . والرى في الهند وبلاد فارس الخ مثال آخر . فهناك تجد الرى بالقنوات الصناعية لا يمد التربة بالماء اللازم لها فحسب وإنما يأتي لها بالمخصبات المعدنية من التلال على هيئة رواسب . إنا لنجد سر ازدهار حال الصناعة في أسبانيا وصقلية في ظل الحكم العربي في أعمال الرى (٢) .

تهيء الأحوال الطبيعية الملاءمة مجرد إمكانية وجود العمل الفائض وبمعنى آخر فائض القيمة أو فائض المنتج . ولكنها لا تكفي أن تجعل ذلك أمراً واقعياً . وكون العمل يتم أدائه في ظل أحوال طبيعية مختلفة في أماكن مختلفة ، يترتب عليه أن نفس السكينة من العمل في بلاد مختلفة تشبع مقادير مختلفة من الحاجات الإنسانية (٣) ، بحيث أنه إذا تساوت الأشياء

== هناك تطرف في الجانب الآخر . إن الأرض التي لا تنتج بواسطة العمل رديئة سيئة كالأرض التي
تنتج إنتاجاً وفيراً بدون استخدام العمل « An Inquiry into the Present High Price of
Provisions, London, 1767, p. 10.

(١) كانت الحاجة إلى التنبؤ بارتفاع مياه النيل وهبوطها داعية إلى دراسة الفلك في مصر القديمة وبذا قامت سلطان رجال الدين بصفتهم الموجهين لشؤون الزراعة . يبدأ ارتفاع النيل وقت انقلاب الشمس وهذه هي الفترة التي رأى المصريون ضرورة الالتفات إليها . . . لقد احتاجوا إلى تدوين السنة المدارية يسترشدون بها في عملياتهم الزراعية ، ولذلك تعين عليهم أن يكشفوا في السماء ما يدل على عودتها «
Cuvier : Discours sur les révolutions du globe, Hoefer, Paris, 1853, p. 141.

(٢) كان تنظيم موارد الماء في الهند أحد الأسس المادية التي قام عليها سلطان الدولة على الأجهزة الانتاجية الصغيرة المفككة بالبلاد ، وقد أدرك حكام الهند المسلمون هذه الحقيقة أكثر مما فعل الانجليز ، ويكفي أن نذكر مجاعة ١٨٦٦ التي هلك فيها ما يربو على مليون من الهنود جوعاً بمنطقة أوريسا في مقاطعة البنغال .

(٣) لا يوجد بلدان في العالم يتجانس نفس المقدار من ضروريات الحياة بنفس الوفرة وبنفس المقدار من العمل . إن حاجات الناس تزيد أو تنقص تبعاً لقسوة الجو الذي يعيشون فيه أو اعتداله ونتيجة لهذا تختلف نسبة التجارة التي يضطر الأهليون إلى ممارستها بحكم الضرورة ، كما أنه ليس من الأمور العملية أن نتأكد من درجة الاختلاف أبعد من أن يكون ذلك بتقدير درجات الحر والبرد ، ومن هنا ==

الأخرى اختلف مقدار وقت العمل الضروري من مكان إلى آخر . هذه الأحوال تؤثر في فائض العمل فقط كحدود طبيعية أى بتحديد النقطة التي يمكن أن يبدأ عندها العمل للغير . وبمنمو الصناعة تُدفع هذه النقطة إلى الوراء . ففي مجتمع أوروبا الغربية حيث لا يستطيع العامل أن يحصل على إذن بالعمل من أجل بقائه إلا بشرط أن يقدم عملاً فائضاً ، يسهل الوقوع في خطأ الاعتقاد أن تقديم العمل الفائض صفة كامنة في العمل البشري . ^(١) لننتقل إلى بحث حالة أحد سكان جزر الأرخيل الأسوي حيث ينمو نبات الساجو في الغابات . حين يقتنع الأهليون بعد ثقب الشجرة أن العصير ناضج يقطعون الجذع ويقسمونه قطعاً عدة ، ويستخلص العصير ويمزج بالماء ويرشح ، وحينئذ يكون صالحاً للاستعمال كساجو . وفي العادة تغل الشجرة ٣٠٠ رطل . ويذهب الناس هناك إلى الغابة ويقطعون الخبز لأنفسهم كما نفعل نحن لقطع خشب الوقود ^(٢) . لنفرض أن قاطع الخبز هذا يحتاج إلى العمل ١٢ ساعة فقط في الأسبوع لكي يشبع حاجياته . إن الهبة التي تقدمها له الطبيعة كثرة وقت الفراغ ، وقبل تمكنه من استخدام ذلك الفراغ لصالحه لابد أن تكون سلسلة كاملة من الأحوال التاريخية قد نضجت ، وقبل أن يقدمه كعمل فائض بالنيابة عن الغير من الضروري استخدام القهر . فإذا أدخل الإنتاج الرأسمالي فقد يضطر هذا الشخص الطيب أن يعمل ستة أيام في الأسبوع لكي ينتج لنفسه ثمرة يوم عمل واحد . وكرم الطبيعة لا يفسر لنا السبب الذي يتعين عليه من أجله في هذه الحالة أن يعمل ستة أيام في الأسبوع ، أو من أجله يجب أن يعطي الغير فائض عمل خمسة أيام . وكل ما يفسره كرم الطبيعة هو السبب الذي من أجله يقتصر عمله الضروري على يوم واحد في الأسبوع . ومهما يحدث ليس لنا الحق في أن نقول إن منتجه الفائض نتيجة صفة خفية كامنة في العمل الإنساني . إن إنتاجية العمل الاجتماعية التي تطورت ونمت خلال

== نستخلص هذه النتيجة العامة وهي أن كمية العمل التي تلزم عدداً معيناً من الناس تكون في أعلى درجاتها في الجو البارد وأقلها في الأجواء الحارة ، ذلك أن الناس في الجو البارد لا يحتاجون ملابس أكثر غسب ، بل إن التربة تتطلب مجهوداً أكبر لزراعتها عنها في الأجواء الحارة . *An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of In* (لندن ١٧٥٠ ص ٦٠) ومؤلف هذا الكتاب الذي نشر دون اسم صاحبه ، هو ج . ماسي ؛ وقد اقتبس هيوم نظريته عن الفائدة من هذا المؤلف (الذي يعد بداية عصر جديد) .

(١) « يجب أن يخلف العمل فائضاً على الدوام » ؛ هكذا كتب برودون الذي يبدو أنه توهم أن هذا أيضاً من حقوق المواطن وواجباته !

F. Shouw. Die Erde ,die Pslanze, und der Mensch (٢)

(الطبعة الثانية ، لييز ١٨٥٤ ص ١٤٨) .

التاريخ ، وكذلك إنتاجية العمل الطبيعية ، تتخذان مظهر كونهما إنتاجية رأس المال الذى أندج فيه ذلك العمل .

ولا يكلف ريكاردو نفسه مطلقاً عناء البحث فى منشأ فائض القيمة فهو يناقش فائض القيمة كما لو كان شيئاً كامناً فى طريقة الإنتاج الرأسمالية ، التى يعدها الشكل الطبيعى للإنتاج الاجتماعى . وحين يتحدث عن إنتاجية العمل فإنه يبحث فيها فقط عن السبب الذى يعين حجم فائض القيمة لاعن سبب وجود فائض القيمة . ومن جهة أخرى نادت مدرسته بصوت عال أن إنتاجية العمل السبب الذى يولد الربح (ويحسن أن تقرأ ذلك ، فائض القيمة) . حقيقة يعد هذا خطوة نحو الأمام بالقياس إلى التجاريين الذين اعتقدوا أن زيادة ثمن المنتجات عن نفقات إنتاجها نشأت من التبادل ووجدت لأن المنتجات بيعت بأعلى من قيمتها . ومع هذا فحتى مدرسة ريكاردو قد تحاشت المسألة بدلاً من أن تحاول حلها . والحق أن غريزة سليمة حذرت هؤلاء الاقتصاديين البورجوازيين من التعمق فى بحث منشأ فائض القيمة ، لأن هذا التعمق مبعث خطر للغاية . ولكن ماذا نقول حين نجد جون ستيوارت ميل بعد ريكاردو بنصف قرن ، يعلن تفوقه على التجاريين بينما يقتصر على ترديد هذه التفاهات الخاطئة التى نشرها أتباع مذهب ريكاردو ؟

يقول ميل : سبب الربح أن العمل (العامل) ينتج أكثر مما يلزم لإعالتة ، وهو إلى هذا الحد إنما يضرب على الأوتار القديمة ، ولكنه يريد أن يزيد شيئاً مبتكراً فيقول : ولتغيير شكل النظرية نقول إن السبب الذى من أجله يغل رأس المال إنما يرجع إلى أن الغذاء والملبس والمواد والعديد تعيش زمناً أطول مما استلزمه إنتاجها . وهو هنا يخطئ بين مدة وقت العمل وبقاء منتجات العمل . وطبقاً لهذا رأى لا يستطيع الخباز المعلم التى تدوم منتجاته يوماً واحداً فقط أن يستخلص من عماله الأجراء مقداراً من الربح يعادل ما يحصل عليه صاحب مصنع لعمل الآلات وهو الرجل الذى تدوم منتجاته عشرين عاماً أو أكثر . وبالمطيع صحيح أن الطيور كانت تضطر أن تستغنى عن الأعشاش إذا كان العش لا يعيش أكثر من الوقت الذى تستغرقه فى بنائها !

وإذ يضع ميل قواعد هذه الحقيقة الأساسية فإنه يأخذ فى إثبات تفوقه بالنسبة إلى التجاريين فيقول : هكذا نرى أن الربح ينشأ لا من حدوث التبادل ولكن من قوة العمل الإنتاجية ، والربح العام الذى يحصل عليه البلد هو الربح الذى تولده قوة العمل الإنتاجية ، سواء حدث التبادل أم لم يحدث . لو لم يكن هناك تقسيم فى الأعمال لما كان هنا شراء أو بيع ،

ولكن كان يكون هناك ربح رغم ذلك . وإذن فـل ينظر إلى التبادل والبيع والشراء والأحوال العامة للإنتاج الرأسمالى على أنها حادث عرضى ، وأن الربح موجود حتى فى حالة انعدام بيع أو شراء قوة العمل ! ثم يستطرد فيقول : « إذا كان عمال البلد مجتمعين ينتجون أكثر من أجورهم بمقدار ٢٠٪ لكانت الأرباح ٢٠٪ مهما كانت الأثمان ، إن هذا مثل بديع للغو التافه لأنه إذا كان العمال ينتجون فائض قيمة قدره ٢٠٪ للرأسماليين الذين يستخدمونهم فإن النسبة بين الأرباح والأجور الكلية للعمال تكون ٢٠ : ١٠٠ . وفضلا عن هذا فن الخطأ المطلق القول بأن الأرباح تكون ٢٠٪ ، إنها تكون دائما أقل لأن الأرباح تحسب على أساس المجموع الكلى لرأس المال الذى أنفقناه . فإذا كان الأخير مثلا ٥٠٠ جنيه أنفق منه ٤٠٠ جنيه على أدوات الإنتاج ، ١٠٠ جنيه على أجور العمل ، وإذا كان معدل فائض القيمة ٢٠٪ حسب الفرض ، فإذاً يكون معدل الربح ٢٠ : ٥٠٠ وهذا عبارة عن ٤٪ لا ٢٠٪ .

والآن نأتى إلى مثال رائع للطريقة التى يعالج بها ميل أشكال الإنتاج الإجتماعى التاريخية المختلفة . « إنى أقترض فى الموضوع بأسره غلبة الحال التى يكون فيها العمال والرأسماليون طبقتين منفصلتين مع استثناءات قليلة ، وهى الحالة التى يقدم فيها الرأسمالى النفقات كلها بما فى ذلك أجر العامل .

لا بد أن ميل ضخمة خداع بصرى غريب بحيث يرى فى كل مكان حالة لا توجد على أرضنا إلا فى أمثلة شواذ ! حسنا فلتتابع الأمر . إن طيبة مل تحمل على الاعتراف بأن « كونه يعمل ذلك ليس مسألة ضرورة كامنة ، بل على العكس » قد ينتظر العامل حتى يتم الإنتاج ، كل ذلك الجزء من أجره الذى يزيد عن الضروريات ، بل وقد ينتظر كل الأجر إذا توافر لديه ما يكفى إعالتة مؤقتاً . وحتى العامل فى الحالة الأخيرة عبارة عن رأسمالى حقيقة فى المشروع وذلك بتقديم جزء من الأموال الضرورية لمواصلة المشروع ، ولم يحسن بل لو قال إن العامل الذى يقدم وسائل العمل ، لاضروريات الحياة فقط ، هو عامل أجير لنفسه . وبـنفس العدل يجوز له القول بأن المالك الأمريكى عبد لنفسه ، أى عبد يشغل لنفسه لالسيد .

وبعد أن أوضح ميل بذلك القدر من الوضوح أن الإنتاج الرأسمالى موجود دائماً حتى ولو لم يكن له وجود فهو منسجم مع نفسه إلى الحد الذى يجعله يثبت أن هذا الإنتاج غير موجود حتى فى حالة وجوده . « وحتى فى الحالة السابقة ، (أى حين يكون العامل عاملاً أجيراً يقدم له الرأسمالى كل ضروريات الحياة) فإنه (العامل) قد يُنظر إليه فى نفس الضوء (أى

بوصفه رأسمالياً) د لأنه بتقديم العمل بأقل من سعره في السوق يعتبر كأنما أقرض الفرق (؟) لخدمته ثم استرده مع الفائدة (١) .

في العالم الحقيقي الواقعي يقدم العامل عمله للرأسمالي لمدة أسبوع لكي يحصل على سعر السوق لقوته في العمل في نهاية الأسبوع . ويقول مل إن هذا يحوله إلى رأسمالي ! إن الأكوام البسيطة تبدو كالتلال على السطح المنبسط . إننا نستطيع أن نقيس تفاهات الأكوام البورجوازية الحديثة ذاتها بالحدود التي يستطيع د مفكروها العظام ، بلوغها .

(١) جون ستيورت مل — مبادئ الاقتصاد السياسي ، لندن ١٨٠٨ م ٢٠٢ — ٢٠٣

وما بعدها .

الفصل الخامس عشر

تغيرات الحجم في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة

إن ضروريات الحياة التي يتطلبها عادة العامل المتوسط هي التي تعين قيمة قوة العمل . وبرغم اختلاف شكل هذه الضروريات من وقت إلى آخر فإن مقدارها معروف في عصر معين وفي مجتمع معين ، الأمر الذي يجعل في إمكاننا أن ننظر إليها كحجم ثابت . والذي يتغير هو قيمة ذلك المقدار . وثمت عاملين إضافيين يلعبان دورهما في تحديد قوة العمل ، وأولها نفقة تنمية هذه القوة ، وهي نفقة تتغير تبعاً لتغير أسلوب الإنتاج ، وثانيهما تنوع قوة العمل الطبيعي أي هل هي قوة عمل ذكور أم أناث أم أطفال ، صغار ، بالغين . واستخدام هذه الأنواع المختلفة من العمل (وطريقة الإنتاج هي التي تعين هذا الاستعمال) يترتب عليه اختلاف كبير في نفقة توالد الأسرة من الطبقة العاملة ، وفي قيمة قوة عمل العامل الذكر البالغ . وهذان العاملان اللذان ذكرناهما أخيراً نسقطهما من الحساب في البحث الآتي :

لنأخذ (١) أن السلع تباع بقيمتها (٢) وأن ثمن قوة العمل لا تهبط دون قيمتها وإن كان يعلو فوق ذلك المستوى من حين إلى آخر .

فعلى أساس هذين الفرضين رأينا أن الأحجام النسبية لفائض القيمة ولثمن قوة العمل تعينها ظروف ثلاثة (١) طول يوم العمل أي الحجم الممتد للعمل (٢) حدة العمل العادية أي حجمه من حيث كفايته بمعنى أن مقداراً مخصوصاً من العمل يُبذل في وقت مخصوص (٣) إنتاجية العمل وهي التي تبعاً لها يغل مقدار مخصوص من العمل في وقت مخصوص مقداراً أكبر أو أصغر من المنتج ، وهو المقدار الذي يتوقف على درجة تطور أحوال الإنتاج . ومن الواضح أن الارتباطات الكثيرة للاختلاف من الأمور الممكنة وذلك تبعاً لما إذا كان أحد العوامل ثابتاً والعاملان الآخران متغيرين ، أو كان اثنان ثابتين وواحد منهما متغيراً أو الثلاثة جميعها متغيرة في نفس الوقت . ويعظم عدد الارتباطات لأنه حين تتغير هذه العوامل في نفس الوقت ، قد يختلف حجم واتجاه هذه التغيرات . ولن نعرض فيما يلي إلا للارتباطات الرئيسية .

(١) نبات طول يوم العمل وفترة العمل ، وتغير انتاجية العمل

على أساس هذه الفروض تحدد قوانين ثلاثة قيمة قوة العمل وحجم فائض القيمة .
٤ — إن يوم عمل ذا طول معلوم يخلق دائماً نفس المقدار من القيمة مهما كان مبلغ إنتاجية العمل ، وقد يتغير معها مجموع المنتج وسعر كل سلعة مفردة واحدة أنتجت . فإذا كانت القيمة التي يخلقها يوم عمل طوله ١٢ ساعة عبارة عن ست شلنات مثلاً فإذن — برغم أن كمية القيمة الاستيعالية المنتجة تختلف حسب إنتاجية العمل ، نجد أن القيمة المقدرة بـ ٦ شلنات إنما — توزع — فقط على عدد أكبر أو أصغر من السلع .

ب — يختلف فائض القيمة وقيمة قوة العمل بنسبة عكسية . فالتغير في إنتاجية العمل ، سواء بالزيادة أو النقص حسب الحالة ، إنما يؤدي إلى تغيير مضاد في قيمة قوة العمل ، وتغيير مماثل في فائض القيمة .

إن القيمة التي يخلقها يوم عمل من ١٢ ساعة مقدار ثابت وليكن ذلك ست شلنات . هذا المقدار الثابت يساوى مبلغ فائض القيمة زائداً قيمة قوة العمل وهذه القيمة الأخيرة يستبدلها العامل بمبادل . وواضح وضوحاً ذاتياً أنه حين يتكون مقدار ثابت من جزئين فلا يمكن أن يزيد أحدهما إلا إذا تناقص الآخر . فقيمة قوة العمل لا يمكن أن ترتفع من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات إلا إذا هبط فائض القيمة من ٣ شلنات إلى شلنين ، وفائض القيمة لا يمكن ارتفاعه من ٣ شلنات إلى ٤ إلا إذا نقصت قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين ، في هذه الظروف لا يمكن حدوث أى تغيير في الحجم المطلق لفائض القيمة أو قيمة قوة العمل بدون أن يحدث تغيير في ذات الوقت في حجميهما النسبيين أى في النسبة بين حجم الواحد وحجم الآخر ؛ إذ لا يمكن أن يرتفع الحجان أو ينخفضا في وقت واحد .

وفضلاً عن هذا لا يمكن أن تهبط قيمة قوة العمل وبالتالي لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة إن لم تكن هناك زيادة في إنتاجية العمل . فمثلاً في الحالة السابقة لا يمكن هبوط قيمة قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين إلا إذا ترتب على زيادة الانتاجية أن أصبحت تنتج في ٤ ساعات نفس مقدار وسائل العيش التي كانت تنتجها من قبل في ست ساعات ، وعلى العكس من ذلك لا يمكن زيادة قوة العمل من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات إلا إذا هبطت إنتاجية العمل بحيث يتيسر في ٨ ساعات إنتاج كمية معلومة من وسائل العيش كنا نتجها من قبل في ٦ ساعات .

ويترتب على هذه الاعتبارات أن الزيادة في إنتاجية العمل تؤدي إلى خفض قيمة قوة العمل وزيادة فائض القيمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فالهبط في إنتاجية العمل يسبب ازدياد قيمة قوة العمل وخفض فائض القيمة .

حين صاغ ريكاردو هذا القانون أغفل ظرفاً واحداً . فبرغم أن التغير في حجم فائض القيمة أو فائض العمل يسبب تغييراً عكسياً في حجم قيمة قوة العمل أو في حجم العمل الضروري ، فإن هذا لا يستتبع بالضرورة أنهما يختلفان بنفس النسبة . إنهما فعلاً يزيدان أو ينقصان بنفس المقدار ، ولكن ازديادهما أو نقصهما النسبي يتوقفان على حجميهما الأصليين . قبل أن يحدث التغير في إنتاجية العمل . فإذا كانت قيمة قوة العمل ٤ شلنات أو إذا كان وقت العمل الضروري ٨ ساعات ، وإذا كان فائض القيمة شلنين أو كان فائض العمل ٤ ساعات ، وإذا حدث نتيجة لزيادة إنتاجية العمل أن هبطت الآن قيمة قوة العمل إلى ثلاث شلنات أو هبط العمل الضروري إلى ست ساعات فإن فائض القيمة سيرتفع إلى ثلاث شلنات أو فائض العمل إلى ٦ ساعات . فنفس المقدار وهو شلن أو ساعتان يضاف في حالة وي طرح في الأخرى . ولكن التغير النسبي في الحجم يختلف في الحالتين . فبينما تهبط قيمة قوة العمل من ٤ شلنات إلى ٣ شلنات أي بمقدار الربع أو ٢٥ ٪ يرتفع فائض القيمة من شلنين إلى ثلاث شلنات أي بمقدار ٥٠ ٪ ، ويتبع ذلك إذن أن الازدياد أو النقص النسبي في فائض القيمة المترتبين على تغير معلوم في إنتاجية العمل ، يتوقفان على الحجم الأصلي لذلك القسم من يوم العمل الذي ضمن نفسه في فائض القيمة . فكلما صغر ذلك القسم ، زاد التغير النسبي ، وكلما عظم كان التغير النسبي أقل .

— ح زيادة أو نقص فائض القيمة هو دائماً نتيجة ، وليس سبباً مطلقاً لنقص أو ازدياد

مائل في قيمة قوة العمل (١) .

(١) وقد زاد ماكولوخ وغيره على هذا القانون الثالث هذه الإضافة السخيفة وهي أن ارتفاعاً في القيمة الفائضة غير مصحوب بهبوط في قيمة قوة العمل ، قد يحدث عن طريق إلغاء الضرائب التي يدفعها الرأسمال . إن إلغاء مثل هذه الضرائب لا يسبب أي تغير في مقدار القيمة الفائضة التي يقتصبها الرأسمال في الأصل من العامل ، وكل ما يحدثه من أثر ينحصر في النسبة التي تنقسم بها القيمة الفائضة بينه وبين الأشخاص الآخرين . ونتيجة لهذا لا يؤثر مطلقاً في النسبة بين القيمة الفائضة وقيمة قوة العمل . وهذا الاستثناء الذي يديه ماكولوخ إنما يثبت سوء فهمه للقانون — وهو سوء حفظ يلزمه حين يحاول تقريب آراء ريكاردو إلى الناس كما يحدث بالمثل للكاتب ج . ب . ساي حين يحاول نفس الشيء . لنسبه إلى آدم سميث .

بما أن يوم العمل ذو حجم ثابت وتمثله قيمة ذات حجم ثابت ، وبما أنه مع كل تغيير في حجم فائض القيمة يحدث كذلك تغيير عكسى في حجم قيمة قوة العمل ؛ وبما أن تغيير قيمة قوة العمل لا يمكن إلا أن يصحب التغيير في إنتاجية العمل — فمن الواضح أنه في ظل هذه الأحوال يجب أن ينشأ كل تغيير في حجم فائض القيمة من تغيير عكسى في حجم قيمة قوة العمل . فإذا لم يكن هناك ، كما رأينا ، تغيير في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو تغيير في فائض القيمة غير مصحوب بتغيير في حجميهما النسبيين ، كانت النتيجة أنه لا يمكن حدوث تغيير في حجميهما النسبيين بدون تغيير سابق في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل .

وطبقاً للقانون الثالث يفترض التغيير في حجم فائض القيمة تغييراً في قيمة قوة العمل ، وهذا التغيير الأخير يسببه تغيير في إنتاجية العمل . والقيمة المتغيرة لقوة العمل هي التي تعطى حد التغيير . وبرغم هذا ، حتى إذا كانت الظروف تسمح بمرتين من مفعول القانون فقد تحدث حركات إضافية . فلو حدث مثلاً نتيجة لزيادة إنتاجية العمل ، أن هبطت قيمة قوة العمل من ٤ إلى ٣ شلنات ، أو إذا حدث هبوط في وقت العمل الضروري من ٨ إلى ٦ ساعات ، فلا يمكن أن يهبط ثمن قوة العمل إلى ٨ بنس و ٣ شلنات ، س ، ش ، س ش وهكذا . وتبعاً لهذا لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة عن س ش ، س ش ، س ش وهكذا . فقدار هذا الهبوط الذى حده الأدنى ٣ شلنات (أى القيمة الجديدة لقوة العمل) يتوقف على الوزن النسبى الذى يحدثه فى الميزان ضغط رأس المال من جهة ومقاومة العمال من جهة أخرى . إن قيمة قوة العمل تعينها قيمة كمية محدودة من وسائل العيش ؛ فالذى يتغير مع التغيرات فى إنتاجية العمل إنما هو قيمة وسائل العيش هذه ، لامتدادها . ومع هذا من المستطاع ، بسبب زيادة فى إنتاجية العمل ، أن يختص كل من العامل والراسمالى نفسه فى ذات الوقت بمقدار أكبر من هذه الضروريات بدون حدوث أى تغيير فى ثمن قوة العمل أو فائض القيمة . إذا كانت القيمة الأصلية لقوة العمل ٣ شلنات ، وإذا كان وقت العمل الضرورى ست ساعات ، وإذا كان فائض القيمة بالمثل ٤ شلنات ، وفائض العمل ٦ ساعات — إذن لو ضوعفت إنتاجية العمل بدون تغيير نسبة الممل الضرورى إلى فائض الممل فإن يحدث تغيير من حيث الحجم فى فائض القيمة و ثمن قوة العمل .

وهنا تكون النتيجة الوحيدة المترتبة على ذلك أن كلا منهما يمثل ضعف القيمة الاستعمالية التى كان يمثلها من قبل ، وتصير هذه القيم الاستعمالية أرخص مرتين مما كانت عليه من قبل . فبرغم عدم حدوث تغيير فى ثمن قوة العمل فإن الثمن الآن يكون أعلى من قيمتها .

ومع هذا لو حدث أن ثمن قوة العمل قد هبط إلى $\frac{1}{2}$ ، من $\frac{2}{3}$ ، وهكذا لا إلى $\frac{1}{6}$ (وهو أدنى رقم ممكن يتفق مع قيمتها الجديدة) فإن هذا الثمن الأقل يظل يمثل مقداراً متزايداً من ضروريات الحياة . وعلى ذلك من الممكن في حالة زيادة إنتاجية العمل ، أن يستمر ثمن قوة العمل في الهبوط ومع هذا يكون الهبوط مصحوباً بنمو دائم في مقدار وسائل عيش العامل . ومن الوجهة النسبية إذا قورنت قيمة العمل بفائض القيمة ، كان هناك نقص مستمر في النسبة بينهما بحيث أن الهوة بين مركز العامل ومركز الرأسمالي تتسع باستمرار^(١) . كان ريكاردو أول من صاغ القوانين الثلاث السالفة بدقة ، ولكنه وقع في أخطاء . فهو أولاً ينظر إلى الأحوال التي تثبت فيها صلاحية هذه القوانين على أنها أحوال الإنتاج الرأسمالي الواضحة بذاتها ، وأنها الأحوال العامة التي تستبعد غيرها . فهو لا يترف بأى تغيير سواء في طول يوم العمل أو في حدة العمل بحيث أنه لا يرى إلا عاملاً واحداً متغيراً ذلك هو إنتاجية العمل . ثانياً (وهذا الخطأ يسرى في تحليله بصفة أخطر) أنه لم يدرس ، أكثر مما فعل غيره من الاقتصاديين ، فائض القيمة في ذاته وبذاته أى مستقلاً عن أشكاله الخاصة . مثل الربح وريع الأرض الخ .. وعلى ذلك فهو يخلط بين القوانين المتعلقة بمعدل فائض القيمة وبين قوانين معدل الربح . وكما قلت قبلاً إن الربح هو النسبة بين فائض القيمة والمجموع الكلى لما أنفق من رأس المال ، بينما معدل فائض القيمة هو النسبة بين فائض القيمة والجزء المتغير من رأس المال . لنفرض أن رأس المال ج قدره ٥٠٠ جنيه يتكون من مادة أولية وأدوات عمل مقدارها ٤٠٠ جنيه (او ج) ومن أجور مقدارها ١٠٠ جنيه أو (م) وأن فائض القيمة هو ١٠٠ جنيه أو (ف) . هنا نحصل على معدل لفائض القيمة هكذا .

$$\frac{ف}{م} = \frac{١٠٠ \text{ جنيه}}{١٠٠ \text{ جنيه}} = ١٠٠\%$$

$$\text{ولكن معدل الربح هكذا} = \frac{ف}{ج} = \frac{١٠٠ \text{ جنيه}}{٥٠٠ \text{ جنيه}} = ٢٠\% \text{ (٢)}$$

(١) حين يطرأ تغيير على إنتاجية الصناعة وهو ما تنتج كمية معلومة من العمل ورأس المال فقد تنفاوت نسبة الأجور بينما تظل الكمية التي تمثلها تلك النسبة ثابتة أو قد تختلف الكمية بينما تظل النسبة كما هي « معالم الاقتصاد والسياسة » (لؤلف مجهول الاسم) لندن ١٨٣٢ ص ٦٧ .
(٢) رمزنا بالحروف الآتية : ج (رأس المال) ، م (رأس المال المتغير) ، ف (فائض القيمة) .

وواضح علاوة على ذلك أن معدل الربح قد يتوقف على ظروف ربما لا تؤثر بأية طريقة في معدل فائض القيمة ، وسأوضح في الكتاب الثالث أنه بواسطة معدل معلوم لفائض القيمة قد نحصل على أى عدد من معدلات الربح ، وأن معدلات مختلفة لفائض القيمة قد تجد التعبير عن ذاتها ، في ظل أحوال معلومة ، في نفس معدل الربح الواحد .

(٢) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثابتان ، وهدمة العمل متغيرة

إن ازدياد حدة العمل معناه زيادة ما يبذل من عمل في فترة معلومة من الوقت ، وبالتالي فيوم عمل أكثر حدة يتضمنه مقدار أكبر من المنتجات ، بخلاف يوم عمل أقل حدة ويتكون من نفس العدد من الساعات . أو إذا كان يوم العمل من نفس الطول فإنه ينتج منتجات أكثر حين تكون الإنتاجية أكبر . وفي الحالة الأخيرة تنقص قيمة المنتج الفردى مادام يكلف من العمل أقل مما كان يتكلفه قبلا . وفي الحالة الأولى تظل قيمة المنتج الفردى بلا تغيير نظراً لأن المنتج يتكلف الآن كما هو الحال من قبل ، نفس المقدار من العمل . هنا يزداد عدد المنتجات بدون أى هبوط في ثمنها . وإذا يزداد عددها يزداد مبلغ ثمنها أيضاً ؛ بينما في الحالة الأخرى لا يشمل المقدار الكلى للقيمة إلا في كمية متزايدة من المنتجات . وعلى ذلك حين يظل عدد ساعات العمل على ما هو عليه كلما كان المنتج ذو القيمة الإجمالية الأعلى ينطوى على يوم أعظم حدة ، ومعنى هذا أنه تنطوى عليه نقود أكثر حين تظل قيمة النقود بدون تغيير .

والقيمة التي تُشخلق تتغير مع التطورات في درجة اختلاف حدة العمل عن الشكل الإجتماعى ، وبالتالي فإن نفس يوم العمل لا يمثل ، كما كان الحال قبلا ، مقدار ثابت من القيمة المخلوقة بل مقدار متغير منها . ومثال ذلك أن يوما أكثر حدة ومكونا من ١٢ ساعة قد تمثل ٧ أو ٨ شلنات بدلا من ٦ شلنات كما كان يحدث لو كان يوما طوله ١٢ ساعة ومن الحدة المعتادة . وواضح أنه إذا زادت القيمة التي يخلقها عمل يوم واحد من ٦ شلنات مثلا إلى ٨ شلنات فإذاً قد يحدث أن القسمين اللذين تنقسم إليهما القيمة (وهما ثمن قوة العمل وفائض القيمة) يزدان كلاهما في نفس الوقت ونسبة متساوية أو غير متساوية . وثن قوة العمل من جهة وثن فائض القيمة من جهة أخرى يمكن أن يزداد كلاهما في وقت واحد من ٣ شلنات إلى أربع شلنات حين يزداد مقدار القيمة المنتجة من ٦ شلنات إلى ٨ شلنات . فهنا الارتفاع في ثمن قوة العمل لا يعنى بالضرورة أن ثمن قوة العمل قد ارتفع أكثر من قيمتها ؛ بل

بالعكس قد يكون الارتفاع في الثمن مصحوباً بهبوط في القيمة . ويحدث هذا دائماً حين يكون الارتفاع في ثمن قوة العمل غير كافٍ للتعويض عن ازدياد استهلاك قوة العمل . ونعلم أنه مع (استثناءات زائلة) ، لا يرتب على التغيير في إنتاجية العمل إلا تغير في حجم قيمة قوة العمل وبالتالي في حجم فائض القيمة حين تكون منتجات فرع الصناعة الذي نعنى به جزءاً من الاستهلاك العادى اليومي للعامل . ولكن في الحالة الحالية لا يعود هذا الشرط منطبقاً ، فسواء كان التغيير في حجم العمل من حيث المدى أو الحدة فإن هذا التغيير يحدث تغيراً مطابقاً له في حجم القيمة التي تم إنتاجها بغض النظر عن طبيعة (ماهية) السلعة التي تتضمنها تلك القيمة . فإذا كانت حدة العمل تزداد في الوقت ذاته وبنفس الدرجة في جميع فروع الصناعة فيها تصبح الدرجة الجديدة والأعلى من الحدة المعيار الاجتماعي للجتمع الذي ندرس أمره ، وبذلك لا تعود تحسب كحجم ممتد ، ومع ذلك فحتى في هذه الحالة تختلف حدة العمل في البلدان المختلفة وبذلك تؤثر في تطبيق قانون القيمة على أيام العمل التي سادت في تلك البلاد . فيوم العمل الأكثر حدة في بلد يتمثل في مبلغ من النقود أكبر ، بخلاف يوم عمل أقل حدة في بلد آخر (١) .

(٣) نبات انتاجية وحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل

يمكن أن يختلف يوم العمل في أى اتجاهين ، فقد يكون أطول أو أقصر .
١ — في حالة بقاء إنتاجية وحدة العمل بدون تغيير ، فإن الخفض في طول يوم العمل يترك قيمة قوة العمل وبالتالي وقت العمل الضروري بلا تغيير ، فيستخف فائض العمل وفائض القيمة . يتصل بالهبوط في الحجم المطلق لفائض القيمة هبوط في حجمه النسبي أى بالنسبة إلى قيمة العمل التي تبقى هنا غير متغيرة . والطريقة الوحيدة أمام الرأسمالي لكي يحصل على التعويض تكون بالعمل على خفض ثمن قوة العمل دون قيمتها . وجميع الحجاج الاعتيادية ضد الخفض في يوم العمل ترتكز على افتراض أن هذا الخفض يحدث في ظل

(١) « في حالة تساوى الأشياء الأخرى يستطيع رجل الصناعة الانجليزي أن يخرج في وقت معلوم مقداراً من العمل أكبر بكثير مما يفعل رجل الصناعة الأجنبي بحيث يوازن أو يعوض اختلاف أيام العمل أى بين ٦٠ ساعة في الأسبوع هنا ، و٧٢ أو ٨٠ في الجهات الأخرى » (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٨٥ ص ٦٥) . ولو انتشر التعديد القانوني لساعات العمل في مصانع القارة الأوربية لكان ذلك سبيلاً لا تقاس هذا الفارق الكمى بين يوم العمل في القارة وفي إنجلترا .

الأحوال التي هي موضع النظر الآن . بينما في الحقيقة التغير في إنتاجية العمل وكثافته إما أن يسبق الخفض في طول يوم العمل أو يتلوه مباشرة (١) .

ب — والآن لنفرض أن طول يوم العمل قد زيد . ليسكن وقت العمل الضروري ٦ ساعات أو قيمة قوة العمل ٣ شلنات ، وليسكن فائض العمل ٦ ساعات وفائض القيمة تبعاً لذلك ٣ شلنات ، فيوم العمل الكلي يكون إذن ١٢ ساعة ويتجسم في قيمة قدرها ٦ شلنات . إذا أطيل يوم العمل بمقدار ساعتين ، مع بقاء ثمن قوة العمل بدون تغيير زاد الحجم النسبي والحجم المطلق لفائض القيمة . وبرغم أن حجم قيمة قوة العمل يظل بلا تغيير بصفة مطلقة فإنه يهبط بصفة نسبية ، وفي ظل الأحوال التي فرضناها في (١) لا يمكن تغيير القيمة النسبية لقوة العمل بدون تغيير في قيمتها المطلقة ، وهنا من جهة أخرى يكون التغير في القيمة النسبية لقوة العمل نتيجة تغيير مطلق في حجم فائض القيمة .

وبما أن القيمة التي يتجسم فيها عمل اليوم تزداد كلما طال يوم العمل فلا يمكن أن تكون هناك زيادة في نفس الوقت في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة ، وتكون الزيادة في هذين متساوية أو غير متساوية . وعلى ذلك فالزيادة التي تحدث في وقت واحد في كلا الحجمين قد تحدث في أي من الحالتين : حين تكون هناك زيادة مطلقة في طول يوم العمل ، وحين تكون زيادة في حدة العمل بدون زيادة كهذه في طول يوم العمل .

في حالة الزيادة في طول يوم العمل قد يهبط ثمن قوة العمل دون قيمتها وإن ظل إسمياً بلا تغيير أو إن ازداد ، لأن القارىء يذكر أن قيمة يوم قوة العمل تقدر طبقاً لمداها المتوسط العادى أو طبقاً لمدى الحياة العادى بين العمال ، وعلى ذلك (طبقاً لطبيعة الانسان العامة) على أساس مدى التحول العادى للمادة الانسانية إلى حركة (٢) ، وإلى حد معين فإن البلى في قوة العمل وهو ما لا ينفصل عن الزيادة في طول يوم العمل ، يمكن تعويضه بأجور أعلى ، وبعد هذه النقطة يزداد البلى بمتوالية هندسية وفي الوقت نفسه يلقى إلى الخارج بكافة الأحوال العادية الضرورية لتكاثر قوة العمل وأدائها لوظائفها ، ولا يعود ثمن قوة العمل ودرجة استغلالها مقدارين قابلين للتعاقد فيما بينهما .

(١) « هناك ظروف عوضت هذا ... أظهرها تنفيذ قانون العشر ساعات » شرحه أول ديسمبر ١٨٤٨ ص ٧

(٢) « إن مقدار العمل الذي قام به رجل خلال ٢٤ ساعة يمكن إدراكه تقريباً إذا فحصنا التغيرات السكياوية التي طرأت على جسمه والأشكال المتغيرة للمادة والتي تدل على فعل القوة الديناميكية »
Grove : On the Correlation of Physical Forces.

(٤) تغييرات هامة في نفس الوقت في وقت العمل واتساقه ومدة

من الواضح إمكان ذكر عدد كبير من الارتباطات تحت هذا العنوان . قد يختلف أى عاملان ويبقى الثالث ثابتاً ، أو قد تتغير العوامل الثلاثة في وقت واحد ، وقد يكون اختلافها بدرجة متساوية أو بدرجة غير متساوية ، وفي نفس الاتجاه أو في اتجاهات مضادة بحيث أن تغييراتها يقاوم كل واحد منها الآخر مقاومة كلية أو جزئية ، ومع ذلك فيمكن تحليل جميع الحالات الممكنة وذلك طبقاً للبادئ الموضحة في ١ و ٢ و ٣ ، ويمكن حساب أثر كل ارتباط ممكن بمعاملة كل عامل بدوره على أنه متغير أو معاملة العاملين الآخرين على أنها ثابتان مؤقتاً ، وعلى ذلك يكفي أن نقاش مثالين هامين بإيجاز .

١ — هبوط في إنتاجية العمل مصحوب بزيادة في طول يوم العمل في نفس الوقت . حين نتحدث هنا عن هبوط في إنتاجية العمل فالذى يعنيننا هو فروع الصناعة التى تعين منتجاتها قيمة قوة العمل ، ومثال ذلك هبوط سريع في خصوبة التربة مصحوب بزيادة مماثلة في أثمان المنتجات الزراعية . لنفرض أن يوم العمل ١٢ ساعة وأن القيمة التى يخلقها يوم كهذا ٦ شلنات وأن نصف هذا يحل محل قيمة قوة العمل بينما النصف الآخر عبارة عن فائض القيمة . إذن ينقسم يوم العمل إلى ٦ ساعات عمل ضرورى ، ٦ ساعات فائض القيمة . ونظراً للارتفاع في ثمن منتجات التربة لنفرض أن قيمة قوة العمل ترتفع الآن من ٣ شلنات إلى أربع شلنات بحيث أن وقت العمل الضرورى الذى كان ٦ ساعات أصبح ٨ . وإذا بقي طول اليوم العمل بدون تغيير يهبط فائض العمل من ٦ ساعات إلى أربعة وفائض القيمة من ٣ شلنات إلى اثنين . فإذا زيد الآن يوم العمل بمقدار ساعتين ، أى من ١٢ إلى ١٤ ساعة صار فائض العمل حينئذ ٦ ساعات كما كان شأنه في ظل الأحوال التى بحثناها في بداية هذه الفقرة ، ويظل فائض القيمة ٣ شلنات ، ولكن يكون هناك هبوط في قيمة النسبة إذا ما عقدت الموازنة بينها وبين قيمة قوة العمل مقاسة بمقدار وقت العمل الضرورى . وإذا زيد يوم العمل بمقدار ٤ ساعات أى من ١٢ ساعة إلى ١٦ ساعة فإن الأحجام النسبية لفائض القيمة وقوة العمل ، وفائض العمل والعمل الضرورى ، تستمر بلا تغيير ، ولكن الحجم المطلق لفائض القيمة يرتفع من ٣ إلى ٤ شلنات ، ويرتفع الحجم المطلق لفائض العمل من ٦ ساعات عمل إلى ٨ وهى زيادة قدرها الثلث أى $\frac{1}{3}$ وعلى ذلك فمع إنتاجية عمل متناقصة وزيادة في نفس الوقت في طول وقت العمل ، وقد يظل الحجم المطلق لفائض القيمة ثابتاً

في الوقت الذي فيه ينقص حجمه النسبي ، أو قد يظل حجمه النسبي بلا تغيير بينما يزداد حجمه المطلق ، وقد يزداد كلاهما إذا كانت الزيادة في طول يوم العمل كافية .

خلال الفترة (١٧٩٩ — ١٨٢٥) أدى ازدياد ثمن ضروريات الحياة بانجلترا إلى زيادة إسمية في الأجور ، بينما كانت الأجور الحقيقية — معبراً عنها بضروريات الحياة — في هبوط . وقد استنتج وست وريكاردو من هذه الحقيقة أن النقص في إنتاجية العمل الزراعى يسبب هبوطاً في معدل فائض القيمة ، وفي نظرهم هذا الفرض الذي يمثل حقيقة لم يكن لها وجود إلا في خيالهم صار نقطة ابتداء لتحليلات هامة إلى الأحجام النسبية للأجور والربح وريع الأرض . وفي الحقيقة بفضل ازدياد كثافة العمل والزيادة الإجبارية في طول يوم العمل زاد في ذلك الوقت فائض القيمة من الوجهتين المطلقة والنسبية . هذا هو العهد الذي كانوا ينظرون فيه إلى زيادة غير معتدلة في طول يوم العمل على أنها أمر طبيعي^(١) . وكان العهد الذي تميز خاصة بزيادة في رأس المال من جهة والفقر والتسول من جهة أخرى^(٢) .

(١) نادرا ما يسير القمح والعمل جنباً إلى جنب تماماً ، ولكن هناك حداً ظاهراً لا يمكن بعده فصلهما . وفيما يختص بالجهود غير العادية التي تبذلها الطبقات العاملة في فترات ارتفاع الأثمان وهي الفترات التي تسبب هبوط الأجور الذي لاحظناه من الشهادات [التي أدلى بها أمام لجنة التحقيق البرلمانية ١٨١٤ — ١٨١٥] . فإنها تلائم بكل تأكيد نمو رأس المال ، ولكن لا يسع أى رجل مشبع بالروح الانسانية أن يرى هذه الجهود متصلة لا تنقطع ، وهي داعية للاعجاب كنوع من التخفيف المؤقت ، أما لو دامت لترتبت عليها آثار مماثلة لتلك التي تنجم عن استهلاك الشب لأقصى ما يملك من الغذاء ، Malthus : Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London 1815, p. 48, Footnote . ومن الواضح أن مائثس إنما يفكر في الزيادة في يوم العمل وهو يشير إلى هذه الزيادة في مواضع أخرى من هذا الكتاب بينما جعل ريكاردو وغيره الطول الثبات ليوم العمل أساساً لأبحاثهم ، وأنه لشرف كبير لمائثس أن يكون صريح القول في هذه المسألة ؛ ولكن مصالح الطبقة المحافظة وهي المصالح التي كان يخدمها جعلت من المستحيل عليه أن يرى أن الزيادة غير المحدودة في طول يوم العمل إلى جانب تقدم واسع المدى في الآلات واستغلال عمل النساء والأطفال ، قينة أن تجعل نسبة كبيرة من الطبقة العاملة « فائضة عن الحاجة » وبخاصة عندما انتهت الحرب وزال معها ما كان لانجلترا من احتكار في السوق العالمية . ومن الطبيعي أنه كان أنسب له وأكثر اتفاقاً مع مصالح الطبقات الحاكمة لو أنه فسر هذه الزيادة المفرطة في عدد السكان بأنها راجعة إلى قوانين الطبيعة الخالدة بدلاً من أن يجعلها وليدة التاريخ الطبيعي للإنتاج الرأسمالى .

(٢) وثمت سبب رئيسى لازدياد رأس المال خلال الحرب وذلك عبارة عن الجهود الكبيرة التي بذلتها الطبقات العاملة ومظاهر الحرمان الذي عانته . فقد أرغبت الظروف أعداداً من النساء والأطفال أكبر من أى عهد سبق على مزاولة أعمال شاقة مجهدة ، واضطر العمال السابقون — لنفس السبب — أن يخصصوا جانباً أكبر من وقتهم لزيادة الإنتاج .

Essay on Political Economy, in which are illustrated the Principal Causes of the Present National Distress, London, 1830, p. 428.

١ — ازدياد حدة وإنتاجية العمل مع نقص طول يوم العمل في نفس الوقت . لإنتاجية العمل المتزايدة وللزيادة في حدته تأثير مشابه ، فكلاهما يزيد مقدار المنتجات المنتجة في فترة معلومة من الوقت ، وعلى ذلك فكلاهما يخفّض ذلك القسم من يوم العمل الذى يحتاجه العامل لإنتاج وسائل عيشه أو المعادل لها . والحد الأدنى لطول يوم العمل يعينه هذا القسم الضرورى من يوم العمل والقابل مع ذلك للتقلص . فاذا خفض طول يوم العمل إلى هذا الحد الأدنى اختفى فائض العمل وهذا مستحيل فى ظل النظام الرأسمالى . فالغاء طريقة الإنتاج الرأسمالية ستسمح بخفض طول يوم العمل إلى مقدار وقت العمل الضرورى . ولكن حتى فى الحالة الأخيرة قد يتعرض مقدار وقت العمل الضرورى (مع تساوى الأشياء الأخرى) للامتداد وهذا يحدث من جهة لأن حاجيات العامل الأساسية تزداد ويرتفع مستوى حياته . ومن جهة أخرى فإن جانباً مما يعد الآن عملاً فائضاً سيحسب عملاً ضرورياً أى ذلك المقدار من العمل الضرورى لإعداد رصيد للاحتياطى والتجميع .

كلما عظمت الزيادة فى إنتاجية العمل أمكن خفض طول يوم العمل ، وكلما خفض طول يوم العمل عظمت الزيادة فى حدة العمل . ومن وجهة النظر الاجتماعية تزداد إنتاجية العمل بازدياد الاقتصاد فى العمل ولا يقصد هنا باقتصاد العمل التوفير فى وسائل الإنتاج فحسب بل وتجنب كل عمل لا حاجة إليه . ومع أن الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج تفرض الاقتصاد فى كل عمل فردى ، إلا أن فوضى المنافسة تؤدي إلى أفدح وأبشع تبديد لقوة العمل ووسائل الإنتاج الاجتماعية ، بينما تؤدي الرأسمالية إلى خلق مهن عدة لاغنى لها عنها ، ولكنها فى حد ذاتها زائدة عن الحاجة .

وإذا نظرنا إلى حدة العمل وإنتاجيته على أنهما ثابتان فتقصر نسبة يوم العمل الاجتماعى الذى سيكون من اللازم تخصيصه للإنتاج المادى ، ونتيجة لهذا يعظم مقدار الوقت الذى يستغله العامل فى نواحى النشاط العقلى والاجتماعى بنسبة توزيع العمل على كافة أعضاء المجتمع القادرين بدرجة عادلة ، وبنسبة عكسية إلى الحد الذى فيه تستطيع طبقة اجتماعية معينة أن تزيج العبء الطبيعى من العمل على كاهل أفراد طبقة أخرى . وسيكون هناك حد لخفض يوم العمل ولكن هذا الحد سيتوقف على إنتاجية عمل الجماعة ذى الطابع العام . وفى المجتمع الرأسمالى من جهة أخرى تجد أن وقت الفراغ لطبقة ممتازة مصدره تحويل حياة الجماهير إلى وقت عمل .

الفصل السادس عشر

الصيغ المختلفة لمعدل فائض القيمة

رأينا أن معدل فائض القيمة تمثله الصيغ الآتية :

$$(1) \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}} = \left(\frac{\text{ف}}{\text{م}} \right) = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض العمل}}{\text{العمل الضروري}}$$

والصيغتان الأوليتان تمثلان بوصفهما نسبة للقيم ، ذلك الذى يمثل فى الصيغة الثالثة كنسبة للاوقات التى تنتج فيها القيم ، وهذه القيم ، بمعادلتها الواحدة بالأخرى ، محدودة وصحيحة تماماً ، ولهذا نلقاها فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى . وفيه نلقى كذلك الصيغ الآتية مشتقة من السابقة .

$$(2) \frac{\text{فائض العمل}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة المنتج}} = \frac{\text{المنتج الفائض}}{\text{المنتج الكلى}}$$

فنفس النسبة الواحدة يعبر عنها هنا كنسبة لأوقات العمل ، وللقيم التى تتجسم فيها أوقات العمل هذه ، وللمنتجات التى توجد فيها هذه القيم . والمفروض طبعاً أن لمرد « بقيمة المنتج ، القيمة التى أنتجت حديثاً فى يوم عمل ، مع استبعاد الجزء الثابت من قيمة المنتج . وفى هذه الصيغ جمعاء يعبر بصورة باطلة عن درجة استغلال العمل الواقعية أى معدل فائض القيمة . ليكون يوم العمل ١٢ ساعة ، فاذن ، باتخاذ الفروض المذكورة فى الأمثلة السابقة ، يتمثل المعدل الفعلى لاستغلال العمل بالنسبة التالية .

$$\frac{٦ \text{ ساعات فائض عمل}}{٦ \text{ ساعات عمل ضرورى}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{رأس مال متغير قدره ٣ شلنات}} = ١٠٠ \%$$

ولكن نحصل من الصيغ الواردة تحت رقم (٢) على الآتى .

$$\frac{٦ \text{ ساعات فائض عمل}}{\text{يوم عمل طولها ١٢ ساعة}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{قيمة منتجة قدرها ٦ شلنات}} = ٥٠ \%$$

هذه الصيغ التي استنتجناها تعبر حقيقة عن النسبة التي ينقسم بها يوم العمل أو القيمة التي ينتجها بين الرأسماني والعامل ، وعلى ذلك إذا نظرنا إليها على أنها التعبيرات المباشرة عن معدل التوسع الذاتي لرأس المال ، لصح القانون الخاطئ . الآتي : لا يمكن مطلقاً أن يبلغ فائض العمل أو فائض القيمة ١٠٠ (١) ونظراً لأن فائض القيمة لا يمكن إلا أن يعدو كونه جزءاً من المقدار الكلي للقيمة المنتجة ، فينتج بالضرورة أن فائض العمل يتكون عادة من وقت أقصر من يوم العمل ، أو أن فائض القيمة يمثل دائماً مقداراً أصغر من القيمة الكلية المنتجة . ولكن إذا بلغنا النسبة ١٠٠ : ١٠٠ فلا بد من تساويهما . ولكي يستوعب فائض العمل يوم العمل كله (ويعني هنا متوسط يوم العمل لأسبوع العمل أو لسنة العمل الخ) يجب أن يهبط العمل الضروري إلى الصفر . ولكن باختفاء العمل الضروري يختفي العمل الفائض أيضاً ما دام الأخير ليس سوى وظيفة للأول . وعلى ذلك فالنسبة

$$\frac{\text{فائض العمل}}{\text{فائض القيمة}} = \frac{\text{القيمة المنتجة}}{\text{يوم العمل}}$$

لا يمكن أن تبلغ النسبة الحدية $\frac{100}{100}$ ولا ترتفع إلى $\frac{100}{100} + s$ ولكن الحال خلاف

هذا بالنسبة إلى معدل فائض القيمة أو درجة استغلال العمل الفعلية . خذ مثلاً تقدير الميسور ليونس دي لا فيرنى عن أن العامل الزراعي الإنجليزي لا يتناول إلا ربع المنتج (٢) أو قيمته مقابل ثلاثة أرباع هي نصيب الرأسمالي (وهو الفلاح في هذه الحالة) — وهذا بعيد عن المسألة الأخرى وهي كيفية توزيع الغنيمة فيما بعد بين الرأسمالي (الفلاح) والمالك والآخرين . وحسب هذا التقدير تكون النسبة بين العمل الفائض والعمل الضروري في حالة العامل الزراعي

(١) أنظر مثلاً :

Rodbertus : Soziale Briefe an kirchmann, third leter, Widerlegung der Ricardo'schen Theorie von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie, Berlin, 1851.

(٢) نظراً لأن كافة الأشكال الراقية من عملية الانتاج الرأسمالية عبارة عن أشكال من التعاون ، فليس أسهل من أن نتجاهل صفتها التعاضدية ، وبذا نقول إنها أشكال خالصة للتعاون والاشتراك . وهذا ما فعله الكونت A. de Laborde في كتابه De l'esprit de l'association dans tous les intérêts d la communauté (باريس ١٨١٨) . وفي استطاعة الكتاب الأمريكي هـ . كاري أن يلعب هذه الخدعة الساحرة بنجاح حين يعالج موضوع الحواس التي يتميز بها نظام الرق .

الانجليزي عبارة عن ٣ : ١ وهذه درجة استغلال تبلغ ٣٠٠٪ .

والطريقة السائدة بين الاقتصاديين من حيث النظر إلى ساعات العمل على أنها ثابتة في عددها أيدها استعمال الصيغ الواردة في رقم (٢) إذ فيها تجرى الموازنة دائماً بين فائض العمل ويوم عمل ذي طول معلوم . وينطبق نفس الأمر إذا كان الاعتبار الوحيد هو تقسيم القيمة التي أنتجت . ويوم العمل الذي صار مجسماً في منتجات ذات مقدار معلوم من القيمة ، هو دائماً يوم عمل ذو طول معلوم .

وعادة تمثيل فائض القيمة وقيمة قوة العمل على أنهما أجزاء من القيمة المنتجة (وهي العادة التي تولدت عن الشكل الرأسمالي في الانتاج وهي عادة سيتضح مغزاها فيما بعد) تخفي الصفة المخصوصة للعلاقة التي يخفيها رأس المال وهي مبادلة رأس المال المتغير بقوة العمل الحية واستبعاد العامل من المنتج بعد ذلك . وبدلاً من هذه الحقائق لا يرى الناس سوى مظهر آخر خداعاً لعلاقة اشتراك يقسم فيها العامل والرأسمالي المنتج وفق نسب تطابق العناصر المختلفة التي يساهمان بها في تكوينه .

وأما عن الباقي فإن الصيغ الواردة في رقم (٢) قابلة دائماً لأن يعاد تحويلها إلى الصيغ رقم (١) فلو كان لدينا مثلاً :

فائض عمل قدره ٦ ساعات
يوم عمل قدره ١٢ ساعة
فإذن يكون وقت العمل الضروري مساوياً ليوم عمل قدره ١٢ ساعة
ناقصاً فائض العمل الذي قدره ٦ ساعات وبذلك نحصل على الآتي :

$$\frac{100}{100} = \frac{\text{فائض عمل قدره ٦ ساعات}}{\text{عمل ضروري قدره ٦ ساعات}}$$

وهناك مجموعة ثالثة من الصيغ أوردتها من باب استباق الأمور أكثر من مرة وهما هي :

$$(٣) \quad \frac{\text{فائض قيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضروري}} = \frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$$

وقد تؤدي الصيغة $\frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$ إلى سوء فهم وتجعلنا نظن أن الرأسمالي يدفع ثمن

العمل لا قوة العمل ، ولكن الاعتبار السالفة يجعل في إمكاننا تجنب سوء الفهم هذا ، فالصيغة التالية وهي :

عمل بغير أجر إن هي تعبير عادي عن الصيغة فائض عمل
عمل بأجر عمل ضروري

فالرأسمالي يدفع قيمة قوة العمل (أو ثمن قوة العمل وهو غير متماثل دائماً مع القيمة) ، ويأخذ مقابل ذلك القدرة على التصرف في قوة العمل الحية . ويكون حق الانتفاع بقوة العمل هذه من فترتين في الأولى منهما ينتج العامل قيمة مساوية لقيمة ما يملك من قوة العمل أى قيمة لا تزيد عن كونها معادلاً . وعلى ذلك فالرأسمالي الذي يدفع ثمن قوة العمل يحصل بدوره على منتج ذي ثمن مماثل ، وهو أشبه بما لو كان اشترى السلعة التامة الصنع في السوق . وفي الفترة الثانية وهي فترة العمل الفائض يخلق حق الانتفاع بقوة العمل قيمة الرأسمالي دون أن يدفع عنها مقابلاً^(١) . فهو يحصل على هذا التحويل لقوة العمل إلى قيمة مجاناً وبلا مقابل ، وبهذا المعنى يمكن أن يقال عن العمل الفائض إنه عمل بغير أجر .

وهكذا ليس رأس المال كما يدعوه آدم سميث السيطرة على العمل فحسب ، ولكنه في أساسه سيطرة على العمل الذي لأجر له . وكل قيمة فائضة مهما كان الشكل الذي تتبلور فيه بعدئذ على هيئة ربح أو ريع أرض أو فائدة الخ ... إن هي في أساسها إلا الصورة المادية التي يبدو بها وقت العمل غير ذي الأجر . ونجد سر التوسع الذاتي لرأس المال في هذه الحقيقة وهي أن رأس المال يجد تحت تصرفه كمية محدودة من عمل الآخرين وهو عمل لا يدفع عنه أجراً .

(١) ولو أن الطبيعيين لم يتمكنوا من حل لغز فائض القيمة إلا أنهم استطاعوا على الأقل أن يروا أن فائض القيمة « ثروة مستقلة » يمكن التصرف بها ، وهي ثروة يبيها المالك وإن لم يشترها .

البَابُ السَّادِسُ

الأجور

الفصل السابع عشر

تحويل قيمة أو ثمن قوة العمل إلى أجور

في ظاهر المجتمع البورجوازي يبدو أجر العامل كأنه ثمن العمل ، أى مبلغ محدود من المال يدفع مقابل مقدار محدود من العمل .

ويتحدث الناس عن قيمة العمل ويقولون إن مبلغ النقود الذى يعبر عن تلك القيمة هو الثمن الضرورى أو الطبيعى للعمل . وهم يتحدثون كذلك عن ثمن السوق للعمل كأنه ثمن يتقلب على أى من جانبي ثمنه الضرورى .

ولكن ما قيمة السلعة ؟ إنها الشكل الموضوعى الذى يتخذه العمل الاجتماعى الذى بذل فى إنتاجها . حسناً ، وكيف نقيس حجم قيمتها ؟ نقيس تلك القيمة بحجم العمل الذى تتضمنه . وكيف إذن تتأكد من قيمة يوم عمل ذى اثني عشرة ساعة مثلاً ؟ يجب أن نقيسها بساعات العمل الاثني عشرة التى يحتوى عليها يوم عمل ذو ١٢ ساعة — وهو لغو يدعو إلى السخرية^(١).

(١) يتحاشى المستر ريكاردو بمهارة صعبة فد تهدد مذهبه القائل بأن القيمة تتوقف على كمية العمل التى تستخدم فى الإنتاج . ولو تمسكنا بهذا المبدأ بدقة لتبع هذا أن قيمة العمل تتوقف على كمية العمل التى تستخدم فى إنتاجها ، وهو امر واضح السخافة . وعلى ذلك يجعل المستر ريكاردو قيمة العمل تتوقف على كمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور أو حسب عبارته ان قيمة العمل تقدر بكمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور وهو يقصد بهذا كمية العمل اللازمة لإنتاج النقود أو السلع التى تعطى للعامل . وهذا شبيه بالقول إن قيمة القماش لا تقدر بكمية العمل الذى يبذل فى إنتاجها بل بكمية العمل التى تبذل فى إنتاج القصة التى تجرى مبادلة القماش بها .

A Critical Dissertation on the Nature, etc., of Value, pp. 50—51. (By S. Bailey published anonymously).

إذا كان لابد من بيع العمل في السوق كسلعة فهذا العمل يجب أن يكون موجوداً قبل إمكان بيعه . ولكن إذا استطاع العامل أن يجعل لعمله وجوداً مستقلاً ، لباع سلعة لاعملاً^(١) . وبغض النظر عن هذه المتناقضات فإن المبادلة المباشرة النقود (أى العمل المجسم) بالعمل الحى إما أن تقضى على قانون القيمة الذى يبدأ فقط أن ينمو فى حرية على أساس الإنتاج الرأسمالى ، وإما أن يلغى الإنتاج الرأسمالى نفسه الذى يركز مباشرة على العمل الأجير . إن يوم العمل ذا الاثنى عشرة ساعة مثلاً تمثله قيمة نقدية قدرها ٦ شلنات والآن أمامنا هنا احتمالان . فإما أن يجرى التبادل بين معادلين وفى تلك الحالة يحصل العامل على ٦ شلنات مقابل عمل اثنتى عشرة ساعة ، وإذن يكون ثمن عمله مساوياً لما ينتجه . ولكن إذا كان الأمر كذلك لما أنتج فائض القيمة لمشتري عمله ، ولما تحولت الشلنات الست إلى رأس مال ، ولزالت أسس الإنتاج الرأسمالى وهى التى عليها يبيع عمله ويصبح عمله عملاً أجيراً . والأمر الممكن الثانى هو أنه يحصل لقاء عمل الساعات الاثنى عشرة على أقل من ٦ شلنات أى أقل من عمل الساعات الاثنى عشرة ؛ وهى فى هذه الحالة يبادل عمل ١٢ ساعة بعمل ١٠ أو ٦ ساعات أو ربما أقل من ذلك حسب ما تكون الحال . ومثل هذا التعادل لأحجام غير متساوية لا يقتصر على أنه يضع حداً لتعيين القيمة . وليس فى الإمكان التعبير عن تناقض هادم لذاته كهذا أو صياغته كقانون عام^(٢) .

ولا نستفيد فى هذا المأزق إذ نفسر مبادلة مقدار أكبر أو أقل من العمل بأن نقول إن للعمل شكلاً مختلفاً فى الحالتين ، وإن أحد العاملين مجسم والآخر عمل حى^(٣) . وتزداد

(١) إذا سميت العمل سلعة فإنه غير السلعة التى تنتج أولاً بقصد التبادل ثم يؤتى بها إلى السوق حيث يجب مبادلتها بالسلع الأخرى تبعاً لما فى السوق إذ ذلك من مقادير كل سلعة . إن العمل يخلق فى اللحظة التى يؤتى بها إلى السوق ، بل إنه ليؤتى به إلى السوق قبل ان يخلق .

Observations on certain Verbal Disputes, etc., pp. 75-76.

(٢) إذا نظرنا إلى العمل كأنه سلعة ، ورأس المال وهو منتج العمل على أنه سلعة أخرى ، فحينئذ إذا كانت قيمتا هاتين الساعتين ينظمهما مقداران متساويان من العمل ، فإن مقداراً معلوماً من العمل تجرى ... مبادلته بكمية رأس المال التى انتجها نفس المقدار من العمل ؛ كما أن العمل السابق ... تجرى المبادلة بينه وبين نفس المقدار من العمل الحالى . ولكن قيمة العمل بالنسبة إلى السلع الأخرى ... لا تعينه كميات متساوية من العمل .

E. G. Wakefield, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London. 1836, vol. 1, p. 231.

(٣) « أصبح من الضروري أن نوافق » (صورة جديدة من «العقد الاجتماعى») «على أنه حينما =

سخافة هذا إذا ذكرنا أن قيمة السلعة لا يعينها مقدار العمل المجهس فيها فعلا ، وإنما مقدار العمل الحى اللازم لإنتاجها . لنفرض أن ساعة تمثل ست ساعات عمل . فإذا حدثت اختراعات جعلت فى الإمكان إنتاج هذه السلعة فى ٣ ساعات هبطت قيمة السلعة التى تم إنتاجها إلى النصف فهى لا تمثل الآن إلا ثلاث ساعات من العمل الاجتماعى الضرورى بدلا من الساعات الست التى كانت تمثلها قبلا . وعلى ذلك فالذى يعين قيمة السلعة إنما هو مقدار العمل اللازم لإنتاجها ، لا الشكل المجهس لهذا العمل .

والذى يواجهه صاحب النقود فى السوق هو العامل لا العمل ، فالعامل إنما يبيع قوته على العمل . وبمجرد ابتداء العمل لا تعود هذه القوة ملكا للعامل وبذا لا يعود فى إمكانه بيعها . فالعمل هو جوهر القيمة ومقياسها الكامن ولكنه غير ذى قيمة بذاته (١) .

وحين يقال « قيمة العمل » فى هذه العبارة لا تنمى الفكرة عن القيمة فحسب ، بل إنها تتحول إلى نقيضها . فهذه العبارة خيالية كما لو تحدثنا عن قيمة الكرة الأرضية . ولكن هذه التعبيرات الخيالية تنشأ من نفس علاقات الإنتاج ، فهى أنواع للأشكال المظهرية من العلاقات الأساسية . إن طلاب العلوم الأخرى يدركون كون الأشياء المظهرية تبدو أحيانا فى أشكال مقلوبة ، ولكن الاقتصاديين السياسيين هم الطلاب الوحيدون الذين لا يعرفون هذه الحقيقة (٢) .

= يعبر التبادل بين عمل تم أدائه وعمل يجب القيام به فإن الأخير (الرأسمالى) تكون قيمته أعلى من قيمة الأول (العامل) .

Simonde (de Sismondi) : De la richesse commerciale, Geneva, 1803, vol. I, p. 37

(١) « العمل معيار القيمة الوحيد ... ومبدع جميع الثروة ، ليس سلعة » Thomas Hodgskin
(٢) إن الذين يحاولون أن يفسروا أمثال هذه العبارات على أنها لا تزيد عن كونها نوعا من إسراف الشعراء فى أقوالهم ، إنما يظهرون مدى عجز تحليلهم . قال برودون « يقال إن العمل ذو قيمة لا على أنه نفسه سلعة بل من حيث القيم الكامنة التى يظن أنه يتضمنها . إن قيمة العمل تعبير مجازى . » ولورد على هذا وضعت مؤلفى « در الفلسفة » وقلت (ص ٣٤ — ٣٥) ما يأتى « لأنه لا يرى فى العمل بوصفه سلعة ، وهى حقيقة غريبة ، إلا ألفاظا وعلى ذلك علينا أن نظن أن المجتمع المعاصر كله القائم على أساس العمل كسلعة يجب أن ننظر إليه كأنه يقوم على عبارات شعرية وتعبير مجازى . إذا شاء المجتمع أن يتخلص من متاعبه فاعليه إلا أن يتخلص من عبارات وألفاظ ويعمد إلى تغيير شكلها ، وما عليه إلا أن يطلب من الأكاديمية أن تعيد طبع قاموسها فى شكل جديد . » وأسهل لنا بطبيعة الحال أن نذهب إلى أن التهمة لا تمنى شيئا مطلقا ، وندمج كل شيء فى هذه الطبقة وهذا ما يفعله ج . ب . سائى . السؤال : « ما القيمة ؟ » الجواب : « إنها ما يساويه الشيء » . السؤال « وما الثمن ؟ » الجواب « قيمة انقيمة معبرا عنه بالنقود » . السؤال « ولم تسكون لزراعة التربة ... قيمة ؟ » الجواب « لأننا نحدد لها ثمننا » . وهكذا فالقيمة عبارة عما يساويه الشيء ، والأرض ذات قيمة لأننا نعبّر عن قيمتها بالنقود . وهذا بكل تأكيد طريقة بسيطة جدا لإدراك أسباب الأشياء !

لقد استعار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من الحياة اليومية العادية عبارة « ثمن العمل » دون أن يحاول نقدها ، ثم أخذ يتساءل بعد ذلك عن كيفية تعيين هذا الثمن . وسرعان ما اعترف الاقتصاديون الكلاسيكيون أن التغيير في نسبة العرض والطلب لا يمكن أن يفسر — بصدد ثمن العمل أو ثمن أية سلعة أخرى — أكثر من تغيرات في الثمن وبعبارة أخرى تقلبات أثمان السوق فوق أو دون مقدار محدود . فإذا توازن العرض والطلب انقطعت التقلبات في الثمن (مع تساوى الأشياء الأخرى) ؛ ولكن إذا كان الأمر كذلك عجز العرض والطلب عن تفسير أى شيء . إن ثمن العمل ، حين يكون هناك توازن بين العرض والطلب ، هو ثمنه الطبيعي ، أى ثمنه مستقلاً عن النسبة بين العرض والطلب ، وهذا هو الشيء الواقعى الذى علينا أن نحله . ثانياً : بملاحظة التقلبات في أثمان السوق خلال فترة طويلة كسنة مثلاً ، ووجد أن كلامها يمحو الآخر ، مخلفاً ثمناً متوسطاً أى كمية محدودة . ومن الواضح إذن أن الثمن المتوسط يجب أن يعينه عامل آخر خلاف الانحرافات عنه وهى الانحرافات التى محا كل منها الآخر . وهذا الثمن الذى يسيطر ويتحكم في أثمان السوق العرضية للعمل (وسماه الطبيعيون السعر الضرورى) وأطلق عليه آدم سميث « الثمن الطبيعى للعمل » — هذا الثمن كما فى حالة السلع الأخرى ، لا يمكن أن يكون سوى قيمته معبراً عنها بالنقد . وبهذه الطريقة توهم الاقتصاد السياسي أن فى استطاعته أن يغوص خلال أنحاء العمل العرضية فيصل إلى قيمته . وهذه القيمة عينتها نفقة الإنتاج ، كما هو الشأن فى السلع الأخرى . ولكن ماهى نفقة إنتاج العامل . ما الذى يتكلفه إنتاج العامل ، أو إعادة إنتاجه ، وقد سمح الاقتصاديون لهذا السؤال أن يحل محل السؤال الذى سألوه فى أول الأمر ، وذلك عن غير وعى عنهم ، لأنهم ظلوا فيما يتعلق بمشكلة نفقة إنتاج العمل ، يدورون ويدورون فى دائرة دون أن يتقدموا خطوة إلى الأمام . وعلى ذلك فما يطلق عليه فى الاقتصاد السياسى عبارة قيمة العمل إنما هو فى الحقيقة قيمة قوة العمل وهى الثروة الموجودة فى شخص العامل ، وهى تختلف عن وظيفتها كما تختلف الآلة عن العمل الذى تقوم به . وبسبب انهماكهم فى بحث الفرق بين أثمان السوق للعمل وقيمة السلع التى ينتجها العمل الخ . . . تراهم لم يلاحظوا أبداً أن اتجاه التحليل لم يؤد بهم من أسعار السوق للعمل إلى قيمته المفترضة فحسب ، بل أدى بهم إلى تحليل قيمة العمل هذه إلى قيمة قوة العمل . ونظراً لغفلتهم عن نتيجة تحليلهم ، ونظراً لتقبلهم بنظرة غير انتقادية عبارات « قيمة العمل » ، « الثمن الطبيعى للعمل » الخ كأنها تعبيرات صادقة نهائية لعلاقة القيمة التى كانوا يبحثونها ، وقع الاقتصاديون الكلاسيكيون

(كما سنرى فيما بعد) فى اضطرابات ومتناقضات ، وبهذا أعدوا للاقتصاديين الدهماء أساساً متيناً يمارسون عليه تلك العقيدة التى أصبحت مبدأ بالنسبة إليهم . وهى عقيدة التفاهة أى عبادة المظاهر .

ولنتقل الآن لئرى كيف أن قيمة وثمن قوة العمل يتمثلان فى شكلهما المتحول على هيئة أجر .

نعلم أن القيمة اليومية لقوة العمل تحسب على أساس ما ينتظر من الحياة للعامل ، وأنه بالمثل يتطابق مع هذا طول محدود ليوم العمل ؛ ولنفرض أن يوم العمل المعتاد عبارة عن ١٢ ساعة وأن القيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات أى التعبير النقدي لقيمة تتجسم فيها ست ساعات ، فحين يتسلم العامل ٣ شلنات فإنه يحصل على قيمة ماله من قوة عمل تشتغل فترة قدرها ١٢ ساعة . وإذا كنا الآن نعبّر عن هذه القيمة اليومية لقوة العمل على أنها قيمة يوم العمل ، لحصلنا على الصيغة التالية : عمل ١٢ ساعة له قيمة قدرها ٣ شلنات . وهكذا تعين قيمة قوة العمل قيمة العمل ، أو تعين ثمنها الضرورى إن شئنا التعبير عن ذلك بالنقود . وإذا كان ثمن قوة العمل من جهة أخرى ينحرف عن قيمتها فإن ثمن العمل ينحرف بالمثل عما يقال له قيمة العمل .

وبما أن قيمة العمل ليست إلا تعبيراً غير سليم عن قيمة قوة العمل فمن الأمور الواضحة بذاتها أن قيمة العمل يجب أن تكون دائماً أقل من القيمة التى تخلقها لأن الرأسمالى يحرص دائماً على أن قوة العمل تواصل العمل خلال وقت أطول مما يلزم لإعادة إنتاج قيمتها . ففي المثال السابق قيمة قوة العمل التى تشتغل ١٢ ساعة عبارة عن ٣ شلنات ولإعادة إنتاج هذه القيمة يجب أن يشتغل العامل ٦ ساعات . لكن القيمة المنتجة عبارة عن ٦ شلنات ذلك لأن قوة العمل تشتغل خلال الاثنى عشرة ساعة ، والقيمة المنتجة تتوقف لا على قيمة قوة العمل ذاتها بل على المدة التى تقوم خلالها بإداء وظيفتها . وهكذا نصل إلى النتيجة التى تبدو سخيفة لدى أول نظرة ، وهذه النتيجة هى أن العمل الذى يخلق قيمة قدرها ٦ شلنات ، قيمته ذاته ٣ شلنات (١) .

(١) أنظر كتاب « نقد للاقتصاد السياسى » حيث ذكرت (ص ٤٠) أن فى ذلك الجزء من العمل الذى يتعامل مع رأس المال نجد حلاً للمشكلة الآتية « كيف يؤدى الانتاج على أساس القيمة التبادلية التى يعينها وقت العمل وحده » إلى النتيجة الآتية وهى أن قيمة العمل التبادلية أقل من قيمة منتج العمل التبادلية ؟ » .

وعلاوة على ذلك نرى أن القيمة وقدرها ٣ شلنات والتي تمثل ذلك الجزء من يوم العمل المدفوع أجره (أى الست ساعات من العمل) تبدو كأنها قيمة أو ثمن المجموع الكلى ليوم العمل ذى الاثنى عشرة ساعة وهو الذى يتضمن ٦ ساعات من العمل بغير مقابل . وعلى هذا فشكل الأجر يزيل كل أثر لتقسيم يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض ، أى إلى عمل له أجره وآخر لا أجر له . ويتخذ كل العمل مظهر عمل دفع له أجره . وفى نظام السخرة (العمل الاجبارى فى ظل النظام الإقطاعى) تجد ثمن عمل القن لنفسه وعمله الاجبارى للسيد منفصلا كل منهما عن الآخر من حيث الفراغ (أى المكان والزمان) وتجد كلا منهما واضحا متميزا عن الآخر . وفى عمل العبد نجد أن ذلك الجزء من يوم العمل الذى لا يقوم فيه العبد لا بإحلال قيمة وسائل عيشه وبالتالي الذى يعمل فيه لنفسه حقيقة - نقول إن ذلك الجزء يتخذ مظهر عمل لمالك العبد ، ويبدو عمل العبد كله بدون أجر (١)

أما فى حالة العمل الأجر من جهة أخرى فتحى العمل الفائض أو الذى لا أجر له يبدو كأنه عمل دفع عنه أجره . ففى حالة واحدة تخفى علاقة الملكية حقيقة كون العبد يشتغل جانباً من وقته لنفسه ، وفى الحالة الأخرى تخفى علاقة النقود حقيقة كون العامل الأجير يعمل جانباً من وقته بلا مقابل .

ومن هنا نستطيع أن ندرك الأهمية الحاسمة لتحويل قيمة و ثمن قوة العمل إلى شكل أجر للعمل أو إلى قيمة و ثمن العمل ذاته . وعلى أساس هذا الشكل الظاهرى الذى يجعل العلاقة الحقيقية خفية و يبرز عكسها تماما ، تقوم التصورات القانونية التى يعتقد بها العامل والرأسمالى سواء بسواء ، وكافة تصرفات الرأسمالى فى الإنتاج ، وجميع صورها الخادعة عن الحرية ، وكل المبررات الخادعة التى يلجأ إليها الاقتصاديون الدهماء .

وليس أسهل من تفسير السبب فى هذا ، والسبب فى أن هذا الشكل المظهرى ضرورى — حتى ولو كان التاريخ قد استغرق زمنا طويلا فى حل سر الأجور الخفى . وفى أول الأمر يبدو التبادل بين رأس المال والعمل كأنه من نفس نوع شراء وبيع السلع الأخرى . فالمشتري يدفع مبلغا معينا من النقود والبائع يقدم سلعة من نوع مختلف عن النقود . وشعور رجل القانون

(١) تمد « المورننج ستار » الصحيفة اللندنية من أسنة حال حرية التجارة وتميز ببساطة تدنو من الغباء . وقد صرحت الصحيفة مرارا خلال الحرب الأهلية الأمريكية وهى تتميز بالغضب الأدبى ، أن التعبد فى الولايات المتحالفة كانوا يشتغلون دون مقابل مطلقا - وكان يحسن لو أنها وازنت بين ما يتكلفه مثل هذا العبد فى اليوم بما يتكلفه عامل حر مثلا فى حى لايت لاند بلندن !

لا يستطيع أن يرى هنا أكثر من اختلاف مادي يعبر عن نفسه في الصيغ المعادلة من الوجهة القانونية . « أعطى كي تعطي ، وأعطى كي تصنع واصنع كي تعطي ، واصنع كي تصنع » .

وفضلاً عن هذا بما أن القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية حجتان غير قابلتين للتساوي والتعادل فإن التعابير « قيمة العمل ، و « ثمن العمل » لا تبدو أكثر بعداً عن السداد عن تعبيرات « قيمة القطن ، و « ثمن القطن » . وإلى جانب هذا فالعامل يتناول الأجر بعد أن يؤدي عمله . فمن حيث وظيفتها كوسيلة للدفع ، تجسم النقود فيما بعد قيمة أو ثمن السلعة التي تسلم ، والتي هي — في الحالة المعروفة — قيمة أو ثمن العمل الذي تم أدائه . وأخيراً فالقيمة الاستعمالية التي يسلمها العامل إلى الرأسمالي ليست في الحقيقة قوته على العمل ، ولكنها وظيفة تؤديها قوة العمل — أي عمل نافع معين مثل الخياطة وعمل الأحذية والغزل أو حشاً نشاء . والعقل العادي عاجز تماماً عن أن يدرك أنه من وجهة أخرى هذا النوع الخصوص من العمل له مغزى عام كعنصر يخلق قيمة ، وكصفة تميزه عن كافة السلع الأخرى . لنضع أنفسنا مكان العامل الذي نفرض أنه يحصل مقابل عمله ١٢ ساعة على القيمة التي يخلقها في ست ساعات ولتكن ٣ شلنات مثلاً . وبالنسبة إليه يكون عمله مدى ١٢ ساعة هو في الحقيقة الوسيلة التي يتمكن بها من شراء الشلنات الثلاث . وقد تختلف قيمة قوته على العمل تبعاً لقيمة وسائل عيشه الاعتيادية من ٣ إلى ٤ شلنات أو ٣ شلنات إلى اثنين ، كما أنه في حالة ثبات قيمة قوة العمل قد يترتب على تغييرات العرض والطلب أن يرتفع ثمن قوة العمل إلى ٤ شلنات أو يهبط إلى شلنين ، ولكن العامل يؤدي دائماً عملاً خلال ١٢ ساعة . هذا يستتبع بالضرورة أن أي تغيير في حجم المعادل يبدو في نظر العامل الذي يتسله تغييراً في قيمة أو ثمن العمل الذي دام ١٢ ساعة . لهذا نجد أن آدم سميث الذي عامل يوم العمل على أنه ثابت^(١) قد خدعته هذه الظاهرة التي سلفناها فاعتقد أن قيمة العمل ثابتة برغم ما تعرض له قيمة وسائل العيش من اختلاف . وبرغم أن نفس يوم العمل الواحد يأتي للعامل بمقدار من النقود يختلف من حالة إلى أخرى .

لنتحول الآن إلى النظر في أمر صاحب رأس المال . إنه يريد الحصول على أكبر قسط من العمل بأقل مبلغ من النقود ، وعلى ذلك فالشيء الوحيد الذي يعنيه من الناحية العملية إنما هو الفرق بين ثمن قوة العمل والقيمة التي تخلقها قوة العمل عن طريق قيامها بمهمتها

(١) حين يكتب آدم سميث في موضوع نظام دفع الأجور بالنقطة (الوحدة) تراه يشير بطريقة عابرة فقط إلى التغييرات في يوم العمل .

ووظيفتها . ولكنه يحاول أن يشتري جميع السلع بأرخص ما يمكن ، كما أنه يفسر لنا دائماً الربح الذى يحصل عليه على أنه ناجم عن الشراء بثمان بخس والبيع بثمان مرتفع ، أى شراء الشيء بما دون قيمته وبيعه بأعلى منها . بناء على هذا يعجز عن ان يدرك انه حتى إذا كان لشيء كقيمة العمل وجود حقيقى وحتى إذا كان قد دفع هذه القيمة حقيقية ، فانه لا يمكن وجود رأس مال لأن نقوده لم تتحول إلى رأس مال .

وفضلاً عن هذا فالحركة الفعلية للأجور تبدى لنا ظواهر يبدو أنها تثبت أن ما يدفع أجره ليس قيمة قوة العمل وإنما قيمة وظيفتها أى العمل ذاته . ونستطيع أن نرجع هذه الظواهر إلى طبقتين كبيرتين . فأولاً لدينا تغيير فى الأجور مرتبط بتغيير فى طول يوم العمل . وتستطيع أن نستنتج من هذا أنه نظراً لأن استئجار آلة لمدة أسبوع قد يكلفنا أكثر من استئجارها ليوم فإن ما ندفع مقابلها ليس قيمة الآلة بل قيمة عملها . ثانياً لدينا انفوارق الفردية فى أجور مختلف العمال الذين يؤدون نفس النوع من العمل ، ونجد نفس انفوارق الفردية فى نظام الرق حيث تباع قوة العمل علناً وبدون تحفظ ، ولكن هنا لاتنشأ أى أوهام . وفى عصر نظام الرق تكون أية ميزة ناجمة عن قوة عمل فوق المتوسط أو الضرر من قوة عمل دون المتوسط ، من نصيب مالك العبد ، بينما فى نظام العمل الأجير يعود النفع أو الضرر على العامل نفسه لأنه هو نفسه الذى يبيع مائه من قوة عمل ، بينما قوة عمل العبد يبيعها شخص آخر .

وأما عن الباقي بصدد الشكل الظاهرى « قيمة ثمن العمل » أو « الأجور » عند الموازنة مع العلاقة الأساسية التى فى أساس ذلك الشكل المظهرى الذى هو قيمة وثمان قوة العمل — فإن نفس الاختلاف يصدق على كافة الأشكال المظهرية وطبقاتها الفرعية الخفية . إن الأشكال الظاهرية تبدو بصورة تلقائية ومباشرة كأشكال من الفكر عادية (سائدة) ويجب البحث عن الطبقات التحتية الفعلية بالبحث العلمى . ويقترّب الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من الحقيقة الداخلية بدون أن يصوغها عن إدراك ووعى . هذه الصياغة الواعية مستحيلة بالنسبة لعلم الاقتصاد إلا إذا خلع عنه رداءه البورجوازى .

الفصل الثامن عشر

دفع الأجور حسب نظام الوقت

تتخذ الأجور بدورها أشكالا متباينة وإن كانت أبحاث الاقتصاديين لا تجعلنا قادرين على فهمها نظراً لأن اهتمامهم بالجواهر يحملهم على إغفال الفوارق الشكلية . ومع أن بيان هذه الأشكال المتعددة الجوانب ينتمى إلى المذهب الخاص بالعمل الأجير وهذا لا محل له في هذا المؤلف ، إلا أن أرى من اللازم أن نميز بصورة موجزة بين الشكلين السائدين من دفع الأجور . يذكر القارىء أن قوة العمل تباع دائماً لمدد محدودة ولهذا تبدو قيمتها اليومية أو الأسبوعية الخ بشكل « أجر يدفع حسب نظام الوقت » أى تتخذ شكل الأجر اليوى أو الأسبوعى الخ . ويتعين علينا أولاً أن نشير إلى أن القوانين التى أوردناها في الفصل الخامس عشر عن التغيرات التى تطرأ على الأحجام النسبية لثن قوة العمل وفائض القيمة ، تستطيع بتغيير بسيط في الشكل أن تتحول إلى قوانين للأجور . وبالمثل فالتمييز بين القيمة التبادلية لقوة العمل وبقية وسائل العيش التى تتحول إليها هذه القيمة يظهر الآن بأنه تمييز بين الأجور الاسمية والحقيقية . . . ويكفيها الآن أن نعرض لمسائل قليلة يتميز بها نظام الأجر حسب الوقت .

إن مبلغ النقود^(١) الذى يتسلمه العامل لقاء عمله يوماً أو أسبوعاً هو الأجر الاسمى أو الأجر مقدراً بالقيمة . ومن الواضح أن التغير في طول يوم العمل (أى مقدار ما يؤديه العامل من عمل يومياً) يتبعه أن نفس الأجر اليوى أو الأسبوعى الخ قد يمثل ثمناً مختلفاً للعمل — ومعنى هذا دفع مبالغ مختلفة جداً لنفس المقدار من العمل^(٢) . لهذا يتعين علينا في نظام الأجر حسب

(١) ستفرض ثبات قيمة النقود .

(٢) « ثمن العمل عبارة عن المبلغ الذى يدفع لقاء مقدار معلوم من العمل (سير ادورد وست : « ثمن القمح وأجر العمل » ، لندن ١٨٢٦ ص ٦٧) . وقد وضع وست مقالا (دون ذكر اسم المؤلف) يعد بداية عصر في تاريخ الدراسات الاقتصادية في إنجلترا ، وعنوانه :

Essay on the Application of Capital to Land, by a Fellow of University College, Oxford, London, 1815.

الوقت أن نميز بين المبلغ الكلي للأجور (الأجور اليومية أو الأسبوعية الخ) و ثمن العمل . فكيف نوجد هذا الثمن ، وكيف نتأكد من القيمة النقدية لكمية معلومة من العمل ؟ في الإمكان معرفة متوسط ثمن العمل عن طريق قسمة متوسط القيمة اليومية لقوة العمل على عدد الساعات التي يحتوي عليها يوم العمل المتوسط . فإذا كانت هذه القيمة ٣ شلنات (وهي القيمة التي يخلقها عمل ٦ ساعات) وإذا كان اليوم ١٢ ساعة كان ثمن ساعة عمل واحدة $\frac{3}{12}$ أى ٣ بنسات . هذا الثمن الذي حققناه هكذا هو وحدة قياس ثمن العمل .

لهذا قد يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي على ما هو عليه مع أن ثمن العمل يتناقص باستمرار . فلو فرضنا أن يوم العمل العادي ١٠ ساعات والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات كان ثمن الساعة $\frac{3}{10}$ بنس ولكنّه يهبط إلى ٣ بنسات لو أصبح يوم العمل ١٥ ساعة ، وفي كل هذا يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي دون تغيير . وبالعكس قد يرتفع الأجر الأسبوعي الخ برغم ثبات ثمن العمل بل ويرغم هبوطه . فلو شمل يوم العمل ١٠ ساعات وكانت قيمة قوة العمل في اليوم ٣ شلنات كان ثمن الساعة $\frac{3}{10}$ بنس . فإذا ترتب على تحسن أحوال التجارة اشتغال العامل ١٢ ساعة في اليوم مع ثبات ثمن العمل أصبح الأجر اليومي ٣ شلنات و $\frac{1}{10}$ بنس ويمكن بلوغ نفس النتيجة عن طريق زيادة حدة العمل دون أن يصحب ذلك تغيير في حجمه (أى مدته) (١) . وعلى ذلك قد تكون الزيادة في الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي مصحوبة بـ ثمن عمل لم يتغير أو بهبوط فيه . وينطبق نفس الأمر على دخل الأسرة العاملة حيث أن ما يقوم به رئيسها من عمل يكمله عمل بقية الأفراد ، ولهذا فهناك وسائل لخفض ثمن العمل وهي خارجة عن خفض الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي (٢) .

(١) « يتوقف أجر العمل على ثمنه ومقداره ... وليس من الضروري أن تنطوي الزيادة في أجر العمل على ارتفاع في ثمنه ، فقد يترتب على عمالة كاملة وجود كبيرة تبذل أن يزداد أجر العمل إلى حد بالغ مع بقاء ثمنه على ما هو عليه » (وست : مصدر سابق ص ٦٧ ، ٦٨ ، ١١٢) . ولكن السؤال الرئيسي هو كيفية تعيين « ثمن العمل » ، ولكن وست يتجنب الأمر بالقول التافه .

(٢) يعد مؤلف An Essay on Trade and Commerce من أشد المدافعين عن البورجوازية الصناعية تعصبا في القرن الثامن عشر ؛ وقد أدرك هذه النقطة ولكنه عبر عنها بطريقة مضطربة فقال « إن ثمن المون والضروريات هو الذى يعين كمية العمل لا ثمنه (ويقصد بهذا الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي) : خفضوا ثمن الضروريات وبالطبع تخفضون كمية العمل بما يتناسب مع ذلك ... ويعلم أرباب الصناعة سبلا مختلفة لرفع وخفض ثمن العمل وذلك إلى جانب تغيير مبلغه الإسمي » (ص ٤٨ ، ٦١) . وقد كتب سينيور نساو في كتابه « محاضرات ثلاث عن معدل الأجر » (لندن ١٨٣٠ ص ١٤) =

يمكن إذن أن نقول بوجود قانون عام فحواه أنه إذا علمنا مقدار العمل اليومي أو الأسبوعي فإن أجره يتوقف على ثمن العمل الذى يتخير هو ذاته تبعاً لقيمة قوة العمل أو لمدى انحراف ثمنها عن قيمتها . كذلك إذا علمنا ثمن العمل كان الأجر اليومي أو الأسبوعي متوقفاً على كمية العمل اليومي أو الأسبوعي .

إن ثمن ساعة العمل ، أى وحدة الأجر بنظام الوقت ، عبارة عن مبلغ القيمة اليومية لقوة العمل مقسوماً على عدد ساعات اليوم العادى من العمل . نفرض أن طول اليوم ١٢ ساعة ، وقيمة العمل اليومية ٣ شلنات (القيمة التى يولدها عمل ست ساعات) ؛ هنا يكون ثمن ساعة العمل ٣ بنسات ومبلغ القيمة التى يتم إنتاجها فى ساعة عمل ٦ ست بنسات . فإذا اشتغل العامل أقل من ١٢ ساعة يومياً (أى أقل من ٦ أيام فى الأسبوع) وليكن ذلك ٦ أو ٨ ساعات فقط كان أجره اليومي (٢) أو (١½) شلن حسب الثمن المعلوم للعمل (١) . وبما أنه حسب فرضنا يجب أن يعمل فى المتوسط ست ساعات يومياً كي ينتج فقط أجر يوم مطابق قيمة ماله من قوة العمل ، وبما أنه طبقاً لنفس الفرض يشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للأسالى ، يتضح إذن أنه لا يستطيع أن يحصل لنفسه على منتج ٦ ساعات إذا استخدم أقل من ١٢ ساعة . لقد بحثنا الآثار الهدامة للإرهاق فى العمل ، وهنا نستطيع أن نبصر المتاعب التى يتعرض لها العامل إذا لم يتوافر العمل الكافى لديه .

إذا تمجد أجر الساعة بطريقة تجعل صاحب رأس المال لا يلتزم بدفع أجر يوم أو أسبوع وإنما يدفع أجر الساعات التى يشاء أن يستخدم العامل فيها ، أصبح فى إمكانه استخدام العامل وقتاً أقصر من الوقت الذى كان فى الأصل أساساً لتقدير أجر الساعة أو أساساً لوحدة قياس ثمن العمل .

وبما أن وحدة القياس تعينها النسبة التالية القيمة اليومية لقوة العمل فإن هذه يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات

== ما يأتى (مستعينا بالكتاب السالف الذكر دون الإشارة إليه) : « يهتم العامل قبل كل شيء بمقدار الأجر » ، ومعنى هذا أنه يهتم بما يتسلمه أى المبلغ الإسمى للأجر ، لا فيما يعطيه للغير أى كمية العمل ! (١) يختلف الأثر التاجم عن هبوط غير عادى فى العمالة عنه فى حالة حدوث خفض عام فى يوم العمل بحكم التشريع . فليس للأول أى علاقة بالطول المطلق ليوم العمل وقد يحدث فى يوم طوله ١٥ ساعة أو ٦ ساعات . وفى الحالة الأولى يحسب الثمن العادى للعمل على أساس الفرض بأن العامل يستخدم ١٥ ساعة فى اليوم ، وفى الحالة الأخيرة على أساس افتراض اشتغاله ٦ ساعات فى المتوسط . وعلى ذلك فالنتيجة واحدة إذا اشتغل فى إحدى الحالتين ٧½ ساعات فقط وفى الأخرى ٣ ساعات فقط .

الوحدة تفقد معناها حالما لا يصبح يوم العمل محتويا على عدد محدود من الساعات ، وتنقسم الرابطة بين العمل ذى الأجر والعمل الذى لا مقابل عنه ، ويستطيع الرأسمالى الآن أن يستخلص كمية محدودة من فائض العمل دون أن يسمح للعامل بوقت العمل الضرورى اللازم لعيشه ، ويستطيع أن يقصى على انتظام العمل ويتبع أهواءه أو مصلحته المؤقتة بحيث يجعل الارهاق الشديد تعقبه فترات من البطالة الكاملة أو الجزئية . ويستطيع بحجة أنه يدفع « الثمن العادى للعمل » أن يطيل يوم العمل أكثر من المعتاد بدون أن يعرض العامل عن هذا تعويضاً مناسباً ؛ وهذا يفسر لنا سخط عمال صناعة البناء بلندن سنة ١٨٦٠ لما حاول الرأسماليون تنفيذ أجر الساعة عليهم . ويضع التحديد القانونى ليوم العمل حداً لهذه المساواة ؛ إلا أنه بالطبع لا يوقف خفض العمل الناجم من منافسة الآلات أو من التغيير فى نوع العمال ، أو من الأزمات الجزئية أو العامة .

حين يأخذ الأجر اليومى أو الأسبوعى أو اليومى فى الازدياد فقد يظل ثمن العمل ثابتاً بصورة إسمية وقد يهبط برغم ذلك دون مستواه العادى . ويحدث هذا دائماً عند إطالة يوم العمل أكثر من المعتاد مع فرض ثبات ثمن العمل أو ثمن ساعة العمل . ففى العكس التالى القيمة اليومية لقوة العمل — إذ زاد البسط زاد المقام بأسرع منه ، ونظراً لأن قيمة قوة العمل يوم العمل

توقف على البلى الذى يصحب استخدامها لهذا تزيد مع مدة عملها وتكون الزيادة فى القيمة أسرع منها فى المدة التى تؤدى خلالها وظيفتها . وفى كثير من فروع الصناعة حيث يسود نظام الأجر حسب الوقت وحيث لا توجد قيود قانونية على يوم العمل قضى العرف باعتبار يوم العمل عادياً إذا بلغ طوله حداً معيناً . فمثلاً يقال ليوم العشر ساعات « يوم العمل العادى » أو « يوم العمل » أو « ساعات العمل المنتظمة » وغير ذلك . أما ما يزيد عن هذا فيعد من قبيل العمل الزائد عن المقرر ، وإذا كانت الساعة هى وحدة القياس كان أجر الساعة من العمل الزائد عن المقرر يحسب غالباً على أساس معدل (مستوى) منخفض إلى حد يدعو للسخرية (١) . فيوم العمل العادى هنا كسر من يوم العمل الفعلى ، وكثيراً ما نجد الأخير

(١) « معدل الأجر عن العمل الزائد عن المقرر (فى صناعة عمل الدتلا) صغير جداً ويتراوح بين $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{4}$ بنسب عن الساعة الواحدة ، بحيث تجد التناقض مؤلماً بينه وبين مبلغ الأذى الذى يصيب صحة العمال وقوتهم ... وهذا المقدار الصغير الذى يكسبونه على هذا النحو غالباً ما يتفقونه بسبب ما يحتاجون إليه من تغذية زيادة عن المعتاد » (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الثانى ، ص ١٦ رقم ١١٧) .

يسود خلال فترة من السنة أطول من التي يغلب فيها يوم العمل العادى (١) . وحين يُطال يوم العمل بعد حد عادى معين يتخذ ثمن العمل فى مختلف الصناعات البريطانية شكلا بحيث يكون منخفضا خلال ما يقال له يوم العمل العادى إلى درجة تجعل العامل مضطرا إلى العمل فترة خلاف الوقت المقرر وبمعدل أعلى وذلك كى يحصل على أجر يمكنه من أن يعيش (٢) . والتجديد القانونى ليوم العمل يضع حدا لهذه المساوىء (٣) ومن المعلوم انه كلما طال يوم العمل فى اى فرع من الصناعة هبط الأجر (٤) . ويوضح المفتش رديجراف هذا بعرض نسبى لفترة عشرين عاما (١٨٣٩ — ٥٩) يرينا كيف ارتفعت خلالها الأجور فى المصانع

(١) حدث هذا فى صناعة تلوين الورق قبل تطبيق قانون المصانع عليها حديثا . « لانتا نشغل دون التوقف لتناول الطعام بحيث أن يوم العمل البالغ عشر ساعات ونصف ينتهى فى الساعة ٤/٣٠ مساء وبعد ذلك نشغل مقدارا آخر ونادرا ما ننتهى قبل السادسة مساء . » (شهادة المستر سميت ، لجنة تشفيل ... التقرير الأول ص ١٢٥) .

(٢) حدث هذا فى مصانع التبييض الاسكتلندية قبل تطبيق قانون المصانع عليها سنة ١٨٦٢ . فى بعض جهات اسكتلنده كان العمال يشتغلون يوم العمل العادى (١٠ ساعات) بأجر يوى قدره شلن وبنشان ، ثم ٣ — ٤ ساعات بعد ذلك لقاء ٣ بنسات عن الساعة الواحدة . ومعنى هذا عدم استطاعة العامل أن يكسب أكثر من ٨ شلنات فى الأسبوع إذا اشتغل الوقت العادى وهو أجر غير عادى أو معقول (تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ١٠) . وعرض أجور أعلى فيه إغراء قوى لحل الباقين على العمل ساعات أطول من المقرر . (شرحه ٣٠ أبريل ١٨٤٨ ص ٥) . وفى صناعة تجليد الكتب بلندن كثير من البنات تتراوح اعمارهن بين ١٤ و ١٥ سنة . ورغم تحديد ساعات العمل لهن فإنهن يعملن خسال الأسبوع الأخير من كل شهر حتى الساعة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ليلا الى جانب الباقين مع الاختلاط بهم ، ويغريهن أرباب العمل بمقدار من الأجر والمشاء زيادة عن المقرر ، وهن يتناولن المشاء فى المحال العامة المجاورة (لجنة ... التقرير الخامس ص ٤٤ رقم ١٩١) . والفساد الحقيقى واسع الانتشار بين هؤلاء بسبب الأحوال التى يعملن فيها .

(٣) تقارير مفتشى المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ١٠ — كان عمال صناعة البناء فى لندن على علم دقيق بعجريات الاحوال ولذا أعلنوا خلال إضراب سنة ١٨٦٠ أنهم يقلون الأجر بالساعة بصرط أنه فى حالة تحديد ثمن الساعة يكون اليوم ٩ أو ١٠ ساعات . وأن يكون ثمن الساعة فى يوم القصر ساعات أعلى منه فى حالة يوم التسع ساعات . واشترطوا كذلك دفع معدل أجر أعلى عن كل ساعة بعد الوقت المقرر .

(٤) « من الأمور البارزة ضالة الأجر فى حالة ساعات العمل الطويلة » — تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٩ — وفى (التقرير السادس عن الصحة العامة ١٨٦٤ ص ١٥) أن العمل الذى يعطى عنه مقدار قليل من الغذاء هو اليوم الذى يطال إلى حد بالغ جدا .

الخاضعة لقانون العشر ساعات وانخفضت حين كان العمل يستمر ١٤ او ١٥ ساعة في اليوم (تقارير ٣٠ ابريل ١٨٦٠ ص ٣١ - ٣٢) .

ومن القانون التالي « إذا علم ثمن العمل فإن الأجر اليومي او الأسبوعي يتوقف على كمية العمل » ، نستخلص أولاً انه كلما هبط ثمن العمل عظمت كميته أى طال يوم العمل بحيث يستطيع العامل الحصول حتى على مقدار زهيد من متوسط الأجر ؛ وفي هذه الحالة يكون انخفاض ثمن العمل حافزاً على إطالة يوم العمل ^(١) . وبالعكس يؤدي امتداد وقت العمل إلى هبوط في ثمنه وبالتالي في الأجر اليومي او الأسبوعي . والكسر التالي

القيمة اليومية لقوة العمل

الذي يعين ثمن العمل ، يريتنا أن مجرد إطالة يوم

يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات

العمل يؤدي إلى خفض ثمن العمل مالم تتدخل مؤثرات أخرى على سبيل التعويض . ولكن نفس الظروف التي تمكن الرأسمالي من إطالة يوم العمل في الأجل الطويل تمكنه في أول الأمر وترغمه بعد ذلك على ان يهبط بالثمن الاسمي للعمل ايضاً اذ يتناقص الثمن الكلي لعدد الساعات المزداد ، أى أن يكون هناك هبوط في الأجر اليومي أو الأسبوعي . وتكفي الإشارة هنا إلى طرفين . فإذا قام رجل واحد بعمل رجل ونصف أو رجلين زاد عرض العمل برغم ثبات عرض قوة العمل ، إذ المنافسة الذي تنشأ هنا بين العمال تمكن الرأسمالي من أن يهبط بثمان العمل ؛ وبالعكس يجعل هبوط ثمن العمل في إمكان الرأسمالي أن يزيد وقت العمل أكثر من ذلك ^(٢) ولكن سرعان ما تبعث هذه المقادير غير العادية من العمل الذي لا يدفع أجر عنه — على المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم . ويدخل ثمن العمل في تكوين ثمن السلع ولكن الجزء المجاني من ثمن العمل يجب ألا يدخل في حساب ثمن السلع ، ويمكن تقديمه للمشتري وهذه هي الخطوة الأولى التي تؤدي إليها المنافسة . والخطوة الثانية استبعاد جزء

(١) نظراً لانخفاض ثمن عمل صناعات المسامير اليدويين كان على الواحد منهم أن يشتغل ١٥ ساعة يومياً لكي يحصل على عيشه الأسبوعي الذي يدعو الى الرثاء . فكان الواحد منهم يعمل ما بين ٦ صباحاً ، ٨ مساءً بمجد ونشاط طيلة الوقت كي يحصل على أجر قدره ١١ بنساً أو شلن واحد ، وإلى جانب هذا بل العدد ونفقة لإعداد النار وما يترتب على هذا من تبديد بعض الحديد ، وهذا كله يتسكف ٢ ½ أو ٣ من البنسات (لجنة ... التقرير الثالث ص ١٣٦ رقم ٦٧١) . وأجر النساء الأسبوعي ٥ شلنات فقط مقابل العمل خلال نفس العدد من الساعات (ص ١٣٦ رقم ٦٧٤) .

(٢) إذا رفض أحد عمال المصنع أن يشتغل العدد المعتاد من الساعات حل غيره مكانه وتعطل (تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٤٩ شهادة ص ٣٩ رقم ٣٨) . « إذا قام رجل واحد بعمل اثنين ... ارتفع معدل الأرباح بوجه عام ... بسبب أن عرض العمل الإضافي أدى إلى نقص ثمنه » (سينيور ص ١٤) .

على الأقل من القيمة الفائضة التي يولدها إطالة يوم العمل من ثمن السلع . وهذه الطريقة نجد لدينا ثمن يبيع منخفضاً ليصبح من الآن فصاعداً سبباً دائماً في الأجور المنخفضة للغاية وساعات العمل الطويلة جداً مع أنه كان نتيجة لهذين الأمرين ، ولكن أود الإشارة إلى أن تحايل المنافسة لا يعيننا هنا ومع هذا سادع الرأسمالي يتكلم عن نفسه دفي برمنجهام منافسة كبيرة بين أصحاب الأعمال بحيث يضطر كثير منهم إلى عمل أشياء بصفته من أصحاب الأعمال يخجل منها في خلاف هذه الظروف ، ومع ذلك لا يجنون مالا أكثر وإنما الفائدة تعرد على الجمهور ، (لجنة تشغيل . . . التقرير الثالث - شهادة ص ٦٦ رقم ٢٢) . وقد كان الحيازون بلندن (full-priced) أمام لجنة التحقيق البرلمانية ما يأتي عن منافسيهم الذين يبيعون دون الثمن « إن وجودهم راجع أولاً إلى أنهم يتخذون الجمهور وبعد ذلك يستخلصون عمل ١٨ ساعة من عملهم مقابل أجر ١٢ ساعة . . . فالسبب في المنافسة وبقائها ما يقدمه العمال من عمل لا ينالون عنه أجراً . . . والمنافسة بين أصحاب الحياز السبب في صعوبة التخلص من العمل الليلي . . . ومعظم الذين يستخدمهم الذين يبيعون دون الثمن الصحيح من الأجانب والشبان الذين يقبلون أى أجر يعرض عليهم^(١) » .

هذا الكلام طريف لأنه ربما أن ذهن الرأسمالي لا ينعكس فيه سوى مظهر علاقات الإنتاج ، فهو لا يدري تماماً أن الثمن العادي للعمل يشمل كذلك مقداراً محدوداً من العمل الذي لا أجر عنه وأن هذا العمل الأخير هو المصدر العادي لكسبه . ففي نظره لا وجود لفائض العمل بسبب أنه داخل في يوم العمل العادي ، الذي يظن أنه يدفع أجره . أما الوقت الزائد عن المقرر فله وجود في نظره . فإذا واجهه شخص يبيع بأقل منه فانه يصر على دفع أجر زائد عن هذا الوقت الذي يشتغل فيه العامل بعد الزمن المقرر . وهنا نجد أيضاً لا يدري أن هذا الأجر الأخير يتضمن كذلك عملاً مجانياً . ومثال ذلك لنفرض أن ثمن ساعة من يوم عمل طوله ١٢ ساعة ٣ بنسات وهذه الساعة قيمة يتم إنتاجها في نصف ساعة عمل ، وأن ثمن الساعة من الوقت الخارج عن المقرر ٤ بنسات وهي قيمة ما يتم في ثلث ساعة . ففي الحالة الأولى يستولى الرأسمالي على نصف ساعة من العمل دون أن يدفع ثمن ذلك ، أما في الحالة الثانية فيستولى على الثلث .

Report. etc relative to the Grievances complained of by the Journeymen (٨)

Bakers, London' 1862, d. 411 وكذلك في الشهادة رقم ٤٧٩ ، ٣٥٩ ، ٢٧٤ في الوقت نفسه
فهؤلاء الحيازون الذين يبيعون بالسعر الكامل « يبدأون العمل عادة في الساعة ١١ مساء . . . ويستمرّون حتى ٨ من صباح اليوم التالي . . . يشتغل (العمال) بعد ذلك طول اليوم . . . حتى الساعة مساء » ، وقد أشرنا إلى هذا وكذلك اعترف لسان حالهم بنيت (مصدر سابق ص ٢٢) .

الفصل التاسع عشر

دفع الأجور حسب نظام القطعة (الوحدة)

ليست الأجور حسب القطعة سوى صورة متحولة للأجور التي تدفع حسب الوقت ، كما ان الأخيرة الصورة التي تحولت اليها قيمة قوة العمل أو ثمنها . وفي النوع الاول من الأجور يبدو من أول نظرة كما لو ان القيمة الاستيعالية المشتراة من العامل لا يمكن ان تكون وظيفة ما لديه من قوة العمل أى العمل الحى بل يجب ان تكون عملاً قد تحقق في المنتج ، وكذلك يبدو كما لو أن ثمن هذا العمل تعيينه طاقة المنتج على العمل وليس يحدده القيمة اليومية لقوة العمل

الكسر الآتى

يوم عمل من عدد معلوم من الساعات

كما هو الشأن في حالة الأجور التي تدفع حساب نظام الوقت (١) .

والثقة التي تجعل الناس يخطون فيظنون هذا المظهر هو الحقيقة كان من الواجب أن تتزعزع بسبب إمكان وجود نظامى دفع الأجور جنباً إلى جنب في نفس الفرع من الصناعة ، فالعادة أن صفافى حروف الطباعة بلندن يشتغلون بالقطعة بينما زملاؤهم بالريف يشتغلون حسب الوقت . ويشغل تجارو بناء السفن في ميناء لندن حسب العملية التي يتولونها أو الوحدة بينما يعمل زملاؤهم في الجهات الأخرى باليوم ، (٢) . وفي محال عمل السروج بلندن غالباً ما نجد في نفس الحرفة عمالاً من الفرنسيين والإنجليز ويتناول الأولون أجرهم بالقطعة بينما يدفع أجر

(١) يوضح نظام الأجر بالقطعة عصراً في تاريخ يوم العمل لاذ يقع في منتصف الطريق بين مركز عامل اليومية الذي يعتمد على إرادة الرأسمالى وبين الصانع التعاونى الذى ينتظر في المستقبل غير البعيد أن يجمع في شخصه بين الصانع والرأسمالى . إن العمال الذين يعملون بنظام القطعة سادة أنفسهم وإن كانوا يشتغلون على رأس مال صاحب لعمل « John Watts : Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies and منشور ١٨٦٥ ص ٥٢ — ٥٣ » . وقد نشر واتس هذا كتيباً سنة ١٨٤٢ عنوانه « Facts and Fictions of Political Economists » ؛ ومما قال « الملكية سرقة » ولكن ذلك كان منذ زمن بعيد .

(٢) ت . ج . دتج « اتحادات العمال والاضرابات » لندن ١٨٦٠ ص ٢٢

الآخرين حسب الوقت . وفي المصانع التي تتبع نظام الدفع بالقطعة نجد أن حِرفاً معينة لا يلامها هذا النظام لأسباب فنية ولذا يتناول الذين يمارسونها أجرهم حسب نظام الوقت (١) وواضح أن الاختلافات في شكل دفع الأجر لا تغير جوهر المسألة ، وإن كان أحد الشكلين أكثر ملاءمة من الآخر لتنمية الإنتاج الرأسمالي .

لنفرض أن يوم العمل العادي ١٢ ساعة ٦ منها لها أجرها والست الباقية لا يدفع عنها مقابل ، ولنفرض أن مبلغ القيمة التي يخلقها ٦ شلنات بحيث أن عمل ساعة واحدة يخلق قيمة قدرها ٦ بنسات . ولنفرض أن التجارب ترينا أن العامل ينتج ٢٤ سلعة متميزة في يوم العمل هذا إذا اشتغل بالدرجة المتوسطة من الحدة والمهارة أي لم يشتغل أكثر من مقدار وقت العمل اللازم في ظل الأحوال الاجتماعية العادية السائدة . فإذا ما طرحنا ذلك الجزء الذي تتضمنه هذه السلع من رأس المال الثابت كانت قيمتها ٦ شلنات وكانت قيمة السلعة الواحدة ٣ بنسات . يتناول العامل ٣ شلنات بمعدل بنس ونصف البنس عن القطعة الواحدة . وكما أنه في حالة الأجر حسب الوقت لا يهتمنا أن يكون العامل قد اشتغل ست ساعات لنفسه وستا للرأسمالي ، أو اشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للرأسمالي ، كذلك لا يهتمنا في حالة الدفع بالقطعة أن نقول إن الرأسمالي يدفع ثمن نصف كل قطعة ولا يدفع ثمن نصفها الآخر ، أو أن ثمن كل قطعة يحل محل قيمة قوة العمل بينما تدخل القطع الإثني عشرة الأخرى في نطاق القيمة الفائضة .

ولا يقل نظام القطعة عن زميله بعدا عن جادة العقل والصواب . ومثال ذلك أنه بينما تكون قيمة الساعتين اللتين تنتجهما ساعة عمل واحدة ٦ بنسات (بعد خصم ما استهلك في

(١) وجود نظام الدفع في نفس الوقت بالمصنع الواحد يلام كافة أنواع الخداع من جانب رب المصنع « يستخدم المصنع ٤٠٠ عامل نصفهم حسب القطعة والنصف الآخر يتناولون الأجر باليوم ، فلأولين مصلحة مباشرة في العمل ساعات أطول ، والآخرين يشتغلون ساعات طويلة ولكنهم لا يزالون يشتغلون العمل الزائد عن المعتاد ... وعمل هؤلاء المائتين نصف ساعة يساوي عمل شخص واحد مدة ٥٠ ساعة أو ٣ عمل شخص واحد في الأسبوع وهذا كسب إيجابي لصاحب العمل (تقارير ١٩٠٠ - ٣١ أكتوبر ١٨٦٠ ص ٩) » لا يزال الأرواح في العمل سائداً وفي كثير من الحالات تتخذ الاحتياطات لمنع كشف المخالفات وتوقيع الجزاء مما ينص عليه القانون ... وقد أظهرت في كثير من تقاريرى السابقة ... الضرر الذي يعود على العمال الذين لا يشتغلون بنظام القطعة ولما يتناولون أجوراً أسبوعية — ليونارد هورنر ، تقارير ١٨٥٩ ص ٨ — ٩ .

إنتاجهما من قيمة أدوات الإنتاج) ، فإن العامل لا يحصل مقابلهما إلا على ٣ بنسات والواقع الفعلي أن الأجر بالقطعة لا يعبر بصفة مباشرة عن علاقة قيمة . ليست المسألة خاصة بقياس قيمة القطعة حسب ما تتضمنه من مقدار وقت العمل ، بل بالعكس إنها مسألة قياس ما بذله العامل من عمل عن طريق حساب عدد القطع التي أنتجها . يقاس العمل في نظام الدفع بالوقت بمدة العمل المباشرة ، أما في نظام القطعة فيقاس بكمية المنتجات التي يندمج فيها العمل خلال فترة محدودة من الوقت (١) . وفي النهاية يتحدد ثمن وقت العمل بمعادلة القيمة التالية وهي :
قيمة عمل اليوم = القيمة اليومية لقوة العمل ؛ وعلى ذلك ليست الأجور بالقطعة سوى شكل معدل من الأجور التي تدفع حسب الوقت ولندرس الآن بقدر أكبر من الدقة المميزات التي تتصف بها الأجور وفق نظام القطعة .

إن نوع العمل أوصفته هنا تخضع لسلطان العمل ذاته إذ يجب أن يكون العمل من جودة متوسطة إذا أريد دفع ثمن القطعة كاملاً . ولهذا يصبح هذا النظام مصدراً طيباً للاستقطاعات من الأجور ووسيلة غش يتبعها الرأسمالي . والأجور من هذا النوع تعد في نظر صاحب رأس المال مقياساً دقيقاً لحدة العمل ، ذلك أن وقت العمل الذي يعتبر متوسطاً اجتماعياً ويدفع ثمنه على هذا الأساس إنما هو وقت العمل الذي يتجسم في كمية من السلع سبق تحديدها من قبل (على هدى التجارب) . ففي بعض محال حياكة الملابس بلندن يتحدد ثمن عن قطعة معينة من العمل كالصديري مثلاً بأنها ساعة أو نصف ساعة ، وتحسب الساعة على أساس ست بنسات ، وعن طريق التجارب العملية نعرف مقدار متوسط ما تنتجه الساعة الواحدة . وفي حالة الأزياء الجديدة الخ تنشأ المنازعات بين رب العمل ومن يشتغلون عنده في هل تمثل قطعة ما من العمل ساعة وهكذا ، وهنا يكون الحكم للتجارب . كذلك في ورش صنع الآثاث في لندن يطرد العامل إذا لم يؤد حداً أدنى محدوداً من العمل في اليوم وبعبارة أخرى إذا لم تتوافر له الدرجة المتوسطة من المهارة والحدق (٢) .

(١) يمكن قياس الأجور بأي من الطريقتين الآتيتين : مدة دوام العمل أو منتج العمل
Abbrégé élémentaire des principes d'économie politique

باريس ١٧٩٦ ص ٣٢ — كان ج . جارنييه صاحب هذا الكتاب المجهول اسم مؤلفه .

(٢) يعطى (للفزال) مقدار معلوم من القطن على أن يعيد في فترة معينة بدلاً منه وزناً معلوماً من الغزل ذي درجة معينة من الدقة ويتناول الأجر عن الرطل الواحد من الغزل . فإذا كان عمله نقص من حيث النوع وقع عليه الجزاء ، وإذا كان المقدار دون الحد الأدنى المتفق عليه عن وقت معلوم فإنه يطرد ليحل محله عامل أكفأ منه (يور — مصدر سابق ص ٣١٧) .

وما دام الشكل الذى تدفع بمقتضاه الأجور يتحكم فى نوع العمل وحدته أصبح الإشراف عليه وقد انتفت الحاجة إليه إلى حد كبير . فعدلات دفع الأجور بالقطعة تصير الأساس الذى يقوم عليه نظام الصناعة المنزلية الحديث والذى وصفناه فى الفصول المتقدمة ، ويصبح كذلك أساساً لنظام هرمى من الاستغلال والاستعباد . وثمت شكلان أساسيان للأمر الأخير . فمن جهة يسهل نظام الأجر بالقطعة تدخل الطفيليين فيما بين الرأسمالى والعامل الأجير ، وأرباح الوسطاء مصدرها الفرق بين ثمن العمل الذى يدفعه الرأسمالى وبين ذلك الجزء من الثمن الذى يسمح للوسطاء فعلاً باستيلاء العمال عليه (١) . ويعرف هذا الأمر فى إنجلترا بنظام التعريق أو الإرهاق (sweating system) . ومن جهة أخرى يتمكن الرأسمالى بفضل هذا النظام من أن يتعاقد على الثمن الذى يدفعه لكل عامل عن عدد معلوم من القطع مع رئيس يتولى جمع العمال ودفع الأجور لهم . وفى هاتين الحالتين يتحقق استغلال رأس المال للعامل عن طريق استغلال عامل لآخر (٢) . وفى ظل نظام القطعة يرى العامل من صالحه الشخصى أن يبذل ما يملك من قوة العمل إلى الحد الأقصى مما يسهل على الرأسمالى أن يزيد الدرجة العادية من حدة العمل (٣) . ويرى العامل كذلك صالحه فى إطالة يوم العمل حتى يرتفع أجره اليومى أو

(١) « وحين يمر العمل بين أفراد عدة لكل منهم نصيب فى الأرباح بينما لا يؤدي العمل سوى الشخص الأخير يكون الأجر الذى يصل إلى العامل غير متناسب إلى حد يدعو إلى الاشتياق (لجنة ... التقرير الثانى رقم ٤١٤ من ٦٠) .

(٢) وحتى واتس يلاحظ بهذا الصدد ما يأتى « لو أن الذين يستخدمون فى عمل كانوا شركاء فى المقد حسب مقدرة كل منهم بدلاً من أن يكون من صالح رجل واحد أن يرهق الآخرين لمصلحته الذاتية — تقول لو حدث هذا لتحسن نظام الدفع بالقطعة تحسناً عظيماً » (س ٥٣) . راجع لجنة تشقىل الأطفال، التقرير الثالث من ٦٦ رقم ٢٢ ، من ١١ رقم ١٢٤ ، من ١١ رقم ١٣ ، ٥٣ ، ٥٩ ، الخ بشأن المساوىء .

الفئة المترتبة على Sweating System .

(٣) وغالباً ما يحدث تشييط هذه النتيجة التلقائية بوسائل مفتعلة . ضد الحيل الشائعة فى صناعة الهندسة بلندن « اختيار رجل يمتاز بما لديه من قوة جثمانية وسرعة ليكون رئيس عمال عدة ويدفع له أجر اضافى كل ثلاثة أشهر أو خلاف ذلك على أساس أن يبذل قصارى جهده لحل الآخرين الذين لا يتناولون سوى الأجر العادى على اللحاق به ... وهذا يفسر شكاوى العمال من حيث ارغابهم من قبل أصحاب الأعمال على بذل مقادير أكبر من النشاط والمهارة وقوة العمل » (دنتج من ٢٢ — ٢٣) — ولما كان دنتج هذا عاملاً وسكرتيراً لأحد اتحادات العمال فقد يعد كلامه مبالغاً ، ولهذا نصير على القارىء بالاطلاع على مقال «العامل» فى «دائرة معارف الزراعة» التى وضعها ج . س . مورتن ، وهى مؤلف «جدير بالاحترام الكبير» ، وسيرى أن الكتاب ينصح الفلاحين باستخدام تلك الطريقة المشار إليها .

الأسبوعي^(١) ، وبذا يحدث رد فعل كالذى وصفناه بصدد نظام الوقت ، مع العلم أن هذه الإطالة تربط بشمن العمل حتى مع ثبات أجر القطعة .

وفى نظام الوقت تتشابه أجور أنواع العمل الواحدة ؛ أما فى النظام الآخر وبرغم أن وقت العمل يقاس بكمية محدودة من المنتج فإن الأجر اليومى أو الأسبوعى يتفاوت تبعاً لمقدرة العامل على أن ينتج المقدار المتوسط من المنتج أو أعلى أو أدنى منه . وبهذا يتفاوت مبلغ النقود الذى يحصل عليه العامل تبعاً لاختلاف مهارته وقوته ونشاطه الخ . عن الحد المتوسط من كل منها^(٢) . وبالطبع لا يؤثر هذا فى العلاقة العامة القائمة بين رأس المال والعمل الأجير وذلك أولاً لأن الفوارق الضرورية يوازن بعضها بعضاً فى المصنع بوجه عام بحيث تنتج الورشة فى فترة معلومة من وقت العمل المقدار المتوسط من المنتج ، وبحيث أن مجموع الأجور الكلى يطابق متوسط الأجور السائد فى ذاك الفرع من الصناعة . وثانياً ليس من تغيير فى النسبة بين الأجور وفائض القيمة نظراً لأن الأجر الفردى الذى يتناوله العامل الفردى يطابق مبلغ القيمة الفائضة الذى يهيئه للرأسمالى . ولكن نظام القطعة يتيح مجالاً أوسع للعامل تنمو فيه روح الفردية والشعور بالحرية والاستقلال وسيطرته على نفسه ، كما أن هذا المجال يعمل من جهة أخرى على تنمية المنافسة فيما بين العمال . ولذلك يميل العمل بالقطعة إلى رفع أجور العمال الفرديين فوق متوسط مستوى الأجور السائد فى صناعة ما ، فإنه يعمل فى الوقت نفسه على خفض هذا المستوى بصفته الكلية العامة . ولكن إذا كان معدل أجر القطعة قد حدده العرف بحيث أن خفضه قين أن يثير مقاومة العمال ، لهذا يعمد أصحاب العمل إلى اتباع نظام الدفع بالوقت بدلاً من نظام الأجر حسب القطعة ؛ وإلى هذا يرجع سبب الإضراب الذى قام به عمال نسج الدتلا فى كوفنترى سنة

(١) ينفع جميع الذين يتناولون الأجر على حسب نظام القطعة من هذا الافتتاح على حدود العمل القانونية ، وتطبق هذه الملاحظة بنوع خاص وهى الرغبة فى العمل إلى مابعد الوقت المحدود ، على النساء اللاتى يشتغلن بالنسج (تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٨ ص ٩) — وهذه الطريقة الملائمة لصالح رب العمل تميل بصفة مباشرة إلى تشجيع الفخارى الناشئ على أن يعهد نفسه خلال السنوات الأربع أو الخمس التى يستخدم فيها وفق نظام القطعة ولكن بأجر منخفض . وهذا سبب كبير يعزى إليه ضعف بنية الفخاريين (لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٣) .

(٢) حيث تكون طريقة الدفع فى أى مهنة حسب القطعة أو العملية المنفق عليها فقد تختلف الأجور كثيراً من حيث مقدارها . . . أما فى نظام الأجر باليوم فعادة نجد معدلاً واحداً يترتب به كل من صاحب العمل والعامل مقياساً لأجور العمال فى هذه المهنة (دتج ص ١٧)

سنه ١٨٦٠ (١) وأخيرا فنظام القطعة دعامة رئيسية النظام الساعة الذى وصفناه فى الفصل السابق (٢). يتضح مما سبق أن نظام الدفع بالقطعة أصلح أشكال الأجور من وجهة نظر طريقة الإنتاج الرأسمالية . وليس هذا النظام حديث النشأة إذ نجد ذكرا له فى وثائق قوانين العمل الفرنسية والانجليزية فى القرن الرابع عشر، ولكن لم يعم استخدامه إلا بابتداء عصر الصناعة يدوية ، كما اتخذ منه أرباب الأعمال فى بداية عصر الصناعة الكبيرة أى خلال الفترة (١٧٩٧—١٨١٥) وسيلة لإطالة يوم العمل وخفض الأجور . وتمدنا الكتب الزرقاء الصادرة خلال هذه الفترة بمعلومات عن تقلبات الأجور إذ ذاك ، ومنها نعلم باطراد الهبوط فى ثمن العمل بحيث أن الهبوط فى صناعة النسيج كان أعظم منه قبلا برغم الزيادة فى طول يوم العمل والأجر الحقيقى الذى يحصل عليه العامل فى صناعة نسيج القطن أقل بكثير مما كان عليه ، كما لم يعد هناك وجود تقريبا لتفوقه على العامل العادى وهو التفوق الذى كان من قبل عظيما جدا ... إن الفرق فى أجر كل من العامل الحاذق والعامل العادى أقل بكثير الآن مما كان عليه فى أى فترة سابقة ، (٣) ونستطيع من الفقرة التالية أن ندرك ضالة المنفعة التى عادت على العمال الزراعيين من ازدياد حدة العمل واتساع مداه ، وهذه الفقرة مقتبسة من كتاب يعد صاحبه من المدافعين عن قضية ملاك الأراضى والفلاحين « يقوم بمعظم العمليات الزراعية

(١) وينظم عمل رجال المياومة باليوم أو بالقطعة .. ويعلم المعلم master تقريبا ما يستطيع العامل أداءه من عمل فى اليوم الواحد وعلى هذا الأساس محسب الأجر ، ولهذا يضطر رجال المياومة الى بذل جهد كبير دون الحاجة الى الرقابة عليهم ، إذ ذلك فى صالحهم (كاتنوت : « مقال عن التجارة بوجه عام » طبعة أمستردام ١٧٥٦ ص ١٨٥ ، ٢٠٢) (وقد ظهرت الطبعة الأولى سنة ١٧٥٥) . وتجد كاتنوت هنا ، وهو الذى اقتبس منه كوينى وسيرجيمس ستيوارت اودم سميت كثيرا ، بمد الأجور بالقطعة بمعدل من أجور الوقت . ويدل عنوان الطبعة الفرنسية على أن الكتاب مترجم عن الانجليزية ولكن الطبعة الانجليزية وعنوانها The Analysis of Trade, Commerce, etc., by Philip Cantillon فتاريخها سنة ١٧٥٩ أى بعد الفرنسية بأربع سنوات . وفضلا عن هذا تدل محتويات الطبعة الانجليزية على أنها متأخرة المهد وتناولتها يد المراجعة . فثلا فى الطبعة الفرنسية لا ذكر لهيوم وكذلك الشأن يبين فى الطبعة الانجليزية . وفيما يتعلق بالمسائل النظرية البعثة نجد الطبعة الانجليزية قليلة الأهمية نسبيا ولكنها تشمل تفصيلات عدة خاصة التجارة الانجليزية وتجارة السبائك الخ مما لا نجد له ذكرا فى الطبعة الفرنسية .

(٢) « ألسنا نرى كثيرا أن أصحاب الورش يستخدمون أحيانا عددا من العمال أكثر مما يتطلبه العمل ؟ وفى حالات كثيرة يستخدم عمال أكثر توقعا لعمل عرضى (قديكون وهما تماما) . ولما كانوا يتناولون أجورهم بالقطعة فإن صاحب العمل لا يتحمل أى خطر لأن الحسارة كلها على حساب المتعطلين .

H. Grégoir : Les typographes devant le Tribunal correctionnel de Bruxelles ,
Brussels, 1865, p. 9.

Remarks on the Commercial Policy of Great Britain, London, 1815.

(٣)

يوم يؤجرون باليوم أو حسب العمل بالقطعة ، والأجر الأسبوعي حوالى ١٢ شلن ، وبرغم أننا قد نفترض أن الفرد يكسب في نظام القطعة شلنا أو شلنين زيادة عن الأجر الأسبوعي ، لكن وجد أنه إذا حسبنا دخله الكلى كان هذا الكسب أقل من العمل الذى يحسره خلال السنة بسبب التعطل ... فضلا عن هذا وجدوا أن ثمت نسبة مميّنة بين أجور هؤلاء الناس وثمان وسائل العيش الضرورية بحيث أن رجلا له طفلان يستطيع تربية أسرته دون الالتجاء إلى التماس المعونة من الأبرشية ، (١) . وكتب مالثس مشيرا إلى الحقائق التى نشرها البرلمان فى تاريخ متأخر يقول « أعترف أنى أنظر بعين الشك إلى اتساع نطاق عادة دفع الأجر بالقطعة . والحق يقال إن العمل الشاق خلال ١٢ أو ١٤ ساعة فى اليوم أو أكثر من ذلك أمر كثير على أى مخلوق آدمى » (٢) ويسود نظام الأجر بالقطعة فى الورش التى تخضع لفعل قوانين المصانع إذ بذلك يستطيع رأس المال الحصول على إنتاج أكبر من يوم العمل عن طريق زيادة حدة العمل (٣) .

حينما تتغير إنتاجية العمل تمثل نفس الكمية من المنتجات مقدارا مختلفا من وقت العمل وتبعاً لهذا يتغير الأجر حسب القطعة إذ أنه عبارة عن الصورة التى تعبر عن ثمن مقدار محدود من وقت العمل . فى المثال السابق وجدنا أن ٢٤ سلعة تم إنتاجها فى ١٢ ساعة ، وقيمة منتج هذه الفترة ٦ شلنات ، والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات ، وثمان ساعة العمل ٣ بنسات ، وأجر القطعة الواحدة بنس ونصف البنس . إن القطعة الواحدة تتضمن عمل نصف ساعة ، فلو تضاعفت إنتاجية العمل بحيث يتم إنتاج ٤٨ سلعة فى نفس الوقت ليهبط أجر القطعة من $\frac{1}{2}$ بنس إلى $\frac{1}{4}$ بنس ، وهذا مع بقاء الظروف الأخرى دون تغيير ما دامت كل قطعة تمثل الآن $\frac{1}{2}$ ساعة فقط بدلا من $\frac{1}{2}$ ساعة . إن $\frac{1}{2}$ بنس \times ٢٤ مرة تساوى ٣ شلنات ، وكذلك $\frac{1}{4}$ بنس \times ٤٨ = ٣ شلنات وبعبارة أخرى يهبط أجر القطعة بنفس النسبة التى يزيد بها عدد القطع التى يتم إنتاجها فى فترة معاومة من الوقت (٤) أو إلى الحد

(١) « دفاع عن الملاك والفلاحين فى بريطانيا العظمى » لندن ١٨١٤ ص ٤ — . .

(٢) مالثس Inquiry into the Nature and Progress of Rent لندن ١٨١٥ .

(٣) « لعل أربعة أخماس العمال فى المصانع ... ممن يتناولون أجورهم بنظام القطعة » تقارير ...

٣٠ أبريل ١٨٥٨ .

(٤) « وتقاس القوة الإنتاجية لآلة الغزل بدقة ، ومعدل الأجر عن العمل الذى يتم أدائه بها ينقص تبعاً لزيادة القوة الإنتاجية ولكن لا ينقص مثلها » (يورس ٣١٧) ، وبعد ذلك ألقى يور العبارة الأخيرة ، وهو يعترف أن إطالة (آلة) البطلة تسبب بعض الزيادة فى العمل . ونتيجة لهذا لا ينقص العمل =

الذى يتناقض به مقدار وقت العمل المتجسم في كل قطعة . هذا التغير في أجر القطعة ، وهو تغير لمسمى بحث ، يؤدي إلى نزاع دائم بين الرأسمالى والعامل إما لأن الرأسمالى يستخدمه ذريعة لخفض ثمن العمل فعلا ، وإما لأن ازدياد الإنتاجية ينطوى على زيادة في حدة العمل . أو قد يكون السبب أن العامل يعتقد أن ما يحصل عليه من الأجر هو ما ينتجه وليس هو قوته على العمل ولهذا يقاوم أى خفض في سعر القطعة لا يكون مصحوبا بأى خفض في ثمن بيع السلعة « إن العمال ... يراقبون بعناية ثمن المادة الخام و ثمن السلع المصنوعة وبذا يستطيعون أن يحصلوا على تقدير دقيق مضبوط لأرباح صاحب العمل ، (١) ويعترض الرأسمالى على مثل هذه الادعاءات التى يراها راجعة إلى أخطاء فاحشة في إدراك طبيعة العمل الأجير (٢) ، ويحمل على عجرة هذه المحاولة الرامية إلى فرض ضرائب على تقدم الصناعة ، ويعلن بجفاء أن ليس للعمال مطلقا أى دخل في مسألة إنتاجية العمل (٣) .

« بنسبة زيادة إنتاجية » بهذه الزيادة تكبر القوة الإنتاجية للآلة بمقدار الخمس . وحين يحدث هذا فإن الغزال لا يتناول أجره بنفس المعدل عن العمل الذى يؤديه كما كان الحال قبلا ، ولكن لما كان ذلك المعدل لا ينقص بنسبة الخمس فإن التحسين يزيد من مكاسبه النقدية خلال عدد معلوم من ساعات العمل « ولكن » القول السالف يتطلب بعض التعديل ... على الغزال أن يدفع شيئا إضافيا مساعدة للأحداث وذلك من البنسات المت الإضافية التى يحصل عليها ، وهو ما يصعبه إحلال الصغار محل جانب من البالغين « (ص ٣٢١) وليس هذا بجمل إلى رفع الأجور .

(١) H. Fawcett : The Economic Position of the British Labourer. لندن وكمبريدج

١٨٦٥ ص (١٧٨) .

(٢) نقرأ في العدد الصادر من جريدة الاستاندرد في ٢٦ أكتوبر ١٨٦٩ عن قضية رفعتها شركة جون برايت وشركاه أمام قضاة روشديل على ممثلى اتحاد نساجى الأبسطة متبعة بإيham بالانجاء الى وسائل التعويض . لقد استخدم شركاه برايت آلات جديدة تنتج ٢٤٠ ياردة من قماش الأبسطة في نفس الوقت وبنفس العمل (!) الذين كانوا لازمين من قبل لإنتاج ١٦٠ ياردة . ولم يكن للعمال حق في المطالبة بنصيب في الأرباح الناجمة عن استثمار صاحب العمل لرأس ماله في التحسينات الميكانيكية . وتبعاً لذلك اقترح السادة برايت خفض معدل الأجر من ١/٣ بنس للياردة الى بنس واحد على أن يظل ما يكسبه العمال عن نفس العمل كما كان قبلا ، ولكن يقال انه كان هناك خفض اسمى لم ينذر بشأنه العمال مقدما .

(٣) « ان رغبة اتحادات العمال في المحافظة على الأجور تدفعها الى محاولة الاشتراك في النفوائد التى تعود من تحسين الآلات » (إلها من فكرة جريئة !) « ... ان طلب أجور أعلى بسبب اختصار العمل ، معناه بعبارة أخرى محاولة فرض رسم على التحسينات الميكانيكية » On Combinations of Trades الطبعة ٢ الجديدة ، لندن ١٨٣٤ ص (٤٢) .

الفصل العشرون

الفوارق القومية في الأجور

درسنا في الفصل الخامس عشر مختلف العوامل المتحدة التي تحدث تغييرا في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو في حجمها النسبي (أى بالقياس إلى فائض القيمة) ، وأوضحنا كيف أن كمية وسائل العيش التي يتحقق فيها ثمن قوة العمل تستطيع أن تتعرض لحركات مستقلة ومختلفة عن التغيرات في هذا الثمن . وقد سبق أن بينت (١) أن التحول البسيط لقيمة أو ثمن قوة العمل إلى ذلك المظهر الخارجى الدال عليها أى الأجور ، يجعل من هذه القوانين جميعها قوانين متعلقة بحركة الأجور وتوضحها . إن ما يبدو في تقلبات الأجور هذه داخل دولة واحدة على أنه سلسلة من ارتباطات متفاوتة قد يظهر في حالة الموازنة بين بلدان مختلفة كأنه اختلافات معاصرة في المعدلات القومية للأجور . وعلى ذلك حينما نعقد مثل هذه الموازنة بين المعدلات القومية للأجور يتعين علينا أن ندخل في حسابنا كافة العوامل التي تعين التغيرات في حجم قيمة قوة العمل ، ومن هذه العوامل : ثمن الضروريات الأولية للحياة ومداها ، ونفقة تدريب العمال ، والدور الذى يلعبه عمل النساء والأطفال ، وإنتاجية العمل وحجمها . وحتى الموازنة السطحية تقتضى في البداية أن نرد متوسط الأجر اليومي (في حالة صناعة معينة تجرى مزاوتها في بلدان مختلفة) ، إلى يوم عمل متجانس . فإذا ما رددنا الأجور اليومية إلى نفس الأساس وجب أن نعيد تحويل الأجور التي تدفع حسب نظام الوقت إلى الأجور التي تدفع حسب نظام القطعة لأن الأخيرة وحدها هي التي يمكن أن تكون مقياسا لكل من إنتاجية العمل وكسافته (حداثته) .

إن لحدة العمل معيارا متوسطا في كل بلد بحيث أنه إذا كان العمل اللازم لإنتاج سلعة ما ينطوى على بذل مقدار أكبر من المقدار الضرورى من وقت العمل الاجتماعى ، فإن هذا العمل المبذول في إنتاج السلعة لا يعد من النوع الذى المألوف . إن قياس قيمة العمل

(١) « ليس من الدقة أن نقول أن الأجور » (ويتحدث المؤلف هنا عن التعبير النقدي عن الأجور)

مزداد لأنها تشترى مقادير أكبر من السلعة الأخرى » David Buchanan, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London, 1814, vol. 1, P. 417, note.

حسب مدى وقت العمل وحده لا يتأثر في بلد معلوم إلا إذا زادت درجة الكثافة عن المتوسط القومى . وليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالسوق العالمية التى أجزاؤها عبارة عن البلدان الفردية . ويختلف متوسط حدة العمل من بلد إلى آخر ، وعلى ذلك فالمتوسطات القومية تكون ميزاناً وحدة القياس فيه متوسط وحدة العمل العالمى . وعلى ذلك فالعمل القومى الأكثر حدة إذا قيس بالأقل حدة منه ينتج فى فترة معلومة من الزمن قيمة أكبر يعبر عنها مقدار أعظم من النقود . وعلاوة على هذا فالتطبيق الدولى لقانون القيمة تعدل له الحقيقة التالية وهى أنه فى السوق العالمية يعد العمل القومى الأكثر إنتاجية كعمل أكثر حدة وكثافة ما دام الشعب الأكثر إنتاجية لا يضطر بداعى المنافسة إلى خفض ثمن بيع سلعه إلى مستوى قيمتها . تزيد حدة وإنتاجية العمل القوميتان ببلد معلوم عن المتوسط الدولى منهما وذلك تبعاً لدرجة ونسبة نمو الإنتاج الرأسمالى فى ذلك البلد (١) . وعلى ذلك فالكميات المختلفة من سلع نوعها واحد والتى يتم إنتاجها فى بلدان مختلفة خلال نفس الفترة من وقت العمل ، تكون لها قيم مختلفة تعبر عنها أثمان مختلفة أى مبالغ من النقود تتفاوت طبقاً للقيم الدولية ، ولهذا فى البلد الذى يسوده نظام من الإنتاج الرأسمالى أكثر نمواً منه فى غيره ، تجد أن القيمة النسبية للنقود أقل منها فى بلد أسلوبه الرأسمالى فى الإنتاج أقل تقدماً ونمواً . وهذا يستتبع أن تكون الأجور الاسمية — أى معادل قوة العمل معبراً عنه بالنقود — أعلى فى البلد الأول منه فى الثانى . ولكن لا يجوز الظن بأن هذا الأمر ينطبق كذلك على الأجور الحقيقية كما تعبر عنها كمية وسائل العيش التى تكون تحت تصرف العامل .

وحتى بصرف النظر عن هذه الاختلافات النسبية بين قيمة النقود فى البلدان المختلفة فعلاً بما سترى أن الأجر اليومى أو الأسبوعى فى البلد الأول أعلى منه فى الآخر ، بينما يكون الثمن النسبى للعمل — إذا قيس بكلاً فائض القيمة وقيمة المنتج — أعلى فى البلد الثانى منه فى الأول (٢) .

(١) سذبت فى موضع آخر الظروف المتصلة بالإنتاجية والتى تستتبع تعديل هذا القانون فيما يتعلق بفروع الإنتاج الفردية .

(٢) جاء فى الحجة التى شنها جيمس أندرسن على آدم سميث ما يأتى « وما هو جدير بالملاحظة أنه برغم أن الثمن الظاهرى للعمل أقل عادة فى البلدان الفقيرة حيث منتجات التربة والحبوب عموماً رخيصة ، ألا أنه فى الحقيقة أعلى منه فى البلاد الأخرى . والسبب فى ذلك أن الثمن الحقيقى للعمل لا يتكون من الأجر الذى يدفع للعامل ولو أنه ثمنه الظاهرى . إن الثمن الحقيقى هو ما يتكلفه صاحب العمل من جراء إداء كمية من العمل فعلاً ، وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر على هذا الوضع لرأينا أن العمل فى جميع الحالات =

وقد قام المسترج . و . كورول عضو لجنة المصانع سنة ١٨٣٣ بدراسة دقيقة لصناعة الغزل خرج منها بالنتيجة الآتية وهي : « أن الأجور في إنجلترا أقل فعلا بالنسبة إلى الرأسمال وأعلى بالنسبة إلى العامل منها في بلدان القارة الأوروبية (١) . » وقد أثبت مفتش المصانع رد جراف في تقرير له بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ بالإحصائيات وبالموازنة بين الأحوال السائدة في إنجلترا والقارة أنه برغم أن الأجور أقل وساعات العمل أطول فإن العمل في جهات القارة (من حيث علاقته بالمنتج) أغلى منه في إنجلترا . ويذكر مدير أحد مصانع القطن في أولدنبرج ، وهو رجل إنجليزي ، أن وقت العمل هناك يستمر من منتصف السادسة صباحا حتى الثامنة مساء بما في ذلك يوم السبت ، وأن العمال الذين يعملون تحت إشراف مراقبين إنجليز ، لا ينتجون ما ينتجه زملاؤهم الإنجليز في ١٠ ساعات ، وإنتاجهم أقل من هذا إذا كان المشرفون عليهم من الألمان . والأجور أقل منها في إنجلترا بنسبة ٥٠ ٪ في حالات كثيرة ولكن نسبة العمال إلى الآلات أكبر فتصل في بعض الأقسام ٥ : ٣ . ويورد لنا المستر رد جراف تفاصيل وافية عن مصانع القطن الروسية وقد أمدته بالبيانات اللازمة والإحصائيات مدير إنجليزي كان يعمل بالروسيا إلى وقت قريب . فلا تزال مساوى نظام المصانع التي شاهدها إنجلترا في أول الأمر مزدهرة بالروسيا ، والمديرون بطبيعة الحال من الإنجليز بسبب عدم كفاية الرأسمال الروسى في هذا المضمار . وبرغم العمل المرهق الذى يستمر ليلا ونهاراً وبرغم ضآلة الأجور ، فلا يستطيع إنتاج المصانع الروسية إلا أن يحتفظ بمركز غير مستقر بفضل منع المنافسة الأجنبية . وفي الختام أورد جدولا مقارنا أمدنا به المستر رد جراف وفيه متوسط عدد المغازل في المصنع وبالنسبة إلى الغزال في بلدان أوروبية مختلفة . ويرى المستر رد جراف أن مآشده إنجلترا من ازدياد حجم المصانع وعدد المغازل منذ أن جمع هذه البيانات ، قد يحجب بلا شك تقدم نسبي مماثل في البلدان الأوروبية ، بحيث لا يزال الجدول صالحا للموازنة .

== تقريبا أعلى في البلاد الغنية منه في الفقيرة برغم انخفاض ثمن الحبوب والمواد الغذائية الأخرى في البلدان الأخيرة بالنسبة إلى الأولى ... فالعمل مقدرا باليوم أو طأ في اسكتلنده منه في إنجلترا »
Observations on the Means of exciting a Spirit of national Industry, etc, Edinburgh, 1777, pp 350-351. وبالعكس من ذلك فانخفاض الأجر يسبب بدوره غلو ثمن العمل « فالعمل في ارلنده أغلى منه في إنجلترا ... لأن الأجر أقل »
Royal Commission on Railways, Minute, 1867, (١) يور (مصدر سابق) من ٣١٤-

| متوسط عدد المغازل لكل مصنع | البلد | متوسط عدد المغازل للعامل الواحد | البلد |
|----------------------------|---------|---------------------------------|---------|
| انجلترا | المغازل | فرنسا | المغازل |
| ١٢٦٠٠ | ١٤ | ٢٨ | ١٤ |
| فرنسا | ١٥٠٠ | ٣٧ | ٢٨ |
| بروسيا | ١٥٠٠ | ٤٦ | ٣٧ |
| بلجيكا | ٤٠٠٠ | ٤٩ | ٤٦ |
| سكوتيا | ٤٥٠٠ | ٥٠ | ٤٩ |
| النمسا | ٧٠٠٠ | ٥٠ | ٥٠ |
| سويسرا | ٨٠٠٠ | ٥٥ | ٥٠ |
| | | ٥٥ | ٥٥ |
| | | ٥٥ | ٥٥ |
| | | ٧٤ | ٧٤ |

ويقول المستر رد جراف ، هذه الموازنة ليست في صالح بريطانيا العظمى لأن هناك عددا كبيرا من المصانع يجرى فيها النسيج بالقوة البخارية إلى جانب الغزل ، بينما الجدول يشمل النساكين ، والمصانع في الخارج في الأغلب قائمة بالغزل . وإذا أمكن الموازنة بين الشبيهن لوجدت في منطقة عملي كثير آمن مصانع غزل القطن يقوم فيها رجل واحد ومساعدان بملاحظة بغلات تشمل ٢٢٠٠ مغزل ، وينتجان في اليوم الواحد ٢٢ رطلا من الغزل طولها ٤٠٠ ميل (١) .

نعلم أن الشركات البريطانية قامت بمد خطوط حديدية في أوروبا الشرقية وآسيا ، واستخدمت عددا من العمال الإنجليز إلى جانب العمال الوطنيين . وقد دفعتهم الضرورة العمالية إلى أن يحسبوا حسابا للفوارق القومية في حدة العمل ، ولم يعد عليهم هذا بأي ضرر . وقد تعلبت هذه الشركات من التجارب أنه برغم أن ارتفاع الأجور يتأثر إلى حد كبير أو قليل مع متوسط حدة العمل ، فالثمن النسبي للعمل (أى الثمن من حيث علاقته بالمنتج) يختلف بوجه عام في الاتجاه العكسي .

وقد حاول هـ . كاري في أحد مؤلفاته الاقتصادية السابقة (٢) أن يثبت أن الأجور في

(١) « تقارير مفتشى المصانع » ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٣١ — ٣٣ .

(٢) Essay on the Rate of Wages, with an Examination of the Causes of the Difference in the Condition of the Labouring Population throughout the World, Philadelphia, 1865.

البلدان المختلفة تناسب تناسباً مباشراً (طردياً) مع درجة إنتاجية يوم العمل القومي ، وهو يستخلص من هذه العلاقة الدولية أن الأجور — بوجه عام — تعلو وتهبط بنسبة إنتاجية العمل . وإن تحليلنا لإنتاج فائض القيمة يثبت سخافة هذه النتيجة حتى ولو أن كاري حاول على غير عادته المألوفة أن يثبت صدق المقدمات والقضايا التي بحثها . وأعظم ما يدعو إلى الضحك أنه لا يزي أن الأشياء في الواقع العملي تتفق مع ما تحدثنا عنه نظريته . فهو يحدثنا أن تدخل الدولة قد برهن على بطلان وكذب العلاقات الاقتصادية الطبيعية ، وعلى ذلك يجب علينا أن نحسب الأجور القومية المختلفة كما لو أن ذلك الجزء من كل منها والذي تأخذه الدولة على هيئة ضرائب يعود حقيقة إلى العامل . ألا يحسن بالمستر كاري أن يتسائل ، أليست و نفقات الدولة ، هذه نفسها « الثمار الطبيعية » للتقدم الرأسمالي ؟ والمنطق جدير بذلك الرجل الذي صرح بأن علاقات الإنتاج الرأسمالية قوانين خالدة أمثلها الطبيعة وفرضها العقل ولا يعرقل من فعلها المتسق المنظم سوى تدخل الدولة ، ثم كشف بعد ذلك أن تأثير انجلترا الشيطاني على السوق العالمية (وهو تأثير على ما يبدو غير ناشئ عن قوانين الإنتاج الرأسمالية) تطلب تدخل الدولة — ومعنى هذا أن على الدولة أن تحمي هذه القوانين التي هي وليدة الطبيعة والعقل ، وبعبارة أخرى إن على الدولة أن تتبع نظاماً حامياً . وكشف المستر كاري كذلك أن نظريات اريكاردو والآخرين والتي عبرت عن المتناقضات والعداوات الاجتماعية الموجودة ، ليست فلسفة أو آراء مذهبية تولدت عن حركة اقتصادية فعلية . إن كاري ليحدثنا العكس إذ يرى أن متناقضات الإنتاج الرأسمالي سواء في انجلترا أم في غيرها ، نتيجة مترتبة على نظرية ريكاردو ! وأخيراً اهتدى إلى كشف آخر ألا وهو أن التجارة هي التي تقضي على جمال وتناسق الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج . ولعله إن خطا خطوة أخرى حين أن يكشف أن رأس المال هو عيب الإنتاج الرأسمالي . رجل مثل هذا لا يمتاز بطابع البحث النقدي جدير أن يكون المنبع الذي ينهل منه أمثال باستيا وسواه من أنصار حرية التجارة المتفائلين في العصر الحالي .

الباب السابع

تجميع رأس المال

اعتبارات عامة

إن تحويل مبلغ من النقود الى أدوات إنتاج وقوة عمل أول خطوة يخطوها بمقدار من القيمة سيقوم بوظيفة رأس المال ؛ ويحدث هذا التحويل في السوق ، أى في مجال التداول . وتم الخطوة الثانية أى عملية العمل بمجرد أن تتحول أدوات الانتاج الى سلع تفوق قيمتها قيمة الأجزاء التى تتكون منها السلع ، وبذا تحتوى على رأس المال الذى أنفق فى الاصل مضافاً اليه القيمة الفائضة . ويجب أن يلحق بهذه السلع فى التداول وتباع وتحقق قيمتها والنقود ، ويجب أن تتحول النقود ثانية الى رأس مال وهكذا . هذه الحركة الدائرية التى تكرر فيها نفس المظاهر على الدوام يتكون منها تداول رأس المال .

وأول شرط للتجميع أن يكون الرأسمالى قد باع سلعه وحول الجانب الأكبر من النقود التى تسلمها الى رأس مال . وسنفرض فى الصفحات التالية أن رأس المال يتداول بطريقته العادية ، وسنقوم بتحليل مفصل للعملية فى الكتاب الثانى .

والرأسمالى الذى ينتج القيمة الفائضة أول من يستولى حقاً على هذه القيمة وإن لم يكن آخر مالك لها ، وعليه أن يقتسمها مع الرأسماليين الذين يؤدون وظائف أخرى فى الانتاج الاجتماعى ، أى يقتسمها مع ملاك الاراضى الخ . وعلى ذلك تنقسم القيمة الفائضة أقساماً فرعية مختلفة تذهب الى جيوب طوائف مختلفة من الأشخاص وتتخذ أشكالاً مستقلة مختلفة كالربح والفائدة وريع الأرض الخ . ولا يمكن قبل الكتاب الثالث أن نبحث هذه الأشكال المتحولة من القيمة الفائضة .

هنا نفرض من جهة أن الرأسمالى الذى ينتج السلع يبيعها حسب قيمتها ، ولن نؤجل البحث بصفة شاملة كاملة فى دخوله ثانية الى السوق العالمية أو البحث فى الأشكال الجديدة التى يتخذها رأس المال خلال تداوله ، أو لخص أحوال الانتاج المادية الحسية التى تحتفى

داخل هذه الاشكال . ومن جهة أخرى سنعامل المنتج الرأسمالى بصفته صاحب القيمة الفائضة أو بعبارة أخرى بصفته الممثل لجميع الذين يقاسمونهُ الأسلاب فى النهاية . ونتيجة لهذا نبدأ ببحث موضوع التجميع من الوجهة المجردة على أنه مجرد مظهر فى عملية الانتاج الفعلية . ولكى يحدث التجميع لا بد أن يكون الرأسمالى قد نجح فى بيع سلعه وإعادة تحويل نقود الشراء الى رأس مال . وفضلاً عن هذا فتقسم القيمة الفائضة الى أجزائها المختلفة لا يؤثر فى ماهية القيمة الفائضة بأى حال من الأحوال أو فى الظروف والحالات التى تصبح فيها عنصراً للتجميع ، ومهما كانت النسبة التى استطاع المنتج الرأسمالى أن يحتفظ بها فى يده من القيمة الفائضة ، ومهما كانت النسبة التى يتعين عليه فى النهاية أن يتنازل عنها للغير ، فإنه الشخص الذى يختص نفسه بها ويملكها . وعلى ذلك فالعرض الذى سنقدمه للتجميع لن يزد عن كونه وصفاً لما يحدث فعلاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالشكل البسيط والأساسى لعملية التجميع يحجبه تقسيم القيمة الفائضة ، وحركة التداول التى يعتمد عليها . وعلى ذلك إذا شئنا تحليل العملية بكل ما بها من بساطة وجب علينا أن نتجاهل المظاهر المختلفة التى تخفى فعل جهاز هذه العملية الباطنى .

لفصل الحادى ولعشرون

الانتاج المتجدد البسيط

Simple Reproduction

مهما كان شكل عملية الانتاج فى مجتمع ما فلا بد أن تكون مستمرة أو تمر من فترة لأخرى فى نفس المظاهر . والمجتمع لا ينقطع عن الإنتاج أو الاستهلاك . وإذا نظرنا إليه على أنه كل متصل الأجزاء وفى حالة دائمة من التجدد ، لكنت كل عملية إنتاج اجتماعية عملية إنتاج متجدد أو معاد فى نفس الوقت . والأحوال التى يتم فيها الانتاج هى فى الوقت ذاته ما يلائم الانتاج المتجدد . ولا يستطيع أى مجتمع أن ينتج أى منتج من جديد إلا اذا عمل باستمرار على إعادة تحويل جانب من منتجاته الى أدوات انتاج أو الى عناصر إنتاج جديد . وإذا بقيت الظروف فى النواحي الأخرى دون تغيير فلا يستطيع المجتمع إعادة الانتاج أو المحافظة على ثروته فى نفس المستوى إلا اذا عمل على أن يحل مكان أدوات الانتاج (أدوات العمل ، المواد الخام ، المواد المساعدة) التى تستهلك سنوياً مقدار مساوٍ من نفس نوع السلع ، وهذا المقدار يجب عزله عن مجموع المنتجات السنوية وإدماجه من جديد فى عملية الانتاج ؛ وعلى ذلك ينتمى مقدار محدود من المنتج السنوى الى الانتاج . ولما كان هذا الجزء معداً من أول الأمر للاستهلاك الانتاجى فانه يوجد بصفة أساسية على هيئة سلع غير صالحة إطلاقاً للاستهلاك الفردى .

إذا كان شكل الانتاج رأسمالياً فكذلك يكون شكل الانتاج المتجدد . وكما أنه فى طريقة الانتاج الرأسمالية تبدو عملية العمل وسيلة لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال ، كذلك يبدو كأن الانتاج المتجدد لا يعدو أن يكون قيمة تتمدد بذاتها . إن الشخص لا يقال له رأسمالى إلا لأن نقوده تؤدي وظيفة رأس المال باستمرار ، فإذا تحول مبلغ ١٠٠ جنيه الى رأس مال هذه السنة وأنتج قيمة فائضة مقدارها ٢٠ جنيه ، فلا بد من تكرار نفس العملية فى السنة التالية وهكذا . والقيمة الفائضة بصفتها ثمرة يفلها من وقت لآخر رأس مال فى حالة

حركة وسيولة، تسكتسب شكل إيراد ناشئ عن رأس المال (١).

إذا كان هذا الإيراد لا يخدم صاحب رأس المال إلا كرسيد للاستهلاك، وإذا كان يتم استهلاكه وكذلك انتاجه من فترة لأخرى، فحينئذ لا يكون لدينا سوى إنتاج متجدد بسيط وهذا في حالة بقاء الظروف الأخرى كما كانت من قبل. وبرغم أن الانتاج المتجدد البسيط مجرد تكرار لعملية الانتاج على الأساس القديم إلا أن هذا التكرار أو استمرار العملية يكسب تلك العملية خواص جديدة معينة أو بالأحرى يؤدي الى اختفاء خواص ظاهرية معينة كانت لها وهي بصفتها عملية منعزلة قائمة بذاتها.

وتبدأ عملية الانتاج بشراء قوة العمل لمدة محدودة، ويتجدد هذا على الدوام حين ينقضى الأجل الذي اشترت قوة العمل خلاله وحين تنتهى فترة إنتاج محدودة مثل أسبوع أو شهر الخ. ولكن العامل لا يتسلم أجره إلا بعد استعمال ما يملك من قوة عمل وبعد أن تكون قد حققت على هيئة سلع قيمة فائضة إلى جانب قيمتها. وعلى ذلك لم ينتج العامل فائض قيمة فحسب (وهو ما سنعده الآن كرسيد لاستهلاك الرأسمال الخاص) وإنما أنتج كذلك الرصيد الذى يدفع له منه أجره أى أنتج رأس المال المتغير، والعامل يظل يشغل طالما يستمر في إعادة إنتاج هذا الرصيد. وهذا يفسر الصيغة التى أوردتها الاقتصاديون والتى أشرنا إليها في الفصل السادس عشروهي الصيغة التى طبقاً لها تعد الأجور كنصيب في المنتج نفسه (٢). فالذى يعود إلى العامل على شكل أجر عبارة عن جزء من المنتج الذى يعيد إنتاجه باستمرار. حقيقة يدفع له الرأسمال قيمة السلعة نقداً، ولكن هذه النقود ليست سوى الشكل الذى تحول

(١) ولكن هؤلاء الأغنياء الذين يستهلكون منتجات عمل الغير لا يستطيعون الحصول عليها بغير عمليات النبادل [المشتريات من السلع]. فإذا أعطوا ما حصلوا عليه وجمعوه من الثروة مقابل هذه المنتجات الجديدة التى يميلون إليها، بدا أنهم معرضون لخطر استنفاد أرصدتهم سريعاً. قلت إنهم لا يشتغلون بل وأنهم عاجزون عن العمل، وعلى ذلك قد يظن أن ثروتهم تنافس يوماً بعد آخر حتى إذا ما انتهت لما وسعهم تقديم شيء للعمال لمحلهم على العمل لهم خاصة... ولكن في نظامنا الإجماعى اكتسبت الثروة خاصية تجديد إنتاجها بواسطة عمل الغير بدون أن يساهم صاحبها في ذلك العمل. فالثروة، كالعمل بواسطة أدوات العمل، تؤتي ثمرة سنوية يمكن القضاء عليها سنوياً دون أن يصبح صاحب الثروة أفقر مما هو عليه. هذه الثمرة هي الإيراد المتولد عن رأس المال (سيسموندى : مبادئ جديدة في الاقتصاد السياسى؛ باريس ١٨١٩ ج ١ ص ٨١ — ٨٢).

(١) « يجب أن ننظر إلى كل من الأجور والأرباح على أن كلا منهما حقيقة جزء من المنتج التام الصنع » (رمزى ص ١٤٢) — « النصيب الذى يحصل عليه العامل من المنتج على هيئة أجر، (جيمس مل : عناصر الاقتصاد السياسى، الترجمة الفرنسية، باريس ١٨٢٣ ص ٣٤) »

إليه منتج العمل . فبينما يقوم العامل بتحويل جزء من أدوات الإنتاج إلى منتج ، فإن جانباً مما سبق له إنتاجه يعاد تحويله ثانية إلى نقود . فالأجر الذى يأخذه مقابل عمله اليوم أو خلال الشهور الست القادمة هو العمل الذى قام به فى الأسبوع الماضى أو الشهور الست الماضية . والوهم الذى يولده الشكل النقدي يختفى فى الحال إذا كنا ننظر إلى الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة بدلاً من أن ننظر لهما على رأسائى واحد وعامل واحد . والطبقة الرأسمالية تعطى الطبقة العاملة أوامر شراء على هيئة النقود ، أى أوامر تمكن العمال من الحصول لأنفسهم على جزء من المنتجات التى أنتجوها بأنفسهم والتى استولى عليها أفراد الطبقة الرأسمالية . وأوامر الشراء هذه يردها العمال باستمرار إلى الطبقة الرأسمالية وبهذه الطريقة يحصلون على أى نصيب يخصهم من الأشياء التى أنتجوها ، ولكن الماهية الحقيقية للعملية يخفيها شكل الساعة الذى يتخذ المنتج والشكل النقدي الذى تتخذه السلعة . وعلى ذلك ليس رأس المال المتغير أكثر من شكل تاريخي خاص لذلك الرصيد الذى يُعَد من ضروريات الحياة ، أو لرصيد العمل الذى يحتاج إليه العامل لبقائه على قيد الحياة وتوالده — وهذا الرصيد يتعين عليه نفسه أن يقوم بإنتاجه وإعادة إنتاجه مهما كان نظام الإنتاج الاجتماعى . وإذا كان رصيد العمل ينساب إليه على الدوام على هيئة النقود التى تمثل أجر عمله فما ذلك إلا لأن ما ينتجه ينساب بعيداً عنه على شكل رأس مال . ولكن حقيقة كون رصيد العمل يتخذ هذا الشكل المظهري لا تؤثر فى الحقيقة الأخرى وهى أن ما يقدمه (يدفعه) الرأسمالى للعامل ليس إلا عمل العامل وقد تحقق فى منتج (١) . لنبحث حالة قن يخضع لنظام السخرة ، ولنفرض أنه يشتغل فى قطعة الأرض التى له ثلاثة أيام فى الأسبوع مستعملاً ما يملك من أدوات الإنتاج بينما يؤدي خلال الأيام الثلاثة الأخرى عملاً إجبارياً فى أبعاد السيد . فهو بعيد باستمرار إنتاج رصيد العمل الذى يملكه وفيما يختص بهذا القن لا يتخذ هذا الرصيد أبداً شكل نقود تدفع له لقاء عمله ويدفعها له شخص آخر . ومن جهة أخرى فالعمل الإجبارى الذى يؤديه بدون مقابل لسيد لا يبدو عليه مطلقاً مظهر عمل اختياري له أجره . وإذا حدث يوماً أن وضع السيد يده على أدوات الإنتاج التى يملكها القن وهى قطعة الأرض والحصان أو الثور وبذور القمح ، فمن الآن فصاعداً لا يبقى أمام القن إلا أن يبيع ماله من قوة العمل للسيد . وإذا تساوت

(١) حيث يستخدم رأس المال فى دفع أجور العامل فلا تترتب عليه زيادة فى الأرصدة اللازمة للبقاء على العمل « — كازينوف فى حاشية بالطبعة التى نشرها لكتاب مالتس «تأريخ فى الاقتصاد السياسى» لندن ١٨٥٣ ص ٢٢ .

الأشياء الأخرى فيظل كما كان يشتغل لنفسه ثلاثة أيام في الأسبوع ويعمل ثلاثة أخرى للرجل الذي كان سيده الإقطاعي وأصبح الآن السيد الذي يدفع له الأجر . والآن ، كما كان الحال من قبل ، سيستهلك أدوات الإنتاج كأدوات إنتاج وينقل قيمتها إلى المنتج . والآن — كما كان الحال قبلا — سيخصص جزء مخصوص من المنتج للإنتاج المتجدد أو المعاد . ولكن منذ اللحظة التي يتجول فيها العمل الإجباري إلى عمل أجير فإن رصيد العمل (الذي يستمر الفلاح في إنتاجه وإعادة إنتاجه ثانية) يتخذ شكل رأس مال يدفعه إليه السيد على هيئة أجور . والاقتصادى البورجوازي الذي يحول حقيق عقله بينه وبين الفصل بين الشكل الظاهري والحقيقية المستترة تحته ، يغمض عينيه عن حقيقة — وهي أنه حتى اليوم لا يتخذ رصيد العمل شكل رأس مال إلا في حالات ومواضع متفرقة على سطح الكرة الأرضية (١) .

حقيقة يفقد رأس المال المتغير صفة كونه قيمة مدفوعة من أوسدة الرأسمالى (٢) وذلك حينما تتأمل عملية الإنتاج الرأسمالى في حركة تجدها الدائم ، ولكن لا بد أن تلك العملية بداية في مكان ما وفي وقت ما . ومن وجهة نظرنا الجدلية (٣) المحتمل أن الرأسمالى صار ذات مرة مالكا لتعود بفنل نوع من التجميع البدائي مستقل عن عمل الغير الذي لا مقابل له ، وهذا التجميع هو الذي مكنته من دخول السوق بصفته مشتريا لقوة العمل . ومهما كان الأمر فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج الرأسمالية أو عملية الإنتاج المتجدد البسيط ، تترتب عليه تغييرات بارزة لا يقتصر تأثيرها على رأس المال المتغير بل يشمل كذلك رأس المال كله بجزئيه .

لنفرض أن رأس المال قدره ١٠٠٠ جنيه ينتج (كل سنة مثلا) قيمة فائضة تبلغ ٢٠٠ جنيه ولنفرض أنها تُستهلك كل عام . يتضح لنا إذن أنه إذا تكررت العملية خمس سنوات كان مقدار القيمة الفائضة التي استهلك ٢٠٠ × ٥ جنيه وهذا مبلغ يعادل رأس المال الأصلي وهو ١٠٠٠ جنيه . أما لو استهلكنا النصف مثلا ، حصلنا على نفس النتيجة بعد تكرار عملية الإنتاج عشر سنوات متتالية لأن ١٠٠ × ١٠ يساوى ١٠٠٠ ألف جنيه . وللتعبير عن

(١) « يدفع الرأسماليون أجور العمل في حالة أول من دبح المال على ظهر الأرض » Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Herford, 1852, p. 16

(٢) برغم أن رجل الصناعة (أى المائل المشغل للصناعة) يدفع له شذومه الأجر فانه في الحقيقة لا يستكاف الأخير شيئا ، ذلك أن قيمة هذه الأجور محفوظة مع الأرباح في القيمة التي زادت للعادة التي بذل فيها العمل . — آدم سميث ، الكتاب الثاني ، الفصل الثالث ص ٣١١ .

هذا بصفة عامة نقول إنه لو قسمنا قيمة رأس المال على القيمة الفائضة المستهلكة سنوياً حصلنا على عدد السنوات أو فترات تتجدد الإنتاج التي في ختامها يتم اختفاء رأس المال الأصلي واستهلاك الرأس المال له . ولا يغير من هذه الحقيقة اعتقاد الرأس المال أنه يستهلك القيمة الفائضة أى عمل الغير الذى لا يدفع مقابله . فبعد انقضاء عدد معين من السنوات تكون القيمة الرأس مالية التي استولى عليها مساوية لمجموع القيمة الفائضة الكلى الذى أخذه دون معادل خلال تلك السنوات ، ويكون المجموع الكلى لما استهلكه مساوياً لمجموع رأس ماله الأصلي . حقيقة في يده رأس مال لم يتغير مقداره ، وأن جانباً منه (مبانى وآلات الخ) كان موجوداً فعلاً حينما بدأ أعماله ؛ ولكن الذى يعيننا الآن قيمة رأس المال لالعناصر المادية التي يتكون منها . حينما يبدد امرئ ممتلكاته بأن يستدين ما يعادل قيمتها حينئذ لا تمثل أملاكه سوى المجموع الكلى للديون . وكذلك الحال بالنسبة للرأس المال الذى يستهلك معادل رأس المال الذى قدمه ، لأن قيمة رأس ماله الحالى لا تمثل سوى المبلغ الكلى من القيمة الفائضة التي استحوذ عليها بدون أن يدفع فيها شيئاً . لا يعود ثمت وجود لذرة واحدة من قيمة رأس ماله القديم .

وعلى ذلك فبغض النظر عن أى تجميع فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج أو بعبارة أخرى مجرد الانتاج المتجدد البسيط لا بد حتماً أن ينتهى عاجلاً أو آجلاً بتحويل كل رأس مال إلى قيمة فائضة متجمعة أو متراكمة . وحتى لو كان رأس المال حين دخوله عملية الانتاج عبارة عن ممتلكات أمكن لصاحبه الحصول عليها عن طريق عمله الشخصى ، فإنه يصير عاجلاً أو آجلاً قيمة يتم الاستيلاء عليها بدون معادل لها أى يصبح عبارة عن عمل الغير الذى لا أجر أو مقابل له والذى اتخذ صورة مادية إما على هيئة نقود أو بأى شكل آخر .

رأينا في الفصل الرابع أن تحويل النقود إل رأس المال يتطلب شيئاً أكثر من مجرد إنتاج القيمة وتداول السلع ، ورأينا ضرورة وقوف شخصين في مواجهة بعضهما أحدهما بائع والآخر مشتر : فهنا صاحب القيمة أو النقود وهناك صاحب المادة التي تتخلق القيمة ، وهنا مالك أدوات الإنتاج ووسائل العيش وهناك من لا يملك سوى قوة العمل . ورأينا أن نقطة ابتداء الإنتاج الرأسمالى تنحصر في فصل العمل عن منتجه أى بين قوة العمل الذاتية وأحوال العمل الموضوعية ، ولكن بفضل استمرار العملية أى الإنتاج المتجدد البسيط نجد أن ما كان في أول الأمر نقطة ابتداء فقط أصبح النتيجة الخاصة للإنتاج الرأسمالى وهى نتيجة تتجدد على الدوام . فن جهة تحول عملية الإنتاج الثروة المادية إلى رأس مال بدون انقطاع أى إلى وسائل

لخلق ثروة أكثر ووسائل تمتع لصاحب رأس المال . ومن جهة أخرى يخرج العامل دائماً من عملية الإنتاج كما دخلها — أى مصدر ثروة للغير ولكنه محروم من الوسائل التى تمكنه من الحصول على الثروة لنفسه . ولما كانت قوته على العمل قد تنازل عنها قبل أن يدخل عملية الإنتاج وأصبحت ملكاً للرأسمالى واندجحت فى رأس المال ، لهذا نجد أنها تتخذ خلال عملية الإنتاج صورة مادية أى تتجسم فى منتج يملكه شخص آخر . ونظراً لأن عملية الإنتاج هى كذلك العملية التى يستهلك بواسطتها الرأسمالى قوة العمل لهذا يتحول منتج العامل باستمرار لا إلى سلع فحسب بل إلى رأس مال ، وإلى قيمة تتمتع بالقوة التى تخلق القيمة ، ووسائل عيش تشتري الأفراد ، وأدوات إنتاج تعمل على الانتفاع بالشخص المنتج^(١) . وعلى ذلك فالعامل ينتج دائماً ثروة موضوعية على شكل رأس مال ، أى على شكل قوة غريبة عنه تتحكم فيه وتعمل على استغلاله ، وكذلك ينتج الرأسمالى قوة عمل ولكن على هيئة مصدر ذاتى للثروة لا وجود له إلا فى العامل الذى ينفصل عن الأشياء التى يمكن فيها وحدها تحقيق ذلك المصدر — وبعبارة موجزة ينتج الرأسمالى العامل بصفته عاملاً أجيراً^(٢) وهذا الإنتاج المتجدد الدائم للعامل شرط لاغنى عنه للإنتاج الرأسمالى .

والاستهلاك الذى يقوم به العامل مزدوج ، فهو فى عملية الإنتاج يستخدم عمله كوسيلة لاستهلاك أدوات الإنتاج وتحويلها إلى منتجات قيمتها أعلى من قيمة رأس المال . هذا النوع يقال له الاستهلاك الإنتاجى وهو فى نفس الوقت استهلاك الرأسمالى لقوة العمل التى اشتراها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يشتري العامل وسائل العيش بالنقود التى تدفع ثمنها لما يملك من قوة العمل ، وهذا هو الاستهلاك الفردى . هكذا يختلف هذان النوعان اختلافاً كلياً . ففي حالة الاستهلاك الفردى يؤدى العامل دور القوة المحركة لرأس المال ويكون ملكاً للرأسمالى ، وفى الحالة الثانية يكون ملكاً لنفسه ويقوم بوظائف حيوية خارج عملية الإنتاج . ونتيجة

(١) هذه خاصية بارزة يتميز بها العمل الإنتاجى . إن كل ما استهلك بصورة إنتاجية رأس مال ، ويصبح رأس مال عن طريق الاستهلاك « (جيمس ميل ٢٤٧) ومع هذا لم يصل إلى قراره معنى هذه « الخاصية البارزة التى يتميز بها » .

(٢) من الصحيح حقيقة أن أول من يأتى بصناعة يستخدم كثيرين من الفقراء ولكنهم يظنون كذلك ، وينددون بالفقراء باستمرار هذه الصناعة « Reason for a Limited Exportation of Wool (لندن ١٦٧٧ ص ١٩) » يؤكد المزارع الآن فى سخف أنه يحافظ على الفقراء ، وهم فعلاً موضع المحافظة عليهم فى الشتاء « Reasons for the late Increase of the Poor Rate or Comparative View of the Prices of Labour and Provisions, London, 1777, P. 37.

النوع الأول حياة الرأسمالى ، وفي الثانى حياة العامل نفسه .

رأينا من بحثنا فى يوم العمل والموضوعات المتعلقة به أن العامل غالبا ما يرغب على أن يجعل استهلاكه الفردى مجرد أمر عرضى فى عملية الإنتاج ، وفى مثل هذه الحالة يزود نفسه بوسائل العيش حتى تظل قوة العمل التى يملكها تقوم بعملها ، شأنه فى ذلك شأن الآلة البخارية التى تزودها بالفحم والماء أو العجلة التى نمدّها بزيت التشحيم . فإذا كان الأمر كذلك لكانت وسائله للاستهلاك مجرد وسائل استهلاك لأداة إنتاج ، ولأصبح استهلاكه الفردى استهلاكاً إنتاجياً بصفة مباشرة . ولكن يبدو على هذا أنه سوء استعمال ليس من الضرورى أن يكون خاصا بعملية الإنتاج الرأسمالية (١) .

ولكن الأمر يتخذ مظهراً مختلفاً إذا لم نقصر نظرنا على الرأسمالى الفردى والعامل الفردى بل جعلناها تشمل الطبقتين الرأسمالية والعاملة ، وكذلك إذا لم نجعل بحثنا خاصا بعملية منعزلة لإنتاج هذه السلعة أو تلك بل جعلنا دراستنا تشمل الإنتاج الرأسمالى فى أكل صورة وعلى أساس اجتماعى . حين يحول رأسمالى جانباً من رأس ماله إلى قوة عمل فإنه يزيد من حجم رأس ماله الكلى ، أى أنه يقتل عصفورين بحجر واحد . فهو لا يستفيد مما يأخذه من العامل فحسب ، بل وما يدفعه له . فرأس المال الذى يعطى مقابل قوة العمل يتحول إلى ضروريات الحياة التى يعمل استهلاكها على تجديد عضلات وأعصاب وعظام وأدمغة العمال القائمين بالعمل ، كما يعمل على تشجيع توالد عمال جدد . وعلى ذلك فاستهلاك الطبقة العاملة الفردى معناه أن وسائل العيش التى دفعها رأس المال مقابل قوة العمل يعاد تحويلها إلى قوة عمل جديدة يستغلها رأس المال فكأن هذا الاستهلاك معناه إنتاج العامل وتوالده . ذلك العامل هو أداة الإنتاج التى لا يستغنى عنها الرأسمالى . فالاستهلاك الفردى من قبل العامل سواء كان داخل الورشة أو المصنع أو خارجهما وسواء كان داخل عملية العمل أو خارجها ، عبارة عن عامل من عوامل إنتاج رأس المال وإنتاجه المتجدد ، شأنه فى ذلك شأن تنظيف الآلات سواء حدث خلال حماية العمل أو أثناء فترة توقف فيها ؛ والقول بأن العامل يستهلك وسائل العيش لإرضاء ذاته لا لإرضاء الرأسمالى تافه عديم الأهمية . لا شك أن الحصان أو الثور الذى يشترك فى العمل بالحقل يتمتع بغذائه ومع ذلك فاستهلاكه للغذاء عامل ضرورى فى عملية الإنتاج فالإبقاء على حياة الطبقة العاملة وتوالدها شرط ضرورى دائماً لاعادة إنتاج رأس المال ، ويستطيع الرأسمالى أن يدع تحقيق هذا الشرط لغريزة حب البقاء والتكاثر لدى العامل ، وكل

(١) لو أن روسى تغفل فى سر « الاستهلاك الإنتاجى » لا حمل على هذا بشدة كما فعل .

مايعنى به خفض ما يستهلك العامل إلى الحد الأدنى الضرورى ولا يخطر بباله مطلقاً أن يقلد وحشية أصحاب المناجم بأمريكا الجنوبية الذين يرغمون العمال على أن يأكلوا كمية أكبر من الغذاء اللازم لأجسامهم (١) . ومن هنا تجد أن الرأسمالى ورجل الاقتصاد السياسى الذى يعبر عن آرائه ومذهبه يسبغان طابع الإنتاج على ذلك الجزء من استهلاك العامل الفردى الذى يتطلبه دوام بقاء الطبقة العاملة والذى لابد منه ليتسنى لرأس المال أن يجد قوة عمل يستهلكها، أما ما يستهلكه العامل علاوة على هذا الجزء الضرورى فيعتبر استهلاكاً غير إنتاجى (جيمس مل ص ٢٣٨ وما بعدها) . فإذا سبب تجميع رأس المال ارتفاعاً فى الأجور وزيادة فى الاستهلاك من جانب العامل دون أن تصحبها زيادة فى استهلاك رأس المال اقوة العمل ، كان معنى هذا أن رأس المال الإضافى قد استهلك بطريقة غير منتجة (٢) . والواقع أن الاستهلاك الفردى من قبل العامل غير منتج فيما يتعلق بهذا العامل وحده مادام هذا الاستهلاك لا يولد من جديد سوى هذا العامل المحتاج ، ولكنه استهلاك منتج بالنسبة إلى الرأسمالى والدولة إذ معناه إنتاج القوة التى تخلق الثروة لشخص آخر خلاف العامل (٣) . وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر اجتماعية لوجدنا أن الطبقة العاملة ، حتى ولم تشترك اشتراكاً مباشراً فى عملية العمل ، ليست إلا شيئاً ملحقاً برأس المال شأنها فى ذلك شأن أداة العمل غير الحية ؛ وحتى استهلاكها الفردى لا يزيد — فى حدود معينة — عن كونه عاملاً من عوامل تجديد إنتاج رأس المال . ولكن يحرص الرأسماليون على أن يمنعوا أدوات الإنتاج الواعية هذه من أن تدع تلك العمالة راكدة لأن ما تنتجه هذه الأدوات الواعية ينقل بمجرد إنتاجه من العامل إلى الرأسمالى . هكذا يهيم الاستهلاك الفردى السبيل للإبقاء على حياة العمال وتكاثرهم ،

(١) « إن العمال بالمناجم فى أمريكا الجنوبية والذين ينحصر عملهم (وهو أشق عمل فى العالم) فى أن ينقلوا على أكتافهم إلى سطح الأرض معدناً خاماً يزن ١٨٠ — ٢٠٠ من الأرتال من على عمق قدره ٤٥٠ قدماً ، يعيشون على الخبز والبقول فقط ، ولو خيروا لفضلوا الخبز وحده . ولكن سادتهم يعاملونهم كما تعامل الخيل ويرغمونهم على أكل البقول لأنهم لا يستطيعون بالخبز وحده أن يعملوا كثيراً ، والبقول يمتاز عن الخبز بوفرة فوسفات الجير فيه » Leibig' op. cit., Vol. I, p. 194, note

(٢) « لو ارتفع ثمن العمل إلى هذا الحد برغم زيادة رأس المال ، لما أمكن استخدام الكثيرين ، بل لبقى لأقول إن مثل هذه الزيادة برأس المال يظل استهلاكها بطريقة غير منتجة » ريكاردو ص ١٦٣ .
(٣) « والاستهلاك الإنتاجى الوحيد بمعناه الصحيح هو استهلاك الثروة أو القضاء عليها » (يقصد استهلاك أدوات الإنتاج) « من جانب الرأسمالين بقصد إعادة الإنتاج ... والعامل ... مستهلك لإنتاجه بالنسبة لمن يستخدمه والدولة ولكنه غير منتج بالنسبة لنفسه » (مائلس تماريف: ... ص ٣٠) .

كما أنه من جهة أخرى وعن طريق القضاء على ضروريات الحياة يهيئ السبيل لاستمرار ظهورهم من جديد في سوق العمل . لقد كانوا في روما يقيدون العبد بالأغلال . واليوم نقيد العامل الأجير إلى سيده وصاحب أيد غير منظورة . أما مظهر الاستقلال الذي يتمتع به العامل فيحافظون عليه عن طريق انتقاله الدائم من سيد إلى آخر ، وبواسطة تلك الخرافة القانونية التي يقال لها العقد .

كان رأس المال من قبل يلجأ إلى التشريع لينفذ ما له من حقوق الملكية على العامل الحر ، ومن أمثلة ذلك ترحيم هجرة الميكانيكيين الذين يشتغلون في عمل الآلات في إنجلترا حتى سنة ١٨١٥ مع توقيع أشد العقوبات على من يخالف ذلك الحظر . ويشمل تكاثر الطبقة العاملة تراكم الحذر وانتقاله من جيل لآخر (١) فلما تحدث أزمة تهدد الرأسمال بخسارة ما ترى إلى أي حد يعتبر وجود طبقة العمال الحاذقين كعامل من عوامل الإنتاج التي له حق امتلاكها وإلى أي حد ينظر إلى هذه الطبقة على أنها الشكل الحقيقي الذي يبدو به رأس المال المتغير . نعم إن الحرب الأهلية الأمريكية والمجاعة القطنية المترتبة عليها سببتا العطل في صفوف معظم أعمال الصناعة القطنية في لانكشير الخ ، وهنا طالب العمال وغيرهم بجمع تبرعات لتمكين « العمال الفاتنين عن الحاجة » من الهجرة إلى المستعمرات البريطانية أو الولايات المتحدة . وهنا نشرت « التيمس » (٢٤ مارس ١٨٦٣) خطابا كتبه إدمند بوتر وهو رئيس سابق للفرقة التجارية بمنشستر ، وقد وصف الخطاب في مجلس العموم بأنه بيان أو منشور رجال الصناعة (٢) . ومن الفقرات التي اقتبسها نرى كيف يثبت رأس المال ما يدعيه من حقوق الامتلاك إزاء قوة العمل . « قد يقال له (أي العامل العاقل في صناعة القطن) إن عدد عمال الصناعة القطنية كبير جدا .. ويجب ... في الحقيقة خفضه لمقدار الثلث وبذلك قد يكون الطلب طيبا على الباقين ... ويطالب .. الرأي العام بالهجرة ... ولكن صاحب العمل لا يمكنه الموافقة على إبعاد مورد العمل على هذا النحو ، وقد يرى بحق في هذا عملا غير سليم ولكن إذا أريد استخدام الأموال العامة في المساعدة على الهجرة ، فإن له الحق في إسماع صوته بل

(١) « مهارة العامل الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقال إنه مخزن أو سبق أعداده ... ويتم تجميع حذر العامل وخزنه وهي أعظم العمليات أهمية ، بدون أي رأس مال متداول

Thomas Hodgskin: Labour Defended, etc., pp. 12 — 13.

(٢) « يجوز النظر إلى ذلك الخطاب على أنه بيان أصدره رجال الصناعة » .

Ferrand, Motion on the Cotton Famine, House of Commons, April 27, 1863.

والاحتجاج على هذا . ثم أخذ الكاتب يبين نفع صناعة القطن وكيف أنها جذبت بلا شك الفائض من السكان في إرلندة والجهات الزراعية ، وكيف اتسع نطاقها بحيث كانت صادراتها سنة ١٨٦٠ تعادل $\frac{1}{4}$ من مجموع الصادرات الإنجليزية ، وكيف أنها ستتسع بعد سنوات قلائل بسبب اتساع السوق وبخاصة في الهند وبسبب استيراد قطن بسعر الرطل ٦ بنسات . ثم يتساءل بعد ذلك إن كان من الخير والمصلحة الإبقاء على تلك الصناعة ، وإن كان من الحماقة التفريط في تلك الآلات العامة (ويقصد بها العمل الحى) . « إنى أعترف أن العمال ليسوا ملكاً للانكشير وأحباب الأعمال ، ولكنهم مصدر قوة الطرفين ، وهم القوة العقلية والمدرية التى لا يمكن أن تحل أخرى محلها مدى جيل ؛ أما الآلات التى يعملون بها فى المستطاع إبدالها بغيرها بل وتحسينها فى ظرف سنة واحدة (١) . إنكم تشجعون العامل على الهجرة أو تسمحون (؟) له بذلك ، وماذا يكون مصير صاحب رأس المال ؟... أبعادوا زبدة العمال تهبط قيمة رأس المال الثابت إلى درجة كبيرة ، كما لن يعرض رأس المال السائر نفسه لصراع مع مورد قليل من العمل المنحط النوع ... يقولون إن بالعمال رغبة فى (الهجرة) وهذا أمر طبعى ... خفضوا صناعة القطن بإبعاد القوة التى تعمل فيها وخفض نفقات أجورها وليكن الخس أو خمسة ملايين ، فماذا يحدث للطبقة المذكورة وصغار أصحاب اندكائين ، وماذا عن الريع وإيجار الأكوخ تتبعوا الآثار بالنسبة إلى الجميع من أعلام درجة إلى الفلاح الصغير ورب البيت الأحسن حالا ... ومالك الأرض ، وقولوا لنا هل هناك إجراء مماثل من حيث نتائجه بالنسبة إلى كافة الطبقات كهذا الاقتراح الذى يرمى إلى إضعاف الشعب بتصدير خير عناصر المشتغلين فى الصناعة وبالقتضاء على قيمة أعظم جزء إنتاجى من رأس المال ، ثم يقترح الرجل عقد قرض قدره خمس أو ست ملايين من الجنيهات لإيجاد عمل للشغطين مع اتخاذ كافة الضمانات القانونية لحسن تنفيذ الفكرة .

ويميز بوتر وهولسان حال سادة صناعة القطن بين نوعين من الآلات ، كل منهما ملك للأسمالى ، فالأول جماد ثابت فى المصنع ، والآخر حى يبيت فى الأكوخ خلال ساعات الليل ونى أيام الأحاد . والآلات الجماد لا يقف أمرها عن حد البلى وهبوط قيمتها من يوم لآخر بل إنها لتمسح طرازاً قديماً غير صالح للاستعمال بسرعة كبيرة نظراً للتقدم المستمر فى النواحي

(١) لا ننسى أن رأس المال هذا ينفى أغنية أخرى فى ظا الظروف العادية إذا تعلق الأمر بخفض الأجور .

الفنية بحيث أنه يمكن بعد انقضاء أشهر قلائل استبدالها بأخرى أكثر نفعاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تتحسن الآلات الحية كلما طال أمد بقائها وبسبب الشهادة المتجمعة والتي تنتقل من جيل لآخر . وقد كتبت التيمس رداً على هذا الخطاب جاء فيه : إن المستر إدمند بوتر قد تأثر بالاهمية الفائقة لأحباب صناعة القطن بحيث أنه يقبل إبقاء نصف مليون من الطبقة العاملة في معمل أدبي عظيم ضد إرادتهم ، وذلك في سبيل المحافظة على طبقة رجال الصناعة ودوام حرقهم . إنه يتساءل : هل تستحق هذه الصناعة الإبقاء عليها ؟ — نقول نعم بكل تأكيد مادامت الوسائل شريفة ، ثم يسأل : هل يجدر بنا إبقاء الآلات في حالة نظام ؟ وهنا نتردد في الإجابة . يقصد المستر بوتر بكلمة (آلات) الآلات البشرية ، لأنه بعد ذلك يقول على سبيل الاحتجاج إنه لا يقصد استعمالها بوصفها متاعاً مملوكاً . ويجب الاعتراف بأننا لانرى إبقاء الآلات البشرية محبوزة حتى تحين الحاجة إليها ، فالأمر غير مستطاع . إن الآلات البشرية تصدأ إذا لم تعمل مهما لجأت إلى مسحها وتشحيمها ، وأكثر من هذا فإنها تنور في مدننا الكبرى كما سبق أن رأينا . إن إنتاج العمال من جديد قد يتطلب وقتاً كما يقول المستر بوتر ولكن بما أننا لدينا الميكانيكيون والرأسماليون كذلك ففي استطاعتنا دائماً أن نجد أفراداً مقتصدین ومجددين بهم عدد من أرباب الصناعة أكثر مما نحتاج إليه . ويتحدث المستر بوتر عن اتعاش التجارة في عام أو اثنين أو ثلاثة ويطلب إلينا ألا نشجع الهجرة أو نسمح بها ، ويقول إن من الطبيعي أن يبدي العمال الرغبة في الهجرة ولكنه يرى أنه برغم هذه ينبغي للشعب أن يبقى نصف المليون من العمال مع من يعولونهم وقدرهم ٧٠٠,٠٠٠ محبوسين في مناطق صناعة القطن ، ويترتب على هذا أن الكاتب يذهب إلى أن على الشعب أن يحمّد استياء هؤلاء الناس بالقوة وأن يساعدهم بالإحسان — عسى أن يحتاج إليهم سادة الصناعة القطانية يوماً من الأيام ... لقد حل اليوم الذي يتعين على الرأي العام في هذه الجزر أن يعمل على إنتاذا (هذه القوة العاملة) من أولئك الذين يعاملونها بنفس النظرة التي ينظرون بها إلى الحديد والفحم والقطن . ولم يكن القصد من مقال « التيمس » أن يؤخذ مأخذ الجد لأن «الرأى العام العظيم» كان في الحقيقة يؤمن بما ذهب إليه مستر بوتر من اعتبار عمال المصانع جزءاً من الأشياء المنقولة بالمصنع . لقد منع العمال من الهجرة (١) ، وحبسوا في « بيت

(١) لم يمتد البرلمان فلما واحدا للهجرة مكتفيا بسن القوانين لتمكين البلديات من الإبقاء على العمال في حالة ترواح بين الحياة والموت ، أو استغلالهم بدون دفع المعدل المادى للاجور . ولما انتشر وباء الماشية بعد ذلك بسنوات ثلاث أمرع البرلمان بغض النظر عن تقاليدہ واعتمد في لمح البصر الملايين لتعوين أرباب الملايين من ملاك الأراضي الذين نجوا مزارعوهم من الحسارة نظرا لارتفاع ثمن اللحم .

العمل الأدبي، بمناطق القطن ، ولا يزالون حتى اليوم ، قوة ، لسادة صناعة لانكشير .

هكذا تعيد عملية الإنتاج الرأسمالية انفصال قوة العمل عن أدوات العمل ، وتولد من جديد الأحوال اللازمة لاستغلال العامل وتعمل على تخليدها ، وترغم العامل دائما على أن يبيع ما يملك من قوة العمل حتى يستطيع البقاء بينما تمكن صاحب رأس المال من شراء قوة العمل حتى يثرى بذلك (١) . لم يعد وقوف وقوف الرأسمالي والعامل في سوق السلع على هيئة مشتر وبائع أمراً وليد الصدفة ، وعملية الإنتاج نفسها تلعب هذه الحيلة باستمرار والتي بواسطتها يلتقي بأحد الطرفين إلى سوق السلع بائعا لقوة العمل وعن طريق هذا العمل يصبح ما ينتجه هذا الشخص الوسيلة التي بها يستطيع الآخر شراؤه . والحقيقة إن العامل ملك لرأس المال قبل أن يبيع نفسه للرأسمالي ، فالعبودية الاقتصادية (٢) التي يرسف في أغلالها يسببها ويخفيها ما يقوم به من وقت لآخر من بيع ذاته ، والانتقال من أحد سادة الأجور إلى الآخر ، والتقلبات التي تطرأ على ثمن العمل بالسوق (٣) .

(١) « طلب العامل الوسائل التي تتيح له الحياة ، وطالب رب العمل بالعمل حتى يتسنى له جني الربح » — سيموندى ص ٩١

(٢) نلقى مثل هذا الشكل في مقاطعة درهام وهي إحدى المقاطعات الفقيرة التي لا تكسب الظروف فيها المزارع حقوق امتلاك غير محدودة على العامل الزراعي لأن وجود صناعة التعدين في هذه الجهة يجعل للعامل حرية الاختيار . والمزارع في درهام (بخلاف المتاد في غيرها) يستأجر المزارع التي تقوم عليها أكواخ العمال ، ولبحار الأكواخ جزء من الأجور وتعرف هذه الأكواخ باسم *hinds houses* (بيوت الأبل) ، وتؤجر مقابل خدمات انقطاعية معينة حسب عقد يعرف باسم « الرق » يازم العامل أن يقدم ابنته أو شخصا آخر ليحل محله إذا وجد عملا في جهة أخرى ، ويقال للعامل « رقيق » . وترينا العلاقة التي نبحت أمرها الآن كيف أن الاستهلاك الفردي من جانب العامل يصبح استهلاكا بالنيابة عن رأس المال أو استهلاكا لإنتاجيا ، وترينا هذا في مظهر جديد بالكلية . « مما يدعو إلى العجب أن سماء الأبل والرقبي الشرط الأولى للام للسيد ... ولا يسمح السيد في الجهة المجاورة كلها إلا بالمرحاض الذي يملكه ، ويفضل أن يعطى جزءا من السماد هنا وهناك عن أن ينقص جزءا من حقوق السيادة » — الصحة العامة التقرير السابع ١٨٦٤ ص ١٨٨

(٣) يذكر القارئ أنه فيما يختص بعمل الأطفال الخ يخفى حتى المظهر الشكلي للبيع الذي يجري طوعية واختيارا .

بناء على هذا إذا نظرنا إلى عملية الإنتاج الرأسمالية على أنها كل متصل الأجزاء أو عملية من الإنتاج المتجدد ، لوجدنا أنها لا تنتج سلعا أو فائض قيمة فحسب ، لأنها تولد العلاقة الرأسمالية وتعيدها من جديد فتجد الرأسمالى فى جانب والعامل الأجير فى الجانب الآخر (١) .

(١) يفترض رأس المال وجود العمل الأجير ، وهذا العمل الأجير يفترض وجود رأس المال ، فكل منهما شرط لازم لوجود الآخر ، وكل منهما يسبب وجود الآخر . هل يذبح العامل فى مصنع الفطن خلاف البضائع الفضية ؟ لا ، لأنه يذبح رأس مال ، ويذبح فيها تريد من السيطرة على عمله مما يؤدي إلى خراب قيم جديدة « (كارل ماركس فى العمل الأجير ورأس المال فى مجلة Neue Rheinische Zeitung بالعدد رقم ٢٦٦ الصادر فى ٧ أبريل ١٨٤٩) — والملاحظات التى تضمنت تحت العنوان السابق فى هذه الصحيفة أبراه من مناقشات ألمانيها فى هذا الموضوع سنة ١٨٤٧ على أعضاء جمعية العمال الألمان فى بروكسل ، وقد عطلت ثورة فبراير نشر هذه المناقشات) .

الفصل الثاني والعشرون

تحويل فائض القيمة إلى رأس مال

(١) الانتاج الرأسمالى على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً — تحول

قوانين الملكية التى تميز إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالى

عرفنا كيف ينشأ فائض القيمة من رأس المال ، وعليه أن نبحت الآن كيف ينشأ رأس المال من فائض القيمة . وتطلق عبارة « تجميع رأس المال »^(١) ، على استعمال فائض القيمة على هيئة رأس مال ، أو إعادة تحويله إلى رأس مال . ولنبدأ ببحت هذا الأمر من وجهة نظر الرأسمالى الفردى . لنفرض أن صاحب مصنع يقدم رأس مال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه تخصص أربعة أخماسه لشراء القطن والآلات الخ ، والباقي لدفع الأجور ، ولنفرض أن إنتاج المصنع ٢٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل قيمتها ١٢,٠٠٠ جنيه . فإذا كان معدل القيمة الفائضة ١٠٠٪ فإن هذه القيمة تكون كامنة فى فائض المنتج أو المنتج الصافى وهو ٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل أى $\frac{1}{6}$ المنتج الكلى وقيمة ذلك ٢,٠٠٠ جنيه وهى القيمة التى تتحقق ببيع فائض المنتج . فى هذا المبلغ (٢,٠٠٠ جنيه) لانرى أو نشم أنه قيمة فائضة . حين نعلم أن قيمة معينة عبارة عن قيمة فائضة فإننا نعرف كيف حصل صاحبها عليها ولكن هذا لا يغير طبيعة القيمة أو النقود التى يعطينا أمرها . وصاحب مصنع الغزل الذى يرغب فى تحويل هذا المبلغ الإضافى وهو ٢,٠٠٠ جنيه سينفق — مع بقاء كافة الظروف الأخرى على حالها — أربعة أخماسه (١,٦٠٠ جنيه) فى شراء القطن الخ والخمس الباقى فى شراء عمال إضافيين وهؤلاء يزودون أنفسهم من السوق بضروريات الحياة التى أمدهم صاحب المصنع بقيمتها

(١) « تجميع رأس المال » استخدام جانب من الإيراد كرأس مال « — مالنس « تعاريف » (طبعة كازينوف ص ١١) — « تحويل الإيراد إلى رأس مال » (مالنس : مبادئ الاقتصاد السياسى ، الطبعة الثانية ، لندن ١٨٣٦ ص ٣١٩) .

فرأس المال الجديد هذا والبالغ ٢٠٠٠ جنيه ينتج بدوره في المصنع قيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه .

لقد دفعت قيمة رأس المال في الأصل على هيئة النقود ، أما القيمة الفائضة فتوجد في الأصل كقيمة جزء محدود من المنتج الكلي . فحينما يباع هذا ويتحول إلى رأس مال تستعيد قيمة رأس المال شكلها الأصلي ولكن القيمة الفائضة تطرح عن نفسها شكلها الأصلي وتتخذ شكل نقود . ومنذ ذلك الوقت تكون قيمة رأس المال والقيمة الفائضة مبلغين من النقود ويحدث تحويلهما من جديد إلى رأس المال بنفس الطريقة تماماً ، وينتفع بهما الرأسمالي لشراء السلع ليبدأ صنع بضائعه من جديد وعلى نطاق أوسع الآن ؛ ولكن لا بد من وجود هذه السلع بالسوق إن شاء شراءها .

والغزل الذي ينتجه يجرى تداوله لأنه يأتي بمنتجه السنوى إلى السوق كما يفعل سواه من الرأسماليين بسلهم . ولكن قبل مجيء هذه السلع إلى السوق كانت موجودة كجزء من المنتج السنوى العام أى كجزء من مجموع الأشياء المختلفة الأنواع التى تحول إليها رأس مال المجتمع خلال السنة وهو المجموع الذى بأيدي كل رأسمالى فردى جزء فقط منه . وتؤدى العمليات التى تجرى بالسوق إلى انتقال عناصر هذا المنتج السنوى الفردية من يد لأخرى ، ولكنها لا تستطيع أن تزيد المجموع الكلى من الإنتاج السنوى أو تغيير طبيعة الأشياء التى تم إنتاجها وعلى ذلك تتوقف فائدة المنتج الكلى السنوى على تكوينه وليس على التداول .

ويجب أولاً أن يهيم الإنتاج السنوى كافة الأشياء (القيم الاستعمالية) التى يمكن أن تحل محل ما استهلك خلال السنة من العناصر المادية التى يتكون منها رأس المال ، فإذا طرحنا هذه حصلنا على المنتج الصافى أو الفائض الذى تكمن فيه القيمة الفائضة . ثم يتكون المنتج هذا ؟ ألعنه من الأشياء المعدة لإشباع الطبقة الرأسمالية من حاجيات ورغبات وهذه الأشياء جزء من استهلاكها ؟ لو أن هذا كل ما فى الأمر لما تبقى شيء من القيمة الفائضة ، ولما حدث مطلقاً سوى إنتاج متجدد بسيط .

إذا أريد التجميع فلا بد من تحويل جزء من المنتج الفائض إلى رأس مال ، ولكن لا يتعرض لمثل هذا التحويل سوى وسائل عيش العامل . أى أدوات الإنتاج ، ونتيجة لهذا لا بد أن جانباً من العمل السنوى الفائض قد بذل فى إنتاج أدوات إنتاج ووسائل عيش إضافية تزيد عن الكمية التى كانت لازمة لأن تحل محل رأس المال الأصلي . ونقول بعبارة

موجزة إن القيمة الفائضة يمكن تحويلها إلى رأس مال لأن المنتج الفائض الذى تمثل هي قيمته يشمل العناصر المادية اللازمة لتكوين رأس مال جديد (١).

وإذا شئنا أن تؤدي هذه العناصر وظيفة رأس المال فلا بد للطبقة الرأسمالية من الحصول على مورد إضافي من قوة العمل إذا لم يكن في النية زيادة استغلال العمال القائمين بالعمل عن طريق زيادة وقت العمل أو حدته . وقد احتاط جهاز الإنتاج الرأسمالى لمثل هذا المأزق ، ذلك أن الرأسمالية تحرص على أن تتكاثر الطبقة العاملة بوصفها طبقة تعتمد على الأجور بحيث أن هذه الأجور لا تكفيها للعيش فحسب بل تمكنها من التكاثر والزيادة . فإذا أدمج رأس المال قوة العمل الإضافية هذه التي تقدمها الطبقة العاملة سنويا على شكل عمال من كافة الأعمار بأدوات الإنتاج الفائضة التي يتضمنها المنتج السنوى ، تحولت القيمة الفائضة إلى رأس مال . وعلى ذلك فمن وجهة النظر المادية المجسمة يصبح التجميع عبارة عن إعادة إنتاج رأس المال على نطاق يزداد زيادة تصاعدية . لقد كان الإنتاج المتجدد البسيط يتحرك داخل دائرة ، أما الآن ، أما الآن فقد تغيرت الدائرة وصارت حلزونية كما يقول سيسموندى (٢).

لنرجع الآن إلى مثالنا السابق . يغل رأس المال الأصيل (١٠,٠٠٠ جنيه) قيمة فائضة (٢٠٠٠ جنيه) تتحول إلى رأس مال . ورأس المال الجديد هذا (٢٠٠٠ جنيه) يأتي بقيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه تحول بدورها إلى رأس مال إضافي يغل قيمة فائضة مبلغها ٨٠ جنيهًا وهكذا . ويلاحظ أننا نفعل الآن أمر أى جزء يستهلكه الرأسمالى ، كما لا يعنيننا كون رأس المال الإضافي يضاف إلى رأس المال الأصيل أو يستخدم في عملية من التوسع قائمة بذاتها ، ولا يهمنا كذلك أن الرأسمالى الذى جمعه يستفيد منه بشخصه أو يعطيه للغير . إن الذى يجب أن نذكره هو أنه إلى جانب زيادات رأس المال الحديثة التكوين يستمر رأس المال الأصيل في التكاثر والتوالد وإنتاج القيمة الفائضة ، ويصدق نفس الشيء بالنسبة إلى كل جزء من رأس المال المتجمع بخصوص ما يولده من رأس مال إضافي .

(١) يكفى أن نفعل أمر تجارة الصادر التي يحول الشعب بواسطتها أدوات الترف إلى أدوات إنتاج ووسائل عيش ، والعكس . وإذا شئنا أن ندرس موضوعنا من الناحية الكلية العامة دون الاهتمام بالظروف الثانوية التابعة ، لوجب علينا الآن أن ننظر إلى العالم على أنه شعب واحد ، وأن نفرض قيام الإنتاج الرأسمالى في كل مكان واستعواذه على كافة فروع الصناعة .

(٢) عيب تحليل سيسموندى للتجميع أن الرجل على استعداد للاكتفاء بمباراة « تحويل الإرادة إلى رأس مال » دون أن يحاول سبر غور الأحوال المادية الكائنة تحت هذه العملية .

كان رأس المال الأصلي ١٠,٠٠٠ جنيه ، فكيف حصل صاحبه عليه ؟ يجمع المتحدثون بلسان الاقتصاد السياسي على أنه حصل عليه « عن طريق عمله وعمل أسلافه » (١) ، والواقع يبدو على فرضهم هذا أنه الوحيد الذى يتفق مع قوانين إنتاج السلع ولكن الأمر خلاف هذا فيما يتعلق برأس المال الإضافى البالغ ٢٠٠٠ جنيه ، إننا نعلم تماماً من أين أتى ، إنه قيمة فائضة تحولت إلى رأس مال ، ولا يحتوى منذ البداية على ذرة واحدة ليست ناجمة من العمل الذى لا يدفع مقابل عنه . إن أدوات الإنتاج التى تتميز بها قوة العمل الإضافية ، ووسائل العيش التى يحافظ بها العمال على بقائهم ، لاتزيد عن كونها الأجزاء التى يتكون منها المنتج الفائض أو التى تتكون منها الجزية التى تتقاضاها الطبقة الرأسمالية كل عام من الطبقة العاملة . حين تستخدم الطبقة الرأسمالية جانباً من هذه الجزية لشراء قوة عمل إضافية (ولو بشمها الكامل) فإنها تقتنى أثر ذلك الفائض الذى يشتري بضائع من هزمهم ويدفع ثمنها بالنقود التى سلبها منهم .

إذا كان رأس المال الإضافى يبيع عمالاً لمن أنتجه تعين على هذا المنتج لأن يواصل العمل على زيادة قيمة رأس المال الأصلي فحسب ، بل وأن يشتري ثانية ثمار عمله السابق بقدر من العمل أكثر مما تكلفته . ولو تأملنا الأمر على أنه عملية بين الطبقتين الرأسمالية والعاملة لما كان هناك ثمت فارق فى أن يتم استخدام عمال إضافيين بواسطة العمل غير ذى الأجر والذى قام به العمال الذين كانوا يشتغلون من قبل فقد يحول الرأسمال رأس المال الإضافى إلى آلة تطرد منتج رأس المال الإضافى من عملهم فيحل عدد قليل من الأطفال محلهم . وفى أى الحالين فبفائض العمل الذى تنتجه الطبقة العاملة فى هذه السنة تخلق رأس المال الذى يؤدي فى السنة التالية إلى استخدام عمل إضافى (٢) .

كان تجميع رأس المال الإضافى الأول والبالغ ٢٠٠٠ جنيه يفترض أن الرأسمالى استخدم مبلغاً قدره ١٠,٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذى يملكه بحكم عمله الأول ، ولكن هذا الغرض الذى يتوقف عليه وجود رأس المال الإضافى الثانى والبالغ ٤٠٠ جنيه معناه أن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كان قد تجمع أولاً ومن هذا المبلغ لاتعدال ٤٠٠ جنيه أن تكون

(١) « العمل الأولى الذى تعزى إليه نشأة رأس ماله » — سيسموندى ، طبعة باريس ،

ج ١ ص ١٠٩

(٢) يخفى العمل رأس المال قبل أن يستخدم رأس المال العمل ١ . ج ويكفيله « انجلترا وأمريكا »

— لندن ١٨٣٣ ج ٢ ص ١١٠

قيمة فائضة محولة إلى رأس مال . فامتلاك العمل الذى لا أجر عنه فى الماضى يصبح مر الآن فصاعداً الشرط الضرورى الوحيد لامتلاك العمل الحى الذى لا يدفع مقابله وذلك على نطاق يتزايد بانتظام واطراد . فكلما جمّع الرأسمالى ، زاد مقدار ما يستطيع تجميعه . بقدر ما تكون القيمة الفائضة التى يتكون منها رأس المال الإضافى رقم (١) نتيجة شراء قوة العمل بجزء من رأس المال الأسمى (وهو شراء يتفق مع قوانين تبادل السلع ، والذى لا يفترض مقدما من الوجهة القانونية أكثر من حرية العامل فى التصرف فى مقدرته وحرية صاحب النقود أو السلع فى التصرف فى القيم التى فى حيازته) ، وبقدر ما يكون رأس المال الإضافى رقم (٢) مجرد نتيجة لرقم (١) وبالتالي نتيجة للأحوال السالفة الذكر ، وبقدر ما تظل كل عملية واحدة مطابقة لقوانين تبادل السلع بمعنى ان الرأسمالى يشتري قوة العمل دائماً والعامل يبيعها دائماً (وسنفرض انها تباع بقيمتها الحقيقية) — نقول بقدر ما تصح هذه الأحوال جميعاً يتضح ان قانون الامتلاك او قانون الملكية الشخصية (المرتكز على إنتاج السلع وتداولها) يتحول إلى نقيضه المباشر بفضل ما به من دياكتيك باطنى لا يتغير . إن تبادل المعادلات . وهو العملية التى بدأنا بها فى الأصل ، تحولت بحيث ليس لدينا الآن سوى تبادل ظاهرى . فأولا نجد أن رأس المال الذى استبدلت به قوة العمل لا يزيد عن كونه جزءاً من منتج عمل الآخرين حدث الاستيلاء عليه بدون معادل له ، وثانياً فرأس المال هذا لا يجب أن يحل محله من أنتجه أى العامل فحسب بل لا بد أن يزداد عن طريق فائض إضافى . وهكذا تصبح العلاقة بين الرأسمالى والعامل مجرد مظهر خاص بعملية التداول ، أى مجرد مظهر غريب عن جوهر العملية . فالشكل الظاهرى هو البيع والشراء الدائمان لقوة العمل ، أما النجوى الحقيقى فيتلخص فى أن الرأسمالى يستولى باستمرار وبدون مقابل على جزء من عمل الغير والذى سبق ان اتخذ شكلا مادياً ثم يستبدل هذا الجزء بكمية أكبر قدراً من العمل الحى . فى البداية بدا حق الملكية قائماً على عمل المالك الشخصى . وعلى كل كان مثل هذا الفرض ضروريا نظرا لأن أصحاب السلع ذوى الحقوق المتساوية هم وحدهم الذين ينفون وجهاً لوجه ، والوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها إنسان أن يمتلك سلع الآخرين كانت بالتنازل عن سلعه التى لا يمكن إنتاجها من جديد إلا بالعمل . أما اليوم فيبدو أن الملكية معناها فيما يتعلق بالرأسمالى حق امتلاك عمل الغير الذى لا أجر عنه أو منتج ذلك العمل ، ومعناها من ناحية العامل استحالة امتلاكه لما ينتجه عمله لقد أصبح انفصال الملكية عن العمل

نتيجة لازمة مترتبة على قانون نشأ في الظاهر من تماثل الإثنين (١)

ومهما بدت طريقة الامتلاك الرأسمالية مخالفة لقوانين إنتاج السلع الأساسية فالواقع تنشأ هذه الطريقة عن تطبيق هذه القوانين لا عن خرقها . ولعل في عرض موجز لتوالي المظاهر التي بلغت ذروتها في التجميع الرأسمالي ما يوضح هذا الأمر .

وأينا أن التحويل المبدأى لكمية معينة من القيمة إلى رأس مال يتم بطريقة تتفق تماماً مع قوانين التبادل ، فأحد الطرفين المتعاقدين يبيع ما لديه من قوة العمل والآخر يشتريها . والاول يتسلم قيمة سلعته التي تنتقل قيمتها الإستعمالية (العمل) إلى ملكية الآخر . بعد ذلك يحول مشتری قوة العمل أدوات الإنتاج التي يملكها إلى منتج جديد عن طريق العمل الذي يخصه كذلك ، كما أن القانون يجعل امتلاكه للنتج حقاً له . وقيمة هذا المنتج تشمل أولاً قيمة أدوات الإنتاج التي تم استهلاكها في عملية الإنتاج . ولا يستطيع العمل النافع أن يستهلك أدوات الإنتاج هذه دون نقل قيمتها إلى المنتج الجديد . ولكن لكي تكون قوة العمل قابلة للبيع يجب أن تكون قادرة على أن تهىء عملاً نافعا في ذلك الفرع الخاص من الصناعة الذي تستخدم فيه .

وأكثر من هذا تتضمن قيمة المنتج الجديد المعادل لقيمة قوة العمل فضلاً عن القيمة الفائضة ، ذلك أن لقوة العمل التي تباع لمدة محدودة كيوم أو أسبوع الخ قيمة أقل من القيمة التي تنتجها إذا استخدمت خلال هذه الفترة . لقد أخذ العامل القيمة التبادلية لما يملك من قوة العمل وتنازل عن قيمتها الاستعمالية ، وهذا ما يحدث في كل عملية شراء وبيع . ولا يتأثر القانون العام لإنتاج السلع بكون هذه الساعة الضريبة (قوة العمل ذات قيمة استعمالية خاصة بها أي المقدرة على أداء العمل أو خلق القيمة بعبارة أخرى . وعلى ذلك إذا كان مجموع القيم المدفوع في الأجور لإبعاد إنتاجه في المنتج فحسب بل يزداد كذلك عن طريق إضافة قيمة فائضة ، فالسبب أن مشتری قد استهلك السلعة ، وليس السبب ميزة حقها بالنسبة للبائع الذي تسلم بكل تأكيد قيمة سلعته .

يشترط في قانون التبادل المساواة فيما يتعلق فقط بالقيم التبادلية للسلع التي تمر من يد إلى أخرى ، ويفترض مقدماً وجود اختلاف في قيمها الإستعمالية ولا علاقة له مطلقاً باستهلاكها الذي إنما يبدأ فقط بعد إجراء العملية وإتمام التبادل . وعلى ذلك يقع تحويل النقود الأولى

(١) إن ملكية الرأسمال لمنتج عمل الآخرين « نتيجة لازمة لقانون الامتلاك الذي كان مبدأه الأساسي بالعكس حق كل عامل في منتج عمله » Cherbuliez : Riche ou Pauvre, Paris, 1841.P58
وعلى كل فهذا بالعكس أو القلب الديالكتيكي ليس سليم الوضع والصياغة .

إلى رأس مال بطريقة تتفق تماماً مع القوانين الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع ومع حق الملكية المترتب على هذه القوانين . ومع ذلك فينتج عنه :

(١) أن المنتج يخص الرأسمالى لا العامل (٢) أن قيمة هذا المنتج تتضمن إلى جانب قيمة رأس المال المدفوع ، قيمة فائضة كلفت العامل عمله ولكنها لم تكلف الرأسمالى شيئاً ، وبرغم هذا فهي ملك شرعى للرأسمالى (٣) أن قوة عمل العامل تظل سليمة وتحت تصرفه ليعمل إن وجد شاربياً .

والإنتاج المتجدد البسيط تكرر للعملية الأولى من فترة لأخرى ، وتحول النفود باستمرار إلى رأس مال وهذا يكتسب القانون العام فرصة الظهور بمظهر الدوام والثبات . وإن عدة عمليات متتالية من التبادل جعلت من العملية الأخيرة ممثلة للأولى ، (سيسمندی ص ٧٠) . ومع هذا رأينا أن الإنتاج البسيط المتجدد قادر على أن يدمغ العمالية الأولى ، بقدر ما تكون عملية منعزلة ، بطابع مختلف اختلافاً كلياً . من الذين يتقاسمون الإيراد القومى تحصل البعض [العمال] كل سنة على حق جديد فيه بواسطة عمل جديد ؛ أما الآخرون [الرأسماليون] فقد حصلوا من قبل على حق دائم بسبب عملهم الأولي ، (شرحه ص ١١١) . ولما لنعلم بطبيعة الحال أن العمل ليس الميدان الوحيد الذى فيه يلعب حق ورائة الابن الأكبر العجائب ! وليس من فارق إذا كان الإنتاج المتجدد البسيط يحل محله نوع ممتد إذ في الحالة الأولى يستهلك الرأسمالى القيمة الفائضة كلها ، وفي الثانية يستهلك جزءاً منها ويحول الباقي إلى رأس مال . والقيمة الفائضة ملك له فإذا استخدمها في الإنتاج فإنما يدفع من أمواله كما فعل أول يوم دخل فيه السوق ، ولا أهمية لكون هذا الرصيد مصدره في هذه المناسبة العمل الذى لم يأخذ العمال ثمنه . فإذا كان العامل (ب) تستخدمه القيمة الفائضة التي أنتجها زميله (أ) ، فيجب علينا أن نذكر أمرين : أولهما أن (أ) سلم هذه القيمة الفائضة بعد أن أخذ ثمن سلعته وثانياً أن (ب) لا يعنيه من الأمر إلا أن يدفع له الرأسمالى قيمة ما يملك من قوة عمل ، وكلا الجانبين يكسبان : العامل إذ تدفع له ثمار عمله قبل أن يؤدي أى عمل (ويحسن أن نقول : يدفع له عمل الآخرين الذين لم يأخذوا عنه مقابلاً) ، ورب العمل لأن ما يقوم به عامله من عمل يساوى أكثر من الأجر الذى يتناوله هذا العامل ، (سيسموندى ص ١٣٥) . حقيقة يتخذ الأمر مظهرأ مختلفاً حين ننظر إلى الطبقة الرأسمالية كلها إذ تقف ازاءها الطبقة العاملة ، ولكننا حين نفعل ذلك فإنما نطبق مستوى للقياس غريباً عن إنتاج السلع . ففي إنتاج السلع ليس من شيء سوى مشتر وبائع كل منهما مستقل عن الآخر وبواجهه ، وتنتهى

علاقاتهما المتبادلة بإتمام الصفقة التي عقدها . فإذا تكررت العملية كان ذلك بسبب إجراء صفقة جديدة لا علاقة لها بالأولى والتي يكون دخول نفس المشتري والبائع في علاقات فيما بينهما مسألة صدفة . وعلى ذلك إذا شئنا أن نحكم على إنتاج السلع أو أى عملية منه بقوانينه الاقتصادية وجب علينا أن ننظر إلى كل عملية تبادل على أنها قائمة بذاتها ولا علاقة لها بالعملية التي سبقتها أو التي تتلوها . وعلاوة على ذلك لما كانت كل المبيعات والمشتريات عمليات بين أفراد يجب ألا نحاول أن نكشف فيها علاقات بين طبقات إجتماعية .

ما دامت قوانين التبادل قائمة في عملية تبادل ننظر إليها من وجهتها الفردية فقد تتعرض طريقة الامتلاك لانقلاب كامل دون أن تؤثر في حق الملكية الذي يسبغه إنتاج السلع . ويظل هذا الحق نافذ المفعول سواء بقيت الأشياء كما كانت في الأيام الأولى حين كان المنتج ملكا لمن أنتجه وحين كان الأخير يستطيع عن طريق التبادل بين المعادلات أن يغتنى بواسطة عمله ، أو سواء ظلت الأشياء كما هي في العصر الرأسمالي حين تصبح الثروة الاجتماعية ملكا للذين يمكنهم على الدوام الاستيلاء على عمل الآخرين الذي لا مقابل عنه . وتصبح هذه النتيجة أمراً محتوماً بمجرد أن يبيع العامل قوة العمل كسلعة ، ومن هذه النقطة يكتسب إنتاج السلع طابع العمومية وبصير الشكل الغالب المميز للإنتاج ، ومن هذه النقطة وما بعدها يكون البيع هو الغاية من كل منتج وتدخل كل الثروة المنتجة في عملية التداول . ولا يستطيع إنتاج السلع أن يفرض نفسه على المجتمع قبل أن يصبح العمل الأجير أساساً له . إذا قلنا إن تدخل العمل الأجير يبطل إنتاج السلع كان ذلك شبيهاً بالقول إن إنتاج السلع يجب ألا ينمو مطلقاً إذا أراد أن يبقى سليماً . وكما يتطور إنتاج السلع بفعل قوانينه الكامنة إلى إنتاج رأسمالي ، فكذلك تتحول قوانين الملكية في إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالي (١)

رأينا أنه حتى في حالة الانتاج المتجدد البسيط ومهما كانت طريقة الحصول على رأس المال في الأصل ، فإن النفقات الرأسمالية تتحول إلى رأس مال متجمع أو قيمة فائضة حولت إلى رأس مال . ولكن خلال حركة الإنتاج المستمرة يصبح كل رأس المال المدفوع في الأصل حجماً زائلاً إذا وازناه برأس المال المتجمع بطريقة مباشرة أى بفائض القيمة أو فائض المنتج الذي تحول إلى رأس مال ، سواء كان يؤدي وظيفته الآن في أيدي من جمعه في الأصل أو

(١) لايسعنا إلا الإعجاب بدهاء برودون الذي يقترح إلغاء الملكية الرأسمالية بأن تنفذ ضده.

القوانين الخالدة للملكية في إنتاج السلع !

في أيدي شخص آخر . ولذلك يصف الاقتصاد السياسي رأس المال عموماً بأنه ثروة متجمعة ، (أى فائض قيمة أو إيراد متحول) « يعاد استخدامها في إنتاج قيمة فائضة » (١) ، ويصف الرأسمالي بأنه « صاحب المنتج الفائض » (٢) ؛ وهذه النظرة إلى الموضوع تتخذ شكلاً مختلفاً في التعبير القائل بأن كل رأس المال الموجود عبارة عن فائدة متجمعة أو متحولة إلى رأس مال ؛ إذ ليست الفائدة سوى جزء من القيمة الفائضة (٣) .

٢ — فكرة رجال الاقتصاد السياسي الخاطئة عن الانتاج المتجدد على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً

جدير بنا قبل التعمق في بحث تجميع رأس المال أن نتخلص من لبس أوجده رجال الاقتصاد الكلاسيكي . إن السلع التي يشتريها الرأسمالي لاستهلاكها جزء من القيمة الفائضة لانفيده كادوات إنتاج أو كوسائل لتمدد رأس المال ، وكذلك تقل إنتاجية العمل الذي يشتريه لإشباع حاجياته الطبيعية والاجتماعية ؛ ذلك أنه يستهلك هذه السلع وهذا العمل أو ينفقها كما يراد . وقد درج النبلاء القدماء كما يقول هيجل بحق « على استهلاك الموجود » وكانوا شديدي الميل إلى الاسراف في استخدام الاتباع وطذا كان من الأهمية بمكان أن يجهد لاقصاديون البورجوازيون أنفسهم في تعليم المواطنين ان تجميع رأس المال أول واجب عليهم . ولا يستطيع امرئ هذا التجميع إذا استهلك كل إيراده بدلاً من تخصيص جزء كبير منه للنفقات التي تستخدم عدداً إضافياً من العمال المنتجين الذين يأتون له بأكثر مما كلفوه من نفقة . ومن جهة أخرى وجد الاقصاديون البورجوازيون من الضروري أن يحملوا على الخطأ الشائع الذي يخلط بين الانتاج الرأسمالي والاختزان (٤) ، والذي يترتب عليه انتشار

(١) « رأس المال ... ثروة متجمعة تستخدم بقصد اجتناء الربح » مائس — « رأس المال ... يتكون من ثروة أمكن توفيرها من الاراد وتستخدم بقصد الحصول على الربح »

R. Jones : An Introductory Lecture on Political Economy, London 1833, p.16.

(٢) « المالكون للمنتج الفائض أو رأس المال » The Source and Remedy of the National Difficulties, a Letter to Lord John Russell, London, 1821

(٣) « ورأس المال بفائدة مركبة على كل جزء من رأس المال الذي توفره » شامل لكل شيء بحيث أن جميع الثروة بالعالم والتي يستمد الدخل منها ، قد أصبحت منذ زمن طويل عبارة عن الفائدة على رأس المال « (الإيكونومست ، ١٩ يولييه ١٨٥٩) .

(٤) ليس من اقتصادي سياسي اليوم يقصد بالتوفير الاختزان ، ووراء هذا الاجراء المتقاص غير

الوهم بأن الثروة المتجمعة ثروة انقذت من التدمير في شكلها الطبيعي القائم وبذلك سحبت من التداول . إن إخراج النقود من التداول لا يتفق مطلقاً مع تمددها الذاتي بوصفها رأس مال ، كما يكون تجميع المال المختزن على هيئة سلع سخافة مطلقة (١) ، إذ أن تجميع السلع بمقادير ضخمة نتيجة مترتبة على توقف التداول وعلى الإفراط في الإنتاج (٢) (overproduction) . حقيقة يسترعى خيال الناس منظر البضائع التي يخزنها الأغنياء ليستهلكوها تدريجاً ، كما يسترعيه تكوين المقادير الاحتياطية منها . وهذا الأمر الأخير تشترك فيه كافة طرق الإنتاج ، وسنذهب في بيانها عند تحليل عملية التداول .

والاقتصاد الكلاسيكي على حق حين يصر على القول بأن استهلاك العمال المنتجين للنتج الفائض ظاهرة تتميز بها عملية التجميع ، ولكن هنا يبدأ الخطأ . اتساع اعتماد آدم سميث أن يمثل التجميع بأنه لا يزيد عن استهلاك العمال المنتجين للنتج الفائض وهذا شبيه بالقول إن رسملة capitalisation القيمة الفائضة لا تزيد عن تحويلها إلى قوة عمل . ولنعتمد مثلاً إلى ريكاردو . يجب أن ندرك أن جميع منتجات البلد تستهلك ، ولكن أعظم وجه الاختلاف يمكن تصويره ينحصر في هل يتم هذا الاستهلاك بواسطة الذين يعيدون إنتاج قيمة أخرى أم الذين لا يفعلون ذلك . حينئذ نتحدث عن توفير الإيراد وإضافته إلى رأس المال نقصد أن ذلك الجزء من الإيراد والذي يضاف إلى رأس المال يستهلكه العمال المنتجون لا غير المنتجين . ليس من خطأ أعظم من أن نظن أن رأس المال يزداد بعدم الاستهلاك ، (مصدر سابق ص ١٦٣ ، حاشية) . وليس من خطأ أعظم مما ردد ريكاردو ومن جاء بعده من الاقتصاديين ما قاله آدم سميث من أن ذلك الجزء من الإيراد والذي يقال أنه أضيف إلى رأس المال ، يستهلكه العمال المنتجون ، إذ معنى هذا الرأي أن كل قيمة فائضة تحول إلى رأس مال تصبح رأس مال متغيراً . أما الذي يحدث حقيقة فهو أن جانباً منها يصبح رأس مال ثابتاً (أدوات إنتاج) والآخر رأس مال متغيراً (قوة عمل) . يوجد رأس المال المتغير داخل نطاق عملية

== الكافي لا يمكن تصور استعمال الاصطلاح بصدد الثروة الألبية خلاف ذلك الاستعمال الذي يجب أن ينشأ عن استخدام مانوفر بطريقة مختلفة وعلى أساس تمييز حقيقي بين مختلف أنواع العمل التي يحافظ عليها —
مالئس من ٣٨ — ٣٩

(١) قام بلزاك بدراسة وافية لكافة ألوان الجشع ، وقد صور لنا المراهبي القديم Gcb.cc في مقولاته الثانية حينما بدأ يخزن السلع .

(٢) تجميع مقادير البضائع ... عدم التبادل ... الإفراط في الإنتاج ، توماس كوربت ، مصدر سابق ص ١٤ .

الانتاج على هيئة قوة العمل وهي التي يستهلكها الرأسمال في هذه العملية ، وعن طريق الوظيفة التي تضطلع بها (وهي العمل) تستهلك قوة العمل أدوات الانتاج . وفي الوقت ذاته النقود التي دفعت لشراء قوة العمل تتحول إلى ضروريات الحياة التي يستهلكها « العامل المنتج » ، لا « العمل المنتج » . وبسبب خطأ التحليل الذي وقع فيه آدم سميث تراه يصل إلى نتيجة سخيفة وهي أنه برغم أن كل رأس مال فردى ينقسم إلى الجزئين الثابت والمتغير إلا أن رأس المال الاجتماعي لا يتكون إلا من رأس المال المتغير أى ينفق خاصة في دفع الأجور . لنفرض مثلاً أن صاحب مصنع لعمل القماش يحول ٢٠٠٠ جنيه إلى رأس مال ، فهو ينفق جانباً من النقود في شراء النساخين والآلات الأخرى في شراء الغزل والآلات الخ . ولكن الناس (كما يقول سميث) الذين يشتري منهم الغزل والآلات يدفعون ثمن العمل بجزء من نقود الشراء وهكذا حتى يتم إنفاق مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه في دفع الأجور أى إلى أن يُسَمِّ العمال المنتجون استهلاك المنتج كله الذي يمثله مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه . وواضح ان حجة سميث تنحصر في عبارة « وهكذا » . حقيقة أن آدم سميث يقف يبحثه عند النقطة التي تبدأ عندها الصعاب (١) .

من السهل أن نفهم عملية الانتاج المتجدد السنوية مادامت نظرنا مقصورة على المجموع الكلي للانتاج السنوى . ولكن كافة الأجزاء التي يتكون منها الانتاج السنوى يجب أن يأتى بها إلى سوق السلع ، وهنا تبدأ المتاعب . ذلك ان حركات رؤوس الأموال الفردية والإيرادات الشخصية تتداخل ويختلط بعضها ببعض في ميدان تداول الثروة الاجتماعية . هذا الأمر يهر نظر المراقب ويعرض عليه مشكلات صعبة لحلها ، وسأقوم فيما بعد بتحليل لعلاقات المتداخلة الفعلية في هذه العملية . من الخدمات العظيمة التي أسداها الطبيعيون انهم أول من حاول تصوير الانتاج السنوى بالشكل الذى يتخذه بصفته نتيجة مترتبة على التداول (وهذا هو كتاب كويناي : (Tableau economique) (٢) .

(١) برغم « منطق جون ستوارت ميل لم يكشف المغالطة في تحليل واضح الخطأ والمغالطة كذلك الذى قام به من تقدموه » ، وهو تحليل — إذا نظرنا إليه من وجهة النظر البورجوازية ومن الناحية « الفنية » الصرفة — ألقيناه بطاب التصحيح والتعديل . فبهذا الايمان الذى يتميز به تلميذ إزاء مذهبه تراه يردد كاليغناء نواحى الاضطراب التي تشتمل عليها آراء أستاذه . « ورأس المال نفسه يصبح في الأجل الطويل أجوراً » ، ويصبح أجوراً ثانية حين يستبدل ببيع الناتج » .

(٢) في كلام آدم سميث عن عملية الانتاج المتجدد وبالتالي في عملية التجميع أيضاً لم يقف به الأمر عند حد عدم سبق من تقدموه بل إنه أخفق في نواح وبخاصة إذا ماوازننا بينه وبين الطبيعيين . فإلى جانب الخطأ الذى أشرنا إليه في المتن تجد ذلك المذهب الخرافى الذى نقله عنه الاقتصاد السياسى الذى يقول إن ثمن السلع يتكون من الأجور والربح « الفائدة » وربح الأرض ، ومعنى هذا أنه يتكون من الأجور =

وفضلاً عن هذا لما كان الاقتصاد السياسى يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية فمن الواضح أنه لن يدع الفرصة لاستغلال ما يذهب إليه آدم سميث من أن الطبقة العاملة تستهلك ذلك الجزء من المنتج الصافى والذي يحول إلى رأس مال .

٣ - تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد - نظرية الامتناع

درسنا فى الفصل السابق فائض القيمة أو فائض المنتج من حيث كونه فقط مصدراً للاستهلاك الفردى من جانب الرأسمالى ، وعالجناه حتى الآن فى الفصل الحالى على أنه مصدر للتجميع . ولكنه يشمل الأمرين فى نفس الوقت ذلك أن الرأسمالى يستهلك جانباً منه كما إيراد (١) بينما يتجمع الجانب الآخر منه ليستخدم كرأس مال .

فى حالة مبلغ معلوم من فائض القيمة يكون أحد هذين الجزئين أكبر بنسبة ما يكون الآخر صغيراً ، وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن النسبة التى يتم بها هذا التقسيم يعينها حجم أو مدى التجميع . ولكن الشخص الذى يجرى هذا التقسيم هو مالك فائض القيمة أى الرأسمالى ، وهو يقوم بذلك بمحض اختياره فيقال إنه « يوفر » ذلك الجزء من الجزية التى يجمعها ويوفره لأنه لا يستهلكه ولأنه يقوم بواجبه كرأسمالى وهو الواجب الذى بواسطته يعمل على إثراء نفسه .

لرأسمالى قيمة تاريخية من حيث أنه الصورة التى يتجسم فيها رأس المال ، وهو لاحق له فى الوجود إلا من هذه الناحية وحدها . وإذا هو صورة مجسمة لرأس المال فإن الذى يدفعه ليست القيمة الاستيعالية والتمتع بها فحسب ، بل وتحمله على ذلك القيمة التبادلية وازديادها . إنه مكب فى تعصب على زيادة القيمة ولذلك يحمل الناس على الإنتاج بقصد الإنتاج وبذا

== والقيمة الفائضة خاصة وعلى أساس هذا الرأى يعترف ستورشر فى بساطة بأن من المستحيل أن نرد الثمن إلى عناصره « (طبعة سان بطرسبرج ١٨١٥ ج ١ ص ١٤٠ ، حاشية) . ياله من علم اقتصاد بدیع ، ذلك الذى يصرح باستحالة رد ثمن السلع إلى أبسط عناصره ! وتجده تفاصیل أوفى عن الموضوع فى القسم الثالث من الكتاب الثانى والقسم السابع من الكتاب الثالث .

(١) سلاحظ القارىء إنى أستخدام كلمة « إيراد » revenue بمعنى مزدوج : أولهما للدلالة على القيمة الفائضة ، وثانيهما للدلالة على ذلك الجزء من هذه القيمة التى يستهلكه الرأسمالى استهلاكاً خاصاً من وقت لآخر . وهذا التعبير المزدوج للكلمة يتفق مع مصطلحات الاقتصاديين البريطانيين والفرنسيين المعتادة .

يسبب نمو الإنتاجية الاجتماعية وخلق أحوال الإنتاج المادية التي يقوم على أساسها وحدها نوع من المجتمع أرق شكلاً وهو نوع مبدؤه الأساسي النمو الكامل الحر لكل فرد . فالرأسمالي موضع الاحترام لأنه يمثل رأس المال وعلى هذه الصورة يشارك البخيل في حبه الشديد للثروة من حيث كونها كذلك ، ولكن ذلك الذي يتخذ في حالة البخيل مظهر جنون إن هو في حالة الرأسمالي إلا نتيجة الجهاز الاجتماعي الذي لا يزيد فيه الرأسمالي عن كونه أحد العجلات الدافعة . وعلاوة على ذلك يتطلب نمو الإنتاج الرأسمالي ازدياداً مستمراً في رأس المال المستثمر في المشروع الصناعي ؛ وتُخضع الرأسمالية كل رأسمالي فردي لقوانين الإنتاج الرأسمالي الكامنة . ويضطر الرأسمالي بفعل المنافسة أن يسعى دائماً لنطاق رأس المال بقصد الإبقاء عليه وهو لا يستطيع ذلك إلا بواسطة التجميع المطرد .

وإذ تنظر إليه على أنه صورة يتجسم فيها رأس المال الذي يكون عن طريقه ذا إرادة ووعي ، لهذا كان كل استهلاك من جانبه معناه سرقة جانب مما يجب تجميعه . إن التجميع غزو لعالم الثروة الاجتماعية ، ويزيد من حجم كمية المادة البشرية التي يستغلها الرأسمالي مما يوسع دائرة سلطانه المباشر وغير المباشر (١) .

ولكن الخطيئة الأصلية قائمة في كل مكان ، فبازدياد تطور الطريقة الرأسمالية للإنتاج ، والتجميع والثروة ، لا يعود الرأسمالي مجرد صورة يتجسد فيها رأس المال . بينما كان النوع القديم من الرأسمالي ينظر إلى استهلاكه الفردي كأنه خطيئة ترتكب ضد الوظيفة التي يقوم بها أي كآته « امتناع » عن التجميع ، نجد زميله الحديث ينظر إلى التجميع على أنه « تنازل » عن الشعور الذي يدفعه إلى الاستمتاع . وأسفاه ، إن له قلوبين في جسد واحد وكل منهما يسعى إلى الانفصال عن الآخر ! (أنظر فاوست تأليف جيته) .

في بداية تطور الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج تتحكم الرغبة الجامحة في الإثراء — أي الجشع ، ولكن تقدم الإنتاج الرأسمالي يفعل أكثر من خلق عالم من المتع إذ يفتح آلاف المصادر المؤدية إلى الإثراء السريع وذلك عن طريق المضاربة ونظام الائتمان . بهذا نصل إلى مظهر معين من التطور الاجتماعي وتستقر درجة من الإسراف تصلح في نفس الوقت الواحد مظهراً بتم عن الثروة ثم كوسيلة للحصول على الثقة . ومثل هذه الدرجة من الإسراف

(١) يحمل مارتن لوتر على المراهب حملة شعواء ويعدّه أكبر عدو للجنس البشري لأنه يندع الناس ويطلبهم ويعيقهم على أمواهم وجهودهم دون أن يبدي إزاءهم أي نوع من الشفقة . ويقول كذلك إن المجتمع يعدم المجرمين والصومس والسفاكين ولكن الواجب أن تتعذب المراهبين باللمنة والعقاب والقتل .

قد تصبح حتى في الأعمال ضرورة لا بد منها للرأسمالي « غير الموفق » . فالتurf صار الآن بالنسبة لرأس المال جزءاً من نفقة الإبقاء على المظاهر . فضلاً عن هذا فالرأسمالي لا يثرى كما يفعل البخيل بمجرد الامتناع الشخصي عن الاستهلاك وإنما باستغلال قوة عمل الآخرين وإجبار العامل على التنازل عن جميع مسرات الحياة ومباهجها . وبرغم أن إسراف الرأسمالي لا يكتسب مطلقاً الطابع الحقيقي للإسراف غير المحدود الذي يتميز به السادة والنبلاء الاقطاعيون ، وبرغم أن وراء إسراف الرأسمالي يكمن جشع وتدقيق في الحساب ، — نقول برغم هذا يزداد إسرافه بما يتناسب مع تجميعه للبال وليس من الضروري أن يضع أى من الإثنين حداً للآخر . بهذا تجدد في قلب الرأسمالي صراعاً — كالذى جربه فلوست — بين الرغبة الجامحة نحو التجميع وبين الرغبة في الاستمتاع .

يقول الدكتور أليكين في كتاب صدر سنة ١٧٩٥ « يجوز أن تقسم تجارة منشستر اربع فترات ، الأولى حينما اضطر رجال الصناعة إلى الكد في سبيل العيش ، فأثروا في الغالب عن طريق السرقة من الآباء الذين كان أطفالهم مقعدين إلى محال الصناعة : ومن جهة أخرى كان متوسط الأرباح منخفضاً ولذا كان التقدير الشديد الوسيلة الوحيدة للتجميع ، فعاش هؤلاء القوم كالبلخلاء بعيدين عن استهلاك حتى فائدة رأس مالهم . » وتبدأ الفترة الثانية حين جمعوا ثروات صغيرة ولكن ظلوا يكدون كما كان يفعلون من قبل ، (ذلك لأن الاستغلال المباشر يتكلف عملاً) « وعاشوا في بساطة الفترة السابقة ، أما الفترة الثالثة فذلك عندما بدأ الترف وأخذت التجارة تنمو بفضل إرسال الرسل والمبعوثين في كل مدينة للبحث عن الطلبات ... ومن المحتمل أنه لم توجد قبل سنة ١٦٩٠ رؤوس أموال مصدرها التجارة وقدرها ٣٠٠٠ — ٤٠٠٠ جنيه أو كان عدد الموجود منها قليلاً . ومع هذا نحو إلى تلك الفترة أو بعدها بقليل كان التجار قد حصلوا على الثقود وبدأوا في بناء البيوت من الطوب بدلاً من الخشب وحتى في أوائل القرن الثامن عشر نجد أن رجل الصناعة في منشستر الذى يقدم النيذ الأجنبي لضيفه كان عرضة للملاحظات التى يبدىها جيرانه . وقبل قيام الآلات لم يعد مصروف الواحد من رجال الصناعة حين يلتقون ليلاً كعادتهم في المحال العمومية ، ست بنسات للشراب وبنساً للطباق . أما الفترة الرابعة وتشمل الثلاثين عاماً الأخيرة من القرن الثامن عشر فهى التى تقدم فيها الاتفاق والترف تقدماً كبيراً بفضل انتشار التجارة عن طريق المبعوثين والوكلاء في كل جزء من أوروبا » (Description of the Country from Thirty

to Forty Miles round Manchester) — لندن ١٧٩٥ ص ١٨٢ وما بعدها) .

« تهى الصناعة المادة التي يعمل التوفير على تجميعها ، (آدم سميث ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث) . وعلى ذلك يجب عليكم أن توفروا ما استطعتم ، أى تحولوا أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة أو المنتج الفائض إلى رأس مال . التجميع لذاته ، والإنتاج لذاته ، هذه هي الصيغة التي عبر بها رجال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن مهمة العصر البورجوازي . لم يساورهم الوهم بشأن ما يصحب توليد الثروة من آلام العمل (١) ، ولكن ما فائدة إبداء الأنسى على هذه الضرورة التاريخية ؟ إذا كانت البروليتاريا في نظر الاقتصاديين الكلاسيك آلة لإنتاج فائض القيمة ، فالرأسمالي في نظرهم آلة لتحويل هذه القيمة الفائضة إلى رأس مال إضافي . إن هؤلاء ينظرون إلى الوظيفة التاريخية المنوطة بالرأسمالي نظرة جنية . وفي أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر أراد مالثس أن يخلص الرأسمالي من ذلك الصراع بين الرغبة في التمتع والدافع على الإثراء فاقترح تقسيماً للعمل بمقتضاه يمتنع الرأسمالي الذي يشتغل في الإنتاج فعلاً نفسه بعملية التجميع ، بينما تخصص عملية الانفاق لمن يقاسمونه في القيمة الفائضة (من أمثال النبلاء ملاك الأراضي وموظفي الدولة ورجال الدين ذوي المرتبات والمزايا الخ) .

فن الأهمية القصوى كما يقول « أن نفصل الرغبة الشديدة في الإنفاق عن مثليتها الرامية إلى التجميع ، (شرحه ص ٣١٩ — ٣٢٠) . فرفع الرأسماليون الصوت عالياً محتجين على هذا بعد أن ذاقوا لذة الحياة الطيبة من قبل هذا الوقت بزمان طويل وتساءل أحد ألسنة حالهم وهو من تلاميذ ريكاردو : هل يقصد المستر مالثس بذلك رفع الإنجارات والنسرات الخ كدافع يحرك المستهلكين غير المنتجين حتى يظل رجال الصناعة يعملون ؟ بقول ناقدو مالثس بسلامة الرأي الذي يتنادى بالإنتاج بكافة السبل على نطاق واسع ويزداد باطراد . كما أنه ليس من العدل أن تبقى عدداً من الأشخاص في حالة شمول لكي تتناقص غيرهم الذين إذا أرغمتهم على العمل فن المحتمل بفضل أخلاقهم وحبائهم أن يؤدوا العمل بقدر من النجاح (٢) وبرغم أن كاتب الخطاب يرى خفض أجر العامل إلى أدنى مستوى ممكن ، حتى يظل مجداً في

(١) وحق ج - ب ، « سى يعلن أن « ما يوفره الأغنياء يتم على حساب الفقراء » ، وإليك كلمات سيسموندى « كان العامل الروماني يتنادى يعيش بالثقل على حساب المجتمع ... ويحس الأول أن المجتمع الحديث يعيش على حساب المال أى على ما يمتعه من جزاء العمل » (دراهات الخ ج ١ ص ٢٤) .

(٢) An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand, etc., p.7. (٢)

عمله ، كما أن هذا الباحث لا يخفى حقيقة كون القيمة الفائضة مصدرها الاستحواذ على العمل الذى لا يدفع أجره . « إن تزايد الطلب من جانب العمال لا يعنى أكثر من رغبتهم فى أن يأخذوا أقل مقدار من منتجاتهم وأن يدعوا جانباً أكبر لخدمهم ، وإذا قيل إن هذا يؤدى إلى التخمة بتقليل الاستهلاك » (من جانب العمال) « كان ردى ان هذه التخمة مرادفة للأرباح الكبيرة » (مصدر سابق ص ٥٠) .

سكن هذا النزاع العلمى بالطريقة التى توزع بها الأسلاب المنتزعة من العامل بين الرأسمالى الصناعى والغنى الخامل (بقصد تنمية الإنتاج) حين نشبت ثورة يولية ، ولم يمض وقت قليل حتى رفعت البروليتاريا فى ليون علم الثورة وبدأ التذمر فى صفوف البروليتاريا الزراعية بانجلترا حيث أخذت حركة أون فى الانتشار بينما ازدهرت فى فرنسا مبادئ سان سيمون وفورييه . لقد بزغ فجر الاقتصاد المنحط الشأن ، فقبل ذلك بعام كشف نساو . و . سينيور فى منشستر ان ربح رأس المال (ويتضمن هذا الفائدة) ينتج عن الساعة الثانية عشرة من العمل والتى لا أجر عنها ، ثم اعلن للعالم كشفاً آخر حيث قال مقتخراً « إذا نظرنا إلى رأس المال على أنه أداة إنتاج فإنى أستعمل بدلاً منه كلمة امتناع » (١) هذا مثل من كشوف هؤلاء الاقتصاديين إنهم يستعملون كلمة مدهانة مكان نوع اقتصادى ، وهذا كل ما فى الأمر . ويقول سينيور « حين يصنع المتوحش القسى فإنه يمارس صناعة ولكنه لا يعانى أى امتناع » . وهذا يفسر كيف ولماذا كان من المستطاع فى المراحل الأولى من تطور المجتمع عمل أدوات العمل بدون ممارسة الامتناع الرأسمالى . « بازدياد تقدم المجتمع يشتد الطلب على الامتناع » (سينيور

(١) سينيور Principes fondamentaux de l'économie politique ، الطبعة الفرنسية ، باريس ١٨٣٦ ص ٣٠٨ — كان هذا كثيراً على أنصار مدرسة الاقتصاد الكلاسيكية وقد عبروا عن العمل والربح بقولهم « لقد استبدل المستر سينيور ... تعبير العمل والامتناع . إن الذى يحول لإيراده يمنع عن العمل الذى ينتجه له هذا الإيراد . ليس رأس المال السبب فى الأرباح ولكن السبب استخدام رأس المال بطريقة إنتاجية » جون كازينوف حاشية فى ص ١٣٠ — أما جون ستيوارت ميل فبينما تراه يقبل نظرية ريكاردو عن الربح إلا أنه من جهة أخرى يضيف فكرة سينيور عن « جزاء الامتناع » . ويرغم أن مذهب هيغل عن التناقضات لا يوافقوه وهو المذهب الذى يعد أساس الديالكتيك ، إلا أنه يشعر بالراحة تماماً فى مجال التناقض المكشوف . لم يخطر ببال دهماه الاقتصاديين أن أى نوع من النقاط الانسانى يمكن اعتباره « امتناعاً » فالأكل امتناع عن الصوم ، والمشى امتناع عن الوقوف ، والعمل امتناع عن الكسل ، والكسل امتناع عن العمل وهكذا . يحسن هؤلاء السادة أن يفسكروا ولو لحظة فى قول سينيوزا « التعين سلب » (determination is negation) .

(ص ٢٤٢) — أى الإمتناع من جانب الذين ينحصر عملهم فى الاستيلاء على ثمار مجهود الغير . من الآن فصاعداً تتحول كافة أحوال عملية العمل الى حرمان من جانب الرأسمالى ، فإذا لم يؤكل القمح كله واحتفظ ببعضه كبدور فالسبب فى هذا أن الرأسمالى يمتنع عن أكله وإذا ترك النيدز زمناً حتى ينضج فهذا لأن الرأسمالى يمتنع عن تعاطيه فى حالته الخام ! (١) إن الرأسمالى يخالف رغباته الطبيعية حين « يعبر أدوات الإنتاج للعامل » أى حين يدمج معها قوة العمل ويستخدمها لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال — وذلك بدلا من أن يأكل الكل من آلات بخارية وقطن وسكك حديدية وسماد وخيل الخ . أو — كما يقول الاقتصاديون الدهماء — بدلا من أن يبدد « قيمتها » فى أدوات الترف و سلع الاستهلاك الأخرى ، (٢) . أما كيف تستطيع الطبقة الرأسمالية هذا العمل المجيد فلغز احتفظ بحله هؤلاء الاقتصاديون ، ويكنى أن العالم باق لأن الرأسمالى يتحمل آلام الحرمان الذاتى وعذابه . ليس التجميع وحده بل « الاحتفاظ البسيط برأس المال » يتطلب مجهوداً دائماً لمقاومة الإغراء الذى يدفع إلى استهلاكه ، (٣) . إن الإنسانية لتجعل لزما علينا أن نحرر الرأسمالى من هذا الاستشهاد والإغراء ، بنفس الطريقة التى تحررها أصحاب العبيد فى الولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكى — بعد إلغاء الرق — من مشكلة مؤلمة وهى هل يحولون كل المنتج الفائض الذى يترعونه قسراً من العبد الأسود إلى شبانيا أو يفضلون تحويل جانب منه للاستزادة من العبيد والأرض .

فى أشد أشكال المجتمع الاقتصادية اختلافاً لا نجد الإنتاج المتجدد البسيط فحسب ، بل ونلقى بدرجات متفاوتة إنتاجاً متجدداً على نطاق متزايد باستمرار أى يزداد الإنتاج والاستهلاك ومعنى هذا زيادة مقدار المنتج الذى يتحول إلى أدوات إنتاج . ومع هذا لاتتخذ

(١) « مامن أحد يبذر القمح مثلاً ويسمع ببقائه فى التربة اثني عشر شهراً ، أو يترك نبيذه فى مخزن سنوات بدلا من استهلاك هذه الأشياء أو المعادل لها فى الحال ... إلا إذا كان يتوقع الحصول على قيمة إضافية » (سكروب : الاقتصاد السياسى ، طبعة ١٠ . بوتر ، نيويورك ١٨٤١ — ص ١٣٣ — ١٣٤) .
(٢) « الحرمان الذى يفرضه الرأسمالى على نفسه بأن يعبر ما يملك من أدوات الإنتاج للعامل بدلا من استخدام قيمتها لحسابه الخاص وتحويلها إلى أدوات ترف نافعة » (ج دى مولينارى — ص ٤٩) — وكلمة « يعبر » تعبير مذهب الغرض منه لإيجاد التشابه بين العامل الأجير الذى يستغله الرأسمالى الصناعى وبين الرأسمالى الصناعى الذى يستغل العامل وذلك عن طريق التفود التى يقدمها الرأسماليون الآخرون .

العملية شكل تجميع رأس المال وبذا لا تبدولنا وظيفة يضطلع بها الرأسمالى ، ما دام العمل لا تواجهه أدوات الإنتاج (أى منتجه ووسائل عيشه ، على صورة رأس مال (١) . وهذه النقطة ناقشها على ضوء حقيقتين هامتين ريتشارد جونز الذى مات منذ سنوات قلائل بعد أن خلف ماثس فى كرسي الاقتصاد السياسى بكلية هايلبرى . لما كان الشعب الهندى يتكون من فلاحين يزرعون أرضهم نجح من هذا أن انتاجهم وأدوات العمل التى يستخدمونها ووسائل عيشهم لا تتخذ مطلقا شكل رصيد وفرناه من الإيراد ، وهذا الرصيد قد مر فى عملية سابقة من التجميع ، (شرحه ص ٢٦) ومن جهة أخرى نجحد فى الولايات الهندية التى يقل فيها تأثير النظام القديم بالحكم البريطانى أن العمال الزراعيين فى خدمة كبار الملاك الذين يحصلون على نصيب من فائض المنتج الزراعى على هيئة جزية أو ريع أرض . ويستهلك هؤلاء الملاك جزءا من هذا المنتج عينا ، ويحول العمال لهم جزءا آخر إلى أدوات ترف ومواد استهلاك أخرى ، أما الباقي فعبارة عن أجور العمال الذين يملكون أدوات العمل التى يستخدمونها . وهنا يأخذ كل من الإنتاج والإنتاج المتجدد وعلى نطاق ممتد متسع بدون أى تدخل من جانب « الرأسمالى الذى يمتنع عن التمتع ، بماله .

٤ — الظروف التى يعين مدى التجميع بغض النظر عن الفسب التى بها تنقسم القيمة الفائضة الى رأس مال وإيراد : درجة استهلاك قوة العمل — انتاجية العمل — ازدياد الفارق فى القرار بين رأس المال المستثمر ورأس مال المستهلك — مقدار رأس المال الذى يقدم

لو علمنا النسبة التى تنقسم بها القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد فمن الواضح أن مبلغ رأس المال المتجمع يتوقف على حجم القيمة الفائضة المطلق . فلو فرضنا تحويل ٨٠ ٪ إلى رأس مال واستهلاك ٢٠ ٪ ، وإن القيمة الفائضة الكلية ٣٠٠٠ جنيه لكان مبلغ رأس

(١) وطوائف الدخل التى تتل أكبر قدر لازم لتقديم رأس المال القوى . تنغير فى مراحل مختلفة من تقدمها وبذلك تكون مختلفة اختلافا كليا فى الشعوب التى تشغل مراكز مختلفة فى هذا التقدم ... والأرباح ... وهى مصدر غير هام للتجميع ، بالقباس إلى الأجور والريع فى مراحل المجتمع المبكرة عهدا ... فاذا حدث تقدم بالغ فى الصناعة القومية تصبح الأثمان ذات أهمية نسية كمصدر من مصادر التجميع» Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Hertford, 1852, pp.16 — 21.

المال المتجمع ٢٤٠٠ جنيه ؛ أما إذا كانت القيمة الفائضة ١٥٠٠ جنيه لكان رأس المال المتجمع ١٢٠٠ جنيه وهكذا . من هنا نرى أن كافة الظروف التي تعين مبلغ القيمة الفائضة الكلي تلعب دورها في تعيين مبلغ التجميع ، وسألخصها مرة ثانية ولكن من حيث الضوء الذي تلقيه على التجميع .

يذكر القارئ أن معدل القيمة الفائضة يتوقف أولاً على درجة أو معدل استغلال قوة العمل . ويقدر الاقتصاد السياسي هذا الدور تقديرًا كبيراً بحيث أنه يجعل الاسراع بالتجميع عن طريق إنتاجية العمل المتزايدة متماثلاً مع السرعة التي يتم بها التجميع بسبب الاستغلال المتزايد للعامل^(١) . وقد فرضنا عند بحث إنتاج القيمة الفائضة أن الأجور على الأقل مساوية لقيمة قوة العمل . أما خفض الأجور دون هذه القيمة فيلعب دوراً ضئيلاً بحيث لا نغيره التفاتاً ، والواقع أن مثل هذا الخفض يعمل داخل حدود معينة على تحويل جزء من رصيد العامل المعد للاستهلاك الضروري إلى رصيد لتجميع رأس المال .

يقول جون ستوارت مل : ليس للأجور قوة إنتاجية إذ هي ثمن القوة الإنتاجية . والأجور وإلى جانبها العمل لا تساهم في إنتاج السلع أكثر مما يساهم ثمن العدد ومعه العدد ذاتها . فلو أمكن الحصول على العمل دون شرائه لحاز الاستغناء عن الأجور^(٢) . ولكن إذا استطاع العمال أن يعيشوا على الهواء لما أمكن شرائهم بأى ثمن ، وهذا يستتبع القول إن شراء العمال بلا ثمن حد لا يمكن بلوغه كما يقال في التعبير الرياضي وإن زاد اقترابنا منه . ويميل رأس المال دائماً نحو الاقتراب من حد الصفر هذا . وقد كشف أحد كتاب القرن الثامن عشر ، وهو مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce الغطاء عن حقيقة الرأسمالي البريطاني الباطنية قائلاً إن مهمة إنجلترا التاريخية تنحصر في خفض الأجور إلى مستواها في فرنسا وبلجيكا^(٣) . « إذا عاش فقراؤنا » (وهذا اصطلاح في يراد به العمال)

(١) « يقول ريكاردو : في مراحل المجتمع المختلفة تزداد أو تنقص سرعة تجميع رأس المال أو الأدوات التي تستخدم العمل (ويحسن أن تقرأها : تستغل) ، في جميع الحالات يجب أن يتوقف هذا التجميع على قوى العمل الإنتاجية . وقوى العمل الإنتاجية أعظم مانسكون في حالة وفرة الأرض الزراعية فإذا كان المراد « بقوى العمل الإنتاجية » وهي العبارة الواردة في الجملة الأولى ، ذلك الجزء من المنتج الذي يكون من نصيب من أتجوه بعملهم البدوي ، لسكان الجملة متشابهة لأن الجزء الباقي هو الرصيد الذي يمكن منه تجميع رأس المال إذا شاء صاحبه . ولكن عادة لا يحدث هذا حيث تتوافر أشد الأراضي خصوبة » Observation on certain Verbal Disputes, op. cit, pp. 14 — 75.

Essays on some Unsettled Questions of Political Economy, London 1844, p. 90. (٢)

(٣) An Essay on Trade and Commerce (لندن ١٧٧٠ ص ٤٤) — وبالمثل نصرت ==

عيشة ترف ... لارتفع ثمن العمل بطبيعة الحال حينما ننظر إلى الكماليات التي يستهلكها فريق الصاع كالبراندى والجبن والشاي والسكر والفاكهة الأجنبية والجمعة والبياضات والنشوق والطباق ... ، (مصدر سابق ص ٤٤، ٤٦) . بعد ذلك يقتبس الكاتب ماقاله صاحب مصنع في نورثمبتشير يشكو من أن العمل في فرنسا أرخص منه في إنجلترا بمقدار الثلث ، لأن العمال هناك يكدون ويقاسون الكثير ، فغذاؤهم الخبز والفاكهة والأعشاب والجذور والسلك المجفف ، لأنهم نادرا ما يأكلون اللحم وإذا كان الخبز غاليا أكلوا القليل منه ،^(١) . ويضيف الكاتب الصغير إلى ذلك قوله « يضاف إلى ذلك أنهم بشريون الماء او المسكرات البسيطة بحيث أنهم لا ينفقون إلا القليل ... ومن الصعب إحداث هذه الأشياء ، ولكنها ليست مستحيلة عمليا إذ حدثت في فرنسا وهولنده ،^(٢) . وبعد انقضاء عشرين عاما نجد كتابا أمريكيا تافها يدعى بنيامين فرانكلين يردد هذه اللهجة الانسانية التي ترضى الله والانسان . وكتابه المعروف باسم Essays كتاب عن الطهي يشمل مختلف انواع الاغذية الرخيصة التي يمكن ان تحل محل الأنواع الغالية مما يتكون منه غذاء العمال العادى ، وفيما يلي بعض ما أورده : ٥ أرطال من أكله من الشعير — ٧ ونصف بنس ؛ ٥ أرطال من القمح الهندي ٦ وربع بنس ؛ ٣ بنسات من الرنجة الحمراء ؛ بنس واحد ملح ، بنس واحد خل ؛ ٢ بنس فلفل وأعشاب حلوة — والمجموع ٢.٣ وصنع حساء ٦٤ رجلا تكلف الكمية التي وزنها ٢. أوقية ربع بنس حسب متوسط ثمن القمح الهندي ،^(٣) .

== التيسس في ديسمبر ١٨٦٦ ويناير ١٨٦٧ احتجاجات من جانب أصحاب المناجم الانجليز وصفوا فيها سوء حالة عمال المناجم البلجيكي الذين لا يتناولون إلا ما هو ضرورى فقط لبقائهم على الحياة حتى يشتغلوا لخدمتهم . حقيقة يقاسى العمال البلجيكيون شظف العيش ولكن من الصعب أن تذكرهم التيسس على أنهم عمال أتمودجيين ! وقد جاء الرد في بداية فبراير ١٨٦٧ إذ أضرب المعدنون البلجيكيون في مارشين ، ولكنه قمع بالرصاص .

(١) ارتكب صاحب المصنع تزويرا سليم النية . إن هدفه الموازنة بين أحوال معيشة عمال المصانع في فرنسا وإنجلترا ولكنه في هذه النقطه (كما اعترف بعدها) يصف أحوال معيشة عمال الزراعة في فرنسا . (٢) مصدر سابق ص ٧٠ — ٧١ — واليوم (١٨٨٣) في حاشية أضيفت إلى الطبعة الثالثة من « رأس المال » (قد أحرزنا تقدما بالغا بفضل المنافسة في السوق العالمية وهى المنافسة التي ثبتت فواعدها منذ الأيام التي تشير اليها القطعة المقتبسة في المتن . وقد قال النائب مستر ستابتون في خطابه لأهل دائرته الانتخابية « إذا ظلت الصين دولة صناعية كبرى فلا أدري كيف يحافظ الأهالى المتغفلون بأوربا على مستواهم بغير أن يهبطوا إلى مستوى منافسيهم » (التيسس في ٩ سبتمبر ١٨٧٣ ، ص ٨) . فالهدف الذى ترمى إليه الرأسمالية البريطانية لم يعد الأجور بالقارة وإنما الأجور في الصين .

(٣) بنيامين تومسون « مقالات سياسية واقتصادية وفلسفية الخ » ٣ أجزاء ، لندن ١٧٩٦ ، ١٨٠٢ ==

ونظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالى لم تعد هناك حاجة إلى مُثلٍ تو مبسون العليا بفضل غش الطعام^(١). وفى نهاية القرن الثامن عشر وفى العقد الأول من القرن التاسع عشر لجأ الفلاحون وملوك الأراضى الانجليز إلى خفض الأجور دون الحد الأدنى على أن يتم تعويض الفرق بواسطة المساعدة التى تقدمها الأبرشيات ، وفيما يلى مثال عن تصرف السادة بطريقة « قانونية » لتحديد طريقة تعريفه الأجور . « يقول المستر بيرك إن أعيان نورفوك تعشوا حين حددوا معدل الأجور ورأى أعيان بركى أنه لا ينبغي للعمال أن يفعلوا ذلك حين حددوا معدل الأجور فى سيدنها ملند سنة ١٧٩٥ ... فهناك قرروا جعل الدخل « للأسبوعى » ، ٣ شلنات للرجل بينما لرغيف الذى ين ٨ أرطال ، ١١ أوقية ثمنه شلن وزاد بانتظام حتى صار ثمن الخبز شلناً وخمس بنسات وحين يكون أعلى من ذلك المبلغ تهبط حتى تصل شلنين ، وحينئذ يكون غذاؤه أقل بمقدار الخمس » (٢) . وقد سألت لجنة التحقيق التى شكلها مجلس اللوردات سنة ١٨١٤ المستر أ . بينيت المزارع والمشراف على تنفيذ قانون الفقراء وتنظيم الأجور « هل تدفع للعمال نسبة من قيمة العمل اليومى عن ضرائب الفقراء ! » فأجاب ، نعم ، إن دخل الأسرة الأسبوعى عبارة عن رغيف ين ٨ أرطال ، ١١ أوقية ، وثلاث بنسات وذلك للفرد الواحد ... ونعتقد أن هذا الرغيف يكفى الفرد طيلة الأسبوع أما البنسات الثلاث فللبلايس ، وبخصم هذا المبلغ أعطت الأبرشية الملابس له . هذا الإجراء سائد فى جميع القسم الغربى من ولتشير وأعتقد فى

== ج ١ ص ٢٨٨ . وفى كتاب سير ف . ايدن « حالة الفقراء أو تاريخ الطبقات العاملة فى انجلترا الخ » يوصى المؤلف أصحاب بيوت العمل باتباع حياء المتولين الذى وصفه السكونت رمفورد ويحذر العمال لانجليز مع انحاء اللامعة عليهم « أن كثيرين من الفقراء وبخاصة فى اسكتلندا يعيشون فى راحة شهورة طويلة على غذاة من العظم والشعر ممتزجا بالماء والملح فقط (ج ١ الفصل الثانى ص ٥٠٣) وتجدر مثل هذه النصائح فى مؤلفات القرن التاسع عشر فثلاً نقرأ أنهم لا يفرون من الغذاء الصحى المكون من زنج الدقيق ، وهو مارفضه العامل الزراعى فى انجلترا

Charles H. Parry M.D.,: The Question of the Necessity: of the existing Corn Laws Considered

(لندن ١٨١٦ ص ٦٩) وبأرى هذا نفسه هو الذى يشكو سنة ١٨١٥ من أن حالة العامل الانجليزى أسوأ بكثير مما كانت عليه فى الوقت الذى كتب فيه لإيدن سنة ١٧٩٧ .

(١) يتضح من تقارير أحدث لجنة برلمانية شكلت لفحص موضوع غش وسائل المعيشة أن غش الأدوية فى انجلترا ليس أمراً استثنائياً ، فثلاً جرى خص ٣٤ عينة من الأفيون اشترت من ٣٤ صيدلية مختلفة فى لندن فظهر أن ٣١ نوعاً منها مغشوش بإضافة الخشخاش والدقيق والصمغ والطين والرمل الخ ، وكثير منها لم يحتوى على ذرة من المورفين وهو العنصر القلوى الأساسى فى الأفيون .

(٢) G.B.Newnham, Barrister-at-law, : A Review of the Evidence before the Committee of the two Houses of Parliament on the Corn Laws, 1815, p. 28, note-

البلاد كلها ، (مصدر سابق ص ١٩ — ٢٠) . وقد حمل أحد الكتاب البورجوازيين في ذلك العهد على الفلاحين الذين هبطوا بعمالهم إلى مستوى الالتجاء إلى بيوت العمل وحالوا بينهم وبين تجميع الأموال في الوقت الذي عملوا (الفلاحون) فيه على زيادة أرباحهم^(١) برغم أنه في كل فرع من الصناعة يجب أن يكون ذلك الجزء من رأس المال الثابت والذي يتكون من أدوات العمل كافيا لعدد معين من العمال (يعينه حجم المشروع) فليس من الضروري أن يزداد هذا الجزء بنسبة الزيادة في كمية العمل التي يستخدمها من المشروع . لنفرض مصنعا فيه ١٠٠ عامل يشتغلون ٨ ساعات يوميا أي يعملون سويا ٨٠٠ ساعة فإذا أراد الرأسمالي زيادة هذا المقدار استخدم ٥٠ عاملا إضافيا ولكن يتعين عليه في هذه الحالة أن ينفق مبلغا إضافيا من رأس المال لا على الأجور فحسب بل وأدوات العمل كذلك ، بدلا من هذا يحمل العمال المائة الأصليين على العمل ١٢ ساعة وبذا تكفي الأدوات الموجودة وتكون النفقة الإضافية أن هذه الأدوات تزيد السرعة التي تبلى بها . وهكذا نجد أن العمل الإضافي الذي يحصل عليه من زيادة حدة قوة العمل يستطيع أن يزيد المنتج الفائض ، والقيمة الفائضة ، وهي جوهر التجميع ، دون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة في العنصر الثابت من رأس المال .

وفي الصناعات الاستخراجية (المناجم الخ) لا تعد المواد الخام جزءا من النفقات الرأسمالية لأن المادة هبة من الطبيعة وليست وليدة عمل سابق ، وينطبق هذا على الخامات المعدنية والمعادن والفحم والحجارة الخ . ف هنا يكاد يتكون رأس المال الثابت من أدوات العمل التي يمكن حسن الاستفادة منها إذا ما زدنا مقدار العمل (أي إذا دام العمل ٢٤ ساعة في اليوم مع اتباع الدورة النهارية والنوبة الليلية) . فإذا بقيت الأحوال الأخرى دون تغيير فإن مقدار وقيمة المنتج يزيدان بنسبة الزيادة في مقدار العمل الذي نستخدمه . فبفضل مرونة قوة العمل يتسع مجال التجميع دون أية زيادة سابقة في رأس المال الثابت .

وفي الزراعة لا يمكن زيادة الأرض المزروعة إلا إذا استخدمنا مقدارا إضافيا من البذور والسماد ، ولكن حين نعد هذا المورد الإضافي منهما فإن الإعداد الآلي للتربة يحدث تأثيرا عظيما واضحا على كمية المنتج ، فإذا كان نفس العدد من العمال يبذل مقدارا من العمل اكبر

(١) س . ه . باري مصدر ص ٧٧ : ٦٩ — لم يكتف ملاك الأراضي « بتعويض أنفسهم » من الحرب ضد الدياقبة التي شنوها باسم انجلترا ، بل إنهم أثروا ثراء بالغا فزاد ريعهم الضعف أو ثلاثة أو أربعة أمثال ما كان عليه ، « بل وزاد ستة أمثاله في بعض الحالات ، وذلك خلال ١٨ عاما » — شرحه

بما كان يبذلون من قبل زاد خصب التربة دون أن يستدعى ذلك أى نفقات إضافية على أدوات العمل . ومرة أخرى نجد أن عمل الإنسان على الطبيعة يستطيع ان يسبب زيادة مباشرة فى التجميع بدون تدخل رأس مال جديد ،

وإذا انتقلنا من الزراعة إلى الصناعة بمعناها الصحيح نجد ان كل مقدار إضافي من العمل نبذله يفترض نفقة إضافية مماثلة على المواد الخام وليس من الضروري إنفاق مبلغ إضافي على أدوات العمل . ولما كانت الصناعة الاستخراجية والزراعة تمد صناعات المصانع بالمواد الخام وأدوات العمل أيضا ، فإن المنتج الإضافي الذى خلقته الأولى بدون إجراء نفقات رأسمالية إضافية يكون فى صالح الأخيرة .

لنبحث الآن النتيجة العامة المترتبة على الاعتبارات السالفة . بما ان رأس المال يدمج فى ذاته العاملين الأوليين اللذين يخلقان الثروة وهما قوة العمل والأرض ، فإنه يكتسب طاقة التوسع والانتشار التى تمكن من توسيع مدى عناصر تجميعه إلى ما وراء الحدود التى يفرضها عليه فى الظاهر حجمه ، أو التى تفرضها عليه قيمة وكية أدوات الإنتاج التى تم إنتاجها من قبل والتى يوجد فيها .

وثم عامل هام فى تجميع رأس المال ، ذلك هو درجة إنتاجية العمل الاجتماعى . إن مجموع المنتجات الذى تتجسم فيها قيمة محدودة (تشمل قيمة فائضة ذات حجم معلوم) يزيد تبعا لإنتاجية العمل . وحين يبقى معدل القيمة الفائضة ثابتا أو حتى حين يهبط مادام الهبوط أقل سرعة من ارتفاع إنتاجية العمل ، يزيد مجموع فائض المنتج . وإذا ظل التقسيم النسبي لفائض المنتج الى ايراد ورأس مال اضافي كما كان من قبل ، فيمكن على ذلك ان يزيد استهلاك الرأسمالين بدون أى هبوط فى رصيد التجميع ، بل قد يزيد الحجم النسبي للتجميع على حساب رصيد الاستهلاك بينما انخفاض ثمن السلع يضع تحت تصرف الرأسمالى وسائل كثيرة للتمتع كما كانت قبلا أو عددا منها أكبر مما كانت عليه . ولكننا رأينا أن خفض أجر العامل يحدث فى نفس الوقت مع ازدياد إنتاجية العمل (ومعنى هذا الزيادة فى معدل القيمة الفائضة) حتى ولو كانت الأجور الحقيقية فى ارتفاع . إن الأجور لا ترتفع مطلقا بنسبة الزيادة فى إنتاجية العمل ، وعلى ذلك تدفع نفس القيمة فى رأس المال المتغير قوة عمل أكبر وبالتالي عملا أكثر إلى الحركة ، وتتجسم نفس القيمة فى رأس المال الثابت فى مقدار أكبر من أدوات الإنتاج أى فى مقدار أكبر من أدوات العمل ومواد العمل والمواد المساعدة ، وبذا تهىء عناصر أكثر لإنتاج كل من القيمة الاستعمالية والقيمة . وعلى ذلك

إذا ظلت قيمة رأس المال الإضافي كما هي أو تناقصت استمر التجميع جاريا بنفس السرعة ، ولا يقف الأمر عنه حد امتداد نطاق الإنتاج المتجدد إذا نظرنا إليه من الناحية المادية بل إن إنتاج القيمة الفائضة يزداد بأسرع من ازدياد قيمة رأس المال الإضافي .

وكذلك يكون نمو قوة العمل الإنتاجية رد فعل على رأس المال الأصلي أى المستخدم في عملية الإنتاج ، ويتكون جزء من رأس المال الثابت العامل من أدوات العمل كالآلات الخ التى لا تستهلك إلا في الفترات الطويلة من الزمن . ومع هذا يهلك جزء من أدوات العمل هذه سنة بعد أخرى أو يبلغ حد وظيفته الإنتاجية ، وسنة بعد أخرى يتعرض جزء من الآلات لأن تحل محله آلات جديدة من نفس النوع . فإذا كانت لإنتاجية العمل في موطن أدوات العمل هذه زادت خلال هذا الوقت (وتزداد باستمرار بفضل التقدم المتصل في العلم والناحية الفنية) ، ففي هذه الحالة تحل آلات وعدد وأجهزة الخ أكثر كفاية محل القديم منها وتكون أرخص نظرا لازدياد كفاءتها وطاقتها ، ويتجدد إنتاج رأس المال القديم بشكل أكثر إنتاجية بغض النظر عن التحسينات التفصيلية الدائمة في أدوات العمل المستعملة فعلا . والجزء الآخر من رأس المال الثابت وهو المكون من المواد الخام والمواد المساعدة يعاد إنتاجه باستمرار في أقل من سنة بينما يحدث هذا الإنتاج المتجدد سنويا في الزراعة . وكل استعمال للأساليب المتحسنة يؤثر في هذه الحالة وفي نفس الوقت على رأس المال الإضافي ورأس المال الذى يقوم بأداء عمله . وكل تقدم في الكيمياء لا يؤدي إلى مضاعفة عدد المواد النافعة ووسائل استعمال الأساليب المعروفة فحسب بل إنه يعلننا أساليب جديدة تجعل في الامكان أن نعيد الفضلات الناتجة من عملية الإنتاج والاستهلاك إلى دائرة عملية الإنتاج المتجدد وبذلك يخلق مادة رأسمالية جديدة بدون أى نفقات رأسمالية سابقة . وكما أن ازدياد استغلال الثروة الطبيعية بواسطة مجرد زيادة حدة العمل ، كذلك يكسب العلم والتقدم الفنى رأس المال قوة على الانتشار مستقلة عن حجم رأس المال المستخدم ، كما يؤثر في نفس الوقت في ذلك الجزء من رأس المال الأصلي الذى دخل في مظهره من التجدد . وبطبيعة الحال هذا النمو في الإنتاجية مصحوب بخفض جزئى في قيمة رأس المال المستخدم فعلا ، ولما كان هذا الهبوط في القيمة يبدو أثره على شكل منافسة ، لهذا يقع معظم العبء على العامل لأن الرأسمالى يحاول أن يحصل على تعويض مقابل ذلك بأن يزيد الاستغلال .

ينقل العمل إلى المنتج قيمة ما يستهلكه من أدوات الإنتاج . هذا من جهة ومن جهة أخرى تزداد كمية ومجموعة هذه الأدوات التى يحررها مقدار معلوم من العمل زيادة تناسب

مع مثلتها في إنتاجية العمل . ويرغم أن نفس كمية العمل تضيف إلى منتجاتها دائما نفس مقدار القيمة الجديدة تماما فإن القيمة الرأسمالية القديمة التي نقلها العمل إلى المنتجات تزيد تبعا لعظم إنتاجية العمل .

فمثلا قد يشتغل غزال قطن انجليزى وآخر صينى خلال عدد واحد من الساعات وبنفس الحدة ، فبذلك يخلقان في أسبوع واحد مقدارين متساويين من القيمة . إلا أنه برغم هذه المساواة تجد فرقا هائلا بين قيمة منتج الأول الأسبوعى حيث جرى العمل بجهاز آلى عظيم القوة وبين قيمة ما أنتجه الصينى في الأسبوع وهو الذى استخدم عجلة غزل بدائية ، ففي الوقت الذى يغزل فيه العامل الصينى رطلا من القطن يغزل الانجليزى عدة مئات من الأرباطال وهنا تتضخم قيمة المنتج لأن مئات القيم القديمة تعود إلى الظهور فيه في شكل جديد نافع وبذا تقوم من جديد بوظيفة رأس مال ، وفي هذا حدثنا فردريك إنجلز « في سنة ١٧٨٢ ظل محصول صوف السنوات الثلاث السابقة دون أن تمس (في إنجلترا) بسبب عدم توافر العمال وكان من الممكن أن يظل كذلك لولا أن تقدمت آلات تم اختراعها حديثا للمساعدة وعملت على غزله » (حالة الطبقات العاملة في إنجلترا ص ٢٠) . بطبيعة الحال لم يكف العمل المتجسم على هيئة آلات أن يخلق عاملا حيا واحدا ، ولكن بفضل الاستعمال أمكن بعدد صغير من العمال استهلاك الصوف بطريقة منتجة وإضافة قيمة جديدة إليه ، فضلا عن أنه استطاع المحافظة على قيمته القديمة في شكل غزل الخ . وفي الوقت ذاته شجع وأنى إنتاج الصوف من جديد . هذه هي الخاصية الطبيعية للعمل الحى ، ألا وهى نقل قيمة جديدة . ومن هنا نجد أنه مع الزيادة في كفاية ومجال وقيمة أدوات الإنتاج وبعبارة أخرى مع التجميع الذى يصحب تموقوته الإنتاجية ، يحافظ العمل على قيمة رأسمالية متزايدة على الدوام ويخلدها وذلك على هيئة أشكال جديدة دائما (١) هذه القوى الطبيعية التي يتميز بها العمل تتخذ

(١) نظرا لما يمتاز به الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من نقص في تحليل عملية العمل وعملية خلق القيمة ، لهذا لم يصل إلى إدراك مرضى لهذا العامل الهام وهو الإنتاج المتجدد ، ونرى مثل هذا في كتابات ريكاردو فيقول مثلا إنه مهما كان التغيير في القوة الإنتاجية « فإن مليون رجل ينتجون دائما في الصناعات نفس القيمة » ، وهذا صحيح بشرط ثبات حدة العمل ومدته . وبرغم هذا (وهنا حقيقة يغفلها ريكاردو وهو يستخلص النتائج التي وصل إليها) فإن المليون من الرجال ينتجون منتجات قد تتفاوت قيمتها تفاوتاً بالغا إذا اختلفت إنتاجية عمالهم وأخذوا في تحويل مقادير مختلفة من أدوات الإنتاج إلى منتجات وبذلك يحفظون في هذه الأخيرة مقادير مختلفة من القيمة . وقد حاول ريكاردو عبثا أن يوضح لساى الفارق بين القيمة الاستثمارية (التي يدعوها هنا الثروة ، والقيمة التبادلية ، فأجاب ساى بما أتى « أما عن الصعوبة =

مظهر قوة للحفاظ على الذات يملكها رأس المال الذى تندمج فيه هذه القوى الطبيعية ،
وشأنها هذا شأن القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعى إذ تتخذ مظهر خواص لرأس المال ،
وشأن عملية استحواذ الرأسماليين على فائض العمل وهى عملية تبدو بمظهر الامتداد الذاتى
المتصل لرأس المال . إن كافة قوات العمل تتنكر فتبدو كأنها قوات رأس المال ، كما أن
جميع أشكال القيمة التى للسلعة تتنكر فتبدو كأنها أشكال نقدية .

وبازدياد رأس المال يزداد الفرق بين رأس المال الذى يستثمر ورأس المال الذى
يستهلك ، وبعبارة أخرى هناك زيادة قيمة أدوات العمل ومجموعها المادى ، كالمباني والآلات
وحيوانات الجر ومختلف أنواع الأجهزة ، فهذه جميعها تقوم بعملها فى عمليات الإنتاج التى
تسكرر على الدوام بينما نجد أنها تبلى بالتدرج ويترتب على ذلك أن تفقد قيمتها شيئاً فشيئاً

== التى يشير بها المستر ريكاردو حين يقول إنه يترتب على العمليات المستحسنة أن يتمكن مليون رجل من إنتاج ضعف
وثلاثة أمثال الثروة بدون إنتاج مقدار أكبر من القيمة ؟ نقول إن هذه الصعوبة لا يصبح لها وجود حين
ننظر إلى الإنتاج على أنه تبادل يعطى فيه الانسان خدمات عمله الإنتاجية وأرضه ورأس ماله لى يحصل
على منتجات . فبواسطة هذه الخدمات الإنتاجية نحصل على كافة المنتجات الموجودة بالعالم . والآن ...
تزداد غنى وتكتسب خدماتنا الإنتاجية قيمة أكثر بغية ما نحصل عليه فى التبادل الذى يقال له الإنتاج
من كمية أكبر من الأشياء النافعة (خطابات إلى المسيو مالتس ، باريس ١٨٢٠ ص ١٦٨ — ١٦٩) .
وتتخسر الصعوبة (التى لا وجود لها إلا فى نظر سائى لاريكاردو) والى بريد الأول ليوضحها هكذا :
لماذا لا تزيد قيمة القيمة الاستهلاكية حينما تزداد كميته بسبب زيادة فى إنتاجية العمل ؟ الجواب : تحمل المشكلة
بأن نطلق كلمة القيمة التبادلية على القيمة الاستهلاكية . إن القيمة التبادلية شئ متصل بالتبادل ، وعلى
ذلك لو دعونا الإنتاج بأنه « تبادل » العمل وأدوات الإنتاج بالمنتج يتضح أنه كلما كان المنتج يقل قيمة
استهلاكية أكثر حصلت على قدر أكبر من القيمة التبادلية ، فكلما عظم مقدار القيم الاستهلاكية (واتسكن
الجوارب) التى يغلفها عمل يوم واحد ، زاد غناه فى الجوارب . ولكن نجأة يخطر ببال سائى أن « ازدياد
كمية الجوارب » يهبط « بثمنها » (الذى لاعلاقة له بالقيمة التبادلية) « لأن المنافسة ترغم المنتجين على
عرض منتجاته بثمن التكلفة » ولكن كيف يحصل الرأسمالى اذن على الربح ؟ لأهمية لذلك ! ويوضح
سائى أنه نتيجة للزيادة فى الإنتاجية يحصل كل مشتر مقابل نفس المعادل على زوجين من الجوارب بدلا من
زوج واحد كما كان الحال من قبل . والمهدف الذى وصل اليه سائى هو كلام ريكاردو الذى أراد أن
ينقضه . وبعد هذا المجهود الفكرى الجبار تراه يخاطب مالتس فيقول « هذا يأسيدى هو المذهب الذى
بدونه يستحيل تفسير الصعوبات الرئيسية فى الاقتصاد السامى وبخاصة كيف يصبح شعب ما أكثر ثراء
حين تهبط قيمة منتجاته برغم حقيقة كون الثروة قيمة » (ص ١٧٠) . وقد علق اقتصادى انجليزى
على أمثال هذه الآراء والمحاولات فى « خطابات » سائى فقال « إنه لو تأملنا كل هذا الذى يدعوه
سائى مذهبا وينصح مالتس بتدريسه لرأينا أنه بعيد عن طابع الابتكار .

وبذلك لا تنقل قيمتها إلى المنتج إلا تدريجاً . وبنفس النسبة التي تستخدم بها أدوات العمل على أنها عوامل خلق المنتج دون أن تضيف قيمة إليه ، وبنفس الدرجة التي تستخدم بها بكليتها بينما تستهلك تدريجاً ، نراها تؤدي خدمات مجانية شأنها في ذلك شأن قوى الطبيعة من ماء وبخار وريخ وكهرباء الخ . هذه الخدمة المجانية التي يؤديها العمل الماضي حين نستحوذ عليه ونبعث فيه الحياة بواسطة العمل الحى ، تزداد وكلما تقدمنا في التجميع من مرحلة إلى أخرى . نظراً لأن العمل الماضي يبدو دائماً في ثوب رأس المال ، وبمعنى آخر نظراً لأن « أصول » العمل الذى قام به ا و ب و ح الخ تصبح « خصوم » غير العامل س ، لهذا يكيل رجال الاقتصاد السياسى البورجوازيون المدح والثناء إلى خدمات العمل الماضي وهى الخدمات التي يجب — كما يقول العبقري الاسكتلندى (Mc Culloch) — أن يكون لها جزاء خاص على هيئة فائدة أو ربح وما إلى ذلك . (١)

بذلك نرى أن الأهمية المتزايدة باطراد لما لتعاون العمل الماضي (تحت ستار أدوات الإنتاج) في عملية العمل الحى إنما ترجع إلى ظهوره بمظهر رأس مال ، برغم أن هذا المظهر أو الشكل يُبعد ويفصل عن العامل الذى تنطوى أدوات الإنتاج على ما سبق أن قام به من عمل دون أن يؤجر عليه .

في حالة درجة معلومة من استغلال قوة العمل لتحديد كمية القيمة الفائضة بواسطة عدد العمال الذين يجرى استغلالهم في نفس الوقت الواحد ، وهذا يطابق حجم رأس المال وعلى ذلك كلما زاد رأس المال بفضل ما يولده التجميع من زيادات متتالية ، عظم بالمثل المجموع الكلى من القيمة الفائضة والذى ينقسم إلى رصيد استهلاك ورصيد للتجميع ، وبذا يستطيع الرأسمالى أن « يمارس الامتناع » بدرجة أكبر . وأخيراً يعظم نشاط قوى الإنتاج كلما اتسع نطاق الإنتاج نتيجة لزيادة مبلغ رأس المال الذى يقدم للاستثمار .

٥ — ما يقال له رصيد الأجور

علينا من أبحاثنا أن رأس المال ليس حجماً ثابتاً ولكنه جزء من الثروة الاجتماعية التي تنقلب على الدوام من حيث مقدارها تبعاً لما يطرأ من تغييرات في تقسيم القيمة الفائضة إلى

(١) استعمل ماكولوخ عبارة « أجر العمل الماضي » قبل أن يستعمل سينيور عبارة « أجر الامتناع » بزمان طويل .

إيراد رأس مال إضافي . ورأينا كذلك أنه حتى إذا نظرنا إلى حجم رأس المال على أنه ثابت فإن ما يتجسم فيه من قوة عمل وعلم وأرض عبارة عن قوى كامنة مرنة في رأس المال تتيج له داخل نطاق حدود معينة مجال عمل مستقلا عن حجمه . وفي هذا البحث تجاهلنا كافة النتائج المترتبة على عملية التداول وهي النتائج التي قد تؤثر إلى حد عظيم في مقدار معلوم من رأس المال في ناحية أو أخرى . وإذا نقبل — كما فعلنا — القيود المفروضة على الإنتاج الرأسمالي ، كان موضوع بحثنا شكلا من عملية الإنتاج الاجتماعية نشأ بصورة تلقائية ، ولم يكن اعتزامنا موجها إلى أى اتحادات أخرى من القوى الإنتاجية كذلك التي يمكن تحقيقها مباشرة وعن عمد بواسطة استخدام أدوات الإنتاج الموجودة وكية قوة العمل التي يتيسر لنا الحصول عليها الآن . وقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مغرمين بأن ينظروا إلى رأس المال الاجتماعي بوصف كونه حجما ثابتا ذا درجة ثابتة من الكفاية . ولكن هذا الظن الخاطئ لا يتحول إلى عقيدة حتى نصل إلى جيريمي بنتام ذلك الرجل الثاقف المدعي الذي يمثل الذكاء البورجوازي العادي في القرن التاسع عشر (١) .

إن مركز بنتام بين الفلاسفة كمركز مارتن تيسر بين الشعراء ، وما كان يمكن لأيهما أن يكون ذا أهمية إلا في إنجلترا (٢) . ففي ضوء مذهب تصبغ أبسط ظواهر عملية الإنتاج من

(١) Jeremy Bentham : Théorie des Peines et des récompenses — ترجمه الى الفرنسية

« اثنين ديعون ؟ الطبعة الثالثة ، باريس ١٨٢٦ ، ج ٢ الكتاب الرابع ، الفصل الثاني .

(٣) إن بنتام ظاهرة انجليزية بحثة ، وإلى لأستثنى الفيلسوف الألماني كريستيان وولف حين أقرر أنه ما من رجل نافه في أى عصر وفي أى بلد تجمع بهذه الشهرة مثل هذا الرجل . إن بنتام لم يكشف مبدأ المنفعة ، ولكنه قرر بطريقة تم عن الغباء والجود ما قاله Helvétius وغيره من الكتب القرنين في القرن الثامن عشر . إذا أردنا أن نعلم ما يفيد الكتاب وجب علينا أن ندرس طبيعة الكتاب . وإذا طبقنا هذه الاعتبارات على الانسان قلنا إن الرجل القوي يريد الحكم على أعمال الانسان وحركاته وعلاقاته الخ طبقا لمبدأ المنفعة يجب أن يكون أولا على دراية بالطبيعة البشرية عموما وبالطبيعة البشرية كما تتمتع في كل عصر تاريخي ، وهذا ما ينقص بنتام القوي يفرض أن البورجوازية الصغيرة الحديثة وبخاصة في إنجلترا عبارة عن الرجل العادي وكل ما يكون نافعا لها ولعلمها يعد شيئا نافعا في حد ذاته وبذاته ، وهذا المعيار يريد بنتام قياس كل شيء في الماضي والحاضر والمستقبل . ومثل ذلك أن الدين المسيحي « مفيد » لأنه يحرم باسم الدين ما يعاق عليه القانون الجنائي الخ . لقد ملا بنتام الطبيب . وثلاثه يمثل هذه القاذورات جاعلا شعاره ألا يقضى يوما دون أن يسطر فيه بضع سطور على الأقل . ولو كان لي كفاية وجراحة صديقي هنريخ هاين لقلت من المسترجعي لانه عبقرية من نوع الغباء البورجوازي .

أمثال اتساعها أو تقلصها المفاجيء بل والتجميع نفسه ، مما لا يمكن إدراكه مطلقا (١) . وقد استخدم بنثام ومالثلز وجيمس ميل وماكولوخ وسواهم هذا المذهب بقصد التماس المعاذير والمبررات وبخاصة لكي يمثلوا رأس المال المتغير كأنه حجم ثابت ؛ أما الصورة المادية لرأس المال المتغير أى مجموعة وسائل العيش التي يمثلها في نظر العامل أو بعبارة أخرى ما يقال له رصيد الأجور — نقول إنهم وصفوا هذا كما لو أنه جزء مخصوص من الثروة الاجتماعية فصلناه عن بقية أجزائها بحواجز لا يمكن التغلب عليها . حقيقة لا بد لنا من كمية محدودة من العمل الحى إذا أريد أن تحرك ذلك الجزء من الثروة المادية الذى يضطلع بوظيفة رأس المال الثابت (أى بوظيفة أدوات الإنتاج) وهذا الأمر تعينه اعتبارات فنية . ولكن ليس من الصحيح أن عدد العمال اللازمين لتحريك هذه الكمية من العمل ثابت بصفة نهائية ، لأن العدد يختلف تبعا لدرجة استغلال قوة العمل الفردية ؛ كما أنه ليس من الصحيح أن يبدى رأيه بصدد تقسيم الثروة الاجتماعية إلى وسيلة تتمتع لغير العاملين وأداة لإنتاج . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يستطيع أن يزيد ما يقال له رصيد الأجور على حساب إيراد الأغنياء إلا فى الحالات الاستثنائية من حيث ملائمتها (٢) .

سأنقل بعض ما قاله الأستاذ فاوست لأوضح كيف أن الطريقة التي يحاولون بها تصوير القيود الرأسمالية المفروضة على الأجور على أنها قيود طبيعية اجتماعية ، تؤدي بنا إلى لغو تافه سخيف : « ورأس المال المتداول فى بلد ما عبارة عن رصيدها الذى تدفع منه الأجور — وعلى ذلك إذا أردنا أن نحسب متوسط الأجر النقدي الذى يحصل عليه كل عامل فإعلنا

(١) عيىل رجال الاقتصاد السياسى إلى أن يروا أن كمية معينة من رأس المال وعددا معيناً من العمال عبارة عن أدوات لإنتاج ذات قوة متائلة أو درجة حدة واحدة ... إن الذين ... يذهبون إلى ... أن السلع هى عوامل الإنتاج الوحيدة ... يثبتون أنه لا يمكن توسيع حجم الإنتاج لأن هذا يشترط أمرا لاغنى عنه وهو أن تكون مقادير الغذاء والمواد الخام والعدد قد زادت من قبل ، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تحدث زيادة فى الإنتاج بغير زيادة سابقة ، س . بايلى : النقود وتقلباتها ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ وينتقد بايلى هذا الرأى من وجهة نظر عملية التداول .

(٢) يقول جون ستيوارت مل فى « مبادئ الاقتصاد السياسى » إن الأعمال التى تعد أشد من غيرها إرهاقا وكراهة يدفع عنها أخط الأجور بدلا من أحسنها ... كلما كانت المهنة أشد تنغيرا للنفس كان جزاؤها أقل من سواها ... وبدلا من أن تكون المشاق والأجور متناسبة بعضها إلى بعض كما تقضى بذلك قواعد المجتمع العادلة ، فإن كلا من الطرفين يتناسب تناسباً عكسياً مع الآخر . وأود أن أشير هنا إلى أنه يرغم التناقض بين آراء أمثال جون ستيوارت مل الاقتصادية العتيقة وبين اتجاهاتهم الحديثة فن الظلم أن ندخل هؤلاء الناس فى زمرة الجهلة من الاقتصاديين .

إلا أن نقسم مبلغ رأس المال هذا على عدد العمال « (١) ومعنى هذا أن علينا أولاً أن نجمع كافة المبالغ التي تدفع فعلاً أجوراً للعمال ، وحينئذ نصرح بأن هذا المبلغ عبارة عن القيمة الكلية « لرصيد الأجور ، الذي أنعم الله به علينا ووهبتنا الطبيعة إياه . وأخيراً نقسم هذا المبلغ على عدد العمال الكلي لكي نستنتج ما يستطيع كل عامل أن يحصل عليه من أجر . يالها من حيلة ذنيئة تدل على الدهاء ! ومع ذلك يقول المستر فاوست « تنقسم الثروة التي توفرها سنوياً في إنجلترا قسمين يستخدم أحدهما كرأس مال للإبقاء على صناعتنا ، ويصدر الآخر إلى البلاد الأجنبية . . . لعل جزءاً صغيراً من الثروة التي توفرها سنوياً في إنجلترا يُستثمر في صناعتنا ، (ص ١٢٢ — ١٢٣) .

وتبعاً لهذا يحدث أن الشطر الأعظم من المنتج الفائض الذي يزداد سنوياً ويؤخذ من العامل الإنجليزي بدون معادل له يحول إلى رأس مال لا في إنجلترا بل في البلاد الأجنبية . رمع هذا فيل جانب رأس المال الإضافي الذي يصدر هكذا ، يجري كذلك تصدير جانب من « رصيد الأجور ، الذي اخترعه المستر بنتام (٢) .

(١) « ٠٨ فاوست أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة كمبريدج « الاقتصاد السياسي للعامل الإنجليزي » ، لندن ١٨٦٥ ص ١٢٠ — وأود أن أذكر القارئ أني كنت أول من استعمل عبارة « رأس المال المتغير » و « رأس المال الثابت » constant ، أما رجال الاقتصاد السياسي بوجه عام من آدم سميث ومن بعده فيغلطون مزايا هذين النوعين الأساسية باختلافات السياسة البحثية بين رأس المال الثابت و fixed والتداول وهي اختلافات ناشئة عن عملية التداول وستفصل الأمر في الباب الثاني من الكتاب الثاني .

(٢) ويجوز القول إن إنجلترا لا تصدر رأس المال فقط وإنما تصدر العمال كذلك على هيئة مهاجرين ولكن لا تبعاً في وجهه النظر ذكرنا لمسألة ممتلكات المهاجرين الخاصة إذ معظمهم من العمال اليدويين ، وكثيراً منهم من أبناء الفلاحين . إن رأس المال الإضافي الذي يصدر سنوياً من إنجلترا لاستثماره بفائدة لسبته إلى التجميع السنوي أعلى من نسبة الهجرة السنوية إلى الزيادة السنوية في عدد السكان .

الفصل الثالث والعشرون

القانون العام للتجميع الرأسمالى

١ - ما يصعب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل

. مع بقاء تركيب رأس المال كما هو .

نعالج فى هذا الفصل أثر نمو رأس المال على مصائر الطبقة العاملة ، وأهم عناصر هذا البحث تركيب رأس المال والتغيرات التى يتعرض لها خلال عملية التجميع . ويجب أن نفهم أننا نقصد بعملية تركيب Composition معنى مزدوجاً . فمن وجهة نظر القيمة يتحدد بواسطة النسب التى بها تنقسم إلى رأس مال ثابت (قيمة أدوات الإنتاج) ورأس مال متغير (قيمة قوة العمل) أى المبلغ الكلى للأجور . ومن وجهة نظر جوهر رأس المال كما يؤدى عمله فى عملية الإنتاج ، ينقسم كل رأس مال إلى أدوات إنتاج وقوة عمل حية . هذا التركيب الأخير يعينه النسبة بين كمية أدوات العمل المستعملة من جهة ، وكمية العمل اللازم لاستعمالها من جهة أخرى . وإلى لأدعو النوع الأول ، التركيب القيمى ، وأطلق على الثانى إسم التركيب الفنى ، وبين الاثنين علاقة وثيقة متبادلة . وللتعبير عن هذا أطلق على النوع الأول عبارة « التركيب العضوى » وهى ما أشير إليه حينما أ تحدث عن تركيب رأس المال بدون تخصيص . وتختلف رؤوس الأموال الفردية الكثيرة والمستثمرة فى فرع معين من الإنتاج اختلافاً كبيراً أو قليلاً من حيث تركيبها ، ومتوسط mean تراكيها الفردية يرينا تركيب رأس المال الكلى فى هذا الفرع من الإنتاج . وأخيراً نعرف تركيب رأس المال الاجتماعى فى بلد ما إذا عرفنا المتوسط العام لمتوسطات تركيبات رؤوس الأموال المستثمرة فى كافة فروع الإنتاج بهذا البلد .

ويشمل نمو رأس المال نمو الجزء المتغير منه ، بجانب من القيمة الفائضة المحولة إلى رأس مال إضافى يجب أن يعاد تحويله إلى رأس مال متغير أو رصيد إضافى . لنفرض أن تركيب رأس المال يظل بلا تغيير ، مع ثبات الظروف الأخرى ، بمعنى أن كمية محدودة من أدوات الإنتاج

أى رأس المال الثابت تتطلب دائماً نفس الكمية من قوة العمل ، فمن الواضح في هذه الحالة أن يزداد الطلب على العمل ورصيد عيش العمال بالنسبة إل رأس المال ، وتعظم الزيادة كلما أسرع رأس المال في النمو . ولما كان رأس المال ينتج كل عام قيمة فائضة يضاف جزء منها إلى رأس المال الأصلي سنة بعد أخرى ، ولما كانت هذه الزيادة (الجزء الزائد) تنمو سنة بعد أخرى تبعاً للنمو في رأس المال ، وأخيراً لما كان يحدث تحت ضغط رغبة خاصة في الإثراء (كالتى تنشأ من فتح أسواق جديدة ومجالات جديدة للاستثمار سببها نشأة حاجيات اجتماعية جديدة الخ) أن يتسع نطاق التجميع بمجرد حدوث تغيير في التقسيم النسبي لفائض القيمة أو فائض المنتج إلى رأس مال وإيراد — نقول نظراً لهذه الاعتبارات تزيد حاجة رأس المال إلى التجميع على نمو قوة العمل بحيث يفوق الطلب على العمال العرض وهنا ترتفع الأجور . ولما كان عدد العمال في كل سنة أكثر مما كانوا يستخدمون في السنة التى قبلها فلا بد عاجلاً أو آجلاً أن تحل اللحظة التى فيها تزيد الحاجات إلى التجميع على العرض العادى للعمل وهنا يجب ان ترتفع الأجور . وقد سمعت انجلترا في القرن الخامس عشر والنصف الأول من الثامن عشر شكاوى بصدد ارتفاع الأجور . ولكن الصيغة الأساسية للإنتاج الرأسمالى لا تتغير بأى حال من الأحوال نظراً لأن الطبقة الاخيرة تجد نفسها مؤقتاً في ظروف ملائمة نسبياً لبقائها وتكاثرها . وكما أن الانتاج المتجدد البسيط لا ينقطع عن توليد العلاقة الرأسمالية وهى الرأسماليون في جانب والعمال الأجراء في الجانب الآخر ، كذلك إذا اتسع نطاق هذا الانتاج المتجدد (التجميع) فإنه يظل باستمرار يولد من جديد العلاقة الرأسمالية على نطاق أوسع أى يزداد الرأسماليون في طرف ويعظم عدد العمال الأجراء في الطرف الآخر . وإعادة إنتاج قوة العمل التى يجب أن تندمج على الدوام برأس المال بصفقتها وسيلة تحقق تمدده ذاته ، وإعادة إنتاج قوة العمل التى لا تستطيع التحرر من رأس المال والتى يحتفى استرقاق رأس المال لها تحت ستار الحقيقة التى براها وهى أنها تبيع نفسها تارة إلى هذا الرأسمالى وتارة الى ذاك — نقول إن هذا الانتاج المتجدد لقوة العمل هو في الحقيقة عامل أساسى في إعادة إنتاج رأس المال نفسه وعلى ذلك يكون تجميع رأس المال عبارة عن زيادة عدد البروليتاريا (١) .

(١) أنظر كارل ماركس « مصدر سابق » وتأمل ما يأتى « في حالة بقاء درجة الاستبعاد الجماهير

كما هو دون تغيير ، فكما زاد عدد أفراد البروليتاريا في بلد ما عظم ثراؤه

Collins : L'économie Politique, source des révolutions et des utopies prétendues socialistes, Paris, 1857, vol. III, p. 331.

ومن وجهة النظر الاقتصادية لا يعدو « هذا الفرد من البروليتاريا » أن يكون العامل الأجير الذى ينتج =

لقد أدرك الاقتصاد السياسي هذه الحقيقة بحيث أن آدم سميث وريكاردو الخ أخطأوا فعلا إذ جعلوا التجميع مائلا لاستهلاك العمال المنتجين لذلك الجزء من المنتج الفائض الذى يتحول إلى رأس مال أو مائلا لتحويله إلى عمال أجراء إضافيين . وقد كتب جون بيلرز سنة ١٦٩٦ يقول : لأنه إذا كان لدى المرء مائة ألف فدان ومثلها من الجنيهات والماشية دون أن يوجد عامل واحد ، فهل يزيد الغنى عن كونه عاملا ؟ ولما كان العمال هم الذين يجعلون الناس أغنياء لهذا كلما زاد العمال زاد عدد الأغنياء . . . فعمل الفقراء مصدر ثراء الأغنياء (؟) . وكتب برنارد دى ماندويل بنفس المعنى فى بداية القرن الثامن عشر : من السهل فى حالة استقرار الملكية أن يعيش الناس دون المال عن أن يعيشوا بغير وجود الفقراء ، إذ من يقوم بالعمل ؟ ولما كان الواجب الإبقاء عليهم (الفقراء) من الموت جوعا ، كذلك يجب ألا يأخذوا شيئا يستحق التوفير منه . وإذا حدث فى حالات متفرقة أن استطاع أحد أفراد الطبقة الدنيا عن طريق الجد غير العادى والاقتصاد فى مأكله أن يرتفع بنفسه عن المستوى الذى نشأ فيه فيجب ألا يحال بينه وبين هذا . لانكران أن أحكم سبيل لكل منها فى المجتمع ولكل أسرة أن تكون مقتصدة ، ويعد من صالح جميع الشعوب الغنية ألا يكون أغلب الفقراء غاملين ولكن على أن ينفقوا باستمرار كل ما يحصلون عليه . . . إن الذين يكسبون عيشهم عن طريق ما يؤدون من عمل كل يوم . . . لا دافع لهم على خدمة الغير إلا مطالبهم وهى المطالب التى يكون تخفيفها حكمة ، وعلاجها سخفا . فالشئ الوحيد الذى يجعل العامل مجدا هو كية معتدلة من النقود لأن القليل منها يشبط همته أو يلقي به فى هاوية اليأس ، كما أن الكثير منها يجعله وقحا كسولا . . . ويتضح مما سبق قوله أنه فى أى شعب حر لا يسمح بوجود العبيد تنحصر الثروة المؤكدة فى وجود جمع كثير من الفقراء المجدين ، لأنهم فضلا عن هذا يمدون الأساطيل والجيوش بالرجال ، وبدونهم ينعدم التمتع ولا يكون ثمة قيمة لما تنتجه أية دولة . لكى

== «رأس المال» ويعمل على زيادته ثم يلقى به فى عرض الشارع بمجرد أن يفيض عن الحاجة ولا يصبح ضروريا لتوسع رأس المال وامتداده (السيد رأس المال Monsieur Capital حسب تعبير بيكير) . « والعامل المزبل الجسم الذى يقطن الغابة البدائية » شبح ولده خيال روشير ، فساكن الغابة البدائية صاحبها ولا تقل ملكيته من حيث كونها غير مقيدة عن ملكية قرد الأورنج تان ، وبذلك فهو لا يبد من صفوف البروليتاريا ولما أصبح كذلك لو استغلت الغابة البدائية بدلا من أن يتولى هو استغلالها . أما من حيث ضعف جسمه ومحتة فتهناك وجه الموازنة بينه وبين أفراد البروليتاريا الحديثة بل وبين المصايين بالأمراض السرية من أفراد الطبقة العليا . ولا نشك أن الهروليم روشير حين يتحدث « عن الغابة البدائية » إنما يقصد حقيقة موطنه الأصل Lugeburger Heath

تجعل المجتمع [الذى يتكون بطبيعة الحال من غير العمال) سعيداً والناس فى رفاهية وراحة فى ظل أحط الظروف لابد أن يكون عدد كبير منهم جهلاء وفقراء ؛ ان المعرفة تزيد رغباتنا حجماً وعدداً ، وكلما قل عدد الأشياء التى يتطلبها الإنسان سهل إمداده بالضروريات التى يتطلبها ،^(١) ولكن مانتدليل الابن السليم النظر لم يدرك أن جهاز عملية التجميع بينما يزيد من رأس المال يعمل فى الوقت ذاته على زيادة عدد الفقراء العاملين أى العمال الأجراء الذين يحولون مالدبهم من قوة عمل إلى رأس مال ذى قوة على التمدد الذاتى ، وهم إذ يفعلون ذلك يخلدون اعتمادهم على ثمرة إنتاجهم كما تتمثل فى صورة الرأسمالى . وفى هذا يقول المسترف . م ، د إيدن ، ماتنتجه التربة فى بلادنا لا يكتفى تماماً لمعيشتنا ؛ فلا نستطيع الحصول على الكساء والسكن والغذاء إلا نتيجة عمل سابق . فيجب استخدام فريق على الأقل من المجتمع باستمرار وهناك آخرون برغم أنهم لا يكفون ولا يغزلون تراهم يتحكمون فى إنتاج الصناعة ولكنهم يعززون إعفاههم من ممارسة العمل إلى ظروف الحضارة والنظام .. فهم وليدو الأنظمة المدنية^(٢) التى اعترفت بأن للأفراد أن يقتتوا الممتلكات بوسائل أخرى مختلفة إلى جانب الإجهاد والعمل ... والذين يملكون ثروات مستقلة ... فالتحكم فى العمل ، لا امتلاك الأرض أو المال ، هو الذى يميز الأغنياء عن الفريق العامل من الجماعة ... إن هذا (والكلام يشير إلى مشروع يقترحه إيدن) كفيل أن يهيم للبالكين قدرأ كافياً من النفوذ والسلطان على الذين ... يشغلون من أجلهم ، وأن يضع مثل هؤلاء العاملين لا فى مركز منحط وإنما فى حالة من الاعتماد الحر الذى يلزم لراحتهم ورفاهيتهم كما يعلم أولئك الذين يعرفون الطبيعة البشرية ،^(٣) وعلى أولا أن أشير إلى ان المستر

(١) Bernard de Mandeville: The Fable of the Bees الطبعة الخامسة ، لندن ١٧٢٨ Remarks ص ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٣٨ « إن المعيشة المعتدلة والعمل الدائم هما الطريق المباشر أمام الفقراء نحو السعادة الموافقة للعقل » [ولعل المؤلف يقصد بذلك ساعات العمل الطويلة ووسائل العيش الضئيلة] ونحو غنى الدولة وقوتها « [أقرأ بدلا من ذلك : ملاك الأراضى والرأسماليين والسادة والوكلاء

السياسيين] An Essay on Trade and Commerce, London 1770, p. 54.

(٢) كان يحسن بإبدن لو أنه سأل نفسه عن خلق هذه « الأنظمة المدنية » ومن وجهة نظر الوهم القانونى التى رآها ، فانه لا ينتظر إلى القانون على أنه وليد علاقات الإنتاج المادية ؛ بل بالعكس يعتقد أن علاقات الإنتاج وليدة القانون . وقد قضى لنجويه بعبارة واحدة على نظرية منتسكيو الخيالية عن « روح القوانين » فقال « روح القوانين هى — الملكية » .

(٣) « حالة الفقراء تاريخ الطبقات العاملة فى إنجلترا ، لندن ١٨٩٧ ج ١ السكتات الأول ،

الفصل الأول ، ص ١ — ٢ ، المقدمة ص ٢٠

ف. م. م. إيدن الوحيد من تلامذة آدم سميث في القرن الثامن عشر الذي أخرج مؤلفاً له أهميته. (١)

في ظل أحوال التجميع التي عرضناها وهي أحوال ملائمة نسبياً للعمال ، يتخذ اعتمادهم هذا شكلاً يمكن احتمالاً ، بمعنى أنه في هذه الظروف لا تشتد حدة هذه العلاقة وإنما يتسع مداها وبعبارة أخرى إن مجال استغلال وسيطرة رأس المال إنما يتسع تبعاً لنموه في الحجم وتبعاً للزيادة في عدد رعاياه ، وجانب أكبر من فائض منتجهم يزيد ويتحول باستمرار إلى رأس مال إضافي ، يعود إليهم على هيئة وسائل للدفع بحيث يستطيعون أن يوسعوا دائرة أسباب التمتع وأن يزيدوا رصيد استهلاكهم المكون من الكساء والأثاث الخ ، وأن يكونوا في مركز يمكنهم من توفير قدر تافه من التقود كما أن تحسن نوع الكساء والغذاء والمعاملة لا يقضى على اعتماد العبد على سيده أو يحرره من الاستغلال كذلك لا يضع حداً لخضوع العامل الأجير لسلطان رأس المال ، فالارتفاع في ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال لا يزيد عن كونه طوقاً ذهبياً صاغه العامل لنفسه وجعله من الطول والنقل بحيث لا تكون ثمت ضرورة لربطه بإحكام حول عنقه . وفي خلال الجدل الذي نشب حول الموضوع أغفل الكتاب هذه النقطة الأساسية وهي الصفة الخاصة التي يتميز بها الإنتاج الرأسمالي . إن قوة العمل في ظل الرأسمالية لا تباع لكي تشبع حاجيات شاربها الشخصية ، إذ هدفه أن يزيد رأس ماله وأن ينتج سلماً تحتوي من العمل على مقدار أكبر من ذلك الذي دفع ثمنه أي تحتوي على جزء من القيمة لم يكلفه شيئاً وإن كان يمكن تحقيقه رغم ذلك عن طريق بيع هذه السلع ؛ فمحتاج القيمة الفائضة قانون لا بد منه ولا غنى عنه في ظل هذه الطريقة الرأسمالية في الإنتاج ولا تباع قوة العمل إلا لأنها تحفظ أدوات الإنتاج (بحكم كون الأخيرة رأس مال) ، كما أنها فضلاً عن هذا تؤدي وظيفة المصدر لتكوين رأس مال إضافي (٢) ومهما كانت الأحوال

(١) « إذا كان القارئ يذكرني بمالثلث الذي نشر في كتابه "Essay on Population" سنة ١٧٩٨ أود أن أذكر أن هذا كتاب سطحي تافه سرق صاحبه مادته من ديفو ، سير جيمس ستورات ، تونستد ، فرانكلين ، ولاس وغيرهم ، ولا يحتوي على جملة واحدة من تفكير المؤلف نفسه [ويقول ماركس إن نظرية السكان هذه لها وجود سابق قبل عهد مالثلث ، ثم يذكر القارئ أن مالثلث قد حلف اليمين بأن يعيش أعزب بعد أن صار عضواً بكمبرج وذلك تبعاً لقوانين تلك الجامعة وقد آثرنا إغفال بقية هذه الحاشية] .

(٢) ومع هذا فالجدل الذي يقف عنده استخدام الآلة والعامل واحد أي إمكانية تحقيق رب العمل لربح على ما ينتجه عملها فإذا كان معدل الأجور بحيث يهبط بمسكاسب رب العمل إلى مادون متوسط ربح رأس المال لا تقطع رب العمل عن استخدامهما أو لاستخدامهما بشرط قبولهما الخفض في الأجور ،

التي يجري فيها بيع قوة العمل في صالح العمال أو في غير صالحهم فإن هذه الأحوال تنطوي على الضرورة الداعية إلى إعادة بيع هذه القوة على الدوام وإلى التوسع في إعادة إنتاج الثروة على هيئة رأس مال . ونفس طبيعة الأجور تتضمن على ما رأينا معنى أن العامل يقدم دائماً مقداراً محدوداً من العمل الذي لا يقبض عنه أجراً . وبغض النظر تماماً عما يحدث من ارتفاع الأجور حيناً يكون ثمن العمل في هبوط وهكذا ، فلا يعنى ارتفاع في الأجور أكثر من هبوط كميّ في مقدار العمل المجاني الذي يتعين على العامل أدائه ، ولا يمكن أن يستمر هذا الهبوط حتى يصل الحد الذي يهدد فيه النظام بأسره . وإذا استثنينا الحالة التي يحدث فيها صراع حول معدل الأجور (وقد أوضح آدم سميث من زمن طويل أن السيد يظل سيداً في مثل هذا النضال) ، فإن الارتفاع في ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال يتضمن أحد أمرين . فيما أن يستمر ثمن العمل في الارتفاع لأن هذا الارتفاع لا يؤثر في تقدم عملية التجميع ، وليس في هذا ما يستدعي النظر إذ كما يقول آدم سميث ، بعد إنقاص هذه (الأرباح) قد لا يقف الأمر برأس المال عند حد مواصلة الزيادة بل إنه يزداد بأسرع مما كان يفعل من قبل ... إن رأس مال كبيراً جداً ذا أرباح صغيرة يزداد بوجه عام بأسرع مما يزداد رأس مال صغير بأرباح كبيرة ، (ح ٢ ص ١٩٨) . وواضح في تلك الحالة أن النقص في مبلغ العمل المجاني لا يؤثر بأي حال من الأحوال في اتساع مجال السيطرة الرأسمالية وقد يبطئ التجميع نتيجة الارتفاع في ثمن العمل ، والسبب في هذا ضعف الدافع على السكسب . يقل معدل التجميع ، وبناء على هذا يختفي السبب الأولي في هذا النقص وهو عدم التناسب بين رأس المال وقوة العمل التي هي موضع الاستغلال . إن جهاز عملية الإنتاج الرأسمالي يزيل العقبات التي يخلقها بصورة مؤقتة . يعود ثمن العمل إلى الهبوط مرة أخرى إلى المستوى الذي يتفق مع حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي بغض النظر عما إذا كان المستوى يقل عن أو يزيد على أو يتماثل مع المستوى الذي كان معتبراً مستوى عادياً قبل حدوث الزيادة في الأجور . من هذا نرى أن الذي يجعل رأس المال زائداً عن الحد في الحالة الأولى ليس هذا المعدل المنخفض في الزيادة المطلقة أو النسبية في قوة العمل أو في عدد العمال ، بل بالعكس نجد أن الزيادة في رأس المال هي التي تجعل قوة العمل التي هي موضع الاستغلال غير ملائمة أو كافية . أما في الحالة الأخيرة فالذي يجعل رأس المال غير كافٍ ليس الزيادة في النمو المطلق أو النسبي للعمل أو للعمال ، بل بالعكس من ذلك فإن النقص في رأس المال هو الذي يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال أو بالأحرى ثمنها زائدة عن الحد . هذه الحركات المطلقة في تجميع رأس المال هي التي تنعكس لنا كحركات نسبية في كمية قوة العمل القابلة

للاستغلال وبذلك تبدو كأنما ولدتها أو انتجتها حركة مستقلة قامت بها الأخيرة . ولنضع الأمر بصورة رياضية نقول إن حجم التجميع عبارة عن التغير المستقل . إن حجم الأجور هو المتغير الذى يعتمد على غيره ؛ لا العكس . وعلى ذلك حيث تدخل الدورة الصناعية فى مرحلة الأزمة يعبر الارتفاع فى قيمة النقود عن الهبوط العام فى ثمن السلع ؛ وحين تدخل الدورة مرحلة الرخاء يعبر الهبوط فى قيمة النقود عن الارتفاع العام فى ثمن السلع . ولهذا يستنتج رجال المدرسة التى يقال لها المدرسة النقدية أنه حين ترتفع الائتمان تقل النقود التى بالتداول والعكس . هذا الجهل وسوء الفهم التام للحقائق (كارل ماركس : نقد للاقتصاد السياسى ص ١٦٦ وما بعدها) يحسدان مثيلا لها لدى الاقتصاديين الذين يفسرون ظاهرة التجميع المذكورة آنفاً على أنها نتيجة وفرة أو ندرة العمال الأجراء .

وفى ما يلى خلاصة بسيطة لقانون الإنتاج الرأسمالى (والذى هو أساس قانون السكان الطبيعى ، المزعوم) . لاتزيد النسبة بين رأس المال الى التجميع وبين معدل الأجور عن كونها النسبة بين العمل المجانى المحول إلى رأس المال من جهة والعمل المأجور الإضافى الذى يلزم لدفع رأس المال الإضافى فى هذا إلى الحركة . وهى على ذلك ليست نسبة بين حجمين مستقلين ، حجم رأس المال من جهة وعدد العمال من جهة أخرى ؛ لا بل إنها فى التحليل الأخير ليست إلا النسبة بين العمل المجانى والمأجور من جانب نفس العمال ، وعلى ذلك إذا كان مقدار العمل المجانى الذى تقدمه الطبقة الرأسمالية يزيد بسرعة كبيرة بحيث أنه لا يتحول إلى رأس مال إلا بالاستعانة بمقدار إضافى كبير جدا من العمل الذى يدفع أجره ، نقول فى هذه الحالة ترتفع الأجور ، وكذلك يحدث هبوط نسبى فى نسبة العمل المجانى وذلك إذا تساوت الأشياء الأخرى . ولكن لا يلبث أن يحدث رد فعل بمجرد أن يبلغ هذا الهبوط النقطة التى لا يعود عندها وجود عرض عادى للعمل الفائض مما يتغذى به رأس المال ، وحينئذ تتحول نسبة من الإيراد أصغر إلى رأس مال ، ويبطئ التجميع ، وتقف الحركة التصاعدية للأجور . وهكذا تجد الارتفاع فى ثمن العمل مقيدا داخل حدود لا تقف عند حد أنها لا تمس أسس النظام الرأسمالى ؛ بل إنها لتضمن فعلا استمراره على نطاق يأخذ فى الازدياد . ولا يعنى قانون التجميع الرأسمالى حقيقة أكثر من أنه ذو طبيعة تحول دون أى نقص فى درجة استغلال العمل أو أى زيادة فى ثمن العمل زيادة تعرض للخطر العلاقة الرأسمالية وتجد إنتاجها على نطاق يزداد اتساعا باستمرار ، ولا يمكن أن تكون الأمور خلاف هذا فى طريقة إنتاج لا يوجد فيها العامل إلا لتنمية طاقة القيم الموجودة على الاتساع

والامتداد ، وهى طريقة تخالف تلك التى توجد فيها الثروة المادية بقصد العمل على تنمية حاجيات العامل المتزايدة والمتطورة .

هكذا نرى أن الإنسان فى ميدان الإنتاج الرأسمالى يتحكم فيه ويسيطر عليه ما أنتجه يداه (١) .

٢ - التناقض النسبى فى الجزء المتغير من رأس المال

كلما زاد تقدم التجميع وما يصحبه من تركيز

يرى الاقتصاديون أن الارتفاع فى الأجور لا يرجع إلى مدى اتساع الثروة الاجتماعية ولا إلى حجم رأس المال الذى يؤدى وظيفته فعلا ، وإنما يعزى إلى النمو الدائم للتجميع وسرعة ذلك النمو (آدم سميث ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن) . وكان بحثنا حتى الآن مقصوداً على مظهر خاص معين من هذه العملية وهو المظهر الذى تحدث فيه الزيادة فى رأس المال بدون أن يطرأ أى تغيير على التركيب الفنى لرأس المال ، ولكن لا يلبث أن يجتاز هذه المرحلة ، ذلك أنه إذ تستقر قواعد النظام الرأسمالى خلال سير عملية التجميع نصل إلى نقطة يصبح عندها نمو إنتاجية العمل الاجتماعى أقوى عامل فى التجميع . ويقول آدم سميث « إن نفس السبب الذى يرفع أجر العمل وهو زيادة رأس المال يميل إلى أن يزيد من قواه الإنتاجية وإن يجعل مقداراً صغيراً من المجهود ينتج مقداراً كبيراً من العمل » .

وبغض النظر عن الأحوال الطبيعية (كخصب التربة الخ) وعن الكفايات والمقدّرات الخاصة التى تتوافر للمنتجين المستقلين والمتميزين بعضهم عن بعض (وهى المقدّرات التى تظهر فى جودة منتجاتهم أكثر منها فى مقدارها) — نقول بعض النظر عن هذا كله يعبر المقدار النسبى من أدوات الإنتاج التى يحولها عامل واحد خلال فترة معلومة إلى منتجات عن درجة إنتاجية العمل الاجتماعية (وذلك مع ثبات حدة قوة العمل) . فتزداد كمية أدوات الإنتاج

(١) إذا رجعنا الآن إلى بحثنا الأول الذى أظهرنا فيه أن رأس المال نفسه ليس إلا نتيجة العمل الإنسانى ... لبدأ لنا من غير المفهوم إطلاقاً أن يقع الإنسان تحت سلطان رأس المال ذلك الشيء الذى أنتجه هو . ولكن بما أن هذا الموضوع له وجود حقيقى هنا نجد أماناً السؤال الآتى : كيف أصبح العامل عبداً لرأس المال وهو خالقه وحاكمه فى الأصل ؟

Von Thunen : Der isolirte Staat, Rostock, 1863, part II, Section II, pp. 5 and 6.

لقد أحسن ثونن صنعا بهذا السؤال ولكن إجابته عليه لإجابة طفل .

التي يشغل بها مع إنتاجية العمل ، ولكن أدوات الإنتاج تلعب دوراً مزدوجاً فتمو بعضها يكون نتيجة لإنتاجية العمل المتزايدة بينما نمو البعض الآخر سبب فيها . مثال ذلك إذا رتب على تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وعلى استخدام الآلات إن صار في الإمكان صياغة مقدار أكبر من المواد الخام في وقت معلوم وبعبارة أخرى أمكن لكمية أكبر من المواد الخام والمساعدة أن تدخل في عملية العمل ، كان هذا نتيجة ناجمة من ازدياد إنتاجية العمل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يكون مقدار الآلات وحيوانات الجر والحمل والأسمدة المعدنية والمصارف المائية الخ سبباً يعمل على ازدياد إنتاجية العمل ، وتنطبق نفس الملاحظة على كمية أدوات الإنتاج المركزة في المباني والأفران ووسائل النقل الخ . وسواء كان هذا انموذجاً أو نتيجة فإن اتساع نطاق أدوات الإنتاج إذا قيس بما يتجسم فيها من قوة عمل عبارة عن تعبير عن ازدياد إنتاجية العمل ، وعلى ذلك فزيادة الأخيرة تبدو في هبوط كمية العمل بالنسبة إلى كمية أدوات الإنتاج التي يدفها هذا العمل إلى الحركة ، أو تبدو في هبوط العامل الذاتي في عملية العمل بالقياس إلى عواملها الموضوعية .

هذا التغيير في التركيب الفني لرأس المال أو هذا النمو في كمية أدوات الإنتاج بالقياس إلى كمية قوة العمل التي تحررها ، ينعكس كذلك في التركيب القيمي لرأس المال أى تعكسه الزيادة في رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير . لنفرض رأس مال كان مكوناً من ٥٠ ٪ من أدوات الإنتاج ، ٥٠ ٪ تنفق على قوة العمل ، وبعد ذلك ترتب على ازدياد إنتاجية العمل أن أنفق ٨٠ ٪ منه على أدوات الإنتاج ، ٢٠ ٪ على قوة العمل وهكذا . والقانون الذي يقول إن نسبة رأس المال الثابت تنمو باطراد بالقياس إلى رأس المال المتغير ، قانون يثبت تحليل مقارن لآثمان السلع سواء وازنا بين عصور اقتصادية متتالية في بلد معين أو بين بلاد مختلفة في نفس الوقت الواحد . فالحجم النسبي لعامل الثمن هذا وهو العامل الذي يمثل المستهلك من أدوات الإنتاج أو الجزء المتغير من رأس المال لا يتناسب تناسباً مباشراً مع تقدم التجميع ، أما الحجم النسبي لعامل الثمن الذي يعنى بدفع أجر العمل أو الذي يمثل رأس المال المتغير ، فيتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم التجميع .

والنقص في الجزء المتغير من رأس المال إذا قيس بالجزء الثابت إنما يوضح بصفة تقريبية التغيير في تركيب عناصره أو أجزائه المادية . فإذا كان رأس المال الذي يستثمر اليوم في الغزل على هذا الشكل : $\frac{4}{5}$ من الجزء الثابت ، $\frac{1}{5}$ من الجزء المتغير يتما في بداية القرن الثامن عشر كان التوزيع عبارة عن $\frac{1}{2}$ من رأس المال الثابت ، $\frac{1}{2}$ من المتغير ، فمن الواجب علينا أن نذكر من الجهة الأخرى

أن كمية المواد الخام وأدوات العمل الخ التي تستهلكها اليوم كمية من عمل الغزل بطريقة إنتاجية أكبر مئات المرات مما كان يستهلك في بداية القرن الثامن عشر . والسبب في هذا أنه بازدياد إنتاجية العمل لا تحدث فقط زيادة في مقدار ما يستهلكه ذلك العمل من أدوات الإنتاج وإنما يحدث نقص كذلك في قيمة هذه الأدوات بالقياس إلى كميته . حقيقة هناك زيادة مطلقة في قيمتها ولكنها زيادة لا تتناسب مع الزيادة في كميته ، وعلى ذلك فالزيادة في الفرق بين رأس المال الثابت والمتغير أقل بكثير من الزيادة في الفرق بين مجموعة أدوات الإنتاج التي يتحول إليها رأس المال الثابت ومجموعة قوة العمل التي يتحول إليها رأس المال المتغير ، فيزداد الفرق الأول تبعاً للأخير وإن كان بدرجة أقل .

وأكثر من هذا . إذا قلل تقدم التجميع من الحجم النسبي للجزء المتغير من رأس المال فهذا لا يتضمن استبعاد إمكانية حدوث ارتفاع في الحجم المطلق ، لنفرض أن قيمة رأسمالية تنقسم أولاً إلى ٥٠٪ من رأس المال الثابت ، ٥٠٪ من المتغير ثم أصبح التقسيم فيما بعد ٨٠٪ ، ٢٠٪ على التوالي . فلو زاد رأس المال أثناء ذلك من ٦,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠ جنيه لأصبح جزؤه المتغير ٣٦٠٠ جنيه بعد أن كان ٣٠٠٠ وبذا يكون قد تعرض لزيادة مطلقة بمقدار الخمس . ولكن بينما كانت زيادة من قبل في رأس المال بنسبة ٢٠٪ كافية لرفع الطلب على العمل بنسبة ٢٠٪ فإن الأمر الآن يستلزم زيادة رأس المال الأصلي إلى ثلاثة أمثاله .

أوضحت في الباب الرابع أن تقدم إنتاجية العمل الاجتماعية يفترض وجود التعاون على نطاق يتسع باطراد ، وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن تنظيم تقسيم واتحاد العمل كما يمكن الاقتصاد في أدوات الإنتاج عن طريق التركيز الواسع النطاق ، وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن خلق أدوات العمل التي لا تصلح بحكم طبيعتها إلا لاستعمالها بطريقة الاشتراك ومثل ذلك (مجموعة الآلات) ، ويمكن تسخير قوى طبيعية هائلة لخدمة الإنتاج ، ويمكن تحويل عملية الإنتاج إلى وسيلة فنية لتطبيق العلم . وعلى أساس هذا الضرب من إنتاج السلع الذي يملك فيه الأفراد أدوات الإنتاج (بحيث أن العامل ينتج السلع مستقلاً عن الآخرين أو يبيع ما يملك من قوة العمل كأنها سلعة إذ تعوزه الوسائل التي يمارس بها الصناعة المستقلة) ، لا يتحقق الفرض السابق من التعاون الواسع النطاق إلا بتمدد رؤوس الأموال الفردية أو بنسبة مدى تحول أدوات الإنتاج ووسائل العيش الاجتماعية إلى متاع للرأسمالين . لا يمكن لإنتاج السلع أن يكون إنتاجاً على نطاق واسع إلا في ظل الشكل الرأسمالي ، وعلى ذلك فتوافر مقدار معين من تجميع رأس المال في أيدي منتجي السلع

الفرديين مقدمة ضرورية لهذا الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج . لقد كان علينا أن نفرض حدوث مثل هذا التجميع كجزء من عملية الانتقال من إنتاج نظام الحرفة اليدوية إلى نظام الصناعة الرأسمالى ، ويصح أن ندعو ذلك بإسم التجميع الأولى نظراً لأنه ليس نتيجة لطريقة الإنتاج الرأسمالية المخصوصة ولكنه الأساس التاريخى لذلك النظام . وليست بنا حاجة إلى البحث فى كيفية حدوثه إذ نكفى أن نعلم أنه نقطة الابتداء . إن الذى يتعين علينا ملاحظته هو أن كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية وهى الوسائل التى تنشأ على هذا الأساس ، تعد فى الوقت ذاته وسائل لزيادة إنتاج فائض القيمة أو فائض المنتج وهذا الأخير بدوره العامل الذى يخلق التجميع ؛ فكانها فى نفس الوقت وسائل لإنتاج رأس المال بواسطة رأس المال أو وسائل للإسراع بتجميعه . واستمرار إعادة تحويل القيمة الفائضة إلى رأس مال يبدو كأنه زيادة مطردة فى رأس المال المشترك فى عملية الإنتاج ، وهذا بدوره يصبح أساساً لاتساع نطاق الإنتاج وما يصحبه من وسائل لزيادة إنتاجية العمل وللإسراع بإنتاج القيمة الفائضة . بناء على ذلك إذا بدأ أن مقداراً معيناً من التجميع شرط ضرورى لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، سببت الأخيرة بالعكس سرعة تجميع رأس المال ؛ فكان نمو كل من طريقة الإنتاج الرأسمالية وتجميع رأس المال متصلان بعضهما ببعض ، فيحكم العلاقات المتبادلة بين هذين العاملين الاقتصاديين ترى أنهما يهيئان الدافع على ذلك التغير الذى يطرأ على التركيب الفنى لرأس المال وهو التغير الذى يرجع إليه الفضل فى أن رأس المال المتغير يصغر حجمه باستمرار بالقياس إلى رأس المال الثابت .

وكل رأس مال فردى عبارة عن تركيز لأدوات الإنتاج الأمر الذى يهيئ السيطرة على جيش من العمال ، وكل تجميع يصبح وسيلة لإجراء تجميع جديد ، وكلما زادت مجموعة الثروة التى تقوم بوظيفة رأس المال صحب ذلك ازدياد تركيز هذه الثروة فى أيدي الرأسمالين الفرديين مما يترتب عليه اتساع الأساس الذى يقوم عليه الإنتاج الكبير وأساليب الإنتاج الرأسمالية . ونمو رؤوس الأموال الفردية يسبب نمو رأس المال الاجتماعى ، فإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رؤوس الأموال الفردية ومعها تركيز أدوات الإنتاج تزيد بنسبة المئتين الذى تصبح فيه أجزاء من رأس المال الاجتماعى الكلى ، وفى الوقت ذاته تنفصل أجزاء من رؤوس الأموال الأصلية لتؤدى عملها كرؤوس أموال جديدة مستقلة . وبغض النظر عن الأسباب الأخرى يلعب تقسيم الملكية بين الأسرات الرأسمالية دوراً بالغ الأهمية فى هذه العملية .

وبتجميع رأس المال يزيد عدد الرأسماليين إلى حد أكبر أو أصغر ، وهناك أمران يميزان هذا النوع من التركيز الذى يتوقف مباشرة على التجميع أو يتماثل معه . فأولا نجد أنه إذا تساوت الأشياء الأخرى فإن ازدياد تركيز أدوات الانتاج الاجتماعية فى أيدي الرأسماليين الفرديين يحد من مدى الثروة الاجتماعية . وثانياً فذلك الجزء من رأس المال الاجتماعى والذى يستقر فى كل مجال معين من مجالى الانتاج يقسم بين كثيرين من الرأسماليين الذين يواجهون بعضهم بعضاً بصفتهم منتجى سلع مستقلين كل منهم ينافس الآخر . ولا يقف الأمر عند حد انتشار التجميع والتركيز المصاحب له على نقط كثيرة ، بل إن نمو رؤوس الأموال العاملة يعوقه رؤوس الأموال الجديدة وانقسام القديمة . وهكذا نرى رأس المال يبدو من جهة تركيزاً متزايداً لأدوات الانتاج والسيطرة على العمل ، كما أنه من جهة أخرى يطرده رؤوس أموال فردية كثيرة .

ومقابل هذا الانقسام لرأس المال الاجتماعى إلى عدد من رؤوس الاموال الفردية نجد تركيز رؤوس الأموال الفردية أى تركيز أدوات الانتاج والسيطرة على العمل . ومعنى هذا الأمر الأخير القضاء على استقلال رؤوس الأموال الفردية ، وسلب الرأسماليين بعضهم بعضاً . وتحول الكثير من رؤوس الأموال الصغيرة إلى عدد قليل من رؤوس الأموال الكبيرة . وتتميز هذه العملية عن التجميع البسيط من حيث أنها لا تزيد عن التغيير فى توزيع رؤوس الأموال الموجودة الآن والتي تؤدي عملها ، ولهذا لا يخدم ميدان فعلها مدى الثروة الاجتماعية المطلق أو حدود التجميع المطلقة . يتجمع رأس المال إلى مجموعات كبيرة فى يد لأنه قد نزع من أيدي كثيرة . هنا نجد لدينا مركبة حقيقية صادقة تخالف التجميع والتركيز .

وليس فى الامكان أن نصوغ القوانين المتعلقة بمركزة رأس المال هذه ، وتكفيها الاشارة العابرة إلى الحقائق . تجرى معركة المنافسة بواسطة العمل على خفض أثمان السلع ؛ وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رخص السلع يتوقف على إنتاجية العمل وهذه تتوقف بدورها على مدى نطاق الانتاج ولهذا تغلب رؤوس الأموال الكبيرة على الصغيرة . ويذكر القارىء أنه كلما تقدم الانتاج الرأسمالى عظم الحد الأدنى لحجم رأس المال الفردى وهو الحد اللازم لمواصلة العمل والقيام به فى الاحوال العادية . لهذا تتدفق رؤوس الأموال الأصغر حجماً على ميادين الإنتاج التى لم تستحوذ عليها الصناعة الكبيرة بعد تماماً ، فتتشبب المنافسة العنيفة فى هذه الميادين بنسبة مباشرة إلى عدد رؤوس الاموال المتنافسة وبنسبة

عكسية إلى حجمها ، وتنتهى المنافسة دائماً بالقضاء على عدد من صغار الرأسماليين تنتقل رؤوس أموالهم لحد ما إلى أيدي منافسيهم الأكبر شأناً أو تحطم . وبغض النظر عن هذا فإن نمو الانتاج الرأسمالى يولد قوة جديدة بالكلية ألا وهى قوة نظام الائتمان .

يظهر نظام الائتمان بصفته عاملاً يعاون التجميع فيجذب إلى أيدي الرأسماليين الفرديين أو المتحدين الموارد النقدية المبعثرة على سطح المجتمع ، ولكن لا يلبث قبل مضى وقت طويل أن يصبح سلاحاً قوياً جديداً فى الصراع التنافسى ، وفى النهاية يبدو كجهاز هائل يعمل على مركزة رأس المال .

إن تقدم الانتاج الرأسمالى والتجميع يصاحبه نمو المنافسة والائتمان وهما أقوى العوامل المؤدية إلى مركزية رأس المال . وفى الوقت نفسه يعمل تقدم التجميع على زيادة مقدار المادة الصالحة للمركزة وزيادة رؤوس الأموال الفردية ، أما توسع الانتاج الرأسمالى فيخلق من جهة طلباً اجتماعياً جديداً كما يولد من جهة أخرى الوسائل الفنية التى تؤدى إلى بدء المشروعات الصناعية الضخمة التى لا يتسنى قيامها إلا كنتيجة لمركزية رأس المال . لهذا نجد اليوم أن الميل إلى المركزية واجتذاب رؤوس الأموال الفردية أقوى مما كان قبلاً . ولكن بينما نرى أن التوسع النسبى ونشاط حركة المركزية يعينهما إلى حد ما مقدار الثروة الرأسمالية الموجودة وتنفوق الجهاز الاقتصادى ، فإن تقدم المركزية لا يتوقف على النمو الإيجابى فى حجم رأس المال الاجتماعى .

وهذا هو الفارق الذى يميز بين المركزية والتركز حيث لا يعدو الأخير أن يكون تعبيراً آخر عن الانتاج المتجدد على نطاق متسع . ويمكن حدوث المركزية كنتيجة مجرد التغيير فى توزيع رؤوس الأموال الفردية الموجودة الآن أى نتيجة تغيير بسيط فى التجميع الكمي quantitative grouping للأجزاء التى يتكون منها رأس المال الاجتماعى . فمن المستطاع أن تتركز مقادير هائلة من رأس المال فى يد واحدة لأن مقادير صغيرة نسبياً منه تسحب من أيدي عدد من الأيدي الفردية . وكان من الممكن فى أى فرع معلوم من الصناعة أن تبلغ المركزية حداً الأقصى لو اختلطت جميع رؤوس الأموال المستثمرة فى هذا الفرع وكونت رأس مال واحداً . ومن الممكن فى مجتمع معلوم أن نصل إلى هذا الحد لو تركب جميع رأس المال الاجتماعى فى نفس الأيدي سواء كانت أيدي رأسمالى واحد أو مجتمع رأسمالى واحد .

وتكمل المركزية عمل التجميع إذ يجعل فى مكنة الرأسماليين الصناعيين أن يمدوا نطاق عملياتهم . والنتيجة الاقتصادية واحدة سواء كان بلوغ هذا الحد الأقصى عن طريق التجميع أو

المركزية ، او حدثت المركزية بطريقة الضم العنيفة (إذ تصبح بعض رؤوس الأموال من القوة حداً يجعلها تحطم اتحاد رؤوس الأموال الأخرى وتجذب أجزاءها المتناثرة) أو بطريقة هيئة كما يحدث عند إنشاء الشركات المساهمة . ففي كل مكان نجد أن اتساع نطاق المنشآت الصناعية يكون نقطة الابتداء في إجراء تنظيم أكثر شمولاً واتساعاً لعمل تعاوني من جانب الكثير من أمثال هذه المنشآت الصناعية ، وفي ازدياد نمو قواها المادية — وبعبارة أخرى يكون نقطة الابتداء في حركة مطردة تعمل على تحويل عمليات الإنتاج المنعزلة إلى عمليات إنتاج متحدة من الناحية الاجتماعية وتدار بالطرق الفنية .

واضح إذن أن التجميع أى الزيادة التدريجية في رأس المال عن طريق الإنتاج المتجدد ، عملية بطيئة بالقياس الى المركزية التي لا تقتضى أكثر من تغيير في توزيع اجزاء رأس المال الاجتماعي . لو أن العالم اضطر أن ينتظر حتى تتجمع رؤوس أموال فردية قادرة على إنشاء الخطوط الحديدية لما كانت هذه الأخيرة ذات وجود اليوم ، ولكن المركزية فعلت هذا الشيء الضروري في لمح البصر وذلك عن طريق تكوين الشركات المساهمة . وبينما يزيد المركزية من آثار وفتائج التجميع وتعجل بها ، فإنها في الوقت ذاته تزيد من التغيرات التي تطرأ على التركيب الفني لرأس المال وتعجل بها وهو التغير الذي بمقتضاه ينمو الجزء الثابت على حساب الجزء المتغير بحيث ينقص الطلب النسبي على العمل .

إن مجموعات رأس المال التي تتحد وتتماسك سرعاً عن طريق المركزية يتجدد إنتاجها وتزيد شأنها في ذلك شأن غيرها ولكن بطريقة أسرع وبذا تصبح عوامل جديدة وقوية في التجميع الاجتماعي . وعلى ذلك حين نتحدث عن التجميع الاجتماعي فإن كلامنا يتضمن (دون أن نصرح بذلك) نتائج المركزية وآثارها .

رأينا (القسم الأول من الفصل ٢٢) أن رؤوس الأموال الإضافية التي تتكون أثناء عملية التجميع العادى تصلح بصفة أساسية وسائل لاستغلال واستخدام المخترعات والكشوف الجديدة وبخاصة استغلال نواحي التقدم في الفن الصناعي . ولكن بمرور الوقت تحل اللحظة حتماً التي فيها يولد رأس المال القديم من جديد وقد اكتسب طابعاً فنياً مكتملاً بحيث أن كمية صغيرة نسبياً من العمل تدفع كمية كبيرة نسبياً من الآلات والمواد الخام إلى الحركة .

وينجم عن هذا بطبيعة الحال أن يكون الهبوط المطلق في الطلب على العمل كبيراً تبعاً للنسبة التي بها تجمعت رؤوس الأموال التي تعرضت لعملية التجديد هذه إلى مجموعات كبيرة بواسطة عملية المركزة ،

لهذا نجد من جهة أن رأس المال الإضافي الذي تكون أثناء التجميع يجتذب من العمال .
بنسبة حجمه عدداً يتناقص باطراد ، ومن جهة أخرى يزداد ميل رأس المال القديم الذي .
يعاد إنتاجه بتركيب جديد من فترة لأخرى إلى إبعاد العمال الذين اعتاد استخدامهم .

٣ — الانتاج المتزايد (التصاعدي) لجيش العمل الاحتياطي

رأينا أن تجميع رأس المال الذي بدا في الأصل امتداداً له من حيث الكم ، يتم عن طريق
تغيير في تركيبه يتخذ شكل زيادة متصلة في جزئه الثابت ونقصاً مستمراً في جزئه المتغير .
والطريقة الرأسمالية في الانتاج ، ونمو قوة العمل الانتاجية المطابقة لها ، والتغيير الذي يعقب
ذلك في التكوين العضوي لرأس المال — هذه كلها لا تسير جنباً إلى جنب مع تقدم التجميع .
أو نمو الثروة الاجتماعية فحسب ، بل إن حركتها أشد سرعة ؛ ذلك أن التجميع البسيط أو
التوسع المطلق في رأس المال الكلي تصحبه مركزة عناصره الفردية ، كما أن التغيير في التركيب
الفني لرأس المال الإضافي يكون مصحوباً بتغيير في التركيب الفني لرأس المال الأصلي . وعلى
ذلك يترتب على اطراد سير التجميع تغيير في النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال
المتغير . فلو فرضنا أن هذه النسبة كانت في الأصل ١ : ١ فقد أصبحت الآن ٢ : ٣ ،
١ : ٤ ، ١ : ٥ ، ١ : ٧ ، الخ بمعنى أنه لو كان نصف قيمته الكلية قد تحول في الأصل إلى
قوة عمل والنصف الآخر إلى أدوات إنتاج لوجدنا الآن أن $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{5}$ ، الخ يتحول
إلى قوة عمل بينما من جهة أخرى يتحول $\frac{2}{3}$ ، $\frac{3}{4}$ ، $\frac{4}{5}$ ، $\frac{5}{6}$ ، الخ يتحول إلى أدوات إنتاج .
ولما كان الطلب على العمل يعينه مقدار رأس المال المتغير فإن هذا الطلب يهبط بصورة مطردة
كلما زاد رأس المال الكلي ، بدلا أن يزداد كما فرضنا من قبل . وبنمو رأس المال الكلي
يزداد كذلك الجزء المتغير منه أو العمل المندمج فيه ولكن بنسبة تناقص على الدوام ، والتجميع
والمركزة الآخذان في الزيادة يؤديان إلى تغييرات جديدة في تركيب رأس المال وإلى خفض
أسرع في جزئه المتغير بالقياس إلى الجزء الثابت .

هذا الهبوط النسبي السريع في الجزء المتغير وهو هبوط يصحب الزيادة السريعة في رأس
المان الكلي ويسير بخطوات أسرع من هذه الزيادة — نقول إن هذا الهبوط يتخذ الشكل
المعكوس في الطرف الآخر أي شكل زيادة مطلقة في الظاهر في عدد العمال وهي زيادة أسرع
دائماً من مثلتها في رأس المال المتغير أي أدوات الانتاج . ولكن الواقع أن التجميع الرأسمالي
نفسه هو الذي يولد عدداً من العمال فائضاً عن الحاجة أي عدداً من العمال أكبر مما يكفي متوسط
حاجة التوسع الذاتي لرأس المال — وبعبارة موجزة يؤدي إلى تكوين فريق فائض من السكان .

والحركة التي يترتب عليها تجميع رأس الاجتماعى تسبب أحياناً تغيرات فورية تؤثر في رأس المال الاجتماعى هذا بوجه عام ، بينما في بعض الأحيان تحدث تغيرات في نفس الوقت في مختلف فروع الانتاج . ففي بعض الميادين يطرأ تغيير على تركيب رأس المال دون أن يصحب ذلك زيادة في حجمه المطلق وهو تغيير ناجم عن التركيب البسيط ، وفي ميادين أخرى يكون النمو المطلق في رأس المال مصحوباً بنقص في جزئه المتغير أى في مقدار قوة العمل ، بينما في ميادين أخرى يحدث أن رأس المال يستمر في النمو لمدة معينة على أساسه الفنى القائم ويجتذب قوة عمل إضافية بنسبة الزيادة فيه ، وكذلك في ميادين أخرى يتعرض رأس المال لتغيير عضوى فينقص جزؤه المتغير — ولكن الذى يحدث في كافة ميادين الانتاج أن الزيادة في العنصر المتغير من رأس المال وبالتالي في عدد العمال الذين يستخدمون تكون مرتبطة على الدوام بتقلبات عنيفة وبالانتاج الزائل المؤقت لفائض السكان ، وقد يتخذ هذا الشكل الظاهر أمام أعيننا من حيث طرد العمال المستخدمين أو الشكل الأقل ظهوراً وإن كان حقيقياً ألا وهو ازدياد صعوبة استيعاب العدد الاضافى من العمال بالطرق الاعتيادية (١) الى جانب درجة الزيادة في حجم رأس المال الاجتماعى العامل . واتساع نطاق الانتاج والزيادة في عدد العمال المشتغلين ، ونمو إنتاجية عملهم ، وازدياد تدفق كافة مصادر الثروة — نقول لملى جانب هذا كله يتسع المجال الذى يعظم فيه اجتذاب رأس المال للعمال كما يشهد إبعاده أو

(١) حسب الاحصاء عن انجلترا وويلز كان عدد الذين يعملون في الزراعة (بما في ذلك الملاك والفلاحون والمشتغلون في الحدائق والرعاة الخ) ٢,٠١١,٤٤٧ (١٨٥١) ، ١,١٠٤,٩٢٤ (١٨٦١) بنقص قدره ٨٧,٣٣٧ وكانت النسب كالاتى في نفس السنتين : ٧٩,٢٤٢ (صناعة المنسوجات الصوفية) ١١١,٩٤٠ — ١٠١,٦٧٨ (نسج الحرير) — ١٢,٠٩٨ — ١٢,١٥٦ (البقعة) والزيادة صغيرة جدا في الصناعة الأخيرة بسبب اتساعها الهائل ، وهذا يتضمن نقصا في عدد العمال يتناسب مع هذا التوسع — ٢٨,١٧٦ (عمل القبعات) ، ١٠,٦٧٧ (الجعة) ٤٩٤٩ — ٨٦٤٦ (الشمع) والنقص في هذه الصناعة راجع الى انتشار الإضاءة بالغاز ، ٢٠٣٨ — ١٤٧٨ (التمشيط) ، ٣٠,٥٠٢ — ٢١,٦٤٧ (النسر والزيادة الطفيفة هنا راجعة الى الزيادة في النسر بالآلة) ، ٢٦,٩٤٠ — ٢٦,١٣٠ (عمل المسامير والنقص راجع الى منافسة الآلات) ، ٣١,٣٦٠ — ٣٧,٠٤١ (العمال بالمناجم ومناجم النحاس) . ومن جهة أخرى نجد زيادة كبيرة في غزل ونسج القطن (٣٧,١٧٧ — ٤٥,٦٦٦ على التوالي) . وكان عدد العمال في مناجم الفحم ١٨٣,٣٨٩ (١٨٥١) ، ٢٤٦,٦١٣ (١٨٦١) . « ويلاحظ بوجه عام أن الزيادة في عدد العمال بلغت أقصاها منذ سنة ١٨٥١ في فروع الصناعة التي لم تستخدم فيها الآلات بنجاح حتى الوقت الحاضر » (تعداد انجلترا وويلز ١٨٦١ ج ٣ لندن ١٨٦٣ ص ٣٦) .

طرده إياهم . لذلك تزداد سرعة التغيير في التركيب العضوى لرأس المال وفي شكله الفنى ويزداد عدد ميادين الإنتاج التى تتعرض لهذا التغيير وتدخل في دائرته أحياناً في نفس الوقت وأحياناً بالدور والتناوب ؛ والطبقة العاملة بينا تسبب تجمع رأس المال تخلق كذلك الوسائل التى تجعلها فائضة نسبياً عن الحد أى الوسائل التى تجعل منها فائض سكان نسبياً (١) وهذا قانون عن السكان خاص بطريقة الإنتاج الرأسمالية ، والحقيقة أن كل طريقة إنتاج ظهرت في التاريخ لها قانونها الصحيح الخاص بها عن السكان . ولكن إذا كان الفائض من الطبقة العاملة ثمرة ضرورية ولدها التجمع أو نمو الثروة على أساس رأسمالى ، فان زيادة السكان عن الحد هذه تصبح عاملاً قوياً يساعد على تنمية عملية التجميع الرأسمالى بل انها حقيقة شرط ضرورى لوجود طريقة الإنتاج الرأسمالية . فهى تكون جيشاً احتياطياً للصناعة

(١) إن قانون التمس التصاعدي في الحجم النسبي لرأس المال المتغير وآثار هذا التمس على مركز الطبقة المكونة من العمال الأجرا قد استشفها بعض البارزين من الاقتصاديين الكلاسيكيين برغم أنهم لم يفهموا الأمر تماماً ، وأعظم خدمة في هذا الصدد أداها جون بارتون برغم أنه كباقي الكتاب القين يذمون إلى هذه المدرسة خلط بين رأس المال الدائم ورأس المال الثابت ، وبين رأس المال المتغير والمتداول . واليك مايقول « يتوقف الطلب على العمل على زيادة رأس المال المتداول لا الثابت . فلو صح أن النسبة بين هذين النوعين من رأس المال هى نفسها في كل الأوقات وفي جميع الظروف لقرت على هذا حقيقة أن يكون عدد العمال المستخدمين متناسباً مع ثروة الدولة . ولكن هذا الفرض غير محتمل . لاذنمو الصناعات والفنون وتتقدم الحضارة تزداد نسبة رأس المال الثابت fixed الى المتداول فقد يكون مقدار رأس المال الثابت المستخدم في إنتاج قطعة من قماش الموسلين الإنجليزي أكبر مائة مرة أو على الأقل ألف مرة من ذلك المستخدم في قطعة مماثلة من قماش الموسلين الهندي ، وقد تكون نسبة رأس المال المتداول أقل مائة مرة أو ألف مرة ... لن يكن للمدخرات السنوية كلها والتي تضاف الى رأس المال الثابت Fixed أى أثر في زيادة الطلب على العمل » *Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society, London, 1817,* pp. 17-18 ويقول ريكاردو « والسبب القوي قد يزيد إيرادات البلد الصافية قد يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة عدد السكان عن الحاجة ، وبهذا يهبط بحالة العامل » (٤٦٩ ص) ويقول أيضاً إنه « بزيادة رأس المال » يكون الطلب « على العمل » متناسباً تناسباً عكسياً معه « (٤٨٠ ص حاشية) ويقول ريتشارد جونز « قد يختلف مقدار رأس المال المخصص للابقاء على العمل بصرف النظر عن أى تغييرات في المبالغ الكلى لرأس المال ... وقد يزداد حدوث التقلبات في مبلغ العمالة وقد تزيد الآلام والمشاق كلما صار رأس المال نفسه أكثر وفرة » *An Introductory Lecture on Political Economy* (لندن ١٨٤٣ ص ١٣) —ويقول رمزي « يعظم الطلب (على العمال) ... ولكن ليس بنسبة تجمع رأس المال العام ... لأن كل زيادة في رأس المال القوي المعد للإنتاج المتجدد يصبح كلما زاد تقدم المجتمع أقل أثراً بالنسبة إلى حالة العامل » (٩٠—٩١) .

ملكه رأس المال بصفة مطلقة كما لو أن الرأسماليين ربوا أفراد هذا الجيش على حسابهم ، وهكذا نجد أن حاجة رأس المال الى التوسع الذاتي تخلق مورداً من المادة البشرية الصالحة للاستغلال وهي تفعل ذلك مستقلة عن حدود الزيادة الفعلية في السكان . وإذا يسير التجميع في طريقه والى جانبه نمو انتاجية العمل نجد أن قوة رأس المال على التوسع الفجائي تعظم لا بسبب مرونة رأس المال القائم بعمله ولا بسبب اتساع ثروة المجتمع المطلقة ولا بسبب أن الائتمان يجد الدافع الذي يحمله على أن يضع مقداراً كبيراً جداً من هذه الثروة تحت تصرف الانتاج على هيئة رأس مال إضافي — إنها لا تعظم بسبب هذا كله لحسب بل وكذلك لأن الأحوال الفنية لعملية الانتاج نفسها (الآلات ، وسائل النقل الخ) تعمل على سرعة تحويل المنتج الفائض الى أدوات انتاج اضافية تحويلاً ملاماً . والثروة الاجتماعية التي زادت كثيراً جداً بسبب تقدم التجميع وصارت قابلة للتحويل الى رأس مال اضافي تبحث بشدة عن وجوه لاستثمارها إما في فروع الانتاج القديمة التي اتسعت السوق أمام منتجاتها أو في فروع حديثة التكوين (كالسكك الحديدية الخ) نشأت الحاجة اليها عن نمو الفروع القديمة . في أمثال هذه الحالات جميعها من الضروري أن يكون في الامكان توفير أعداد عظيمة من العمال يمكن استخدامهم في النواحي والنقط الحاسمة دون أن يتعطل الانتاج في ميادين أخرى . هذه الأعداد الوفيرة التي يتطلبها ذلك الأمر نجدها في حالة ازدحام السكان .

إن سير الصناعة الحديثة بما يشمله من دورات تحدث كل عشر سنوات ومن فترات إنتاج تمتاز بالنشاط والركود والأزمة ، يتوقف على التقلبات التي يتعرض لها جيش الصناعة الاحتياطي من حيث شدة الطلب عليه أحياناً والعجز عن استيعاب أفرادها أحياناً أخرى . وهذه التقلبات في الدورة الصناعية تعمل بدورها على تضخيم فائض الطبقة العاملة وتصبح من أقوى العوامل على تكاثر هذا الفائض وتوالده .

هذا هو مجرى الحوادث الذي تتميز به الصناعة الحديثة ، ولكن شيئاً من هذا القليل لم يكن معروفاً في العهود السابقة ولم يكن في الامكان أن يحدث في بداية عهد الانتاج الرأسمالي حيث كان التغيير في تركيب رأس المال بطيئاً جداً ، وعلى ذلك نقول — كقاعدة عامة — إن الطلب على العمل كان قوة متفقاً ومتأثلاً مع التجميع . لقد كان تقدم التجمع بطيئاً بالقياس الى ما يجري الآن في الأزمات الحديثة ، إذ كان يجد من هذا التقدم إذ ذاك القيود الطبيعية على السكان العاملين الصالحين للاستغلال ، وهي قيود لم يكن في الإمكان القضاء عليها إلا بوسائل قهرية سنذكرها فيما بعد . إن التوسع الفجائي المتغير في نطاق الانتاج مقدمة

لتقلص فجائي مماثل وهذا الأخير بدوره يزيد من الأول ويبعث على وجوده ، ولكن التوسع مستحيل ما لم تتوفر مادة بشرية صالحة ، أى ما لم تكن هناك زيادة فى عدد العمال الذين يمكن استخدامهم بغض النظر عن الزيادة المطلقة فى السكان . وهذا المورد من المادة البشرية يتوقف على الحقيقة البسيطة الآتية وهى أن بعض العمال « تحررهم » باستمرار وسائل تهبط بعدد العمال المستخدمين بالنسبة الى الزيادة فى مقدار الانتاج ، وهكذا تتميز حركة الصناعة الحديثة باستمرار تحول جزء من العمال الى عاطلين أو عمال يشتغلون نصف الوقت . وما يشهد بقصور رجال الاقتصاد السياسى عن أن يستشفوا ماتحت الظواهر أنهم ينظرون الى توسع الائتمان وتقلصه على أنهما السبب فى التقلبات التى تعرض لها الدورة الصناعية بينما حركات الائتمان لا تزيد فى الحقيقة عن كونها أعراضاً تدل على مظاهر الدورة الصناعية . وكما أن الاجرام السماوية إذا بدأت تتحرك فى طريق معين تواصل تلك الحركة الى ما لا نهاية ، فكذلك الانتاج الاجتماعى يواصل سيره بمجرد أن يبدأ هذه الحركة من التوسع والتقلص اللذين يحدثان بالتناوب . فما كان نتيجة يصبح سبباً ، وتتخذ تقلبات العملية كلها شكل حركة تحدث من فترة لأخرى . وإذا ما استقرت هذه الصفة الدورية فان رجال الاقتصاد السياسى أنفسهم يعترفون أن انتاج فائض السكان أصبح من الشروط التى لاغنى عنها للصناعة الحديثة .

يقول H. Merivale (وكان أستاذاً فى وقت ما للاقتصاد السياسى بأكسفورد ثم اشتغل بعد ذلك فى وزارة المستعمرات) : « لنفرض أنه فى حالة بعض هذه الأزمات عمل الشعب على أن يتخلص عن طريق الهجرة من بعض مئات الألوف من العمال الزائدين عن الحاجة ، فاذ تكون العواقب ؟ عند ما يعود الطلب على العمل يتضح وجود نقص فى عدد العمال ، ومهما كانت سرعة التكاثر فلا بد من انقضاء جيل لتعويض خسارة العمال البالغين . ولنا لنعلم أن أرباح رجال الصناعة عندنا تتوقف فى الأغلب على مقدرتهم على الاستفادة من فترات الرخاء التى يشهد فيها الطلب وفى هذا تعويض لهم عن الفترات التى كان الطلب فيها بطيئاً . والشئ الذى يتيح لهم هذه المقدرة سيطرتهم على الآلات والعمل اليدوى ، فيجب أن تكون لديهم الأيدي العاملة وأن يكونوا قادرين على زياد نشاط عملياتهم والتقليل من ذلك تبعاً لحالة السوق وإلا عجزوا عن الاحتفاظ بتفوقهم فى مضمار المنافسة التى تقوم عليها ثروة البلد » (١) . وحتى ما لئس برغم ضيق تفكيره الذى يحمله على أن يعزو الافراط فى زيادة السكان إلى زيادة مطلقة فى العمال ،

فإنه يدرك أن ازدياد السكان إلى حد فائق أمر ضروري للصناعة الحديثة ، وفي هذا يقول إن اتباع قواعد الحذر والفطنة فيما يختص بالزواج والمغالة في هذا الأمر من جانب الطبقة العاملة في بلد اعتماده الرئيسى على المصنوعات والتجارة ضرر على هذا البلد . . . ولا يمكن أن نأتى إلى السوق بفائض من العمال نتيجة طلب مخصوص إلا بعد انقضاء ١٦ أو ١٨ سنة وذلك بحكم طبيعة تكاثر السكان ، وقد يحدث تحويل الإرادة إلى رأس مال عن طريق التوفير بأسرع من ذلك فالبلد أكثر تعرضاً لزيادة في كمية الأموال اللازمة للبقاء على العمل أسرع منها في عدد السكان ، (١) . وبعد أن يعترف الاقتصاديون بأن استمرار إنتاج فائض نسبي من الطبقة العاملة أمر ضروري للتجميع الرأسمالى تراهم يخطون خطوة أخرى ويقولون لهؤلاء الأشخاص الزائدين عن الحاجة ، الذين التقي بهم إلى عرض الطريق بفضل رأس المال الإضافى الذى أنتجته أيديهم ، نحن رجال الصناعة نعمل من أجلكم كل ما نقدر عليه حينما نزيد من رأس المال الذين تتوقف عليه وسائل عيشكم ، وعليكم أداء الباقي وذلك بأن تجعلوا عدداً ملاءم لوسائل العيش هذه ، (٢) ولكن كمية قوة العمل التى تهيأها الزيادة الطبيعية في عدد السكان لا تكفى مطالب الإنتاج الرأسمالى لأن هذا الأخير لا تكون له حرية العمل إلا إذا كان تحت تصرفه جيش صناعى احتياطى بدون الاعتماد على هذه القيود الطبيعية .

لقد فرضنا حتى الآن أن الازدياد أو النقص في رأس المال المتغير يطابق الزيادة أو النقص في عدد العمال المستخدمين تماماً . ولكن ، حتى إذا ظل عدد العمال الذين تحت تصرف رأس المال ثابتاً ، وحتى إذا تناقص العدد ، فإن رأس المال المتغير يزيد إذا كان العامل الفردى يبذل مقداراً أكبر من العمل ؛ وبذلك يرتفع أجره وإن ظل ثمن العمل دون أن يطرأ عليه عليه تغيير أو هبط ولكنه يهبط أبطأ مما يزيد العمل . وإذن نرى أن الزيادة في رأس المال المتغير دليل على زيادة في العمل لافى عدد العمال الذين يستخدمون . ومن صالح كل رأسمالى أن يستخلص مقداراً محدوداً من العمل من عدد صغير من العمال بشرط أن تظل التكاليف كما هى تقريباً ، وفي هذه الحالة الأخيرة يزداد مقدار ما يتفق من رأس المال الثابت بالنسبة

(١) « مبادئ الاقتصاد السياسى » ص ٢٥٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ — وفي هذا المؤلف يكشف مائس أخيراً بمساعدة سيموندى الثالث الجليل الذى يتكون من الإنتاج الرأسمالى : الافراط فى الإنتاج ، الافراط فى عدد السكان ، والافراط فى الاستهلاك (Friedrich Engels, Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie, "Deutsch-Französische Jahrbücher", pp. 107 et seq.)
Herriet Martineau : The Manchester Strike, 1842, p. 101. (٢)

إلى كمية العمل ، أما في الحالة الأولى فالزيادة أصغر بكثير . وكلما اتسع نطاق الانتاج عظم تأثير هذا الدافع وزادت قوته تبعاً لتجميع رأس المال .

رأينا أن نمو طريقة الإنتاج الرأسمالية وإنتاجية العمل (وهي سبب التجميع ونتيجته في نفس الوقت) يمكن أن الرأسمالي مع استخدام نفس القدر من رأس المال المتغير من أن يحرك مقداراً أكبر من العمل وذلك عن طريق استغلال كل قوة عمل فردية (إما بإطالة مدة العمل أو زيادة حدته) ؛ ورأينا كذلك أنه يستطيع بنفس القيمة الرأسمالية أن يشتري مقداراً أكبر من قوة العمل لأنه يستبدل باطراد العمال الحاذقين بغير الحاذقين ، والرجال بالنساء ، والبالغين بالأحداث والأطفال .

وعلى ذلك نجد تقدم التجميع يترتب عليه أن مقداراً أكبر من رأس المتغير يدفع إلى الحركة عملاً أكثر دون استخدام عدد أكبر من العمال ، كما أن رأس المال المتغير من نفس الحجم يدفع إلى الحركة عملاً أكثر بنفس الكمية من قوة العمل ، وأخيراً يدفع إلى الحركة عدداً أكبر من قوى العمل الفردية ذات الدرجة المنحطة عن طريق التخلص عن قوى العمل الفردية العالية الدرجة .

لهذا يسير إنتاج فائض السكان النسبي بخطوات أسرع من تقدم التجميع (برغم أن الأخير تعجل به الثورة الفنية في عمالية الإنتاج) وأسرع من الهبوط النسبي في الجزء المتغير من رأس المال بالقياس إلى الجزء الثابت . وإذا كانت أدوات الإنتاج حين تزداد من حيث مداها وكفايتها وسيلة إلى حد أقل لاستخدام العمال فإن هذا الأمر تعدله الحقيقة الآتية وهي أنه بازدياد إنتاجية العمل يزداد ما يحصل عليه رأس المال من عمل أكثر كفاية وأثراً بدون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة في الطلب على العمال الفرديين .

إن إرهاق الفريق الذي يشتغل من الطبقة العاملة يعمل على تضخيم صفوف الاحتياطى ؛ وبالعكس نرى أن ازدياد الضغط عن طريق المنافسة من جانب الاحتياطى يدفع الذين يستخدمون فعلاً على زيادة جهدهم ويزيد من خضوعهم لدكتاتورية رأس المال ، فكأن الحكم على فريق من الطبقة العاملة بالتحول الاجبارى عن طريق الإرهاق الواقع على الفريق الآخر ، والعكس ، يصبحان وسيلة لإثراء الرأسمالى الفردى^(١) ويعجلان في نفس الوقت

(١) وفعلًا أثناء المجاعة القطنية سنة ١٨٦٣ أصدر غزالو القطن في بلا كبيرن كتبيا حملوا فيه بشدة على الإرهاق في العمل (والذي لم يؤثر إلا في العمال الذكور البالغين نظراً لمقمول قانون المصانع) . لقد طلب من العمال البالغين في هذا المصنع أن يشتغلوا ما بين ١٢ ، ١٣ ساعة في اليوم بينما يضطر =

بتضخيم عدد جيش الصناعة الاحتياطي على نطاق يطابق عملية التجميع الاجتماعي ، ويدلنا المثال الذي تضر به لنا انجلترا عن مبلغ أهمية هذا العامل في تكوين فائض السكان النسبي . إن الوسائل الفنية « لتوفير » العمل ذات أثر فعال بالغ في هذا البلد . ورغم هذا لو حددنا مقدار العمل بدرجة معقولة وجعلناه درجات وفق السن والجنس لمختلف طوائف الطبقة العاملة فإن الفريق العامل الآن من السكان يصبح غير كاف بتاتا لمواصلة الإنتاج الأهل على نطاقه الحالي ، ولا بد أن تصبح الأغلبية الكبيرة من العمال الذين يعدون اليوم « غير منتجين » عمالا « منتجين » .

وإذا نظرنا إلى حركات الأجور بوجه عام لرأينا كيف ينظمها توسع وتقلص جيش الصناعة الاحتياطي وهما يتبعان التغيرات التي تنتاب الدورة الصناعية من وقت لآخر ، وعلى ذلك لا تعيينها التغيرات التي تحدث في عدد العمال المطاق وإنما تعيينها النسب المتفاوتة التي تنقسم بها الطبقة العاملة إلى جيش عامل وجيش احتياطي ، والزيادة والنقص في المدى النسبي لازدحام السكان ، ودرجة امتصاص الصناعة أو طردها للعمال الفائضين عن الحاجة . وفيما يختص بالصناعة الحديثة بما يصحبها من دورة تتم كل عشر سنوات ومظاهر تسكرر من فترة لأخرى ، كم يكون القانون بديعاً لو أن عرض العمل والطلب عليه لا ينظمهما توسع وتقلص رأس المال وحاجاته المتباينة للتوسع الذاتي بل بالعكس لو أصبحت حركة رأس المال متوقفة على التغير المطلق في عدد السكان . ولكن هذا ما يؤمن به الاقتصاديون فهم يعتقدون أن

== إلى التعطل كثيرون ممن يرحبون بالعمل جانباً من الوقت لكي يعولوا أسرهم وبنهذوا لإخوانهم المرهقين من موت مبكر . اننا نشاءل اذا كانت عادة العمل زيادة عن المقرر قد تخلق شعوراً طيباً بين السادة والخدم . ان الشعوب بالظلم يسود نفوس هؤلاء أسوة بالمتعطلين كذلك . في هذه الجهة مقدار كاف من العمل الجزئي اذا حسن توزيعه . اننا لا نطلب من أرباب العمل الا أن يتبعوا نظام العمل ساعات قليلة وبخاصة حتى تتحسن الأحوال ، وذلك خير من قيام عدد من الأفراد بالعمل أكثر من الوقت المقرر فيما يضطر الآخرون بسبب عدم توافر العمل الى أن يعيشوا على الإحسان » (تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٨) — وبالفريزة البورجوازية التي لا تحصى ، والتي تميز الرجل تجدد مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce يدرك الأثر على العمال المتعطلين من فائض العمال النسبي « وثمت سبب آخر للغمول في هذه المملكة وهو عدم وجود عدد كاف من الأيدي العاملة . وحينما تجد أن الطلاب غير العادى على (العمال) يصبح قليلا يشعر العمال بحالتهم ويجعلون أرباب العمل يشعرون بها كذلك — انه أمر يدعو الى الدهشة ؛ ولكن ميول هؤلاء الناس شريرة بحيث أنه في مثل هذه الحالات يتحدد عدد من العمال لمضايقة مخدمهم وذلك بتبديد يوم بأ كمله » (شرحه ص ٢٧ — ٢٨) — والواقع أن هؤلاء القوم كانوا يطالبون بأجر أعلى !

الأجور ترتفع نتيجة لتجميع رأس المال والزيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة أسرع في عدد الفريق العامل من السكان وتستمر الزيادة حتى يتخمد سوق العمل ومعنى هذا أن رأس المال لم يعد كافياً بالحد الذي يتناسب مع مورد العمل ، وحينئذ تهبط الأجور . وبسبب هذا الهبوط تناقص صفوف العمال تدريجاً بحيث نجد مرة أخرى أن رأس المال أصبح زائداً بالنسبة إلى العمال أو نجد كما يقول البعض أن الهبوط في الأجور وما يماثله من الزيادة في استغلال العمال يعملان على تنشيط التجميع بينما نرى في الوقت نفسه أن انخفاض الأجور يحد من ازدياد عدد الطبقة العاملة . هكذا يتكرر الموقف الذي فيه يكون العرض من العمل غير مساو للطلب عليه الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع الأجور وهكذا . يالها من حركة بدیعة تلام الإنتاج الرأسمالى النامى ! .

فيما بين ١٨٤٩ ، ١٨٥٩ حين كان ثمن القمح في هبوط حدث ارتفاع لاسمى في الأجور (نافة حقيقة) في المناطق الزراعية بانجلترا (من ٧ إلى ٨ شلنات في ولتشير ، ومن ٧ إلى ٨ أو ٩ في دورستشير) ؛ وكان هذا راجعاً إلى تدفق فائض السكان الزراعى بشكل غير مألوف بسبب مطالب الحرب وإنشاء السكك الحديدية وبناء مصانع جديدة وفتح مناجم جديدة الخ . فكلما زاد هبوط الأجور كانت النسبة المئوية لآى ارتفاع فيها عالية مهما كان الارتفاع نافهاً . فمثلاً لو زاد الأجر الأسبوعى من ٢٠ إلى ٢٢ شلناً كانت الزيادة ١٠ ٪ ، أما إذا زاد من ٧ إلى ٩ شلنات كانت الزيادة ٢٨ ٪ . وعلى كل شكا المزارعون شكوى مرة وتحدثت صحيفة الإيكونوميست عن ارتفاع عام محسوس وهى تشير إلى هذه الأجور التى لا تحول دون الموت جوعاً (٢١ يناير ١٨٦٦) . ماذا فعل المزارعون إذن ؟ هل انتظروا إلى أن زاد عدد العمال الزراعيين — نتيجة هذا الارتفاع البديع — ووصل الحد الذى لا بد عنده من هبوط الأجور من جديد ؟ الذى حدث أن المزارعين استخدموا آلات أكثر عن ذى قبل وأصبح العمال « فائضين عن الحاجة » . والآن أصبح « مقدار أكبر من رأس المال ، مستثمراً في الزراعة وبشكل أكثر إنتاجية ، وترتب على هذا هبوط الطلب على العمل من الناحيتين النسبية والمطلقة .

هذه الحرافة الإقتصادية السالفة الذكر تخطط بين القوانين التى تنظم الحركة العامة للأجور — أو العلاقة بين الطبقة العاملة أى قوة العمل الكلية من جهة ورأس المال الاجتماعى الكلى من جهة أخرى — وبين القوانين التى بمقتضاها يجرى توزيع الفريق العامل من السكان بين ميادين الإنتاج المختلفة . فإذا تجمعت ظروف مثلاً عملت على زيادة التجميع في فرع معين من

الانتاج بحيث تصبح الأرباح أعلى من المتوسط ، تدفق رأس مال إضافي على هذا الفرع وتكون النتيجة الطبيعية ازدياد الطلب على العمل وارتفاع الأجور .

هذا الارتفاع يجذب عمالاً أكثر وأخيراً يتخمد هذا الفرع بقوة العمل فهبط الأجور إلى المتوسط السابق بل وربما أدنى منه لو استمر تدفق العمال زيادة عن الضروري ، وهنا يقف هذا التدفق بل ويخرج بعض العمال من ميدان الإنتاج هذا . بذلك يظن الاقتصادي أنه يفهم السبب الذي من أجله تحدث زيادة مطلقة في عدد العمال حين ترتفع الأجور ويحدث نقص مطلق في عددهم حين تهبط ، والحقيقة أنه لا يرى في هذا التقلبات المحلية التي يتعرض لها فرع من الإنتاج إلا مظاهر توزيع العمال بين مختلف ميادين الاستثمار الرأسمالي تبعاً لحاجيات رأس المال المتباينة .

خلال فترات الركود والرغاء المتوسط يضغط جيش الصناعة الاحتياطي على الجيش العامل ، وفي اثناء فترات الإفراط في الانتاج يحشد الجيش الأول من دعاوى الثاني . وهكذا نجد أن الإفراط النسبي في الانتاج الأساس الذي يبدو عليه مفعول قانون العرض والطلب ، وفائض السكان النسبي يقيد من حرية فعل هذا القانون داخل الحدود الملائمة للاستغلال الرأسمالي والسيطرة الرأسمالية .

يذكر القارئ أنه إذا ترتب على استخدام الآلات الجديدة أو زيادة استخدام القديمة أن تحول جزء من رأس المال المتغير إلى ثابت فإن بعض الاقتصاديين يفسرون هذه العملية (التي تعمل فعلاً على تثبيت رأس المال وبالتالي وتحرير العمال) بعكس ما تنطوي عليه ويصرحون بأنها « تحرر » رأس المال أي تجعله حراً للعمال . وهنا نلصق وقاحة هؤلاء القوم . إن الذي يطلق سراحه إنما هم العمال الذين تحمل محلهم الآلات وكذلك الذين قد يشغلون مكانهم والفريق الذي قد تمتصه الصناعة في الأحوال العادية إذا ما نشطت التجارة . كل هؤلاء جميعاً يطلق سراحهم ، ليكونوا تحت تصرف كل جزء جديد من رأس المال يبغى الاستثمار . وسواء يجتذبهم أو يجتذب الآخرون فإن التأثير على الطلب العام على رأس المال هذا كاف فقط لاستخدام عدد من العمال مساوئاً لذلك الذي طردته الآلات . فإذا استخدم رأس المال هذا عدداً أقل زاد عدد العمال الفائضين عن الحاجة ، وإذا استخدم عدداً أكبر زاد مستوى الطلب العام على العمل بنسبة زيادة عدد الذين يستخدمون على عدد الذين أطلق سراحهم . وهكذا يبدو أثر رأس المال الإضافي الذي يسعى إلى الاستثمار حتى يتم امتصاص العمال الذين أخرجتهم الآلات من أعمالهم . وبعبارة أخرى يحصر جهاز الانتاج الرأسمالي على أن يرى

الزيادة المطلقة في رأس المال لاتصحها زيادة ماثلة في الطلب العام . ويجزأ هؤلاء الاقتصاديون على القول بأن في هذا تعويضاً عن الفقر وال ألم واحتمال الدمار مما يصيب العمال الذين طردوا من عملهم ، وتعويضاً خلال فترة الانتقال التي ترغمهم على الانتقال إلى صفوف جيش الصناعة الاحتياطي ! ليس الطلب على العمل كنمو رأس المال ، وليس عرض العمل كنمو الطبقة العاملة . إننا لانعني هنا بقوتين مستقلتين كل منهما تؤثر في الأخرى . إن رأس المال يعمل في كلا الجانبين ، فإذا كان تجميعه يزيد من جهة الطلب على العمل فإنه يزيد من أخرى العرض من العمل ، باطلاق سراح العمال ، بينما تجد من جهة أخرى أن ضغط العاطلين على العاملين يرغم الآخرين على بذل عمل أكبر وبذا يجعلون إلى حد ما عرض العمل مستقلاً عن عرض العمال . وعلى هذا الأساس يزيد فعل قانون العرض والطلب في حالة العمل من كمال استبعاد رأس المال . وبمجرد أن يدرك العمال أنه كلما زاد ما يؤدون من عمل وما ينتجون للغير وزادت إنتاجية عملهم عرضتهم الوظيفة التي يقومون بها كأدوات لتحقيق توسع رأس المال الذاتي إلى أخطار جمة ، وبمجرد أن يكشفوا أن حدة المنافسة فيما بينهم تتوقف تماماً على الضغط من فائض السكان النسبي ، وبمجرد أن يحاولوا بواسطة إنشاء اتحادات العمال تنظيم التعاون المقصود بين العاملين والعاطلين حتى يتسنى لهم تجنب أو إضعاف النتائج التي تصيب طبقتهم بفعل هذا القانون الطبيعي عن الإنتاج الرأسمالي — نقول بمجرد أن يحدث هذا يثور رأس المال وأنصاره من الإقتصاديين ضد هذا الاعتداء على قانون العرض والطلب ، الخالد ، أو المقدس ، بعبارة أخرى ، لأن هذا التماسك بين العاملين يؤدي إلى اضطراب ينتاب فعل هذا القانون . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حينما تعوق الظروف (كما في المستعمرات مثلاً) نشوء جيش احتياطي للصناعة وبذا تنقذ الطبقة العاملة من حالة التبعية التامة للطبقة الرأسمالية يثور رأس المال وتابعه الإقتصاد السياسي ضد قانون العرض والطلب ، المقدس ، ويعملان على إيقاف مفعوله بالقوة والإرغام .

٤ — الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبي

القانون العام للتجميع الرأسمالي

نجد أشكالاً ثلاثة يبدو بها فائض السكان النسبي بصفة مستمرة ، وهي السائر Floating والكامن Latent والراكد Stagnant . ومن أمثلة الشكل الأول ما نلقاه في مراكز الصناعة الحديثة (في المصانع والورش والمناجم الخ) يطرد العمال أحياناً ثم يستخدمون في أوقات

أخرى وذلك بأعداد منهم بحيث نرى بوجه عام أن عدد الذين يستخدمون يزيد وإن لم يكن بمثل اتساع نطاق الإنتاج . وفي المصانع بمعناها الصحيح وفي كافة الورش الكبيرة حيث تلعب الآلات دوراً بارزاً أو حيث يسود النظام الحديث لتقسيم العمل ، يجرى استخدام الصبيان حتى يدركوا سن الرجولة فيطرد معظمهم ويصبحون من عناصر فائض السكان السائر ويزداد عددهم تبعاً لنمو الصناعة . ويهاجر بعضهم إلى حيث انتقل رأس المال . ومن نتائج هذا أن يزداد عدد الإناث بأسرع من الذكور كما نرى في إنجلترا . من التناقض الكامن في حركة رأس المال أن الزيادة الطبيعية في الجماهير العاملة لا تكفي لإشباع مطالب تجميع رأس المال ومع ذلك فهي تزيد دائماً عن هذه المطالب ، فرأس المال يحتاج زيادة عدد العمال الصغار السن من الذكور ونقص البالغين الذكور . وثمة تناقض آخر أشع من هذا ونقص به الشكوى من قلة الأيدي العاملة في نفس الوقت الذي تجد فيه آلاف العاطلين لأن تقسيم العمل قيدهم إلى فرع مخصوص من الصناعة (١) .

وعلاوة على ذلك يستهلك رأس المال قوة العمل بسرعة بحيث يكون الرجل المتوسط العمر عرضة لأن يبلى فيهوى إلى صفوف الفائضين عن الحاجة أو يضطر إلى احتراف عمل منخفض الدرجة بالقياس إلى ما كان فيه من قبل . ومتوسط عمر العمال في الصناعة الكبيرة قصير وقد ذكر الدكتور Lee أن متوسط سن الوفاة بمنشستر ٣٨ سنة (الطبقة العليا من الطبقة الوسطى) ، ١٧ سنة (الطبقة العاملة ، والأرقام بليشربول هي ٣٥ ، ١٥ على التوالي أي أن متوسط العمر بين الطبقات الغنية ضعف ما هو عليه في صفوف الأقل حظاً (٢) . في ظل هذه الظروف لا بد أن يتخذوا لزيادة في هذا الفريق من البروليتاريا شكلاً يعمل على زيادة عددهم رغم أن أفراد هذا الطريق يستهلكون بسرعة . ومعنى هذا أن تتعاقب الأجيال من العمال بسرعة ، وهذا يتم عن طريق الزواج المبكر وباستغلال عمل أطفال الطبقة العاملة .

بمجرد أن يسيطر الإنتاج الرأسمالي على الزراعة يقل الطلب بصورة مطلقة على العمال

(١) خلال الشهور الست الأخيرة من سنة ١٨٦٦ تعطل في لندن ما بين ثمانين وتسعين ألفاً من العمال ومع ذلك تقرأ في التقارير عن نصف السنة هذا « لا يبدو صحيحاً بصفة مطلقة ما يقال من أن الطلب سيولد دائماً العرض في نفس اللحظة التي تنشأ فيها الحاجة إليه . إنه لم يفعل ذلك مع العمل لأن آلافاً كثيرة كانت عاطلة في العام الماضي بسبب نقص الأيدي العاملة » (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٨١) .

(٢) خطاب الافتتاح الذي ألقاه بالمؤتمر الصحي بيرمنجهام (١٥ يناير ١٨٧٥) جوزيف تمبرلن - عمدة تلك البلدة والذي صار بعد ذلك (١٨٨٣) رئيس لجنة التجارة .

الزراعيين وهذا النقص يتناسب مع تجميع رأس المال العامل في الزراعة والنتيجة المترتبة على هذا هجرة العمال الزراعيين للحاق بالبروليتاريا في المدن أى البروليتاريا الصناعية (أى غير الزراعية)^(١) . هذا المورد لفائض السكان النسبي ينساب باستمرار ، ولكن هذا الإنسياب المستمر إلى المدن يفترض وجود فائض كامن على الدوام بالجهات الزراعية . لهذا يجد العامل الزراعى أجره منخفضاً فلا يزيد عن الحد الأدنى .

أما الفئة الثالثة (الفائض الراكد) فجزة من جيش العمل العامل ولكنها تتكون من الأفراد الذين لا يشتغلون بانتظام ، ولهذا فهم مادة صالحة للاستغلال الرأسمالى وتميز حياتهم بساعات عمل طويلة للغاية وأجور فى منتهى الانحطاط . هذه الطبقة تمتلئ دائماً من العمال الفائضين فى ميادين الصناعة الكبيرة والزراعة وكذلك فى فروع الصناعة الآخذة فى الانحطاط كالصناعة الحرفية حين تسحقها الصناعة اليدوية أو كالأخيرة حين تحل محلها الصناعة الآلية . ويزداد أفراد هذه تبعاً لنمو فائض السكان النسبي المترتب على ازدياد التجميع ونشاطه ، وهم يعملون دائماً على تضخيم عدد أفراد الطبقة العاملة لأنهم يتكاثرون بسرعة ويلاحظ أن نسبة المواليد والوفيات عكس ارتفاع الأجور ، وكذلك نجد هذا التناسب العكسى فيما بين حجم أسراتهم المطلق والأجور . قد يبدو هذا القانون الخاص بالمجتمع الرأسمالى سخيلاً فى نظر المتوحشين أو حتى أهل المستعمرات المتمدثين ، ولأنه ليزكرنا بتكاثر الأجناس الحيوانية التى يعيش الغير على اقتراس أفرادها^(٢) .

(١) حسب إحصاء سنة ١٨٦١ كان فى ٧٨١ بلدة بأنجلترا وويلز « ٩٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ من السكان بينما بلغ عدد سكان القرى والأبرشيات الريفية ٩ ، ١٠٠ ، ٢٢٦ . وكان عدد البلاد فى إحصاء سنة ١٨٥٠ عبارة عن ٥٨٠ سكانها مثل عدد سكان الجهات الريفية . ولكن بينما زاد عدد سكان القرى والريف فى السنوات العشر التالية بمقدار نصف المليون زاد عدد سكان البلاد إلى ٥٨٠ بمقدار مليون ونصف (١٠٦٧ ، ١٠٥٤) وبلغت الزيادة فى الأبرشيات القروية ٦٠ ، ٠ / ١٧ ، ٣ / ٠ . وترجع الزيادة إلى الهجرة من الريف إلى المدن . وكان ثلاثة أرباع الزيادة السكانية فى المدن « — الإحصاء الخ الاختلاف فى المعدلات ج ٣ ص ١١ ، ١٢ .

(٢) « يبدو الفقر ملائماً للتواءم » (آدم سميث) وهذه حكمة إلهية على حسب رأى جليانى . وهكذا قدر للذين يؤدون أعمالاً ذات منفعة أولية أن يتوالدوا بكثرة « (ص ٧٨) « والشقاء الذى يصل إلى حد المحاجة والوباء يعيل إلى زيادة عدد السكان بدلا من أن يوقف زيادته » (س لينج . National Distress ١٨٤٤ ، ص ٦٩) . وبعد أن أوضح لينج هذا الأمر بالإحصائيات قال « لو كان الناس جميعا فى رغد وراحة لأقفرت الأرض من أهلها سريعا » .

وأخيراً نصل إلى أحط دركات فائض السكان النسبي ، وإذا استثنينا المشردين والمجرمين والعاشرات ، لوجدنا هذه الطائفة تشمل ثلاث فئات (١) القادرون ، وتكفيها نظرة سطحية إلى إحصائيات إعانات الفقر في إنجلترا فترى أن هؤلاء يزدادون خلال كل أزمة ويتناقص عددهم حينما تنشط التجارة من جديد (٢) الأيتام وأبناء السبيل وهؤلاء من جنود جيش الصناعة الاحتياطي ويضمون إلى الجيش العامل في أوقات الرخاء العظيم كما حدث سنة ١٨٦٠ (٣) المهارون الذين لا يصلحون للعمل ومن هؤلاء العاجزون عن العمل عجزاً ولده تقسيم العمل ، والأفراد الذين يتخطون السن العادي للعامل ، وأخيراً ضحايا الصناعة الحديثة (ويزداد عددهم تبعاً لانتشار الآلات الخطرة واتساع نطاق صناعة التعدين والصناعات الكيماوية الخ) . إن هؤلاء الفقراء نتيجة لا بد منها لفائض السكان النسبي ، وحمية وجودهم تتوقف على حتمية وجود فائض السكان النسبي ، وكلاهما شروط لا غنى عنها للإنتاج الرأسمالي ونمو الثروة . إن الفقر أحد المصروفات العرضية التي يتعين على الإنتاج الرأسمالي أن يتحملها ، ولكن رأس المال يعرف كيف يزيح هذا العبء ويضعه على أكتاف الطبقة العاملة والفئة الدنيا من الطبقة الوسطى .

كلما عظمت الثروة الاجتماعية وزاد مقدار رأس المال العامل ومدى نموه وكلما كبر الحجم المطلق للبروليتاريا وإنتاجية عملها ، زاد عدد أفراد جيش الصناعة الاحتياطي . والأسباب التي تزيد من طاقة رأس المال على التوسع الذاتي هي نفسها التي تزيد مدى نمو قوة العمل ، ونتيجة لهذا يزداد الحجم النسبي لجيش الصناعة الاحتياطي كلما زادت الثروة . ولكن كلما كان الجيش الاحتياطي أكبر عدداً بالقياس إلى جيش العمل عظم مجموع فائض السكان الذي يتناسب تناسباً عكسياً مع العذاب الذي يتميز به عمله . وأخيراً كلما عظمت صفوف الفئة المنحطة من الطبقة العاملة وزاد عدد الجيش الاحتياطي ، زاد عدد أولئك الذين يعتبرون فقراء من وجهة النظر الرسمية . هذا هو القانون المطلق العام للتجميع الرأسمالي ، وهو قانون تعدل من مفعوله عدة اعتبارات لا يعيننا تحليلها هنا . بهذا يتضح لنا ما يقصده البعض حين يسمح العمال بأن يجعلوا عددهم ملائماً لحاجيات رأس المال . إن الغرض الحقيقي خلق فائض السكان النسبي وتكوين جيش الصناعة الاحتياطي .

إن القانون الذي بمقتضاه تستطيع كمية متزايدة باطراد من أدوات الإنتاج ، بفضل التقدم في إنتاجية العمل الاجتماعي ، أن تؤدي عملها مع النقص المطرد في بذل الطاقة

الإنسانية — هذا الإنتاج ينعكس في المجتمع الرأسمالي (حيث لا ينفذ العامل بأدوات الإنتاج وإنما تستفيد منه هذه الأدوات) ويصبح بالوضع الآتي : كما زادت إنتاجية العمل عظم ضغط العمال على الأدوات التي تستخدمهم وصار وجودهم أكثر تعرضاً للخطر وعدم الاستقرار ويقصد بذلك بيع ما لدى العمال من قوة العمل لزيادة ثروة الآخرين أو لتنمية التوسع الذاتي لرأس المال . وبالمثل نجد في ظل الرأسمالية أن الحقيقة التي تقول إن أدوات الإنتاج وإنتاجية العمل تنمو بأسرع من السكان المنتجين ، يمكن التعبير بطريقة عكسية وهي أن العمال يزدادون دائماً بأسرع من حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي :

حينما كنا نحلل إنتاج فائض القيمة النسبي (الباب الرابع) رأينا أنه في النظام الرأسمالي تجرى كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية على حساب العامل الفردي ، وأن كافة الوسائل اللازمة لتنمية الإنتاج تتحول إلى وسائل تمكن من السيطرة على المنتج واستغلاله ، وأنها تحول العامل إلى مجرد ملحق للآلة ، وتفسد الأحوال التي يعمل فيها وتخضعه خلال عملية العمل لاستبداد كربه إلى النفس وبخاصة بسبب تفاهته ، وتحول حياته كلها إلى وقت عمل ، وترتبط زوجه وأطفاله بعجلة رأس المال . ولكن جميع أساليب إنتاج القيمة الفائضة ، هي في الوقت ذاته وسائل للتجميع ، وبالعكس كل توسيع لمدى التجميع يصبح وسيلة لتنمية أدوات الإنتاج . ونتيجة ذلك أن حالة العامل تسوء سواء كان أجره مرتفعاً أو منخفضاً ، وذلك بنسبة تجميع رأس المال . وأخيراً يزداد ربط العامل إلى عجلة رأس المال حسب القانون الذي بمقتضاه يوازن فائض السكان النسبي مدى التجميع ونشاطه وقوته . بفضل هذا القانون يترتب على نمو تجميع رأس المال ازدياد الفقر . إن تجميع الثروة في أحد قطبي المجتمع يستلزم في نفس الوقت تجميعاً للفقر وألم العمل والرق والجهل والانحطاط الأدبي في الطرف الآخر — حيث تقيم الطبقة التي تنتج منتجها على هيئة رأس مال ، وقد وجه رجال الاقتصاد السياسي الأنظار بوسائل مختلفة إلى هذا التناقض الكامن في التجميع الرأسمالي (١) رغم أنهم يخلطون بينه وبين مظاهر متميزة عنه وإن شابهته إلى حد ما ، لأنها تنتمي إلى وسائل إنتاج سابقة للعصر الرأسمالي .

(١) يتضح من يوم لآخر أن علاقات الإنتاج التي يتحرك فيها البورجوازي ليست ذات صفة وحيدة أو طابع بسيط ، ولكنها ذات صفة مزدوجة أولهما تولد الفقر بنسبة إنتاج الثروة وثاني الأمرين أنه إذا تمت قوى الإنتاج تمت بنفس الدرجة قوة تولد الضغط ، وهذه العلاقات لا تنتج الثروة البورجوازية أي ثروة الطبقة البورجوازية إلا عن طريق الهدم المستمر لثروة أعضاء هذه الطبقة الفرديين ، ونحنا بـروليثاريا يزداد عددها باستمرار — كارل ماركس : فقر الفلسفة ص ١١٦ .

وينظر الراهب البندقي أورتييس وهو من أعظم الاقتصاديين في القرن الثامن عشر إلى طابع التناقض الذى يتميز به الإنتاج الرأسمالى على أنه قانون طبيعى عام للثروة الإجتماعية ، وفى هذا يقول « فى اقتصاد كل بلد يوازن الخير والشر أحدهما الآخر ، فوفرة الثروة لدى البعض يوازنها نقصها عند البعض الآخر . والثروة الكبيرة فى يد فريق يصحبها حرمان فريق أكبر من ضروريات الحياة . وثروة الشعب متباعدة مع عدد سكانه ، وفقره يطابق ثروته . ففشاط البعض يدفع الآخرين على الخمول . إن الفقراء والحاملين نتيجة لازمة مترتبة على وجود الأغنياء والمجدين ،^(١) وبعد عشر سنوات كتب تونستيد مجد الفقر على أنه شرط لازم للثروة لأن « الجوع ... أقوى دافع طبيعى على الجهد والعمل ويستدعى بذل أقصى الجهود » ، وعلى ذلك يتوقف كل شيء على إدانة الجوع فى صفوف الطبقة العامة . واستطرد الرجل فقال إنه يبدو كأن هناك قانوناً طبيعياً يقضى « بأن الفقراء يجب أن يكونوا عديمي العناية ، حتى يتسنى وجود من يؤدي أخط الأعمال وأحقرها وبهذا تزداد السعادة الانسانية كثيراً ويتاح المجال لذوى النفوس الرقيقة لمواصلة الأعمال التى تلائم أمزجتهم وميولهم المختلفة . ولكن قانون إعانة الفقراء يميل الى تحطيم التآلف والجمال والانسجام والنظام ، مما يتميز به هذا النظام الذى إقامه الله والطبيعة فى العالم (٢) .

وبينما يرى الراهب البندقي فى حكم القدر الذى يقضى بتخليد الفقر مبرراً للاحسان المسيحي والعزوبة والرهبة والمؤسسات الخيرية ، نجد ذلك القس البروتستنتى يرى فى نفس

(١) Ortes : Della economia nazionale (ستة كتب ، ١٧٧٧ ، طبعة كستودى ، القسم الحديث ج ٢١ ص ٦ و ٩ و ٢٢ و ٢٥ الخ) . ويقول أورتييس بعد ذلك (ص ٣٢) « بدلا من أن أصوغ أنظمة خيالية لا تؤدي إلى سعادة الناس ، سأقصر همى على دراسة أسباب شقايتهم » .

(٢) ADissertation on the Poor Laws dy a Wellwisher of mankind (١٧٨٦ وأعيد نشره بلندن سنة ١٨١٧ ص ١٥ و ٣٩ و ٤١) . وهذا الكتاب من تأليف تونستيد ، ذلك القس « الرقيق » الذى نقل عنه مائتس صفحات بأكملها ، كما أن تونستيد نفسه أخذ معظم مذهبه من سير جيمس ستيوارت وإن لم يكن من الحرص بحيث يغير النص فى كتاب ستيوارت لصالحه . فمثلا يقول ستيوارت « كانت فى العبودية طريقة قهرية لحل الناس على الجهد والنشاط » (لمقعة غير العمال) ... « وكان الناس يرغبون على العمل » (بجانب الآخرين) « لأنهم كانوا عبيداً للآخرين ؛ ورغم الناس على العمل الآن (بجانب لغير العمال) لأنهم عبيد لحاجياتهم » . ولكن ستيوارت لا يستغل من هذا أن العامل الأجير يجب أن يعاني الجوع ، بل بالعكس يرغب ستيوارت فى أن يزيد حاجيات العمال لأن فى هذا حثا لهم على العمل من أجل « من هم أشد ذرة » .

الشيء تبريراً لاستنكار القوانين التي تخول الفقراء الحق في المساعدة من جانب الدولة .
وقد كتب ستورش (> ٣ ص ٢٢٢) « ويولد تقدم الثروة الاجتماعية هذه الطبقة النافمة
من المجتمع . . . التي تؤدي أدناً الأعمال وأحطها شأناً وأشدّها مللاً . . . فيتيح للطبقات
الأخرى الفراغ وصفاء الذهن وكرامة الخلق التقليدية ! » ويتساءل ستورش عن ميزة الحضارة
الرأسمالية على الهمجية ما دامت الأولى تجر في أعقابها الفقر وانحطاط الجماهير . ويستطيع
أن يجد رداً على سؤاله في هذه الكلمة الواحدة — الاستقرار !

وانظر الآن الى سيسموندى « بفضل تقدم الصناعة والعلم يستطيع العامل أن ينتج كل
يوم أكثر مما يلزم لاستهلاكه . ولكن في الوقت نفسه ، وبينما ينتج عمله الثروة ، فإنه لو
طلب اليه استهلاكها لكان أقل صلاحية لأداء العمل » ويقول كذلك « قد يفضل الناس
(ويقصد بهم غير العمال) الاستغناء عن جميع مظاهر السكّال الفني والتنازل عن أسباب
المتعة عما تهيئه لهم الصناعة لو كان من الضروري أن يشتروها جميعها حسب نفقة العمل الذي
بذله العمال . إن الجهد اليوم قد انفصل عن جزائه . فلا نعود نرى شخصاً يعمل ثم يستريح ،
ولنما نجد رجلاً يحظى بالراحة لأن غيره يعمل ، وبذلك لا يكون للزيادة غير المحدودة في
إنتاجية العمل من نتيجة سوى زيادة الترف وأسباب التمتع للأغنياء العاطلين ، (> ١ ص ٦٩ ،
٨٠ ، ٨٥) .

وأخيراً أنظر الى ديتوت دى تراسى ذلك الكاتب البورجوازي يحدثنا الحق بحفاء « في
الشعوب الفقيرة يعيش عامة الناس في راحة ودعة ، ولكنهم فقراء بوجه عام في الشعوب
الغنية ، (ص ٢٣١) .

٥ — أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمالى

١ — إنجلترا من ١٨٤٦ الى ١٨٦٦

إذا شئنا دراسة موضوع التجميع الرأسمالى وجدنا خير مجال لنا في العشرين عاماً الأخيرة
ففيها تفتحت أبواب الثروة ، كما أن إنجلترا تهيء لنا المثل الكلاسيكى بسبب مركزها الممتاز
في السوق العالمية كما كمل فيها نمو الطريقة الرأسمالية في الانتاج ، وكذلك منذ بدء عصر
حرية التجارة الذهبى سنة ١٨٤٦ انفصل آخر ملجأ للاقتصاد الدارج . وقد أوردت في الباب

الرابع أمثلة عن التقدم الهائل في الانتاج خلال هذين العقدين والذين فاق ثانيهما أولهما في هذه الناحية . ويرغم أن الزيادة المطلقة في عدد السكان خلال نصف القرن الأخير كانت كبيرة جدا فان معدلها كان بسيط باستمرار كما يتضح من الجدول التالي عن نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان بانجلترا وويلز .

| | | | |
|-----------|---------|-----------|---------|
| ١٨١١ - ٢١ | ١,٥٣٣ ٪ | ١٨٤١ - ٥١ | ١,٢١٦ ٪ |
| ١٨٢١ - ٣١ | ١,٤٤٦ ٪ | ١٨٥١ - ٦١ | ١,١٤١ ٪ |
| ١٨٣١ - ٤١ | ١,٣٢٦ ٪ | | |

ولنبحث الآن موضوع الزيادة في الثروة معتمدين على حركة الأرباح وربح الأرض الخ مما يخضع لضريبة الدخل . وإذا استبعدنا المزارعين وقات أخرى معينة من دافعي الضرائب لوجدنا أنه فيما بين ١٨٥٣ ، ١٨٦٤ بلغت نسبة الزيادة في الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل ٥٠,٤٧ ٪ بمتوسط سنوى قدره ٤,٥٨ ٪ ^(١) أما زيادة السكان فحوالى ١٣ ٪ . والزيادة في ربح الأرض الخاضع لضريبة الدخل (ويشمل هذا المنازل والسكك الحديدية والمناجم ومصادر الأسماك الخ) ٣٨ ٪ في هذه الفترة أو ٣,٣٣ ٪ سنوياً . والفئات الآتية تبين أعظم قدر من الزيادة .

| ازدياد الدخل من | من ١٨٥٣ الى ١٨٦٤ | الزيادة السنوية |
|-----------------|------------------|---------------------|
| | ٪ | ٪ |
| المنازل | ٢٨,٦٠ | ٣,٥٠ |
| المخاجر | ٨٤,٧٦ | ٧,٧٠ |
| المناجم | ٦٨,٨٥ | ٦,٢٦ |
| معامل الحديد | ٢٩,٩٢ | ٣,١٣ |
| مصادر الأسماك | ٥٧,٣٧ | ٥,٢١ |
| معامل الغاز | ١٢٦,٠٢ | ١١,٤٥ |
| السكك الحديدية | ٨٣,٢٩ | ٧,٥٧ ^(٢) |

ولو قسمنا المدة ١٨٥٣ - ١٨٦٤ ثلاث فترات كل منها أربع سنوات لاحظنا زيادة مطردة في معدل زيادة الدخل ، فقد كانت الزيادة السنوية في الدخل من الأرباح ١,٧٣ ٪

(١) Tenth Report of the Commissioners of H. M. Inland Revenue * لندن ١٨٦٦

(٢) شرحه ص ٣٨ -

(١٨٥٣ - ٥٧) ٢,٧٤٠ ٪ (١٨٥٧ - ٦١) ٩,٣٠ ٪ (١٨٦١ - ٦٤) . وكان المجموع الكلي للدخل الخاضع للضريبة بالملكة المتحدة (مقدراً بالجنهيات) هكذا :
 ١٨٩٤,٠٦٨,٠٧ (١٨٥٦) ٢٢٨,١٢٧,٤١٦ (١٨٥٩) ٢٥١,٧٤٥,٣٤١ (١٨٦٢) ٣٥٩,١٤٢,٨٩٧ (١٨٦٣) ٣٦٢,٤٦٢,٢٧٩ (١٨٦٤) ٠,٢٠,٠٣٨,٥٣٠ (١٨٦٥) (١).
 وكان تجميع رأس المال مصحوباً بتركيز ومركبة. وبرغم عدم وجود إحصائيات زراعية رسمية عن إنجلترا فلدينا إحصائيات غير رسمية عن عشر مقاطعات ومنها نعلم أن المزارع التي تقل مساحة الواحدة منها عن ١٠٠ فدان هبط عددها من ٣١,٥٨٣ في ١٨٥١ الى ٢٦,٥٦٧ سنة ١٨٦١ ومعنى هذا اندماج ٥٠,٢٦ مزرعة في غيرها (٢). وفي الفترة (١٨١٥ - ٣٥) لم تخضع مزرعة قيمتها أكثر من مليون جنيه للضريبة التركات ولكن بلغ عدد مثل هذه المزارع ثمانية فيما بين ١٨٢٥، ١٨٥٥، وكان هناك ما لا يقل عن أربع مزارع قيمة كل منها أكثر من مليون جنيه وذلك منذ بداية سنة ١٨٥٦ حتى يونيه ١٨٥٩ (٣).
 ويبدو مدى المركبة من عدد من تحليلات ضريبة الدخل بندى (وهى ضريبة على الأرباح عدا أرباح الزراعة الخ) خلال عامى ١٨٦٤، ١٨٦٥. ويلاحظ أن كل دخل من هذا المصدر يدفع عنه ضريبة إذا زاد عن ٦٠ جنيه في السنة، وقد بلغ المجموع السكلى لهذه الدخول بإنجلترا وويلز واسكتلنده ٢٢٢,٨٤٤,٩٥,٠٧٩,٤٣٥,١٠٥ من الجنيهات في عامى ١٨٦٤، ١٨٦٥ على التوالي (٤). وبلغ عدد دافعى الضرائب ٣٠٨,٤١٦ سنة ١٨٦٤ وعدد السكان ٢٣,٨٩١,٠٠٠ فأصبحت النسبة ٣٣٢,٤٣١ سنة ١٨٦٥ وعدد السكان ٢٤,١٢٧,٠٠٣ .
 ويرينا الجدول التالى توزيع هذه الدخول فى هذين العامين .

(١) تكشف هذه الأرقام لإجراء الموازنة، ولكن يجب ألا نغفل أنها أحجاماً مطلقة . إذ فى عام بعد آخر لا يذكر دخل يبلغ ١٠٠ مليون من الجنيهات . وتذكر تقارير لجان الضرائب شكاوى عدة عن الفش من جانب الطوائف التجارية والصناعية المقروضة عليها ضرائب، ومثال ذلك « قدرت شركة مساهمة الأرباح التى تستحق الضريبة عليها بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه، ولكن مفتص الضرائب رفع المبلغ إلى ٨٨,٠٠٠ و قدرت الضريبة على أساس هذا المقدار، وشركة أخرى ادعت أن الأرباح ١٩٠,٠٠٠ جنيه، ولكنها أرغمت على الإعتراف بأنها تبلغ حقيقة ٢٥٠,٠٠٠ جنيه — المصدر السابق ص ٤٢ .
 (٢) أكد جون برايت أن ١٥٠ مالكا يملكون نصف إنجلترا، وأن ١٢ مالك يملكون اسكتلنده، ولم يفتد أحد هذا القول .

(٣) التقرير الرابع للجان الضرائب الخ، لندن ١٨٦٠ ص ١٧ .

(٤) هذه هى الدخول الصافية بعد إجراء استقطاعات مسموح بها .

| السنة المنتهية في ٥ أبريل ١٨٦٥ | | السنة المنتهية في ٥ أبريل ١٨٦٤ | |
|--------------------------------|------------------------------------|--------------------------------|------------------------------------|
| الأشخاص | الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات) | الأشخاص | الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات) |
| ٢٣٢,٤٣١ | ١٠٥,٤٣٥,٧٣٨ | ٣٠٨,٥١٦ | ٩٥,٨٤٤,٢٢٢ |
| ٢٤,٢٦٥ | ٦٤,٥٥٤,٢٩٧ | ٢٣,٣٣٤ | ٥٧,٠٢٨,٢٨٩ |
| ٤,٠٢١ | ٣٢,٥٣٥,٥٧٦ | ٣,٦١٩ | ٣٦,٤١٥,٢٢٥ |
| ٩٧٣ | ٢٧,٥٥٥,٣١٣ | ٨٣٢ | ٢٢,٨٠٩,٧٨١ |
| ١٠٧ | ١١,٠٧٧,٢٣٨ | ٩١ | ٨,٧٤٤,٧٦٢ |

وبلغ إنتاج الفحم بالمملكة المتحدة بالأطنان ٦١,٤٥٣,٠٧٩ و ٩٢,٧٨٧,٨٧٣ والقيمة بالجنيهات ١١٣,١٦٧,٩٦٨ و ٢٣,١٩٧,٩٦٨ وذلك في عامي ١٨٥٥ و ١٨٦٤. والأرقام الخاصة بسبائك الحديد في نفس العامين ٣,٢١٨,١٥٤ و ٤,٧٦٧,٩٥١ والقيمة ٨,٠٤٥,٣٨٥ و ١١,٩١٩,٨٧٧ على التوالي.

وفي سنة ١٨٥٤ كان طول الخطوط الحديدية بالمملكة المتحدة ٨٠٥٤ ميلا ورأس المال المدفوع (بالجنيهات) ٢٨٦,٠٦٨,٧٩٤ فصارت الأرقام في سنة ١٨٦٤ هكذا: ١٢,٧٨٩ (ميلا) ، ٤٢٥,٧١٩,٦١٣ (جنيه) .

وارتفع مجموع صادرات وواردات المملكة المتحدة الكلى من ٣٦٨,٢١٠,١٤٥ جنيه سنة ١٨٥٤ إلى ٤٨٩,٩٢٣,٢٨٥ سنة ١٨٦٥. وكانت حركة الصادرات (بالجنيهات) كالآتي: ٥٨,٨٤٢,٣٧٧ (١٨٤٦) ، ٦٣,٥٩٦,٠٥٢ (١٨٤٩) ، ١١٥,٨٢٦,٩٤٨ (١٨٥٦) ، ١٣٥,٨٤٢,٨١٧ (١٨٦٠) ، ١٦٥,٨٦٢,٤٠٢ (١٨٦٥) ، ١٨٨,٩١٧,٥٦٣ (١٨٦٦) ^(١).

ومن هذه الأمثلة القلائل يسهل علينا أن نفهم ما قاله المسجل العام وقد استشرع الفوزد برغم سرعة ازدياد عدد السكان ، فقد فاقها تقدم الصناعة والثروة. ولنرجع الآن إلى الطبقة العاملة أى إلى المنتجين الفعليين لكل هذه الثروة . وإليك ما قاله الوزير غلادستون وقد تملكته العاطفة في جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤٣ : « من أشد المظاهر إبلاما وحزنا في الحالة الاجتماعية لهذا البلد أننا نرى بما لا يحتمل الإنكار نقصا في قوى الناس الشرائية وزيادة في الحرمان والألم في الوقت الذى نشاهد فيه تراكم الثروة الدائم في أيدي الطبقات

(١) في وقت كتابة هذا (مارس ١٨٦٧) ، امتلأت الأسواق الهندية والصينية بشحنات البضائع القطنية من إنجلترا . وقد خفضت أجور عمال الصناعة القطنية بمقدار ١/٥ (١٨٦٦) ، ولما حدث خفض آخر بنفس المقدار في سنة ١٨٦٧ أضرب ٢٥٠,٠٠٠ رجل في برستن .

العليا ، وزيادة في ترف أحوالهم وعاداتهم ووسائل متعتهم وتنعمهم ، (١) . وبعد عشرين عاما من ذلك التاريخ قال في خطاب الميزانية في ١٦ أبريل ١٨٦٣ ، زاد دخل البلاد الخاضع للضريبة بنسبة ٦ ٪ فيما بين عامي ١٨٤٢ ، ١٨٥٢ وزاد خلال السنوات الثمان (١٨٥٣ — ٦١) بنسبة ٢٠ ٪ بالقياس إلى أساس سنة ١٨٥٣ ! وهذه حقيقة تبعث على قدر من الدهشة مما يجعل علينا من الصعب أن نصدقها هذا التضخم الفاحش في الثراء والسلطان والذي هو من نصيب الطبقات المالكة وحدها يجب أن يكون ذا نفع غير مباشر للعمال لأنه يعمل على رخص سلع الاستهلاك العام . وبينما زاد الأغنياء غنى ، صار الفقراء أقل فقراً . ولكن لا أدعى القول بتناقض الفقر الشديد ، (٢) . يالها من نهاية معكوسة ! إذا كانت الطبقة العاملة ظلت « فقيرة » ، و « أقل فقراً » فقط بنسبة ما تنتجه للطبقات المالكة من « تضخم فاحش في الثراء والسلطان » ، فمن وجهة النظر النسبية ظلت هذه الطبقة على فقرها . إذا كانت نهايات الفقر القصوى لم تنقص فإنها زادت نظراً لأن نهايات الثراء القصوى قد زادت . أما عن المربوط المزعوم في أثمان وسائل العيش فإن الإحصائيات الرسمية كميانات ملجأ الأيتام بلندن تدل على زيادة بلغت ٢٠ ٪ في المتوسط عن السنوات الثلاث (١٨٦١ — ٦٢) بالقياس إلى السنوات الثلاث (١٨٥١ — ٥٣) وفي الفترة (١٨٦٣ — ٦٥) زادت أثمان اللحم والزبد والبن والسكر والملح والفحم وضروريات أخرى باطراد (٣) . وفي خطاب الميزانية الذي ألقاه غلادستون في ٧ أبريل ١٨٦٤ أشاد بنمو الثروة ، وأشار إلى الجماهير « التي على حافة الحرمان والعوز » وإلى فروع الصناعة التي « لم تزد فيها الأجور ، ثم لخص حظوظ الطبقة العاملة قائلاً : ليست الحياة الإنسانية في تسع حالات من عشر سوى تنازع على البقاء » (٤) ويقول الأستاذ فاوست يخشونة وهو الذي لا يرى أثراً أو مفعولاً للقيود

(١) Hansard, February 13; also : "Times", February 14, 1863.

(٢) «Morning Star» April 17, 1863.

(٣) انظر البيانات الرسمية في الكتاب الأزرق « إحصائيات متنوعة عن المملكة المتحدة » ص ٦ لندن ١٨٦٦ ص ٢٦٠ ، ٢٧٣ وبدلاً من إحصائيات ملاجئ الأيتام قد تخدم أغراضنا أقوال الصحف الوزارية حين تؤيد مخصصات الزواج للأسرة الحاكمة الإنجليزية ، إذ نجد في هذه الأقوال إشارات وفيرة إلى الارتفاع في وسائل العيش .

(٤) فيما يلي النص الوارد في هانسارد لهذه العبارة « ثانياً بل وأكثر من هذا — ما الحياة الإنسانية في أغلب الحالات إلا تنازع على البقاء . » والمتناقضات المتكررة الصارخة في خطاب غلادستون عن الميزانية في عامي ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ قد ميزها وأوضحها كاتب إنجليزي The Theory of Exchanges etc — لندن ١٨٦٤ ص ١٣٥ ، كما تدل عليها العبارات التالية فتبينها من مولير : « لايكم الرجل ، يتفرد من الأسود إلى الأبيض ، ويستنكر في الصباح ما قال بالليل : إنه لجوج ، بل إنه ليعمى عن صالحة ، وهو يغير رأيه كاتغير الأذواق والأهواء . » .

التي تفرضها الاعتبارات الرسمية ، لا أنكر بالطبع أن الأجور بالنقد قد زادت ، (خلال السنوات العشر الأخيرة) ، بفضل هذه الزيادة في رأس المال ، ولكن هذه المزية الظاهرية يضيع أثرها إلى حد كبير بسبب ارتفاع أثمان الكثير من ضروريات الحياة ، (ويعتقد فاورست أن الارتفاع في الأثمان راجع إلى هبوط في قيمة المعادن النفيسة) ، يزداد الأغنياء غنى بسرعة بينما لا نجد تقدماً ملحوظاً في رفاهية الطبقات الصناعية إنهم ، (أى العمال) ، يكادون يصبحون عبيداً لأصحاب المتاجر ممن هم مدينون لهم بالمال ، (١) .

علم القارىء من الأقسام التي عالجنا فيها يوم العمل والآلات الأحوال التي تخلق فيها الطبقة العاملة ، هذا التضخم الفاحش في الثراء والسلطان ، للطبقات المالكة ، ولكن كان اهتمامنا منصباً على العامل وهو يؤدي هذه الوظيفة الاجتماعية المنوطة به . غير أنه إذا أردنا أن نوضح تماماً قوانين التجميع الرأسمالى لزمنا أن ندرس حالة العامل خارج محل العمل وأن ندرس مأكله ومسكنه ، وسنقتصر بحثنا - بسبب ضيق الحيز أمامنا - على أقل طوائف البروليتاريا الصناعية أجراً وعلى العمال الزراعيين ، إذ هؤلاء جميعاً يكوّنون أغلبية الطبقة العاملة . ونرى أولاً الضرورة لأن نقول كلمة عن إعانة الفقر الرسمية أى عن ذلك الفريق من الطبقة العاملة الذى يعيش على الإحسان . تدل الإحصائيات عن الفقراء المعانين بإنجلترا (٢) على أن عددهم بلغ ٩٧١,٤٣٣,٨٧٧,٧٦٧,٨٥١,٣٦٩ فى سنوات ١٨٥٥, ١٨٥٦, ١٨٦٥ على التوالي . وبسبب المجاعة القطنية فى عامى ١٨٦٣, ١٨٦٤ ارتفعت الأرقام فيها إلى ١,٠١٤,٩٧٨,١,٠٧٩,٣٨٢ إلى ١,٠١٤,٩٧٨,١,٠٧٩,٣٨٢ وسببت أزمة سنة ١٨٦٦ - وكانت بلندن أشد منها فى مكان آخر - زيادة فى مستحقي إعانة الفقر بنسبة ١٩,٥ ٪ بالقياس إلى ١٨٦٥ ، ٢٤,٤ ٪ بالقياس إلى سنة ١٨٦٤ ؛ وعظمت الزيادة خلال الشهور الأولى من ١٨٦٧ . وحين نحلل الإحصائيات عن ينالون إعانة الفقر ينبغي إبراز نقطتين بوجه خاص . فمن جهة تعكس لنا الزيادة والنقص التقلبات الفترية فى الدورة الصناعية . ومن جهة أخرى تزداد الإحصائيات الرسمية تضليلاً بشأن مدى هذا الفقر حقيقة وذلك لأن تجميع رأس المال يؤدي إلى اشتداد صراع الطبقات وإلى الزيادة فى الوعي الطبقي بين صفوف العمال . فمثلاً أثارَت الصحافة البريطانية خلال العامين الأخيرين (التيمس

(١) فاورست ص ٦٧ - ٨٢ . أما عن ازدياد مديونية العمال لأصحاب المتاجر ، فهذا راجع الى ازدياد عدم التأكد من الحصول على العمل وكذلك الى فترات البطالة .

(٢) كلمة إنجلترا فى هذه التفديرات تشمل ويلز دائماً . ويراد « بريطانيا العظمى » إنجلترا وويلز واسكتلندة . أما « المملكة المتحدة » فتشمل أيرلندة كذلك .

وبال مال جازيت الخ) عاصفة حول المعاملة الوحشية التي يتعرض لها طالبو إعانة الفقر ، وإن كانت هذه في الحقيقة قصة قديمة فقد أشار فردريك انجلز سنة ١٨٤٤ تماما إلى هذه الولايات وما كانت تأثيره من حملات عالية الصوت من جانب ذلك الفريق اليسال إلى إثارة الأحداث المثيرة . ولكن الزيادة المخيفة في عدد الذين يموتون جوعا بلندن خلال العقد الأخير تشهد بازدياد كراهية الطبقة العاملة لاستعباد بيت العمل^(١) أى سجن أولئك الذين جعلهم سوء الحظ فقراء .

ب — الطوائف التي تناول أمط الأجور بين صفوف العمال الصناعيين في بريطانيا
أنشاء المجاعة القطنية كلف الدكتور سميث يبحث مسألة التغذية بين عمال صناعة القطن في لانكشير وشيشير . وكان الرجل قد قام بأبحاث من قبل استخلص منها أنه لكي نتجنب الأمراض الناشئة عن الجوع ، يجب أن يتكون غذاء المرأة المتوسطة اليومى على الأقل من ٣٩٠٠ حبة من الكربون ، ١٨٠ من النتروجين ومعنى هذا كمية المادة المغذية في رطلين من خبز القمح ؛ أما الرجل المتوسط فيحتاج على الأقل إلى ٤٥٠٠ حبة من الكربون ، ٢٠٠ من النتروجين أى مايشمله رطلان ونصف الرطل من خبز القمح من المادة المغذية . وهكذا يجب أن يتكون الغذاء الأسبوعي للبالغ من الذكور والإناث من ٢٨,٨٠٠ حبة من الكربون ، ١٣٣٠ من الكربون على الأقل . وهذه التقديرات أيدتها عملياً الأرقام عن حالة التغذية السيئة بين العمال بسبب شدة الفقر . وفي ديسمبر ١٨٦٢ كانت الأرقام الأخيرة ٢٩,٢١١ حبة من الكربون ، ١٢٩٥ حبة من النتروجين . وفي سنة ١٨٦٣ أمر المجلس المخصوص بإجراء تحقيق في حالة الضيق السائدة بين أحرار الطبقة العاملة بانجلترا تغذية ، فاختار الدكتور سيمون العضو الطبي بالمجلس الدكتور سميث لهذا الغرض على أن يجرى التحقيق بين عمال الزراعة ونساجي الحرير والحائكات وصانعي الجوانتيات والجوارب ونساجي الجوانتيات وصانعي الأحذية . وكان جميع هؤلاء العمال الصناعيين باستثناء نساجي الجوارب ، من عمال المدن . وكانت قاعدة التحقيق اختيار أصح وأحسن الأسرات من كل فئة . فجاءت النتيجة د أن القدر

(١) وما يلقى ضوءاً على التقدم الذى حدث منذ أيام آدم سميث أن هذا السكاتب استعمل من وقت لآخر كلمة workhouse للدلالة على manufactory ، ومن هذا التيل ما جاء في مقدمة الفصل الذى عقده عن تقسيم العمل « أولئك الذين يستخدمون في كل فرع مختلف من فروع العمل يمكن في أغلب الأوقات جمعهم في نفس بيت العمل workhouse

المتوسط من النتروجين زاد قليلا عن حد الكفاف^(١) في حالة إحدى الطوائف التي تشتغل في المصنع ، بينما لم تبلغ هذا الحد في حالة فئة أخرى ، وفي فئتين كان هناك نقص في الكربون والنتروجين . أما عن أسرات العمال الزراعيين فقد كان أكثر من الخنثى يحصل على أقل من القدر الكافي من الغذاء الكربوني ، وأكثر من الثلث يحصلون على أقل من كفايتهم من الغذاء المحتوي على الأزوت ؛ وظهر أنه في المقاطعات الثلاث (برکشير ، اكسفوردشير ، سمرستشير) كان الغذاء الذي لا يحتوي على القدر الكافي من المواد النتروجينية هو الغذاء المحلي المتوسط ، (الصحة العامة - التقرير السادس ١٨٦٤ ص ١٢) . وأسوأ أفراد الطبقة العاملة تغذية العمال الزراعيون بالبحر مع أنها أغنى أجزاء المملكة المتحدة (ص ١٧) وكان عبء هذا يقع في الغالب على عاتق النساء والأطفال إذ لا بد للرجل من أن يأكل حتى يؤدي عمله . وكانت الحالة أسوأ بين عمال المدن الذين لخص الدكتور حالتهم ، فتغذيتهم سيئة بحيث من المؤكد وجود حالات من الحرمان الشديد الضار في صفوفهم ، (ص ١٣) وهناك « حرمان » من جانب الرأسمالي لأنه يحرم نفسه من امتياز دفع أجر كاف ، أي الأجر الذي يحتاجه « عماله » ليعيشوا عيشة الكفاف !

والجدول التالي موازنة بين مقدار التغذية الذي تحصل عليه الفئات السالفة الذكر من عمال المدن وبين المقادير التي قال عنها الدكتور سميث إنها الحد الأدنى اللازم لعمال الصناعة القطنية في فترة عوزهم الشديد .

| الجنسان | متوسط الكربون الأسبوعي | متوسط النتروجين الأسبوعي |
|-------------------------------------|------------------------|--------------------------|
| خمس ممن بالمدن | ٢٨,٨٧٦ | ١,١٩٢ |
| عمال لانكشير المتعطلون | ٢٨,٢١١ | ١,٢٩٥ |
| الحد الأدنى الذي يتاح لعمال لانكشير | ٢٨,٦٠٠ | ١,٣٣٠ |

(شرحه مأخوذ ص ٢٣٢)

ونصف العمال الصناعيين الذين لخص حالتهم (أو ٦٠ من ١٢٥ إذا شئنا الدقة) لم يحصلوا على الجعة مطلقا ، ٢٨٪ لم يتناولوا اللبن . وتفاوت متوسط الغذاء السائل في الأسرات بين ٧ أوقيات (الخياطات) ، ٣ ٤ أوقية (صانعي الجوارب) في الأسبوع . ومعظم المحرومين من اللبن من الخياطات في لندن . وتفاوتت كمية الخبز الأسبوعية من ٧ ٢ (الخياطات) إلى ١١ (صانعي الأحذية) من الأبطال ، والمتوسط الكلي في الأسبوع للبالغين ٩,٩ أرطال .

(١) يراد بذلك الحد الذي يحول دون الأمراض الناجمة عن الجوع .

واختلف مقدار السكر من ٤ أوقيات في الأسبوع (صانعي الجوانتيات) إلى ١١ أوقية (صانعي الجوارب) ، والمتوسط الأسبوعي لكافة فئات البالغين ٨ أوقيات . والمتوسط الأسبوعي من الزبد (أو الدهن) ٥ أوقيات للفرد البالغ . وتراوح متوسط اللحم الأسبوعي للفرد البالغ $7\frac{1}{2}$ أوقية (نساजी القطن) إلى $18\frac{1}{2}$ (صانعي الجوانتيات) والمتوسط الأسبوعي لجميع الفئات ١٣,٦ أوقية . وكان متوسط نفقة الغذاء في الأسبوع للفرد البالغ $2\frac{2}{3}$ (نساजी الحرير) ، $2\frac{1}{7}$ (الخياطات) ، $2\frac{1}{9}$ (صانعي الجوانتيات) ، $2\frac{3}{7}$ (صانعي الأحذية) $2\frac{1}{6}$ (صانعي الجوارب) . ولم يزد المتوسط عن شلن وثمانية بنسات ونصف في حالة نساजी حرير ما كتر فيلد . وأسوأ الفئات الخياطات ونساجو الحرير وصانعو الجوانتيات (ص ٢٣٣, ٢٣٢) . وقد علق الدكتور سيمون على هذه الحقائق في تقريره الصحي فقال إن من الميسور إثبات أن نقص الغذاء عامل هام في اشتداد العلل والأمراض ، ولكنه يرى أن الفقر في التغذية تسببه أمور أخرى ذات أهمية للصحة ولذا تحدث عن نقص الكساء والوقود وضيق المسكن وازدحامه وتلوثه وعدم توافر الشروط الصحية فيه ، وتحدث عن الأحياء الفقيرة المزدهمة التي تقل فيها المجارى والكنس والمياه الصالحة . وهذه العوامل كلها خطر كبير على الحياة . ثم يحمل على ذلك لأن هذه الآلام ليست وليدة الكسل بل إنها من نصيب الأفراد العاملين الذين يجب أن يكون مقر عملهم كافياً لإعالتهم (ص ١٤-١٥) وكل من له دراية بالقوانين الاقتصادية يسهل عليه إدراك الصلة بين آلام الجوع في صفوف أكثر أفراد الطبقة العاملة جداً ونشاطاً وبين الاستهلاك المتميز بالإسراف والترف من جانب الأغنياء . ومن السهل إدراك حالات السكنى ، وإن أى ملاحظ غير مغرض لا بد أن يرى أنه كلما عظم تركز أدوات الإنتاج زاد ازدحام المال في مساحة صغيرة ومعنى هذا أنه كلما أسرع تجميع رأس المال أصبحت أحوال السكنى أبعد ما تكون داعية إلى الرضاء ، ذلك أن تحسين المدن الذى يصحب ازدياد الثروة وهدم الأحياء القديمة ، وبناء العمارات الفخمة للبصارف والمتاجر الكبيرة الخ « وتوسيع الشوارع ، ومد خطوط الترام وما شابهها - كل هذه العوامل تدفع العمال إلى الازدحام في المساكن الفقيرة القذرة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يعلم كل امرئ أن إيجار البيت يتناسب تناسباً عكسياً مع جودة المسكن ، وأن المضاربين في البيوت يستغلون هذه المساكن الفقيرة لاجتماع أعظم الأرباح . وإن التناقضات الكامنة في التجميع الرأسمالى وبالتالي في علاقات الملكية الرأسمالية (١) بوجه عام من الواضح بحيث

(١) لا نجد حالة تمت فيها التضحية بمفوق الأفراد على مذبح الملكية بهذا الشكل القاضح الخجل =

تجدد في التقارير الانجليزية عن أحوال السكنى هجمات كثيرة على الملكية وحقوقها . وقد كان من أثر تقدم الصناعة وتجميع رأس المال ونمو المدن وتحسينها أن عظم الخوف من الأمراض المعدية فيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٦٤ بحيث أصدر البرلمان عشرة قوانين بشأن الأحوال الصحية ، وفي بعض المدن كليشربول وجلاسجو عمدت البلديات بوجازية بسبب خوفها من الأمراض إلى استخدام سلطة الهيئات البلدية لهذا الغرض . وبرغم هذا يقول الدكتور سيمون في تقريره لعام ١٨٦٥ « ويجب القول بوجه عام ألا سيطرة في إنجلترا على هذه الشرور » . وقد أمر المجلس المخصوص سنة ١٨٦٤ بإجراء تحقيق في حالة السكنى بين العمال الزراعيين ، وفي سنة ١٨٦٥ أمر بآخر بين الطبقات الفقيرة من سكان المدن ؛ وقد ذكر الدكتور جوليان هنتر نتائج قيمة عظيمة في التقريرين السابع والثامن عن الصحة العامة . وفيما يلي ملاحظة عامة عن العمال بالمدن أوردها الدكتور سيمون ، فهو يقول إنه برغم إهتمامه من وجهة النظر الرسمية بالناحية الجثمانية إلا أن الإنسانية تتطلب عدم إغفال المظهر الآخر لذلك الشر ، ثم يأخذ في بيان الشرور المترتبة على حقارة المساكن وازدحامها وكيف أنها تنطوي على انعدام عواطف الرقة وعادات النظافة ، وتسبب اضطراب الأجسام والوظائف الجثمانية ، وتؤدي إلى كشف العورات الحيوانية والجنسية ؛ ولا شك أن المعيشة في هذه الأحوال تجعل أثرها عميقا على من يقيمون في وسطها . وأخيرا يقول إن مما يدعو إلى اليأس أن نأمل من أفراد يعيشون في مثل هذه الظروف أن يصبو من نواح أخرى إلى ذلك الجو من المدينة الذي جوهره في النظافة الجثمانية والخلقية (١) ، وتحوز لندن قصب السبق من حيث ازدحام المساكن وعدم صلاحيتها ، ويلفت الدكتور هنتر النظر إلى أمرين : أولهما أنه يوجد بلندن حوالي ٣٠ حيا بكل منها ١٠,٠٠٠ نسمة وسوء الحالة فيها يفوق مثيله في أي جهة أخرى من إنجلترا وهو نتيجة سوء المسكن . وثانيهما أن المساكن أسوأ حالا مما كانت عليه من عشرين سنة خلت (٢) ، ليس

== كما نجد بصدد سكنى الطبقة العاملة . ويجوز اعتبار كل مدينة كبيرة مكانا لتقديم الضحايا البشرية
S. Laing. op. cit, p. 156

(١) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ١٤ (حاشية) .

(٢) يقول الدكتور هنتر « لم يبق على قيد الحياة من يستطيع أن يحدثنا كيف كان الأطفال يربون قبل ابتداء هذا العصر الذي تميز بتجميع الفقراء في صعيد واحد ، ولن يستطيع إلا نبي جرى ، أن يحدثنا عما ينتظر في المستقبل من الأطفال الذين ينشأون اليوم في ظروف مله لم يكن لها مثيل من قبل في هذا البلد ، وبذا يحصلون على التربية التي تجعل منهم في المستقبل طبقات خطيرة ماداموا يقضون شطرا كبيرا من الليل في حمية أقوام من كل سن ، أنصاف عراة ، سكيرين ، فاسدى الخلق ، ومشاغبين

كثيراً القول بأن الحياة في بعض أجزاء لندن ونيوكاسل أشبه بالجحيم ، (ص ١٢) .
وأكثر من هذا يزداد تعرض فئات العمال الأحسن حالاً نسبياً بما فيها صغار أصحاب المتاجر
والعناصر الأخرى من الطبقة الوسطى الصغيرة ، إلى هذه الأحوال الكريهة وذلك بقدر
ازدياد أعمال التحسين ، وما تنطوي عليه من هدم الشوارع والبيوت القديمة ، وإقامة
المصانع بالعاصمة وما يترتب على ذلك من تدفق السكان عليها ، وكذلك بنسبة ارتفاع إيجارات
المساكن ، لقد أصبحت الإيجارات ثقيلة بحيث لا يستطيع عمال قلائل أن يستأجروا أكثر
من غرفة واحدة ، (١) .

وقليل من الأراضي المملوكة في لندن لا يزرع تحت عبء الوسطاء . وثن الأرض فيها
مرتفع دائماً بالنسبة إلى الدخل السنوي الناجم منها لأن كل مشتر يضارب على فرصة
الاستفادة من العملية في المستقبل بأن يحصل على قيمة إضافية استثنائية نتيجة القرب من مشروع
كبير . ونتيجة لهذا تجد تجارة منتظمة في شراء *freeholds* . وبطبيعة الحال
للسادة الذين يشتغلون بهذا الأمر أن يحصلوا على كل ما يستطيعون من المستأجرين ما داموا
تحت سلطانهم وأن يخلفوا أقل ما يمكن لخلفائهم (٢) . ولا يتعرض ملاك العقارات التي من
هذا النوع للخطر ما دامت الإيجارات تجمع كل أسبوع . ونظراً لمد خطوط الترام نجد من
المشاهد المألوفة في شرق لندن عدداً من الأسرات تجوب الطرقات في أحد أيام السبت حاملة
ما تملك من متاع الدنيا البسيط ولا تجد لها مأوى سوى المصنع (٣) . والمصانع اشتد ازدحامها
وقد بدأت « أعمال التحسين » بالمدينة مما أقره البرلمان أخيراً . وحين يطرد العمال من مساكنهم
بسبب أعمال الهدم نادراً ما يغادرون الأبرشية ، ولكنهم يكتفون بمجرد العبور إلى الأبرشية
الأخرى حتى يكونوا على مقربة من المصانع التي يعملون فيها ، وهم لا يتجاوزون نفس
الأبرشية أو الأبرشية المجاورة ويقسمون مساكنهم ذات الغرفتين إلى غرفة واحدة ويزدحمون
في هذه . . . ولا يستطيع المطرودون من مساكنهم أن يجدوا مسكناً يعادها حتى ولو دفعوا
إيجاراً عالياً . وكان نصف عمال حي ستراند يمشون ميلين حتى يبلغوا محل أعمالهم (٤) . وهذا
الحل الذي يعطى الغريب عن لندن فكرة عن ثرائها ، يصلح مثلاً يوضح لنا كيف تعي
المخلوقات الآدمية في هذه المدينة كالسردين في العلب . فقد قيد موظف طبي أن أحد أبرشيات

(١) Report of the Officer of Health of St. Martin's-in-the-Fields, 1865.

(٢) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ٩١ . (٣) مصدر سابق ص ٨٨ .

(٤) ص ٨٨ .

حتى متراند تضم ٥٨١ شخصا للفسدان الواحد مع أن هذه المساحة تشمل نصف اتساع أو عرض نهر التيمس ، وواضح أن أى اجراءات صحية تطرد العمال من أحد الأحياء بسبب هدم البيوت غير الصالحة للسكنى ، معناهاشدة ازدحامهم فى حى آخر . ويقول الدكتور هنتر « إن هذا العمل كله يجب أن يتوقف إما لسخافته وإلا لثار عطف الشعب (!) وطالب بتنفيذ هذا الالتزام الذى أدعوه قوميا دون مبالغة بحيث تكفل المسكن لمن لا يستطيعون الحصول عليه لافتقارهم إلى رأس المال وإن كان فى وسعهم أن يدفعوه لمن يمدونهم به وذلك على دفعات فترية ،^(١) . ولا يسعنا إلا أن نعجب بالعدالة الرأسمالية . فصاحب الأرض والبيوت ورجل الأعمال إذا انتزعت ملكية بعض ما لديهم لا يقف الأمر عند حد حصولهم على التعويض الكامل ، بل إن الشرائع الإنسانية والسموية تعزيمهم عن هذا «الحرمان» الإجبارى بالسماح لهم بقدر من الربح . أما إذا طرد العامل وزوجه وأطفاله ومتاعه القليل وألحق بهم فى عرض الشارع فتجمعوا فى أحد الأشياء قاضتهم السلطات دفاعا عن صالح الصحة العامة !

كانت لندن فى بداية القرن التاسع عشر المدينة الانجليزية الوحيدة التى يربو سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وكانت هناك خمس مدن أخرى يعيش فى كل منها أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة فأصبح عدد مدن النوع الأخير ٢٨ اليوم (١٨٦٧) « والنتيجة التى ترتبت على هذا التغير أن المدن الصغيرة المزدهمة القديمة أصبحت مراكز قد قامت المباني حولها خالت بينها وبين الهواء . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نظراً لأنها أصبحت غير صالحة لسكنى الأغنياء هجروها إلى الأطراف والضواحي وحل محلهم فقراء تسكن الأسرة منهم فى غرفة واحدة^(٢) . . وهكذا عاش قوم فى هذه البيوت غير الصالحة والتى لم تكن معدة لهم فأحاطت به بيئة تحط حقاً من كرامة البالغين وفيها أكبر الأذى بالنسبة إلى الأطفال^(٣) . فكلما أسرع عملية تجمع رأس المال فى مدينة صناعية أو تجارية أسرع التدفق عليها من جانب المادة الآدمية المعدة للاستغلال ومساكن العمال .

وتلى لندن فى حجم السكنى هذا مدينة نيوكاسل أون تين وهى مركز للفحم والحديد بزيادة إنتاجه بإطراد ، ففيها لا يقل عن ٣٤,٠٠٠ شخص يقيم كل منهم فى مسكن من غرفة واحدة . وقد أمرت السلطات أخيراً فى نيوكاسل وجيتسهيد بإزالة بيوت كثيرة لأنها خطر على المجتمع ، ولكن بينما تتقدم التجارة بسرعة تسير حركة بناء البيوت الجديدة ببطء . كانت

(١) ص ٨٩ .

(٢) وغالباً ما تجد « المسكن » لساكين أو ثلاث . (٣) شرحه ص ٥٥ — ٦٠ .

البلدة سنة ١٨٦٥ أكثر ازدحاما من أى يوم مضى ولم يكن فيها غرفة شاغرة ، وفى هذا يقول الدكتور إمبلتن بمستشفى الخيمات فى نيوكاسل « لاشك أن استمرار وانتشار التيفوس مرجعهما شدة ازدحام الآدميين وعدم نظافة المساكن إذ تقع غرف سكنى العمال فى أحواش أو أفنية غير صحية لا يتوافر فيها القدر الكافى من الضوء والهواء والنظافة وهى سبة فى جبين أية جماعة متحضرة ، وفيها يتراس الرجال والنساء والأطفال بالليل جنباً إلى جنب . وفيما يختص بالرجال تتوالى نوبتا العمل النهارى والليلى بحيث لا تجد الأسرة الوقت الكافى لىكى تبرد ؛ أما البيت كله فيعوزة الماء والتهوية الصالحة وهو ملء بالقذارة وجراثيم الأمراض (١) . ويتراوح الإيجار الأسبوعى لكل من هذه الجحور القذرة ما بين ٨ بنسات ، ٣ شلنات . ويقول الدكتور هنتر عن مدينة نيوكاسل أون تين إن بها فريقا من السكان هوت بهم ظروف المسكن والشارع الخارجية إلى درجة تقرب من الانحطاط الوحشى (٢) .

ونظراً لحركة رأس المال والعمل إلى المدينة الصناعية ومنها فقد تكون أحوال السكنى محتمة اليوم وكريمة لاتطاق فى الغد ، وقد تحاول السلطات الصحية بالمدينة معالجة أشد المساوىء وقد تبدل قصارى جهدها فى هذا الغرض فإذا فى اليوم التالى يفد عدد كبير من الإيرلنديين أو من العمال الزراعيين الإنجليز المنحلين ويزدحمون بالمكان كالجراد فيسكنوا الأقبية وغرف السطوح ويتحول بيت العامل إلى شبه فندق يتغير ساكنوه سراعاً . انظر إلى برادفورد فى مقاطعة يوركشير ، فهناك تجد البلدية مشغولة من وقت قريب بإجراء التحسينات فى المدينة ، وفضلاً عن هذا كان بالبلدة سنة ١٨٦١ ما لا يزيد عن ١٧٥١ بيت غير مسكونة . تلا ذلك نشاط التجارة من جديد وصحب ذلك تدفق جانب من « جيش العمل الاحتياطى » ، أو « فائض السكان النسبى » ، وتدل القوائم (٣) التى حصل عليها الدكتور هنتر من أحد وكلاء شركة للتأمين أن معظم سكان هذا المكان الكريمة بالأقبية وهذه البيوت التعسة من عمال يتناولون أجوراً طيبة صرحوا باستعدادهم لدفع الإيجار مقابل غرف أحسن حالاً لو تيسر لهم الحصول عليها وفى أثناء ذلك تضعف صحتهم وتتأهبهم الأمراض بينما ييكى من فرط الفرح المستر فورستر النائب والحر المعتدل بسبب النعم التى أسبغها حرية التجارة والأرباح التى حققها للشغلين

(١) شرحه ص ٤٩ . (٢) شرحه ص ٥٠ .

(٣) انظر Collecting Agents, list (Bradford)

البيوت

شارع فولكان رقم ١٢٢ ١ غرفة ١٦ شخصا شارع لوملى رقم ١٣ ١ غرفة ١١ شخص

بالصناعة الصوفية في برادفورد . ويعزو الدكتور بل في تقرير له (١٥ سبتمبر ١٨٦٥) نسبة الوفيات الفظيعة بين المرضى بالحيات إلى سوء أحوال السكنى في منطقة إشرافه ، ففي قبو صغير مساحته ١٥٠٠ قدم مكعبة ... ١٠ أشخاص ... ويشمل شارع فنتس وميدان جرين إير ولايس ٢٢٣ منزلاً تضم ١٤٥٠ فرداً ، ٤٣٥ سريراً ... ولكل سرير (واجعل الكلمة تشمل حتى الحرق القديمة القدرة المعدة للنوم) — ٣٣ من الاشخاص بل وخمسة أو ستة أشخاص ؛ وقيل لى إن البعض لا ينام على الأسرة مطلقاً بل ينامون بملابسهم العادية على الألواح العادية — حيث تجدجنباً إلى جنب الشباب والشابات من المتزوجين وغير المتزوجين . ولست بحاجة إلى القول بأن الكثير من هذه المساكن جحور مظلمة رطبة وقذرة لاتصلح لسكنى الأدميين ، وهذه المراكز التى ينتشر منها المرض والموت فيصيان من يعيشون في ظروف أفضل (١) ، أما المحل الثالث من حيث سوء المساكن فتحتهل برشيول ، ففي هذه البلدة التى تعد أغنى مدينة في أوربا يكثر أشنع أنواع الفقر والشقاء ،

ج — الفريق الرحل (المتنقل) منه السكان

The Nomadic Population

يتكون هذا الفريق من قوم نشأتهم ريفية ومهنتهم فى الأغلب صناعية ، فهم فرقة المشاة

| | | | | | |
|---------------------|---|----------|-------------------|---|------------|
| شارع بورو ٤١ | ١ | ١١ شخصاً | شارع بورتلاند ١١٢ | ١ | ١٠ أشخاص |
| شارع هاردى ١٧ | ١ | ١٠ أشخاص | » نورث ١٨ | ١ | ١٦ شخصاً |
| » نورث ١٧ | ١ | ١٣ » | » ويمر ١٩١ | ١ | ٨ (بالغ) |
| » بيوويت ٥٦ | ١ | ١٢ » | » جورج ١٥٠ | ١ | ٣ أسر |
| ريف كورت ماريجيت ١١ | ١ | ١١ أسر | » مارشال ٤٩ | ١ | ٣ أسر |
| شارع مارشال ٢٨ | ١ | ١٠ » | » جورج ١٣٠ | ١ | ١٦ شخصاً |
| » جورج ١٢٨ | ١ | ١٨ » | » يورك ٣٤ | ١ | ٣ أسرة |
| » سوات پاى | ١ | ٢٦ | | | |

الأقبيّة

| | | | | | | | |
|----------------|---|-------|-------|-----------------------|---|-------|-------|
| ميدان ريمنت | ١ | قبو ٨ | أشخاص | » عكا | ١ | قبو ٧ | أشخاص |
| روبرنس كورت ٣٣ | ١ | ٧ | » | » باك برات (يستعمل) | ١ | ٧ | » |
| شارع ايدبزر ٣٧ | ١ | ٦ | » | » كدكان لعمل الزجاج) | | | |

(op. cit., p. iii)

(٢) شرحه ص ٥٠٠ .

(١) شرحه ص ١١٤ .

الخفيفة في جيش رأس المال تنتقل من نقطة إلى أخرى حسب اختلاف حاجته إليها . وتطلق عبارة العمل المتنقل على عمليات بناء وحرف مختلفة ، وعمل الطوب و حرق الجير وبناء الخطوط الحديدية وما إليها . هؤلاء الناس إذا ما عسكروا في جوار أية جهة نقلوا إليها الجدري والتيفوس والكوليرا والحمى القرمزية (التقرير السابع للصحة العامة ، ١٨٦٤ ص ١٨) . وفي المشروعات التي تتطلب مقادير وافرة من رأس المال كإنشاء الخطوط الحديدية يمدّم المقاول بأكوخ خشبية ويقيم لهم قرى خالية من المطالب الصحية وخارج نطاق رقابة السلطات المحلية . وهم مصدر ريح كبير للغاية بالنسبة إلى المقاول وذلك بصفتهم جنوداً في جيش الصناعة أولاً ومستأجرين ثانياً إذ على كل ساكن أن يدفع في الأسبوع ما بين شلن واحد وشلنين أو ثلاث شلنات (شرحه ص ١٦٥) . ويحدثنا الدكتور سيمون أنه في سبتمبر ١٨٦٤ أرسل رئيس Nuisances Removal Committee لأبرشية Sevenoaks الدعوى الآتية إلى وزير الداخلية سير جورج جراي « كانت حالات الإصابة بالجدري نادرة في هذه الأبرشية حتى إثني عشرة شهر خلت . وقبل ذلك انتارخ بوقت وجيز بدأت أعمال مد خط حديدي من اويشام إلى تندر ج ، وفضلاً عن إقامة الورش الرئيسية في جوار البلدة أقيم كذلك مستودع عام بحيث استدعى الأمر استخدام عدد كبير من الأفراد . ونظراً لعدم استطاعة الحصول على مأوى أقيمت أكوخ في أماكن عدة على طول المصانع وقد شيدها المقاول المسترجى . ولم تكن بهذه الأكوخ وسائل التهوية أو الصرف فضلاً عن ازدحامها الشديد لأن كل ساكن في كوخ من غرفتين كان يقبل غيره للإقامة معه ، وترتب على هذا أن هؤلاء القوم كانوا يضطرون ليلاً إلى تحمل ويلات الاختناق كي يتجنبوا الروائح المليئة بجراثيم المرض والمتصاعدة من الماء الراكد القذر ومن دورات المياه القائمة تحت النوافذ وبجوارها .

تقدم أحد المشتغلين بالشؤون الطبية بالشكوى الى Nuisances Removal Committee وتحدث فيها عن حالة هذه المساكن بعبارات شديدة وأعرب عن مخاوفه من أن تنجم عن ذلك نتائج خطيرة إن لم تتخذ بعض الإجراءات الصحية . ومنذ عام وعد المسترجى أن يخصص كوخاً ينتقل إليه من يصاب من مستخدميهِ بمرض معدٍ ، وكرر الوعد في ٢٣ يولييه الماضي ولكنه لم يعمل شيئاً بصدد تنفيذ الوعد ورغم أنه حدثت منذ التاريخ الأخير عدة حالات جدري في أكواخ وحالات وفاة من ذلك المرض . وفي ٩ سبتمبر الجارى أنبأني المستر كلسن عن حالات أخرى من إصابات الجدري في نفس الأكوخ ووصف حالتها بأنها داعية الى الخجل الشديد . وأود أن أزيد على ما أوردته أن هناك بيتاً منعزلاً مخصصاً

للصايين بالأمراض المعدية من أهل الأبرشية ، وقد ظل مليئاً بالمرض في الشهور الأخيرة ولا يزال كذلك ، وأن أسرة واحدة فقدت خمسة أطفال ماتوا بالجدرى والحصى ، وفيما بين أول أبريل وأول سبتمبر حدثت بالأبرشية عشر وفيات بسبب الجدرى وأربع منها في الأكواخ المشار إليها ، وأقول إن من المستحيل التأكد من العدد المضبوط عن ماتوا بسبب هذا المرض مع أن المعروف أن عددهم كبير ، ذلك أن أسراتهم تخفى الأمر بقدر الامكان (١) .

والمشتغلون بمناجم الفحم وغيرها من أحسن عمال إنجلترا أجوراً ، وقد رأينا ما يكلفه حصولهم على هذه الأجور على حساب حياتهم وصحتهم وأجسادهم (٢) . وسأكتفي هنا بنظرة عابرة على أحوال سكانهم . فالعادة أن صاحب المنجم أو من يستأجره منهم يشيد أكواخاً للعمال ، وهؤلاء يأخذون الأكواخ والعمل « بدون مقابل » بمعنى أنها جزء من الأجور يدفع عيناً . أما المعدّنون من لا يتوافر لهم هذا المسكن فيعطى لكل منهم ٤ جنيهات سنوياً . وتجذب مناطق التعدين الكثيرين من المعدنين الفعليين ورجال الحرف اليدوية وأصحاب الحوانيت الخ ، ونظراً لكثرة العدد يرتفع إيجار الأرض وهنا يعني المستغل بأن يشيد في أقل مساحة ممكنة عند مدخل المنجم عدداً من الأكواخ يحضر فيها العمال وأسراتهم . وإذا ما فتحت مناجم جديدة أو عاد العمل إلى مناجم مهتلة من قبل زاد الضغط . وأول شيء يعني به الرأسمالي في بناء هذه الأكواخ هو « الامتناع » عن كل نفقات يمكن الاستغناء عنها . ويقول الدكتور جوليان هنتر عن مساكن عمال المناجم وغيرهم في نورثمبرلاند ودرهام بأنها أسوأ وأعلى من نظائرها في إنجلترا ، مع استثناء الأبرشيات المماثلة في مونموثشير . وتنحصر الرداءة في زيادة عدد من بالغرفة الواحدة ، وصغر المساحة التي تقام عليها بيوت كثيرة « وعدم توافر الماء ، وانعدام دورات المياه ، ووضع بيت فوق آخر في حالات

(١) ص ١٨ حاشية — فيما يلي ما جاء في تقرير موظف الإغاثة في Chapel-en-le-Frih Union إلى المسجل العام « حفر عدد من القجوات الصغيرة في تل من الحجر الجيري في Doveholes وهي تستخدم كساكن لإقامة العمال ممن يستخدمون في إنشاء سكة حديدية تخترق المنطقة المجاورة . وهذه الحفر صغيرة رطبة وليست بها مجارى أو مراحيض ، كما لا تتوفر بها أبسط وسائل التهوية عدا ثقب في أعلاها يستخدم كمدخنة . وقد ترتب على هذا النقص أت انتشر وباء الجدرى ومات به (بعض سكان هذه الكهوف) مما سبب بعض الوفيات » (ص ١٨ حاشية ٢) .

(٢) التفصيلات التي في ختام الباب الرابع تشير بصفة خاصة إلى عمال مناجم الفحم ، أما عمال مناجم المعادن الأخرى وحائهم أسوأ فستطيع إدراكها من التقرير التزيه الذي أصدرته اللجنة الملكية

كثيرة أو تقسيمه إلى شقق ، ويتصرف المستأجر كما لو أن المستعمرة كلها ليست مقيمة بل معسكرة^(١) . ويقول الدكتور ستيفنس إنه زار قرى اتحاد درهام القائمة في منطقة مناجم الفحم فوجد معظمها لا تتوفر فيه الشروط الصحية . وجميع عمال المناجم مرتبطون^(٢) بصاحب المنجم أو مستأجره لمدة سنة فإذا أبدوا استياء أو ملاحظة طردوا في نهاية العام . والمعدن ملزمون أن يأخذ كجزء من أجره بيتا يسبب المرض ولا يساعده سوى صاحبه الذي يتصرف بما فيه صالح ميزانيته ؛ وعلى العامل أن يدفع ثمن الماء الذي يمد به صاحبه سواء كان الماء طيباً أو رديئاً وإلا خصم ثمن ذلك من أجره^(٣) . وإذا مات دخل الرأي العام ، أو رجال الصحة العمومية لا ينجح رأس المال من « تبرير » هذه الأحوال (الخطرة من جهة والمهينة من جهة أخرى) بأن يقول إنها ضرورية لتكوين الأرباح .

وهذه نفس الحجة التي تدرع بها حين « امتنع » عن اتخاذ الوسائل المؤدية إلى حماية عمال المصنع من الآلات الخطرة ، وتحسين التهوية بالمناجم وجعلها أكثر أمناً . ويقول الدكتور سيمون في تقرير رسمي له في هذا الشأن إن القوم يدعون أنهم يستأجرون المناجم في العادة وذلك لمدة (هي في العادة ٢١ سنة) لا تكفي لمعلم على إعداد المسكن الطيب للعمال ولأرباب المتاجر وغيرهم ممن يحتضنهم العمل ؛ وحتى لو أرادوا أن يفعلوا ذلك لما تيسر لهم الأمر إذ يشتط صاحب الأرض في طلب الربح عن المناطق التي يراد فيها إقامة القرى للعمال . ويشير التقرير إلى ضرورة إجراء علاج ناجع لأن الناس يسيئون استخدام حقوق الملكية فهم يدعون جيشاً من الصناع للعمل ثم لا يعدون لأفرادهم المسكن المناسب . والمستغل لا يأبه للأمر لأنه يدرك أن العمال الذين يستخدمهم ليسوا على قدر كاف من الدراية بحقوقهم الصحية ، كما أن المسكن القذر والماء الفاسد لا يمكن أن يكونا دافعاً لهم على « الإضراب » (ص ١٦) .

(د) نأثير الأزمات على الفريق الأيمن أجزاً

من الطبقة العاملة

أنتقل لبيان أثر الأزمات بالنسبة لهذه الفئة وهي أرستقراطية العمل ، ويذكر القاري أن سنة ١٨٥٧ تميزت بإحدى تلك الأزمات الكبرى التي تنتهي بها الدورة الصناعية ، وكان موعد

(١) المصدر السابق ص ١٨٠ ، ١٨٢ .

(٢) يرجع تاريخ كلمة « مرتبط » bound مثل كلمة « عبودية » إلى عصر الرق الإقطاعي .

(٣) شرحه ص ٥١٥ ، ص ٥١٧ .

انتهاء الدورة التالية سنة ١٨٦٦ وقد كانت المجاعة القطنية منذرة بآثار الأزمة القادمة في مناطق مصانع القطن ، وكانت مقادير كثيرة من رأس المال قد تحولت من مجالها المعتاد إلى المراكز الرئيسية في سوق النقود ولهذا السبب غلب على الأزمة الطابع المالى . وكان نشوب الأزمة في مايو ١٨٦٦ على أثر إفلاس إحدى مصارف لندن الرئيسية مما أعقبه انهيار شركات ضعيفة كثيرة ، وأصابته الكارثة إحدى فروع الصناعة الأساسية بلندن وهى صناعة بناء السفن التى خدع أربابها الرواج السابق فأفرطوا فى الإنتاج وتعاقدوا على مقادير هائلة للغير على فرض دوام تدفق مصادر الائتمان والاعتمادات المالية ، وهنا حدث رد فعل فظيع استمر حتى نهاية كتابة هذه الكلمات (ختام مارس ١٨٦٧) فى صناعات أخرى بلندن (١) . وليبان حال العمال فى المناطق المنكوبة أعمد إلى تقرير كتبه أحد مراسلى « المورننج ستار » الذى زار هذه الجهات فى نهاية ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ . ذكر الرجل أن المناطق التالية فى حى إيست إند (بوبلار — ملوال — جرينتش — ديلفورد — ليمهاوس — كاتنج تاون) كان بها على الأقل ١٥٠٠٠ عامل بأسراتهم فى حالة حرمان مطلق ، واشتغل ٣٠٠٠ من الميكانيكيين الحاذقين فى قطع الحجارة بفناء بيت العمل (بعد ضيق دام ستة أشهر) وقد لاقى المراسل مشقة فى بلوغ باب المسكان لكثرة عدد الجهور الجائعين المجتمع هناك فى انتظار توزيع البطاقات ولم يكن قد حان الوقت بعد . وكان الفناء ميداناً مربعاً كبيراً تراكت فيه أكوام الجليد ، وقامت فى وسطه مساحات مسورة أشبه بحظائر الأغنام حيث كان الرجال يعملون فى الطقس الجميل ولكن كانت تلك المحال مليئة بالجليد إذ ذاك . ورأى الرجل الناس منهمكين فى قطع الحجارة إلى مكدام بمطارق كبيرة ويتم كل منهم فى اليوم ٥ بوشل لقاء ثلاث بنسات ومقدار من الغذاء . وفى مكان آخر جلس عدد كبير من الناس متلاصقين من شدة البرد .

(١) « موت فقراء لندن جوعاً بالجملة ... فى خلال الأيام القلائل للماضية امتلأت جدران لندن بلوحات كبيرة تحمل الاعلان الآتى : [ثيران سمينة ! رجال يموتون من الجوع ! لقد خرجت الثيران السمينة من قصرها الزاحى لإطعام الأغنياء فى المساكن المترفة التى قسمون فيها بينما يترك الجئون ليقنوا فى المقارنات التى يعيشون فيها] — وتعلق هذه اللوحات التى تحمل تلك العبارات المنذرة بالفسر فى فترات معينة . وبمجرد أن تمحى إحداها أو تغطى بوضع غيرها فى مكانها أو فى مكان عم آخر ... وهذا يذكر المرء بالجمعية السرية الثورية التى هبأت الشعب الفرنسى لأحداث سنة ١٧٨٩ ... فى هذه اللحظة التى يموت فيها العمال الانجليز مع زوجاتهم وأطفالهم من البرد والجوع ، تسنثر ملايين الجنيهات الانجليزية الذهبية (مما أنتجه العمال الانجليز) فى المشروعات الروسية والآسيائية والإيطالية وغيرها فى الخارج » (صحيفة رينولدس ، ٢٠ يناير ١٨٦٧) .

وبلغ عدد من يتناولون الإعانة في بيت العمل هذا سبعة آلاف كان مئات منهم قبل ذلك بأشهر يربحون أعلى أجور تدفع للصناع ، ومن الممكن أن يضاعف عددهم لو أضيف إليهم أولئك الذين يأبون طلب المعونة من الأبرشية برغم أنهم استنفدوا مدخراتهم ، ذلك أن لديهم القليل القابل للرهن . خرج المراسل إلى الشوارع ودليله أحد أعضاء لجنة المتعطلين فزار أولاً أحد عمال صناعة الحديد وكان متعطلاً منذ ٧٢ أسبوعاً ، ورآه جالساً في غرفة خلفية خالية من الأثاث وبها نار موقدة لتدفئة أقدام الأطفال العارية حتى لا تجمد من الصقيع وكان الرجل يعمل بالنهار في بيت العمل في قطع الحجارة لقاء ثلاث بنسات وقدر من الطعام وقد آب إلى بيته جائعاً ليتناول عشاء مكرّماً من قطعتي خبز وفنجال من الشاي بدون لبن . أما البيت الثاني ففتحت بابه امرأة متوسطة العمر وقادت الرجل إلى صالة صغيرة خلفية جلست فيها الأسرة تحديق نار أوشكت أن تجبو ، وأشارت المرأة إلى أولادها قائلة : إنهم لم يعملوا شيئاً يا سيدي مدى ست وعشرين أسبوعاً ، ثم قالت إنها استنفدت عشرين جنيهاً كانت قد ادخرتها في أيام الرخاء وأبرزت دفتر المصرف تأييداً لقولها . توجه المراسل لزيارة زوجة أحد عمال الحديد كان زوجها يعمل في الأفنية ، فوجدها مريضة من قلة الغذاء راقدة على مرتبة وقد ارتدت ملابسها وغطت جسمها بقطعة من بساط وحولها أطفالها يعنون بها . وأوضحت المرأة أن العطل الذي دام ١٩ أسبوعاً بالرغم منهم قد أوصلهم إلى تلك الحال السيئة وكانت تتأوه كما لو أنها فقدت الإيمان بمستقبل طيب . وعند خروج المراسل دعاه شاب لدخول بيته وكان يضم زوجة وطفلين جميلين وبمجموعة من تذكار المهونات ومنصدة عارية . وليذكر القارئ أن حي إيست إند ليس الجهة الوحيدة التي تقوم فيها صناعة بناء السفن ، بل إن الحي كذلك مقر ما يقال له « صناعة البيت » وهي صناعة الأجور فيها منحنطة إلى درجة مزرية ومخجلة . لقد رأى المراسل منظراً في العاصمة مؤلماً من ألوف العاطلين ، ولندكر أن هؤلاء القوم يتألمون ، وأنهم يموتون من الجوع . تلك هي الحقيقة البسيطة المرعبة . وعدد هؤلاء ٤٠,٠٠٠ ، وهم موجودون بجانب أعظم تجميع للثروة في العالم ، وبصرخون من الشقاء ويضرعون إلى السماء ويحدثوننا من مساكنهم الخمسة أن من المستحيل عليهم أن يجدوا عملاً وألا فائدة لهم من الاستجداء » (صحيفة ستاندارد ، ٥ أبريل ١٨٦٦) .

ولما كان الرأسماليون في بريطانيا يتحدثون عن بلجيكا بأنها جنة العامل نظراً لأن « حرية العمل » أو « حرية رأس المال » (إذ في الواقع لافرق بين التعبيرين) ، لا يحسد منها استبداد

اتحادات العمال أو تشريع المصانع ، لهذا نود أن نقول كلمة عن هذا الحظ الحسن، الذي ينعم به العامل هناك .

وخير مصدر نلجأ اليه كتاب Budgets économiques des classes ouvrières de la Belgique المنشور سنة ١٨٣٥ لمؤلفه المسيو Ducpétiaux مقتش عام السجون والمؤسسات الخيرية بلجيكا وعضو اللجنة المركزية للإحصائيات البلجيكية ، وقد قدر بانضبط دخل الأسرة البلجيكية المتوسطة من طبقة العمال ومبلغ مصروفها في السنة ، ووازن بين حالتها من حيث الغذاء وبين طوائف أخرى كالجنود والمساجين وغيرهم . تكون الأسرة من ٦ أشخاص يشتغل ٤ منهم طول العام مع فرض صلاحية الست من الناحية الجثمانية والمقدرة ، وكذلك عدم وجود نفقات للأغراض الدينية والأدبية والفكرية باستثناء مبلغ ضئيل للكنيسة ؛ وأن الأسرة لا تدفع شيئا لصناديق التوفير ، وأن ليس لها مصرف على الكماليات ، ولكن يخصص ٨٦ سنتيا لتمكين الأب والإبن الأكبر من التدخين وارتداد المحال العامة في أيام الأحد . وأعلى أجر فرنك وست وخمسين سنتيا للرجال ، ١٩ س للنساء ، ٥٦ س للأولاد ، ٥٥ س للبنات فكان دخل الأسرة ١٠٦٨ فرنكا في السنة . ولكن إذا خصصنا أجراً للأُم فانتا بذلك نحرم الأسرة من إرشادها ، إذ من يقوم بالطهي والغسيل وإصلاح الملابس ؟ هذه المشكلة تواجه كل عامل يومياً ، . وعلى ذلك فما هو بيان بميزانية الأسرة :

| س ف | | | | |
|--------|-----|-------------------|------|-----|
| الأب | ٣٠٠ | يوم عمل بأجر قدره | ١ ٥٦ | ٤٦٨ |
| الأم | د | د | د | ٢٦٧ |
| الصبي | د | د | د | ١٦٨ |
| الفتاة | د | د | د | ١٦٥ |
| <hr/> | | | | |
| ١٠٦٨ | | | | |

لنفرض أن غذاء العامل يتكلف ١٨٢٨ فرنكا في السنة فهذا يحدث بحجز قدره ٧٦٠ فرنكا (هذا على أساس مستوى البحار) . وحسب مستوى الجندي وهو ١٤٧٣ يكون العجز ٤٠٥ ، وإذا جعلناه على مستوى السجين وهو ١١١٢ صار العجز ٤٤ فرنكا . فكان أسرة العامل لا تبلغ مستوى السجين بله البحار والجندي ، وفيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٤٩ كان متوسط نفقة الفرد من الطبقة العامة يقل بمقدار ١٣ سنتيم . ورغم أننا في حالة السجون يشمل متوسط

المصروف تكاليف الإدارة والحراسة ، إلا أن السجن لا يدفع ثمن مسكنه كما أن نفقته لا تشمل ما يشتريه من الكنتين لأن غذاء المساجين ومطالبهم الأخرى تشتري بالجملة بمقادير كبيرة . . فهل يستطيع العمال أن يوفروا في مصاريفهم ؟ إنهم يفعلون ذلك بإنقاص مقادير اللحم أو الاستغناء عنها ، وباستبدال خبز الشوفان محل خبز القمح ، والاكتفاء بغرفة أو اثنتين ، وبالوفر الشديد في الملابس والغسيل وغير ذلك ، وبالاستغناء عن مطالب أيام الأحاد وبعبارة أخرى عن طريق تحمل أقصى ألوان الحرمان . وإذا فصل إلى هذا الحد نجد أن أثنه ارتفاع في ثمن الغذاء ، وأن العطل والمرض ، كلها تزيد من فقر العامل فتتراكم الديون وترهن ملبسه وأثاثه ، وأخيراً تتوسل الأسرة أن تدخل في عداد مستحقى إعانة الفقر (Ducpéiaux ص ١٥١ و ١٥٤ و ١٥٥) . والواقع أنه في « جنة الرأسماليين » هذه يتوقف عدد الوفيات والجرائم على الارتفاع أو الهبوط التافه في أثمان ضروريات الحياة (١) . تشمل بلجيكا ٩٣٠,٠٠٠ أسرة منها ٨٩,٠٠٠ ممن يحيون حياة طيبة (الناخيون) وعدد أفرادها ٤٥٠,٠٠٠ ؛ وتنتمي ١٤٠,٠٠٠ أسرة إلى الفئة الدنيا من الطبقة البسطى بالمدن والقرى وكثير منهم يهون إلى منزلة البروليتاريا ، وأخيراً تتكون الطبقة العاملة من ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عدد أفرادها ٢,٢٥٠,٠٠٠ ويجب أن نحسب من صفوفها الأسرات النموذجية التي وصف حالها ديكتييه ومن الـ ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عاملة تدخل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ في قائمة الفقراء الذين يستحقون الإعانة

(٥) البروليتاريا الزراعية البريطانية

لا تبدو المتناقضات والمعارضات التي ينطوى عليها كل من الإنتاج والتجميع الرأسماليين بشكل أوضح مما تبدو به فيما يتعلق بتقدم الزراعة الإنجليزية (بما فيها تربية الماشية وانحطاط شأن العامل الزراعى بالانجلترا . وقبل أن نعرض لحالة الأخير اليوم يحسن أن نرجع إلى الوراء قليلاً . وترجع الزراعة الحديثة في انجلترا إلى منتصف القرن الثامن عشر وإن كانت الثورة في علاقات الملكية الزراعية وهى العلاقات التي نجم عنها هذا التغيير في أساليب الإنتاج الزراعى ترجع إلى عهد سابق لذلك . ونعلم من أرثر نينج ذلك الرجل الذى امتاز بحسن الملاحظة وان كان مفكراً سطحياً ، أن العامل الزراعى في سنة ١٧٧١ كان في مركز تعس بالقياس الى ما كان

(١) أنظر البيان الذى أصدرته جمعية « إلى الأمام أيها الفلنكيون ! » (De Maatschappi) Vlamingen Vooruit, Brussels, 1860, pp. 15 and 16.

عليه الحال في نهاية القرن الرابع عشر ، حين كان في استطاعة العامل ... أن يعيش في رخاء ويحتجى الثروة ،^(١) وهذا خلاف القرن الخامس عشر وهو العصر الذهبي للعامل في المدينة ، والريف ، .
ويحدثنا مؤلف بتاريخ ١٧٧٧ أن « المزارع الكبير يقرب من مستوى السيد gentleman بينما العامل الفقير هوى الى الحضيض الأمر الذي يتضح من الموازنة بين مركزه اليوم وحاله من أربعين عاما خلت ... لقد تعاون المالك والمستأجر في إبقاء العامل في هذه المنزل الدنيا ،^(٢) . ثم يثبت المؤلف أن الأجور الحقيقية انخفضت بما يقرب من ٢٥ ٪ فيما بين ١٧٣٧ ، ١٧٧٧ ، ونعلم من الدكتور ريتشارد برايس أن « السياسة الحديثة حقاً في صالح الطبقات العليا . وستبرهن النتائج المترتبة عليها أن المملكة كلها ستكون من سادة وعبيد ،^(٣) ومع ذلك كان مركز العامل الزراعي الانجليزي فيما بين ١٧٧٠ ، ١٧٨٠ مما لا مثيل له من قبل من حيث الغذاء والمسكن واحترام النفس والمسررات . وإذا اتخذنا المقياس لذلك من مقادير القمح لقلنا إن متوسط أجره بلغ (١٧٧٠-٧١) ٩٠ مكيالاً لسعة كل منها ٢٠٠ درهم ، ثم هبطت النسبة إلى ٦٥ في عهد إيدن (١٧٧٧) وإلى ٦٠ سنة ١٨٠٨^(٤) . وقد أوضحنا مركز العامل الزراعي في نهاية الحرب المعادية للعاقبة في الوقت الذي تحسنت فيه أحوال الأرستقراطية الزراعية والمزارعين وملوك المصانع والمصرفيين والتجار وسماسرة الأوراق المالية ومتعهدي الجيش الخ . لقد ارتفع أجر العمال الزراعيين الإسمي بسبب خفض في قيمة النقود الورقية من جهة وارتفاع في الأثمان مستقل عن هذا الخفض من جهة أخرى ، ولكن يمكن التأكد من أجرهم الحقيقي بطريقة بسيطة جداً . ففي عامي ١٧٩٥ ، ١٨١٤ كان قانون

(١) جيمس ١٠ . نورولد روجرز أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة أكسفورد و « تاريخ الزراعة والأثمان في إنجلترا » أكسفورد ١٨٦٦ ج ١ ص ٦٩٠ . هذا المؤلف الذي بذل فيه صاحبه جهداً كبيراً لا يبالغ في المجلدين اللذين نشرهما منه حتى الآن سوى الفترة الممتدة من ١٢٥٩ إلى ١٤٠٠ ويشمل المجلد الثاني بوجه خاص الاحصائيات . وهذا الكتاب أول تاريخ للأثمان خلال تلك الفترة .
(٢) Reasons for the Late Increase of the Poor Rate, or a Comparative View of the Prices of... Provisions, London, 1777, pp 5, 11.

(٣) Observations on Revesionary Payments (الطبعة السادسة ، لندن ١٨٠٥ ج ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٩) ويقول Price في صحيفة ١٥٩ « والثمن الاسمي للعمل النهاري لا يزيد الآن عن أربعة أو خمسة أمثال ما كان عليه سنة ١٥١٤ ، ولكن ثمن القمح أعلى سبع مرات عما كان عليه وثمن اللحم والكساء يزيد خمس عشرة مرة . ويتضح من هذا أن ثمن العمل لم يزد بنفس نسبة الزيادة في نفقات المعيشة بحيث أنه الآن نصفها » .

(٤) بارتون ص ٢٦ ، وانظر ايدن (نفس المصدر) عن ختام القرن الثامن عشر .

لفقراء نافذا بدون تغيير في أساليب تطبيقه ، وكانت العادة في الريف أن العامل يتناول من الأبرشية إعانة علاوة على أجره الإسمي حتى يحصل على القدر الذي يكفيه لوسائل العيش . وتدل النسبة بين الأجور والعجز فيها والذي تدفعه الأبرشية على أمرين : أولهما مقدار هبوط الأجر دون الحد الأدنى اللازم للعيش ، وثانيهما مدى هبوط العامل إلى منزلة رقيق أو عبد للأبرشية التي تعينه . لتختار مقاطعة كمثل لغيرها . في سنة ١٧٩٥ كان متوسط الأجر الأسبوعي في نورثمبتشير ٧ شلنات ، ٦ بنسات ، ومصروف أسرة من ٦ أشخاص في السنة ٥ بنس ، ١٢ شلن ، ٣٦ ج بينما دخلها من الأجور ١٨ شلن ، ٣٧ ج ، والعجز الذي تسده الأبرشية ٥ / ١٤ / ٦ . وفي سنة ١٨١٤ بالمقاطعة ذاتها كان الأجر الأسبوعي ٢ بنس ، ١٢ ش ، والمصروف السنوي لأسرة من ٥ أشخاص ٥٤ / ١٨ / ٤ ، والدخل الكلي من الأجور ٣٦ جنيه وشلن ، ومقدار العجز ١٨ / ٦ / ٤ ^(١) . فالعجز سنة ١٧٩٥ كان أقل من ربع الأجور فصار أكثر من النصف سنة ١٨١٤ . وواضح أنه في هذه الأحوال كانت الدرجة التافهة من الرفاهية في كوخ العامل الزراعي في عهد ايدن قد زالت حين حلت سنة ١٨١٤ ^(٢) . هكذا كان العامل دون ما يملك من حيوانات غذاء وأكثر منها تعرضاً للظلم والمعاملة الوحشية مع أنه من بينها الحيوان الوحيد الذي يملك موهبة النطق . واستمرت الأحوال كذلك حتى أظهرت لنا اضطرابات سنة ١٨٣٠ مبلغ الشقاء ودرجة الاستياء الكامنة في نفوس العمال الزراعيين والصناعيين وكان ذلك هو الوقت الذي وصف فيه سادلر العمال الزراعيين أمام مجلس العموم بأنهم « أرقاء بيض » وكرر أحد الأساقفة العبارة في مجلس اللوردات . ويقول E. G. Wakefield أشهر اقتصادي في ذلك العصر « ليس الفلاح بجنوب إنجلترا . . رجلا حرا ، وليس عبدا ، ولكنه فقير محروم » ^(٤) . وقد أُلقت الفترة السابقة لإلغاء قوانين الغلال ضوءاً جديداً على مركز العامل الزراعي . فمن جهة كان من صالح المبيجين البورجوازيين أن يُسْطَهِروا كيف أن قوانين الغلال لم تكفل إلا حماية قليلة لمنتجي القمح الفعليين . ومن جهة أخرى اشتد غضب البورجوازية الصناعية إذ رأت كيف تحمل الأرستقراطية الزراعية على نظام المصانع وساءها ما يتظاهر به أفرادها من أهل الفساد والقسوة والخنول من عطف على عمال المصانع ، ونظرت إلى مناصرتهم تشريع المصانع على أنها « حماس دبلوماسي » . هناك مثل الإنجليزي يقول : إذا تنازع اللصوص ظهر

(١) Parry. op. cit., p. 86

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٣

(٣) S. Laing, op. cit., P.32.

(٤) England and America (لندن ١٨٣٣ ج ١ ص ٤٧)

الأمناء . والواقع أن الصراع بين فريق الطبقة الحاكمة حول أيهما يسمى استغلال العمال أظهر الحقيقة الخافية ، وكان لورد شافنسبرى (لورد آشلى إذ ذاك) زعيم الحملة الارستقراطية ضد أصحاب المصانع . ففي سنة ١٨٤٥ كان هذا النبيل موضوعا محبوبا في الحقائق التي كشفت عنها صحيفة « المورننج كرونيكل » ، بصدد حالة العامل الزراعى . أرسلت هذه الصحيفة مندوبيا إلى المناطق الريفية . وهؤلاء لم تقنعهم الإحصائيات الرسمية ولم يكتفوا بالآوصاف العامة ، وإنما ذكروا أسماء أسرات الطبقة العاملة التي درسوا أحوالها ، وكذلك أسماء ملاك الأراضي ممن تطلب الأمر ذكرهم . والجدول التالى (ص ١٥٤) يوضح الأجور فى قرى ثلاث بجوار بلاندفورد ورومبورن وبول ، والقرى الثلاث ملك للمسترج . بانكس والورد شافنسبرى ، وسنرى كيف كان لورد شافنسبرى يحذو حذو زميله فى الاستيلاء على نسبة كبيرة من أجر العامل على هيئة إيجار المسكن .

وكان إلغاء قوانين التمح حافزاً قوياً على تقدم الزراعة الانجليزية من حيث القيام بأعمال الصرف على أوسع نطاق^(١) ، واتباع نظام جديد فى زراعة المحاصيل الخضراء ، وإدخال جهاز للتسميد الميكانيكى ، وإصلاح التربة الطينية ، وازدياد استخدام الأسمدة المعدنية ، واستعمال الآلة البخارية وكافة أنواع الآلات الجديدة ، وعظم انتشار الزراعة الكثيفة بوجه عام . وصرح المستر Pusey رئيس الجمعية الزراعية الملكية أن النفقات « النسبية » فى الزراعة انخفضت بمقدار النصف تقريباً نتيجة لاستخدام الآلات ، ومن جهة أخرى زادت الغلة الحقيقية للتربة . ومن الشروط الأساسية للطريقة الجديدة ازدياد ما يتفق من رأس المال على الفدان الواحد وهذا سبب الإسراع فى تركيز المزارع^(٢) . وفى الوقت نفسه زادت مساحة الأرض

(١) وكى يمكن تحسين أعمال الصرف فى الأرض حصلت الأرستقراطية مالكة الأراضي على الأموال من خزانة الدولة بفائدة منخفضة جداً وعلى المزارعين أن يردوا ذلك مضاعفاً . وبطبيعة الحال تم هذا الإجراء وفقاً للأوضاع البرلمانية للتعبئة .

(٢) البيانات التالية التى أوردتها الاحصاء توضح الهبوط فى عدد متوسطى المزارعين : « ابن المزارع وحيمده وأخوه وابن أخيه وابنته وحفيدته واخته وابن أخته » وسبابة واحدة جميع أفراد أسرته الذين يستخدمهم . فى سنة ١٨٥١ شملت هذه الطائفة ٢١٦,٨٥١ شخصاً ولم يزد العدد فى سنة ١٨٦١ عن ١٧٦,١٥١ . وفى الفترة (١٨٥١ — ٧١) نقص عدد المزارع التى تقل الواحد منها عن ٢٠ فداناً بمقدار ٩٠٠ مزرعة ، وخفض عدد المزارع (٥٠ — ٧٠ فداناً الواحدة) من ٨٢٠٣ إلى ٦٣٧٠ ، وحدث خفض مماثل فى كافة المزارع الأخرى التى دون المائة فدان . وعلى العكس من ذلك زاد عدد المزارع الكبيرة خلال هذه الفترة ذاتها فارتفعت المزارع التى تتراوح مساحة الواحدة منها بين =

آجور العمال الزراعيين

| (ح) | الدخل الاسبوعي للفرد الواحد | | (ز) | الأجر الاسبوعي بعد خصم الاعياد | | (و) | الايجار الاسبوعي | | (هـ) | دخل الأسرة الأسبوعي | | (د) | وللاطفال | | (ج) | | | | (ب) | (أ) |
|-------|-----------------------------|----------------|-----|--------------------------------|----------------|----------------|------------------|----------------|------|---------------------|-----|-----|----------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----------|
| | شأن | بنس | | شأن | بنس | | شأن | بنس | | شأن | بنس | | شأن | بنس | شأن | بنس | شأن | بنس | | |
| ١ | ١ | ٦ | ٦ | ٦ | ٦ | ٦ | ٢ | — | ٨ | — | ٨ | — | — | — | — | ٨ | ٤ | ٢ | ٢ | (١) أطفال |
| ١ | ١ | ٣,٥ | ٦ | ٦ | ٦ | ٦ | ١ | ٦ | ٨ | — | ٨ | — | — | — | — | ٨ | ٥ | ٣ | ٢ | |
| ١ | ١ | ٩ | ٧ | ٧ | ٦ | — | ١ | — | ٨ | — | ٨ | — | — | — | — | ٨ | ٤ | ٢ | ٢ | |
| ١ | ١ | ٩ | ٧ | ٧ | ٦ | — | ١ | — | ٨ | — | ٨ | — | — | — | — | ٨ | ٤ | ٢ | ٢ | |
| ١ | ١ | $\frac{1}{4}$ | ٨ | ٨ | ٦ | — | ٢ | — | ١٠ | ٦ | ١ | — | — | — | — | ٧ | ٨ | ٢ | ٢ | |
| ١ | ١ | $1\frac{1}{2}$ | ٥ | ٥ | ٨ | ٤ | ١ | ٤ | ٧ | — | ٧ | — | — | — | — | ٧ | ٥ | ٣ | ٢ | |
| ١ | ١ | $\frac{3}{4}$ | ٨ | ٨ | ٦ | ٦ | ١ | ٦ | ١٠ | — | ١٠ | ١ | ١ | ١ | ١ | ٧ | ٨ | ٢ | ٢ | |
| — | — | $8\frac{1}{2}$ | ٥ | ٥ | $8\frac{1}{2}$ | $3\frac{1}{2}$ | ١ | $3\frac{1}{2}$ | ٧ | — | ٧ | ١ | ١ | ١ | ٧ | ١٠ | ٨ | ٢ | ٢ | |
| — | — | ٧ | ٥ | ٥ | $8\frac{1}{2}$ | $3\frac{1}{2}$ | ١ | $3\frac{1}{2}$ | ٧ | — | ٧ | ١ | ١ | ١ | ٧ | ١٠ | ٨ | ٢ | ٢ | |
| ١ | ١ | ١ | ٥ | ٥ | $5\frac{1}{2}$ | $7\frac{1}{2}$ | ١ | $7\frac{1}{2}$ | ٧ | — | ٧ | ١ | ١ | ١ | ٧ | ٦ | ٤ | ٢ | ٢ | |
| ١ | ١ | — | ٦ | ٦ | $5\frac{1}{2}$ | $7\frac{1}{2}$ | ١ | $7\frac{1}{2}$ | ٧ | — | ٧ | ١ | ١ | ١ | ٧ | ٥ | ٣ | ٢ | ٢ | |
| ٢ | ٢ | $1\frac{1}{2}$ | ١٠ | ١٠ | ٨ | ١٠ | — | ١٠ | ١١ | ٦ | ١ | — | — | — | — | ٧ | ٥ | ٢ | ٢ | |
| (١) ٢ | ١ | — | ٦ | ٦ | — | — | ١ | — | ٧ | — | ٧ | — | — | — | — | ٧ | ٢ | ٢ | ٢ | |

(١) "Economist" ٢٩ مارس ١٨٤٥ م ٢٩٠

المزروعة ٤٦٤,١١٩ فدان (١٨٤٦ — ٥٦) فضلا عن المساحات الكبيرة في المقاطعات الشرقية والتي تحولت من أما كن لصيد الأرانب ومن مراعي فقيرة إلى أرض خصبة لزراعة القمح . ويعلم القارىء أن عدد المشتغلين في الزراعة نقص خلال نفس الفترة . وبخصوص العمال الزراعيين الفعليين من الجنسين فقد هبط عددهم من ١,٢٦٩,٢٤١ (١٨٥١) إلى ١,١٦٣,٢١٧ (١٨٦١)^(١) ، ويقول الإحصاء العام « إن الزيادة في عدد الفلاحين وعمال المزارع منذ ١٨٠١ لا تتناسب أبداً مع زيادة الانتاج الزراعى ، (الإحصاء ص ٣٦) . وعدم التناسب هذا أشد وضوحاً في الفترة الأخيرة حيث سار الهبوط في عدد العمال الزراعيين جنباً إلى جنب مع اتساع مساحة الأرض المزروعة ، وانتشار الزراعة الكثيفة ، وزيادة لامثيل لها في إنتاج الأرض ، وتوسع هائل في ريع ملاك الأراضي وثروة المزارعين الرأسماليين . فاذا أضفنا هذا إلى ما حدث إذ ذاك من توسع أسواق المدن السريع وسيطرة حرية التجارة كنا نتوقع السعادة للعامل الزراعى ، ولكن الأستاذ روجرز يحددنا أنه في حالة مئنة بالقياس إلى ما كان عليه سلفه في الفترة (١٧٧٠ - ٨٠) ، وأنه عاد عبداً من جديد وعبداً أسوأ حالاً من حيث الغذاء والكساء^(٢) . ويحددنا الدكتور جوليان هنتر - صاحب تقرير هام عن مساكن العمال الزراعيين - فيقول إن العامل^(٣) يعيش على أقل ما يمكن من مستوى وأنه يعد صفراً في حسابات الزراعة^(٤) . والمفروض أن وسائل العيش بالنسبة اليه مقدار ثابت ... أما عن أى خفض بعد ذلك في دخله فإنه يقول « لا أملك شيئاً ولذا لا أهتم بشيء » ، (أى مادمت لا أملك شيئاً فلن أخسر شيئاً) . إنه يخشى المستقبل إذ أنه لا يملك الآن إلا ما يقوم بأوده « ليكن ما يكون ، فلا نصيب له في السراء أو الضراء (المصدر السابق ص ١٣٤, ١٣٥) .

== ٥٠٠,٣٠٠ فدان من ٧٧٧١ إلى ٨٤١٠ ، والمزارع التي تزيد مساحة الواحدة منها عن ٥٠٠ فدان من ٢٧٥٥ إلى ٣٣١٤ ، والمزارع التي تزيد الواحدة منها عن ١٠٠٠ فدان من ٤٩٢ إلى ٥٨٢ .

(١) زاد عدد الرعاة من ١٢,٥١٧ إلى ٢٥,٥٥٩ .

(٢) روجرز ص ٦٩٣ ، ص ١٠ — وينتمى المستر روجرز إلى مدرسة الأحرار وهو صديق شخصى لكوبدن . ورايت ولدا فليس من المحتمل أن يكون « ممن يطرون الأيام السالفة » .

(٣) يستعمل الكاتب كلمة hind للدلالة على العامل الزراعى وهى كلمة موروثية من أيام الرق الانقطاعى .

(٤) الصفحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٥ ص ٢٤٢ — وعلى ذلك ليس من غير المألوف أن تجد

مالك الكوخ الذى يقيم فيه العامل يرفع الأيجار بمجرد أن يتدأى إلى ميمه أن الساكن زادت مكاسبه قليلاً ، وكذلك ليس من غير المألوف أن تجد المزارع يخفض أجر عامله إذا علم أن زوجة الأخير قد حصلت على عمل .

وقد أجرى تحقيق سنة ١٨٦٣ فيما يتعلق بحالة الغذاء والعمل في صفوف المجرمين المحكوم عليهم بالإبعاد والأشغال الشاقة ، وتجد نتائج التحقيق في كتابين أزرقين ضخمين . ونقرأ فيهما أن الغذاء في سجون المحكوم عليهم أحسن نسبياً من غذاء الفقراء في بيوت العمل وغذاء العمال الأحرار (١) ، بينما العمل الذي يطالب به السجن العادي نصف ما يؤديه العامل العادي في اليوم (٢) . وفيما يلي بعض الأدلة : چون سميث محافظ سجن إدنبره (رقم ٥٠٥٦) « الغذاء في السجون الانجليزية خير من غذاء العامل العادي في إنجلترا » . (رقم ٥٠) « وفي الحقيقة نادراً ما يأكل العمال الزراعيون في اسكتلنده اللحم » . (رقم ٣٠٤٨) « . . . قد يقول (العامل الزراعي) : « إنى أشتغل بجهد ولا أجد الكفاية من الغذاء ، وحينما كنت بالسجن لم أشتغل أشد مما أعمل اليوم وكنت أجد الكثير لآكله ، وعلى ذلك فغير لى أن أعود إلى السجن ثانية » . (ج ١ ملحق ص ٢٨٠) . ولقد جمعت هذا الملخص بقصد الموازنة (من الجداول الملحقة بالمجلد الأول من التقرير) :

المقدار الأسبوعي من الغذاء

المقادير من

العناصر النتروجينية غير النتروجينية المادة المعدنية المجموع الكلى

| أوقية | أوقية | أوقية | أوقية | |
|-------|--------|-------|------------|-------------------|
| ٢٨,٩٥ | ١٥٠,٠٦ | ٤,٦٨ | ١٨٣,٦٩ | بورتلاند (سجين) |
| ٢٩,٦٣ | ١٥٢,٩١ | ٤,٥٢ | ١٨٧,٠٦ | بحار في الأسطول |
| ٢٥,٥٥ | ١١٤,٤٩ | ٣,٩٤ | ١٤٣,٩٨ | جندى |
| ٢٤,٤٣ | ١٦٢,٠٦ | ٤,٢٣ | ١٩٠,٨٢ | صانع عجلات السفر |
| ٢١,٢٤ | ١٠٠,٨٣ | ٣,١٢ | ١٢٥,١٩ | صفاق حروف الطباعة |
| ١٧,٧٣ | ١١٨,٠٦ | ٣,٢٩ | ١٣٩,٠٨ (٣) | عامل زراعى |

ويذكر القارىء ما قلناه من أن غذاء نسبة كبيرة من أسرات العمال الزراعيين دون الحد الأدنى اللازم للوقاية من الأمراض الناشئة عن الجوع ، وهذا هو الحال بصفة خاصة في

Report of the Commissioners ... relating to Transportation and Penal (١)

Servitude, London, 1863, PP. 42, 50

Memorandum by the Lord Chief Justice ، شرحه من ٧٧ (٢)

Op. cit., pp. 274 — 265 (٣)

الجهات الزراعية البحتة بمقاطعات كورنوال وديفون وسمرستشير وولتس وستافورد و كسفورد وبركس وهرتس . ويقول الدكتور سيمون إن العامل نفسه يحصل من الغذاء على قدر أكثر مما يحظى به بقية أفراد الأسرة وذلك حتى يتسنى له أداء العمل . أما غذاء الزوجة وكذلك الأطفال في فترة النمو السريع فناقص في حالات كثيرة وبخاصة من ناحية التروحين^(١) . ويعطى الغذاء الكافي لخدم المزارع والرجال والنساء الذين (يسكنون مع الفلاحين) ، وقد هبط عددهم من ٢٨٨,٢٧٧ سنة ١٨٥٦ إلى ٢٠٤,٩٦٢ سنة ١٨٦١ . ويقول الدكتور سميث « ومهما كانت مساوى عمل النساء في الحقول . . فانه في الظروف الحالية ذو ميزة كبرى للأسرة إذ يضيف ذلك القدر من الدخل الذى يمكنها من شراء الأحذية والملابس ودفع الإيجار ، وبذا يجعل في استطاعها الحصول على غذاء أفضل »^(٢) .

وبدل التحقيق على أن العمال الزراعيين بانجلترا أسوأ تغذية بالقياس إلى أضرابهم في بقية أنحاء المملكة المتحدة . وفيما يلي بيان بمقادير الكربون والتروحين التى يستهلكها العامل الزراعى البالغ المتوسط :

| كربون | تروحين | كربون | تروحين |
|---------|----------|--------|----------------------|
| ١٧,٦٨٣ | ١,٥٩٤ | ٤٨,٩٨٠ | ٢,٣٤٨ |
| ٤٨,٣٥٤ | ٢,٠٣١ | ٤٣,٣٦٦ | ٢,٤٣٣ ^(٣) |
| انجلترا | اسكتلنده | ارلنده | ويلز |

(١) الصفحة المائة ، التقرير السادس ، لندن ١٨٦٤ ص ٣٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) ص ٢٦٢ .

(٣) ص ١٧ — يحصل العامل الزراعى الانجليزى من اللبن على نصف ما يحصل عليه الارلندى ، ومن الخبز على الثلث . ولاحظ آرثر يتنج فى كتابه « رحلة فى ارلنده » وهى الرحلة التى قام بها فى بداية القرن الحالى ، كيف أن غذاء العامل الارلندى أفضل من غذاء زميله الانجليزى ، والسبب البسيط فى ذلك أن الفلاح الارلندى الفقير لإنسان أكثر من الفلاح الذى الانجليزى . ويجمع الأطباء فى المقاطعات الجنوبية الغربية بويلز على أن زيادة معدل الوفاة من السل وداء الخنازير الخ تشد تبعاً لانحطاط حالة السكان الجثمانية ، وهم لا يختلفون فى أن هذا الانحطاط مرجعه الفقر . ويقال إن « عامل المزرعة يكلف الفلاح حوالى خمس دقائق فى اليوم » بل وأقل من هذا بكثير فى مقاطعات عدة . . . (وهو ذاته فقير جداً) ويتكوّن غذاء العامل كل يوم تقريباً من قطعة من اللحم أو لحم الخنزير المحنّف والمالح وتستخدم فى اسباغ بعض الطعم على كمية كبيرة من الحساء . وكانت نتيجة تقدم الصناعة بالنسبة إليه أنه لم يعد فى هذا الجو القارس البرد يرتدى القماش المتين الذى يغزله فى بيته وأخذ يرتدى أقمشة قطنية رخيصة ، واكتفى من بين المشروبات القوية بهذا القى الذى يقال عنه إنه شائ . وإذا ما توجه المزارع إلى بيته بعد ساعات عدة من التعرض للريج والمطر جلس إلى جانب مدفئة يستعمل فيها بعض الحشائش وكرات الطين وقطعا من الفحم ، ويتساعد منها أكاسيد الكربون والكبريت ، أما الكوخ نفسه فجدرانها من الطين أو —

وقد علق الدكتور سيمون على تقرير الدكتور هنتر فقال إن كل صفحة من التقرير تشهد بسوء حال مسكن العامل الزراعى ، وأن من الصعب إيجاد غرفة وإن وجدها فهي أقل صلاحية لسكناء مما كان عليه الحال قرونا . ولقد ساءت الحال كثيراً بوجه خاص خلال العشرين أو الثلاثين عاما الأخيرة . وإن الحصول على مسكن ملائم للادميين ، وأن تكون له حديقة صغيرة تخفف من وطأة الفقر ، كل هذا لا يتوقف على رغبته أو مقدرته فى دفع إيجار مناسب للسكن الملائم الذى يتطلبه ، بل على الطريقة التى يرى الغير أن يستفيدوا بها من حقهم أن يعملوا ما يشاءون . ومهما كانت المزرعة كبيرة فليس من قانون يحدد تخصيص جزء معين منها لإقامة مساكن العمال عليه ، كما لا يوجد قانون يحفظ للعامل أقل قدر من الحق فى تلك الأرض التى تحتاج إلى عمله كما تتطلب الشمس والمطر . وثمت عامل خارجى سيء ألا وهو قانون الفقراء بنصوصه الخاصة بالإقامة والإنفاق^(١)، ذلك أن كل أبرشية ذات مصلحة مالية فى أن تخفض إلى الحد الأدنى عدد العمال المقيمين فيها ، والسبب أن أى مرض أو تعطل مؤقت يصيب العامل الزراعى معناه إلقاء عبء مالى على موارد الأبرشية ، وما كان على كبار

== الحجابة . وأرضيته عارية من أى شئ ، وسقفة من عيدان القش والحطب غير المتأسكة . ويسد كل شق حتى يمكن تدفئة المكان ؟ وفى هذا الحو الملىء بالرائحة السكرية وعلى أرضية من الطين يتناول الرجل العشاء وينام مع زوجته وأولاده ويظل مرتديا ملابسه التى لا يملك غيرها حتى تحف . ويقص الغرباء الذين قضوا شطرا من الليل فى هذه الأكواخ كيف كانت أقدامهم تنور فى الطين وكيف كانوا يحاولون إحداث فتحة صغيرة فى الجدران حتى يتيسر لهم التنفس ، وتدل مختلف أنواع الشهادات على ما كان يتعرض له الفلاح الضعيف التغذية من أمراض الرئة نتيجة لهذه المؤثرات غير الصحية ... وبثبت نفس الأمر أنوال موظفى الاعانة فى كارمارثشير وكارديجانشير ... وهناك وباء أفظع ألا وهو العدد الكبير من البلهاء . والآر كلمة عن الأحوال المناخية « تهب على البلاد كلها ريج قوية من الجنوب الغربى مدة ثمانية أو تسعة أشهر كل سنة تحمل معها المطر الذى يهطل كالسيل على الصفوح الغربية للأنال . ويندر وجود الأشجار إلا فى الأماكن غير الممرضة (لهذه المؤثرات) . وتقع الأكواخ عادة تحت الساحل أو فى واد ضيق أو محجر . ولا يعيش فى المراعى إلا أصغر الغنم والماشية من البلد ذاته ... ويهاجر الثبان إلى مناطق التعدين الشرقية فى جلاء ورجان ومنموث ، ومرة طمة كارمانثشير مورد عمال المناجم . وفيما يلى ياف عن عدد السكان فى كارديجانشير :

$$\begin{array}{r} ١٨٦١ \\ ٢٤١٤٤٦ \\ \hline ٥٣٩٥٥ \\ ٩٧٦٤٠١ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ١٨٥١ \\ ٤٥٩١٥٥ \\ \hline ٤٣٩٥٩ \\ ٩٧٦٦١٤ \end{array}$$

الدكتور

الآنات

الدكتور هنتر : الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٤ ، لندن ١٨٦٥ ص ٤٩٨ — ٥٠٢ .
(١) فى سنة ١٨٦٥ دخل بعض التحسين على القانون ولكن ستثبت التجارب أن التعديلات التى من هذا القبيل لا جدوى منها مطلقا .

الملاك^(١) إلا أن يقرروا عدم إقامة مساكن للعمال على مزارعهم الواسعة وهنا يتخلصون فعلاً من المسئولية إزاء الفقراء . ويضيف الدكتور أنه لن يعرض للقانون والدستور وحكما إزاء حق المالك في العمل حين يشاء فيعامل الزراع كأغراب ويطردهم من الأرض إن أراد . وللدلالة على مقدار الأذى يستشهد بما جاء في تقرير الدكتور هنتر من اطراد عملية هدم المساكن خلال السنوات العشر الأخيرة في ٨٢١ أبرشية بحيث أن الأبرشيات سنة ١٨٦١ كان سكانها يزيدون بنسبة $\frac{5}{10}$ عما كانوا عليه سنة ١٨٥١ بينما عدد المساكن أقل بنسبة $\frac{4}{10}$. فإذا ما تمت هذه العملية فلن يتبقى بالقرى إلا أكواخ قليلة للرعاة وحراس الصيد والخدم النظاميين ولكنهم يلقون معاملة طيبة تتناسب مع نفعتهم بالنسبة إلى هذه الطبقة^(٢) . ولكن الأرض تتطلب الزراعة وسيتضح أن العمال الذين يستخدمهم مالكم ليسوا المستأجرين لها منه وإنما هم قوم يأتون من قرية مجاورة ربما تبعد ثلاثة أميال ، وستظل الاكواخ ينهار أمرها تدريجاً ويقل عدد السكان ، ومعنى هذا أن يقل ما يفرض على الملاك الكبار دفعه على هيئة إعانة الفقر ، وبينما يحدث ذلك يتوجه العمال المطرودون إلى القرية المجاورة التي قد تبعد ثلاثة أو أربعة أميال عن المزرعة التي يشتغل فيها العامل ، وهذا البعد له مساوئه بالنسبة إلى العمل نفسه . أما في القرى المفتوحة لهؤلاء المهاجرين فإن المضاربين يستغلون الفرصة فيشيّدون أكواخاً أشبه بالجحور لإقامة العدد الوفير من العمال الزراعيين بالجنجلترا^(٣) . وحتى

(١) لكي نفهم ما يأتي بعد ذلك يجب على القارئ أن يذكر أن القرى تقسم نوعين ، أولهما « القرى المقلمة » close villages أى تلك الأرض فيها واحد أو اثنان من كبار الملاك ، وثانيهما « القرى المفتوحة » حيث الأرض ملك لعدد من صغار الملاك . « والقرى المفتوحة » هي المكان الذي يقيم فيه البناؤون المضاربون الأكواخ ويبيت السكنى .

(٢) تبدو مثل هذه القرية جميلة ولكن لا وجود لها في الواقع فهي أشبه تلك القرى التي رآتها كاترين الثانية خلال رحلتها إلى القرم [Potemkin villages] . وقد حدث كثيراً في الأوقات الحديثة أن طرد الرعاة من أمثال تلك القرى التي لا تزيد عن كونها مظهراً ، ومثال ذلك أننا نجد مزرعة لتربية الأغنام بجوار Maket Harborongh ومساحتها ٥٠٠ فدان وبها راع واحد ، ولكي يوفرأوا عليه الرحلات الطويلة في السهول المنتسعة الأرجاء وهي مراعى ليستر ونورثبتن الجميلة ، كانوا يقيمون له كوخاً في المزرعة . أما الآن فإنهم يعطونه شلناً واحداً زيادة عن أجره كل أسبوع بحيث يصبح يجمع ما يحصل عليه ١٣ شلناً حتى يتمكن من إيجاد مأوى له بعيداً عن المزرعة في إحدى القرى المفتوحة .

(٣) وتقام بيوت العمال (في القرى المفتوحة وهي شديدة الازدحام بطسعة الحال) على هيئة صفوف تواجه ظهورها الطرف الأقصى من قطعة الأرض التي يستطيع الباء أن يقول إنها له ، ولهذا السبب تحرم

إذا كان مسكن العامل في الأرض التي يشتغل فيها فإن هذا المسكن من أحط نوع . فهناك ملاك لا يهتمهم نوع مسكن العامل ومع ذلك لا يتورعون عن حمله على دفع إيجار مرتفع (١) وقد يكون ذلك المسكن كوخا خربة ذات غرفة واحدة ولا يتوافر بها موقد للنار أو دورة ماء أو نافذة أو حديقة . ولكن العامل في حالة عجز إزاء هذا الأذى والقوانين المعروفة باسم Nuisances Removals Acts لا أثر لها مطلقا . إن العدل يقضى بتوجيه الاهتمام من جديد إلى هذه الحقائق الكثيرة التي تعد سبة لحضارة إنجلترا . وأكبر من هذا يلاحظ المراقبون أن سوء حال المساكن شر أقل من الظاهرة الأخرى أى قلة عدد

تلك البيوت من النور والهواء إلا من ناحية واجهاتها» (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٥) ، وغالبا ما تكون هذه البيوت ملكا لبقال القرية الذي يصير في هذه الحالة سيداً آخر للعامل الزراعى يفوق المزارع ذلك أن مستأجر السكوخ يجب أن يكون من عملاء ذلك التاجر أيضا . «هذا العامل الذى يتناول أجراً قدره ١٠ شلنات في الأسبوع يخضع منها أربعة جنيهات سنويا قيمة لإيجار المسكن ، يجد نفسه مضطراً إلى شراء حاجته من الشاي والسكر والتبقيق والصابون والشمع والخبز من هذا التاجر بالشروط التي يملئها عليه » (شرحه ص ١٣٢) . والواقع تعد هذه القرى المفتوحة كأنها معسكرات يقضى فيها العمال الزراعيون بانجلترا عقوبات فرضت عليهم . وكثير من هذه الأكواخ مجرد مساكن يمر بها كافة أوشاب المنطقة المجاورة ، أما القروى وأسرته (وهو الذى يحتفظ بدمائة الخلق في أسوأ الظروف) فليذهب إلى الشيطان . وبالطبع نجد من عادة هؤلاء الأرستقراطيين من طراز شيلوك أن يهزوا بالأكتاف إزاء فعال بنائى الأكواخ وصغار ملاك الأراضى ، ولا يعبأون بكل ما يجرى في القرى المفتوحة ، ولكنهم يعلمون أن « قرايم المقفلة » و « قرايم ذات المظهر غير الحقيقى » إن هى إلا الموطن الذى تنولد عنه « القرى المفتوحة » وأنه لا وجود لأى من النوعين بدون الآخر . « ولولا صغار الملاك لنام العمال في ظل الأشجار القائمة في المزرعة » (شرحه ص ١٣٥) . وينتشر نظام القرى « المفتوحة والمقفلة » في المقاطعات الوسطى وفي جميع الجزء الشرقى من إنجلترا .

(١) « يحصل رب العمل ... بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على ربع من ذلك الرجل الذى يشتغل لقاء أجر قدره ١٠ شلنات في الأسبوع ، فيأخذ منه ٤ أو ٥ جنيهات سنويا لإيجاراً لبيت لا يساوى ٢٥٠ جنيهات في سوق حرة بالمعنى الصحيح ، ولكنها تظل قائمة حسب هذه القيمة الاصطناعية لأن فى استطاعة صاحبها أن يقول : استعمل بيتى أو أبحث لك عن سواء دون أن تطالبني بشهادة تدل على حسن سلوكك ... ولو أن أحد العمال فكر فى أن يجد له عملاً كوضع الألواح فى السكك الحديدية أو المهاجر لاستخدم هذا المالك سلطانه قائلا : اشتغل معى بهذا الأجر المنخفض أو غادر المكان بعد إنذار قبل ذلك بأسبوع ؛ خذ خنزيرك معك ، ونحصل على ما نستطيعه ثمنا للبطاطس التي فى حديقتك . وإذا وجد المزارع من صالحه أن يرفع الإيجار لفعل ذلك عقابا للعامل على مفادرتة العمل (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٣)

المساكن بالنسبة إلى الأفراد الأمر الذى أثار اهتمام الكثيرين . لما يترتب عليه من آثار صحية وأدبية سيئة^(١)، برغم الحياة الريفية وموثراتها الطيبة على الصحة فإن ازدحام العمال فى المساكن مما يسبب انتشار الأمراض المعدية . وقد ذكر الدكتور أورد أمثلة فقال إن شاباً جاء إلى قرية ونج فى بكجها مشير من ونجراف مصاباً بالحمى ونام فى غرفة مع تسعة أشخاص فانتشر المرض سريعاً وأصيب خمسة منهم بالحمى ومات أحدهم . وقال الدكتور هارثى بشأن هذا الوباء الذى انتشر فى قرية ونج إن امرأة مصابة بالحمى نامت فى غرفة مع أسرتها وكانت عدتهم جميعاً ١٠ ، ومن أسابيع مضت كان يقيم فى تلك الغرفة ١٣ شخص (الصحة العامة ، تقرير

السابع ١٨٦٤ ص ١٤٠٩) -

وقد فحص الدكتور هنتر ٥٣٧٥ كوخاً من أكواخ العمال فى جميع مقاطعات إنجلترا ، فوجد أن ٢١٩٥ منها كانت تشمل غرفة نوم واحدة ، وفى ٢٩٣٠ غرفتان فقط ، وفى ٥٢٠ أكثر من اثنتين (٢) .

(١) بدفور دشير — دنتن Duntton : الإيجار أعلى من المعتاد (٤ - ٥ جنيهات) ، وأجر الرجل فى الأسبوع ١٠ شلنات . فى غرفة نوم واحدة ٦ بالغين ، ٤ أطفال ، ويدفعون فى هذا المسكن ٣ جنيهات ونصف . وأرخص بيت (١٥ × ١٠ قدم) أجره ٣ جنيهات . ومن ١٤ بيت فحصى محتوى واحد فقط على غرفتى نوم .

(٢) بكجها مشير — برادنام : مساحتها ١٠٠٠ فدان وفى سنة ١٨٥١ كان بها ٣٦ بيتاً ، ٨٤ من الذكور ، ٥٤ من الإناث . وفى سنة ١٨٦١ كان عدد الذكور والإناث ٩٨ ، ٨٧ أى بزيادة قدرها ١٤ ، ٢٣ فى الجنسين على التوالى ، وفى نفس الوقت نقص عدد السيوت واحداً .

(٣) لنكولنشير — لانجوتف : والجدول التالى عن ١٢ بيت فيها ويسكنها ٣٨ من

البالغين ، ٣٦ من الأطفال

(١) إن الرجال والنساء الذين تزوجوا حديثاً ليسوا دراسة طبية لإخوة وأخوات بالغين ، ورغم أنه لا يجب ذكر أمثلة فالبيانات التى لدينا تؤيد هذه الملاحظة وهى أن البؤس وأحيانا الموت نصيب الأنثى المشتركة فى هذا (تقرير الدكتور هنتر ص ١٢٧) . ونجد أحد رجال بوليس الأرياف ممن خدم سنوات طويلاً فى أحط أحياء لندن يقول عن الفتيات فى قريته ما يأتى ، لم أر مثيلاً لجرأتهن وعدم حيائهن خلال الحياة الطويلة التى قضيتها شرطياً وبوليساً سرياً فى أحط أحياء لندن . . . لهن يمشن كالغنازير فىنام الأولاد والبنات الكبار والأمهات والآباء فى غرفة واحدة فى كثير من الحالات ، (لجنة تشييل . . . التقرير السادس ١٨٦٧ ص ٧٧ وما بعدها ، ص ١٥٥) .

(٢) أورد المؤلف نبذة عن إثني عشرة مقاطعة ، ولما كانت الأحوال متشابهة آثرنا الاختصار بالاكتهاف ، بالتفصيل من أربع فقط .

| رقم | البيوت | غرف النوم | البالغون | الأطفال | عدد الأشخاص |
|-----|--------|-----------|----------|---------|-------------|
| ١ | ١ | ١ | ٣ | ٥ | ٨ |
| ٢ | ٢ | ١ | ٤ | ٣ | ٧ |
| ٣ | ٣ | ١ | ٤ | ٤ | ٨ |
| ٤ | ٤ | ١ | ٥ | ٤ | ٩ |
| ٥ | ٥ | ١ | ٢ | ٢ | ٤ |
| ٦ | ٦ | ١ | ٥ | ٣ | ٨ |
| ٧ | ٧ | ١ | ٣ | ٣ | ٦ |
| ٨ | ٨ | ١ | ٣ | ٢ | ٥ |
| ٩ | ٩ | ١ | ٢ | - | ٢ |
| ١٠ | ١٠ | ١ | ٢ | ٣ | ٥ |
| ١١ | ١١ | ١ | ٣ | ٣ | ٦ |
| ١٢ | ١٢ | ١ | ٢ | ٤ | ٦ |

(٤) ورستشير : لم يزد تدمير البيوت في هذه المقاطعة ومع ذلك فقيا بين ١٨٥١ ، ١٨٦١ زاد متوسط عدد السكان بالنسبة للبيت الواحد من ٤,٢ إلى ٤,٦ .

والهجرة المستمرة إلى المدن ، واستمرار تكوين « فائض السكان » في الريف نتيجة لتركيز المزارع وتحويل الأرض الزراعية إلى مراعى واستخدام الآلات الخ ، واستمرار طرد أهل الريف وإخراجهم بسبب تدمير الأكواخ — هذه كلها تسير جنباً إلى جنب . وكلما زاد تجرد الجهة من أهلها زاد « ازدحام السكان النسبي بها » ، واشتد الضغط على مختلف صنوف العمل وعظمت الزيادة المطلقة في سكان الريف بالنسبة إلى المساكن ، وعظم بذلك ازدحام السكان بالقرى بشكل يؤدي إلى انتشار الأوبئة . إن حشد الآدميين في قرى صغيرة منعزلة وفي مدن الأسواق يشبه إخراج أهل الريف بوجه عام عن طريق القوة والقهر ، كما أن استمرار العملية التي تجعل العمال الزراعيين « فائضين عن الحاجة » ، برغم تناقص عددهم و برغم ازدياد منتجاتهم ، هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى فاقهم . ولكن هذه الفاقة نفسها أو توقفها دافع على طردهم وإخراجهم وسبب أساسي في أحوال السكنى الشنيعة التي تلقاها والتي تحطم مقاومتهم وتجعلهم أرقاء لأرباب الأملاك^(١) والمزارعين بحيث أن الحاجة إلى

(١) « إن استخدام العامل يكسب كرامة لمركزه ، فهو ليس بعبد ولكنه جندي من جنود السلام جدير بأن يهيء له مالك الأرض مكاناً بين صفوف الرجال المتزوجين ، ذلك المالك الذي يدعى أن له =

الحصول على أجر الكفاف تكتسب بالنسبة إليهم قوة القانون الطبيعي .
وبرغم « الازدحام النسبي » في المناطق الريفية فإننا نجد من جهة أخرى أن الأرض حقيقة
يسكنها عدد دون القدر الواجب والحد اللازم . ولنا نرى هذا الأمر في الجهات التي يغادرها
أهلها إلى المدن والمناجم وأعمال إنشاء الخطوط الحديدية الخ ، ولنا نراه واضحا في كل
مكان في فصل الحصاد وفي فترات مختلفة من الربيع والصيف حيث تتطلب الزراعة الإنجليزية
الكثيفة المتميزة بحسن الإدارة عددا زائدا من الأيدي العاملة . هنا نجد عددا وفيرا من العمال
الزراعيين في الأوقات العادية ، أما في الأوقات غير العادية حين تتطلب الزراعة خلال فترات
قصيرة عددا كبيرا فإننا لا نجد إلا القليل من العمال ^(١) . وهذا يفسر لنا الشكاوى المتناقضة
التي تأتي من نفس المكان الواحد حيث تجد الشكاوى من قلة العمل إلى جانب ميلتها من
ازدياد عددهم عن الحاجة . والنقص المحلي أو المؤقت في عرض العمل لا يترتب عليه ارتفاع
الأجور ولكنه يؤدي إلى استخدام النساء والأطفال في الحقل وإلى الخفض المستمر في

== القوة على إرغام العامل على العمل شأنه في ذلك شأن الدولة إذ تقتضي من الجندى أداء عمله . والعامل
— كالجندى — لا ينال ثمن السوق لقاء عمله فهم يأخذونه صغيرا جاهلا لا يدري سوى حرفته ولا يعلم إلا
بمنطقته . ويخضع لتأثير الزواج المبكر وفعل مختلف القوانين الخاصة بالاقامة كما يخضع الجندى للتجنيد
وقانون التمرد » (هنتر ص ١٣٢) .

وأحيانا نلقى على سبيل الاستثناء مالمكا طيب القلب يؤله فعلا أن يرى هذه الوحدة أو العزلة
وهو الذي كان السبب فيها . « ولأنه لم يحن أن يقف المرء وحيدا في بلده » — هكذا قال القورد
ليستر حين هناؤه على أمام هولكهام « اني أتلفت حولي فلا أرى سوى البيت الذي أقيم فيه ، فأنا المارد
الذي يسكن قلمته بعد أن أكلت جميع جيرانى » .

(١) في خلال العقود الحديثة حدثت بفرنسا حركة مشابهة . فحينما غلب الانتاج الرأسمالي في ذلك البلد
على الزراعة تراه قد طرد « فائض » السكان الزراعيين إلى المدن ، وهناك أيضا نجد الآثار السيئة التي
يتمرض لها « فائض السكان » والمترتبة على سوء السكن والأحوال الخطيرة الأخرى . وفيما يخص
« بالبروليتاريا الريفية » التي سبب قيامها تجزئة الأرض بفرنسا أقساما صغيرة ، راجع كوانز ، كارل
ماركس Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon (الفصل السابع) . وكان عدد سكان المدن
بفرنسا سنة ١٨٤٦ عبارة عن ٢٤,١٢ ٪ من مجموع السكان الكلى وعدد سكان الريف ٧٤,٥٨ ٪ ،
وفي سنة ١٨٦١ سارت النسبتان ٢٨,٨٦ ٪ ، ٧١,١٤ ٪ على التوالي . وفي السنوات الخمس الأخيرة
كان المهبط في نسبة سكان الريف إلى سكان المدن أسرع . وقد كتب Pierre Duport في « Ouvriers »
سنة ١٨٤٦ يقول :

« ترتدى أسوأ الكساء وتقيم في أنعس الجحور ، في غرف السطوح وبين القاذورات . إننا نعيش
مع اليوم واللحوم — إننا نجب الأطفاف » .

السن التي يبدأ عندها الاستغلال . وحالما يشق عمل النساء والأطفال سبيله وتصبح له الغلبة فإنه يجعل العمال البالغين فائضين عن الحاجة ويعمل على إبقاء انحطاط أجورهم . وقد ترتب على هذا في المقاطعات الشرقية ظهور ما يقال له نظام الجماعات gang system .

ويغلب هذا النظام في مقاطعات لنكولن وهنتنجدن وكبرديج ونورفك وسفوك وتوتنام وإن كنا نلقاه في مواضع متفرقة بمقاطعات نورثبتن ويدفورد وروتلند المجاورة ، وسنضرب المثل بمقاطعة لنكولن ، ومعظم أراضي هذه المقاطعة عبارة عن مستنقعات أو أجزاء من البحر قد جففت ، وتمت أعمال عجيبة من حيث الصرف بواسطة الآلة البخارية بحيث أن ما كان مستنقعات وشواطئ رملية في الأصل أصبح يغل محاصيل وافرة من الحبوب وارتفع ريعه كثيرا ، وتنطبق نفس الملاحظة على الأرض الرسوبية التي تحولت إلى أراض زراعية بفضل اتباع أساليب اصطناعية كما هو الحال في جزيرة أكسولم والأبرشيات الأخرى الواقعة على جانبي نهر ترنت . ولما ظهرت المزارع الجديدة إلى عالم الوجود لم يقف الأمر بها عند عدم بناء أكواخ جديدة بل دمرت الأكواخ القديمة وصار من المتعين إحضار العمال اللازمين للعمل من القرى المفتوحة التي تبعد أميالا والطرق إليها ملتوية تتراوح بين الارتفاع والانخفاض . أما العمال القلائل الذين يقيمون في مزارع تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٤٠٠ ، ٥٠٠ فدان فإنهم يستخدمون في أنواع العمل الزراعي التي تستمر على مدار السنة وهي أعمال ثقيلة لا بد في مزاوتها من الاستعانة بالخيول (ويطلق على هؤلاء العمال « العمال المحجوزون ») . وفي كل ١٠٠ فدان نجد كوخاً واحداً في المتوسط كما قال أحد المزارعين أمام لجنة التحقيق « إنني أزرع ٣٢٠ فدانا كلها أرض صالحة للزراعة وليس في المزرعة كوخ واحد ، وفيها الآن عامل واحد كما يقيم أربعة من يركبون الخيل . ويتم أداء العمل الخفيف بواسطة الجماعات gangs » (١) فالأرض تتطلب كذلك قدراً طيباً من العمل السهل كاجتثاث الجذور والعزق والتسميد وإزالة الحجارة الخ ، وهذه كلها أعمال تقوم بها جماعات آتية من القرى المفتوحة .

ويبلغ عدد أفراد الجماعة ١٠ — ٤٠ — ٥٠ من النساء والأحداث من تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٨ وأغلبهم من الفتيات ، هذا فضلا عن أطفال تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثالثة عشرة . ورئيس الجماعة في العادة عامل زراعي عادي ساء السيرة والحلق ميال إلى

(١) لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير السادس ، شهادة من ٣٧ رقم ١٧٣ .

تناول المسكرات ، ولكن من الجائز أنه شخص نشيط على جانب من المقدرة والكفاية . ويعمل أفراد الجماعة الذين يستأجرهم تحت إمرته ويتفق بشأنهم مع المزارع حسب نظام الدفع بالقطعة ، أما دخله فيزيد قليلا عن دخل العامل الزراعى العادى (١) غير أن مقدار دخله يتوقف على قدرته على أن يستخلص من الجماعة أكبر قدر من العمل فى أقصر وقت ممكن . وقد اكتشف المزارعون أن النساء إنما يشتغلن بانتظام تحت إشراف الرجال ، وأنه بمجرد أن يبدأ العمل هن والفتيات ، يواصلنه حتى يستقطن من الإعياء ، (كما عرف ذلك فورييه معرفة جيدة) ، أما الذكور البالغون فيحرصون على توفير ما يملكون من قوة العمل . وهذا النظام أكثر ربحاً كما أنه يكفل العمل للجماعة مدى ستة أو ثمانية شهور فى السنة خلاف ما إذا كان المزارع الفردى نفسه هو الذى يستأجر العمال . ولهذا السبب يتمتع رئيس الجماعة بنفوذ كبير فى القرى المفتوحة بحيث أن من الصعب استئجار الأطفال إلا عن طريقه ، ولهذا يحرص على تأجيرهم بصفة فردية خارجا عن الجماعة .

وعيب هذا النظام ما يتعرض له الأطفال والأحداث من إرهاب خطير الأثر وهم يسرون مسافات طويلة تبلغ ٧،٦،٥ أميال بين بيوتهم والمزارع ؛ فضلا عن أن حياة الجماعة مفسدة للخلق . وبرغم أن رئيس الجماعة (ويقال له driver أحيانا) يحمل عصا طويلة إلا أنه نادراً ما يلجأ إليها للأغراض التأديبية كما أن الشكاوى من سوء معاملته نادرة ؛ والحق أنه نوع من الحاكم الديموقراطى ونجاحه يتوقف على محبة القوم له كما أنه يهيئ لهم مباحج الحياة الرحل المتنقلة بما فيها من الحرية الخشنة وعدم النظام والوقاحة الفاحشة . وجرت العادة أنه يسوى الحساب مع الأعضاء فى أحد الأماكن العامة ثم يعود إلى بيته سكران مترنخاً وهم يصحبونه صاخبين جذلين ويغنون أغنيات قدرة مستهترة بأعلى صوته . والفساد الجنسى أمر شائع معروف ، ومن المؤلفون أن تجد بنات فى الثالثة عشرة قد فقدن عذريتهن على أيدي صبيان مثلن فى السن ، ولهذا تجد نسبة الأطفال غير الشرعيين فى القرى المفتوحة التى تمون الجماعات بأفرادها ضعفاً فى أى مكان آخر بالمملكة (٢) . وقد سبق أن أوضحت أى نوع من الزوجات تصبح فتيات شبين فى مثل هذه البيئات والظروف .

وبالشكل الذى أوردناه يقال للجماعة إنها جماعة عمومية أو متنقلة ، ولكن هناك

(١) وبرغم هذا استطاع بعض رؤساء هذه الجماعات الإنشاء بحيث يستأجرون لحسابهم مزارع مساحة الواحدة منها ٥٠٠ فدان ، أو يملكون صفوفاً من البيوت يؤجرونها .

(٢) فسد نصف بنات لدفورد بسبب التحاقن بالجماعات (المصدر السابق ص ٦ رقم ٣٢) .

« جماعات خاصة ، أصغر عدداً ورأسها خادم يستخدمه المزارع بالسنة . وبرغم أن الأخيرة تنقصها الحياة البوهيمية التي يتصف بها النوع الآخر إلا أن الأجور منخفضة ومعاملة الأطفال أشد سوءاً .

وواضح أن هذا النظام الذي انتشر بدون توقف خلال السنوات القلائل الأخيرة لم يوجد من أجل رئيس الجماعة (١) ، ولكنه موجود بقصد إثراء كبار المزارعين (٢) أو ملاك الأراضي (٣) . ولن يجد المزارع وسيلة أفضل من هذه يجعل بواسطتها عدد من يعملون له دون المستوى العادى في الوقت الذي يجد تحت تصرفه عدداً زائداً من الأيدي العاملة إذا تطلبت ذلك ظروف العمل ؛ ولن يجد كذلك طريقة خيراً من هذه للحصول على أكبر قدر ممكن من العمل بأقل ما يمكن من التكاليف (٤) ؛ وليس هناك سبيل أفضل من هذه الطريقة يصبح بها عمل البالغين المذكور « فائضاً عن الحاجة » . ويستطيع القارىء من الوصف الذي أوردناه أن يفهم السبب الذي من أجله يقال إن العمال الزراعيين يقاسون البطالة بدرجة أكبر أو أقل وذلك في الوقت الذي يصرح القوم فيه بأن نظام الجماعات ضرورى « بسبب النقص في عمل المذكور البالغين وبسبب ما يقال من أن العمال الزراعيين يهرعون إلى المدن (٥) . إننا نشاهد

(١) زادت الجماعات في العمود الأخيرة ، وقد استخدمت حديثاً جداً في بعض الجهات على ما يقال ... كما أن هذا النظام معروف في جهات أخرى منذ سنوات كثيرة ... ويستخدم فيها أطفال أكثر عدداً وأصغر سناً على الدوام (ص ٧٩ رقم ١٧٤) .

(٢) « لا يستخدم صغار المزارعين الجماعات أبداً ... إن النساء والأطفال لا يستخدمون بأعداد وقيرة في الأرض الفقيرة وإنما في الأرض التي يتراوح ريعها بين ٤٠ ، ٥٠ جنيهاً » (ص ١٤ ، ١٧) .

(٣) ذكر أحد هؤلاء السادة ممن يعتز كثيراً بالربح الذي يحصل عليه ، أمام لجنة التحقيق أن كل هذا الهياج راجع الى الاسم الذي يطلق على هذا النظام . وإن الحال ليكون أفضل ما بالعالم لو غير الاسم بالعبارة الآتية : "Agricultural Juvenile Industrial Self-supporting Association"

(٤) « إن العمل الذي يتم تبعاً لنظام الجماعات أرخص من سواء ، وهذا هو السبب في استخدامها » — هذا ما شهد به رجل كان في وقت ما رئيساً لإحدى الجماعات (ص ١٧ رقم ١٤) — « لا مرأ أن عمل الجماعات أرخص أنواع العمل بالنسبة للمزارع ، وأسوأها بالنسبة للأطفال » — هذا ما صرح به مزارع (ص ١٦ رقم ٣) .

(٥) « لا شك أن الكثير من العمل الذي يقوم به الآن الأطفال الملاحقون بهذه الجماعات كان يؤديه الرجال والنساء . حيث يشتغل الأطفال والنساء نجد عدداً للتغلبين من الرجال أكبر مما كان عليه »

في قطي الإنتاج الرأسمالي المتقابلين للتناقضين وذلك في مقاطعة لنكولن حيث تحت الأعشاب من الحقول بعناية بينما تزدهر الأعشاب الإنسانية بغزارة (١) .

== « قبلا » . (س ٤٣ رقم ٢٠٢) . ومن جهة أخرى « إن مشكلة العمل في بعض الجهات الزراعية وبخاصة ما يصلح منها للحث والزرع ، قد أصبحت مشكلة خطيرة بسبب الهجرة وسهولة الانتقال إلى المدن بسبب السكك الحديدية بحيث أرى أن خدمات الأطفال مما لا يمكن الاستغناء عنها » (س ٨٠ رقم ١٨٠ — والتكلم وكيل أحد كبار الملاك) . والحقيقة أنه بخلاف الحادث في العالم المتدين نجد أن مشكلة العمل بالمناطق الزراعية بأ إنجلترا هي مشكلة ملاك ومزارعين . إن المسألة تنحصر في الكيفية التي يمكن بها الاحتفاظ بقدر كاف من « ازدحام السكان النسبي » رغم استمرار هجرة أهل الريف ، وبذلك يظل أجر العامل الزراعي في المستقبل حسب مستواه المنخفض الحالي .

(١) عالج « تقرير الصحة العامة » الذي اقتنيت منه مرارا موضوع نظام الجماعات وذلك أثناء النظر في مسألة وفيات الأطفال، ولكن الصحافة أهملت هذا العمل ولذا ظل جمهور القراء يتجاهل مجهله . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تضمن آخر تقرير أصدرته لجنة تشغيل الأطفال « حقائق » مثيرة مما ترحبه الصحف على الدوام . وبينما تساءلت الصحافة الحرة كيف سمح الأعيان وسيداتهم ورجال الدين في مقاطعة لنكولن بأن ينشأ نظام كهذا في مزارعهم وتحت أبصارهم ، وعلمت على التناقض الذي يديه أولئك الذين يرسلون البعثات إلى القطبين « لنحسين مستوى الأخلاق بين سكان جزر البعاري الجنوبية » ، فإن الصحف التي عاجلت ذوق العالم المذهب ركزت الاهتمام في حالة السكان الزراعيين المنحلة التي يستطيع فيها الوالدون أن يبيعوا أطفالهم لنظام من الرق كهذا . ولذا تنظر إل الأحوال البشعة الكريمة التي يحكم بها القوم « المهذبون » على العامل الزراعي فليس غريبا أن نجد بأ كل أطفاله بدلا من أن يبيع ما يملكون من قوة عمل . ولكن العجب حقيقة هو احتفاظ العمال الزراعيين بزراعة الحقل وسلامته . وقد أثبتت التقارير الرسمية كيف يكره الوالدون نظام الجماعات « لدينا من الأدلة ما يكفي لبيان أن الوالدين يسرهم لو مكنتهم القسانون من مقاومة ما يتعرضون له كثيرا من الضغط والاغراء . لأنهم عرضة لأن يحملهم موظفو الأبرشية أحيانا وأصحاب العمل أحيانا أخرى على الظن أن العمل في السن التي يكون فيها الذهاب إلى المدرسة أجدي عليهم ؟ وهم يقولون هذا لأن الموظفين وأصحاب العمل يهددونهم بالطرد ... كل الوقت والقوة التي يضيع هباء ؟ وكل الآلام التي يقاسيها العامل وأطفاله من تب زائد عن الحد ولا جزاء له ؟ وكل الدمار الأخلاقي الذي يصيب الطفل بسبب ازدحام القرى والمؤثرات السيئة الناجمة عن نظام الجماعة العمومية ؟ — كل هذه كانت دوافع أثارت مشاعر فقراء العمال وهو أمر من السهل إدراكه وإن لم تكن تحت حاجة للحديث عنه على وجه التخصيص . لا شك أنهم يشعرون أن آلاما اجتماعية وعقلية كثيرة يقاسونها بسبب ظروف هم غير مسئولين عنها ولا يمكن أن يرضوا بها لو كان ذلك في طاقتهم ، وهي ظروف يعجزون عن مقاومتها ، (المصدر السابق س ٢٠ رقم ٨٢ ، س ٢٣ رقم ٩٦) .

(و) إرلنده

قبل أن أختم هذا القسم يجب أن نلقى نظرة سريعة على إرلنده ، وسأورد حقائق الحال الرئيسية .

جدول رقم (١) الماشية

| السنة | العدد الكلى | الزيادة (+) أو النقص (-) | العدد الكلى | الزيادة (+) أو النقص (-) |
|-------|-------------|-----------------------------|-------------|-----------------------------|
| | الخيول | | الماشية | |
| ١٨٦٠ | ٦١٩,٨١١ | — | ٣,٦٠٦,٣٧٤ | — |
| ١٨٦١ | ٦١٤,٢٣٢ | ٥,٩٩٣ — | ٣,٤٧١,٦٨٨ | ١٣٨,٣١٦ — |
| ١٨٦٢ | ٦٠٢,٨٩٤ | ١١,٣٣٨ — | ٣,٢٥٤,٨٩٠ | ٢١٦,٧٩٨ — |
| ١٨٦٣ | ٥٧٩,٩٧٨ | ٢٢,٩١٦ — | ٣,١٤٤,٢٣١ | ١١٠,٦٩٥ — |
| ١٨٦٤ | ٥٦٢,١٥٨ | ١٧,٨٢٠ — | ٣,٢٦٢,٢٩٤ | ١١٨,٢٠٣ + |
| ١٨٦٥ | ٥٤٧,٨٦٧ | ١٤,٢٩٠ — | ٣,٤٩٣,٤١٤ | ٢٣١,١٢٠ + |
| | الأغنام | | الخنزير | |
| ١٨٦٠ | ٣,٥٤٢,٠٨٠ | — | ١,٢٧١,٠٧٢ | — |
| ١٨٦١ | ٣,٥٥٦,٠٥٠ | ١٣,٩٧٠ + | ١,١٠٢,٠٤٢ | ١٦٩,٠٣٠ — |
| ١٨٦٢ | ٣,٤٥٦,١٣٢ | ٩٩,٩١٨ — | ١,١٥٤,٣٢٤ | ٥٢,٢٨٢ + |
| ١٨٦٣ | ٣,٣٠٨,٢٠٤ | ١٤٧,٩٨٢ — | ١,٠٦٧,٤٥٨ | ٨٦,٨٦٦ — |
| ١٨٦٤ | ٣,٣٦٦,٩٤١ | ٥٨,٧٣٧ + | ١,٠٥٨,٤٨٠ | ٨,٩٧٨ — |
| ١٨٦٥ | ٣,٦٨٨,٧٤٢ | ٣٢١,٨٠١ + | ١,٢٩٩,٨٩٣ | ٢٤١,٤١٣ + |

وبتلخيص الجدول السابق نحصل على الصورة التالية :

| الخيول | الماشية | الأغنام | الخنزير |
|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|
| الزيادة المطلقة | الزيادة المطلقة | الزيادة المطلقة | الزيادة المطلقة |

٧٢,٣٥٨ ١١٦,٦٢٦ ١٤٦,٦٠٨ ٢٨,٨١٩ (١)

في سنة ١٨٤١ زاد عدد سكان إرلنده الى ٨,٢٢٢,٦٦٤ فيبط الى ٦,٦٢٣,٩٨٥ (١٨٥١) ،

(١) لو رجعنا الى الوراء لوجدنا الميوط أشد وضوحا ، فثلا في سنة ١٨٦٥ كان هناك من الأغنام ٣,٦٨٨,٧٤٢ وفي (١٨٥٦) ٣,٦٩٤,٢٩٤ وفي (١٨٦٥) ١,٢٩٩,٨٩٣ (خنزير) ، ١,٤٠٩,٨٨٣ (خنزير سنة ١٨٥٨) .

٥,٨٥٠,٣٠٩ (١٨٦١) ، ٥٧٠ مليون (١٨٦٦) أى كما كان سنة ١٨٠١ تقريبا . وبدأ الهبوط فى سنة المجاعة (١٨٤٦) بحيث فقدت البلاد أكثر من $\frac{1}{4}$ من أهلها فى أقل من ٢٠ عاماً (١) . وفى الفترة (مايو ١٨٥١ - يولييه ١٨٦٥) بلغ المهاجرون من البلد ١,٥٩١,٤٨٧ هاجر نحو نصف مليون منهم فيما بين ١٨٦١، ١٨٦٥ . ونقص عدد المساكن بمقدار ٥٢,٩٩٠ (١٨٥١-١٨٦١) بينما زاد عدد الملكيات (١٥ - ٣٠ فداناً) بمقدار ٦١,٠٠٠ ، والملكيات (أكثر من ٣٠ فداناً) ١٠٩,٠٠٠ وذلك فى حين هبط مجموع المزارع الكلى بمقدار ١٢٠,٠٠٠ بسبب اختفاء الملكيات (أقل من ١٥ فدان) ، وبذلك حدثت مركزة فى الزراعة . هذا النقص فى عدد السكان صحبه تناقص مثله فى كمية المنتجات.

الجدول الثانى

الزيادة أو النقص فى مساحة المحاصيل والمراعى (بالأفدنة)

| السنة | حبوب | محاصيل خضراء | حشائش وبرسيم | كتان | الأرض المزروعة كلها |
|-----------|-------------|--------------|--------------|-----------|---------------------|
| ١٨٦١ | ١٥,٧٠١ - | ٣٦,٩٧٤ - | ٤٧,٩٦٩ - | ١٩,٢٧١ + | ٨١,٨٧٣ - |
| ١٨٦٢ | ٧٢,٧٣٤ - | ٧٤,٧٨٥ - | ٦,٦٢٣ + | ٢,٠٥٥ + | ١٢٨,٨٤١ - |
| ١٨٦٣ | ١٤٤,٧١٩ - | ١٩,٣٥٨ - | ٧,٧٢٤ + | ٦٣,٩٢٢ + | ٩٢,٤٢١ - |
| ١٨٦٤ | ١٢٢,٤٣٧ - | ٢,٣١٧ - | ٤٧,٤٨٦ + | ٨٧,٧٦١ + | ١٠٤,٩٣ + |
| ١٨٦٥ | ٧٢,٤٥٠ - | ٢٥,٢٤١ + | ٦٨,٩٧٠ + | ٥٠,١٥٩ - | ٢٨,٢١٨ - |
| ١٨٦١ - ٦٥ | ٤٢٨,٠٤١ + | ١٠٧,٩٨٤ + | ٨٢,٨٣٤ + | ١٢٢,٨٥٠ + | ٣٣٠,٨٦٠ - |
| | الزيادة = + | | النقص = - | | |

(١) كان عدد السكان ٨,٨٦٧,٣١٩ (١٨٠١) ، ٦,٠٨٤,٩٩٦ (١٨١١) ، ٦١,٠٤٤ (١٨٢١) ، ٧,٨٢٨,٣٤٧ (١٨٣١) ، ٨,٢٢٢,٦٦٤ (١٨٤١) .

الجدول الثالث

الزيادة أو النقص في المساحة المنزرعة ، وإنتاج الفدان ، والإنتاج الكلى سنة ١٨٦٥
بالمقياس إلى سنة ١٨٦٤

| المنتج | ١٨٦٤ | ١٨٦٥ مساحة الأرض المنزرعة | الزيادة | النقص |
|-----------------|-----------|------------------------------|---------|--------|
| قمح | ٢٧٦,٤٨٣ | ٢٦٦,٩٨٩ | — | ٩,٤٩٤ |
| قرطم | ١,٨١٤,٨٨٦ | ١,٧٤٥,٢٢٨ | — | ٦٩,٦٥٨ |
| شعير | ١٧٢,٧٠٠ | ١٧٧,١٠٢ | ٤,٤٠٢ | — |
| Bere | ٨,٧٩٤ | ١٠,٠٩١ | ١,١٩٧ | — |
| شوفان | ١,٠٣٩,٨٢٤ | ١,٠٦٦,٢٦٠ | ٢٦,٥٣٦ | — |
| بطاطس | ٣٣٧,٢٥٥ | ٣٣٤,٢١٢ | — | ٤,١٤٣ |
| لفت | ١٤,٠٧٣ | ١٤,٨٣٩ | ٣١٦ | — |
| Mangold-wurzels | ٣١,٨٢١ | ٢٣,٦٢٢ | ١,٨٠١ | — |
| كرنب | ٣٠١,٦٩٣ | ٢٥١,٤٣٣ | — | ٥٠,٢٦٠ |
| كتان | ١,٦٠٩,٥٦٩ | ١,٦٧٨,٤٩٣ | ٦٨,٩٢٤ | — |
| دريس | | | | |

الإنتاج بالفدان الواحد

| | | | |
|------|-----|-----|-------------------------|
| ١٣ | — | ٠.٣ | ١٣٣ |
| ١٢.٣ | ٠.٣ | — | ١٢.١ |
| ١٤.٩ | — | ١ | ٥١.٩ |
| ١٤.٨ | — | ١.٦ | ١٦.٤ |
| ١٠,٤ | ١.٩ | — | ٨.٥ |
| ٣.٦ | — | ٠.٥ | ٤.١ |
| ٩.٩ | — | ٠.٤ | ١٠.٣ |
| ١٣.٣ | ٢.٨ | — | ١٠.٥ |
| ١٠.٤ | ١.١ | — | ٩.٣ |
| ٢٥.٢ | — | ٩ | Stone ٣٤.٢ طن (١٤ رطلا) |
| ١.٨ | ٠.٢ | — | طن ١.٦ |

الإنتاج الكلى

| | | | |
|---------|---------|-----------|-----------|
| ٤٨,٩٩٩ | — | ٨٢٦,٧٨٣ | ٨٧٥,٧٨٢ |
| ١٦٦,٦٠٥ | — | ٧,٦٥٩,٧٢٧ | ٧,٨٢٦,٣٣٢ |
| ٢٩,٨٩٢ | — | ٧٣٢,٠١٧ | ٧٦١,٩٠٩ |
| ١,١٧١ | — | ١٣,٩٨٩ | ١٥,١٦٠ |
| — | ٥,٦٨٤ | ١٨,٣٦٤ | ١٢,٦٨٠ |
| ٤٤٦,٣٩٨ | — | ٣,٨٦٥,٩٩٠ | ٤,٣١٢,٣٨٨ |
| ١٦٥,٩٧٦ | — | ٣,٣٠١,٦٨٣ | ٣,٤٦٧,٦٥٩ |
| — | ٤٤,٦٥٣ | ٤٩١,٩٣٧ | ١٤٧,٢٨٤ |
| — | ٥٢,٨٧٧ | ٣٥٠,٢٥٢ | ٢٩٧,٣٧٥ |
| ٢٤,٩٤٥ | — | ٣٩,٥٦١ | ٦٤,٥٠٦ |
| (١) — | ٤٦١,٥٥٤ | ٣,٠٦٨,٧٠٧ | ٢,٦٠٧,١٥٣ |

ننتقل إلى الزراعة التى تنتج وسائل العيش للحيوانات والآدميين على حد سواء . وفى الجدول الثانى تشمل « الحبوب » الفول والحمص والقمح والقرطم والشعير والشوفان ؛ وتدخل تحت عبارة « المحاصيل الخضراء » البطاطس واللفت والبنجر والكرنب والجزر الخ . وفى سنة ١٨٦٥ نجد تحت عبارة « أراضى الحشائش » ١٢٧,٤٧٠ فداناً إضافية نظراً لحدوث نقص قدره ١٥١,٥٤٣ فى الأراضى المسماة « المستنقعات وأراضى القضاء غير المسكونة » . وبموازنة عامى ١٨٦٥ ، ١٨٦٤ نجد نقصاً قدره ٢٤٦,٦٦٧ ربعا فى القمح ، ١٦٦,٦٠٥ ، ٢٩,٨٩٢ فى

(١) البيانات بالجدول جمعت مما ورد فى Agricultural Statistics, Ireland, General Abstracts, Dublin, 1860 et seq., and Agricultural Statistics, Ireland, Tables showing the estimated average produce, etc., Dublin, 1866

وهذه الاحصائيات رسمية وتعرض على البرلمان سنوياً [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية — تدل احصائيات سنة ١٨٧٢ عند الموازنة بينها وبين وبين احصائيات سنة ١٨٧١ على نقص المساحة المزروعة بمقدار ١٣٤,٩١٥ فدان . وحدثت زيادة فى زراعة المحاصيل الخضراء واللفت الخ . ونقصت مساحة القمح بمقدار ١٦,٠٠٠ فدان ، والقرطم ١٤,٠٠٠ ، والشعير والشوفان ٤٠٠٠ ، والبطاطس ٦٦,٦٣٢ ، والكتان ٣٤,٦٦٧ ، والحشائش والدريس ، vetches ، rape-seed ٣٠,٠٠٠ . وفيما يلى المساحة المزروعة قحاً (بالأفدنة) فى السنوات الخمس الأخيرة لبيان النقص فيها : — ٢٨٥,٠٠٠ (١٨٦٨) ، ٢٨٠,٠٠٠ (١٨٦٩) ، ٢٥٩,٠٠٠ (١٨٧٠) ، ٢٤٤,٠٠٠ (١٨٧١) ، ٢٣٨,٠٠٠ (١٨٧٢) . وفى سنة ١٨٧٢ نجد زيادة قدرها ٢٦,٠٠٠ حصان ، ٨٠,٠٠٠ من الماشية ، ٦٨,٦٠٩ (أغنام) ؛ بينما نقص عدد الخنازير بمقدار ٢٣٦,٠٠٠ .

الشعير الخ . وبلغ النقص في البطاطس ٤٤٨,٣٩٨ من الأطنان برغم ازدياد المساحة المزروعة بالبطاطس (انظر الجدول الثالث) .

نتقل الآن إلى دراسة حركة مالية ملاك الأراضي وكبار المزارعين والرأسماليين الصناعيين في ذلك البلد ، وهذا يتضح من دراسة أرقام ضريبة الدخل . وبهذه المناسبة أشير إلى أن القائمة (و) (الجدول الرابع) أي « الأرباح الصناعية » — برغم انفصالها عن « أرباح المزارعين » فانها تشمل دخول المحامين والأطباء الخ أي أرباح المهن الحرة . وتشمل القائمتان ج ، هـ دخول موظفي الحكومة وضباط الجيش والبحرية وحملة سندات الدولة الخ . في القائمة (و) كان متوسط الزيادة السنوية في الدخل (١٨٥٣ — ٦٤) ٩٣ ٪ ، بينما كان في إنجلترا خلال نفس الفترة ٤,٥٨ ٪ ؛ ويرينا (الجدول الخامس) توزيع الأرباح (باستثناء أرباح المزارعين) عن عامي ١٨٦٤ ، ١٨٦٥

الجدول الرابع

ضريبة الدخل مقدرة بالجنهات الإسترلينية

| القائمة (١) | القائمة (ب) | القائمة (و) | المجموع الكلي من أ إلى هـ |
|-----------------|---------------|---------------|---------------------------|
| ١٨٦٠ ١٣,٨٩٣,٨٢٩ | ٢,٧٦٥,٣٨٧ | ٤,٨٩١,٦٥٢ | ٢٢,٩٦٢,٨٨٥ |
| ١٨٦١ ١٣,٠٠٣,٥٥٤ | ٢,٧٧٣,٦٤٤ | ٤,٨٣٦,٢٠٣ | ٢٢,٩٩٨,٣٩٤ |
| ١٨٦٢ ١٣,٣٩٨,٩٣٨ | ٢,٩٣٧,٨٩٩ | ٤,٨٥٨,٨٠٠ | ٢٣,٥٩٧,٥٧٤ |
| ١٨٦٣ ١٣,٤٩٤,٠٩١ | ٢,٩٣٨,٨٢٣ | ٤,٨٤٦,٤٩٧ | ٢٣,٦٥٨,٦٣١ |
| ١٨٦٤ ١٣,٤٧٠,٧٠٠ | ٢,٩٣٠,٨٧٤ | ٤,٥٤٦,١٤٧ | ٢٣,٢٣٦,٢٩٨ |
| ١٨٦٥ ١٣,٨٠١,٦١٦ | ٢,٩٤٦,٠٧٢ | ٤,٨٥٠,١٩٩ | ٢٣,٩٣٠,٣٤٠ (١) |

الجدول الخامس

ضريبة القائمة (و) على الأرباح (التي تزيد من ٦٠ جنهياً) في أيرلنده
مجموع الدخل السنوى (مقدراً بالجنهات) في :

| | | | | |
|------|-----------|-----------|--------|-------|
| ١٨٦٤ | ٤,٣٦٨,٦١٠ | مقسمة بين | ١٧,٤٦٧ | شخصاً |
| ١٨٦٥ | ٤,٦٦٩,٩٧٩ | » | » | » |
| | | | ١٨,٠٨١ | » |

دخل سنوى يزيد عن ٦٠ جنيهًا ويقل عن ١٠٠ جنيه :

| | | |
|-------------------------|---------|-------|
| ١٨٦٤ | ٢٣٨,٦٢٦ | ٥,٠١٥ |
| ١٨٦٥ | ٢٢٢,٥٧٥ | ٤,٧٠٣ |
| من مجموع الدخل السنوى : | | |

| | | |
|------------|-----------|-------|
| ١٨٦٤ | ٢,١٥٠,٨١٨ | ١,١٣١ |
| ١٨٦٥ | ٢,٤١٨,٩٣٣ | ١,١٩٤ |
| من هؤلاء : | | |

| | | |
|------|-----------|-------|
| ١٨٦٤ | ١,٠٨٣,٩٠٦ | ٩١٠ |
| ١٨٦٥ | ١,٠٩٧,٩٣٧ | ١,٠٤٤ |
| ١٨٦٤ | ١,٠٦٦,٩١٢ | ١٢١ |
| ١٨٦٥ | ١,٣٢٠,٩٩٦ | ١٨٦ |
| ١٨٦٤ | ٢٣٠,٥٣٥ | ١٠٥ |
| ١٨٦٥ | ٥٨٤,٤٥٨ | ١٢٢ |
| ١٨٦٤ | ٦٤٦,٣٧٧ | ٢٦ |
| ١٨٦٥ | ٧٣٦,٤٤٨ | ٢٨ |
| ١٨٦٤ | ٢٦٢,٦١٠ | ٣ |
| ١٨٦٥ | ٢٦٤,٥٢٨ | ٣ (١) |

لو أن إنجلترا ذلك البلد الصناعى والذى اكتمل فيه نمو الإنتاج الرأسمالى ، تعرضت لهذا النقص فى السكان لاستنزف ذلك دماها ؛ ولكن أرلنده اليوم لا تزيد عن منطقة زراعية بآ إنجلترا يفصلها البحر عن البلد الذى تمده بالحبوب والصوف والخيول والماشية وعمال الصناعة والمحارين . وقد نجم عن نقص السكان تضائل المساحة المزروعة وهبوط الإنتاج الزراعى (٢) . ورغم الزيادة فى المساحة المخصصة لتربية الخيل والماشية نجد فى فروع كثيرة تناقصاً مطلقاً ، بينما فى الفروع التى شاهدت تقدماً كان التقدم ضئيلاً لا يستحق الذكر . ومع هذا كان تناقص السكان مصحوباً بزيادة فى الإيجارات وأرباح الزراعة وإن لم تكن زيادة الأرباح بنفس

(١) يختلف المجموع الكلى للدخل السنوى (قائمة ٥) فى هذا الجدول عنه فى الجداول السابقة بسبب استقطاعات مسموح بها .

(٢) حين نلاحظ أن غلة الفسدان قد تناقصت بالمثل فيجب ألا ننسى أن إنجلترا عملت خلال قرن ونصف بطريقة غير مباشرة على إصدار تربة أرلنده دون أن تهمل للزراعة أية وسيلة كي يعيدوا للأرض العناصر التى تتكون منها وحرمت منها .

سرعة زيادة الإيجارات . ويرجع هذا من جهة الى أن نسبة أكبر من المنتج الكلى صارت منتجا فائضا بسبب انضمام المزارع الصغيرة وتحول الأرض الزراعية الى مراعى ؛ فكأن المنتج انفااض عظيم برغم تناقص المنتج الكلى . ومن جهة أخرى زادت قيمة هذا المنتج الفائض بسرعة أعظم نتيجة الارتفاع المطرد فى أثمان اللحم والنصوف النخ بالأسواق الانجليزية خلال العشرين عاما الأخيرة والعقد الأخير بوجه خاص . إن أدوات الانتاج المتناثرة التى تحقق للمنتجين الفعليين وسائل العمل والعيش والتى لا تزيد قيمتها نتيجة اندماج عمل الغير فيها — نقول إن مثل هذه الأدوات لا تعد رأس مال ، . لهذا إذا كان الهبوط فى عدد السكان مصحوبا بنقص فى مجموعة أدوات الانتاج المستخدمة فى الزراعة ، زاد مقدار رأس المال المستثمر فى الزراعة نظرا لأن جانبا عما كان حتى ذاك الوقت أدوات إنتاج متفرقة قد تحول الى رأس مال . وخلال العقدین الأخيرین تراكم ببطء رأس المال المستخدم بأراندته فى التجارة والصناعة (خلافاً للزراعة) ، وكانت عملية التجميع هذه عرضة لتقلبات مستمرة واسعة النطاق . ومن جهة أخرى زادت سرعة نمو العناصر التى يتكون منها . وأخيرا كانت الزيادة فى رأس المال كبيرة بالقياس الى عدد السكان المتناقص .

ها نحن أمام عملية واسعة قد يتخذ منها الاقتصاديون سنداً لما يذهبون اليه من اعتبار الفقر نتيجة لازدحام السكان المطلق ، وأن التوازن يمكن تحقيقه إذا قل عدد السكان . والتجربة التى شهدتها أيرلنده أعظم أهمية من تلك التى ترتبت على الوباء الأسود فى منتصف القرن الرابع عشر والذى استغله أتباع مالتس . ودعوى أقول إنه بينما نحتاج الى البساطة فى التفكير من جانب معلم فى مدرسة كى نحمل أى امرئ على أن يطبق معيار القرن الرابع عشر على أحوال الانتاج والسكان فى القرن التاسع عشر ، فإن البساطة الفائقة وحدها هى التى تتغافل عن الحقيقة التالية وهى أنه بينما تولد عن الموت الأسود تحرر السكان الزراعيين وراثوهم فى انجلترا ، ترتب على نفس الوباء زيادة الاسترقاق والفقر بفرنسا (١) .

لقد خسرت أيرلنده بسبب المجاعة أكثر من نصف مليون من أهلها ولكنهم من أفقر الفقراء ، ولكن هذه المجاعة لم تسبب أذى بثروتها ، فالهجرة الواسعة لم تدمر وسائل الانتاج

(١) لما كانت أيرلنده أرض الميعاد «لبدا السكان» نجد أن توماس سادلر قبل أن ينشر كتابه عن السكان أصدر مؤلفه الشهير Ireland, its Evils and Remedies (الطبعة الثانية ، لندن ١٨٢٩) وفيه قام بالموازنة بين الاحصائيات عن الولايات المختلفة والمقاطعات فى كل ولاية ، واستخلص من هذا أن الفقر بأراندته ليس متناسبا مع السكان ، كما يريد مالتس أن يعولنا على الاعتقاد ، بل إنه يسير بنسبة عكسية مع السكان .

والآدميين كما فعلت حرب الثلاثين عاما في أوروبا . فالمهاجرون الى الولايات المتحدة يرسلون مقادير كبيرة من المال سنويا لدفع نفقات السفر لمن تخلفوا في أيرلنده ، وهكذا بدلا من أن تكلف الهجرة البلاد شيئا نراها من أكثر فروع تجارة الصادر ربحاً وغلة . هكذا تزداد الهجرة سنة بعد أخرى الأمر الذى يترتب عليه نقص السكان (١) .

ماذا كان أثر هذه الهجرة على عمال أيرلنده بعد أن تخلصوا من وطأة زيادة السكان ؟ لا يزال الازدحام النسبي كبيرا اليوم كما كان قبل عام ١٨٤٦ ، وظلت الأجور منخفضة ، وزاد الظلم بحيث أن الفقر في صدد أن يسبب أزمة جديدة . والأسباب لذلك بسيطة ، فالهجرة صحتها ثورة في الزراعة . والازدحام النسبي لم يتمش مع تناقص السكان ، ويرينا الجدول (رقم ٣) أن تحول الأرض الزراعية الى مراعى كانت له في أيرلنده آثار أشد خطرا منها في إنجلترا . ففي الأخيرة تزداد زراعة المحاصيل الخضراء مع تربية الماشية ، وفي أيرلنده يحصل العكس . فبينما تحولت مساحة واسعة الى أراض بور أو مراعى ، استخدمت مساحات كبيرة من الأراضى البور وجهات المستنقعات لتربية الماشية . ولا يزال متوسطو المزارعين وصغارهم (أى من تقل ملكياتهم عن ١٠٠ فدان) عبارة عن ١/٣ السكان (٢) ، ولكن نسبة متزايدة منهم تهوى الى مرتبة الأجراء بسبب ضغط منافسة الزراعة الرأسمالية ، وصناعة التيل ، وهى الصناعة الكبيرة الوحيدة بأيرلنده ، تتطلب عددا قليلا نسبيا من البالغين ، وبالرغم من توسعها منذ ارتفاع ثمن القطن (١٨٦١ — ٦٦) فإنها تستخدم من السكان جزءا تافها نسبيا . وبسبب التقلبات المستمرة داخل مجالها تؤدي باستمرار الى تزايد فائض السكان النسبي حتى في الوقت الذى تحدث فيه زيادة مطلقة في عدد من يشتغلون فيها . ويهيم فقر الفريق الزراعى من السكان أساسا لمصانع عمل القمصان الضخمة الخ التى تلقى جيشها من العمال منتشرا في الريف ، وهنا تلقى نظام الصناعة المنزلية الذى سبق وصفه ، والذى يجعل جانبا من السكان زائدا عن الحاجة ، بسبب قلة الأجور والإرهاق في العمل . وأخيرا فبرغم أن تناقص السكان آثاره أقل خطرا منها في بلد اكتمل فيه نمو الانتاج الرأسمالى ، إلا أنه رد فعل على السوق المحلية ، إذ نظراً للشغرات التى تحدثها الهجرة تلقى ميوطا لا في الطلب المحلي على العمل فحسب بل وفي دخول صغار أصحاب المتاجر ورجال الحرف اليدوية وصغار

(١) بلغ عدد المهاجرين في الفترة (٨٥١ — ٧٤) ٢,٣٢٥,٩٢٢ .

(٢) حسب الجدول الوارد في كتاب مورفي « أيرلنده — الصناعية والسياسية والاجتماعية » والمنشور سنة ١٨٧٠ كان ٩٤,٦ ٪ من الممتلكات دون ١٠٠ فدان لكل منها .

العمال الصناعيين عموماً . وهذا يفسر نقص الدخول (٦٠ جنيه — ١٠٠ جنيه) كما يتضح من الجدول الخامس .

وتمدنا تقارير مفتشى قانون الفقراء بصورة واضحة عن حالة العمال الزراعيين بأرلنده^(١) . وهؤلاء المفتشون حريصون في أقوالهم لأنهم موظفو حكومة تعتمد على الحراب ولأن البلاد في حالة من الحصار الحقيقي أو الفعلي . ومع هذا يحدثوننا أن الأجور في الريف برغم انخفاضها قد زادت خلال العشرين سنة الأخيرة بنسبة ٥٠ ٪ — ٦٠ ٪ وهي تتراوح الآن بين ٦ ، ٩ شلنات في الأسبوع . ولكن هذا الارتفاع ظاهري يخفى الهبوط الفعلي لأن الارتفاع لم يكن كافياً ليعوض مثله الذي حدث في أثمان ضروريات الحياة ، وفيما يلي بيان مأخوذ من حسابات أحد بيوت العمل الإيرلندية .

متوسط النفقات الأسبوعية للفرد الواحد

| السنة المنتهية في | المأون والضروريات | الملبس | المجموع الكلي |
|-------------------|-------------------|--------|---------------|
| | بنس شلن | بنس | بنس شلن |
| ٢٩ سبتمبر ١٨٤٩ | ٣ ¼ ١ | ٣ | ٦ ¼ ١ |
| د د ١٨٦٩ | ٧ ¼ ٢ | ٦ | ١ ¼ ٣ |

قبل المجاعة كان معظم الأجور بالجهات الريفية يدفع عينا ، واليوم ساد الدفع بالنقد . وواضح أنه مهما كانت حركة الأجور الحقيقية فلا بد من حدوث ارتفاع في الأجور النقدية . فقبل هذه المجاعة كان العامل كوخ ونصف فدان أو فدان وتسهيلات لزراعة محصول البطاطس ، كما كان في استطاعته تربية الخنازير والدجاج ، ولكنه لا يستطيع ذلك الآن كما أن عليه أن يدفع ثمن الخبز^(٢) . وفي الأيام السالفة لم يكن ثمة تمييز واضح بين العمال الزراعيين وصغار الملاك ، إذ كان هؤلاء جميعاً الطبقة التي تشتغل في المزارع المتوسطة والكبيرة . ولكن منذ نكبة ١٨٤٦ ظهرت طبقة من العمال الأجرا لا تقوم بينهم وبين السادة الملاك إلا علاقة نقدية . أما المساكن فأسوأ مما كانت عليه سنة ١٨٤٦ ويعيش كثير من العمال في أكواخ شديدة الازدحام بمن فيها وشر من أسوأ المساكن التي وصفناها بصدد المناطق الزراعية بالمجلترا ،

(١) Reports from the Poor Law Inspectors on the Wages of Agricultural

Agricultural Labourers (Ireland) Return, وانظر كذلك: Labourers in Dublin, 1870 etc., March 8, 1862.

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ .

وهذه ظاهرة عامة مع استثناء مساحات معينة في أستر . فهي تنطبق في الجنوب على مقاطعات كورك وليريك وكلكني الخ ، وفي الشرق على وِكلو وكسفورد الخ ، وفي الوسط على مقاطعتي الملك والمملكة ودبلن الخ ، وفي الشمال على داون وأنتريم وتيرون الخ . وفي الغرب على سليجو وروسكومن ومايو وجلواي الخ . ويقول أحد المفتشين ، إن أكواخ العمال الزراعيين عار في جبين مسيحية هذه البلاد ومدنيتها ،^(١) ولزيادة الترغيب في هذه المغارات جرت العادة أخيراً بمصادرة قطع الأرض الصغيرة التي كانت ملحقة بالمساكن من أبعاد العصور . وقد ولدت هذه المعاملة من جانب الملاك ووكلائهم روحاً من العداوة والاستياء في نفس العمال من ناحية أولئك الذين يعاملونهم كأنهم شعب منبوذ^(٢) . وكان أول عمل للثورة الزراعية القضاء على الأكواخ المتأمة في ميادين العمل بحيث اضطُر العمال إلى البحث عن المأوى في القرى والمدن وتجمعوا في الأقيية والحجرات التي فوق البيوت وفي أحط أنواع المساكن ، وانتقلت ألوف الأسرات الأيرلندية الدمثة الخلق الميالة إلى الحياة المنزلية والمليئة بروح المرح ، إلى أماكن هي في الحق مواطن للرذيلة . وتعين على الرجال البحث عن العمل في أماكن مجاورة حيث يؤجرون باليوم في الغالب وهذا عمل يعوزه عنصر الاستقرار . ولهذا يسIRON مسافات طويلة وأحياناً يصيبهم البلل ويقاسون المشاق مما ينتهي غالباً بالمرض والوباء والفاقة ،^(٣) وكان على المدن أن تتلقى من عام لآخر ما كان يعتبر العمل الفائض بالريف ،^(٤) ويدعش الناس ويتساملون ، هل لا زال هناك فائض من العمل في المدن والقرى ، وندرة واقعية أو محتملة في نواح أخرى ،^(٥) . والحقيقة أن هذا النقص لا يتضح إلا في وقت الحصاد أو خلال الربيع أو في الأوقات التي تنشط فيها العمليات الزراعية ؛ ولكن في أوقات أخرى من السنة يصبح كثير من الأيدي العاملة بدون عمل ،^(٦) بحيث لا يوجد لها عمل منذ جنى المحصول الرئيسي من البطاطس في أكتوبر حتى أوائل الربيع التالي ،^(٧) ، فضلاً عن هذا ففي أوقات النشاط « يتعرضون لفترات التعطل المؤقتة »^(٨) .

والنتائج المترتبة على الثورة الزراعية أي تحويل الأرض الزراعية إلى مراعى ، واستخدام الآلات ، إجراء أعظم الوفرة في استخدام العمل الخ — نقول هذه النتائج أسوأ في مزارع أولئك الملاك النموذجيين الذين يحملهم كرمهم على العيش في أملاكهم بإيرلنده بدلاً من أن ينفقوا ريعهم في البلاد الأخرى . وحتى لا ينشأ ما يعوق فعل قانون العرض والطلب مطلقاً نجد أن

(١) مصدر سابق ص ١٢ . (٢) شرحه . (٣) شرحه ص ٢٥ . (٤) شرحه ص ٢٧ .

(٥) شرحه ص ١ . (٦) شرحه . (٧) ص ٣١ — ٣٢ . (٨) ص ٢٥ .

هؤلاء السادة يحصلون على ما يلزمهم من « مورد العمل » . من صغار مستأجرهم بصفة خاصة وهم الذين يضطرون إلى العمل للمالك إذا طلبهم بأجور دون المعدل الذى يدفع للعامل الزراعى العادى فى حالات كثيرة، وهذا دون مراعاة لما يصيب المستأجر من مشقة أو خسارة إذ يضطر إلى إهمال عمله فى أوقات البذر والحصاد ، (ص ٣٠) .

ويذكر مفتشو قانون الفقراء أن من بين ما تشكو منه البروليتاريا الزراعية فى إرلندة . عدم التأكد من الحصول على العمل بانتظام ، وكثرة فترات التعطل الطويلة . ويذكر القارىء أننا شاهدنا مثل هذه الظواهر أثناء بحثنا فى حالة البروليتاريا القروية فى إنجلترا . ولكن هناك فارقاً وهو أن إنجلترا بلد صناعى ويأتى جيش الصناعة الإحتياطى فيها من الريف ، أما إرلندة . فبلد زراعى وعلى ذلك يأتى الإحتياطى الزراعى من المدن التى كانت موطناً للعامل الزراعى الذين طردوا من الأرض . وفى إنجلترا يصبح العمال الزراعيون الزائدون عن الحاجة عمالاً فى المصانع أما فى إرلندة فإن أولئك الذين يرغبون على البقاء فى المدن يبقون عمالاً زراعيين ويعودون باستمرار إلى الريف للبحث عن عمل ، برغم أن إقامتهم بالمدين ومنافستهم مما يميل إلى إبقاء أجور عمال المدن فى مستوى منخفض .

وفى ما يلى ما يصف به أحد مفتشى قانون الفقراء أحوال معيشة العامل الزراعى : « برغم أنه يعيش بأشد مظاهر القصد والاعتدال فأجره لا يكاد يكفى لغذاء أسرة عادية ، ولدفع الإيجار ، ولذا يعتمد على مصادر أخرى يحصل منها على الكساء لنفسه وزوجه وأطفاله . . . وقد أصبحت هذه الطبقة عرضة لأمراض الحى والسل بسبب جو الأكواخ التى تقيم فيها فضلاً عن نواحى الحرمان الأخرى التى تعانيها ، (ص ٢١ ، ٢٣) . فلا مدعاة للدهشة إذن إذا أجمع المفتشون على ما يملأ نفوس هذه الطبقة من الإستهياء القائم . فهى تنظر إلى الماضى بعين الحسد ، وإلى الحاضر بالكراهية ، ويغمرها اليأس من المستقبل ؛ وتستسلم « لتأثير المهيجين الشرير ، ولا تفكر إلا فى أمر واحد ، ذلك هو الهجرة إلى أمريكا .

ويكفى مثال واحد لبيان نوع الحياة السعيدة التى يحياها عامل المصنع بإرلندة . قام مفتش المصانع الإنجليزى روبرت بيكر بزيارة لشمال إرلندة حيث وجد عاملاً حاذقاً (يشتغل فى إنتاج البضائع المعدة لسوق منشستر) يدعى جونسون ومهتة beetle له زوجة وخمسة أطفال ويشتغل من السادسة صباحاً حتى ١١ ليلاً لقاء أجر أسبوعى قدره ١٠ شلنات ونصفه ٥ شلنات لزوجه . وتولى كبرى بناته وعمرها ١٢ سنة رعاية شؤون البيت والطهى . ومراقبة الصغار طيلة اليوم وإعدادهم للمدرسة . وهو يتناول الشاي مرة واحدة فى الأسبوع . . .

وتادرا ما تقع عين الأسرة على قطعة من اللحم . ويدفع الوالدان بنساكل أسبوع لكل من أولادهم الثلاثة الذين يذهبون إلى المدرسة ، ويتكلفان أسبوعيا ٩ بنسات (إيجار المسكن) ، ١٠ شلن للأعشاب المتعفنة التي تستخدم للوقود وذلك كل أسبوعين . (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٩٦) . هذه هي الأجور الإيرلندية والحياة الإيرلندية ! وقد عادت آلام أيرلنده تشغل النقاش في إنجلترا . ففي آخر عام ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ عكف اللورد دوفرين أحد كبار أعيان أيرلنده على كتابة مقالات في التيمس يحاول فيها إيجاد حل للمسألة الإيرلندية . ياله من تنازل من رجل عظيم ! رأينا (راجع الجدول الخامس) مقدار ما يستولى عليه من الأرباح السنوية عدد ضئيل من أفراد الطبقة التي تستحوذ على القيمة الفائضة ولكن نصيب الأسد الذي يحصل عليه نفر يقل عدده باستمرار من كبار الأعيان على هيئة ريع سنوى من إنجلترا واسكتلنده وإيرلنده ضخمة إلى حد أن السياسة البريطانية تأبى أن تزود الجمهور بإحصائيات عن مختلف أنواع الريع أسوة بما تفعله بصدد الأرباح . واللورد دوفرين أحد كبار الملاك هؤلاء ، وبطبيعة الحال يعد القول بأن الريع والربح يمكن أن يكونا باهظين فكرة « شائنة » ، « غير سديدة » ، واللورد يركز همه في الحقائق . حسنا ! الحقيقة أنه كلما تضاعف عدد سكان أيرلنده زاد ما يحصل عليه الملاك من ريع ؛ وتناقص السكان يفيد الملاك ، وبذا يفيد التربة أيضا ، وعلى ذلك ففيه نفع للناس الذين لا يزيدون عن كونهم ملحقا بالتربة ! لهذا يصرح اللورد أن أيرلنده لازالت شديدة الإزدحام بالسكان ، وأن سير الهجرة من البلاد بطيء . فإذا شئت أيرلنده أن تكون سعيدة وجب عليها أن تبعث بثلاث مليون آخر على الأقل من عمالها إلى أمريكا . ينبغي ألا يظن القارى أن لورد دوفرين إلى جانب كونه رجلا واسع الخيال ، هو كذلك طبيب على شاكلة الدكتور سانجرادو في رواية Gil Bias الذى رأى مريضه لا تتحسن حالته فأمر بتصفية دمه حتى يتخلص المريض من مرضه بأن يتخلص من الحياة نهائيا . واللورد دوفرين رجل معتدل لأنه يقنع بالمطالبة بهجرة ثلث مليون فقط بدلا من مليونين الأمر الذى بدونه لا يمكن أن يتحقق العهد السعيد في أيرلنده . ومن السهل إقامة الدليل .

عدد ومساحة المزارع في أيرلنده عام ١٨٦٤

| الآفدنة | العدد | |
|---------|--------|--|
| ٢٥,٣٩٤ | ٤٨,٦٥٣ | (١) مزارع لا تزيد الواحدة منها عن فدان |
| ٢٨٨,٩١٦ | ٨٢,٠٣٧ | (٢) د مساحة الواحدة ١ — ٥ من الآفدنة |

| الآفدنة | العدد | | | | | |
|------------|---------|---|---|------------------|---|-----|
| ١,٨٣٦,٣١٠ | ١٧٦,٣٦٨ | د | د | ١٥ — ٥ | د | (٣) |
| ٣,٠٥١,٣٤٣ | ١٣٦,٥٧٨ | د | د | ٣٠ — ١٥ | د | (٤) |
| ٢,٩٠٦,٢٧٤ | ٧١,٩٦١ | د | د | ٥٠ — ٣٠ | د | (٥) |
| ٣,٩٨٣,٨٨٠ | ٥٤,٢٤٧ | د | د | ١٠٠ — ٥٠ | د | (٦) |
| ٨, ٢٢,٨٠٧ | ٣١,٩٢٧ | د | د | أكثر من ١٠٠ فدان | د | (٧) |
| ٢٠,٣١٩,٩٢٤ | — | د | د | المساحة الكلية | د | (٨) |

(وتشمل أراضي المستنقعات والمناطق البور)

وحركة المركزة (١٨٥١ — ٦١) أدت إلى القضاء على المزارع (١ و ٢ و ٣) إذ كان لا بد من زوال هذه . وترتب على هذا زيادة فائضة عن الحاجة في عدد الفلاحين قدرها ٣٠٧,٠٥٨ ؛ فلو قدرنا ٤ أشخاص للأسرة وهو تقدير منخفض لبلغ العدد ١,٢٢٨,٢٣٢ . ولو أسرفنا في الفرض وقلنا إن ربع هذا العدد تعود الأرض إلى امتصاصه بعد الثورة الزراعية لتبقى مع هذا ٩٢١,١٧٤ شخصا لا بد لهم من الهجرة إلى أمريكا . والمزارع (٤ و ٥ و ٦) صغيرة جدا كي تصلح لإنتاج القمح حسب الأسلوب الرأسمالي ، كما دلت على ذلك التجارب في إنجلترا ، كما أنها لا تصلح مطلقا لتربية الأغنام . وهنا نجد عددا إضافيا قدره ٧٨٨,٧٦١ لا بد من هجرتهم أيضا . فالمجموع الكلي ١,٧٠٩,٥٣٢ . هنا يجد الذين يعيشون على الربع أن إيرلنده لازالت فقيرة بسبب ازدحامها بالسكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف المليون — لهذا يجب استمرار عملية إنقاص السكان حتى تؤدي إيرلنده رسالتها وهي أن تكون مرعى للأغنام والماشية لانجلترا (١) .

ولكن هذه الطريقة المجزية ، مثلها كمثل كافة الأشياء الطيبة في العالم ، لها مساوئها . ففي الوقت الذي يترأ كم فيه الريع في إيرلنده يتجمع في أمريكا الأيرلنديون الذين أقصتهم عن بلادهم الأغنام والثيران ، وهكذا يعود الفتيان Fenians إلى الظهور على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي ، وتقوم الجمهورية الفتية الجبارة تواجه سيدة البحار القديمة مهددة إياها :

Acerba fata Romanos agunt
Scelusque fraternae necis.

(١) « إن مصيرا سيئا يتقب الرومان ، ذلك هو جريمة قتل الأخ » .

Horace, Epode VII, translated by C. E. Bennett.

الفصل الرابع والعشرون

التجميع الأولي

Primary Accumulation

١ — سر التجميع الأولي :

رأينا كيف تتحول النقود إلى رأس مال ، وكيف تتولد القيمة الفائضة عن طريق رأس المال ، وكيف يتولد رأس مال أكثر بواسطة القيمة الفائضة . ولكن تجميع رأس المال يفترض وجود القيمة الفائضة ، وهذه تفترض الإنتاج الرأسمالي الذي يفترض بدوره وجود مقادير كبيرة من رأس المال وقوة العمل في أيدي منتجي السلع . هكذا تبدو الحركة كلها كأنها تدور في دائرة شريفة لا مخرج لنا منها إلا بأن نفرض كقائمة للتجميع الرأسمالي وجود عملية من التجميع الأولي (الذي يدعوه آدم سميث « التجميع السابق ») ، وهو تجميع ليس نتيجة طريقة الإنتاج الرأسمالية ولكنه النقطة التي تبدأ منها . ويلعب هذا التجميع الأولي في الاقتصاد السياسي نفس الدور الذي تلعبه الخطيئة الأصلية في علم الأديان ، فقد ترتب على ما عمله آدم من أكل الفاكهة المحرمة أن هبطت الخطيئة إلى العالم ، كذلك يقال لنا إنه كان في العصور الماضية فريقان من الناس أحدهما يمثل الفريق المختار وامتاز بالجد والذكاء وبالاقتصاد قبل كل شيء ، أما الآخر فيمثل جماعة من الأوغاد الخاملين الذين يبددون قوتهم ومادتهم في الحياة الصاخبة . هذه القصة تكشف لنا السبب الذي من أجله لا يحتاج أناس إلى كسب عيشهم بعرق جبينهم ولكن لا أهمية لهذا ! يكفي أن نعلم أن هذا السقوط الإقتصادي بداية فقر الجماهير التي لا تجد شيئا تبعه سوى أنفسها مهما كدت وعملت ، كما أنه بداية ثروة القلائد التي تنمو بصورة مستمرة برغم انقطاعهم عن العمل منذ وقت بعيد . ولا يزال الناس يصدقون هذه البلاءة الصليبية وبروبها المسيو تير لمواطنيه في معرض الدفاع عن الملكية . وإنا لنعلم جميعاً إنه في تاريخ العالم الحقيقي يلعب الغزو والإخضاع والنهب والقتل — وبعبارة واحدة القوة — أدواراً رئيسية . ولكن علم الاقتصاد السياسي ظل على الدوام متعلقاً بالأفكار المثالية فيقول إن الحق والعمل ، كانا أبداً وسيلة الإثراء الوحيدة مع استثناء وعصرنا ، وحده . والواقع أن أساليب التجميع الأولي كانت أبعد الأشياء عن هذه الناحية المثالية .

ليست النقود والسلع من أول الأمر رأس مال شأنها في ذلك شأن أدوات الإنتاج ووسائل العيش ، ولكن يجب تحويلها إلى رأس مال . غير أن هذا التحويل لا يحدث إلا في ظل أحوال محدودة نذكر الرئيسى منها . يجب قيام علاقة متبادلة بين صنفين مختلفين من أصحاب السلع ، فمن جهة يجب أن يكون هناك أصحاب النقود وأدوات الإنتاج ووسائل العيش الذين يرغبون في زيادة القيم التي يملكونها عن طريق شراء قوة عمل الآخرين . ومن جهة أخرى لابد من وجود عمال أحرار يبيعون قوة العمل وبالتالي العمل . وحريةهم هذه ذات معنى مزدوج فهم ليسوا تابعين لأدوات الإنتاج كما هو الحال بالنسبة إلى الأرقاء والأتقان ، وكذلك يجب ألا يكونوا مالكيين لأدوات الإنتاج . بهذين الطرفين المتقابلين في سوق السلع تتوافر الشروط اللازمة للإنتاج الرأسمالى . إن النظام الرأسمالى يفترض انفصالا بين العمال وملكية الممتلكات التي يصبح عملهم بواسطتها فعّالا . وبمجرد أن يتمكن الإنتاج الرأسمالى من الوقوف على قدميه فإنه لا يتلقى هذا الانفصال على أنه من تراث الماضى فحسب ، ولكنه يكرره ويوسع نطاقه باستمرار . فالعملية التي تمهد السبيل للنظام الرأسمالى لا يمكن أن تكون سوى عملية فصل العامل عن أدوات الإنتاج وهي عملية تحول من جهة وسائل العيش الاجتماعية إلى رأس مال كما تحول من جهة أخرى المنتجين الفعليين إلى عمال أجراء . إن ما يقال له التجميع الأولي ليس إذن سوى العملية التاريخية التي فصلت المنتج عن أدوات الإنتاج ، وهو أولي المظهر لأنه ينتهى إلى المرحلة التي لابد من اجتيازها قبل بدء تاريخ الرأسمالية وطريقة الإنتاج الملائمة لها .

لقد نشأ البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى من البناء الاقتصادى للمجتمع الإقطاعى ، ذلك أن تحطم الأخير أطلق سراح العناصر اللازمة لتكوين المجتمع الرأسمالى .

لم يكن في استطاعة المنتج المباشر أى العامل أن يتصرف في شخصه إلا بعد أن يتخلص من التبعية لشخص آخر ، ولكي يتسنى له أن يكون حرا في بيع ما يملك من قوة العمل لابد له من الخلاص من سلطان النقابات الطائفية ونظمها وقواعدها التي قيدت عمل الصبيان وعمال المياومة . فمن هذه الناحية نرى الحركة التاريخية التي تحول المنتجين إلى عمال أجراء عبارة عن حركة لتحرير هؤلاء المنتجين من الرق الإقطاعى وقيود النقابات . هذا هو جانب المسألة الذي له وجود في نظر المؤرخين البورجوازيين . ومن جهة أخرى لا يفد هؤلاء القوم على السوق لبيع ذواتهم إلا إذا سلبت منهم كافة أدوات الإنتاج ، وضمانات الحياة التي كفلتها لهم الأنظمة الإقطاعية القديمة .

ولم يقف الأمر بالرأسماليين الصناعيين عند حد الحلول محل رؤساء الحرف اليدوية من أعضاء النقابات ، بل عملوا على الخلاص من السادة الإقطاعيين الذين كانوا يملكون مصادر الثروة ، ومن هنا كان قيام الرأسماليين الصناعيين نتيجة حملة ناجحة موجهة في نفس الوقت الواحد ضد الأمراء الإقطاعيين وامتيازاتهم ، وضد النقابات وما فرضته من قيود على حرية نمو الإنتاج واستغلال امرىء آخر .

ونقطة الابتداء في قيام العامل الأجير والرأسمالى كانت عبودية العامل ، وينحصر التغيير الطارىء في تحويل الاستغلال الإقطاعى إلى استغلال رأسمالى . وليست بنا حاجة إلى الرجوع إلى الماضى البعيد جداً كما تتمكن من فهم مجرى هذا التحويل . إن العصر الرأسمالى بمعناه الصحيح يبدأ في القرن السادس عشر وإن صادفتنا البدايات الأولى للإنتاج الرأسمالى في القرنين الرابع عشر والخامس عشر (في بعض مدن البحر المتوسط) . وكان ظهور الرأسمالية في الأقاليم التى تم فيها إلغاء الرق الإقطاعى وكانت مدنها ذات الحكم الذاتى قد دخلت في دور الانحلال .

وفي تاريخ التجميع الأولى تعد كافة الثورات خطوات انتقال الطبقة الرأسمالية الآخذة في التكوين ، وتنطبق هذه الملاحظة قبل كل شيء على اللحظات التى انتزعت فيها جماهير غفيرة من وسائل العيش وألقى بها في سوق العمل ، وكان أساس العملية كلها الاستيلاء على ما يملك المنتجون الزراعيون والفلاحون وفصلهم عن التربة ، واتخذ هذا العمل أشكالاً متباينة في البلدان المختلفة ولكنه اتخذ في إنجلترا مظهراً خاصاً من النمو ولهذا السبب نجعل من هذا البلد مثلاً لنا (١) .

(٢) — سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة

اختفى الرق عملياً بإنجلترا في أواخر القرن الرابع عشر ، وصارت أغلبية السكان مكونة

(١) كان أول ظهور الإنتاج الرأسمالى في إيطاليا ولذا كانت أول بلد اختفى فيه الرق الإقطاعى ، وقد رر القن قيل أن يكتسب حقاً معترفاً به في الأرض . وقد حوله تحرره إلى بروتستانتى ينتظره سادته الجدد في المدن (ومعظمهم من مخلفات العهد الرومانى) . ولما حدث في ختام القرن الخامس عشر أن قضى الانقلاب في السوق العالمية على التفوق التجارى لإيطاليا الشمالية بدأت حركة في الاتجاه المضاد فطردت أعداد كبيرة من عمال المدن إلى المناطق الريفية حيث عمل وصولهم إليها على تنشيط الزراعة الصغيرة إلى حد لم يسبق له مثيل وإن كانت في صفرها شبيهة بأساليب فلاحة البساتين .

من ملاك فلاحين أحرار^(١) (مهما كان اللقب الإقطاعي الذي يخفى حقوق امتلاكهم) . ففي ممتلكات اللوردات الكبيرة حل الفلاح الحر محل الوكيل bailiff (وهو نفسه من طبقة الأفتان) ، وكان العمال الزراعيون من فلاحين خصصوا فراغهم للعمل في أراضي كبار الملاك كما كانوا جماعة من العمال الأجراء الحقيقيين وهي جماعة قليلة العدد من الوجهتين النسبية والمطلقة . وحتى أفراد هذه الطبقة من العمال الأجراء كانوا في الحقيقة فلاحين مستقلين إذ كانوا يعطون إلى جانب أجورهم الأكواخ والأرض على أساس أربعة أفدنة أو أكثر لكل منهم ، وكانوا يتمتعون بحق الانتفاع بالأراضي العامة حيث يطلقون ماشيتهم للرعي ويحصلون منها على الوقود والخشب الخ ، شأنهم في ذلك شأن الفلاحين بالمعنى الصحيح^(٢) . وكانت طريقة الإنتاج الإقطاعية تتميز في كافة البلاد الأوروبية بتقسيم الأرض بين أكبر عدد ممكن من طبقة المستأجرين المعروفه باسم Copyholders . ولم يكن مقدار الريع الذي يحصل عليه السيد الإقطاعي مصدر قوته ، ولكن هذه كانت تتوقف على عدد رعاياه أى عدد الملاك الفلاحين في مزرعته الكبيرة^(٣) . وبرغم تقسيم الأرض في إنجلترا بعد الغزو النورمندى بين عدد من أعباديات

(١) كان صغار الملاك الذين يزرعون حقولهم بأيديهم ويتمتعون بقدر متواضع من الكفاية ... كانوا يمثلون جانباً من الشعب أهم ما هو الحال اليوم . وإذا صدقنا ما أورده كتاب ذلك العصر من إحصائيات لكان ما لا يقل عن ١٦٠,٠٠٠ من الملاك يحصلون على عيشهم من أملاكهم التي يجوزونها حيازة حرة (وهم بأسراتهم يقولون عن سبع عدد السكان) ... وقد دخل الواحد من هؤلاء الملاك الصغار بمبلغ يتراوح بين ٦٠ ، ٧٠ جنيه في السنة ؛ وقد حسبوا أن عدد الذين يزرعون أرضهم كان أكبر من عدد الذين يزرعون أرض الغير : ما كولاي « تاريخ إنجلترا » ، الطبعة العاشرة ١٨٥٤ ، ج ١ ص ٣٢٣ — ٣٢٤ — وحتى في الثلث الأخير من القرن السابع كان أربعة أخماس الشعب الإنجليزي يشتغل بالزراعة (شرح ص ٤١٣) — والسبب في اقتباسي من ما كولاي وهو أكبر مزور للتاريخ ، راجع إلى أن هذا الرجل يعلق أقل أهمية ممكنة على أمثال هذه الحقائق .

(٢) يجب ألا ننسى أبداً أنه حتى القرن لم يكن مجرد ملاك قطعة الأرض (وإن كان مالكا يدفع جزية) الملحقة بمسكنه . ولكنه كان أحد الملاك المتعدين الذين يملكون الأرض الشائعة . وحين يتحدث ميرابون عن الملكية البروسية يصف فلاحى سيليزيا في عهد فردريك الثاني بأنهم كانوا يملكون الأراضي الشائعة برغم أنهم من الأفتان « لم يكن من المستطاع بعد حمل أهل سيليزيا على تقسيم الأراضي الشائعة وإن كنا في المارك الجديد لا نكاد نجد قرية لم يمر فيها هذا التقسيم بأعظم قدر من النجاح » *De la monarchie prussienne* ، لندن ١٧٨٨ ، ج ٢ ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٣) إن اليابان الآن التي تتميز فيها الملكية الزراعية بالطابع الإقطاعي الدقيق والتي نما فيها نظام الملكية الصغيرة نمواً كاملاً ، لتقديم لنا صورة عن المصور الوسطى الأوربية أصدق مما تقدمه لنا كتب التاريخ في الغرب المليئة بأوصاف وروايات أممتها الروح البورجوازية المفرضة . من السهل أن يكون الإنسان « حر الفكر » على حساب المصور الوسطى .

البارونات الضخمة والتي شمل الكثير منها أكثر من ٩٠٠ من الأبعاديات lord ships الأنجلوسكسونية القديمة ، فقد انتشرت ملكيات الفلاحين الصغيرة . مثل هذه الأحوال ، بالإضافة إلى ازدهار حالة المدن وهو الأمر الذي ميز القرن الخامس عشر ، مما جعل في الإمكان ظهور الثروة الأهلية التي وصفها فورتسكيو بيلاعة في كتابه ' De laudibus legum Angliae ' ، ولكن هذه الأحوال برغم هذا استبعدت إمكانية الثروة الرأسمالية .

في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر وخلال العقود الأولى من السادس عشر حدثت مقدمة الانقلاب الذي وضع أسس طريقة الإنتاج الرأسمالية ، فقد ترتب على حل جماعات الاتباع الإقطاعيين أن التفت إلى سوق العمل بأعداد وافرة من البروليتاريا ، أولئك الاتباع الذين قال سير جيمس ستوارت إنهم ' كانوا في كل مكان يملأون كل بيت وقصر ' . وبرغم أن محاولة الملوك تشييد دعائم سلطانهم المطلق عجزت بعملية حل هذه الجماعات من الاتباع ، إلا أن هذا لم يكن السبب الوحيد في هذه الظاهرة . والذي حدث هو أن كبار أمراء الإقطاع - تحديداً الملك والبرلمان - خلقوا طبقة من البروليتاريا أكبر عدداً من ذي قبل وذلك بإخراج الفلاحين من الأرض (برغم ما لهم من حقوق إقطاعية كالبارونات أنفسهم) واغتصاب الأراضي الشائعة ؛ وكان الدافع المباشر على هذا في إنجلترا قيام صناعة الصوف الفلبسكية وما صاحب ذلك من ارتفاع ثمن الصوف . لقد قضت الحروب الإقطاعية الكبرى على طبقة النبلاء الإقطاعيين ، وكان النبلاء الجدد من نتاج عصرهم ينظرون إلى المال على أنه مصدر كل قوة وسلطان وكان شعارهم تحويل الأرض المنزرعة إلى مراعي للأغنام .

ويحدثنا هاريسون في كتابه ' وصف إنجلترا ' كيف كان سلب أملاك الفلاحين عاملاً على دمار البلاد ، ماذا بهم هؤلاء المعتدين الكبار ؟ لقد حطمت مساكن الفلاحين وأكوخ العمال أو تركت ليقضى عليها الزمن . ففي بعض الأبعاديات manors نقص من البيوت عدد يتراوح بين ١٧، ١٨، ٢٠ بحيث لم تكن إنجلترا أقل سكاناً منها الآن ،... أما المدن فقد تحطمت بصفة تامة أو زال الربع في بعضها وإن كنا نلقى مدينة في حالات متفرقة قد زادت قليلاً عن ذي قبل وزالت مدن لتخلي مكانها للمراعي الأغنام . وبرغم طابع المغالاة في كتابات الرواة القدماء إلا أنها تبين بجلاء الأثر الذي أحدثته تلك الثورة في أحوال الإنتاج بالنسبة إلى عقول المعاصرين لها . وإن الموازنة بين أوصاف كل من فورتسكيو وتوماس مور لتوضح لنا الهوة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر : وكما قال ثورتن انتقلت الطبقة العاملة الإنجليزية بسرعة من

العصر الذهبي إلى العصر الحديدي . راع منظر هذا الانقلاب السلطات التشريعية التي لم تبلغ بعد تلك المرحلة العليا من الحضارة التي تجعلها ترى الحكمة السياسية في تكوين رأس المال واستغلال الجماهير وإفقارها . ويحدثنا لورد باكون في كتابه عن حياة هنري السابع كيف انتشرت حركة الأسبيجة إذ ذاك (١٤٨٩) فتحوّلت الأرض الزراعية التي لم يكن من المستطاع فلاحتها بغير الناس والأسرات إلى مراعي يكفيها عدد قليل من الرعاة ؛ وقد ترتب على هذه العملية انحطاط المدن والكنائس والعشور وما إليها . وهنا تدخل الملك والبرلمان فصدر قانون في سنة ١٤٨٩ يحرم تخريب كافة د بيوت الفلاحين ، التي يتبعها عشرون فدانا من الأرض على الأقل ، وجُدِّد القانون في السنة الخامسة والعشرين من عهد هنري الثامن . وجاء في هذا القانون ما يلي : « تركزت مزارع كثيرة وقطعان كبيرة من الماشية وبخاصة من الأغنام في أيدي عدد قليل من الناس ، ونجم عن هذا ارتفاع ريع الأرض ، وتناقص الزراعة ، وتدمير الكنائس والبيوت ، وحرمان أعداد تدعو إلى الدهشة من الناس من وسائل العيش لأنفسهم ولأسراتهم » ؛ ولذلك أمر القانون بإعادة البيوت المهارة بالمزارع ، كما قرر نسبة بين أرض القمح وأرض المرعي الخ . وذكر قانون سنة ١٥٣٣ أن البعض يملك ٢٤,٠٠٠ رأس من الغنم وحدد أقصى ما يملكه الفرد بألفين (١) . ولم تكن ثمة جدوى من شكاوى الشعب أو من التشريعات التي ظلت تصدر مدى قرن ونصف من الزمان لمقاومة نزاع أملاك صغار الفلاحين وقد حل بكون لغز الفشل فقال في المقال التاسع والعشرين إن ماعمله الملك هنري السابع كان عملا رائعا عميق الأثر والمعنى إذ حدد معيارا للمزارع وبيوت الفلاحين أي خصص لها نسبة معينة من الأرض تسمح بتربية فرد يعيش في رخاء ودعة لافي حالة خنوع وعبودية ، وتجعل المحراث في أيدي المالكين لا الأجراء (٢) . ولكن ما تطلبه النظام الرأسمالي من جهة أخرى كان

(١) يقول توماس مور عن إنجلترا « فقد تراءى لي سمعي أن أغنامك التي كانت متواضعة أليفة قليلة الغنذاء قد أصبحت الآن على قدر كبير من النهم في النذاء وفي التوحش بحيث أنها تأكل وتبتلع الناس أنفسهم »

Utopia, Robinson's translation, Arber's edition, London, 1869, p.41.

(٢) يكشف بكون عن العلاقة بين طبقة حرة رغيدة العيش من الفلاحين وبين المشاة « كان من صالح المملكة وقوتها ورجولة أهلها أن تتوافر بها مزارع ذات مستوى يكفي للارتفاع بالجسم القوي السليم عن هوة الفاقة المدقمة ، وقد نقل هذا جانباً كبيراً من أراضي المملكة إلى حوزة القوم المتوسطين الذين يشغلون مركزاً وسطاً بين السادة gentlemen وأهل الأكواخ والفلاحين ... ذلك أن الرأي العام بين الذين يتنازرون بسلامة الحكم والتقدير في الحروب ... أن قوة الجيش الرئيسية تنحصر في المشاة . ولكن يتوافر المشاة الصالحون لابد أن ينشأ الناس نشأة حرة متمتازة بالوفرة لانشأه وضعية فقيرة . وعلى

وجوب أن تكون الجماهير في هذه الحالة من الخنوع ، وأن تكون أجيرة رأس المال ، وأن يتحول ما لديها من أدوات العمل إلى رأس مال . خلال هذه الفترة الانتقالية حاولت الهيئة التشريعية الإبقاء على أربعة أفدنة بوصف كونها تابعة لكوخ العامل الزراعي وحرمت عليه السماح بسكنى الغير معه ، وقد عوقب روبر كروكر في عهد جيمس الأول لمخالفة مانص عليه القانون من تحديد مساحة الأربعة أفدنة . وفي عهد شارل الأول تألفت لجنة ملكية في عام ١٦٣٨ لتنفيذ القوانين القديمة وبخاصة ما يتعلق بها من مسألة الأفدنة الأربعة لكل كوخ ، وحرم كرمول بناء أى بيت على بعد أربعة أميال من لندن إلا إذا ألحقت به أربعة أفدنة . وحتى في النصف الأول من القرن الثامن عشر ارتفعت الشكاوى حينما لم يكن كوخ عامل زراعي مزودا بأرض تتراوح مساحتها بين فدان وفدانين . واليوم كم يكون ساكن الكوخ سعيداً لو توافرت له حديقة صغيرة أو لو استطاع تأجير قيراطين ولو على بعد كبير من مسكنه . ويقول الدكتور هنتر ، يعمل ملاك الأراضي والفلاحون هنا يدا بيد . إن قليلا من الأفدنة تلحق بالقرية تجعل العمال على درجة كبيرة من الاستقلال^(١).

حل القرن السادس عشر فكان في حركة الإصلاح الديني وماتلاها من سلب أملاك الكنيسة عامل قوى جديد في عملية نزاع الأراضي من الجماهير . وكانت الكنيسة الكاثوليكية بال إنجلترا تملك إذ ذاك وفق نظام الإيجار الاقطاعي نسبة كبيرة جدا من الأرض . ترتب على حل الإدارة وما صحبه من إجراءات أخرى أن تحول من فيها إلى صفوف البروليتاريا، ومنحت الأراضي إلى فريق من محاسيب القصر الجشعين أو بيعت لشفر من المزارعين وأهل المدن المضاربين الذين تصيدوا صغار حائزي الأرض وضموها مملكتهم الصغيرة لتكوين أبعاديات كبيرة ، وكذلك تم في صمت وسكون مصادرة ما كفله القانون لأهل الريف الذين أصابهم الفقر من نصيب في

== ذلك إذا أعطت الدولة معظم ما تملك إلى اللوردات والسادة وجمعت الفلاحين والحرثين عمالا أو مجرد سكان أكوخ (ومعناها متسولين يقدم لهم السكن) لكن لدى الدولة فرسان مهرون ولكن بعوزها الجند المشاة ... وهذا ما نراه في فرنسا وإيطاليا وبعض البلاد الأجنبية حيث الجميع في الواقع إما من ابتلاء أو من الفلاحين ... الأمر التي يضطرها إلى استخدام فرق المرتقة من السويسريين وأشباههم لتكوين فرق المشاة ، ولهذا نجد أن هذه الشعوب وفيرة العدد قليلة الجند » .

The Reign of Henry VII, verbatim reprint from Kennets' "England," 1719 edition, London, 1870, p 308.

(١) مصدر سابق ص ١٣٨ — « إن مقدار الأرض المحدود [في القوانين القديمة] قد بعد الآن

كبيرا جدا بالنسبة إلى العمال ، وقين أن أن يجعل منهم جماعة من صغار الفلاحين »

George Roberts: The Social History of the People of the Southern Counties of England in Past Centuries, London, 185, pp.184 — 185.

العشور (١) ولهذا قالت الملكة إليزابيث بعد رحلة قامت بها في المملكة ، إلى أرى الفقراء في كل مكان . وفي السنة الثالثة والأربعين من حكمها رأيت من الضروري أن تعترف بالفقر قانونا وذلك بحماية ضريبة لمعونة الفقراء . ويبدو أن واضع القانون تملكهم الخجل من ذكر الأسباب الداعية إلى صدوره ، ولذا لم تكن له ديباجة أو مقدمة ، خلافاً للقواعد المألوفة (٢) ، ثم صار هذا القانون ذاصبة دائمة في عهد الملك شارل الأول ، وقد ظل في الواقع نافذا حتى عام ١٨٣٤ حين اتخذ شكلاً أشد عنفاً وقسوة (٣) . ولكن حركة الإصلاح الديني ترتبت عليها نتائج أخرى

(١) « حسب نظام الاسكتلندي في ظل القوانين القديمة كان للفقراء الحق في نصيب من العشر »
Tuckett, op. cit., vol. II, pp 804—805.

(٢) William Cobbett: A History of the Protestant Reformation * 471.

(٣) يمكن إدراك مميزات الروح البروتستنتية مما يأتي : اجتمع نفر من ملاك الأرض والفلاحين المستأجرين الأثرياء في جنوب انجلترا وأعدوا عشرة أسئلة بصدد التفسير الصحيح لقانون الفقراء الصادر في عهد إليزابيث وبشوا بها إلى محام شهير في ذلك الوقت ويدعى Sergeant Snigge (وقد أصبح قاضياً في عصر جيمس الأول) طالبين فيه إبداء رأيه . وفيما يلي السؤال التاسع « ابتدع بعض المزارعين الأغنياء في الأبرشية وسيلة ماهرة لتجنب عناء تنفيذ هذا القانون (السنة ٤٣ من عهد إليزابيث) فاقترحوا أن تقوم بتشديد سجن في الأبرشية ثم نعان إلى المناطق المحاورة أن كل من يريد استخدام فقراء هذه الأبرشية عليه أن يكتب إلينا باقتراحات في ظروف محتومة في يوم معين عن أدنى ثمن يدفعونه عمن يأخذونهم من أيدينا ، ولهم الحق في رفض أى شخص لم يكن بذلك السجن . ويعتقد أصحاب الاقتراح أنه سيكون بالمقاطعات المحاورة أشخاص قد يحملون على تقديم عرض مفيد للأبرشية ، ونظراً لأنهم لا يرغبون في العمل ولا يملكون المال اللازم للحصول على مزرعة أو أبعادية . ولذا هلك أحد الفقراء في رعاية المتعاقدين فالتدب واقع عليه إذ تكون الأبرشية قد أدت واجبها ، ولكننا نخشى أن القانون (المذكور) لا يسمح بإجراء حكيم من هذا النوع ؛ ولكن لك أن تعلم أن سوانا من الحائزين الأحرار في هذه المقاطعة وفي مقاطعة (ب) المحاورة سينضمون في المطالبة بإصدار قانون يمكن الأبرشية من التعاقد مع أى شخص على أن يعبس الفقراء ويشغلهم ، وعلى أن أى شخص يرفض الحبس أو العمل لا يكون له حق في الإعانة والمساعدة ، ولذا مول أن هذا سيحول بين من هم في ضيق وبين الحاجة إلى المساعدة وبذلك يحملون على إضفاء الأبرشيات »
The History of Political Literature from the Earliest Times, لندن ١٨٥٥ ، ج ٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ — وتأخر إنفاذ الرق الاقطاعي في اسكتلنده بضع قرون عنه في انجلترا ، وفي سنة ١٦٩٨ أعلن فلنشر أوف سالتون في البرلمان الاسكتلندي « يقدر عدد المتساوين في اسكتلنده بما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ ؛ ولقد اقترحه بصفى جمهورياً عن مبدأ أن نسيد نظام الأقتان القديم وأن نجعل عبيداً ممن يعجزون عن كسب عيشهم » — كتب لميدن (الكتاب الأول ، الفصل الأول ص ٦٠ — ٦١) يقول « لا بد أن النقص في Villenage كان العصر الذى نشأ فيه الفقراء . إن الصناعة والتجارة ولدا =

أكثر دواما وبقاء . لقد كانت الممتلكات الكنسية الحاجز الذى يحمى نظام حياة الأرض التقليدية ، فأدى اختفاء الأولى إلى زوال الثانى (١) .

ظلت طبقة Yeomanry حتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر أوفر عددا من المزارعين Farmers ، وكانت تلك الطبقة من المزارعين المستقلين العماد الأساسى لكرمويل ولكن لم يأت عام ١٧٥٠ حتى زالت هذه الطبقة (٢) ، وأعقب ذلك اختفاء آخر بقايا الملكية المشتركة Communal ownership للأرض فى العقود الختامية من القرن الثامن عشر . ولا تعيننا هنا أسباب الانقلاب الزراعى الإقتصادية . ولكن الذى يهنا إنما هو الوسائل القهرية التى استخدمت لإحداث هذا الانقلاب .

بعد عودة الملكية فى عهد أسرة استيوارت قام ملاك الأراضي الإنجليز تحت ستار القانون بعملية اغتصاب كانت تتم فى أرجاء القارة دون الالتجاء إلى الشكليات القانونية . فألغوا نظام إيجار الأرض الإقطاعى بمعنى أنهم تخلصوا من جميع التزامات الملاك قبل الدولة التى « عوضوها » بفرض الضرائب على الفلاحين Peasantry وعامة الناس بوجه عام . وأقاموا حقوق امتلاك حديثة فى أبعاديها كانوا يحوزونها حتى ذاك الوقت تبعا لنظام الاستئجار الإقطاعى ، وأخير انتهى بهم الأمر إلى إصدار Laws of Settlement التى كان تأثيرها على

== فقراءنا فى هذا البلد « . ولكن إيدن كصديقه الاسكتلندى الذى يعتنق المذهب الجمهورى من مبدأ ، يرتكب خطأ واحدا . ولكن لم يجعل إلغاء Villenage من زارع الأرض بربواليا أو فقيرا ، ولكن الذى سبب ذلك إلغاء ملكية عمال الأرض لها . وفى فرنسا حيث تمت عملية سلب ملكية العاملين فى الأرض بطريقة مخالفة لما جرى فى إنجلترا ، نجد ذلك فى Ordinance of Moulins (١٥٧١) وفى المذشور Edict ، المقابل لقانون الفقراء الإنجليزى .

''' (١) حينما وضع المستر روجرز كتابه « تاريخ الزراعة » كان لا يزال أستاذًا للاقتصاد السياسى فى جامعة أوكسفورد (مهد العقيدة البروتستنتية الصحيحة) . ويرغم هذا وجه الأهمية فى مقدمة كتابه إلى ما سببته حركة الإصلاح الدينى من إفقار الجماهير .

(٢) أنظر : A Letter to Sir T.C.Banbury, Bart, ,on the High Price of Provisions, by a

Suffolk Gentleman, Ipswich, 1795, p.4. وجنى مؤلف كتاب

between, . . . etc, (لندن ١٧٧٣) وهو مدافع متعصب عن الزراعة الكبيرة فقد كتب يقول

(ص ١٣٣) « لى لأناسى جدا على ضياع الطبقة الوسطى yeomanry التى حافظت حقيقة على استقلال

هذا الوطن ، ويؤسفنى أن أرى أراضيها فى أيدي لوردات محتكرين يؤجرونها إلى صغار الفلاحين

بمروط تجعلهم لا يزيدون عن الاتباع الإقطاعيين Vassals الذين هم على استعداد لتنفيذ دعوة لهم

فى أية مناسبة شريرة » .

العمال الزراعيين بانجلترا شيئا بتأثير المرسوم الذى أصدره بوريس جودينوف سنة ١٥٨٧ على الفلاحين الروس .

لقد ترتب على « الثورة المجيدة » ارتفاع وليم أورنج عرش إنجلترا (١) ، وكذلك انتقال السلطان إلى تلك الطبقة من ملاك الأراضي والرأسماليين ممن يستحذون على القيمة الفائضة ، واستهل هؤلاء السادة العصر الجديد بتوسيع نطاق عملية سرقة أراضي الدولة ، فكانت هذه الأراضي تمنح أو تباع لهم أو يضمنونها إلى ممتلكاتهم بطريق الاغتصاب المباشر (٢) ، وتم هذا كله دون أقل مراعاة للتقاليد القانونية . وإن الممتلكات الشاسعة التي يحوزها أفراد الأوليغارشية الإنجليزية الحديثة تتكون من أراضي التاج التي استولوا عليها بمثل وسائل الغش هذه ومن أراضي الكنيسة التي سرت (ما دامت لم تضع من حيازتها خلال الثورة الجمهورية) (٣) . وسهل الرسماليون البورجوازيون العملية لأسباب خاصة بهم لأنهم أرادوا أن تكون الأرض سلعة تجارية ، وأن يتسع مجال الزراعة الكبيرة ، وأن يزداد عدد أفراد البروليتاريا وهكذا . وعلاوة على هذا كانت الأرستقراطية الحديثة من ملاك الأرض حليفا طبيعيا لطبقة كبار رجال المال والصناعة الحديثة (وكان هؤلاء الآخرون إذ ذاك من أنصار الرسوم الجمركية الحامية) . هكذا كان موقف البورجوازية بانجلترا شيئا بموقف أهل المدن في السويد حيث تحالفوا مع الفلاحين وأيدوا التاج في انتزاع الأراضي من أيدي الأوليغارشية السويدية وهي العملية التي استمرت منذ سنة ١٦٠٤ في عهد شارل العاشر وشارل الحادي عشر .

(١) أما عن الطابع الأدبي الذى يتصف به هذا البطل البورجوازي فعليك بقراءة ما يأتي « إن لأراضي التي منحها في إيرلنده للادى أوركنى سنة ١٦٩٥ مثال ينم عن محبة الملك وتأثير السيدة ... ويبدو أن وظيفة اللادى أوركنى كانت feoda laborum ministeria (وظيفة المحظية المشينة) — رقم ٤٢٢٤ في مجموعة مخطوط سلون في المتحف البريطانى ، وعنوان المخطوط :

The Character and Behaviour of king William, Sunderland, etc., as represented in original letters to the Duke of Shrewsbury, from Somers, Halifax, Oxford Secretary Vernon, etc. والمخطوط ملئ بمعلومات غريبة .

(٢) « هذا النقل غير القانونى لأراضي التاج بالبيع من جهة وعن طريق المنح من جهة أخرى ، فصل مخجل في التاريخ الإنجليزي ... ونصب ضخم على الشعب » : ف . و . نيومان « محاضرات هن الاقتصاد السياسى » ، لندن ١٨٥١ ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(٣) اقرأ مثلا الكتيب الذى وضعه لإمدت برك عن بيت الدوق بدفورد الذى تسلسل منه القورد جون رسل « the tomfit of liberalism » .

كانت الملكية المشتركة نظاما قديما يرجع الى عهد التيوتون وعاش تحت ستار الإقطاع ، وقد رأينا كيف بدأ اغتصاب الاراضى العامة فى القرن الخامس عشر واستمر فى السادس عشر وكان مصحوبا فى الغالب بتحويل الارض المزروعة الى مراعى ؛ ولكن هذه العملية كانت تحدث بواسطة أعمال فردية قاومها التشريع دون جدوى مدى مائة وخمسين عاما . ووجه التقدم الوحيد فى القرن الثامن عشر أن القانون أصبح الآن الأداة التى تتم بها سرقة أراضى الناس وإن استمر كبار الفلاحين فى الالتجاء الى أساليبهم الخاصة الى جانب ذلك (١) . والشكل البرلمانى الذى اتخذته هذه العملية عبارة عن إصدار قوانين خاصة بإحاطة الاراضى الشائعة بأسيجة ، أى بقوانين تمكن كبار الملاك من أن يجعلوا الاراضى المعتبرة ملكا للشعب ملكية خاصة لهم . وبرغم أن السير ف . م . إيدن حاول أن يثبت أن هذه الارض ذات الملكية المشتركة إن هى فى الواقع إلا ملكية خاصة لكبار الملاك الذين حلوا محلوا أمراء الإقطاع إلا أنه ناقض نفسه حينما طالب البرلمان بإصدار قانون عام بشأن إقامة الأسيجة حول الاراضى الشائعة ، وبهذا اعترف بضرورة تدخل البرلمان لتحويل الارض الشائعة الى ملكية خاصة ، وكذلك ناقض نفسه حين طالب السلطة التشريعية بمنح التعويض للفقراء الذين يحرمون من الارض على هذا النحو (مصدر سابق ، المقدمة) .

بينما زالت طبقة المزارعين المستقلين yeomen ليحل محلها المزارعون الذين يستأجرون الارض لمدة عام (وبذا يكونون تحت رحمة أهواء الملاك) ، نجد أن الاستيلاء على الاراضى الشائعة إلى جانب سرقة أراضى الحكومة ، مما ساعد على زيادة حجم تلك المزارع الكبيرة التى يقال لها مزارع رأس المال (٢) . و مزارع التجار (٣) . كما ساعد على تحرير أهل

(١) يحرم الفلاحون المستأجرون على أهل الأكواخ ألا يحتفظوا بأى ممتلكات حية سوى أشخاصهم وأطفالهم وذلك بحجة أنهم لو كانوا يربون أى حيوانات أو طيور دواجن فسيسرقون لها الغذاء من أمراء المزارعين ، وهم يقولون كذلك : ابقوا أهل الأكواخ فى حالة فقر تجذبونهم يعملون بحد ونشاط الخ . ولكن الذى أعتقد أنه السبب الحقيقى ينحصر فى أن للمزارعين الحق كله فى الارض الشائعة common A Political Inquiry into the Consequences of Enclosing Waste Lands, London 1785, p. 75.

(٢) نجد اصطلاح "Capital farms" فى Two Letters on the flour Trade and the Dearness of Corn, by a Person in Business, London, 1797, pp. 19 & 20.

(٣) نجد اصطلاح merchant farms فى An Inquiry into the Causes of the Present High Prices of Provisions, London, 1797, p. 11 note.

وهذا المؤلف الممتاز الذى نشر بدون اسم مؤلفه ، من وضع :
the Rev. Nathaniel Forster

الريف ، ليكونوا طبقة من العمال يخدمون أغراض الصناعة . وبرغم هذا لم يكن القرن الثامن عشر مستعدا لأن يتقبل تماما هذا النظام الذى تتركز فيه الثروة الأهلية على حساب فقر الشعب ، ولهذا حمل الأدب الإقتصادى إذ ذاك على نظام الأسيجة ، فقال Thomas Wright غاضبا إنه فى أبرشيات عدة بمقاطعة هرتفورد تحولت ٢٤ مزرعة تراوح مساحتها فى المتوسط ما بين ٥٠ . ١٥٠ فداناً للواحدة الى ثلاثة مزارع ، A Short Address to the Public on the Monopoly of Large Farms (١٧٧٩ ص ٢-٣) وفى مقاطعة نورثمبتن وليستر استمرت عملية إقامة الأسيجة على نطاق واسع وتحولت المزارع الكبيرة الناشئة عن هذه العملية الى مراع بحيث أن البعض منها لا يخصص للزراعة سنويا سوى ٥٠ فداناً بعد ١٥٠٠ فدان من قبل ، وتدل خرائب البيوت والمخازن والاصطبلات السابقة على الأقالى الذين كانوا يقيمون من قبل فى تلك الأنحاء . ففى بعض القرى هبط عدد البيوت والأسرات من مائة إلى ثمانية أو عشرة ، وليس من غير المألوف أن تجد أربعة أو خمسة من كبار أصحاب المراعى يملكون أراضى كانت من قبل فى أيدي عشرين أو ثلاثين من الفلاحين فضلا عن عدد من صغار المستأجرين والمالكين . هؤلاء جميعا حرموا من وسائل العيش ، هم وأسرانهم ومن كان يعمل لديهم^(١) . لم يقتصر الأمر على اغتصاب الأراضى البور ، بل تعداه إلى أراضى يملكها جماعة بالاشتراك أو يستأجرها الأفراد من الجماعة . « إنى أشاهد الأسيجة محيطة بحقول مفتوحة وأراض قد تحسنت من قبل . وإن أشد الكتاب دفاعا عن الأسيجة يعترفون أن هذه القرى التى تناقص عددها زادت من احتكارات المزارع ورفعت أثمان المؤن وأدت إلى تناقص السكان ... وحتى تطبيق نظام الأسيجة على الأراضى البور (كما هو حادث الآن) شديد الوقع على الفقراء إذ يحرمهم من جانب من وسائل العيش لهم »^(٢) . ويتحدث برايس عن « العدد الكبير من صغار المالكين والمستأجرين الذين يعولون أنفسهم وأسرانهم عن طريق ما تنتجه الأرض التى يقيمون بها وبواسطة الأغنام التى ترعى فى الأراضى الشائعة والدجاج والخنازير الخ وبذلك لن يكونوا فى حاجة إلى شراء أى من وسائل العيش ، ولكن » حين تنتقل هذه الأراضى إلى أيدي عدد قليل من كبار الملاك يتحول صغار الفلاحين (الذين تحدث عنهم فى

(١) The Rev. Stephen Addington : Inquiry into the Reasons for or against enclosing Open Fields, London, 1772, pp. 37, 43, passim.

(٢) الدكتور ر. برايس (ج ٢ ص ١٥٥) — اقرأ كتابات فورستر ، أدنجتون ، كنت ، برايس ، جيمس ، أندرسن ، ووازن بينها وبين هذر ماك كولوخ فى كتابه The Literature of Political Enomy, London, 1835.

الفقرة السابقة) إلى جماعة تكسب عيشها عن طريق العمل للغير وتضطر إلى شراء كل ما تحتاج إليه من السوق .. وربما يكون هناك مورد من العمل أكبر إذ تزداد الضرورة التي تحمل الناس على عرض عملهم . . . فتزداد المدن ورجال الصناعة إذ يزيد عدد من يتوجه ناحيتهم بحثا عن العمل . هذه هي الطريقة التي يبدو بها مفعول عملية تكبير حجم المزارع ، وهذا ما حدث فعلا في هذه المملكة ^(١) . ثم لخص الكاتب نتائج عمليات إقامة الأسيجة بالعبارات الآتية :

وعلى العموم ساءت أحوال الفئات الدنيا من الناس من كل ناحية تقريبا ، فقد انحدروا من مرتبة الحائزين للأرض إلى عمال أجراء ، وأصبحت مسألة عيشهم أصعب من ذي قبل ، ^(٢) والحقيقة كان لاغتصاب الأراضي العامة وما صاحب ذلك من انقلاب في الزراعة آثار فادحة الخطر بالنسبة إلى العمال الزراعيين بحيث أن أجورهم — كما يقول إيدن — أخذت تهبض فيما بين ١٧٦٥ ، ١٧٨٠ دون الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم مما جعل من الضروري تكتمتها بإعانة الفقر . وإليك ما يقول إيدن : « لم تزد أجورهم عما يكفي مجرد ضروريات الحياة » ولنستمع لما يقوله رجل دافع عن نظام الأسيجة وكان خصما للدكتور برايس « وليس مما يترتب على ذلك نقص السكان لأن الناس لا يرون يبددون عملهم في الحقل المفتوح إذا كان تحويل صغار الفلاحين إلى جماعة تشتغل للغير سببا في إنتاج قدر أكبر من العمل لكانت

(١) برايس (المصدر السابق ص ١٤٧) .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٩ — وبذكرنا المؤلف بروما القديمة « امتلاك الأغنياء الجانب الأكبر من الأرض التي لم تنقسم بعد . وكانوا واثقين أن ظروف الوقت لن تسمح باسترداد الممتلكات من أيديهم ، وعلى ذلك اشتروا بعض الأراضي الواقعة إلى جانب ممتلكاتهم من أربابها الفقراء وبموافقتهم ورضائهم ، كما أنهم استولوا على بعض الأراضي بالقوة ، وكانت نتيجة هذا كله أن أصبحوا يزرعون مساحات واسعة ممتاسكة بدلا من قطع منعزلة . ثم استخدموا العبيد في الزراعة وتربية الماشية لأن استخدام الأحرار يقتضى حرمان الخدمة العسكرية منهم . وكان امتلاك العبيد مصدر ربح طائل إذ نظرا لإعنائهم من الخدمة العسكرية كانوا يتكاثرون بحرية ويزداد عدد أبنائهم . وهكذا استولى الأثرياء على الثروة كلها وامتثلت الأرض بالعبيد . أما الطليان من جهة أخرى فكان عددهم في تناقص وحظيتهم انقفاة والضرائب والخدمة العسكرية . وحتى حين حل السلام كان محكوما عليهم بالتحول لأن الأغنياء كانوا يملكون الأرض ويستخدمون العبيد في فلاحتها » (Appian : Civil Wars, 1, 7٠) . وتصور انقصة السالفة الذكر إلى العصر السابق لصدور قوانين لينيان . والخدمة العسكرية التي عجلت بدمار طبقة العامة من الرومان استخدمها شرومان فيما بعد لتحويل الفلاحين لأحرار الألمان بالغنم والفهر إلى أرقاء .

هذه ميزة يجب أن يتمناها الشعب (١) . حين يقوم هؤلاء بالعمل المشترك في مزرعة واحدة يزداد الإنتاج ويتوافر فائض للصناعات وبهذه الوسيلة تجد أن الصناعات وهي إحدى مصادر ثروة الشعب تزداد بما يتناسب مع كمية ما يتم إنتاجه من القمح ، (٢) .

هذا الهدوء الذي ينم عن عدم الاكتراث والذي يديه رجل الاقتصاد السياسي حين ينظر إلى هذا الاعتداء الشائن على « حقوق الملكية المقدسة » وإلى ارتكاب أشد أعمال العنف ضد الأفراد (حين تكون هذه الأمور ضرورية لإقامة أسس الإنتاج الرأسمالي) — نقول إن هذا الهدوء يمكن أن ندرسه مثلا في شخص سيرف . م . إيدن الذي يدعى العطف على الإنسان وإن كان من جماعة التوري من رأسه إلى إخمص قدميه . فهذه السلسلة الطويلة من السرقات والاعتداءات والشدائد التي صاحبت عملية انتزاع أملاك الناس خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس عشر حتى ختام الثامن عشر إنما تحمله على استخلاص هذه النتيجة التي يرى فيها العزاء وتهوين الأمور « كان لابد من إقامة النسبة الراجعة بين الأرض المنزرعة والمراعى ، ففي القرن الرابع عشر ومعظم الخامس عشر كان هناك فدان واحد من المراعى مقابل ٢ ، ٣ بل ، ٤ أفدنة من الأرض المنزرعة ، ثم تعادلت النسبة حوالى منتصف القرن السادس عشر ، وبعد ذلك أصبح هناك فدانان من المراعى مقابل فدان من الأرض المزروعة وأخيرا تحققت النسبة المعادلة وهي ٣ (مراعى) إلى ١ (مزرعة) ، وفى القرن التاسع عشر زال حتى مجرد ذكرى الصلة بين عمال الزراعة والملكية المشتركة ولم يحصل أمل الريف على فلس واحد على سبيل التعويض عن ٣,١١١,٧٧٠ فداناً من الأرض العامة سلبت منهم وأهداها كبار الملاك إلى أنفسهم مع الحرص على مراعاة القانون ؟

أما آخر مرحلة في عملية انتزاع ملكية الأرض أى فصل السكان الزراعيين عن الأرض . فقد اتخذت شكلا عرف باسم تطهير (تصفية) الأبعاديات ومعنى هذا طرد الناس منها . فبعد أن زال المزارعون المستقلون بدأت (تصفية) الأكواخ بحيث لا يستطيع العمال الزراعيون

(١) الشعب الذى يجب أن تفرض أن الفلاحين الصغار « الذين تحولوا » على هذا النحو

لا يتمكنون إليه !

An Inquiry into the Connexion between the Present Prices of Provisions, etc. (٢)

ص ١٢٤ ، ١٢٩ — والفقرة الثاية تدعم أقوال الكاتب وإن كانت قد كتبت من وجهة نظر مضادة « يطرد العمال من أكواخهم ويرغبون على التحول إلى المدن سعيا وراء العمل ، ولكن بهذا يتوافر فائض أكبر ويزداد رأس المال » The Perils of the Nation — الطبعة الثانية ، لندن ١٨٤٨

أن يجدوا فوق الأرض التي يفلحونها قليلا من الفضاء مما يلزم لسكنائهم . ولكي ندرك المعنى الحقيقي لهذه التصفية يحسن بنا دراسة إقليم مرتفعات اسكتلنده حيث تتميز هذه العملية باتساع نطاقها الى حد كبير بحيث تشمل مساحات لا تقل حجما عن إمارات ألمانية بأسرها بينما يقتصر الأمر في إرلنده على طرد الناس من عدة قرى في وقت واحد . وثمت أمر آخر يميز « تصفية الأبعاديات » باسكتلنده وهو راجع إلى الشكل الخاص الذي تميزت به ملكية الأرض . كان أهل إقليم المرتفعات من الغالين وينقسمون عشائر تملك كل منها الأرض التي تقيم فيها ، وكان رئيس العشيرة المالك الإسمي لهذه الأرض بالمعنى الذي تكون به ملكة انجلترا الحالية المالكة الإسمية للأرض في البلاد كلها . ولما نجحت الحكومة الإنجليزية في وضع حد للحروب الداخلية بين رؤساء العشائر وإيقاف اعتدائهم على أهل المناطق المنخفضة من البلاد ، لم يقلع هؤلاء الرؤساء عن أعمال النهب التي مارسوها وإن تغير شكلها . فأقدموا على تحويل ملكيتهم الإسمية إلى ملكية خاصة فعلية ، وإذ قوبل الإجراء بالمقاومة من رجال العشائر عمد الرؤساء إلى إخراجهم بالقوة السافرة . وفي هذا يقول الأستاذ نيومان ، يجوز لأحد ملوك انجلترا أن يفعل المثل ويلقي برعاياه إلى البحر ، (ص ١٣٢) . ويمكن أن نتبع في كتابات سير جيمس ستيوارت (١) وجيمس أندرسن (٢) المراحل الأولى من تلك الثورة التي بدأت بعد آخر محاولات أمير ستيوارت المدعى بالعرش لاسترداد ملكه . في القرن الثامن عشر كان الغالون موضع المطاردة العنيفة وفي الوقت نفسه حرمت عليهم الهجرة ، والغاية من هذا حملهم بالقوة على التحول الى جلاسكو وغيرها من المدن الصناعية (٣) . وكى نقدم مثالا للأساليب السائدة في القرن التاسع عشر (٤) يكفي أن نصف « أعمال التصفية » التي

(١) يقول ستيوارت « إذا وازنت بين ريع هذه الأراضي ومساحتها لبدء ضئيلا جدا » (لاحظ أنه يجعل خطأ هذا الريع يشمل الجزية التي يدفعها taskmen لرئيس العشيرة) « وإذا وازنت بينه وبين الاعداد التي تنفذ على المزرعة لرأيت أن أبعادية في المرتفعات — الاسكتلندية — ربما تهيم سبل العيش لعشرة أمثال ما تعوله أبعادية من نفس القيمة في ولاية خصبة جيدة » (ج ١ فصل ١٦ ، ص ١٠٤) .

Observations on the Means of Exciting a Spirit of National Industry, etc., (٢) Edinburgh, 1777.

(٣) في سنة ١٨٦٠ صدرت الأوامر للذين سلبت أملاكهم بالتوجه إلى كندا ، وذلك بأعذار باطلة ، فلجأ بعضهم إلى الجبال والجزر القريبة . ولما طاردهم البوليس جرت مناوشة بين الطرفين وفروا . (٤) « يتحطم اليوم في إقليم المرتفعات باسكتلنده نظام الملكية القديم ... فلذلك يعرض أرضه لمن يدفع أعلى ثمن فيها وذلك دون أدنى مراعاة للمستاجر الوراثي ، وإذا كان المشتري من أنصار =

اتبعها دوقه سذرلاند التي هداها عليها بالمسائل الاقتصادية أن تقرر تحويل المقاطعة بأسرها الى مراع للاغنام وكان عدد سكان المقاطعة قد تضائل الى ١٥,٠٠٠ نسمة بسبب عمليات سابقة من هذا القبيل . ففي الفترة (١٨١٤ — ٢٠) دمرت كافة قراهم أو أحرقت وحولت حقولهم جميعها الى مراع ، واستعانت سموها بالجنود البريطانيين لتنفيذ أوامرها وقد أثبتت سيدة عجوز أن تغادر كوخها المحترق فأهلكتها النيران . بهذه الوسيلة امتلكت الدوقة ٧٩٤,٠٠٠ فدان كانت ملكا للعشيرة من أقدم العهود ، وخصصت للاهلين وعدتهم ٣٠٠٠ أسرة ٦٠٠٠ فدان بجوار ساحل البحر بمعدل فدانين لكل أسرة ولكن هذه الأرض كانت بورا لا تغل شيئا ولكن طيبة القلب حملت الدوقة على تأجيرها لهؤلاء المطرودين بسعر شلنين ونصف للقدان يدفعه أولئك الذين أراق أهاولهم دماءهم قروناً طويلة في الدفاع عن أسرة الدوقة . أما الاراضي التي انتزعتها فتقسمتها ٢٩ مزرعة كبيرة للاغنام بكل منها أسرة واحدة من خدم المزارع أتت بهم من إنجلترا . وفي سنة ١٨٢٥ حل ١٣١,٠٠٠ رأس من الاغنام محل ١٥,٠٠٠ من الغالين ، وعاش الباقون على ساحل البحر يحاولون كسب عيشهم بصيد الاسماك . لقد تحولوا الى مخلوقات برمائية أي تعيش في البر والبحر كما قال أحد الكتاب الانجليز (١) .

== التحسينات فسرعان ما يعمد الى تطبيق نظام جديد في الزراعة . هذه الأرض التي انتشر فيها من قبل صغار المستاجرين أو العمال كان يسكنها عدد يتناسب مع إنتاجها . ولكن في ظل هذا النظام من تباع أساليب أفضل في الزراعة ومن ارتفاع الابعار يجرى الحصول على أكبر قدر من المنتجات بأقل قدر من التكاليف . بهذا تخرج الأيدي العاملة التي لا تنفع فيها ويهبط السكان لا الى العدد الذي تستطيع الأرض احتماؤه ولكن الى الحد الذي تستخدم فيه . أما المستاجرون الذين حرموا من الأرض على هذا النحو فلما أن يوجهوا الى اللقري المجاورة سعيا وراء العمل ... »

David Buchanan : Observations on, etc, Adam Smith : Wealth of Nations, Edinburgh, 1814, vol. IV p. 144.

« نزع أعيان أسكنده الأرض من أسرات البلد وأصبح الإنسان يستبدل به رأس من الفم بل لعله كان أرخص ثمتا من ذلك . حين تدفق المغول على الولايات الشمالية من الصين تقدم اقتراح في أحد مجالهم بانقضاء على السكان وتحويل الأرض الى مراع . وقد نفذ الكثيرون من الملاك في اقليم المرتفعات هذا الاقتراح في بلادهم وضد مواطنيهم » George Ensor : An Inquiry Concerning the Population of Nations, London 1818, pp. 215—216.

(١) أضافت الدوقة السيدة Beecher-Stowe مؤلفة كتاب « كوخ العم توم » في قصرها بلندن (دايلا على عصفها على العبيد السود في الجمهورية الأمريكية ، ذلك العطف التي نسيته هي وزملاؤها من الطبقة الارستقراطية أثناء الحرب الاهلية حيثما كان جهم لملك البيد بملا قلوبهم « النبيلة ») ، وهنا نشرت في صحيفة نيويورك تريبون ما أعلمه من الحقائق عن عبيد سذرلاند (وقد حصلت على ==

ولكن ما لبث « هؤلاء الرجال العظام » أن استهوتهم رائحة السمك والريح الناجم منه فاجتروا شاطئ البحر لتجار الجملة بلندن ، وللمرة الثانية طورد الغاليون (١) .

وفى النهاية تحول جزء من مراعى الأغنام إلى غابات لتربية الغزلان يهرع اليها النبلاء نظراً لعدم وجود غابات بالمعنى الصحيح فى انجلترا الأمر الذى ترتب عليه انتشار عادة تربية الغزلان فى حدائق قصور النبلاء . ويقول سومرز بعد أن عدد بعض الغابات من هذا النوع فى جهات مختلفة وأبان كيف امتدت من أبردين إلى مرتفعات أوبان « لقد جاموا بالأغنام إلى الأودية الضيقة التى كانت تقيم فيها جماعات من صغار الفلاحين وطرد هؤلاء للبحث عن وسائل العيش فى المناطق المجيدة . والآن تحمل الغزلان محل الأغنام وتطرد صغار المستأجرين فيشتد شظف العيش بهم وتعظم فاقهم . إن غابات الغزلان (٢) وجماعات الناس لا يمكن وجودها جنباً إلى جنب بل لابد من أن يخلى أحدها مكانه للآخر . فإذا زادت الغابات من حيث العدد والمساحة فى الربع التالى من القرن كما حدث فى الربع الماضى ، هلك الغاليون وزالوا من بلادهم . وهذه الحركة التى نشاهدها فى إقليم المرتفعات راجعة إلى روح الطمع فى نفوس بعض الملاك وإلى حب الرياضة فى نفوس البعض . بينما البعض الآخر يتوقع اجتناء الريح ، ثم يقول الكاتب إن الناس تعرضت لآلام شديدة من هذه العملية « إن طرد الناس وإخراجهم عملية يتابعها الملاك كأنها مبدأ مقرر وضرورة تقتضها الزراعة كما تجتث الأعشاب والأشجار من أراضى أمريكا وأستراليا البور . إن العملية تسير فى هدوء وبطريقة رجال الأعمال (٣) .

== بعض معلوماتى من كتاب هـ . س . كارى المعروف باسم The Slave Trade ، لندن ١٨٥٣ ص ٢٠٢ — ٢٠٣) . وقد نشرت صحيفة اسكتلندية المقال فأثار ذلك نزاعاً بينها وبين جماعة الكتاب الذين يتملقون آل سذرلاند .

(١) تجد معلومات طريقة عن تجارة السمك هذه فى Mr. David Urquhart's "Portfolio" ويتحدث نساو سينور عما حدث فى مقاطعة سذرلاند بأنه من أعظم أعمال النصفية التى يذكرها الإنسان .

(٢) لا تحتوى « غابات الغزلان » فى اسكتلنده على شجرة واحدة ، فالأغنام تطرد إلى التلال الجرداء وتحملها الغزلان ثم يقال للمكان « غابة غزلان » . وليس هذا هو انشاء الغابات !

Robert Somers : Letters from the Highlands, or the Famine of 1847, London, (٣) 1848, pp. 12—28, passim .

وقد نشرت هذه الخطابات فى الأصل بصحيفة التيمس ، ولست بحاجة إلى القول إن الاقتصاديين الانجليز عزا هذه المجاعة إلى زيادة السكان عن الحد الواجب . وعلى كل حال كان ضغط السكان شديداً على موارد الغذاء . وعملية « تصفية الأعداديات » وتعرف فى ألمانيا باسم Bauernlegen اتبعت فى تلك البلاد بعد حرب الثلاثين سنة وسببت سنة ١٧٩٠ ثورات الفلاحين فى سكسونيا ، وبلغت ==

إن سلب أملاك الكنيسة ، والاستيلاء على أراضي الدولة بوسائل خادعة ، وسرقة الأراضي الشائعة ، وتحويل الممتلكات الإقطاعية وملكية العشائر إلى ملكية خاصة حديثة (وهو

== هذه الحركة أقصاها في شرق ألمانيا. وكان فردريك الثاني أول من ضمن حق الملكية للفلاحين وذلك في معظم مقاطعات بروسيا ، إذ بعد أن تم له غزو سيليزيا أمر الملك بإعادة بناء الأكواخ والمخازن الخ وأن يزودوا المزارع بالماشية وأدوات الزراعة . كان فردريك في حاجة إلى الجند لجيشه وإلى دافعي الضرائب ملء خزائنه . ويمكن من العبارة التالية التي كتبها ميرابو المعبود بفردريك أن نعلم مبلغ سمادة الفلاح في ظل حكومة فردريك التي تميزت بسوء الإدارة المالية وطابع الاستبداد والمركزية والإقطاع » . وعلى ذلك فالسكان من المصادر الرئيسية للثروة للمزارع في شمال ألمانيا . ومن سوء حظ الجنس البشري ليس هذا سوى وسيلة لتجنب الفاقة إذ لا يمكن عده من الوسائل المؤدية إلى الرقابة . فلا يزال الزارع الألماني يثن تحت عبء الضرائب المباشرة والسخرة والعبودية المختلفة الأشكال ، وهذا فضلا عن الضرائب غير المباشرة التي يتعين عليه دفعها ... وحتى يتراكم الدمار فوق رأسه فإنه لا يستطيع أن يبيع منتجاته حيثما وكيفما يشاء ، ولا يجوز أن يشتري ما يحتاج إليه من التجار الذين يمكنهم تزويده بها بأقل الأثمان . هذه الأسباب جميعها تهوى به تدريجاً إلى الدمار ، ولن يتمكن من دفع الضرائب المباشرة إلا إذا لجأ إلى عجلة الغزل ففيها منفذ من الصعاب المحيطة به لإذته به له عملاً لزوج وأطفاله وخدم مزرعته وعماله وشخصه . ولكن برغم هذا العون خيائه مدعاة للإشفاق ! وهو يعمل في الصيف كالعبد في السفن يحرق الأرض ويحصد المحصول ويتوجه إلى فراشه في التاسعة مساء ويستيقظ في الثانية صباحاً إذ بهذا وحده يستطيع أداء عمله اليومي . وينبغي له في الشتاء أن يسترد نشاطه وقوته عن طريق راحة أطول أمداً ؛ ولكنه لا يجد الحب لحبزه ولبنور تحاميل العام التالي إذا تعين عليه أن يبيع الكل لكي يحصل على المال اللازم لدفع الضرائب . يجب عليه إذن أن عارس الغزل حتى يسد هذه الفجوة ... وأن يجد في هذا العمل . لهذا ينال الفلاح في الشتاء في منتصف الليل أو في الواحدة صباحاً ويستيقظ في الخامسة أو السادسة ، أو ينال في التاسعة مساء ويصحو في الثانية صباحاً ، وهذه هي حياته طيلة أيام الأسبوع عدا يوم الأحد . يقضي الناس بسبب هذا العمل الكثير وهذا النوم القليل القدر ، ولهذا يهرم الرجال والنساء على السواء في الريف بأسرع مما يحدث نفس الشيء في المدينة » . (مصدر سابق ج ٣ ص ٢١٢ وما بعدها) — [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية. في ١٦ أبريل ١٨٦٦ بعد نشر مؤلف روبرت سومرز بثمانية عشر عاماً . ألقى الأستاذ ليون ليفي محاضرة أمام جمعية الفنون عن تحويل مراعي الأغنام إلى غابات للغزلان ، وفيما يلي الوصف الذي أورده للدمار الذي أصاب إقليم المرتفعات باسكتلنده « كان طرد السكان وتحويل الأرض إلى مراعي للأغنام أنسب طريقة للحصول على دخل بدون تكبد أية نفقات ... وكان قيام غابة للغزلان مكان مرعى الأغنام تغييراً شائعاً في إقليم المرتفعات ، فقد طرد الملاك الأغنام كما طردوا الأهالي من قبل ، ورحبوا بالسكان الجدد — أي الحيوانات البرية والطيور ذات الريش الجميل . يستطيع المرء أن يسير من مزارع الإيرل أوف دالموزي في فورفارشير إلى جون أو جروتس دون أن يغادر أرض الغابات ... في كثير من هذه الأجام ينتشر الثعلب والقط البري ... وابن عرس والأرنب الألبى ، بينما شق الأرنب والسنجاب والفأر سبيلهما إلى الريف . هكذا نجد مساحات شاسعة تدل البيانات الإحصائية باسكتلنده على احتوائها على مراعي ==

اغتناب يتم بالإرهاق الشديد القسوة) - هذه جميعها كانت الوسائل المثالية لتحقيق التجميع الأولى . فقد مهدت الأرض للزراعة الرأسمالية ، وجعلت الأرض جزءاً من رأس المال ، بينما عملت في نفس الوقت على إشباع حاجات الصناعة بالمدن عن طريق إمدادها بالعدد اللازم من أفراد البروليتاريا .

٣ - التشريع الوضعي ضد الزبنة نزعته أسلاك كرام من مزرعة خام القرن

الخامس عشر . القوانين البرلمانية المصادرة بقصر فقههم الأهور تولدت هذه البروليتاريا عن طريق فض جماعات الأتباع والخدم الاقطاعيين . وأعمال سلب الأرض المتتالية . ولكن كان من المستحيل أن يمتص نظام الصناعة اليدوية الناشئة هذه الأعداد الوفيرة بنفس السرعة التي حدث بها وتحريرهم ، كما لم يكن من السهل على هؤلاء الذين أبعدها فجأة من بيئتهم المعتادة أن يخضعوا للنظام الذي تفرضه الأحوال الجديدة ، ولهذا أصبح الكثيرون منهم مقسولين ولصوصاً ومتشردين عن ميل من جهة وبسبب ضغط الظروف من جهة أخرى . وقد صدرت بأوروبا في ختام القرن الخامس عشر وخلال السادس عشر قوانين قاسية ضد التشرّد ، وهكذا عوقب أسلاف الطبقة العاملة الحالية على كونهم متشردين وفقراء مع أن التشرّد والفقر قد فرضا عليهم . عاملتهم السلطة التشريعية على أنهم مجرمون ، بمحض

== واسعة غنية بدرجة متساوية قد حرمت من الزراعة وأعمال التحسين وصارت مخصصة لرياضة نفر قليل من الاشخاص خلال فترة قصيرة من العام » — وإني لاقتبس العبارات الآتية من مجلة الإيكونومست في عدد ٢ يونيه ١٨٦٦ « جاء في احدى صحف الاسبوع الماضى باسكتلندة ما يل :- ... ان مزرعة من أبداع مزارع الاغنام في سذرلاندشير وكان ايجارها السنوى ١٢٠٠ جنيه متحول عند انتهاء مدة الايجار في العام القادم الى غابة للغزلان — وهنا نرى غرائر نظام الاقطاع الحديثة ... تقوم بعملها كما كان شأنها حين خرب الفانج النورمندى ٣٦ قرية كى ينشئ الغابة الجديدة .. مليوناً فدان ... كلها أرض بور تشمل بعضاً من أحصأ أراضي اسكتلندة . وكانت الحشائش الطبيعية في Glen Tilt وادى ثلث من أعظم حشائش منطقة برت من حيث قيمتها الغذائية . وكانت غابة الغزلان في بن أولدر أحسن مرعى في منطقة بادينوخ الواسعة الأرجاء ، وكان جزء من غابة الجبل الأسود أحسن مرعى للأغنام السوداء في اسكتلندة . وإذا علمنا أن المنطقة التي تحولت إلى ملى رياضى باسكتلندة أكبر من مقاطعة برت بأكثرها ، أمكن أن ندرك مدى مساهمة هذه الأرض التي أصبحت بوراً لهذا السبب ، كما نستطيع إدراك مبلغ الخسارة الناجمة عن أعمال التدمير هذه إذا عرفنا موارد غابة بن أولدر . تكفى الأرض لرعى ١٥٠٠٠ رأس من الغنم ، ولما كانت لا تزيد عن ١٠٠ من أراضي الغابات القديمة باسكتلندة ... يتجاوز الخ ... كل تلك الغابة غير منتجة بالكلية ... كما لو أنها قد غمرتها مياه المحيط الألمانى ... ويجب على السلطة التشريعية أن تتدخل للقضاء على هذه الأعمال التي تسبب خراب الاراضى وتحولها إلى صحراوات » [.

اختيارهم، إذ افترضت أن عليهم أن يعملوا في ظروف لم يعد لها وجود .
وقد بدأ هذا النوع من التشريع بإنجلترا في عهد هنرى السابع ، فقرر قانون ١٥٣٠
ضرورة حصول المتسولين المسنين والعاجزين عن العمل على رخصة ، ونص على عقاب
المتشردين بالجلد والحبس ثم يقسمون في النهاية بالعودة إلى موطنهم الأصلي أو حيث كانوا
يقيمون قبل السنوات الثلاث السابقة وهناك « يقومون بالعمل » . يالها من سخريه قاسية !
وصدر قانون في السنة السابعة والعشرين من عهد هنرى الثامن مجددا القانون السابق وينص
على أنه في حالة الحبس للمرة الثانية بسبب التشرد يتكرر الجلد وتقطع نصف إحدى أذني المذنب
فاذا حكم عليه للمرة الثالثة كان جزاؤه الاعدام كجرم معتاد الاجرام وعدو للصالح العام وصدر
قانون في أول سنوات عهد إدورد السادس يقول إن أى شخص يرفض العمل يسلم كعبد إلى
ذلك الذى اتهمه بالخنول وعلى الأخير أن يطعمه الخبز والماء والحساء الضعيف التغذية وبقايا
اللحم ، وأن يرغمه على أداء أى عمل مهما كان منفراً مستعيناً على التنفيذ بجلده وتقييده
بالسلاسل إن أبى . وإذا تغيب العبد أسبوعين بدون إذن حكم عليه بالعبودية مدى الحياة
ويطبع على جبهته أو ظهره حرف S ، وإذا هرب للمرة الثالثة أعدم ، ويستطيع مولاه أن
يبيعه أو يورثه أو يؤجره للغير ، وإذا تأمر العبيد ضد سيدهم كان جزاؤهم الموت . وإذا وجد
متشرّد يطوف الأرجاء ثلاثة أيام أعيد إلى مسقط رأسه ودمغ صدره بالحرف V ثم يرغم على
العمل بعد ذلك في الطرق العامة أو غير ذلك من الاعمال مقيداً بالأغلال . وإذا كذب في اعطاء
اسم مسقط رأسه وأعطى سواه صار عبداً طيلة حياته للأخير وأهله ونقابتها ويدمغ بالحرف
S ولكافة الافراد الحق في الاستيلاء على أطفال المتشرّد والاحتفاظ بهم كصبيان لهم حتى
سن الرابعة والعشرين بالنسبة للصبيان ، وسن ٢٠ للفتيات . وإذا هرب أولئك الصغار صاروا
عبيداً لسادتهم حتى يبلغوا تلك السن المذكورة ، ويستطيع سادتهم تقييدهم وضربهم بالسياط
إن شاءوا ، ويمكن السيد أن يعلق طوقاً حديدياً حول عنق عبده أو ذراعيه أو ساقيه لحسن التعرف
و ضمان المحافظة عليه (١) . وينص القسم الأخير من هذا القانون على جواز استخدام بعض
الفقراء بواسطة من يستطيع من الأمكنة والأشخاص إمدادهم بالغذاء والشراب والعمل .
وقد ظل عبيد الأبرشيات في إنجلترا تحت اسم « roundsmen » حتى القرن التاسع عشر .

(١) كتب مؤلف An Essay on Trade, 1770 يقول « يبدو أن الانجليز في عهد إدورد السادس
قد استقر رأيهم بصفة جدية على تشجيع الصناعات واستخدام الفقراء . وهذا مانعهم من قانون جاء فيه :
That all vagrants shall be branded, etc., (ص ٥) .

وبمقتضى قانون ١٥٧٢ الصادر فى عهد اليزابث كل متسول بدون رخصة وفوق سن ١٤ يضرب بالسوط بشدة ويدمغ على الأذن اليسرى إلا إذا أخذه شخص فى خدمته لمدة عامين . فإذا تكرّر الذنب، كان جزاء المذنب الإعدام لو زادت سنه عن الثامنة عشرة إذا استخدمه شخص آخر لمدة عامين . أما فى المرة الثالثة فلا مفر من الإعدام . وصدرت قوانين مماثلة فى السنة الثامنة عشرة من عهد اليزابث وفى سنة ١٥٩٧ (١) .

وفى عهد جيمس الأول كان كل متسول يعد متشرداً ويجلد فى الساحات العامة مع تقرير عقوبة الحبس ٦ أشهر عن الذنب الأول وستين عن الثانى ، وفى خلال مدة السجن يضربون بالسياط من حين لآخر حسبما يرى القضاة . أما المتشردون الذين لا يرجى صلاحهم فيطبع حرف R على الكتف الأيسر ويعاقبون بالأعمال الشاقة ، فإذا قبض عليهم ثانية وهم يتسولون أعدموا دون رأفة . وقد ظلت هذه القوانين نافذة المفعول حتى بداية القرن الثامن عشر حين ألغيت فى السنة الثانية عشرة من عهد الملكة آن . وسنت قوانين مماثلة فى فرنسا ذلك البلد الذى كانت به مملكة المتشردين ، فى منتصف القرن السابع عشر بالعاصمة باريس . وصدر أمر فى عهد لويس السادس عشر (١٣ يولية ١٧٧٧) بأن كل شخص فيما بين السادسة عشرة والستين من عمره لا تتوافر له وسائل العيش ولا يمارس حرفة ما يعاقب بالعمل فى السفن . وإلى هذا القليل ينتمى القانون الذى أصدره شارل الخامس بالنسبة إلى الأراضى الواطئة (أكتوبر ١٥٣٧) ،

(١) جاء فى كتاب Utopia لثوماس مور أن بعض ذوى الأطلاع كانوا يحيطون الأراضى بالأسبجة ويلقون بأهل الزراعة الى خارج بيئتهم ، وهم يستخدمون فى ذلك مختلف الوسائل من ابداء وضغط وارغام حتى يلجأ الفلاحون الى بيع أراضيتهم ثم يغادرون قراهم بأسراتهم والمتاع القليل الذى يملكونه ويرهنونه لقاء مبالغ زهيدة لا تلبث أن تنفذ من أيديهم وحينئذ « ما ذا فى وسعهم أن يفعلوا إلا أن يلجأوا الى التسول وهنا يلقى بهم فى السجن بصفقتهم متشردين يجوبون الطرقات ولا يؤدون عملاً وهم الذين لا يستخدمهم أى انسان » . من هؤلاء الذين أرغموا على السرقة « أعدم ٢٧٠٠ من كبار اللصوص وصغارهم » فى عهد هنرى الثامن (Holinshead : Chronicles of England, I, p. 186) — وفى عهد اليزابث كانوا يشنقون ما بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ كل عام « Strype : Annals of the Reformation and Establishment of Religion, and other various Occurrences in the Church of England during Queen Elizabeth's happy Reign (الطبعة الثانية ١٧٢٥ ج ٢) — ويقول نفس الكاتب أنه أعدم ٤٠٠ فى سمرستشير خلال سنة واحدة ، ووسم أيدى ٣٠ من اللصوص، وجلد ٣٧ ، و ١٨٣ بصفقتهم « متشردين غير قابلين للإصلاح » ؛ ورغم هذا تعتقد أن هذا الرقم الكبير لا يتضمن سوى خمس المجرمين الفعليين « بسبب إهمال القضاة وعطف الناس الخاطىء » . و « لم تكن المقاطعات الأخرى أحسن حالا فى هذا الصدد من سمرستشير ، بل ان بعضها كان أسوأ » .

والقرار الذي أصدرته ولايات ومدن هولندية (١٩ مارس ١٦١٤) : والمقاطعات المتحدة (٢٦ يونيه ١٦٤٩) الخ .

هؤلاء السكان الزراعيون الذين سلبت أملاكهم عنوة وطردهوا من بيوتهم وأجبروا على حياة التشرد ثم اتبعت معهم أساليب الجلد والوسم والتعذيب بفضل هذه القوانين الشنيعة . هؤلاء القوم أرغموا على أن يتقبلوا ذلك النظام الذي يتطلبه نظام الاجر . . . لا تكفي هذه الظروف التي تجعل في الامكان تركيز رأس المال في أحد قطبي المجتمع وجماهير الناس لا يملكون للبيع سوى قوة العمل في القطب الآخر . لا يكفي أن تضطر هذه الجمهير إلى بيع قوة العمل « بمحض اختيارها » ، في أثناء تطور الانتاج الرأسمالي تظهر طبقة عاملة يحملها التعليم والعرف والتقاليد على أن تعد مطالب طريقة الانتاج هذه كأنها قوانين طبيعية واضحة . إن تنظيم عملية الانتاج الرأسمالية الكاملة النمو والتطور تحطم كل مقاومة . واستمرار تكوين فائض سكان نسبي يجعل قانون عرض وطلب العمل وبالتالي أجر العمل في حالة تنفق وحاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي ، وأخيراً فإن ما توقعه العلاقات الاقتصادية من الضغط كل يوم على العامل تم باخضاعه لصاحب رأس المال . يستمر استخدام القوة بصفة مباشرة ، بغض النظر عن الأحوال الاقتصادية ، من وقت لآخر ولكنه أصبح الآن استثنائياً . في ظل مجريات الحوادث العادية يمكن ترك العامل لفعل « قوانين الانتاج الطبيعية » أي لآثار اعتماده على رأس المال وهو الاعتماد الذي تسببه وتديمه ظروف الإنتاج وأحوالها ذاتها . ولكن يحدث خلاف هذا في أوائل عهد الإنتاج الرأسمالي ، فالبورجوازية الناشئة تحتاج الى سلطان الدولة وتستخدمه في سبيل « تنظيم » الأجور ، وجعلها داخل الحدود الملائمة لإنتاج القيمة الفائضة ، وإطالة يوم العمل ، وإبقاء العامل في حالة من الاعتماد التام عليها . هذا هو العنصر الأساسي فيما يقال له التجميع الأولى .

كانت نسبة طبقة العمال الاجراء التي ظهرت في النصف الأخير من القرن الرابع عشر صغيرة بالنسبة الى عدد السكان خلال ذلك الوقت وفي القرن التالي ، وكان مركزها يحمي وجود الزراعة التي يمارسها الفلاح المستقل في الجهات الريفية ووجود نقابات المهن في المدن ، ولم يكن الفارق الاجتماعي بين رب العمل والعامل واضحاً سواء في الريف أو المدن ، وكان خضوع العمل لرأس المال أشد غلبة من العنصر الثابت ، ولذلك اشتد الطلب على العمل الأجير بسرعة حتما حدث تجميع رأس المال بينما لم يتناسب مع ذلك العرض من جانب العمل الأجير ، وكان

جانب بالغ القدر من المنتج الأهل يتحول الى رصيد ليستهلكه العمال بينما صار فيما بعد رصيـداً للتجميع الرأسمالى .

كان الغرض من التشريع بخصوص العمل الأجير أن يكون فى صالح استغلال العامل وقد ظل معاديا له على الدوام (١) . وأول التشريعات من هذا القبيل The Statute of Labourers (١٣٤٩ فى عهد إدورد الثالث) فى إنجلترا ، كما صدر فى فرنسا سنة ١٣٥٠ قانون مماثل له . وقد عاجلت (الفصل الثامن ، القسم الخامس) مارمت اليه هذه التشريعات من إطفاء يوم العمل . وقد صدر قانون ١٣٤٩ بناء على الطلب الملح من جانب مجلس العموم وفى هذا يقول أحد كتاب التورى « كان الفقراء سابقا يطالبون بأجور عالية مما يهدد الصناعة والثروة ، وبعد ذلك مبطت أجورهم الى الحد الذى يهدد الصناعة والثروة بنفس الدرجة إن لم يكن أسوأ وإذ كان ذلك من وجهة نظر أخرى » (٢) . حدد القانون تعريفه الأجر فى الريف والمدن وحسب القطعة ونظام اليوم ، ونص على أن يؤجر العمال الزراعيون أنفسهم بالعام ، أما عمال المذبح فينظمون أمورهم « فى السوق المفتوحة » وجعل السجن عقوبة لمن يدفع أجوراً أعلى من المقرر كما كان جزاء من يقبلها أشد وأقسى (وكذلك نص القسمان ١٨ ، ١٩ من Statute of Apprentices الصادر فى عهد إليزابث على أن يكون عقوبة الأمر الأول الحبس عشرة أيام والثانى ٢١ يوما) — وزيدت العقوبات بمقتضى قانون ١٣٦٠ وصار فى استطاعة رب العمل فعلا أن يهبط بالأجور الى الحد القانونى وذلك عن طريق العقاب البدنى ، وألغيت كافة ما بين البنائين والتجارين من ارتباطات واتفاقات وأمان متبادلة ، وظل القانون منذ القرن الرابع عشر حتى التاسع عشر يعد الارتباط بين العمال جريمة الى أن ألغيت القوانين ضد هذا سنة ١٨٢٥ . ونستطيع أن نستشف روح قانون ١٣٤٩ والقوانين التى أعقبته من عدم ورود أى ذكر مطلقا للحد الأدنى من الأجور بينما نصت هذه القوانين على حد أعلى لها . ويذكر القارىء أنه بحلول القرن السادس عشر ساءت حال العمال عما كان عليه فى الرابع عشر ، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية وبرغم هذا ظلت القوانين التى تحول دون ارتفاع الأجور نافذة مع مثلتها

(١) « حينما تحاول السلطة التشريعية تنظيم الفوارق بين أرباب العمل وعمالهم ، فإن مستشاريها دائماً من أرباب الأعمال (آدم سميث) . ويقول لنجويه « إن الملكية هى روح القوانين » .

(٢) Sophisms of Free Trade, by a Barrister. London. 1850, b. 58— وأضيف

الكتاب قائلاً « حدة ومراة » كنا على قدر كاف من الاستعداد للتدخل من أجل صاحب العمل ؟ ألا يمكن عمل شيء من أجل من يستخدمهم ؟ » .

التي تنص على جدد آذان ووسم أولئك الذين « لا يرغب أحد في استخدامهم » . وخول قانون الصيادين الصادر في السنة الخامسة من عهد إليزابيث لقضاة السلام حق تحديد الأجور وتعديلها حسب فصول السنة وأمان السلع ، وفي عهد جيمس الأول سري مفعول تنظيمات العمل هذه على النساكين والغزاليين ومختلف أنواع العمان (١) . وفي عهد جورج الثاني طبقت القوانين التي تحرم اتحادات العمال على كافة الصناعات .

تقدمت طريقة الإنتاج الرأسمالية خلال عصر الصناعة اليدوية بحيث أصبح التحديد القانوني للأجور غير عملي وانتفت الحاجة إليه ، ولكن أقيمت الأسلحة القديمة لاستخدامها إذا دعت الضرورة . فحتى في السنة الثامنة من عهد جورج الثاني حرم قانون دفع أجور أعلى من ٧ ١/٢ بنس ، ٢ شلن للحاكة من عمال المياومة في لندن وضواحيها إلا في حالات الحداد العام ، وعهد قانون صادر في السنة الثالثة عشرة من عهد جورج الثالث بتحديد أجور عمال صناعة الحرير إلى قضاة السلام . وفي سنة ١٧٩٦ نشأت الحاجة إلى حكمين أصدرتهما المحاكم العليا لبيان ما إذا كان تحديد هؤلاء القضاة للأجور يسري على كل من العمال الزراعيين وغير الزراعيين ، وصدر قرار برلماني في سنة ١٧٩٩ ينص على أن أجور المعدنين الاسكتلنديين تقل موضع التنظيم طبقا لقانون صادر في عهد إليزابيث وقانونين صادرين في ١٦٦١ ، ١٦٧١ . وقد حدث أمر لا مثيل له في مجلس العموم يدل على مدى تغير الظروف تغييراً كاملاً ذلك أننا

(١) من المادة السادسة في أحد القوانين الصادرة في السنة الثانية من عهد جيمس الأول نعلم أن نفرا معينين من صانعي القماش بصفقتهم قضاة السلام فرضوا التمريرة الرسمية للأجور على ورشهم . وصدرت مثل هذه القوانين في ألمانيا بعد حرب الثلاثين سنة « كانت نذرة الخدم والعمال مصدر متاعب لملوك الأراضي في الجهات التي تناقص سكانها ، وحرم على القرويين تأجير غرفهم لغير المتزوجين والمزوجات وكان لا بد من إبلاغ السلطات عن هؤلاء الأشخاص وتقرر حبسهم إذا رفضوا الاشتغال كخدم حتى ولو كانوا يقومون بعمل آخر كالبندر للفلاحين مقابل أجر يومي أو لو كانوا من التجار » . Kaiserliche privilegien und sanctiones Zur Schlesien, 125 . ونقرأ في المراسيم التي أصدرها الحكام الألمان الأقل شأنًا حملات شديدة على العسامة الذين لا يريدون الرضا بتصديقهم وقبول الأجور التي حددها القانون ؛ وحرم على ملاك الأراضي أن يدفعوا أجورا أعلى من التمريرة التي حددتها الدولة . ورغم هذا كانت أحوال الخدمة بعد الحرب أحسن نواها مما صارت إليه بعد قرن . ففي سنة ١٩٠٣ كان اللحم يعطى مرتين في الأسبوع لخدم المزارع بينما نجد في القرن التاسع عشر أن مثل هؤلاء الأشخاص في بعض أجزاء سيليزيا كانوا يتناولون اللحم ثلاث مرات في السنة . وعلاوة على هذا فبعد الحرب مباشرة كانت الأجور أعلى مما آتت إليه في القرن التالي « Gustav Freytag .

نجد سنة ١٧٩٦ هو تبريد يناصر تحديد القانون لحد أدنى لأجور العمال الزراعيين . عارضت هذا رغم اعترافه بقسوة حال الفقراء ، وأخيراً ألغيت سنة ١٨١٣ القوانين التي تنظم الأجور لأنها صارت أمراً شاذاً بعد أن أصبح الرأسماليون يحكمون مصانعهم بالتشريع الخاص ، كما كانت أجور العمال المنخفضة تكملها الإعانة من ضريبة الفقر . أما النصوص الخاصة بالعقود بين أرباب الأعمال والعمال الأجراء وما إليها والتي تتيح للعامل مقاضاة رب العمل الذي يخل بالتعاقد أمام المحاكم المدنية بينما تتيح اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد العامل الذي يرتكب نفس الأمر — أقول إن هذه القوانين لازالت قائمة في الوقت الذي أكتب فيه هذا .

وفي سنة ١٨٢٥ ألغيت القوانين الهمجية ضد ارتباط العمال بفضل موقف البروليتاريا المنطوى على التهديد ، ورغم هذا لم يكن الإلغاء كاملاً وظلت بعض آثار القوانين القديمة نافذة المفعول حتى سنة ١٨٥٩ ، وأخيراً تظاهر البرلمان بإلغائها حين اعترف قانونا باتحادات العمال (٢٩ يونية ١٨٧١) ، ولكن صدر قانون آخر في نفس التاريخ "An Act to the Criminal Law Relating to Violence, Threat and Molestation وبذا أعيد الحال القديم في ثوب جديد . بهذا العمل صارت الوسائل الوحيدة التي بأيدي العمال والتي يلجأون إليها أثناء إضراب ما خاضعة لتشريع خاص جعل تفسيره في أيدي أصحاب المصانع بصفتهم قضاة السلام . وقبل هذا بعامين قدم نفس مجلس العموم هذا والمستر غلادستون مشروع قانون لإلغاء كافة التشريع ذي العقوبات الاستثنائية ولكن المشروع لم يتعد القراءة الثانية ، وأخيراً بعد أن تحالف " حزب الأحرار العظيم " مع التوري تشجع فانقلب على البروليتاريا التي رفعتهم إلى الحكم وأباح للقضاة الإنجليز (وهم دائماً رهن إشارة الطبقات الحاكمة) إحياء القوانين العتيقة البالية ضد " التآمر " وتطبيقها على ما يعمد إليه العمال من محاولات الاتحاد والارتباط . ونرى أن البرلمان الإنجليزى لم يقدم على إلغاء القوانين ضد الإضرابات واتحادات العمال إلا كارهاً وتحت ضغط الجماهير بعد أن ظل طيلة خمسة قرون يلعب دور اتحاد من الرأسماليين موجه ضد العمال .

وفي بداية عواصف الثورة الفرنسية جرأت البورجوازية على حرمان العمال مما حصلوا عليه قبل ذلك بقليل من حق تكوين الجمعيات إذ أصدرت قراراً في ١٤ يونية ١٧٩١ يعتبر أى اتحاد بين العمال " هجوماً موجهاً إلى الحرية وإعلان حقوق الإنسان " . وجعلت العقوبة غرامة

قدرها ٥٠٠ جنيه فرنسي والحرمان من حقوق المواطن المدنية لمدة عام^(١) . هذا القانون الذى قيد الصراع بين رأس المال والعمل وحصره فى الحدود الملائمة لرأس المال ، عاش بعد الثورات وتغييرات الأسرات الحاكمة ، بل إن نفس عصر الإرهاب لم يمسه ، ولم يُسَلِّغ من القانون الجنائى إلا حديثاً جداً . وفيما يلى الحجة التى تذرعت بها البورجوازية لاصدار هذا كما جاء فى أقوال شالبليه مقرر اللجنة المختارة لهذا القانون : « لو سلبنا بوجوب ارتفاع الألاجور عما هى عليه . . . وبوجوب ارتفاعها كى تحرر من يتسلها من حالة الاعتماد المطلق المترتب على الحرمان من ضروريات الحياة ، وهو الاعتماد الذى يعادل العبودية من الناحية العملية » ، إلا أنه برغم هذا يجب ألا يسمح للعمال بالتفاهم فيما بينهم بصدد مصالحهم أو باتخاذ العمل المشترك الذى قد يقلل « اعتمادهم المطلق الذى يعادل العبودية من الناحية العملية » لأنهم حقيقة يعتقدون بذلك ، على حرية من كانوا سادتهم يوماً ما والذين هم المنظمون اليوم ، (وهى الحرية التى تمكن المنظم من إبقاء العمال فى حالة تبلغ مرتبة العبودية !) ، ولأن التحالف ضد استبداد أعضاء النقابات الطائفية السابقين معناه إرجاع هذه النقابات التى ألغىها الدستور لفرنسى (٢) .

٤ — نشأة المزارع الرأسمالية

نتنقل الآن للبحث فى هذا الموضوع وهو من أين جاء رأس المال فى الأصل . إن سلب أملاك السكان الزراعيين إنما يخلق كبار ملاك الأراضى . أما نشأة المزارع الرأسمالية فكانت عملية بطيئة دامت قروناً كثيرة . كان الاقنان كهغار الملاك الأحرار فى ظل أنواع مختلفة من الجباية وبذلك تحرروا فى ظل أحوال اقتصادية متعددة الأشكال . وكان الوكيل bailiff فى إنجلترا ، وهو نفسه قن ، أول شكل ظهر به المزارع ، وكان مركزه

(١) تقول المادة الأولى من هذا القانون « إن القضاء على كافة أنواع النقابات الطائفية من نفس الطبقة والمهنة من قواعد الدستور لفرنسى الأساسية ، يحرم إعادة إنشاء هذه بأية حجة وفى ظل أى شكل » . ونصت المادة الرابعة على أنه إذا دخل المواطنون الذين يمارسون نفس المهنة أو الصناعة أو الحرفة فى مباحثات أو عقدوا اتفاقات فيما بينهم بقصد رفض العمل بالاشتراك أو القيام به بشمن محدود فإن هذه المباحثات والاتفاقات تعد مخالفة للدستور وهجوماً موجهاً الى الحرية وإعلان حقوق الإنسان الخ . والحقيقة أصبح اتحاد العمال ذنباً سياسياً كما كان الحال فى ظل قوانين العمل القديمة *Revolutions de Paris, Paris, 1791, vol III, P. 523*

(٢) *Buchez and Poux : Histoire parlementaire, vol. X. p. 195*

شيها بمركز villicus في أيام روما القديمة وإن كان مجال عمله أضيّق . وخلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر حل الفلاح محل الوكيل ، وكان المالك يمد هذا المزارع بالبذور ، والماشية والحيل والأدوات الزراعية ، ولم يكن مركزه يختلف عن مركز الفلاحين peasants السابقين ولكنه كان يستغل مقداراً من العمل الأجير أكبر نسبياً . وسرعان ماتحول إلى مستأجرو وفق نظام المزارعة metayer أى يدفع الإيجار جزءاً من إنتاج المزرعة ، فكان يوفر جانباً من رأس المال الزراعى ويعطى الباقي للمالك وكان تقسيم المنتج وفق أنصبة حددها العقد بين الطرفين . اختفى هذا الشكل بسرعة في إنجلترا لتحل محله الفلاحة بمعناتها العادى ، وصار هناك المستأجر tenant الذى جعل غايته زيادة رأس ماله عن طريق استخدام العمال الأجراء ، وكان يعطى جانباً من فائض المنتج للمالك نقداً أو عيناً بصفة إيجار الأرض . وطالما ظل المزارع المستقل وعامل المزرعة ممن استطاعوا خلال القرن الخامس عشر الإثراء عن طريق عملهم ظلت ظروف الفلاح متوسطة ومجال الانتاج لديه محدوداً . ولكن الانقلاب الزراعى الذى حدث في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ومعظم السادس عشر زاد من ثراء المزارع بنفس السرعة التى أدت بها إلى إفقار جمهور أهل الريف . وتمكن بفضل اغتصابه للأرض الشائعة الخ أن يزيد عدد ماشيته بدون تكاليف تقريباً يتكبدها في هذا السيل ، وكانت الماشية تزوده بسماد وفير بسبب غنى أرضه المزرعة . بعد ذلك أضيف إلى هذا عامل حاسم في القرن السادس عشر . وكانت الإيجارات في تلك الأيام لآجال طويلة غالباً ما كانت لمدة ٩٩ عاماً . وكان الهبوط المستمر في قيمة المادة النفيسة وبالتالي في قيمة النقود خيراً كبيراً للفلاح لأن انخفاض قيمة العملة زاد من قوة الأسباب السالفة الذكر التى أدت إلى هبوط الأجور . وعلى ذلك أصبح جزء مما كان أجوراً من قبل يضاف ليزيد أرباح المزرعة . واستمرار الارتفاع في أثمان الحبوب والصوف واللحم وبالاختصار في أثمان كافة المنتجات الزراعية ، زاد من رأس المال النقدي الذى يملكه المزارعون أى حمل من جانبه بينما هبط الإيجار الذى كان عليه أن يدفعه والذى كان يقاس بالعملة المنخفضة القيمة^(١) . هكذا أثرى المزارع على

(١) فيما يختص بتأثير خفض قيمة النقود خلال القرن السادس على مختلف طبقات المجتمع راجع :

A Compendious or Brief Examination of Certain Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days, by W. S., Gentleman.

(لندن ١٥٨١) . وهذا المؤلف مكتوب على هيئة محاورة ولهذا السبب إلى جانب حرفى W. S. ظل الناس طويلاً ينسبونه إلى شكسبير ، وظل ينشر حتى سنة ١٧٥١ باسم الأخير ، أما المؤلف الحقيقى فهو وليم ستانورد . ونظراً لطرافة المحاورة فضلنا إيرادها بأصلها الإنجليزى وبأسلوبها القديم —

حساب عماله ومالك الأرض ، ولا عجب إذن أن أصبحت بانجلترا في ختام القرن السادس عشر طبقة من المزارعين الرأسماليين ، وهم قوم أدركوا من الثروة ، الحد المعروف في تلك الأيام (١) .

— الذى كتب به : —

Knight : "You, my neighbour, the husbandman, you, Master Mercer, and you Goodman Cooper, with other artificers, may save yourselves metely well. For as much as all things are dearer than they were, so much do you arise in the price of your wares and occupations that ye sell again. But we have nothing to sell whereby we might advance the price thereof, to countervail those things that we must buy again."

وفي موضع آخر يسان الفارس الطيب قائلا :

"I pray you, what be those sorts that ye mean., And, first, of those that ye think who should have no loss thereby ? " Doctor : "I mean all those that live by buying and selling, for, as they buy dear, they sell thereafter" Knight : "What is the next sort that ye say would win by it ? " Doctor : "Marry, all such as have takings or farms in their own manurance [cultivation] At the old rent, for where they pay after the old rate they sell after the new — that is they pra for their land good cheap, and sell a thinge growing thernon dear." Knight:

"What sort is that which ye said should have greater loss hereby, than these men had profit ? " Doctor : It is all noblemen, gentlemen, and all others that live either by siinted (fixed) rent or stipend or do not manure (cultivate) the ground, or do occupy no buying or seling"

(١) في فرنسا نجد أن régisseur أى الشخص المنوط به جباية الرسوم للسادة الاقطاعيين خلال الجزء الأول من العصور الوسطى ، سرعان ما تحول الى رجل أعمال استطاع عن طريق السلب والخذاع وما اليهما أن يصبح رأسماليا . وكان بعض هؤلاء الأشخاص من جماعة الأشراف ، كما يتضح من الفقرة التالية : نشهد بأن المسيو جاك دى تورين ، من فرسان بيزانسون ، يحى من السيد الذى يتولى الحسابات في دنجون لدوق وكونت برجندى ، ابجارات معينة خاصة بالاقطاعية المذكورة من ٣٥ ديسمبر

سنة ١٣٤٩ الى ٢٨ ديسمبر من سنة ١٣٥٠ « Blexis Monteil : Traité des matériaux manuscripts, etc, P. 244. — ونرى في هذا المثال ، كما في كافة ميادين الحياة الاجتماعية ، يذهب نصيب الاسد الى الوسطاء . ففي الميدان الاقتصادى يستولى الساليون والمضاربون في بورصة الاوراق المالية والتجار وأصحاب الحوانيت على زبدة المكسب ، وفي القانون المدنى يستغل المحامى عملاءه ؛ وفي السياسة تجد النائب أكبر قدرا من الناخب ، والوزير أعظم من السلطان الخ ... وكانت الابعاديات الإقطاعية الكبيرة في فرنسا ، كما هو الحال في انجلترا ، مقسمة الى عدد لا يحصى من المزارع الصغيرة ولكن بشروط ليست في صالح سكان الريف . وقد ظهرت المزارع (و يقال لها terriens) خلال القرن الرابع عشر ، وتما عددها باستمرار الى أكثر من مائة ألف وكان يدفع عنها إيجار يتراوح ما بين ٣/١٠ ، ١/٢ المحصول ويدفع نقدا أو عينا . وكانت هذه المزارع عبارة عن fiefs أو sub-fiefs الخ قعبا لقيمة ومساحة الأرض ، وكثير منها لم يشمل إلا أقدنة قليلة . ولكن كان للفلاحين قدر محدود —

هـ - رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعى على الصناعة

قيام السوق المحلية لرأس المال الصناعى

رأينا كيف أن سلب سكان الريف من أرضهم ووسائل عيشهم زود الصناعات من وقت لآخر بمجاهير من البروليتاريا التى لاصلة لها بنقابات الطوائف ، وبعد ا . أندرسن هذا الحادث من الظروف السعيدة بحيث يعزوه الى العناية الإلهية . لنقف لحظة لبحث هذا العامل من عوامل التجميع الأولى . برغم تناقص عدد الذين يفلحون الأرض ظل إنتاجها كما هو عليه بل وزاد عنه لأن الانقلاب فى علاقات الملكية صحبه تحسين وسائل الزراعة ، وازدياد التعاون وتركز أدوات الإنتاج الح ، وكذلك لأن العمال لم يقتصر أمرهم على أنهم اضطروا إلى بذل مجهود أكثر (١) . بل زاد حرمانهم من ميدان الإنتاج الذى يستطيعون العمل فيه لحسابهم . وعلى ذلك حينما تحرر فريق من أهل الزراعة تحررت كذلك وسائل العيش التى كانوا يتغذون بها بصفتهم من العمال فى الأرض ، وتحولت وسائل العيش هذه إلى عناصر مادية من رأس المال المتغير ، واضطر العامل الذى ألقى به فى عرض الطريق إلى شراء قيمة هذه الوسائل على هيئة أجور من مخدومه الجديد أى الرأسمالى الصناعى . بهذا حدث نفس الشيء بالنسبة إلى المواد الخام التى كانت أدوات إنتاج زراعية ، ومعنى هذا أنها حوّلت إلى عنصر من عناصر رأس المال الثابت . لنفرض مثلا أن بعض فلاحي وستفاليا (وكانوا جميعا فى عهد فردريك الثانى يغزلون الكتان لا الحرير) سلبت منهم وسائل العيش والأرض قهراً وطرّدوا من الأرض ، وأن من بقى منهم صاروا عمالاً أجراً فى خدمة كبار المزارعين المستأجرين . وفى نفس الوقت تظهر إلى عالم الوجود معالم للغزل والنسيج كبيرة حيث يعمل أولئك الذين تحرروا ، من أجل الحصول على أجر . إن الكتان يظل كما هو دون تغيير ولكنه يصبح الآن جزءاً من رأس المال الثابت الذى يملكه رجل الصناعة . فى الأيام السابقة كان الكتان موزعاً على عدد غفير من صغار المنتجين يزرعونه بأنفسهم ويغزلونه بمقادير صغيرة

== من القضاء على الأهاليين يختلف مداه بدرجات متفاوتة عددها أربعة . ويمكن أن ندرك مدى الاستبداد الواقع على السكان الزراعيين من جانب هؤلاء المتبدين الصغار جميعاً إذا تذكرنا قول Montell إنه كان بفرنسا فى تلك الأيام ١٦٠,٠٠٠ محكمة بينما عددها اليوم ٤٠٠٠ (بما فى ذلك قضاة السلام) .

(١) وقد أكد سير جيمس ستيفارت هذه النقطة .

في بيوتهم وبمساعدة أسرهم ، وكان الغزل يقوم به هؤلاء القوم كعمل إضافي يراد به الحصول على دخل إضافي أو على هيئة ضرائب لجلالة ملك بروسيا ، وكانت المغازل والأنوال موزعة منتشرة في أيدي الرأسمالي الذي يجعل الغير يغزلونه وينسجونه من أجله ، وأصبح العمل الإضافي يتم أدائه ليعود بالربح على عدد قليل من الرأسماليين ، وتجمعت المغازل والأنوال في ورش كبيرة ، وأصبحت المغازل والأنوال والمادة الخام من الآن فصاعداً أدوات للتحكم (١) في هؤلاء الغزاليين والنساجين واستخلاص العمل المجاني منهم . ولكن لا يبدو على ظاهر الأمر أن هذه المصانع اليدوية الكبيرة قد تكونت من عدد كبير جداً من مراكز الإنتاج الأصغر منها شأنًا ، وأنها تعزو وجودها الى انتزاع ممتلكات الكثيرين من المنتجين المستقلين ، ولكن أى ملاحظ غير متحيز لا يمكن أن تغيب عنه هذه الحقيقة . كانت المصانع اليدوية في عهد ميرابو ، أسد الثورة الفرنسية ، يقال لها الورش المتحدة « Manu- factures reunies » . ويقول ميرابو : يعنى الناس بالمصانع اليدوية الكبيرة حيث يشتغل مئات الأفراد تحت إشراف مدير واحد ، ولكن الناس لا تبعاً كثيراً بالمصانع الكبيرة التي يشتغل فيها عدد كبير من العمال على انفصال ، كل لحسابه . وهذا خطأ كبير لأن هؤلاء وحدهم العنصر الهام في الثروة الأهلية . . . إن الورشة المتحدة تأتى بالثروة الطائلة لمنظم واحد أو اثنين ولكن العمال ليسوا إلا قوما يكسبون أجرهم سواء كان طيباً أو سيئاً ولا يتألمون نصيباً في حالة رخاء المنظم . في الورشة المستقلة بذاتها لا يثرى شخص ولكن عدداً كبيراً من العمال يتمتع بدرجة من الرخاء . . . فيزداد عدد العمال المجدين والمقتصدين لأنهم يرون في حسن الخلق والنشاط وسيلة لتحسين شريف في مركزهم بدلا من الاقتصار على الحصول على زيادة معتدلة في الأجور وهي زيادة غير ذات أهمية كبيرة في المستقبل نظراً لأنها إنما تمكن الناس من العيش في راحة نوعاً وإن كان الأجر لا يكاد يكفيهم ولا يتبقى منه شيء . إن المصانع اليدوية الفردية المنفصلة تعد مع فلاحه الأرض المصانع الحرة ، (٢) .

(١) يقول الرأسمالي « سأنتج لك شرف خدمتي بشرط أن تعطيني ذلك القليل الذي خلفته مقابل العناء الذي أتحملة في إعطائك الطلبات التي أريدها » Jean Jaques Rousseau : Discours sur l'économie politique.

(٢) ميرابو (ج ٣ ص ٢٠ — ١٠٩) — إذا كان ميرابو يعد الورش المنفصلة أدعى الى الاقتصاد وأعظم إنتاجية من الورش « المتحدة » ، وينظر الى الأخيرة على أنها لا تعدو كونها عمالية غير طبيعية عمت في رعاية الحكومة ، فإن هذه النظرة يمكن تفسيرها بمركز معظم الصناعات اليدوية بالفارة في الوقت الذي كتب فيه ميرابو .

إن سلب فريق من أهل الريف وطرده من الأرض لا يقف عند حد «تحرير» العمال لخدمة أغراض رأس المال الصناعي ، هم ووسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم ؛ وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى خلق السوق المحلية . والحقيقة ، إن الحوادث التي تحول صفار المزارعين إلى عمال أجراء ، وتحول وسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم إلى عناصر رأس المال المادية . هذه الأحداث تخلق في الوقت ذاته سوقاً محلية للرأسماليين كانت أسرة الفلاح في الأيام السالفة تنتج وتصوغ وسائل العيش والمواد الأولية ثم يستهلك أفرادها معظم هذه الأشياء بعد ذلك ، أما الآن فقد أصبحت وسائل العيش والمواد الأولية هذه سلعاً يبيعها المزارع المستأجر الكبير ويجد السوق لها في المصانع اليدوية ، فالغزل أو التيل والمواد الصوفية السميكة وهي أشياء كانت المواد الخام اللازمة لها تحت تصرف كل أسرة فلاح ويغزلها وينسجها الفلاحون أنفسهم لكي يستعملوها — هذه تحولت الآن إلى أدوات الصناعة اليدوية وسوقها في نفس الجهات الريفية هذه ، وتركز العملاء الكثيرون المتناثرون والذين كان صفار المستقلين يمدونهم بما يحتاجون إليه — نقول تركزوا الآن في سوق واحدة كبيرة يزودها رأس المال الصناعي . « إن تحويل عشرين رطلاً من الصوف إلى الكساء السنوي لأسرة العامل وهو عمل تقوم به الأسرة في فترات الفراغ من العمل ، أمر عادي . أما إذا أتيت بهذه الكمية إلى السوق وأرسلتها إلى المصنع ثم إلى السمسار ومنه إلى التاجر فهنا تلقى عمليات تجارية كبيرة وتجدر رأس المال اسمياً يُستغل بمقدار يعادل قيمته عشرين مرة . وبهذا ترغب الطبقة العاملة على أن تعمل أهل المصانع البؤساء وطبقة طفيلية من أصحاب الحوانيت ونظماً خيالياً تجارياً ونقدياً ومالياً » . (دافيد اركهارت ص ١٢٠) . وهكذا نجد أنه إلى جانب سلب أملاك الفلاحين المستقلين الذين كانوا يشتغلون من قبل لحسابهم ، وإلى جانب فصل هؤلاء عما بيدهم من أدوات الإنتاج ، تنحطم الصناعات الريفية الثانوية ويحدث انفصال الصناعة اليدوية عن الزراعة . وعلاوة على هذا فلا شيء سوى تحطيم الصناعات المنزلية الريفية يمكن أن يهيئ للسوق المحلية في البلد ذلك الاتساع والاستقرار مما يلزم طريقة الإنتاج الرأسمالية .

ومع هذا فإن عصر الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح لم يسبب أي تحويل كامل من هذا النوع . إن الصناعة اليدوية قد نجحت في السيطرة على الإنتاج القومى هنا وهناك أي في حالات متفرقة ولكن كان وراء ذلك دائماً أساس من إنتاج نظام الحرف اليدوية بالمدن ومن الصناعة المنزلية الثانوية في الجهات الزراعية . وبينما تعمل الصناعة اليدوية على تقويض أركان هذه بشكل أو بآخر ، إلا أنها تخلقها من جديد في فروع خاصة وفي أماكن معينة وذلك بقدر

الحاجة إليها كي تمت الصناعة اليدوية بالمواد الخام اللازمة لها ؛ وبهذا تدعو من جديد الى قيام طبقة من القرويين ينحصر عملهم الأساسى فى العمل الصناعى يبيعون إنتاجه لرجال الصناعة مباشرة أو عن طريق التجار الوسطاء ، وذلك برغم أن أفراد هذه الطبقة من القرويين يزاولون الزراعة كحرفة ثانوية مساعدة . هذا سبب وإن لم يكن السبب الرئيسى فى ظاهرة تبدو فى أول الأمر مدعاة لحيرة طلاب التاريخ الإنجليزى الذى يعثرون منذ الثلث الأخير من القرن الخامس عشر على شكاوى تتكرر من حين لآخر بصدد انتشار الانتاج ذى الطابع الرأسمالى فى الجهات الريفية مصحوباً باطراد تخطيم طبقة الفلاحين . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجد طالب التاريخ الإنجليزى أن طبقة الفلاحين هذه يعاد تكوينها وإن كانت أقل عدداً فى شكلها جديد ، وإن تم بعثها من جديد فى ظل ظروف أسوأ (١) . والسبب الرئيسى فى هذا أن إنجلترا كانت فى وقت بدأ تغلب عليه زراعة الحبوب ، ثم أصبحت فى وقت آخر وقد غلبت عليها تربية الماشية ؛ ويختلف مدى الزراعة تبعاً للتفاوت فى هذا الصدد بين الزراعة وتربية الماشية . أما الأساس الدائم للزراعة الرأسمالية فلم ينشأ إلا بعد قيام الصناعة الكبيرة على أساس الآلات . وحينئذ يتم سلب الأغلبية الكبرى من أهل الريف من ممتلكاتهم ، وبذا يكمل الانفصال بين الزراعة والصناعة الريفية (التى يقتلع النظام الجديد جذورها وهى الغزل والنسيج (٢)) . وعلى ذلك نجد أن الصناعة الحديثة تنجح أول الأمر فى أن تغزو السوق

(١) يعتبر عصر كرويل استثناء لهذا الأمر ، ذلك أنه فى عصر الجمهورية ارتفع جمهور الشعب الإنجليزى بكافة طبقاته من المنزلة المنحطة التى هوى إليها فى عصر التيودور .

(٢) يدرك Tuckett أن الصناعة الصوفية الحديثة نشأت حينما أدخل استخدام الآلات من الصناعة اليدوية معناها الصحيح ومن الفضاء على الصناعات الريفية والمنزلية (ج ١ ص ١٤٤) — « كان الحراث والنير اختراع الآلهة ومهنة الأبطال . قبل النول والغزل ذوى نشأة أقل نبلا ؟ إذا فصلت الحراث ، والغزل والنير ، صارت لديك المصانع وبيوت العمل للفقراء ، والائتمان والذعر ، وشعبان متعاديان وهما الزراعى والتجارى » . (David Urquhart, op. cit., P. 122.) . وهنا يأتى كارى شاكيا أن إنجلترا تبذل قصارى جهدها كي تجمل من كافة البلدان الأخرى بالعالم بلاداً زراعية صرفه تمددها إنجلترا بما تحتاج إليه من البضائع التى تنتجها المصانع ، وهو يصرح أنه بهذا أصيبت تركيا بالدمار « ذلك لأن إنجلترا منعت مالكي الأرض والمقيمين فيها من تقوية أنفسهم عن طريق ذلك التحالف أو الارتباط الطبيعى بين الحراث والنول ، وبين المطرقة والحجرفة » (The Slave Trade, p. 125) . وحسب رأى كارى يعتبر أركهارت من العوامل الأساسية فى دمار تركيا لأنه قام بدعاية واسعة لحرية التجارة كي يخدم مصالح إنجلترا . وزبدة النكتة أن كارى (وهو من المشايخين للروسيا) يريد أن أن يمنع عملية الانفصال عن طريق نظام الحماية الذى يجعل بهذا الانفصال .

المحلية بأسرها نيابة عن رأس المال الصناعي (١) .

٦ - أصل الرأسمالى الصناعى

كانت نشأة الرأسمالى الصناعى (٢) عملية أقل تدرجا منها فى حالة المزارع المستأجر . لاشك أن عدداً كبيراً من صغار رجال نقابات الحرف ، وعدداً أكبر من هؤلاء من صغار الصناع أو حتى العمال الأجراء ، قد أصبحوا من صغار الرأسماليين ثم تحول بعض هؤلاء الأخيرين إلى رأسماليين كبار (بفضل توسيع نطاق استغلال العمل الأجير وبالتالي التجميع) . إلا أن ببطء العملية فى عهد طفولة الإنتاج الرسمى لم يكن ليتفق مع المطالب التجارية للسوق العالمية الجديدة التى بعثتها الكشوف الجغرافية العظمى التى حدثت فى نهاية القرن الخامس عشر . ولكن ورث العالم من العصور الوسطى شكلين متميزين من رأس المال ، وهذان هما رأس مال المزارعين ورأس مال التجار ... « إن ثروة المجتمع بأسرها تذهب إلى حوزة الرأسمالى أولاً... فيدفع الإيجار للمالك الأرض ، والأجر للعامل ، والضريبة والعشور لمن يتولى جبايتها ، ويحتفظ لنفسه بأعظم نصيب فى الواقع من المنتج السنوى وهو نصيب يتزايد على الدوام . ويجوز أن نتحدث عن الرأسمالى الآن بأنه أول من يملك الثروة فى الجماعة برغم أنه ليس تمت من قانون أسبق عليه حق هذه الملكية ... وقد حدث هذا التغير عن طريق أخذ الفائدة عن رأس المال ... ولذا لا عجب أن حاول كافة المشرعين فى أوروبا أن يمنعوا هذا عن طريق القوانين ضد الربا ... إن سلطان الرأسمالى على ثروة البلد تغيير كامل فى حق الملكية ، ولكن بأى قانون أو سلسلة قوانين تم حدوث هذا ؟ » (٣) . وحيداً لو تذكر المؤلف أن الثورات

(١) إن الاقتصاديين الانجليز من ذوى الميول الانسانية من أمثال رمل وروجرز وجولدوين سميت وفاوست الخ ، وأصحاب المصانع من ذوى الميول الحرة أمثال جون برايت وشركاه ، يألون ملاك الأراضي الزراعية الانجليز « أين ذهب الألوف من الحائزين الأحرار الذين كانوا لدينا — من أين أتيتم ؟ أنيتهم عن طريق هؤلاء الحائزين الأحرار ! » (وهذا شبهة بالسؤال الذى وجهه الله إلى قايل عما حدث لهايل) — وحيداً لو وجهوا السؤال التالى « أين ذهب النساجون والغزاقون المستقلون ورجال الحرف اليدوية ؟ » .

(٢) يستخدم اصطلاح « صناعى » هنا تمييزاً له عن « الزراعى » . أما من حيث المعنى « المطلق » فالمزارع المستأجر رأسمالى صناعى مثل صاحب المصنع .

(٣) The Natural and Artificial Rights of Property Contrasted لندن ١٨٤٢

ص ٩٨ — ٩٩ الخ . وهذا المؤلف الذى نشر دون اسم كاتبه من تأليف توماس هودجكن .

لاتخلقها القوانين ... لقد أعاق الصرحُ الإقطاعي المجتمع وفي الجهات الريفيّة ، ونظام نقابات الحرف بالمدين ، تحول رأس المال النقدي إلى رأس مال صناعي — أى تحويل رأس المال النقدي الذي تكون عن طريق الربا والتجارة (١) ولكن زالت هذه العوائق حين انحل المجتمع الإقطاعي ، وحلّت جماعات الاتباع والخدم ، وسُلّبت أملاك أهل الريف .

إن كشف الذهب والفضة في أمريكا ، والقضاء على السكان الأصليين في بعض الحالات واسترقاقهم أو دفعهم في المناجم في حالات أخرى ، وبدء أعمال الغزو والنهب في جزر الهند الشرقية ، وتحويل إفريقية إلى مورد للعبيد وهم المادة الأولية لتجارة الرقيق — هذه جميعاً الحوادث التي تميز بها الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالي ، والعمليات المشابهة التي كانت عبارة عن العوامل الرئيسية للتجميع الأولى . ثم جاءت في أعقابها الحرب التجارية بين البلدان الأوروبية والتي بدأت حين انفصلت الأراضي الواطنة عن أسبانيا واتسع نطاقها في الحرب التي شنتها إنجلترا ضد اليعاقبة ثم ظهر لها ذيل حديث العهد في حروب الأفيون ضد الصين . ويمكن أن نرتب مختلف عوامل التجميع الأولى ترتيباً زمنياً وبخاصة بالإشارة إلى بلدان معينة كأسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وإنجلترا ؛ وتجمعت بالبلد الأخير في نهاية القرن السابع عشر في النظام الاستعماري ، ونظام الدين الأهل ، ونظام الضرائب الحديث ، والنظام الحديث للإنتاج . وقد ارتكزت إلى حد ما على القوة الغاشمة كما هو الشأن في حالة النظام الاستعماري مثلاً ؛ ولكنها جميعاً اعتمدت على سلطان الدولة وقوة المجتمع المركزة المنظمة ، وذلك لتشجيع تحويل الإنتاج الإقطاعي إلى إنتاج رأسمالي . فالقوة هي المولدة لكل مجتمع قديم يحمل في طياته مجتمعاً جديداً ، وهي نفسها قوة اقتصادية .

وقد كتب W. Howitt عن النظام الاستعماري المسيحي يقول : « إن أعمال الوحشية التي ارتكبتها ما يقال له الشعب المسيحي في كل قطر من أقطار العالم وضد كل شعب أخضعه لما لا نجد لها مثيلاً في الفظائع التي ارتكبتها أى جنس آخر في أى عصر من العصور مهما كان ذلك الجنس متوحشاً ، جاهلاً ، غير عاقل ، باعتبار الرحمة ، غير مكترث بكل ما يسبب العار (٢) .

(١) في سنة ١٧٩٤ بعث صغار صانعي القماش بليدز وفدا يلتمس من البرلمان إصدار قانون بمنع أى تاجر من أن يصبح صاحب مصنع — Aikin, op. cit.

(٢) Colonisation and Christianity a Popular History of the Treatment of the Natives by the Europeans in all their Colonies لندن ١٨٢٨ ص ٩ — وأذكر لك عن —

وتاريخ الإدارة الاستعمارية لهولندة وهى الدولة الرأسمالية النموذجية فى القرن السابع عشر تاريخ لأعظم العلاقات شذوذاً، وهى علاقات أساسها الغدر والرشوة وارتكاب المذابح والدناءة، وينطبق هذا بصفة خاصة على عادة خطف الناس فى سيليبز ليكوتوا عبيداً فى جاوه، وكان الخاطفون يدربون لهذا الغرض بعناية، وكان المشتركون الأساسيون فى هذه التجارة الشائنة اللص نفسه والمترجم والبائع. أما المشتركون الرئيسيون فهم الأمراء الوطنيون. وإذا ما خطف الأحداث حجزوا فى سجون سيليبز حتى يمين موعد نقلهم إلى السفن. وجاء فى تقرير رسمى ما يأتى، ومدينة ماكاسار مثلاً مليئة بالسجون السرية كل منها أبشع من الآخر، يزدحم فيها البؤساء وضحايا الجشع والاستبداد، وقد كبلوا بالسلاسل بعد انتزاعهم من أحضان أسرهم، ولما أراد الهولنديون امتلاك ملقار شوا حاكم المدينة البرتغالى ووعدوه ٢١,٨٧٥ جنياً ثمناً. لخيانته. وحالما أدخلهم أسرعوا إلى بيته واغتالوه ليتخلصوا من الدفع. وأينما حلوا سار فى ركابهم الدمار والحرب وتناقص السكان. لقد كان عدد سكان بانجوانجى (إحدى مقاطعات جاوه) ٨٠,٠٠٠ سنة ١٧٥٠ فهوى الرقم إلى ٨٠٠٠ فى سنة ١٨١١. وهذه هى النعم التى سبقتها التجارة!

من المعلوم أن شركة الهند الشرقية الانجليزية لم تكن ذات النفوذ السياسى الغالب بالهند فحسب، بل إنها احتكرت تجارة الشاى وتجارة الصين عموماً ونقل البضائع من وإلى أوروبا؛ ولكن كبار موظفى الشركة احتكروا كذلك التجارة الساحلية فى الهند وفيما بين الجزر وكذلك التجارة الداخلية الهندية. وكانت احتكارات الملح والأفيون وغيرهما من السلع موارد للثروة لا ينضب معيها، وحدد الموظفون الأثمان حسب إرادتهم وابتزوا أموال الهنود المساكين بلا رحمة. وكان الحاكم العام يشترك فى هذه العمليات الخاصة ومُنحت العقود لحاسبيه وأنصاره وتكونت الثروات بسرعة فائقة وسار التجميع الأولى قُدُماً دون إنفاق شلن واحد فى الأصل. والأمثلة كثيرة تدل عليها مثلاً محاكمة وارن هاستنجز أمام البرلمان الإنجليزى وإليك واحد منها. منح عقد عن الأفيون لرجل يدعى سوليفان حينما كان على وشك التوجه فى بعثة رسمية إلى جهة من الهند بعيدة عن مناطق زراعة الأفيون، ولذا باع العقد لآخر اسمه «بن» بمبلغ

== معاملة المبيد الكتاب التالى *Traité de la législation* للكاتب Charles Comte (الطبعة الثالثة، بروكسل ١٨٣٧) — وعلى الذين يريدون أن يعرفوا ما يصنع البورجوازي بنفسه وبالعامل حين يتاح له أن يرسم العامل حسب صورته، أن يدرسوا هذه المسألة بالتفصيل.

Thomas Stamford Raffles (Sometime lieutenant governor of Java): History (١) of Java and its Dependencies, London, 1817.

٤٠,٠٠٠ جنيه وهذا باعه ثانية في نفس اليوم بستين ألف جنيه . وقدمت قائمة للبرلمان تدل على أن الشركة ومستخدميها حصلت على هدايا من الأمراء الوطنيين قدرها ٦ مليون جنيه فيما بين عامي ١٧١٧ ، ١٧٦٦ . وفي سنتي ١٧٦٩ ، ١٧٧٠ أحدث الإنجليز مجاعة لانهم اشتروا محصول الأرز كله ورفضوا بيعه إلا بأسعار خرافية^(١) .

كانت معاملة السكان الأصليين أسوأ ما تكون بطبيعة الحال في المزارع الكبيرة التي كان الغرض منها الإنتاج للتصدير كما هو الحال في جزر الهند الغربية ، وكذلك كانت في البلاد الغنية بالكثيرة السكان كالمكسيك والهند . وحتى في المستعمرات بمعناها الصحيح كان التجميع الأولي منطبقاً على طابعه المسيحي . ففي سنة ١٧٠٣ أصدر اليبورتان بولاية نيو إنجلاند قراراً بدفع مبلغ ٤٠ جنيهًا عن كل فرد من الهنود المحر يقتل أو يؤسر ، وفي سنة ١٧٢٠ تقرر مبلغ ١٢٠ جنيهًا عن كل هندي أحمر يقتل . ولما أعلنت ولاية ماساشوستس سنة ١٧٤٤ أن إحدى القبائل تعدد ثائرة وضعت الأسعار التالية « عن كل فروة رأس تؤخذ من الذكور الذين أعمارهم الثانية عشرة فما فوق ١٠٠ جنيه ، والأسير من الذكور ٥٠ ، وفروة رأس الطفل ٥٠ جنيهًا » وبعد عقود قليلة انتقم النظام الاستعماري من سلالة الآباء اليبورتان الانقياء بسبب الثورة ضد إنجلترا بتسليط الجنود المرتزقة عليهم وأعلن البرلمان الإنجليزي أن استخدام كلاب الصيد ونزع فروة الرأس « وسائل وضعها الله والطبيعة في أيدينا » .

تقدمت التجارة والملاحة في ظل النظام الاستعماري وأصبحت الشركات التعاقدية أدوات قوية تعمل على تنمية مركز رأس المال ، وكان في المستعمرات سوق للصناعات اليدوية الناشئة ، وزاد احتكار هذه السوق من اشتداد التجميع . تدفقت على البلاد الأصلية الكنوز التي أمكن الحصول عليها عن طريق النهب المباشر والاسترقاق والقتل وتحولت إلى رأس مال وبلغت هولنده غاية عظمتها التجارية حوالي سنة ١٦٤٨ « إذ كانت تملك وحدها تقريباً تجارة الهند الشرقية والتجارة بين شمالي غرب أوروبا وجنوبي شرقها ، وفاقت مصايد الأسماك فيها وبحريتها التجارية وصناعاتها مثيلاتها في أي بلد آخر ، وزاد رأس مال الجمهورية الكلي على رأس مال بقية أوروبا كلها » . غير أن Gulich ينسى أن يضيف إلى هذه الأقوال أن عامة الناس بهولنده سنة ١٦٤٨ كانوا أكثر إرهاباً بالعمل وأكثر فقراً وأشد تعرضاً للاستبداد الوحشي من عامة الناس في بقية أوروبا كلها .

(١) في سنة ١٨٦٦ هلك في مقاطعة أوريسا وحدها أكثر من مليون هندي من الموت جوعاً ، ومع ذلك حدثت محاولة للملاؤ خزائن الدولة الهندية من ثمن ضروريات الحياة التي كانت تباع للفقراء الجائعين .

يتضمن التفوق الصناعى اليوم تفوقاً تجارياً ، ولكن فى عصر الصناعة اليدوية كان التفوق التجارى ينطوى على معنى التفوق الصناعى ، ومن هنا كان الدور الغالب الذى لعبه النظام الاستعمارى اذ ذاك . لقد كان ذلك النظام « إلهاً غريباً ، استوى على عرشه الى جانب آلهة أوروبا القديمة وطوح بها من أماكنها وأعلن أن إنتاج فائض القيمة الغاية الوحيدة التى يهدف اليها الجنس البشرى .

وخلال عصر الصناعة اليدوية انتشر بأوروبا نظام الديون الأهلية الذى يمكن أن نجد آثاراً تتم عنه بجنوا والبندقية قبل ختام العصور الوسطى ، وساعد على انتشاره النظام الاستعمارى وما صحبه من التجارة البحرية ، وهذا هو السبب الذى من أجله نبتت جذور هذا النظام أولاً فى هولنده . والدين الأهلى (أى بيع الدولة سواء كانت استبدادية ، دستورية أو جمهورية) يكسب العصر الرأسمالى الطابع الذى يميزه ، وهو الجزء الوحيد الذى يشغل محلاً فى الملكية الجماعية للشعوب الحديثة^(١) ، ومن هنا نشأ المذهب الحديث القائل بأن الأمة تزداد ثراء كلما زاد غرقها فى الدين . يصبح الائتمان العام (الدين الأهلى) عقيدة يؤمن بها رأس المال ، والشك فى هذا النظام خطيئة كبرى .

وهو يصبح أقوى دافع على التجميع الأولى ، وتسبغ « الارصدة » على التقود العقيمة قوة التوالد والتكاثر وتحولها بذلك إلى رأس مال ويتم ذلك بدون تحمل المخاطر التى تصاحب استثمارها فى المشروعات الصناعية أو حتى فى إقراضها على هيئة الربا . إن دائى الدولة لا يتنازلون فى الحقيقة عن شىء . لأن المال الذى يقرضونه يتحول الى أوراق مالية عامة يمكن التعامل بها . وأكثر من هذا فنظام الدين الأهلى لم يقتصر أمره على إيجاد طبقة من حملة الأسهم الذين لا يؤدون عملاً ، أو بعث الثروة المرتجلة للبايعين الذين يلعبون دور الوسطاء بين الحكومة والشعب ، أو خلق جماعة الملتزمين بحماية الضرائب والتجار ورجال الصناعة ممن يناهض نصيب من كل قرض أهلى كإنما هبط عليهم من السماء — إن الدين الأهلى قد عمل أكثر من هذا ذلك أنه سبب قيام الشركات المساهمة والمعاملات فى مختلف أنواع الأوراق المالية — وباختصار سبب المضاربة فى سوق الأوراق المالية — وخلق المصرفية الحديثة .

كانت المصارف منذ أول أمرها اتحادات من بعض المضاربين الذين وقفوا دائماً الى جانب

(١) يلاحظ ولم كوربت أن كافة الأنظمة الأهلية يقال لها « ملكية » ولكن هناك ديناً أهلياً

وذلك على سبيل التمييز .

الحكومات وصاروا بفضل ما حصلوا عليه من امتيازات في مركز يمكنهم من إقراض الدولة ، ومن هنا نجد أن تراكم الدين الأهلئ معناه زيادات متتالية في رأس مال هذه المصارف التي يرجع تطورها الكامل الى تأسيس بنك إنجلترا سنة ١٦٩٤ . بدأ البنك المذكور بإقراض أمواله للحكومة بفائدة قدرها ٠.٨٪ ، وفي نفس الوقت خوله البرلمان حق سك النقود من رأس المال هذا بإقراره من جديد للجمهور على هيئة أوراق نقدية ، وسمح له باستخدام هذه الأوراق لحصم الكمبيالات ودفع مبالغ مقدماً على السلع وشراء المعادن النفيسة . لم يمض طويل حتى أصبحت نقود الائتمان هذه والتي هي من صنع يدئ البنك الوسيلة التي تمكن بها من تقديم القروض للدولة ودفع فائدة الدين الأهلئ بالنيابة عنها . ولكن لم يكف أن يسترد البنك بيد ما أعطاه بالآخرى بل وزيادة ، ذلك أنه علاوة على هذا ظل الدائن الدائم للشعب وبدينه حتى آخر فلس ، وما لبث تدريجياً أن صار الحفيظ على جميع الذهب والفضة في البلاد ، ومركز النقل للائتمان التجاري . وحوالى هذا التاريخ حين أقلع الناس عن عادة إحراق الساحرات ، أخذوا في شتى الذين يزورون الأوراق النقدية . وتدلنا كتابات ذلك العصر ومنها كتابات بولنجر وك مثلاً ، على رأى المعاصرين في ذلك الظهور المفاجئ لهذا القطيع من المصرفيين والماليين وحمة الأوراق المالية والسماسة والمضاربين (١) .

وفي الوقت الذى ظهرت فيه مختلف الديون الأهلية قام نظام ائتمان دولئ صلح لإخفاء أحد مصادر التجميع الأولى في هذا الشعب أو ذاك . إن الشرور التي كان ينطوى النظام البندقي في النهب كانت منبعاً ضعيفاً للرأسمالية بهولنده لأن البندقية الآخذة في الانحلال أقرضت الهولنديين مبالغ كبيرة من المال . ونشأت عصابات مشابهة بين هولنده وإنجلترا ، فمنذ بداية القرن الثامن عشر كانت صناعات هولنده قد بنتها صناعات منافستها إنجلترا ولم تعد الدولة الأولى الشعب التجاري والصناعئ الرئيسئ ، ولهذا كان اهتمام الهولنديين الرئيسئ فيما بين ١٧٠١ ، ١٧٧٦ إقراض مقادير هائلة من رأس المال وبخاصة لإنجلترا منافستها الكبرى . وإننا نشاهد نفس الشئ حادثاً بين إنجلترا والولايات المتحدة إذ أن قدرأ كبيراً من رأس المال الذى يظهر اليوم في البلد الأخير كان بالأمس في إنجلترا دم الأطفال وقد تحول الى قيمة رأسمالية ولما كان الدين الأهلئ تسنده الإيرادات العمومية التي يتعين عليها أن تهئ أى مبالغ لا بد

(١) « لو أن التتار غزوا أوروبا في أيامنا لكان من الصعب جدا أن نجعلهم يفهمون أى نوع من المخلوقات ذلك الرجل القئ ندعوه المالى » — منتسكيو . « روح القوانين » — طبعة لندن ١٧٦٩ ج ٤ ص ٣٣ .

منها لدفع الفائدة السنوية الخ ، لهذا كان نظام الضرائب الحديث أمراً ضرورياً يكمل نظام القروض الأهلية . وتستطيع الحكومة عن طريق القروض أن تواجه المصروفات غير العادية دون أن تفرض مؤقتاً أعباء جديدة على عاتق دافعي الضرائب ، ولكن في النهاية يصبح من الضروري دفع ضرائب عالية مقابل هذه الميزة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالزيادة في الضرائب بسبب تراكم الديون التي تعقد سنة بعد أخرى يجعل من الضروري أن تلجأ الحكومة باستمرار الى عقد قروض جديدة لتغطية المصروفات الجديدة غير العادية . بهذا نجد أن النظام المالي الحديث الذي يتكون محوره من الضرائب على ضروريات الحياة (مما يجعلها أعلى ثمناً) يحمل في طياته بذور متوالية أوتوماتيكية . فالضرائب الفادحة اليوم مسألة مبدأ أكثر منها مسألة عرضية . ففي هولنده حين بدأ هذا النظام امتدحه الوطني الشهير دي وت في كتابه Maxims على أنه أفضل نظام يجعل العامل الأجير مطواعاً ، مقتصداً ، نشيطاً — وهو مرق بالعمل ، ولا يعيننا هنا الآثار الخطيرة لفداحة الضرائب على العامل الأجير بل يهملنا الآثار على الطريقة التي بها تؤدي إلى سلب الفلاحين ورجال الحرف اليدوية من أدوات الإنتاج ، وباختصار كافة أعضاء الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى . وبما يزيد في طاقة الضرائب الفادحة على إحداث هذه النتيجة نظام الحماية الجزئية .

من الحقائق التي لا تحتل الشك أن الدين الأهلي والنظام المالي كان لهما نصيب بالغ في رسملة الثروة وسلب الجماهير مما تملك ، كما أنهما حملا بعض الكتاب من أمثال كويت ودلي بلداي على أن يعزوا خطأ فقر عامة الناس في الأزمنة الحديثة الى هذين السببين .

وكان نظام الحماية الجزئية حيلة لخلق أصحاب المصانع ، وسلب العمال المستقلين من أدوات الإنتاج ، وتحويل أدوات الانتاج ووسائل العيش القومية الى رأس مال ، وتقصير فترة الانتقال من نظام إنتاج العصور الوسطى الى نظام الانتاج الحديث . وفي بعض البلدان التابعة لغيرها اجتمعت الصناعة كما حدث بالنسبة للصناعة الصوفية بإرلنده في ظل الحكم الإنجليزي . أما في دول القارة فكانت العملية أبسط بكثير ، فهنا حصل رجال الصناعة على رأس مالهم الأصلي من خزانة الدولة الى حد كبير . في هذا قال ميرابو « لماذا يذهب الناس بعيدا في البحث عن سبب النجاح الباهر الذي أحرزته سكسونيا في الصناعة ؟ إن السبب نلقاه في الدين الأهلي البالغ مائة وثمانين مليوناً » (٢٠ ص ١٠١) .

فالنظام الاستعماري ، الدين الأهلي ، عبء الضرائب الثقيل ، الحروب التجارية الخ —

هذه العوامل كلها التي تولدت عن عصر الصناعة اليدوية نمت وازدهرت خلال عهد طفولة الصناعة الكبيرة . لقد احتفل بمولد الأخيرة بقتل الأبرياء أو بمعنى آخر بختطف الأطفال . وبرغم أن السير ف . م . إيدن قد تعود على مظاهر سلب أهل الريف من أملاكهم ويرى فيها أمراً أساسياً لقيام الزراعة الرأسمالية وإقامة « النسبة الواجبة بين الأراضي المنزرعة والمراعى » ، فإنه لا يبدى نفس القدر من عمق الإدراك الاقتصادي بصدد ضرورة خطف الأطفال أو استعبادهم بقصد إقامة التناسب الواجب بين رأس المال والعمل ، وفي هذا يقول « قد يكون جذيراً بالتفات الجمهور أن يرى هل من الضروري لنجاح الصناعة أن ينزع الأطفال من الأكواخ والورش ، وأن يجبروا على العمل بالتناوب خلال الشطر الأعظم من الليل ، وأن يحرموا من الراحة التي تتطلبها الصغار أكثر من غيرهم وإن كانت الراحة لاغنى عنها للجميع ، وأن يتجمع عدد كبير من الأفراد من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار والميول بحيث أن القدوة لا بد أن تؤدي إلى انتشار الفجور والفساد — على الجمهور أن ينظر هل هذا كله يؤدي إلى الهناء الفردي أو رخاء الشعب » (ح ١ ، الكتاب الثاني ، الفصل الأول ، ص ٤٢١) . ولنستمع الآن إلى فيلدن « في مقاطعات دريشير ونوتنجهامشير وبخاصة لانكشير استخدمت الآلات التي اخترعت حديثاً في مصانع كبيرة أقيمت على جوانب المجارى مما يجعل في الإمكان إدارة العجلة المائية . نشأ الطلب فجأة على ألوف الأبدى العاملة في هذه الأماكن النائية عن المدن وكان الطلب شديداً في لانكشير بصفة خاصة لأنها قليلة السكان . ولما كانت أكبر الحاجة منصبة على الأطفال جرت العادة في الحال بأن يؤتى بالصبيان apprentices من بيوت العمل التابعة للأبرشيات في لندن وبرمنجهام وغيرهما ، فتساق تلك المخلوقات الصغيرة التعمسة نحو الشمال وتتراوح أعمارها بين السابعة والثلاثة عشرة أو الرابعة عشرة . وكانت العادة أن يتولى صاحب العمل كسأهم وتغذيتهم وإسكانهم في بيت خاص بهم بجوار المصنع ، وكان هناك مشرفون على العمل ينحصر صالحهم في حمل الأطفال على العمل إلى أقصى حد ، ذلك أن أجر هؤلاء المشرفين كان يتبع مقدار العمل الذي يستطيعون استخلاصه . وبطبيعة الحال كانت القسوة النتيجة المترتبة على هذا » ثم يتحدث الكاتب عن مختلف صنوف القسوة الواقعة على الصغار في الجهات الصناعية وبخاصة « في المقاطعة المجرمة التي أنتمى إليها (لانكشير) من جلد وضرب وتقييد بالأغلال وتعذيب وتجويع في بعض الحالات حتى أن البعض عمد إلى الاتجار . وكان رجال الصناعة يحصلون على أرباح طائلة وهذا زاد من شهيتهم ولذا لجأوا إلى أساليب تهىء لهم سبيل الربح إلى غير حد وذلك باتباع نظام التناوب بالليل والنهار

بحيث ، أنه من التقاليد المألوفة في لانكشير ان الاسيرة لا تبرد مطلقا ،^(١)
بنمو الإنتاج الرأسمالى فى عصر الصناعة اليدوية فتد الرأى العام بأوروبا آخر بقية من
الحجل والضمير ، وفاخرت الشعوب بكل ذميمة تؤدي إلى تجميع رأس المال . فاذا قرأت
الحوليات التجارية التى وضعها ا . أندرسن رأيت أنه يجعل من انتصارات السياسة الإنجليزية أنها
استطاعت بعد عقد صلح يوترخت أن تتزع من أسبانيا بمقتضى معاهدة Asiento امتياز
ممارسة تجارة الرقيق التى كانت حتى ذلك الوقت مقصورة فى حالة الانجليز على ما بين الساحل
الإفريقى وجزر الهند الغربية التابعة لانجلترا وبين إفريقيا وأمريكا الأسبانية . حصلت انجلترا
على احتكار تزويد أمريكا الأسبانية بعدد من السود كل عام يبلغ ٤٨٠٠ حتى سنة ١٧٤٣ .
وفى نفس الوقت كان هذا سيلا لتغطية أساليب التهريب الإنجليزية . على أساس تجارة الرقيق
أصبحت ليقربول مدينة كبيرة لأن هذه التجارة كانت وسيلة التجميع الأولى فيها ، وإننا
لنلقى حتى اليوم بعض « المحترمين » من أهل ليقربول على استعداد للكتابة بحماس عن تجارة
الرقيق ومن أمثلة ذلك Aikin الذى يتحدث عن « روح المغامرة الجريئة التى تميزت بها تجارة
ليقربول وأوصلتها إلى الدرجة الحالية من الرخاء بسرعة ، وأوجدت عملا وفيرا للملاحة
والبجارة ، وزادت إلى حد كبير الطلب على مصنوعات البلاد »^(٢) . وبلغ عدد سفن ليقربول
المشتغلة بتجارة الرقيق ١٥ فى سنة ١٧٣٠ فصار ٥٣ (١٧٥١) ، ٧٤ (١٧٦٠) ، ١٣٣ (١٧٩٢)
وبينا استخدمت صناعة القطن فى انجلترا الأطفال واستعبدهم فإنها فى الوقت نفسه عملت

(١) مصدر سابق ص ٥ — ٦ — راجع أيضا Aikin (١٧٩٥ ص ٢١٩) ، وكذلك
Gisborne : Inquiry into the Duties of Men (١٧٩٥ ج ٢) . ولما أدخل
استخدام الآلة البخارية انتقلت المصانع من الأماكن المجاورة لمسايط الماء إلى أواسط المدن حيث وجد
أولئك « المتعففون » ممن يخلفون القيمة الفائضة ، عمل الأطفال على مقربة منهم وبذا لم تكن بهم حاجة
إلى البحث عن الأرتاء من بيوت العمل . ولما قدم سير و . بيل (والد الوزير بيل) سنة ١٨١٥ إلى
البرلمان مشروعا قانون لحماية الأطفال وقف فرنسيس هورنر الصديق الحميم لريكاردو وتحدث كيف
يباع هؤلاء الأطفال ويعلن عنهم علنا كأنما هم جزء من المناع المملوك . ثم ذكر مثلا من قضية عرضت
قبل ذلك بعامين أمام Court of King's Bench وهى خاصة بعدد من هؤلاء الأطفال أعدتهم
لأحدى أبرشيات لندن كصبيان لأحد رجال الصناعة ثم نقلوا إلى شخص آخر ، وأخيرا وحدهم بعض
أهل الخير فى حالة جماعة . وقال كذلك إنه عرضت قبل ذلك بسنوات أمام لجنة برلمانية حالة أشد فظاعة
عن اتفاق أبرشية بلندن وأحد رجال الصناعة فى لانكشير واشترط المقد أن يأخذ الأخير مع كل
٢٠ طفلا سليما التكوين طفلا واحدا ممتوها .

(٢) مصدر سابق ص ٣٣٩ .

على تحويل نظام العبيد في الولايات المتحدة إلى نظام تجارى للاستغلال . ونقول بوجه عام إن الاستبعاد المستتر للعمال الأجراء في أوربا صار الأساس الذى قام عليه استبعاد سافر لا يعرف حدوداً في العالم الجديد^(١) .

تلك هي الآلام التي كان لابد منها في سبيل إقامة « القوانين الطبيعية الخالدة » لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، وفي سبيل إكمال فصل العمال عن أدوات العمل ، وتحويل أدوات الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش الاجتماعية إلى رأس مال من جهة وتحويل جماهير السكان من جهة أخرى إلى عمال أجراء أو « فقراء عاملين » أحرار ، وهو ذلك الشيء غير الطبيعي الذى تولد في التاريخ الحديث^(٢) . لقد قال Augier^(٣) ، تأق النقود إلى العالم وعلى خدوها علامة المولد ، ولا يقل عن هذا صدقا أن رأس المال يحىء إلى العالم ملوثاً بالوحل من رأسه إلى إخص قدميه ، « ويتفجر الدم من كافة مسامه »^(٤)

(١) في سنة ١٧٩٠ كان بجزر الهند الغربية التابعة لـ إنجلترا (١٠) من العبيد مقابل (١) من الأحرار ، وكانت النسبة ١٤ : ١ (جزر الهند الغربية الفرنسية) ، ٢٣ : ١ (جزر الهند الغربية الهولندية) Henry Brougham : An Inquiry into the Colonial Policy of the European Powers, Edinburgh, 1803, Vol. II, p. 74.

(٢) ظهرت عبارة « الفقراء العاملون » في القوانين الانجليزية بمجرد أن تمت طبقة أولئك الذين يكتبون الأجر ، وكان يقصد التمييز عن « الفقراء الخاملين » (المتسولون الخ) من جهة وعن العمال الذين لا زالوا يملكون أدوات العمل الخاصة بهم . وقد انتقلت عبارة « الفقراء العاملون » إلى الاقتصاد السياسى حيث نجدها في كتابات Culpeper J. Child ، الخ حتى آدم سميت وليندن . وعلى ذلك نستطيع تقدير إيمان إدمند برك « تاجر الآراء الاقتصادية الفاسدة » الذى وصف اصطلاح « الفقراء العاملون » بأنه فكرة سياسية لعينة . وقد وقف برك موقف العداء من الثورة الفرنسية لانه رجل متملق كان في خدمة الاوليجاركية الانجليزية ، كما لعب دور الرجل الحر ضد هذه الاوليجاركية نفسها حين بدأت القلاقل الأمريكية اذ كان كذلك في خدمة المستعمرات الأمريكية الشمالية . وقد ظل الرجل بوجوازيا عاديا ، فهو الذى قال « إن قوانين التجارة هي قوانين الطبيعة وعلى ذلك فهي قوانين الهبة » (ص ٣١ — ٣٢) . فلا عجب اذن أن باع نفسه دائماً في السوق الاحسن وذلك تبعاً للقوانين الطبيعية السماوية . ونجد صورة جيدة لإدمند برك بالمظهر الحر في كتابات المستر توكروكان الأخير من رجال الدين وجماعة النورى ولكن فيما عدا ذلك كان رجلاً شريفاً ومن أكفاء رجال الاقتصاد السياسى . نظراً لما تلمسه من عدم التمسك بالمبادئ اليوم ونظراً للإيمان الخالص « بقوانين التجارة » فن الواجب علينا أن نكشف عيوب أمثال برك الذين يختلفون عن خلفائهم بأنهم من ذوى المواهب !

(٣) Marie Augier : Du Crédit public, Paris, 1842.

(٤) يقول أحد الكتاب في احدى المجلات إن رأس المال يثير الشقاق والخلاف وهو جبان وهذا صحيح جداً ولكن هذا لا يقرر المسألة تماماً . ان رأس المال يرفض الربح أو الربح الصغير جداً =

٧ - الاتجاه التاريخي للتجميع الرأسمالي

ما الذى يتم عليه التجميع الأولي لرأس المال ومنشؤه التاريخي ؟ من حيث أنه ليس سوى التحويل المباشر للعبيد والافتان إلى أجراء (وهو تغيير من حيث الشكل فقط) فإن معناه لا يزيد عن أنه سلب المنتجين المباشرين أى وضع حد للملكية الخاصة المرتكزة على عمل صاحبها . بخلاف الملكية الاجتماعية أو الجماعية لا وجود للملكية الخاصة إلا حيث تصبح أدوات العمل وأحوال العمل الخارجية ملكاً لأفراد خصوصيين . ولكن يختلف طابعها تبعاً لما إذا كان هؤلاء الأفراد عمالاً أو غير عمال . إن المظاهر التي لا عدد لها والتي يبدو لأول نظرة ان الملكية الخاصة تظهرها ليست سوى انعكاسات الحالات المتوسطة التي بين هذين الطرفين المتطرفين .

إن ملكية العامل الخاصة لأدوات الإنتاج أساس الصناعة الصغيرة التي هي شرط لا غنى عنه لنمو الإنتاج الاجتماعي وروح الفردية الحرة في نفس العامل . وبطبيعة الحال نجد طريقة الإنتاج هذه أيضاً في نظام العبودية وفي نظام الرق الإقطاعي ؛ ولكنها لا تزدهر وتبدي نشاطها الكامل إلا حيث يكون العامل المالك الخاص لأدوات العمل التي يستعملها ، وحيث يملك الفلاح الأرض التي يفلحها ، ورجل الحرفة اليدوية الذي يملك العدد التي يستخدمها بصفة كونه فناناً حاذقاً .

هذه الطريقة في الإنتاج تفترض تجزئة التربة قطعاً ، وتوزيع ملكية أدوات الإنتاج . وكما أنها تستبعد تركيز هذه الأدوات في أيدي قليلة فكذلك تستبعد التعاون ، وتقسيم العمل داخل عملية الإنتاج ، والسيطرة الاجتماعية على قوى الطبيعة والتنظيم الاجتماعي لها ، وحرية نمو قوى الإنتاج الاجتماعية . إنها لا تتفق إلا مع حدود ضيقة للإنتاج والمجتمع وهذه حدود هي وليدة نمو تلقائي ، وتكون الرغبة في إدامة وجود مثل هذه الحدود كما قال بيكبير بحق ، حُكماً بإدامة حالة العجز العالمي الشامل . ، وإذا تبلغ طريقة الإنتاج هذه مستوى معيناً من النمو فإنها تأتى إلى العالم بوسائل مادية تحطمها نفسها ، ومنذ ذلك الوقت تكون في المجتمع قوات ومشاعر

== وذلك كما كان يقال من قبل إن الطبيعة تكره الفراغ . وإذا كان الربح مناسباً كنز رأس المال جريئاً جداً ، فبلغ ١٠ ٪ يضمن استثماره في أى مكان ، ٢٠ ٪ يثير الرغبة ، ٥٠ ٪ يولد الجسارة الإيجابية ، ١٠٠ ٪ يجعله يظا جميع القوانين الانسانية ، وفي حالة ٣٠٠ ٪ لا يتورع عن أى جريمة أو مخاطرة حتى ولو أدى الأمر إلى شق صاحبه . إذا كان الاضطراب والازعاج يتزايد بالربح ، فإن الأخير يندفع عليهما . وقد أثبت النهرب وتجارة العبيد كل ما ذكرهنا . T. J. Dunning, op. cit. 35.

تحس أن هذه الطريقة غلّ يقيدها . لا بد من تحطيمها ، فيتم القضاء عليها . هذا التحطيم ، وتحويل أدوات الإنتاج الفردية والمتناثرة إلى أدوات إنتاج متركزة ، وتحويل ملكية الكثيرين الضئيلة إلى ملكية ضخمة في أيدي القلائل ، وحرمان الجماهير العظيمة من الأرض ومن وسائل العيش ومن أدوات العمل — هذا السلب لما تملك الجماهير تتكون منه مقدمة تاريخ رأس المال . وقد عرضنا لبعض الإجراءات القهرية التي استخدمت في سبيل تجميع رأس المال ، وتم سلب المنتجين المباشرين بوحشية لانعرف الرحمة وفي ظل دافع أحط وأدنا وأبشع المشاعر والأهواء . إن الملكية الفردية التي كسبها صاحبها بعمله والقائمة على التألف بين العامل المستقل الفردى والمنعزل وبين الأحوال التي يؤدي فيها عمله — هذه الملكية تحمل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية ببقيا ويستندها استغلال عمل الآخرين ، ولكنه عمل يعد من الناحية الشكلية عملاً حراً (١) .

وبمجرد أن يتفكك المجتمع القديم ويتحلل عن طريق عملية التحويل هذه ، وبمجرد أن يتحول العمال إلى بروليتاريا وتتحول أحوال العمل التي يشغلون فيها إلى رأس مال ، وبمجرد أن تتمكن طريقة الإنتاج الرأسمالية من الوقوف على قدميها — حينئذ نجد أن استمرار تشريك Socialisation العمل وازدياد تحويل الأرض وكافة أدوات الإنتاج الأخرى إلى الإستهمال الإجتماعي الطابع (أي المشترك بواسطة الجماعة) الأمر الذي ينطوي على معنى مواصلة عملية نزع الملكية الخاصة من أربابها — نقول إن هذا جميعه يتخذ شكلاً جديداً . لم يعد العامل الذي يعمل لحسابه هو الذي تنزع منه ملكية ما لديه ، إن الذي يتعرض لهذا يصبح الآن الرأسمالي نفسه الذي يستغل عمالاً كثيرين . وهذا السلب تبعث عليه القوانين الكامنة في الإنتاج الرأسمالي وتسيبه مركزة رأس المال . تجد رأسمالياً يحطم عدداً من أمثاله الرأسماليين وإلى جانب هذه المركزة وهذا القضاء على عدد كبير من الرأسماليين بواسطة عدد قليل منهم ، يزداد نمو الشكل التعاوني لعملية العمل ، وإلى جانب هذا يزداد الميل إلى استخدام العلم عن عمد وهدف مقصود لتحسين الناحية الفنية : فترزع الأرض وفق الطرق العلمية المرسومة ، وتميل أدوات العمل إلى الأشكال التي لا يلاءمها سوى الجهد المتحد ، ويجرى الاقتصاد في أدوات الإنتاج عن طريق الانتفاع بها بواسطة العمل الاجتماعي . تدخل كافة شعوب

(١) « إننا في حالة من المجتمع جديدة تماماً ... إننا نتجه إلى فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل » — سيسموندى « مبادئ جديدة في الاقتصاد السياسي » ج ٢ ، ص ٤٣٤ .

العالم فى نطاق شبكة السوق العالمية وبذلك يزداد ميل النظام الرأسمالى إلى أن يتخذ طابعاً دولياً وبينما يطرد النقص فى عدد عظماء الرأسمالين (الذين يقتصبون ويحتكرون جميع مزايا عملية التحويل هذه) تحدث زيادة مماثلة فى الفقر والظلم والاستعباد والانحطاط والاستغلال ، ولكن فى الوقت نفسه يشتد سحق الطبقة العاملة التى تزداد عدداً وتنظيماً واتحاداً بفضل نفس جهاز طريقة الانتاج الرأسمالية . يصبح الإحتكار الرأسمالى قيداً على طريقة الانتاج التى ازدهرت معه وفى ظله ، ويصل تمرکز أدوات الانتاج وتشريك العمل نقطة لا يتفقان عندهما مع غشائهما الرأسمالى . يدق ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية ، وإذا بالذين سلبوا غيرهم ملكيتهم يُسلبون ما يملكون (The expropriators are expropriated) .

إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريقة الانتاج الرأسمالية هى السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردى ، ولكن الانتاج الرأسمالى يولد - بقوة القانون الطبيعى الذى لا يتغير - القوة التى تسلبه أى تنفيه . وهذا سلب السلب (نفي النفي) . هذا السلب الثانى لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الانتاج (التى ينتجها العمل نفسه) .

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردى إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمداً وأشد عنفاً وأكثر صعوبة من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية . كان الأمر فى الحالة الأولى متعلقاً باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس ؛ أما فى الحالة الأخيرة فالذى يعيننا هو الاستيلاء على ما يملك نفر قليل بواسطة جمهور الناس .

الفصل الخامس عشر

النظرية الحديثة في الاستعمار

مخلط الاقتصاد السياسي بين الملكية الخاصة القائمة على عمل المنتج ذاته ، وتلك التي تقوم على أساس استغلال عمل الغير . وتلقى الاقتصاديين لا ينسون فقط أنهما ضربان متناقضان بل ينسون أيضاً ألا قيام للنوع الثاني إلا بالقضاء على الأول . وفي أوروبا الغربية حيث نشأ علم الاقتصاد السياسي تمت عملية التجميع الأولى بدرجة متفاوتة . ففي بعض بلاد هذا الجزء من العالم سيطر النظام الرأسمالي على ميدان الانتاج القومي بأسره ، وفي البعض الآخر حيث لا زالت الأحوال الاقتصادية لم يكتمل نموها نجد أن النظام يتحكم برغم ذلك وبطريقة غير مباشرة في بعض طبقات المجتمع الى لا زالت قائمة إلى جانب الرأسمالية ومستندة إلى طريقة بالية في الانتاج وذلك بالرغم من أن هذه الطبقات قد دخلت في دور الانحلال . يطبق رجل الاقتصاد السياسي على عالم رأس المال هذا آراء عن القانون والملكية استقاهها من عصر سابق لقيام الرأسمالية ، وهو يزداد إبداء هذه الآراء والمذاهب كلها كانت الحقائق أعلى صوتاً في إنكارها . ولكن الحال بخلاف هذا في المستعمرات ^(١) فهناك يلقى النظام الرأسمالي مقاومة المنتجين الذين يملكون أدوات الانتاج التي يعملون بها والذين يستطيعون اجتناء الثروة لأنفسهم عن طريق عملهم بدلاً من أن يعملوا لإثراء الرأسمالي . هذا التعارض بين نظامين اقتصاديين متضادين يتخذ من الناحية العملية مظهر صراع بينهما . فإذا كان الرأسمالي يؤازره سلطان أمته عمل على أن يزيح من طريقه أساليب الانتاج والامتلاك القائمة على عمل المنتجين المستقل . وبينما نجد الاقتصادى تدفعه المصلحة الذاتية في بلده إلى التصريح بأن الطريقة الرأسمالية في الانتاج تماثل نقيضها ، نراه إذا تعلق الأمر بالمستعمرات يعلن مدافعاً بالمصلحة الذاتية أنهما طريقتان متعارضتان ، وفي سبيل إدراك هذه الغاية يوضح أن نمو إنتاجية العمل الاجتماعية

(١) نتحدث هنا عن المستعمرات بادق معانيها على أنها بلاد ذات تربة عذراء يستعمرها مهاجرون أحرار . ومن الوجهة الاقتصادية لا تزيد الولايات المتحدة عن كونها مستعمرة لاوريا . ويدخل تحت عنوان المستعمرات المزارع plantations السابقة العهد والتي تغيرت الأحوال فيها بسبب إلغاء الرق .

والتعاون ، وتقسيم العمل ، واستخدام الآلات على نطاق واسع الخ من الأمور التي يستحيل تحقيقها إلا إذا تحول جانب مناسب من أدوات الإنتاج التي بأيدي العمال إلى رأس مال . وفي سبيل مصلحة ما يقال له « الثروة الأهلية » يبحث عن أساليب مفتعلة ليضمن بها فقر الجماهير . ويرجع فضل ج . ج . ويكفيلد لا إلى أنه كشف شيئاً جديداً عن المستعمرات (١) بل إلى أنه كشف فيها الحقيقة بصدد أحوال الإنتاج الرأسمالي في البلد مالكة المستعمرات . وكما حاول نظام حماية التجارة في أول أمره أن (٢) يخلق الرأسماليين بطرق اصطناعية ، كذلك نجد أن نظرية ويكفيلد في الاستعمار والتي جربت إنجلترا تنفيذها بمرسوم أصدره البرلمان حاولت خلق العمال الأجراء في المستعمرات ؛ وقد تحدث الرجل عن هذا بأنه الاستعمار المنظم Systematic ، colonisation . لقد كشف أولاً أن ملكية النقود وأدوات العيش والآلات وأدوات الإنتاج الأخرى لا تكفي في المستعمرات لتجعل من صاحبها رأسمالياً إلا إذا وجد هناك أيضاً عمال أجراء أى أشخاص آخرون يضطرون إلى بيع أنفسهم « عن طواعية واختيار » ؛ وكشف أن رأس المال ليس شيئاً ولكنه علاقة اجتماعية بين الأشخاص وهي علاقة تعيينها وتحدد الأشياء (٣) ، وقال آسفا إن المستر بيل أخذ معه من إنجلترا إلى سوان ريشر وأستراليا الغربية وسائل عيش وأدوات إنتاج قيمتها ٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات ، غير أنه كان على قدر من بعد النظر بحيث اصطحب معه ٣٠٠٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال من الطبقة العاملة ولكن على إثر وصوله إلى المكان الذي قصد إليه « لم يجد خادماً يعد له فراشه أو يأتيه بالماء من النهر » (٤) يا لمستر بيل المسكين الذي احتاط لكل شيء إلا تصدير علاقات الإنتاج الإنجليزية ، لقد نسي أن يأخذها معه إلى سوان ريشر ! وقبل أن أتناول كشف ويكفيلد لابد من ملاحظتين أوليتين . نعلم أن أدوات الإنتاج ووسائل العيش ليست رأس مال

(١) هذا الإدراك النادر الوقوع من جانب ويكفيلد في موضوع المستعمرات سبقه إليه ميرابو ، ومن قبل ذلك الاقتصاديون الإنجليز .

(٢) بعد ذلك أصبحت الحماية ضرورية مدى فترة من الوقت في الصراع التنافسي الدولي ؛ ولكن مهما كانت الأسباب الداعية إلى الحماية فإن نتائجها تظل واحدة .

(٣) « وأن الأسود أسود ولا يصبح عبداً إلا في حالات معينة . إن البغلة آلة لغزل القطن ولا تصبح رأس مال إلا في حالات معينة . فإذا ما فصلت عن هذه الظروف فلا تعود رأس مال أكثر مما يكون الذهب بنائه وفي حد ذاته نقوداً أو أكثر مما يكون السكر ثمناً للسكر ... إن رأس المال علاقة لإنتاج اجتماعية وعلاقة تاريخية من الإنتاج » — كارل ماركس Wage Labour and Capital (صحيفة الرين الجديدة ، العدد رقم ٢٦٦ ، ٧ أبريل ١٨٤٩) .

(٤) E. g. Wakefeld : England and America ج ٢ ص ٢٢٢ .

مادامت ملكا للمنتج المباشر وأنها لا تصبح رأس مال إلا إذا كانت وسائل للاستغلال وإخضاع العامل لسلطانها ، ولكن روحها الرأسمالية تظل في ذهن رجل الاقتصاد السياسي ممتزجة بجوهرها المادى بحيث يستمر في إطلاق عبارة رأس المال عليها حتى ولو كانت تمثل العكس تماما . وهذا ما يفعله ويكفيله . وعلاوة على هذا تراه يطلق عبارة ، التقسيم المتساوى لرأس المال على تقسيم أدوات الإنتاج إلى ملكيات فردية لعدد من العمال كل منهم مستقل عن الآخر ويشغل لحسابه . وهذا هو الشأن مع رجل الاقتصاد السياسي كما هو مع المقتن الاقطاعي فقد ظل الأخير يطلق على علاقات نقدية صرفة نفس العبارات التي استقاها من أفكاره عن القانون الاقطاعي .

يقول ويكفيله : لو فرض أن امتلك جميع أعضاء المجتمع أنصبة متساوية من رأس المال .. لما كان لأى إنسان ... دافع يحمله على تجميع مقدار أكبر من رأس المال ؛ وهذا هو الحال إلى حد ما في المستعمرات الأمريكية حيث الرغبة الشديدة في الامتلاك تحول دون وجود طبقة من العمال الذين يؤجرون ، ^(١) (ج ا ص ١٧) . وهكذا تبدو استحالة التجميع الرأسمالى وقيام طريقة الإنتاج الرأسمالية ما دام في استطاعة العامل أن يجمع رأس المال لحسابه (وهو قادر على ذلك ما دام يملك أدوات الإنتاج التي يعمل بها) . لا وجود لطبقة العمال الأجراء التي لاغنى عنها للرأسمالية ؛ فكيف إذن تم في أوروبا القديمة فصل العامل عن لوازم العمل وبذا ظهر رأس المال والعمل الأجير ؟ ينسب ويكفيله هذا إلى عقد اجتماعي من نوع مبتكر تماما : « لقد أتبع الجنس البشرى ... طريقة بسيطة لتنمية تجميع رأس المال » .. وهى طريقة لا شك شغلت أذهانهم منذ عهد آدم على أنها الغاية الوحيدة من وجودهم « فقسم أفرادهم أنفسهم إلى مالكيين لرأس المال ومالكين للعمل ... وكان هذا التقسيم ... نتيجة التفاهم والانسجام والاتفاق » (شرحه ص ١٨) . وبكلمة واحدة سلب الجنس البشرى نفسه مما يملك ، « كراما » لتجميع رأس المال . وإذن قد يفترض المرء أن هذه الغريزة من التعصب المتسم بطابع إنكار الذات يبدو مفعولها في المستعمرات إذ فيها وحدها يوجد الناس والأشياء في ظل ظروف قد تجعل من المستطاع التطبيق العملي لهذا العقد الاجتماعى وتحويله من عالم الأحلام إلى عالم الحقيقة . فلو كان الأمر كذلك فلماذا نلجأ إلى « الإستعمار المنظم » ليحل محل الاستعمار الذى يقوم من تلقاء ذاته والذى هو نقيض النوع الأول تماما ؟ « من المشكوك فيه أن عدد من يقال لهم العمال الأجراء يبلغ عشر السكان في الولايات الشمالية من الاتحاد الأمريكى ... أما في إنجلترا ... فالطبقة العاملة عبارة عن الشطر الأكبر من السكان ،

(شرحه ص ٤٢, ٤٣, ٤٤) . حقا إن الدافع على أن يسلب الإنسان نفسه مما يملك من أجل رأس المال نادر الوجود بين السكان العاملين بحيث أن الرق تبعا لرأى ويكفيلد هو الأساس الطبيعي الوحيد للثروة بالمستعمرات ، وما الاستعمار المنتظم ، الذى يدعو إليه سوى وسيلة يضطر الى الالتجاء إليها لأنه اليوم أمام قوم أحرار لاعبيد ، لم يأت المستعمرون الأسباب الأولون فى سان دومنجو بالعمال من أسبانيا ، ولكن لولا العمال (ويحسن أن نقول العبيد) لزال رأس مالهم أو لتناقص على الأقل إلى الحد الذى يتمكن معه كل فرد من استخدامه بنفسه . وهذا ما حدث فعلا فى آخر مستعمرة أسسها الإنجليز وهى مستعمرة نهر سوان حيث هلك مقدار كبير من رأس المال والبذور والأدوات الزراعية والماشية بسبب عدم وجود عمال لاستعمالها وحيث لم يحتفظ أى من المستعمرين بقدر من رأس المال أكبر مما يستطيع استخدامه بيديه (شرحه ص ٢٠) .

رأينا أن فصل جماهير الشعب عن ملكية الأرض الأساس الذى تقوم عليه الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج . ومن جهة أخرى ينحصر جوهر الاستعمار الحر فى أن أغلبية الأرض لازالت ملكية عامة وأن فى استطاعة كل مقيم فيها أن يحول جانباً منها إلى ملكية خاصة له وإلى أدوات إنتاج فردية دون أن يتدخل فى شئون من يأتون بعده من المستعمرين إن أرادوا أن يعملوا نفس الشيء (١) .

هذا سر رخاء المستعمرات كما أنه السر فى مقاومتها لتغلغل رأس المال فى أرضها — وهذا خطأها الأكبر ١ ، — حيث تكون الأرض رخيصة جداً والناس جميعاً أحرار ، وحيث يستطيع كل امرئ إن شاء أن يحصل بسهولة على قطعة من الأرض فإن الأمر لا يقتصر على كون العمل غالياً جداً من حيث نصيب العامل فى المنتج بل تنشأ صعوبة فى الحصول على العمل المتحد بأى ثمن ، (شرحه ص ٢٤٧) .

ونظراً لأنه فى المستعمرات لم يتم فصل العمال عن الأشياء اللازمة للعمل وعن الأرض أو أن الفصل حدث فى حالات متفرقة أو إلى حد محدود ، لهذا لم يحدث كذلك انفصال الزراعة عن الصناعة ولم يقض على الصناعة المنزلية الريفية بعد . أين يكون إذن السوق لرأس المال ؟ « ليس من فريق من أهل أمريكا يشتغل بالزراعة خاصة وذلك باستثناء العبيد وأصحابهم ممن جمعوا بين رأس المال والعمل فى بعض الأعمال الفنية . إن الأمريكيين الأحرار الذين

(١) « لى تكون الأرض عنصراً للاستعمار لا يجب أن تكون غير مزروعة غيب ، بل ينبغي أن تكون ملكية عامة يمكن تحويلها إلى ملكية خاصة » (شرحه ج ٢ ص ١٢٥) .

يزرعون الأرض يمارسون حرفاً أخرى كثيرة . فهم يصنعون جانباً من أثاثهم وعددهم ، وغالباً ما يبنون بيوتهم ، ويحملون منتجات عملهم إلى السوق مهما بعدت عنهم . وهم يقومون بالغزل والنسيج وعمل الصابون والشمع . كما يصنعون في حالات كثيرة الأحذية والملابس التي يرتدونها . غالباً ما تكون الزراعة في أمريكا الحرفة الثانوية التي يمارسها الحداد والطحان أو أرباب الحوانيت ، (شرحه ص ٢١ — ٢٢) . كيف يمكن إذن وجود أى « ميدان للاقتناع » للرأسماليين في صفوف هذا الصنف الغريب من العملاء ؟

إن أكبر جمال يتحلّى به الإنتاج الرأسمالى أنه لا يقتصر على أن يستمر توالد وتكاثر العامل الأجير بهذه الصفة ، بل إنه يخلق فائض سكان نسبياً من الأعمال الأجراء يتناسب عدده مع درجة تجميع رأس المال ، وبهذه الطريقة يظل مفعول قانون العرض والطلب نافذاً فيما يختص بالعمل ، وتظل تقلبات الأجور محصورة داخل الحدود المناسبة لمصالح المستغلين الرأسماليين ، وأخيراً يكون الاعتماد الاجتماعى للعامل على الرأسمالى مضموناً — وهى علاقة مطلقة من الاعتماد (التبعية) يمثلها الاقتصادى زورراً وبطلاناً بأنها علاقة تعاقدية حرة بين البائعين أى بين طرفين مستقلين من أصحاب السلع أحدهما صاحب السلعة رأس المال والثانى يمثل السلعة العمل . ولكن هذا الوهم يتحطم في المستعمرات فهناك يزداد عدد السكان المطلق بأسرع مما يزداد في البلد الأصل نظراً لورود عمال كثيرين الى المستعمرات ومع ذلك يظل سوق العمل ينقصه العدد الكافى ولذا لا يسرى مفعول قانون العرض والطلب فيما يختص بالعمل . فمن جهة يستمر العالم القديم في أن يصدر الى المستعمرات رأس مال يجرى وراء الاستغلال ، ومن جهة تقوم صحاب لا يمكن تخطيطها في سبيل تكاثر العمال الأجراء بصفاتهم هذه فأى مجال هناك إذن لإنتاج فائض من العمال الأجراء بنسبة تجميع رأس المال ؟ فالعامل الأجير اليوم قد يصبح غداً فلاحاً مستقلاً أو واحداً من طائفة أرباب الحرف اليدوية . هذا التحول المستمر من عمال أجراء الى منتجين مستقلين يشتغلون لأنفسهم لا لرأس المال ، ويعملون على إثراء ذواتهم بدلاً من إثراء الرأسماليين — نقول إن لهذا التحول رد فعل سيئاً بالنسبة إلى سوق العمل . ولا يقف الأمر عند انخفاض معدل استغلال العامل الأجير ، بل إن هذا الأخير لا يصبح في حالة اعتماد على الرأسمالى « العفيف » . ومن هنا نلقى جميع المتاعب التي يصورها ويكفيلها هذا القدر من البلاغة .

إنه يشكو من أن عرض العمل غير دائم أو منتظم أو كافٍ « ليس العرض من العمل قليلاً جداً فحسب بل إنه غير مضمون » (ص ٢٠١) . « ورغم أن الناتج الذى يقسم بين الرأسمالى والعمال كبير فإن العامل يحصل على نصيب كبير بحيث أنه يصبح رأسمالياً بسرعة ..

ويستطيع نفر قليل ، حتى من هؤلاء الذين تطول حياتهم إلى حد غير معتاد ، أن يقتنوا ثروات عظيمة ، (ج ١ ص ١٣١) . ولن يستفيد الرأسمالي إذا جاء بمن يحتاج إليهم من العمال الأجراء من أوروبا في الوقت الذي يأتي فيه برأس المال لأنهم لا يلبثون ، أن يصبحوا ملاك أرض مستقلين ، إن لم ينافسوا سادتهم السابقين في سوق العمل ، (ج ٢ ص ٥) . ياله من أمر فظيع ، أليس كذلك ؟ لقد دفع الرأسمالي ماله لكي يأتي من أوروبا بمن ينافسونه ! هذه نهاية الأمور ! لا عجب إذن أن نجد ويكفيلد يأسف لانعدام أى شعور باعتماد العمال الأجراء على غيرهم في المستعمرات . ويحدثنا تلهيده ميريقيل أنه بسبب ارتفاع الأجور في المستعمرات « تشتد الحاجة إلى عمال أرخص أجراً وأكثر طاعة — أى إلى طبقة يستطيع الرأسمالي أن يمل عليها شروطه لا طبقة تمل شروطها عليه ... برغم أن العامل في البلدان القديمة المتحضرة حر إلا أنه بحكم قانون الطبيعة يعتمد على الرأسماليين . أما في المستعمرات فلا بد من إيجاد حالة الاعتماد هذه بوسائل مفتعلة » (١)

وحسب رأى ويكفيلد ، ما الذى يترتب على هذه الحالة التعمسة في المستعمرات ؟ « ميل ذو طابع همجي لتوزيع ، المستعجن والثروة الأهلية (شرحه ج ٢ ص ٥٢) . إن توزيع أدوات

(١) Merivale, op. cit., vol II pp. 235-414 — وحتى الاقتصادى العادى مولينارى وهو من أنصار حرية التجارة المعتدلين فيقول « في المستعمرات حيث ألغى الرق ولكن حيث العمل الاجبارى لم يحل محله مقدار معادل له من العمل الحر ، فإن الامور تجري ضد ما نراه كل يوم أمام أعيننا . هناك نجد أن العمال العاديين يستطيعون بدورهم أن يستغلوا المظلمين entrepreneurs يطلب أجور لا تناسب مطلقاً مع نصيبهم الصحيح في المنتج . ونظراً لعدم استطاعة أصحاب مزارع السكر أن يبيعوه بثمان يكفى لتغطية الاجور المتزايدة لهذا فهم يضطرون أن يدفعوا الزيادة أولاً من أرباحهم وبعد ذلك من نفس رأسمالهم ، وقد تسبب هذا في خراب عدد كبير منهم كما أن بعضاً آخر أغلق ما لديه من معامل اشكركير ليتجنّبوا ما يوشك أن يحيق بهم من دمار ... لا شك أن المرء يفضل أن يرى المقادير المتجمعة من رأس المال تنبذ بدلاً من أن يشاهد أجيالاً من الناس تهلك » . [ياله من اعتراف كريم من جانب المسيو مولينارى] « ولكن ألا يكون من الأفضل لو أمكن بقاء رأس المال دون أن يمس وفي الوقت نفسه بقاء الناس على قيد الحياة » (مولينارى . شرحه ص ٥١ — ٥٢) . آه بالمسيو مولينارى ! ما الذى آلت اليه الوصايا المشر التي جاء بها موسى والأنبياء ، وماذا جرى لقانون العرض والطلب إذا كان « المنظم » في أوروبا يحرم العامل من نصيبه الحق في المنتج بينما يحرم العامل في جزر الهند الغربية من نصيبه الذى يستحقه ؟ وأرجوك أن تحدثنا عن هذا « النصيب الحق » الذى يعجز الرأسمالي حسب اعترافك عن دفعه لعماله يوماً بعد يوم ؟ هناك في المستعمرات حيث العمال « عاديون » بحيث يشغلون للرأسمالي تجدد المسيو مولينارى شديد الرغبة في استخدام الإجراءات البوليسية لضمان سريان مفعول قانون العرض والطلب الذى يقوم بأداء وظيفته بطريقة آلية في هذا الجانب من العالم الذى نعيش فيه .

الإنتاج بين عدد لا يحصى من الملاك المستقلين يجعل من التسجيل مركزة رأس المال وبذا يقضى على أساس العمل المتحد (associated) ، وتقف صعاب لا يمكن التغلب عليها في وجه المشروعات التي يقتضى القيام بها سنوات طوالا وإتفاق رأس المال الثابت (Fixed) . لا يتردد الرأسماليون بأوروبا في استثمار أموالهم في أمثال هذه المشروعات لأن الطبقة العاملة هناك عددها زائد دائماً عن الحاجة . ولم تختلف الأمور في المستعمرات ! محدثنا ويكفيلد عن تجربة مؤلة تعرض لها . لقد جرى الحديث بينه وبين بعض الرأسماليين في كندا وولاية نيويورك حيث غالباً ما تركد موجة الهجرة وتختلف رواسب من العمال الزائدين (عن العدد المطلوب) . وحسب أقوال أحد رجال هذه المسرحية « كان رأس مالنا على استعداد للقيام بعمليات كثيرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لإنجازها ولكن لم نتمكن من البدء في هذه العمليات بواسطة عمل نعلم أنه لابد أن يتركنا سريعاً . لو كنا متأكدين من استبقاء عمل أمثال هؤلاء المهاجرين لسررنا باستخدامه وبشمن مرتفع ؛ وكنا فعلاً نستخدمه حتى ولو كنا على ثقة من أنه سيغادرنا إذا ما كنا متأكدين من إمكان الحصول على مورد جديد من العمل حينما نحتاج إليه » (شرحه ج ٢ ص ١٩١ — ١٩٢) .

وبعد أن أظهر ويكفيلد أوجه الخلاف بين الزراعة الرأسمالية الإنجليزية والعمل « المتحد » المشترك فيها وبين الأعمال المتناثرة التي يقوم بها الملاك الفلاحون في أمريكا ، نراه على غير شعور منه يقدم لنا لمحة سريعة عن الصورة العكسية ، فيصف عامة الناس بأمريكا بأنهم في رغد ومستقلون ونشطون وأفضل تعليماً نسبياً . هذا من جهة ومن جهة أخرى « يقاسى الفلاح في جنوب إنجلترا كافة شروور العبودية تقريباً دون أن يتمتع بأى من مزاياها . إنه ليس برجل حر ولكنه عبد وفقير يحتاج إلى المساعدة ... إذا استثنينا أمريكا الشمالية وبعض المستعمرات الجديدة ففي أى بلد تزيد أجور العمل الحر الذي يستخدم في الزراعة مجرد أسباب العيش للعمال ؟ ... لاشك أن خيول المزارع في إنجلترا تتمتع بغذاء أفضل مما يناله الفلاحون الإنجليز وذلك لأنها متاع قديم » (شرحه ج ١ ص ٤٧ ، ٢٤٦) . لا أهمية لهذا ! فالثروة الأهلية بحكم طبيعتها متائلة مع فقر الجماهير .

(١) « وأنت تضيف إذن أنه بفضل الملكية الخاصة للأرض ورأس المال يستطيع الرجل الذي لا يملك إلا يديه أن يجد عملاً ويكسب عيشه ... وأقول لك على النقيض من هذا إنه بفضل هذه الملكية الخاصة للأرض يوجد أفراد لا يملكون غير أيديهم ... وإذا وضعت لإنسانا في فراغ حرمة من الهواء ، فإذا فعل خلاف هذا حن تمتحوذ على الأرض ؟ ... إنك تضعه في فراغ نصبت منه الثروة حتى لا يسهه إلا أن يعيش وفق ارادتك وهواك » Collins, op. cit, vol ,III pp. 268-271, passim.

كيف يمكن إذن علاج هذا السرطان المعادي للرأسمالية ؟ إذا كان الناس على استعداد أن يحولوا الأرض دفعة واحدة من ملكية عامة إلى ملكية خاصة لاجتثاؤ الشر من جذوره حقاً ، ولكنهم لو فعلوا ذلك لقصوا على المستعمرات . لا بد إذن من وسيلة تقتل بها طائرين بحجر واحد . لتفرض الحكومة ثمناً عالياً مفتعلاً للأرض العذراء وهو ثمن لا علاقة له بقانون العرض والطلب ويكون مرتفعاً بالقدر الذى يضطر معه المهاجر أن يشتغل وقتاً طويلاً قبل أن يكسب مقداراً كافياً من المال يشتري به أرضاً وبذا يتحول إلى فلاح مستقل . يبيع الأرض بثمن يجعل من المستحيل عملياً على العمال الأجراء شراءها ، وباستخلاص النقود على هذا النحو من أجور العمل عن طريق الاقتتات على قانون العرض والطلب المقدس ، — نقول بهذه الوسائل تخلق الحكومة رصيداً يستخدم كلما زاد ونما فى الاتيان بالأفراد من أوروبا إلى المستعمرات وبذا يتملى سوق العمل بما يزيد عن طاقية لصالح الرأسماليين . هذا هو السر العظيم الذى ينطق عليه « الاستعمار المنظم » . بهذه الخطة يصرخ ويكفيلد وقد تملكته نشوة الفوز « يجب أن يكون عرض العمل ثابتاً ومنتظماً لأنه لما كان العامل يصبح عاجزاً عن امتلاك الأرض إلا بعد أن يشتغل زمناً طويلاً فإن جميع العمال المهاجرين الذين يشتغلون سويلاً ينتجون فى هذه الحالة رأس مال يصلح لاستخدام عمال أكثر ، وثانياً لأن كل عامل هجر العمل الأجير وأصبح مالكا لأرض يستطيع تكوين رصيد يستخدم فى إحضار عمل جديد إلى المستعمرة » (ج ٢ ص ١٩٢) . ويجب أن يكون الثمن الذى تحدده الدولة للأرض « ثمناً كافياً » بمعنى أن يكون مرتفعاً إلى الحد الذى « يحول دون تحول العمال إلى ملاك أرض مستقلين قبل أن يأتى غيرهم ليحل محلهم » (ج ٢ ص ٤٥) . هذا « الثمن الكافى » إن هو إلا اصطلاح مهذب للفدية التى يتعين على العامل أن يدفعها للرأسمالى كي يسمح له الأخير بالانسحاب من سوق العمل . فقبل انسحابه لا بد أن يخلق « رأس مال » يستطيع به معبودة الرأسمالى أن يشتغل عمالاً أكثر ، وعلى العامل أن يزود سوق العمل على حسابه « بمن يحل محله » .

طبقت الحكومة الإنجليزية هذه الطريقة « فى التجميع الأولى » ، والتى دعا المستر ويكفيلد إلى استخدامها فى المستعمرات ، ولكن المهزلة كانت كاملة شأنها فى ذلك شأن قانون البنك الذى يحمل اسم سير روبرت بيسل . وكانت النتيجة الوحيدة لهذه التجربة تحويل الهجرة من المستعمرات الإنجليزية إلى الولايات المتحدة . وفى خلال ذلك الوقت أصبح العلاج الذى اقترحه ويكفيلد غير ذى قيمة نظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالى بأوروبا مصاحباً لازدياد الضغط

الحكوى . فمن جهة يُخَلِّف تيار الأدميين المتدفق باستمرار وبدون انقطاع على أمريكا سنة بعد أخرى طبقة رسوبية راكدة في الولايات الشرقية من الاتحاد الأمريكي لأن فيضان الهجرة من أوروبا يلقى بالناس في سوق العمل بأسرع من أن يستطيع تيسار الهجرة من الولايات الشرقية حملهم إلى الأمام ، ومن جهة أخرى خلفت الحرب الأهلية الأمريكية ديناً أهلياً ضخماً ترتب عليه بعدئذ ازدياد عبء الضرائب ، وقيام أرستقراطية مالية من أحط الأنواع ، وإعطاء نسبة ضخمة من الأراضي العامة إلى شركات مضاربة لتستغلها بواسطة الطرق الحديدية والمناجم الخ — وباختصار مركزة رأس المال بخطوات سريعة . لم تعد الجمهورية العظمى أرض الميعاد للهاجرين ، إذ الإنتاج الرأسمالي يسير بخطوات جبارة . وبرغم أن أجور العمال لم تهبط إلى مستواها بأوروبا وبرغم أن العمال لم يصلوا بعد إلى حالة الاعتماد على رأس المال كما هو الحال في أوروبا ، فإن تبديد الأرض غير المزروعة بالمستعمرات بهذه الطريقة التي لا تعرف الخجل على أعضاء الأرستقراطية والرأسمالين أدى وبخاصة في أستراليا (١) إلى جانب تدفق المغامرين على مناجم الذهب وإلى جانب أثر منافسة استيراد السلع الإنجليزية على رجال الحرف اليدوية (إلى تكوين « فائض سكان نسبي » كبير إلى كد كاف بحيث تتوارد الأنباء دائماً « بازدهام سوق العمل الأسترالية » وانتشار الدعارة في الجهات الجنوبية من الكرة الأرضية بمثل ازدهارها في حي هيمارك بلندن .

ولكن لا تعيننا هنا أحوال المستعمرات . إن الشيء الوحيد الذي يهمننا هو أن الاقتصاد السياسي بالعالم القديم قد كشف سراً عظيماً في العالم الجديد ونادى به في كل مكان . هذا السر ينحصر في أن الطريقة الرأسمالية في الإنتاج والتجميع أو أن الملكية الخاصة الرأسمالية باختصار ، تتطلب كشرط أساسي لقيامها القضاء على الملكية الخاصة التي يكتسبها المرء بعمله ، وبعبارة أخرى تتطلب فصل العامل عما يملك من الشروط اللازمة لأداء العمل .

« نعم بحمد الله »

(١) بطبيعة الحال بمجرد أن نوات أستراليا وضع القوانين اللازمة لها أصدرت الحكومة في المستعمرة قوانين ملائمة للمستعمرين ولكن دون هذه القوانين وابداء ثمرتها ما سبق أن لجأت إليه الحكومة الإنجليزية من تبديد الأرض . « أن الهدف الأول والأساسي الذي يهدف إليه قانون الأراضي الصادر سنة ١٨٦٢ أن يزيد من التسهيلات أمام إقامة الناس واستعمارهم للبلاد » The Land Law of Victoria, by the Hon. G. Duffy., minister of public lands, London, 1862.

نورد هنا بعض أخطاء الطباعة معتدلين عن غيرها
 بما لا يخفى أمره على فطنة القارئ.

| صفحة | سطر | صواب |
|------|-----|----------------|
| ٣٢ | ٩ | إحلال |
| ٦٠ | ١٨ | رأس مال |
| ٦٤ | ٢٨ | إنتاجي |
| ٦٥ | ١٢ | معظم عمال |
| ٩٢ | ١٨ | النسبة الفائض |
| ١٠٨ | ٣ | ترتب |
| ١١٩ | ٤ | السوق |
| ١٩٤ | ١٥ | النسبة المادية |

